













١٤  
بيان طبع  
عروة النصارى  
ومعها اجتهاد



٣	كلمة سواء والفعل الذي بعده	٣١	معاني المفرد وكونه حقيقة
٤	الفرق بين الفواضل		في كل منه
	والفضائل	٣٢	المركبات الناقصة توصف
٩	القيد الواقع بعد الجملة قد يكون		بالفصاحة عند السيد
	للمسند وقد يكون للثبوت		والسعد وعند السيلكوتى
	وقد يكون للاثبات وقد يكون		لا توصف واما بالبالغة
	علة الانشاء		فلا توصف عند احد
١٠	حذف الجار والمجرور مع	٣٤	اسمى الفاعل والمفعول اذا كانا
	ممتنع عند الامام المرزوقى		بمعنى الثبوت فالالف واللام
	وجاز عند غيره		للتعريف دون الموصول
١٠	جواز حذف المبدل منه	٤٩	المعاني الثواني تطلق على
	وامتناعه		الاغراض المسوق لها الكلام
١١	المفعول له قد يكون غايية	٥٢	القيد في خبر التي يفيد العموم
	وقد يكون علة باعثة	٥٢	الفرق بين العرض والهيئة
١٥	المعلوم كما يطلق على المسائل	٥٢	اعراب كلمة الا ان
	يطلق على الموضوع ايضا	٥٣	الاغراض النسبية معروضة
١٥	موضوع هذا العلم ومجوله		للتسبية في المشهور والنسبة
١٩	الفرق بين الحشو والتطويل		جزء منها عند بعض
٢٠	الفرق بين المثال والشاهد	٥٥	الافعال الواقعة في التعاريف
٢٢	التعريض والتلويح		مجردة عن الزمان
٢٣	واولاد وان يكون	٥٦	الفرق بين السبب والشرط
٢٣	عطيف الفعلية على الاسمية	٥٩	الاسماء اذ جزء الكلام عند
	والانشاء على الاخبار والجملة		بعض وشرطه عند بعض
	على المفرد	٦٠	الفرق بين الزكاء والقطنة
٢٧	بحث المقدمة		والغياوة
٢٨	ظرفية الالفاظ والمعاني	٦٠	التوزيع لا يصح في الكل
	بالاعتبارين		الافرادى



٦٤	الفاء الداخلة على التماسير	١٧٨	التعيين المشار اليه في المعرفة
	للتراخي في الذكر		امام استفاد من جوهر اللفظ
٦٥	اسم الجنس اذا لم تقم له قرينة		وامام استفاد من قرينة
	تخصه ظاهر في الاستغراق		خارجية
٧٠	تعريف المعاني الاول والمعاني	١٧٨	بيان وضع اسم الجنس
	الثواني	١٨٤	بيان وضع الاعلام الجنسية
٨٢	متعلق من الاتصال في قوله		والمعرف بلام الجنس
	لكونه منه بمنزلة المفرد		والتعريف فيهما
	من المركب	١٨٤	واطلاق الاعلام الجنسية
٨٦	اعراب فرد فرد		على الفرد الخارجي يكون
٩١	اللزوم معتبر في جميع انواع		حقيقة باعتبار مطابقتها
	المجاز فلا بد من علاقة		للماهية ومجزا اذا اريداه
	مخصوصة	١٨٧	تحقيق قوله وبعد التباين والى
١٠٠	ما وقع في بعض عباراتهم	٢٠٠	الحصة والفرد بمعنى واحد
	من ان مدلول الخبر الوقوع		عند المعاني لا عند المنطقيين
	وان لا وقوع مأل بالابقاع	٢٣٦	الفرق بين حتى وثم
١٢٧	تحقيق السؤال عن السبب	٢٤٤	بيان استعمال ضمير الفصل
	الخاص والسؤال عن	٢٧٠	تفصيل معنى قولهم من غير
	السبب المطلق	٢٨٧	بيان الكاف التي تلحق
١٥٣	الايم والبعيد بمعنى المولم		اسماء الاشارة
	والمبعدمردود عند الكشف	٣١٣	المسند السببي اربعة اقسام
١٦١	تفصيل كلمة من التي تزداد	٣١٨	مقارنة الحادث مع الحادث
	في التميز		زمان ومقارنته مع القديم دهر
١٦٢	اضافة المصدر الى المفعول		ومقارنة القديم مع القديم سرمد
	اذا قامت القرينة	٣١٨	العدم الثابت في نفسه لا يمكن
١٧٧	بيان مراد من قال بالوضع		ان يقصد من اللفظ
	للمفهوم الكلي بشرط	٣٢٦	تعريف العهد عند الجمهور
	الاستعمال في الجزئيات		وعند السكاكي

٣٢٦	الشرط الخوي	٤٧١	الجملة قد تقع محكوما عليها
٣٤٥	القياس المركب		ظاهرا
	من الاتفاقيتين ومن اللزومية	٤٧٧	الفعل يكون بدلا عن الفعل
	والاتفاقية منتجان للاتفاقية		بدل الكل
٣٥٩	من الجوامد الواقعة صفة	٤٧٩	فائدة الغائين في مثل قولك
	لفظ كل		فان قلت فاذن قول
٣٥٩	معنى كل الرجل في قولهم		
	انت الرجل كل	٤٨١	الفرق بين الجملة المستأنفة
	الرجل		البيان والجملة المستأنفة
٤٠٣	تعريف الذات وتعريف		الخوية
	المعنى	٤٩٦	بيان الجامع العقلي والوهمي
٤١١	اللام الذي يشتمل		والخيالي
	على القصر فيه حكم واحد	٥٠٢	الفصل بين الموصوف
	متضمن للاثبات القصدى		والصفة بالا والواو جائز
	والنفي التبعي		عند الكشف وعند الجمهور لا
٤١٢	الاستثناء من الاثبات لم يعد	٥١٦	العلم حقيقة هو الادراك
	من طرق القصر		وقد يطلق على متعلقه وهو
٤١٦	في قصر الافراد حكم واحد		المعلوم اما مجازا مشهورا
	صواب في بعض خطأ		او حقيقة اصطلاحية وعلى
	في بعض وفي قصر التعيين		الملكية كذلك
	العكس	٥٣٦	كون وجه الشبه اقوى شرط
٤٣١	وجود الشيء في الذهن		في الاستعارة المصروفة
	على نحوين		فقط
٤٣٦	معنى الصفة	٥٩٢	معاني المشترك والمرتبج
٤٣٧	معنى الذات		والمنقول والحقيقة والمجاز
٤٣٧	مفهوم واحد يكون ذاتا	٥٩٣	معاني المجاز والمنقول والغلط
	بالنسبة الى صفة وصفة		والمرتجل
	بالنسبة الى ذات	٦١٤	وضع الحروف



٦١٨ مطلق اللزوم مشترك في جميع

انواع المجاز فلا يصح كونه

52

٦٣٢ الحبيبية اذا كانت عين المحيث

كانت للاطلاق

٦٣٩ الامتدانة التبعية من التمثيل

٦٤٧ استعارة لعل ورب

٦٥٤ مجاز متفرع على الكناية

٦٦٣ معنى مستنبعات التراكيب

٦٧. المشاكلة ليست بحقيقة

ولا محاز

rr

2



29.





\* \* \* بسم الله الرحمن الرحيم \* \* \*

قوله افتتح كتابه الخ اي كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة  
ابتدائية او المحقق ان كانت الحاقية والافتتاح التصدير ومعنى افتتاح  
الكتاب بالحمد بعد التمين بالتسمية اي بعد الافتتاح بها ذكر الحمد عقب  
التسمية بلا فصل مقدم ما على ما سواها وهذا الكلام لا دلالة له على  
جزئية شيء منهما ولا على عدمها على ما فهم وزاد لفظ التمين اشارة  
الى ان الافتتاح بالتسمية للتمين والتبرك سواء قلنا ان الباء الملازمة كما هو  
مختار صاحب الكشف والشارح رح او الاستعانة كما هو مختار  
القاضي او صلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملازمة  
والاستعانة انما هو ببركاتها والافتتاح بها لاجل البركة الا ان في الاستعانة  
زيادة وهو الاشارة الى ان المشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست  
حقيقية حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال  
في قوله بحمد الله وفي حديثي الابتداء وليس في كلام الشارح رح اشارة الى  
خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية  
اشارة الى انه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى التسمية  
والحمد فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لم يبدأ واما على  
تقدير جعله للملازمة والاستعانة فلا توهم للتعارض فانه يمكن تلبس  
الابتداء والاستعانة فيه بطريق التمين بامور كثيرة اذ التمين بامور كثيرة ليس  
مختصا بحال التلطف بل باق الى اخر الكتاب قوله اداء جعله علة للافتتاح

نظر

قطرا الى كونه نصب عين المصنف رح حيث قال على ما انعم والافنى  
الافتتاح المذكور افتداء باللوب الكتاب المجيد وامثال حديثي الابتداء وعمل  
بما شاع بين العلماء قوله لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ ان كان ما  
موصوفة او موصولة للعهد او الجالس فكلمة من في مما يجب بيانية والثانية  
مبينة لما يجب ان اريد بالشكر مطلقه وتبعضية ان اريد به الشكر الكامل  
وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل الجوارح وان كان للاستغراق فن الاول  
تبعضية والثانية مبينة لشيء لا مما يجب اذ لا ايهام فيه ولانه لا يوضح بيان  
العام بالخاص وانما كان في الافتتاح المذكور اداء لحق شيء من شكر النعمة  
التي تأليف هذا المختصر اثر من اثارها لانه في حالة افتتاح الكتاب تكون  
النعمة التي ارضاها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق شكر  
كل نعمة ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فافضح  
العلية واندفع الشكوك التي اورد عليها الناظرون من غير حاجة الى كلمات  
ذكروها وظهر فائدة توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر اثر  
من اثارها قوله الثناء باللسان ذكر اللسان للتخصيص بالمراد لانه  
قد يطلق الثناء بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجميل صفة للفعل  
المحذوف وينادي منه الاختيار كما صرح به الشارح رح في شرح  
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحده تعالى على صفاته  
الذاتية بتزويلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختياري  
المنسوب الى الفاعل المختار سواء كان مختارا فيه اولا قوله سواء  
تعلق بالفضائل الخ تصريح بتعلقه والافعال تعريف تصوير لماهية  
المحدود لا بيان لعمومه وسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية للفعل  
المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة والزمان حكمه حكم المصدر  
والهمزة مقدرة لان ام المتصلة لا تستعمل بدونها وهما جردتا عن  
الاستفهام واريد مجرد التسوية وانما صارت الجملة خبرية فكانه قيل  
تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اي سببان وما قاله الرضي  
والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء  
ثم بين الامرين بقوله اقامت ام قعدت كما في قوله تعالى اصبروا ولا تنصبروا



سواء عليكم اى الامر ان سواء والجملة جزء للجملة التي بعدها تتضمنها  
 معنى الشرط وافادة همزة الاستفهام معنى ان لا شترأ كهما في الدلالة  
 على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالقضائل والقواضل فالامر ان بيان  
 فتكلف كما لا يخفى والقواضل المزايا المتعدية بمعنى ان النسبة الى الغير  
 مأخوذة في مفهومها كالانعام والقضائل المزايا الغير المتعدية كالعلم  
 والقدرة قوله ومجبة الخ اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة  
 الكمال ليس شكرا ما لم يتضمن اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد  
 الكفار الذين كانوا يعاندون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا  
 في المشهور ان تصرح بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان  
 وهو يستلزم المحبة قوله وخدمة لان العمل بطريق الاعانة او الترجم  
 او الاجرة لا يكون شكرا قوله فورد فرع على التعريفين بيان مورد هما  
 ومتعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك نعم انه يكفي  
 احدهما قوله بالعلم والشجاعة اى بسبب العلم والشجاعة قوله  
 والله اسم لصفة على مذهب اليه البعض من انه في الاصل صفة  
 صار علما بالغلبة وتفصيله في التفسير قوله للذات اورد المعرف باللام  
 اشارة الى انه اسم للذات المعينة بالشخص فيكون علما ثم ذكر  
 من صفاته ما هو مختص به لفظا ومعنى اشارة الى طريق انحصاره  
 لاشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذلك الاسم كحاشا بالجود قوله ولذا  
 لم يقل اى لكونه اسما للذات المعينة من غير اعتبار صفة معه لم يقل للرازق  
 او الخاق او غيرهما من الاسماء الدالة على الصفة حتى انصف بجميع  
 صفات الكمال قوله مما يوهم الاختصاص لان اللام للاستحقاق فاذا قبل  
 الحمد لله يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة افاد استحقاق  
 الذات الموصوفة بتلك الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد  
 وانما قال يوهم لكون استحقاق جنس الحمد بوصف دون وصف  
 حكما باطلا في نفسه لان تعليق الحكم بالوصف يدل على العلية لا  
 على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه قوله بل انما  
 تعرض اضراب عن قوله لم يقل قوله تنبيهها على تحقق الاستحقاقين

او من حيث العلم والشجاعة  
 نسخة  
 الى طريق احضاره  
 والى اشتهاره نسخة

فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما انعم حيث جعله  
 محمودا عليه صريحا والاستحقاق الذاتي ما لا يلاحظ معه خصوصية  
 صفة حتى الجميع لا ما يكون الذات البحث مستحقا له فان استحقاق الحمد  
 ليس الا على الجليل سمي ذاتيا للملاحظة الذات فيه من غير اعتبار  
 خصوصية صفة اولد لالة اسم الذات عليه او لانه لما لم يكن مستندا  
 الى صفة من الصفات المخصوصة كان مستندا الى الذات قوله لاقتضاء  
 المقام الخ يعني ان كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم في مقام الحمد  
 لكن الاهتمام زائد بالفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما  
 فهو نصب العين فلا يرد ان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له  
 بكلمة الحمد فان جزئي الجملة متساويا النسبة اليها قوله وان كان  
 ذكر الله اهم في نفسه فهو يقتضي تقديم لفظه الله لكن مقتضى العارض  
 بحسب المقام اقوى عند المتكلم قوله على ان الخ بناء على كون تقديم الحمد  
 لمزيد الاهتمام مبنى على ان في الحمد اختصاصا كما في الله الحمد اما اذا لم يكن  
 فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص  
 والقول بان على بمعنى المصاحبة كع نحو قوله تعالى واتى المال على حبه  
 خروج عن الظاهر من غير ضرورة ويا بى عنه لفظ ايضا قوله وانه به  
 حقيق اى الحمد بذاته تعالى لا بغيره حقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى  
 بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احدا حق منه قوله  
 وبهذا يظهر اى بما ذكر من ان صاحب الكشف قائل بالاختصاص  
 في الحمد لله يظهر الخ اعلم ان حل هذا الكلام الذي هو من مداحض  
 الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشف حيث قال واصله النصب  
 الذي هو قرأة بعضهم باضمار فعله على انه من المصادر التي ينصبها العرب  
 بافعال مضمرة في معنى الاخبار كقولهم شكر او كفر او عجبوا ينزلونها منزلة  
 افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها مع ما يجعلون استعمالها  
 كالشريعة المنسوخة والعدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره  
 الى قوله والمعنى نحمد الله جدا ولذلك قيل اياك نعبد واياك نستعين لانه  
 بيان الحمد لله له كانه قيل كيف نحمدونه فقيل اياك نعبد فان قلت ما معنى



التعريف فيه قلت هو نحو التعريف في ارسالها العراك وهو تعريف  
الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك  
ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذي توهمه كثير  
من الناس وهم منهم انتهى فقيل في توجيهه انه لما كان معناه  
نحمد الله جدا كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى  
على ان المصدر للعدد لا للتاكيد فأتجه للسامع ان يقول كيف نحمدونه  
اي يبنوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة فيبين بقوله اياك نعبد واياك  
نستعين اي نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه  
السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرنا فامعنى التعريف فيه فان المناسب  
للإيهام ثم اليقين التكبير واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى  
تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولذا بين بقوله  
اياك نعبد واياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان  
معناه نحمد الله جدا كان المصدر للتاكيد فيكون دالا على حقيقة  
الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر عن كيفية صدور  
ملك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد واياك نستعين ان الحمد  
جدا مقارنا للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل  
القلب ولا تقتصر على مجرد القول اللسانى ثم اورد عليه السؤال  
بانه يكتفى لافادة هذا المعنى المصدر المتكرر فائدة التعريف فيه واجاب  
بانه تعريف الجنس الاشارة الى الماهية المعلومة للمخاطب من حيث  
هي كما في العراك الا انه فيه للجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه  
ههنا وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين الوجهين يكون  
اختياره للجنس ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه والاختصاص على  
الاول اختصاص الفرد وعلى الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال  
ولا يخفى حينئذ سقوط اعتراض الشارح رح بان الاختصاصين  
متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له تأويلا فلا يكون  
رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد ما اورده  
السيد قدس سره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار

الكمال على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد  
غيره منزلة العدم لان فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام  
من غير حاجة وقيل حاصل الجواب عن كيفية صدور تلك الحقيقة  
بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره لان انضمام غيره معه نوع  
بيان لكيفية اى حال حمدنا ان نجعله بشارعبادات الجوارح والاستعانة  
في المهمات ونخص مجموعها بك وتقرر السؤال والجواب المذكورين  
بقوله فان قلت قلت بحاله وحينئذ لا يصح ان يكون اختياره الجنس  
لرعاية مذهبه لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر ساد  
مسد الفعل والفعل لا يدل الا على الحقيقة فكذا ما ينوب منابه  
وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك نستعين  
والحمل على الاستغراق وهم لانه يبطل النيابة عن الفعل المحذوف اذ  
يصير الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط  
اعتراض الشارح رح بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رح  
ان اختياره الجنس والمنع عن الاستغراق كما يدل عليه تقرير السؤال  
المذكور بقوله فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشف وكلمة  
بل الاضربية ههنا فانه اضرب عن المبني عليه والمبني بحاله وقوله  
فالاولى اى الاولى في بيان تلك الدعوى او وجهين احدهما انه المتبادر  
الى الفهم اى من نفس اللفظ وقوله الكثير الشايع في الاستعمال صفة المتبادر  
احتراز عن المتبادر عن نفس اللفظ الذي لا يكون استعماله كثيرا كالنجار  
المتعارف كما في قولنا لا يا كل من هذه النحلة فان المتبادر من نفس اللفظ  
الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى نادر ولذا يصح  
لو نوى حقيقة كلامه قوله لا سيما في المصادر فانها موضوعات الحديث  
من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس فيها من نفس اللفظ  
اقوى ولا سيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فان  
الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على  
اختصاص كل واحد من المحامد واختصاص جميعها بالاستغراق يدل  
على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان



المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر  
 بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف  
 قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطائية لا يتنافى  
 تبادر الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فلان لا يلزم بين الاختصاصين  
 فلانار ولا علم فضلا عن ان علم وثانيهما وهو المنقول عن صاحب  
 الكشف في حواشيه ان اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل  
 الا على مسماه فان كان مسماه الماهية من حيث هي كما في المطلق افاد  
 تعيين الماهية وان كان مسماه الماهية من حيث الوحدة كما في اسم  
 الجنس افاد تعيين الواحد فاذا لا يكون ثمه اى في الحمد لله استغراق  
 نظرا الى نفس اللفظ والحمد على الاستغراق وهم لانه ترك الحقيقة  
 من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره  
 بالتزديد كما لا يخفى وكذا ما قيل لو تم هذا الوجه لدل على عدم افادة اللام  
 للبعد الخارجى وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما يفهم من اختيار صاحب  
 الكشف الحمل على الجنس والمنع عن الاستغراق مستفاد من جعل  
 قوله اياك تعبد واياك نستعين بيانا لمدى فاندفع اعتراض السيد الشريف  
 بقوله فنقول منه الاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره  
 في حواشى الكشف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ما تقدم بل هو  
 تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد واعرابه  
 واورده بطريق السؤال والجواب اهتماما بسانه وكان الواجب  
 ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشارة الى ان اللام  
 للتعريف اتفاقا بين انه موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق  
 وهم فانه انما يستفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول في حواشيه  
 ناهض عليه بلامونة لكن رد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم  
 لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا فاما ان يقال ان  
 الحقيقة تتعين للارادة ما لم يصرف عنها صارف في لم يحمل كلامه اولا  
 على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة  
 الى نحو ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ففقه انه على

والله اعلم  
 نسخة

تقدير الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك تعبد واياك نستعين بيانا  
 لمدى وان الاستغراق انما يراد به الجنس كما صرحوا بان الحكم ان لم يكن  
 على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة لبعضية  
 وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لثلاثين التزجيج بلامر جمع في ههنا  
 بحث الشريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف الخ انما يوجه او كان  
 المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت نفس  
 الحمد بالوكان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به  
 حقيق تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به  
 كما يدل عليه بيانه بقوله اياك تعبد واياك نستعين فلا لان اختصاص  
 استحقاق الحمد به تعالى لا يتنافى بثبوت لاخر لا بطريق الاستحقاق كما في قوائنا  
 الجمل للفرس وكذا اختصاص اثباته به لا يتنافى بثبوت لاخر كما في العبادة هذا  
 ما افاده ذهن الكليل بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فعلك بالتدبر  
 اللايق فان فيه قوائد جمة تعظيك الاقتدار على دفع ما عرض للناظرين  
 في هذا المقام قوله ليس كما توهمه الجار والمجرور في موقع المصدر اى ليس  
 مبنيا بناء مثل ما توهمه كثير من الناس اوفى موقع الحال من ضمير مبنيا اى  
 ليس مبنيا حال كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما قاله صاحب المعنى  
 في قوله تعالى كما يدأنا اول خالق تعبد واول بانه خبر ليس ومبنيا يدل منه  
 او خبر بعد خبر تكلف قوله بل على الخ اى بل هو مبنى على هذا  
 ولا يقدره صوابا على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون داخل تحت قوله  
 وهذا يظهر في ان يكون هذا ايضا ظاهرا اذ ذكر قوله على بانهم  
 كلمة على من لفظ بقوله الحمد لله اعتبارا لثبوت لان الفيد المذكور بعد الحمد  
 قد يكون قيد للمستند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيد للشبهة  
 كما في ضربت زيدا قائما او يد يكون لاثباته كما في نحن فيه مكانه قبل  
 اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله على انما يله الا نعام فلا يرد ان ثبوت الجنس  
 الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلته الا نعام وما قبل انه  
 تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله تعالى وتكبر والله على  
 ما تدركم ففقيه نه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة قوله



اي انعم به الخ هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار واما  
على تقدير امتناعه كما صرح به الامام المزي في فلا يصح قوله مع تعذره اه  
فيه انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم نعلم ويكون ما علم به  
عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه  
في المعطوف عليه قوله ان التقدير اه تعريف التقدير يفيد ان الزاعم قائل  
بأنحصار التقدير على ما ذكره فلذا قال تعسف واو كان مراده جواز ذلك  
التقدير فلا تعسف قوله بدل من الضمير اه بناء على جواز حذف المبدل منه  
وقد صرح بامتناعه في غير صورة الاستثناء ابن الحاجب قوله فقد  
تعسف اي سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الايسر وهو جعل  
ما مصدرية وسلك الاعسر قوله امكن من مكن الشيء مكانه اي اخذ  
مكانه قوله ولم يتعرض للنعيم به اي صريحاً والافهموم الانعام المستفاد  
من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعدم النعم به ضمناً استلزاما عقلياً  
لا يقبل التخصيص قوله لقصور العبارة اه اعادة اللام تشعر باستقلال  
كل واحد بالعلية وبيانه ان التعرض للنعيم به بذكر البعض او بذكر الكل  
تفصيلاً او اجالا وعلى التقادير الثلاثة العبارة قاصرة ما لم ادم افادة الاحاطة  
كما في ذكر البعض والتفصيل او لافادة الاحاطة الناقصة كما في الاجال وكذا  
توهم الاختصاص بشئ وهو المذكور دون شئ وهو المتروك متحقق على  
التقادير الثلاثة وكذا ذهب نفس السامع كل مذهب ممكن انما يتحقق اذا  
لم يذكر شئ منها قوله ثم اه كلمة ثم للتراخي في الرتبة كما في قوله ان  
من ساد ثم ساد ابوه اشارة الى ترقى المصنف رح في مراتب البلاغة قوله  
صرح ببعض النعم من حيث انه نعمة وهو تعليم البيان حيث عطفه  
على الانعام المحمود عليه قوله الى اصول ما يحتاج اليه اه وهو الغذاء  
واللباس والسكن وغيرها من المنكح ودفع المؤذيات وقيد الاصول احتراز  
عن الامور الجزئية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احيانا وليس علم الشرايع  
والشارع والمحنة داخل في اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها الانتظام  
امر الاجتماع على ما ينبغي وعدم اختلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله فانعم  
الله بعد ذكرها وتقر به عليها وعطف قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله

ثم انه صرح اه وعدم ادخاله تحته قوله يتعاونون اه عطف بيان لقوله  
يحتاج او جملة مستأنفة وجهه حال اركب من جهة المعنى قوله وفي الكتابة  
مشقة لانه يحتاج الى الآلات والحركات الغير الضرورية بخلاف البيان  
فانه متعلق بالتنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع ان في الكتابة ضرراً  
وهو بقاءها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم المعاني من الاشارة والكتابة  
على تقدير فرض وضعهما لهما كفهنا اياها من الالفاظ بتكرار اطلاقها  
عليها مع القرائن قوله وهو المنطق الفصيح الخ اي النطق الظاهر  
الذي لا يلتبس ببعضه بعض كما في الحسان الطيور المظهر عما في الضمير  
بدلالات وضعية امامن الله او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه قوله  
ثم ان هذا الاجتماع اه بيان لوجه عقلي لتعرض الصلوة على النبي صلى الله  
عليه وسلم وتخصيص الصفات الثلاثة المذكورة من نعوت قوله معاملة بان  
بأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه من اخرو يعطيه ما عنده فاضلا عن حاجته  
عوض ما اخذ منه قوله وعدل يتفق الجميع عليه اي استواء في المعاملة  
يتفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء قوله والعدل  
ابتداء كلام كانه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطف فاعلى  
المعاملة على ما فهم قوله رعاية لبراعة الى آخره المفعول له سبب حامل على  
الفعل وهو قد يكون غاية مرتبة معلولة في الخارج وقد يكون علة باعثة  
فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مرتبة على عطف الخاص  
على العام باشماله على لفظ البيان والنبية باعث على العطف المذكور  
وليس معلولة في الخارج انما المعلول له التنبية فاندفع ما قيل ان الرعاية انما  
تحصل بايراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه قوله ما لم نعلم اي  
في الزمان السابق على التعليم بوجه من الوجوه يدل عليه نفي العلم المطلق  
وذلك بخلاف علم ضروري في ابناء آدم عليه السلام بجميع الاسماء والمسميات  
من كل لغة قوله ولفظ اوتى الخ يعني ان في لفظ الايتاء تنبيهها على انه ليس  
من عند نفسه ومعلوم انه لا يصلح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون منه تعالى  
فالظاهر ان يقدم قوله لامن عند نفسه على قوله من عند ربه الا انه قدمه  
للتأدب ولكونه اثباتاً قوله وترك الخ دفع لما يترأى من ان اللائق



للتبيين المذكور التصريح بالنفع لبيان في عدم التصريح به نكتة اخرى  
وهي الاشارة الى ان هذا الفعل لا يصح لغيره قوله اشارة الى المجزئة  
باشتماله على القرآن الذي هو مجزئة لا ان كل فصل الخطاب مجزئة  
لعدم انجاز ما سوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن لعدم صحة  
المعنى قوله الذي يتبينه من يخاطب به اى يفهمه ويتساءل الكلام  
البين لا يقتضى ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى رد المناشآت  
على رأى من وقف على الا الله قوله بين الحق والباطل الحق  
والباطل في الاعتقادات والصواب والخطأ في الاعمال قوله اصله اهل  
ابدان الهاء همزة فتوالت همزتان ابدلت الثانية الفاء قوله خص استعماله  
الح يعنى انه فرق بينهما في الاستعمال فيقال اهل الحجام ولا يقال آله  
قوله في الاشراف في القاموس الشرف محركة العلو والمكان العالي  
والمجدد ولا يكون الا بالآباء او علوا لحسب انتهى فقوله ومن له خطر  
دفع انوهم تخصيص الاشراف بشرف الآباء او علوا لحسب وبينان  
انه مختص بالعلاء وفي الكشف ينافي تصغيره اختصاصه بالاشراف  
فتدبر قوله جمع طاهر في القاموس الطهر بالضم تقيض التجاسة  
كالطهارة طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير والجمع اطهار  
وطهاري وطهرون فلا ينافي ما في شرح الكشف من انه جمع طهر  
كنصر وانما ولا حاجة الى ما قيل انه جمع اطهار من حيث المعنى فانه  
يخالفه التأيد بصاحب واصحاب قوله وصحابة بفتح الصاد وكسرها  
يستعمل في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول عم وهم الذين طالت صحبتهم  
مع النبي عم مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم مسلمون رأوا النبي  
صلى الله عليه وسلم قوله جمع خير بالتشديد قيد بالتشديد لما في القاموس  
من ان الخففة في الجمال والمبسم والمشددة في الدين والصلاح وما  
ذكرناه اولى بما قيل انه احتراز عن خير افعال التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع  
لكونه في التقدير افعال من فان المذكور في النسخة الصحيحة جمع الخير  
معرفا باللام قوله اصله اى غالبا اذ لا يطرد في نحو اما قر يشا فلان  
افضلها فان التقدير منهما ذكرت قر يشا قوله مهما يكن من شيء

في القاموس مهما بسبب لا مركبة من مه وما ولا من ما ما خلافا لراعيهما  
ولها ثلثة معان الاول ما لا يقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط كقوله  
تعالى مهما تأتيناك من آية الثاني الزمان والشرط فيكون ظرفا لفعل  
الشرط كقوله وانك مهما تعظ بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم  
اجزا الثالث الاستفهام كقوله مهما الى اللبلة مهما الى هادى بنعلى  
وسر باليه ويكن تامة فاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان للمهم التأكيد  
العموم ولادخال الزمان ايضا وان كان مهما للزمان والشرط ففاعله  
من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب قوله فوقعته كلمة اما  
اى في نحو هذا التركيب وهو ما يكون الفاصل بين اما والفاء معمول الشرط  
بخلاف ما اذا كان جزء من الجزء فان اما فيه واقعة موقع مهما فقط  
والفاصل في موقع الشرط كما سيحكي في بحث متعلقات الفعل وانما وقعت  
اما للاختصار مع كون الشرط من الافعال العامة التي يدل عليها  
الفاء الجزائية ووقك المبتدأ قوله موقع اسم اشارة الى انه ليس  
مغيرا من مهما بقلب الهاء موضع الميم والهاء همزة وادغام الميم في الميم  
قوله وتضمنت معناه كبتضمن نعم جملة الجواب قوله غالبا اى في الشرط  
واما في اما فلازم دائما وقيل فيه ايضا غالبا قوله لصوق الاسم اللازم  
للمبتدأ لصوق شيء لشيء اعم من ان يكون باعتبار مفهومه كالصوق الاسم  
للمبتدأ او باعتبار تحققه كالصوقه لاما فان الملاصق له فرد من الاسم  
فلا غبار على هذا في العبارة سواء جعل لفظ اللازم صفة للاسم او  
للصوق ولا حاجة الى ما تمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لاما اكثرى لقوله  
تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الآية وقال الشارح رح  
التقدير فاما المتوفى ان كان الحق ولا يخفى ان التقدير مستغنى عنه ولادليل عليه  
الا طراد الحكم قوله قضاء علة لما فهم من قوله لزمتها الفاء ولزمتها الصوق  
الاسم اى فعل ذلك قضاء فان اللازم انما هو بحمل الجاعل قوله الحق ما كان  
اى الشرط والمبتدأ وحققها الفاء والاسمية قوله وابقاء له اى لما كان  
قدرا الامكان وهو ابقاؤه باعتبار ابقاء لازم قوله طرف اى فيما اذا وقع بعده  
جملتان فانه يحكى بمعنى لم نحو ندم زيدا ولما يقع وبمعنى ان نحو ار كل نفس

من الافعال التامة التي  
يدل عليها الفاء الجزائية  
وفاء المبتدأ نسخة



لما عليها حافظ قوله بمعنى اذا اليه ذهب ابن مالك وفي المعنى انه احسن  
 مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا محضاً ولا يكون لازماً للاضافة  
 الى الجملة قوله يليه فعل ماضٍ و جزاؤه فعل ماضٍ غالباً دون الفاء  
 وبالفاء قليلاً وقد يكون جملة اسمية باذا والفاء كما في قوله تعالى فلما نجاهم الى  
 البر فنههم مقتصد وقيل الجواب محذوف اي انقسموا قسمين او مضارعا  
 ما ولا بالماضي وجميع الاستعمالات واقعة في التنزيل قوله فتوهم منه بعضهم  
 وهو ان خروف جملة توهم التبادر معنى الظرفية منه وقال في التحفة القول  
 بانها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان  
 ظرفاً مضافاً الى الجملة التي تليها كان عاملاً للجزاء مع انه قد يكون مصدراً  
 باذا المفاجأة وما النافية نحو قوله تعالى فلما احسوا باسنا اذاهم منها ركضون  
 وقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وما بعدهما لا يعمل  
 فيما قبلهما وايضاً قد يقع الفصل بين ما وشرطه بكلمة ان نحو فلما ان جاء  
 البشير مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه وايضاً لو كان  
 ظرفاً لما صح قولنا لما سلم دخل الجنة لعدم اتحاد ال زمان اللهم الا ان يدعى  
 المبالغة قوله علم البلاغة بالمعنى الاضافي الى العلم الذي له مزيد اختصاص  
 بالبلاغة بان دون لاجلها وتقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها للدلالة  
 على انه مجرور معطوف على البلاغة دون العلم كما توهم من كون المضاف  
 مقصوداً بالذات لان لفظ العلم في الكلام مقدر وحله على المعنى العلمي  
 تكلف لانه يلزم حينئذ تقدير لفظ العلم في قوله وتوابعها لا يلزم العطف  
 على جزء العلم وارجاع ضميرها الى البلاغة باعتبار المعنى الاصلي وعدم  
 صحة افراد ضمير به وفيه الابتكاف على ان كون علم البلاغة علماً لهذين  
 العلمين مما لم يثبت وقول الشارح ربح فيما سيأتي وسموهما علم البلاغة  
 بمعنى الاطلاق لا الوضع قوله قدرا تمييز من نسبة الاجل الى الضمير  
 الذي هو عبارة عن طائفة من العلوم مزال عن الفاعل اي من طائفة  
 علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا اي من طائفة علوم ادق  
 سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر فان التقدير اعتبار  
 لاستعمال على ماوهم الفاضل الاسفرائني والسر ما يكتسب اولاب الشيء

قوله لانه لم يجعله اه حتى يردانه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير  
 والحديث قوله بل جعل طائفة اه ويكون بعض تلك الطائفة اجل  
 من بعضها فلا يلزم تفضيله على العلوم المذكورة وعلوه مرتبة لانه من تلك  
 الطائفة قوله مع ان هذا اه ليس المراد انه ادعاء امر مخالف للواقع فان العالم  
 لا يفرح بشيء باطل بل المراد انه لكمال عنايته وفرحه بذلك العلم يدعى  
 ظاهراً اجلية بالنسبة الى كل العلوم ترجيحاً لطا ليه والمراد اجلية  
 بالنسبة الى البعض كالوعيدات الواقعة من الشارع مطلقاً والمراد التقيد  
 قوله فيكون من ادق العلوم سر الان دقائق العلوم العربية وامرارها  
 متفاوتة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون جميع مسائله ادق وهذا معنى  
 ما نقل عنه ربح ومعلوم ان دقائق العربية ادق اي بعضها من بعض لان جميع  
 دقائقها ادق ولو ادعاء على ماوهم قوله لان المراد اه اي بطريق الكناية  
 فان كشف الاستار عن الشيء يستلزم معرفته قوله لكونه متعلقاً بالمعرفة  
 او بالاعجاز وتقيد المعرفة بذلك القيد اشارة الى ان معرفة الاعجاز بطريق  
 العلم مختص بهذا العلم فلا يردانها تحصل بالكلام ايضاً فلا يصح الحصر  
 لان تلك المعرفة بطريق الان قوله لاشتماله على الدقائق والدقائق  
 والاسرار المتعلقة باللفظ العربي انما تعرف بهذا العلم كما مر ولذا اخروجه  
 الاجلية عن وجه الادقية قوله لكون معلومه من اجل المعلومات العلوم  
 يطلق على المسائل وقد يطلق على الموضوع كما في شرح المواقف  
 ومجولات مسائل هذا العلم الدقائق والاسرار التي تدرج فيها الدقائق  
 والاسرار التي في القرآن وموضوعه اللفظ العربي من حيث مطابقتها  
 لمقتضى الحال المندرج فيه القرآن فيكون معلومه من اجل المعلومات  
 قائم فمع تحير الناظرين في كون معلومه اجل ومنشأه حيل العلوم على  
 ان القرآن محمض قوله مدرك الاعجاز اي ما به يدرك لان المدرك حقيقة  
 هو النفس الناطقة قوله هو الذوق ليس الاي الا الذوق فقد حصر  
 ما به يدرك الاعجاز في الذوق وهو كيفية لنفس بها تدرك الخواص والمزايا  
 التي في الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكشائي  
 في هذا العلم قوله ونفس وجه الاعجاز اي نفس مرتبة البلاغة التي توجب

وقد يطلق على مجولات  
 المسائل



الاعجاز لقوله وجه الاعجاز امر من جنس البلاغة ونفس الاعجاز على ان يكون الوجه تخيلا لا نقدا في امكان كشف القناع عنه والمصنف اثبت كشف القناع عنه بهذا العلم باعتبار المعنى المبني به فالتدافع بين الكلامين متحقق بوجهين قوله قلنا معنى كلامه اى مجموع كلامه المذكور سابقا لقوله مدرك الاعجاز الخ معناه انه يدرك بالذوق وقوله لا يمكن كشف القناع معناه لا يمكن وصفه وبيان كماله واستقامة الوزن وسائر الوجدانيات تدرك ولا يمكن بيانها بخصوصياتها قوله وقد صرح بذلك حيث قال شأن الاعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه قوله بل على انه انما يدرك بهذا لان نسبة الكشف الى العلم تدل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه وبهذا اندفع التدافع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الازدراك في الاثبات وعلى الوصف والبيان في النفي وحل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة توجب الاعجاز وافراده نظرا الى نوع الاعجاز وجميعه نظرا الى افراده او على نفس الاعجاز وجعل الوجه تخيلا وهو المطابق لاجازة المفتاح ووفق السبيل في شرحه بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة اى الخواص والمزايا ولا يمكن عن الاعجاز نفسه وفيه حمل الوجه في قوله ونفس وجه الاعجاز على التخييل وفي قوله ولا اكشف للقناع عن وجه الاعجاز على الامور المؤدية اليه قوله واو بالذوق المكتشف منه اشارة الى دفع التعارض بين الحصرين قال السكاكي حصر الازدراك بلا واسطة على الذوق والمصنف راح حصر الازدراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكي ايضا حيث قال طريق الكشف بالذوق طول خدمة هذين العلمين وكلاهما الوصلية الى الله تعالى ان تقصر الشريطة الاولى بالجزء بالنظر الى الحصر المتبادر من كلمة انما لا يتبين في دفع التعارض حتى يرد انه اذا لم يكن الازدراك بالذوق المبني به لا يتبين دفع التعارض فضلا عن كونه اولي على هذا التقدير قوله وليس الحصر حقيقة بل بيان لفائدة اعتبار الحصر بالنسبة الى العلوم ولما دخل له في دفع التدافع قوله

وقد اشير الى هذا الى انه انما يدرك بهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز اى مرتبة البلاغة اى بها الاعجاز امر من جنس البلاغة اى نوع منه لا طريق الى معرفته الا طول خدمة هذين العلمين لكنه يلزم منه ان تكون تلك الخدمة موجبة لمعرفة الاعجاز ايضا وكذا في قوله لا علم بعد علم الاصول الخ قوله لا طريق اليه الخ طرف مستقر وقع خبر اى لا طريق موصل اليه والاطول مرفوع على البدلية من محل اسم لا او من خبره وطرف لغو متعلق بالنفي ولا يجوز كونه لغو متعلقا بالنفي لانه يجب النصب والتثوين حيث ان يقال ان الحركية اعرابية وسقوط التثوين للتخفيف كما ذهب اليه السيرافي في لارجل اول التشبيه بالمضاف كما ذهب اليه ابن مالك ويجوز ان يكون المشبهة بابس فيكون لا طريق مرفوعا اليه لغوا والاطول خبرا قوله بعد علم الاصول ابس هذا القيد صريحا في المفتاح الا انه مذكور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا اكشف فالظاهر ان يكون قيد في المعطوف لما سيحى في بحث الفصل والوصل من ان القيد اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تقيد المعطوف به كقوله يوم الجمعة سرت وضربت زيدا نعم انه ابس بقضى لكنه السابق الى الفهم في الخطايات واسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيدا للمعطوف عليه فقط وهو ظرف مستقر خبر لا او متعلق بالقى المستفاد من لا بالنفي لما عرفت اى لا علم كائن بعد حصول علم الاصول اى الكلام واللغة والصرف والنحو اكشف من هذين العلمين والبعدية زمانية فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم اصل المعنى ولا بد في حمل الايات المشعرة بالجهمة والجسمية والمكان على المعنى المجازي او لکنائى من العلم بامتاعها على ذاته تعالى فانه لو امتنع الاستواء على الله تعالى لما حملنا قوله تعالى الرحمن على العرش استوى على انه كتابة عن ما اكسبه الملك من غير تصور استواء وجلس فاندفع توهم كون علم الاصول اكشف منها لانه انما يلزم لو كان الطرف متعلقا بالكشف ثم ان نفي الاكشفية عما سوى هذين العلمين كتابة عن ثبوت الكشف الكامل لهما فلا يقتضى مشاركة علم اخر لهما في اصل الفعل انما يلزم ذلك لو كان



المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد أن ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى  
التفضيل ينافي الحصر المستفاد من قوله وجه الإعجاز أمر من جنس البلاغة  
أه قوله نعم لا يمكن تصديق لما قبله وتقرير لما بعده ودفع للسؤال الناشئ  
بما قبله وهو أن هذين العلمين إذا كانا موجبين لكمال الكشف كانا موجبين  
لكمال معرفة الإعجاز وكنته حقيقة. وخاصل الدفع أنهما لا يوجبان إدراك  
الكنته لامتناع الاحاطة بهما لانتفاءهما في الاكتشفية قبل يستفاد  
من هذا الكلام وجه آخر لدفع التدافع وهو أن الكشف بهما حاصل على  
تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف بهما لامتناع الاحاطة وليس بقوى  
لأن توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول أمر ممتنع لا يدل على  
شرفه ولا يوجب الترغيب فيه ولو قيل أن الكشف عن وجه الإعجاز  
حاصل بهما في الجملة وممتنع على سبيل الكنته لم يبعد قوله وتشبيه وجوه  
الإعجاز أي مراتب البلاغة الموجبة للإعجاز قوله إيهام وهو أن يذكر لفظه  
معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد قوله أسما للكلام الخ أي هذا  
الكلام المعين المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن  
ليدخل فيه منسوخ التلاوة والقرارات الشاذة بقوله تأليف كلماته  
أي ما يتكلم به مفردا كان أو جملة قوله مرتبة المعاني أي الثواني إشارة  
إلى علم المعاني قوله متناسقة الدلالات في الوضوح والخفاء إشارة إلى  
علم البيان قوله على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك المقام متعلق بهما على  
التأزع قوله فلهذا أي فلكون نظم القرآن عبارة عما ذكر أولان الإعجاز  
ليس بنفس اللفاظ قوله فيه استعارة لطيفة بأن شبه التأليف  
المذكور بادخال التولؤ في السلك ثم استعير لفظ النظم له أو شبهه  
القرآن بعد الدردر وأثبت له النظم واحتماله للوجهين وصفه بالطائفة  
ويجوز أن يكون قوله وإشارة الخ بيانا للاطافاة وإن يكون صفة مادة  
بقوله بيان لما وفيه إشارة إلى أن القسم الثالث كأنه الكتاب كله  
لكونه عمدة فيه قوله تميز من أعظم أي من نسبة أعظم إلى ما صنف  
مزال عن الفاعل أي أعظم نفعه وقدر مثله قوله وضع كل شيء الخ  
العموم المستفاد من كل يعتبر بعد الرجوع ضمير مرتبة إلى شيء لا يرد

الاعتراض المشهور قوله أحسن ترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب  
القسم الثالث أحسن قوله هذا المقال أي كونه أحسن ترتيبا قوله تراها  
أي بالنسبة إلى ترتيب القسم الثالث وفي كان للتشبيه إشارة إلى حسن ترتيب  
تلك الكتب فلا يرد ما قيل أنها لو كانت كمقد انقسم لا يكون فيها حسن  
ترتيب فلا يكون مصدقا للمقال المذكور قوله تهذيب الكلام أي عن الزوائد  
وكونه أتم بالنسبة إليها لا ينافي اشتماله على الحشو والتطويل في نفسه قوله  
كتقدم جزء من الشيء الخ أي مجموع الموصول والصلة كشيء واحد  
لا يصير أحدهما جزءا من الكلام بدون الآخر فيهما ترتيب لازم وهو  
أن تكون الصلة بعده بلا فصل فلا يجوز تقديم شيء من معمولاتها عليه  
وأما تقديم بعض معمولاتها على بعض فقيه تفصيل المذكور في النحو  
قوله ظرفا زمانا أو مكانا وشبهه الجار والمجرور قوله فلما بلغ مع السعي  
فإن المقصود أن اسمعيل لما بلغ إلى السن الذي قدر فيه على السعي مع  
إبراهيم في قضاء حوائجه أمرناه بالذبح وهذا المعنى إنما يحصل بتعلق مع  
بالسعي وكذا في قوله لا تأخذكم بهما رأفة في الرأفة المقيدة قوله حكم  
ما أول به أي لا يشاركه في جميع الأحكام لجواز أن يكون بعض أحكامه  
مختصة بصريح لفظه قوله مع أن الظرف أي الحقيقي ليس التقريب وشبه  
الشيء بمحمول عليه قوله يكفيه راحة الخ ولذا يعمل الاسم الجامد فيه  
باعتبار الملح المعنى المصدري فلا حاجة إلى التأويل قوله وهو الزائد المستغنى  
عنه أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في أداء أصل المراد سواء كان  
متعينا أو لا كما في قوله كذا وميتا والتطويل مصدر بمعنى المفعول والمراد به  
الكلام الزائد على أصل المراد بلا فائدة فانه إذا كان لفائدة يكون اطمئنا  
وهو قد يكون لاشتماله على الحشو وقد لا يكون وحمله على ذلك لموافقة  
قوله قابلا للاختصاص والتجريد فان الاختصاص أراد الكلام المطابق  
لاصل المراد بعبارة قليلة والتجريد تخليته عن الزائد قوله وسيجيء الفرق  
بينهما أي الفرق المعتمدة أي الاصطلاح وهو أن الحشو والزائد المعين  
والتطويل الزائد الغير المعين قوله وهو كون الكلام الخ سواء كان لحمل  
في اللفظ أو في الانتقال قوله الفت مختصرا لم يقل اختصرت لما فيه سوى



الاختصار من التجريد والايضاح قوله حكم كلي اي على كلي فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى الكلي ومعنى انطباقه صدقه عليه وهو احتراز عن القضية الطبيعية واللام في قوله لبسته لادام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة وما قيل من ان المراد قضية كلية تشمل على احكام جزئيات موضوعها اطلاقا لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المضافين اوان الكلام محمول على الاستخدام بان يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وبضمير ينطبق وجزئياته المعنى المجازي اعني المحكوم عليه اوان اطلاق الكلي والجزئي على حكم الاصل والفرع باعتبار التشبيه بالمعنى الكلي والجزئي من حيث الاشتمال والاندراج فتكلمات لا تليق بمقام التعريف وان ذهب اليه الجهم الغفير قوله يجب توكيده اي لا بد ان يكون مؤكدا قوله بان يقال انه متعلق ينطبق يعني ان معنى انطباقه عليها انه يمكن ان يصير كبرى لصغرى سهلة الحصول قوله لا ما يستغنى عنه الحصر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث باشماله على الحشو وفيه اشارة الى ان الحشو في القسم الثالث بتكثير الامثلة والشواهد التي لا يحتاج اليها قوله فهي اخص من الامثلة اي كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلي اذ لا يلزم للجزئي ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه مثالا او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح اوللا ثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقةهما ولو اعتبر ذلك فرما يتباينان وربما يتصادقان في بينهما على هذا التقدير تبين جزئي وهذا حاصل ما نقل عن الشارح رح قد برقانه قد خفي على الناظرين قوله من الالوك النصر او العتو على مافي القاموس قوله وهو التقصير من قصر في الشيء تواني على مافي شمس العلوم لامن قصر عن الشيء بمعنى انتهى او عجز على ما فهم لقوله في تحقيقه قوله وقد استعمل الالو متعبدا الخ في الكشف في تفسير قوله تعالى لا يا اولئك خبالا يقال الا في الامري بالواذا قصر فيه ثم استعمل متعبدا الى مفعولين في قولهم لا آلوكم نصحا ولا آلوكم جهدا على التضمين والمعنى لا امنعك جهدا ولا انقصك

او كسر ذلك  
الك

الشارح

والشارح رح جعل عبارة المتن على الاستعمال المشهور رماية لجزالة المعنى اي لم امنعك جهدا ولا انقصك في تحقيقه والقول بانه لازم بمعنى التقصير وجهدا تمير اي من جهة الجهد او منصوب بترع الخافض اي في الجهد او حال اي مجتهدا فباطل اذ لا ابهام في نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله فاعلا الاعلى اعتبارا لاسناد المجازي والنصب بترع الخافض كوقوع المصدر حالا ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر نوعا من العامل نحو تاتي سرعة وبطو وانص عليه الرضى في بحث المفعول به والحال واما جعله بمعنى الترك متعبدا الى مفعول واحد على ما في القاموس فمالوت الشيء اي ما تركته وعلى هذا حمل السيد الشريف في خطبة المواقف وان كان صحيحا فغير ان المستفاد منه انه لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهدا فيه والمقصود انه بذل كل الجهد في تحقيقه قوله في تحقيقه متعلق بم آل لا بجهدا لعدم جزالة المعنى قوله لما تضمنه اه لالتي لان المفعول له ما فعل لاجله الفعل وعدم المباغة ليس بفعل ولا للمباغة لما سيجي واما قوله في اختصار لفظه فهو متعلق بما بالغ كما هو الشايع في التقييدات ولذا لم يتعرض له الشارح رح قوله ولولم يؤل اه الظاهر ولولم يؤل لم بالغ بترك المباغة الا انه قصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لا بد في كل قيد تعلق بالمتني من حيث النفي من التأويل بالثبت لان النفي المستفاد منه مدلول حرفي غير مستقل بالمفهومية لا يمكن للعقل تقييده مالم يلاحظه قصدا وحينئذ يصير ممدولا اسما او فعليا مؤلا بالثبت قوله لكان المعنى اه اي لولم يؤل النفي بالثبت لكان متعلقا بمد خول النفي اعني بالغ لا متناع تعلقه بالنفي لما عرفت من الوجهين فيكون النفي داخلا على كلام فيه تقييد وكل كلام شأنه كذلك يكون النفي فيه متوجها الى القيد مع بقاء اصل الفعل لما ذكره الشيخ فيكون المعنى ان المباغة في الاختصار لم تكن اه وليس المقصود ذلك بل نفي المباغة في الاختصار هذا خلاصة كلام الشارح رح وفيه دفع لشكوك الناظرين في هذا المقام لمن له فطنة قوله لم تكن للتقريب والتسهيل فيه اشارة الى ان كليهما مفعول له للمبالغ لعدم الفرق بينهما الا بان التقريب اعتبر بالقياس الى التعاطي



والشبهل بالنسبة الى الفهم وليس متعلقين بربته ومن بالغ على ترتيب  
اللف ولنشر قوله ان من حكمه التي اى مقتضاه الاصل عند البلغاء  
فلا يرد انه قد يجي اى الداحل على كلام فيه تقييد انى القيد والمقيد  
مع نحو على لا يحب لانه يمدى بمنازه فانه استعمال على خلاف الاصل  
ولدفع هذا قال الشيخ وهذا مما لا شك فيه قوله كان نقبا  
للاجماع افظ اجمعون تأ كيد لمعنى الكل الا ان فيه معنى الاجتماع  
بحسب اصل الوضع فكان نقبا للاجماع بهذا الاعتبار ولذا قالت الحنفية  
ان الملائكة سجود والادم مجتمعين لقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم  
اجمعون على ما في البرزوى وغيره قوله وتلو تحيا التلويح كناية تكون  
الوسائط فيه كثيرة من اوح اذا اشار من بعد قوله على ما ذكرنا بقوله  
لا ما يستغنى عنه ليكون حسوا قوله وتعرضا التعريض كناية مسوقة  
لموصوف غير مذكور من عرض اذا امال الكلام الى جانب قوله ولقد  
اجتبى اى اتى بامر عجيب يحتمل الوجهين المدح والذم قوله لا يعرف  
الح يعنى ان تقديم المستند اليه على المستند الفعلى اذا لم يل حرف النفي  
قد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتقوى على ما سيجي وهم لا يعرفون شي  
منهما وجه حسن اذا حسن في قصر السؤال عليه بل الشركة في  
السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع القلوب وابعيد عن  
التحجر في الدعاء ولا يأتى تأ كيد استناد السؤال اليه اذ لا انكار ولا تردد فيه  
لاستيفاع قلت التأ كيد ههنا لاطهار الرغبة في السؤال كما في قوله تعالى  
انا معكم ولا استيفاء السؤال ولذا علة بقوله انه ولي ذلك الانتفاع به  
مثل الانتفاع باصله لا زل الانكار والتردد قال صاحب الكشاف في  
تفسير قوله تعالى الله نزل احسن الحديث في ايقاع اسم الله مبتدا  
وبناء نزل عليه تأ كيد لاستناده الى الله وانه من عنده قوله فكأنه الح  
يعنى قصدا ان يجعل الجملة حالا لتفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من  
التأليف والترتيب والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى صريحا  
الا بيراد الجملة الاسمية مع الواو اذا وورد الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة  
في الاستنباط ولو اورد مع الواو كانت ظاهرة في العطف لكن ههنا

ولا يستفاد من السؤال  
نسخة

لا يدفع الاعتراض المذكور من ان التقديم ليس الا لاحد الامرين  
ولا حسن لشيء منهما ههنا الا ان يقال انه من تنمة الاعتراض بيان  
لانشاء اختياره الجملة الاسمية قوله حال من ان يتفع به لكونه مفعولا  
ثانيا لسأل وليس من فضله من ممولاته حتى يتمتع بتقديمه عليه قوله  
انه ولي ذلك علة لقوله اسأل يعنى انه متولى ذلك النفع فله ان يتصرف  
فيه كيف يشاء قوله كان الانسب الح ليكون الجملتان علتين للحكمين  
المستفادين من الله اسأل وانما قال الانسب لان ذلك انما هو على تقدير  
عطفه على انه ولي ذلك كما هو الظاهر ويجوز ان يكون موطوفا على انا  
اسأل او جملة مستأنفة لجرد النشاء قوله عطف لانه الاصل في الواو وعدم  
عطفية الانشائية المحال وتقييد السؤال بها والاعتراض لكونه في آخر  
الكلام وعدم تضمنه نكتة جزيلة قوله اما على جملة الح انما انحصر  
في هذين لان المذكور ثلث جل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم  
الجماع ولكونها حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه الجملة لا تصلح  
للتعليل فتعين الثالثة فاما على تمامها او على جزئها قوله فيكون  
من عطف الجملة الح وهو مختلف فيه فذهب من جوز عطف الفعلية  
على الاسمية وبالعكس ومنهم من منع ذلك وكذا عطف الانشاء على  
الاخبار منعه البيانون وجهور النجاة وجوز الصغار كما فضله في معنى  
اللينب فلا بد في جوازه عند الجمهور من تأويل احدي الجملتين فاما  
ان يقال المعطوف عليه ايضا انشاء معنى لان المقصود انشاء المدح  
بانه كاف والواو اعتراضية او يقال المعطوف مأول به ومقول في حقه نعم  
الوكيل فتكون خبرية متعلق خبرها انشاء قوله ثم عطف الجملة  
مبتدا خبر الجملة الشرطية والواو زائدة لزيادة الابطال وان يكون  
والجزء محذوف تدل عليه الجملة الاستدراكية اى عطف الجملة على  
المفرد ههنا وان صح باعتبار كذا لا يصح مطلقا لكونه في الحقيقة من  
عطف الانشاء على الاخبار فلا بد من التأويل والقول بجوازه فيقال  
يحتمل من الاعراب بدون التأويل عند الجمهور ممنوع لا بدله من شاهد  
وهذا معنى ما نقل عنه ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق



التركيب لا اعتراض انتهى ويؤيده انه لم يحكم بصلاب المطف في شيء  
من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة في خطبة شرح العقائد النسقية وغيرها  
قوله باعتبار ضمن الخ إشارة الى عدم جواز هذا المطف بدون اعتبار  
التضمن نص عليه في الرضى والتسهيل حيث قال يجوز عطف الجملة  
على المفرد بشرط ان يجانس بالنسبة الى قوله على رأى وهو ان يكون جعل  
معطوفا على فائق وهو اختراز عن قول من جعله حالا بتقدير  
قد اومعطوفا على جملة فائق بتقدير هو بناء على عدم تجويزه عطف الجملة  
على المفرد وبما حررنا ندفع الاعتراضات الموردة ههنا بالكلية فتدبر  
ثم ان تقدير مقول في حقه ليس بصحيح لانه يستلزم ان لا يكون افعال  
المدح والذم مستعملة في معناها الحقيقية اعني انشاء المدح والذم  
العام في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار عن وقوع هذا القول  
في حقه ولان مقولية القول المذكور فيه انما تكون بطريق الحمل والاخبار  
عنه بنعم الوكيل فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة اخرى ويلزم  
التقدير مرات غير متناهية قال السيد قدس سره لجوابه ان ذلك جائز الخ  
لم يوجد التصريح بالجواز في الكتب المتداولة بل في شرح التسهيل  
لاين مالک في بحث المفعول معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف  
جملة خبرية على استفهامية مع استقلال كل منهما فلان لا يجوز ذلك  
مع عدم الاستقلال اولى قال السيد قدس سره نص عليه العلامة  
اه عبارة الكشف فان قلت على ما عطف قوله تعالى ولا ترد الظالمين  
قلت على قوله رب انهم عصوني على حكاية كلام نوح بعد قال وبهد  
الولواتناية عنه ومعناه قال رب انهم عصوني وقال لا ترد الظالمين  
الاضلالا اي قال هذين القواين وهما في محل النصب لانهما مفعولان قال  
كقولك قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد تحكي قوله  
معطوفا احدهما على ضا حنه انتهى وهو دليل على انه لا يجوز  
عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب لان ما قبل قوله تعالى  
ولا ترد الظالمين كلها جعل خبرية مفعولة لقول معطوف بعضها على  
بعض قال الله تعالى قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يزد

ماله وولده الا خسارا ومكروا مكرا كبيرا وقالوا لا تدن آلهتكم الى قوله  
ولا ترد الظالمين الاضلالا فلو جاز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد  
في عطف ولا ترد الظالمين بل جزم بعطفها على قوله تعالى عصوني  
كسائر الجمل السابقة فالسؤال عن عطفها والجواب بانه معطوف على رب  
انهم عصوني لا عصوني بتقدير قال ليكون عطف الاخبار على الاخبار  
دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب  
وكذا في المثال المصنوع عطف بتقدير قال واما قوله اي قال هذين القواين  
فهو إشارة الى انه مقول اخبر وليس داخل في المفعول الاول كالجمل  
السابقة وليس فيه دلالة على ان احدهما قولين معطوف على القول  
الاخر من غير تقدير وكذا قوله لانها مفعولان قال وقوله تحكي قوله  
معطوفا احدهما على صاحبه لان المراد انهما كذلك في الظاهر قال السيد  
وكذلك حجة قاطعة ضد ما يلحق باخطايات وهو الظهور فان كون الواو  
من المحكي يستلزم عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل من الاعراب  
فحتاج الى التأويل وعلى تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد  
القولين على الاخر اللذين في حكم المفردين من غير تكلف التأويل  
وقد انه انما يتم لو ثبت جواز عطف الانشاء على الاخبار فيماله محل  
من الاعراب بشاهد ولم يثبت فعلى هذا التقدير ايضا يحتاج الى التأويل  
بانه معطوف بتقدير قال قوله في القصود اي في قصود الكتاب ليجري  
الخطبة قوله من قيل المقاصد والشواهد والامثلة والاعتراضات  
على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد انقص على الحصر قوله وعليه  
منع ظاهر وهو منع الحصر ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومنع  
اخذ ما لا يكون الغرض منه الاحتراز في وجوه التحسين قوله  
بالاستفراء بان يقال تدعى المذكور في الكتاب فلم نجد غيرها قوله  
ولما انجز الخ لانه انجز في آخر المقدمة الى ان علم البلاغة وتوابعها  
منحصر في علم المعاني والبيان والديع وانها فنون اي ضروب مختلفة  
لان الاول ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المراد والباقي ما يحترز به  
عن التعبد المعنوي والثالث ما فيه وجوه التحسين ومعلوم تقدم



من قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفتح مختصرا الخ  
ان مقصود الكتاب مختصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل لنا مقدمتان  
مقصود الكتاب مختصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة وتوابعها  
مختصر في علوم ثلاثة هي فنون ثلاثة ينتج ان مقصود الكتاب مختصر  
في الفنون الثلاثة ومعلوم ان الامور الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد  
منها اول واخر ثانيا واخر ثالثا فعلم ان مقصود الكتاب فنون ثلاثة  
موصوفة بالاولية والثانية والثالثة وانها علم المعاني والبيان والبدع  
الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لم يعلم ان الفن الاول علم المعاني او البيان  
او البدع فقال لامادة النسبة الفن الاول اي من الفنون الثلاثة التي علم  
المختصر مقصود الكتاب فيها علم المعاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان  
والفن الثالث علم البدع فهذه التراكيب من قبيل قولنا المنطلق زيد  
كما سيجي فتدبر فانه مما زل فيه اقدام الناظرين ووقعوا في خبط بيض  
قوله فلم يكن لتعرفها اذ لا يمكن ههنا الا التعريف اللامي وهو يقتضي  
تقديم الذكر صريحا او اشارة قوله فنكرها لانه الاصل في الاسماء  
ولا مقتضى للعدول قوله وما يتصل بذلك عطف على معنى الفصاحة  
كالتساوي وهو بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة وكقولها  
صفة اللفظ او المعنى وبيان النسبة بين مقتضى الحال والاعتبار  
المناسب وبيان من جمع البلاغة قوله والمقدمة مأخوذة الخ لم يرد  
انها منقولة عنها او مستعارة لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف  
واستعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة  
حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة او مستعارة بل اراد ان لفظ المقدمة  
مأخوذ من مقدمة الجيش بالقطع عن الاضافة فمعناها المقدمة يعني  
يبيش شونده وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان  
استعمال المشتق منه لا يكفي في اخذ المشتق فالمراد الاستعمال به كما  
في لفظ الصلوة والزكوة واطلاق المقدمة على مقدمة الجيش ايضا  
باعتبار معناها الوضفي والثاء ثانيا في الموصوف اعني الجماعة يدل عليه  
ارادها في الاساس في الحقيقة حيث قال قدمته واقدمته فقدم بمعنى تقدم

ومنه مقدمة الجيش قوله يقال مقدمة العلم اي المقدمة اذا اضيفت  
الى العلم يطلق على ما يتوقف عليه مسائله شروعا او تصورا او تصديقا  
فيتم المبادي ايضا كما في شرح المفاتيح او شروعا فقط كما في المختصر اي براد  
ذلك المعنى باطلاق العام اعني ما تقدم العلم على فرد منه لانه نقل في  
الاصطلاح الى هذا المعنى اذ لا داعي اليه وللزوم النقل الى معان كثيرة  
لانه يقال مقدمة الدليل لما يتوقف عليه صحة ومقدمة القياس لما هو جز  
منه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع  
في العلم دون ان يقولوا معنى المقدمة قوله كعرفة حده اي رسمه وهذا  
بناء على زعم القوم فان الشارح رح نبي توقف الشروع على شيء منها  
ومقدمة الشروع عنده التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما قوله  
ومقدمة الكتاب اي يقال المقدمة المضافة الى الكتاب لطائفة من الكلام  
الخ ويطلق عليه اطلاق العام على بعض افراده كما يطلق الباب والفصل  
والمقصد والفن على بعض اجزائه وذلك لانهم يعنونون بعض اجزاء  
الكتاب التي لدلولاتها ارتباط بالمقاصد ونفع فيها بلفظ المقدمة كما في  
هذا الكتاب ومعلوم ان اجزاء الكتاب هي الالفاظ فقد اطلقوا المقدمة  
على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها كما اطلقوا الفن الاول والثاني  
والثالث على طائفة من الكلام الذي عنوانه بها فهذا الاطلاق ثابت فيما  
بينهم يتفرع عليه اندفاع الامرين لانه اصطلاح جديد احده الشارح  
ونحن عاين الامرين كما قال السيد الشريف ثم ان اندفاع اشكال الظرفية  
يحصل بكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني  
المخصوصة فمقدمة الكتاب مظلوفة لمعانيها كسائر عنوانات مقاصد  
الكتاب واندفاع اشكال التقديم والتأخير بعدم اعتبار التوقف في مفهومها  
ولا مدخل في اندفاع شيء منهما لثبوت مقدمة العلم كيف والشارح رح  
ناف لكون مدلول مقدمة الكتاب مقدمة العلم وانما تعرض لها ههنا  
ليبين ان عدم الفرق بينهما منشأ لاشكال الامرين عليهم فما قال السيد  
من انه لم يثبت عنده الامقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الظرفية ليس بشيء  
قال قدس سره اثبت الخ لم يثبت الشارح رح مقدمة العلم بل نقل



ما قاله البعض قال قدس سره وهي ههنا امور ثلاثة الصمير راجع  
الى ما يذكر والمذكور اصله هو الالفاظ وبالفتح المعاني فالمراد بالمرجع  
المعنى الاول كما صرح به في هذا الكتاب وبالراجع الثاني بطريق الاستخدام  
او المراد بهما الاول والكلام من قبيل اجراء حكم الدال على المدلول  
او على حذف المضاف اي دوال امور ثلاثة قال قدس سره ان ما جعله  
الح قد عرفت انه نازل لا يباعل وان ما جعله في شرح الرسالة مقدمة  
الكتاب الالفاظ الدالة على الامور الثلاثة قال قدس سره ويحتاج الح  
قد عرفت عدم الاحتياج الى التكلف قال قدس سره قد تطلب الح  
وقد تطلب على الملائكة تركه لعدم مناسبتها للمقام قال قدس سره فان كان  
الح قد ظهر لك بما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح قال قدس سره  
فكانه قيل هذا الكلي محصور في هذا الح انما يصح هذا التوجيه اذا كان  
قولهم مقدمة في كذا اما اذا كان اما المقدمة في كذا اشارة الى المقدمة  
المعينة المذكورة سابقا كما في رسالة الشخصية حيث قال ورتبه على مقدمة  
وثلاث مقالات وخاتمة ثم قال اما المقدمة في كذا فلا فلا يصح في قوله  
القسم الثالث لانه اشارة الى القسم الثالث من المفتاح المذكور سابقا  
قال قدس سره بل معان يتوصل بها اليها جعل آله الشيء مظهروا له  
بما لا يوجد في كلام القوم ولا يقبله الطبع السليم قال قدس سره هو  
الثاني المذكور بقوله وقد بوجه ايضا يعني ظرفية تحصل الادراكات  
للمعاني وغيرها وهذا اشنع من الثاني قال قدس سره وسقط الاول  
بالكلية الح اذ المجموع ليس مفهوما كليا المذكور حتى يقال بانحصار  
الكلي في هذا الجزئي قال قدس سره لان طرف الالفاظ الح الاظهر  
ان الالفاظ مظهرة المعاني بالنسبة الى المتكلم لانه يريد المعاني اولا  
ثم يورد الالفاظ على طبقها فكانه يصب الالفاظ في المعاني صب  
المظروف في الطرف والمعاني مظهرة الالفاظ بالنسبة الى السامع لانه  
ياخذها منها كما ياخذ المظروف من الطرف قال قدس سره  
فلا يرد عليه الح لا خفاء في ان البصيرة اذا لم تكن مضبوطة كيف يحكم  
بتوقفها على الامور الثلاثة وعدم حصولها بواحد منها او باثنين

وان اريد ان البصيرة الحاصلة بكل واحد منها موقوفة عليه بل كل امر  
ينضم اليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل بدون فقه انه يلزم ان يكون  
كل مسألة من العلم مقدمة للشروع فيه لانه يتوقف عليه الشروع فيه  
بالبصيرة التي لا تحصل الا به قال قدس سره ثم ان الارتباط الح فيه ان  
توقف الشيء على الشيء بمعنى امتناع حصوله بدونه يقتضي كونه مضبوطا  
واما الارتباط والاعانة في حصول ذلك فلا يقتضي كونه مضبوطا ولذا  
اختلف المقدمات في اوائل الكتب قال قدس سره على ان ماله ارتباط  
الح فيه ان المعين في حصول شيء يستحسن تقديمه وليس يجب ان يكون  
موقفا عليه او مفيدا للبصيرة كالامور المعينة على السفر مع عدم توقفه  
عليها قوله لا فائدة فيها الا لاطناب وفي الايضاح لم اجد فيها ما يصلح  
لتمريضها وما كان ذلك خلاف الواقع وسوء الادب غيره الشارح  
الى ما ترى اي لا فائدة في نقل تلك الاقوال الا زيادة العبارات على ما هو  
المقصود اعني التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على  
تقرير ما في الكتاب لكفايته في التفسير وما قيل ان المراد بالاطناب التطويل  
والاستثناء للتأكيد اي لا فائدة فيها اصلا كما في قوله تعالى لا يدورون  
فيها الموت الا الموتة الاولى فمع كونه خلاف الواقع يأتى عنه قول الشارح  
فالاول تركه لان ترك التطويل واجب قوله وهي في الاصل اي  
اللغة تنبى عن الابانة في دلائل الاعجاز الفصاحة الابانة وفي الاساس  
سقامهم لبنا فصيحما وهو الذي اخذت رغبته وذهب لبناؤه وخلص  
منه وفصح اللبن وافصح وفصح وافصح الشاة فصح ابنها ومن  
الجاز شربنا حتى افصح الصبح وحتى بدا الصباح الفصح وهذا يوم  
مفصح وفصح لا غيب فيه ولا قر وانتظر تفصح من شائنا اي تخرج وتخلص  
وجاء فصح النصارى اي يوم بروزهم الى معيدهم وهذا مفصحهم اي  
مكان بروزهم وافصحوا عبيدوا وافصح العبي تكلم بالامر بية وفصح  
انطلق لسانه وخلصت لفته عن الكنة وافصح الصبي في منطقته  
فهم ما يقول في اول ما يتكلم تقول افصح فلان ثم فصح وافصح عن كذا  
لخصه وافصح لي ان كنت صادقا اي بين انتهى فحمل ما سوى ذهاب



الرفوة واللباء معاني مجازية وهو موافق لما في تاج البهتي من ان الفصاحة  
شيراز بان شدن ووز شدن شيراز كفي وفي الصحاح والقاموس جعل  
جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولما لم يبين عند الشارح رح  
اشراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة ومجازا قال تبي  
عن الابانة والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فان جميع  
معانيها مشعر عن الظهور وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوي  
والاصطلاحي قوله والظهور عطف تفسيري للابانة فانها تبي  
لازما ومتعديا ولم يكتف بالظهور رعاية لاجابة دلائل الإعجاز وحلالها  
قوله يقال الخ استشهاد على الانباء المذكور وذلك الاستشهاد بفصح  
اللبن مع كونه اصلا بالاتفاق لان فيما ذكره توصيفا المتكلم والكلام  
بالفصاحة فهو انساب بالنقول اليه قوله وكلام فصيح لم يقل رسالة  
فصيحة كما في الايضاح تنبها على ان لفظ الكلام شاع استعماله في النثر  
قال قدس سره المراد بالكلام هو المركب مطاقا اي تاما كان او غيره  
لانه قد ينصف المركب الغير التام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة  
الكلام فلو لم يكن دخلا في الكلام لا يكون تعريف فصاحة الكلام  
مانعا لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه اننا لانسلم ان المركب  
الغير التام ينصف بالفصاحة في نفسه بل اتصافه بها باعتبار ان مفرداته  
متصفة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له الا بطريق الجزئية  
للمركب التام فخلوصه عن تناثر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد  
خلوص المركب التام بخلاف الكلمة فان استعمالها وان كان بطريق  
الجزئية ايضا الا ان خلوصها غير خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف  
بالفصاحة في نفسه لكن ادخاله في الكلام انما يصح لو اطلقوا  
عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسائل والفصيدة ولم ينقل  
ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رح في المختصر وحيث  
لا ورود لما ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقة  
باطل الخ ثم ان ادخال المركب الناقص في الكلام يقتضي اتصافه  
بالاخذ ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم يدنو عوارضه التي يطابق بها

مقتضى الحال كدونيتهم عوارض المركب التام ويؤيده انهم  
لم يدخلوه في موضوع الخواصم البحث عن عوارضه لا بدرا وبما حررت ذلك  
ظهر ان المفرد والكلام محمولان على معنهما الحقيقي وان المركب  
الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلادة في نفسه  
فقول الشارح رح في المختصر على ان الحق انه داخل في المفرد  
بقريضة مقابلة بالكلام محل بحث اذ لو كان دخلا فيه لم يتم الاستشهاد  
بقوله يقال كلمة فصيحة الا ان تحصل الكلمة على ما يسم المركب  
الناقص قال قدس سره ومقابلته بالمفرد الخ فيه بحث لانه جعل  
في حاشية شرح التسمية مقابلة الجملة بالمفرد قريضة لكون المراد  
بالمفرد ما ليس بجملة وهو المشهور بين القوم قال قدس سره بناء  
على ان المتبادر عند الإطلاق اي عن القيد والتبادر علامة  
الحقيقة فيكون حقيقة فيما يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف  
الكلام فانه تحقق فيه الصارف عن المعنى الحقيقي وهو تقدم المفرد  
وحمل المفرد على ما ليس بكلام بقريضة مقابلة الكلام تزع للخف  
قبل الوصول الى المبدأ هذا غاية التوجيه وفيه بحث اما اولا فلانا  
لا نسلم التبادر فان كل واحد من المعاني الاربع للمفرد اصطلاحى  
نقل اليه المفرد من معناه اللغوي لا شتمال كل منها على معنى الافراد  
اما عن النسبة مطلقا او التسمية او علامة التثنية والجمع واما ثانيا  
فلان القريضة الصارفة لا يلزم ان تكون مقدمة بل ان كون موجودة  
لان الكلام في افادته موقوف على آخره فكون المتبادر عند الإطلاق  
ما يقابل المركب لا يقتضى حمله عليه عند مقابلته بالكلام قوله  
تنبي عن الوصول الخ في التاج والقاموس بلغ الرجل الاغمة اذا كان  
يلغ بعبارة كنه مراده من حد كرم وهي في اللغة تنبي عن الوصول  
والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام  
للمقتضى الحال والمناسبة بين المدينين طاهرة ولم يقل في الاصل  
اكشفاء بما ذكره سابقا وقبل لم يقل في الاصل لان معناها اغة  
واصطلاحا واحد وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون



قوله تنبئ عن الوصول والانتها مسند ركا لان المقصود منه  
 ابداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة اليه قوله  
 ولم يسمع كلمة بلغة ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو  
 رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد الا ان يراد بالكلمة اعم من الحقيقى  
 والحكمى كما في تعريف الكلام بما تضمنه من كنهين بالاستناد فيشمل  
 المركب الناقص وان ادخل في الكلام كما هو رأى السيد واخرج عنهما  
 كما هو عندي فلا شك اصل قوله يقال عندهم يكون اللفظ اي يقال  
 لما علامته هذا الكون لما في المفتاح ان الفصاحة هي ان تكون  
 الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون الكلمة على السند القصماء  
 الموثوق بعريتهم ادور واستعمالهم اياها اكثر ولما في الايضاح ثم علامة  
 كون الكلمة فصحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعريتهم لها  
 اكثر اه قوله لكون اللفظ كلمة كان او كلاما قوله على القوائين  
 اي الصنفية والخوية قوله وقد علموا الخ لم يجهل الجريان  
 على القوائين متفرعا على كثرة الاستعمال فيكون الفصاحة عبارة  
 عن كون اللفظ كثير الاستعمال على السنتهم كما في المفتاح والايضاح  
 لان القوائين مستنبطة من استقراء كلامهم فجعل الفصاحة المتقدمة  
 عليها في الوجود متفرعة على مطابقة تلك القوائين بشيخ قوله  
 عن مخالفة القوائين الصرفية والخوية لتشمل ضعف التاليف  
 قوله لكونه لازما متعلق بتفسير وقوله تسهلا يتساح قال قدس سره  
 لا يستلزم تصادق اه لان تصادق المشتقين مناه اتحاد الذات المتصفة  
 بمده بينهما وهو لا يستلزم اتحاد المبدأين في الصديق قال قدس سره  
 لا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس والاخر اى اعم منه فانه يكون  
 مبدأ الاعم صادقا على مبدأ الاخص فاذا قيد الاعم بقيد يحقق  
 التصادق بينهما وذلك لان الذات المبهمة المأخوذة مع النسبة متحدة  
 في المشتقين فالعموم لا يكون الا باعتبار المبدأ قال قدس سره ودعوى  
 الادعاء الخ التعريف باللازم الغير المحمول مشحون به كتب الادباء  
 كتعريف السكاكى علم المعاني بالتشيم وتعريف عبد القاهر النظم

بالنوحى

بالنوحى على ما ينبغي فاما ان لا يشترطوا في التعريف الحمل بنسبه  
 على ان المقصود ابداء المعرفة وهي تحصل بغير المحمول ايضا  
 واما ان يدعوا المباعدة والتباعد على انه لازم في المعرفة سبب لحصوله  
 فكانه هو قال قدس سره فلان كون الفصاحة الخ لوجمل  
 الوجودى على ما يكون الاتصاف به بحسب الخارج كالقصاصه  
 فان اللفظ يتصف به في الخارج والعدمى على ما يكون الاتصاف به  
 بحسب اعتبار العقل كالحلوص فانه سلب التافر والغرابه والتعقيد  
 عن اللفظ ولا تصاف بالسلوب اعتبارى محض كالامكان  
 ارجح لا على الوجود المضاف الى شئ والعدم المضاف الى شئ  
 فان الفصاحة اكون المضاف الى الجريان والكثرة والخصوص العدم  
 المضاف الى التافر وغيره ظهر عدم صحة الحمل بينهما وان دفع  
 الاعتراض فان مناه كون المراد بهما ما لا يدخل في مفهومه السلب  
 وما يدخل فيه قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ  
 قد عرفت ان الفصاحة يتصف بها اللفظ في الخارج فكيف يقال  
 انها نفس الحلوص الذى يتصف به في العقل نعم ان هذا السلب  
 لازم له فانه اذا اتصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مشلوبا عنه  
 الامور الثمة في العقل قال قدس سره ربما يمنع الخ قد عرفت ان دفاعه  
 بما حررتك في قوله يقال اكون اللفظ جاريا الخ من ان المراد انه علامة  
 للفصاحة ولازم له فانه عبارة عن كون اللفظ عربيا اصليا قال قدس  
 سره او اكثر من استعمالهم اه فتكون موصوفة بالفصاحة الزائدة بالنسبة  
 الى سائرها فلا يراد ان هذا يقتضى ان لا يكون ما يعنها فاصحاح كونه  
 كثيرا استعمال فيما بينهم كما يدل عليه صيغة التفضيل قوله الى اللغة  
 اي الصريف قوله كأنهما حقيقة ان اه لكثرة المخالفة بينهما قوله وكذا اه  
 عطف على قوله كانت المخالفة اي لما كانت المخالفة راجعة الى امور  
 مخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما  
 حقيقتان مختلفتان لكثرة المخالفة بينهما وكانت البلاغة يقال لمعان  
 من جهة ومحصولها امر واحد فصارت البلاغة حقيقة واحدة



فالتشبيه بين الكونين باعتبار الوجود الان الوجود في الاول الى المعاني  
المختلفة والوجود في الثاني الى المعنى الواحد فالظاهر ترك لفظ كذا  
قوله ولا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس  
بينهما معنى مشترك اصلا قوله نظرا الى الظاهر وهو كثرة المخالفة  
بينهما لا بالنظر الى الحقيقة فانها مشتركة معنوي بينهما كما عرفت قوله  
على هذا الوجه اي تعريف كل من اقسامهما بعبارة مضبوطة جامعة  
مانعة قوله لا يتوجه الاعتراض المعترض خطيب مصر اورده على  
المصنف رح حال حيوته وقال المصنف رح في جوابه اردت بالناس  
الناس اليهوديين كالكسكاكي وعبد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين  
قال قدس سره اسما معروفا لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع  
بعض صلته لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكونا بمعنى الحدوث كان  
اللام فيها حرف تعريف وههنا كذلك قال قدس سره رعاية جانب  
المعنى اقول ولرعاية سوق كلام المصنف رح فان مقتضاه ان اشتراك  
الفصاحة والبلاغة بين الاقسام المذكورة لفظي وجعله حالا يوهم  
الاشتراك المعنوي وان اختلفا فهما بحسب الاحوال قال قدس سره  
نحو الفصحة او بما يفهم منه المعنى الحديث وان كان اسما جامدا نحو اسد  
على وفي الحروب نعامة قال قدس سره تضمن معانيها الخ اي فهمه  
منها بما للزوم لها قوله اي ذواته موافق لما في الصحاح والقاموس  
وفي المذهب القسار موى سرزن وهي جمع ذؤابة بالهمزة ابدات  
الهمزة الاولى بالواو لاستثقالهم وقوع الف الجمع بين الهمزتين  
في القاموس الذؤابة الناصبة بمعنى موى يذسان كما في الصراح وفي الاساس  
له ذؤابة وذوائب وهي الشعر المنسدل من وسط الرأس الى الظهر  
فالعدا رام اطلق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل من وسط  
الرأس فعلى الاول الضمير راجع الى الحبيبة بتأويل الشخص وعلى الثاني  
والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني ان شعره مرتفع الى  
اعلى الرأس فضل عقاصه في الشئ والمرسل وان شعر مقدم رأسه مرتفع  
تغيب عقاصه في مثاه ومرسله وحال شعر ماسوى المقدم قد علم

من قوله وفرع بزبن المتن الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه المنسدل  
مرتفع الى الاعلى فضل عقاصه في مثاه ومرسله ولا يعلم حال شعر  
ناصبته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعا ومعنى قوله وفرع بزبن المتن  
عند ارماله واما قول الشارح رح وان شعره اي شعر الرأس ينقسم او  
فيقتضي ان يكون الشعر مطلقا منقسم الى ثلثة اقسام او ماعدا الذوائب  
فيكون اربعة وخبره يكون جملة قوله فضل العقاص ابتداء لانه لا حالية  
من ضمير مستشترات ولا خبرا بعد خبر اعدام العائد بخلاف الوجوه  
السابقة فان اللام عائد والقول بان العقاص هي الذوائب فيكون  
من وضع المظهر موضع المصغر فيكون اقسام الشعر ثلثة فقيه انه مخالف  
لما فسر الشارح رح العقاص فانها الخصلة المجموعة كالمانة ليصير  
بجمله قوله هو توسط الشين اه اي تضاد صفات الحروف المتجاورة  
في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة  
والمهموسة ما يصف الاعتماد على مخرجه بجمعهما شبهته خصفه  
والجهورة ما هو بخلافه فهي الحروف الباقية والشديدة ما ينحصر جري  
صوتها عند سكونها في مخرجها ويجمعهما اجدت طبقك والرخوة ما هو  
بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة والحروف التي بين بين وهي  
حروف لم يرعوا قوله ومن العبيد اي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف  
غير المتنافر اي متافرا فهو من عطف معمول مامل واحد الا انه  
قدم الجار والمجرور في المعطوف ثم الصواب ان يقال لا تاخذ غير متنافر  
من قريب المخرج ومن العبيد كعلم وعمل ولمع اذ لا دخل في الرد لو جددان  
العبيد متافرا فان الزاعم قائل به وما قيل انه لا ثبات ان القرب  
ليس منشأ التنافر لو جددانه في العبيد فليس بشئ لان الزاعم لم يزعم  
ان القرب فقط منشأ التنافر بل زعم ان القرب والعبيد كلاهما سبب  
التنافر قوله لا يوجد انتفاء الكل قيل هذا هو الموجود في اكثر النسخ  
المعتبرة ولا يخفى ان جعل الكلمة جزءا من فصاحة الكلام وفصاحة  
الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي ان يفصل عن فساد واحد ولذا  
قالوا المعنى على حذف المضاف اي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ



لكنه بشكل حينئذ ما ذكره في الرد عليه من ان فصاحة الكلمة جزء  
 من فصاحة الكلام لا وصف لجزئها ويمكن ان يقال محصل الرد ان  
 فصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام فيلزم من انتفاء الاولى انتفاء  
 الثانية لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم  
 ما دعيتم وايضا صحة كلامه موقوفة على انه قالوا يكون فصاحة  
 الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث اما اول فلان مقصود الشارح  
 رح رد الزعم والتأييد كليهما واذا صرح بقوله وفصاحة الكلمة جزء  
 من فصاحة الكلام مع كونه معلوما مما سبق في رد الزعم فلا بد من كون  
 المؤيد قائلا بان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى  
 يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها واما ثانيا فلان تمامية ما دعي الزاعم  
 انما تنوقف على عدم كون فصاحة الكلمة معتبرة في فصاحة الكلام  
 وليست موقوفة على كونها وصفا لجزئها فلا يصح قوله لان فصاحة  
 الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم ما دعيتم وقبل ان الضمير  
 في قوله لجزئها يرجع الى الكلام بناء على الجملة والمعنى انه لا وصف لجزء  
 الكلام بحيث لا دخل لها في توصيفه الكلام بالفصاحة وفيه انه  
 تعرض لما لا يعني وترك لما يعني واقول في توجيه كلام المؤيد على النسبة  
 المعبرة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال الجزء والكل عبارة عن فصاحة  
 الكلام والمعنى ان انتفاء وصف فصاحة الكلمة وهو الخاوص عن التاخر  
 فيما نحن فيه لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام لحوازان تكون الكلمة  
 فضيحة مع التاخر لمجاورة كلمة اخرى او لاقتضاء المقام كما سيحكي  
 في كلام الشارح رح عن قريب من قوله قد يعرض لاسباب الاخلال  
 بالفصاحة ما يمنع السببية قالوا في قوله تعالى هو بيدي وباعدان يدي  
 من افعال غير مستعمل الا انه صار فصيحاً بوقوعه مع بعيد وانما  
 قلنا ان الخاوص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة  
 عن امر وجودي والخواص المذكور لازماً لها وحينئذ يتدفع بحث  
 الشارح رح لان فصاحة الكلمة وان كانت جزءاً من فصاحة الكلام  
 لكن المتني فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لا تفهها قوله لانه

ممنوع اه توجه المتنوع الثلاثة انا لا نسلم وقوع المفرد الغير العربي  
 في الكلام العربي اى القرآن وما ذكره من لفظ السجيل والمشكوة  
 والقسطاس يجوز ان يكون من اللغات المشتركة واولم ذلك الوقوع  
 بناء على ما تقرر من ان اعلام الانبياء عم سوى الستة كلها بحجة فلا نسلم  
 ان معنى العربي الذي به وصف القرآن في قوله تعالى انا انزلناه قرأنا  
 عربيا انه عربي اللفاظ لم لا يجوز ان يكون المراد انه عربي النظم واولم  
 ان وسفة باعربي باعتبار الالفاظ فيجوز ان يكون باعتبار الاعم لاغلب  
 فلا يتأني وقوع الفاظ قليلة غير عربية لعربيته اهدم اشتراط عربية  
 كل لفظ في عربية الكلام بخلاف فصاحة الكلام فانها مشروطة  
 بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه مازل فيه الاقدام قوله بما يقود الى  
 نسبة الجهل اه اى يوهى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى ولذا لم يقل  
 بوجت نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى فانه دفع ما قيل يجوز ان  
 يعلم الفصح ويقدز على اتيانه ومع ذلك لم يأت به لحكمة خفية لا نطلع  
 على ههنا قوله غير ظاهرة الدلالة الخ اللفظ قد يكون ظاهراً للدلالة  
 على المعنى ولا يكون مأنوس الاستعمال كودع ووذر وقد يكون بالعكس  
 كغريب القرآن والحديث فانه مأنوس الاستعمال فاقيل ان كل واحد  
 منهما يستلزم الاخر والمقصود نصبت علامتين على الغاية ليس بشئ  
 ولفظ غير بمعنى لا يقرب عطف ولا مأنوسة الاستعمال فالتركيب  
 من قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين قوله على المعنى  
 اى الموضوع به فلا يرد التشابه والمجمل والمشكل لانها غير ظاهرة الدلالة  
 على المراد بقوله ولا مأنوسة الاستعمال اى استعمال العرب العرباء  
 فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملاً عندهم كما سيحكي قوله  
 فنه ما يحتاج الخ وهذا القسم من الغرابة يكون في الجوامد والمصادر  
 والمشتقات باعتبار موادها والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هياكلها  
 وجه الانحصار ان اللفظ بجوهزه وهيته يدل على المعنى فعند ظهور  
 دلالة اما باعتبار جهره فيحتاج الى التفسير او باعتبار هيته فيحتاج  
 الى التخريج قوله فهاجته مرة اى تارت الصفراء به فاعنى عليه قوئ



مجمعين عليه قوم يعصرون ايها ليرزول عنه ذلك ويأذنون في اذنه  
اي لم انه حي او ميت فافلت من الافلات وهو الخروج قوله اي شعرا  
اسود الخ ففاجال للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه الى المشبه به قوله  
اي كالسيف السريحي الخ فمعنى مسرجا المفعول سيفا سريحيجا او مسرجا  
يدعوى الاتحاد بين المشبه والمشب به وصيغة التفعيل للمحل كفرحة  
او المنسوب اليهما نسبة المشبه الى المشبه به كتمته ولا يخفى بعدهما وقبل  
الاصار كا لسريحي او كالسراج او سريحي او سراجا او ذا سريحي  
او ذا سراج على ان يكون صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصله كفوس  
الرجل او اصله كعجزت المرأة او ذا اصله كورق الشجر وفيه انه يجب  
ان يكون مسرجا على صيغة اسم الفاعل والقول بانه مصدر ميمي بمعنى  
اسم الفاعل ليس بشيء لانه اذا لم يحي منه صيغة اسم المفعول كيف  
يحي المصدر منه على وزنه وكذا القول بانه يجوز ان يكون هذا وجه البعد  
ايضا لانه حينئذ لا يكون صحيحا لا بعيدا قوله وهذا اي المعنى الثاني  
قريب من هذا القول لان البريق واللمعان موجب المحسن مطردا  
بخلاف الدقة والاستواء فانه قد يوجب وقد لا يوجب والمقصود ترجيح  
التخريج الثاني بانه قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الاول  
وقيل معناه ان اخذ المسرج من السراج كاخذ سرج منه فهذا الوجه  
مؤيد بتحقيق نظيره في كلامهم حينئذ لا حاجة الى ما قاله انشراح  
رحم الله تعالى وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرج  
وجهه اي حسن يابى عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا  
اذ لا يمكن تخريج سرج على الثاني بمعنى انه كالسراج قوله وانما لم يجعل  
الخ معنى اذا كان سرج بمعنى حسن مستملا في كلامهم فلم لا يجعل مسرجا  
مستقما من غير حاجة الى التخريج البعيد بالوجهين قوله لم يمتروا الى  
لم يطلع الجاعلون لسرجا غريبا على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان  
محققا في كلام العرب العرباء والحكمم بالقرابة انما هو لعدم الوجدان  
في الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم الوجدان فيكون غريبا  
عند من لم يجد ولم يكن غريبا عند الواحد قوله وان يكون هذا الخ اي

لا احتمال ان يكون سرج بمعنى حسن لفظا احده المولدون من السراج  
واستعملوه بمعنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن  
جعل مسرجا في قول النجاشي الذي هو من شعراء الجاهلية منه قوله  
على انه لا يعد الخ يعني لا يعد ان يكون سرج بمعنى حسن ايضا غريبا  
بان يكون معنى مجازيا له مستعملا فيه لمناسبة بالمعنى الحقيقي لسرج على  
احد التخريجين المذكورين فلا يكون جعل مسرجا منه مخرجا من  
القرابة يؤيد ذلك انه اورد سرج الله وجهه في الاساس من المجاز وانما  
قال لا يعد لان قولهم سرج وجهه اي حسن ظاهر في انه معنى حقيق  
له اشتق من السراج لمناسبة وجود البريق الموجب للحسن فيه قوله  
واما صاحب مجمل اللغة الخ عطف على قوله وانما لم يجعل الخ بمعنى جعل  
صاحب المجمل مسرجا من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج عنده الى التخريج  
البعيد ولا يكون غريبا هذا ما عندي في حل هذه العبارة ولا ناظرين كلمات  
لا يخفى حالها بعد التدبر فيما حررنا قوله القرابة كما يفهم اه الكاف للتعليل  
للاشبهه كما في قوله تعالى واذكروا الله كما هداكم اي على ما هداكم وانما  
لم يتعرض لعدم ظهور المعنى مع كونه معتبرا في مفهوم القرابة اذ لا مدخل له  
في بناء الاعتراض والفرق بين القرابة والوحشية وحاصل الاعتراض  
ان تفسير القرابة بكون الكلمة وحشية لا يحسن لكونه اخص منه تحقفا  
ومما ينافي مفهوم ما قوله وهي اي الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال قوله  
والوحشية اي الكلمة الوحشية قوله المشبهة على تركيب يتفر عنه الطبع  
اي الذوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا يمتاز  
عن التافر قوله فلا يحسن تفسيره اي الغريب بالوحشية لكونها اخص منه  
صدقا فكذا تعريف القرابة بكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها تحقفا  
قوله بل الوحشية اه اضرب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف  
الفصاحة بان قيد الوحشية امر زائد اي خارج عن القرابة ليس عنها  
ولا داخل فيها معتبرا في فصاحة المفرد سلبا فلا بد من ذكر الخلوص عنها  
في التعريف وان كان سلب القرابة مستلزما لسلبها عمومها تحقفا  
لان دلالة الالتزام مهيورة في التعريفات ولذا ذكر التافر ونحو الفة



القياس مع استلزام الخلو عن الغرابة الخلو عنهما فادفع الاعتراض  
بأنه لا نسلم وجوب ذلك في كسر قيد الوحشية في التعريف لأن الخلو  
عن الاعيان يستلزم الخلو عن الخاص وقد تمسكوا في دفعه قوله  
فلا نسلم ان الغرابة الخ حتى يصح تفسير الغرابة المخلصة بالفصاحة  
بالوحشية بذلك المعنى قوله ههنا اي كون المراد بالوحشية غير ما ذكر  
واطلاقهم الغرابة عليه فقوله والوحشي قسمان عطف على مقول  
قالوا والمقول الاول لا يثبت اطلاق الوحشية على غير ما ذكر  
والمقول الثاني لا يثبت اطلاق الغرابة عليه قوله والوحشي اي في الجملة  
سواء كان عند العرب او غيرهم قوله الذي لا يعاب استعماله على العرب  
اعلم ان الانقياس على ثلثة اقسام منها ما هي مستعملة مطلقا كالارض  
والسماء فلا يعاب استعماله اصلا ومنها ما هي مستعملة في العرب العربية  
غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ويعاب على غيرهم  
ومنه غريب القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة مطلقا  
فيها استعمالها على الكل فنه ما هو كسره على الذوق  
واسمع كبحش ومنه ما هو غير مكروه ككتكا كاتم وافرقة واواليه اشار  
الشارح رح بقوله فيما سيأتي في وجه النظر من ان الجرحي اما من قيل  
نكأ كاتم او جبحش فعلم بما ذكرنا ان قوله والوحشي قسمان ليس  
المقصود منه الحصر بل مجرد اطلاق الغريب على الوحشي ثم المعتبر  
في الفصاحة ان لا يكون اللفظ غريبا عند العرب العربية كما يشير  
ايه قول الشارح رح لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال غير العرب  
غير معتبر فيها لاجودا ولا عدا فلما دخل الغريب الحسن في تعريف  
الغرابة اذا المراد ولا ما نوسد الاستعماله عند العرب العربية قوله مثل  
شربت اي غليظ الكفين والرجلين ويراد به الاسد والنون فيه زائدة  
بدل ابا شرابت واشمخر ارتفع والمطر تفرق واشتد افرق واجتمع  
قوله ثقيل على السمع اه من غير ان يكون فيه تناقض يوجب الثقل  
على اللسان قوله وقولنا غير ظاهرة عطف على قوله هذا ايضا  
اصطلاح قوله فنع كونه اي الوحشية والتذكر لكونه عبارة عن

غير

غير ظاهر والخاص بل ان القول بانه على تقدير ان ياد بالوحشية غير  
ما اشتمل على تركيب يتفر عنه الطبع لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا  
الوحشية بما لا يكون ما نوسد الاستعمال والفصاحة عندهم عبارة  
عن كون اللفظ جاريا على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وبما حررنا  
من السؤال والجواب اندفع الشكوك العارضة للناسطين فيهما كما لا يخفى  
على من تدبر وانصف قوله او ما هو في حكمها اي حكم المفردات الموضوعه  
كالمندوب فانه يبحث عن احواله في الصرف وليس بمفرد لكنه في حكم  
المفرد في كون له النسبة كالحز منه وكونه بمنزلة المشتق وقيل  
المركات الناقصة ليدخل نحو مسلمي فاته فصيح دون مسلموي وليس  
بشي لان الادغام في الكلمتين والتقاء الساكنين فيهما ليس من قواعد  
الصرف كما نص عليه الشيخ الرضي في شرح الشافية واتفقوا على  
ان الصرف يبحث عن احوال الكلم اشلت بناء او تغيرا من حيث الافراد  
فالبحت عن ادغام نحو مسلمي من فواتين نحو لكونه من حيث التركيب  
وكذا نحو من ابتك بحث فيه عن احوال الهمزة من حيث انها تسقط  
في الدرج دون الابتداء فهو ايضا بحث عن تركيب كلمة مع اخرى  
وما قيل انه داخل في المفرد لان هذه الحالة عارضة لمجرد المركب  
من النون والهمزة لا المجموع المركب التمام ففيه انه اعترف بالبحث  
عن احوال الهملات في الصرف قوله فكانه قال الخ فالقانون الصرفي  
هي القاعدة مع الاستثناء قوله نحو الاجل الخ قيل الاجل ليس  
بكلمة فانه ليس بموضوع بهذا الوزن وفيه ان الاجل والاجل  
يتاوهما واحد ووضعها كسائر المشتقات نوعي فالقول بانه ليس بموضوع  
لا معنى له نعم ان هذا البناء بالادغام مستعمل في الصحاح وفيه متركبهم  
والضرورات الشعرية انما يجوز اذا كانت ثابتة في كلام العرب الموثوق  
بعربيتهم وفك الادغام في كلمة ليس في كلامهم منها قوله قيل اه قائله  
بعض معاصري المصنف رح قوله فان اللفظ من قبيل الاصوات اه  
فيه ان انقسام العام الى القسمين لا يستلزم انقسام الخاص اليهما فالصواب  
انك هذا الاستدلال والاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متابعه



للايضاح وتوطئة للوجه الثاني للنظر قوله لانها داخله اي الكراهة  
في السمع داخله تحت الغرابة بمعنى ان الخلوص عنها يستلزم الخلوص  
عنها لانها داخله في مفهومها لبطالته في نفسه واعدم مساعدة  
الدليل اعني قوله لظهور الخ لذلك وما قيل ان الخلوص  
عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس  
فلا حاجة الى ذكرهما ايضا فقيه ان الاستلزام ممنوع لان مستلزمات  
واجل لبس ابغرين لعدم احتياجهما الى التنقيح والتخريج مع التنافر  
في الاول ومخالفة القياس في الثاني على ان هذا الاعتراض غير موجه  
لان الاصل ذكر جميع اسباب الاخلال صريحا وترك التصريح ببعضها  
بحاج الى توجيه ولم يظهر وجه توصيف الغرابة بالمفسرة بالوحشية فانه  
ليس لها معنى سواها نعم للوحشية معنى سوى الغرابة كما مر قوله لظهور الخ  
يعني ان الجرشي اما من قبيل الغريب الذي لا يكون كريبها على السمع ثقيل  
على الذوق المستقيم او من قبيل الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين  
هو خارج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة وانما لم يجزم  
ههنا بكونه من القسم الثاني كما جزم فيما بعد لعدم الاحتياج اليه في توجيه  
النظر وفي المفتاح ما يدل على ان الكراهة لازمة للغرابة حيث قال  
ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مأوفة وقال السيد قوله  
تستكره صفة كاشفة لكن الحق ان الغريب قد لا يكون مكروها وعدم  
الالفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل جديد لذة قوله وضعف  
اه اما الاول فلورود منع الملازمة على قوله والا فلا تخل بالفصاحة واما  
الثاني فلان كون اللفظ من قبيل الاصوات مما اتفق عليه الادباء وكون بعض  
الكلمات مكروهة على السمع مما لا شبهة فيه سواء كان اللفظ من قبيل  
الاصوات ولا قوله لانه قد يعرض اه يعني ان وقوعه في القرآن لا يدل  
على عدم كون الكراهة في السمع من اسباب الاخلال لجواز ان يمنع  
من السببية مانع فيكون ذلك فصيحاً مع سبب الاخلال وما قيل انه ذكر  
سابقاً ان قرب المخارج ليس سبباً للتنافر لوقوعه في قوله تعالى الم اعهد  
لخوابه ان ذكره هناك كان على وجه التأني لا لاثبات فلا يضر ورود

المنع عليه وكذا ما قيل انه لا يصير تعريف الفصاحة حينئذ جامعاً  
لجواز ان يشتمل لفظ على اسباب الاخلال بالفصاحة مع عروض ما  
يمنع السببية كما وقع بيدي في القرآن بمقابله بعيد مع انه لم يسمع ذلك  
لان الكلام في فصاحة المفرد في ذاته وهي تنفي لوجود شيء من اسباب  
الاخلال وفيما ذكرتم الفصاحة عارضة بواسطة التركيب فيجوز  
ان تكون الاسباب محلة حال الافراد دون التركيب لتحقيق مانع وهو  
التركيب مثلاً قوله حال من الضمير اه ولا يجوز ان يكون صفة مصدر  
محذوف اي خلوصاً كائنات مع فصاحتها ولا ان يكون مع بمعنى بعد كما  
في قوله تعالى ان مع العسر يسرا لان مقارنة الخلوص بفصاحة  
الكلمات او كونه بعدها غيره معتبر في فصاحة الكلام انما الاعتبار ان يكون  
مقارناً بفصاحة كنهه على ان القول بالحذف والمجاز لا يجوز مع ظهور  
الوجه الصحيح ولا يجوز ان يكون ظرفاً لغو الخلوص لانه يقتضي تعلق  
معنى الخلوص بها ومعيتها مع الفاعل او المجرور فيه فيصير المعنى خلوص  
الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر او خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة  
الكلمات سواء اشترط في المفعول معه صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب  
اليه الاخفش او لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة وكلا المعنيين باطل  
كما لا يخفى قوله اي خلوصه اه اشار بهذا التفسير الى ان المراد الخلوص  
المقيد مع الفصاحة بناء على ان الحال قيد للعامل فلا يرد ما توهم من انه  
يلزم ان يكون بيدي الله الخلق بدون يعيده فصيحاً فانه يصدق عليه  
انه خالص مما ذكر حال كون كنهه فصيحاً وهو حال انضمام يعيد اليه  
لان الخلوص المقيد بالانضمام بعيد غير الخلوص حال عدم الانضمام  
فلا حاجة الى ما تكلفوا من ان التلطف حال الانضمام غير التلطف حال  
عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحداً بالشخص لانه يتحقق فلسفي  
لا اعتباراً عند الادباء قوله لانه يستلزم اه بناء على توجيه النفي المستفاد  
من الخلوص الى التنافر المقيد مع فصاحة الكلمات والشايخ في ذلك  
توجيهه الى القيد سواء كان المقيد باقياً ولا قوله فافهم اشارة الى ما  
نقل عنه رح في الحاشية بقوله لا يقال هذا يعلم بالطريق الاولى لانا نقول



لوسم ففيمتا اذا كانت الكلمات متنافرة الحروف مع ان مثله لا يقبل في التعريفات واما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر في الحروف فيصدق التعريف وبالجملة اذا جعلتها حالا من الكلمات بقي الحد خاليا عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام انتهى وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون المتناظر المقيد بفصاحة الكلمات بخلاف ان يكون عندهم المتناظر مع عدم الفصاحة بخلاف وهو ظاهر فتدبر فانه قد اطال الكلام بعض المتناظرين في هذه الحاشية زاعما انه تدقيق قوله ان يكون اه فانه اذا كان التأليف مخالفا للقانون المشتهر وغير المشتهر كان فاسدا لضعيفا قوله لفظا ومعنى المشهور لفظا ومعنى او حكما كما في المختصر فالمراد بالمعنى ما يعم الاضمار حكما ايضا قوله اعني ما اتصل الخ احتراز عن صورة انتازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعلمت الثاني نحو ضربني وضربت زيدا فانه فصيح بالاتفاق قوله لبدة الخ يعني ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورة المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر كذلك يجوز في صورة الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر والجواب انهما وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما الا ان اقتضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلا حظ بهد نسبة الصدور فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول واما ما قيل من ان اقتضاء الفاعل اشد فلا يظهر وجهه قوله والواو الحال لانه المنساق الى الفهم ولو افقة قوله وحدي فانه حال ومشاركة الوري للشاعر مفهوم من لفظه معي مع احتياج العطف على الضمير المستتر في امده الثاني الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية مثلا يتحد الشرط والجزاء والى حل معي على الاجتماع زمانا فان المشاركة في المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر قوله على كلام غير فصيح الخ لان سبجه جملة وهذا لا يتناقى ما مر من اشتغال القرآن على كلمة مشتملة على ما يخل بالفصاحة

لا يضر فصا حتم او وجود ما يمنع السببية لانه في الكلمة ذون الكلام حيث قالوا او لكل كلمة مع صا حتمها مقام ليس له مع اخرى قوله اي كون الكلام معقدا الخ فسر بذلك ليصير صفة للكلام بخلاف صا حتمه معبرا خلوصه عنه كما ان كونه غير ظاهر الدلالة صفة له بخلاف المصدر المبني للفاعل واما الاعتراض بان ما ذكره تفسير التعقيد لا للتعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه مصدرا مبني المفعول يكون معناه المعقدية وهي عبارة عن محو اية الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما ان يقال ان المراد بالمصدر المبني المفعول الحاصل بالمصدر اعني الهيئة المترتبة عليه او يقال مبني على التسامح بناء على ظهور ان المراد جملة غير ظاهر الدلالة والاطهر ان يقال هذا تفسير للتعقيد الاصطلاحي فلا يحتاج الى جملة مصدرا مبني المفعول والى تكلف في صحة الحل قوله على المعنى المراد بقيد المراد بتميز التعقيد عن الغرابة فانها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى قوله لخل او داخل في التعريف لخراج التشابه والمجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها ليس لحلل في النظم او الانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله وكلمة اما لمنع الخلو ووجه انحصار موجب التعقيد في الخلالين ان الكلام اما ان يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد الا لحلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها التركيبية يكون ظاهرا او يراد غيره فاما ان لا يكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى لزوم وحسن لا يفهم منه المراد اصلا فيكون فاسدا لامعقدا فانه عبارة عن عدم الظهور لاعني عدم الدلالة واما ان يكون اللزوم ظاهرا فان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق لظاهرة فلا تعقيد اصلا وان كانت خفية او يكون اللزوم خفيا في نفسه او وجود الواسطة يحصل التعقيد لحلل في الانتقال وما قيل انه لو دخل قوله لحلل في النظم في التعريف يلزم ان يكون اجتماع امور كل واحدة منها شايع الاستعمال ختملا في النظم فما لا يفويه بما قل لان انحصار موجب التعقيد في الخلالين يقتضي دخول الاجتماع المسد كور في حال



النظم سواء كان قوله خلل دا خلا في التعريف اولا قوله بان لا يكون ترتيب الالفاظ اه اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما ذكر سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني متفقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطأ في تأدية المعنى قوله بسبب تقديم او تأخير ذكرهما اشارة الى كون كل منهما مستقلا بالاخلال وان كان كل منهما مستلزما للآخر قوله يجوز ان الخ لكون كل واحد منهما خلاف الاولى والاصل قوله فذكر ضعف التأنيف الخ كما زعمه الخلل فان بينهما عموما من وجه فوجد الضعف بدون التعقيد في نحو جاءني احمد بالتوئين ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال ويحتمل ان يكون في بيت الفرزدق قوله اي لبس مثله الخ يعني ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا قوله الابن اخته فماتت الملاك مع المدح جاء من قبله بحكم ولد الخلال يتبع الحال قوله يظهر بانما الخ نقل عنه لان الغرض في ان يماثله احد ويقاربه ويتاقيده في ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا انتهى اي ما قبل على التوجيه الاول في المقارب عن المماثل وفي المماثل عن المقارب على الثاني وذلك لبس بمقصود ولا مستلزم له وهذا المفسد متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب بناء على ان مفاد كلمة ما في الحكم لانفي المحكوم عليه سواء كان انتفاءه بانتفاء الموصوف والصفة معا او بانتفاء الصفة او بانتفاء الموصوف واقتضائه عدم وجود المماثل على التوجيه الاول لان الحكم بانتفاء المقارب يستلزم الحكم بانتفاء المماثل بالطريق الاول وعدم وجود المقارب على التوجيه الثاني ليصح استثناء مملوكا عن يقاربه ولبس مبنى التدافع كون المقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناظرون فانه مع كونه غير صحيح في نفسه تأني عنه

عبارة الشارح حيث عطف يقاربه على يماثله وعطف المقارب على المماثل وما قيل انه اولم تكن المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح الاستثناء لانه يستلزم ان يكون المملك مائلا غير مقارب ومقاربا غير مماثل فانما يتجه لو كان مملوكا مستثنى من الحكم المستفاد من قوله وما مثله حي يقاربه اما اذا كان مستثنى من حي يقاربه فلا قوله بدل من مثله اه بدل الكل اوردته لافادة نفي المقاربة الذي هو اهم بعد نفي المماثلة قوله اي لا يكون ظاهرا للدلالة اه اي لا يكون الكلام ظاهرا للدلالة على المراد عند السامع لخلل حصل في انتقال ذهنه عن المعنى اللغوي الى مراد المتكلم بسبب ابراده اللوازم البعيدة على ما في المفتاح من ان التعقيد المعنوي في الكلام هو ان يعسر صاحبه فكرك في تصرفه ويشبك طريقك الى المعنى ويوفر مذهبك نحوه حتى يقسم فكرك ويشبك ظنك الى ان لا تدري من اين يتوصل وبأي طريق معناه يتحصل فافهم ولا تلتفت الى ارادة ذهن المتكلم وتأويل قوله وذلك الخلل يكون لايزاد اه بانه يظهر ذلك بايراد اللوازم اه قوله اللوازم اي جنس اللازم واحدا كان او متعدد ابناء على ان الجمع المعروف باللام اذا استحال ارادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء وكذا في قوله الوسائط اي جنس الوسائط المتصفة بالكثرة بان يكون ما فوق الواحد وانما قيد اللازم بالبعد والواسطة بالكثرة لان اللازم القريب فلما تخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازي الى ان كل لازم قريب بين وكذا اذا كان بواسطة واحدة فتخصيص اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط لانه اغلب ولكون المثال المذكور من هذا القبيل ولهذا خص اللوازم البعيدة والافقديكون الخفا بسبب ايراد الملزوم وارادة اللازم البعيد المفتقر الى الوسائط والمراد باللوازم مصطلح علماء علم المعاني والبيان فان كل شيء وجوده على سبيل التبعية لاخر يكون لازما لاخر عندهم وان كان اخص منه كذا في شرح المفتاح للعلامة وانما لم يقل لايزاد الملزومات ويكون المراد الملزوم في الذهن كما ذهب اليه المصنف فيشمل جميع صور الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن اللازم الى الملزوم فان اللازم



عالم يكن ملزوما في الذهن لا يمكن الانتقال منه لان الانتقال من المزموم  
 الذهني الى اللازم الذهني طريق واضح لا يكون فيه خفا قوله عنكم  
 متعلق بعد لا بالدار والانتقال منكم فالعنى بعد داري عنكم وفيه اشارة  
 الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلا عن نفسه قوله  
 كناية عما يلزم الخ اي جعل البكاء كناية عن الحزن لان البكاء يلزم الحزن  
 عرفا وعة لان اصابة غير الملايم توجب توجه الروح الى القلب فيصعد  
 منه بخار يصير ماء عند الوصول الى الدماغ ويجرى من طريق العين  
 لانه استعمال السكب في الفراق الملازمة بينهما وجعل الفرق كناية  
 عن الحزن على ما قيل فانه ارتكاب الخلاف ما في العبارة من غير ضرورة  
 قوله ولكنه اخطأ الخ في الايضاح اراد ان يكنى عما يوجب دوام التلاقي  
 من السرور بالجمود لظنه ان الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من  
 غير اعتبار شيء آخر معه واخطأ لان الجمود خلو العين من البكاء  
 في حال ارادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرة وانما يكون كناية  
 عن البخل انتهى يستفاد منه ان هذه الكناية خطأ بناء على انه ظن معنى  
 الجمود ما ليس معناه وانه بمعناه لا ينتقل منه الى المسرة أصلا وانما ينتقل منه  
 الى البخل فاليست مثال الخلل في الانتقال للتعقيد لاجله لانه لا انتقال فيه  
 الى المراد أصلا لانه غير ظاهر فالمراد بقول الشارح رح ولكنه اخطأ اخطأ  
 في نفس الامر باعتقاد المصنف رح لا اخطأ في نظر البلغاء لا شتما لها على  
 التعقيد على ما فهم اقدم مساعدة الدليل وعدم مطابقة لما في الايضاح  
 ثم الشارح رح بعد نقل كلام المصنف رح على غرضه اورد عليه ان لا نسلم  
 له لا انتقال فيه أصلا حتى يكون خطأ لم لا يجوز ان يكون الجمود مستعملا  
 في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعها عادة وان كان ينفك عنها  
 في بعض الاحيان واجاب بان هذا التوجيه صحيح الكلام ويخرجه عن  
 نطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لخصا  
 القرينة الدالة على انه مستعمل في مطلق الخلو وخفا للزوم بين مطلق  
 الخلو والمسرة التحقق كل منهما بدون الآخر فاليست مثال للتعقيد  
 المعنوي لخلل في الانتقال بايراد اللوازم البعيدة المنفردة الى الوسائط مع

خفا القرينة لان الجمود في الاصل ضد السيلان استعمال في خلو العين  
 عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمال في مطلق خلو العين ثم كنى به  
 عن المسرة فقول المص كقول الآخر متعلق بقوله واما في الانتقال على  
 تقرير المص رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون لا يراد اللوازم  
 البعيدة الخ على تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي ان يضبط  
 هذا الكلام قوله من الفرح والسرور في تاج البيهقي السرور والمسرة  
 والسرة شادمان كردن فالمراد همنا الحاصل بالمصدر اعني شادمانى قوله  
 فان الانتقال الخ لما عرفت ان معناه خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء  
 فان الانتقال منه الى الخلل بالدمع لا الى ما قصده الشاعر من السرور لانه  
 انما يصح لو كان معنى الجمود مطلق الخلو فذكر ما ينتقل منه اليه لاظهار عدم  
 الانتقال الى ما قصده لان عدم الانتقال الى ما قصده مع وجود  
 العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى آخر ولا لالاشارة الى ان الخلل  
 في الانتقال ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين اللفظ والمقصود  
 على ما اتفق عليه الناظرون فانه مخالف لما في الايضاح ولما ذكره الشارح  
 من ان ذلك الخلل يكون بايراد اللوازم البعيدة الخ ويرد عليه انه ان نصب  
 القرينة الظاهرة على تعيين المراد فظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ  
 والمقصود وان لم ينصب كان عدم الانتقال بواسطة خفا القرينة  
 لا يظهر معنى آخر قوله لا الى ما قصده الخ قيل يتجه عليه ان ما  
 ذكره في صدر البيت من قصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود  
 فلا خلل في الانتقال وليس بشيء لان نصب القرينة يكون بعد وجود  
 العلاقة الصحيحة للانتقال قوله واما الكلام الخ دفع لما يرد على قوله  
 والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي ان لا يكون الكلام الذي ليس له  
 معنى ثان خاليا عن التعقيد بل معقدا مع ظهور دلالة على المعنى الاول  
 المراد منه قوله معنى ان اراد به الاغراض الذي يصاغ اهلها الكلام  
 كنى الشك والانكار والخصر لا المعنى المجازي والكناى حتى يرد عليه  
 انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال الذي ليس  
 له معنى مجازي او كائى ساقطا عن درجة الاعتبار على ما فهم قوله



فبعد هذا إشارة الى ان السبب للاستقبال قوله لا بدخل الخ فيكون  
نسكب معطوفا على سأطلب قوله اكب عليه بدل عليه صيغة  
المضارع للاستمرار قوله ما فيه من التكلف والتعسف حيث جعل  
عادة الزمان والاخوان ذلك وجعل سكب الدموع مطلوبا يداوم عليه  
ايظن الدهر الخ ومن اين هذا كذا نقل عنه قوله وهو ذكر الشيء الخ  
لان الكسر الرجوع والتكرار الارجاع فهو يحصل بذكر الشيء ثانيا  
وبذكره ثالثا يحصل الكثرة المقابلة للوحدة في البيت كثرة التكرار  
بلا شبهة قوله الشدة بذكر المألوم واردة اللازم قوله واراد بها  
الخ يريد ان السج في الاصل العوم في القاموس سجع كمنع سجعاً  
وسباحة عام استعمال في قولهم فرس سبوح وساج بمعنى شدة العدو  
وانبساطها فيه فالمراد ههنا هو المعنى الثاني لكنه روى فيه المعنى  
الاول لان مقام المدح يقتضي ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق بدونه فالمراد  
حسن الجري في العدو على ما في شمس العلوم فرس ساج تعد و بعد  
البدن كأنها تجري في الماء وهذه الرعاية كناية المعنى الاضافي في ابي لهب  
حال العليسة والاطهر حسنة الجري لتحملها ضمير الفرس المؤنث  
السماعي ووجه التذكير تأويله بالخيول قوله وهي ارض اه في الصحاح  
الجندل الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع ذو الحجارة  
فأذكرة الشارح رحمه الله لا يوافق الا ان يتكلف بانه بيان المراد على  
التجوز بذكر الحال واردة المحل او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون  
لضرورة الشعر وما قال الفاضل الاسفرا في من ان الجندل بالفتح  
وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع الذي يجتمع  
فيه الحجارة فيجب ان يجعل الجندل مكسور الدال لا مفتوحه وان  
اشهر تصحيفه فقلط نشأ من تصحيفه عبارة القاموس حيث وقع فيه  
جندل بكسر ما قبله الرجل من الحجارة ويكسر الدال وكملط الموضع  
الذي يجتمع فيه الحجارة فقرأ ذلك الفاضل يكسر صيغة المضارع  
بالياء الحارة وعطف كملط عليه وجعل تفسيرهما الموضع الذي  
يجتمع فيه الحجارة قوله كذا في الصحاح إشارة الى ان ما ذكره الزوزني

من ان المعنى انت بحيث ترين سعاد وتسمعين صوتها خلاف استعمال  
اللغة وفي المختصر انه غير صحيح عقلاً ووجهه انه اذا كانت الجملة  
تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا السجع فانه مخجل  
بالسماع اللهم الا ان يجعل السجع مجازاً عن النشاط مع خفاً القريبة  
عليه ولا يمكن جعله كناية لامتناع الاستعمال في المعنى الحقيقي قوله  
لان كلاً من كثرة التكرار الخ الفرق بين هذا الوجه والوجه الذي  
ذكره في بيان قوله وفيه نظر بقوله الاول انها ان ادت الى الثقل فقد  
دخلت تحت التناثر والا فلا تخل بالفصاحة ان الشرطية الثانية  
في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه  
فانه مؤيد بالوقوع في الحديث ويقول الشيخ عبد القاهر فلذا اختلفا  
ردا وقبولا قوله قال الشيخ عبد القاهر اه هذا القول توطئة للقول  
الثاني المورد لتأييد النظر وفيه إشارة الى ما أخذ من شرط الخلوص  
من تنابع الاضافات قوله قال صاحب اي ابو القاسم اسمعيل بن عباد  
الملقب بالاضاح استاذ الشيخ عبد القاهر قوله المتداخلة بعضها  
في خبر بعض متواصلة كانت او متفصلة قوله تستعمل في الهجاء  
اذ المقصود منه الذم فايزاد الالفاظ القبيحة ادخل فيه لانه يحصل  
الذم لفظاً ومعنى قوله في خبارة روى بالخاء المجرمة المكسورة والباء  
المفتحة من تحت ومعناه الفتاء والكلام على القلب اي خبارة في لجة  
وروى بالخاء المجرمة المفتوحة والباء الموحدة ومعناه الارض الرخوة  
والمقصود على التقديرين ذم علي بن حنيفة بعدم النفع قوله من الاستكراه  
اي استكراه الذوق السليم بان لا يكون مؤدياً الى الثقل قوله ومنه  
الاطراد وهو ان يؤتى باسماء الممدوح وغيره على ترتيب الولادة من غير  
تكلف في السبك قوله وما اورده المصنف رحمه الله اه تمهيد للاعتراض  
الاتي اي ما اورده المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو المذكور  
سابقاً بقوله قال الشيخ الى قوله ومنه الاطراد من حيث انه اورده مشعر  
بان المصنف رحمه الله جعل الخ وكذا الضمائر في المعطوفين الاتيين  
راجع الى المصنف رح ووجه الاشعار ان المصنف رحمه الله اورداً للكلام



المنقول من الشيخ مستشهدا لوجه النظر وفي قوله يا علي بن حزمة بن  
عبارة اضافتان غير مترتبتين فيعلم انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق  
الواحد اعم من ان يكون بينهما فصل او لا ولا شك ان التتابع بهذا المعنى  
متحقق في الحديث وكونه من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما  
قوله من اشترط ذلك اي الخلو من كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله  
كما في البيتين المذكورين في المتن قوله والحديث سالم عن هذا فلا يصح  
التأييده للشرطية الثانية قوله هما ايضا ان اوجبا الخ يعني ان السؤال  
المذكور كلام على السند الاخص بوجود سند اخر للتأييد فيه كثرة  
التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات المترتبة قوله متقاربا  
المفهوم الا ان هذه العبارة متعارفة في محاورات العلماء وتوجيهه  
ان كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لافرق بينهما الا بهذا الاعتبار وليست  
استدراكية على ما فهم قوله باعتبار عروضه اي حصوله في شيء اخر  
والهيئة باعتبار حصوله اي في نفسه قوله الثابتة في المحل فيه انه  
يخرج الاصوات لانها اما آنية او زمانية قوله لتدخل اه بناء على ان  
القييد في خبر النبي بقيد العموم قوله الكيفيات المقضية للقسم  
وهي الكيفيات المختصة بالكليات او النسبة وهي الكيفيات العارضة  
للاعراض النسبية قوله بواسطة اقتضاء محلها اي معروضها  
يعني اقتضاءها للقسم والنسبة بقبية محلها لا لذاتها فاقضاءها  
هو اقتضاء المحل فما قيل انه لا اقتضاء لها بل قبول للقسم والنسبة  
وهم قوله والاحسن الخ وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقيارة  
من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء  
وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجراجها وان جعلت  
من الابن فقد خرجت بقوله لا تقتضي نسبة وان جعلت من الكم فهو  
خارج بقوله لا تقتضي قسمه وكذا الفعل والافعال خارجان بقوله  
لا تقتضي نسبة وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قسمه لانه  
نوع من الكم كذا نقل عنه رحمه الله تعالى والخفاء في الهيئة واقارة  
بالنسبة الى لفظ العرض لان فيه خفاء في نفسه وورود الوحدة والنقطة

على تقدير كونهما موجودتين كما هو المشهور وعدم دخولهما في الكيف  
بناء على انهما ليستا داخلتين في شيء من اقسام الاربعة واخراج الحركة  
بناء على تقدير عدم دخولها في شيء من المقولات كما هو مذهب البعض  
وخروج الفعل والافعال والزمان بقيد المذكور بعد لا ينافي خروجها  
بقيد متقدم وانما المستحيل اخراج المخرج نعم الاكتفاء بالاخير اولى  
وبهذا النصح ان ما ذكره وجه الاحسنة لا وجه الحسن قوله لا يتوقف  
تصوره الخ احتراز عن الاعراض النسبية فان تصورها يتوقف على  
تصور الغير والمراد بالغير الامر الخارج لانه المتبادر الى الذهن لان الجز  
ليس عين الكل ولا غيره اذ هو اصطلاح بعض قسدهاء المتكلمين  
والتعريف للحكمة المتأخرين ومعنى التوقف ان لا يمكن التصور بدونه  
اصلا فلا يرد الكيفية المركبة لان تصورها يتوقف على تصور  
اجزائها لا على امر خارج وكذا الكيفية المكنسية بالحد والرسم  
اذ لا يتوقف فيها بمعنى عدم امكان التصور بدونها لا مكان حصولها  
بالبداهة لكن يرد عليه ان هذا انما يتم فيما سوى الاضافة على تقدير  
ان تكون النسبة جزءا من مفهومها وهو ممنوع فانها في المشهور  
مقولات معروضة للنسبة وتصور المعروض لا يتوقف على تصور  
العارض قبل العرض مأخوذ في تعريف الكيف وتصوره موقوف  
على تصور الغرض هو الموجود في موضوع واجب بان الموقوف مفهوم  
العرض والكيف ما صدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه توقفه لو كان  
ذاتيا وقوله لا يقتضي القسم اراد قبول القسم الوهمية ليخرج الكم  
فانه يقتضي قبولها وقوله والا قسمه ليخرج الوحدة والنقطة فانهما  
يقتضيان الا قسمه وقوله في محله طرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي  
والمعنى لا يقتضي القسم والا قسمه حال كونه في محله وفائدة هذا القيد  
الاشارة الى ان عدم اقتضاء القسم والا قسمه ليس باعتبار التصور  
كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود والالام يخرج الكم لعدم  
اقتضاء القسم والا قسمه في الذهن ضرورة ان تصور لا يستلزم تصور  
القسم والا قسمه وهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله على هذا المعنى



قيد لا طائل تحته وقوله اقتضاء اوليا اي ذاتيا قيد لعدم اقتضاء  
اللا قسمه صرح به في شرح المختص بقيد به ليس دخل الكيف الذي  
يقضي اللا قسمه لكن لالذاته كالعلم باليسيط الحقيق فانه يقتضي  
اللا انقسام لكن لالذاته بل بسبب متعلقة وقيل انه قيد الاقتضاء مطلقا  
وقائده في اقتضاء القسمه الاحتراز عن خروج الكيفيات المتضمنة  
للقسمه بسبب عروضه للكميات كاليابض القائم بالسطح او بسبب  
عروض الكميات لها كالعلمين المتعلقين بالمعلومات فانهما  
يقضيان القسمه لكن لا لذاتيهما بل بسبب الكميات العارضة  
او المعروضة وفيه انه لا اقتضاء ههنا وانما هو قبول القسمه بالتبعية  
واما ما قيل ان العلم الواحد او العلمين لا يقضيان القسمه واللا قسمه  
في محلهما اعني الذهن فمع قوله في محله لا حاجة الى قوله اوليا فانما يرد  
لو كان قوله في محله متعلقا بالقسمه واللا قسمه ويكون المعنى لا يقضي  
انقسام محله ولا عدم انقسامه وهو فاسد والا لم يخرج النقطة مع انه  
جعلها وجدا احسنه قوله ان اختصت بذوات الانفس مطلقا ان قلنا بوجود  
من بين الاجسام العنصرية بذوات الانفس مطلقا ان قلنا بوجود  
الصحة والمرض في النبات او الانفس الحيوانية ان قلنا بعدمهما فيه  
قوله اشعار بان الخ لم يقل احتراز عن الفصاحة الغير الاسخنة لعدم  
الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولانه لو ترك لفظ ملكة لحصل  
الاحتراز عنها بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستغراق اذ صاحب  
الفصاحة الغير الاسخنة لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ  
فصيح قوله اشعار بانه الخ اي اشعار بهذه الفائدة لانه احتراز عن  
خروج من لا ينطبق اصلا فلا يرد ان قيد الاقتدار حينئذ للحما فظة  
عن خروج ما لا يكاد يوجد قوله اي سواء كان اه اي ليس المراد  
ان يقتدر مشعر بان المتكلم يسمى فصيحيا في الحالتين دون يعبر كما هو  
الظاهر فانه باطل لان معنى يعبر الاطلاق اي يعبر في زمان من الازمنة  
لابشرط الوصف اي يعبر مادام يعبر فهو وايضا مشعر بانه يسمى فصيحيا  
في الحالتين بل المراد انه يسمى فصيحيا حال كونه ممن ينطبق في الجملة وحالة

كونه ممن لا ينطبق اصلا فهو تعميم المتكلم باعتبار افراده لا تعميم له  
باعتبار حالاته قوله لاختص بمن ينطبق بمقصوده في الجملة وذلك  
لانه لا يكون اللام في المقصود حينئذ للاستغراق اذ لا معنى لقولنا  
يعبر في وقت ما عن كل ما يتعلق به قصده بلفظ فصيح بل الجنس  
فلا يرد ما قيل انه لا يصدق على من ينطبق بمقصوده فضلا عن  
ان يختص به اذ لا يصدق عليه انه يعبر عن كل مقصود يرد عليه  
بلفظ فصيح قوله لان اللام الخ اما لفظا فلعدم العهد الخارجي  
وعدم قرينة البعوضة المطلقة وعدم صحة الحكم على الجنس  
من حيث هو واما معنى فلانه لولا الاستغراق يلزم ان يصح اطلاق  
الفصيح على من له ملكة يقتدر بها على التعبير عن بعض المقاصد  
كالمدح ولا يقتدر على التعبير ببعض آخر كالنم قوله اي كل ما وقع عليه  
قصده المتكلم ان اريد بالمقصود مقصود المتكلم فالاستغراق حقيق وان  
اجرى على اطلاقه فهو عر في اذ المتبادر من التعبير عن كل مقصود كل  
مقصود المعبر كما في جمع الامير الصاغة وليس المراد بوقع الوقوع في الزمان  
الماضي بل وقوع القصد في اي زمان كان لما تقرر ان صيغ الافعال  
اذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث المجرد عن الزمان صرح به  
الفاضل اللاري في حواشيه على الفوائد الضمانية في تعريف  
الكلمة فالعنى ملكة يقتدر بها على التعبير عن كل ما يتعلق قصده به  
في وقت ما سواء كان تلك الملكة خلقيا او كسبيا ويعلم وجودها بطريق  
الحدس من التعريفات المختلفة الواقعة منه من غير كلفة كما يعلم وجود  
سائر الملكات كذلك قوله سهو ظاهرا الخ لان مثل هذا الكلام يقال في مقام  
بيان رجحان بعض القيود على بعض والترجيح يقتضي صحة اتيان كل منهما  
ومعلوم انه لا يصح ان يقال بلفظ يبلغ لان البلاغة ليست بشرط في فصاحة  
المتكلم وما قيل ان قولهم قال هذا الكذا يقتضي انحصار العلة فيه  
فيكون علة عدم القول بلفظ يبلغ قصد الشمول فقط وليس كذلك  
فان عدم صحته مع فرض عدم الشمول ايضا علة لتركه ففيه ان اقتضائه  
للا انحصار ممنوع والقول بان الذوق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى



قوله لصدقه على الادراك الخ اي اذا كانت هذه الصفات راسخة  
في محلها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على  
التعير المذكور قوله لا فـلم ان هذه اسباب فان السبب ما يكون  
مؤثرا في الشيء قوله مطابقة لمقتضى الحال اي مطابقة لجميع ما  
يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن  
التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الا ان يراد بقدر الطاقة طاقته المتكلم  
او المخاطب قوله لمقتضى الحال وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم  
المعاني كما يدل عليه بيان الشارح رحمه الله دون كيفيات دلالة اللفظ التي  
يتكفل بها علم البيان اذ قد تحققت البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات  
الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات  
وضعية اي مطابقة غير مختلفة بالوضوح والحقا نعم اذا ادى المعنى  
بدلالات عقلية مختلفة بالوضوح والحقا لابد فيه من رعاية كيفية  
الدلالة ايضا كما ستعرفه فما قبل لبس المقتضى بخصوصا بما يبحث عنه  
في علم المعاني كما يشعر به كلام الشارح رحمه الله بل اعم من الخصوصيات  
التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم  
البيان فانه لابد في البلاغة من رعايتها لبس بشيء كيف وانهم لا يطلعون  
مقتضى الحال على كيفيات دلالة اللفظ قوله اي الى ان يعتبر اه اشار  
بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم  
والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا اورد كلمة مع  
دون في الموهب للجزئية قوله خصوصية في القاموس خصه بالشئ خصا  
وخصوصا وخصوصية ويقع وخصيصي وبمد وخصية وخصوصة  
فضله انتهى والمراد الامر المختص جعله نفس المصدر مبالغة فا ذكره  
الناظرون في تحقيقها كلها حركات قوله وهو مقتضى الحال اي تلك  
الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ولما كان معرفة مقتضى الحال موقفا  
على معرفة الحال قدم تعريفها بين المقتضى ثم بين معنى المداينة التي هي  
نسبة بينهما وفيه اشارة الى انه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه  
قول المصنف مقام كل من التكبير والاطلاق اه وقولهم واما ذكره فلكذا

وحذفه ليكذوا اماما سيحي من انه عبارة عن الكلام المؤكد المشتمل على  
الخصوصيات فلغرض بدعوى ذلك كما سيحي قوله ومعنى مطابقته اه  
يعني ان المراد بالمطابقة الاشتمال لا مصطلح المنطقيين قوله فان  
البلاغة الخ يريد ان الفصاحة شرط لتحقيق البلاغة لانه  
معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ  
المتكلم في تأدية المعنى حداله اختصاص بتوقية خواص التركيب  
حفظها وابراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها قوله  
وهو اي مقتضى الحال اه المقصود من هذا الكلام بيان تعدد مراتب  
البلاغة لبيان به ما سيحي من ان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته  
للاعتبار المناسب وان له طرفين اعلى واسفل قوله متفاوتة اي بحسب  
الاقتضاء لا من حيث الذات لئلا يرد عليه ان اختلاف المقتضى لا يستلزم  
اختلاف المقتضى اذ قد يقتضى امور كثيرة شيئا واحدا ولذا يذكر  
الخصوصية واحدة وداعى متعددة قوله باعتبار توهم كونه الخ  
فهذا الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم  
الحال فهما متغايران بهذا الاعتبار فتحدان في القدر المشترك وهو  
الامر الداعي الى اعتبار الخصوصية في الكلام فيكونان متقاربان  
المفهوم وليس هذا بيانا لوجه التسمية حتى يرد ان وجه التسمية غير  
داخيل في المفهوم فلا يحصل التغاير في المفهوم بسببها ووجه ذلك  
التوهم انطباق المقتضى بالامر الداعي انطابق الزمان والممكن بالزمان  
والمكان قوله وايضا المقام يعتبر اضافته اه واذا اختار المصنف رحمه الله  
المقامات على الاحوال فان تفاوتها ظاهر في تفاوت ماضيفت اليه  
اعني المقتضى بخلاف تفاوت الاحوال وللتنبية على اتحاد المقام والحال  
قوله فعند الخ تفريع على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة قوله  
ضرورة اه اي هذه المقدمة ضرورية ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله  
قوله ان الاعتبار اه اي الامر المعتبر الايق وهو الخصوصية التي هي  
نفس مقتضى المقام الا ان الحكم عليها بالتفسير اذا لوحظ من حيث  
انه لا يبق بهذا المقام ضروري لاحقا فيه بخلاف ما اذا لوحظ



من حيث انه مقتضى المقام قوله واختلافها اه معطوف على قوله فعند  
تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ليحصل بانضمامه اليه المدعى  
اعني تفاوت مقتضيات الاحوال قوله ثم شرع اه معطوف على مقدر  
مستفاد من قوله فان المقامات اه اى اجل ذكر تفاوت المقامات ثم  
شرع في تفصيلها او كلمة ثم زائدة واما القول بانه معطوف على متوهم  
فتوهم لا شاهد له قوله مقتضيات الاحوال اى اكثرها فان بعضها  
مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها  
يتعلق بكلمات الاستفهام التي ليست جزء الجملة كما كثر مباحث  
الانشاء قوله ان مقتضى الحال اه المقصود من هذه المقدمة التنبيه  
على ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي يمتنع تخلفه  
عنه ليعلم ان اضافة المقام الى التكثير وغيره معناه مقام يناسبه التكثير  
ليدخل فيه المحسنات وانما اطلق عليه المقتضى لان المحسن كالمقتضى  
في نظر البليغ قوله كما سيجي جملة معترضة بين المبتدأ والخبر في الرضى  
الكاف الذي تدخل على مالها معان ثلثة احدها تشبيه مضمون جملة  
بمضمون اخرى وليس لها حيثئذ متعلق من الفعل او شبه لانها لا تخرج  
والمتعلق انما يطلب اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون للتهليل كما قال  
الاخفش في قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا اى لما ارسلنا  
فيكم قوله اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة الاصل في الخصوص  
وان كان دخول الباء على المقصور عليه لكن الشايخ في الاستعمال  
دخوله على المقصور فالعنى ان لا يتجاوز اجزاء الجملة مثلا عن ذلك  
الاعتبار فلا ينافي تحقيق ذلك الاعتبار فيما سوى اجزاء الجملة فاندفع ما قبل  
ان اريد بالجزء الجزء المصطلح وهو الذي يعتبر في انعقاد الجملة خرج  
المفعول ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا ينحصر في الاسناد والمُسند اليه  
والمُسند لا ما يزيد الاول والمقصود قصر الاجزاء على تلك الاحوال  
لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه  
احوال للمُسند او المُسند اليه ولو بواسطة وكذا اندفع ما قبل ان الحذف  
والاثبات ليس خاصا باجزاء الجملة لما مر قوله اما الى نفس الاسناد

كون الاسناد جزءا من الجملة هو الظاهر وعند الجملة من اقسام اللفظ  
اما باعتبار اكثر اجزائها او باعتبار ان الدال على الاسناد ملفوظ اما  
اصالة كالأعراب اوتبعها كالهئية الدالة عليه وبعضهم جعل الاسناد  
شرطا للجملة فالمراد باجزاء الجملة اعم من الاجزاء وما في حكمها  
مما لا تنفك الجملة بدونه قوله تأكيد واحد اه تفصيل لقوله وجوبا  
قوله مخصوصا صفة لقوله منكرا قوله مصحوبا خبر بعد خبر لقوله  
ليكونه وكذا ما بعده قوله على المُسند اليه اى الذى اسند اليه وهو  
المُسند فضيعة المُسند مستند الى الضمير المستتر ارجع الى الموصول  
لا الى الطرف الذى بعده وانما لم يقل على المُسند مع انه اظهر واخصر  
لحافضة قوله كما ذكر فان المتبادر من هذه العبارة هو المذكور بعينه  
فلو قال المُسند لا يصح الا باعتبار تبديل لفظ المُسند بالمُسند اليه  
بخلاف ما اذا قال المُسند اليه فانه صحيح وان كان لفظ المُسند في كل من  
المقامين بمعنى مغاير للآخر قوله كونه مفردا الافراد في المُسند مقتضى  
الحال مع قطع النظر عن كونه فعلا او غيره بخلاف افراد المُسند اليه  
فانه مما يتعلق به افادة اصل المعنى فلذا جعله الشارح رجة الله زائدا  
على ما ذكر في المُسند اليه يشهد على ذلك ايراد هم الافراد في مباحث  
المُسند دون المُسند اليه فما قبل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يرد  
ان كونه مفردا غير فعل يكون في المُسند اليه ايضا ليس بشئ قوله  
مقيدا بمتعلق التعاق انما يكون للفعل وشبهه بعد انتسابه الى الفاعل  
ففي قولنا الضارب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب المُسند الى الموصول  
والتقدير الذى ضرب زيدا عمرو قوله تقييده بمؤكد او اداة قصر  
ناظر الى الحكم والتعلق او تابع ناظر الى المُسند اليه والمُسند ومتعلقه او شرط  
ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت  
والى التعلق نحو ان ضربت زيدا ضربتك وان اريد به اداة الشرط  
فهو ناظر الى المُسند وقوله او مفعول يؤيد الاول قوله اى خلاف كل  
منها بعد وجود التخالف بينها فاندفع ما تحير فيه الناطرون من انه  
يقتضى ان يبين مقام كل واحد من المذكورات لمقام خلاف كل واحد



منها حتى قال بعضهم ان تصحيح هذه العبارة دونه خرط القناد واما ما قيل ان الكلام على التوزيع ففيه ان التوزيع لا يصح في الكل الا فرادى وانما ذلك في الكل المجموع الا ان يقدر المضاف اليه للفظ كل جمعا عرفا اي مقام كل الامور المذكورة ببيان مقام خلاف كلها فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع وكذا ما قيل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدفع الاشكال رجوع ضمير نفسه الى كل قوله وقد اشار الخ المقصود من نقل هذا الكلام حله فانه قد اشبهه على شراح المفتاح قوله فان مقام الاول اه جعل الخطاب مقتضى المقام متابعة لما في المفتاح حيث قال وكذا مقام الكلام مع الزكي يغاير مقام الكلام مع الغبي فالمراد بالخطاب ما خوطب به سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها والمقام الداعي اليها هو الزكاوة والعبادة بشير اليه قوله فان الزكي الخ فينبذ كلمة كذا اشارة الى الايجاز ولك ان تجعلها اشارة الى مقامه فيكون خطاب الزكي عبارة عن المقام والخطاب بمعنى ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان مقتضى رعاية الاعتبار هو الخطاب مع الزكي لا نفس الزكاء وعلى التقديرين اضافة الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وفصله عما تقدم لكونه باعتبار قوة الادراك وغير مختص بمجمله او جزئها فان التثنية على عبادة السامع او فطائه يحصل بجزء الجملة ايضا كما سيحكي وما قيل فصله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ففيه ان الاعتبار في كليهما متحقق في نفس الكلام والمقامات اعني الدواعي الى رعايتها باعتبار الغير قوله وكان الانسب اه انما قال الانسب لانه يستعمل كل منهما مقام الاخر شايعا للقرب بينهما وما قيل ان بينهما عموما وخصوصا فهو لتحقيق التباين بينهما فان الزكاوة بالنسبة الى اكتساب الآراء والافكار والفطنة بالقياس الى فهم كلام الغير قوله مع الغبي فيه اشارة الى انه في موقعه لان الخطاب يتفاوت باعتبار فهم المخاطب ما يرد عليه وعدمه لا باعتبار اكتسابه الافكار

وعده قوله شدة قوة اه وغايتها الحدس القويم فلا ينافي ما في شرح الاشراق من ان الزكاوة جودة الحدس وصفاً للذهن قوله مع صاحبها في شرح المفتاح للشارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبر اعتد ما عليه اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة مع صاحبها انتهى فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كما انه في الوجه الثاني متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما لم يجعله صفة كلمة او صلا منها لان المقام ليس للكلمة الكاشفة مع صاحبها او حال كونهما معها بل كائن للكلمة مع صاحبها فتدبر فانه قد سبق قوله صوحت معها اي جعلت الكلمة الاخرى مضارعة معها بتضمين معنى العمل اشارة الى ان المنبر المصاحبة القصدية دون المصاحبة الاتصافية وذلك لان المصاحبة تنعدي الى مفعول واحد بنفسه نحو صاحب زيدا وجمع نحو صاحبيت مع زيد ولا تنعدي الى مفعولين احدهما بلا واسطة والثاني بالواسطة قوله ليس لهما الخ عندنا الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط الفائدة القيد اعني مع صاحبها كانه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوز الى الكلمة مع غير صاحبها وانما قيده بالشاركة لها في اصل المعنى لانه لو كان غير مشترك لهما فيه لم يكن اراده لا قبضاء المقام بل لا فائدة اصل المعنى والمراد باصل المعنى القيد المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام المشترك بين كلماتهما قوله بالشرط اي بفعل الشرط فالمراد بالفعل الذي قصد اقترانه الجزاء او اداة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط قوله هكذا ينبغي الخ فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع ما ذكر اعتبارات منها صفة فلا يكون قوله وكذا خطاب الزكي مع خطاب الغبي وقوله ولكل كلمة مع صاحبها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى علم البيان لان خطاب الزكي بنا سبه المجاز والكناية وخطاب الغبي بنا سبه الحقيقة والثاني اشارة الى علم البديع فان اكثر المحسنات يحصل بذكر كلمة مع اخرى كالطباق والتجنيس والمقابلة والسجع



فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان تفاوت المقامات  
ومقتضياتها والفاء في قوله فجميع ما ذكر يحتمل ان يكون للتفريع  
وان يكون للتعليل كما لا يخفى قوله وارتفاع شأن الخ معطوف  
على قوله وهو مختلف وقد مر ان الغرض منهما بيان تعدد مراتب  
البلاغة وكون بعضها اعلى من بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في المفتاح  
ارتفاع شأن الكلام اى الكلام البليغ في باب الحسن والقبول والخطاطة  
في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى  
الحال اى كلما كانت المصادفة اتم وما صادف به البقى كان الكلام  
في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البليغ ارفع واعلى وكلما كانت  
انقص كان اشد الخطاطة وادنى درجة واقل حسنا وقبولا فمضى  
المتن على طبق ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام بالقياس الى كلام  
اخر في بلب الحسن سواء كان باصل الحسن او الزائد والقبول عند البلاء  
بقدر مطابقته للاعتبار المناسب والخطاطة بقدر عدم المطابقة للاعتبار  
المناسب فالطرف الاسفل ارتفاعه على الكلام الذي تحته وهو المتحقق  
باصوات الحيوانات بقدر مطابقته للاعتبار المناسب واجبا به لاصل  
الحسن والخطاطة بعدم ذلك القدر والتخافه بالاصوات وكذا الحال  
في الطرف الاوسط والاعلى فان ارتفاع كل واحد منهما بالنسبة الى ما تحته  
بقدر مطابقته للاعتبار المناسب واجبا به الحسن الزائد على ما تحته  
والخطاطة كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة وذلك التفاوت  
في المراتب اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على مقتضيات  
في القلة والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فان المعبر  
في البلاغة بمطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة فاندفع ما قيل  
انه كيف يتصور الارتفاع والخطاطة والمعتبر في البلاغة بمطابقة الكلام  
لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة وكذا اندفع ما قيل ان المطابقة  
سبب لاصل الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة سبب لعدم الحسن  
لا لخطاطه لان ذلك انما يرد لو كان معنى المتن ان الارتفاع في الحسن  
يسبب المطابقة والخطاطة فيه بسبب عدمها على انه اوسم ان معناه

ذلك

ذلك فللمطابقة مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام  
في الحسن بسبب المطابقة وان كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا العدم  
المطابقة مراتب متعددة بحسب تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال  
كل الخطاطة للكلام في الحسن بسبب عدم المطابقة وان كان انتفاء  
اصل الحسن ايضا بعدم المطابقة وقد يجاب بان المراد الكلام الفصيح  
واصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف رحمه الله تعالى  
فلا اشكال وفيه انه مناف لما سيجي من قوله واسفل وهو ما اذا غير الكلام  
الى ما دونه التحق باصوات الحيوانات الا ان يراد التخافه بالاصوات  
من حيث انتفاء هذا الحسن فلا ينافى في بقاء حسنه من حيث الفصاحة  
قوله في الحسن اى في باب الحسن وبهذا الوجه اخبر عن ارتفاعه  
في غير ذلك الباب كما التزجيب والتزهيب فان ارتفاعه بهذا  
الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلة وكالتصحيحة فان ارتفاعه بهذا الوجه  
باشتماله على كثرة النصائح وكالاتلام عما في الواقع فانه باعتبار الصدق  
الى غير ذلك من استنباط العقائد والاحكام وبيان احوال الآخرة  
قوله والخطاطة بعدمها جعل صاحب المفتاح الارتفاع والخطاطة  
كلهما بحسب مصادفة الكلام لما يليق به فقال الكاشي وعد مهمام قدر  
في عبارته وقال الشارح رحمه الله تعالى لا حاجة اليه لان الارتفاع  
والخطاطة كلاهما بحسب المصادفة فقول المصنف روح والخطاطة  
بعدمها اما اشارة الى ان عبارة المفتاح تحتاج الى التقدير واما  
بيان وايضاح لمراده قوله والمراد به فالكلام من قبيل قواهم العلم  
حصول الصورة اى الصورة الحاصلة اخير هذه العبارة للتنبيه على  
ان الاعتبار لازم في ذلك المناسب كانه نفس الاعتبار قوله واعتبار  
هذا اى بيان لما يستفاد من قوله بمطابقته للاعتبار المناسب اى المعبر  
المناسب من كون الاعتبار حاصل حال تعلق المطابقة وانه ليس بسبب  
هذا التعلق كما في جاني الرجل الراكب على ما قالوا ان كون مفرد  
صفة لمعنى في تعريف الكلمة يقتضى كون الافراد حاصل لا للمعنى  
حال تعلق الوضع لا بسببه يعنى ان هذا الامر يعتبر قبيل اللفظ في المعنى



الاولى الذي يستوى فيه البليغ وغيره ثم يعتبر في اللفظ ثانياً ويتبع اعتباره في المعنى فالخندق والاشبات ايضا يعتبر اولا في المعنى الاصلي ثم يورد اللفظ على طبقة وذلك ان تلفظ البليغ على طبق المعنى المدبر في الذهن والبناء في قوله وبالذات الملازمة اي حال كونه ملتصقا بذات المعنى لا بمعنى في لانه لا يصح في قوله وبالعرض قوله واراد الخ هذا اذا كان معنى المتن ان كل ارتفاع للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط في الحسن بعد مهيا واما على ما حررناه على طبق ما في المقصاح فالمراد الكلام البليغ وهو الظاهر لان سياق الكلام في البلاغة وبيان مراتبها قوله بكونه اشارة الى نكتة صحيحة للارادة يعني ان الكلام المقيد بالقصاحة المذكور فيما سبق فيمكن جعل اللام ههنا على العهد فلا يرد ما قبل ان المذكور صريحا فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصح البليغ على ان الكلام المقيد بالقصاحة المذكور صريحا بخلاف البليغ فانه مفهوم من التعريف قوله اذ لا ارتفاع له علة الحكم المعلن واشارة الى النكتة المربحة قوله الداخل في البلاغة صفة كاشفة للحسن الذاتي اذا المراد بالحسن الثاني ما يكون موجبه داخل في البلاغة اي غير خارج عنها وهو المطابقة لمقتضى الحال يفصح عما حررناه قوله لكها اي المحسنات خارجة عن حد البلاغة اي تعرفها قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب معناه على طبق ما في المفتاح حيث قال وهو اي ما يليق بالمقام الذي تسميه مقتضى الحال ان يقال ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب عندنا والقضاء للراعي في الذكر لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشيء الا ان المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب خبرا لكون مقتضى الحال معلوما والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي المفتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحينئذ لا حاجة الى التدقيق الذي ذكره السارح رحمه الله مع عدم تمامية قوله بمطابقته الخ اي المطابقة سبب دأثر معه الارتفاع وجودا وعدما لما نقلناه عن المقصاح ان ارتفاع شان الكلام بحسب مصادقه لما يليق به وكذا

المطابقة لمقتضى الحال لما في المفتاح ان مدار حسن الكلام وفهمه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه فهذان الحصران ليسا مثيل لاصلوة الا بظهور ولا صلوة الا بالنسبة فان المراد بهما حصر السببية في الجملة وليس الثاني بينهما موقوفا على ككون كل من المطابقتين سببا قريبا على ما فهم قوله لان اضافة المصدر اه لما في الرضى من ان اسم الجنس اعني الذي يقع على الفيل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصه ببعض ما يصدق عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم يعني الغراب يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت في قولهم النوم ينقص الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقصها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ انتهى فعلم ان الظاهر فيما نحن فيه استغراق جميع ما يصدق عليه الارتفاع فسقط ما قيل انه يجوز ان يكون لاستغراق الانواع فلا ينافي وجود فرد من الارتفاع بغير مطابقة الاعتبار المناسب او بغير مطابقة مقتضى الحال قوله ان يكون المراد اه اي تكون ذاتهما واحدا سواء اختلفا مفهوما اولا قال قدس سره بطلانهما على الخ المراد بطلان الحصر بطلان الحكم السليبي منه كما هو المتبادر في صورة التباين الكلي او الجزئي على تقدير صدق الحصرين يبطل الحكم السليبي في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتي في الاخر وفي صورة العموم مطلقا يبطل الحكم السليبي الحصر في الاخص بسبب الحكم الثبوتي للاعم فيما عدا الاخص فاندفع ما توهم من ان في صورة العموم المطلق ايضا يبطل كلا الحصرين ولا يمين بطلان الحصر في الاخص لبطلان الحكم السليبي من الحصر في الاخص والحكم الثبوتي من الحصر في الاعم قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ لا يخفى انه فاعه بما قررناه سابقا من ان كلا من المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجودا وعدما لانه اذا كان ذا اثر مع الاعم يجب تناوله لجميع افرادة تحقيقا للدوران معه قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين فيمكن منع المقدمة الاولى بناء على ان المصدر المضاف



ليس نصافي الاستغراق والثانية بان المعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته  
لمقتضى الحال لانه لا ارتفاع الابه قال قدس سره لا يلزم الا المساواة  
اي على ما زعمت من ان الحصر في الاعم يوجب تساوله لجميع افراد  
قال قدس سره ليس صريحا الخ فان مثل هذا التركيب يجيء بالاتحاد  
بين المسند اليه والمسند واقصر المسند على المسند اليه كما ذكره  
صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون وانما قال صريحا  
لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا من ان الاضافة كاللام اذا لم تكن  
للعهد فان كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن قرينة البعوضة فهي  
للاستغراق والا فللمجنس فالظاهر فيما نحن فيه ان يكون الحكم على  
مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد وكان القائل بان  
المطلوب هو الاتحاد في المفهوم بنى الكلام على الظاهر لا على انه  
نص فيه قوله وهذا اعني الخ هذه الجملة وقعت من المصنف  
رحمه الله في الايضاح في البين لمجرد افادة الاتحاد بين النظم والتطبيق  
ولانعلق لها بالافريع الآتي والشارح رحمه الله نقلها لبيانها قوله توخي  
معاني النحو الخ اي المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال  
العارضة للكلام والجمال باعتبار تركيب بعضها مع بعض كالتعريف  
والتكبير والعطف وتركه اعني الخصوصيات والكيفيات التي تراعى في  
المعاني الاصلية او المعاني الاصلية من حيث اشتغالها على تلك  
الخصوصيات كما سيجي في كلام الشيخ الاشارة الى الاحتمالين وقوله  
فيما بين الكلم متعلق بالتوخي ولم يقل في الكلم اشارة الى انها تعرض  
للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد وكذا قوله على  
حسب الاغراض اي المقتضيات والاحوال متعلق بالتوخي بتضمين  
معنى الوضع ووضعها بايرادها على حسب الاغراض في كلام نفسه  
وبحملها عليها في كلام الغير وانما فسر النظم بالتوخي مع انه الوضع  
المرتب عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون بدون التوخي لا يعتبر  
والصوغ والصياغة زركري كردن براهه راسبه تأليف الكلام على  
حسب الاغراض بصياغة الحلي الاشتراك في المعنى الاصل والامتيار

بالخصوصيات

بالخصوصيات كالحواثم المشتركة في اصل الفضة وامتيارها بالصورة  
الخصوصية ومعنى لها لاجلها لانها المقصودة من الكلام عند البلغاء  
قوله وذلك لانه الخ اي التطبيق عين النظم المفسر بالتوخي لانه حصر  
النظم على الوضع الخصوص فراده بالتوخي الوضع الخصوص الكونه  
مستباعد واللام يصح الحصر ومعلوم ان الوضع الخصوص عين التطبيق  
فالتطبيق يتحد بالنظم المفسر بالتوخي لانه متحد بالنظم المفسر بالوضع  
المحدد بالنظم المفسر بالتوخي لان المتحد مع المتحد بالشيء متحد بذلك  
الشيء قوله ان تضع كلامك اه اي كل واحد من مفرداته ومركباته  
من حيث تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي يقتضيه الاحوال  
البحوث عنها في علم النحو باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها كما فصله  
في التمثيل وذلك الوضع قد يكون بالسليقة وقد يكون بخدمة علم المعاني  
قوله وتعمل على قوائمه اي يكون تركيب كلامك على طبقها وهو  
لا يتوقف على العلم بها وذلك بان لا يكون فيه ضعف التأليف والتعقيد  
اللفظي وانما يذكر الخواص عن التعقيد المعنوي لان المقصود تعريف  
النظم الذي يحصل به اصل البلاغة وهو يحصل بمجرد اشتغاله على  
الخصوصيات والمزايا على حسب الاغراض المطلوبة منها وان ادبت المراد  
بدلالات مطابقة وما ذكره الشارح رحمه الله من ان النظم عبارة عن ترتيب  
الالفاظ متناسبة للمعاني متناسقة الدلالات فتعريف للنظم الكامل الذي  
يحصل به البلاغة الكاملة قوله مثل ان تنظر اي تنظر الى اسميته وافراد  
وتكبره وتذكيره وجليته وفعليته وتقسيمه وتعريفه وكونه مع  
غير الفصل وكونه جملة اسمية قوله في الخبر اي في خبر المبتدأ بقرينة  
ان المذكور في الامثلة اختلاف الاخبار مع اتحاد المبتدأ فذكر ينطلق زيد  
على ان يكون زيد مستدأ وينطلق خبرا مقدما فمثال لتقديم الخبر وقيل  
على انقلاب قوله فتعرف اه عطف قوله تنظر اي بعد النظر الى الوجوه  
المتنوعة التي تذكر في النحو تعرف ان لكل واحد منها موضعا مخصوصا  
عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها اما بالسليقة  
او بالملكة الحاصلة من تتبع علم المعاني وتجيئ بكل واحد في موضع ينبغي له



قوله وتنظر في الحروف اه اي النظر في الخبر والشرط والجزاء كان باعتبار ما يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار انفس معانيها قوله وتنظر في الجمل الخ النظران السابقان كما ياتي المفرد والجمله وهذا النظر في الجمل اي تنظر في الجمل التي تنسج باعتبار العوارض التي يبحث عنها في النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه فتعرف بالسليقة او بعلم المعاني موضع كل واحد منها بحسب الاغراض المطلوبة منها فتجيب به في موضعه قوله وتنصرف في التعريف الخ هذه عوارض غير مختصة بشئ من المفردات فلذا فصله اقوله مكانه اي مكانه الذي يقتضيه بحسب الاغراض كما بينته بقوله ثم ليس هذه الامور الخ قوله بحسب الخ متعلق بتعرض بعد اعتبار تعلقه بقوله بسبب لئلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد اي تعرض لها بسبب الاغراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فن اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى فلا تعرض لها حال الافراد قوله واستعمال بعضها الخ اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مقاما قوله والى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ اي ما ذكرناه من تمام التفصيل اشارة الى المصنف رحمه الله تعالى اجمالا بقوله فالبلاغة اه وليس المشار اليه قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة اه كما وهم قوله متعلق بافادته لا بالمعنى الذي يقصده البليغ بالتركيب على ما قيل لانه يوهى كونه مدلول للتركيب قوله وذلك اذ بيان لتفرعه على ما تقدم من تعريف البلاغة قوله ضرورة اه هذا انما يدل على ان تحقق الاغراض والاشتمال على مقتضياتها لازم في بلاغة الكلام واما افادته اياها فلانها مقتضيات الاغراض واثارها والاثر يدل على المؤثر قوله لانه من صفة الاحيان ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقدر لان التأنيث حيث وجد واجب بل انه كان في الاصل صفة للاحيان ثم اقيم مقامه ونصب نصبه ولذا لم يجعل مستعملا معه شايما والظاهر ان يقول لانه صفة الحين قوله نصب على الظرفية في ارضي نما يلزمه الظرفية عند سبويه صفة زمان

اقمت مقامه واما غير سبويه فانهم اختاروا في لصفة المسد كورة الظرفية ولم يوجبوها انتهى فلذا اختار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوبا على الظرفية ولم يجعله صفة لمصدر محذوف اي اطلاقا كثيرا لان التسمية هنا بمعنى الاطلاق قوله اي في كثير من الاحيان فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الموصوف واقامته مقامه اسما لذلك الا ان فيه ابهاما يحتاج الى البيان قوله وفي هذا اي في قوله فالبلاغة صفة راجعة اه قوله اراد اه اي اراد انها ليست من صفات الالفاظ من حيث هي هي قوله وحينئذ لا تناقض اي في النفي عن اللفظ والاثبات له وكذا لا تناقض في النفي عن المعنى والاثبات له لان النفي كونهما راجعة اليه نفسه والمثبت كونهما راجعة اليه بالمدخلية قوله فكانه لم يتصفح اه وكذا لم يتصفح من قال حيث اثبت للفظ الفصاحة اراد منها ما مر في صدر المقدمة وحيث نقاها عنه اراد منها البلاغة قوله ولا نزاع في رجوعها اه فان الخواص من الصفات المذكورة منشأها اللفظ نفسه وان كان من التعقيد المعنوي بالنفاذ الى المعنى ويوصف به اللفظ ايضا قوله هذه الفضيلة اي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الإعجاز قوله ان الكلام الذي يدق اه فالكلام الذي ليس له معنيان لادقة فيه ولا فضيلة له بل هو ملحق باصوات الحيوانات قوله يدل بصيغة المجهول يشعر بالقصد فان ما ليس بمقصود ليس بمدلول عندهم قوله على معناه اللغوي اي معنى يستفاد من اللفظ بالوضع اما من نفسه كالتعريف والتكثير فانه يدل عليهما اللام والتويز او من اعرابه كالفعلية والمفعولية والاضافة والحالية وغير ذلك واما من الهيئة التركيبية كالتقديم والحذف اعلم ان في كلام الشيخ نوع اضطراب فانه ان اريد بالمعنى الاول المعاني اللغوية اعني المدلولات التركيبية وهي اصل المعنى مع الخصوصيات على ما يدل عليه الحاشية المنقولة عن الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام يتنافى ماسياتي من قوله لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني ازادات والكيفيات والخصوصيات حيث فسر المعاني الاول بنفس الخصوصيات لا بالمدلولات التركيبية وان اريد بها تلك



الخصوصيات يتألف من قوله هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي الخ  
فانه يدل على ان المعاني الاول هي المدلولات التركيبية والوجه ان يقال  
ان المعاني الاول هي المدلولات التركيبية وانما فسر هانفس الخصوصية  
تنبيهها على ان اصل المعنى اعني ما يخرج به الكلام عن التعيق  
في حكم عدم عند البلاء او يقال اراد بالمعاني الاول الخصوصيات  
وانما جعلها مدلولات لغوية لان اللفظ بحسب معناه اللغوي يفهم منه  
تلك الخصوصيات واصل المعنى غير منظور اليه عندهم قوله ثم نجد  
لذلك المعنى الخ ان كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثانية  
باعتباراتها في المرتبة الثانية وان كان للاجل فالدال هو اللفظ لكن  
بتوسط المعنى والدلالة في نفسها ثانية وهذه الدلالة عقلية واول بالعرف  
والعادة والعلاقة التخيلية والادعائية قوله على المعنى المقصود اعني  
الاغراض التي يصاغ لها الكلام قوله فهنا الفاظ ومعان اول الخ  
وهو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات  
من التعريف والتكثير والتقديم والتأخير والحذف والاضمار والمعنى  
الثاني الاغراض التي يقصدها المتكلم من هذه الصياغة اي جملة  
الكلام مشتملا على تلك الخصوصيات من الاشارة الى معهود والتعظيم  
والحصر ودفع الانكار والشك وغير ذلك ومحصلها الاغراض التي يورد  
المتكلم هذه الخصوصيات لاجلها هذا بالنسبة الى علم المعاني واما بالنسبة  
الى علم البيان فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى  
الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية والكنائية قوله بل على ترتيبها  
اي جعلها في مراتبها بحسب الاغراض المطلوبة منها قوله اثباتها  
او نفيها ذكر النبي استطرادي والمقصود انها محط الفساد عند البليغ  
وذلك لان الاغراض مدلولات المعاني الاول كما مر فكيف يقصد  
من ارادها نفيها قوله حيث الخ دفع للتناقض اي اذا علمت قول  
الشيخ فاعلم انه حيث يثبت قوله جعلت مطروحة اي لا اختصاص  
لها باحد يقصدها من يشاء انما المختص بالبلاء تأديتها بالمعاني الاول  
قوله واست انا احل كلامه اه كلمة انا تأكيدي للضمير التصل والمتصود

نفي التجوز والسهو والذسيان في نفي الحمل عن نفسه وليس من قبيل  
ما انا قلت لنفي القصر على ما وهم لكونه غير مطلوب وكذلك تقديم  
المستدالية في قوله بل هو يصرح اللغوي والمقصود انه مصرح به اليقنة  
للقصر قوله لترتيب المعاني اي لافادة ترتيبها قوله لما فهم اه اذ لفظ المعاني  
مشتركة بين المعاني الاول المفهومة من الالفاظ والمعاني الثواني المقصودة  
منها ولكل منهما مدخل في البلاغة لكون الاول دوال والثواني مدلولات  
بخلاف الالفاظ فان لها خصوصية بالمعاني الاول لكونها مدلولات لها  
بالذات ولا يذهب الذهن الى اتصاف الالفاظ المنطوقة بالبلاغة  
قوله في المعنى اي في اصل المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات قوله وقولنا  
صورة اه يعني ان اطلاق الصورة على الخصوصية بطريق التشبيه  
قوله عدم التميز اه حيث فهموا من اجرائها على اللفظ انها وصفه  
في نفسه وليس كذلك لانها وصفه من اجل امر عرض في معناه او المراد  
انه لم يميز وابين الفصاحة بالمعنى المشهور التي هي صفة اللفظ في نفسه  
وبين الفصاحة بمعنى البلاغة وهذا اظهر بالنسبة الى قوله فلم يعلموا  
انا نعتي الفصاحة اه قوله مذاقة الحروف اي ملائمتها بالطبع السليم  
وسلاستها اي سهولتها في النطق قوله بانه دال اشار بحذف متعلق  
الدلالة الى ان المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا لانها عبارة عن كون  
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله ثم نجد لذلك المعنى دلالة  
ثانية معناه تجدد في اللفظ لاجل ذلك المعنى دلالة ثانية قوله اليه ينتهي  
البلاغة اه نقله واحاله تمهيدا للاشكال الذي يأتي في عطف ما يقرب  
واشارة الى ان الطرف الاعلى داخل في البلاغة لان انتهاء الشيء انما  
يكون بكماله قوله وهو ان يرتقي اه اي الاعجاز عند علماء البيان ذلك  
والا فالاعجاز ان يخرج الكلام عن طرق البشر ولذا اختلف في وجه اعجاز  
القرآن والتقييد بالبشر لانه المعنى في مفهومه وان كان اعجاز القرآن  
ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس  
والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض  
ظهيراً ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن طرق البشر مع انه



المعجز لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في نفسها لا باعتبار ما يتحقق فيه قوله فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة اه فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كما يدل عليه قوله لم لا يجوز اه وقوله ليست البلاغة اه بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حدة العجز والدليل لم يذكر من اخذ الجانبين لظهوره فصيح الجواب بالنع وفيه ان قوله لم لا يجوز اه بظاهره ياتي عنه وان ما ذكره في السؤال انما يدل على عدم امكان حد العجز لا على عدم كون الطرف الاعلى حد العجز الا بضم مقدمة خارجة قوله وعلم البلاغة كافل اه اي علم له مزيد اختصاص بالبلاغة اعني المعاني والبيان كافل ببيان هذين الامرين من حيث يتعلق بهما الارتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله وذلك لان علم المعاني كافل بالمطابقة وعلم البيان كافل بخلوص عن التعقيد المعنوي وما عداه من الامور المستترة في الفصاحة لا يتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير علم البلاغة بعلم له يتعلق بالبلاغة فيشمل اللغة والصرف والنحو لانه خلاف المعنى المتعارف وينافيه قوله لا يعرف بهذا العلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان اخلوص عن الشاف لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معناه ان علم البلاغة اي المعاني والبيان كافل باتمام هذين الامرين واكمله فلا ينافي توقف بعض هذين الامرين على علوم اخرى والذوق السليم لانه لا يصح تفريع قوله من اتقنه واحاط به كما لا يخفى قوله قلنا منع المقدمات التي ذكرها المستفسر على الترتيب فقوله لا يعرف منع لكفالاته وقوله فامكان الاحاطة منع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وكثير من مهرة اه منع الترتيب الرعاية على الاتقان فتدبر فانه قد غلط فيه الباطرون قوله واما الاطلاع اه اي معرفة صدد الاحوال وكيفيتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فاما اخر لا يتعلق به علم البلاغة

ولا يستفاد منه قوله ولو سلم اي كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور قوله كما مر في قوله اذ به يكشف عن وجوه العجز في نظم القرآن استارها قوله طاهر هذه العبارة الخ لقرب المعطوف عليه والمرجع قوله من المراتب العلية الخ بناء على ان الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة العجز ليس داخلها فيها فلا يكون من الطرف الاعلى قوله ولا جهة الخ استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب العلية بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيجوز ادخاله في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المفسر بما ينتهي اليه البلاغة لعدم كونه نهاية حقيقية ولا نوعية فان النهاية الحقيقية جزئي من جزئيات البلاغة لا جزئي فوقه والنهاية النوعية نوع لانوع فوقه وهو العجز وما يقرب منه ليس شيئا منهما قوله ان الطرف الاعلى الخ يعني ان المراد بالنهاية النوعية والحد بمعنى المرتبة والعجز انتهى نوعي للكلام مطلقا وما يقرب منه انتهى نوعي وانهاية العجز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته كلاهما داخلان في العجز الذي هو انتهى نوعي للبلاغة قوله فلا يدفع الفساد لان انتهى الشيء سواء اخذ حقيقة او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اي انتهى البلاغة امران نهاية العجز وما يقرب منه او مجموعهما انما انتهى نهاية العجز او القدر المشترك بينهما وما قيل انه من قبيل اجراء حكم الكل على جزئياته واقامتها مقامه فانما يصح فيما اذا كان حكما للكل بلا شرط شيء واما اذا كان حكما له بشرط شيء او بشرط لشيء فلا كما فيمسا نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة العجز بشرط الوحدة النوعية وما قيل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب العجز لان ما يقرب من نهاية العجز هي المراتب التي هي قبل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس بشيء لانه يرد على الماهية ايضا وان خصص فيه بما لا يمكن معارضته فليخصص ههنا ايضا على ان الظاهر المتبادر ان المراد هو الفساد السابق



وبما حررنا من وجه الفساد ظهر فساد ما قبل في توجيه المتن من ان المراد  
 بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز الكلام للبشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر  
 الاتيان بمثله وما يقرب منه اى من حد الاعجاز اى الطرف الاعلى نوع  
 تحته صنفان كلام يحجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز  
 بان لا يحجز الكلام البشر ولكن يحجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان  
 بمثله وكلاهما مندرج تحت الاعجاز وكذا ما في بعض شروح  
 الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز  
 البلاغة في اقصر سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية او آيتين  
 فكأنه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لما مر  
 من ان الطرف الاعلى انتهاء سواء اخذ حقيقيا او نوعيا لا يتعدد  
 قوله ويؤيده انما قال يؤيده دون يثبت لان كون الحد في عبارة الكشف  
 بمعنى المرتبة لا يثبت كونه في عبارة المتن بمعناها لكن الظاهر الاتحاد ووجه  
 التأييده لو لم يكن الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون  
 بعضه من غير الله تع كونه بعضه بالغا لنهاية الاعجاز وكون بعضه غير محجز  
 بل كون بعضه بالغا مرتبة الاعجاز وبعضه قاصرا عن تلك المرتبة  
 وبما ذكرنا دفع ما قبل من ان التأييد مبنى على ان يكون الضمير في عنده راجعا  
 الى الحد ويكون قوله يمكن اه صفة كاشفة لم لا يجوز ان يكون راجعا الى  
 الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة مقيدة كما هو الاصل  
 في الصفة ولا حاجة الى الجواب بان الاصل ارجاع الضمير الى المضاف وحينئذ  
 لا بد من القول بكون الصفة كاشفة قوله لكان الكثير منه الخ لما كان وجه  
 الاعجاز عند علماء العربية كون القرآن في المرتبة الاعلى من البلاغة وكان  
 المقصود من الآية اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله تعالى ولم يمكن  
 وصف الاختلاف بالكثرة لانه لا يكون الاختلاف حينئذ الا بان يكون  
 البعض منه محجزا والبعض غير محجز وهو اختلاف واحد جعل صاحب  
 الكشف وجدوا متعديا الى مقولين وقوله كثيرا مفعولا اول واختلافا  
 بمعنى مختلفا مفعولا ثانيا فيصير المعنى اوجدوا الكثير منه مختلفا وانما  
 جعل اللزوم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير منه مختلفا

مع انه يلزم ان يكون الكل مختلفا اقتصارا على الاقل كما في قوله تعالى  
 يصيبكم بعض الذي يعدكم وبما حررنا اندفع ما ورد عليه من ان الكثرة  
 صفة الاختلاف والاختلاف صفة الكل في نظم القرآن وقد جعل  
 صاحب الكشف الاختلاف صفة الكثير والكثرة صفة المختلف لا لان  
 ان الكثرة صفة الاختلاف في النظم بل هما مفعولا وجودا او ما ورد  
 عليه من انه يفهم من قوله لكان بعضه بالغا حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره  
 تعالى على الكلام المحجز وهو باطل لا نالنا لان ذلك فان المقصود  
 ان القرآن كلا وبعضه من الله تعالى اى البعض الذي وقع به التحدي  
 وهو مقدار اقصر سورة منه ولو كان بعض من الفاظه من غيره تعالى  
 لو جدوا في الاختلاف المذكور وهو ان لا يكون بعضه بالغا حد الاعجاز  
 قوله مما لا يمكن معارضته الخ يعنى ان الوصول في ما يقرب منه للعهد  
 اى ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن  
 معارضته ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدخل غيرها وليس مقصوده  
 انه ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما  
 لا يمكن معارضته بانه حد الاعجاز لا فائدة فيه اذ ليس معنى الاعجاز  
 سوى عدم امكان المعارضة قوله اى من الطرف الاعلى الخ نقل  
 تفسير الشارح رحمه الله تعالى ايضا لان عبارة المقصاح تختم  
 ان يكون ما يقرب منه عطف على هو فيصير المعنى ان حد الاعجاز  
 وما يقرب منه الطرف الاعلى موافقا لما يستفاد من ظاهر المتن وورد عليه  
 الاشكال المسدود كونه خلافا للظاهر لما في المفتاح قوله اى  
 الطرف الاعلى الخ اخذ الطرف حقيقيا واثار ياراد كلمة مع موقع  
 او اولى ان اعتبار العطف مقدم على الاخبار ابصير المحكوم عليه بحد  
 الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود  
 تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان ما يصدق عليه وبهذا ظهر  
 ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وجعله من عطف الجملة على الجملة  
 مقبوت المقصود ولذا لم يلقفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما اعترض  
 عليه بان سوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف



الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير البيان الطرف الاسفل  
وعلى بيان الشارح رح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الانحياز بانه  
الطرف الاعلى وما يقرب منه فجوابه ان الطرف الاعلى جزئي حقيقي  
لا حاجة له الى البيان لانه النهاية الحقيقية والمقصود تعيين حد الانحياز  
بخلاف الاسفل فانه محتاج الى البيان قوله ولا يخفى ان بعض الايات ادفع  
لما يرد من انه يلزم على هذا التوجيه كون الايات متفاوتة في البلاغة مع  
بلوغها حد الانحياز يعني ان بعض الايات اي البعض المتحدى به اعلى طبقة  
من بعض بلاشبهة فلا ضير في هذا اللازم وذلك التفاوت اما بحسب  
تفاوت المقامات في البعضين كما وكيفا وان كان كل منهما مطابقا لجميع ما  
يقتضيه الحال فان هذه المطابقة موجبة لتحقيق اصل البلاغة لما عرفت  
من ان البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لا لتفاوت  
درجاتها واما بحسب رعاية الاعتبارات لا لانه تعالى غير قادر بل الحكمة  
مثلا ان يكون المخاطب عاجزا عن فهمه فتدبر فانه يمازل في الاقدام  
قوله اي طرف اما التخصيص على كون ما عبارة عن الطرف للتنبيه  
على كونه داخل في البلاغة كالطرف الاعلى هذا حاصل ما نقل عنه قوله  
الى مرتبة هي الخ في القاموس دون بالنظم تقبض فوق فعني الى مادونه  
الى ما تحته وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير المتصل تحت التحت  
فيقول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله ويكون النزول داخل في مفهوم  
دون وفي شمس العلوم هذا دونه اي اقرب منه وحينئذ يكون النزول  
ما خذا بقرينة التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات وعلى التقديرين  
لا يتوهم صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى قوله سوى  
المطابقة الخ قبل على هذا التفسير لافائدة في توصيف الوجوه بالآخروية  
لانه معلوم من قوله وتبعها مع ايها ما ان المطابقة والافصاح ايضا  
تبعان البلاغة قلت الفائدة الاشارة الى ان الوجوه ليست تابعة للبلاغة  
في الوجود ولازمة لها لكونها سوى الامرين اللذين يحصل البلاغة  
بهما بل في الاعتبار بان تعبر في الكلام بعد البلاغة قوله وفيه اي  
في هذا القول تمامه اشارة الى ذلك لان العلم بتجسيم هذه الوجوه

انما يحصل بعد اجراء قوله تورث الكلام حسا على وجوه بخلاف الاشعار  
الاتي فانه مستفاد من لفظ تتبعها واما نسبة كلامهما الى قوله  
تبعها في المختصر فلان المراد تتبعها الخ قوله ليست مما يجعل المتكلم الخ  
فلا يقال في عرفهم بعد ايراد المتكلم في الكلام السجع والطباق  
والجناس انه مسجع ومطبق ومجنس كما يقال بعد التطبيق وايراد  
الكلام الفصح انه بليغ وفصح قوله كلام بليغ اي كلام  
بليغ بقصده لان التكرار الموصوفية تعم نحو اكرم رجلا عالما اي  
رجل عالم كان فتخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع  
خاص كالممدح دون اخر كالذم قوله لبيان انحصاراه لما انجز  
الكلام في بيان الامر الثاني بالآخرة اليه ولا يلزم من كون قوله ففعل الخ  
تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه فلا يرد ما قيل  
ان الامر الاول لا دخل له في بيان الانحصارين كما لا يخفى قوله وانحصار  
مقاصد الخ خلاصته ان مقاصد الكتاب منحصرة في علم البلاغة  
وتوابعها كما في الخطبة وعلم البلاغة وتوابعها منحصرة في العلوم  
الثلاثة التي هي نفس الفنون قوله حيث لم يجعل الخ وذلك لانه فسر  
بلاغة المتكلم بتوفية خواص التراكم حقه او ايراد انواع التشبيه والمجاز  
والكنائية على وجهها ولا مدخل في ذلك للفصاحة وهو الحق لان  
الفصاحة امر خارج عن ماهية البلاغة شرط لتحقيقها كما اشار اليه  
الشارح في تعريف البلاغة قوله اي ليس كل اه يعني ان المراد بالعكس  
العكس اللغوي لا المنطقي قوله ان البلاغة في الكلام كذا في الايضاح  
وانما خص الامر الثاني ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة المتكلم  
بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام كما يشير اليه فيما سيأتي بقوله  
والاقتدار عليها قوله وهو ما يجب الخ يعني ان المرجع اسم مكان  
اي محل الرجوع ولا يجوز كونه مصدرا مما يعني المرجوع اليه على  
الحذف والايصال اذ لا يمكن استتار الضمير في المصدر وما قيل انه  
يأتي عنه كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس بشي لانه كما يصح ان  
مرجعها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها عند اليه



باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدرا مما يخلو عن الإشارة الى  
 ان هذين الامرين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع  
 فانه مشير الى التوقف كما استشهد عليه بقولهم مرجع الصدق والكذب  
 الخ وبما ذكرنا ظهران القول بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وضمير  
 هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق الاستخدام ليس بشيء  
 اذ على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاجة الى بيان معنى المرجع بمعنى  
 اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح  
 في انه تفسير للمرجع ولان هذا الحاصل يجب ان يذكر بعد تمام الكلام  
 قوله حتى يمكن امكان وقوعه فلا يرد ان الامكان لا يكون بالغير لانه الامكان  
 الذاتي قوله مرجع الصدق اه اي صدق المخبر لا الخبر لان صدقه  
 عبارة عن كونه بحيث يطابق حكمه الواقع فلا يرد ان الطابق واللاطابق  
 نفس الصدق والكذب لا مرجعهما قوله الى طابق اه اي عائد اليهما  
 عود الكلي الى جزئياته من حيث التحقق قوله الاحتراز عن الخطأ اه  
 ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لانه خطأ في كيفية التأدية  
 فالاحتراز عنه احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية لا في نفسها قوله  
 المعنى المراد وهي الاغراض التي يصاغ لها الكلام اعني الاحوال قوله  
 والاربعاء اه اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور لجاز حصول  
 البلاغة بدون الاحتراز اي مع الخطأ في التأدية فلا يكون مطابقا  
 لمقتضى الحال فلا يكون بليغا وقد فرضناه بليغا هذا خلف وكذا العبارة  
 الثانية قد زل في الاقدام قوله وفلساده واضح لان  
 الاحتراز مثلا انما يصلح غرضاً للعلم بشيء واما كونه غرضاً للمطابقة  
 فلا معنى له وكذا التمييز وايضا كلاهما فعل المتكلم فلهما غرضان  
 لكون الكلام مطابقا للمعنى له واو قد ير تأليف الكلام فهما ايضا  
 بغرضين من التأليف وانما الغرض افادة المعاني على ما ينبغي كذا نقل  
 عنه قوله تفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما لانه يستفاد من  
 التعريف ان بلاغة المتكلم سبب لتأليف الكلام البليغ مفيدة له  
 والتأليف يحصل بالاحتراز عن الخطأ في تأدية المعاني المرادة من ذلك

الكلام وتميز الفصح عن غيره فيكون البلاغة مفيدة لهما وايضا  
 انها ملكة ومعلوم ان ملكة كل علم تحصل بممارسة ومزاولة  
 اذالم يكن جلبا فلكة الاقتدار على التأليف تحصل بتكرار التأليف  
 الموقوف على الامرين وكلمة او المحصر اي المعلوم مما تقدم منحصر في  
 الافادة والتوقف لا يتجاوز الى كونها علم غائبة قوله فالحاصل من  
 كلام المصنف رحمه الله ان البلاغة اي بلاغة الكلام قوله والاقتدار  
 اه لما عرفت ان الاقتدار يحصل بالممارسة فتكون بلاغة المتكلم ايضا  
 مرجعها هذان الامران بالواسطة قوله وهو اي الانصاف بهذين  
 الوصفين قوله فرجع البلاغة مطلقا الى تلك العلوم اما بلاغة الكلام  
 فظاهرة واما بلاغة المتكلم فلتنوقف الاقتدار على الانصاف المتحصل  
 من تلك العلوم قوله يعني معرفة الخ اي ليس المراد التمييز الفعلي  
 بين الفصح وغيره فان بلاغة الكلام لا تنوقف عليه وان كانت متوقفة  
 على فصاحتها بل على المعرفة المذكورة قوله فهو انه مركب الضمير الاول  
 راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزاؤه تميز السالم  
 عن غيره صفة لمركب وانما كان مركبا لان تمييز الفصح عن غيره انما  
 يتحقق بمجموع التميزات المذكورة لا بكل واحد منها ولا يصدق على  
 شيء منها انه تمييز الفصح عن غيره لكونها اجزاء خارجية له قوله اذ به  
 يعرف اه فمعنى كون التمييز المذكور مبنيا في علم من اللغة انه يحصل  
 بسبب امر مبن فيه فاستاذ بين الى كلمة ما الذي هو عبارة عن التمييز  
 استاذ مجازي والمعنى منه ما بين سببه وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التمييز  
 عبارة عن المعرفة ولا معنى لتبيينه في علم اللغة او غيره قوله منه  
 ما بين اه اي بعض تمييز الفصح عن غيره تميزات بين سببها في اللغة  
 او في الصرف او في النحو او يدرك بالذوق فكلمة مالف ومجمل وما بعده  
 نشر له والشايع في هذا النشر كلمة او كما سيجي فلا يرد ان الصواب  
 اراد الواو لانه مبين في جميع العلوم المذكورة لا في احدها قوله  
 والتعقيد اللفظي فانه يحصل اما لضعف التأليف او لاجتماع امور  
 كل واحد منها خلافا للاصل وكل واحد منها يعلم بعلم النحو قوله



او يدرك بالحس اى تميز يدرك متعلقه بالحس وهو التناظر وعند  
ما يدل عليه قوله اذ به يدرك الخ فلا يدرك ان التميز عبارة عن المعرفة  
ولا يدرك بالحس ذلك التميز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يحتاج الى  
القول بان يدرك بمعنى يحصل قوله بالحس اى بالذوق الصحيح الذى  
هو كالحس فى الادراك قوله اى ما بين الخ فالضمير راجع الى ما  
المفسر بالتميزات المذكورة ليصح الحكم عليه بما عدا التعقيد المعنوى  
والمعنى على تقدير المضاف اى ما عدا تميز التعقيد المعنوى قوله  
من هذا الكلام اى قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوى قوله تعيين  
ما بين اى تعيين التميزات كما يشعر به عبارة المتن باعتبار انها تبين  
فى العلوم المذكورة او تدرك بالحس وباعتبار انها يحترز بها عما يجب  
الاحتراز عنها من اسباب الاختلال بالفصاحة اى تعيين ما يحترز بها  
عنه ولا شك ان قوله وهو ما عدا ذلك يفيد تعيين تلك التميزات  
بانها ما عدا تميز التعقيد المعنوى وتعيين ما يحترز بها عنه بانه ما عدا  
التعقيد المعنوى ليرتب على ذلك العلم بانه لم يبق مما ترجع اليه  
البلاغة الا الامران فدون لاجل ذينك الامرين علم البلاغة وقوله  
ويحترز عطف على بين وضميرها راجع الى ما لكونها عبارة عن  
التميزات وهذا على قياس ما مر من قوله اجزاؤه تميز السالم  
عن غيره الخ حيث رتب على كل تميز احتراز عن سبب من الاسباب  
فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام وقيل ان قوله يحترز عطف على  
تعيين او على ما بين بتأويل المصدر اى بتقدير ان ابدونه كفى قولهم  
تسمع بالمعنى خير من ان تراه والمعنى ان الغرض من قوله وهو ما عدا  
التعقيد المعنوى تعيين التميزات التى تبين فى العلوم المذكورة او تدرك  
بالحس والاحتراز بتلك العلوم عما يجب ان يحترز عنه من الغرابة والمخالفة  
القياس والضعف والتناظر والتعقيد اللفظي ليعلم من هذا التبيين  
والاحتراز انه لم يبق لنا مما يتوقف عليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ  
فى التأدية والاحتراز عن التعقيد المعنوى وقيل انه يحتمل ان يكون ما  
كناية عن التميزات كما يشعر به عبارة المتن ويحترز عطف على ما بين

بتقدير ما وضمير بها راجع الى ما المقدرة ان لكونه عبارة عن العلوم  
والحس وما فى قوله عما يجب كناية عن الغرابة والمخالفة وغير ذلك  
وحينئذ يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية وهى معلوم لسان الامور  
التي يجب الاحتراز عنها كم هى ليرتب على ما ذكر قوله ليعلم الخ اذ بمجرد  
تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه المقدمة لم يعلم ان البس فى اى شئ  
ويحتمل ان يكون ما كناية عن اسباب الاختلال التى تبين فى العلوم  
او تدرك بالحس وحينئذ ينبغي ان يقدر قبل قوله ويحترز كلمة ما كناية  
عن جميع اسباب الاختلال ويكون المعنى الغرض تعيين الامور التى تبين  
فى العلوم المذكورة او تدرك بالحس وتعيين امور يجب وينبغي ان يحترز  
عنها فى نفس الامر ليعلم ان المبين كم وان البس فى كم لكن لا يلايم هذا  
التوجيه قوله مما ترجع اليه البلاغة بل الملايم ان يقول لم يبق من اسباب  
الاختلال الا الخطأ والتعقيد وحينئذ لا يحتاج الى اعتبار تلك المقدمة  
المطوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة ما لان كلمة ما فى قوله ما بين لا تشمل  
ما بين من اسباب الاختلال وكلمة ما المقدرة ينبغي ان تشمل جميع الاسباب  
والى جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المضمرة والى جعل ضمير  
بها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيده اعنى المذكورة معه والى الحس  
لان ما بين من اسباب الاختلال لا يحترز عنه بالعلوم المذكورة بل يحترز  
عنه بالمعاني والبيان قوله اول الامرين والاولية باعتبار كونه مذكورا  
فى الاول المقابل للثانى قوله فانه من مزال الاقدام اذ قد وقع فيه  
اغلاط كثيرة لانه فسر المرجع بالعلة الغائبة ولم يعرف معنى قوله بين  
فى متن اللغة واعترض بانه ليس فى علم متن اللغة ان بعض الالفاظ  
يحتاج فى معرفته الى ان يبحث عنه فى الكتب البسطة او يحتاج  
الى تقرير وجعل كلمة هو فى قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوى راجعا  
الى ما يدرك بالحس وجعل الاول فى قوله وما يحترز به عن الاول على  
الاول المقابل للثانى الذى هو تميز الفصحى قوله الفن الاول علم المعانى  
قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للمهدو وجه حل علم المعانى على الفن  
الاول دون العكس وان الحمل مفيد بحيث يندفع جميع الشكوك التى



عرضت للناظرين ثم ما ذكره الشارح رحمه الله من انحصار مقصود الكتاب  
في القنون الثلاثة ان كان انحصار الكل في جزئياته كما هو الظاهر  
فالمقصود والقنون متحدان اذ كل منهما عبارة عن المعاني او الالفاظ  
فصحة الجمل في قوله القن الاول علم المعاني ظاهرة لانه من اجل المعاني  
على المعاني او اجل الالفاظ على الالفاظ وان كان انحصار المظروف  
في الظرف بان يكون احدهما عبارة عن الالفاظ والاخر عن المعاني  
يكون الجمل المذكور حل اللفظ على المعنى او بالعكس على سبيل التسامح  
بعلاقة الدالية والمساوية مع الاشارة الى ان نظم المختصر في غاية  
الوضوح كانه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون مستدركا  
ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصرا قوله لكونه منه الخ كلمة من هذه  
تسمى اتصالية لانه يفهم منه اتصال شئ بمجرورها وهي ابتدائية  
الا ان الابداء ههنا باعتبار الاتصال كذا في حواشي شرح المفتاح  
الشريفي يعني ان مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل لاتصاله  
بشيء فاما ان يقدر متعلقها فعلا خاصا كما قال الشيخ الطيبي في شرح  
المشكوة في بيان قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى  
ان قوله مني خبر المبتدأ ومن اتصالية ومتعلق الخبر خاص والباء زائدة  
يعني انت متصل بي ونازل مني بمنزلة هارون من موسى واما ان يقدر  
فعلا غامضا كما ذهب اليه السيد الشريف حيث قال في حواشي شرح  
المفتاح اي بمنزلة كاشنة وناشئة مني بمنزلة هارون من موسى فالتقدير  
ههنا لكونه متصلا به ونازلا منه بمنزلة المفرد متصلا ونازلا من المركب  
او لكونه بمنزلة كاشنة منه بمنزلة المفرد كاشنة من المركب قوله بعد  
رعاية اه ظرف لا يراد وليس المراد انه يعرف به الايراد المقيد بهذا  
الظرف فانه خلاف الواقع بل ان ذلك الايراد انما يعتبر ويعتد به بعد  
رعاية المطابقة قوله فقيه زيادة اه يعني ان علم المعاني ليس معتبرا في  
علم البيان لامن حيث الذات ولامن حيث المفهوم لكن في مفهوم البيان  
اعتبر قيد وهو اراد المعنى اه زائد على ما اعتبر في علم المعاني وهو مجرد  
المطابقة فيكون مفهومه بالنسبة الى مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار

بمنزلة المفرد من المركب فلذا قدم عليه وقبل معناه ان ثمرة علم البيان  
وهو الايراد المذكور معتبرة بعد ثمرة علم المعاني اعني المطابقة فيكون علم  
المعاني باعتبار ثمرة مقدما على علم البيان باعتبار ثمرة وفيه ان ثمرة العلمين  
معرفة الايراد والمطابقة لانفسهما ولا شك ان معرفة الايراد ليست بعد  
معرفة المطابقة ولوسلم فاللازم ان يكون ثمرة احدهما من حيث التحقيق  
بل من حيث الاعتداد بتحقيقه بعد تحقيق ثمرة الآخر وهو لا يصلح وجها  
وجيها لتقديم احدهما على الآخر الا يرى ان ثمرة الحكم معتبرة بعد  
ثمرة الصرف ولا تقديم له على التحويل بل يؤخره كافي الكتب المصنفة  
فيها كالتمهيد والافية للسيوطي وجعل الشيخ ابن الحاجب مقدمة  
التصريف اعني الشافية ملحقة بالكافية ولوسلم فينبذ الحاجة الى جعله  
بمنزلة المفرد من المركب وتشبيهه به لانه حصل جهة التقديم  
والتاخير في ذاتيهما قوله اشار الى تعريفه اي تعريف علم المعاني  
بمعنى المسائل لانه المراد في قوله القن الاول علم المعاني واختصار لفظ  
اشار الشامل للبيان القصدي والتبعية لان لفظ العلم في التعريف  
ان كان بمعنى الملكية يكون تعريفا للمسائل تبعا وان كان بمعنى المسائل  
يكون تعريفا لها قصدا قوله زيادة بصيرة اه اي بكل واحد منهما  
لان اصل البصيرة حاصل بالضرورة بوجه ما السابق على التعريف  
او بمجموعهما بان يكون اصل البصيرة بالتعريف والزيادة بالضبط  
قوله كل علم ذهني اه في الرضي وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان  
مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم والوجه الاول بالنظر  
الى نفس الشروع والشأن بالنظر الى غايته قوله باعتبارها نعت اه  
اي باعتبارها يصح عدها علما واحدا وافرادها بالتدوين والذا  
اختار صيغة المضارع وهي الجهة المساوية لها سواء كانت  
هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضع والغاية او غيرها  
كالجهة المأخوذة من المحمولات قوله ومن حاول اه كبرى القياس  
وصورتها ان طالب كل علم طالب كثرة تضطرها جهة الوحدة وكل طالب  
كثرة كذلك فعليه ان يعرفها بجهة واحدتها ثم يقول طالب علم المعاني



طالب علم وكل طالب علم فعليه ان يعرفه بجهة واحدة لينتج المطلوب  
قوله بتلك الجهة اي بالجهة المساوية قوله اثلا يفوته اه وذلك  
لانه اذا لم يعرفها بتلك الجهة فاما ان لا يعرفها اصلا فلا يمكن طلبها  
والكلام فيمن حاول تحصيلها او يعرف الكثرة لا من جهة الوحدة  
بل من حيث الكثرة فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الكثرة  
بوجه ما قبل الشروع في تحصيله فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوه  
ويفوت عنه تحصيل تلك الكثرة او يعرفها لا من جهة مساوية  
بل من جهة اعم فهي وان حصل بها الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان  
يقع بها الاندفاع الى فرد اخر من ذلك الاعم حينئذ يضيع وقته فيما لا يعنيه  
وهو الفرد الاخر ويفوت عنه ما يعنيه اخص الاخص او يعرفها بجهة اخص  
فيفوت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الاخر من الاعم الذي لا توجد  
فيه جهة الاخص ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه  
فافهم فانه قد زل فيه اقدام الساطرين قوله ملكة يقتدر بها اي العلم  
يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانه معتبر  
في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكرار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا  
حاجة الى اعتباره لصحة التعريف بدونه والمراد بالادراكات الجزئية  
الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة عن المسائل  
نص عليه في التلويح حيث قال ملكة يقتدر بها على ادراك جزئيات  
الاحكام والجل على الالتفاتات الواقعة حال الاستحضار مما لا يلتفت  
اليه قوله مستنبطة اه في حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل  
بالملكة وله التمكن على الاستحصال فاذا مارس المسائل المستنبطة  
والتفت اليها مرة بعد اخرى فتمكن من استحضارها متى شاء  
وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالما بعلم المعاني بهذا المعنى  
قوله بها يتمكن من استحضارها اشارة الى ان المعتبر في العلم  
بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة والتمكن  
على استحصال ما بقي ليس بمعتبر فيه لان هذه الملكة مرتبة العقل  
بالفعل المتأخرة عن ملكة الاستحصال ولو اعتبر فيها التمكن على

استحصال ما بقي لزادت المراتب على الاربعة ولان العلم الذي مسأله  
محصورة مثل كلام المتقدمين لا يتحقق فيه التمكن على استحصال  
ما بقي قوله وتفصيلها اي العلم بها مفصلة وهو الموافق لقوله فهي  
مبدأ تفصيل مسائله وقيل اي استخراج الفروع المفيد للادراكات  
الجزئية قوله جهتي ادراك فان جهة الادراك وسببه هي الملكة  
لا الادراك اذا لشي لا يكون سببا لنفسه ولا المسائل لانها متعلقة  
بالادراك لا سببه قوله لا تريد الخ اي لا تريد بالعلم الادراك اذا ادراك  
جميع المسائل متعذر لعدم الانحصار وكذا المسائل وهو ظاهر بل تريد  
ملكاة الاستحضار وما قبل ان العلم بمعنى الملكة اسم جامد فلا يشتق منه  
فعلى تقدير تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مد فوع بانه اذا استعمل  
العلم بالمعنى المصدري اعني الادراك في الملكة بعلاقة السببية سرى  
هذا العقل في جميع مشتقاته من غير حاجة الى الاشتقاق من العلم بمعنى  
الملكة قوله لانه كثير اما اه اشار بذلك الى ان اطلاقه بمعنى الملكة  
اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحمل  
اللفظ عليه اولى ولذا قال يجوز ولانه يحتاج الى تقدير المضاف في قوله  
يعرف به اي بعلمه ولانه لا يصير سببا للمعرفة الا بعد حصول الملكة  
فسببته بعيدة بالنسبة الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حمله  
على الادراك ايضا قال قدس سره كما يشهد به الوجدان فان الاولى  
هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل بالفعل والثانية مشاهدة  
واستحضار على الوجه الاجمالي المسمى بالعقل المستفاد فما قبل  
ان المتبادر ان الحالة الثانية خارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك  
والاقتصير مراتب النفس في حصول المطالب زائدة على الاربع  
وليس كذلك بالاتفاق ليس بشيء قال قدس سره فلا بد من تقديره  
كما صرح به الشارح رحمه الله في تعريف البيان وذلك لان الاضافة  
الى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفة ذات تتعلق وانفس  
اتعلق او حصول صورة الشيء فاندفع ما قيل انه لاحاجة الى التقدير  
بل يبق على الاطلاق الا انه في الواقع متعلق بالاحوال قال قدس سره



ونحله على الادراك جائز والتخصيص بالتصديق يحصل من تقدير  
 المتعلق او من التوصيف بقوله يعرف به الخ فان المعرفة سبب للتصديق  
 قوله فقال الفاء لتفصيل الجري المذكور محملا للتفريع على ما وهم  
 قوله ادراكات جزئية الظاهر ادراكات متعلقة بالجزئيات لكن لاستلزام  
 جزئية المدرك جزئية الادراك اقامها مقامها اختصارا قوله كل فرد فرد  
 في الاقليد في بحث الحال ان العرب تكرر الشيء مرتين فيستوعب  
 جميع جنسه وفي شرح التسهيل في بحث الحال وفي نصب الثماني  
 من المكرر خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وابن جني الى انه صفة  
 الاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع  
 الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى  
 ما يؤدى الاول والمختار انه وما قبله منصوب بان بالعامل الاول  
 لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلوه خاض ولو ذهب ذاهب  
 الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف العاطف لكان مذهبنا حسنا  
 انتهى فملك بالاعتبار في حال الجر قوله بمعنى ان اي فرد الخ اي المراد  
 من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة بالفعل قوله امكنا  
 الخ بناء على ان كل فرد ورد عليه عرفه فيحسد منه ان له امكان  
 معرفة اي فرد يوجد قوله وجود ما لا نهائية اي ما لا ينقطع وهو  
 احوال اللفظ العربي لان اللفظ العربي لا انقطاع له لتحقيقه في الدار  
 الاخرة ايضا قوله ان اريداه يعني ان الاحوال جمع مضاف وحكمه  
 حكم الجمع المعروف في احتمالاته الاربعة فاما ان يراد به الجنس بحسب  
 وهو ظاهر البطلان لانه يلزم ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا  
 واخدا عالما بالمعاني واما ان يراد به الاستغراق فيلزم ان لا يكون احد  
 عالما بالمعاني والعهد الذهني فاما البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير  
 ارادة الجنس واظهور لم يتعرض له واما البعض المبهم اي المعين في نفسه  
 الغير المعين في الذكر فيلزم التعريف بالجهول واما العهد الخارجي  
 اي البعض المعين في الذكر فلا دلالة للفظ عليه فافهم فانه  
 قد اشكل على المتأخرين قوله فلا يكون الخ لامتناع حصول

في الاقليد في بحث الكل  
 ان العرب اهـ

ثمرته قوله فيكون الخ لحصول ثمرته لا لصدق التعريف على  
 علمه فلا يرد انه بمجرد حصول مسألة منه لا يحصل الملكة حتى  
 يصدق التعريف قوله لكل من عرف مسألة فان الاحوال الكثيرة  
 تستنبط من مسألة واحدة في قال اي مسألة متضمنة لثلاثة احوال  
 فقدسها قوله مما لا بد اهـ اذ يتوقف عليه صحة اللفظ وقصاحته  
 قوله وهو قرينة خفية يخطر بالبال ان وجه كونه التوصيف  
 بالوصول المذكور مشعرا بقيد الحيثية ما سيحكي في بحث العطف  
 على المسند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان النبي اذا دخل على كلام  
 فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجلة  
 الامرانه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه  
 عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل  
 الى الشك فيه انتهى فانه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله  
 يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال  
 هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار  
 الحيثية وانما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه  
 تقييد مجرد اثبات شيء للشيء او نفيه عنه ويكون التقييد للنوضح ولان ذلك  
 انما هو في المقامات الخطابية في نظر البلغاء لا في مقام التعريف واما  
 ما قيل ان التعليق بالمشتق يشعر بالعلية ففيه ان التعليق بالوصف  
 الصالح للعلية يشعر بالعلية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحيثية  
 المعتبرة تقييدية لا تعليلية قوله ان يكون علم المعاني اي ثمرته  
 او يكون الملكة التي تقيده هذه المعرفة قوله مثلا اشار بذلك  
 الى ان ذكر التصور على طريق ضرب المثل وكذا ذكر التعريف  
 والتكثير ووجه اللزوم انه لا يفهم من معرفة الشيء الادراك التصوري  
 بانه ما هو او التصديق بانه هل هو ووجه الفساد غنى عن البيان  
 كذا نقل عنه وما اورد على التعريف من انه يصدق على ملكة العلوم  
 الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به احوال اللفظ العربي  
 التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فتوهم لان تلك الملكة ان كانت



حالة بسيطة مبدأ تفصيل مسائل العلوم الثلاثة فهي علوم ثلاثة  
والفرق بالحيثيات فمن حيث انه ملكة يعرف به الاحوال علم المعاني  
ومن حيث انه يعرف به ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة علم البيان  
ومن حيث انه يعرف به وجوه التحسين علم البديع وان كانت ملكات  
متعددة فالمجموع امر اعتباري ليس بموجود في نفسه فضلا عن  
ان يكون سبب المعرفة وهذا الابراد مظرد في جميع تعريفات العلوم  
والدفع ما ذكرنا قوله فان قلت اه استدلال على فساد التعريف  
فمنى قوله فكيف يصح فلا يصح او منع الصحة او استفسار محض  
قوله وهي بعينها الاعتبار اه استدلال على عينتها لمقتضى الحال  
بعينتها الاعتبار المناسب المتحد به لان الاعتبار المناسب نص في  
كونه عبارة عن الاحوال كما مر قوله كما يفصح عنه اى عن كون الاحوال  
المذكورة مقتضى الحال قوله فكيف يصح فانه يقتضى ان يكون  
سبب المطابقة مغيرا للمطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد  
سبب المطابقة مع المطابق قوله والافتقار الى الحال اه وذلك  
لان موضوع المعانى اللفظ العربي من حيث افادته المعانى الثواني  
فلا بد ان يكون موضوعات المسائل راجعة اليه والاحوال ليست  
كذلك واما ما ذكره الشارح رح في شرح المفتاح من ان قول السكاكي رح  
تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره يدل على ذلك فان المذكور  
حقيقة هو الكلام دون الاحوال فتأيد ذلك فالتناقض فيه بان  
المراد بالذكر اعم من الذكر حقيقة او تبعا او الحكم عليها بالذكر على  
التغليب فان اكثرها مذكور لا تجدى كثير نفع واما الاستدلال بتعريف  
المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فانه يقتضى المغيرة  
ففساد لان الكلام في صحة التعريف وكذا الاستدلال بان المطابقة بمعنى  
الصدق في الاصطلاح والاحوال لا تصدق على اللفظ لان هذا اصطلاح  
المصنفين ولو جعل عليه لوجب نسبة المطابقة الى الكلام الكلى  
لا الى الكلام الجزئى قوله واحوال الاسناد اه دفع لما يتهوهم من ان احوال  
الاسناد من انما كيد ومعدمة والمجاز والحقيقة العقلية والنفس

ابست من احوال اللفظ مع انه يبحث عنها في هذا العلم قوله مجرد اصطلاح  
اى ليس للاحتراز عن العجى اذ يعرف بها احواله ايضا مثل ان يقال  
في جواب المنكر لقيام زيد زيد هر آينه استاده است بل مجرد اصطلاحهم  
على تدوين العلم لذلك لما ان المقصود الاصلى معرفة اعجاز  
القرآن قوله تتبع خواص الخ تتبع الاتباع شيئا فشيئا والمراد المعرفة  
بل الملكة او المسائل المسببة عنها والخواص جمع خاصة او خاصية  
وهي مالا يوجد في غيره كالاو بعضها والمراد ههنا على ما فسر  
السكاكي رح الاغراض التي يصاغ لها الكلام حيث قال واعنى بخاصية  
التركيب ما يسبق منه الى فهم ذى القطرة السليمة عند سماع ذلك  
التركيب مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته  
من العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك والانتكار  
الخ واختصار التركيب على الكلام اشارة الى ان تلك الخواص تحصل  
عند التركيب سواء حدثت في المفردات او في المركبات تركيبا اوليا او ثانويا  
وقوله في الافادة ظرف لتتبع اى تتبع الخواص من حيث افادتها  
بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لاشتماله على الكيفية الخصوصية  
مفيد لتلك الخاصة فيقول الى ان علم المعانى عبارة عن التصديقات  
بافادة التراكيب من حيث اشتغالها على الخصوصيات لتلك الخواص  
او الملكة الخاصة منها والساكن المتعلقة بها والشارح رح اتفقا على  
انه متعلق بخواص حال عنها او صفة لها ويرد عليه ان معرفة نفس  
تلك الخواص الجزئية ليست علم المعانى بل التصديق بافادة التراكيب  
لها على الوجه الكلى اللهم الا اذا اعتبر قيد الحقيقة اى من حيث انها  
مفادتها وقال العلامة رح نه تميز عن نسبة الخواص فان خواص  
التركيب تنقسم الى ما هو خواصها افادة وهي المينة في علم المعانى  
والى ما هو خواصها دلالة وهي المينة في علم البيان والى ما هو خواصها  
تبيينا وتريينا وهي المينة في علم البديع بهذا القدر ثم الحد وحصل  
الاحتراز عن ساير العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق باحوال  
المفردات ومضما من حيث المادة كالكلمة او الهيئة كالصرف



او بحال التركيب اعرايا كالحوا واختلاف دلالة في الوضوح والحقا كالبيان  
ثم ان منهم من جعل البديع علما على حدة كالمصنف رح ومنهم من جعله  
من ملحقات علم البيان نظرا الى الحسنات اللفظية ومنهم من جعله  
من ملحقات علم المعاني كالسكاكي رح وقد بينه العلامة رح في شرحه فهو  
جزء جعلي من علم المعاني وليس جزءا منه حقيقة اذ لا دخل له  
في البلاغة كبحث الامامة في الكلام فخال ادراج البديع فيه منها  
على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال وما يتصل بالتركيب اي يعرض  
لها تبعا لما هو المقصود الاصل اعني البلاغة او بالخواص اي يعد  
من متماتها من الاستحسان وغيره من الاستهجان الواقع في كلام  
البلاء هفوة منهم او قصدا الى اغراض لهم تتعلق بذلك كالاوضح  
والهزليات والتعريض بالغير والمحكيات فيمر فيها صاحب المعاني  
احترازا عن مثلها كعرفة السموم في الطب اولياتي بمثلها في موضعها  
وما قاله السيد السند قدس سره في شرحه من ان حل الاستحسان  
على الحسنات البديعية غير صحيح لان تلك الحسنات لا تدخل فيها  
في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة فكيف يجعل جزءا من علم المعاني  
وادراجها في حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لا تقبله فطرة  
سلمية والتمسك بذلك لا اتصال النبي عن النبوة وهم فان معلومات  
علم واحد قد يتصل بعضها ببعض قد فوع بان الشارح العلامة رح  
فسر قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم مما يقتضيه الحال افادة  
او دلالة او تبينا او ترينا فهو شامل لعلم البديع فانه مفيد للاحتراز عن الخطأ  
فما يقتضي الحال ذكره تبينا وترينا على ان يتعلق الاحتراز عن الخطأ فيما  
يقتضي الحال بالتبني المتعلق بالامر ين لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما  
مدخل في الاحتراز لجواز ان يحصل الاحتراز باحدهما ويكون الاخر  
من متماته ومكملاته ولم يتمسك بذلك اتصال على ذلك بل جعله  
منها عليه ومعلومات علم واحد وان اتصل بعضها ببعض في الواقع  
لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك العلم بانه علم بالعرض وما يتصل  
بذلك البعض فانه يشعر بكونه ملحقا بذلك البعض في كونه من العلم

وقوله ليحترز متعلق بالتبني اي ليحصل بذلك التبني الاحتراز المذكور  
وزاد لفظ الوقوف للاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في حالة  
الذهول غير كافية فيه بل لابد من حضورها قوله او جهين الخ  
حاصل كلام المصنف رح في الايضاح ان في تعريف السكاكي رح  
الفاظا ثلثة التبني والتركيب وغيره وليس استعمال شيء منها صحيحا  
في التعريف فلذلك عدل عنه فلا يردان الوجه الثاني غير تام  
عند المصنف رح لانه عرف البلاغة بالمطابقة وحله على انه انما  
لا يصير حله لعدول المصنف رح قوله عن له فضل تمييز اي  
بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية  
تأليفه قوله بتوفيقه وفي فلا تاحقه اعطاه وافيا اي تاما كذا  
في القاموس قوله فقد جاء الدور اي في تعريف بلاغة المتكلم  
حيث توقف معرفته على معرفة المعارف وفي تعريف علم المعاني باعتبار  
جزئه حيث توقف معرفة تركيب البلاء على معرفة البلاغة  
المتوقفة على معرفة تركيب البلاء قوله فلم يبينه فقد جاء الجهالة  
في تعريف البلاغة وعلم المعاني قوله المعرفة اي الخاصلة بالتبني المذكور  
وهو العلم بالمسائل المترتب على تبني الخواص الجزئية لان الاحتراز  
المذكور انما يترتب عليه لا على المعرفة الجزئية وانما اورد لفظ المعرفة  
متابعة للمفتاح حيث قال واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان هو  
معرفة خواص تركيبه اه قوله اطلاقا اه الاظهر اطلاقا لاسم السبب  
على السبب لان اللزوم معتبر في جميع انواع المجاز قوله مشحونة  
بالمجاز اذا وجدت القرينة المانعة وهو امتناع كون التبني علما والمعينة  
وهو تفسير علم المعاني في موضع اخر بالمعرفة قوله يعد تسليم  
الخ اي لا يتم انه فسر التركيب بتركيب البلاء بل فسر بتركيب من  
له فضل تمييز ومعرفة وقوله وهي تركيب البلاء جملة مستأنفة  
لتعيين تلك التركيب قوله واقول اي في الجواب عن جانب السكاكي رح  
قوله لا يفهم اه اختيار للنسج الثاني ومنع اطلاق التثنية فان ترك  
البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجهالة وذلك انما يلزم اذا كان الكلام



محتملا لتفسير المراد وفيما نحن فيه لا يفهم منه الا ما هو المراد ومن هذا علم انه لا يكتفي في الجواب جواز ارادة تراكيب المتكلم لان مجرد الجواز لا يخرج التعريف عن الجهالة بل لابد من ادعاء حصر الفهم ظاهرا في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى البيان فاقالوا من ان الشارح رح مانع لدفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى بان التعريف فاسد لاستلزامه الدور او الجهالة فلاحتمال سيما الظاهر كاف له وما ذكره من العبارة مجحولة على المبالغة فبحث السيد السند قدس سره بجواز ارادة تراكيب البلغاء خارج عن سنن التوجيه ليس بشيء كما لا يخفى قوله الا ان يكون اه وذلك لان معنى توفيقه خواص التراكيب حقها اعطاء حقها واقبها وذلك بابراد تراكيب نفسه كما يقتضيه الخواص ويحمل تراكيب غيره عليها ولا يجوز ارادة الحمل فقط فيكون المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء لان بلاغة المتكلم لا يتحقق بالحمل بل لا بد من الاراد ولا ارادة المعنى الشامل لهما فيكون المراد بالتراكيب اعم من تراكيب نفسه وتراكيب البلغاء لان قوله تأدية المعاني وقوله وابراد انواع اه يأتى عنه كما سيحى ولانه لا دخل له في بلاغة المتكلم وان كان لازما له فتعين ان يكون المراد الاراد وهذا حاصل ما نقل عنه رح في الحاشية يعني انه لا يفهم الا ذلك بعد النظر والتأمل في الكلام وما يشتمل عليه من القرينة السابقة وهي تأدية المعاني فانه يقتضى تراكيب بها يحصل تأديتها على وجهها والا حقة وهي ايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية وهو ظاهر والخارجية وهي العلم بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي لاعلى فهم المعاني كما ينبغي من غير ان يكون له الاقتدار على التأليف والتركيب وزاد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الاراد بالفعل بل الاقتدار عليه فيقول معنى التعريف الى انها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام يبلغ قوله لان خاصية الخ خاصة الشيء ما لا يوجد في غيره وزادوا الباء للمبالغة كأنها نفس الخصوصية فالخواص اما جمع خاصة بمعنى الخاصة او اسم جمع الخاصة ولم يقل خاصة ان زيدا قائم نفي شك او انكار لان نفي الشك والانكار ليس موجودا فيه بل مدلوله قوله وهذا

بعينه معنى الخ اى في الوجود وان تغايرا مفهومهما لانه لا يصدر عن المتكلم الا فعل واحد يعبر عنه تارة بالتوفيق وتارة بالتطبيق والتطبيق معتبر في كلام نفسه فكذا التوفيق والا لم ينحصر في الوجود فان قيل قد ذكر الشارح رح في شرح المفتاح ان معنى التطبيق اعم من الاراد والحمل قلت المراد وهذا بعينه معنى التطبيق اذا كان بالاراد قوله كما يفصح عنه الخ اذ لا معنى لتأدية المعاني الغير ولا تأدية معاني نفسه بتراكيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى مجازى كالنقير والكشف او يقدر بتراكيبه ويراد بتوفيقه خواص التراكيب مثل خواص تراكيب البلغاء اما على حذف المضاف او الحمل على المبالغة كما في قولهم فعلت ما فعلت وشيء منها لا يفهم من اللفظ فاندفع المناقشة التي ذكرها السيد السند قدس سره في شرح المفتاح بانه يجوز ان يراد تراكيب البلغاء ويكون المعنى باووع المتكلم في تأدية المعاني بتراكيبه حداله اختصاص بتوفيقه مثل خواص تراكيب البلغاء حقها قوله الا ان يكون الخ زاد الحاشية اشارة الى ان المعتبر الاقتدار على الاراد دون الاراد بالفعل ولم يقل بحيث يورد كل نوع كما هو اللائق بالسابق اشارة الى ان الاراد لا يتعلق بالاشخاص وان زيادة لفظ الانواع للاشارة الى ان المعتبر اراد اشخاص جميع الانواع لا اشخاص نوع دون نوع قوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات الخ لا بالشخص لانه لا يمكن اراد الاشخاص ولا بالنوع اذ لا انواع لها بخصوصها كما يقتضيه الإضافية قال قدس سره فليس لتراكيبه خواص الخ في شرح المفتاح للشارح رح ما حاصله ان خواص التراكيب ما يتبع منها الى فهم ذي القطرة السليمة على تقدير صدورها عن له فضل تميز ومعرفة وغير البالغ لا يوفيقها حقها انتهى فعلى هذا لا نسلم انه ليس لتراكيبه خواص كيف والتراكيب الصادرة عن غير البالغ لا يخرج عن التأكييد والخلو منه وعن التعريف والتشكيك والحذف والاضمار والتقديم والتأخير الى غير ذلك وهذه الخصوصيات دالة على الخواص دلالة المقضى على المقضى الا ان غير البالغ لا يورد تلك الخصوصيات



على وفق الخواص ولا يوفيهما حقها قال قدس سره اذ لا اعتداد  
بهما فيه ان عدم الاعتداد بهما لا يقتضي عدمهما بل يقتضي وجودهما  
لاعلى وجه الاعتداد قال قدس سره وان لم يسلم اه قد عرفت انه  
لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين وانه يكفي اتحادهما في الوجود  
قال قدس سره بانه لا فساد اه قد عرفت انه لا يجوز ارادة انواع  
تشبيهاتهم ومجازاتهم اذ لا انواع لها بخصوصها قال قدس سره  
لم يفسر بلاغة اه اى تفسيراً لا يلزم منه الدور بل اكتفى في  
تفسيره بما يلزم من تفسير بلاغة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفي  
فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكتابة  
على وجهها ولا شك ان الاعتراض باق بحاله على هذا التفسير قوله  
و ينحصر المقصود من علم المعاني كذا في الايضاح يعنى ان المراد انحصار  
المقصود الذى هو بعض من علم المعاني اعنى المسائل لا انحصار  
العلم فالكلام على حذف المضاف او الضمير راجع الى المقصود المشتمل  
عليه علم المعاني فلا يرد منع الانحصار بان التعريف وبيان الانحصار  
والتنبيه داخله في علم المعاني لكونه عين الفن الاول المشتمل على  
الامور الثلاثة ايصح حصر الكتاب في المقدمة والقانون الثلاثة وغير  
داخله في الابواب الثمانية واليه اشار الشارح رح بقوله وتعرف  
العلم وبيان الانحصار الخ قوله انحصار الكل الخ لان المقصود  
شكل المسائل لكل واحد فانه جزء المقصود قوله لا الكلى اه  
وان كان التميز بالمقصود هوها لذلك لصدق على كل واحد منهما بناء  
على ان جزء المقصود مقصود قوله والا لصدق اه اى ان كان الحصر  
في الجزئيات لصدق المقصود على كل واحد منهما ولو صدق المقصود  
عليه لصدق علم المعاني عليه بناء على ان المراد منه المسائل وهى  
حقيقة علم المعاني لما قرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فاندفع ما  
تخير الساطرون في دفعه وتكلفوا بما تنجم الاستماع من ان كلمة من اما  
صلة فيرد عليه ان المقصود من الشيء خارج عنه وتلك الابواب  
ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تبيينه فيكون الحصر

حصر الكلى في جزئياته واما ياتية فلا فائدة في زيادة لفظ المقصود  
لان الامور الثلاثة تخرج من العلم حينئذ كما تخرج من المقصود قوله  
وظاهر الخ نقل عنه رح لان الظاهر ان تلك الابواب انما هى المسائل  
والقواعد وليست اجزاء الملكة انتهى يعنى ان ظاهر كلام المصنف رح  
اعنى قوله وينحصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم  
الذى هو مرجع الضمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان  
الظاهر ان الابواب الثمانية هى المسائل وان الانحصار انحصار  
الكل في الاجزاء والمسائل ليست اجزاء من الملكة وانما قال وظاهر  
هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الضمير  
اليه بطريق الاستخدام او لكونه مشعراً بالمسائل او يكون الحصر  
حصر المسبب في السبب او يكون المقصود عبارة عن المسائل بان  
تكون كلمة من صلة المقصود ومعنى كون المسائل مقصودة عن الملكة  
اذها وسيلة الى بقائها وانما قال في الحاشية لان الظاهر ان تلك الابواب  
الخ لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة عن التصديقات بالمسائل  
ويكون المقصود من علم المعاني اى من تلك الملكة عبارة عن  
استحضار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون المعنى وينحصر استحضار  
المسائل الذى هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية  
ابواب انحصار الكل في الاجزاء لان الاستحضار هو الادراك من غير  
تجشم كسب جديد وحينئذ تكون كلمة من صلة المقصود قوله  
احوال الاسناد الخبرى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما صرح به  
في الايضاح اى احدها احوال الاسناد الخبرى وكذا ما بعده والجل  
كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول بانه وما بعده مما لم يذكر  
الواو فيه مذكورة على سبيل التعداد موقوفة الاوخر وكسر ما هو  
مضاف الى ما بعده لاتقاء الساكنين يرد عطف الوصل على الفصل  
والاطناب والمساواة على الايجاز قوله او انشاء فيكون لبيان احواله  
المختصة به باب قوله يشتمل على نسبة الخ اشتمال الدان على المدلول  
لاشتمال الكل على الجزء قوله قائمة بنفس المتكلم اى يدل على نسبة



بين الطرفين الحاضرين في نفس المتكلم بصورتها فائدة تلك النسبة  
بوجودها الاصلية بنفس المتكلم قياس العرض بالمحل لان المتكلم بعد  
تصور الطرفين ينسب احدهما الى الاخر لانه يتصور نسبتها وهذا  
خلاصة ما نقل عنه رح وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع  
النسبة وانتزاعها وفي اضرب مثلا طلب الضرب فمعي فبا منها  
بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متصلا كسائر  
صفات النفس لانها معقولة حاصلة صورتها في ذهنة للقطع بانه  
لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع والانتزاع وبان الموجود  
في نفس من قال اضرب طلب الضرب واجبا لا مجرد تصوره انتهى  
ثم ان دلالة الكلام على النسبة الفائدة بالنفس لا يقتضي قيامها بها في الواقع  
حتى يرد ان كلام السالك والمجنون ومن يثق بخلاف ما يتكلم به كلها  
اخبار مع عدم قياس النسبة بانفسهم قوله فلا يصح التقسيم لانه  
تقسيم للكلام باعتبار النسبة فلا بد من وجودها في الانشاء قوله  
تعلق احد جزئي الكلام الخ اي مدلول التعلق المذكور ليلام ما سبق  
ويصح التعميم الا حق اعني قوله سواء كان ايجابا او سلبا وقيل المراد  
تعلق احد جزئي الكلام النفسي بالاخر بحيث يصح السكوت الباطني  
عليه وهو خروج عن السوق لانه في الكلام اللفظي وعن اصطلاح  
اهل العربية قوله ايجابا او سلبا هما يطلقان على الايقاع والانتزاع  
وعلى الوقوع واللا وقوع كما ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح  
قوله ان كان للنسبة اي النسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن  
خارج عن مدلول الكلام اي حاصل بين الطرفين مع قطع النظر  
عن دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لان تطابق النسبة وان لا تطابقه  
فخبر وان لم يكن كذلك بان لا يكون له خارج اصلا كما في قياس الطلب  
فانها دالة على صفات نفسية ليس لها متعلق خارجي او يكون له  
خارج لكن لا محتمل المطابقة واللا تطابقه كصنع العقود فان لها  
سببا خارجية توجد بهذه الصنع وليست لها نسب محتملة لان تطابقها  
النسب المدلولة لا تطابقها وبما ذكرنا ظم انه لا حاجة في هذا

التقسيم الى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج ودالة عليه كما في شرح  
المقاصد حيث قال ان للكلام اللفظي مدلولات نفسيا وهي النسبة  
القائمة بالنفس فان كان مدلولها النسبة النفسية فقط فانشاء وان كان  
مع ذلك دلالة واشعار بان لها متعلقا خارجيا فخير ولا الى اعتبار القصد  
كما في المختصر حيث قال او يكون نسبه بحيث يقصد ان تكون لها  
نسبة خارجية ولا الى اعتبار كون تلك النسبة حكاية عن الخارج  
كما في الاطول قوله والخبر الخ فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل واحد  
من الاربعة من باب على حدة فحصل لها ابواب اربعة قوله لان  
الانشاء ايضا الخ فيه ان عدم الاختصاص بشيء لا يقتضي عدم  
التخصيص لجواز ان يكون للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص  
في نفسه ككونه اصلا واشرف واوفر للطائفة قوله وكل من الاسناد  
الخ فلا بد له من باب سادس لعدم اختصاصه بشيء مما ذكر قوله وكل  
جمله قرنت الخ فلا بد له من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى  
كلام اخر وما سبق احوال لها نفسها قوله اما زائد الخ اما باعتبار  
ذاته او باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له بشيء مما ذكر  
فلا بد له من باب ثامن قوله لا طائل تحته اه قد صرفت فيما سبق ان وجه  
افراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رح احسن مما ذكره الشارح  
رح قوله ففساد كلامه الخ لانه لا شتماله على ما ذكره المصنف  
يشتمل على ترديد لا طائل تحته اذ لا حصر عقليا ولا استقرارا يقصد  
بالترديد الضبط وتقليل الانتشار بل جعله على مداره على ابداء  
المناسبة المقتضية للمعمل قوله بابا خامسا اي يصير الاربعة  
السابقة خبسا لافي المرتبة وكذا ما بعده فلا يرد ان ما ذكره مخالف  
لترتيب المصنف رح اذ الفصل والوصل فيه سابع والانشاء سادس  
والاطناب والايجاز والمساواة ثامن قوله لانه قد سبق الخ يعني  
علم من قوله تطابقه اولا تطابقه مفهوم المطابقة واللامطابقة  
والنحو الخبر فيهما والفهم ينساق الى كون الاول صدقا والثاني كذبا  
فالمدكور ههنا لاستحضار المعلوم لا لتحصيل المجهول فيكون تنبيهها



لازالة العقلة قوله وقد علم الخ هذه المقدمة اشارة الى عدم لزوم الدور في تعريف المص رح للصدق بقوله مطابقتها اي الخبر للواقع حيث اخذ الخبر في تعريف الصدق مع ان الصدق مأخوذ في تعريف الخبر لانه الكلام المحتمل للصدق والكذب يعني قد علم مما مر في وجه الانحصار الخبر بوجه لا يتوقف على معرفة الصدق فلا دور قوله عن الشيء اي عن النسبة على وجه من الاثبات والتي هي متلبسة به او عن الموضوع على وجه من ثبوت المحمول او انتفاءه هو متلبس به والاول اقرب الى المعنى والثاني الى اللفظ قال قدس سره ان ما هو وصفه المتكلم قال الرضى في تعريف النعت بانه تابع يدل على معنى في متبوعه او قال او متعلقه لكان اعم لدخول نحو رجل قائم ابوه وقال السيد السند قدس سره في جوابه كان المص رح نظرا الى ان كونه قائما ابوه معنى فيه وان كان اعتباريا فبالنظر الى هذين الاحتمالين ردد المتوهم في صدق المتكلم في انه اما نفس صدق الكلام او معنى اعتباري موقوف تعقله وحصوله على صدق الكلام قال قدس سره حقيقة لا ظاهرا لكونه جاريا على المتكلم واذا كان صدق المتكلم صدق الكلام حقيقة من غير قيام معنى بالمتكلم فتعريف صدق المتكلم بالخبر عن الشيء على ما هو به تعريف لصدق الكلام فقد اخذ الخبر في تعريف الصدق المأخوذ في تعريف الخبر فيلزم الدور قال قدس سره او موقوف الخ اي من حيث التعقل اذ صدق الكلام مأخوذ فيه ولا شك ان الكون بحيث كذا لاجهالة فيه الا باعتبار ما تضاف اليه الحثية وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريفا لصدق الكلام وقد اخذ فيه الخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام قال قدس سره وجوابه الخ اعلم ان تحريرا للجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهو ان السكاكي رح استدل على بطلان تعريف الخبر بالمحتمل للصدق والكذب بانه دورى حيث عرفوا الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بالخبر عنه لا على ما هو به اجاب الشارح رح عنه بان لزوم الدور مبنى على مقدمتين اتحادا الخبر

في التعريفين واتحادا للصدق والكذب فيهما وكل منهما ممنوع ثم اورد المتوهم كلاما اثبت به على تقدير تمامه اتحادا للصدقين و فرع عليه لزوم الدور واجاب السيد قدس سره بان تعريف لزوم الدور على مجرد اتحاد الصدقين غير صحيح لجواز تعدد الخبر فيهما وانما يتم ذلك لو اتحد الخبر ايضا وهذا في غاية الوضوح فاندفع ما قيل ان الجواب الثاني اعني قوله وايضا الخ مبناه تسليم اتحاد الخبر فالجواب بجواز تعدد الخبر غير صحيح لان ذلك انما يرد لو قال الشارح رح ولو سلم فالصدق اه بل الشارح رحه الله تعالى منع كل واحد من الاتحادين ابتداء و فرع عدم لزوم الدور عليه قال قدس سره لكن الخبر متعدد فيهما في الاول المراد به الكلام المخبر به وهو ظاهر وفي الثاني الاخبار عن الشيء لانه بمعنى المخبر به لا يصح ان يكون تعريفا لصدق الكلام لان الصدق ليس نفس الكلام المخبر به ولتعديته بعن فصدق الكلام الاخبار عن الشيء اي الاعلام عنه بان النسبة على ما هو به اي كون النسبة معلما به اعلى ما هي به فاندفع ما قيل ان صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالاخبار عن الشيء على ما هو به قال قدس سره او قسر الاخبار اياه بان يكون معنى الاخبار عن الشيء الاتيان بخبره لا معنى الاخبار فقط اذ لا معنى للاتيان بالخبر عن الشيء قال قدس سره الى وجه اخر بان يقال الخبر المعروف معلوم بوجه ما والا لا تمنع طلبه والمقصود معرفته بوجه غيره عماءه ويساويه وهو المحتمل للصدق والكذب وقد اخذ في تعريفهما الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور قال قدس سره واما على الثاني الخ اعلم ان هذا الجواب انما يتم اذا كان معنى قول المتوهم فالدور لازم ان الدور في تعريف الصدق لازم لتوقف صدق المتكلم على صدق الكلام المعروف بالخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رح على ما في اكثر النسخ من ذكر قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وايضا لثني لزوم الدور في تعريف الخبر ومرة بعد قوله وايضا الصدق الخ لثني لزوم الدور في تعريف الصدق وانما قلنا لظاهر كلام الشارح رح اذ يحتمل ان يكون الثاني اعادة



الاول تنبيهها على ان كل واحد منهما مستقل في نفي لزوم الدور في تعريف  
الخبر واما اذا كان معناه ان الدور لازم في تعريف الخبر وهو المطابق  
للتسخ التي اكتفى فيها بقوله فلا دور بعد قوله وايضا اه فلا ينفع في نفيه  
ما ذكره قدس سره من ان صدق الكلام لا يتوقف على صدق المتكلم  
بل لا بد من اثبات انه لا يتوقف على الخبر فتدبر فان هذه الحاشية  
من المزالق كم زلت فيها اقدام الازكية قوله ان الكلام الذي دل اه  
قد مر فيما نقل عنه من الحاشية المتعلقة بقوله لانه لا محالة يشتمل على نسبة  
ان تلك النسبة في الخبر هي الايقاع والانتزاع وفي الانشاء الطلب  
فاللغنى ان الكلام الذي دل على حصول نسبة بين الشئين اما بالاثبات  
او بالنفي فداول الخبر هو النسبة الذهنية اعني الايقاع والانتزاع  
وما وقع في بعض العبارات ان مداول الخبر هو النسبة بمعنى الوقوع  
واللا وقوع فالمراد منه انه من حيث حصواهما في الذهن فيرجع  
الى الايقاع والانتزاع قال في شرحه للمفتاح اذا ورد الجملة الخبرية فهي  
لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم من سمعة من الخبر  
في ذهن السامع فالنزاع في ان مداول الخبر الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع  
او بمعنى الوقوع واللا وقوع لفظي اذ الوقوع واللا وقوع من حيث  
انهما حاصلان في الذهن من الايقاع والانتزاع قال قدس سره  
وجوده اه اشار بهذا العطف الى ان ليس معنى حصول القيام لزيد  
اتصافه به وحله عليه في الخارج بل وجوده له على نحو وجود العرض  
للموضوع بناء على انه من مقولة الوضع قال قدس سره ولا شك  
ان وجوده قد تقررت في موضعه ان حصول شئ لاخر اذا كان على نحو  
وجود العرض لموضوعه يقتضي وجود ذلك الشئ ايضا والالزام انصاف  
الجسم بالسواد المعدوم بخلاف ما اذا كان بطريق الانصاف والجل  
فانه يقتضي وجود المثلث له دون المثلث لجواز ان يكون الانصاف  
انتزاعيا فلا يرد ما قبل ان قولنا زيدا عني قضية خارجية مع عدمية  
العمى في الخارج نعم او صدق ان العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى  
وجوده له لا يقتضي وجود العمى ايضا وانما احتج الى هذه المقدمة

لان المذكور فيما تقدم ان ظرفية الخارج لوجود شئ في نفسه يقتضي  
كونه موجودا خارجيا وفي قولك القيام حاصل لزيد في الخارج ليس الخارج  
ظرفا لوجود القيام في نفسه بل لوجوده لزيد فلا بد من ان يقال  
ان وجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج ظرفا لوجوده  
في نفسه ليم التفسير قال قدس سره اردنا اه هذه الارادة لا تجري  
في النسب التي اطرافها اور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان  
كما حرره قدس سره ليس ظرفا لاطرافها فضلا عن ان يكون ظرفا  
لها فيلزم ان لا يكون الاخبار الدالة عليها موصوفة بالصدق  
لعدم الخارج لمداولاتها فضلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد  
بان النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها  
وليس خارجية ان نفس الامر ليس ظرفا لوجودها بمعنى الاعيان  
ظرف لنفسها بل يراد بانها خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها  
وليس خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها  
لان النسب المذكورة موجودة في نفس الامر فباطل الفرق كلا الامرين فمعنى  
ان النسبة خارجية ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها  
وليس خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها  
واذا قال الشارح رح اولا فمع قطع النظر الخ اشارة الى ان المراد  
بالخارج نفس الامر وتعرض ثانيا للفرق باعتبار الظرفية لنفس الشئ  
ولوجوده فقوله فاما لو قطعنا الخ لتعليل لما يستفاد من قوله للفرق  
الظاهر اه يعني ان الاول صحيح لان القيام حاصل لزيد في حده ذاته  
مع قطع النظر عن ادراكنا وهذا معنى النسبة الخارجية اي كون  
الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفسها ولم يتعرض لبيان فساد الثاني  
اعني حصول القيام له امر متحقق في الاعيان لظهوره وكونه مقرر  
حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية  
واعدم تعلق الغرض به اذا القصد ان كون النسبة في الخارج  
بالمعنى الذي ذكرناه لا يقدح فيه ما هو المقرر عندهم من  
ان النسبة من الامور الذهنية دون الخارجية اي الاعيان قوله



ولو خطأ وإذا كان الاعتقاد صوابا في الطريق الأولى لتحقيق المطابقة  
قوله ولو كان خطأ فكيف إذا كان صوابا فإنه يثنى المطابقتان وهذا  
القيد إما مأخوذ بقريضة ذكره في الصدق أو من إرجاع الضمير إلى  
المطابقة المفيدة قوله غير معتقد أي للفوقية سواء كان له  
اعتقاد بخلافه أولا وهذا هو المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد  
حين قال الظاهر أن يقال معتقد بخلافه فقد خالف قوله للحال أي مفروضا  
خطأ يثبته إليه ذهب الزمخشري قال في تفسير قوله تعالى ولا أن تبدل بهن  
من أزواج ولو أعجبك حسنهن الواو للحال والمعنى مفروضا أعجبك حسنهن  
يريد أن كلمة لو في أمثال هذا المقام ليس للتعليل ولعمري الاستقبال  
بل مجرد الفرض فلا يحتاج إلى الجزاء وبهذا سقط ما ذكره الشارح رح  
في شرح الكشف في قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو  
أعجبكم أن الواو لو كان للحال لكان التقدير والحال لو كان كذا بتقديم الواو  
على كلمة لو لكن التقدير واو كان الحال كذا قوله للعطف والجزاء محذوف  
تدل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة لها إليه ذهب الجزولي  
قال الرضي لو كان كذلك لوقع التصريح بالمعطوف عليه في الاستعمال  
وليس كذلك وفيه أن ظهور ترتيب الجزاء عليه أغنى عن ذكره حتى  
كان ذكره تكرارا وذهب الرضي إلى أنها اعتراضية ويجوز الاعتراض  
في آخر الكلام والمقصود منه أن كيد قوله لأنه الحكم أي الحكم  
المفهوم منه فلا يرد أنه لأحكم في الطرف المرجوح قوله وثبت  
الواسطة والنظام لا يقول بها قوله اللهم الخ وجه الضعف أن  
المبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد قوله لأحكم  
معه ولا تصديق فيه إشارة إلى أن الحكم انذى هو مدلول الخبر بمعنى  
الابقاع والانتزاع قوله خبر لا محالة لأنه كلام لاشتماله على الاستناد  
وليس بإنشاء فيكون خبرا والابطال انحصار الكلام فيهما قوله  
وتمسك النظام أي على حكم يتضمنه التعريف وهو أنه صحيح وما قبل  
أنه تعريف لفظي ماله التصديق فلذلك استدل عليه فليس بشيء  
لأن المعرفين للصدق والكذب والخبر فقه قالوا ينظر إليها على ما صرح به

في المفتاح قوله لما صح هذا أي إطلاق الكذب على الخبر المطابق  
للواقع ولا يجوز أن يكون عبارة عن المطابقتين لأن الكذب حينئذ  
إما أن يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصح إطلاقه ههنا  
على المطابق للواقع وعن عدم إحدى المطابقتين فلا يكون مفهوم  
الكذب سلب الصدق فتعين أن يكونا عبارتين عن مطابقة الاعتقاد  
وسلبها وهو المطلوب فتم الاستدلال من غير حاجة إلى ما تكلف به  
الناظرون واشبهوا الكلام فيه قوله بأن المعنى لكاذبون أو بدليل  
قوله تعالى والله يعلم أنك لرسوله في الكشف فإن قلت أي فائدة في  
قوله تعالى والله يعلم أنك لرسوله قلت لو قال قالوا نشهد أنك لرسول الله  
والله يشهد أن المنافقين لكاذبون اتوهم أن قولهم هذا كذب فوسط  
بينهما قوله والله يعلم أنك لرسوله ليميط هذا الإيهام قوله بشهادة أو فإن  
هذه التأكيدات تأكيديات للآزم فائدة الخبر وهو علمهم بهذا الخبر  
فيكون تأكيديا للخبر الضمني في تشهد ومن هذا يعلم وجه آخر للرد  
وهو أن التكذيب راجع إلى قولهم أنك لرسول الله باعتبار لازم فائدة  
الخبر ولم يتعرض له لأن ماله إلى رجوع التكذيب إلى الخبر الضمني قوله  
بل إنشاء اضرب عن منع كونه خبرا لأنه منع للسند وأدعى أنه إنشاء ليكون  
أثباتا المقدمة المنوعة وهو رجوع التكذيب إلى المشهود به ولم يذكر  
الدليل على ذلك لظهوره إذ لو كان أحسارا عن الشهادة في الحال أو  
على الاستمرار لاقتضى وجود شهادة أخرى منهم كما قرره الشارح رح  
في إبعاده قوله لأن مثل هذا يكون الخ هذا أيضا إثبات المقدمة المنوعة قوله  
لا كذبا في الطيبي شرح الكشف قال الراغب الشهادة المتعارفة أصلها  
الحضور بالقلب والتبيين ثم يقال ذلك إذا عبر عنه باللسان ولذلك متى  
أطلق لفظ الشهادة على ما يظهر من اللسان دون حصوله في القلب عد كذبا  
قوله فاشترط المواطأة اه لأنه يقال شهادة الزور لكن قال القاضي في  
تفسيره الشهادة أخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والإطلاع  
قوله فبين المعنيين أي بين عدم المطابقة للاعتقاد وعدم المطابقة  
للواقع في الاعتقاد في القاموس البون بالضم مسافة ما بين الشئين



وتفتح قوله فظهر اه اي بما ذكرنا من انه جواب على تقدير تسليم رجوعه الى المشهود به ظهر فساد ما قيل لانه ظهر انه منع برأسه وليس راجعا الى المنع الاول وما قيل لافساد فيه فان كلام النظام مبني على ان يكون التكذيب راجعا الى المشهود به باعتبار الواقع كما هو الظاهر فواصل الجواب انا لانسلم ذلك لجواز ان يرجع الى الشهادة او التسمية او الى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا يدفع الفساد لان فيه اعترافا بانهما منعا احدهما راجع الى المقيد باعتبار ذاته والثاني اليه باعتبار قيده وليست الثلاثة اسناد المنع واحدا قوله ان الجواب الحقيقي وان كان في الظاهر ثلاثة اجوبة قوله في غزاة اي غزوة تبوك او غزوة بني المصطلق قوله ابي بن سلول سلول اسم امه غير منصرف للتأنيث والعلمية فان منصوب صفة عبدالله وابي بالتثنية قوله اعني هو سعد بن عبادة وليس عمه حقيقة وانما هو سيد قومه الخزرج وعم زيد بن ارقم الحقيقي ثابت بن قيس له صحبة فيكون المراد العم الحقيقي وزوج امه عبدالله بن رواحة وكان زيد في حجره وهو خزرجي ايضا قوله خلفوا اي بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبدالله بن ابي وجع باعتبار من معه لانه وقع في رواية ابي الاسود فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبدالله بن ابي فسأله خلف بالله ما قال من ذلك شيئا قوله ما اردت اه اي ما اردت بهذا منتهيا الى ان كذبك قوله انكر الخ ابتداء كلام ولذا ذكر مؤخره والتقدير قال الجاحظ قوله اما مع اعتقاده انه مطابق اه هكذا وقع في شرح العلامة وفي الطيبي شرح الكشاف في تفسير سورة المنافقين وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى ان كنتم صادقين قوله للواقع اشارة الى ان ضمير مطابقتهم الخبر لا للواقع ليصح حمله على صدق الخبر قوله مع الاعتقاد بانه مطابق يعني ان الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقتهم لامن مطابقتهم لئلا يلزم وقوع الحال عن خبر المبتدأ وان متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لا ان اللام فيه للعهد والمراد منه اعتقاده انه مطابق فيرد ان الضمير في معه راجع الى الاعتقاد وقد فسره باعتقاده انه

غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وانما لم يقدّر المتعلق كلمة له مع موافقته لعبارة الايضاح حيث قال الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له رعاية لما وقع في عبارة القوم كما مر في التحقيق ولا يجوز ان يكون الظرف لغوا متعلقا بالمطابقة اذا المطابقة معدية بنفسه الى المفعول وقد يراد باللام لقوية العمل ولا يقال مطابق معه فالواجب حينئذ والاعتقاد قوله ويلزم اه اشارة الى ان ما وقع في بعض العبارات من ان الصدق عند الجاحظ مطابقتهم للواقع والاعتقاد والكذب عدم المطابقتين راجع الى ما قلنا فلا يخالف وتوطئة للنسبة الاتية قوله توافقي الواقع ولا اعتقاد اي الاعتقاد بانه مطابق حينئذ يعني اذا كان الخبر مطابقا للواقع واعتقد مطابقتهم او كان غير مطابق واعتقد عدم مطابقتهم يتحقق التوافق بين الواقع واعتقاد المطابقة في نفس الامر وجودا وعدمه ما ومعلوم ان اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجودا وعدمه لان العاقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع فيتحقق مطابقة الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر ايضا قيل ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لما مر سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة فلا حاجة الى اعتبار توافقي الواقع والاعتقاد والجواب ان اعتقاد المطابقة انما يستلزم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك الاعتقاد فيتحقق مطابقة حكم الخبر لاعتقاده في زعم الخبر والصدق عنده عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الامر فلا بد من اعتبار توافقي الواقع والاعتقاد بالمطابقة في نفس الامر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامر فيتحقق مطابقة خبر الاعتقاد في نفس الامر قوله يقع الخيط في هذا المقام حيث فسر بعض الشراح قوله وغيرهما بالقسمين مطابقة الواقع مع اعتقاد اللام مطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك القسمين الاخيرين اعني مطابقة الواقع بدون الاعتقاد وعدم المطابقة بدون الاعتقاد قوله وفي تقرير مذهب النظام حيث نفي بعضهم



كون المشكوك واسطة عنده بواسطة انه ليس بكلام تام واما لزوم كونه واسطة على تقدير اعتبار الاعتقاد في الكذب وعدم لزومه على تقدير عدم اعتباره فمختار الشارح رح كما مر قوله وقد وقع ههنا في شرح المفتاح اه عبارة الشرح مع المتن هكذا وعند بعض وهو الجاحظ لا النظام على ما ظن الى طباق الحكم اي الحكم المطابق للواقع لا اعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه اي لا طباق الحكم الغير المطابق للواقع لذلك اي لا اعتقاد المخبر او ظنه وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة هي كون بعض الاخبار لا صدقا ولا كذبا وانما قيدت الحكم بما ذكرت لما سنشير اليه في اخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا قال الشارح رح في شرحه ولا شارح العلامة رح في هذا المقام خبط عظيم وهو انه توهم ان قوله الى طباق الحكم اشارة الى الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع وجعل ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهره ملائما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخير المنافقين بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهباً اخر ونفى الواسطة فزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طباق الواقع والاعتقاد فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب اخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طباق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق المصنف رح الحكم وسياق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب انتهى اقول وبالله التوفيق في الجواب عن الاول ان العلامة رح لم يجعل الحكم اشارة الى الحكم المعهود حتى يلزم تخالف المرجع والراجع بل قيد الحكم في المرجع بالمطابق وفي الراجع بغير المطابق كيف وقد وقع مثل ذلك من الشارح رح ايضا في بيان

قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد اه كما مر وعن الثاني ان معنى قوله سواء كان الاعتقاد خطأ او صوابا انه لا يعتبر في الصدق والكذب كون الاعتقاد خطأ او صوابا وان كان يتحقق كونه صوابا فيهما وفائدة التعميم تظهر في الاقسام الاربعة التي هي واسطة بينهما وعن الثالث انه لم يجعل الآية دليلا على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلازمه بل فرغ احتياجه الى التأويل على مذهب الجمهور حيث قال لكن تكذيبنا لليهودي مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصدقنا له اذا قال الاسلام حق يحيان بالقلع على هذا البناء ويستوجب ان اي تصديقنا وتكذيبنا طلب تأويل لقوله تعالى اذا جاءك المنافقون اه وذلك لان الله تعالى سماهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع كونه مطابقا للواقع لعدم اعتقادهم ذلك ولو كانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان تسميتهم كاذبين لا على ما ينبغي واما قوله ثم اخترع مذهباً اخر فنعدم التبع فان هذا المذهب مختار الراغب كما حققه في تفسيره ونقله الطيبي في شرح الكشاف رح في تفسير سورة المنافقين والقاضي رح في تفسير قوله تعالى ان كنتم صادقين واما قوله وزعم انه المشهور ففقرية بلامرية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع الكتب المشهورة ولم يقل انه المشهور فان قلت لم حل عبارة المفتاح اولا على مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تقييد الحكم وتخالفه لظاهر التعميم وحمله على مذهب النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في غاية السخافة كما اشار اليه ولنا سببه الدليل الذي ذكره السكاكي رح بعينه حيث قال بناء على دعوى تبرئ المخبر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحتجنا به ان لم يتكلم بخلاف الاعتقاد او الظن اي احتجنا به لدعوى تبرئ بانه لم يتكلم على خلاف الواقع في اعتقاده فيعذر الناس وابس المراد انه لم يتكلم على خلاف اعتقاده فانه لا يكون حينئذ دليلا على تبرئه عن التكلم بخلاف الواقع فظهر بما ذكرنا ان كلام العلامة رح ليس ما يقضي منه العجب فانه ذكر التوجيهين وقدم احدهما بل بحانه عنده في الواقع وبالنظر الى الدليل فتشايح



الشارح رح على هذا الوجه ما يقضى منه العجب وقضاء العجب اتمامه  
اي يتعجب منه كل التعجب حتى لا يبقى بل يقضى الكل هذا اذا كان بمعنى  
الافناء من قضى نجبه مات وضربه فقضى عليه اي قتله او من قضى حاجته  
ويجوز ان يكون من قضاء احكامه ويحتمل ان يكون بمعنى يفعل العجب  
من قضيت كذا فعلته او يحكم بالعجب من قضيت كذا حكمت به كذا  
في الاقليد قوله لان الكفار حصروا اه ظاهر الآية يدل على طلب  
تعين احد حالي النبي صلى الله عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلم  
حين الاخبار بالحشر وهو يستلزم طلب تعين احد حالي الخبر  
والاستفهام ههنا للتقرير فيفيد ثبوت احد الحالين الخبر ولا شك ان  
ثبوت احد الحالين لا يثبت بواسطة ما لم يعتبرتا فيهما في الجمع وكذا تنافيهما  
في الجمع لا يثبتها بل لا بد من تنافيهما في الارتفاع يعني ان خبره بالحشر لا يخلو  
عن احد الامرين المتنافيين فيكون المراد بالثاني ما هو مناف وقسيم  
للاول ومعلوم انه غير الصدق فليس الصدق عبارة عن مطابقة  
الواقع فقط والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم  
مطابقته له فيكونان عبارة عن مطابقتيهما وعدم مطابقتيهما وهو  
المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك ان اعتبار الحصر على سبيل  
منع الخلو مدخلا في الاستدلال وان المراد بمنع الخلو المعنى الاعم الذي  
هو معنى كلمة ام قوله يجب ان يكون غيره في التحقق فيجب ان يكون  
حال الجنون غير حال الكذب ولو في بعض الصور تصح المقابلة على  
سبيل منع الخلو قوله لانهم لم يعتقدوه اي الصدق ولا بد في السؤال  
بكلمة ام من اعتقاد احدهما لا على التعيين ولذا لا يصح الجواب بنعم ولا  
وبيننا لا غبار في عبارة المصنف رح قوله فعند اظهار اه دفع لما يرد  
على المتن من ان عدم الاعتقاد بالصدق لا ينافي التردد بينه وبين غيره  
يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم يبعدون عن الصدق غاية البعد بحيث  
لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند اظهار تكذيبه قوله لكان اظهر  
ولك ان تقول لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اي موصوفون بعدم  
الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة فيقول الى الاظهر

قوله بل على عدم ارادتهم الخ لان قوله وغير الصدق معطوف  
على قوله غير الكذب فقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة  
وليس خبرا لمبتدأ محذوف اعني هو الراجع الى الثاني حتى يكون قوله  
لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق قوله فان قلت اه ان جعل  
الرد معارضة في المقدمة كما يشعر به الجزم بقوله فالثاني ليس قسما  
للكذب بان اعتبر قوله لانه قسيم مقدمة مدلة بانه قسيم الافتراء والافتراء  
هو الكذب فقسيمه قسيمه وكان هذا السؤال منعا اي لانسلم ان  
القصد معتبر في مفهوم الافتراء ولانسلم ان المعنى اقصد الافتراء يلزم  
ان يكون قوله فالاولى غصبا للاستدلال الذي هو منصب المعارض  
بعد المنع وان جعل الرد منعا لقوله لانه قسيمه كما ينبغي عنده قوله ولو سلم  
بناء على جواز كون القصد معتبرا في مفهوم الافتراء او جواز اعتباره  
من خارج وكان السؤال المذكور اثباتا للمقدمة المنوعة بابطال السندين  
وظهور انفساء سند آخر يلزم ان يكون قوله فالاولى غصبا المنع بعد  
اتمام الاستدلال باثبات المقدمة المنوعة فالوجه ان يقال بقصد  
السائل مجرد الاستفسار وبيان ان توجيه الرد بما ذكرته غير مرضي  
لكونه خلاف اللغة والاصل فالاولى ان يقال في توجيهه هكذا وحينئذ  
يكون الجواب اتماما للتوجيه السابق وبيانا لعدم تمامية التوجيه  
الثاني الذي اختاره بعض الشراح قوله في التقييد اي تقييد الكذب  
بالعمد سواء كان داخلا في مفهوم الافتراء او خارجا عنه مستفادا بمعونة  
القرائن فهو جواب عن كلا الارادين اللذين اوردهما على التوجيه  
الاول قوله ولانسلم الخ اراد على التوجيه الثاني المذكور  
بقوله فالاولى قال قدس سره ان اورد السؤال اه لا يخفى ان  
قوله الافتراء هو الكذب مطلقا اراد على اعتبار القصد في مفهوم  
الافتراء وقوله والتقييد اه اراد على قوله فالمعنى اقصد الافتراء  
فالسؤال مشتمل على الارادين والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى  
لترديد السؤال بين الارادين والجواب بين التقريرين قال قدس سره  
حقيقة وان كان كلاما صورة لاشتماله على المستند اليه والمستند والاسناد



قال قدس سره او ان الانحصار اي نقول ان كلام المجنون كلام حقيقة لكن انحصار الكلام في الخبر والانشاء باطل عنده بل انحصار الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد غلط فيه قال قدس سره انه لا فرق بينهما اصلا كما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء المتصل قال قدس سره لا فرق بينهما الخ وحينئذ يكون الاستثناء منقطعا او من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم قال قدس سره لان الاحكام الخ يعني ان احتمال الصدق والكذب من الاحكام الثابتة لماهية النسبة من حيث هي والمعلومية وعدمها وكذا استفادتها من نفس اللفظ وعدمها عارضتان لها وما بالذات لا يزول بتبدل العوارض وبهذا اندفع ما قيل انه يمكن الفرق بان المعلومية داخلية في ماهية النسبة التقييدية فلا يجوز قطع النظر عنها فيها بخلاف النسبة الخبرية وكيف يقال ان المعلومية العارضة بالقياس الى مخاطب مقومة للنسبة التقييدية التي لا اعتبار بوجود المخاطب فيها فضلا عن معلوميتها قال قدس سره فظهر بما ذكرنا الخ قيل ان الشارح رح ضرب الخط على قوله فظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالنظر المذكور ابداء للفرق المطلق الى قوله ثم الصدق وهو ابداء للفرق المؤثر قال قدس سره فلا اشعار الخ لا يخفى ان هذه المقدمة نظرية والقائل بعدم الفرق لا يسلمها والرجوع الى الوجدان لا ينفع في مقام البرهان قوله الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه اي اظهار ثبوته او انتفائه في الواقع فان النسب حينئذ يشعر من حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية فلذلك احتملت الصدق والكذب بخلاف النسب التقييدية فانك لا تقصد بقولك زيد الفاضل اصلا ان الفضل ثابت زيد بل اعلام ان زيدا الفاضل ثبت له كذا فالنسب في المركبات التقييدية لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها ولا تطابقها بل ربما اشعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية مشعرة بالنسب الخارجية وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره قوله او ما يجري مجراها وهو الجملة الواقعة في موقع المبدأ

والخبر قوله بان مفهوم الخ يسان المحكم اشارة الى ان المراد بالمحكم الوقوع واللاوقوع قوله لمفهوم الاخرى اما باعتباره في نفسه كما في الطبيعية او باعتبار انحصاره وصدقه على شئ كما في المتعارفة وفيه اشارة الى ان الحكم منحصرا في الجملة والشرطية المتصلة بجملة والشرط قيد له بمنزلة الظرف والمنفصلة قضيتان قوله من اوصاف اللفظ الخ لان احوالها المحو عنها من حيث انها كذلك انما تعرض للالفاظ كالدكر والحذف وكونه معرفة ضميرا واسم اشارة وعلما ونكرة وكذلك كون المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقواهم الفصل اختصاص المسند اليه بالمسند من باب اجراء حكم المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ لان الفصل انما يقع بين اللفظين وما قبل ان الخواص والمزايا انما تعتبر اولا في المعاني فاللائق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف المعاني فليس بشئ لاستلزامه ان لا يكون علم المعاني باحثا عن احوال اللفظ قوله وانما ابتدأ بالبحث الخبر مع ان تلك الابحاث لا تخص بالخبر قوله اعظم شائنا شرعا لان الاعتقادات كلها اخبار ولغة فان اكثر المحاوراة اخبار قوله يتصور بالصور الكثيرة من كونه جملة اسمية وفعلية وظرفية وشرطية قوله وفيه تقع الخ من كونه ابتدائيا او طليا او انكاريا مخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه قوله وبه تقع اي تحصل المزايا التي بها التفاضل بين الكلامين قوله والموتنة الخ عطف على قوله لكونه اعظم شائنا وهو بالنظر الى معنى الخبر وهذا بالنظر الى لفظه قوله كالاثر والنهي لم يجعلها حاصلين بزيادة اللام ولا لان هذين الحرفين لا يختصان بعمل الاخبار انشاء كلام التعليل ولا النافية فكان صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي مجموع لا والمضارع قوله انما يبحث كلمة انما اما للتأكيد واما المحصر بالنسبة الى اللفظ الغير الموصوف بهما والمراد انما يبحث في بابيهما وعلى اي تقدير لا يرد ان علم المعاني يبحث عن غير احوال المسند اليه والمسند ايضا فلا يصح الحصر قوله اي من يكون بصدده الاخبار في اللغة الاعلام وفي العلم تلة بالجملة الخبرية



مرادها معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق الكل فيما اذا قال  
من اخبرني بقدم زيد فهو حر واخبروه على العقاب صرح به الشارح  
رح في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى وبشر الذين امنوا بالخبر  
هم ساء بالمعنى اللغوي لا بالمعنى العرفي الا انه ليس المراد المعلم بالفعل  
والاصح التزديد الا في بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى  
عن التوكيدات اه بل من هو بضد الاعلام قوله كثيرا ما تورد  
الجملة الخبرية اي مرادها معناها فان الملقظ بها مطلقا لا يقال له الخبر  
قوله كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اه فان اللفظ مستعمل  
في معناه لكن لا للاعلام بل للتخسر فان اظهار خلاف ما يرجوه يلزمه  
التخسر وكذا في الامثلة الباقية قوله وليس باخبار اى ليس باعلام  
لكون الحكم ولازمه معلوما لانه انشاء حتى لا يصلح شاهدا للشارح  
رح قوله اما الحكم سواء كان مدلوله الحقيقي او المجازي او الكثائي  
قوله والمراد اه فان المقصود الاصلى من الخبر افادة المخاطب وقوع  
النسبة اولا وقوعها والايقاع والانواع وسيلة اليه فان المخاطب  
يستعبد من الخبر لينقل عنه الى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام  
قوله لا الايقاع اى ليس المقصود الاصلى افادة الايقاع اى ادراك  
الوقوع وان كان مدلوله لما عرفت سابقا من ان دلالة اللفاظ  
على الصور الذهنية وتوسطها على ما في الخارج قوله لما كان  
لانكار الحكم معنى اه يعنى ما سيجي من قوله وان كان منكرا وجب توكيده  
بما لا حوال هذا الحكم واذا كان المراد به الايقاع لا يكون لانكاره  
معنى لامتناع الجزم بعدم ايقاع الغير غاية الامر في ذلك التردد وعدم  
الجزم بنفيه والبيان فاندفع الاشكال الذي يحير فيه الناظرون وتخلوا  
لدفعه قوله فان قلت اه معارضة يعنى ان دليلكم وان دل على ان  
المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن عندنا ما يفيقه وهو انهم اتفقوا  
على حصر مدلول الخبر في الحكم وعلى ان كون مدلوله الثبوت ومعلوم  
انه لا يكون المقصود من الخبر الا مدلوله حقيقيا او مجازيا او كتابيا فحصل  
مقدمتان المقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع دون الوقوع

مقصود الخبر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قبل ان ما ذكره السائل  
على تقدير تمامه انما يثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود الخبر  
لجواز ان يكون مدلوله ولا يكون مقصودا كما في المجاز والكتابة قوله  
حكم الخبر بوجود المعنى اى الادراك بوقوع النسبة قوله على ثبوت  
المعنى اى وقوع النسبة بين الشبثين في نفس الامر قوله لما وقع شك  
اه بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الشك في تحقق مدلوله في الواقع  
قوله ولما صح ضرب زيدى عند قصد معناه الحقيقي قوله عن معناه الذى  
وضع له اى عند استعماله فيه كما فيما نحن فيه فلا يرد ان اخلاء اللفظ عن  
معناه الحقيقي واقع كما في المجاز انما المحال اخلاؤه عن المدلول فالصواب  
عن مدلوله والصواب ليس بصواب لان عدم وجود الضرب لا يستلزم  
الاخلاء عن المدلول مطلقا بل عن مدلوله الحقيقي قوله ووح لا يتحقق الكذب  
اه بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار عدم مطابقة مدلوله  
للواقع قوله وللزم التناقض اه عطف على قوله لما صح اى لتحقيق التناقض في  
الواقع بتحقيق المتناقضين فيه عند الاخبار بالمتناقضين لدلالة الاخبار بهما  
على ثبوتهما في الواقع بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فانه لا يلزم من  
الايقاع الوقوع فلا يلزم تحقيق المتناقضين قوله قلت ظاهر الخ منع  
للازمات الثلاث المذكورة كما صرح به في شرح المفتاح يستدل ان العلم  
بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت في الواقع فدلالة الخبر على الثبوت وانفهامه منه  
لا يستلزم الثبوت في نفس الامر حتى يلزم المحالات الثلاثة قوله فكأنهم  
اودوا الخ جملة مستأنفة كانه قيل فسامعني كلام القوم انه لا يدل على  
الثبوت والانقضاء قوله وعدم الخروج احتمال عقلي نشأ من كون  
دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال قوله سمعته  
من فلان فان تعاقب السماع به يقتضى وجوده قبل علم السامع به فيكون  
مدلول خرج زيد نفس الخروج لا العلم به ولو قال ولهمذا يصح ان يقال  
من اين تعلم هذا فتقول سمعته من فلان كان استدلالا على المطلوب  
بوجهين نسبة العلم اليه ونسبة السماع قوله ولو كان الخ عطف  
على قوله ظاهر اه وابطل المحصر الذى ادعاه السائل بقوله ان مدلول



الخبر ائمه هو حكم الخبر بوجود المعنى ولذا اورد ضمير الفصل واذا بطل  
 الحصر كان ما ادعاه حقا لما مر ان الخبر يدل على الحكم ليقفل منه  
 الى الثبوت والانتفاء فاقبل ان الشارح رح اول قولهم الخبر لا يدل  
 على الثبوت والانتفاء ولم يأول قولهم انه يدل على الحكم اشارة الى  
 انه باطل لا يقبل التأويل منشاء قلة التدبر قوله لكان مفهوم الخ  
 وذلك لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على الثبوت  
 والانتفاء في الواقع كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهنية  
 فقط من غير اشعار بالنسبة الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعنى  
 تصور الوقوع لا التضديق بان النسبة واقعة اذ لا دلالة على الوقوع  
 ولا شك ان من يتألف بالقضية يتصور وقوع النسبة فيكون مفهومات  
 جميع القضايا ثابتة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية  
 متناقض للثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبر فانه قد اشكل على الناظرين  
 فهم هذه الملازمة قوله ثم الحق الخ اي بعد ما ثبت ان المدلول القصدى  
 في الخبر هو الثبوت والانتفاء فالحق ان مدلول الخبر هو الصدق  
 والكذب نشأ من جواز تخلف المدلول عن الدال وليس الخبر دلالة  
 بحلية بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط فان الصدق  
 والكذب كليهما احتمال عقلي ولا دلالة للخبر على شئ منهما فتدبر  
 فانه قد زل فيه اقدام الناظرين قوله اي الحكم الذى الخ اشارة الى  
 ان تسمية بالغة انما هو بهذا الاعتبار فان القاعدة في اللغة خبرى كه  
 دادة وكرهته شود قوله لما ذكر في المفتاح اه بيان لوجه تسمية الثانى  
 باللازم يعنى ان الاولى لا تنفك عن الثانية والثانية تنفك عنها فتكون  
 الثانية لازمة للاول دون العكس فليس ذكر المقدمة الثانية استطراديا  
 كما هو قوله اي اللازم الاعم اه لاشك ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب  
 الواقع معلوم عموم فالظاهر ان يقال كما هو حكم اللازم الاعم بحسب الواقع  
 فامعنى قوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فقال الشارح رح انه  
 كتابة عن اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان مجهولية  
 المساواة لازمة لهما اما للاعم بحسب الاعتقاد فقط فظاهر واما للاعم

بحسب الواقع فلا نه لامساواة فيه فلا علم فعبء عن الملزوم باللازم  
 وفائدة الكتابة نعميم الحكم الاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان  
 فيما نحن فيه اعم بحسب الواقع ويرد عليه ان ادخال اللازم الاعم  
 بحسب الواقع في مجهول المساواة مع كونه معلوم الامساواة خلاف  
 المتبادر من لفظ مجهول المساواة اذ المتبادر منه ان لا يتعلق العلم  
 بمساواته لاثباتا ولا نفيا وانه لا فائدة للتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال  
 السيد قدس سره في شرحه انه كتابة عن اللازم الاعم بحسب الواقع  
 فانه اولى بمجهولية المساواة لعدمها جزما فكانه قال كما هو حكم اللازم الاعم  
 وفيه ما مر وانه لا فائدة في سلوك طريق الكتابة مع اهمامه خلاف  
 المقصود والقول بان الكتابة ابلغ من الصريح انما ينفع في المقامات  
 الخطائية وقيل انه كتابة عن اللازم الاعم بحسب الاعتقاد فان مجهولية  
 المساواة ينسب رمنه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود منه التشبيه  
 يعنى ان حكم اللازم الاعم الواقعى حكم اللازم الاعم الاعتقادى  
 في ان اللازم يتحقق عند تحقق الملزوم دون العكس وان كان  
 في احدهما بحسب الواقع وفي الاخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة  
 في هذا التشبيه فان الثانى ليس اظهر من الاول وقيل انه حقيقة  
 فقبل المراد بقوله يمتنع ولا يمتنع الحكم بالامتناع والحكم بعدم الامتناع  
 وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع واللامتناع فيما نحن فيه  
 بحسب الواقع وقيل ان قوله يمتنع ولا يمتنع على ظاهره والمقصود  
 التشبيه يعنى ان حكم ما نحن فيه حكم اللازم المجهول المساواة  
 في الامتناع واللامتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الاخر  
 في الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه وعندى ان المراد باللازم  
 المجهول المساواة معناه الحقيقى وانما اختاره على اللازم الاعم الاشارة  
 الى ان المقصود وهو كون الثانى لازما للاول لا يحتاج الى اثبات عموم  
 الثانى بل يكفي عدم العلم بمساواته للاول وجواز وجود الثانى  
 بدون الاول ثم المراد باللازم الاعم بحسب الاعتقاد ما يجوز العقل  
 وجوده بدون الملزوم فيناول ما يتفق عمومه وما يكون خاليا على اعتقاد



عمومه ومساواته وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته يجوز عند العقل وجوده بدون الملزوم فان بناء عدم الجوز المذكور على اعتقاد المساواة قال السارح  
 رخ في شرحه المفتاح اذا لم نعلم المساواة لم يمنع عند العقل وجود اللازم  
 بدون الملزوم لان معنى الامتناع اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوماً في  
 اننى اننى فاقبل قد في الارم المحمول المساواة فردا اخر وهو اللازم المساوى  
 في الواقع مع انه لا اعتقاد بالمساواة ولا بالاعمى منشاء قلة التدبر  
 قوله هي الحكم ولازمها اى المعلومات قوله ومعنى اللزوم اى  
 ليس اللزوم بينهما باعتبار التحقق لجواز تحقق الحكم من غير وجود  
 المتكلم والمخاطب فضلا عن الخبر بل باعتبار الافادة وانما اعتبار السارح  
 رخ الافادة رعاية لسوق عبارة المص رخ حيث قال لا شك ان قصد الخبر بخبره  
 افادة الحكم والمراد من الافادة ما يترتب عليه اعنى العلم لان الافادة بالمعنى  
 المصدرى مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحال في الاستفادة  
 فاللزوم بينهما باعتبار العلم قوله وزعم العلامة اه اطلاق لزعم على ما  
 ذكره العلامة رخ ليس لعدم صحة في نفسه فان اللزوم بين المعلوماتين  
 باعتبار العلم وبين العلمين باعتبار التحقق بل لكونه غير مرضى عند  
 السكاكي رخ لتصريجه بخلافه لكن يمكن ان يقال المراد باستفادة  
 الحكم الحكم المستفاد عبر عنه بالاستفادة تنبيهها على انه انما يطلق  
 عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه قوله صرح به اه  
 حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم اولازمه ولازم الحكم وهو  
 كون الخبر عالما حكم ايضا اه فاعتبر اللزوم بين نفس الحكم وكون الخبر  
 عالما به لا بين استفادتهما واما اطلاق فائدة الخبر عليهما فباعتبار المعنى  
 اللغوى والظاهر في ذلك ما ذكره في بحث تعريف المسند اليه حيث قال  
 واذا كانا اى المسند والمسند اليه معلومين فماذا يستفيد السامع فانا  
 نقول يستفيد اما لازم الحكم او الحكم فاطلاق الحكم واللازم على  
 المستفادين دون الاستفادة قوله اى يمنع الخ فانه صريح في امتناع  
 الانفكاك بين العلمين في الحصول قوله اذا التفتدير ان حصولهما اه  
 اى المفروض ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير

اعتبار امر اخر حيث قلنا من الخبر نفسه في كل واحد منهما وليس المراد  
 تفدير حصول مجموعهما من الخبر نفسه على ما وهم فآورد عليه  
 ان التقدير المذكور ممنوع ادلا ذكره فيما تقدم قوله فيه الخ اى تنبيه  
 المص رخ في الايضاح وفي لفظ التنبيه اشارة الى ان الحكم المذكور  
 بديهى وقصد المص رخ ازالة الخفاء قوله ولا يمنع عطف على قوله  
 يمنع داخل تحت التفسير قوله فان قيل كثيرا ما الخ اعترض اورده  
 بعض سراح الايضاح بطريق المنع على قوله مع ان سماع الخبر  
 من الخبر كاف الخ وعلى قوله لجواز ان يكون الاول الخ لعدم ذكر  
 الدليل عليهما في الايضاح واجاب عنه السارح رخ باثبات المقدمة  
 المنوعة بالدليل الذى لخصه سابقا فقوله وفيه نظر منع وسند كما  
 قرره في الحاشية المنقولة عنه ويؤيده الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم  
 الثانى من غير تعرض للاسلم الاول وقوله ولوسلم في الجواب الثانى  
 بالمعنى اللغوى لانه اثبات المقدمة المنوعة وليس اعتراضا على ما لخصه  
 السارح رخ بطريق المنع او المعارضة لقوله والاولى تمنع بدون الثانية  
 كما قيل اما الاول فلانه مقدمة مدالة وان رجع الى منع مقدمة دليلها اعنى  
 قوله لان عملة حصوله سماع الخبر من الخبر كان الجواب اعادة  
 المقدمة المنوعة بعينها وقوله وفيه نظر اعادة المنع واما الثانى فلانه  
 يكون الجواب الاول حينئذ منعا لقوله ولا يخطر ببالنا الخ فيكون  
 في ذلك ان يقال لانسلم ذلك والذهول انما هو عن العلم بالعلم ويكون  
 قوله وقينه نظر منعا للسند ادلا يمكن حله على اثبات المقدمة المنوعة  
 كما لا يخفى ويكون الجواب الثانى منعا للملازمة المذكورة بقوله اذا  
 سمعنا خبرا وحصل لنا منه الخ وليس كذلك لان قوله وبهذا يتم  
 مقصودا صريح في اثبات المقدمة المنوعة قوله ضرورى اه اى لا بدى  
 لانه بديهى لان قوله لوجود علمه لا يثبت البدهية قوله والذهول  
 الخ بيان لمبدأ غلط السائل زائد على الجواب والذهول ههنا بمعنى  
 الغفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم استنبات  
 التصور فانه لا حصول للعلم بالعلم قوله وفيه نظر الخ لانا لانسلم ان هذا



ضروري وانما يكون كذلك لو كان السماع علة مستلزمة وهو ممنوع اذ لا بد فيه من التفات النفس واحضار الخبر قصد قوله ويمكن ان يقال اه  
يعني ان اللازم عبارة عن المعلوم والمزوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان اللازم والمزوم بينهما في التحقق كما هو المتبادر من المزوم اي كلما تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالما به وان لم يتحقق العلم به والقول بان المزوم نفس الحكم ليكون اللازم والمزوم على وتيرة واحدة واللازم باعتبار العلم من جانب المزوم وباعتبار التحقق من جانب اللازم فاعتراف ان المزوم هو العلم اذ لا بد للمزوم من طرف واحد من الوجود الخارجي او الذهني قال قدس سره فسر فائدة الخبر ولازمها اولا بالحكم وكون الخبر عالما به موافقا لما في المفتاح وذكر اه ذكر اولا ان اللازم في الافادة ثم رتب عليه ان المزوم بينهما ليس الا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العلم اشارة الى اتحاد الكل والتفاوت بالتعبير كما ذكرناه قال قدس سره مقصود السائل من عدم اللازم بينهما قال قدس سره باعتبار اللازم بين اه يعني ان المزوم بين نفس الحكم والعلم يكون الخبر عالما باعتبار تحقق المزوم بين متعلبيهما اعني العلم بالحكم ونفس اللازم قال قدس سره اراد اه يعني ان المراد من حصول صورة الحكم الادراك المطلق لا التصور المقابل للتصديق قال قدس سره مستفيضة لغة ولو محازا فلا ينافي ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير الاعتقاد الجازم المطابق خلاف الشرع ولغة والعرف قال قدس سره اذ قلنا اه هذا ظاهر اذ قيل افاد المنكلم الحكم واما اذ قيل افاد بالخبر الحكم فالظاهر ان معناه افاد به حصول صورة الحكم واما الاعتقاد به فيستفاد من امور خارجة عن الخبر قوله وقد ينزل المخاطب اه اورد السكاكي رح هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمص رح اشار بآياده ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلافه ان يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتدائيا او طليعا او انكاريا على خلاف الخصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه الفاء اصل الكلام الى العالم الذي لا يليق به الاقناء بتزليه منزلة من لا علم له من غير نظر الى كونه خاليا او سائلا او منكرا ففي الاخراج

على خلاف مقتضى الظاهر النظر الى كيفية الكلام وههنا النظر الى اصل الكلام فقوله وقد ينزل المخاطب اه جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد الخبر اه والمقصود منه ان الافادة التي يقصد ههنا من هو بصدد الاخبار قد يكون تحقيقا بان لا يكون المخاطب عالما بهما وقد يكون تنزيلا بان يكون عالما منزلا منزلة من لا علم له بهما وبما ذكرنا ظهرا ان ما قاله السيد قدس سره من ان الجاهل اعم من ان يكون خاليا او سائلا او منكرا والمراد ههنا الخالي كافي المفتاح والثالث داخل في قوله وقد يجعل غير المنكر كالمنكر والثاني معلوم بالمقايضة لامتناس له بهذا الكلام وخروج عن مذاق المص والشارح رح ومن لم ينتبه لهذه الدقيقة قال كان اللائق ان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر كافي المفتاح الا انه اورد المص رح ههنا جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ان الخبر قد لا يقصد بخبره افادة الحكم اولا زمه بان يلقى الكلام الى العالم بهما ولم يتذكر ان المراد بالخبر من هو بصدد الاعلام ومن لا يقصد بخبره افادة الحكم اولا زمه ليس بصدده قوله ومثله اه اي مثل هو كتاب هي عصا في انه جواب للسائل العارف لعدم جريه على موجب العلم وهو ترك السؤال للحكمة وهو استحضار احوال العصي ليظهر التفاوت بين المنقلب والنقلب اليه وان لم يكن فيه تنزيل المخاطب العالم منزلة الجاهل ولا تنزيل المعلوم منزلة المجهول ولذا قال مثله قوله وان شئت اي ان شئت شاهدا على ما ذكر من التنزيل فعليك اي خذ بكلام رب العزة وهو قوله تعالى ولقد علموا الخ واللام الاولى جواب للقسم المقدور واللام الثانية للاستدعاء متعلقة بعلموا ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق والجملة في خير مقعولي علموا والخلاق النصيب ومن زائدة لتأكيد النبي اي والله لقد علموا ان من استبدل كتاب البحر بكتاب الله ماله في الآخرة شيء من النصيب واللام الثالثة ايضا جواب للقسم والجملة القسمية معطوفة على القسمية الاولى او الواو اعتراضية وما ذكره مميزة للضمير المبهم الذي في ينش والخصوص بالذم محذوف اي والله ليس شيئا سئرا وبه حظوظ انفسهم اي



بأعواها أو شروها في زعمهم ذلك الشراء ولو شرطية ومفعول يعلمون  
محذوف أو منزل منزلة اللازم والجزاء محذوف أي لو كانوا يعلمون  
مذمومية الشراء المذكور أو لو كانوا من أهل العلم لا منعوا عن ذلك  
الشراء مفعول يعلمون بعينه مضمون الجملة التي هي مفعول علموا أي  
من اشتراه ماله في الآخرة من خلاف لأن الشراء المذكور لما كان موجبا  
لحرمان في الآخرة كان مذموما غاية المذمومية فاندفع ما قيل أن  
مفعول يعلمون ما دل عليه لبس ما شروا به أنفسهم أي مذمومية  
الشراء ومفعول علموا أنه لا نصيب لهم في الآخرة والعلم بأنه لا نصيب  
لهم في الآخرة لا ينافي في نفي العلم بمذمومية الشراء بأن يعتقدوا  
إباحته فلا تنزيل قوله كيف تجدد الخ تجد استنباف  
جواب الأمر من حيث المعنى أو حال من فاعله أو مفعوله وصدره  
مفعوله الأول والثاني يصف وكيف حال من مفعوله الأول والمعنى  
خذ بكلام رب العزة تجد أو واحد أو له واصفا لأهل الكتاب  
بالعلم مكيفا بكيفية ما ومن قال أن جملة كيف تجد وقع حالا من فاعل  
الأمر أو مفعوله أي مقولا في حقل أو في حقه لم يأت بشيء لأن كيف  
مفعول لما بعده قدم عليه لتضمنه في الأصل معنى الاستفهام وإن  
انسلخ منه ههنا لمجرد التفتيح قوله يعني أن شئت أي يعني أن مفعول  
شئت تنزيل العالم مطلقا لا العالم بالفائدة ولازمها وإن كان  
سوق الكلام فيه لأن الاستبعاد إنما هو في تنزيل العلم منزلة الجهل  
لا في خصوصية المتعلق بل في تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه مع  
قطع النظر عن خصوصية العلم قوله أعم من فائدة الخبر الخ الاستفادة  
من الآية تنزيل العلم بشيء مخصوص منزلة عدمه ومعلوم أنه لا مدخل  
لخصوصية ذلك الشيء في التنزيل فالاستفاد منه تنزيل العلم مطلقا  
ومنه استفاد عموم المتعلق قوله خطائية أي منسوبة إلى الخطائية  
وهي صناعة تقييد الاقتناع لتركيبه من مقدمات مقبولة قوله يلوح  
عليه إزاهمال أما أولا فلأن هذا الخبر أعني لبس لهم علم أو فرض  
كونه ملق بهم فلا معنى لكونهم عالمين بمضمونه كيف وقد تحققت

في قوله ولقد علموا نقضه وهو أن لهم علما به وبعد اللبث والتي لا معنى  
لتنزيلهم منزلة الجاهل بأن لبس لهم علم بأن من اشتراه ماله في الآخرة  
من خلاف بل أنه كان ولا بد فينبغي أن ينزلوا منزلة الجاهل بأن لهم  
علما بذلك وبالجملة فهذا الكلام من الإهمال بحيث لا يسع المقال لبيان  
إهماله كذا نقل عنه رح أقول الجواب عن المنع الذي أشار إليه بقوله  
لو فرض يعني لا نسلم كون هذا الخبر ملق بهم لأن الخطاب للرسول  
صلى الله عليه وسلم أن الخطاب صريح للرسول صلى الله عليه وسلم  
وتعريضهم ولذا أكد بالقسم فاندفع الاعتراض على التوجيه الثاني  
أيضا وعن الثاني أن الاستفادة من قوله تعالى ولقد علموا ثبوت العلم  
لهم حقيقة والاستفاد من الخبر الملقى إليهم نفي العلم عنهم تنزيلا  
ولا منافاة بينهما وعن الثالث أن العالم إذا عر مخالف علمه كان عالما  
بأنه بمنزلة الجاهل في عدم ترتب ثمره علمه ومقتضى هذا العلم أن يمنع  
عن ذلك العمل فقبيل نحن فيه كانوا عالمين بأن لبس لهم علم وأنهم  
بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا العلم أن يمنعوا عنه فإذا  
لم يمنعوا كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جبرهم على مقتضى هذا العلم  
فالخبر إليهم بأنه لبس لهم علم مع علمهم به فتدبر فانه لغاية الغرض  
والاشكال يلوح عليه إزاهمال قوله لا يوافق ما في المفتاح لأنه  
صريح في أن العلم مثبت والمنق هو علم أهل الكتاب مضمون لمن  
اشتراه ماله في الآخرة من خلاف في كلام القائل الأول صريح  
في أن المعلوم الذي نزل العالم به بمنزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم  
وهو أنه لبس لهم علم به فلا يمتنعون ويلزمه أن يكون العالم بذلك  
هو المخاطب بذلك الكلام وكلام القائل الثاني صريح في أن المعلوم  
هو مضمون قوله ولقد علموا من اشتراه الآية ويلزمه أن يكون المخاطب  
به هو العالم بذلك كذا نقل عنه وقد عرفت أنه فاعله مما سبق  
لأن المخاطب بالعلم مثبت والمنق بطريق التعريض هو أهل الكتاب  
وكانوا عالمين بالعلم مثبت تحقيقا ونفي العلم عنهم تنزيلا فقد أتى  
إليهم الخبر أن تعريضه أيضا ومعلوم أنه لبس المقصود بهما لازم الفائدة



فيكون من قبيل تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل قال قدس سره  
 اي ما رويت حقيقة لكون الاثر المستتر خارجا عن طوق البشر  
 اذ رويت صورة مباشرة اسباب الرمي فهما جهتان لنفي الرمي وآياته  
 والمنفي والمثبت امر واحد فلا يرد انه لا يكون المنفي والمثبت واحدا  
 والكلام فيه قال قدس سره وعدم صحته الخ الا ان يراد بالكسب  
 مجرد مباشرة الاسباب لاما هو المتعارف اعني المقابل للخلق فيكون  
 المعنى ما رويت تأثرا اذ لا تأثير في المحركة لقدره العبد اذ رويت باستعمال  
 اسبابه فيصح على رأى من ينكر الكسب قوله واذا كان قصد الخ  
 يعني انفاء فينبغي جزائية والشرط محذوف دل عليه الكلام السابق  
 وقد صرح به في الايضاح ووجه الترتيب انه اذا كان المقصود افادة  
 المخاطب ككان اللائق رعاية حاله في الافادة فينبغي ان يقتصر  
 في التركيب على قدر الحاجة ولا يزداد عليه حذرا عن اللغو في الكلام  
 ولا ينقص عنه حذرا عن لغوية الكلام فان التناقض لعدم افادته المقصود  
 لغو قوله الى تفصيله اي تفصيل الاقتصار على قدر حاجة المخاطب  
 قوله خالي الذهن عن الحكم الخ المراد بالحكم الوقوع واللا وقوع  
 كما في السابق اعني قوله افادة الحكم واللاحق اعني قوله والتردد  
 فيه فان التردد انما هو في الوقوع واللا وقوع دون الايقاع والانتزاع  
 وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه ان لا يكون حاصله فيه وحصوله  
 فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو  
 عن الاذعان لا يستلزم الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد  
 متافيان لا يستلزم الخلو عن احدهما الخلو عن الآخر فظهر  
 فساد ما سبق الى بعض الاوهام وان يتبين عدم التنبيه لمعنى الخلو  
 عن الحكم وان ما قيل ان معنى كلام الشارح روح على الاستخدام  
 بارادة الايقاع من لفظ الحكم والوقوع عن ضميرة او على ارادة الخلو عن  
 ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ فكيف وانه صرف  
 المنع عن الظاهر ولا بدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد غايته عدم  
 لزوم الاستدراك قوله عالم بوقوع النسبة الخ عبر بالمركب التقيدي

مع ان المراد ان النسبة واقعة او ليست بواقعة للتصريح على ان  
 الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع واللا وقوع  
 سواء تعلق العلم بالنسبة او لا بخلاف الخلو عن التردد فانه لا بد فيه  
 من تصور النسبة ولذا قال في ان النسبة هل هي واقعة ام لا يذكر  
 الاستفهام عن حكم بعد النسبة قوله ام لا منقطعة كان المتردد يتقبل من  
 الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر في الرمي قال سبويه  
 ام في قولك اريد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان يريده عنده  
 فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما  
 عندها منقطعة لانه لو سكنت على قوله اريد عندك لعلم المخاطب انه  
 يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة محددة  
 وهي تغيير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع  
 والاضراب انتهى واذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل  
 مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه دقيق قد زل فيه الاقدام قوله  
 ولا يحكم بشئ اه فقد تحقق الخلو عن الحكم مع وجود التردد قوله  
 وهي ان اه لم يذكر القسم ههنا مع ذكره في صورة الانكار لان الاستغناء  
 عن هذه المؤكدات يستلزم الاستغناء عنه لانه لا بد معه من اراد بعض  
 هذه المؤكدات قوله واسمية الجملة اه اي كونها اسمية لاصيرورتها  
 اسمية كما وهم فانه لا يشترط في التأكيدها كونها مدولة قوله وحروف  
 الصلة اي حروف الزيادة فان العرض منها التأكيدها وليست موضوعة  
 للتأكيدها والا لكانت مترادفة لان فهي زائدة في الكلام لا يتغير المعنى  
 بخلاف ان فانها موضوعة للتأكيدها بتغير المعنى قال قدس سره المراد  
 بالخالى اه لا حاجة الى هذه التفسيرات لكونها مذكورة في قوله وانما  
 انحصر قال قدس سره فهو المتردد قبل يجوز ان يكون النسبة  
 حاضرة في ذهن المخاطب من غير التفات الى وقوعها ولا وقوعها  
 وطلب ايقاعها وانتزاعها والجواب ان النسبة الحكمية هي النسبة التامة  
 الخيرية اعني النسبة المشعة بالوقوع واللا وقوع فلا يمكن تصورهما بدون  
 ملاحظة الوقوع واللا وقوع نعم النسبة بمعنى الربط بين الشئين

مطل



يمكن ملاحظة ما يدون الحكم والتردد قال قدس سره فيمكن اعتبار  
الخلو اه خلاصته ان في صورة الخلو افادة اللازم لازم بين افادة الحكم  
فيمكن اعتبار التجريد عن التأكيذ لافادة الحكم وافادة لازمه بخلاف  
صورتي التردد والانكار فان التأكيذ لاصل الحكم لا يستلزم تأكيذ  
العلمية الا بواسطة مقدمة حتى ان اعتقاده بالحكم يندفع مطابقة الحكم  
فلذا كان مطابقته مؤكدا قويا عنده كان اعتقاده به ايضا كذلك وبما  
حررتنا اندفع ما قيل انه لا تفاوت بين الخلو وبين التردد والانكار في ان  
شيئا منها لم يعتبر على وجه الاصل في اللازم حتى لو اعتبر ذلك ضار  
اللازم فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللازم على وجه التبعية  
قال قدس سره فبعد القائه الخبره يريد ان بعد القاء الخبر من غير تأكيذ  
لا يتصور بقاء التردد والانكار فلا حاجة الى التأكيذ بخلاف صورتي  
التردد والانكار فانه بعد القاء الخبر الغير المؤكد يتصور بقاء التردد  
والانكار فلا بد من التأكيذ فاندفع انه لا يتصور خلو ذهن السامع  
عن علم المتكلم بهذا المعنى بعد الالتقاء لكنه يتصور قبل الالتقاء  
كافي صورتي التردد والانكار فانهما يتصوران قبل الالتقاء ولا يتصوران  
بعده قال قدس سره ثم الظاهر انه يعني ثم اعلم ان ما ذكرناه من  
اعتبار الاحوال الثلث بالقياس الى اللازم خلاف ظاهر الحال لانه  
بطريق الكناية حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها  
في اللازم والظاهر اني ظاهر الحال انك اذا اعتبرت هذه الاحوال في  
اللازم صار افادة اللازم مقصودا اصليا وافادة اصل الحكم مقصودا  
تبعيا فينبغي على مقتضى ظاهر الحال ان يعبر عنه بما يفيد ضرر محتمل  
فيكون حينئذ فائدة الخبر وبما حررتنا اندفع ما قيل ان قوله ثم الظاهر  
حيث نفي فيه امكان اعتبار الخلو بالقياس الى اللازم مناف لما مر من قوله  
يمكن اعتبار الخلو اه قال قدس سره وانت خير اه اعاده لما سبق من  
قوله على انه اذا اريد بعلم المتكلم اه الا ان فيه تفصيلا ليس فيما سبق  
فلذلك اعاده قوله حسن تقويته فيه اشعار بان هذا في اقتضاء  
المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكار حتى لو ترك لم يعد ذلك قوله

قال الشيخ في دلائل الاجساز اكثر مواقع الخ قال في شرح المفتاح ذكر  
الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التأكيذ اذا كان للسائل ظن في الطرف  
الاخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد وقام في جواب اقام  
زيد او قاعد من غير تأكيذ انتهى افاد ان ذكر ان في عبارة الشيخ  
بطريق التمثيل بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صالح بدون  
التأكيذ ولو كان الحكم المذكور مخصوصا بان عنده لا ورده مؤكدا  
بما سوى ان وما قيل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصا بان لكونه علما  
في التأكيذ مفيدا لغايته وان الاكتفاء بذكر صالح بدون التأكيذ ليظهر  
صحة الجواب بغير ان بطريق الاولى ففيه ان كونه علما في التأكيذ ومفيدا  
لغايته ممنوع كيف وانه قد يستعمل لمجرد الاعتناء بشأن الحكم من غير  
قصود التأكيذ بخلاف سائر المؤكدات ويستعمل في جواب المتردد  
فلا يكون مفيدا لغايته قوله هو الجواب تعريف لفظ الجواب ليس  
للقصر بل من قبيل والدك العبد اي كونه اكثر المواقع معلوم مشهور  
فضمير الفصل لتأكيذ الحكم وكذا اذا كان مبتدأ وانما قال اكثر مواقع  
ان لانه قد يجيء لمجرد الاعتناء بشأن الحكم ووفور الرغبة فيه قوله  
ظن اه في تاج البيهقي الظن كان بدون فالظن ههنا بالمعنى اللغوي  
كافي قوله تعالى وما تدري الساعة ان نظن الاظنا وليس بالمعنى الاصطلاح  
اعني الاعتقاد الغير الجازم حتى يرد انه اذا كان له ظن كان داخل في  
المنكر ولو ادنى الانكار قوله فاما ان يجوز لمجرد الجواب اصلا اه اي اما جعل  
لمجرد الجواب من غير اعتبار الشرط المذكور اصلا مقتضيا ليراد ان  
فلا يصح قوله لا يستقيم اي لا يكون واردا على الاصل ومقتضى الظاهر  
قوله بما لا قابل به كيف وقد وقع في كلام الفصحاء نحو قال لي كيف  
انت قلت عليل قال قدس سره فيه بحث اه لا يخفى ان السؤال  
والجواب في جميع صور الاستفهام انما هو بالجملة الخبرية الدالة على  
الحكم اعني الوقوع واللاقوع فالطلب والمفاد هو التصديق الا  
انهم اصطلموا على ان جهالة الحكم اذا كان باعتبار نفسه بعد العلم  
بالنسبة والظرفين بخصوصهما فهو اطلب التصديق واذا كان



جمله انه باعتبار احد الطرفين او قيد من قيودهما فهو اطلب التصور كما صرح به الشارح رح في بحث الاستفهام فبعد ملاحظة الاصطلاح لا ورود لهذا البحث ولو لم يلاحظ يلزم ان لا يصح الجواب بصالح ايضا لانه لا فائدة التصديق بثبوت الصلاح والمطلوب التصور قال قدس سره قالوا المطلوب اه يعني ان القوم نساخوا في قولهم كيف واين وامثالهما اطلب التصور مع ان المطلوب بها التصديق بناء على ان التصديق الحاصل بعد الجواب لا يمتاز عن التصديق الحاصل قبله في جميع تلك الصور الا باعتبار التصور وقد عرفت انه لا حاجة الى القول بالنساجح قال قدس سره ثم ان اشتراط الخ يعني ان اشتراط الشيخ يقتضي عدم الفرق بين طلب اصل التصديق وبين طلبه بخصوصه في انه لا يحسن التأكيده بدون ظن الخلاف ويحسن معه والاولى ان يفرق بينهما بانه يؤكد في الاول لانه متردد في التصديق سواء كان له ظن الخلاف او لا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق قال قدس سره فهناك يؤكده بيقض بقوله تعالى بحسب الانسان ان لن يجمع عظامه على قادرين على ان نسوي بنانه ويقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى قال قدس سره فلا حاجة اه وان جاز ابراده نظرا الى كونه لطلب التصديق بخصوصه فلا ينفق بقوله تعالى انها بقرة صفراء في جواب ما لوهمها قال قدس سره انه لا يلزم اه الجواز ان يكون مشروطا بان يكون السؤال عن اصل التصديق وفيه انه يلزم ان يكون انه صالح في جواب كيف زيد خلاف الاصل قال قدس سره اعتبار ظن السائل اه في الاشتراط المذكور مجرد دعوى لادليل عليه وهو لا يسمع وما قيل ان الدليل عليه الاستقراء فليس بشيء لان الاستقراء دليل على ان اكثر مواضع الجواب لا على الاشتراط قال قدس سره وهذا الفدر اي كون السؤال عن اصل التصديق كاف في استحسان التأكيده ولا يلزم ان يكون مستحسنا في جميع صور السؤال حتى يلزم عدم صحة صالح في جواب كيف زيد قال قدس سره واما الذي له اه يعني ان الصورة التي ذكرها الشيخ

لا يراد ان وهو ان يكون للسائل ظن على خلافه فلا يبعد ادخاله في المنكر وفيه انه لا اعتقاد في تلك الصورة فكيف يدرج في المنكر قال قدس سره ان سبب اه لان السؤال عن السبب الخاص سؤال عن اصل التصديق كقوله تعالى ان النفس لامارة بالسوء فانه جواب عن هل النفس اماره بالسوء بخلاف السؤال عن السبب المطلق فانه سؤال عن التصديق بخصوصه كقوله سهر دأثم وحزن طويل فانه جواب عن ما سبب علتك قوله اذ كذبوا طرف لا قول المدلول عليه بحكاية فانه نقل قول الغير وفيه تعريض لصاحب الكشف حيث قال فان قلت لم قيل اولا انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون آخر اقلت لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار انتهى يعني ان الاول ايضا واقع بعد التكذيب فكيف يكون ابتداء اخبار الا ان التكذيب في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوى فلذا اختلف الكلامان في التأكيده وفي شرح المفتاح الشريفي ان قوله ابتداء اخبار للنظر الى ان مجموع الثلاثة لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التأكيده فيها على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر انتهى وفيه ان الرسل الثلاثة كانوا عالمين بانكارهم والكلام المخرج مع المنكر لا يقال له انه ابتداء اخبار وقيل انه بمنزلة ابتداء اخبار بالنسبة الى المرة الثانية لاحقيقة وقيل معناه انه اخبار غير مسبق باخبار اخر ولا يخفى ضعفهما وعندى ان ما ذكره السكاكي رح مبنى على ان قوله تعالى فقالوا انا اليكم مرسلون معطوف على قوله تع فكذبوهم والفاء للتعقيب فهذا القول صادر عن الثلاثة بعد تكذيب الاثنين والتعريض ثالث كما هو طريقة المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحدا والغير متفقا معه فلا يراد ان سمعون كان ساكنا مخفيا حاله فكيف يقال ان قوله تع انا اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المنكرين فجاء مؤكدا بان واسمية الجملة وقوله تعالى ربنا يعلم انا اليكم مرسلون بعد تكذيب الثلاثة المبين بقوله تعالى قالوا ما اثم الا بشر مثلنا الاية فجاء مؤكدا بالتأكيدهات وقول صاحب الكشف مبنى على انه معطوف على قوله



اذ جاءها المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة اجمالا بقوله تع اذ جاءها  
 المرسلون الى قوله تع فعززنا بثالث فالفاء للتفصيل فقوله تع الى انا اليكم  
 مرسلون بيان لقوله تع اذ ارسلنا اليهم اثنين فيكون ابتداء اخبار صدر  
 من الاثنين فاتوا بصيغة الجمع تقريرا للشان الخبر باتفاق جماعة عليه  
 والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى قالوا ما انتم الا بشر مثنا وما نزل الرحمن  
 من شيء ان انتم الا تكذبون بيان لقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى قالوا  
 ربنا يعلم انا اليكم مرسلون وما علمنا الا البلاغ المبين بيان لقوله تعالى فعززنا  
 بثالث فان البلاغ المبين هو اثباتهم الرسالة بالمجرات وهو التعزيز والغلبة  
 ولا يخفى حسن هذا التفسير لموافقه بالقصة المذكورة في التفاسير  
 وملائمته لسوق الآية فانها ذكرت اولا اجمالا بقوله واضرب لهم مثلا  
 اصحاب القرية ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى اذ جاءها المرسلون  
 الى قوله تعالى فعززنا بثالث ثم فصلت تفصيلا تاما بقوله تعالى فقالوا  
 انا اليكم مرسلون الى قوله خامدون وعدم احتياجه الى جعل الفاء في قوله  
 فكذبوهما فصحة بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله تعالى فيحتاج الى تقدير فدعوا  
 الى التوحيد والله اعلم باسرار كتابه قال قدس سره ليدعوه الى عبسني عم  
 اه قيد بحث لان المذكور دعوتهم الى التوحيد والاسلام يدل عليه قوله تعالى  
 وما لي لا اعبد الذي فطرني الآية اي ما لكم لا تعبدون بعد قوله اتبعوا  
 المرسلين قال قدس سره والظاهر اه لا يخفى كونه خلاف الظاهر  
 اللهم الا ان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح رح بناء على ان فيه  
 بعدا من حيث المعنى وفي هذا بعدا من حيث اللفظ واقول لاحاجة  
 الى شيء من اثباته لان رسل عبسني عم كانوا رسلا من الله تعالى  
 ردأله مقرر بن اشرية كهسارون لموسى عم بدليل ظهور المجزة على  
 ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام وانه لا معنى لتكذيبهم في  
 كونهم رسلا من البشر ووجههم بذلك قال قدس سره ان حكمكم اه  
 فان فيكم تغليب المخدام على السلطان بقوله هو اعلى يدانكم فان السلطان  
 داخل فيه وفي اضافة الحكم تغليب له عليهم والظاهر في التمثيل قوله  
 تعالى اولئك الذين في ملتأ حيث غلبت عليهم عليه السلام على قومه

في الخطاب وغلب القوم عليه في نسبة العود قوله ابتداء بالكونه غير  
 مسبوق بطلب او انكار قوله فان قيل اه معارضة للدليل المذكور على  
 ان مقتضى الظاهر اخص مطلقا وتوجيه ان دليلكم وان دل على ذلك  
 لكن عندنا ما ينفيه فان الكلام المذكور على وفق مقتضى الظاهر اي على  
 وفق امر ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحال اصلا لان الحال كما مر  
 عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على ما يفيد  
 اصل المعنى ولا داعي المتكلم ههنا سوى الخلو الادعائي وهو يقتضي ترك  
 التاكيد لالتاكيد فيبينها عموم وخصوص من وجه لاجتماعها فيما اذا  
 كان الداعي هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام  
 على وفق اظهر الذي لا يكون داعيا كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى  
 الحال بدونه فيما اذا كان على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر ومبنى  
 المعارضة ان مقتضى الظاهر ليس عبارة عن مقتضى ظاهر الحال حتى  
 يكون اخص مطلقا بل عن مقتضى الامر الظاهر سواء كان حالا او بما  
 جبرنا تدفع ما قيل انه اذا كان مقتضى اظهر عبارة عن مقتضى  
 ظاهر الحال كان اخصه ضروريا فلا ورود لهذا الاعتراض وان  
 قول المعارض انه على وفق مقتضى الظاهر اي ظاهر الحال اعتراف  
 بانه على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على وفق مقتضى  
 ا ان مطلقا قوله غير بالغ امدم كونه على وفق مقتضى الحال  
 قوله ان لا يعرف الخ اي لا يعرف اعتبار التكلم وعدم اعتباره الا  
 بالتاكيد في كلامه وتركه وان كان يعرف الانكار وعدمه بعلامات  
 دالة عليه وبما ظاهرا المخاطب قوله فيجعل الخ لا يخفى ان الجمل ليس  
 متأخرا عن الاخراج فاما ان يجعل الاخراج مجازا عن ارادته او يجعل  
 الله للتفصيل قوله اذا قدم اليه اه قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط  
 بالنظر الى ما هو الشايع في الاستعمال ولا يمنع ان يقع ذلك بسبب  
 غير التلويح انتهى كما لا يخفى بشأن الخبر كونه مستبعدا او انتبيه  
 على غفلة السامع قوله اي الخبر فاللام زائدة كما في ردف لكم على  
 ما ذكره الرضي في معرفة المتعدي واللازم من ان استعمال الفعل



إذا كان بحرف الجر وبدونه كثيرا فهو متعد ولازم وإذا كان بحرف الجر كثيرا فهو لازم وما ورد بدونه فهو على نزع الخافض وإذا كان استعماله بدون حرف الجر كثيرا فهو متعد وما ورد به حرف الجر فيه زائدة وانما لم يجعل ضميره للملوح مع عدم احتياجه الى توجيه اللام لان الفاء يفيد ما يفيد اللام فيلزم الاستدراك قوله لا تدعني كني عنه بالنهي عن مخاطبة بمعنى المحاورة للمبالغة قوله فهذا كلام يلوح بالخبر الى بخصوصه مع قوله واصنع الفلك لان صنعه الخلاص عن الفرق وامادونه فلو ح الى جنس الخبر الى كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما في المختصر ان هذا كلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب قوله فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب بالنظر الى الملوح وان لم يتردد المخاطب ولم يطلبه قوله اشارة ما اى حقيقة فان التلويح في اللغة الاشارة من بعيد وانما كان المراد ذلك لان في بعض الامثلة ليس التلويح الى خصوص الخبر فان في قوله تعالى صل عليهم تلويحا الى جنس الخبر وهو ان في صلوة عليه السلام منفعة لهم وفي قوله تعالى اتقوا ربكم اى احفظوا انفسكم عما يضركم في الآخرة تلويحا الى ان في الآخرة عقوبة على الاعمال ومن جعلتها ان زلزلة الساعة اى الاهوال التي في تلك الساعة شيء عظيم قوله حتى ان النفس البقضي اى التهياة لدرك ما يرد عليها تكاد تتردد في الخبر بخصوصه بناء على انها تعلم ان الجنس لا يوجد الا في فرد ما فتكون ناظرة اليه بخصوصه كأنها مترددة فيه كمنظر السائل وتردده وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان سبق الملوح الى جنس الخبر واستشراؤه يقتضي تأكيد كيد الخبر بخصوص هذا لكن ما ذكره الشارح رح مخالف لعبارة المفتاح حيث قال تميل بين اقدام التلويح واجام لعدم التصريح اى النفس البقضي تميل اى تتكلف الميل بين اقدام على الحكم الملوح به لاجل التلويح وبين اجام عنه لعدم التصريح به فانه يدل على ان التردد في الحكم الملوح به بالنظر الى الاعتبارين اللهم الا ان يعتبر التلويح الى الجنس تلويحا الى الخبر بخصوص فتدبر قوله جعل بالفتح عم النبي صلى الله عليه وسلم واسمه مقبرة واما جعل

بالتحريك فهو شاعر عبد لبي مازن كذا في القاموس قوله واضعنا على العرض في التساج العرض جوب ربها نهدن وشمشير ربها بران نهدن وفي شرح المفتاح للكاشي المعارض هو الذي يضع السيف وغيره على فتحة عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على ما فهم ومعنى كون الزح موضوعا على عرضه ان يكون عرضه الى العبد ودون طوله اوان ميل عرضه وثقله واقع على الشيء بخلاف ما اذا كان مرفوعا فان ثقل طوله واقع عليه قوله ان بني عمك فيهم رماح وبعده هل احدث الدهر لنا نكبة ام هل رقت ام شقيق بسلاح قوله رقت من الرقية والمراد من سلاح سلاحنا وقد حذف المضاف اليه كذا في شرح الالامة رح ومن هذا يظهر ان القائل داخل في بني عمه بخاطبه بهذا الكلام فظهر كونه الثقات من الغيبة الى الخطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا الثقات على رأى السكاكي رح وان ما قيل انه حكاية كلام صدر من شخص عند مجيء شقيق لمحاربة بني عمه وليس في ذلك الكلام الثقات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على خلاف مقتضى الظاهر ليس بشيء قوله يعتقد الخ لان الجبائي للحرب لا يكون خالي الذهن عن تصور السلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك التهور للحرب والالتفات الى السلاح قوله لان تماديههم اى لان المتردد لا يكون متاديا والخيالي لعدم تصوره الموت والاهوال التي بعده لا اعراض له عنه قوله ظاهر في التمثيل اى المتبادر من ايراده بعد الفاء عدة اى مثال له قوله فان قيل الخ ظاهرة ابطال لكونه تمثيلا فيكون معارضة ويجوز ان يكون متعاضدا مع السندين قوله لكثرة المترادف فالرب فيه متحقق في نفس الامر من المشركين معلوم المتكلم فلا يصح نفي الرب عنه في نفس الامر ولو باعتبار علم المتكلم فضلا عن ان يؤكد فان التأكيد لا يفي انكار المخاطب للحكم الذي هو صحيح في نفس الامر في علم المتكلم قوله مما اكده فيه الحكم بالتكرير فالحكم في كل واحد من الجملتين مؤكدا بالآخرى لا يجادها في المأل وان كان اطلاق المؤكد في الاصطلاح



على الثانية قوله ويكون على مقتضى الظاهر لو رُوِيَ الكلام  
المؤكد المنكر ولا نسلم انه من قبيل جعل المنكر كغير المنكر  
هذا ان قرر السؤال معنا وان جعل معارضة فنقول والا صل  
ان يكون الكلام على مقتضى الظاهر وعلى التقديرين اندفع انه  
يجوز ان يكون من قبيل تنزيل المنكر منزلة المتردد والتأكيـد  
لازالة تردده فلا يكون على مقتضى الظاهر قوله بل مقصود المص  
راح عطف على قوله التمثيل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤال  
الى توجيه المتن بانه نظير للقاعدة السابقة وابس مثالا له فاللام في قوله  
لتنزيل للاجل اى لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل  
منها بناء على ما يزيله قوله انه لما انى الرب الخ يعنى ان ظاهر الكلام  
غير صحيح وبالتأويل يصح كونه نظيرا وكونه مثالا فاضراب السائل  
عن عدم صحة التمثيل الى صحة النظر غير موجه وبهذا اعلم ان اعاده  
ما ذكر في السؤال لبس استطراديا كما وهم على ان الاستطراد  
ايراد كلام ينبع كلاما آخر ولا يتعلق للتأويل الثاني بالاول قوله وح  
لا يكون مثالا الخ قبل اذا ضم اليه اعتبار آخر بان يقال هذا الحكم  
اعنى جعل وجود الرب بمنزلة عدمه مما ينكره المرتابون لانكارهم  
وجود المزيل فيجب التأكيـد وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره فيكون  
مثالا اقول هذا التنزيل غير معلوم المرتابين قبل الفاء هذا الكلام  
فكيف يتصور انكارهم اياه والقول بان انكار هذا الحكم باعتبار  
انكار مبناه اعنى وجود المزيل ووجوب التأكيـد فيه باعتبار وجوب  
التأكيـد في مبناه مما لا يقول به عاقل وما قيل في الجواب من ان المراد  
لا يكون مثالا بمجرد هذا التنزيل وهذا لا ينافي كونه مثالا بضم اعتبار آخر  
مع عدم قلبه بشيء لان المقصود صحة كونه مثالا باى طريق كان  
وكذا الجواب بانه بعد تنزيل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح ضم  
اعتبار آخر يكون مرتبا على وجود الرب فان صبر وزنه معدوما تنزليا  
لا ينافي وجوده حقيقة قال قدس سره فاشار الى الخ الاظهر ان يقال  
معنى مانى ما ارى بنى الرب ان احدا لا يرتاب فيه انما المنى اى انما المراد

بالمنى كونه محلا للرب والتعجب بالفعل عن ارادته شايع قوله  
بل بمعنى الخ يعنى ان معناه ذلك لانه كناية عنه كما وهم فاعترض  
بان الكناية ابلغ من الصريح فيكون فيه تأكيـدا على ان اراد الحكم  
بطريق الكناية لم يعدوه من طريق تأكيـد الحكم لرد الانكار  
فان الحكم بها يكون اوقع في القلب لكونه كد عوى الشيء بالبينه لا اوكد  
قوله وهذا حكم صحيح وخوطب به كل الناس بل الجن ايضا اصدقوا  
بالقرآن وبعلموا كونه من عند الله وان كان المخاطب يعنى من يتلقى الكلام  
هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكاف في ذلك وفي قوله تعالى  
بما انزل اليك وما انزل من قبلك فانه فع ما قيل ان المخاطب بهذا الكلام  
هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم وهم غير منكرين له  
فلا يجب تأكيـده فان منشأ عدم الفرق بين معنى المخاطب اعنى  
من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كيف واوكان  
المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رض لم يكن هذا الكلام  
لافادة الحكم ولا لازمه قوله وهو انه كلام الخ يعنى ان اعجازه دليل وكون  
من اتى به صادقا مصدقا بالمعجزات دليل آخر لان المجموع دليل واحد  
فان كل واحد منهما دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل  
فباعتبار كثرة التكرين ولكل واحد منهم دليلان قال قدس سره ما اتى  
بهذا الخبر وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكشاف ففاعل  
نقى على هذا التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه قوله ان المذكور اى المذكور انه  
بمنزلة التأكيـد كيد المعنوى وهو انما يكون لدفع الجور فلا يكون من قبيل التكرير  
اللفظي حتى يكون مفيدا للتأكيـد الحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجملة  
المؤكد لا بد ان تكون مقررة للجمله الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف  
معناها كانت بمنزلة التأكيـد المعنوى وان اتحد المعنى كانت بمنزلة التأكيـد  
اللفظي فتقرر الحكم واجب في كليهما لانه فيما هو بمنزلة التأكيـد المعنوى  
باعتبار حاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة التأكيـد اللفظي باعتبار صريح المعنى  
الاهم الا ان يقال مراد المحيى انه لا يكون من قبيل التكرير المفيد لتأكيـد  
الحكم صريحا للالزام في رد الانكار وما قيل ان الجواب الخامس لمادة السؤال



ان يقال ان التمثيل على قول من يحمل لاريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشف وما هو في الفصل والوصل فبني على مخاره من ان لاريب فيه جملة مستقلة فليس بشئ لانه على تقدير كونه خبرا يكون جملة ذلك الكتاب لاريب فيه مستقلة على تأكيد الحكم لتكرار الاستناد كما في زيد ضربته سواء كان داخلا في التقوي الاصطلاحي كما هو عند الشيخ عبد القاهر اولا كما هو مذهب المصريح قال قدس سره كما صرح به فيما بعد اقول صريح ايضا فيما بعد ان التأكيدي في نحو جاءني الرجال كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاستناد اليهما اما وقع سهوا والتحقق ان التأكيدي المعنوي يدفع السهو بخصوصه وان يكون ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الافراد والتثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عما يماثلها مثلا نفسه في قولنا جاءني زيد نفسه يدفع ان يكون زيد سهوا عن التثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عمرو وكذا كلاهما يدفع ان يكون ذكر المتبوع بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن شئ اخر غير المذكور وكذا يدفع ان يكون ذكر متبوعه سهوا عما لا جرم له ولا يدفع عن ذي اجزاء غير متبوعه قال قدس سره فلا يدفعه ما هو بمنزلة قد عرفت الفرق بين التأكيدي المعنوي وبين ما هو بمنزلة في ان الاول لا يدفع السهو والثاني يدفعه لكونه مقرر الحكم قوله لكن المذكور اه لعل المذكور في دلائل الاعجاز مبني على ان الضمير في فيه راجع الى الحكم المدلول عليه بذلك الكتاب فالقول بانه لاريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره المص والسكاكي رح مبني على رجوعه الى ذلك الكتاب اي لاريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لامن حيث اللفظ ولامن حيث المعنى فيكون في غاية الكمال اذ لا دلالة للكلام الملعن من عدم الريب فيه بوجه من الوجوه فيكون كتابا باعنا غاية الكمال فيكون تأكيدها معنويا لذلك كتاب لا خلافا من حيث المعنى والى جهة موافقها والقبول بكيفية الاحتمال ولا يجب كونه نصابه قوله كناية عن انك تراث اه لانه ذكر اللازم الذي هو مداول الكلام المشتل على الخصوص وهو المقام الذي يناسبه

بحسب الظاهر عدم قرينة مانعة عن ارادته بل استعمال اللفظ فيه وقصد منه لينقل منه الى منزومه الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الاصل ومحط الفائدة والصدق والكذب كما هو شأن الكناية هذا ان اريد بالكناية المعنى المصدري ونفس الكلام الدال على المقام المناسب ان اريد بها المعنى الاسمي قوله لان هذا المعنى اه اي تنزيل المقام المحقق منزلة المقام المناسب مما يلزمه اي بدعه اراد الكلام مشتملا على الوجه المخصوص اي الكيفية المخصوصة من التأكيدي وتركه اي بدعه استعمال الكلام على الكيفية المخصوصة بناء على ان محط الفائدة هو القيد لبذل ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب وينقل منه الى تنزيل المقام المحقق الغير المناسب منزلة وليس المراد ان نفس اراد الكلام تابع للتنزيل المذكور ولازم له حتى يرد ما اورده السيد قدس سره من ان يكون احد فعلى المتكلم تابعا لفعل اخر لا يوجب صحة كونه كناية اصطلاحية قوله عن انك جعلت اه فقولنا الاسلام حق كناية بلا واسطة عن جعل انكاره كلا انكار لان الخلو الذي يدل عليه ترك التأكيدي في ذلك القول يتبع التنزيل المذكور وكناية عن وجود المنزلة بواسطة لان التنزيل المذكور يتبع وجود المنزلة قوله لان سوق الكلام اه اي ذكره مع المنكر مشتملا على ترك التأكيدي الذي هو وظيفة الخيال يدل على الخلو الادعائي الذي يتبع التنزيل المذكور ويتقبل منه اليه والى ما بينه وهو وجود المنزلة فقوله الى هذا المعنى اشارة الى مجموع الجمل المذكور ووجود المنزلة قال قدس سره اذ ليس هناك استعمال اه فلا يتحقق الكناية لا بالمعنى المصدري ولا بمعنى نفس اللفظ كما قيل ان هذا توجيه لكلام السكاكي رح على مقتضى تعريفه للكناية ويمكن التوجيه على تقدير كونها نفس اللفظ بان معني قوله اراد الكلام الكلام المورد ومعني قوله يلزمه اراد الكلام يلزمه معني الكلام المورد ومعني قوله سوق الكلام مع المنكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد اعتراض السيد الشريف ليس بشئ لان مقصود السيد الباحث



ان الشارح ربح ما ثبت للزوم الا بين الفعلين وليس ههنا استعمال  
 اعطى في الملازم والاتصال منه الى ملازمه لانه لا يصح هذا توجيها على تقدير  
 كونها عبارة عن نفس اللفظ قال قدس سره رده ظاهرا بعبارة المفتاح  
 له وان امكن توجيهه بان يقال مراده ان اخراج الكلام على خلاف  
 مقتضى الظاهر اذا وقع في علم البيان بان يذكر اللفظ الدال على اللازم  
 ويراد به الملازم فانه ايضا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
 بمعنى بالكناية وليس المراد ان اخراج المبحوث عنه ههنا يطلق  
 عليه الكناية ويؤيده تقديم الجار والمجرور اعني في علم البيان على بسمي  
 وكون التسمية حاشية بمعنى الوضع كما هو المتبادر دون الاطلاق  
 قال قدس سره والاوجه اى البالغ في الوجاهة واشارة الى صحة  
 وجه الشارح ربح في الجملة بناء على ما قلنا قال قدس سره ان معه  
 ما يستلزم خلوه ذهني وهو عدم جريه على موجب العلم وانما قال ادعاء  
 اذ عدم الجري لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر قال قدس سره  
 اعني عدم انكار اى عدم الانكار المطلق الملازم المدلول العرفي للكلام  
 المجرد اعني الخلو لا عدم الانكار مطلقا التحققي في صورة الخلو والعدم  
 حتى يرد انه يلزم ان يكون القاء الكلام المجرد الى العالم على مقتضى  
 الظاهر كما وهم قال قدس سره واريد به ما يستلزمه الخ ان ارادته  
 اريد به ما يستلزمه بلا واسطة قيد عليه انه لا حاجة الى تنزيل وجعل  
 انكاره كلا انكار مع ان القوم صرحوا بذلك وان مقصود الحكم من القاء  
 الكلام المجرد الدلالة على وضوح الحكم وعدم الاعتداد بانكار المخاطب  
 لا مجرد الدلالة على وجود المزيل وان اراد انه اريد به ما يستلزمه  
 بواسطة ان دلالة الكلام المجرد على عدم الانكار يستلزم جعل انكاره  
 كلا انكار فهو عين ما ذكره الشارح ربح كما مر والمراد بالاستلزام  
 الاستبعاد بناء على ان السكاكي ربح يشترط في الكناية ان يكون الانفصال  
 من التابع الى المتبوع وانما لم يقل ههنا ادعاء لتحقيق الاستبعاد في نفس  
 الامر ايضا في هذه الصورة لان وجود مزيل الانكار يستتبع عدم  
 الانكار قال قدس سره يستلزم انكاره ادعاء وان كان في الواقع لا يثبت

امارات الانكار لازما وتابعا للانكار والادعاء المذكور بناء على ان وجود  
 الامور الخفية في العرف مبني على وجود اماراتها ولذا يحكم بكفر من  
 توجد فيه امارات الكفر وبإيمان من توجد فيه اماراته فاندفع ما قيل  
 ان الاستلزام ههنا بالعكس قال قدس سره فهى اغراض اصلية  
 كما مر سابقا منقولا عن الشيخ ان المعاني الاول مطروحة في الطريق  
 وان الكلام الذي ليس له معنى ثان ملحق باصوات الحيوانات وكونها من  
 مستبعدات التراكيب بمعنى انها تفهم من خصوصيات ومزايا تراعى في  
 التراكيب بعد اعتبار معانيها الاصلية لا ينافي كونها اغراضا اصلية  
 كما وهم وفي قوله فهى اغراض اصلية اشارة الى ان اخراج الكلام  
 على خلاف مقتضى الظاهر كناية عن الصفة كما صرح به في  
 شرح المفتاح اعني ما يستلزم عدم العلم او عدم التردد او عدم الانكار  
 لاعني النسبة كما وهم من قوله معه بقرينة ذكره فيما بعده قوله  
 ونظير ذلك الخ قال في شرح المفتاح وتقرر كون اخراج على  
 خلاف مقتضى الظاهر كناية مما لم ار احدا حام حوله الا انه ذكر  
 صاحب لباب الاعراب في شرح قول الشاعر اه فاستفدت منه انه  
 يجوز ان يقال ان اراد الكلام في مقام لا يناسبه الى اخر ما مر انتهى ويعلم  
 منه ان تقرير الشارح ربح كونه كناية على وفق عبارة صاحب اللباب اشارة  
 الى ان ما هو محل لعبارة فهو حل لهذه العبارة بلا تفاوت فان صح  
 احدهما صححت الاخرى والا فلا وانما قال نظير ذلك لان في البيت  
 اراد الجملة على وجه الاستئناف الدال على كونه جواب السؤال كناية  
 عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وان الجملة السابقة لغرابتها  
 تخرج الى السؤال وتلوح له قوله ولما كانت الامثلة المذكورة اه اشارة  
 الى ان قوله وهكذا اعتبارات النبي على حذف المضاف اى امثلة  
 اعتبارات النبي وذلك لان الاعتبارات المذكورة فيما سبق  
 لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه غامضة لا اختصاص  
 لشيء منها بالاثبات انما وقع الاختصاص في الامثلة فعمم الامثلة لدفع  
 توهم اختصاص الاعتبارات بالاثبات سيما اذا ضم معه اراد مثبال



لنوع واحد من النفي وما ذكره الشارح رح موافق لما في الايضاح  
حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي  
كقولك ليس زيد او ما زيد منطلقا او بمنطلق او ما ينطلق او ما  
ان ينطلق زيدا وما كان زيد منطلقا او ما كان زيد ينطلق ولا ينطلق  
زيد ولن ينطلق زيد ووالله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد انتهى  
حيث اكتفى بإيراد الامثلة قوله وكذا المجرد عن التأكيده اي لا يجب  
ان يكون لخلو ذهن المخاطب كما بينه بقوله وقد يترك تأكيد الحكم اه قوله  
اورد الانكار اي محقق او مقدر قوله ولا يجب في كل كلام الخ تعميم بعد  
التخصيص بان زيادة الاعتناء بحالها قوله ان يكون الغرض منه رد  
انكار اي نفي لشك اورد الانكار بقرينة ذكره فيما سبق فعبارته  
من صنع الاحتمال قوله للدلالة اه فهو لاستبعاد وقوعه بقرره بادخال  
ان وليس المنظور فيه حال المخاطب اصلا ثم انه يتولد من الاستبعاد  
التحزن والتحسر والتوبخ وغير ذلك مما يناسب المقام وهذا معنى  
قولهم انه لانشاء التحسر والتحزن لانه موضوع له اذ لا تؤكد  
الانشاءات بان قوله كان من المتكلم كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون  
والا خبرتان تامتان كذا نقل عنه قوله كان من الامر ما ترى كان تامة  
ومن الامر حال من ما ترى بيان له وليست ناقصة ومن الامر خبرها  
لان من بيانية ولم يمهّد كونها خبرا صرح به الشارح رح في شرح  
الكشاف قوله جزائي ما ترى بدل من جزائي اوبان له او مفعول ثان لفعل  
بتضمين معنى الجعل قوله ان ضمير الشأن الخ وجه الحسن  
ان ضمير الشأن يستعمل في مقام الاجمال ثم التفصيل لاعتناء المتكلم  
بشأن الحكم وتقريره في ذهن السامع وان المفيدة للتأكيد ادخل فيه  
قوله بل لا يصح عطف بحسب المعنى اي لا يحسن بدونها اصلا بل  
لا يصح في بعض الصور وهو اذا كانت الجملة المفسرة شرطية  
او فعلية كما يدل عليه التمثيل وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز  
وهذا بالاستقراء فلا بد نحو قل هو الله احد على تقدير كون الضمير  
لشأن قوله نهية النكرة اه لان كلمة ان لكونها مشبهة ومتضمنة لمعنى

الفعل تقدمها كتقديم الفعل قبصح وقوع النكرة بعدها كالفعل قوله  
مبتدأ اي محلا لانها من حيث اللفظ تكون اسم ان قوله اولم يجوز اي بل  
لم يجوز وانما اورد كلمة او قطعا المناقشة كذا نقل عنه يعني ان مقصود  
الشيخ الجزم بعدم الجواز بدليل ما بعده من قوله لانها الخاصة له  
والمتكلمة لشانه والمترجمة عنه الا انه اورد كلمة او دفعا للمناقشة بانه  
ان لم توجد القرينة لا يجوز الحذف في ان وان وجدت يجوز في غيرها  
ايضا وليس المراد ان كلمة او بمعنى بل حتى يرد انه اذا كان بمعنى بل  
فالمناقشة باقية قوله وقد يترك اه بيان للكلية المذكورة بقوله ولا يجب  
في كل كلام مؤكداه على غير ترتيب اللف كما ان كلام الشيخ بيان لقوله  
لا ينحصر فائدة ان اه وحاصله ان تؤكد الحكم وتركه كما يكون راجعا  
الى المخاطب يكون راجعا الى المتكلم نفسه فالتأكيد لاظهار صدق  
رضيته وكونه راجعا منه يتلقاه السامع بالقبول ويصغي اليه بشرا شرة  
فالمقام خليق بالانطباق وترك التأكيد لعدمها قوله غيره معتقده اي  
الحكم واذا لم يكن معتقده لا يكون له وقع واعتداد عند المتكلم فلا يقصد  
تأكيدا وتقريره وانما يتكلم به ضرورة وبهذا ظهر انه لا يمكن ان يكون  
من تنزيل المنكر منزلة خبر المنكر على ما وهم لان التنزيل المذكور  
انما يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا ينبغي ان يتكرر لوجود المنزّل  
وهذا انما يكون في حكم يكون للمتكلم مزيد اعتناء بشانه قوله على  
لفظ التوكيد بخلاف ما اذا اورد غير مؤكدا فانه لا يبعد قبوله منه  
قوله ويؤكد الحكم المسلم بين المتكلم والمخاطب فلا يمكن جعله  
من قبيل تنزيل خبر المنكر منزلة المنكر للملابسة امارات الانكار فانه  
بعد العلم بثبوت الحكم لا اعتداد بالامارات قوله ليس ما خاطبوا  
به اه عبارة الكشاف فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين  
بالجملة الفعلية وشياطنتهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا  
به المؤمنين اه فقوله لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل لمخاطبتهم  
المؤمنين بالجملة الفعلية يعني انهم في ادعاء حدوث الايمان والمفيدة  
الجملة الفعلية الدالة على الحدوث وانما ترك التأكيد المستفاد من قوله



بالجملة الفعلية اى فقط من غير تأكيد ومن مقابلته بالاسمية محققة بان فدلله قوله لاني ادعاء انهم اوجدون فيه قوله جذيرا باقوى الكلامين نقل عنه يعنى لبسوا في ادعاء معنى يكون جذيرا بالكلام اقوى الوكيد فكيف بالاقوى الاوكد والظاهر انه لم يقصد بالاقوى التفضيل على كلام قوى يرشدك الى هذا جعل مخاطبة اخوانهم مظنة للتحقيق ومثله للتوكيد انتهى يريد دفع ما يرد من ان افعال التفضيل يقتضى اشتراك الكلامين في القوة مع انه لا قوة في قولهم آمنا ويشعر بان مخاطبة المؤمنين جذيرة بالكلام القوي والدليل يدل على عدم كونها جذيرة بالكلام القوي وحاصل التوجيه الاول ان النفي المستفاد من لبس متوجه الى اصل الفعل لا الى الزيادة فاندفع الاراد الثاني واختيار صيغة التفضيل لتكون قولهم انا معكم اقوى حيث اتى بالاسمية المحققة بان مع التأكيد بقولهم انما نحن مستهزون وان افعال المضاف مستعمل للزيادة المطلقة يشير اليه قوله بالاقوى الاوكد حيث لم يذكر المفضل عليه لا للزيادة على ما اضيف اليه فلا يقتضى الاشتراك في اصل الفعل كما بين في محله فاندفع الاراد الاول وحاصل التوجيه الثاني ان صيغة التفضيل مجرد عن معنى التفضيل وصيغة التفضيل المضاف تحيى معنى اصل الفعل نص عليه في التسهيل وشرحه للسلامة المصرى والدليل على ذلك انه اثبت في مخاطبة الشياطين مجرد القوي والتأكيد لا الزيادة فيها فاندفع الاراد ان معا قوله لاني ادعاء انهم اوجدون فيه لم يقل لاني ادعاء بتحقيق الايمان وتقريره مع انه المستفاد من التأكيد اشارة الى ان تحقيق الايمان وتأكيد كذبه كتابة عن كونهم اوجدوا فيه مفارقين عن اخوانهم في تلك الصفة يدل عليه قولهم لاخوانهم انا معكم قوله اما لان انفسهم اه دليل اننى الادعاء المذكور وهو محل استشهاد الشارح رح حيث نفهم منه ان ترك التأكيد فيه لعدم المساعدة او لعدم الرواج قوله واما مخاطبة اه عطف على قوله لبس ما خاطبوا اه قوله بالثبات على اليهودية اشارة الى وجه اراد الاسمية قوله فهم فيه على صدق رغبة فليبق بالتأكيد والاطناب

فهم مبتدأ خبره على صدق رغبة والجملة خبر مخاطبة اخوانهم والعايد محذوف اى فيها وفيه متعلق برغبة اى فهم في تلك المخاطبة على صدق رغبة في الاخبار بالثبات على اليهودية قوله مظنة بكسر الظاء اسم مكان والقياس الفتح كسر وها فرقا بينه وبين المصدر اى موضع يظن فيه التحقيق قوله ومثله للتوكيد اى موضع يقال فيه انه يؤكد في الاساس فلان مثله الخبر اى موضع يقال فيه انه خير وفي الفائق وحقيقتها انها مفعلة من معنى ان التأكيد غير مستتقة من لفظها لان الحروف لا يشتق منها وانما ضمت حروف تركيبها لا يوضح الدلالة على ان معناها فيها والمعنى مكان لقول القائل انه كذا ولو قيل اشتقت من لفظها بعد ما جعل اسما كان قولا انتهى ولا يخفى ان القول بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم عدم انعكاس تعريفة حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدها بمساعدة الحروف قوله وقد يؤكده اى قديمي التأكيد في الخبر بالنسبة الى لازم الفائدة قوله وعليه قوله تعالى اه فالتأكيد ليكون الرد موافقا للردود قوله لدفع الاتهام اه اى لدفع الاتهام رجوع التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المنافقين لكاذبون الى كونه رسول الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من مقول الله معطوف على اذ جاءك المنافقون ولا يجوز ان يكون من مقول المنافقين معطوفا على تشهد ويكون التأكيد المستفاد من قوله والله يعلم بالنسبة الى لازم الفائدة اى والله يعلم انما عالمون مصدقون بانك لرسول الله لانه ح يكون تأكيدا لقولهم تشهد انك لرسول الله فلا يصح عطفه عليه بالواو قوله ثم الاستناد مطلقا اى النسبة مطلقا بقرينة ادخال اسناد المشتقات والمصدر في تعريف الحقيقة والمجاز والاصل ان يكون القسم اخص من المقسم مطلقا والتعرض لتعميم الخبرى والانسانى لدفع توهم تخصيصه بالخبرى او المراد بالخبرى اعم من ان يكون صريحا او ضمنيا قوله لئلا يعود اه يعنى لو ذكر الضمير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الخبرى لانه المذكور صريحا فاعيد عنه الى الظاهر ليكون هذا العدول قرينة على ان المراد به غير الاول وقولهم

وانما ضمت  
نفسه



المعرفة اذا عرفت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المعارضة نص عليه في التلويح ويجوز في بحث التشبيه ايضا قوله لان من الاسناد الخ يعني لوقال بكلمة اما لا فاد حصره في القسمين وليس كذلك بما قيل انه يجوز ان يكون كلمة اما لمنع الجمع لا لمنع الخلو منشأ عدم العلم بفائدة التقسيم على انه يكفي في العدول توهم منع الخلو ولا يجب ان يكون نصافيه قوله بعينه حقيقة اشار الى ان من يتأويل البعض مبتدأ وما بعده خبر لانه محط الفائدة كما حققه في شرح الكشاف قوله يعني الخ يريد دفع ما يترأى من ان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفعل فكون الاسناد اليه حقيقة والى غيره مجازا يكون مستقادا من الوضع وحاصل الدفع ان تعيين الفاعل منسوب الى قصد المتكلم ومقوض اليه وهو مناط كونه حقيقة او مجازا والعائد الى الواضع تعيين المعنى وانه لا يثبت الحدث المقترن بزمان للفاعل قوله انه من الاحوال المذكورة اه يعني انهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال كاذبا كيد والتجريد فذكر احدهما في المعاني دون الآخر فحكم قوله لان علم المعاني اه يعني مجرد كونهما من الاحوال المذكورة لا يكتفي في ادخالهما في المعاني بل لابد ان يكون البحث من حيث المطابقة كما هو والبحث عنهما ليس من هذه الحثية اذ لا يبحث عن الدواعي المقضية لا اراد الحقيقة والمجاز قوله والاى وان لم يعتبر الحثية لم دخول التعويين في المعاني ايضا قوله اسناد الفعل اى نسبه مطلقا ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية محقة او مقدرة صرح به الفاضل الارى في تعريف الفاعل بما استند اليه الفعل فيدخل فيه نسبة المصدر المشتقات الى فواعلها قوله اى شئ فسر ما بالذكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال في المجاز الى ملا ليس له قوله متعلق بانظرف انيابه عن العامل قال قدس سره توضيح ما ذكره اه هذا توضيح متاف لما سيجي من قول الشارح رح بل جوابه ان ما عند المتكلم اعم من ان يكون عنده في الحقيقة او في الظاهر فانه يدل على عده تبادر كونه في الواقع

فالصواب ان يقال ان ما هو له يحتمل الامرين ان يكون هو له في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عند المتكلم صار نصا في ما هو له عنده فيدخل ما يطابق الاعتقاد فقط ثم بعد التقييد به يحتمل ان يكون عند المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظ فقط بعد التقييد بقوله في الظ صار نصا ودخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد في الحقيقة قوله بان لا ينصب اه مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة امرا حقيقيا ديرا لمر على وجودها فلذا عبرتارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتي من قوله لوجود القرينة قوله ووصف له سواء كان قائما به كالاوصاف الموجودة او متزعما عنه كالاوصاف الاعتبارية قوله وحققه ان يستند اليه اى ينسب اليه سواء صح حله عليه او لا كما صرح به فقائده دفع توهم حل الوصف على المحمول قوله وما يطابق الواقع فقط لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها اه اعتبر القيد لانها اذا كان المخاطب عارفا بحاله او يكون المتكلم مظهر حاله له كان كلامه المذكور مجازا عن الاقدار والتمكين فيبين عدم العرفان والاختفاء عموم من وجه اذ عدم عرفان المخاطب يجتمع اظهار المتكلم واختفاء المتكلم يجتمع عرفان المخاطب فاحد القيدين لا يغني عن الآخر كما وهم قوله وهذا المثال غير مذكور في المتن فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة لكون المقام مقام البيان فان المص رح صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة وعندي ان هذا المثال مندرج في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يجي انت تعتقد انه لم يجي سواء كان مطابقا للواقع او لا فيكون مثالا للقسمين ما لا يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح رح تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع الاقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق بالثمن الاختصار والادراج قوله بتقديم المسند اليه فان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي قد يفيد الحصر قوله احتراز عما اذا كان المخاطب اه قيل فيه تأمل لان المخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يجي يجوز ان يكون عالما



بان المتكلم قد اعتقده انه لم يجزى فالمثال حينئذ من المجاز لوجود القرينة  
الصارفة اعني علم المخاطب بعلم المتكلم بانه لم يجزى ولا دخل في القرينة  
لكون المخاطب ايضا عالما بانه لم يجزى موافقا للمتكلم اقول هذا انما يتم  
اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انت تعتقد مطابقة مكان للواقع  
اولا وقد علمت انه حينئذ يكون المثال المتروك داخلا في هذا المثال  
والشارح رح لا يرتضيه ويريد بالعلم معناه المشهور المعتبر فيه  
المطابقة تبعا للايضاح وحينئذ يكون علم المخاطب بان المتكلم عالم  
بانه لم يجزى مستلزما لعلمه بانه لم يجزى لان العلم بمطابقة الحكم للواقع  
يستلزم الاعتقاد بذلك الحكم فلا يمكن علم المخاطب بان المتكلم  
عالم بانه لم يجزى بدون علمه بانه لم يجزى قوله لوجود القرينة الصارفة وهو علم  
المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يجزى وقد عرفت ان نصب القرينة ووجودها  
مستلزمان فلا يرد انه يجوز ان لا يكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم  
بان المتكلم عالم بانه لم يجزى مخفيا حاله منه فيكون الاسناد الى ما هو له  
بحسب الظاهر اذ قد نصيب القرينة قوله الى ما يكره من قلة  
العقل والكماسة وكثرة البلاهة والمخافة قال قدس سره في المشهور  
قيد به لانه في اللغة العقلة يقال سها عن الشيء اذا غفل عنه وذهب  
قلبه الى غيره كما في القاموس قال قدس سره يتصور في الشاق حالة  
ثالثة هذه الحالة انما يتصور بالنظر الى حال المخاطب لانه لا يعلم حال  
المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حال تكلمه الا السهو  
او اللبس ان اذ المفروض ان المتكلم عالم بانه لم يجزى قبل التكلم فتدبر  
قوله هي الكلام المفسد الخ اي المركب الذي افسده ما ثبت عند  
المتكلم من النسبة فيه سواء كانت تامة او غير تامة كذا في شرح المفتاح  
الشريف في شمل الحقيقة العقلية باقسامها التي مرت قوله كل جملة  
وضعتها اي بنيتها على ان الحكم اي ان النسبة المفادة بها كائن على  
الوجه الذي هو كائن على ذلك الوجه عند العقل وقوله واقع موقعه  
خبر بعد خبر لان للاشارة الى وجه التسمية اي ان الحكم المفاد بها واقع  
موقعه الذي له عند العقل قوله مما لا يلتفت اليه اذ ترك قيد في التعريف

مخل بطرده بناء على فهمه مما ذكر في تعريف مقابله لا يليق بالتعريفات  
نعم يجوز ذلك في الخطايات والمحاورات قوله اعم من ان يكون الخ  
اي ما عند المتكلم يحتمل ان يكون معناه ما عند المتكلم في الحقيقة ويحتمل  
ان يكون ما عنده في الظاهر وليس نصا في كونه عند المتكلم في الحقيقة  
حتى يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره وبهذا القدر تم الجواب عن  
عدم الانعكاس والاضراب بقوله بل دلالة دفع لزوم الابهام في الحد  
ولا ثبات دخول ما ذكره في الحد فعني قوله اعم الشمول على سبيل  
البديل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يرد ان ما عنده في الحقيقة  
اعم من ان يكون في الظاهر اولا وكذا ما عنده في الظاهر اعم من  
ان يكون في الحقيقة اولا فيبينهما عموم وخصوص من وجه واذا كان  
شاملا لهما يلزم ان يكون ما عنده في الحقيقة فقط دون الظاهر داخلا  
في الحقيقة مع انه مجاز ويحتاج الى انه اورود الاعتراض عليه اضرب  
عنه بقوله بل دلالة الخ كما وهم فانه اعتراف باستدراك التعرض للعموم  
في الجواب قال قدس سره من انصف من نفسه اه الانصاف ان  
لفظ ما عند المتكلم لا يدل الا على ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة  
و كونه معتقدا اياه فانما يستفاد من كون الظاهر عنوان الباطن ولذا  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكم باسلا من نهض بكلمة التوحيد  
ما لم يعلم ثقافته قال قدس سره يفهم منه اه هذا الفهم مستفاد من كون  
القبائل مجتمعا مبينا لما ادى اليه رايه لامن لفظه عند ابي حنيفة قال  
قدس سره لا يقدح اه لم يحول الشارح رح عدم الاطلاع دليل على  
عدم التبادر طافا بل على عدم التبادر من اللفظ نفسه قال قدس سره  
ينقسم الانقسام محل بحث فانه كانقسام العين الى الجارية والباصرة فانه  
ترد في المعين وليس ههنا ضم قيود الى امر مشترك لتحصيل الاقسام  
وكانقسام الماهية الى المجردة والمخاوطة والمطلقة قال قدس سره  
الظاهر ان اللفظ اه بناء على ان التبادر علامة الحقيقة قال قدس سره  
على معنى ثالث اه وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ ولا يخفى في انه تكلف  
قال قدس سره فاسبب تبادر احدهما اه والتبادر بامر خارج عن اللفظ

اذا ليس ههنا ضم قيود الى امر  
مشترك لتحصيل الاقسام



لا يدل على كونه حقيقة في المتبادر قال قدس سره فان قلت المجاز العقلي  
 اما اسناد اه لا توجه لهذا السؤال عندى فانه صرح في المفتاح بان المجاز  
 العقلي عند اصحابنا كل جملة اخذت الحكم المقاديرها عن موضعه في العقل  
 بضرب من التأويل ولا شك ان الحكم المفسد بقولها انما هي اقبال  
 وادبار وهو الحكم بالاتحاد بين الناقه والاقبال والادبار خارج عن موضعه  
 في العقل بتأويل انها صارت بسبب كثرة الاقبال والادبار كما انها  
 عندها وتجهت منها فهو مجاز لا شبهة فيه فقول السيد ان المجاز  
 العقلي اما اسناد الى غير ما هو له او الكلام المشتمل عليه كلام  
 لا معنى له لانه عند الاصحاب غير صحيح وكونه عند المص رح كذلك  
 لا ينفع لان الشارح رح معترض على تعريفه للحقيقة بانه يدخل فيه  
 ما هو مجاز عند القوم فهو غير مانع فان قدس سره قلت الخ  
 خلاصة الجواب ان الناقه غير ما هو له بهذا الاسناد الجملي وان كان  
 ما هو له بالاسناد القياسي وفيه ان المتبادر من ان يسند الى ما هو له او الى  
 غير ما هو له كونه ما هو له وغير ما هو له قبل ان يسند اليه لا كونه كذلك  
 بعد ان يسند اليه قال قدس سره ويظهر من ذلك اى من كون شئ  
 واحدا ما هو له وغير ما هو له باعتبار اسنادين قوله كما يجب ان  
 فالحكم المفسد بقولها خلاف ما عند العقل فيكون مجازا عقليا قوله  
 عبارة عن الملايس اذ لا معنى لاسناد الفعل الى ما لا تعلق له به اصلا قوله  
 اى الى فاعل او مفعول اى الى فاعل نحوى فيما يلى له او الى مفعول  
 نحوى فيما يلى له فخرج المبتدأ بقوله ما هو له اى الفعل كائن له وحقه  
 ان يسند اليه خرج المجاز لانه اسناد الى فاعل او مفعول نحوى غير ما  
 هو له وحقه ان يسند اليه قوله على ما صرح به اى القرينة على  
 ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قال فاسناده الى الفاعل  
 او المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة واما ما قيل انه لا يلتفت الى امثال  
 ذلك في التعريفات على ما سبق فوهم منشأه عدم التنبيه لما سيجي  
 من قوله وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله ملايسات شئ فانه  
 اذا كان تفسيرهما كان من تنهما وكذا ما قيل ان اللازم مما صرح به

قرينة ان الاسناد الى الفاعل او المفعول به حقيقة لان كل حقيقة كذلك  
 لانه جعل ما صرح به قرينة على ارادة الفاعل او المفعول به من كلبه ما  
 واما كون كل حقيقة كذلك فلازم من مساواة الحد للمحدود وكذا ما قيل  
 ان المراد فيما سباني الفاعل والمفعول به الحقيقيان لان الاسناد الى الفاعل  
 والمفعول به النحويين متحقق في المجاز ايضا وهما النحويان ليخرج المبتدأ  
 فلا يصح كونه قرينة لان المراد بهما فيما سباني الفاعل والمفعول به  
 النحويان كما هو المتبادر وسيجي بيانه فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام  
 وخطب فيه الاقوام قوله والاسناد الى المبتدأ قيل ان كان قول الشيخ حجة  
 على المص رح فلا يندفع الاعتراض بان الاسناد الى المبتدأ ليس بحقيقة  
 ولا مجاز وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله وكفاك قول  
 الشيخ اه وترتب عدم انعكاس تعريف المص رح عليه وليس بشئ  
 لان ما سبق سند لمنع عدم تسمية القوم لقولنا الانسان جسم حقيقة  
 ولا شك ان قول الشيخ حجة كافية في التسمية وترتب عليه عدم  
 انعكاس تعريف المص رح على رأى القوم واما ههنا فالمقصود اثبات  
 عدم اطراد تعريف المص رح على رأى القوم بدخول بعض المجازات فيه  
 وذلك انما يتم اذا كان قائلا بكونه مجازا غير مخرج بخروجه عن الحقيقة  
 والمجاز قوله واما الثاني الخ بمعنى ان ضمير هو فيما هو له راجع الى الفعل  
 فالمبتدأ ان يكون ذلك الفعل قائما به ووصفا له فيلزم خروج الحقايق  
 المنفية لعدم كون الفعل فيها وصفا لما اسند اليه لاني الحقيقة ولا  
 في الظاهر وان اريد اعم من ان يكون نفس الفعل وصفا او من  
 حيث التني فيشتمل تلك الحقايق لكون الفعل من حيث التني وصفا  
 لما اسند اليه لكن تدخل المجازات المنفية في تعريف الحقيقة قوله  
 وحاصل الاشكال اه زاد في الحاصل عموم الاسناد ليندفع ان يقال  
 ان التعريف المذكور للحقايق المثبتة لانه قال ان يسند وليس  
 في الحقايق المنفية الاسناد بل نفيه قوله معناه ظاهر وهو اثبات  
 الفعل لما هو وصف له قوله نفي الفعل عما هو له فان اريد مما الفعل  
 وصف له خرج الحقايق المنفية وان اريد مما نفي الفعل وصف له



دخل المجازات المنفية قوله وجوابه اختار لاشق الاول والمراد نفي الفعل  
مما للفعل وصف له على تقدير التجرد عن النفي والاداء بصورة الاثبات  
نقل عنه هذا الجواب هو الجواب الظاهري واما التحقيق فاشترنا اليه  
في بعض كتبنا وهو ان ينظر الى النفي وما يتضمنه من معنى الفعل فان  
كان اسناده الى ما هو له حقيقة وان كان الى غيره فمجاز مثل قوله  
تعالى فاربحت تجارتهم مضمونه خسرت تجارتهم فيكون مجازا بخلاف  
ما اذا قلت ما ربحت تجارتك بل التاجر نفسه فان ذلك ليس لقصد  
اسناد النفي ومضمونه بل لقصد نفي اسناد الربح وكذا اذا قلت  
ما نام ليلي بل انما نمت في ليلي وعلى هذا ففس انتهى وخلصته  
ان في صورة النفي ان اريد نفي الاسناد فقط حقيقة وان اريد اسناد  
النفي بان جعل كتابة عن اسناد فعل يتضمنه اسناد النفي كان مجازا  
فاربحت تجارتهم ان اريد به نفي الربح فقط كان حقيقة وان اريد به  
اثبات الخسران كان مجازا وكذا امثاله وانما كان المذكور ههنا  
جوابا ظاهريا لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة ومجازا باعتبار  
اثباتها بخلاف الجواب التحقيق فانه يفيد كون صورة النفي حقيقة  
ومجازا في نفسها لكن باعتبارين لالما قالوا من انه يلزم على الجواب  
الظاهري ان يكون مثل قولنا ما ربحت التجارة بل التاجر نفسه مجازا  
لان اثباته مجاز لانا لانسلم ان اثباته الذي ورد عليه النفي مجاز فانه ورد  
على اثبات الربح لنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة قال الشارح رح  
في شرح الكشف ان المسند الى التجارة في قوله تعالى فاربحت  
تجارتهم عدم الربح كتابة عن الخسران لان يثبت الفعل ثم يدخله  
النفي مثل ما ربحت التجارة بل التاجر نفسه فانه ليس من المجاز  
في شيء ومثل ما اذا قيل ما صام نهاري بمعنى افطر وما نام ليلي بمعنى سهر  
فهو مجاز بخلاف ما صام النهار وما نام الليل قصدا الى نفي الصوم  
عن النهار ونفي النوم عن الليل فتدبر فانه من المزالق كم زل فيه الاقدام  
قوله وكذا الكلام في سائر الانشاءات فانها مجازات لانها فروع  
الاخبارات التي هي مجازات وقيل ان كان المقصود من قولك

انهارك صائم ام لا كان مجازا وان كان المقصود انهارك صائم  
ام انت كان حقيقة وليس بشيء اذ لا معنى للاستغهام عن صوم النهار  
والتردد فيه بخلاف ما صام نهاري بل انا فان النفي فيه صحيح مطابق  
للواقع لكنه لا يفيد فائدة جديدة وكذا الحال في التمني والترجي والعرض  
والقسم قوله مجازا حكما اي منسوبا الى حكم العقل اوالى الحكم الذي  
هو اشرف افراده واغلب اوالى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة  
قوله ومجازا في الاثبات اي في النسبة مطلقا ولكونه في النفي فرع  
الاثبات قوله واسناد مجازيا اي منسوبا اليه النسبة بوقوعه فيها  
اوالى اشرف افرادها قوله اي اسناد الفعل اي نسبة الفعل الاصطلاحي  
او معناه نسبة تقييدية او تامة خبرية او انشائية محققة او مقدرة كما مر  
في تعريف الحقيقة ومن هذا يعلم ان المراد بالملابس الملابس الاصطلاحية  
اعني المعمول لا الملابس الحقيقي اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحية به  
الا باعتبار المعنى وح يلغو ذكر او معناه قوله اي غير الملابس فسر  
الموصول بالملابس رعاية لسابق الكلام حيث فسر فيه ما هو له  
بالملابس وللحقة اعني قوله وله ملابس شئ واشارة الى علاقة  
المجاز وهو اشتراكهما في الملابس لالاحتراز عما لا يكون ملابسا لما  
هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله الى ملابس قوله يعني غير الفاعل  
الح بناء على ما تقرر من ان ما هو له في المعلوم هو الفاعل لكون النسبة  
بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وان ما هو له في المجهول هو المفعول به  
لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه قوله متعلق  
باسناده على اللغوية والباء الملازمة والسببية والا كذا على الاستقرار  
على ان يكون صفة مصدر محذوف اي اسنادا متلبا بتأول او على  
الحال كما قيل فان فيه حذف وقولا بالحال عن خبر المبتدأ من غير ضرورة  
قوله وحقيقة اي المعنى الحقيقي لتأولت الشيء اي الاسناد عبر عنه  
بالشيء اشارة الى ان النسبة الى الاسناد بخصوصه ليست بمأخوذة  
في التأول قوله تطلبت واختيار تطلبت على طابت لازدواج تأولت  
والاشعار بان الطلب لا يلزم ان يكون واقعا بل بمجرد الاعتقاد لدلالته



على التكلف قوله من الحقيقة بيان لما اى فيما نحن فيه اذ لا يكون  
 تأويل كل شئ طلب حقيقته وهذا اذا كان للمجاز حقيقة كافي انبت  
 الربيع البقل فان التأويل فيه طلب حقيقته وهو الاسناد الى ما هو له  
 اى انبت الله البقل في الربيع قوله او الموضع الذى الخ عطف على الحقيقة  
 اى طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل وهذا اذا لم يكن  
 له حقيقة كافي اقدمنى بذلك حقلى عليك اى قدمت بذلك لحقلى  
 عليك فانه لاحقيقة لهذا المجاز اعدم الفاعل للاقدام لانه موهوم  
 اكن له محمل من جهة العقل وهو اقدم الحق وسيجيء بحقيقته وهذا  
 هو الموافق لمذهب الشيخ من انه لا يلزم للمجاز العقلى ان يكون له  
 حقيقة وقيل في حل هذه العبارة ان معنى تأويل طلبت المأل والمأل  
 يجوز ان يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول فيكون معناه ما يؤول اليه  
 على الخذف والايصال وان يكون اسم مكان فيكون معناه الموضع  
 الذى يؤول اليه فقوله او الموضع الخ معطوف على قوله ما يؤول  
 اليه ومن في قوله من الحقيقة بيان لما ومن العقل متعلق بتطلبت  
 ومن ابتدائية وفيه انا لانسلم ان معنى تأويل طلبت المأل بل طلبت  
 الاول وانه لا معنى لاحد اسم المكان في معنى الفعل وان اللائق  
 ان يقال او الموضع الذى يؤول فيه وانه اخراج للنظم عما هو المتبادر  
 منه من العطف والتعلق بالقرب مع خلو عن القائدة العظيمة  
 وهى التنبية على مذهبه في المجاز كما لا يخفى قوله لان اولت الخ دليل  
 على ان حقيقته طلب ما يؤول اليه بمعنى انه مأخوذ من آل الامر والبناء  
 للطلب فمعناه طلب الاول اى الانتهاء والرجوع وطلب الاول طلب ما  
 يؤول اليه قوله وحاصله ان تنصب الخ عطف على قوله حقيقة قولك  
 تأويلت الخ اى معناه الحقيقى ما ذكر وحاصله على سبيل الكناية  
 نصب القرينة لان طلب ما يؤول اليه رديف وتابع لنصب القرينة  
 اى وجودها لما عرفت ان مدار النصب هو الوجود فقولك جرى النهر  
 عند قسده اثبات الجرى له حقيقة كلام لغوي لا يصدر عن عاقل فضلا  
 عن ان يكون صادقا او كاذبا واذا كان ال مستعملا في معناه الحقيقى

ونصب القرينة معناه الكسائي لا يكون ذكر قوله ولا بد للمجاز من  
 قرينة زائدة بل تصريح بما علم كناية والتأويل لصحة المجاز اذ لولاه  
 لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له وكذا نصب القرينة اعدم صحته بدونها  
 فاندفع الشكوك الثلاثة التى عرضت لبعض الناظرين قوله اى مختلفة  
 اشار به لك الى ان اختيار صيغة الجمع لمجرد موافقة الموصوف  
 قوله يلايس الفاعل الخ بلا واسطة او بواسطة حرف الجر نحو  
 كفى بالله ومررت يزيد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا  
 لم يقل والمفعول فيه والمفعول له لانها انما يطلقان على المنصوب بتقدير  
 في واللام في المشهور خلافا للشيخ ابن الحاجب والمفعول به بواسطة  
 حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في واللام لان المراد بوقوع الفعل عليه  
 على ما فسره الشيخ ابن الحاجب تعلقه بما لا يعقل الابه فلا يدخل المكان  
 وازمان بواسطة حرف الجر فيه كما وهم وبما ذكرنا ظهر وجه ترك المص  
 رح ذكر الجار والمجرور قوله والمصدر اى المفعول المطلق وهذا ظهر  
 ان المراد بالملايسات الملايسات الاصطلاحية دون الحقيقة اذ ليس  
 المصدر بمعنى الحدث ملايس المفعول بل نفسه قوله والسبب سواء كان  
 مفعولا او لا كما في بنى الامير المدينة قوله ونحوهما من المستثنى والتبميز  
 قوله لا يستند اليها اصلا لا الفعل المعلوم ولا المجهول بخلاف المفعول له فانه  
 وان لم يستند اليه الفعل المجهول لكنه يستند اليه المعلوم كما مثله الشارح ح  
 وفي التبميز خلاف الكسائي فانه جوز اسناد المجهول اليه فقال في طاب  
 زيد نفسا طيب نفسه كذا في الرضى قوله فاستاده الى الفاعل اى  
 الى ما هو فاعل او مفعول به عنده في الظاهر كما مر بحقيقته والمراد الفاعل  
 والمفعول به الاصطلاحيان فيخرج قول الجاهل انبت الله البقل من  
 الحقيقة لانه ليس اسنادا الى ما هو فاعل عنده في الظاهر ويدخل  
 في المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل لاجل الملايسة فانهم قوله  
 فقوله في تعريف اه اشارة الى كون هذا الكلام تفسيرا لتعريف الحقيقة  
 قوله من الامثلة الحقيقة لالاسناد الى الفاعل والمفعول حتى يرد عليه  
 انه لا يذكر سابقا مثالا لاسناد المبني للمفعول الى المفعول قوله والى غيرهما



الملازمة مجاز قد ذكر المص رح امثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من امثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول الا واحدا اعني سبيل مفعم فانه اسند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازا نحو ضرب ضرب شديد واسناده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظة او مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان بغيرها على الاتساع باجرائها مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد الفعل المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيد قوله والى غيرهما بقوله للملازمة ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال ان في صورة الاسناد بتوسط في ملفوظة او مقدرة اسنادا الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة او في الدار اوقع الضرب فيه فافهم قوله ولا مجاز دفع توهم نشأ من قوله كما استعير للرجل الشجاع قوله تشبيه هذه الحالة او لاشتراكهما في انه استعير في كل منهما شئ لشيء للتماهي بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس ههنا لفظ استعمل في غير ما وضع له قوله ليس هو التشبيه لانه تشبيه مقصود بالافادة بخلاف ههنا فانه تشبيه يترتب عليه المقصود بالافادة قوله من افعمت اه لم يقل من افعم الماء الا اناء لان الماء ليس بمفعم له بل آلة للافعم بخلاف السبل فانه مفعم للوادي قوله فهو بمعنى المفعول بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى المصدرى ايضا فلذا قال الاول قوله وتبينها على تشابهه لدلالته على كماله بحيث يتبرع عنه آخر مثله قوله ومثله انما قال مثله لان الحساب ما ليس لاجله القيام حقيقة لكنه شبه به في ترتيبه عليه قوله على ما مر من انه اسناد الى ما هو له ذكره سابقا لا بطلان طرد تعريف الحقيقة وههنا لا بطلان عكس تعريف المجاز قوله فان المبني للفاعل الخ بيان لخروجه عن تعريف المص رح قوله لكن لا الى المفعول اه لان الحكم مشتق من حكم بالضم اى صار

حكيم متقنا للامور كما في الصحاح وفي التاج في باب مفعوم المبني في الماضي والمستقبل الحكامة محكم كاشدن فهو لازم قوله وكلامه اه مقدمة ثانية لبيان الاخراج معطوف على قوله فان المبني للفاعل الخ اى كلام المص رح في تعريف المجاز وقوله وله ملازمات شتى اه ظاهر في كذا قوله وكذا اى خرج من تعريفه قوله من افعال فاعله اى فاعل ما اسند الى المصدر قوله مثل جد جده التمثيل في مجرد وصف الفعل وقيل التمثيل في كونهما من قبيل الاسناد الى المصدر فان العذاب هو الالم القادح والضلال يستعمل بمعنى البعد فكأنه قيل الم اليم وبعد بعيد وقيل لا مجاز لان الالم والبعد بمعنى المولم والمبعد ورده صاحب الكشاف بانه لم يسمع فعيل بمعنى مفعول قوله ليس عنده الخ لان المبتدأ ليس من ملازمات الفعل او معناه قوله والمعتبر الخ يعنى المعتبر عنده في المجاز العقلي تلبس ما اسند اليه بالفاعل لا تلبس الفعل به فالامثلة السابقة داخله في تعريفه من غير تكلف قوله فالجواب ان المجاز العقلي تقرر باوجود المجاز في النسب الابقاعية والاضافية ايندفع ما يقال ان اطلاق المجاز العقلي عليها بطريق المجاز لمساوئها بالمجاز العقلي وخلاصة الجواب تخصيص المعرف او تعميم التعريف بحمل الاسناد على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزما له والمجازات المذكورة وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستلزما لها فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة وليس المراد انها يطلق عليها المجاز باعتبار استلزامها لها حتى يرد انه حبشة لا يكون التعريف لاطلاق المجاز بل للمجاز الاسنادى فافهم فانه قد غلط فيه والظاهر ان يراد بالاسناد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد ما قيل انه يلزم ان يكون النسبة الابقاعية في ضربت زيدا مجازا لكونها نسبة المبني للفاعل الى غيره لان تلك النسبة ليست للملازمة قوله كما ذكرنا في قولهم سل الموم اذالم يكن بتقدير في فان هذه النسبة الابقاعية الصريحة المجازية كناية عن نسبة ابقاعية مجازية ملزمة لتلك النسبة اعني نسبة الحزن اليها المقصودة من هذا القول لانه تعزية باصابة الحزن البالغ للمخاطب حتى صارت همومه محزنة قال قدس سره



فحق قول الدهري الخ فيه بحث اما اولاً فلان هذا القول ممتنع  
كما صرح به وعلمه في حواشي شرحه المفتاح بان الزمان امر  
موهوم خصوصاً اذا كان له امتداد طويل كالربع مثلاً فلا يتصور  
منه ايجاد الامور الخارجية كالتينات والمتمتع لا ضرورة له في العقل  
كما يقرر في موضعه فلا يثبت له عند العقل فلا يكون متدرجاً فيما ثبت  
عند العقل واما ثانياً فلان معنى قوله ما حصل عنده وثبت ما حصل  
وثبت في نفس الامر عند العقل بالامكان اما الاول فلانه المتبادر كما ذكر في  
بيان قبود حد الحقيقة واما الثاني فلنقوله لا يمكن تصور الكواذب اي  
ما يحكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر وقول الدهري لا يحكم العقل  
بجواز ثبوته في نفس الامر فيكون داخلياً في خلاف ما عند العقل  
فلا يكون الحسد مطرداً واما ثالثاً وهو مختار الشارح رخ فلما سيجي في  
بيان قوله وجب ان يتدفع الاعتراض الاول واما ما قيل في الجواب من  
ان حاصل كلام السكاكي رخ ان لقوله خلاف ما عند المتكلم فائدتان  
اخراج قول الجاهل وادخال نحو كسا الخليفة الكعبة دون قوله خلاف  
ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان الفائدتان ولا يقدح في ذلك حصول  
احدهما بقوله خلاف ما عند العقل اعني خروج قول الجاهل ففيه انه  
لا فائدة في جمع هاتين الفائدتين لان الباعث على العدول لبس الا  
احدهما وان اعاد اللام في قوله لئلا يمتنع عكسه بدل على استقلال  
كل منهما في العدول وان مجموع الفائدتين اعني عدم امتناع الطرد  
وعدم امتناع العكس مترتب على العدول من غير حاجة الى التأويل  
بقوله ليجرح قال قدس سره والظاهر انه توجيه لعبارة المفتاح بحيث  
يتدفع اعتراض المص رخ والمنسافة المذكورة قال قدس سره  
المراد بما عند العقل الخ فيه بحث اما اولاً فلانه ان اراد ان مراد  
السكاكي رخ ذلك كما يشهد به الاستدلال بكلامه عليه فيرد عليه  
انه لا معنى للعدول عن عبارة القوم لاجل فساد معنى اراده من عبارتهم  
ولا يفهم منها لغة ولم يصرحوا به وان اراد ان مراد القوم ذلك فلا معنى  
للاستشهاد عليه بكلامه واما ثانياً فلانه لا شك انه لا يصح ارادة

هذا المعنى من ما عند العقل على قانون اللغة لانه ظرف مستقر فارادته  
بان يعتبر متعلقه الثبوت ويحمل على امكان الثبوت الذي يلزمه ان لا يمتنع  
فهو بمعنى التوجيه المستفاد من عبارة الشارح رخ كما عرفت سابقاً قال  
قدس سره لما اعتقد الخ فلا يدخل ح في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل  
في خلاف ما عند المتكلم فلا يبطل طرد الحدية قال قدس سره واما الجواب  
هذا اعاد لما ذكره سابقاً بقوله وصح ايضا ما يدل عليه الخ وبقوله  
ويرد عليه انه مناف الخ من غير فائدة قال قدس سره فانما يتم الحصر  
بمنوع ادلا دليل عليه واهل انما التأكيد قوله فلا يجوز التعبير به عنه  
اذ لا دلالة للعالم على الخاص فلا يكون مراداً منه وفيه ان الشايع المتبادر  
من قولهم هذا عند ابي حنيفة وعند اهل السنة والجماعة الى غير ذلك  
ان ذلك مرضيهم ومقتضى عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم قوله  
وح يتدفع الخ اي حين اذ كان ما عند العقل اعم اندفع الاعتراض  
الاول وهو منع بطلان الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو منع  
بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان نحو كسا الخليفة الكعبة داخلياً  
فيه فلا يكون داخلياً في خلاف ما عند العقل فلا بد من تبديله بقوله  
خلاف ما عند المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكعبة في الحسد وبعد  
التبديل حصل لقوله ما عند المتكلم فائدة مختصة لا بد من ذكره  
لاجل تلك الفائدة وهي ادخال نحو كسا الخليفة واقوله لضرب  
من التأويل فائدة خاصة لا بد لاجلها من ذكره وهي اخراج الاقوال  
الكاذبة وحصل فائدة مشتركة بينهما وهي اخراج قول الجاهل وح  
يصح اسناد اخراجه الى كل واحد منهما لكن يكون حصولها من  
احدهما اي واحداً عن غير اخراج به مقصود ابالذات ومن الآخر  
بالبيع لئلا يلزم اخراج الخرج واذا كان الامر كذلك لا يتجه ان يقال  
لا نسلم بطلان الطرد لو لم يقبل ما عند المتكلم بدخول قول الجاهل  
لخروجه بقوله لضرب من التأويل لان ذكره لاجل الفائدة المختصة  
اذلولة لبطل عكس الحسد وهذه الفائدة المشتركة مترتبة على ذكره  
بقوله لئلا يمتنع طرده غاية مترتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم



دون ما عند العقل وقوله لا لا يمنع عكسه علة باعثة عليه فافهم  
فانه لغرضه خفي على السيد قدس سره ومن جاء بعده قوله ولا يكون  
هذا تكرارا بجملة معترضة لدفع التوهم لادخله في الجواب وقوله وعلى  
هذا كان الانسب الخ لان المترتب على التبديل المذكور الخروج  
لا الطرد فانه حاصل بقوله لضرب من التأول وان لم يبدل قوله  
ما ذكرت من تقرير كلام المص رح اه زاد لفظ التفريل لان المذكور سابقا  
لبس كلام المص رح بعينه ووجه الاشعار ان المص حكم بان تعريف  
المجاز العقلي بالكلام المفاديه خلاف ما في نفس الامر لضرب من التأول  
مطرد ومنعكس والتعريف الذي ذكره ههنا متحد به في المال فلو لم يرد  
بغير ما هو له غير ما هو له في نفس الامر بل اعم واخص بطل طرد التعريف  
او عكسه فتدبر قوله وبالجمله اه لما كان الاشعار خفيا قال وبالجمله  
اي سواء كان كلام المص رح متعرا بما ذكر اول قوله بقرينة ذكره اه  
بمعنى ان ما هو له مقيد بذاتك الظرفين يكون الغير مقيدا بهما لتقابلهما  
يدل عليه قوله اعني الغبار في الواقع او عند المتكلم اه وصرح به  
في المختصر وليس المزاد ان ما هو له مقيد بهما في تعريف الحقيقة  
فيكون مقيدا بهما في تعريف المجاز ويكون الغير مطلقا والالزام  
ان يكون الاسناد الى ما يغاير في نفس الامر لما هو له في نفس الامر دون  
اعتقاد المتكلم نحو قول الدهري اثبت الربيع البقل مجازا وحل لفظ  
الغير على معنى ليس يخالف ما صرح به سابقا من قوله اي غير الملابس  
الذي هو له وقول المص رح اسنده الى غيرهما للملابسة مجازا ولا حقا  
من قوله اعني الغبار في الواقع ويستلزم عدم صحته في نفسه لانه  
يقضي ان يكون المجاز الاسناد الى ملابس لا يكون ما هو له اصلا  
لا في نفس الامر ولا عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر بناء على  
دخول المقيد في خبر النفي قوله وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال  
الكاذبة اراد بهما ما ذكره آخرا في السؤال بقوله فقد خرج نحو قول  
الجاهل والاقوال الكاذبة اعني اثبت الربيع البقل والاقوال الكاذبة  
نحو قول المعتزلي ما مر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الأفعال

كلام المخفيا حاله قوله فاحرج جميعها بقوله بتأول ادلا تأول الجاهل ولا لمن  
يتعمد الكذب ولا للمعتزلي الخفي حانه قوله اي ولان مثل اه لم يجعل  
المشار اليه اشتراط التأول رعاية لقرب المشار اليه وكونه مذكورا  
صريحاً بقوله الصلتان في القاء وس الصلتان محركة شعراء عبيدي  
وضي وفهمي والعبيدي نسبة الى عبد القيس ويقال له عبيسي  
قوله اي على ان اسناد اه فالكلام محمول على الحذف اي لم يحمل  
اسناد نحو قوله او على الاسناد المجازي او على التجوز من اجراء وصف  
الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على المجاز على ان اسناد اشاب  
وافتي مجاز فان العبارة لا تساعد قوله مادام لم يعلم ليس مراده ان  
لفظة دام مقصورة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان  
صحيحا حذف بعضها بل بيان الحاصل المعنى يجعل ما مصدرية ثابتة  
عن طرف الزمان المضاف الى المصدر التأول هي وصلتها به اي  
لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا تحقق احدهما  
يحمل على المجاز قوله اولم يظن اعاد كلمة لم اشارة الى دخوله  
تحت النفي وان المقصود انتفاءهما لان انتفاء احدهما يوجب انتفاء  
يستلزم انتفاءهما وليس بتقدير الكلمة لم حتى يكون الزيد في الانتفاءين  
فيحل بالمقصود قوله ان قائله لم يرد طهره لم يقل لم يعتقد كما في المفتاح  
لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفي بل لابد من عدم الارادة  
يتصّب القرينة ولذا لم يقل لم يحتمل ما لم يرد ظاهره اذ لابد من العلم  
او الظن بعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة قوله بل يحتمل على الحقيقة  
لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وما في شرح المفتاح  
الشريفي من انه ينبغي ان يتردد عند انتفاء العلم والظن في كونه مجازا  
او حقيقة كاذبة لان الجزم بكونه حقيقة تحكم يقتضي انه اذا لم يعلم  
ايمان شخص ولا كفره يحكم بكفره في الظاهر فقيه ان المعتزلي في الحكم  
بالكفر العلم بعدم الايمان لعدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه  
يكفيه عدم العلم بكونه غير ما هو له في الظاهر فتدبر قوله ولم يستدل  
بشيء الخ فقوله كما استدل مفعول مطلق افعول محذوف دل عليه



لم يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبدهي  
فلا يرد ان عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهية كاستحالة قيام المسند  
بالمسند اليه قوله قد اصبحت ام الخبار تدعى اه اصبحت بمعناه الحقيقي  
المناسب للمقام وام الخبار اسم امرأة وتدعى خبيرة اصبحت وكله بالرفع  
ليفيد عموم النفي المناسب للمقام لا بالنصب المفيد لنفي العموم ولان  
الكل المضاف الى الضمير لم يستعمل الانا كبدا او مع مولا للعامل المعنوي  
ومن ان رأت مفعول له والاصلع الذي انحسر شعر رأسه والمعنى  
ان هذه المرأة اصبحت تدعى على ذنبها لم ارتكب شيئا منه لزوجها  
راسي كراس الاصلع فان النساء يفيضن الشيب ويطلبن الشيب  
ومير عنه جملة مفسرة لرؤية رأسه كراس الاصلع وميمنة لوجه الشبه  
اي سلب عن الرأس والقزعة بضم القاف والزاء وفحهما وكسرهما  
وتجندبة وقذف الشعر حوالى الرأس كذا في القاء وس قوله اي بعد قزع  
اشارة الى ان عن معنى بعد كما في قوله تعالى لتركن طبعا عن طبق  
قوله اي مضيا اه في التاج الجذب كشيدن فالعنى جذب الليالي  
بعضها لبعض والمراد لازمه اعني مضيا ومجى بعضها خلف بعض  
لانه الموجب لتغير القسار عن الرأس والقضاء وعبر بالليالي عن مطلق  
الازمنة لان العرب تؤرخ الشهور بالليالي والاشارة الى شدتها  
وكثرة العموم فيها قوله وفي الاساس اه فالعنى مضى اكثر الليالي  
اي من عمره قوله مقولا فيها الخ اي من الناس في حقها حين البسر  
والراهبية ابطى وحين العسر والضيق اسرعى او من الشاعر  
لانه لا يبالى بعد التمييز المذكور عنها قوله اوكون الامر الخ والتعبير  
للدلالة على انها مأمورات بامر الله تعالى مسخرات لحكمه فتح يتحقق  
دليل آخر على كونه موحد قوله ويجوز ان يكون منقطعا اي استبناغا  
على طريق الالتفات قوله اي امره وارادته فسر القيل او بالامر  
لقوله اطلعي فانه مفعول القيل ان كان مصدرا او لا او عطف بيان  
له ان كان اسما وكذلك لفظ الامر يحتمل ان يكون مصدرا وان يكون  
اسما بمعنى الصيغة ثم بين المراد بعطف الارادة عليه لعدم الامر

حقيقة عند المحققين واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة فالامر  
بمعناه الحقيقي لان اطلعي بمعنى كونى طالعة قوله حتى اذا واطلعت اه  
حتى ابتدائية ولذا دخلت على الشرطية وهي تقتضي ان يكون ما قبلها  
غيبا مؤدبا الى ما بعدها فالقول بان معنى اطلعي تحركي ليصبح وقوع  
حتى بعده ليس بشيء وتمسكه على ما في بعض الخواشي يابنت على  
لا تلومى واهجعى الخطاب لام الخبار والهجوم النوم ومن هذا ظهر  
فساد تفسير اصبحت بصارت قوله فانه بدل على الخ فان اسناد الافناء  
الى ارادته تعالى شان الموحد وان كان هذا الاسناد ايضا مجازا ولا يجوز  
ان يكون اسناد افناء مجازا واسناد مير حقيقة لان جملة افناء قيل  
الله ميمنة لقوله مير عنه اه قوله وكذا المراد بشباب الزمان اه في  
القاسوس الشباب القناء وقد شب يشب وجع شاب والمراد ههنا الاول  
اذ لوجه الجمعية لارادة جماعة الفتيان واصله الى الزمان لادنى  
ملازمة باعتبار حصوله فيه للكائنات والفاقدات فيصح حمل الازداد  
عليه ولا يرد ان الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى  
فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون والمعنى  
هيج قوى الارض وحدث نضارتها ازدياد قوتها النامية قوله والروح  
اي الحيواني قوله وانحصار الاقسام اه والكناية داخلية في الحقيقة  
المطلقة في شرح المفتاح الشرقي والكناية داخلية في الحقيقة بمحدودها  
الثلاثة اي المذكورة في المفتاح والمقابل لها انما هو الصريح منها وقال الشارح  
رح في شرح قول السكاكي رح الحقيقة في المفرد والكناية تستر كان  
في كونها حقيقيين وتفرقان بالنصريح وعدم النصريح واما الكناية  
فلا كلام في انه لا يراد بها معناها وحده وانما الكلام في انه هل يراد مع معنى  
المعنى ام يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى ومبناه  
على انهم لم يعتبروا في الحقيقة الا استعمال في الموضوع له واما ان لا يكون  
غير الموضوع له مراد افلا ومنهم من فهم ذلك وجزم بان الحقيقة مطلقا  
تقابل الكناية فحمل ما ذكره من اشتراكهما في كونهما حقيقيين على  
اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة



على الكناية وهذا الاصطلاح مما لم يجده من القوم واما ما قبل من ان  
اللفظ اذا اريد به نفسه واسند اليه الفعل او معناه كان مجازا كما  
في قولك سرتي ليلى اذا اردت لفظ ليلى فانه مجاز لان المسر من لفظ  
يها وليس طرفه اعني ليلى حقيقة ولا مجازا لان اللفظ اذا اريد به نفسه  
لا يتصف بالحقيقة والمجاز كما صرحوا به فليس بشي لان السرور انما  
هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لامن حيث هو  
قوله وكل مفرد مستعمل قيد بذلك لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى  
بالحقيقة والمجاز قوله لا اسناد الجملة فان الاسناد الى المتبادر عنده  
ليس حقيقة ولا مجازا قوله فقيه اشكال عندي لا اشكال فيه لانه  
صرح في آخر كلامه في بحث الكناية ان الكلمة اذا استندت فاسنادها  
بحسب رأى الاصحاب دون رأينا اما ان يكون على وفق عقلك وعلمك  
او لا يكون والاول هو الحقيقة في الجملة والثاني هو المجاز فيها انتهى فانه  
صرح في ان الحقيقة والمجاز العقليين صفتان لاسناد كلمة الى اخرى  
لا اسناد الجملة الى شيء في قولنا زيد صائم نهاره المجاز هو اسناد الصوم  
الى النهار وبعد ذلك الاسناد لا مجاز في اسناد صوم النهار الى زيد لانه  
في معنى زيد صائم في نهاره فانه من اللطائف وانما قال دون رأينا  
لان رأيه رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية قوله لم يقل منه اه  
بل اورده بطريق التعداد ولذا لم يهطف ما بعده عليه قوله انما  
للاقتباس وروما للاختصار مع ان المناسب لبيان الكثرة هو التعداد  
وهو ايضا من المحسنات وان لم يعدوه منها اعيد الانحصار فيما ذكره  
قوله وان المعنى اه والضمير في عليهم راجع الى المؤمنين والمراد منهم  
حينئذ مؤمنوا وقوع المجاز فاندفع الاشكال بانه كيف يصح الزيادة  
بالقياس الى منكرى وقوع المجاز فانه يقتضي حصول اصله من غير  
حاجة الى ان يقال اصل الايمان به حاصل ببعض الآيات والزيادة باخر  
فانه خلاف ما هو الظاهر من نسبة الزيادة الى كل الآيات والى ان يقال  
الزيادة قد يراد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضي وجود المزيد عليه  
قوله على انه مفعول به لتقون آه اعلم ان اصل تقون توتقون من الوقاية

وهو فرط الصيانة متعدي الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما  
على حذف المضاف اي عذاب يوم حذف لفظا عنه والمعنى  
فكيف تقون انفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر  
وحينئذ متعدي الى مفعول واحد ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به  
لكفرتم والمعنى فكيف يحصل لكم الوقاية والحذر ان كفرتم ويحتمل  
يوما يجعل الولدان شيئا في الدنيا قوله اي كيف تقون يوم القيمة  
اي في يوم القيمة فهو منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان  
مفعول به على حذف المضاف وليس بدلالة من يوم القيمة كما وهم ان  
لادخل في تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان  
الاستقبال الذي في تقون وفسر قوله تعالى ان كفرتم بان بقيتم على  
الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكفار قوله الى مكانه اه  
اي الى مكان وقع منه الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من  
لالى الظرف اذا المعنى واخرجت من الارض لاني الارض قال قدس سره  
فيه اشعار اه لغزل وجه الاشعار من اراد كلمة من فانها تزداد في التمييز  
لكن من التي تزداد في التمييز تبينية كما في الرضى او تبينية كما في شرح  
التسهيل او زائدة عند بعض وكلمة من ههنا ابتدائية كما لا يخفى قال  
قدس سره لاني ذاتها والتفسير ما يرفع الابهام الذاتي قال قدس سره  
فان الاستحالة لازمة في التاج الاستحالة محال شدن وفي القاموس كل ما تغير  
من الاستواء الى الاعوجاج فقد استحال قال قدس سره لا العقل يعني  
ان التمييز عن النسبة الى الفاعل مزال عن الفاعل فيلزم ان يكون العقل  
مستحيلا وليس كذلك والجواب ان ذلك اكثرى وليس يلزم في التسهيل  
ومعير الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالبا اسناد اليه مضافا الى الاول  
وفي شرحه يريد انه يقدر اسناد اليه فاعلا فاذا قلت طبت نفسا فهو منقول  
عن الفاعل والاصل طاب نفسي و اشار بقوله غالبا الى المنقول عن المفعول  
نحو وفجرا الارض عبونا والى ما لا يصلح لاسناد اليه ولا لابقاعه عليه  
نحو امتلا الكوز ماء وكفى بالله شهيدا وما احسن الحكيم رجلا وفي التحفة  
شرح المعنى والزام بعضهم في كل ميمز وقع عن النسبة في الجملة ان يكون

في اللفظ  
نما نفسه



تكلف اذ هو غير متأث في نحو قولهم امتلا الكوز ماء ونحو طاب زيد ابا  
حيث يراد ان زيد انفس الاب واما الجواب بان العقل فاعل لما يتضمنه  
الاستحالة اعني الاحالة كما قالوا في امتلا الكوز ماء انه فاعل ملا الذي  
يتضمنه امتلا ففيه ان من التزم ان يكون التميز فاعلا لنفس الفعل  
اولما يتضمنه اراد بما يتضمنه مطا وعه كما في مثال الماء او مطا وعه  
كما في جحرنا الارض عيوننا اي انفجرت عيونها والاحالة ليس مطاوعا  
للاستحالة ولا مطاوعا لها قال قدس سره وكانت مصدرا  
مضافا الى مفعولها في الرضى اضافة المصدر الى المفعول انما يجوز  
اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيئ تابع بعده منصوب المحل  
او بمجيئ الفاعل بعده او بقرينة معنوية ولا شك في انتفاء القرينة  
ههنا قال قدس سره فلا يصح ان يجعل فاعلها وما قبل من  
انه تمييز عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى الى قوله في حاشية  
الكشاف انه يجوز ان يراد الحال عن الفاعل المحذوف المصدر فيرده انه  
قياس في اللغة وان ما ذكره الشارح رح فيما يكون الفاعل محذوفا مرادا  
وفما نحن فيه ليس كذلك قال قدس سره اي استحالة عقلية او عادية  
بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير استحالة عقل او عادية قال قدس سره  
او على الظرفية المقدرة اي بتقدير غير الظرف ظرفا واظهار في وحذفه  
شايعان في امثال هذه الكلمات يقال هذا قبيح في الشرع وفي العادة  
وفي العقل وشرعا وعادة وعقلا واللام في قوله في العقل والعادة  
زائدة لتحسين اللفظ اذ لا عهد ولا استغراق ولا تعيين للجنس  
فلا يرد انه لادلالة على تقدير المعرف قوله لان العقل اه في بعض  
النسخ باللام الجارة وان وفي بعضها بحرف النفي وان فعلى الثاني  
عطف على قوله يعني يكون الخ اي المراد بالاستحالة العقلية ما ذكر  
لاهنا لان حكم العقل بشرط التخلية بالاستحالة لا يصير قرينة  
على المجاز لجواز انتفاء الشرط وعلى الاول تعليل لقوله لا يدعى اه  
اي لا يدعى احد جواز ذلك القياس لان العقل مطلقا من غير اعتبار  
امر آخر من نظر او عادية او احساسا وتجربة الى غير ذلك بعده محالا

فقوله اذا خلى ونفسه للتقييد على الثاني وبيان الاطلاق على الاول  
قوله بما يستحيله العقل اي العقل في نفسه بدون اعتبار امر آخر معه  
قوله ومعرفة حقيقته لم يقل وحقيقته للتصريح على ان المراد  
الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود قوله يريد به يعني  
ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة لا ما هو حقيقة بالفعل اذ لا اختلاف  
في انه لا يجب لكل مجاز حقيقة قوله معرفة فاعله او مفعوله لم يقل  
معرفة اسناده الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسناد  
لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله او مفعوله وخفائه  
قوله اي يزيدك الله حسنا في وجهه اي من حيث الظهور لا من حيث  
الوجود فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدفته يظهر بعد التأمل  
والنظر قوله سر حتى رؤيتك هذا القول مجاز اذا اريد منه حصول  
السرور عند الرؤية اما اذا اريد ان الرؤية موجهة للسرور فهو  
حقيقة قوله اي اقدمني نفسي قدر السكاكي رح في مثل هذا المثال  
الفاعل النفس وفيما عداها الله سبحانه بناء على ان الظاهر ان الحادث الذي  
يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر ينسب الى ذاته تعالى لكن  
لا يخفى ان الفعل الصادر ههنا هو القدوم واعتبار النفس الناطقة  
مقدما للبدن تكلف بارد غير متعارف عند اهل اللغة وكذا جعل  
النفس فيما عداها فاعلا باعتبار التوليد مع عدم جزيانه في صيرني  
تكلف قوله بهذه الحالة في شرح المفتاح فالواو مزيدة في ثاني مفعولي  
صير تشبيها بالحال او الواو الحال والحال قائم مقام الخبر دال عليه  
اي صيرني هوالك مضر وباب المثل في الهلاك انتهى وعبارته ههنا  
مشعرة بالوجهين حيث جعل بهذه الحالة مفعولا ثانيا وعبر عنه بالحالة  
قال قدس سره دل عبارته الظاهر اشعر لما عرفت من انها تحتمل  
الوجهين قال قدس سره يضرب المثل لحيني وبى اي يضرب  
المثل بالاشياء لحيني و يضرب المثل للاشياء بى قال قدس سره الا انه  
قدم المعطوف على المتبوع والغامل كما قولك عليك ورخصة الله  
السلام وما سيجي من ان جوازه مشروط بان لا يتقدم على الغامل



كما في الرضى فاعمل ذلك مختلف فيه فانه لم يذكره في شرح التسهيل  
عند تعداد شرائط جواز تقديم المعطوف مع انه بالغ في ذلك وذكر  
الشروط المتفق عليها والمختلف فيها وان ايت فاجعل المذكور  
مفسرا للعامل المحذوف مقدما ويزوي بحسب البناء فهو يدل من بي  
قوله نوع خفيا لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازي وترك الاسناد  
الى الفاعل الحقيقي قوله في هذا اي في المجاز العقلي قوله صارت اه  
اي النسبة حقيقة لذلك الفاعل قوله فانك لا تجد تعليل لقوله ليس  
بواجب اي اذا قلت عند قدومك الحق اقدمني حق لا تجد في قصدك  
فاعلا للاقدام سوى الحق لكنك صورت القدوم بصورة الاقدام  
والحق بصورة المقدم مبالغة في كونه داعيا للقدوم فلا فاعل في قصدك  
سوى الحق لا محققا ولا موهوما فضلا عن الاسناد اليه والنقل عنه  
قوله وكذا لا نستطيع الخ بناء على تصويرك الصيرورة تصيرا  
والازدياد زيادة ولا تصير ولا زيادة قوله فالاعتبار تفريع على ما قبله  
اي اذا لم يكن للفعل في المجاز العقلي فاعل بناء على انتفاء الفعل  
وكونه محض اعتبار في امتيازه عن الكذب ان يكون المعنى الذي  
هو مقصود المتكلم من الكلام ومحط الفائدة موجودا في المجاز بخلاف  
الكذب فانه لا وجود له ففي اقدمني حق يلدك ان لم يكن القدوم متحققا  
كان كذبا وان كان متحققا كان مجازا عقليا قوله واذا كان اه عطف  
على قوله ليس بواجب الخ وبيان لما ط كون الكلام مجازا عقليا وهو انه  
اذا كان المعنى الذي وضع له اللفظ موجودا على الحقيقة بان يكون  
مستعملا فيه مرادا منه لم يكن مجازا في ذلك اللفظ نفسه لكونه  
مستعملا في معناه الذي وضع له فيكون في الحكم ففي قولك اقدمني بلك  
حق لي ان كان لفظ الاقدام مستعملا في معناه الذي وضع له  
وان كان موهوما يكون مجازا في الحكم وان كان مستعملا في معنى  
الحمل على القدوم كان مجازا في اقدم والاسناد على حقيقة وكذا  
ان كان الحق مستعملا في المقدم بطريق الاستعارة بالكناية فتلخص  
من كلامه ان مثل اقدمني بلك حق لي يحتمل وجوها ثلاثة

مجازا في الطرف ومجازا في الاسناد واستعارة بالكناية وبما حررنا لك اندفع  
الشكوك التي عرضت للناظرين الذين لم يقيدوا على تخريج جواهر  
مقاصده من صدور عباراته قوله هذه الجملة اي الضابط للبحار  
العقلي واحسن ضبطها فانه ما قد نسيه الخذاق كالسكاكي والمص والامام  
رح حتى تكون على بصيرة في استخراج الجزئيات منها قال قدس سره  
وانت تعلم اه قد الحق الشارح بالاقول جواب الاشكال بحيث  
يظهر منه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق المعنى  
لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر  
ان مداول اللفظ وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا  
لان المقصود ثبوت ما هو المرجع كالقدوم مثلا انتهى وخلاصته  
ما حررناه سابقا في حل عبارة الشيخ فكن القبول الحق فان الشارح رح  
حقق المقام بما لا مزيد عليه قال قدس سره بل هو في الحقيقة اه فيه  
بحث لان الاشكال انما هو على الشيخ حيث يقول ان هذه الافعال  
موهومة لافاعل لها واما القائلون بانها موجودة قد نقل الاسناد من  
فاعلها الحقيقي الى المجازي فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح رح  
لا يكون حيث اي اذا كان هذه الافعال المتعدية غير موجودة حقيقة  
بخلاف ما اذا كانت موجودة وبهذا ظهر فساد ما قيل ان اول الحاشية  
يوجب رجحان مذهب الشيخ فان محصله ان الافعال المتعدية المذكورة  
في تلك الامثلة موهومة فلا فاعل لها يصير الاسناد اليه حقيقة واما  
آخر الحاشية فاشكال على جميع القائمين بالمجاز العقلي ولم يذكره  
لترجيح مذهب الشيخ على غيره قال قدس سره واذا نظرت اه الفرق  
بينه وبين الاستعارة بالكناية ان المقصود بالذات في الاستعارة المبالغة  
في نفس الحق بجعله مقدما واما في هذه فالمبالغة في الملاينة وان كان كل  
منها يستلزم الآخر قال قدس سره فثبت اه فيه ان الثابت مما ذكره  
انه لا حقيقة له موجودة او معدا بها لان في الحقيقة مطلقا وعبارة الشيخ  
تبادى على نفي الحقيقة مطلقا فالوجه ما حررناه من انه لا اقدام في قصد  
المتكلم اصلا وانما هو صور القدوم بصورة الاقدام واسنده الى الحق



وهذا ما ذكره الشارح رح في شرح المفتاح وأنا اظن ان ما ذكره الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ايسر القصص الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة قوله استعارة بالكناية اي فيها استعارة بالكناية قوله وانكره السكاكي وقال ما عندكم من المجاز العقلي عندي داخل في الاستعارة بالكناية لانه ينفي المجاز العقلي باحتماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون نافيا قوله من اللوازم اي من الروادف منفكة كانت او لازمة قوله المساوية المشبه به اي المختصة به اما مطلقا او بالنسبة الى المشبه بقربته لاحق كلامه حيث قال بعد قوله من لوازم المشبه به ما لا يكون الاله وكان على الشارح رح ان يذكره وسابق كلامه حيث قال في تعريف مطلق الاستعارة ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعي دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك المشبه ما يخص المشبه به قوله ثم تفرد بها بالذكر عن اداة التشبيه والاشعار به قوله القادر المختار بعنوان هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركبك جدا بخلاف ادعاء كون ملابس الانبياء بالربيع عين ملابسته بذاته تعالى قوله المدبر لاسباب الهزيمة لا الجيش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر ركبك قوله خلق من شخص يدفق الماء لان المقصود بيان مادة يكون منها الانسان كما يدل عليه سابقه اعني قوله تع فليست الانسان ثم خلق ولاحقه اعني قوله تع يخرج من بين الصلب والزائب لبيان اصله الذي نشأ منه كما في قوله تع خلقكم من نفس واحدة قوله كالاستخدام اورد حرف التشبيه لان الاستخدام من الحسنات وهي تراعى بعد المطابقة ووضوح الدلالة وما نحن فيه من الاستعارة وهي متعلقة بوضوح الدلالة لکنها متشازكة له من حيث انه اراد باللفظ معنى وبالضمير معنى آخر والجهة مختلفة قوله لان النداء له الخ فيكون الامر ايضا له اذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تثنية او عطف وما قيل انه يجوز ان يكون الامر لها مان بان يأمر العملة بالبناء ففيه انه خروج عما نحن فيه لانه ح يكون المجاز في الطرف

حيث اريد بان الامر به قوله كما ذكرنا الخ حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها قوله وجعل لفظ المنية اه هذا لا دخل له في دفع الاعتراضات فانها مندفة بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب سؤال اورد السكاكي رح واجاب عنه بما ذكر وهو ان يقال ان ادعاء السبعة وانكار ان تكون شيئا وراه ينشأ في التصريح باسم المشبه كالمنية لانه كمال الاعتراض به للقطع بانه لم يرد غير معناه الموضوع له وحاصل الجواب انا نجعل اسم المشبه من اسماء المشبه به يجعل اسماء قسمين متعارفا وضع بازاء المشبه به حقيقة كالسبع وغير متعارف وضع بازاء ادعاء كالمنية فالتصريح باسم المشبه لا ينشأ في ادعاء كونه نفس المشبه به وانما يتألفه اولم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما زعم من ادخال المشبه في جنس المشبه به قوله تدخل في جنس السبع فانه تصريح بان المراد بالمنية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع لما يقتال النفوس من غير فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص او في غيره كالموت فيكون لفظ السبع موضوعا له ادعاء ومعلوم ان لفظ المنية موضوع له حقيقة فيكونان كالمترادفين مثل السيف والصارم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق العمام على الخاص ولذا قال السكاكي رح ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين بحقيقة واحدة وان لا يكونان مترادفين بقي ههنا شيء ذكره الشارح رح في شرح مختصر الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعة لهما لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاسناد مجازيا لان حق الانبياء مثلا ان يسند الى القادر دون الزمان المشبه بالقادر المصور بصورته اقول اذا كان مبنى الاستعارة على ادخال المشبه في جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا وراه وكان اثبات لازم المشبه به كالانبياء مثلا مبني على هذا الادعاء كان اسناده اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن الى ما هو له عنده في الواقع واعل هذا وجه تركه في هذا الكتاب واماما اجيب به من ان قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخيلية عنده فان المراد بالمخالف



في محاب المنة تشبث بفلان صورة وهمية شبيهة بالمخالب الحقيقية  
فهى المنة حقيقة وحقة ان يستند اليه فليس بشئ لانه مبني على كون  
القرينة للاستعارة بالكناية عنده منحصرة في التخيلية وليس كذلك  
فانه اذا كان المجاز العقلي داخلا فيها كان القرينة في مثل انبت الزرع العقل  
مثلا مستعملة في معناه الحقيقي وبصريح الشارح رح فيما سياتي  
بان كل واحدة من الاستعارة التخيلية والاستعارة بالكناية منفكة  
عن الاخرى عنده قوله اعتراض قوى وهو ان لفظ المنة ح مستعمل  
فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز  
وادعاء السبعية المنة لا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونه  
موضوعا لفظ المنة تحققة وفي شرح المفتاح الشريفى وربما يجاب عن  
ذلك بان ما ليس بخارج عن الموضوع له اذا اعتبره بعد ارجاعه خارجا  
عنه فيكون لفظ المنة مستعملا في غير ما وضع له وخلاصته ان المراد  
بالمنة الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لاعتبار امر خارج  
مع الموضوع له فتدبر قوله ولانه ينتقض الخ حاصل استدلال السكاكى رح  
كما اشار اليه الشارح رح بقوله والحاصل انه ان كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه  
وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية  
فامر منع لصغره مستندا بانه يستلزم المحال وهذا نقص له بالخلاف  
فان دابله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية  
لاشراطه بعدم ذكر المشبه به فتدبر فانه قد زل في تقريره الاقدام قوله  
ان نحو رأيت اه اى التجريد سواء كان بالبلاء او بمن والمعنى رأيت برؤية  
فلان اسدا ولقيني من ملاقاته اسدا قوله على وجه ينبي عن التشبيه  
وفي قولنا نهاره صائم وليله قائم ليس كذلك لان الاضافة لامية لتعيين  
المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لا مطلق ان نهار  
وانما يكون طرفا التشبيه المذكورين لو كان الاضافة بيانية فانه في معنى  
الجل المباعدة في التشبيه كما في لجين الماء فاندفع ما قيل ان الفرق بين  
لجين الماء ونهاره صائم يحتمل احدهما مبنيا دون الاخر تحكما لان في كل  
منهما اضافة غايبة الامر ان في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به

وفي لجين الماء بالعكس قوله على ذكر الطرفين وهو القمر وصمير  
ازراره او صمير غلالته قوله هو شخص صائم مطلقا فلا ذكر المشبه به  
اصلا والمراد بالنهار معناه الحقيقي بادعاء الصوم له فلا يكون من اضافة  
العام الى الخاص على ما فهم فاختياره هذا لا ينافي استقبحه كونه من  
اضافة العام الى الخاص قوله من غير اعتبار صك كونه صائما  
او غير صائم انما قال هذا ليكون ابعده من كونه مشبها به لانه اعتبر في  
المشبه به كونه صائما قوله من لم يقف على مراد السكاكى وزعم ان  
مذهبه في الاستعارة بالكناية ارادة المشبه به حقيقة وكان الظاهر  
ان يقدم هذا الكلام على قوله ولانه ينتقض اه لكونه اجوبة عن قوله  
لانه يستلزم اه لكن اخرة اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانه غير معتد به  
قوله والمعنى فهو اه وذلك لان الاستعارة اذا كانت في ضمير  
راضية والضمير لا يقبل الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به عنه كان المراد  
من الضمير العيشة المشبهة بصاحبها فهو ضمير العيشة المذكورة في  
المعنى وان كانت من حيث اتحاد اللفظ مرجعاه فالتقدير فهو في عيشة  
راض صاحب عيشة اى كعيشة راض صاحب العيشة بها ليصح  
وقوعه صفة للعيشة المذكورة فيقول المعنى الى ما ذكر المحب وما قيل  
انما قدر ما قدر مع ان المقصود يحصل بان يقال في عيشة راض صاحبها  
على ما صرح به الكاشى تفخيلا لسان العيشة فانه يفيد عيشة يرتضى بها  
بخلاف ما اذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها والاصح ان  
من هو فيه فان المعنى انه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك  
ان يكون مما يرضى به فقيه ان الكلام في كيفية اعادة هذا التركيب لما  
قدر على تقدير كون الاستعارة في الضمير لاني بكنة التقدير قوله من ياب  
اضافة العام الى الخاص ويلاحظ في الحكم عليه بانه صائم من حيث  
اتحاده بالخاص لامن حيث اتصافه بالصوم لئلا يلغوا الحكم وقيل ان  
المراد بالصائم المضاف الى الشخص ما يصح ان يكون صائما وفيه ان  
المشبه به للنهار ليس من يصح الصوم منه قوله من اضافة المسمى  
الى الاسم فالضمير في نهاره راجع الى الاسم كانه قيل الشخص المسمى



تريد ضاماً وانما لم يقل من اضافة الاسم الى المعنى لعدم مجبئها وعدم  
 كونه مشبهاً به وعدم صحة حمل ضام عليه قوله من التمحلات  
 قد عرفت التمحلات مما ذكرنا قوله لاحقيقة ولا يجازا لان المراد  
 بضمير اى حيث العمل فيكون النداء لهم اذ لا يجوز تعدد الخطاب  
 في كلام واحد نعم يكون لفظها مان بجازا لكن لا امر لسماء اصلا  
 قوله ولم يعرف الخ يريد انه لو كان هذه التراكيب الصادرة عن  
 البلغاء استعارة بالكساية لكان الحكم بصحتها دأراً على اعتقاد  
 التوقيف وعدمه فيصح عندهم لم يعتقد ولا يصح عندهم لم يعتقد  
 وليس كذلك فان هذه التراكيب شائعة من غير توقف عن احد في  
 الحكم بصحتها فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه كما لا يخفى قوله  
 اعني الامور العارضة الخ قيل اى الامور العارضة التي بها يطابق  
 اللفظ مقتضى الحال اى تكون شيئاً قريباً لها حتى لا يرد الرفع فانه  
 عارض المسند اليه من حيث انه مسند اليه ولا حاجة اليه لان المقصود  
 ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة المسند اليه باعتبار كونه  
 كذلك لان كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فيه فان كثيراً  
 من الاحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القوة الى الفعل  
 ولم يدون قوله لذاته متعلق بالراجعة يتضمن معنى العروض اى الراجعة  
 اليه العارضة لذاته بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف قوله  
 لا بواسطة الحكم او المسند عليه فلا ينافي كونها عارضة لذاته كونها عارضة  
 لاجل كونه مسند اليه فانه واسطة في الثبوت ومن هذا يظهر ان قيد الحيثية  
 للتقييد اى العارضة لذاته المسند اليه حال كونه موضوعاً كونه  
 مسند اليه فلا ينافي كونها اعم لا للتعليل فلا يرد ما توهم من ان احوال  
 المسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يوجد في غيره ولما يوجد حال  
 تختص به على ان المجوئ في الباب حذف المسند اليه وذكره وتعرفه  
 وتكرره الى غير ذلك لا مطلق الحذف والذكر مثلاً فيكون مختصاً به  
 قوله اولى بالتقديم اى في الذكر فيكون بيان احواله ايضا اولى بالتقديم قوله  
 لانه عبارة اى في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي

اعني الاسقاط مشعراً بالقديم بعد الاتيان ولذا اختير على لفظ  
 الترك اشارة الى كونه ركناً اعظم كانه اسقط قوله وهو متقدم  
 على الاتيان والاتيان متقدم على سائر الاحوال لتكونها كالتفصيل له  
 قوله والحذف يقتضي الخ اى الحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون متوالياً  
 في التقدير لا الحذف الذي يكون نسباً نسبياً كحذف فاعل المصدر وفاعل  
 الفعل المبني للمفعول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مراداً قوله  
 وهو ان يكون السامع عارفاً به اى يمكننا من معرفة المحذوف لان وجود  
 القرينة لا يوجب العرفان بالفعل قوله لوجود القرائن صيغة الجمع  
 بالنظر الى تعدد الموارد اى القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه  
 او باعتبار كونه احد الاشياء المعينة كما فيما حذف ليدب نفس  
 السامع كل مذهب يمكن قوله الداعي الخ سواء كان حاملاً عليه او غاية  
 مرتبة عليه فاللام في قوله فلا احتراز للتعليل المطلق الشامل للحاملية  
 والغرضية قوله ايضا اى كما هو معلوم متقرر في علم المعاني وان لم يذكر  
 فيه صريحاً والظاهر ترك لفظ ايضا قوله اشارة ما ضمنية كما يدل عليه  
 ههنا قوله عن العبث فانه مشعر بوجود القرينة قوله بنسائه على الظاهر  
 حال عن العبث اى حال كون العبث منسباً على ما هو الظاهر من اغناء القرينة  
 عنه لا على الحقيقة وفي نفس الامر قوله والاى وان لم يبين على الظاهر  
 فهو في الحقيقة الركن الاعظم فذكره لا يكون عبثاً وان قامت القرينة  
 فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالتذكر في التنبص على ما هو المقصود  
 الا هم قال في شرح المفتاح ان ذكر المسند اليه لا يكون عبثاً على الحقيقة  
 وان قامت القرينة لكونه جزءاً من الكلام بل العمدية فيه فلا يرد ما قيل من  
 انه لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثاً لتحقيق  
 القرينة المغنية قوله وقيل معناه انه عبث نظراً الخ قال في شرح  
 المفتاح قيل المراد انه يكون عبثاً نظراً الى ظاهر القرينة المغنية  
 عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز  
 ان يتعلق به غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه  
 وقال السيد قدس سره في حواشي شرحه انما اعتبر خفاءه لانه

انما اعتبر خفاء الفائدة  
 لانها اظهرت الخ فمختصة



اوظهر لم يكن ذكره عبثا في الظاهر ايضا فالمراد بظاهر القرينة  
 الامر الظاهر الذي يقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الذكر والحقيقة  
 في قوله واما في الحقيقة نفس الامر اى يجوز في نفس الامر ان يتعلق  
 بذكره غرض حتى فلا يكون عبثا مع وجود القرينة المغنية عنه  
 ومما نقلناه ظهر ان ما قيل ان المراد بظاهر القرينة الظاهر الذي  
 هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القرينة واما في الحقيقة اى  
 في نفسه فيجوز ان يتعلق به غرض فلا يكون عبثا ثم الاعتراض عليه  
 بانه اذا يتعلق بذكره غرض كان المقام مقام الذكر والكلام في مقام  
 الحذف اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة خروج عما قصده  
 الشارح رح على انه يرد عليه انه اذا اريد بالظاهر الظاهر الذي  
 هو القرينة لاجابة الى قوله بناء على الظاهر لان الكلام في مرجحات  
 الحذف بعد وجود القرينة قوله من حيث الظاهر لانه يفهم من اللفظ  
 لكن لا يفيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصحة ارادته فالاعتماد  
 بالآخرة على العقل قوله على دلالة العقل لانه يستدل بالعقل  
 بمعونة القرائن على المحذوف الدال على المسند اليه فالاعتماد اولا  
 وآخر على العقل وان كان للفظ مدخل واذا لم يقل ههنا من حيث  
 الظاهر قوله لاستقلاله بالدلالة اى في الجملة كما في العقليات الصرفة  
 وان كان للفظ ههنا مدخل قوله فانه يقتضى اى في جميع المواد  
 قوله وانما قال تخيل اه يعنى ان العبدول ليس محققا لان كونه  
 محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة  
 عليه وليس كذلك قوله هو اللفظ اه ضمير الفصل لمجرد التأكيـد  
 وتحقيق ذلك ان اللفظ مدخلا في الدلالة عند الحذف بناء على ان  
 المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه وليس للقصر  
 فانه باطل تخالف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا عند الذكر يكون  
 الاعتماد بالكلية على اللفظ قوله والاعتماد الخ لا عند الذكر ولا عند الحذف  
 ولذا لم يقيد بشئ منهما قوله هل يتنبه ام لا ام هذه منقطة على ما مر  
 تحقيقه فاقبل الصواب اينه ام لا ليس بصواب على ان ام المتصلة

تجى مع هل على قلة ككفا في الرضى قوله او تعينه اما لان  
 المسند لا يصلح الاله او اكمله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره او  
 لكونه متعبنا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجتمع الاحتراز  
 عن العبث لكن مدار الدواعى والمقتضيات على القصد وقصد التعيين  
 غير قصد الاحتراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصد ان  
 معا وكذا الحال في جميع الدواعى اذا لم يكن بينها تناف قوله او سمع  
 او فاقية بان يكون ذكر المسند اليه واجبا للتأخير او يكون القافية  
 او السجع لفظ المسند مع حركة ما قبله فاذا ذكر المسند اليه يحصل  
 الانفصال بينهما ويفوت القافية او السجع قوله لا يسع اما لعدم  
 الفرصة او للضجر والسامة الحاصل للصيد من طلب الصيد قوله  
 من غير السامع من الحاضرين الصواب من غير المخاطب من السامعين  
 قوله وكاتباع الاستعمال الخ الفرق بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام  
 في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا اولا وفي الثاني الكلام  
 الثاني غير الاول ولا بد ان يكون قياسا قوله وقد يكون اه اى قد يكون  
 المحذوف من غير ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله  
 وحينئذ يجب استناداه بالقييد الاول خرج نحو اضربن واضربوا  
 القوم فان حذف الفاعل فيه ضرورة التقاء الساكنين باقامة الحركة  
 مقامه وبالقييد الثاني خرج نحو انبت الزرع البقل وجاء ربك فان المحذوف  
 فيه الفاعل الحقيقي وبالقييد الاخير الفاعل المحذوف للمصدر قوله  
 وحينئذ يجب استناد الفعل الى المفعول الا نادرا نحو ما ضرب الا انا  
 وبذلك اى رأى وانما يجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل او ما يقوم  
 مقامه ولا تنوهم ان هذا من حذف الجملة بل تبديل جملة بجملة اخرى  
 لنكتة لان هذا ليس تبديلا للمسند بل تغيير هيئته ولذا سمي كل واحد  
 منهما صيغة الماضى قوله فلكونه الاصل اى فايئتني عليه الشئ او  
 القاعده قوله ولا مقتضى للعدول عنه يعنى كونه اصلا لا يكتفى بنكتة  
 للذكر لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم مقتضى للعدول  
 ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم مقتضى في قصد المتكلم



على ما مر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة المعينة للمحذوف  
 كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه فالاحتراز عن العبث وتخيل العدول  
 متحقق في جميع صور الذكر وقوله ولا مقتضى للعدول عنه منصوب  
 وسقوط التنوين اما لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه في الاغلام  
 لك واما تشبيهه بالمتضاف كما قاله الشيخ ابن الحارث قوله او زيادة  
 الايضاح اي ايضاح المسند اليه وزيادة ثبوت في ذهن السامع فنفس  
 الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف ايضا لوجود القرينة المعينة  
 له وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية  
 قوله ومنه واولئك هم المفلحون اي من زيادة الايضاح والتقرير لكن لا  
 لا يوضح المسند اليه وتقريره ولذا اورد لفظة منه بل لا يوضح غرض  
 تعلق بتكرير المسند اليه وهو ان هؤلاء الموصوفين بشرف الايمان  
 ممتازون بكل من الاثنتين وكل منهما يكفي في تمييزهم فلا يوضح هذا  
 الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف بنصب القرينة على تقديره اذ  
 مع الحذف لا يتضح التكرير كمال الانضاح ولا يفسح عن الغرض  
 كمال الافصاح وبهذا ظهر فساد قول من قال ايس الآية من قبيل  
 اختيار الذكر على الحذف اذ لو ترك اواك الثاني لم يكن مقدرا  
 بل كان ما بعده معطوفا على مسند اولئك الاول لان الغرض انه  
 لو ترك ونصب القرينة على تركه لم تحصل زيادة الايضاح وان دفع ما قبل  
 ان المتبادر من قوله ومنه ان النكتة في ذكر المسند اليه في الآية  
 الايضاح له مع انها شئ آخر كما علم من قوله تنبيه الخ وذلك ظاهر كذا  
 قيل لكن الظاهر من عبارة الكشف ان النكتة المذكورة لتكرير اسم  
 الاشارة وعدم الاكتفاء على الاول وجا صلها انه او لم يكرر لاحتمل  
 ان يكون مجموع الاثنتين ميمرا لهم عما عداهم لاكل واحدة منهما  
 وبالتكرير صار نصافي ان كل واحدة ميمرة لهم فالمراد بقوله زيادة  
 الايضاح الايضاح الكامل والتقرير الابلغ كافي تعريف النص بما ازداد  
 وضوحا على النظر قوله كما ثبت لهم الاشارة الخ في موقع المصدر لقوله ثابتة  
 والقضاء في فهمي زائدة كذا ذكره الشارح رح في شرح الكشف وفيه

ان التشبيه ليس بمقصود في المقام وان زيادة الفاء لم يجوزها سيبويه  
 وعندى ان الكاف للقران في الوجود وما كافة كما في ما قام زيد قد عد  
 عمرو وصلى كما دخل الوقت والقضاء للشيئية كما في قوله زيد فاضل  
 فأكرمه والجملة في محل الخبر لان اي تنبيهها على انهم بهذه الحالة وهي  
 انه كما ثبت لهم الاثر بالهدى قارنه في الوجود ثبوت الاثر لهم بالفلاح  
 مسببة عنها وفي هذا كمال الترغيب لمن عدا هم الى الايمان والاثر  
 بفتح الهزة والثناء الاستعداد وبالفلاح متعلق بالاثر المدلول عليها  
 بالضمير والمثابة المرجع وفي تمييزهم متعلق بجعلت او بمثابة وضمير انفردت  
 وكفت للاثر وضمير الموصول محذوف اي كفت فيها اي في تلك المثابة  
 على حبالها اي افرادها واصلة حوال من الحول بمعنى الطرف قال  
 قدس سره فكيف يكون الخ قال الشارح رح في شرح المفتاح كما  
 ان الحضور عند السامع ومعرفة القصد اليه كاية عن وجود القرينة  
 كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كاية عن عدم القرينة فاندفع  
 البحث لانهم عند السكاكي رح عبارة عن ذكر اللازم اي التابع واردة  
 الملزوم اي المنبوع بحيث يحصل الانتقال منه اليه في الجملة ولا يجب  
 استلزامه له ولا شك ان عموم النسبة واردة التخصيص يتبع انتفاء  
 القرينة مطلقا وينقل منه اليه وان لم يستلزمه كطول الجهاد وكثرة  
 الرماد يتبع طول القامة والمضيافية فالمراد بقوله تفصيل لانتفاء القرينة  
 انه لازم له فيه تفصيل لكونه مركبا من امرين وتحقيق له لان الكناية  
 كدعوى الشئ بالبينه وليس المراد انه تفصيل وبيان له حتى يرد ان  
 انتفاء القرينتين المخصوصتين كيف يكون تفصيلا وبيانا لانتفاء القرينة  
 مطلقا والعجب من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحضار السامع  
 المسند اليه وعرفانه قضا كاية اليه في قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر  
 المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه  
 عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للحذف ومنع ههنا  
 كون العموم واردة التخصيص كاية عن انتفاء القرينة حيث قال  
 في شرحه ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحية في نفسه لتعدد



وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فقد سها لان انتفاء  
القرينتين المخصوصتين لا يستلزم انتفاءهما مطلقا فاذ لم افراد اخر  
كتقديم الذكر في السؤال وغيره وبما حررنا لك اندفع ما اورد على  
جواب الشارح رح من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص  
بيانا لانتفاء القرينة كان الذكر لا انتفاء القرينة وذلك وظيفة النحو  
دون المعاني لانه ليس من المزايا والخواص الزائدة على اصل المعنى  
وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء القرينة والكناية يجوز فيها ارادة  
المعنيين كان الذكر ههنا لعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتفاء  
القرينة فلا يكون البحث عنها وظيفة النحو قال قدس سره وقبل الخ  
اي في توجيه عبارة السكاكي بحيث لا يرد عليه اعتراض المص رح  
وقد اختاره في شرحه فالتعبير بقيل ليس للاشارة الى ضعفه قال  
قدس سره وعلى هذا يكون عموم النسبة الخ فتم جواب الشارح رح  
ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان التمثيل بقوله نحو خالق كل شيء  
ظاهرا في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح رح  
في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه ان يصح  
في تلك الحالة استناده الى كل واحد مما يصح اتصافه به في نفسه واستناده  
اليه حيث قيد بقوله في تلك الحالة قال قدس سره انها موضوعاته قيل  
فيه انه يلزم ان يقع الالتفات الى الافراد المعينة الغير المتناهية ولا شك  
انه اذا سمعنا لم يلاحظ الافرد واحد والجواب انه موضوع اكل واحد  
بشرط الانفراد عن الآخر فلذا لا يقع الالتفات الا الى واحد قال  
قدس سره اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها فيه بحث لان المراد  
بقولنا انها موضوعة لمفهوم كلي يستعمل في جزئياته انها موضوعة  
للمفهوم الكلي من حيث تحققه في جزئي من جزئياته لذلك المفهوم  
من حيث هو فيكون استعمالها في كل جزئي حقيقة واستعمالها في المفهوم  
الكلي من حيث هو مجازا وبهذا ظهر ان الاختلاف بين الرأيين لفظي  
لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم الكلي آلة للملاحظة الجزئية  
ووجه معلوميتها وقد تقرر في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه

في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق  
اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث اتحاد  
بذلك الشئ معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم  
الكلي فالمعلوم حال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاد  
بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاد  
بتلك الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد  
من قال بالوضع للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات فتدبر  
قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها تكرات الخ لا يخفى عليك  
ان التكرار المختصة بوصف او حكم لا يخرج عن كونها تكرار وان قل  
شروعها فان اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير الراجع الى التكرار المختصة  
ايضا تكرار وان اعتبر حال الراجع يكون الضمير الراجع الى التكرار الصرفة  
ايضا معرفة فالفرق تحكم قال قدس سره طويضا على غره وغر الثوب  
كسره الاول يقال طويت الثوب على غره اي على كسره الاول  
وهو كناية عن عدم ارادة الكشف والاطهار قال قدس سره  
وانما المقصود التبيه الخ لا يخفى عليك انه لم يظهر مما نقله المراد بالذات  
والخارج ماذا ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية اراد بالذات  
المعنى المستقل بالمفهومية الذي يصلح ان يحكم عليه به وهو معنى  
الاسم فقط فان معنى الفعل لا شتماله على النسبة المخصوصة خرج  
عن تلك الصلاحية ثم لا يخفى ان المشارية الى خارج هو اللفظ الدال  
على الذات وانما نسب اليها مجازا انتهى او كتب في نسخة اخرى  
وانه اريد بالخارج ما يقابل الذهن وليس بشئ لان المقابل للذهن  
اما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون  
المشار بها اليه امر موجودا في الاعيان او في نفس الامر نحو شريك الباري  
والمعدوم المطلق فخذ في هذه الحاشية اول من اتيها ونحوه بقى المقام على  
ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه نحو طبعك  
وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين اي معلوم عند السامع من حيث  
انه كذلك وان التكرار ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد

وكتب في حاشية اخرى  
نسخة



ملاحظة تعينه وان كان متعبا معهودا في نفسه فان بين مضاحبة  
التعيين وملاحظة فرقا يدا وتحقق ذلك ان فهم المعاني من اللفاظ  
انما هو بعد العلم باوضع فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند  
السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه مقيرا معهودا عند  
السامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه  
يكون نكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه في المعرفة ان كان مستفادا  
من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسي ان كان المعهود جنسا واما شخصي  
ان كان حصصا والافلا بد من قرينة خارجية يستفاد منها ذلك فان كانت  
الاشارة الحسية فهي اسماء الاشارة وان كانت الخطاب اي توجيه  
الكلام الى الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة فاما الخبرية فهي  
الموصولات واما الاضافية فهي المضاف الى احدها وان كانت حرف  
التعريف فاما حرف النداء فهو المنادى واما اللام فهو المعرف باللام  
ثم المعرف باللام ان اشير به الى حصص معينة من مفهوم مدخولها  
فهو المعرف باللام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس  
واما القسمان الباقيان فهما فرعا للجنس اذا تقرر هذا فنقول  
ان ماسوى العلم لما كان تعينه مستفادا من خارج ففيها نوع عموم  
فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعة لمفهومات كلية بشرط  
استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه  
ذهب المتقدمون والشارح رح واما ان يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات  
لكن بملاحظة امر كل آله اوضعه فوضع عام والموضوع له خاص  
واليه ذهب المتأخرون كالفاضل ضد الدين والسيد الشريف وان  
الوضع في المعارف اعم من الافرادى كما في ماسوى المعرف باللام والنداء  
والتركيبي او المنزل منزلة الافرادى كما في المعرف باللام فان لام التعريف  
حرف وضع لمفهوم كل هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في  
الجزئيات اولئك الجزئيات على اختلاف الرايين واسم الجنس موضوع  
للعناه اعني المساهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين والمجموع  
موضوع بالوضع التركيبي او الوضع المنزل منزلة الافرادى لمعين

عند السامع هو مفهوم مدخوله او حصص منه بشرط الاستعمال في  
الجزئيات اولئك الجزئيات من حيث هو معين عنده فالمعرف باللام  
الجنس مثلا من حيث انه معرف باللام الجنس موضوع المفهوم الكلى  
وهو مفهوم مدخوله المعين عند السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات  
اولئك الجزئيات اعني هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد وبما  
ذكرنا اندفع ما قبل ان كون الموضوع له الامر الكلى بشرط الاستعمال  
في الجزئيات اولئك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في المعرف باللام  
الجنس مشكل وان الوضع في المعارف اعم من الشخصى والنوعى سواء  
كان بنفسه كما في المعرف باللام المستعمل في معناه الحقيقى او مع القرينة  
كما في المجازات المعرفة باللام نحو لقيت الاسد في الجمام فانه موضوع  
مع القرينة بالوضع النوعى لفهوم كلى اعني الرجل الشجاع يستعمل  
في شئ معين عند السامع وبما حررتك انكشف لك ان تعريف المعرفة بما  
وضع يستعمل في شئ بعينه وما وضع لشيء بعينه على اختلاف الرايين  
لا بد فيهما من اعتبار الحقيقة اى من حيث هو بعينه ليخرج التكرات  
وان الشئ في التعريف الاول اعم من ان يكون نفس الموضوع له كما في  
العلم او فردا منه كما في سائر المعارف وان الضمير الراجع الى النكرة وعلم  
الجنس وسائر المعارف داخل في الحد وان قول الشيخ الرضى حقيقة  
التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج اشارة وضعية معناه  
جعل الاسم بحيث يشار به الى امر خارج عما ثبت في ذهن المخاطب  
من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنده اشارة يكون للوضع مدخل  
فيها فخرج بقوله الى خارج التكرات كلها وبقوله اشارة وضعية للنكرة  
اذا اشير بها الى مفهوم معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك  
يكون فيها بالقرينة لا بالوضع فالاشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع  
ثابتة في النكرة والمعرفة والى الخارج مختصة بالمعرفة ففيها اشارتان وضعيتان  
تشارك في احديهما النكرة وتختلف بالاخري وليس المراد بالخارج ما يرادف  
الاعيان فانه يلزم ان لا يكون المعرف باللام الجنس وكذا المعرف بالاضافة  
الجنس بل الموصول والمعرف بالاضافة اليد اذا كان مدلولها يمنع الوجود



والضمير ارجع الى المساهية من حيث هي والراجع الى النكرة الموصوفة  
والمعرف بلام العهد اخرج اذا كان المشار اليه الجنس او النكرة  
الموصوفة والعهد الذهني وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ  
المذكور وان قال في بعضها فلا يقول في جميعها وكذا الخارج عن  
الذهن سواء كان في الاعيان او في الذكر فانه وان ادخل المعرف بلام  
العهد والضمير ارجع الى النكرة والجنس في التعريف وخروج المعرف  
بلام الجنس وعلم الجنس والعهد الذهني لا يضر لانها غير داخله  
في المعرفة عنده لكنه لا يشمل الموصول الذي اراد به المتن نحو  
قولنا الذي هو شريك الباري تمتع وكذا ليس معنى عبارته جعل  
الذات مشارا بها بثوسط امر خارج وهو القرينة اشارة وضعية فانه  
لا يصح في العلم هذا هو الكلام المجمل في هذا المقام وللفضلاء تدقيقات  
وتحقيقات تركها مع زيادات تسخلى مخافة الاطراب قوله لان الاصل  
اي ارجع الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند فان المقصود  
ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع قوله فتعريفه  
الح جواب شرط محذوف اي اذا علمت معنى التعريف والمعرفة  
فتعريفه لكذا وفي بيان النكتة العامة للتعريف اشارة الى ان ارتفاع  
شان الكلام ان لا يغفل عن نكتة العمامة بعمومه وعن نكتة الخاصة  
بخصوصية والمص رح اقتصر على بيان النكات المختصة باقسام  
التعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكتة العامة له في الايضاح الكفاية  
باشارة الفاء العاطفة في قوله فبالاضمار فانها للتفصيل فيقتضي تقدم  
المجمل كانه قبل اما تعريفه فلا فائدة المخاطب اتم فائدة بالاضمار  
لكذا وبالعلمية لكذا وليست جزائية بان يكون تقديره مهما يكن  
من شيء فتعريفه بالاضمار كذلك لان الفاصل بينهما وبين اما الباقى مقام  
الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجزاء الجزاء ما هو ملزوم في الذهن  
والتعريف ليس ملزوما لكونه بالاضمار لكذا فاقبل ان المص رح  
ترك النكتة العامة ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فالتكئة  
الخاصة تكفي لبراد العامة وان الاولى واما تعريفه بالاضمار فلان المقام اه

منشأه عديم التنبيه لا يختص بالمص رح قوله كان ابعد بشرط  
ان لا يوجب البعد عن حد الوقوع قوله تخصيصا اراد به ما يقابل  
الشروع الذي في النكرة فيعم الاستغراق ايضا فلا يرد ان قولنا جاءني  
كل عالم ابعد من جاءني زيد مع عدم التخصيص في الاول قوله ازداد  
الحكم بعدا بالنسبة الى الحكم على الشائع بالشائع فلا يرد ما قيل انه قد يكون  
المسند من اللوازم البينة للمسند اليه كقولنا الانسان زوج اول فلا يكون  
مفيدا لبعد الحكم فالفائدة المذكورة باعتبار الغالب قوله كما ترى  
الح تنوير للقاعدة البديهة بالمثل قوله لانه وضعي اه اي يفهم من نفس  
لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة فانه يفهم  
من ملاحظة انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشروع  
باق فلا يرد ان تخصيص النكرة بالوصف ايضا وضعي بالوضع النوعي  
كالعرف باللام والمضاف قوله ثم التعريف اه اشارة الى ما ذكرنا من  
ان الفاء اعطف المفصل على المجمل قوله لان المقام للتكلم اه اي  
للتعريف عن المتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب  
والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما فلا يرد  
ان مقام التكلم متحقق في قول الخلفاء امير المؤمنين يا امرئ بكذا  
مع عدم الاضمار وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضي  
التعريف بضمير الخطاب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا مخاطب به  
واحدا منها وان الغيبة وهو كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي  
الاضمار فان الاسماء الظواهر كلها غيب قوله واصل الخطاب اي  
اللايق به والواجب فيه بحكم الوضع قوله او اكثر فالواجب بحكم  
الوضع ان يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينتين وبصيغة  
الجمع لجماعة معينة او الجمع على سبيل الشمول كما في قوله تعالى  
يا ايها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه السلام كلهم راع وكلهم مسؤول  
عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبل التعيين قوله الى حاضر اه  
اي من حيث انه حاضر بان يكون فيه اشارة معينة الى حضوره لما عرفت  
قوله وقد يترك اه قبل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظ



بل هو عند التحقيق من وضع المضمير موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل واحد فذكره ههنا يحل بقوله فيما بعد هذا كله يقتضي الظاهر والجواب انه ليس ههنا شيء دافع الى ايراد الخطاب لمعين فاجرى الكلام على خلاف ذلك الداعي المظهر وروى مطابقة الداعي الغير الظاهر بل بمجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له ابداع وهو تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كفى هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وضع المضمير موضع المظهر بمجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل ان يكون المقام مقام المظهر فاقيم المضمير مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب قوله وقد يترك الظاهر ان يرجع الضمير الى الاصل الا ان الشارح دح راعى قرب المرجع قوله اي الخطاب مع معين قال الشارح دح في شرح المفتاح في شرح قوله وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين حتى العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه والخطاب معه انتهى وفيه ان الشاهد انما يدل على ان الخطاب متعد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتقوية ولا يستعمل بكلمة مع وما في المفتاح انما هو متعلق ~~بكون~~ لا بالخطاب واستعمال الكون مع شائع يقال كنت مع زيد وفي التنزيل باليني كنت معهم فانوز فوزا عظيما وفي شرح المفتاح الشريفي او قال لمخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له اسد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسدا لان الكون والحصول يتعلق به كل جار ولذا بقدر متعلق الظروف المستقرة كلها بمعنى عبارة الشرح على وفق ما في المفتاح قد يترك الخطاب للمكان لمعين اي الصالح له مما لا الى غير المعين وانما جعل الشارح رجع ضمير يترك راجعا الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لا بهامه انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب كالغيبة والمقصود امالة الخطاب من المعين الى غير المعين فما قيل ان الانسب

ان يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين في الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأتى به ليس بشيء قوله تقطع اي بيان فطاعة حالهم من قطع الامر بالضم اي اشتد شناعته قوله حالهم الفطاحة اي حالهم الشديدة الشناعة والمراد به ما طرأ عليهم في وقت تكيل الرؤوس لاجل الخيانة والخوف من احوال القيمة من رثالة الهيشة واسوداد الوجه وغبرة وبسرة وصفته وغير ذلك التي هي في غاية الشناعة والجزاء محذوف اي رايت امرا فظيعا وما قيل من المراد بحالهم الفطاعة ووصفها بالظبيعة من قبيل شعر شاعر او الكلام على حذف المضاف او الحثيثة مرادة مع كونه تكلفا لا يحتاج اليه غير صحيح في نفسه اذ لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تقدير الجزاء حيث رايت امرا فظيعا ان اعتبار صحة رؤية كل من يتأني منه كاف في كون حالهم في غاية الظهور ولا يحتاج الى وقوع الرؤية فما قيل ان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلمة او تدل على امتناع وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية السقوط لان تحقيقها في نفسها وكونها في غاية الظهور لا يتأني امتناع رؤية المخاطب لها لكونها فضيحة هائلة قوله على حذف المضاف اما قبل ضميرها او قبل مخاطب قوله اكرم اليه الظاهر اسقاط اليه قوله او احسن اورد بكلمة او نظرا الى ككون كل واحد منهما جزء الشرط على حدة وفي الايضاح بدون حرف العطف بطريق التعداد وفي بعض النسخ بالواو وهو ظاهر قوله لفساد المعنى لان الاخراج في صورة الخطاب يفيد الخصوص والعموم انما هو لاجراجه عما يفيد صورته فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام قوله باراده علما اشارة الى ان العلمية مصدر متعدي ومعناه جعله علما والجمل بالايراد قوله وموما وضع لشيء مع جميع مشخصاته المراد بالمشخصات امارات الشخص لا بوجوبه لان الشخص هو الوجود على النحو الخاص او حالة تميزه اي تقاربه والاعراض والصفات كالشكل والكيف والكم امارات يعرف بها الشخص كما تقرر في محله فتبدل الشخصات لا بوجوب



تبدل الشخص وإنما لم يقل مع تشخصه لأنه إنما يتم على القول بكون  
 الشخص زائدا على المساهية وجوديا بخلاف ما إذا كان نفس الذات  
 أو امرأ عديا فإنه لا مقارنة في الأول ويلزم انعدام الشخص في الثاني  
 ومن هذا التعريف يعلم طريق احضار الشخص بان يعلم باعتبار  
 العوارض التي هي امارات تشخصه فالعلم وان كان كليا لكن المعلوم به  
 جزئي لعدم مطابقته لما سوى ذلك الجزئي فاندفع الشكوك التي عرضت  
 لنا طرئين في هذا المقام قال قدس سره بخروج عن هذا التعريف  
 الاعلام الجنسية لانها موضوعة لنفس الماهية الحاصلة في الذهن  
 كالعرف بلام الجنس الا ان التعريف فيها والاشارة الى معلوميتها  
 مستفاد من جوهر اللفظ وفي المعرف من اللام والقول بان الماهية  
 المتحدة في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا  
 بمعنى امتناع فرض الاشتراك ولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة  
 الشخصية تكلف قال قدس سره مع جميع الشخصيات الذهنية  
 فان الماهية الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض في الذهن  
 فان الصورة الانسانية الحاصلة في ذهن زيد غير الحاصلة في ذهن عمرو  
 بالشخص والمراد بالشخصيات في تعريف العلم مطلق الشخصيات  
 أي ما يكون مفيدا لتشخصه في الجملة سواء كان في الخارج  
 او في الذهن لا الخارجية فقط ولا الذهنية فقط ولا جميع  
 الشخصيات الذهنية والخارجية قال قدس سره لاستلزامه اه وذلك  
 لان الماهية المأخوذة مع الشخصيات الخارجية تبين الماهية المأخوذة  
 مع الشخصيات الذهنية لتبين الشخصيات الذهنية والخارجية  
 ولا يجوز اطلاق لفظ احد المتباينين على الاخر حقيقة وهو ظاهر  
 ولا يجازا الابعد اعتبار علاقة صحيحة بينهما واطلاق الاعلام  
 الجنسية على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقته للماهية ويجازا  
 اذا اريد ذلك منها بخصوصه باستعمال المطلق في المقيد لاعتبار  
 العلاقة بين المقيدين فتدبر فانه قد خفي على الناظرين قال قدس سره  
 بل بان علميتها تدبر به هذا ما ذهب اليه الرضي من ان علميتها

لفظية ولا فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس في المعنى حيث قال واذا  
 كان لنا تأنيث لفظي كغرفة وبشري ونسبة لفظية ككرسي فلا بأس  
 ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما في اشتر اللحم وان يأ كله الذئب  
 واما بالعلمية كما في اسامة انتهى فليس لنسداد الى اراد العلم الجنسي  
 الابجد التوسعة في اللغة فعلمية خارجة عن وظيفة علم المعاني فاندفع  
 ما قبل فيسه ان نظرا لن شامل للانكث المتعلقة بالعلمية سواء كانت  
 حقيقية او تقديرية قال قدس سره لضرورة الاحكام من منع الصرف  
 وترك ادخال اللام وبجنى الاحوال والوصف بالمعارف قوله وقد منها  
 أي قدم العلمية على بقية تعاريف المعارف لان العلمية اعرف  
 من البقية باعتبار ان موصوفها اعرف من موصوفاتها قوله بعينه  
 حال من مفعول المصدر والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة وفي تفسيره  
 بقوله بتشخصه اشارة الى انه ههنا بغير المعنى الذي مر في تعريف  
 المعرفة فانه بمعنى المعين مطلقا تعيينا جنسيا او شخصيا وهذا كما تقول  
 اريد مخاطبا بعينه اولا بعينه كذا في شرح المفتاح قوله بحيث الخ  
 ولو باعتبار خاصه مساوية له لا بحيث يمنع اشتراكه بين كثيرين  
 في الذهن وبهذا ظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن  
 بان يحضر باعتبار كونه واجب الوجود خالق العالم قوله عن احضاره ثانيا  
 أي المسند اليه بعينه فلا حاجة الى تقييد الضمير الغائب بالراجع  
 الى العلم كما قيل قوله بالضمير الغائب فانه لا يمكن احضاره به ابتداء  
 لاشتراطه بتقدم ذكر المرجع لفظا او تقديرا قوله فانه يمكن احضاره اه  
 اما في الثلاثة الاول فظاهر واما في الاخيرين فمقتضى الشرط فيهما تقدم  
 العلم به لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بها مرة  
 ثانية بان ذكر اول مرة ما يعبر به عنه باحد المعارف الست المذكورة لكن  
 تقدم ذكره ليس بشرط في شيء منها قال قدس سره لتوقف كل  
 منهما الخ التوقف في الضمير الغائب مسلم ولذا قال الشيخ ابن الحاجب  
 في تعريف المضمر ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى  
 او حكما وفي المعرف بلام العهد ممنوع فان مدلوله الحصة من الحقيقة



المعهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها أو لا ومنشأه عدم الفرق بين الحضور والاحضار قال قدس سره كما أشار إليه فيما بعد أي في ضمن لا يقال لكنه غير مسلم عند الشارح رج ولذا خص الاحتراز بقوله ابتداء بالتصريح الغائب قال قدس سره أي بحسب وضعه في ابتداء في أول حاله قال قدس سره وأما بحسبهما فلا فيه أن جميع المعاني المشتركة بحضرة عند سماعه بعد العلم بالوضع إنما التردد والتوقف في تعيين المراد قال قدس سره أعم من أن يكون بقرينة أو لا تدخل فيه المعارف التي سوى العلم وتخرج بقيد باسم مختص به قوله لأن الاسم المختص بشيء معين أي شخص وإنما اعتبره لأن الكلام في التعبير عن المسند إليه المعين كما أشار إليه بقوله لكن ليس شيء منها مختصا بمسند إليه معين لأنه اعتبره مع قوله باسم مختص به حتى يرد أن الكلام في كون القيد الأخير مقبلا عن الأولين فاعتبار التعيين غير مناسب وأما المختص بشيء مطلقا فليس العلم وحده فإن المعرفة بلام الجنس مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد وإطلاقه على الفرد الذهني أو جميع الأفراد إنما هو بالقرينة فاقبل المراد بالتعيين أعم من التعيين التعريفي أو التكبري ولو حذفه لكان أولى ليس بشيء قال قدس سره إذا انحصرت في شخص أما ابتداء كالشمس أو بالغاية كالرحمن كان اسمه مختصا به في الظاهر إذ لا يستعمل في غير ذلك الشخص ولا يحضره بعينه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له وإنما كان هذا الجواب تكلفا لأن المراد بالاختصاص الاختصاص الوضعي كذا قيل وفيه أن الظاهر من الاختصاص أعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي إرادته ولعل وجه التكلف أنه لو كان غرض الشارح رج الاحتراز عنه بقوله بعينه لتعرض له فإنه لحقائه أحق بالتعرض بقوله موقوف على الخ كما يدل عليه قوله بواسطة تقدم ذكره وقوله بواسطة العلم بالصلة قوله يكون هذا بعينه الخ أي في المال فإن الاحضار بنفس اللفظ والاحضار بالاسم المختص مألها واحد وما قيل أن الاحضار بنفس اللفظ متحقق بتصريح المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المختص فوهم لما عرفت من أنها تختص جان إلى قرينة المتكلم والمخاطب

وكذا

وكذا الاحضار بلفظ الرحمن بقرينة الغلبة قوله وبعد اللبث واللبث بفتح اللام وجاء بضمها تصغيرا لللبث في الرضى التزم حذف الصلة مع اللبث معطوفا عليها التي إذا قصد بهما الدواهي لا يفيد حذفها إن الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت إلى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حد البيان فلذلك تركا على إيهامها غير معينة بصلة أي بعد ورود الداهية الصغيرة أعني كون ابتداء بمعنى بنفسه ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى عدم التوقف على شيء ثم تعيينه بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالقرائن المفيدة للاحضار بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم المحادة بقوله باسم مختص وإنما كانت كبيرة لأنها معنوية والأولى لفظة أو بالعكس بأن يكون التصغير للفظ والاصل فيه أن رجلا تزوج امرأة قصيرة فقاسي منها الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسي منها الشدائد فصار ما قاسي من الصغيرة قطعا فهاهما وقال بعد اللبث والتي لا تزوج أبدا قوله فينبغي جزء شرط محذوف قال قدس سره ليرتول أحد البعدين أعني الداهية الصغيرة وكذا يزول مطالبة وجه التخصيص وإنما لم يتعرض له لظهوره وأما الكبيرة فواردة لأنه إذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة قوله أن الوجه ما ذكرناه لأن فيه دخل الابتداء على المتبادر وعدم اغناء القيد الأول عن الثاني قوله أصله إلا له تبع الكشف في ذلك لأنه الأصل القريب وفي تفسير القاسي أي الله بالتكثير بما لا يصحاح لأنه لا راع في كون الالف واللام خارجة عن أصله إنما النزاع في أنه اله أو الاء وقد فصلنا وجوه رجحان المنكر في حواشي التفسير قوله حذف الهزة إمام حركتها على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسيا لأن الساقط الغير القياسي غير له عدم فاجتمع حرفان من جنس واحد أولهما ساكن وأما ينقل حركتها إلى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لأن المحذوف القياسي كالتسايت فلا يكون المتحركان المتجانسان في كلمة واحدة من كل وجه وإن اعتبر التعويض أيضا نعم لو قيل يلزم الادغام بعد العلمية كان قياسا لأن الاعلام لا تغير فقيه خلاف القياس ليكون الاسم مطابقا للمسمى



قوله وعوضت اى اعتبرت عوضا عنها ولذا يدخل عليه حرف  
النداء بدون النون بآى ويبنى قطعيا قوله ثم جعل الملح اى لم يكن  
قبل التعويض والادغام علما للذات المخصوصة بل اسما للمفهوم الكلى  
اعنى المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقيقة كان لو باطلا  
هذا ما اختاره الشارح رح فى شرح الكشاف وقال السيد انه قبل  
الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى  
اطلاقا للحم على غير الثريا وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق  
على غيره تعالى اصلا والتحقيق انه قبل الادغام وبعد من الاعلام  
الغالبة المختصة بذاته تعالى الا انه قبل الادغام عليه تحقيقه لتحقيق  
استعمال آله منكر فى غيره تعالى وبعد الادغام عليه تقديرية وقد فصلناه  
فى حواشى التفسير وفى توصيف الذات بالواجب الوجود الحالى لكل  
شيء اشارة الى طريق احضار الذات المعينة اعنى اللازم المساوى  
له فى نفس الامر وان كان كليا عند العقل قوله كلمة توحيد اى كلمة  
تفيد التوحيد وتدل عليه فاقال الابررى من ان الافادة بحسب الشرع  
دون اللفظة ان اراد ان دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع  
فليس بشئ للقطع بان الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى  
الى معنى آخر وان اراد ان افادتها لكونها موحدا بحسب الشرع  
فليس لكن ليس كلاما فيه قوله على اعتبار عهد اى على اعتبار فرد  
معهود من لفظ الله قوله فيلزم استثناء الشئ من نفسه اما اذا كان لفظ الله  
اسما للمعبود بالحق فظاهر لان اتحاد المستثنى منه والمستثنى مفهوما وصدقا  
واما اذا كان اسما للواجب الوجود فلانه لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم  
والاستثناء من حيث الصدق والمعبود بالحق وواجب الوجود متحدان  
صدقا سواء اريد به ما هو معبود بالحق وواجب الوجود بالفعل او بالامكان  
واما ارادة المعبود بالحق بالامكان من المستثنى منه وواجب الوجود بالفعل  
من المستثنى فلما لا وجه له قوله او وجودا لم ينقل عنه يشير الى ان الاستثناء  
يدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف فان قلت هلا قدرت  
الامكان ونفى الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا

رد على خطأ المشركين فى اعتقاد تعدد الالهة فى الوجود ولان القرينة  
وهى نفي الجنس قرينة الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان  
وجوده ونفى آله غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان يكون  
الاستثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن الالهة  
سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل آله انتهى والمراد بالمحل المحل  
البعيد اعنى الابتدائية لا المحل القريب اعنى النصب والا لدخل البدل  
تحت النفي وانما يجوز النصب فى المستثنى مع انه فى كلام غير موجب  
والمستثنى منه مذكور ويرد على قوله لا على نفي مغايرة الله عن كل آله ما ورد  
فى النساء ولا اله غيرك فتدبر قوله وفى التنزيل الخ غير الاسلوب لان  
العلم مضاف اليه فى الظاهر ومستند اليه فى الحقيقة لان ذكر البعد  
كناية لكافى قوله تعالى بما قدمت يدك اى ما قدمت فقوله تعالى ثبت يدا  
ابى لهب دعاء وقوله وتب الذى بعده خبر وقيل المراد هلاك يديه لانه اخذ  
حجر ايديه ليرمى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ لا يكون العلم  
مستندا اليه حقيقة ايضا فيكون نظيرا ويكون معنى ثبت هلك كونه  
كذا افاده السيد قدس سره قوله اى بدا جهنمى انما قال بالتكثير هو بلا  
كافى قال اى جهنمى وقيل عدل عن اسمه عبد العزيز استقياحا لاسمه وقيل  
اشهرته بكنيته وقيل كنى بذلك للتعظيم وبحثه واشراقهما فذكر  
كنيته تكريما وبافتخاره بذلك فهذه وجوه ثلثة اخرى كذا فى حواشى  
شرح المفتاح الشريفي قوله اندسابه الى النار كاتسباب الاب الى الولد بدل  
على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه جهنميا لزوما عرفيا وان  
لم يستلزمه عقلا فان خزنة النار ملاسبون لها وليسوا بجهنميين قوله  
انتقال من المازوم الخ فان التلازم بينهما فى الجملة متحقق فى الخارج  
والذهن قوله وهم يصيرون الخ فابواهب باعتبار الوضع العلمى  
مستعمل فى الشخص المعين وينقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى  
ملايسن الذهب لينقل منه الى لته جهنمى فهو كناية عن الصفة بالواسطة  
قال فى شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بابى لهب لكن  
لينقل منه الى معنى يلزم الذهب لينقل منه الى الجهنمى وكذا ابو جهل



كتابة عن الجاهل وأبو الخير كتابة عن الخير وقال السيد قدس سره أبو الهب  
معناه الأصلي ملابس الله بملابسة ملازمة لأن لفظ الأب هم استعمال  
في معنى الملابس دون معناه الحقيقي فاطلق أبو الهب على الشخص  
المسمى به ولو حظ معه معناه الأصلي اعني ملابس الله ليتنقل منه الى  
ملزومه وهو كونه جهنميا انتهى فعنده كتابة بلا واسطة لأن باله ب معناه  
الأصلي ملابس الله ملحوظ مع معناه العلمي ولا كتابة في أبي جهل  
وأبي الخير لكونه مستعملا في معناه الحقيقي والحق مع الشارح رح لأن  
أب الهب مستعمل في الشخص المعين والمنكاه بناء على اعتبارهم المعاني  
الأصلية في الكني ينتقل منه الى المعنى الأصلي ثم ينتقل منه الى الجهنمي ولا  
يلاحظ معه معناه الأصلي والالكان لفظ أبي الهب في قوله تعالى ثبت بدا  
أبي الهب مجازا سواء أوحظ معه المعنى الأصلي بطريق الجزئية  
أو التقييد لكونه غير موضوع للمجموع أو المقيد وما قبل ان المعنى  
الحقيقي لا يكون مقصودا في الكتابة وان مناط الفائدة والصدق  
والكذب فيها هو المعنى الثاني وههنا قصد الذات المعين فليس  
بشيء لأن الكتابة لفظا ريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه فيجوز  
ههنا ان يكون كلا المعنيين مرادا وفي المفتاح نصريح بان المراد  
في الكتابة هو المعنى الحقيقي ولازمه جيبا كما سيجي وقد تكلفوا  
لدفعه بما لا ترضى بسماعه الاذن الكريمة بان المعنى الثاني هو الذات مع  
وصف كونه جهنميا دون مجرد وصف كونه جهنميا وبان المكني عنه  
في نظر البلغ هو كونه ملابس الله ليتنقل منه الى الجهنمي وهو ليس  
بمقصود بالذات والله عز الشارح رح حيث قال ان هذا من مزال الاقدام  
قال قدس سره صار كونه جهنميا بما يفهم من هذا الاسم فيه بحث اما ولا  
فلان الكتابة لا يشترط فيها ان يكون المعنى الذي اريد منها مفهوما  
من اللفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لازما للمعنى الاول ليتنقل منه  
اليه للزومه له فاذا كان الشخص ملزوما لكونه جهنميا يجب ان ينسب  
من كل لفظ دل على ذلك الشخص تحقق الزوم نعم لو ادعى ان لزومه  
له انما هو في ضمن هذا اللفظ دون غيره اتم لكنه مكابرة واما ثانيا

فلانه يلزم ان يكون الكناية في أبي الهب وامثاله موقوفة على اشتهار  
ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فانهم ينتقلون من الكنية  
الى ما يلزم مسماها باعتبار الوضع الأصلي من غير توقف على شهرته  
بها قال الشاعر \* قصدت ابا المحاسن كي اراه \* لشوق كاد يجذبني اليه  
فلما ان رأيت رأيت فردا \* ولم ار من بينه ابنا لديه قوله والمقام الصالح اه  
ولا بد منه قال في شرح المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لابد من الصحيح  
ومرجع اكنه قد يفصلهما لكثرة المرجحات كما في الموصول واسم الاشارة  
وقد يحملهما كما في المضمر والعلم وتبعه السيد قدس سره في شرحه وكتب في  
حواشيه فلا بد في المضمر من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن  
ان يتصل بذلك احد الامور الثلاثة كون المسند اليه متكلما او مخاطبا  
او غائبا مذكورا او في حكمه وقس على ذلك حال العلم ولما لم يكن  
في هذا التفصيل مزيد فائدة اعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول  
واسم الاشارة فان الصحيح فيهما معنى معتد به والمراجع معنى آخر واما  
في المضمر والعلم فكان المرجح هو الصحيح انتهى ولا يخفى عليك تخالف  
الحاشية والشرح فعليك بالتأمل في التطبيق قوله الى مشار اليه اي الى  
معين عند المخاطب يشار اليه باعتبار تعيينه عنده واما الجملة الواقعة  
صفة فهي معلومة الانساب الى شيء مالا الى شيء معين عنده الا يرى  
انهم الاتقع صفة الالذكرة كذا في الشرحين قوله ونكون معرفة على  
صفة المجهول من التعريف اي محضرة بعينه في ذهن السامع بعنوان  
الصلة قوله تفصيل الباعث المتناول للغاية التي يقصد حصولها  
باراد الموصول كزيادة التقرير والایماء الى وجه بناء الخبر والحامل  
الذي يتقدم وجوده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قال الشارح  
رح في شرحه للمفتاح ان كثيرا من الاغراض قد يحصل بغير المسند اليه  
الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة التي هو  
في بينها والله الذي سمك السماء ونحو ذلك فقد نبهناك على انه ليس  
بوارد بناء على ان ليس المراد بالافتضاء ههنا الا مجرد الملازمة من غير  
اطراد ولا انعكاس قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة



هذه الكلمة موجبة لارادة موصولة لانه اذا لم يكن معلوماً للمخاطب  
 بشئ من احواله المختصة به الا الصلة لا يمكن ارادة بشئ من طرق  
 التعريف سوى الموصولة و ارادة تكرر خروجه عما نحن فيه لان كلامنا  
 على انه قد يكون المستدل به معرفة وما قيل انه يفتقر بمثل قوائمه  
 مصاحبا رجل عالم فلا بد من امر آخر مرجح فليس بشئ لا بطريق  
 الاضافة غير طريق الموصولة لان الاول احضار المجهود بعنوان  
 النسبة الاضافية المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه والثاني  
 احضاره بطريق النسبة الخبرية المفيدة لانصاف الموصول به  
 كما مر ذلك في بيان اقسام المعرفة فتدبر فانه قد يزل فيه الاقدام قوله لقلة  
 جدوى هذا الكلام لان المفروض ان لا علم المتكلم بشئ من الاحوال  
 المختصة به سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكلم بالاحوال  
 العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى لان الاغلب العلم بها  
 بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز  
 ان يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير  
 الجدوى ومقابل ان في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس  
 بشئ لان فيه العلم بالتكلم بحال يخص بهم سوى الصلة وهو الزهد قوله  
 واستهجان التصريح بالاسم هذه نكتة مرجحة لا يلزم فيها الاطراد  
 والانعكاس فلا بد ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد  
 اختيار الموصولة لجواز ان يعبر بطريق آخر لاستهجان فيه قوله  
 اي تقرير الغرض الخ اختصاره على تقرير المسند والمستدل اليه اتساعا  
 لما هو المفهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتزييه يوسف عليه  
 السلام عن انفضاء قوله وكان المعنى خادعته اي ارادت به المكروه  
 من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادة مجاز عن الخادعة اذ لم يكن  
 محيى وذهاب منها اما بطريق الاستعارة التبعية او الاستعارة التخييلية  
 ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال بخادم فلان عن فلان قوله  
 وفعلت الخ عطف تفسيرى وفيه اشارة الى انه لم يتحقق الخادعة  
 حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادته من الموافقة قوله عن الشئ متعلق

بالمخادع اي لاجل الشئ الذي لا يريد صاحبه ان يخرج عنه عن يده  
 قوله يخال الخ جملة مبينة لقوله فعلت فعل المخادع واذا ترك العاطف  
 اي يحتمل المخادع على صاحبه ان يفليه ويأخذ ذلك الشئ من  
 صاحبه قوله وهي اي المخادعة عبارة عن التحمل اي الاحتمال  
 لجماعة يوسف زانجا قوله لاخر الخ لتلايق بين الحكاية وما يتعلق  
 به من استهجان التصريح فاصل اجنبى قوله ففتشهم من البه ما  
 عشيهم النظم من حيث الكم لكثرة المساء المجتمع وتضمنه انواعا من  
 العذاب ومن حيث الكيفية لسرعة في الغشيان فان الماء المجموع  
 بالقصر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة ولا حاطة بحجمهم  
 بحيث لم يتخلص واحد منهم قوله اثم كسحاب واد في جهنم  
 والعقوبة ويكسر كذا في القاموس قوله اي تم لكوااه الصرع  
 الالقاء على الارض وهو اما كناية عن الهلاك او الاصابة بالحوادث  
 قوله من التنبيه على خطاهم الخ حيث رتب على تحقق الصلة  
 ما هو مناف لها ليعلم منه انها متفية قوله كان فيه ايماء الخ بقى  
 الكلام في كون الايماء ذريعة الى التنبيه على الخطأ وسيجيئ بيانه  
 قوله او الايماء الى وجه بناء الخبر هذا المطلب من المداحض فقوله  
 ما عندي في بيانه انه قال السكاكي رح او ان توى بذلك اي بالموصول  
 الى وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه اي علة ثبوت الخبر الذي تنبيه  
 لذلك الموصول وفيه ايماء الى ان الايماء يحصل بعد ان يثبت الخبر  
 له وان تلك العلية له بحسب اعتقاد المتكلم سواء كان حقيقة او ادعاء  
 وهذا قريب من قول الاصوليين ان ترتب الحكم على الوصف  
 الذي له صلاح العلية ايماء الى علية له نحو السارق والسارقة فاقطعوا  
 ايدهما فتقول الذين امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم درجات  
 الجحيم اي لاجل ايمانهم ولاجل كفرهم ثم يتفرع على هذا اعتبارات  
 لطيفة اي بعد حصول الايماء قد يكون هو المقصود منه كما في المثالب  
 المذكورين وكافي قوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون  
 جهنم داخرين فان المقصود منه مجرد التمليل والوعيد على الاستكبار



من غير ان يتوسل به الى معنى آخر وقد يتفرع عليه اعتبارات اخرى  
يتوسل منه اليها وتكون هي المقصودة منه وربما جعل ذريعة الى  
التعريض بالتعظيم بيان لتلك الاعتبارات اى ربما يكون المقصود  
من الائمة التعريض بالتعظيم ولا يكون الائمة مقصودا بالذات كقولك  
الذى يرافقتك يستحق الاجلال والرفع والذى يرافقتك يستحق  
الاذلال والصفع فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الائمة الى كون  
مرافقة المخاطب سببا لاستحقاق الاجلال ومفارقة سببا لاستحقاق  
الاذلال بل التوسل الى تعظيمه حيث يستحق مرافقة لاجل مرافقته  
لذلك وكذا في المفارقة ومنه اى مما جاء للائمة قواهم جاء بعد الدنيا والتي  
اى للتعظيم وسأيتك في فصل الاجاز معناه حيث قال وقول العرب  
بعد الدنيا والتي يترك صلة الموصول اشارة للايجاز تنبيهها على ان المشار اليها  
بالميتا والتي وهى المحنة والشدة اذ بلغت من شدتها وقضاة شأنها  
مبلغا يهت الواصف معها حتى لا يجرب يثبت شفة او بالاهانة  
كما اذا قلت الخير في الصورتين اى قلت الذى يرافقتك يستحق  
الاذلال والصفع والذى يرافقتك يستحق الاجلال والرفع وربما  
جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخير كقوله \* ان الذى سمك السماء بنى لنا  
يتادعائمه اعز واطول \* فان فيه ائمة الى ان اعله ثبوت الخبر اعنى بناء البيت  
باعتبار القيد الذى هو محط الفائدة اعنى كون دعائمه اعز واطول كون  
بافعه يمد السماء بناء على تشابه آثار مؤثر واحد والمقصود من هذا الائمة  
التوسل الى تعظيم البناء ورفعه لا مجرد الائمة الى التعليل وربما جعل  
ذريعة الى تحقيق الخبر اى جعله محققا ثانيا كقوله \* ان التى ضربت  
بيتا مهاجرة \* كوفد الجند غات ودها غول \* اى زالت محبتها بعد  
ان ضربت لان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فان المقصود من الائمة  
الى التعليل تنبيه زوال المحبة وتقريره ليتوسل بذلك الى التحسر والتأسف  
وليس المقصود مجرد الائمة وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب  
على خطأ كقوله \* ان الذين زودهم اخوانكم \* بشقى غليل صدورهم  
ان نصرعوا \* فان المقصود من الائمة الى ادعاء كون ظن الاخوة

علة لحصول شفاء الغليل التوسل الى ان ظن الاخوة باطل ليرتب  
ما ينافيه عليه وهذا التعليل ادعاءى ككما فى قوله تعالى  
قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم جعل الفرار علة للملاقاة  
ادعاء ليرتب عليه بطلان اعتقاد ان الفرار ناج منه او على معنى آخر  
اى تنبيه المخاطب على معنى آخر كقوله \* ان الذى الوحشة فى داره  
تونسه الرحمة فى لحدته \* فان فيه ائمة الى ان الوحشة والعقر فى الدنيا  
سبب لا يناس الرحمة فى القبر وفى ذلك تسلية للفقير على فقره وان كان  
هذا القول تعزية المصاب فيكون المعنى ان الذى مات وحصل الوحشة  
والبكاء فى داره تونسه رحمة الله نعم فى لحدته ان شاء الله نعم فالمقصود  
من الائمة تسلية المصاب وحله على الصبر بان موته سبب لحصول  
الرحمة فلا تجزعوا على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وانته  
بعد احاطتك بما ذكرنا حق الاحاطة بظهورك ان هذا توجيه وجيه  
لا تكلف فيه ولا يرد عليه شئ من الاعتراضات واما توجيه الشارح  
رح فيرد عليه سوى ما اورده السيد انه ان اراد ان يفصل الصلة  
توى الى جنس الخير المبنى فمنوع لظهور ان نفس الائمة لا يرمى الى  
ان الخير من جنس الثواب وكذا الكفر والاستكبار كيف والصلة فى قوله  
ان الذى يرافقتك يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم والذى يرافقتك  
يستحق الاذلال والصفع عند قصد الاهانة واحدة والخير المبنى عليه  
فى احد القولين مناسف الخير المبنى عليه فى القول الآخر ولا يكون الشئ  
الواحد مومنا الى الجنس المتنافين وان اراد ان الصلة بمعونة المقام  
وسوق الكلام توى الى جنس الخير المبنى فسلم لكن من اين يعلم  
ان ذلك الائمة حاصل بالصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق  
والمقام حتى لو بدل الموصول مع الصلة بلفظ آخر ولو حفظ المقام  
والسوق يحصل ذلك الائمة قال قدس سره وليس بناؤه اجناسا مختلفة  
اى فى نفسه وكونه اجناسا مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخير لا يدفع  
الاستدراك لا يخفى قال قدس سره اعلة جعل البناء هذا التوجيه  
انما يأتى فى عبارة المتن دون المفتاح لانه وقع فيه بناء الخير المبنى عليه



ولذا قال الشارح رح في شرح المفتاح يعني يفهم من البتسدا الذي هو  
الموصول مع الصلة بالفكر والتأمل ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات  
الثواب والجنات كما في قولك الذين آمنوا والعقاب والنيران كما في قولك الذين  
كفروا اه جعل البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرقه باعتبار تعدد  
طرق الخبر لكن هذا لا يدفع الاستدراك والاستغناء قال قدس سره كما يشهد به  
كلام السكاكي في تعريف المسند السببي حيث قال هو ان يكون مفهوم  
المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند مطلوب  
التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليل اثبات ذلك الغير بنوع ما  
او تعليل في علة بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده  
بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليل ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي  
لكون ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما قال اول نحو زيد ابوه  
منطلق والثاني نحو زيد ضرب اخوه انتهى فجعل القسم الاول مقابلا  
للقسم الثاني وفيه تقديم المسند قال قدس سره على تقدير صحته اي  
لانسلم ان الموصوف بالبناء هو الخبر المتأخر فان البناء عبارة عن الثبوت  
او الاثبات وهو لا يختص بالتأخر والتأخر في تعريف السكاكي مستفاد  
من المقابلة قال قدس سره والاستغناء لان الخبر وان كان موصوفا  
بالتأخر لكن لا يدخل له في الائمة قوله كالارضاد والفرق بينهما ان  
الارضاد من المحسنات اللفظية وان هذا من النكات المعنوية كما يدل  
عليه تفسيرهما قال قدس سره لا تراعى في كون هذا الكلام مشتملا  
الح لا يفتي على النصف ان الائمة في هذا الموصول انما هو الى كون الخبر  
المذكور بعده بماله نوع مناسبة برفع السماء والا لما اختاره اما انه من  
جنس الرفع والبناء فكلا حتى لو قيل ان الذي رفع السماء فرش الارض  
كان كلاما بليفا قال قدس سره الا ان ذلك الائمة لا مدخل له الح  
قيل ان قصد التعريف بالتعظيم من نفس الموصول فالائمة له مدخل  
في ذلك لان الائمة الى جنس الخبر الذي بناؤه مشعر بالتعظيم ائمة الى  
التعظيم وان قصد التعريف بالتعظيم من مجموع الكلام المشتمل على  
الموصول والصلة والخبر فالتمتع بالتعظيم حاصل من نفس الصلة

من غير مدخلة الائمة قدم الموصول او اخر ومقصود الشارح رح  
هو الاول وفيه ان التعريف بالتعظيم اذا كان حاصل من نفس الصلة  
بعد ملاحظة الخبر فالخارج الى اعتبار حصوله من الائمة مع خفائه  
وماي فائدة في ذلك قال قدس سره وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة لكن  
بعد ملاحظة ثبوت الخبر للموصول قوله ففيه ائمة الى ان طريقه  
فيه بحث لانه قال الله تعالى الذين كذبوا شعيبا كان لم يغنوا فيها الذين  
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فرتب على صلة واحدة امرين كل  
منهما داخل تحت جنس فلو فرض الائمة فيه بالمعنى الذي ذكره  
الشارح رح كان ائمة الى القدر المشترك بينهما اعني كونهم مسخوطين عليهم  
مطلقا سواء كان بالهلاك في الدنيا او بالخيبة والخسران في الآخرة  
قال قدس سره وسبب حامل وعللة باعثة اه فيه انه ليس المراد بالعللة  
الباعثة العلة الغائية وهو ظاهر اذ ليس المقصود من الاسناد الاستكبار  
بل انه لولا استكبارهم لما اسند المتكلم الدخول اليهم وكذا الحال في  
الاشلة الاخر فالخارج ان اراد الموصول للائمة الى انه لولا اتصاف  
الموصول بالصلة لما اسند المتكلم الخبر اليه وفيه انا لانسلم ان الموصول  
ائمة الى ذلك نعم انه متحقق في الواقع ولو سلم فاي فائدة في هذا الائمة  
فان كل مسند اليه معرفة او نكرة علة اسناد المتكلم الخبر اليه كونه على  
الوجه المخصوص من التعريف والتكثير قال قدس سره ثم ان ذكر  
علة البناء الح لا يفتي ان كلامه ههنا وفي شرحه للمفتاح صريح في ان  
ذكر الصلة قد يجعل ذريعة الى التعظيم والاهانة والكلام في ان  
الائمة الى علة الاسناد قد يجعل ذريعة الى ذلك وهذا من البحث الذي  
اوردته على الشارح رح قال قدس سره فان لم يشترط الح دفع لما يقال  
ان التعريف بالتعظيم وغيره حاصل سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه  
لتخصيصه بالبناء ووجه الدفع ظاهر قوله بواسطة الاشارة اليه  
حسا اي من حيث الحس او اشارة حس ومعنى الاشارة الحسبة على ما  
في الرضي الاشارة باليد او بجارحة اخرى قوله الى مشاهد محسوس  
اي حاضر من شهوده اذا حضره قال القاضي في تفسيره واصل التركيب



يدل على الحضور قوله محسوس أي مبصر من أحسسته إذا بصرت على  
ما في القاهوس فالمعنى إلى حاضر عند المتكلم يمكن من الإشارة إليه مبصر  
وقد صرح به الرضي بعد ورقة بقوله فلا جرم لم يوث بها أي باسماء  
الإشارة إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والتوسط لاني  
البعيد الغائب فما قاله السيد الأول أن يقول إلى محسوس مشاهد  
وحمل المشاهد على المبصر والمحسوس على ما تناوله الحس ليس بشيء  
قوله إلى محسوس غير مشاهد أي مبصر غير حاضر كما في نحو تلك الجنة  
قوله أو إلى ما يستحيل إحساسه أي إبصاره عادة نحو ذلكم الله وذا لكم  
مما عانى ربي كذا في الرضي وزاد الشارح رح ومشاهدته أي حضوره تذييل  
على أن ما يستحيل إبصاره يستحيل حضوره والالجار أن يكون  
بحضرتنا جبال لأزهارها فما قيل أن الظاهر أراد كلمة أو أو ترك لفظه  
مشاهدته ليس بشيء قوله أكل تميز وهو التميز بالقلب والعين  
فانه لا تميز أكل منه ولا يحصل ذلك إلا باسم الإشارة قال قدس سره  
هذا جار في الالفاظ كلها أي مقتضيات والدواعي التي تبين في علم المعاني  
بعضها مداولات وضعية للالفاظ كالتكلم والخطاب والغيبة والاحضار  
بعبته وبعضها من مستتبعات التراكيب يدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية  
وأوتوسط الذوق السليم فإذا قصد البلغ أفادة المعاني الوضعية أورد  
الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرى الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان  
الدواعي إليها أفادة معانيها الأصلية وج معنى زيادتها على أصل المراد  
أن اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر شريك له في أفادة  
الحكم على ذات المسند إليه أو المسند مثلاً لاجل أفادة ذلك المعنى  
المخصوص بعبته وإذا قصد أفادة الخصوصيات الزائدة على معانيها  
الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالتخفيف والتعظيم والتبني  
على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره  
هذا اللفظ بهذه الكيفية بخصوصه على تجر يده عنهما لأفاده تلك  
الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح رح لا يجري في الالفاظ كلها  
وأن قوله وهو زائد على أصل المراد ليس مستدركا فتدبر فانه من النفائس

وفي شرح المفتاح الشريف أن جعل القرب والبعد والتوسط داخلية  
في معاني اسماء الإشارة كان هذا بحثاً لغوياً وإن جعلت خارجة عنها  
يقصد بها البلاغة بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط  
كان من علم المعاني انتهى ولا يخفى أن اعتبار الخروج أمر خارج عما  
اتفق عليه أئمة اللغة قال قدس سره إجراء للامور العقلية مجرى أه  
فيكون استعمال اسماء الإشارة فيها بطريق الاستعارة المكنية على  
تشبيه الامور العقلية بالامور المحسوسة في تفاوت المراتب قال  
قدس سره ولك أن تقول أه وح يكون استعمالها في رتبة المحل  
ودنائها بطريق المجاز المرسل قال قدس سره قال نجم الأئمة المقصود  
من هذه الحاشية تفصيل بعض ما أجله الشارح رح فإن قوله ويجوز  
أن يشار إلى قوله بخلاف المعنى الغائب المذكور تفصيل لقول  
الشارح رح وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم ذكره حيث أشار بلفظ قد  
إلى أن الأصل فيه الإشارة بلفظ القريب ولم يذكره صريحاً ولا  
بلفظه وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور إلى قوله إذا كان عيناً  
تفصيل لقول الشارح رح ولفظ ذلك صالح إلى قوله وقد يذكر المعنى  
الحاضر والتعليل المذكور فيه بقوله لأن المحكي عنه غائب فأصر لابد  
أن يضم إليه أنه لتقدم ذكره صار كالشاهد قال قدس سره إلى المعنى  
الحاضر أراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما بعده العرف حاضر  
كأنقسم المذكور فإن حضوره ليس بالإلفاظ وعدم انفصاله عما  
بعده وإن كان منقضاً في نفسه قال قدس سره بخلاف المعنى الخ  
متعلق بقوله ويجوز أن يشار قال قدس سره وهكذا الحال أي الحال  
المعنى الغائب حال العين الغائب قال قدس سره واسم الإشارة أه  
هذا الكلام لا يثبت ما هو المفهوم مما تقدم من اشتراط تقدم الذكر  
في جميع الأقسام الأربعة ليصح التعبير عنها باسم الإشارة قوله  
وهو الذين يؤمنون أي الذوات المعهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة  
داخلية في الصفات خارجة عن المشار إليه فلا ينافي ذكر الصلة ههنا  
عده الإيمان من الأوصاف والتساظرون لم يثبتوا هذه اللطيفة فقالوا

صريحاً ولا إشارة لعائنه  
نفسه



ذكر الصلة ههنا استطرادي ليقم ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط قال قدس سره المناسب ان يقال وهو المتقون الخ فيه بحث لان الذين يؤمنون اما ان كان مفصولا عن المتقين فجملة اولئك على هدى في محل الرفع على انه خبر له وجملة الذين يؤمنون مع خبره جواب سؤال كانه قيل ما بال المتقين خصوصا بالهدى وهل هم احقاء بذلك فاجيب بالذين يؤمنون اه فلا بد ان يكون اولئك اشارة الى الذين يؤمنون اه ليرتبط النظم ويصح الجواب وان كان موصولا به صفته فجملة اولئك على هدى استئناف لا محل له وهو نتيجة الاحكام والصفات المتقدمة او جواب سؤال كانه قبل ما للموصوفين بهذه الصفات اختصوا بالهدى فالمناسب ان يكون المشار اليه الذين يؤمنون لقربه ولكونه مجرى عليه الصفات المذكورة بالذات واما المتقون فانصافهم بالصفات المذكورة لانحادهم بالذين يؤمنون قال قدس سره كما صرح به اه فيه ان المصريح به الايمان بالذين يؤمنون قال قدس سره ان ظاهر المقام اه فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي ايراد المصروفاته لازم في المعرفة بالام العهد الخارجي وفي اسم الاشارة اذا كان المشار اليه شيئا غائبا كما مر فانه يقتضي ان يكون ايراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى الظاهر وليس كذلك كما عرفت منقولاً عن الرضى على ان هذه المقدمة لا يحتاج اليها في انضمام المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الاشارة لاستدعائه كمال التمييز وهو انما حصل بالصفات المتقدمة كان ايراده بمنزلة ذكر المشتق فيشعر بعلمية تلك الاوصاف لما اجري عليه قوله اي الى حصة الخ يعني ان المراد بالمعهود الحصة المعهودة لانها الكاملة في اليهودية ولوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة والا فلاشارة الى المعهود متحققة في لام الجنس ايضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد والفرق بينهما انما هو في اصطلاح المنطق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المنادى من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجي قد يكون نوعا وقد يكون اكثر من واحد

قال في شرح المفتاح واما الحسالة التي تقتضي تعريف المستند اليه باللام فهي التي اريد بالمستند اليه نفس الحقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة معينة منها قوله واحدا كان الخ كما اذا قيل لك جاءني رجل اور جلان اور جلان فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال كذا في شرح المفتاح قوله وذلك لتقدم اه وهذا التقديم شرط صحة استعماله كما في المضمرة الغائب لانه قريبة لارادة الحصة على ما فهم لانه يلزم ان يكون استعمال المعرفة فيه مجازا مع ان كمال التعريف فيه والمراد بالكتابة ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح قوله رب اني وضعت ما اتى تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ماله دار بين المرجع والحال التي هي بمنزلة الخبر اعني اني فرعاية الخبر اولى قوله لكن التحرير اه يعني يضم الحسالة اعني محذورا صار مختصا بالذكر لان المراد من كلمة ما الذكر قوله كما في وصف المنادي اه هذا على تقدير ان يكون المنادي هو المعروف باللام كما اشار اليه الشيخ ان الحاسب بقوله واذا تودي المعروف باللام قيل بالها الرجل فيكون المنادي هو الرجل المعهود وحضوره المستفاد من التذام لا يحتاج الى تقدم الذكر واما على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان المنادي هو اي والوصف لازالة الابهام وبيان الماهية فالتعريف الجنس قوله واسم الاشارة اه ليت شعري ما معنى كون اللام في هذا الرجل للعهد فانه ذكر الرضى في بحث المنادي انه لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعروف باللام اما اسم الجنس فلا انه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها قد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطلب الى المطلوب بين النعت والمنعوت واخصر اني التعريف هي اللام اذ هي اقل من المضاف اليه قوله الى نفس الحقيقة اي مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع قوله ومفهوم المسمى عطف تفسير الحقيقة للتبيين على ان ليس المراد ههنا المعنى المشهور اي الماهية الموجودة واصناف المفهوم الى المسمى يسانية لان المفهوم



قد لا يكون مسمى بان لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم  
 الاسم بل ما صدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة قوله  
 من غير اعتبار لما صدق الخ عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدم  
 فلام الجنس متناول للام الطبيعة نحو الانسان نوع واللام الداخلة  
 على العرفات قوله وقد يأتي لم يقل وقد يقصد لان الوحدة المهمة  
 مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المعرف باللام قوله باعتبار  
 عهديته الخ اي الفرد المهم باعتبار مطابقته للماهية المعلومة صار  
 معهودا اي معلوما فله عهديته بهذا الاعتبار يسمى معهودا ذهنيا  
 ومعنى المطابقة اشتمال الواحد عليها او صدق الماهية عليه قوله  
 الحقيقة المتحدة اي الموصوفة بالوحدة في الذهن فالوحدة خارجة  
 عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف  
 المعرفة على المعرف بلام الحقيقة اعني ما وضع ليعمل في شيء  
 بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن امر واحد لا تعدد في الذهن  
 انما يلحقها التعدد بحسب الوجود قوله باعتبار ان الحقيقة لا باعتبار  
 بخصوصية والا لكان مجازا من باب اطلاق المطلق على المقيد  
 من حيث انه مقيد قوله لجاء التعدد المستلزم للابهام من حيث  
 الوجود لا باعتبار الوضع بخلاف التذكير فان الابهام فيها  
 باعتبار الوضع قوله والفرق بينه الخ لما علم مما تقدم ان المعرف  
 بلام العهد الذهني مستعمل في فرد من الحقيقة والتذكير  
 ايضا كذلك بين الفرق بينهما دفعما الاشتباه وتمهيدا لقوله  
 وهذا في المعنى كالنكرة بان المفردة في النكرة مستفيدة من نفس اللفظ  
 وفي المعرف المذكور من القرينة الخارجية واما الفرق بينه وبين اسماء  
 الاجناس التي لا دلالة فيها على الفردية فواضح وكذا الفرق بين  
 اسماء الاجناس المعرفة بلام الجنس وغير المعرفة بها وهو الاشارة الى  
 نفس الحقيقة في الاولى دون الثانية معلوم مما مر فلذا لم يتعرض لهما  
 قوله المستعمل في فرد اي الذي اطلق على فرد لانه مستعمل في الماهية  
 المتحدة في الذهن والفردية انما جاءت من خارج الاله تسامح ههنا اعتمادا

على ما ينبغي قوله ضمنا اي تبعا بسبب اعتبار الوجود لا قصدا من  
 لفظه بحسب الوضع قوله بالنظر الى القرينة قيد لذواللام قوله  
 وان كان في اللفظ يجري الخ فعلى تقدير عدم اجراء احكام المعرفة عليه  
 في اللفظ كافي ولقد امر على التيم بسبني كونه في المعنى كالتكثير اولى  
 وليس المراد انه تعريف لفظي لما عرفت ان اللام فيه للاشارة الى  
 نفس الحقيقة وان الفردية جاءت من قرينة خارجية قوله اضطرتهم  
 الى الحكم بكونه معرفة بالتعريف فيها تقديرى دل على تقديره اجراء  
 الاحكام المذكورة كالعدل في غير وليس المراد ان الاحكام اللفظية  
 اضطرتهم الى اعتبار التعريف اللفظي فيها وليس في معناها تعريف  
 اصلا فانه خلاف مذهب القوم وانما ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا  
 على التائيد اللفظي والنسبة اللفظية قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث  
 قالوا ان اللام فيه للاشارة الى نفس المفهوم والفردية انما جاءت من  
 خارج وان العلم الجنسي موضوع للماهية المتحدة المعهودة في الذهن  
 بخلاف اسم الجنس قوله لا توقيت فيه هذا على تقدير ان لا يفسر  
 الذين انعمت عليهم بقوم مخصوص قال قدس سره رد عليه اه فيه  
 ان جواب الشارح رح مبنى على ما تقرر عندهم من ان المعرف بلام  
 الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي واذا كان كذلك فلا شك ان  
 استعماله في الفرد لوجود الحقيقة فيه لا بخصوصه يكون حقيقة على  
 ما بينه في الفن الثاني من ان استعمال المطلق في المقيد من حيث انه  
 مما يصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على  
 زيد واما ان المعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من  
 حيث هي هي بعد ان يكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر فكلام  
 آخر لا يتعلق له بالجواب قال قدس سره وفيه بعد لا بعد فيه فانه قد  
 اعترف في الحاشية التي بعده بذلك في المعرف بلام العهد وقد صرح  
 الشيخ الرضى وغيره بوضع المركبات بالوضع النوعي سوى وضع اجزاء  
 المسادية قال قدس سره لم يكن اختلاف فيما هو معنى التعريف اه  
 هذا انما يتم اذا لم تكن النسبة الى الحاضر الجزئي مأخوذة في مفهوم



كل منهما لكن الحق انها مأخوذة فيه لكون المعاني الحرفية نسباً جزئية  
غير مستقلة بالمفهومية قال قدس سره ان معنى التعريف مطلقاً لا مابا  
كان او غيره قال قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية اه يعني ان  
المعتبر في العهد الخارجي تعيين الحصة ومعرفة السامع لها بخصوصها  
ولهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف العهد الذهني والاستغراق  
فان المعتبر فيهما معرفة الجنس من حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود  
في كل الافراد او بعضها مستفاد من قرينة خارجة عن مدلول اللفظ  
قال قدس سره ثم الظاهر ان لا يلزم كونه مجازاً من باب اطلاق اسم  
الجزء اعني اسم الجنس الموضوع للماهية على الكل وانما قال الظاهر  
لان القول بكونه مجازاً وتقدم الذكر قرينة بخلاف الظاهر لان كمال  
التعريف والتعيين فيه قال قدس سره ولا حاجة الى ذلك اى القول  
بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بل يكفي فيها وضع الاجزاء وذلك لان اسم  
الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام الاشارة الى حضورها  
في ذهن المخاطب والفردية كلا او بعضها مستفادة من خارج هذا وفيما  
ذكره بحث اما اولا فلانه ان اراد ان الاسم الذي دخله لام العهد  
موضوع بوضع آخر للمعهود الخارجي فذلك فاسد لانه موضوع  
للجنس وبعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين وان اراد ان مجموع  
الاسم واللام موضوع بوضع آخر غير وضع الاجزاء الحصة المعينة  
كان اللام فيه بهذا الوضع للاشارة الى الحصة المعينة كما كان اللام  
قبل هذا الوضع للاشارة الى حضور الماهية من حيث هي فيكون  
الاختلاف في مدلول اللام في المعرفة بلام الجنس للاشارة الى حضور  
الماهية وفي المعرفة بلام العهد للاشارة الى الحصة المعينة ولا يكون  
معنى اللام متحداً فيهما والاختلاف باعتبار معروض التعريف واما  
ثانياً فلان القول بالوضع العام فيه لا يكاد يصح لانه انما يكون فيما اذا كان  
الموضوع لفظاً مخصوصاً والموضوع له الجزئيات الملحوظة بوجه  
شامل لها وهما الوحد الموضوع بوجه كلى اعني الاسم الذي دخله اللام  
ووضع باعتبار الهبة التركيبية الحصة المعهودة بين المتكلم والمخاطب

من مدلول ذلك الاسم الذي تقدم ذكره تحقيقاً او تقديراً فهو  
موضوع بالوضع النوعي كسائر المركبات نعم اللام الداخلة عليه  
موضوع بالوضع العام لكل واحد من جزئيات حضور الحصة  
المتقدمة ذكرها قال قدس سره اذا جعل اه متعلق بقوله وضع آخر  
بخلاف ما اذا جعل موضوعاً للفرد المتشرفان الحال بعكس ما ذكر  
اذ لا حاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم المعروف في المعهود  
الخارجي بل وضع الاجزاء كافية فان اللام يفيد تعيين ذلك الفرد ولا بد  
من القول به في المعرفة الجنسي لئلا يلزم كونه مجازاً من باب اطلاق اسم  
الكل على الجزء قوله وهذا المعنى الخ اورد الفرق بين المعرفة والتكرة  
مع انه يصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو  
انه اما ان يكون الحضور الذهني معتبراً في اسماء الاجناس التكررة او  
لا يكون فعلى الاول لا يكون فرق بينها وبين المعارف بلام الحقيقة  
وعلى الثاني يلزم ان يكون الخطاب بها خطاباً لا يعلمه المخاطب  
فاشار الى دفعه باننا نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم ما ذكر لان عدم اعتبار  
الشيء ليس باعتبار اعمدة فليس عدم اعتبار الحضور في اسماء الاجناس  
التكررة باعتبار اعمدة الحضور فيها حتى يلزم ما ذكر وبعض الناطرين  
قرر الاعتراض هكذا وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء  
الاجناس ومعتبراً في المعرفة بلام الحقيقة لم يجوز ادخال لام الجنس  
عليها لانه جمع بين المتنافين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور  
ليس اعتباراً لعدمه والمتافاة انما هو بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه  
لا غير ولا يخفى ان المناسب لهذا التقرير ان يترك الشارح رح قوله وهذا المعنى  
غير معتبر في اسم الجنس التكررة لان المعارض معترف به وان يواد بالتكررة  
ما ليس فيه آلة التعريف لافيه تنوين التكرير لانه بدخول اللام يسقط  
التنوين الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتنافيين وان يقال  
ليس اعتبار عدمه على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ  
من قوله ليس باعتبار عدمه قوله وهو ان يواد كل فرد مما يتناول اه  
الاظهر ما في شرح المفتاح الشريف ان الاستغراق العرفي ما يصعد



في العرف شمولاً واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي المعنى  
بالحقيق ما يكون شمولاً لجميع الافراد بحسب نفس الامر فلا واسطة  
بينهما اصلاً واما على ما ذكره الشارح رح فلا بد ان يقال ان ذكر اللفظة  
بطريق التمثيل والمراد بحسب اللفظة او الشرع او الاصطلاح اعم  
من ان يكون بحسب المعنى الحقيقي او المجازي قوله بمعنى الحدوث  
اي الدلالة على الزمان قوله اتفاقاً فيه اشارة الى عدم الاعتداد بقول  
من قال ان اللام فيها ايضاً موصول كافي المعنى قوله يأتي الاستغراق  
فان الموصول كما عرف باللام يحكي لعمري ان اربعة والاصل فيه العهد  
والجنس قوله واستغراق المفرد الاستغراق لا تعدد فيه في ذاته بل يتعدد  
بحسب الآلات والالفاظ المفيدة له فالقضية اما شخصية او كلية وهذا  
الحكم بحسب اصل الوضع والنظر الى المدلول المطابق فلا بد ان في  
تخلفه في بعض الصور بمعونة المقام او بحسب استلزام الحكم على اكل  
الحكم على كل واحد او بالعكس فلا يرد ان قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم  
كل رجال او هذا الحجر يشيع كل رجال اشمل من قولنا لا يرفع هذا الحجر  
العظيم كل رجل وقولنا هذا الحجر يشيع كل رجل ولا ان قولنا جاءني كل  
رجل ليس اشمل من قولنا جاءني كل رجل يرشدك الى ما ذكرنا تعليل  
الشارح رح بقوله لانه يتناول قوله انما يتناول كل جماعة اه لان الاستغراق  
معناه شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة قوله  
وانما اورد البيان الخ لا يخفى ان عبارة المتن ليست نصاً في لا التي لتي  
الجنس فيجوز ان يكون في كلا الموضعين لا المشبهة بلبس او الاولى  
لتي الجنس والثانية المشبهة بلبس وما وقع في الايضاح والمفتاح  
من قوله بدليل انه لا يصدق لا رجل في الدار في نفي الجنس اذا كان  
فيها رجل اورجلان ويصدق لا رجال في الدار فيجوز ان يكون معناه  
لا رجل في الدار اذا استعمل في نفي الجنس احرازاً عما اذا استعمل  
في نفي الوحدة فانه لا عموم له كما صرح به السيد ويؤيده انه قال  
في نفي الجنس دون نفي الجنس قال قدس سره جاز في غيره من المجموع  
فيه بحث اما ولا فلانه ان اراد بالمجموع المجموع المسترفة سواء كانت

بحرف التعريف او بالاضافة او بوقوعها في سياق النفي فلا نسلم الملازمة  
لان البيان مختص بالواقع في سياق النفي وان اراد المجموع الواقعة  
في سياق النفي الظاهرة في الاستغراق فالملازمة مسلمة لكن لا نسلم اتضاح  
ثبوت المدعى بذلك لان المدعى اعم من الواقع في سياق النفي  
وغيره واما ثانياً فلان اللازم مما ذكره ان يكون الاستغراق  
المنصوص في المفرد اشمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص  
في الجمع ولا يلزم ان يكون الاستغراق الظاهر في المفرد اشمل منه  
ولو اريد البيان بطريق الاولية لوجب ان يقرأ لا رجال بلا التي  
لتي الجنس ولا رجل بلا المشبهة بلبس ليدل على اشتمالية الاستغراق  
الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية  
المنصوص في المفرد من الظاهر في الجمع بطريق الاولى والحق  
ان كلام الشارح رح غير محتاج الى هذه العناية فان مقصوده  
ان الاستغراق بلا التي لتي الجنس واضح غاية الوضوح فلا يستلزمها  
اولاً لكونه نصاً في المقصود وان اتضح ثبوت المدعى حاصل  
بهذا البيان اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق الحاصل بحرف  
النفي وغيره وبين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستغراق انما  
الفرق بين ادوات الاستغراق وبين احتماله لغير الاستغراق وعدمه  
قال قدس سره لا يوجب تخصيصاً الخ اما على مذهب الجمهور  
من ان الاستثناء اخراج عن الحكم دون المدلول فلان المستثنى منه  
على عمومه واما على مذهب من جعل المستثنى منه مستعملاً فيما سوى  
المستثنى مجازاً والاستثناء قرينة عليه فلان التخصيص فرع استعمال  
اللفظ في المعنى العام ولا استعمال فيه فهنا واما على مذهب من قال  
ان مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع لما سواه بالوضع التركيبي كانه  
وضع لفظ سبعة مثلاً للعديد المحصوص وعشرة الاثنية ايضاً فلان  
المستثنى منه عنده بحسب هذا الوضع بمنزلة زاء زيد لامعني له فضلاً  
عن التخصيص هذا خلاصة التحقيق الذي اشار اليه ومن لم ينسبه  
قال هذا انما يتم على محذور الرضى من انه تخصيص في الحكم لاني مدلول



المستثنى منه قال قدس سره نفي واحد لا يمينه اي نفي الواحد  
لا بشرط شيء من الاجتماع مع آخر وعدمه قال قدس سره لانصا  
بمخلاف لارجل بلا الجنسية فانه نص في الاستغراق لضمينه من  
الاستغراقية ولا يستعمل بالوجه الثاني لمناقضته من الاستغراقية قال  
قدس سره نفي الواحد من حيث هو واحد اي بشرط عدم الاجتماع  
قال قدس سره وليس هذا من العموم اي الشمول والاحاطة اذ المعنى  
نفي الواحد من حيث الانفراد نعم له عموم على سبيل البذل اذ يجوز  
ان يكون ذلك الواحد المنفرد زيدا او عمرا او بكرا فن قال فيه مناقضة  
فانه يفيد نفي فرد موصوف بالوحدة على الاطلاق سواء كان زيدا  
او عمرا او غير ذلك فيتحقق العموم لم يأت بشيء قوله ولقائل ان يقول  
الحل يعني ان المدعى ان استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف  
او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان الذي ذكره المصنف لا يجري  
الا في التكررة المنفية فلا يتم التقريب فهو منع لاستلزام الدليل المذكور  
للمدعى ويتم بقوله فلا نسلم ذلك في المعرف باللام وقوله بل الجمع المحلى  
الحل اعراض عن المنع وان كانت المساواة بينهما استطاعتا قوله  
مثل المفرد المحلى باللام الاستغراق في كون ككل منهما لشمول  
فرد فرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى من المفرد  
المستغرق الا الواحد ويستثنى من الجمع الواحد والاشخاص والجماعات  
في الرضى في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى  
ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا واكلوا من ثمره ولا يجورون  
ان يقال الرجل يرفع هذا الحجر الا الذين يدينون معا او الا مثلكم معا وكذا  
لا يستثنى من الشيء الا الشيء واما الجمع فيصح استثناء الواحد والثنى والجمع  
منه نحو لقيت العلماء الا الذين يدينون او الا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام  
في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى كل منكر مضاف الى مفرد وغيره بمعنى  
لقيت العلماء الا الذين يدينون او الا زيدا الى كل عالم وكل عالمين وكل علماء انتهى  
والسرف في ذلك ان الجمع المستغرق يستعمل الجنس المطلق اي من غير  
اعتبار معنى الجمعية قوله ولهذا صح اي بلانا ويل لما عرفت بمناقضته

من الرضى والصواب ترك لفظ القوم لان الكلام في الجمع صيغة والقوم  
مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه اسم لجمعية من الرجال خاصة فاستغراقه  
يكون بمعنى كل قوم فلا يصح استثناء زيد منه الا باعتبار ان محيى القوم  
يستلزم محيى الاتحاد وقد نص في التلويح ان استثناء زيد في جاء في القوم  
الا زيد باعتبار ان محيى المجموع يستلزم محيى كل واحد قوله مع امتناع قولك  
جاء في اى من غيرنا ويل لعدم تحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول  
المستثنى في المستثنى منه لولا الاستثناء لان زيد ليس بجمعية واما التأويل  
بان يراد كل فرد من كل جماعة لان محيى الجماعة يستلزم محيى افرادها فيصح  
كافي قولك له على عشرة الا واحدا اي كل جزء من العشرة وفي قولك  
ضربت زيدا الاراسه اي كل عضو منه قال قدس سره يستلزم تكرار اى  
وفي شرحه الافتتاح وحيث قد يشترط ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها  
حذرا عن التكرار وفيه انه حيث لا يجمع المستغرق وضع آخر غير وضع  
الاجزاء واشترط عدم التداخل امر زائد على ما يفيد وضع اجزائه  
وما قيل انه لا فساد في هذا التكرار فانه لم يقع ذلك في الخارج ولا يلزم  
ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فان المعنى ان كل فرد  
من المحكوم عليه مما ثبت له الحكم لكنه اذا لاحظ العقل الثلاثة مثلا  
على الوجوه المذكورة اعتبر الحكم عليها في جميعها فالجواب ان المراد  
لزام التكرار في مدلول الجمع المستغرق مع قطع النظر عن الحكم  
عليه في الخارج او في الملاحظة العقلية ولا شك ان الواضع حكيم  
لا يعتبر التكرار في مدلول اللفظ وكذا ما قيل ان مثل هذا واقع في التنزيل  
نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكما ان فيها فوج من آلهم خزنها وكلها  
دخلت امة امنت اختار ان المراد في الايات المذكورة الجماعات الغير المتداخلة  
بقريضة الاحكام التي نزلت اليها فان ما لدى حزب غير ما لدى الاخر  
وما ان فيهم مرة غير ما ان فيهم مرة اخرى وكذا الامة الداخلة مرة غير الامة  
الداخلة اخرى قال قدس سره كانه قد اطل اذ انما قال كانه لان الجمعية  
انما بطلت في جانب الكثرة واما في جانب القلة فبما قبله حتى لا يجوز  
تحصيصه الى الواحد كما سيحى قال قدس سره كافي قولك لارجال

وفي قوله ح ليس بالجمع ان نسخة



عندي درهم اعلاه حله على الاستغراق العرفي والا فإظهاره للعهد  
اذ لا صحة لقولنا مجموع رجال الدنيا درهم قال قدس سره والوحدة  
المطلقة أي غير المقيدة بالاجتماع مع آخر وعدمه قال قدس سره ظاهرا  
في استغراقه لعدم من الاستغراقية قال قدس سره في الوحدة المقابلة  
للتعدد أي الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر قال قدس سره مطلقا  
أي سواء كان مع الجمعية أولا قال قدس سره فلا يكون فرقاه لا باعتبار  
أنه لا يوضح الاستثناء من لا زجل الا الواحد بخلاف لا رجال فانه يصح  
استثناء الواحد والاثني والجماعة على قياس ما عرفت في المحل باللام قال  
قدس سره معينين في الجنس وفي الوحدة المقابلة للتعدد قال قدس سره  
ثلاثة معان في الجنس وفي الجمعية وفي الوحدة المعارضة للجماعة  
قال قدس سره ايضا معينين في الجنس وفي الجمعية ولا يحمل في الوحدة  
العارضة للجماعة لمساواة لاستغراق الجماعات المقادة بكلمة من القدرة  
قوله فان قيل اه استفسار محض لما ذكره في الاستظهار بقوله بل الجمع  
المحلي باللام اه أي كيف يصح ما ذكره الأئمة والحال ان مقتضى القياس  
خلافه وليس هذا اثباتا المقدمة المتنوعة فان المنع وارد على استدلال  
المصنف رح وهذا اعادة للدليل المذكور في الشرح الا ان يقال ان اعادة  
الدليل السابق اشارة الى ان المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره  
المصنف رح شاهد صدق على ذلك لوقوعه في الاستعمال فعدم  
تماسيه لا يضر لكنه بعيد عن عبارة الشرح قوله فان زعموا اه  
أي فان زعموا ان دخول واحد مع اثنين لا يقتضي ثبوت الحكم لكل  
واحد منها لجواز ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد قوله بل هو  
اول المسئلة لان النزاع انما هو في ان ثبوت الحكم الجماعة يستلزم  
ثبوت الحكم لكل واحد منهما قوله فظهر اه أي اذا ثبت ان الجمع  
والمفرد متساويان في العموم قال قدس سره الظاهر من كلامه اه  
الظاهر من اراد لفظ المجموع الاحتمال الاول ومن تفرع به على  
ان استغراق المفرد اشمل الاحتمال الثاني فكلا الاحتمالين متساويان  
وليس احدهما ظاهرا من الآخر قوله لصحة ما يتعلق بمحذوف

أي ذال يحصل بصيغة الجمع قوله وذلك لاننا لنسلمه قيل اذا كان مبنى  
كلام المفتاح ما ذكره الشارح روح كان باطلا واما اذا كان مبنيا اه  
فقد قصد بالجمع المعرف باللام المجموع من حيث هو مجموع فلما كان  
وهو العظام يحتمل هذا المعنى قصد بتقابل اللفظ تكثير المعنى قطعا  
فلا بطلان اقول ارادة هذا المعنى بعيد عن كلامه غاية البعد لانه  
فرع هذا الكلام على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع  
حيث قل ومن هذا يعرف لفظ ما يحكيه الله تعالى عن ذكر بارب  
اني ومن العظم من دون ومن العظام حيث توصل باختصار اللفظ  
الى الاطباء في معناه قوله وهذا المعنى غير مناسب للمقام لان المقام مقام  
التضرع والابتهال فالتساوية ان الوهن اصاب لما هو قوام البدن  
واشد ما تركب منه الحسد فكيف ما عداه لان الوهن اصاب كل العظام  
ولم يخرج منه واحد منها فانه وان كان المعنيان متلازمين لكن متفاوتان  
في القصد فتدبر قوله وتوهم بعضهم اه مبنى هذا التوهم محل لفظ  
كلها في قول انكشاف على معنى مجموعها فيكون معناه اه اوجع  
لكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع اصابه  
الوهن وان بعض عظامه بمالم يصبه الوهن ويرد عليه ان الجمع  
المعرف باللام على تقدير حله على الكل من حيث هو كل اه بعيد  
ان الحكم لكل اعم من ان يكون باعتبار كل جزء او باعتبار بعض  
الاجزاء فكيف يصح على هذا التقدير قوله لكان القصد الى ان بعض  
عظامه بمالم يصبه الوهن والجواب ان هذه الافادة مبنية على ما مر من  
ان القيد في الكلام ناظر الى بني ما يقابله والمقابل لكل من حيث هو كل  
في كل فرد بعيد اه لم يصب كل عظم قوله لا مافاه بينهما وان كان  
يتم حافرق من حيث انه حل السكاكي روح اللام في العظم على الاستغراق  
وصاحب انكشاف على الجنس قوله ليتناول كل محسن بخلاف ما اذا  
قبل محب المحسن فانه يحتمل الجنس أي ماهية المحسن واو في فرد فهو  
ليس صريحا في تناول قوله على معنى اه بناء على انه عموم السلب  
لا سلب العموم قوله مما يعني بالعالم أي بما يطلق عليه لفظ العالم

والمقابل للكل من حيث هو كل جن  
لبعدانه لم يصب كل عظم نسخة



لأنه مشترك بمعنى لا فظا قوله لو افرد لتوهم اه يعني لو افرد العالم وعرف  
بلام الاستغراق وان كان يشمل كل جنس الا انه لا يكون شموله قطعيا  
لان العالم يطلق على مجموع ما سوى الله تعالى وقد غلب استعماله بهذا  
المعنى في هذا العالم المحسوس لالف النفس بالمحسوسات فيجوز ان يتوهم  
ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس بان لا يكون  
اللام للاستغراق بل للعهد بخلاف العالمين فانه لا يمكن حمله على  
المجموع لان الجمعية صارفة عنه فلا بد ان يراد كل جنس ليفيد الشمول  
بطريق القطع وتفصيل هذا الكلام في حواشينا على اليساوي  
قوله لانه اذا لم يكن الجمع اه كما يدل عاينه قوله ان المفرد وان كان اشمل اه  
فانه اذا كان العالم اشمل من العالمين كان اشمل منه باعتبار انه يدخل  
فيه كل ما سمي بالهالم وهو الاجناس بخلاف العالمين فانه يجوز  
ان يخرج منه واحد وانسان قوله فيتناولها الجمع دون المفرد لانه  
يتناول الاحاد المنفردة معنى قوله ليشمل كل جنس بخلاف لاخر  
في الماهية قوله وكلام صدر الخ وهو ان استغراق المفرد اشمل من استغراق  
الجمع قوله نعم الخ اراد بالجمع المعرف بلام الجنس المستغرق لانه  
حقيقة ذلك لانه ليس الماهية من حيث هي هي ولا بعض الافراد  
لعدم الاولوية فتعين الكل على ما بين في الاصول وحاصل الفرق  
ان المفرد المستغرق صالح لان يراد به جميع الافراد وان يراد به  
بعضها الى الواحد بان يخصه حتى يبقى نحوه واحد واما الجمع  
فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه ازالة العموم فلا بد من بقاء  
اصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو محقق في الواحد  
وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقلها ثلاثة وانسان على اختلاف الرأين  
فلا يجوز تخصيصه الى الواحد والا لكان نسخا للجمع لا تخصيصا  
كذا ذكره للشارح رح في التلويح وعليه اطيع ائمة الاصول والحاصل  
انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرق بينهما في جانب المفردة  
واما قوله فحقوقا هم اه فعناه انه اذا تقرر ان الجمع المعرف بلام الجنس  
اذا كان على حقيقته لا يجوز ارادة الواحد منه لما فيها الجمعية فحقوقا هم

فلان يركب الخيل مما عني فيه بالجمع الواحد مثل قوله نعم لا يحمل لك النساء  
وقوله لا يتزوج النساء حيث صرحوا بانه يحث بتزوج واحدة مجاز عن  
الجنس وبطل عنه الجمعية على ما صرح به ائمة الاصول وقالوا انه  
لما يمكن في تلك الامثلة معهود ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب  
كل خيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فانه يكون لغوا قلنا ان الجمع فيها  
للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على الكثرة  
واولم يحصل على الجنس وبقي الجمعية تبطل اللام بالكلية وابطال  
الجمعية من وجه اول وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان هذا بيان للفرق  
بين المفرد المحلى والجمع المعرف بلام الجنس لا المستغرق وذكره الشارح  
رح ههنا مع ان الكلام في المفرد والجمع المستغرق بناء على ان لام  
الاستغراق ايضا لام الجنس بخلاف لسوق كلام الشارح رح باطل  
في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث وصف  
الوجه بالآخرية شاهد اصدق على ان المقصود بيان الفرق بين ما بين  
الفرق بينهما بوجه غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المعرف بلام  
الجنس تبطل عنه الجمعية ويراد منه الواحد ولا يجوز ارادة الجمع منه  
لان الحمل على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق على ما صرح به  
في التوضيح حتى لو قال يتزوج النساء يحصل البر بتزوج واحدة  
قوله ان افراد الاسم يدل الخ الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية  
والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله  
واستغراقه وان كان مستغادا بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر  
مثله فينبغي تنافي لتنافي معضاهما فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني  
منع التنافي بينهما بناء على ان استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادى اي  
كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف  
بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه لا الكل المجموعى اي كل  
فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون متافيا للوحدة لا باعتبار امر آخر  
مثله معه وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار  
امر آخر معه مثله لا اعتبار عدم امر آخر مثله معه وانما ذلك لعدم الدليل



عليه وحاصل الجواب الاول اناسلما التنافي بينهما لكن لام الاستغراق  
المقيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان علامة  
الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنهما وهذا الجواب  
مبنى على ان مداول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهو  
الظاهر لانه في مقابلة المثنى والمجموع فكما يعتبر فيهما ان يكون آخر  
معه كذلك يعتبر في المفرد ان لا يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد  
الاشان والجماعة وبما ذكرنا ظهر لك ان ترتيب البحث تقديم الجواب  
الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه قال قدس سره اذا قيل اه  
لا يخفى ان منشأ الاعتراض افراد اسم الجنس ولاشك في دلالة على  
الوحدة لكونه في مقابلة التثنية والجمع وكون اسم الجنس وهو الاسم  
مع قطع النظر عن الافراد والتثنية والجمع موضوعا للمساهمة او المفرد  
المتشعر لا يدخل له في هذا المقام واعلم قدس سره لم يفرق بين اسم  
الجنس والمفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما  
بان اسم الجنس يشمل المثنى والمجموع دون المفرد فباعتبار قيد الافراد  
مفرد ومع قطع النظر عنه اسم جنس قال قدس سره حقيقة عرفية  
اي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول بان المجموع المركب  
موضوع باراء الحقيقة وضعا آخر بعد قال قدس سره في ضمن فرد  
منهاه فيه بحث لان الاحكام المستعملة جارية عليها بحسب التعمق  
في ضمن فرد او افراد كلها او بعضها وخلاصة الجواب ان الوحدة وان  
لم تكن مدلولها بحسب الوضع لكن مدلولها في الاستعمال قوله  
كما انه مجرد اه يشير الى ان ليس معنى التجريد عن الوحدة ان يكون  
التجريد قيدا معه فيكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة  
بل ان لا يعتبر معه كما لا يعتبر التعدد قوله وانما امتنع اه لما كان مداول  
الاسم المفرد بعد دخول اللام متعددا كالجمع كان القياس جواز وصفه  
بثبوت الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز الرجال الطولان يجوز الرجل  
الطولان اشارة الى دفعه بان امتناع وصفه الى مط داوقد نص عليه الشارح  
رح في شرحه المشايخ المحفوظة على التناكل الانظري بين المنعوت

والبعث اذا كان وصفه بحال نفسه لكونها متحدتين بالذات وانما  
قلنا مطردا لانه جاء وصفه بالجمع في اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم  
البيض ونحو جم في القوم الطولان نظرا الى التعدد بمعنى قال قدس سره  
اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية الصواب ان يقول اذ ليس  
فيه ملاحظة وحدة مع اخرى قال قدس سره فاذا لم يكن هناك  
امر آخر فيه ان الوحدة مدلولها المفرد كالتثنية والجمعية لصيغة المثنى  
والمجموع والقول باستفادتهما من عدم ما يدل على ازيد من الواحد تكلف  
وقد عرفت تحرير الجواب بما هو الحق فتدبر قال قدس سره والا لكان  
كل رجل طولا فيه انه لو كان كذلك لامتنع وصف الجمع به ايضا  
لان الجمع المحلى باللام كالمفرد في انه للاستغراق بمعنى كل فرد  
والجواب ان اعتبار الاستغراق في الجمع بعد توصيفه بالجمع بخلاف  
المفرد قال قدس سره فلم يرد به كل فرداه لا يخفى ان الحكم في قولنا اهلك  
الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار الحصص المعهودة  
خارجا ولا باعتبار الطبيعة لعدم انصافها بالصفرة والبياض ولا باعتبار  
الحصص الغير المعينة فهو باعتبار تحققها في كل فرد فالمراد اهلك الناس  
كل فرد منهما غير مختص اهلا كما يفرد دون آخر قال قدس سره  
فالاول اه الصواب ذكره ههنا لبيان فائدة قيد عند الجمهور  
والكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوف واماما ذكره  
فيما سبق فغير مناسب لكونه على وفق القياس انما يحتاج هناك بيان  
امتناع اطراده وقد عرفت ذلك قوله اخصر طريق اي باعتبار  
المفهوم الذي قصد التكلم احضاره به كافي اليه قصد احضاره  
باعتبار كونه مهويا له ليفيد زيادة التحصر فطرق الاحضاره الذي  
اهواه ومن اهواه وهو اي وهذا اخصرها وفي قوله وهذا اخصر  
من الذي اهواه اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه اخصر  
من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض الناطرين قوله مهوى  
كمرى بالاضافة الى ياء المتكلم في اكثر النسخ وفي بعضها بحذفها  
والاكتماء على الكسرة قوله مع الركبا الركبا اسم جمع للراكب ويانين



جمع يمان أصله بمعنى حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل النون  
على خلاف القياس فصار يمانى حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا قالوا  
والأظهر أنه حذفت باء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس  
لكثرة الاستعمال والتخفيف ومصد من أصله في الأرض مضي فالفصلة  
محمدة وف بقرينة المقام ومبعد كجمل بمعد الاستغفار وهو بيان للمعنى  
المراد وذاهب في الأرض بيان لأصل المعنى وقرأته على وزن مكرم فلفظ  
لان ابعده لا يحى لازما وفي قوله جنبب إشارة الى أنه ذهب كراهوا ولم يرخص  
بمعارفتي اختيار او يجوز ان يكون هو أى بمعنى بان يكون ذهابه به اعتبار  
ذهاب محمله وهو القلب قوله اولتضمها الخ الاول باعتبار المسالك  
والثاني باعتبار الملوكة والثالث باعتبار المصاحبة قوله ومنه قوله تعالى  
لا تضاراه أى من التحريض لكن على الاستعطاف ولا تضار فرى بالفتح  
على أنه نهي وبالصم على أنه نفي والمعنى على النهي والبناء يحتمل المعلوم  
والجهول فان كان بمعنى تضربان يكون البناء معلوما والياء صلة له  
أى لا تضرا الولد ولدها اول السببية والمفعول محذوف أى لا تضر  
الوالدة الوالد بسبب ولدها فكون الاضافة للتحريض على الاستعطاف  
ظاهر وان كان بمعنى معلوما كان او مجهولا والياء للسببية فلان مضارة  
كل منهن الاخر في الحضانة والاتفاق عائد الى ضرر الولد وهو محل  
الاستعطاف قوله نحو ان رسولكم الخ فان اضافة فرعون الرسول  
الى مخاطبين مع انكاره الرسالة والازدراء محالهم في الاستهزاء سوى  
عليه السلام قوله او اعتبار الطيف بجار ياقى شرحه المفتاح في بيان الظن  
قوله تعالى يا أرض بلعى ماء كظاهر كلامه أى السكاني انه يريد بالمجاز  
الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالأرض باتصال المالك  
بالمالك بناء على ان مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاحتصاص المكي  
فيكون الاستعارة تضيحية اصلية تجارية في التركيب الاضافى  
المفترع للاختصاص الملكى في مثل هذا وان اعتبر اللام وبني  
الاتصال والاختصاص عليها فلاستعارة تبعية ومنهم من يجعل المجاز  
في الاضافة بادنى انلاسة مجاز اعقلا بناء على ان كون النسبة الى ماء قوله

والى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع انتهى فذكر الوجهين  
واختصارهما في شرح المفتاح وفي حاشيته على هذا الكتاب كونهما مجازا  
حكما فلا اختلال في كلامه في قال اختل كلام الشارح رح في بيان  
كونه مجازا فختل كلامه قوله نحو كوكب الحرقاء اضيف الكوكب اليها  
بسبب الملازمة البعيدة اللطيفة قوله لا طريق الخ أى لا يعلم التكلم  
والخطا طب سوى اختصاصه بشئ بطريق التملك او ما في حكمه  
فلا يمكن احضاره ابتداء الا بالاضافة فانه فع اعتراض السيد بان  
النسبة الاضافية المعلومه مشيرة الى نسبة خبرية فيمكن التعبير  
بالموصول فانه بعد احضاره بالنسبة الاضافية وارجاعها الى الخبرية  
قوله وما تكبره الخ أى اراده مشتملا على التنوين قوله فلا افراد أى جعل  
المستند اليه فردا بالقصد اليه فان التكرير يدل على الوحدة اما شخصيا  
او نوعا قوله غير ما يتعارفه الناس بجعل الابهام وسيلة الى الجهالة  
وكذا الحال فيما عداها من التعظيم والتحقيق وغير ذلك وفائدتها  
ان لا يأتى المخاطب عن قوله ولا يعلم انه غير الازالة لعدم معرفته له  
قوله وبين الادراك أى ادراك الآيات الدالة على وحدانيته فان الحواس  
آيات الادراك قوله له حاجب الخ الحب يستعمل بعن قال الله تعالى كلاتهم  
من ربهم يومئذ يحجوبون فالشأن على أصله وعدم الحاجب عن طلاب  
المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم  
فلا حاجة الى التفسير أى عن احضاره كما قيل والاول صلته محذوف  
وفي كل امر طرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن الارتكاب  
في كل امر يشبهه وهو الشين وفيه إشارة الى ان المانع له هو كونه شينا  
لامر آخر قوله حاجب حقير الخ وهذا اول من القول بمعوم النكرة  
المنقبة لبطاق الاول والكون المقام قابلا للتخصيص بخلاف هذا  
قوله ورضوان من الله اكبر أى رضوان قابل اكبر من كل نعم  
في الجنة لان كل ما سواه من نعماته وهذا المعنى اولى مما قيل أى رضوان  
عظيم من الله اكبر من كل نعمة كائنه لهم لعدم حصول الرضوان  
للعظيم الكبير جمع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الإشارة الى

على التفسير  
نسخة



كأل كبريائه نعم والوعد لا بطريق الحزم كما هو شأن الملوك إشارة إلى أنه غني  
عن العالمين قوله اعتبار الكمية أي العدد كما هو مصطلح أهل العربية  
والاعدادات إشارة إلى ما يعرض له العدد بالذات والموزونات  
إلى ما يعرضه بالواسطة فيشمل المسوحات والمكيلات والمشيئات بهما  
مما لا يعرضه بالذات ولا بالواسطة بل شبههما كالقلة والكثرة للرضوان  
فتدبرقته قد اشكل على بعض الناطرين قوله لعدم علم المتكلم أه  
أي عدم علم المتكلم في نفسه أو بالقياس إلى المخاطب بجهة من جهات  
التعريف وفيه إشارة إلى أن مجرد عدم الداعي إلى التعريف كاف  
في التكثير وما قيل إن انتفاء جميع جهات التعريف ممنوع لأنه لا بد  
من العلم بمسمىه والالامتنع الخطأ فيصح تعريفه بلام العهد  
الذهني ليس بشيء لأنه لا بد من صلاحية المقام للتكثير والمقام الصالح له  
أن يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب الداعي إلى تعريفه  
وتكثيره ولام العهد الذهني إنما هو لتعريف الجنس لا الفرد قوله  
مانع كإرادة الإبهام على السامع أو نأ في الإنكار لدى الحاجة أو التحرز  
عن التطير بالاسم الذي يعينه أو عن ثقل فيه قوله لم يقبل يمينه  
أو ما يؤدي معناه أي المعرف بلام العهد لأن في كل منهما نصريحا  
بنسبة السامة إلى يمين المدح وأما غيرهما من طرق التعريف فليس  
المقام صالحا له قوله أي هبة تفسير لقوله تعالى نفحة أي نفحة على هذا  
التقدير هبة وهي تدل على التحقير لأنها نسيم ضعيف على ما في شرح  
الكاشي وكذا قوله أي فوحة وحاصل اعتراض المصريح أن المتكلم إنما  
يطلب الداعي إلى التكثير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الدال على أصل  
المعنى ولفظ النفحة بدون التكثير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة  
فلا يكون التحقير داعيا إليه والقول بأن التحقير داخل في أصل المراد  
وزائد عليه مما لا يقبله الذوق نعم لو كان المقيد للتحقير زائدا أمورا متعددة  
علم كونه شديدا كأننا كبد المستفاد من المؤكدات وبما حررنا اندفع جواب  
السارح رح قوله للفرق الظاهر الخ لارتفاع في تحقق الفرق بينهما  
باعتبار الإبهام والتعيين إنما النزاع في إفادة التكثير التحقير قوله نطفة أي

تخصيص الأب وإن كان مخلوقا من نطفة الأب والام لكونه منسوب إليه  
في تفسير القياس أي ماء هو جزء مادته أو ماء مخصوص هو النطفة  
فيكون تزيلا للغالب منزلة الكل إذ من الحيوانات ما يتولد لأمه النطفة  
وقبل من ماء متعلق بدابة وليس صلة خلق قوله وبهذا يحل أه  
في الرضى وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد الأشكال  
كقوله تعالى إن نطقنا خلق الشارح رح إنما هو لهذا المثال على تقدير  
كونه للنوع والأشكال إنما هو في المفعول المطلق الواقع بعد الاللتأكد  
والقول بأنه لا يقع المفعول المطلق بعد الاللتأكد أصلا باطل فإن قوله  
وما اعتراه الشبب الاعتزاز ليس القصد فيه إلى نوع من الاعتزاز  
حقير أو عظيم قوله وحيث لا حاجة الخ الحاجة باقية في المفعول  
المطلق الواقع بعد الاللتأكد قوله فكذلك قلت أه في هذا التشبيه  
إشارة إلى أن الشمول متحقق بناء على توهم استعمال لفظ الضرب لمسا  
هو أعم منه ولذا يؤكد في ضربت ضربا لدفع توهم إرادة غير الضرب  
لأن الشمول متوهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي الرضى من أن  
ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وأنه يظهر به فائدة التأكيد وأما  
الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا  
عن التوهم قال قدس سره لأنه خلاف الواقع أي أن أريد اختصاص  
نوع النطفة بالفرد باعتبار خصوصه إذ ليس كل نوع مختصا في فرد  
ومستبعد جدا أن أريد اختصاصه به باعتبار نوعه لأنه خلاف المتبادر  
قوله أو يرتبط أه عطيف على أرضها فيما قبله أعني ترك إمكانية إذا لم أرضها  
داخل تحت النفي وكلمة أو أمموه والمعنى أي تارك إمكانية إذا اتى كلا  
الأمرين الرضاء بها وارتباط الموت وإذا تحقق أحدهما لم يتحقق الترك  
وقيل بمعنى إلى أو لا وإنه مقدرة بعدها والجزم لضرورة الشعر  
أولا جواز الوصل بحري الوقف أو كون أن المصدرية المقدرة  
جائزة كافي ببعض اللغات وأوله \* أولم تكن تدري نوارباني \* وتصل عقد  
جبايل جزائرها \* وصل عقود الجبايل كناية عن رعاية اليهود وجزئها  
عن عدم الرعاية قال قدس سره تأييدا وبالعرض فإن الكشف والتبيين



قام بالنعته وذكره انما يصف به باعتباره متعلق له كتركيب كذا كركب  
السفينة فلا وجه لاعتباره وترك الموصوف بالذات قال قدس سره  
اظهر في المراد ان النعت شايع في التابع المخصوص ولان النعت المذكور  
سابقا في عبارة الشارح زح بمعنى التابع ولان تغيير الاسلوب وذكر  
النعت بعد ذكر الوصف يشعر بان المراد به غير ما اريد بالوصف فاندفع  
ما قيل كما ان الوصف في اللغة بمعنى ذكر التابع فكذا لفظ النعت  
بلا تفاوت وكلاهما مخصوصان في عرف النحاة بالتابع فلا وجه لكون  
احدهما اظهر في المراد من الآخر قال قدس سره صار حداه اي  
تعريفها كما يشعر به آخر كلامه وما يجري مجراه ما يكون مستلزما للتعريف  
كما في الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمع فانه تعريف الالهي  
باعتبار لازمه وهو كونه مصيبا في رايه قال قدس سره على رأي المعتزلة  
والحكماء فان المراد به المنسند في الجهات الثلاث والجسم موصوف به  
بالفعل واما تعريفهم بالقابل الابعاد الثلاثة او ما يمكن فيه فرض  
الابعاد الثلاثة فلا راد لهم بالابعاد الخطوط المفروضة فيه او اطرافه  
الا ان ما صدق عليه الجسم عند المعتزلة منحصرا في الجوهر وهو  
المحتاج الى الفراغ الذي يملأه وعند الحكماء في التعليم والطبيعي  
وكلاهما محتاجان الى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم التعليمي  
بدليل اختلاف المكان بالخلخل والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي  
بحاله وانما قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الاشاعرة  
متركب من جوهرين فصاعدا كل ما ذكرنا ظاهر على من هو واقف  
على كلامهم قال قدس سره لا يتصور الا في مكان واما الجوهر الفرد  
عند المعتزلة فيحتاج الى التحيز كما ذكر في محله قال قدس سره وليس  
فيه دلالة الخ اذ المصدر لا دلالة له على الوحدة والكثرة فصح كونه  
راجع الى مطلق النعت المذكور في ضمن الوصف فيجوز ان يكون  
كثيرا فقد دا قال قدس سره ومنهم من قال انه لا يفي بعد كل منهما  
والثاني ابعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون للطويل والعريض مدخل  
في الكشف وان يكون ذكرهما استطراديا قال قدس سره لانها

قلات الاشتراك مطلقا حيث رفعت الاشتراك اللفظي وبقي الاشتراك  
المعنوي في افراد معنى واحد وبهذا ظهر كونه تمجلا قال قدس سره  
ليس معناه الخ فان استعمال المطلق في المقيد بخصوصه مجاز قال  
قدس سره فانما ينشأ من اللفظ دون المعنى لانه جزئي لاشتراك فيه  
الا ان اللفظ يجوز استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعا له  
او للمعنى العام فلذا جاء الاحتمال قال قدس سره بحسب وضع واحد  
لكل خصوصية او للمعنى كلي بشرط استعماله في الخصوصيات قال  
قدس سره امور مخصوصة اراد بها المعاني الجزئية المتدرجة تحت  
الامر المشترك سواء كانت جزئيات اضافية كما في المشتقات او حقيقية  
كما في اسماء الاشارة والمضمرات قال قدس سره وعين اللفظ اما  
بخصوصه كما في المضمرات والمبهمات او باعتبار امز كلي كما في المعرف  
باللام والمضاف اليه فان الواضع عين كل لفظ معرف بلام العهد وقد  
لاحظه بعنوان انه معرف باللام لكل حصه مما دخل عليه او لحسنه  
وكذا المشتقات مثلا وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام به  
مصدره وليس موضوعا لمفهوم ما قام به المصدر والاحراز استعماله  
في هذا المفهوم فالموضوع المحفوظ بامر عام وكذا الموضوع له فتأمل  
فان فيه غموضا قد زل فيه الاقدام قال قدس سره فالمعتبر في الوضع  
مفهوم عام سواء كان آلة للملاحظة الموضوع له او موضوعا له قال  
قدس سره وهذا معنى كونه عاما اي ليس معناه ان له افرادا متعددة  
بل ان له تعلقا بامر عام وهذا كما يقال هذا الحكم عام بمعنى ان له تعلقا  
بالعام اعني الموضوع قال قدس سره ولا يجوز اطلاقها اه اي بطريق  
الحقيقة لعدم كونه موضوعا له قال قدس سره كان كل من الوضع اه  
كذا ذكره في حاشية شرح الاصول وقال الا بهي انه اذا وضع لفظ  
واحد باراء معنى واحد فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى  
كليا او جزئيا وان وضع العام يكون اذا كان الامر العام آلة للملاحظة  
امور مخصوصة ووضع اللفظ لكل واحد من هذه قال قدس سره فقيل  
مقول في حاشية على شرح مختصر الاصول لان الجزئي ليس بوجهها



من وجوه الكلى ليتوجه به العقل اليه فيتصوره اجالا وانما الامر  
بالعكس قبل قد جوز قدس سره كون الاخص معرفا للاعم فلم  
لا يجوز ان يكون الجزئي مرآة للاحاطة الكلى وفيه ان الجزئي لكونه  
حاصلا من طريق الخواص كيف يكون آلة للاحاطة ما حصوله  
بطريق العقل والحق ما اختاره السيد لانه اذا كان الوضع عاميا باعتبار  
عموم آلة الوضع فلان يكون عمومه باعتبار عموم الموضوع له اولى فوله  
ان القصد منهما الى الجنس اه يعني ان لفظ دابة وطائر حامل لمعنى  
الجنس والوحدة فوصف بمأهون من خواص الجنس لبيان ان القصد  
الى الجنس فيفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد اى  
وليس القصد الى الجنس مع الوحدة فيحتمل ان يراد الوحدة  
التوعبية فيفيد عموم افراد نوع واحد بان يراد به دابة ترنع وطائر  
يصيد قوله وبهذا الاعتبار اى باعتبار ان هذا الوصف للجنس  
فيجمع جميع افراده وليس له اختصاص بنوع افاد زيادة التعميم على  
التعميم الذي كان يحتمله بدون الوصف هذا ما اختاره الشارح  
رح في شرح كلام المفتاح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل  
كلامى صاحب المفتاح وصاحب الكشاف متحدا وقد صرح  
به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدابة والطائر بمأهون  
من صفات الجنس والمبدلول المطابقى للفظ لبيان ان القصد بهما  
الى الجنس فيفيد تأكيد امر الشمول والاحاطة ورفع توهم الخصوص  
وهذا ما قاله صاحب الكشاف ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم  
والاحاطة كانه قبل مامن دابة قط في جميع الارضين السبع ومامن  
طائر في جو السماء من جميع ما يطير يحتاج اليه الا اعم امثالكم قال قدس سره  
تفيد العموم واو بطريق الخصوص بواسطة من الاستغراقية  
فلا يحتمل عدم الاستغراق اصلا لكنه يحتمل التأويل بان يراد الاستغراق  
العرفي وبعد الوصف لا يحتمله خلاصة التوجيه انه قبل الوصف  
كان نصا في الاستغراق وبعد الوصف صار مقسرا قال قدس سره  
لان كل فرد اه يعني ان التكرار اما لفردية اول النوعية وعلى التقديرين

لا يصح الحكم بقوله اعم لان الفرد ليس بجماعة والنوع ليس بجماعات  
وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صنف امة اذا لامة كل  
جماعة في كل زمان فيدفعه توصيف اعم باعمالكم اذا المراد بكم افراد  
نوع الانسان فالناسب تشبيه النوع بالنوع في كونها محفوظة الاحوال  
لاتشبيه الصنف بالنوع او تشبيه جماعة في وقت بالنوع قال قدس سره  
انها محمولة اه ظاهره يقيد ان هذه التكررة مراد منها المجموع ولا خفا  
انه يخالف للسابق اعنى قوله مامن دابة قط في جميع الارضين اه  
واللاحق اعنى قوله قلت اه فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار  
اللازم كما في قوله نعم وكل في فلك يسبحون فلا بد من العناية بان يقال مراده  
ان التكررة المذكورة من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع لا انه  
مراد منها قال قدس سره ان القصد من لفظ دابة اه يعني ان لفظ  
دابة وطائر حامل للجنس والوحدة فليبان ان القصد من كل منهما  
الى الجنس من حيث هو دون الوحدة والكثرة وصف بصفة لازمة  
للجنس من حيث هو اى بلا شرط شئ منهما والاستغراق المستفاد  
من كلمة من بالنظر الى الجنس كما اشار اليه بقوله كانه قيل مامن جلس  
من هذين وهذا كما يقال مامن رجل من هذين الرجلين الا كذا  
وحيث لا اشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجنسين على انواع  
كثيرة كل واحد منها امة كالانسان وبما حذرنا لك اندفع ما قيل  
ان الظاهر من زيادة كلمة من الاحاطة بالافراد نصا فكيف يمكن  
الحمل على الجنس من حيث هو فلا بد من تأويل عبارة المفتاح الى  
ما هو مراد الكشاف قال قدس سره لان الجنس مفهوم واحد لان  
المراد الجنس من حيث هو اى بلا شرط كما عرفت فما قيل ان كون  
الجنس مفهوما واحدا انما ينافى زيادة التعميم والاحاطة اذا اعتبر  
من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا الجنس من حيث الوجود في ضمن  
جميع الافراد كيف ولو كان المراد هو الجنس من حيث هو لم يصح الحكم  
بكونه امما كلام من قلة التبدل وعدم الفرق بين الجنس من حيث  
هو اى بلا شرط شئ وبينه بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني



دون الاول قال قدس سره والشارح رح توهم انه كلام المفتاح  
بمحمل المعنيين كما عرفت وما اختاره السيد ذكره الفاضل الكاشي  
وما اختاره الشارح رح ذكره العلامة فالقول بانحسار الكلامين  
توهم بقي الكلام في الجميع وانما ما اختاره الشارح رح اول نظرا  
الى انه يفيد شمول علمه تعالى وقدرته اكل فرد فرد صريحاً وما ذكره  
السيد اول نظرا الى عدم لزوم الاشكال في صحة الحمل وفي قوله  
وبهذا الاعتبار رمز الى ان له اعتباراً آخر لا يفيد زيادة التعميم والاحاطة  
وهو الوجه الذي ذكره السيد واليه يشير كلامه في التاويل  
حيث اورد في بحث التخصيص بالصفة كلام الكشاف اولاً ثم ذكر كلام  
المفتاح ثم رد على التوضيح فانه يشعر بانه لا يقول بانحسار الكلامين  
بالقطع قوله صحة ودفع المفرد موقعها سواء كان مشبوهاً منها كما  
في مررت رجل قام ابوه اي قائم ابوه اولاً نحو مررت رجل ابوه زيد  
كأن ابوه زيداً كما في الرضى قوله والمفرد الذي يسبك من الجملة منكرة  
والمناسب ان يفترقها حال ما يسبك منها قوله باعتبار الحكم اي المحكوم به  
لانه يسبك منها لا بمعنى الوقوع واللا وقوع اذ لا يسبك منها نعم ان له دخلاً  
في السبك قوله ليعرف مخاطباً له لان الاصل في الوصف التميز وان كان  
يقصد به معنى آخر مع كون التميز خاصاً صلاً قوله ليست كذلك اي  
ليست معلومة الثبوت قبل ذكرها لان الانشاء اعلالاً عن النسبة  
الغائية بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها قوله بتقدير القول  
فمعي زيد اضربه زيد مقول في حقه اضربه اي انه يستحق ان يقال  
في حقه ذلك قوله مراده ان الصلة الخ وانما لم يقل انه صلة بتقدير  
القول لان جعل الجواب صلة يفيد ثبوت الاطراء منهم وتقدير القول  
يفيد ثبوت استحقاق قول الجملة القسمية والاول ابلغ في مذمتهم ولان  
تقدير القول انما يصار اليه اذا لم يصح كون المذكور جواباً قال  
قدس سره بانها مديونة والجواب ان كون السورة مديونة لا ينافي كون  
بعض آياتها مكية فان كونها مكية او مديونة باعتبار الاكثر وكذا كون ذلك  
السورة مديونة انفاً فان معناه انه لم يقل انها مكية قال قدس سره

وقد سبق من هذا ايضا الخ والجواب ان معناه ان المصدر بها اي اناس خطاب  
للمشركين لاهل مكة وان المصدر بها ايها الذين امنوا خطاب لاهل المدينة  
لانها منزلة بمكة لو بالمدينة قوله دون الصفة فان قوله فعرفوا منها تارة  
موصوفة لا يدل على انه لم يكونوا عالمين بها قبل الآية ويعلم منه  
ان العلم بالصفة قبل الذكر ليس بشرط كما ذهب اليه شاذة قوله  
فلنا يمكن الخ يعني لان العلم دلالة كلامه على ذلك لان اللازم مما ذكره  
لن المشركين عرفوا منها تارة موصوفة ولم يعرفوها قبل الآية لا  
ان المخاطبين بها لم يعرفوها قبلها واللازم في الصفة علم المخاطب  
بها قبل ذكرها دون السامع والمخاطبون بها اعني المؤمنين قد عرفوها  
بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم وخلاصة الجواب ان المخاطب  
بكل واحدة من الآيتين عالم بانصاف النار بالصفة والصلة الا انها  
جاءت في آية البقرة معرفة لتقدم ذكرها في آية سورة التحريم موصوفة  
بهذه الصفة فكان المقام مقام التعريف الفهمي بخلاف آية سورة التحريم  
فانه لم يتقدم ذكر النار الموصوفة لا صريحاً ولا كناية فكان المقام  
مقام التكبر وهذا كما يقال جاني رجل فاضل فقال الرجل الفاضل  
فانه اورد رجل اولاً منكرة لعدم سبق الذكر وان كان معلوماً انصافه  
بالفضيلة واورد ثانياً معرفة لتقدم الذكر والحاصل ان تقدم الذكر  
صريحاً او كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق في آية البقرة  
دون آية التحريم ويؤيد ما قلنا انه ذكر صاحب الكشاف في بيان كون  
الصلة المذكورة قصة معلومة للمخاطب ثلثة وجوه سمعنا عنهم  
من اهل الكتاب ومن النبي عليه السلام او سمعنا عنهم من آية التحريم واكتفى  
في الجواب عن سؤال تعريف النار وتكبرها يعلمهم بها من آية سورة التحريم  
فقط لتحقيق شرط التعريف الهدى من تقدم الذكر وبما حرمنا  
اندفع اعتراض السيد بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره  
توجيه تعريف النار في آية البقرة وانما وجه تكبرها في آية  
التحريم فغير مذكور في كلامه فينادي على فساد عبارة الكشاف  
حيث قال فان قلت فلم جاءت النار الموصوفة بهذه الجملة منكرة



في سورة التحريم وههنا معرفة فانه صريح في السؤال عن الامر بن فلو كان  
 الجواب المذكور جوابا عن التعريف فقط كان ناقصا قوله اي تقرير  
 المسند اليه اي تحقيق مفهومه فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه على  
 حذف المضاف او الاستخدام او اقامة الدال مقام المدلول وعطف مدلوله  
 لافادة انه ليس المراد تقرير معناه الحقيقي كما سبق الى الفهم من لفظ المفهوم  
 بل ما يدل عليه وان كان معنى مجازيا كما في رمي الاسد نفسه قوله اعني جعله اه  
 يعني ليس المراد تحقيقه حقيقة في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بالقياس  
 الى ازالة احتمال الغير قوله عن سماع لفظ المسند اليه لشاغل شغل سمعه  
 قوله او حله اه اي غفلة السامع عن حل لفظ المسند اليه على معناه لشاغل  
 شغل فهمه قال قدس سره فربما كان مقصودا بنفسه مع قطع النظر عن  
 حال السامع بان يكون الاهتمام بشان المسند اليه كما تقول في مكان يستغرب  
 فيه وجود الاسد رأيت الاسد الاسد قوله وذكر العلامة في شرحه الخ  
 في المفتاح واما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك  
 السامع في حكمك ذلك تجوزا وسهوا او شيانا كقولك عرفت  
 انا وعرفت انت وعرف زيد زيد او نفسه او عينه وربما كان القصد بمجرد  
 التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى  
 اقول هذه العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث اعتبر دفع  
 ظن التجوز والسهو والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم  
 الاستناد والاثبات لا الثبوت لان التأكيده انما يدفع التجوز والسهو  
 والنسيان فيه ولذا اضاف الى كاف الخطاب فالتاكيده ربما كان القصد  
 منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاستناد يعني ان المسند اليه في قصد المتكلم  
 عين المذكور لا غيره وهذا لا يشافي ما صرحوا به من ان التأكيده لا يكون  
 لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المفيد له تكرير الاستناد لا تكرير  
 المسند اليه فاندفع الاعتراض بالخالفه قال الفاضل الكاشي ان المتكلم  
 اذا قل جاء زيد فقد حكم على زيد بالجبي فاذا اكده وقال مرة ثانية  
 زيد فمكانه حكم على زيد مرة ثانية بالجبي فتقرير الحكم بسبب  
 تكريره وقال الشارح الرضائي في تفسير التأكيده تابع بقدر امر المتبوع

التكرير

التكرير لفظا ومعنى بقر ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه مثنو باليه  
 الفعل والفاظ الشمول لتقرير ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكون ما  
 نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وفي المفتاح في بحث التقوى ان انت في  
 نحو لا تكذب انت هنا لتاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو  
 لا غيره لا لتاكيد الحكم فتدبر وفي قوله فتدبر اشارة الى الفرق بين كونه  
 تأكيدها للمحكم عليه بنفي الكذب اللازم لكونه تأكيدها للمحكم عليه  
 بنفي الكذب وبين كونه تأكيدها بنفي الكذب وقد اورد الشارح رح هذا  
 الفرق في بحث التقوى ثم انه لما كان في كون المقصود بمجرد التقرير من  
 غير ان يجعل وسيلة الى امر آخر حقا احواله الى ما اورد في الفصل  
 المذكور من انك اذا اردت التأكيده في انا كفيت مهمك قلت انا كفيت مهمك  
 لا غيري او وحدى وفي موضع آخر بعده اذ قصدت التأكيده والتقرير  
 في زيد اعرفت قلت زيد اعرفت لا غير فان لا غيري ووحدي همنا مجرد  
 التقرير من غير ان يكون وسيلة الى شيء آخر ولما كان الحوالة ظاهرة  
 لم يتعرض لبيانها العلامة هذا ما عني في حل كلام المفتاح والعلامة  
 فيخذ ما آيتك وكن من الشاكرين قوله فان قيل اي في رفع مخالفة  
 ما ذكره العلامة لما صرحوا به قوله انه لم يرد التأكيده اي السكاكي رح  
 لم يرد بالتاكيده في قوله واما الحالة التي تقتضي تأكيده انما كيد الاصطلاحي  
 وهو التابع المخصوص كيف وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان  
 حيوان ليكون معنى قوله وربما كان القصد بمجرد التقرير انه ربما كان  
 القصد من التأكيده الاصطلاحي التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم  
 مخالفا لما صرحوا به من ان التأكيده الاصطلاحي لا يكون لتقرير الحكم  
 بل اراد بمجرد التكرير اي تكرير المسند اليه بحسب المعنى ليشمل التأكيده  
 المعنوي ايضا سواء كان تأكيده اصطلاحيا او لا فيكون معناه ربما  
 كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير  
 المسند اليه في نحو انا عرفت وانت عرفت مفيد لتقرير الحكم وتقويته  
 ههنا فاندفع الخالفه قوله لان سلم الخ ان قلت ان تقديم المسند اليه  
 انما يفيد تقرير الحكم وتقويته اذا كان بوجه يستلزم تكرير الاستناد فتكريره



ايضا يفيد اذا كان مستلزما لتكرره فبالفرق في كون احدهما مفيدا له دون الآخر قلت اراد المستدل به عدم ما مع عدم توقف اصل المعنى عليه انما هو لاجل افادة التقوى بتكرار الامتداد بخلاف تكريره فانه ليس لاجل افادته وان كان يحتمل في بعض الصور قوله على ان السكاكي اه يعنى لا يصح الحوالة على هذا التوجيه لان افادة انا عرفت للتقوى وتحقيقه لم يورده السكاكي رح في الفصل المذكور بل فيما قبله اعني بحث تقديم المسند في قول الشارح رح في آخر بحث تأخير المسند اليه تسامح باقامة اللازم مقام الملزوم قوله ولوسلم اه اي لانسلم انه اراد بالتاكيد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم ولوسلم انه اراد ذلك فليكن معنى قوله وربما كان القصد اه ربما كان القصد من تكرير المسند اليه مجرد تقرير المحكوم عليه فانه اذا كان التاكيد الصاعى مفيدا لتقرير المحكوم عليه يصدق ان تكريره ربما كان مفيدا لتقرير المحكوم عليه وليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في ذلك البحث من ان لا تكذب انت يفيد تقرير المحكوم عليه فلا يصح جزم العلامة بان المراد تقرير الحكم غايه الامر انه يوضح ارادته وهذا التحرير موافق لما نقل عن الشارح رح اي لانسلم ان المراد التاكيد الغير الصاعى وانه يفيد تقرير الحكم واعبار الشارح رح تعليق التسليم بالتمم المذكور في الجواب والاشارة الى البعد قال قدس سره يتضمن الحكم بان الحوالة الخ فيه بحث اما اول فلان الوجه انما تصدى رفع مخالفة ما ذكره العلامة لما صرح جوابه واما الحوالة فهو مستات عنه كاعلامه واما ثانيا فلان لانسلم انه يتضمن الحكم بان الحوالة ليست على ظاهرها لحوال ان يحتمل الحوالة على ما بينته او على ما ذكره الشارح رح بقوله والاظهر اه واما ثالثا فلان القائل المذكور موجه لكلام العلامة ويكني توجيهه ان لا يكون في كلام السكاكي رح ما يتنافيه ولا يتوقف على ارادته ذلك فالتناسب مع كون الحوالة محمولة على خلاف الظاهر لامنع ارادته ذلك واما رابعا فلان الوجه ادعى ان مراده بالتاكيد مجرد التكرير ولم يقر دليلا عليه فلم ترك منع هذه الارادة مع انها

مذكورة صريحا واما خامسا فلان حاصل العلامة عدم صحة الحوالة على التوجيه المذكور فاللايق بعده ان يقال ولو سلم صحتها بناء على التوسيع فليكن اه لامنع الارادة قوله ولوسلم اي اوسلم ان المراد بالتاكيد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم وان الحوالة ليست على ظاهرها قوله فكان ينبغي ان يتعرض اه بان يقول وربما كان القصد مجرد التقرير والتخصيص قوله لانه الذي يعتبر اه فانه قال ان تقديم ما لآخر كان فاعلا اي تاكيدا معنى يفيد التخصيص نحو انما عرفت اذا اعتبر انه كان في الاصل عرفت انا قوله والاظهر اي في بيان الحوالة سواء حل التقرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما كان اظهر لكون الحوالة جارية على ظاهرها والكاف حيث في كما يطلعك للتشبيه وعلى التوجيهين السابقين معنى على ان لا يخفى على الفطن انه لا فائدة في هذه الحوالة قوله واهذا غير اسلوب الخ حيث قال ومنه كل رجل عارف قوله الى حل كلام المص اي في الابضاح وهو قوله كما سيأتي على ذلك اي على ما حل عليه كلام المتنازع لانه غير تابع له في امثال هذه المقامات بل فيما هو صحيح جيد عنده قوله وبهذا اي بما ذكرنا من انه لا حاجة الخ قوله معنى كلامه اي كلام المص رح قوله غلط فاحش اما الاول فلما عرفت ان تقرير الحكم مستفاد من التقديم لامن التاكيد واما الثاني فلان انا ليس للتقرير بل للتخصيص واما وحدي ولا غيري فليس تاكيدا للمحكوم عليه بل للتخصيص قوله للتأنيدهم ان امتداد القطع الى الامير بحجاز الخ اما في الطرف بان ذكر الامير واراد بعض علمائه اوفى النسبة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع بالتاكيد اللفظي والمعنوي لما عرفت من كلام الرضى ان التاكيد اللفظي والمعنوي يقرر امر المتبوع في كونه منسوب اليه فكأنه تكرر النسبة ايضا واما المجاز بان ذكر القطع واريد الامر به فلا يدفع بتاكيد المسند اليه بل بتاكيد المسند قوله ولا يدفع هذا التوهم اي توهم وقوع مفرد آخر موقعه فهو واما وقوع المثنى والجموع في موقعه سهوا فيستدفع بهذا التاكيد



فلا تدافع بنفسه وبين ما سيجي من قوله بل الاول انه لا يدفع توهم  
ان يكون الجنائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا قوله  
على انهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى  
بعضهم او الى كلهم وما قيل الاظهر ان يقال بناء على ان البعض بمنزلة  
المجموع فانما يناسب المجاز اللغوي قال قدس سره ولا يلزم من ذلك  
احاطة النسبة به قد عرفت اندفاعه بما نقلناه عن الرضى من ان الفاظ  
الشمول تقرر انصاف المتبوع يكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا  
بخلاف كل القوم فعلموا فانه يفيد الاحاطة والشمول في آحاد القوم  
لا في النسبة قال قدس سره اما في الهيئة التركيبية ان قلنا ان الهيئة  
التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعة للنسبة بطريق القيام استعمال  
في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظ الفعل ان قلنا ان النسبة  
الى الفاعل التي هي جزء مدلول الفعل هي النسبة بطريق القيام شبه بها  
النسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة المفعول فيها والتزديد  
بسبب انهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة التركيبية او  
في صيغة الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصلية  
وهي في اسماء الاجناس وما يجري مجراها وفي التسمية وهي في  
الحروف والمستقنات باعتبار معانيها المصدرية واما الاستعارة في  
الهيئة التركيبية او في الافعال باعتبار مدلولاتها التي هي  
النسب والزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فلم يصرحوا  
بذلك قال قدس سره لا يدفع هذا التجوز قد عرفت انه يدفعه لما نقلت  
عن الرضى قال قدس سره هذا انما يصح اذا اريد ان ليس مقصود  
الشارح البحث على المص ربح بانه لا حاجة الى ذكر عدم الشمول لاغناء  
عدم التجوز عنه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه انما يتم اذا اريد بالتجوز  
الاعم الشامل للغوي والعقلي واما اذا اريد به التجوز العقلي على  
ما يدل عليه عبارة المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده انه يمكن الاكتفاء  
بذكر التجوز بان يراد المعنى اعم وليس ذكر عدم الشمول في بيان  
دواعي التاكيد لازما فالبحث بمعنى التفتيش لا بمعنى الاعتراض قوله

واما بيانه بالمعنى المصدرى اى كشفه وايضا حده والمراد كشفه  
بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح ربح اى تعقيب المسند اليه  
بيان لحاصل المعنى قال قدس سره مغايرين لاولئك انما اعتبر  
المغايرة بينهما لحاصل باجتماعهما الايضاح فانهما لا يصدقان الا على  
ذات واحدة بخلاف ما اذا كان واحدا من الاثنين المسميين بريد مشاركا له  
في الكنية المشتركة بين عشرين فانه لا يحصل الايضاح من تلك المشاركة  
قال قدس سره اوضح لقلة الاشتراك فيها قوله لا يتحصر في الايضاح وان  
كان لازما له ولذا عرفوه بانه تابع غير صفة بوضع منبوعه فانحصار المص  
رح عليه لانه الغالب قوله المدح اذ فيه اشعار باعتبار الوضع التركيبي  
الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه وان كان مستعملا  
ههنا في معناه العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان لما قبله انه يجوز  
ان يكون البيت الحرام نعتا موطئا للكعبة كما جعل قوله تع قرأنا عربيا  
حالا موطئة من ضمير انشاء لبس بشي واما البديل فلانه في حكم تكرير  
العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل اليه ولا النسبة الى الثاني  
مقصودا اصليا قوله لا الايضاح لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تع  
لا يشاركه فيه شيء قوله وقائده اه في الكشف قوم هود عطف بيان  
لما قبله فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت  
الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا  
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي  
هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم انتهى فالجواب الاول مبنى  
على ان عادا اسم مختص بقوم هود كما ذكره السيد وهو القول  
الراجح ومعنى قوله تعالى عادا الاولى على هذا القول عاد القدماء اى  
المقدمون في الهلاك وبعد هلاك قوم نوح والجواب الثاني مبنى على  
ان عادا عادان فعطف البيان للايضاح ورفع الابهام المحقق وكان  
الحق تقديم الجواب الثاني لانه منع اتوه والبيان حاصل بدونه والاول  
تسليم له لكن اخره اشارة الى رجحان الجواب الاول لبيانه على القول  
الراجح وما ذكره صاحب الكشف من انه ينبغي ان لا يحمل قوله



ولان عاداه على وجه مستقل لان السياق غير ملتبس حتى يجعل البيان  
لازالة اللبس بل هو موجه للوجه السابق وانه في مثل هذا المقام ينزل  
بعد الاحتمالات البعيدة كالكاثر المحقق ويرى ان تأكيد تقرير الافادة  
معنى اللبس فقيه ان عطف البيان موضع ورافع للايهام المحقق بالنظر  
الى نفس المتبوع لا بالنظر الى السابق والقرينة الا ترى ان عمر في قوله  
اقسم بالله ابو حفص عمر ازال الابهام المحقق في ابو حفص الاشارة  
فيه لا بالنظر الى سياق القصة والمقام وانا لانسم ان السياق غير ملتبس  
لان كون السياق في شأن قوم هود لا يقتضي ان يكون الدعاء بقوله تعالى  
الابعد الواد مختص بهم لجران ان يكون شاملا لهم واغفرهم ثم ما ذكره  
من ان عادا الاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة النجم مخالف لما ذكره  
في سورة الفجر من ان عقب عاد بن عوض بن ارم بن سام بن نوح قيل  
لهم عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى  
وارم تسمية لهم باسم جدتهم ولما بعدهم عاد الاخيرية وكانها قولان  
تقل كلا في موضع والاوفق للنقل الذي ذكره في سورة الفجر كذا  
في الكشف وفي الكوشى ان عاد الاولى قوم هود وعادا الاخيرية قوم  
عمود والله اعلم قال قدس سره وشبهه بقولك اه وجه التبيه  
ان المتصور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف وفي صراط الذين  
الذات فيكون من اجزاء الموصوف على الصفة في الحقيقة قال  
قدس سره فيه اشعار الخ وذلك لان التفسير بيان المعنى المبهم بلفظ  
اظهر في الدلالة عليه فاذا جعل الموصوف بيانا وايضا حال الصفة فلا بد  
ان يكون انصاف تلك الصفة معلوما كذا يلزم تفسير المبهم بالمبهم قال  
قدس سره فاشارة الشارح لرح اه ما ذكره الشارح لرح يفيد ان كونه  
عطف بيان الحسن الاقصد الايضاح والاشعار المذكوران وما ذكره  
صاحب الكشف يفيد ان كونه بدلا لحسن فاذا قصد تكرير النسبة  
والايضاح معا فالبدل يختار بالنسبة الى مجموع اللفظين واذا قصد  
التأني ففقط فالاحسن عطف البيان لانه اعرق في التفسير وقيل  
بغتار البدل على كل حال لان اصل الصفة ان تجرى على موصوفها

ويشاد بها معنى فيه فاذا عبر عن الذات بها فالاولى ان يجعل الذات  
المذكورة مقصودة بالنسبة قال قدس سره تأكيد النسبة بل تأكيد  
النسب والمنسوب اليه كما لا يخفى قال قدس سره على ابلغ وجه واكد  
اي على وجه هو ابلغ واكد من ان يوصف صراطهم بالاستقامة  
اما اولاً فلثنية ذكره ايمكن المشهود في ذهن السامع واماناً ثانياً فلانفصيل  
بعد الاجال واما ثالثاً فلتنكير العامل قال قدس سره بل اذا كان وارداً  
في مقام اه لا يخفى ان التقييد المذكور لا يستفاد من عبارة الكشف  
واعباره في المشبه به ليوافق المشبه قلت المقصود من التشبيه اعني  
ايضاح المشبه فالاولى ان قوله كما تقول هل ادلك متعلق بقوله والاشعار  
بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين فقط وليس متعلقاً  
بمجموع قوله فائدة التأكد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار اه  
فح يكون زيد عطف بيان الاكرم الافضل وشبهه البديل به لكونه  
اعرق في التفسير فيكون كلام الكشف موافقاً لما ذكره الشارح رح  
قوله وكذا كل صفة المشار اليه المشبه به الحكم المذكور بان الطير  
عطف بيان والمشبه الحكم المستفاد من قوله كل صفة اجري عليها  
الموصوف قوله فالاحسن ان الموصوف اه ادخل الفاء على الخبر لتضمن  
المبتدأ معنى الشرط اي مثل الحكم المذكور هذا الحكم فقوله كذا خير  
لمجموع قوله كل صفة اه بتأويل هذا الحكم فتدبر فانه اشكل على  
الناظرين وتكلفوا في حله قوله لالتأكد وان افاده قوله مثل امس  
الدبر فانه اغرض التأكد قوله اي يحققه ويقرره فهو يحقق  
الغرض من المتبوع ولا يؤكد امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله  
بتكرير لفظ المتبوع اما بنفسه او بما يوافقه معنى على ما في التسهيل  
نحو اجل حشير وانزل نزال وضربت انت قوله على ما توهمه القوم  
من ان كلام المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الايضاح الى انه  
صفة وكلام الكشف الى انه تأكيد قوله على ما نقل اه فان ما نقل  
عنه وان كان في بيان ان التعريفات التحويلية خدود وان ما اعتبروه  
فيها ذاتيات الا انه يستلزم ما ذكره العلامة فاندفع ما ذكره الشارح رح



في الحاشية المنوطة على قوله على ما نقل عن ابن الحاجب فيه ايماء  
الى ان في النقل خللا وانا اذكر عبارة ابن الحاجب في شرحه للوافية اه  
كما يظهر بالتأمل في العبارة المنقولة لمن له مسكة قوله واقول ان اريد  
الح فختار البشق الثاني ونقول مراد العلامة من قوله ذكر لبديل على  
معنى في متبوعه ان يكون المقصود من ذكره الدلالة على حصول  
المعنى في المتبوع ليتوصل بذلك الى التخصيص او التوضيح او المدهح  
او الذايم او غير ذلك وذكر اثنين وواحد ليس للدلالة على حصول  
الاثنية والوحدة في موصوفيهما بل لتعيين المقصود من جزئيهما  
فلا يكونان صفة قوله كما ان الداراه ذكر الدار لبديل على حصول  
الدور في الامس ثم يتوصل بذلك الى التاكيد وكذا في الوصف  
الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض قوله لانسلم ان البديل  
يجب الخ في الرضى لما لم يكن البديل معنى في المتبوع حتى يحتاج  
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع  
كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا  
لان يقوم مقام المتبوع انتهى ولا يخفى ان صحة اقامته بهذا المعنى  
لا يقتضى ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد ما اورده الشارح رح  
قوله ان لله وشركاء اه ويجوز ان يكون مفعولاه شركاء والجن والله  
متعلقا بشركاء قوله وان كان اه اى فيطلفان عليه وان كان مفهومهما  
متسايرين كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كلمة الوصل قوله  
لان ما صدق عليه اثنين اه وان كان مفهومه بعضا من مفهوم الهين  
قوله دالا عليه اجمالا ومتقاضيه اى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله  
السيد ناظرا عن المبرد لامن حيث ذاته فان ذات زيد لا تتقاضى الثوب  
قوله بدل الغلط اى البديل لاجل الغلط او لتدارك الغلط او بدل المغلوط  
اعنى البديل منه قوله وهو من اضافة اه الزيادة فجئى مصدرا ومعنى  
الحاصل بالمصدر وعلى الاول الاضافة لامية اما الى الفاعل او الى  
المفعول لان الزيادة فجئى لازمة ومتعدية ولذا اختار لفظ المفعول  
وعلى الثاني بيانية قال قدس سره بقوله نصر الله يقال نصر الغيب

الارض بالصاد المهملة والتخفيف اذا غاها كذا في الاقليد قال قدس سره  
بما يحتمل فيه بان يكون الاول بدل الكل اما بان يكون اعظما كناية  
عن طلحة او بحذف المضاعف من طلحة الطلحات اى اعظم والثاني  
ان قصد الملازمة بين القمر وفلكه فهو بديل اشتمال والا فهو بديل  
غاط قال قدس سره ابلغ في المعنى اه لانه جعل التشبيه الاول غلطا  
وقصد التشبيه الثاني ابتداء قال قدس سره واو ذكر اى المفضل  
مثلا انما وقع في كلامهم كما ذكر شارح التسهيل قول على رض  
ان الرجل ابصلى الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وانما  
قال اول لان قوله وهذا معتمد الشراء كثيرا بمنزلة ذكر المثال له قال  
قدس سره بذلك على ذلك عبارة حيث قال سابقا وهو في حكم  
تكرير العامل ولاحقا لانك شئت ذكره مجعلا اولاه ومفصلا ثانيا قوله  
فلان المتبوع فيه اى من حيث نسب اليه الفعل كما فصله السيد  
قوله كما مر اى قوله والاشعار بان الصراط المستقيم يسهل اه قال  
قدس سره كانه قيل اعجبني شئ من زيد فيه اشارة الى رد من زعم انه  
يجوز في النسبة فيتحقق ان ما هو له قد يبدل من الفاعل المجازى  
فيجتمع في كلامه اسناد مجازى بالنسبة الى البديل منه واسناد حقيقي  
بالنسبة الى البديل فانه وهم اذ في الاسناد المجازى لا يكون النفس  
منشوقة الى الفاعل الحقيقي ولا يذكر بعده اصلا والافات المقصود  
من الاسناد المجازى قوله من غير دلالة اه انما تعرض لعدم الدلالة على  
تفصيل الفعل مع ان تفصيل الفاعل لا ينافي تفصيل الفعل لان كلمة  
اوفى بيان دواعى العطف انما هو باعتبار اختلاف حروف العطف  
في افادتها فيكون كل منها مختصا بما يفيد تحقيقا لمعنى كلمة او قوله  
الجمع المطلق مرادهم بالجمع ان لا يكون لاجد الشبهين كما كانت او اما  
وبالمطلق ان لا يبدل على حصوله لهما في زمان واحد اوفى زمانين  
واشار الشارح رح الى ذلك بقوله اى لثبوت الحكم اه قوله واحترز  
بقوله مع اختصار اه في شرحه المفتاح قد تبهت فيما مضى انه لو لم يقيد  
في الصورتين لكان مستقيما لالانه مع التقييد اقوم وابعده من الاشياء



انتهى وأشار بقوله قد تبهت الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة  
المقتضية لطى المسند اليه ان المناسبة هي المعبرة في هذا الباب وليس  
بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض إلا بهذه الخصوصية قوله بعده يوم  
اوسنة لم يرد بهما تعين المدة بل المهلة فكانه قال بعده بمهلة وفي شرحه  
للمفتاح بعده متعاقبا ومتزاخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس  
من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه  
كيف وشئ من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب يوم اوسنة فلا فائدة  
التعقيب بلا مهلة مقام يقتضى الفاء ولا فائدة التعقيب يوم مقام يقتضى  
هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار قوله مما ينقض شيئا  
فشيئا كلمة الى ليست متعلقة ينقض حتى يصير المعنى من الاشياء التي  
تنقض شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد حتى فيكون سمجابل متعلقة بالانتهاء  
اما حال عما قبلها او خبر بعد خبر لان اى متنها ما قبلها او منته الى ان  
يبلغ ما بعدها ففي حتى دلالة على امرين احدهما ان ما قبلها مما ينقض  
شيئا فشيئا فيكون متبوعا بها اذا اجزاء يكون الحكم متعلقا بها تدريجا  
بخلاف ثم فيجوز جاءني زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو والثاني ان يبلغ  
ما بعدها فيكون مدخولها داخلا في الحكم السابق وبهذا تمايز عن  
حتى الجارة فان فيها اختلافا فجزم ان محشور بالدخول مطلقا اى  
سواء كان جزأ لما قبلها او ملاقيا لا آخر جزء منه وذهب ابن مالك  
الى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ عبد القاهر بالدخول اذا كان  
ما بعدها جزأ وبعدمه اذا كان ملاقيا لا آخر جزء منه وما ذكره من  
الدلالة على الامرين في حتى العاطفة للمفرد واما في حتى العاطفة  
للمجملة على الجملة وتسمى الابتدائية فانها تدل على تعظيم ما بعدها  
او تحقيره قوله والتحقيق اه اى تحقيق الانتضاء التدريجي في حتى انه  
يعتبر بحسب العقل دون الخارج وكذا المهلة قوله ترتيب اجزاء اه فيه  
اشارة الى ان ما بعد حتى العاطفة يكون جزأ لما قبلها اما حقيقة كما  
في قدم الحجاج حتى المشاة او كجزء منه بالاختلاط نحو ضربني السادات  
حتى غلمانهم او جزأ لما يلزم ما قبلها نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها

بخلاف الجارة فانه يجوز ان يكون جزأ لما قبلها وان يكون آخر جزء منه  
قوله على كلام فيه تقييد اه فيه دلالة على ان يكون النفي متصفا  
على التقييد ولا يكون التقييد متعلقا بالنفي وهذا هو الاصل وقديراد  
نبي المقيد فقط او المقيد والمقيد معا بواسطة القرينة قوله من غير  
تفصيل المسند له عدم تغذد الجنى فضلا عن ان يكون متعددا بحسب  
الوقوع في الازمنة قوله ليس من عطف المسند اليه حتى يكون الفاء  
فيه لتفصيل المسند بل من عطف الجمل التي هي صلات الالف  
واللام بعضها على بعض وانما اعيد اللام لشدة الامتناع مع الصلة  
ولذا اجري اعرابها على الصلة قوله واوسلم اه لا يخفى ان الاكل بمعنى  
الذى يأكل فان لم يعتبر التباين الاعتبارى بين الموصولات يكون من  
عطف الصلات بعضها على بعض وان اعتبر يكون من عطف  
الموصول على الموصول قوله عن الخطأ في الحكم اه اراد بالحكم  
المحكوم به كما يدل عليه قوله اننى الحكم عن التابع بعد ايجابه المتبوع  
والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى  
المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الايقاع  
نفسه خطأ او صواب فن قال ان الصواب ان يفسر الخطأ والصواب  
بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والا اعتقاد المطابق لكونهما قسمين  
له لا بالخطأ في الحكم لانه يشعر بان الخطأ والصواب صفتان الحكم  
لم يتدبر حتى التدبر قوله تحقيقه اى بيان حقيقة وطرقه واقسامه قوله  
لمن اعتقد اه المراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف بل الوهم ايضا  
على ما قاله السيد قوله او انهما جاءا جميعا يعنى لا يجئ لقصر القلب  
والافراد ولكن لقصر القلب فقط واما قصر التعيين فلا يجئ له شئ  
من حروف العطف قوله لكونه مثل لاه وليس للكن معنى زائد على  
الرد الى الصواب فكل من لا ولكن مثال للرد من غير تفاوت فلذا  
اكتفى ههنا على مثال واحد بخلاف الفاء وثم وحتى فانها وان كانت  
مشتركة في التفصيل لكن يعتبر في كل منها خصوصية ليست في الاخر  
فلذا ذكر ههنا كلها قوله والمسذ كوراه خلافا لابن مالك فانه قال



في التسهيل ان كلمة بل في مقام زيد بل عمرو مفرزة لحكم ما قبلها ويجعل  
عنده لما بعدها وقال شارحه ان هذا هو الصحيح ثم قال ان لكن بعد  
نهي او نفي كبل فالص والسكاكي رح موافقان لابن مالك في كونه لقصر  
القلب وانما لم يذكره في طريق العطف في بحث القصر لاختصاصه  
بقصر القلب والبحث معقود لبيان طرق القصر الجارية في جميع  
اقسامه وفي جميع الممولات ولذلك لم يورد فيه تعريف الخبر وضمير الفصل  
قوله في ما جاءني زيد لكن عمرو خص مثال النفي لان الخلاف فيه واما  
في الاثبات فنهي الاستدراك بالاتفاق قوله وهو دفع توهم اه فهو  
لتقييم الكلام السابق واصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع  
وان كان دافعا لتوهمه على تقدير تحققه فليس لكن للقصر اصلا  
فانه مبني على حال المخاطب قوله شبهها بالاستثناء في كونه اخراجا  
لما بعد لكن عما قبلها توهمها وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول  
ما قبلها قوله في انه انما يقال اه اي على تقدير استعماله في القصر انما  
يقال ان اعتقد الشركة في عدم الجبي قبل الفاء الكلام المشتل عليه  
لا نقصر القلب على ما قاله المص والسكاكي رح قال قدس سره وعلى  
هذا لا يعد الخ هذا بعيد بل فاسد اما اول فلان القصر مبناه رد  
اعتقاد المخاطب وهذا الكلام ابتدائي وازداد لكن لاصلاحه  
وتقييمه لارد اعتقاد المخاطب واما ثانيا فلان القصر مشتل على حكمين  
الاثبات والنفي والمنكلم بعد توهم المخاطب اشتراكهما في انتفاء الجبي  
عنهما لم يلفظ الا بالاثبات نعم يكون لمجموع الكلام قصر اذا فرض  
ان المخاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتفاء الجبي عنهما قال قدس سره  
وهو منقوض اه خلاصته ان استعمال لكن في قصر الافراد في الاثبات  
كما يستلزم استدراك الجزء الثاني من الجملة كذلك استعماله لاني قصر  
الافراد في الاثبات يستلزم استدراك الجزء الاول بالفرق فلو تم التوجيه  
المذكور يلزم ان لا يستعمل لاني قصر الافراد فالقول بانه فرق بين المادتين  
لانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح  
الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون ما جاءني زيد لغوا لا ينفع في دفع النقص

نعم يكون مجموع الكلام فصلا  
اذا فرض اه لا ينفع

كما لا يخفى قوله نحو جاءني اه فكلمة بل للقصر سواء كان بعد الاثبات  
او بعد النفي واختار في باب القصر انه اذا كان بعد النفي يفيد القصر  
تبعا للسكاكي رح بناء على ما ذهب اليه ابن مالك وهو ما ذكره بقوله  
وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً قال قدس سره شوى انه  
حكم اه فان الاخبار عن مجيء زيد اذا كان غلطاً اي غير مطابق  
للتواقع عند المتكلم كان انتفاءه مقطوعاً به عنده قال قدس سره  
ومعناه اي ليس معنى الغلط انه غير مطابق للتواقع بل ان تلفظه وقع  
غلطاً اما لسبق اللسان او للنسيان وهذا لا ينافي كونه للقصر وكون  
المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه تعريض للشارح رح بان قوله  
وفي كلام ابن الحاجب اه ناش عن سوء الفهم وحل كلامه على ما توهمه  
عبارة ولا يخفى ان كلام الشارح رح فيما سيأتي من قوله كبذل الغلط  
حيث شبهه ببذل الغلط صريح في انه حل لفظ الغلط في كلامه على  
ما هو المتبادر منه لا على عدم كونه مطابقاً للتواقع فاعل الشارح رح  
اطلع في كلامه على مانقوله وعدم وجدان السيد ذلك في كتبه لا يدل على  
عدمه وقد قيل انه صرح ابن الحاجب بذلك في اماليه قال قدس سره  
لا الى ما بعد بل والا لكان كلمة بل لغوا قال قدس سره افادت تأكيده النفي  
السابق اذ لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لافادته نفي الحكم عنهما ولا الى  
ما قبله لاستلزام نفي النفي الثبوت فيلزم ثبوت الحكم لهما وليس كلمة بل  
مستعملة للنفي عنهما مع اول الاثبات لهما معا قال قدس سره كلكن بعده  
ولكن مقرر لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعده عنده كما مر قال قدس سره  
يحمل اثبات الجبي لعمرو بان يكون معنى بل عمرو بل جاء عمرو ويحمل نفي  
الجبي عن عمرو بان يكون معناه بل ما جاء عمرو على قياس الاثبات فان فيه  
صرف المثلث الى التابع وههنا صرف النفي اليه قال قدس سره هذا مبني اه  
اي التزديد المذكور بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق  
الثبوت مبني على ما توهمه الشارح رح من كلام ابن الحاجب والا  
فالبرد جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط  
في اسم المعطوف عليه كما نص عليه في الرضى دون الحكم النفي



قال قدس سره وجعل الاول في حكم المسكوت عنه وبهذا الاعتبار كان صرنا له بخلاف قول من يقول ان المجيء منتف عن المتبوع ثابت للتابع فان فيه ابطالا للاول واثباتا للثاني فلا صرف قوله بان بل في الميث مطلقا اي عند الكل فانهم متفقون على انه في الميث انصرف الحكم عن المتبوع الى التابع سواء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه او تحقق النفي كما نقله الشارح رح عن ابن الحاسب وكذا عند الميرد فانه لصرف النفي عن المتبوع الى التابع سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه او تحقق الثبوت فيكون التلطف باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب الغلط والمقصود نسبة الحكم الى التابع بخلاف النفي على مذهب الجمهور فانه انفي الحكم عن المتبوع واثباته للتابع فانه يكون الانتقال من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شيئا منهم غلطا فتدبر فانه مما غلط فيه بعض الناظرين قوله بما ذكره بعض المحققين لشرح به الشيخ الرضي في شرحه قوله او الشك الخ او موضوعا لاحد الامرين والاداعي المتقدم على ابراده شك التكلم والغاية المسترعية تشكيك السامع وقد يكون الداعي مجرد ابهام الحكم مع قطع النظر عن حال المتكلم والسامع قوله او التخيير اوللا باحتمال هذا اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاياحة والتخيير الى الامر وقد ينسبون الى كلمة او وانما ترك المصنف رح ذلك لان كلامه في الخبر قوله لا طائل تحته الخ اذ لا يختلف المعنى في الاعتبارين قوله اي تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وعبارة المتن على حذف المضاف اي اراد الفصل قوله ولانه في المعنى عبارة عنه عند من يجعل له محلا من الاعراب سواء كان مبتدأ او ناكبا او بدلا وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من احوال المسند اليه قوله لانه تخصيص المسند اليه اه يمكن ان يوجد بان مزاده ان قصر المسند على المسند اليه اذا عبر عنه بعبارة شافية عربية يقال تخصيص المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه فيما عبر به عن معناه اولو بلا واسطة واعتبار المسند ثانيا وبواسطة الباء فيكون له تعلق زائد بالمسند اليه على المسند

فلذا

فلذا جعل من احواله فلا يرد ما اورده الشارح رح واعلم لذلك قال اولي قوله يخص المسند والخاص هو المقصور قوله نعم ولكن الخ قال الشارح رح في شرح المفتاح والكشاف الاول الاستعمال العامي والثاني هو الشائع العربي قوله وجعلته من بين الاستخاص الخ عبارة صريحة في ان التخصيص بمعنى اى جعل الشيء مختصا لكن الباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا والثاني مختصا به بل هو بابه السببية او الالة فيكون مدخول الباء مختصا بصير سببا او آلة لتخصيص الشيء الاول وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص مجازا عن التمييز لكونه لازماله او من تضمين معنى الامتياز فيه وفي كلا التوجيهين تكلف اما الاول فلان المجاز يحتاج الى القرينة وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة مما لا دليل عليه والتضمين يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمين كما صرح به الشارح رح في شرح الكشاف وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الناظرين من ان عبارة الشارح رح ليست صريحة في افادة ما قصده فلو قال فمميزا بان ثبت له المسند لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رح قوله من زعم الخ اطلاقا في الزعم بناء على انه لم يجيء في الاستعمال ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند لا على انه اخطأ في اخذه من عبارة الكشاف وان كان في نفسه حقا كما قاله بعض الناظرين قوله حيث قال اه افاد في الكشاف ان التعريف في المقامون اما للعهد بان يكون المراد خصصة معينة مما يصدق عليه مفهوم المفلحين اعني الذين بلغك انهم مفلحون في الآخرة وحيث ان يلاحظ اتحاد المتقين بتلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل للقصر بل للتأكيد والفرق وهو للظاهر اذ لم يعهد تعريف المسند بلام العهد للقصر واما ان يلاحظ تغيرهما من حيث المفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل للقصر اما لقطع شركة الغير معهم في المسند اليهم او لدفع اعتقاد القلب او التردد على ما جوزه السيد في حواشي شرح المفتاح واما الجنس اي للاشارة الى معنى المفلحين الحاضر

مبين



في ذهن كل احد وحيث يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة الفلحون  
من حيث هي لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم الفلحين  
ممتازا عن كل ما عداه لا بوجه اعم والعلم اليقيني بحقيقتهم وتصويرهم  
بالصورة التي تليق بتلك الحقيقة حتى يعترف المتأمل بذلك الحكم  
ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحقيقة وحيث لا قصر في الكلام  
لانه فرع التغاير ولا تغاير بينهما فقله ان حصلت شرط جوابه  
فهمهم والجملة الشرطية صلة الذين وصفة الفلحين عبارة عن مفهومه  
لكونه وصفا للذوات وتحققوا عطف على حصلت من تحققت الشيء  
ثبته وما هم جملة استفهامية للسؤال عن الحقيقة واقعة موقع  
المفهوم الثاني تحققوا وتصورا من تصور الشيء جعلت له  
صورة لا بمعنى الادراك والحقيقية صفة لصورته والضمير الاول  
من فهمهم للمتقين والثاني للفلحون وفي عدم اراد الضمير الموصول اشارة  
الى ان الموصول مقسم للتنبيه على ان هذا مجرد وهم وتقدير المباعدة  
في وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ عبد القاهر من انه ليس  
شيء باغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي وفي ترتيب الجراء  
على الشرط المشتمل على الامور الثلاثة تنبيه على ان انكار هذا الحكم  
منشاء انتفاء احد الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى  
دقيق يكون المتأمل عنده يعترف ويشكر ويمازكرنا يظهر ان هذا المعنى  
من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه مشروط باعتبار امور رائدة  
عليه كالاستغراق والعهد الذهني وكونه معلوم الانصاف بالمسند  
وقوله لا يعدون اي المتقون حقيقة الفلحون اي متحدون بتلك الحقيقة  
تاكيد للحكم بهم هم هذا ما عتدى في حل هذه العبارة الجزلة التي  
لم يتعرض لحلها شارحوا الكشف والناظرون في هذا الكتاب قال  
قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل حيث قال وهم فصل وفائدة  
الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد والحساب ان فائدة  
المسند ثابته للمسند اليه دون غيره قال الشارح رح اي توكيد الحكم لما  
فيه من زيادة الربط حتى قال الحكم ابو نصر القاري ان معنى قولنا

زيد هو العادل زيد است كه عادل است وما قيل انه لتاكيد المسند اليه  
لانه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء قال قدس سره بوجه ان  
هناك ام فيه ان التعرض لشيء الحقيقة يدفع ذلك اذا قصر يقتضي  
التغاير كيف والقصر اما في قصر الموصوف على الصفة او عكسه  
وهو ليس شيئا منهما والمقصود انه متحد به وقد اكده بقوله وهل تعرف  
حقيقته فزيد هو هو بعينه فعسارة الشيخ اطهر في افادة الاتحاد من  
عبارة الكشف قال قدس سره كما اوضح ذلك عبارة الكشف افظ  
لا يعدون وان اوضح القصر لكن افظ تلك الحقيقة يدفعه قال قدس سره  
وتحقيق المقام اي في نفسه وليس فيه دفع البحث السابق اذ خلاصته  
ان كلام الشيخ لامرية له في افادة ما قصده الشارح رح على كلام الكشف  
فقله لا فائدة فيه وهذا التحقيق لا يدفع ذلك كما لا يخفى قال قدس سره  
فظهر ان هذا المعنى اه ظهر مما سبق كونه معنى التعريف الجنسي اما  
فرضه فكلا وقد ذكرنا فيما سبق وجه الفرضية قال قدس سره  
فان قلت قول الشيخ اه ابطال لكون مراد الشيخ الاتحاد بانه منساف  
لكلامه كما ان الاعتراض اللاحق ابطال لكونه معنى تعريف الجنس  
قوله يجوز يد هو افضل الخ ترك مثال المعرف باللام لما فيه من احتمال  
ان يكون الفرضية مستفادا من لام الجنس قوله ان هو للتخصيص  
بمعنى ان الله يقبل التوبة لا غيره وهذا على تقدير ان لا يكون تقديم لفظ الله  
على المسند الفعلي للتخصيص فانه سيجي ان تقديم المسند اليه على المسند  
الفعلي اذا لم يل حرف التاني قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوى قوله  
والثا كيد اي لتاكيد الحكم يدل عليه عطف قوله وان الله من شانه قبول  
التوبة فانه عطف تفسيرى لتاكيد قوله وقد يكون لمجرد التوكيد اي  
لتاكيد الحكم من غير افادة تخصيص المسند بالمسند اليه فيكون الفصل  
مستعلا في بحر معناه فان كان الحكم بطريق قصر المسند على المسند اليه  
افاد تاكيد وان كان بطريق قصر المسند اليه على المسند افاد تاكيد  
وهذا معنى قوله في شرح المفتاح ان الاظهر انه في الخبر المعرف باللام انما يفيد  
تاكيد التخصيص اذا التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند



على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الزاق او بالعكس مثل الكرم هو التقوى اى لاكرم الا التقوى انتهى لانه يستعمل لتأكيد التخصيص فضمير الفصل لا يستعمل الا لتخصيص المسند بالمسند اليه اولنا كيد الحكم على الوجه الذى افاده الكلام ولا يستعمل لقصر المسند اليه على المسند اصلا وما ذكره السيد في شرح المفتاح من انه لا يستعمل لتأكيد قصر المسند اليه على المسند ايضا فليس بشئ لانه يستعمل لتأكيد الحكم فالحكم اذا كان بقصر المسند اليه على المسند لا بد ان يفيد تأكيد الا خلا الفصل عن الفائدة المعنوية قوله نحو الكرم هو التقوى فان قصر الكرم على التقوى افاده تعريف الكرم باللام ولا معنى لقصر التقوى على الكرم فضمير الفصل لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند وكذا في المثال الثاني قوله قال ابو الطيب الخ استشهد على محيى الفضل لتأكيد الحكم بقصر المسند اليه على المسند اذ لا مجال لقصر المسند على المسند اليه فاستعمل ضمير الفصل في كلام هو لقصر المسند اليه على المسند دون العكس فيفيد تأكيد قوله قال قدس سره الضرب الاول اى معنى ان التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه الى المعنوى واللفظى باعتبار تحقق معنى التقديم وهو نقل الشئ من مكانه الى ما قبله في الاول دون الثاني كتقسيم الاضافة التى هي من صفات اللفظ اليهما باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو الاختصاص فى المعنوية دون اللفظية وقيل يسمى الاول معنويا لكونه مفيدا لتغير المعنى بالاختصاص غالبيا بخلاف الثاني فانه لا يفيد ذلك عند السكاكى رح اصلا وان افاده في الجملة عند غيره فيسمى تقديم لفظيا فالاول اشبه بالاضافة المعنوية المفيدة للتريق او التخصيص والثاني باللفظية المفيدة لمجرد التخفيف اللفظي والاول اظهر قال قدس سره فلا نسلم انه لا بد من تحقق المحكوم عليه اى والجواب ان المراد منه الوجوب الاستثنائي بقرينة ان الاصل بمعنى الزاجع والاول دون الواجب قال قدس سره فلا نزاع فيه اذا كان له امتناع قياس الوجود بالمعنى بخلاف ما اذا كان كلاهما عديميا

وهو ظاهر واذا كان المحكوم به عديميا وكان الاتصاف ذهنيا فانه لا يجب تحققه في الخارج فضلا عن التقديم وان كان الاتصاف خارجيا فالواجب تحققه في الخارج قبل الاتصاف به لاقبله واما كون المحكوم به موجودا خارجيا والمحكوم عليه عديميا فغير ممكن قال قدس سره الا ان ترتيب الالفاظ اى فالواجب ان يكون وضع الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في العقل والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعاني على ترتيبها في الخارج وبذلك يحصل المقصود وهو كون الراجع والاولي تقديم المسند اليه قوله اى من ذكر المسند وان كانا جميعا مهمين لكونهما ركني الكلام واهم افعال التفضيل من هه الامر هه احزنة ويؤيده عطف يعينك على بهك في عبارة شرح المفتاح الشريفي او من هم السقم جسمه اذ به واذ هب لجه فهو كناية عن كمال العناية ولا يجوز ان يكون من همت الشئ اردته لابتناء صيغة التفضيل للمفعول او القول بالاسناد المجازي اى اهم صاحبه قوله يجرى مجرى الاصل معناه ان جميع الدواعى التى تذكر للتقديم كلها راجعة اليه رجوع الفروع الى اصله المستنبطة منه لانها محتاجة في كونها مقتضية للتقديم الى ارجاعها اليه في شرح المفتاح الشريفي ان جعلها حالات مقتضية للتقديم بلا واسطة الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند واصل المصريح ادرجها في تلك الاعتبارات روما للضبط قوله اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول الخ فانه عند تحققه يترك تقديم المسند اليه لانه اولى ويترك الاول عند تحقق مقتضى خلافه فتدبر فانه قد غلط فيه وقيل ان اللازم من وجود مقتضى للعدول التعارض بينه وبين ما يقتضى التقديم قوله حصول الشئ اى المتزقب لثلاثين ما يقال ان حصول نعمة غير متزقة النبوه ركز في لا يحاسب قوله بعضهم يقول بالمعاد وهو الهادى كما يدل عليه قوله بان امر الاله حيث جعل الحشر من امر الاله وقوله بعده واليبب اليبب من ليس يفتربكون مصيره للفساد اى فساد المزاج وعدم المعاد قوله



واما التعجيل المسرة او المساءة للنفال او التطير اي لكونه صالحا للنفال  
او التطير على ما في الايضاح فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للنفال  
او التطير يفيد المسرة او المساءة وتقدمه للافادتها لئلا يلحقها ما اشار  
بزيادة لفظ التعجيل الى ان ما وقع في المفتح وهو اما لان اسم المسند اليه  
يصلح للنفال فتقدمه الى السامع لتسره او تسوؤه معناه تسره او  
تسوؤه ابتداء واما ما في شرح المفتح من انه اذا كان الاسم يصلح  
للفعال وتقصده النفال فتقدم الاسم الى السامع بتقدمه على المسند  
لنفال به فتحصل له مسرة او مساءة وذلك لان النفال والتطير انما  
يكونان بمسهل الكلام لا بما يذكر في اثائه فيطل ما قيل ان النفال  
حاصل قدم الاسم او اخره فالتقدم لتقدمه تعجيل المسرة او المساءة  
بتعجيل النفال ففيه بحث اما اولا فلانا لانفسنا ان النفال والتطير  
انما يكونان بمسهل الكلام ففي الاساس الفاعل ان يسمع الكلمة  
الطبيعية فيتم بها وفي القاموس الفاعل ضد الطيرة كان  
يسمع مريض باسم او طالب يا واجد وفي الطبي شرح المشكوة  
روى انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة  
ويجيب الفاعل قالوا وما الفاعل قال كلمة طيبة واما ثانيا فلانه ان اراد  
بالكلام في قوله مسهل الكلام الجملة على ما هو مصطلح نحو  
فلان سلم ان النفال والتطير انما يكونان بمسهل الجملة فانه نقل انه  
لما نشد القعقري يوم المهرجان عند الداعي لا تقبل بشري ولكن بشريان  
خزة الداعي ويوم المهرجان قال الداعي لا بشري لك يا قعقري فتطير  
بشيء بشري مع انه لبس في مسهل الجملة وان اراد به الحديث والقصة  
فقولنا في دارك سعدا وسفاح يفيد النفال والتطير اذا وقع في مسهل  
القصة سواء قدم المسند اليه او اخره ثم التعجب ان السيد كتب  
في حاشية الشرح ان النفال قد يكون باللفظ السموع في مسهل الكلام  
كلفظ سعدا وسعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه  
اذا كان صالحا له وقد يكون بمضمون الكلام كما في قولك سعدا في دارك  
فانه قد ينفال بكون سعد في داره وهذا النزال حاصل سواء قدم

المسند اليه او اخره فلا يقتضي تقديمه على المسند وكان صاحب الايضاح  
اشتبه عليه الفرق بين النفاين فتبصر انت ولا تغفل انتهى والحال  
ان عبارة الايضاح صريحة في النفال باللفظ السموع حيث قال لكونه  
اي المسند اليه صالحا للنفال او التطير ثم انه اذا اعتبر في النفال كونه بمسهل  
الكلام فكيف يحصل بقولك سعد في دارك ما لم يعتبر بعده كلام آخر  
وان اعتبر بعده كلام آخر فكذلك النفال الحاصل باللفظ السموع يحصل به  
وان لم يكن مقدما على المسند لو وقوعه في مسهل ما بعده قوله  
مثل اظهار تعظيمه اي التعظيم الحاصل بلفظ المسند اليه بجوهر لفظه  
نحو ابو الفضل او بالاضافة نحو ابن السلطان او بالصفة نحو رجل فاضل  
فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحا له واظهاره يحصل بتقدمه  
لانه يدل على انه سبق الكلام له ففيه اظهار للتعظيم المستفاد منه وهذا  
كما قال الاصوليون ان في النص زيادة وضوح بالقياس الى الظاهر  
لسوق الكلام له وكذا الحال في التحقير اذا كان لفظه مشتملا على التحقير  
كان التقديم لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل لتعظيمه او تحقيره  
فلا حاجة الى ما قال السيد في شرح المفتح ان انباء التقديم عن التعظيم  
والتقدم في الشرف على المتأخر متعارف الا ان المتأخر ههنا هو الخبر  
ويسان شرف المبدأ عليه عمالا يلتفت اليه فكانه اراد ان الافتتاح به  
لما كان على سنن تلك الطريقة انبأ عن تعظيمه في الجملة فانه مع كونه  
تكلفا انما يتم في الانباء عن التعظيم دون التحقير فلا بد من القول  
بان المراد انبأؤه عن التحقير ابتداء اذا كان لفظ المسند اليه صالحا له  
بجوهره او بالاضافة او بالوصف قوله اولان كونه متصفا بالخ هذه  
الصيغة لادلالة لها على الاستمرار ولذا قال السيد في شرحه يريد  
ان انصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين  
المتضمنين به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاختيار بحصوله له  
والاوجبه ما قال الكاشي اراد ان وضويفية المسند اليه بمضمون الخبر  
هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان الا انه  
قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب



فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب  
 والله هل يقع ومنفصلا للزاهد فيقال يشرب الزاهد انتهى وتخلصه  
 مافي الجواشي للفاضل اللاري على الوافية شرح الكافية في الفرق  
 بين قام زيد وزيد قام انه اذا وضع زيد ليثبت له القيام يقال زيد قام  
 واذا وضع قام بسند الى شيء يقال قام زيد قوله لانسلم ان التقديم الخ  
 لوقيل ان الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع افاد التجدد  
 والحديث واسمية الجملة دلت على الدوام الا انه لما كان الخير فعلا  
 افاد الاستمرار التجددى اندفع المنع وانجسه الكلام الا انه لم يفرقوا  
 بين الاسمية التي خبرها فعل وبين الفعلية في دلتها على التجدد  
 فقط لكن الحق احق ان يشع قوله جمع خاف في شرح العلامة والظاهر  
 انه جمع خفيف كظروف وظريف قوله واجب بمنع الخ لبس هذا الجواب  
 منعاله بصير منع السند بل اما اثبات المقدمة المنوعة او ابطال للسند على  
 زعم المساواة وان كان العبارة صريحة في المنع قوله لتصريح ائمة التفسير  
 لا يذهب عليك ان ما صرح به الائمة اتماما وفيما اذا كان السند اليه بل حرف  
 النفي والكلام فيما لم يل حرف النفي فالاولى ان يستشهد بقوله تعالى انها  
 كلمة هو قائلها وقوله تعالى هم بالآخرة هم كافرون فانه صرح في الكشف  
 بالحصر فيهما قوله غير مناسب للمقام اذا ظاهره انه لم يقصد انهم خفوف  
 لا غيرهم بل المناسب التقوى قوله واجب ايضا يعني لم يرد به تخصيص  
 في الثبوت اعني القصر بل تخصيص في الاثبات وهو تخصيص بالذكر  
 قوله وهذا سديد اي القول بان المراد تخصيص الذكرى قوله نوع  
 خفاء اذ تخصيص الذكرى لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يمكن جعل  
 اضافية الزيادة الى تخصيص على البيان كما لا يخفى قوله لا يقصد  
 تخصيصه بالخبر الفعلي اي تخصيصه به سلبا كما في ما انا قلت او ايجابا  
 كما في ما انا قلت وانا سمعت فلا يرد ان المثال لا يوافق المثال له ولا ما قاله  
 السيد انه لو اريد ان نفي الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق  
 بين ما انا قلت وانا ما قلت بحسب المعنى وذلك لان في ما انا قلت قصر  
 القول من حيث النفي وفي ما انا قلت قصر عن عدم القول فالاول سائلة

والثانية معدولة وسيجيء في بيان عطف قوله والافقديا في ما يتعلق بذلك  
 قال قدس سره هذا هو الحق اي نظير الى السبب المقتضي لافادة التقديم  
 الحصر والاعتماد فيها على الاستعمال فلا يرد انه يلزم من ذلك ان يكون  
 التقديم في نحو زيد عرف مفيد الحصر مع ان السكاكي رح لا يقول به  
 لانه لا يمكن في تحقق الشيء وجود للمقتضى بل لابد من تحقق الشرط  
 وارتفاع المانع قال قدس سره قاصدا بذلك اشارة الى انه لابد في افادته  
 من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات المقتضية قال  
 قدس سره في الامور العرفية بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في  
 معاني الجوامد اي الحقائق كغيرها قال قدس سره فلم يلتفت اه فترك التعرض  
 لافادة التقديم فيها الحصر لقلتها لاعدم افادتها قال قدس سره  
 وربما يصرح بهما كما في العطف والاستثناء قال قدس سره وعلى  
 كل تقدير يكون تخصيص اه لا يخفى ان التخصيص لا يتم على النفي  
 والاثبات لبس له خصوصية بما اثبت له ولا بما نفي عنه وكذا التخصيص  
 المضاف الى الفعل لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار انسابه الى  
 شيء لا باعتباره في نفسه والانساب اعم من ان يكون بطريق الثبوت  
 او بطريق النفي نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من  
 حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضي ان لا يجوز ان يراد منه تخصيص  
 الفعل مطلقا بمعنى المقام فالمراد بقول المص رح تخصيصه بالسند  
 الفعلي تخصيصه به مطلقا وما قيل ان محصول الاعتراض ان التخصيص  
 بحسب الاصطلاح ينسب ايدا الى من اثبت له الفعل المتنازع فيه لا  
 الى من نفي عنه فالتناسب اسناد التخصيص الى المثبت له هذا الفعل  
 اعني غير المتكلم دون من نفي عنه اعني المتكلم ففيه ان قولنا ما جاء في  
 القوم الا زيدا تخصيص نفي المجيء عن القوم لا تخصيص المجيء بزيد  
 فانه ثابت بالاشارة على التحقيق قال قدس سره وتأويله ان نفي اه اي  
 الكلام على حذف المضاف فيكون نفي الفعل ثابتا بالسند اليه دون  
 غيره فيكون تخصيص الفعل بما اثبت له لكن المثبت يكون منفيا فثبت  
 لم يكن فرق بين ما انا قلت وانا ما قلت حيث يكون معنى كل منهما



تخصيص المسند اليه بثبوت المسند المنفي وفيه انه انما يلزم عدم الفرق  
لو قلنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص المسند اليه بنفي الفعل  
في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان معناه تخصيص  
المسند اليه بنفي الفعل عنه بان يكون المنفي عنه دون غيره فالفرق  
باق ليكون احديهما موجبة معدولة المحمول والثانية سالبة وهذا  
هو الفرق الذي سياتي وبهذا يظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم  
الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان  
ما اتاقلنا لا يستعمل الا للتخصيص واما ما قلت قد يستعمل للتخصيص  
وقد يستعمل للتقوى لان المقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث  
المعنى لا مطلقا قوله لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية اه الفرق بين الوجه  
الذي ذكره الشارح رح والوجه الذي ذكره المص رح ان الشارح رح  
قال ان النفي عام فيكون الاثبات عاما والمص رح قال ان المنفي اي ما يورد  
عليه النفي عام فيكون مثبتا ما يورد عليه النظر المذكور وهو  
انا لانسلم اه وسياتي انه يمكن ارجاع كلام المص رح الى ما اختاره  
الشارح رح قوله واعتذر عنه اي من ترك لفظ كل قوله بدلا  
عن الواو بان يكون مضموز الفاء وهذا اختراز عن احد في نحو  
قل هو الله احد فان اصله واحد بمعنى واحد يستعمل في الايجاب بدونه قوله  
الاعم كل اه وقبل لا يستعمل في الايجاب اصلا وبهذا صرح في التلويح  
قال قدس سره على الاشتراك المعنوي بان يراد بمن يصلح ان يخاطب به  
المفهوم قال قدس سره باختلاف القدر المشترك فان القدر المشترك على  
قول الصحاح يخص بذوى العلم وعلى ما قيل بمن يتصف بالوحدة  
قال قدس سره على الاشتراك اللفظي بان يراد بمن يصلح ان يخاطب به  
ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والاثنين والجماعة قوله  
واذا كان الخ مقدمة ثابتة للاعتذار الثاني قوله جار في نحو اه معللا  
بعلة واحدة وهو كون المنفي عاما على ما سيجي في كلام الشيخ فلا يرد  
ما توهم من انه يجوز ان يكون الامتناع في هذه الصورة مع الابهة العلة  
وفي سائر الصور بعلة اخرى قوله وايضا يجوز الخ فيلزم مما ذكرتم

ان لا يكون على ذلك التقدير ممتنع مع ان الشيخ صرح بالامتناع في كل  
نكرة وقعت في سياق النفي قوله فالجواب اه اي حاصل النظر المورد  
على ما قاله المص رح يعني انه بعد ظهور فساد حل الكلام على ترك  
كل الاعتذارين المذكورين صار حاصل النظر المورد جاريا في كل  
نكرة وقعت في سياق النفي شاملا للفظ احد وغيره قوله وتحقق اه  
اي تحقيق الجواب ان تخصيص المألوم بالشئ اي قصره عليه  
كقصر السلب الكلي على المتكلم لا يستلزم تخصيص اللازم وقصره  
عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم ليفيد ان نقيضه وهو الايجاب  
الكلي ثابت لغیر المتكلم فيلزم المحال كذا نقل عن اشرح رح قوله  
وقال فاصل اه لامة اه عطف على قوله قال المص رح والمقدود  
من نقل كلامه مع انه عين الوجه الذي اختاره الشارح رح فيما سبق  
نقل كلام بعض المحققين والرد عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة  
قال قدس سره وان كان في رؤية واقعة على احد لا بعينه اه فيه  
ان المفهوم الصريح من ما انارأت الاحد وما انارأت اخدا في رؤية  
واحد لا بعينه والمفهوم التزاما من كل منهما في الرؤية عن فرد فرد  
فان اعتبر في القصر المفهوم الصريح كما ذكره الشارح رح فقتضي  
كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا بعينه لغیر المتكلم ولا استحالة فيه  
فيصح كلاهما ولذا اعتبر المفهوم التزامي لا يصح كلاهما لاستلزامهما  
الحال فلا فرق الا ان يقال ان النكرة الواقعة في سياق النفي موضوع  
بالوضع النوعي للمفهوم كما صرح به في التلويح ويكون في الرؤية عن  
فرد فرد مفهوما صريحا بخلاف لفظ الاحد الواقع في سياق النفي  
فان عمومته على لازم لمفهومه الصريح فلا يعتبر في القصر قال  
قدس سره فيبقى عموم في رؤية الخ فيه انه يجوز ان يكون للمبالغة  
في نفي رؤية واحد لا بعينه الا ان يقال المقصود في القصر رد خطأ  
المخاطب في الفاعل فلا يتعرض للفعل الاعلى الوجه الذي علمه  
المخاطب فلا يؤدي الى اختلاف الغرض قوله هذه هي الكلمات اه  
اي النظر المورد على المص رح وان لفظ كل سقط من قلم الناسخ



والاعتذاران واعتراض بعض المحققين وأما تحقيق العملاقة فقبول  
جيد مبنى على الفرق على ما سيجي قوله وهي متعارفة إذا حصل النظران  
ما أنا رأيت أحدا يفيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلي فلا يكون  
لغير السلب الكلي ثباتا وهو لا يستلزم اثبات الإيجاب الكلي الذي  
هو المحال وحاصل سقوط لفظة كل والاعتذارين أنه ليس باختصاص  
السلب الكلي بل باختصاص رفع الإيجاب الكلي وحاصل اعتراض  
بعض المحققين أنه لما كان يفيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلي  
يكون ردا لاعتقاد المخاطب بثبوت السلب الكلي لغيره أما بالانفراد  
أو الشركة وهو ليس بمحال إنما المحال اعتقاد الإيجاب الكلي ولا شك  
أن مبنى جميع ما ذكر على أن ما أنا رأيت أحدا يفيد اختصاص المتكلم بالسلب  
الكلي بمعنى ثبوت السلب الكلي له دون غيره ومنشأه عدم الفرق  
بين ما أنا رأيت أحدا وبين ما أنا رأيت أحدا إذ المفيد لاختصاص  
المتكلم بالسلب الكلي هو الثاني دون الأول فإن الأولى سالبة معناه أنا  
من اتقي عن رؤية واحد واحد من الناس لا غيري فيجب بمقتضى القصر  
أن ينتفي عن المتكلم رؤية أحد من الناس وأن تثبت لغيره تلك الرؤية  
العمامة وأن يعتقد المخاطب فيدان رؤية واحد واحد واقع من المتكلم  
لها بالانفراد أو بالشركة مصيبا في أصل الفعل مخطئا في نسبتها إليه  
وكلا الأمرين من ثبوت الرؤية العمامة للغير واعتقاد المخاطب وقوعها  
محال فلا يصح ما أنا رأيت أحدا والثانية موجبة معدولة المحمول معناه  
أنا من ثبت له عدم رؤية واحد واحد من الناس لا غيري فيجب بمقتضى  
القصر أن يثبت المتكلم عدم رؤية واحد واحد من الناس أعني السلب  
الكلي وأن ينتفي ذلك السلب الكلي عن غيره وأن يعتقد المخاطب أن ذلك  
السلب الكلي واقع من غير المتكلم أما مفردا أو مع الشركة مصيبا  
في أصل الفعل مخطئا في نسبتها إلى الغير وكلا الأمرين من عدم ثبوت  
السلب الكلي للغير واعتقاد المخاطب ثبوتها للغير ممكن وهذا هو الذي  
عليه مدار النظر والاعتذار والاعتراض هذا وإذا تحققت أن ما أنا رأيت  
أحدا يفيد رؤية واحد واحد عن المتكلم وثبوتها لغيره كذلك

فقول

فقول المصنف زح في الإيضاح أن المتن هو الرؤية الواقعة على كل  
أحد أن أراد به أن ما ورد عليه المتن هو الرؤية العمامة كما هو الظاهر  
فهو ظاهر البطلان وإن أراد أن يحصل بعد ورود المتن هو الرؤية العمامة  
المنفية فهو حق ويؤيده أنه قال في بيان معنى ما أنا قلت أفادني الفعل  
عنك وثبوتها للغير ويكون مأله ما ذكره الشارح رح بعينه واندفع  
الاعتراض عنه أيضا هذا ما وجدته الخاطر العليل والنظر الكليل  
والله أعلم بحقيقة الحال قوله لم يصح أن يكون المتن عاما أي يكون  
في الكلام المتن عموم لأن ما ورد عليه المتن لا يصح أن يكون عاما إذ ليس  
في الأمثلة المذكورة ما ورد عليه المتن عاما قوله أن تكون أي ذلك  
الإنسان قوله فإذا اعتقد الخ بيان للفرق بين ما أنا رأيت أحدا  
وأنا مارأيت أحدا قوله ولا يصح في هذا المقام الخ عطف على قوله  
فلا بد وأن تقول له أنا ما قلت شعرا أو على قوله تقول في أن تقول قوله  
ولم يقل أحد أنه رد على ما قاله بعض المحققين معترضين على العملاقة  
وعلى ما يفهم من حاصل النظر المذكور حيث قال وتخصيصه بالمتكلم  
يقضي أن لا يكون غيره بهذه الصفة أعني يجب أن لا يصدق على الغير  
أنه لم ير أحدا قوله لأنه يقتضي أن يكون له سواء اعتبر الاستثناء  
من الأبيات فلا يكون زيد مضروبا للمتكلم ولا للغير أو من المتن فيكون  
زيد مضروبا للمتكلم ولا يكون مضروبا للغير ويكون مفساد التقديم  
القصر باعتبار جزئي الجملة أعني نقى ضرب من عدا زيدا وثبوت  
ضرب زيد أي ما أنا ضربت سوى زيد بل غيري وأنا ضربت زيدا  
لا غيري كما أفاده السيد في شرح المفتاح ولا يجوز أن يكون قصر  
مجموع الجزئين باعتبار الجزء الأول فقط أو الجزء الثاني فقط لأنه  
يستلزم الخلاف بين المتكلم والمخاطب في الفعل وهو يناقض مقتضى التقديم  
وعلى التقديم ينقض التقديم أن يكون غيرك قد ضرب كل أحد  
سوى زيد وهو محال فاقبل أن هذا التعليل مبنى على اعتبار الاستثناء  
من الأبيات ليس بمستقيم قوله لأن المتن منبته مقدر عام لأنه يجب  
دخول المستثنى فيه بقبول الاستثناء المفرغ وما ذلك إلا باعتبار عموم



واستغراقه لجميع افراد جنس المستثنى فان اعتبار الاستثناء من الاثبات  
 فلا بد من تقدير كل احد فيكون ماورد عليه النفي عاما ويلزم  
 بمقتضى التقديم ان يكون المثبت للغير عاما وان اعتبر الاستثناء من النفي  
 فلا بد ان يكون النفي عاما ليصح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاما وعموم  
 النفي والاثبات يستلزم عموم النفي والمثبت فيصح قوله فيجب ان يكون  
 في المثبت كذلك اى عاما على كلا التقديرين ويصح الاشارة بقوله لما تقدم  
 فانه نقل بالمعنى لما في الايضاح من قوله وقد سبق ان ما يفيد التقديم  
 بثبوت الغيبة المذكور هو ما في عن المذكور فلا يرد ما توهم من ان ما تقدم  
 هو ان التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوت للغير ان كان عاما  
 فعام وان خاصا فخاص لان المعنى ان كان عاما يكون المثبت كذلك  
 فانه مبني على ان قوله لما تقدم اشارة الى ما ذكره الشارح رح بقوله  
 فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوت للغير على الوجه الذي  
 نفي عنه من العموم والخصوص على انه لو لم نه اشارة اليه فقد عرفت  
 ان عموم النفي والاثبات يستلزم عموم المعنى والمثبت وبما خزننا لك  
 ظهر انه لا يرد ههنا النظر الموردي في ما انا رأيت احدا من انا لان سلم  
 ان المعنى ضرب كل احد سوى زيد حتى يكون المثبت للغير كذلك  
 بل المعنى ضرب احد ممن سواء لانه لا بد من تقدير المستثنى منه عاما  
 لما قبل النفي او بعد النفي قد يرد حق التدبر حتى يظهر لك المندفاع  
 جميع الشكوك التي عرضت للناسطين قوله وفي هذا اى في التعليل  
 المذكور المنقول عن الايضاح اشارة الى ارد لانه لا يخالف السكاكي رح  
 الا فيما يقصد فيه الرد وكون الرد المذكور مع دليل الشيخين المذكور  
 في الايضاح صريح الاضافي ان يكون في التعليل المذكور اشارة اليه  
 وما قيل ان في قول المصنف رح ولهذا اشارة الى الرد فان تقديم لفظ  
 لهذا يقيد الحصر بمعنى ان هذه الامتناع ما ذكرناه لاما ذكره الشيخان  
 فليس بشئ لان كلمة هذا في التثنية اشارة الى كون التقديم مفيدا  
 للتخصيص ولا خصوصية له بل دليل المص رح فان دليل الشيخين ايضا  
 مبني على كون التقديم مفيدا للتخصيص قوله بان نقض النفي الخ

تعليل

تعليل الشيخين مختص بما اذا اعتبر الاستثناء من النفي بخلاف  
 ما ذكره المص رح فانه عام ~~كما عرفت~~ قوله لا نسلم ان الخ وانما  
 ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفرغة فان نحو  
 ما ضربت الازيد لا يقتضي ان لا يكون زيد مضره با بواسطة عموم  
 ما ضربت فان الحكم بالنفي بعد الاستثناء وكذلك ههنا الحكم بالنفي  
 الضرب عن المسند اليه بعد الاستثناء وخلاصة الجواب ان صورة  
 التقديم لا تقاس على سائر الاستثناءات المفرغة فان مقتضى التقديم  
 ان يكون الفعل المذكور بعينه اى مع جميع قيوده المذكورة مسما  
 الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة كما بينه العلامة قوله لالنفي  
 الفعل كما في سائر الاستثناءات المفرغة قوله ان التقديم الخ يعني ان  
 مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضي ان يكون المناظرة في الفاعل فقط  
 فن الوهم ما قيل ان هذا البيان يقتضي اعتبار الاستثناء مرتين  
 ليلزم كون زيد مضروبا المتكلم وعدم كونه مضروبا ولا يقدم على  
 ذلك احد قوله الى ضرب معين اى مفيد بالاستثناء بل الى مطلق  
 الضرب فيجوز ان يكون متفيا باعتبار البعض مثبتا باعتبار البعض  
 الاخر فلا تناقض قوله لا يقال يجوز ان يكون الخ يعني كما انه يتأتى  
 التوفيق في ما ضربت الازيد باعتبار تعدد الضرب يجوز اعتبار  
 تعدد الضرب ههنا بان يقال اصل الكلام ما ضربت انا الازيد  
 فيكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لا بد لم قدم انا  
 ليفيد التخصيص في الجزء الاول فقط بان تفيد المتكلم عن نفسه  
 وانته لغيره فلا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب بل مضروبا بالضرب  
 آخر فلا تناقض قوله المنقضى بالا الخ يعنى لا يمكن اقول ههنا  
 بتعدد الضرب لان المنقضى بالابن الضرب المعين الذي وقعت  
 المناظرة فيه وهو ضرب من عدا زيدا وذلك لان المنقضى بالانفي  
 الضرب المذكور قبله والمذكور قبله بمقتضى التقديم هو الضرب المعين  
 اعنى ضرب من عدا زيدا واذا انتقض نفي ضرب من عدا زيدا باخراج  
 زيد منه يكون زيد مضروبا بذلك الضرب فيلزم التناقض

ولا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب  
 ومضروبا بضرب آخر فلا تناقض  
 نسخة



وبما قلنا من ان المذكور قبله بمقتضى التقديم اه اندفع ما قيل ان هذا الكلام  
انما يتم او كان ما لنا ضربت قبل قوله الا زيدا اشارة الى انني ضربت  
من سوى زيد ويكون المستقص بالا انني ضربت من سوى زيد لكن  
الاشارة الى انني ضربت من سوى زيد تمام الكلام وان المستقص بالا  
انني ضربت المطلق لان في التقديم اشارة الى انني ضربت من سوى زيد  
كما لا يخفى قوله وعندى ان قولهم نقض الخ عندى ان هذا الاعتراض  
ليس له ورود اصلا لان مقصود الشيخين من تفريع عدم صحة ما لنا  
ضربت الا زيدا على ان التقديم يفيد التخصيص ان من ثمرات افادة  
التقديم تخصيص المسند اليه بالنفي وغيره ان لا يصح استثناء شيء  
من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي بالا التخصيص بخلاف ما ضربت  
الا زيدا فانه يصح الاستثناء على ما حققه العلامة فاذا جعل الاستثناء  
فيه من الاثبات لامن النفي فقد ثبت مدعاها من انه لا يصح الاستثناء من  
هذا النفي قوله فيقال ان النفي لم يتوجه الخ قال السيد السند في شرح المفتاح  
وقد سها في ذلك اما اولافلانه ادعى في ما لنا رايت احدا ان الرؤية متفية  
على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن  
الفعل متفيا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقصرا على الفاعلية لم يصح  
ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية  
كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس متفية على ثبوت الغير  
واما ثانيا فلان الاثبات في ما لنا ضربت الا زيدا ليس بتمام لان المقدرا احد  
الابري انه يحترز ايضا ان يقال ما لنا ضربت احدا الا زيدا فلا يتناول زيدا  
فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدم مع احد لفظه كل بناء على انه  
في الاثبات لا يستعمل الامة وهو مردود عنده والجواب عن الاول  
ان عبارة الشارح رخ ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النفي  
لم يتوجه الى الفعل اصلاته ليس المقصود على هذا التقرير اني الفعل بمعنى  
انه لم يتحقق في الخارج ليكون الا زيدا ناقضا لذلك النفي ويكون المعنى  
ليس ضربت احد صا درا مني الا ضربت زيدا بل المقصود هو اني كون  
المتكلم فاعل الفعل المذكور واما عموم النفي فيساق على التقديم

لان الكثرة واقعة في سياق النفي على كليهما الابري انه لا فرق بين ان يقال  
ليس ضربت احدا تحققة مني سوى زيد وبين ان يقال لست ضارب  
احد سوى زيد بل غيري في كون النفي عاما فيهما انما الفرق في ان  
الاول لنفي الفعل بمعنى عدم تحققه والثاني لنفي الفعل بمعنى عدم كون  
الفاعل فاعلا له فتدبر وعن الثاني بوجهين الاول ان كون الاستثناء  
من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيهه ان تقديم الضمير وابلاء حرف  
النفي يقتضي ان لا يكون زيد مضروبا حيث قالوا مثل هذا الكلام انما  
يكون ردا لخطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب بغير زيد لكن فاعله  
غيري لا انا فلا يكون مضروبا لك ولغيرك فظاهر ان كون الضرب  
الواقع على من عدا زيدا مسلما مقرا بناء على ان الاستثناء من الاثبات  
لامن النفي فاحصل اعتراض الشارح رح انكم لما جعلتم الضرب الواقع  
على من عدا زيدا مسلما مقرا جعلتم الاستثناء من الاثبات لامن النفي  
فلا يكون من انتقاض النفي بالا في شيء الثاني انه لا موجب لكون المستثنى منه  
احدا بل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى مثنى كان  
او منفيا فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرأت  
اليوم كذا كل يوم على انك قد عرفت في الجواب عن الاعتراض الاول ان نفي  
السامعية ضربت احد يفيد عموم احد والاثبات للغير يجب ان يكون  
على طبق النفي فالثبت للغير ضرب كل احد الا زيد قوله والمعنى ان ولي  
الخ يشير الى ان قوله ان ولي حرف النفي شرط محذوف الجزاء  
اعنى فهو يفيد التخصيص قطعا اى من غير احتمال للتقوى ومجموع  
الشرطين بيان للجملة السابقة عليهما اعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه  
بالخبر الفعلي وان ترك العاطف في قوله ان ولي اه وليس جزاؤه ما دل  
عليه قوله وقد تقدم اه اذ لا معنى لقولنا ان ولي المسند اليه حرف  
النفي فقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي لان المقصود انه ان ولي  
المسند اليه المقدم حرف النفي فهو للتخصيص فقط لا انه ان ولي فقد  
يقدم للتخصيص ولان افادة التخصيص غير مختص بالصورة الاولى  
فما قيل انه معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه



بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي لبس بشئ قوله وان لم يل حرف  
النفي الخ وما قبل ان ههنا احتمالا آخر وهو ان يكون المسند اليه  
بعد النفي مع فصل لابد من التعرض له فدفعه ان الكلام في بيان  
احوال المسند اليه بالقياس الى المسند لا بالقياس الى متعلقاته فانه بحيث  
آخر سيجي والفصل بحرف زائد لنا كيد نحو ما ان انا قلته فهو  
كعدم الفصل وقد يقال انه غير واقع في كلام البلغاء او قليل فلذا  
تركه قوله والدال صريحا ومطابقة له لابد من ضم مقدمة وهي  
ان دفع الشبهة انما يحصل بالدال عليه صريحا ومطابقة قوله  
لتقوى الحنكم لم يقل لتقوية الحكم مع ان مناسبة لفظ التخصيص  
يقتضي ذلك رعاية لما هو المشهور فيما بينهم قوله وكذا اذا كان اه  
عطف على محذوف اي هذا اذا كان الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا  
البيان المذكور في اناسيت وفي هو يعطى الجزيل لاتبانه عند عدم  
الاولى للتخصيص والتقوى حتى يردان المذكور فيما سبق لم يكن مختصا  
بما اذا كان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام قوله ولم يمثل المص رح  
اه اي لم يبين التمثيل الا بالتقوى لانه لم يورد مثال التخصيص فان المثال  
المذكور يصلح لهما قوله بنى الكذب الباء متعلق بالحكم المدلول عليه  
بلفظ المحكوم فالمعنى الذي حكم عليه بنى الكذب هو الضمير لا غير  
الضمير اي ليس غير الضمير محكوما عليه وليس معناه ليس غير الضمير  
موصوفا بنى الكذب قوله فليأمل حتى تبين لك الفرق بين التخصيصين  
فان في لا تكذب انت تخصيص الاثبات وفي انت لا تكذب تخصيص  
الثبوت قوله ولبس اذا قلت الخ اي اذا لم يكن فاعل معنوي او كان  
ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فيعلم بذلك ان التخصيص  
فيما ذكره استفاد من تقديم الفاعل المعنوي واسم ليس ضمير الشأن واذا قلت  
ظرف له ويجب خبره وانتم في الوجوب هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم  
ويكون تامة وفاعله ان مع اسم الذي هو وجود وخبره اعني عند السامع وقد  
وقع صفة سعي وفي بعض النسخ بالواو حال منه وقوله فتعصد عطف  
على يكون وقوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماجة لان انتفاء

الشوب

الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي وقوله  
صح جواب اذا قلته قوله لانه محل الاشياء لوجود الفاعل المعنوي  
فيهما والتفاوت بالتقديم والتأخير فعلى هذا محط الفائدة قوله ابتداء  
وقوله غير مشوب اه بيان للواقع وان الفرق بين اناسيت وسعيت انا  
عدم صحة وقوع الاول ابتداء دون الثاني بخلاف توجيه العلامة  
فان محط الفائدة فيه قوله غير مشوب يجوز اه وذكر قوله ابتداء بيان  
للواقع واذا علم الحكم في اناسيت اي سواء كان في الابتداء او لا في الابتداء  
فانه مشوب يجوز او سهو او نسيان اما من السامع او من المتكلم  
قال قدس سره اورد اه دفع لنوهم الاطالة في عبارة الشرح بان يترك  
لفظ لا غيره ويقال انت لنا كيد المحكوم عليه بنى الكذب وهو الضمير  
من غير تجوز وسهو ونسيان في الحكم يعني ان مقصوده من ايراد  
وتفسيره الاشارة الى تحقيق عبارة المفتاح وانما اورد صاحب المفتاح  
اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين الكلامين عدم الفرق بين تخصيص  
الاثبات وتخصيص الثبوت ولذا امر بالتدبر واقتدى به الشارح رح  
قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه حيث فسر السعي بعدم العلم  
وان كان في المشهور عبارة عن زوال المعلوم عن المدركة قال قدس سره  
كان تجوزا بناء على ان المعاني الثواني هي المعاني الحقيقية عند البلغاء  
حتى ياتحق الكلام بانتفاها باصوات الحيوانات النجم والمعاني الاول  
من لوازمها قال قدس سره وجعل قوله غير مشوب اه فيه انه صرح  
بانه حال من وجود السعي اي مفيدا اياه والحال انه اي وجود السعي  
غير مشوب تجوز اه وانما اخبره في بيان الغرض للتبيين على ان محط  
الفائدة هو هذا القيد دون قيد الابتداء ولذا تعرض لبيان حال  
اناسيت في الابتداء ولا في الابتداء ولم يتعرض لبيان حال سعيت انا لا  
في الابتداء لان قيد الابتداء لبيان الواقع قوله كان تجوزا لم يقل كان مجازا  
على طبق ما سبق اعدم استعمال اللفظ من المخاطب فضلا عن كونه في غير  
معناه بل فيه تجوز بالمعنى اللغوي بحيث نسب الفعل الى الغير بالمساهلة  
وعدم المسالة فلا يرد ما قبل ان كونه تجوزا ينافي كونه لرد الخطأ فان المجوز



لا يقال له انه مخطئ قوله من التفصيل المذكور من قوله ان ولى الى ههنا  
 لا التفصيل المذكور بقوله والا فقد يأتى اه لانه قال في الايضاح هذا  
 كله اذا بنى الفعل على معرف بلفظ التوكيد قوله تخصيص الجنس  
 اى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح  
 وقوع النكرة مبتدأ فانه في معنى التخصيص بالصفة قوله ولم يدر  
 جنسه اى تردد فيه ولذا فسر بقوله ارجل ام امرأة فيكون قصر  
 تعيين قوله او اعتقد انه امرأة فيكون قصر قلب وفي الحصر اشارة  
 الى انه لا يجيى لقصر الافراد قوله بشرط ان يقصد اه اما اذا لم يقصد  
 شئ منها بان يحمل التووين فيها على التعظيم او التهويل او غير ذلك  
 لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير المصحح  
 للابتداء قوله فلا يكون للتخصيص البتة اى لا يفيد التخصيص اذ ليس  
 هناك تقديم معنوى لاستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز  
 استفادته من التقديم اللفظى كما ذهب اليه الكشاف في قوله تعالى  
 الله ييسر الرزق كذا في شرح المفتاح الشريفى وله ان يقول ان التقديم  
 اللفظى تكفيه الاصاله قوله بافتراق الحكم بين الصور الثلاث اى النكرة  
 نحو رجل عرف والمظهر المرفقة نحو زيد عرف والمضمر نحو هو عرف  
 في ان الحكم في الاول للتخصيص وفي الثانى للتقوى وفي الثالث  
 يحتملها قوله على سبيل القطع لا يخفى ان ارتكاب الاحتمال المرجوح  
 من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف  
 على انه فاعل معنى في مقابلة الراجع اعنى الجملة على الابتداء كالمعنى  
 فلذا حكم بانه لا يحتمل التخصيص وان كان في نفسه محتملا له ويرتكب  
 في رجل عرف لاجل الضرورة فلا ينافى هذا ما في المفتاح وشرحه من ان  
 نحو زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لا على السواء كهو عرف قوله  
 ان جاز تقدير كونه ذكر الجواز شرط على حدة مع ان اتقدير يستلزمه  
 كى لا يحتمل التقدير على مجرد الفرض وللتفصيل المذكور بقوله والا اه فان  
 قيل قد مر ان السكاكى رح قائل بالتخصيص في نحو مانت علينا بعزير  
 مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتبار التقديم والتأخير يكون فاعلا معنويا

اجاب السيد عنه في شرحه للمفتاح بان الصفة بعد النى تستقل  
 مع فاعلها ككلاما فجاز ان يقال ما عزير انت على ان يكون  
 انت تأ كيدا المستتر ثم يقدم ويدخل الباء على عزير بعد تقديم انت  
 وجعله مبتدأ وفيه بحث لان الصفة بعد النى انما تستقل ككلاما اذا  
 كانت رافعة لظاهر والجواب ان يقال ان هذه الصفة في المعنى كالفعل  
 ولذا تم بفاعلها ككلاما ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع  
 نص عليه الرضى فانت بعزير في الحقيقة بمعنى مانت عزيرت فبعد  
 اعتبار التقديم والتأخير يصير المسند اليه فاعلا معنويا وهذا كالصفة  
 التى هى صلة الالف واللام او يقال المراد بكونه فاعلا معنويا ان  
 لا يكون فاعلا لفظيا لانه المانع من اعتبار التقديم والتأخير لان يكون  
 تابعا وبعد اعتبار تأخير انت في مانت علينا بعزير لا يبين كونه فاعلا  
 لفظيا لجاز كونه مبتدأ لما تقرر انه اذا طبقت مفردا جاز الوجهان  
 قوله محوز يد قام اى المظهر المعرف قوله لما سئذ كره من انه يلزم  
 تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز قوله واخرجه الخ اشارة الى  
 ان الاستثناء بالمعنى اللغوى اى اخرج السكاكى رح المنكر عن حكم افادة  
 التقوى بان اخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بان جعله بدلا  
 عن الضمير المستكن وارنكب الوجه المستبعد قوله وهذا معنى قوله اه  
 اى المراد بالاستثناء المعنى اللغوى والاخراج عن حكم افادة التقوى  
 بالاخراج عن ضابطته فالمعنى واستثنى السكاكى رح المنكر عن حكم افادة  
 التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد بالمنكر  
 الذى لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره فانه المحتاج الى اعتبار التخصيص  
 واما المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو  
 بقرة تكلم وكوكب انقض الساعة ووجوه يومئذ ناضرة الى غير ذلك  
 فلا حاجة الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا غيره  
 قوله لثلاثين التخصيص اى المصحح او وقوع النكرة مبتدأ اذ لا سبب  
 له ههنا سوى التقديم او الحصر اذ لا سبب للحصر سوى تقدير كونه  
 مؤخرا وهذا انبى السابق واللاحق قوله واذا انتى التخصيص اه



اي التخصيص الصحيح او الحصر لم يصح كونه مبتدأ وفيه اشارة الى ان قوله بخلاف المعارف متعلق بما يفهم من الكلام السابق واهس متعلقا بقوله لئلا يتنى التخصيص او بقوله اذ لا ينبغي اه اذ لا معنى لقولنا بخلاف المعارف فان التخصيص فيه غير متصف او سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم قوله من غير هذا الاعتبار البعيد اى جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم سيما الابدال من المستتر والآية يحتمل وجوها اخر من كون الواو علامة الجمع فقط وكون الذين منصوبا او مفعولا على الذم وان يكون مبتدأ تقدم عليه الخبر قوله ثم قال كلمة ثم ههنا وفي جميع ما سبأني لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاول ثم الاول دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكي رح اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء قوله ان لا يمنع من التخصيص مانع توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قواهم شر اهر ذاتا وبيان وجه التوفيق والا فيكون التخصيص مشروطا بعدم المانع امر بين مستغن عن البيان قوله اذ ظهور الخبر اه لان الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قوله واذا قد صرح الخ متعلق بمحذوف اى لم طلب وجه له اذ قد صرح الائمة هكذا ذكره الشارح رح في شرح المفتاح وقد يقال اجرى اذ مجرى ان لموافقة اياه في الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل الفاء في جوابه كما في قوله تعالى فاذا لم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون قوله فالوجه تخطيع الخ بوجه عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شر اهر ذاتا مقابلا لتخطيع شان الشر كما في العباب والافليد فلا يجوز حمل التخصيص عليه فانه يحتمل ان يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها آخر مصححا لوقوع المبتدأ نكرة مع انهم افردوه بالذكر في المخصصات قوله عنده يدل اه فيه ان كون التقييد بالوصف مفيدا عنده لئلا الحكم عماءه لا يصح الحصر الواقع في كلام الائمة

ما لم يثبت ان الائمة يقوانون بمفهوم الوصف والمسئلة خلافة الائمة الا ان يقال ان السكاكي رح زعم ان الائمة قائلون به ثم يرد على هذا التوجيه ان المصحح للابتداء هو اعتبار الوصف دون الحصر وانما ذلك لازم له في قول الائمة في تصحيح ابتداء شر بتأويله ما اهر ذاتا بالاشتر ترك ما يعني وهو التصريح بالوصف واخذ ما لا يعني وهو الحصر قوله اى فيما ذهب اليه اه لما كان المذكور سابقا هو المذهب فقط ولا معنى للنظر فيه اشارة بطف واحتج الى ان نسبة النظر الى المذهب تجوز والمراد النظر فيما احتج به عليه ومذهبه ان الضمير المتقدم يحتمل التخصيص والتقوى والمظهر المعارف لا يحتمل الا التقوى والمنكر لا يحتمل الا التخصيص واجتباجه ان الضمير يحتمل التقديم لانه فاعل معنوى فان اعتبر التقديم كان التخصيص والا فالتقوى والمظهر المعارف لا يحتمل التقديم لانه فاعل لفظي الا بارتكاب وجه بعيد ولا ضرورة اليه لوجود شرط صحة الابتداء فلا يصار اليه بخلاف المنكر فان فيه ضرورة فيتركب ذلك الوجه البعيد الا ان يمنع مانع والمص رح منع اولا احتمال الفاعل المعنوى دون اللفظي وثانيا تحقيق الضرورة في المنكر وثالثا وجود المانع في المثال المذكور والمنع الاول متوجه والثاني والثالث ليس بشئ كما سيجي قوله لا يقال الخ توجيه باختيار الشق الثاني قوله بوجه لبقاء الفعل بدون الفاعل قوله لانسل ذلك اى عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقائه بدون الفاعل لجواز اقامة الضمير مقامه مقارنا للفسخ قوله وتجاوز اه جواب سؤال وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل التقديم عند الفسخ لانه لا يحتمل الفسخ بخلاف السابع فانه يحتمله ولذا يقدم قوله تحكم اذا لفا عليه غير لازمة لذات الفاعل كالتابعة فالفرق تحكم قوله فان قلت اه توجيه باختيار الشق الاول ولما لم يكن في عبارة المفتاح اشارة الى ان الضمير في انا قلت ورجل في رجل جاءني مبتدأ على ما يدل عليه النظر فيه حل صاحب التوجيه كلامه على انهما باقيا على تابعتيهما وان السكاكي رح يجوز ذلك وان كان محالفا للجمهور وحاصل الجواب انه لا يمكن



حل كلام السكاكي رح عليه لانه مكابرة محضة قوله ليس بمبتدأ عند  
 السكاكي رح قيل انه صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني  
 لغوات شرط الابتداء فكيف يقال انه يدل اصطلاحاً عند وكذا  
 الكلام في غيره اقول عبارة المفتاح هكذا فلا يرتكب اي الوجه البعيد  
 عند المعرف لكونه على شرط المبتدأ وانما يرتكب عند المنكر لغوات الشرط  
 وهذا يدل على انه يرتكب في المنكر لذلك الوجه البعيد لعدم شرط صحة  
 الابتداء واما ان ارتكاب ذلك الوجه البعيد لصحة الابتداء فليس في كلامه  
 اشعار بذلك اذ يجوز ان يكون ارتكابه ليكون تابعا مقدما نعم يرد عليه  
 ما اوردته السبب في شرح المفتاح من ان هذا التوجيه مناف لما ذكره  
 السكاكي رح في اوائل الفن الرابع من ان نحو عليك ورحمة الله السلام  
 يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغه الانية التقديم والتأخير  
 قوله قائم هنا اي في اناقت ورجل جاءني وهو التباس التأكيد والبذل  
 بالمبتدأ قوله واما تقديم الخ تعرض لما هو المقصود بالنفي فان ما نحن فيه  
 من هذا القبيل والا فاللائق بما سبق من جواز تقديم المعطوف  
 بالاحرف الخمسة في ضرورة الشعر على المتبوع فقط ان يتعرض  
 لجميع الاحتمالات الحاصلة بانتفاء القيود المذكورة فيما سبق قوله  
 ثم لانسل الخ عطف على مدخول اذ اي فيه نظر اذ لانسل الخ قوله  
 لولا تقدير التقديم الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدر التأخير لا التقديم  
 ووجه صحته ان المراد من التقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في  
 الاصل مؤخر اثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو فرض  
 التأخير فتدبر قوله لا يقال اه اثبات المقدمة المبنية كما يدل عليه  
 قوله فلا يد منه بحال مع ابطال السند يعني ان التكبر انما يدل على  
 اعتبار معنى زائد على الجنس به يصير نوعا ولا يفتقد الحصر والحصر  
 لا يستفاد الا من تقدير التقديم اذ لا مقيده ههنا سواء ثبت ان  
 التخصيص ينفي لولا اعتبار التقديم قال قدس سره هذا كلامه قد  
 عرفت ان التخصيص في المتن يجوز جله على صحة الابتداء وعلى الحصر  
 بل الثاني انسب فلا وجه لما ذكره قدس سره قال قدس سره فالاولي

انما قال ذلك لان الاكتفاء على جواب التسليم صحيح الا ان الاول  
 الاستيفاء قوله قد ذكرناه منع المحصر المستفاد من كلمة انما في قوله  
 والمحصر انما يستفاد من تقدير التقديم لجواز استيفائه من الوصف  
 الا انه ادعى الوجوب بمبالغة في قوة السند قوله والا فلا توجيه لكلامه  
 اي كلام صاحب المفتاح حيث لزمه امتناع تقدير التأخير اذا تخلص  
 المحركة بالوصف فلم يقل ان المحصر مستفاد من الوصف لا يأتى  
 التوفيق بين كلامه وبين كلام الائمة حيث تأولوه بما اوردنا من الاشهر  
 كذا نقل عنه قوله بل الجواب اه اضرب عن قوله لا يقال اه اي لا يقال  
 في جواب منع المص رح ان التكبر انما يدل اه بل الجواب هذا قوله قال الشيخ اه  
 تأييد لمنع المص رح وقول الشيخ حجة على السكاكي رح لانه المرجوع اليه  
 في هذا الفن كما صرح به في المفتاح قيل هذا بناء على ان يحمل الخبر  
 والشر على اطلاقهما اي ما يكون في الواقع فيجوز ان يقال بشر  
 اهر ذاتا لاخير لان الخبر الواقعي قد يهر لتأذيه منه وليس المراد  
 الشر والخبر بالنسبة الى الكلب وفيه انه على تقدير حملهما على الواقعيين  
 لا معنى للقصر ايضا لان الهر ير صوته الغير المعتاد على ما في الصحاح  
 وغيره وذلك يتشأ به ويخشى منه السوء ولا يكون الا شرا وهو مسلم  
 عند العرب كما صرح به الفاضل الكاشي في شرحه والتحقيق ان صحة  
 القصر وعد مهما مبنى على معنى الهر ير فان كان معناه النباح الغير  
 المعتاد فلا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه منه امارات وقوع الشر  
 وان كان معناه مطلق الصوت على ما في مقدمة الزمخشري فهو  
 قد يكون خيرا وقد يكون شرا فيصح القصر ويمكن ان يقال في توجيهه  
 منع المصنف رح وصحة كلام الشيخ ان مقصودهما ان القصر حقيقي  
 وليس اضافيا حتى يكون ردا لاعتقاد المخاطب ان الهر قد يكون خيرا  
 وهذا اقرب الى كلام الشيخ حيث اعتبر القصر مع قطع النظر عن حال  
 المخاطب قيل هذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز في حادثة  
 وفي القاموس انه يضرب في ظهور امارات الشر ونحوه لما سمع قاله  
 هربا اشفق من طارق ثم قال ذلك تعظيما لجمال عند نفسه ومستمعه



اي ما اهر ذاتا اب الاشر انتهى ومن هذا يظهر ان الشبر والخير ليس  
بالنسبة الى الكلب وان القصر ليس بالنسبة الى الخير بل الى غير الشر  
مطلقا قوله ثم قال عطف على قال الاول والثاني وقد عرفت ان في جميع  
المواقع لمجرد الترتيب في الذكر والتسدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم  
ان يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كافي قوله  
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فلا يرد ان قوله  
وبقرب اه مقدم على بيان التخصيص في كلام المفتاح واما ما قبل انه  
للترتيب في الاخبار فما لا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك قوله  
وبقرب اه يعني ان في هو قام تقويا من غير شبهة وزيد قائم فيه تقو  
مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افادة التقوى وانما قال من هو قام  
مع ان المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى  
عنده فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل  
للتخصيص ايضا فانه يوهم ان زيد قائم ايضا يحتمل التخصيص  
لان المذكور في كلامه قبل قوله وبقرب بيان التقوى في المضمر المقدم  
قوله لم يتفاوت في الخطاب اه اي في كون ما جرى عليه مخاطبا او متكلما  
او غائبا او في الاحوال الثلاث التي يستحقها عند الاجراء على موصوفه  
قوله وهذا معنى قوله وشبهه اه لا يخفى ان المستفاد من كلام السكاكي رح  
ان مشابهته بالخطاى بواسطة عدم التفاوت سبب نقصانه في التقوى  
وعدم كونه نظيره فالمناسب لكلامه ان يجعل داخل في دليل قرينة  
لامه طوفا على قال كما اختاره الشارح رح على ان المستفاد من كلامه  
هو انه مشابه له لانه جعله مشابها له كما يدل عليه صيغة التفعيل وجعله  
على بيان المشابهة لا يساعد المقام قوله على انه مفعول معه ومصاحبه  
اما التضمن والاعمال فيهما معنى العلية المستفادة من اللام اي عمل القرب  
بالتضمن مع الشبه واما الضمير فالتضمن بمعنى الاشتغال اي لاشتماله  
على الضمير مع الشبه قوله المقاربة في التقوى في تاج البيهقي المقاربة  
القصد في الامور ومنها قاربته في البيع مقاربة وفي بعض النسخ  
المقارنة بالنون وعلى التقديرين اندفع ما قال السيد ان الاظهر احدهما

ثبوت التقوى لان المقاربة كالقرب يشتمل على امرين قوله ولا يخفى ما فيه  
من التعسف نقل عنه وجهان احدهما جعل الواو الذي اصله العطف  
معنى مع والثاني جعل قوله وشبهه تعليلا لما هو غير مذكور وهو  
ان ليس فيه كمال التقوى وكلاهما ليس بشئ لان الواو بمعنى مع كثير  
في الكلام الا انه لكونه محازا يحتاج الى القرينة وهي جزالة المعنى  
فان جعله عاطفة ليس نصا في كون الامة بمجموع الامرين بخلاف كونه  
بمعنى مع وعدم كمال التقوى مذكور ضمنا كثبوت اصل التقوى  
ومجموعهما معنى القرب مع كل مجموع الامرين وقيل لانه يلزم ان  
يكون التضمن متعلقا بامر من احدهما لفظ وهو الضمير والثاني معنى  
اغنى المشابهة وفيه ان الضمير في زيد قائم منوى وهو معنى حقيقة لفظ  
حقا كما وان التضمن هنا بمعنى الاشتغال ولا شك في اشتماله عليهما على انه  
لا يتم على تقدير كون صاحبه التضمن وقيل لان المفعول معه يسماعى  
عند سبويه وفيه انه ذكر في التسهيل وغيره ان الصحيح ان المفعول معه  
قياسي وقيل ان مدحجول الواو بمعنى مع يكون مقصودا بالنسبة  
ومصاحبه غير مقصود بالنسبة بل تابع فيها وفيه ان اكثرا مثلته  
لا يجري فيه ذلك نحو العجني استواء المساء والخشبة وسمرت والنيل  
واجنت وطلوع الشمس كيف والواو فيه بمعنى مع وهي المصاحبة  
قد تدخل على التتابع نحو جاء الامير مع الوزير وقد تدخل على المتبوع  
نحو ان مع العنبر يسرا وفي المفصل شرطه ان يكون الفعل مشتركا  
بينه وبين فاعل فعمل قوله ليكون اوضح فيه ان العطف يوهم كون  
كل واحد منهما عمله للقرب بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كون  
المجموع للمجموع غلة له وهو المقصود قوله حيث اعراب اه اي جعل  
معزبا بخلافه في الاحوال الثلاث مع تحمله للضمير فلو عومل معه معاملة  
الجملة لكان مبنيا معزبا لالفاظ نحو عرف في زيد عرف وانما قلنا انه  
معرب مع الضمير لان الاعراب الذي اجري عليه اعراب يستحق  
مع الضمير لانه المركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فان الخبر  
او الصفة مثلا قائم مع الضمير واما قائم بدونه فلا يستحق الاعراب



أدوم تحقّق عامله فعلم أنه مع الضمير في حكم المفرد نحو قائمة وبصري  
بمخلاف يضرب في زيد يضرب فله يستحق الرفع بدون الضمير لأجل  
عامله المعنوي والأعراب الذي يستحقه مع الضمير محلي ومن زعم أن  
الضمير أو الصفة هو قائم وحده لامع فاعمله لزمه أن يقول أن الخبر  
أو الصفة هو عرف وحده بدون فاعله وذلك لا يلتزمه من له شمة  
من علم الأعراب وقد وهم أن نحو فاه إلى في جملة مبنية مع إجراء أعرابها  
الذي استحقته على جزئها الأول أعني فاه وليس بشيء لأنه في حكم  
المفرد أجرى الأعراب على جزئه الأول لعدم قابليته باقي الأجزاء  
في الرضى لمأفهم من قوة إلى في معنى المفرد لأن معناه مشافها قامت  
الجملة مقام المفرد وأدت مؤداه وأعراب ما قبل الأعراب منها وهو الجزء  
الأول أعراب المفرد الذي قامت مقامه وما قبل أن البناء لازم أعم  
الجملة وانتفاء المعلوم لا يستلزم انتفاء اللازم فلا يلزم من عدم كونه  
جملة عدم كونه مبنيا فوهم لأنه لم يستدل بانتفاء الجملة على انتفاء البناء  
بل علل شبهه بالخيال بأمري عدم الحكم بكونه جملة وعدم بناء  
قوله نحو زيد عارف أبوه لأنه أورد المبتدأ ليكون الكلام تاما والمقصود  
بالتمثيل عارف أبوه قوله أي جعل تابعاً لعارف لأنه استعماله مستندا  
إلى الضمير أكثر ولا شذواكهما في عدم الاستناد التام قوله إذا حصل  
لهذا لأنه إذا استند إلى الظاهر فلا وجه للتثنية ووجهه كالفعل  
فلا حاجة إلى جعل أفراد بالثبوت وأيضا الأفراد ههنا في مقابلة الجملة  
كما ذكر سابقا في مقابلة التثنية والجمع قوله وما يرى في التاج الزوية  
والرأية ديدن ودانستن وشدا شستن والصبغة تحتمل المتكلم المعلوم  
والمجهول الغائب قوله لفظ مثل وغير خصهما بالذكر لأنها المستعملتان  
في كلامهم والقياس يقتضي أن يكون ما هو معناه كالمثال والمقارن  
والشبيه والتظير كذلك قوله مثل الأمير محل على الأدهم والأشهب  
فإنه لم يقصد أن يجعل أحدهما مثله قوله وغيرى بأكثر الخ فإنه  
معلوم أنه لم يرد أن واحدا ههناك وصفه بأنه يتخذ ونمائه أن قالوا  
جبنوا أو حسدوا أو شجعوا قوله كما في قولنا مثلك لا يوجد مثال المتني

أي كما يقصد في قولنا أه فان المقصود نفى مثل المخاطب قوله غيرى  
جنى فان تقديم المستند إليه ههنا للتخصيص ليصح التشبيه بسبابة  
المتقدم فيكون كالحكمي الذي والاثبات مفهوما من المنطوق ولا يكون  
أحدهما كتابة عن الآخر فتدبر فإنه قد خفي على بعض الناطرين  
وجعله من قبيل الكتابة في النسبة أي أنا لم أجن كما في غيرى بأكثر  
أه أو في المحكوم عليه بأن يراد منه مغاير معين أشهر بوصف مغايرة المتكلم  
لكن لا لاثبات الحكم له قصدا بل لينقل إلى ملزومه أعني نفي الجناية  
عن نفسه فإنه وهم لما عرفت أن مقصود الشاعر كالأحكامين من غير  
أن يحمل أحدهما وسيلة للآخر ولأن مقصود الشارح رح تمثيل المتني  
لأنه كما يدل عليه قوله فان التقديم ليس كاللازم أه فوله من غير  
إرادة أه أي عدم التصريح على ما يستفاد من القاموس والتاج والمراد  
بغير المخاطب المأمين كما يفصح عنه عبارة الأيضاح وبه صرح الشارح رح  
في شرح المفتاح فالعني من غير إرادة عدم التصريح بالمعين الغير  
المخاطب وذابان لا يراد المأمين أصلا كما في مثلك لا يوجد وغيرى جنى  
على أحد الاحتمالين أو يراد المأمين ولم يصرح به بأن يكفى عن ذلك  
المأمين بالمثل أو الغير لا شهره به أو بأن يحمل الإضافة للمعهد وعلى التقدير  
الثالث لا يلزم تقديم لفظ المثل والغير فاندفع ما قبل أن التعريض  
بالمعنى الاصطلاحي غير متحقق في شيء من الاحتمالات الثلاث لكون  
الكلام موجها إلى المثل والغير بطريق الاستقامة وإن أريد به المعنى  
اللفظي فهو انما يتحقق على تقدير إرادة المثل المأمين أو الغير المأمين  
بطريق الكتابة في المحكوم عليه وأما إذا أريد المثل والغير مطلقا  
أو أريد المأمين بالإضافة للمهدية فلا فتدبر فإنه مما خفي على كثير  
من الفضلاء قوله مماثل له أو غير مماثل تعميم لغير المخاطب للإشارة  
إلى أن الغير في المتن ليس مقابل المثل كما في قوله لفظ مثل أو غير ولا لكان  
الواجب أن يقال من غير إرادة التعريض بمثل المخاطب أو غيره بل الأعم  
الشامل للمثل وغير المثل وليس لفظا ونشرا بأن يكون مماثل متعلقا بمثل  
وغير مماثل متعلقا بغيره حتى يرد أن الغير في غيرك لا يختص بغير المماثل



فالاصواب مماثل له او غير المخاطب مماثلا او غيره قوله حال كون الخ  
فهو ظرف مستقر وقع حالا من قولك المضاف اليه نحو وضح لانه  
يمكن اقامة المضاف اليه مقام المضاف واختاره لرعاية لفظ المخاطب  
فانه في القول دون النحو ويجوز ان يكون حالا من نحو ويكون ذكر  
المخاطب بطريق التمثيل قوله اي ضربا لم ينشأ من ذنب فان كونه  
ناشئا مما يغاير ارادة التعريض يلزمه ان لا يكون ناشئا من ارادة التعريض  
كما في غيري بنخدع وغيري فعل كذا اي انا لا انخدع وانا لم افعله وهذا  
هو الوجه القوي السابق الى انهم اذ لا تكلف فيه وقال السنيدي  
في شرحه المفتاح ان كلمة غير بمعنى لا اي ناشئا من لا ارادة التعريض  
ويلزمه ان لا يكون ناشئا من ارادة التعريض وفيه صرف لفظ غير  
عن معناه مع كونه مدخول حرف الجر وقيل من زائدة في الاثبات  
لكونه في معنى التثنية كانه قيل لا من ارادة التعريض وغير وقع حالا  
من قولك اي حال كونه غير ذي ارادة التعريض اي ليس مراداه  
التعريض وكذا ضربني من غير ذنب اي ضربني ضربا مغايرا لذي  
ذنب وفيه زيادة من في الاثبات بتأويل التثنية وحذف المضاف وعدم  
سبق الذهن اليه قوله فهذا مقام آخر اي غير المسند اليه قوله يستعمل فيه  
غير على سبيل الكناية كما يستعمل المسند اليه كذلك قال قدس سره  
على معين اشهر اه وقد يطلق عليه باعتبار الاضافة العهدية فيجوز  
ليس في الكلام كناية لافي الحكم ولا في المحكوم عليه لكون كل منهما  
مصرحاه ولا تعريض ايضا بل لك الانسان قال قدس سره كان ذلك  
تعريضا اه كانه قيل ذلك الشخص المعروف بمماثلتك لا يتحمل فيفهم  
منه بطريق الخطابي بمعونة المقام انك تتحمل كما يفهم من استئنا  
بر ان بطريق التعريض كون المخاطب زائلا قال قدس سره بانسان  
غير معين اذ لا معنى للتعريض بغير المعين قال قدس سره ولا بالمخاطب  
لا بعدم البخل وهو ظاهر ولا بالبخل قال قدس سره وفيه بعد  
اذ الانتقال من وصف الشخص المعين المعروف بمماثلة المخاطب  
بعدم البخل قد يقع الى تعريض المخاطب بالبخل اما الانتقال من وصف

المماثل مطلقا بعدم البخل الى بخل المخاطب فبعد فان السابق الى  
الفهم منه عدم انصافه بالبخل قال قدس سره كما يفهم من سياق الخ  
حيث قال وعليه قوله غيري باكثر هذا الناس بنخدع فانه معلوم انه  
لم يرد ان يعرض بواحد هناك فيصفه بانه بنخدع بل اراد انه ليس  
بمن بنخدع قال قدس سره دون الاطلاق اي لم يكن التعريض  
موجودا حين ارادة المثل والغير مطلقا قال قدس سره كما يدل عليه  
اي على وجود استعمال المثل للاطلاق قال قدس سره فيجوز  
التعيين والظاهر الاطلاق وخلاصة ما حصل من بسطه وبيان  
ان الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن ليشمل جميع الصور التي  
يستعمل فيها لفظ المثل والغير لا على سبيل الكناية وقد عرفت شموله  
اياها سابقا بما لا مزيد عليه قال قدس سره مؤكدا لما عرفت ان  
الاستعمال على سبيل الكناية لا يتحمل التعريض بغير المخاطب وان كان  
يتحمل التعريض بالمخاطب قريبا او بعيدا قال قدس سره وعرض بانه  
ليس مثالا لا يتخفى ان مراده التعريض بغير المخاطب بالحكم الذي  
اجرى على المثل او الغير ايجابا او نفيا لا التعريض بعدم المماثلة  
او المغايرة تفصح عنه عبارة الايضاح قال قدس سره اللهم الا ان يقال  
اه استثناء من قوله ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية قال  
قدس سره لا معنى للتعريض بنفي الغيرية اه اي اذا اضاف لفظ الغير  
الى المخاطب او المتكلم عما لا يتحمل التعدد كما في الامثلة المذكورة قوله  
اعون من الاعانة ونبأ افعل التفضيل من باب الافعال قياسي عند  
سبويه وقيل سماعي لامن العون على ما قيل لانه اسم على ما في القاموس  
لكن وقع في شرح التسهيل المصري ناقلا عن بعض الكتب انه  
مصدر قوله اعون على اثبات الحكم اه فيه دفع لما روي على قوله يرى  
تقديمه كاللازم من ان المخاطب ان كان منكرا او متزجرا فتقدم بهما  
واجب او حسن وان كان خاليا فتقدم بهما غير جائز وحاصل الدفع  
ان التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ما  
هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة الحكم على وجه ابلغ فان كون الحكم



المذكور ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احد بان قولنا زيد اسد للرد على  
 المخاطب ومعنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع التقديم اعون منها  
 على المراد بهما مع التأخير لان التقديم اعون من التأخير اذ لا اعانة  
 في التأخير قوله لانه لم يقع اه متعلق بقوله معناه اى قلنا ان معنى  
 التشبيه المشعر بعدم اللزوم انه يجوز التأخير لان التأخير واقع على  
 الندرة لانه لم يقع الاستعمال على خلاف التقديم اصلا كما يدل عليه  
 كلام الشيخ قوله قبل وقد يقدم الواو من المحكى وهى اما لا عطف  
 على ما قبله في كلام القائل اول الاستئناف وما قبل انه معطوف على  
 مقول قول عبد القاهر عطف التلقين كما يقال ما كرمك فتقول وزيدا  
 اى قل وزيدا فليس بشئ اذ لا معنى لتلقين هذا القائل للشيخ بهذا  
 الكلام وايضا لا يطرد في قول عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه  
 لتخصيصه فانه لا يمكن ان يكون فيه له طف التلقين قوله المسور  
 بكل اه وما يجرى مجراه في افادة العموم لجميع الافراد وانما اشترط  
 ان يكون مقرونا بكل اذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه نحو زيد  
 لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم قوت العموم وكذلك اذا لم يكن المسند مقرونا  
 بحرف النفي لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لتلك الالة  
 بعينها لكن بى شرط آخر وهو ان يكون المسند اليه بحيث لو اخر كان  
 فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقيم ابوه فانه لا يفوت العموم لو قبل  
 لم يقيم ابو كل انسان قوله لانه دال اه دلالة المقضى على المقضى  
 فهى غايه مرتبة على التقديم وان اردت قصدا لدلالة كان علة باعثة  
 ثم المقضى ان كان عبارة عن نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهرها  
 وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالاعنى لان المسند اليه المسور  
 وكل دال على العموم اى شمله لكل الافراد قوله بخلاف ما واخر  
 الخ كلمة ما زائدة كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون واو شرطية  
 جزاؤه قوله فانه يفيد نفي الحكم الخ ان جاز وقوع الإسمية جواب  
 لو كانى المبنى ومحذوف ان لم يجوز كما في ارضى اى لم يدل على  
 العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تخصيصا على

بيان مخصا لغة حكمى التقديم والتأخير قوله نحن بجملة الافراد  
 اى رفع الإيجاب الكلى لا النفي عن الكل الجموعى فان كل المضاف  
 الى الفكرة العموم في كل فرد لا عموم الكل قوله يفيد عموم السلب  
 لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم فله اداة الخصم بخلاف سلب  
 العموم فانه لا يستلزم عموم السلب فاوردته بطريق الخصم قوله عموم اى  
 لانهم كثرة استعماله في التأكيذ فانه مشروط بان يكون مضافا الى الضمير  
 غير مجرد عن العوامل اللفظية قوله في اصل الدعوى اى كون تقديم  
 المسند اليه المسور بكل عموم السلب وتأخير سلب العموم قوله بالاستعمال  
 اى باستعمال البلغاء كذلك والاستعمال دليل اللغة قوله لبيان السبب  
 اى السبب الساتر للوضع على هذا الطريق قوله اهل فيها جملة  
 مستأنفة لا يثبت كونها مبهمة قوله لان حرق السلب اه هذا وجه  
 لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقرر في موضعه لكنه جار في  
 لم يقيم انسان ايضا مع انه سالبة على ما سيحى والتحقيق ان الحكم  
 ان كان سلب الرابطة فهى سالبة وان كان برباط السلب فهى معدولة  
 ففي انسان لم يقيم لما كان الخبر جملة مشتملة على الضمير لكون المحمول  
 بمجموع مضمون الجملة اعنى سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون  
 الحكم على المبتدأ بالايجاب وفي لم يقيم انسان سلب نسبة القيام عن  
 انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد مما ذكره الفاضل  
 الطوسي في شرح الاشارات ومقالة صاحب المحاكات انه لا يستفاد  
 من قولنا زيد قام الا الحكم بقيام زيد كما في قولنا قام زيد والقول بان  
 المحكوم به في الاول هو مجموع الفعل والفاعل فذلك امر آخر لا تعلق له  
 بالمعنى وانما اعتبره الحياة صيانة لقاعدتهم ان الفاعل لا يتقدم على  
 الفعل فليس بشئ لان الفرق بين الكلامين يتحقق في العرب الفصح  
 بحيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني ولو لا تكرار الاستناد لما افاد  
 التقوى كيف والقاعدة المذكورة انما اخذوها من استعمالهم بالفرق  
 بين القولين وابطلوا به قول الكوفي بجهوز تقديم الفاعل وسيحى  
 بيان ذلك في بحث التقوى قوله ولم يذاه اى لا اجل ان الواقع كذلك



يجعلت معدولة موجبة وألا فكونها سالبة محصلة ايضا مثبت  
لدعواه بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان الموجبة المهمة  
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية وما قيل ان الضمير الراجع  
الى النكرة ذكره كما صرح به في الرضى فالضمير الذي في لم يعم في المعنى  
نكرة واقعة في سياق النفي مفيد عموم السلب فلو كان بعد دخول  
كل له يلزم ترجيح التأكيده على التأسيس فليس بشئ لان عموم الضمير  
يستلزم مخالفة الراجع بالمرجع فلا يكون عاما نحو هذا رجل لا يعلم  
شيئا قوله يكون معناه نفي القيام اه اي محصل معناه والا فمعناه  
ثبوت انتفاء القيام الجملة الافراد واختاره لظهور لزوم ترجيح التأكيده  
على التأسيس على هذا البيان قوله بمعنى انها متلازمان في الصدق  
بيان للواقع والافق ثبوت المدعى يكفي استلزام الموجبة المعدولة  
للسالبة فقط قوله ولما كان اه اشارة الى وجه تعليل هذا الحكم بقوله  
لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل كون الموجبة المهمة  
المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية فلا يرد ما قيل ان الحكم بان كل  
مهمة في قوة الجزئية لا يتناقى ان البعض في قوة الكلية لانه انما يرد لو كان  
معنى كلام الشارح رح انه لما كان الحكم بان هذه المهمة في قوة الكلية  
متناقيا لقولهم ان المهمة في قوة الجزئية اشار الى بيانه اه كيف وما ذكره  
المص رح ليس وجه الجمع بينهما قوله لسلب العموم اي باعتبار لازم  
معناه والا فمعناه الصريح ثبوت الالقيام لما صدق عليه الانسان لكنه  
يستلزم السالبة الجزئية قوله اي الى كل وتأيت الضمير لان المراد  
اللفظة قبل فيما ذكره المص رح بحث لان المسند اليه هو ما اضيف اليه  
كل وكل لبيان كمية افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه  
هو مطلق عن الجملة او عن كل فرد لا يستفاد الا من الاستناد الى ما  
اضيف اليه وايضا ما ذكره لا يجري لو وضع لام الاستغراق في موضع  
كل لان المقيد في صورتين الاستناد الى امر واحد فاللام لتأكيده  
يفيد الاستناد وتقريره اقول ما ذكره من ان المسند اليه هو ما اضيف اليه  
كل ان اراد ان ذلك مسند اليه في المعنى فيصير ولكن مراد المص رح

ان كلام مسند اليه في اللفظ وان اراد انه المسند اليه في اللفظ  
ايضا فهو بخلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما اضيف  
اليه ولذا يقال كل الرجال جاء في ذون جاؤني واما ان ما ذكره لا يجري  
في المعارف المستغنى فغير مضر اذ هو مانع يكفيه عدم جريان الدليل  
اعني لزوم ترجيح التأكيده على التأسيس في صورة اعني المسند اليه  
المسور بكل على ان المثل وجهه في ذلك قوله ولما كان الخ اشارة  
الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق متناقض لهذا الجواب لان مقتضى  
السابق ان كلا في صورتين تأسيسا لا تأكيده ومقتضى هذا الجواب  
ان كلا تأكيده لا فاداه ما افاده التركيب قبل دخوله وخلاصة الدفع  
انه جواب بتسليم مانع في الاول وقد نبه عليه المص رح في الايضاح  
حيث قال وان سلمنا انه يسمى تأكيده اه قوله هو التأكيده الاصطلاحي  
كلمة هو مبتدأ ثان يفيد تقرير كون ما ذكرت تأكيده اصطلاحيا وليست  
فصلا اذ ليس قصر المسند على المسند اليه مطلوبا ههنا قوله  
والحاصل الخ اي حاصل الاعتراض الثاني المصنف رح قوله لا يقال  
اي في جواب هذا الاعتراض قوله بطريق الالتزام لان مدلوله  
المطابق للسلب الكلي وهو يستلزم رفع الايجاب الكلي قوله فلا يكون  
تأكيده لعدم اتحاد الدلائل قوله فان لم يشترط الخ اعادة الشق  
مع انه معلوم من السؤال لا فاداه التعميم الذي علم من قوله سواء جعل  
الخ قوله لازم بان يكون كل في قولنا الخ لان الاول مدلول التزمي لقولنا  
لم يعم انسان والثاني مدلول مطابق له فعلى اي معنى يحمل لم يعم كل انسان  
يلزم التأكيده قوله لان دلالة قولنا انسان لم يعم اه ودلالة كل انسان  
لم يعم بطريق المطابقة لان المفروض انه بعد دخول كل لوجع  
لنفي العموم يلزم ترجيح التأكيده على التأسيس قوله بل الجواب  
عن اعتراض المصنف رح قوله واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد  
اي رفع الايجاب الكلي على الوجه المحتمل للوجوه الثلاثة المذكورة  
وليس المراد بالوجه المحتمل الوجه الاخير المذكور فيما سبق على ما وهم  
قوله لا يقال اه منشأ هذا السؤال ما هو المشهور من ان السور لفظ



دال على الكسبة والجواب مبني على التحقيق من ان ما يفيد كسبة الافراد  
فهو صور قوله يجوز ان يكون هيئة القضية وكون النكرة الواقعة  
في سياق النفي مستعملة لعدم العموم كافي لادخل بل رجلان انما يتأني كونه  
نصافي العموم لادلاله عليه بما قيل كون هيئة القضية للعموم انما يستقيم  
اولا بصريح الجزئية وهو ممدوع لبس بشيء قوله فلامهمة اه لان اسم  
الجناس لا يستعمل في لغتهم الا مفرقا باللام او ماني حكمه من الاضافة او مونا  
قوله فالاقرب اه الاقرب الاظهر ان يجعل قوله او معموله بتقدير الفعل  
معطوفا على اخرت ومجموع المعطوفين يفيد تعميما للدخول في حيز النفي  
بناء على ان المتبادر منه ان تكون مذكورة بعده ويحمل التأخير على ظاهره  
اعني الانطوائى اعني من ان تكون معموله للفعل المنفي اولا وكذلك معموله اعم  
من ان تكون مؤخرة اولا فبينهما عموم وخصوص من وجه وكلمة او لمنع  
الحلول فقوله ما كل ما ينفي المرء مثال لا فتراق التاخير عن معموليتها  
للفعل والامثلة المذكورة بعد قوله او معموله لمشكلة لا فتراق العمولية  
ولا اجتماعهما وما قاله السيد من ان القول بالخصوص والعموم من وجه  
بعد لم يصل وجه بعده فان كلمة اولا احد الامرين سواء جاز الاجتماع  
بينهما اولا وما ذكره الشارح رخ من تقييد التاخير بما اذا لم تكن معموله  
للفعل المنفي وان حصل البناء الكلية بينهما فصرف عن المظاهر  
وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول بذلك قال قدس سره وانما كان  
اقرب الخ لا يخفى ان ما ذكره من وجه الاقرينة مستفاد من كلام  
الشارح رخ بلا خفاء حيث اورد كلمة الفناء اي اذا علمت ان العطف  
على داخله او اخرت لا يتناول عن تعسف من لزوم عطف الخاص  
مطلقا او من وجه على العام فالاقرب ان يجعل عطفها على اخرت  
ويخصص التاخير فذكره السيد تكرر ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا  
ان فسر الدخول بالتاخير لفظا اقرينة لانه بعينه معنى الدخول مطلقا  
قال قدس سره واوقيل المراد الخ لاقرينة على تخصيصه الدخول  
بخلاف التاخير فاندالمثال قرينة على تخصيصه قال قدس سره مع انه  
لا اشكال اه لكون فيه انتشار ضابطة التقديم والتاخير ويحتاج

ولا اجتماعهما نسخة

الى ان يفسر قوله والابان لم تكن داخله ولا معموله بخلاف ما ذكره الشارح  
رخ فان محمول الضابطة الدخول لعدم الدخول قوله بما لا يتقدم  
معموله عليه لانه يقتضي الضدارة كحرف الاستفهام بخلاف لم ولن ولا  
فانه يتخطاها العامل ابلالم فلا متراجها بالعامل بتغيير معناه الى الماضي  
وما ان فلكونهما تقيضة سوف التي لا يتخطاها العامل واما لافلكثرة  
الاستعمال حيث يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بالمال فتوسع  
فيه بجواز عمل ما بعدها فيما قبلها قوله وافاد ثبوت الفعل اي مدلوله  
وكذا قوله او الوصف وقوله بما اضيف اليه في الكلام توسع باقامة  
الدال مقام المدلول فاندفع ما قيل انه ان اراد بالفعل المصطلح فلا ثبوت له  
الا على التجوز وان اراد به الحديث فلا حاجة الى قوله لو الوصف  
والمراد بالفعل او الوصف المستند الى كلمة كل فلا يرد النقص بقوله اما زال  
كل انسان متفلسا وسائر الافعال الناقصة لانه لا يفيد اصل الفعل  
بل ثبوت امر وراء الفعل لعني الخبر لان الافعال الناقصة ليست مستندة  
اليها بل هي قبود الاحتمال المستند كما سيحكي قوله او الوصف الذي  
جعل الخ اي الوصف الذي جعل خبرا عنها او الوصف الذي جعل  
عاملا فيها بان يكون الوصف مبتدأ وكلمة كل فاعلاله سادسا منه الخبر  
وهذا الوصف وان كان محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من المبتدأ  
فلذا خصه بالذكر قوله وفيه نظراى في قوله لا يصلح الا حيث وادان  
بعضا كان وبعضا لم يكن فانه صريح في كسبة الحكم والجواب ان مقتضى  
الاستعمال ذلك والآيات مصروفة عن المظاهر بدليل خارجي حتى  
لولا بلا حظ الدليل كان مقادها سلب العموم ولذا قال الشارح رخ  
في شرح الكشاف انه يعتبر النفي في الايات بعد دخول كل فلا يكون  
كلمة كل داخله في حيز النفي حقيقة وان كانت داخله صورة فلا يتقضى  
الضابطة بها قوله وان لم تكن داخله في حيز النفي هذا النفي متوجه  
الى القيد فقط فيفيد ثبوت اصل النفي فلذا اعم النفي كل فرد قوله  
انصرت الصلوة اما الظاهر او العصر على ما رواه البخاري ومسلم  
كذا في الطبقي والقول بانها احدي العشارين وهم نشأ من لفظ الحديث



حيث وقع فيه احدى صلوتي العشاء والمراد صلوتي وقت العشاء وهو من الزوال الى الغروب قوله كل ذلك لم يكن فيه دليل على ان من قال ناسيا لم يفعل وكان قد فعله انه غير كاذب كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب فيه وقيل المراد لم يكن في ظني وهو الوجه وقيل كناية عن لم اشعر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما عمل عملا كثيرا وتكلم عدما بما امرني على صلوته وصلى ركعتين وسجد للسجود فقال الاوزاعي ان التكلم عدما في الصلوة بما فيه مصلحة الصلوة لا يفسدها لكن بقي اشكال بالعمل الكثير وقيل ان الرسول صلى الله عليه وسلم واصحابه رض في ذلك التكلم والعمل في حكم الناسي اما الرسول صلى الله عليه وسلم فلا تتفاده الفراغ من الصلوة واما الصحابة رض فانظنهم القصر وفيه انهم متذكرون للصلوة متذكرون في انه لم وقع الاكتفاء على ركعتين فكيف يقال انهم في حكم الناسي للصلوة على ان عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل انما يثبت في حق الناسي دون من هو في حكمه وقيل ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة وفيه ان حرمة التكلم كانت بمكة حين نزل قوله تعالى قوموا لله قانتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لان راويه ابو هريرة رضي الله عنه وكان حاضرا في تلك الصلوة كما يدل عليه لفظ صلى به رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلوتي العشاء فلم يس روايته عن صحابي آخر بطريق الارسال الا ان يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه ابو هريرة او يقال انه كناية عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وان كانت لا تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف ما سبق وعندى ان البناء في تلك الواقعة كان بالوحى وهذا اظهر واسلم قوله من الذنوب اشارة الى ان التكرار اعني ذنبا للعموم وان كان في الاثبات قوله والشائع الخ فيه اشارة الى جواز الرفع فيه على ما نقل عن سبويه في التحفة شرح المغني واليه يشير قوله

ونظيره

ونظيره ما ذكره سبويه في قوله ثلث كلمين اه قوله ثلث كان النصب يعني لو كان النصب مفيدا والرفع غير مفيد لما اختار الرفع على النصب لكن التالي باطل فكنا المقدم وهو افادة النصب وعدم افادة الرفع ثبت ان الرفع مفيد دون لنصب لان افادة العموم متحققة كما يدل عليه قوله وسبق كلامه اه فلا يرد ان بطلان عدم افادة الرفع للعموم لا يقتضي افادة اياه لجزاز ان لا يفيد شيئا منها قوله لم يعدل الشاعر اه في الرضى ان البيت يروى برفع كله وينصبه وفي المغني ان الشلو بين وابن مالك يسويان بين الرفع والنصب في المعنى لكن الحق ما ذهب اليه البيانون قوله لم يستعمل اه في التحفة ان الغالب فيه ذلك قوله ونظيره اي نظير استدلال لمص رح والاعتراض عليه استدلال سبويه على جواز حذف الضمير العائد من الخبر في السبعة واعتراض ابن الحاجب عليه قوله لما اشتملت بالتخفيف على ان ما مصدرية او موصولة او بالشديد على انه ظرف ان تستعمل قوله واما تأخير اه عن المسند لان الكلام فيهما ولما كان الاصل تقديمه عليه كان مقتضى تأخير اه هو ما يقتضي عدم تقديمه عليه فاندفع ما قيل انه قد يقتضي داع تأخير اه في نفسه مع قطع النظر عن المسند كالتطير والتهكم وكونه حقيقا لا يخطر في الخاطر فله هذا كله مقتضى الظاهر قيل هذا مني على التغليب لا ترك الخطاب مع معين الى غيره من خلاف مقتضى الظاهر وقد سبق ذكره وقد عرفت فيما سبق اندفاعه فتذكر والقول بالتغليب مع وجود لفظه كالتكلف قوله كفولهم اي مش الرضع في قولهم واعتبار التحوين تقدم المرجع في الضمير المبهم حكما لتكون ضابطة لهم ان تقدم المرجع شرط في المضمر الغائب صلي لا يقتضي كونه من مقتضى الظاهر كما هو لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة قال قدس سره واجيب بان المراد اه ليس الادعاء في الجنس انما الادعاء في تفسيره بزيد مثلا فالصواب اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الانشاء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص قل قدس سره فالإيهام بوجوده فيه انه ان اراد الجنس

ونظيره



من حيث هو فلا إبهام فيه بل الاطلاق وكذا لو اراد من حيث تحققة  
 في كل فرد فان العموم غير الابهام وان اراد باعتبار وجوده في فرد  
 غير معين فهو العهد الذهني قال قدس سره فالمراد به جنس الانسانية  
 ان المقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين بعد الرجلين  
 لامدحهما من حيث الانسانية قال قدس سره زيادة مبالغة لا يخفى  
 ان المبالغة انما تحصل بمحصر الجنس في المخصوص او اتحاده به  
 ولا يحصر ههنا ودعوى الاتحاد انما يتجلى على تقدير كون المخصوص  
 خبر مبتدأ واما على تقدير كونه مبتدأ فاللازم حمل العام على الخاص  
 وهو لا يقيّد بالمبالغة قوله اعني من غير تعيين خصلة يشير الى ان المراد  
 بالعموم الاطلاق قوله بالفاعل اي الضمير المستتر قوله في مثل  
 نعم رجلا السلطان اذا لم يفسر رجلا قوله للتاكيد اي مجازا وان كان  
 وضع التمييز لرفع الابهام قوله ذرعها سبعون ذراعا على ان يكون  
 المراد من ذرعها ذراعها واما اذا كان المراد منه مذروعها فالتمييز  
 على حقيقته قوله ولم يسمع اه تعريض بالمص رح وما قيل ان كلام  
 المص رح مبني على القياس برودة لفظ قولهم قوله قد جاء تفديمه  
 وانما ازم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر  
 بالنسبة الى تأخره كذا في الرضى قوله ابو موسى الخ جددك بدل من  
 ابو موسى والفاء زائدة وقد صرح بزيادة الفاء في التسهيل والمغنى وهو  
 المخصوص وكذا الحال في شيخ الحى خالك وهذا هو الظاهر اذا حذف  
 فيه والمناسب لمقصود الشاعر من وصف المدوح بكونه كريم الطرفين  
 وما قيل ان جددك خبر ابو موسى بزيادة الفاء وكذا خالك خبر شيخ الحى  
 والمخصوص محذوف اعني هو ارتكاب المحذف من غير داع اليه وكذا  
 ما قيل ان ابو موسى خبر مبتدأ محذوف اي جددك ابو موسى والمقدمة  
 الشائبة محذوفة اي وابو موسى بمدح ينتج من الشكل الاول جددك  
 مدوح وهو معنى جددك نعم جدا وان ابو موسى مبتدأ محذوف الخبر  
 اي ابو موسى جددك ونضعها مع المقدمة لثانية المحذوفة ينتج ما ذكر  
 من الشكل الثالث فتكلف بارد وهرب من زيادة الفاء الى ما لا يرضى

به الطبع المستقيم قوله لبس بسدي يمكن ان يقال مراد المص  
 رح لبس في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير  
 لا ينحصر في سماع المفسر لجواز ان يعلم بالقرينة وله لذلك لم يقل  
 لبس بصحيح قوله وصف اه اي لبس بتاكيد كما سبق الى الوهم  
 اذ لم يحل للتاكيد ومعايرة للموصوف بحمل الابهام المستفاد من التكثير  
 على الكمال فتكناه قسلا كم عاقل كامل العقل قال قدس سره لان  
 اختصاص السند اليه اه فيه ان مراده من كونه عبارة عنه انه يصدق  
 عليه انه بديع اي انه ضد ما ينبغي وهذا لا يقتضي عدم تغايره به واتحاده  
 به مفهوم ما وكذا مراده من قوله ومعنى كونه بديعا انه ضد ما ينبغي انه  
 يصدق عليه هذا المفهوم فالوجه ان يقال المنادى من اختصاصه  
 بحكم بديع ان يكون المحكوم به بديعا قوله عطف على كمال العناية  
 لا على اختصاصه ولا على العناية اذ التكميم بمن لا يصر له مثلا انما  
 يقتضي اراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة  
 مقبلا وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث جعل التكميم داخلا  
 تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم البديع قوله لانه الذي  
 يصمد اليه اه اشارة الى انه عرف الصمد لا فائدة المحصر المطلوب  
 بخلاف حد فانه يكر لانه الاصل في الصمد مع عدم ما يقتضي التعريف  
 قد عرفناه قد سماها بعض الناظرين وقرق بالعلم وعدم العلم ولبس بشي  
 فتأمل قوله الابا بالحكمة اي المراد من الحق الحكمة الداعية الى اتزاله  
 وهى اشتماله على صلاح المعاش والمعاد لانها حق ثابت في الواقع  
 وتقديم الجار والمجرور المحصر قال القاضي واعمله اراد به نفي اعتزاه  
 البطلان له اول الامر وآخره قوله ادخال ازوع الروعة الخوف وكذا  
 للمهابة والمفهوم منها عرفا هو الحسنة التي تكون في قلوب الناظرين من  
 الملوك والسلاطين ولذا قال تربية اي تقوية وازدياد بخلاف الروع فانه  
 امر يحصل ويحدث من مخاطبتهم كذا في شرحه المفتاح قوله فمن  
 رحم بسكون المم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه  
 المفتاح قوله اعني نقل الكلام اه فسر السكاكي رح اسم الاشارة



بهذا التفسير فهو إشارة الى ما فهم ضمنا من اراد قوله تعالى فتوكل على الله  
ومن قوله الهى عبيدك العاصي مثالا اوضح المظهر موضع المضمير  
وفهم ضمنا ايضا من قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالسند اليه  
والنصرح بما علم ضمنا ليس من التكرار فاقبل انه لا فائدة لقوله  
غير مختص بالسند اليه لاني كلام المص رح ولا في كلام السكاكي رح لانه  
علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشيء لان المفهوم  
صريح بما ذكره عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمير لعدم  
اختصاص نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة قوله اي النقل الخ  
ففي الكلام حذف بقرينة العقل او المشار اليه بهذا النقل المقيد وفي  
ضمنه النقل المطلق فيصح ان النقل المخصوص غير مختص بالسند اليه  
باعتبار القيد وانه غير مختص بهذا القدر باعتبار المطلق قوله في العبارة  
اذن تسامح اما بالحذف او بحمل عدم اختصاصه من حيث كونه نقلا  
لامن حيث خصوصه واولا التسامح لم يصح اذ لا معنى لنفي اختصاص  
الشيء بنفسه قوله اوفق لقوله باللام كما في النسخة الصحيحة والباء  
تصحيح في التسامح الوفاق سازوارشدن فاللام صلة له ووجه الاوفقية  
ان التعميم في قوله بل كل من التكلم الخ لا يلائم التخصيص المستفاد  
من التوجيه الثاني اللهم الا ان يحمل كلمة بل على الاضراب عن  
هذا المقصود اعني ان يكون وضع ضمير غائب موضع التكلم الى الاعم  
الافيد الشامل له وغيره قوله الاقسام ستة قيل ههنا اقسام اخر  
كالانتقال من التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد  
وبالعكس ومن صيغة من الذي لذوى العلم الى ما فان لم يجعل التثنية  
فليكن من ملحقاته وليس بشيء لان المعبر عنه فيها ليس بواحد  
لان المذكر مخالف المؤنث بالذات وكذا الجماعة للواحد وكذلك  
اولو العلم لغير اولو العلم بخلاف الاقسام الستة فان المعبر عنه  
واحد والاختلاف باعتبار الخطاب والغيبة والتكلم  
قوله ويحتمل الخ عطف على زيادة قوله من التفات الخ  
في التاج الالتفات والتكرستن و اراد الواو للاشارة الى اشتراكهما

قوله مراده بآي معنى يحصل  
من المعاني الالهيّة

في كونهما من الالتفات لان مجموعهما مأخوذ في مفهومه اذ الواو  
المطلق الجمع لا للبيعة قوله على العلوم الثلاثة وكذلك على المعاني  
والبيان كما مر في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه كاف فيما هو  
المقصود واختاره ههنا اطلاقه على الثلاثة لانه اشهر منه قال قدس سره من  
حيث انه يشتمل اشتمال المفيد على المفاد على ذكره عامة او خاصة هي خاصية  
التركيب في الافادة من علم المعاني قال قدس سره ومن حيث انه اراد الخ  
فانه من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر من باب  
الكناية كما مر تحقيقه لكن يكون حينئذ من جزئيات ما يبحث عنه  
في علم البيان لامن مسائله واليه اشار في شرحه المفتاح حيث قال وكونه  
من الاجزاج لاعلى مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية لا يوجب كونه  
من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده قال قدس سره  
ومن حيث انه يحسن اه اي حسنا عرضيا يحصل من افتتان الكلام  
من غير نظر الى ما يقتضي اراده قوله من الدلالة اي صريحا لقوله  
لانه صرح فلا ينافي حصول الدلالة على مذهبه في طحاك وتذكرت  
لانه لم يصرح بذلك فيمسوا وان اشار اليه بقوله فالتفت في البيتين فاقاله  
السيد هذه الدلالة الى قوله الا ان التصرح بان في قوله ليالك التفاتا  
ادل على هذا المعنى ان اراد به الاعتراض على الشارح رح بان الدلالة  
على مذهبه متحققة في غير هذا البيت ايضا فلا يكون وجه التخصيص  
المصنف رح بالذكر فلا وجه له لان المراد بالدلالة صريحا بقرينة  
التعليل وان اراد تحقيق كلام الشارح رح فهو مستقيم قال قدس سره  
تذكرت اه تمامه \* واصبح باقى وصلها قد تفضيا \* والمعنى تذكرت زيب  
وذكرتك ايها تهيجك اي تثير حزنك ووجدك على مفارقك ايها  
وصبار ما بقى من وصلها قد انقطع والكلام خير ومعناه تحسر وتحزن  
على ما فات من الوصل قال قدس سره مع ان الرواية او انما قال ذلك  
لانه لو كان الرواية بالتكلم يكون الالتفات في تهيجك من التكلم الى الخطاب  
قال قدس سره الى غير ذلك من الايسات التي اوردها امثلة للالتفات  
قال قدس سره ممدودا من عمده المرض فرجه من حيد ضرب



وابنه الحركاية عن سعاد والواعيد مفعول ثان لا خلقتك والكلام خبره عنه  
 نحسب قال قدس سره فلا يدل على المقصود من عدم اشتراط سبق  
 التعبير في الالتفات لان المقدر كالمفوض قوله وبهذا يشعر انه سيجي  
 ما يشعر به من كلام المص رح في الايضاح وبيان الاشعار وما يتعلق به  
 فيما بعد في بيان مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله لا نعلم اه  
 يعني ما ذكره من النكتة العامة يقتضي اعتبار هذا القيد فيه اعني كونه  
 على خلاف مقتضى الظاهر ويؤيد ايرادهم الالتفات في مباحث اخراج  
 الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله نحو ان زيد وانت عمرو اي فيما اذا حكم  
 بالاسم الظاهر على ضمير التكلم او الخطاب فان المعبر عنه بهما واحد  
 ضرورة اتحاد المراد من انا وزيد مثلا وفيه انتقال من التكلم الى الغيبة  
 وتغير ذلك المسمى بالاعتبار فانه مدلول انا من حيث انه يحكي عن نفسه  
 ومدلول زيد من حيث انه علمه لا يوجب التفسير في المعبر عنه واللم يكن  
 الالتفات في شيء من الصور الست قوله نحو يا زيد قم اي فيما اذا غاب ولا  
 بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب على عكس السابق قوله وفي التبريل  
 اه كان المناسب ايراده فيما سبق لان فيه انتقالا من الخطاب الى الغيبة  
 اورده ههنا للاشتراك في كون المظهر منادى قوله لان الاسم المظهر  
 طريق غيبة وان عرض له الخطاب بسبب النداء ولذا كان حق الكلام  
 بعد تمام المنادى الخطاب قوله نحو يا من هو عالم الخ المقصود منه  
 التعبير عن الموصول المنادى في صلة بطريق انغية فانه انتقال  
 من الخطاب الذي حصل المنادى بحرف النداء الى الغيبة التي في العائد  
 اليه لا لتغير عنه بعده بصيغة الخطاب كما في حقيق لانه داخل بهذا  
 الاعتبار في يازيد لانه جاء في الدليل اختصارا قوله به تمام المنادى  
 اذا خطاب فيهم فالمنادى الموصول والموصوف وان صار مخاطبين ظاهرا  
 بدخول حرف النداء لبيان مخاطبين حقيقة لعدم تمامهما بدون  
 الصلة والصفة وكونهما معهما في حكم المفرد واذا اتى بهما  
 سرى الخطاب اليهما فيكون الاسلوب قبل ذكر الصلة والصفة الغيبة  
 لان الاسماء الظواهر كلها غيب وبعد ذكرهما يكون الاسلوب الخطاب

فكل من الغيبة المستفادة من العائد والخطاب الذي يجي بعد  
 ذكرهما مقتضى الظاهر فلولم يتبركون التعبير الثاني على خلاف  
 مقتضى الظاهر دخل التعبير ان اعني التعبير بالعائد والتعبير بالخطاب  
 بعد ذكر الصلة والصفة في الالتفات لكون الاول انتقالا من الخطاب  
 الى الغيبة والثاني من الغيبة الى الخطاب فتدبر فانه دقيق وبما ذكرنا  
 ظهر ان ما في شرح المفتاح الشريفي من انه لا يبعد ان يحمل مثل انا الذي  
 سمعني وانت الذي اخلفني ونحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون من الالتفات  
 من الغيبة الى التكلم والخطاب وتبعه بعض الناظرين بعبء لان التعبير انما  
 يحصل بمجموع الموصول والصلة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال  
 انه انتقال من تعبير الى تعبير آخر قوله فيجاء الحكم بالفتح فيج وبارد  
 مردود فانه وقع في حديث سيد المرسلين وخاتم البين وهو افسح من تكلم  
 بالاضاد صلوات الله وسلامه عليه روى جبير بن مطعم عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم لي خمسة اسماء انا محمد واحد وانا الماسح الذي يحو الله  
 بي الكفر وانا الحاسر الذي يحشر الناس على قدمي وانا العاقب  
 متفق عليه ونقل عن سبويه انت الذي تفعل على الخطاب وهو  
 امام الخوئين كذا في شرح الكشاف للشيخ الطيبي في تفسير قوله  
 تعالى استكبرت ام كنت من العالين والحق ما في الرضي من ان الموصول  
 او الموصوف اذا كان خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا  
 وهو الاكثر وجاز ان يكون متكلما جلا على المعنى وكذا في الخطاب  
 نحو انت الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا جلا على المعنى وان  
 الماسح في قال لم اسم لم اجوزه وكان النكتة في اختيار هذا الاسلوب  
 وترك الشائع الكثير الدلالة على اختصاصه بمضمون الصلة وانه بما  
 لا يتحقق على احد حاله بخلاف ما اذا اورد ضمير الغائب فانه يدل على  
 الاخبار بانحاده مع الشخص المنصف بمضمون الصلة مثلا لو قيل  
 في انا الذي سمعني امه حيدرة انا الذي سمعته امه حيدرة كان معناه  
 انا ذلك الشخص المعهود المخاطب بكونه مسمى بذلك الاسم وقس  
 على ذلك الحديث المذكور قوله بعض ما ذكرنا وهو المذكور بقوله منه



نحو انازيد وانت عمرو بخلاف ما ذكر بقوله ومنها نحو يازيد ثم بقوله ومنها  
تكرير الطريق فان التعبيرين فيها في جملتين قوله تطاول اهلك  
بفتح الكاف وان كان خطابا للفس بجملها بمزله مكروب او مستحق  
للعقاب الا ترى انه وقع لم ترقد بالتذكير وبك تامة بمعنى اقام ليلا وزل  
به نام اولم يتم فلا ينافي لم ترقد وباتت اما ناقصة وله خبره او تامة وله  
حال وكليلة اما حال اخرى او مصدر اي كيتومة ليالة ذي العائر الارمد  
والارمد افضل صفة من رمد حينه اذا هاج وعطف باتت على بات  
عطف المبين على المبين من حيث اللفظ وعطف المقيد على المطلق  
من حيث المعنى والضمير في خبرته مفعول مطلق قال الرضي في انبأته  
نبأ ان النبأ اسم صريح اقيم مقام المصدر لان فعل الانباء والتخير  
يتعدى الى المفعول الاول بنفسه والى مضمون الثاني والثالث او مضمون  
الثالث وحده بالباء ولك ان تجعل الضمير مفعولاه على الحذف والابصال  
على قول من يجعل ذلك قياسا قوله فيصح ان اه فهلا حملت كلام  
الكشاف على ذلك اثلا يكون مخالفا لما ذهب اليه الجمهور فهذا السؤال  
استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال بظاهر عبارة الكشاف  
على موافقه المفتاح ووجه استدلال المعارض ان قول الجمهور اولى  
بالاتباع مع توجيه العبارة في الجملة فالمنع في الجواب الثاني غير موجه فليس  
بشي لان الشارح رح ادعى ظهور عبارة الكشاف في الموافقة لانها  
صرححة في ان الالتفاتات الثلاثة في الايات الثلاثة على سبيل التوزيع  
والقائل انما يثبت جواز حملها على مذهب الجمهور بتأويل ان يراى  
ان الالتفاتات الثلاثة متحققة في مجموع الايات الثلاثة قوله انما لا نسلم  
بمعنى ان التوجيه الثاني انما يتم اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعا  
لكنه يجوز ان يكون خطابا لمن يتلقى منه الكلام اي يأخذه ويسمعه  
فلا يكون المعبر عنه واحدا فلا يصح الحكم بطريق الجزم بانه قد التفت  
ثلاث الالتفاتات وتفصيل الكلام ان الخطاب القاء الكلام نحو الحاضر من  
حيث انه حاضر وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام قد يكون هو الذي توجه  
اليه الحكم المستفاد من الكلام كافي يازيد ثم وقد يكون غيره كافي الخطابات

المتعلقة بالامة فان الملقى اليه هو الرسول صلى الله عليه وسلم ثم ان  
الكاف التي تلحق اسماء الاشارة لبيان احوال المخاطب بها من الافراد  
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان كان المخاطب بها هو الذي يتعلق به  
الحكم قطعا فالاصل ان يكون الكاف اللاحقة لها متفقة بالخطابات  
التي في ذلك الكلام نحو قوله تعالى ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون وذلكم  
خير لكم عند بارئكم وقد يكون مخالفة لها نحو قوله تعالى فاسجزاء  
من يفعل ذلك منكم وذلك خير لكم فلا بد من احد التأويلين المنقولين  
عن ابن الباذش احدهما ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة  
لجلالته والمراد له ولهم والثاني ان يقدر اسم مفرد من اسماء الجمع يقع  
على الجماعة كالفرق والجماعة وان كان المخاطب بها غير من يتعلق به  
حكم الكلام قطعا كافي قول المعري فان المشار اليه باولاك غير بني كانه  
المخاطبين بقوله يزجرنكم فلا يجوز ان يكون الكاف في اولك خطبا  
لبنى كانه فلانا ويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم وان كان  
محتملا لهما نحو قوله تعالى ثم توليتهم من بعد ذلك وقوله ثم عفونا عنكم  
من بعد ذلك فيجوز الامر ان وما وقع في الرضي انه لا يجوز تعدد الخطاب  
في كلام واحد بدون ثنية او جمع او عطف فانما هو اذا كان الخطابان من  
جنس واحد كما تدل عليه الامثلة التي اوردها من انما فعلتما وانت وزيد  
فعلتما واما اذا كانا من جنسين فلا كيف وقد وقع في التنزيل نحو  
قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقل يا عبادي الذين اسرفوا فاندفع ما قيل  
لانه مخالف لما في الرضي من انه لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد  
وانه مخالف لما في التلويح من ان المخاطب باولئك هم العاسقون هو  
المخاطب بقوله فاجلدوا وان كان كاف الخطاب مفردا كما في قوله تع  
ثم عفونا عنكم من بعد ذلك فانه اختار في كل كتاب احتمالا هذا وقد ذكر  
العلامة في شرحه المفتاح ان ذلك ونحوه من اسماء الاشارة لا يجوز  
ان يلائق بها الاستعانة فيها نعم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها  
من الكاف واخواته بالحكاية والغيبة لا يمكن الالتفات وحيث امتنع  
امتنع انتهى وهذا هو الحق وحاصله ان الاسلوب الثاني يجب ان يكون



على خلاف مقتضى الظاهر وحروف الخطاب اللاحقة لاسماء الاشارة  
على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغييرها الى الحكاية والغيبة قوله  
حيث لم يقل الخ فيكون نصا في ان المخاطب به هو المخاطب بغيركم  
وتوليت لانه الاصل على تقدير الاتحاد قوله المخاطبون لان القائل به  
حيث التجار وهو من المؤمنين الا انه اقام نفسه مقام المخاطبين ليكون  
ادخل في النصح لما انه لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه وكونه من باب  
التعريض لا ينافي ذلك لان باب التعريض عند المص والشارح رح  
اما مجاز او كناية ومهما مجاز لا متناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ  
مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم  
على ما حققه السيد من ان المعنى التعريض من مستبعدات التركيب  
واللفظ ليس بمستعمل فيه بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما  
حقيقة او مجاز او كناية يرد ان اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلا يكون  
المعبر عنه في الاسلوبين واحدا قوله وهذا مشعر الخ اي التقييد  
بقوله عند السكاكي رح لكن في الاشعار خفا اذ يجوز ان يكون التقييد  
لاجل ان تلك المقدمة مسوقة لبيان الالتفات في البيت الثالث عنده  
قوله وقد كثرت في الواحد الخ حتى قال في شرح التسهيل المصري  
ان معنى فعل وفعلنا المتكلم المعظم نفسه او المشارك قوله في الكلام  
القديم اي في كلام الفصحاء المتقدمين في الجاهلية يدل عليه مقابلته  
بالمولدين قوله وانما هو استعمال المولدين اي المحدثين يقال كلام مولد  
اي محدث وفي القاموس المولدة المحدث من الشعراء لحدوثهم وتمسكوا  
في ذلك بما وقع في القرآن المجيد من قوله تعالى رب ارجعون لعلى اعمل  
وقوله تعالى ان يكون لهم الخيرة من امرهم اي الله والرسول والجمع  
للتعظيم وقال القاضي في تفسير قوله تعالى وقالت امرأة فرعون قرة  
عين لي ولك لا تغفلوه خطاب بلفظ الجمع للتعظيم وجوز الكشف في قراءة  
الحسن لتسجنته بالناء على خطاب العزيز وحده للتعظيم الى غير ذلك  
وعدم مجيئه في كلام بلغاء الجاهلية لا يدل على عدم فصاحته  
فان القرآن بما يستشهد به لا عليه فاقبل ان كلام الشارح رح

يقضي

يقضي ان يكون القرآن واردا على استعمال المولدين ليس بشئ  
بل استعمال المولدين واردا على اسلوب القرآن قوله اي حسين  
ولي الشباب اه تولية الشباب واعراضا كناية عن زواله وانقطاعه  
قوله وكاد ينصرم اي بالكناية اشارة الى بقاء بعض آثاره كما يدل عليه صيغة  
التصغير وعصر حان يدل من بعيد وهذا السن هو سن الكهولة فان  
فيه بقية آثار الشباب وظهور بعض آثار الشباب قوله ان يكون المخاطب  
اه لم يرد بالمخاطب متلقي الكلام واخذه لان اتحاده في التعبير شرط  
عند القوم ايضا والا لم يتحقق النكتة العامة للالتفات ولان عدم اتحاد  
المتلقي في قول جرير غير معلوم بل الظاهر اتحاد لانه يلقى الكلام  
الى الخليفة فان القصيدة في مدحه بل اراد به من يكون مخاطبا بالحكم  
المستفاد من الكلام ولا شك في مقابلة المخاطبين في قول جرير بهذا  
المعنى فان الامر بالثقة لامرأته والامر بالاغاثة الخليفة فافهم فانه قد غلط  
فيه بعض الناطقين بقوله انه امرأته اه لان ام المنقطعة تقيد  
الاعراض عن الحكم الذي يخطب به بتوكانة بقوله هل يربح جريركم  
الى الاخبار بقوله ليس ينفع في اولئك الولد لعدم نفع الرسالة فيهم  
ولا يمكن ان يكون بتوكانة مخاطبين بالاخبار لان اسم الاشارة عبارة  
عنهم فلا يكونون معينين بكاف الخطاب كما مر قوله اتسنى الخ  
في الصحاح ان ذكر يخطب الشاعر نفسه والعارض بكسر الراء  
الاسنان على التفصيل المذكور في الصحاح وارباض صفحني الخ والظهير  
في تصقل الحبيبة والفرغ الغرض واليشامة شجر يفتلك به والاستفهام  
في اليقين للتحسر والتدله على ما فات من وصل الحبيبة قوله فاجابه  
فقوله وفي البأس راحة اعراض لدفع توهم ناش عن السابق او استفاد  
بالواو قوله من طربت التوبة اذا عملت به عملا صار به كما في جرير  
فقوله تجديدا بيان المعنى اللغوي وقوله احدا تابسان المراد فان احداث  
هيئة اخرى لازم لتجديد التوبة ولم يذكر ههنا ما في شرحه للمفتاح  
من كونه من طرأ بالهمزة بمعنى الورد فالعنى ارادا واحدا لان بناء  
التطرية من الطرء مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة



واللام في قوله لنشاط لتقوية العمل لان النظرية متعددة بنفسه وفي قوله  
 للاصغاء للتعميل ومفعول الايقاظ محذوف اي السامع ولك ان تجعلها  
 في الموضفين بمعنى واخذ فيقدر المفعول للنظرية اي نظرية الكلام  
 لاجل تحريك سبروله او بقدر المضاف للاصغاء اي ايقاظا لاهل  
 الاصغاء اليه قوله وقد يختص على صيغة المعلوم او المجهول فانه يحى  
 لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص قوله اي قد يكون لكل الصفات  
 اه اشار الى ان اختصاصه موقعه كاية عن اختصاصه ولما كان  
 الجمع المضاف ظاهرا في العموم افاد اختصاص كل الصفات والمراد  
 كل نوع من الانواع الستة فلا ينافي جزئية الحكم المستفادة من كلمة قد  
 قوله على طريق الاتساع باجراء المفعول فيه مجزى المفعول به  
 فيكون مجازا في النسبة الايقاعية قوله والمفعول محذوف اي نسيا  
 منسيا كما في قولهم فلان يعطى اي يفعل الاعطاء فلا يرد ما قبل  
 ان المحذوف المقدار كالمفوض كانه قيل مالك يوم الدين جميع الامور  
 فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في النسبة الايقاعية واجيب بان قولهم  
 يأسارق الليلة اهل الدار مشتملة على المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي  
 وتوجيه جعل المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير قليل  
 في البدل كما في قطع زبيده وسلب زبيده فقول هذا القائل والمفعول  
 محذوف يريد به ما كان مفعولا به قبل الاتساع وضار بدلا بعده وفيه  
 ان اهل الدار مفعول فعل محذوف اي اتق اهل الدار وان جعله  
 بدلا غير بدل الغلط لا يصح وهو ظاهر وبدل الغلط مناف للغرض  
 المطلوب من الاتساع اعني الدلالة على التعميم وان القول بان الجمع  
 بين الحقيقة والمجاز غير قليل في البدل باطل لان معنى قطع زبيده  
 قطع شيء من زبيده وكذا كل بدل اشتمال ولذا ظنوا انه لا بد فيه  
 من تشويق السامع الى ذكر البدل وانه يقيد التقرير حيث اجل الحكم  
 اولاً ثم فسر قوله دلالة على التعميم اما علة حذف المفعول اي حذف  
 المفعول نسبيا دلالة على التعميم لانه يتوصل من الاطلاق في المقام  
 الخطاب الى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما سيجي واما علة

لاضيف على الاتساع لانه اذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك افاد  
 شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص  
 بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله في يوم الدين قوله بان العبادات الباء  
 لبيان التخصيص اي التخصيص بهذا الطريق وليس صلة للتخصيص  
 والالزم تخصيص المخصص قوله ليتلاوم الكلام اي يكون كل واحدة  
 من الجمل اثنتي عشرة بحجرة الاخرى هذا ما اختاره صاحب  
 الكشف واختار القاضي تعميم مفعول الاستعانة وبيان وجه ترجيح  
 احد الوجهين على الآخر بطلب من حواشينا على تفسير القاضي  
 قوله فاللطيفة المختص بها اه اشار الى ان ما ذكره المص رح قاصر  
 لان حاصله ان اجراء تلك الصفات بموجب لوجود المحرك الذي  
 بموجب ان يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم منه نكتة الخطاب  
 الذي وقع في آلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأثور  
 بقرأة الفاتحة ففقه تنبيهه على ان العبد ينبغي ان يكون قرأته بحيث  
 يجد ذلك المحرك لتكون قرأته بالخطاب واقعة موقعا قوله وطريقة  
 الكشف ان الخطاب لدلالته على كمال التميز تعلقي بالعبادة به كتعليقه  
 بالمشق فيشعر بعلمية ذلك التميز الحاصل بالصفات للعبادة فقائدة  
 الخطاب لتعليل حكم العبادة كانه قيل تخصك بالعبادة لتميذك بتلك  
 الصفات قوله واهله اي العباد لانهم عمروه وبهم ختم سلسلة  
 المخلوقات فهو تخصيص بعد التعميم ليظهر ترتيب قوله فانصرف  
 النفس بالكلية اليه ولذا تعرض للعبادة في بيان معنى الرحمن الرحيم  
 ومالك يوم الدين قوله لتأهلي وضوحه اه في الخطاب اشارة الى انه  
 تعالى بسبب هذه الصفات واضح غاية الرضوح كالمشاهد فسبحان  
 من دل بذاته على ذاته قوله تذييل اعلى ان من هذه صفاته يجب ان يكون اه  
 لانه ظهر من اجراء تلك الصفات عليه ان العبد لشمول قدرته  
 تعالى وارادته والطافه في امر المعاش والمعاد محتاج اليه في جميع  
 تقلباته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاجيان فيجب  
 ان يكون حاضرا في قلبه كالمرئي المشاهد سيما في حال العبادة



حيث قرن الخطاب بها فانها حال المناجاة له تعالى فالاطبقة التي ذكرها  
 الشارح رح متضمنة لثلاث لطائف كما لا يخفى قوله ولما انجز كلامه اه  
 اى كان كلامه في احوال المستداليه على مقتضى الظاهر وانجز ذلك  
 الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه فان وضع المضمير موضع  
 المظهر وعكسه انما اورد من المسند اليه ولذا قال فيما لبس منه  
 ونظيره من غير هذا الباب قوله اورد عية اقسام مشهورة منه  
 وان لم يكن من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يقل  
 منه تكريلا لمساخنة وفيه اشارة الى ان اقسامه لا تنحصر فيما ذكره  
 فان المجاز والتكناية ايضا من خلافه قال قدس سره وهو ظاهر  
 لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام المخاطب غير  
 مطابق له ظاهر او انما المقصود ههنا مطابقة بسبب حله على خلاف  
 مراده للتنبيه على انه الاولى بالارادة لا للتنبيه على ان الاولى بالارادة  
 ما صدر عن المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القمعي في مقابلة  
 وعيد الحاج لبس بمطابق له فانه كلام في مقابلة الوعد للتنبيه على  
 ان اللائق بحاله ارادة الوعد لا الوعد لان اللائق بحاله ما صدر  
 عن القمعي وما قيل في دفعه بانه يمكن ان يراد بالقصد والارادة الترقب  
 فالعنى للتنبيه على ان الغير اولى بالترقب وان يراد بالغير غير المراد  
 فتكلف بارد اذ لبس مقصود التكلم التنبيه على خلاف ترقب المخاطب  
 بل التنبيه على ان يراد ما يطابق به كلامه بكلامه وكذا ما قيل  
 ان مقصود السيد بيان مراد الشارح رح ولبس غرضه الاعتراض  
 عليه فان معنى كلامه ان الصحيح في الواقع رجوع الضمير الى خلاف  
 مراده فالمراد من الغير في كلام الشارح رح خلاف مراده وجعله راجعا  
 الى غير ما يترقبه كما هو به ظاهر قول الشارح رح وهو ظاهر فانه  
 بعيد عن العبارة غاية البعد تأني منه الحاشية الآية وقيل في وجه  
 السهو يريد ان خلاف مراد الحاج مثلا انما هو الغرض وغير ما يترقب  
 حمل القمعي للادهم في كلامه على خلافه فانه انما يترقب حمل  
 الادهم على مراده اعنى القيد والاريد في انه لا معنى للقول بانه اولى بالارادة

وفيه انا لانسلم ان المترقب حمل الادهم على القيد بل المترقب الكلام  
 الذى يطابق حمل الادهم على القيد فغير المترقب الكلام الذى  
 لا يطابقه وقيل ان غير المترقب الكلام الذى القاء لاحله كلام المخاطب  
 على خلاف مراده ولا شك ان الكلام الذى القاء القمعي لا معنى لكونه  
 اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان المترقب نفس الكلام فمنوع لان الكلام  
 انما يترقب باعتبار مدلوله وان اراد به الكلام باعتبار مدلوله فحمل  
 كلام المخاطب على خلاف مراده مدلول له الا انه التزامي وهذا القدر  
 من التصرف لا يقتضى كون ارجاع الضمير الى الغير المترقب سهوا ظاهرا  
 قوله سألوا عن السبب الخ اعلم ان ما يسأل به عن الجنس فالمسؤول عنه  
 ههنا حقيقة امر الهلال وشانه حال اختلاف تشكلا له النورية  
 ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤول عن حقيقةه يحتمل  
 ان يكون غايته وحكمته ويحتمل ان يكون سببه وعلة فبسبب النزول  
 لا اختصاص له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر ما سبب  
 اختلاف الاهلة وان يقدر ما حكمة اختلاف الاهلة فاختر صاحب  
 انكشاف والراغب والفاضل انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب  
 اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكي رح  
 لانه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها  
 والجواب من الاسلوب الحكيم فان قلت الاهلة جمع الهلال وهو  
 القمر للبنتين او ثلث ليل فالآية تدل على انه سؤال عن تعدد الاهلة  
 وكثرته والجواب ببيان الحكمة التعدد لا على انه سؤال عن اختلاف  
 تشكيلات القمر قلت السؤال المذكور في الآية صريح في السؤال عن  
 التعدد متضمن للسؤال عن اختلاف تشكيلاته للنورية لان تعدده  
 تبع لاختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل التعدد كما ان  
 شان النزول صريح في السؤال عن اختلاف التشكيلات مستبعد  
 للسؤال عن التعدد حيث قيل ثم يعود كما بدأ قوله ببيان الغرض  
 اى الحكمة الظاهرة فانه اللائق بشأن التبليغ العام واما الحكمة  
 الباطنة مثل كون اختلاف التشكيلات سببا عذريا او جعليا



لاختلاف احوال المواليد العنصرية كما بين في محله فما لا يطالع عليه  
كل احد قوله يوقت اي يعين بها الناس امورهم فهو بيان الموافقات التي  
باختيارهم وقوله ومعالم الحج اشارة الى الموافقات التي عينها الله تعالى للعبادات  
الوقفية الا انه خص الحج بالذكر لكونه ادعى شئ الى الوقت لما له يحتاج اليه  
اذا وقضاء قوله على ان الاول اه اي على تقدير وقوع السؤال والا فالاولى  
بحالهم ان لا يسألوا عن الحكمة ايضا لما ان الفاعل المختار يفعل ما يشاء  
ولانه معلوم انه حكيم لا يفعل شيئا بدون حكمة بالغة قوله لانهم اه  
الصواب لانه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والنبي عم انما بعث لبيان  
ذلك لانه يدل على ان سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند  
اهل الشريعة فانه مبني على امور لم يثبت شئ منها غاية الامر انهم  
تحملوها موافقة لما ابدعه الحكيم المطلق قوله تنبيهها على تحقق  
وقوعه فيه اشارة الى ان التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة  
بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وطبيعة البيان لكنه  
من حيث ان الداعي اليه التنبيه المذكور من وظيفة المعاني لكن بقي  
ان هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث  
الاستعارة قوله لواقع يقع فائدة لام الابتداء امر ان تأكد مضمون  
الجملة وتخلص المضارع للحال فاللام في الواقع وليقع كليهما المجرد  
التأكيدي كما في قوله تعالى وسوف يعطيك ربك فترضى قوله بحسب  
العارض اي الاستعمال الطاري على الوضع وبهذا يخرج عن حد  
الفعل لان المراد فيه الاقتران بحسب الوضع قوله على تمكن الوصف  
وشبهته اي حصول الوصف للموصوف وكونه ثابتا له ولو في الزمان  
المستقبل لانهما وضعنا للذات المنصفة بالمصدر اما قائما بها او واقعا  
عليها كما في الرضى بالنسبة المعتبرة في مفهومهما تقييدية فاذا جعلها  
خبرين عن شئ افاد اتحادها بالذات المنصفة بالمصدر وان كان انصافه  
به في الاستقبال بخلاف المستقبل فان النسبة فيه تامة مقصودة بالافادة  
فاذا استند الى شئ يقيد انه سبب تصف بالبدا في الاستقبال فعني زيد  
ضارب انه ذات منصفة بالضرب ولو في الاستقبال ومعنى زيد بضرب

انه سبب تصف بالضرب فمسا يدلان على تحقق الانصاف ووقوعه  
والمضارع على انه سبب تحقق فاستعمالهما في معناه للدلالة على وقوعه  
يكون على خلاف مقتضى الظاهر وهذا مراد الشارح رح من قوله  
وان شئت فوازن اه وعلى ما قررناه اندفع ما قيل في وجه النظر  
انا لانسلم انهما يدلان على التمكن والثبتان فان الشيخ نص على ان  
زيد منطلق لا يدل على اكثر من قيام الانطلاق بزيد وحصوله  
له ولو سلم فدلالتهما على التمكن والثبت لا يدل على ان استعمالهما  
في المستقبل مجاز فان الدلالة على الثبات لا ينافي كونه مستقبلا اما الدفاع  
الاول فقطاهر لانه لم يرد بالتمكن والثبت الاستمرار والدوام بل مجرد  
الحصول واما الثاني فلان المقصود ان فيهما دلالة على حصول  
الوصف والانصاف به ولو في الاستقبال فالتعبير عما لم يحصل في الاستقبال  
بلفظ يدل على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجه النظر فيه  
ان اللازم مما ذكره ان الوصف الذي لم يقع ويكون متحقق الوقوع  
ان قصد الدلالة على انه سيقع عبر بصيغة المضارع وان اريد الدلالة  
على انه متحقق الوقوع في الاستقبال عبر بصيغة اسم الفاعل والمفعول  
فالمعنيان مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه وضعه وليس شئ  
منهما على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رح يدل هذا الجواب  
بقوله لا خلاف في ان اسم الفاعل اه وحاصله ان اسم الفاعل والمفعول  
فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعمالا فيه كان استعمالا  
في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورد عليه انه يلزم  
ان يكونا البين على الزمان بحسب الوضع فيتنقض تعريف الاسم والفعل  
طردا ومتعاونانه يلزم من ذلك ان يكون كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر  
والجواب انهما موضوعان لما وقع في الحال او الماضي لانهما موضوعان له  
مع الحال او الماضي وشتان بينهما وان الشارح رح نص في شرح  
المقتضح بان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر  
ان يعبر عن كل معنى بما وضع له لكن خلاف مقتضى الظاهر اعم  
من المجاز بناء على ما مر في باب احوال الاسناد وان خلاف مقتضى الظ



منه كتابة قال قدس سره بدل الجواب بعبارة لا يخفى انه مشعر  
بان الفرق بين الجوابين بالعبارة قوله ان يجعل احدا اجزاء الخ  
اي من حيث افادته المعنى التركيبي فلا يرد في الدار زيد لان معنى زيد  
في الدار وفي الدار زيد متعدي قوله والاخر مكانه فخرج نحو ضرب  
زيد فانه وان جعل المفعول مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل مكان  
المفعول قوله كما اذا وقع ما هو في موقعه فانه ليس ذلك في كلام العرب  
في الخبر واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتدا  
وابوك خبره وما في ماذا صنعت اذا جعل ذا معنى الذي ان ما مبتدا  
وذا خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع  
للناس للذي ببكة مباركا وانا ان نجعله من باب القلب كذا  
في شرحه للمفتاح وقال السيد في حواشي شرحه ان القول بالاتفاق  
سهو فانه مذهب سيدييه ومذهب غيره ان من خبر لما بعده ولعل المراد  
اتفقوا على جواز كون من مبتدا بدليل انه صرح في بحث الانشاء  
بكون الاسماء المنضمة للاستفهام اخبارا لما بعدها عند البعض ثم الجواز  
في الاستفهام انما هو في الاسماء المنضمة له كما سيحكي في بحث تنكير  
المستند من هذا الكتاب وتشير اليه عبارة في شرح المفتاح حيث  
قال فقد اتفقوا في من ابوك دون ان يقول فقد اتفقوا فيه فلا يردانه  
اذا جوز ذلك في الانشاء فلا يكون نظري كان امك ام حارم من باب القلب  
من جهة اللفظ قوله ههنا اه اشارة الى ان للعرض مطلقا لا يقتضي ذلك  
نحو عرضت الاسارى على السيف انما يقتضي لذلك المعنى المقصود  
من العرض ههنا وهو الميل الى المعروف ومن لم ينظر الى هذا المعنى  
ونظر الى ان المعروف يتحرك الى المعروف عليه قال انه على الاصل  
ومن لم ينظر الى شيء من الاعتبارين وقال العرض اظهر شيء لشي  
قال ان كلامي القولين على الاصل وهو الحق فان كلامي الاعتبارين  
خارج عن مفهوم العرض قوله بكان المقدر وامك خبره فيكون  
الاسم الواقع موقع المبتدا مكرة والخبر معرفة وذا تمتع في الاستعمال  
فيجب ان يحصل على القلب وان الاصل كان ظيما امك ام حارم قوله

لان الاستفهام اي انما اختير تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى  
قوله فوجوده كعدمه اي اعتبار وجوده لفظا لاجل همزة الاستفهام  
كعدمه من حيث التعديل لان المقصود المعادلة بين الظبي والحمار  
مطلقا لا مقيدا بالزمان الماضي قوله والضمير معرفة اه لان فيه من التعيين  
والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر المكرة ولا معنى للتعريف سوى  
التعيين والاشارة واو الى مهم قوله ظيما كان امك تذكر ضمير كان  
باعتبار المرجع على وفي البيت وان كان امك يقتضي التانيث قوله المقصود  
التسوية الخ لا التسوية بين الظبي والحمار في كونه امسا فافهم الفرق  
بين المعنيين كالفرق بين زيد المنطلق والمنطوق زيد قوله ويا في  
الخ دفع الاستفهام وقوله وفي التنزيل قال الله تعالى وكم من قرية  
اهلكناها فجاءها بأسنا وقال تع خلقه فقد ره اذالم يا اول الاهلاك  
والخلق بارادتها قوله من طينت السطح اي اصلته وسويته بالطين  
قوله يا غدن بالتحريك والسباع يفتح السين وكسرهما الطين مع التين  
وقر بالکسر الملة قوله ولم اصب بمعنى اه لم يوجد في الكتب المتداولة  
الاصابة بمعنى الجراحة في القاموس وغيره الاصابة ضد الاصعاد  
والا تبار بالصواب وارادته والوجدان والاحتياج والتفجيع وزاد  
في شمس العلوم والتاج النيل يعني رسيدن فلهذا معنى مجازي من التفجيع  
او من النيل قوله لان قوله اصببت بمعنى جرحت اه اشار بقوله بمعنى  
جرحت الى ان كونه قرينة مبنى على ما سلمه المجيب من ان اصببت بمعنى  
جرحت حيث لم يتعرض لبيان معناه فلا يرد ما قيل ان كونه قرينة  
انما يصح اذا كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون بمعنى نلت  
كما قال المرزوقي قوله على انه لما جعله اه فان الرضى ان اصاب لم يستعمل  
متعديا الى مفعولين وكون ما يفسر به متعديا الى مفعولين لا يقتضي  
تعديته اليهما فلذا جعله حالا قوله والجواب المرضي اه انما كان مرضيا  
لان في الجواب المقدم صرف النفي الى القيد والظاهر ان يصرف  
الى ما دخل عليه اعني الفعل كافي هذا الجواب قوله ولم يسألوا ما ارادوا  
منى فالاستناد في ام اصب مجازي فاعله لاجل هذا جعل الاصابة بمعنى الجرح



قوله انما قال اه في التاج الترك دست تداشن والحذف ينفك عن في الاول  
اشارة الى عدم الايمان به ابتداء وفي الثاني الى اسقاطه بعد الايمان  
قوله امسى بالمدينة رحله امسى امام سند الى ضمير من وجلة بالمدينة رحله  
خيرها ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة وامام سند الى رحله مجازا  
وبالمدينة خبره او حال قوله من الثاني لان الاول لان لام الابتداء لا يدخل  
على خبر المبتدأ قوله بافراده ليس هذا قيدا احترازا لانه اذا كان  
مثنى او جموعا لا يصح كونه خبرا عنهما ايضا كما في المثال المذكور  
بل للتخصيص على ان الافراد لا يمنع كونه خبرا عنهما لانه يجوز ان يعتبر  
موصوفه مفرد اللفظ متعدد المعنى كقوله لامتناع العطف الخ  
لما يلزم من توارده عاملين اعني ان والابتداء على معمول واحد وهو  
الخبر بخلاف ما اذا مضى الخبر فانه حينئذ يقدر المعطوف خبرا آخر فيكون  
مرفوعا بالابتداء اما اذا لم يعتبر عطفه على خبر ان بل عطف المبتدأ  
فقط على اسم ان فظاهرا واما اذا اعتبر معطوفا عليه فلا يكون  
معطوفا على لفظه لانها اعتبرت في حكم العدم فكان ارفع لاسمها  
وخبرها هو الابتداء ويكون انكلام من قبيل عطف المفردين على  
المفردين فان دفع ما قيل انه اذا قدر المعطوف خبر يكون معطوفا على محل  
خبر ان دون لفظه لانه عامل المعطوفين على اسم ان وخبره والمعطف  
على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم قال قدس سره عطف الخبرية  
على الانشائية اه في المعنى ان عطف الخبر على الانشاء وبالعكس جوزه  
شبهويه والصغار وجاعة وهذا القدر يكفي في التمثيل قوله في التاخر  
على افرقة تعديته بعلى بتضمين معنى التخصر وفي بعض النسخ  
عن بدل على قوله بحسب الظاهر اذ في الحقيقة لكل منهما خبر  
عن حدة قوله وهذا الوجه هو الذي اى عطف الجملة على الجملة وكون  
المسند اليه في الجملة الثانية مقدما على خبر ان قوله في قوله تعالى  
اي في سورة المائدة رفع الصابئون وتقديمه على التصاري واما في سورة  
البقرة فنصب الصابئين ولا اشكال فيه قوله ايين المذكورين  
غسلا اه لكونهم مائلين عن الايمان كلهم مشركين عابدين للملائكة

او الكواكب قوله فما الظن بغيرهم في البيت التشرية في الخبر بحسب  
الظاهر في التدنوية في التخصر وفي الآية يفيد الحكم فيما عدا الصابئين  
بطريق الاول قال قدس سره اشارة به فيرجع عطف المفرد على المفرد  
بكونه الاصل لكون المعطوف من جملة التوابع والتابع كل ثان باعراب  
سابقة وبانه لا يلزم تقدم المعطوف على المعطوف عليه لانه يقدر  
خبر الثاني مؤخرا عن خبر الاول ويرجع عطف الجملة على الجملة  
بان المعطف على المحل خلاف الاصل لا يصار اليه الا للضرورة  
وبانه يلزم في عطف المفرد على المفرد الفصل بين المبتدأ والخبر  
بمخبر ان ان قدره مؤخرا وتقدم المعطوف على المعطوف عليه  
ان قدر مقدما بخلاف عطف الجملة على الجملة فانه لا يلزم الا التقدم  
على بعض المعطوف عليه وبان جواز العطف على محل اسم ان  
مختلف فيه فلا يجوز عند من يشترط وجود المحرز اي الطالب الاعراب  
المحلى وههنا قد بطل لان الرفع الاسم محلا هو التجرد وقد بطل  
يدخل ان ويجوز عند من لم يشترط وتفصيله في المعنى قال قدس سره  
هل يجوز ان يكون خبرا لا يجوز لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ  
الا اذا تقدم عليه نحو لقائم زيد قال قدس سره فهل يجب ان يقدر  
مؤخرا لا يجب ذلك لان احدا الامرين لازم اما تقدم المعطوف او الفصل  
وكلاهما خلاف الاصل قال قدس سره فان قدر الخبر مقدما اه  
لا ترجح شيء من التقديرين على الآخر لكونهما واقعيتين في الشعر  
كما مر من قوله ثم اشكت لاشكاني وسما كنه قبر بسنخار اوقير على قهله  
وقوله عليك ورحمة الله السلام قال قدس سره لما ذاق قطع اه بينه  
في الكشف بما حاصله انه لو عطف على محل اسم ان يلزم توارده  
العاملين اعني ان والابتداء على الخبر ان قلنا ان العامل في المبتدأ هو  
العامل في الخبر واختلاف العامل في المبتدأ والخبر ان قلنا ان العامل  
في الخبر ان فقط واورد عليه الشارحون فاطبة بانه انما يلزم ذلك اذا  
لم يقدر للمبتدأ خبر واما اذا قدر له خبر مقدما على الخبر المذكور  
او مؤخرا فلا لانه يكون حينئذ لكل من ان والمبتدأ خبر على حدة



والجواب ان كلامه مبنى على عدم تقدير الخبر واما اذا قدر الخبر فهو  
في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة لامن عطف المفرد على المفرد  
اذ لا تشريك في شيء من اجزاء الجملة انما الفرق بين الوجهين انه  
اذا اعتبر الاستناد بين المبتدأ والخبر مقدما على العطف كان من عطف  
الجملة على الجملة واذا اعتبر العطف مقدما على الاستناد كان من  
عطف المفرد على المفرد قال قدس سره يحتمل ان يكون اعتراضه  
اختصاره الرضي في بحث الحروف المشبهة وفي الكشف انه يجري  
مجرى الاعتراض وانما جعله جاريا مجراه لانه باق على حقيقة العطف  
وانما ازاله عن مقرة المعنى الذي افاده بقوله وفائدة التقديم قال قدس سره  
الى غير ذلك كانه اشارة الى وجه اختيار حذف الخبر عن الثاني على  
حذف الخبر عن الاول ليكون السابق قرينة اللاحق دون العكس  
ولان الآية مسوقة لبيان حال اليهود والنصارى فهم احق بالخبر  
المذكور وفي المغنى والذي حل صاحب الكشف على ان جعل المذكور  
خبرا للسابق وخبر الصابئون محذوفاً من رواية التآخير مع ان مذهب  
سبويه في زيد وعمرو قائم ان المذكور خبر الثاني وحذف عن الاول وهو  
الظاهر لئلا يلزم الفصل والحذف وما ذكره من المعنى فانه لا يمتشي الا  
اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والى ما ذكره صاحب  
الفرائد من ان رفع الصابئون من قبيل العطف على التوهم كافي قوله  
بدالى انا لست بمدرك ماضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا \* كانه توهم  
انه قال لست بمدرك ماضى فكانه قيل ههنا الذين امنوا وهاذوا والى  
ما قيل ان الصابئون منصوب ويحى النصب بالواو في بعض اللغات  
والى ما قيل انه عطف على الضمير المتصل في هادوا ولا يحنى ضعفها  
قوله وخبر الاول محذوف في المغنى وقد تكلف بعضهم فزع ان نحن  
لماظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في  
الخبر المطابقة نحو وانا نحن الصافون وانا نحن المسيحيون واما قوله  
رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق  
ما يجب لهما قوله خبر لوالدى اى لكان من حيث انه عامل فيه

اذ لا يصح كون ربا على النصيب خبر لوالدى قوله من عطف  
المفرد وانما يصح العطف مع ان المعطوف لا يتأثره صبغة المخاطب  
لانه وقع تابعا ويغفر في التابع ما لا يغفر في المتبوع او على سبيل التعليل  
قوله والخبر محذوف والكلام من عطف الجملة على الجملة على نسبة  
تقديم ربا او تقدير المحذوف مؤخرا عنه قوله والخبر ايضا مترج  
وافظية كان في المعطوف عليه مجرد الاستمرار فالناسبة بين الجملتين  
في المعنى متحققة قوله لم يكن بعيدا فيه اشارة الى ان فيما ذكره الجمهور  
والمرزوقي بعد لان الاصل في العطف ان يكون عطف المفردات  
وان يكون السابق قرينة على اللاحق دون العكس قوله اى وعمرو  
كذلك ان جعل من عطف الجملة فقد حذف المسند من الجملة  
الثانية وان قصد عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف  
على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا ينافى كون المحذوف  
معطوفا على مفرد كذا في شرح المفتاح الشريفي وفيه ان المسند  
والمسند اليه لا يطلق في الاصطلاح على التوابع قوله تدل على مطلق  
الوجود قائما وجود بغية قوله نعم قد يدل الخ بمعنى قد يحذف الخبر  
الخاص اذا دل القرينة على الخصوص قوله للسيبة اى السبيبة  
من غير عطف بقرينة المقابلة كما في قولهم الذى يطير فيغضب  
زيد الذباب وح يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت زمانية او مكانية  
اى فزيد موجود في ذلك الوقت اوفى ذلك المكان فجاء قوله لزوم اه  
اى تقييد لصوق ما بعده لما قبلها من غير مهلة لا كونه مسببا  
عما قبلها قوله فحينئذ يكون مفعولا به فقيه ان اذا ظرف غير متصرف  
على الاصح قوله لا يكون مضافا لئلا يلزم اعمال التأخر لفظا ورتبة  
في المتقدم فيها ولا يجوز ان يكون خبرا لما بعده لان ظرف الزمان  
لا يخبر به عن الجملة الا بتقدير مضاف اى في ذلك الوقت حصول زيد  
قوله فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ قبيل الجواز اما بالنسبة الى انه  
يجوز ان يكون مفعولا به انما جاءت وفيه ان مفاعلة المكان لا معنى له  
واعتبارها بان وجود زيد فيه ركيب واما بالنسبة الى انه يجوز ان يكون



طرفا الخبر المحذوف وفيه انه اذا كان خبرا فهو في الحقيقة ظرف  
 الخبر المحذوف والظرف ساد مسدود والفرق بينهما بالسند وعدمه  
 انما يتم لو وجد ظرف متقدرا محذوف العالم العام من غير السند  
 فالصواب ان يقال معنى يجوز انه لا يمنع اشارة الى انه على تقدير  
 الزمانية يمنع كونه خبرا مبتدأ لا بتقدير المضاف قوله اذ لا معنى لقولنا  
 الخ والقول بالتبدل تعسف اما معنى فعدم انسياق الذهن اليه واما  
 لفظا فلانه بدل باعادة الجار والجار في المبدل منه والقول بانه خبر بعد  
 خبر او هن من تسج العنكبوت اما معنى فعدم التعدد في الحكم واما  
 لفظا فلانه تعلق بموازين يعامل واحد بحرف جز واحد من غير  
 مطف قوله جمع اى اسم جمع لان فعلا ليس من ابدية الجمع قوله  
 لارجوع اليهم اى الى مواطنهم قوله ونحن على آثرهم اه يفهم ذلك من قوله  
 ان محلافان الحلول يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا قوله طرف قطعا  
 بخلافه في فاذا زيدا فانه ليس الخبر فيه طرفا قطعا قوله وقد وضع الخ  
 تأييد لكون الحذف مطردا قوله لم يحسن الحذف ولم يحزن اى لم يحسن لا عند  
 الغربيين بل لم يحزن عند البيانيين كما يدل عليه التعليل بقوله لانها  
 الحاضنة اى الحافظة من حزن الطائر بضد اذا ضمه الى نفسه تحت  
 جناحيه قوله تقديره لو تملكوت تملكوتاه في المقاسح التقدير او تملكوت  
 تملكوت لفائدة التأكيده ثم حذف الفعل الاول اختصارا لدلالة ضميره  
 عليه المبدل بعد ذهاب الفعل منفصلا وقال الشارح رح في شرحه  
 ما ذكر من كون التقدير بتملكوت تملكوت بالتكرير للتأكيده وكون الدال  
 على المحذوف هو ضمير المحذوف بخلاف ما عليه الجمهور من كون  
 الثانى للتفسير لا يجمع بينهما قط لا للتأكيده وان الدال عليه كلمة  
 لو المقضية للفعل مع قيام المذكور فانه اقول وقع في شرح التسهيل  
 ان في زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته وفي زيدا مررت به  
 التقدير جاورت زيدا مررت به وانما قدر مكررا لان الحذف مشروط  
 بوجود القرينة ولو قدر تملكوت بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف  
 فلا بد من التقدير مكررا فيكون الثاني قرينة على حذف الاول

فقد البصريين ولم يحزن  
 عند البيانيين نسخة

اقصد الاختصار مع حصول التأكيده لان المقدرك المذكور يؤيده ما ينبغي  
 من قول المصنوع واما نحو زيدا عرفته فتأكيده ان قدر المفسر قبل  
 المنصوب فقول الشارح رح لوجود المفسر اشارة الى تحقق القرينة  
 ومعناه ما يصلح ان يكون مفسرا فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر  
 لانه كان تأكيده ثم بعد ما حذف صار مفسرا لحصل الابهام من الحذف  
 والتفسير من ابقاء الثاني ومعنى قوله اذ المقصود من الايمان بهذا الظاهر الخ  
 ان المقصود بالذات بعد حذف الاول من الايمان بالظاهر تفسير  
 المقدرك واما جعله المضمر دالا على المحذوف فاعتبار انه لولا الضمير  
 لكانت لو داخلية على تملكوت فلا دلالة لها على الفعل المطلق ولا  
 لملكوت على خصوصه وبما حررنا ظهر عدم المخافة بين الجمهور  
 والسكاك رح وان صرح به الشارح ان رح قوله ولانه لم يعمد الخ لان فيه  
 قلب المعقول بابقاء الفرع واسقاط الاصل قوله هم المختصون الخ  
 لانه اذا كان الامسالك لازما لهم على تقدير حصر مالكية خزائن الرحمة  
 فيهم كانوا في غاية البخل الظاهري اى الامسالك فاندفع ما قيل ان كونه  
 في صورة الاسمية انما يفيد حصر المالكية فيهم لا حصر الشئ وانما  
 فسر بالبخل الظاهري لان الباطني لا يتعلق بالمالكية فانه ملكة  
 يتصف بها الشخص مالكا كان او لا قوله واصبر الجليل هو الذى  
 لا شكوى فيه الى الخلق اى وان كان فيه شكوى الى الخلق كما قال  
 يعقوب عليه السلام انما اشكوى وحزنى الى الله واصبر الغبير  
 الجليل ما فيه شكوى الى الخلق قوله ورجع حذف المسند اليه اى  
 على المسند المذكور لا مطلقا فانه لو قدر لي لا تجرى فيه ما سوى الوجه  
 الاول قوله فكثيرا ما اه وكثره مجيبا عن السؤال بكيف طائك بقوله امرى  
 صبر جميل فيكون القرينة على تقدير المبتدأ لا في ذلك لار المقصود دفع  
 ما قيل انه لا قرينة على تقدير المسند قوله وبيان المفهوم من قولنا صبر  
 جميل اجل الخ في الصحاح اصبر جنس النفس عن الجزع وفسر الامام  
 في الاحياء الجزع باطلاق داعي الهوى فيرسل برفع الصوت وضرب  
 الحنود وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واظهار الكآبة وتغير العادة



في المابس والمطعم وهو على نومين جبل وهو الذي لا شكوى فيه  
 الى الخلق وغير جليل وهو الذي فيه شكوى الى الخلق لكن لا جرح  
 فيه ولا مبالغة في الشكوى اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا قدر الخبر  
 اجل لابد من المفضل عليه والمفهوم الظاهر من تقييد الصبر بالجبل  
 ان المفضل عليه صبر غير جليل فيكون المعنى فصبر جليل اجل  
 في هذه الواقعة من صبر غير جليل وليس المعنى على هذا ان يفهم منه  
 ان المقام كان مقام الصبر الغير الجليل الا ان يعقوب عليه السلام صبر  
 صبرا جليلا في هذه الواقعة لانه اجل ولا يخفى انه لا يساوي كمال تمدحه  
 عليه السلام بل المعنى ان الصبر الجليل في هذه الواقعة اجل من الجزع  
 وبث الشكوى ليظهر بان المقام مقام عدم الصبر ويعقوب  
 عليه السلام صبرا جليلا فيقيد كمال تمدحه هذا ما اراد الشارح رح  
 بقوله وبان المفهوم اه وانت بعد احاطتك بهذا تعلم ان اللاحث التي اوردها  
 الفاضل الجليل بعيدة عن المقصود بمراحيل فتدبر قوله كفولك ازيد عندك  
 ام عمرو الخ قال الشارح رح في شرحه للمفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز ان  
 يكون عمرو في هذا المثال عطف على زيد عطف مفرد على مفرد المشاركة  
 في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل ذلك على ترك المسند  
 انتهى وهو موافق لما في معنى اللبيب حيث قال ان في نحو زيد في الدار  
 وعمرو جاز ان يكون الخبر اهما معا واعترض بانه لو جاز ذلك لاصح  
 زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان واجاب بانه ان سلم معه  
 فليصح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله  
 ولست مقرأ للرجال ظلامه \* ابي ذك عمي الاكرمان وخاليا \* فاذا ذكره  
 السيد في شرحه للمفتاح وحواشيه من ان ازيد عندك ام عمرو لا يجوز  
 ان يكون من عطف المفرد على المفرد لتحمل الظرف ضمير زيد  
 فلا يتحمل ضمير عمرو نعم يجوز ذلك فيما اذا كان الخبر مقدما او مؤخرا  
 فمخالف لما نقلناه وامل منشأ الفرق انه اذا كان الخبر مؤخرا او مقدما  
 يكون العطف مقدما على الاخبار فهو خير في الحقيقة عن احدهما  
 لتحمل لضميره واما اذا توسط الخبر فيكون الاخبار مقدما على العطف

فيكون الخبر متحملا لضمير الماطوف عليه فلا يجوز ان يكون متحملا  
 لضمير الماطوف دفعا لدغدغة التعليل اللهم الا اذا اعتبر العطف  
 مقدما على الاخبار وذلك تكلف في السعة بخلاف الشعر فالتأه  
 الذي اورده صاحب المعنى لا يفيد المدعى واما ما ذكره صاحب التحفة  
 وتبعه الناظرون من ان الامتناع انما هو اذا عطف بالواو واما  
 اذا عطف بالواو فلا لانه يكون خبرا لاحدهما فيما لا يشهد له عقل  
 ولا نقل اما العقل فلاه في العطف بالواو يكون خبر الكل واحد منهما  
 في الحقيقة كما انه في العطف بام واو يكون الخبر في الحقيقة عن احدهما  
 واما النقل فسلان البيت الذي استشهد به في المعنى من قبيل العطف  
 بالواو والجواب عن بحث الشارح رح ان جواز كون المثال من عطف  
 المفرد على المفرد لا ينافي كونه مثالا لحذف المسند على تقدير اعتبار  
 عطف الجملة على الجملة قال قدس سره دفعا لدغدغة التعليل دفع  
 الدغدغة انما يحصل اذا كان البيان بطريق الضبط فنقول ما بعد ام  
 اما مفرد فهي متصلة والاعلى فيما قبلها الهزمة وقد جاء هل واما جملة  
 فان لم تكن مصدرة بالهزمة فمقطعة وان كانت مصدرة بها فان كان  
 بعد ام في الجملة المذكورة بعد الهزمة نحو اجاني زيد ام لافهي منقطعة  
 وان كانت غير فان كانت الهزمة للتسوية فمتصلة وان كانت للانكار  
 فمقطعة لانه في معنى الخبر وان كانت للاستفهام فان لم تكن الجملة ان  
 مشتركتين في شيء من المسند اليه والمسند فالتساخرون على انها  
 منقطعة والشيخ ابن الحاجب والاندلسي يجوز ان كونها متصلة  
 وان اشتركتا في جزء فان تقدر على ايقاع مفرد مقام الجملة فهي  
 منقطعة وان لم تقدر على ذلك فان كان بينهما تناسب فهي متصلة  
 والا يجوز كونها متصلة ومنقطعة قال قدس سره ان القرينة  
 هي ذات السؤال اه لا يخفى ان ذات السؤال مالم يعتبر معه وصف  
 السؤالية لا يصير قرينة على تقدير شيء في ذات الجواب اذ لا تعلق بين  
 الكلامين بحسب ذاته حتى يكون احدهما قرينة الاخر انما صار قرينة  
 بواسطة كونه سؤالا فتجب مطابقة الجواب له قوله والجواب



اي عن النظر المذكور باختيار الشق الثاني وضم مقدمة اخرى وحاصله  
ان تقدير المبتدأ وان كان يؤدي هذا المعنى لكن فيه كثرة الحذف  
فلا احتراز عنه اولى بل واجب مهما امكن كما في المعنى وان القرينة  
وان قامت على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل لكن الموافقة  
لما وقع عند عدم الحذف تقتضي تقدير الفعل وليس جوابا للمعارضة  
المذكورة بقوله الاولى لان المعارضة لا تعارض قال قدس سره الزيادة  
تشمل اه فيه ان السائل غير متردد في الحكم والسؤال انما هو لا قرار  
المجيب بالحكم والتقوى لا يناسبه والمطابقة اللفظية وان كانت تحصل  
لكنه تفوت المطابقة المعنوية التي هي اهم كما سيحكي قال قدس سره  
كما صرح جوابه في ماذا صنعت حيث قالوا ان قدر اى شئ صنعت  
بان يكون ذا زائدة وما مفعول صنعت فالجواب الاكرام بالنصب اى  
صنعت الاكرام وان قدر اى شئ الذى صنعه بان يكون ما مبتدأ  
وذا معنى الذى فالجواب الاكرام بالرفع اى الذى صنعه الاكرام  
قال قدس سره والحق في الجواب اه هذا حق لان الاسمية التي خبرها  
فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني ولذا تفيد التجدد الا انه اورد  
في صورة الاسمية انكته مغنوية كإفادة التقوى او التخصيص او لفظية  
كتضمنه الاستفهام لكن بيانه بان الاستفهام بالفعل اولى فاصر لانه  
يرد عليه ان المعادلة بين مدخول ام والهمزة اولى كما بينه سابقا بقوله  
واعلم ايضا ان المتصلة اذا وليها مفرد اه وان الاصل ان يلى المسؤول عنه  
الهمزة وههنا السؤال عن تعيين الفاعل وان شئت تحقيق المقام  
فاستمع ان السؤال ليس عن نفس الفاعل ولا عن نفس الفعل  
بل عن الفاعل من حيث انه اسند اليه الفعل وعن الفعل من حيث  
انه اسند الى الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشأن في كون احدهما  
اهم من الآخر فقول قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والآية  
سؤال عن الفاعل لان المقصود منه الزام المشركين بالحجة على  
نفي الشرك بانكم اعترفتم بان الخلق الذى هو مناط العبادة منفرد به  
ثاته تعالى فيكون العبادة مخصصة به كما يدل عليه آخر الآية اعني

قوله تع قل الحمد لله يعنى على الزام الحجة عليهم واذا كان كذلك يكون  
قوله تعالى من خلق السموات جله فعلية قدم فيها الفاعل وجعل مبتدأ  
لتضمنه الاستفهام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل ليكون نصا  
فيما هو اهم اعني اسناد الخلق اليه تعالى لا تقدير المبتدأ قال الفاضل  
في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى ليقولن الله اوضح الدلائل المانع  
من اسناد الخلق الى غيره بحيث اضطرهم الى اذعانه وفي الكشف  
في تفسير قوله تعالى خلقهن العزيز العليم لينسب خلقهن الى من هذه  
صفاته وليسندنه اليه ولذا كما وقع الجواب مكمل لا في التنزيل وقعه بتقديم الفعل  
الاتكئة كما في قوله تعالى قل الله يجزيكم لا فائدة القصر قال الله تعالى  
خلقهن العزيز العليم ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات من يحى العظام  
وهي رميم قل يحىها الذى انشاها اول مرة واما المطابقة اللفظية  
فانما تراعى بعد حصول المطابقة المعنوية قوله لاجل خصومة  
اى خصومة الغير معه ويحتمل ان يكون اللام للوقت وحينئذ يحتمل  
خصومته وخصومة غيره قوله ليس بقوى اه لان هذا البكاء بكاء  
قوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله من غير  
وسيلة اى من غير علاقة وسابقة حق يقال اختبطه فلان واصله  
من خطبت الشجرة اذا ضربتها بالعصى بسقط ورقها قوله والطوايح  
جمع مطيحة اه على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال  
مطيحات على القياس قوله كلوا فتح جمع ملفحة يقال رباح اوافح اى  
للمحباب ولا يقال ملفحات الالفاح است كردن قوله اويكي المقدس  
قال المولى الحامى في حواشيه على شرح الكافية وتعلقه بيكي المقدس  
تأباه سلفه الشعر لانه لما بين سبب الضراعة تاسب ان يبين سبب الاختباط  
ايضا قوله اهلا لك المايا والتعبير عن المنية بالمنايا اما باعتبار الاسباب  
او المبالغة قوله فقد علم اه في الرضى ربما كان جوابا لما مضى مقرونا  
بالفاء قوله اى يكيه ضارع في المفصل ان التقدير ليكيه ضارع  
وهو البق بالمعنى كما ن يكيه ضارع اوفق اسؤال من يكيه كذا في شرح  
المفصاح قوله بسلامته عن الحذف فيه ان الحذف انكته وان لا يرجع



على الذكر فلا مرجح قوله لضعف التعويل على القرينة اه يعني  
ان وجود القرينة مصحح المحذف لا موجب له فان عول على دلالتها حذف  
وان لم يعول عليها احتياطا بناء على ان المخاطب اهله بفعل عنها ذكر  
وان كان المخاطب والكلام في الحالين واحدا ونكتة تخصيص المحذف  
اذا اسند الخلق الى الله تعالى الاشارة الى ان الاسناد اليه في غاية الوضوح  
يكفيه ادنى تيقظ بخلاف اسناده الى ذات له تلك الصفات فانه يحتاج  
الى زيادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا النمط البدعي والنظام  
الحكيم لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام قوله ومنه قوله تعالى  
بل فعله اه فان السؤال عن الفاعل لان المسئول عنه بلي الهمة والفعل  
مسلم الثبوت كما يدل عليه اسم الاشارة فكان مقتضى الظاهر ان يقال  
بل كبرهم الا انه قصد التنبيه على غيبتهم بانهم لا يعلمون كونه فاعلا  
لذلك الفعل ما لم يصرح به قوله فيفيد الثبوت اه اي صريحاً على  
ما في المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسماً او فعلاً  
فعد المحذف ايضاً افادة الثبوت او التجدد متحققة وان لم تقم القرينة  
على ذلك فلا يجوز المحذف ايضاً والمراد بالثبوت حصول المسند  
المسند اليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد اقترانه بالزمان  
قوله او ان يدل على قصد التعجب له يعني ان قرائن الاحوال من حضور  
الاسد وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دلت على انه  
يقاوم الاسد لكن يذكّر ذلك لقصد تعجب السامعين من حال  
زيد ومما هو بصده كذا في شرح المفتاح ثم ان الداعي الى ذكر  
المسند التعجب وهو باعتبار القصد على حامله وباعتبار الحصول غاية  
مرتبة فاقع في المفتاح من قوله او قصد التعجب وفي الايضاح واما للتعجب  
تقنين في العبارة للاشارة الى ان هذا الداعي يحتمل كونه حاملاً وكونه  
غاية فقول الشارح رح وحصول التعجب على وفق ما في الايضاح  
لا يحتاج الى تقدير المضاف اي حصول قصد التعجب كما ذهب اليه بعض  
النظرين قوله وحصول التعجب اه دفع لما اورده المصنف رح في الايضاح  
ثبت قال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة

قال الشارح رح في شرح المفتاح وما يقال ان التعجب حاصل  
بدون الذكر عند قيام القرينة ممنوع على انه جعل الغرض قصد  
التعجب واي دلالة لذكر المسند اليه فقط على ان قصده التعجب دون  
افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر ما لا حاجة  
اليه في افادة النسبة طلب العقل له فائدة وكان قصد التعجب مناسباً  
لحصول عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصل بدون  
الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه واطن هذا كلاماً  
قليل الجدوى جدا انتهى وذلك لانه بمنزلة ان يقال الداعي الى الذكر  
التعظيم الحاصل بالذكر والاستدلال الحاصل به والتنبيه على الغواية  
الحاصل به قوله غير جملة اي لكونه غير جملة لا لكونه غير مثنى ولا مجموع  
او غير مضاف ولا مشابهة او غير مركب اذا المفرد قد يطلق على مقابل  
كل واحد منها لكن المراد بالافراد ههنا هو هذا المقابل الخاص  
وهو كونه غير جملة بقرينة المقابلة قوله واما نحو زيد اه يعني انه داخل  
في ضابطة الافراد اما عدم كونه سيبياً فظاهر واما عدم افادته التقوى  
فلانه قريب مما يفيد التقوى لانه ان اعتبر تضمنه للضمير الموجب  
لتكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وان اعتبر شبهه بالجناس  
عن الضمير لم يكن فيه تكرار الاسناد قيد دخل في عدم افادة التقوى  
لان المتبادر منه ان يكون افادته بلا شبهة وما قيل ان المراد التقوى  
المعتد به لان المطلق ينصرف الى التامل وهو لا يفيد التقوى المعتد به  
فليس بشئ لان قوله بل هو قريب اه بآياه ولعدم انقسام التقوى  
الى قسمين واعلم انه اوفر الافراد بآراء المسند مفردا اي ضمير مركب  
وجعل نحو زيد قائم سواء كان مسنداً الى الضمير او الظاهر خارجاً عنه  
كما انه خارج عن الجملة موافقاً لما هو المشهور من ان اسم الفاعل مع فاعله  
ليس بمفرد ولا جملة وعدم التمرض لبيان ما يقتضي ايراده بناء على انه  
يعلم من بيان دواعي الافراد والجملة لاشتماله على شيهما لم ينتج الى تكلف  
في ادخاله في ضابطة الافراد باثبات انه غير مفيد للتقوى في صورة الاسناد  
الى الضمير وانه غير سببي في صورة الاسناد الى الظاهر حال قدس سره



ولم يكن المقصود اه والتغايير لفظي المفتاح والمصريح اختصار لفظ يشعر  
وان كان المقادير بها واحدا قال قدس سره تعليل لقوله اه لا انه تعليل  
لمقدر هو علة لعدم القول اي انما لم يقل مع عدم قصد التقوى لثلاث تنقض  
ضابطة الافراد لشمول عدم قصد التقوى لصورة التخصيص مع  
ان المستند فيها جملة وهو التوجيه الذي اشار اليه بقوله وربما يتوهم  
ان فاعل اه قال قدس سره فيكون المعنى يدل على ذلك قوله لكنه  
يفيده قال قدس سره ليشمل ما ذكره اي عدم افادة التقوى او الافراد  
قال قدس سره وهذا سهو من طغيان القلم فانه اراد ان يكتب يخرج  
واخص فكتب بطريق السهو ليشمل واعم وفي قوله من طغيان  
القلم اشارة الى انه سهو لا يقع مثله من العاقل وما قيل في اصلاحه  
من انه اراد الشمول والعموم من حيث الاخراج فهو اصلاح للسهو  
بعد الوقوع وليس يخرج منه عن كونه سهوا اذ التعبير عن الاخراج  
بالشمول وعن الخصوص بالعموم لم يوجد في كلامهم قال قدس سره  
راجع الى عدم قصد التقوى لا الى عدم افادة التقوى اوال افراد قال  
قدس سره يدفعه ما من من انه خلاف ما يقتضيه سوق الكلام قال  
قدس سره ياتي عن هذا المعنى لانه يدل على حدوث الشمول وشمول  
عدم قصد التقوى لصور التخصيص ثابت دائما قال قدس سره  
يفيد التقوى ايضا وان لم يكن مقصودا بناء على ان نفس الحكم مسلم  
التيوت غير محتاج الى القصد قال قدس سره وهو ظاهر لما عرفت  
ان التابع من حيث انه تابع لا يتقدم على المتبوع فضلا عن عامله الا  
في المعطوف للضرورة قال قدس سره لا قصد ولا تبع الصواب  
لاذاتا ولا تبعها وهذا الاعتراض انما يرد لو اراد بالمقصود تبعها  
ما يتعلق به القصد بواسطة الغير فيكون هناك قصدان اما اذا اراد به  
ما لا يتعلق به القصد اصلا وانما يتعلق بما يستلزمه كما في اواني  
الحركة بالتبع فلا يرد له كما لا يخفى قال قدس سره ولا يوصف  
التركيب الخ فكما انه غير مقصود منه التقوى غير مفيدة ايضا  
لا تكون ضابطة الافراد متقضة بصور التخصيص سواء قيل

مع عدم افادة التقوى او مع عدم قصده فلا يكون للعدول منه فائدة قوله  
لكن هذا غير مفيد اه يعني ان بيان كون تعريف المسند الفعلي لا يصدق  
على السببي لا يفيد في ضابطة الافراد لان تعريف الفعلي يصدق  
على الجملة الواقعة خبرا لمبتدأ سواء سمي سببيا او لا قوله وصف اعتباري  
فان الاطلاق صفة حقيقية للاب وانطلاق اي زيد صفة اعتبارية  
لزيد كما اختاره في تعريف الدلالة قوله فلواراد ههنا الخ اي اواراد  
السكاكي رخ في تعريف الفعلي من الثبوت الثبوت بالفعل لا بالقوة حقيقة  
لاتوسعا والجملة ليست بشائبة للمبتدأ بالفعل لا لشماله على النسبة التامة  
المنافية للارتباط بشي بل بالقوة بتأويله بالنسبة التقييدية او ثابتة له  
بالفعل توسعا باعتبار استلزامها لما هو ثابت له فاقبل ان قوله بالفعل  
لا طائل تحته لا طائل تحته قوله لا يتفص بكثير من المسندات الفعلية  
الاعتبارية وهي المسندات الانتزاعية كالامكان والوجوب والامتناع  
اذ لا انصاف بها بالفعل بل بالقوة بعد انتزاع العقل او بطريق التوسع  
باجرائها مجرى الامور الحقيقية لكون الاسناد فيها على طريقة واحدة  
وانما قال بكثير لان الامور الاعتبارية التي يكون الانصاف بها  
في الخارج كالعلمي ثابتة بالفعل حقيقة وبما حزننا ظهر منقوط الجواب  
الذي ذكره السيد بقوله اجيب عنه اه لانه ان اراد انه لا اسناد  
لجملة الى المبتدأ اصلا فباطل لانهم يطلقون عليها المسند وان اراد  
انه لا اسناد بالفعل حقيقة فسلم لكنه يخرج عن تعريف الفعلي كثير  
من المسندات الفعلية الاعتبارية كما عرفت فالجيب لم ينتبه لمراد  
الشارح رخ فاجاب بما اجاب قوله واذا كان اه عطف على قوله  
فلا بد من الحكم بثبوت الخ قوله وبما ذكره اه غرض الفاضل من  
هذا الكلام ادخال منطلق في زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد  
باعتبار كونه فعليا واخراجه عن ضابطة كونه جملة والشارح رخ  
ادخله باعتبار عدم افادته التقوى قوله وهذا خبط ظاهر  
ان تأملت في كلام السكاكي رخ علمت انه حق وقد اعترف به الشارح  
رخ سابقا حيث قال في تفسير قول السكاكي رخ واتبعه في حكم الافراد



نحو زيد عارف ابوه اي جعل عارف المسند الى الظاهر تابعاً  
اعبار ف المسند الى الضمير بحكم بانه مفرد مثله فاذا حكم بانه  
مفرد فالمسند الى الضمير يكون فعلياً ويكون فاعله كالعدم قوله  
والظاهر هذا ليس بظاهر لانه حصر الوصف في الفاعل والسببي  
في قسم النحو فالمسند ايضا كذلك ولذا اخرج عن ضابطه  
كونه جملة بتقييد القسم الثاني من السببي بكونه فعلاً يستدعي الاسناد  
الى ما بعده الخ ثم قال متصلاً بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب  
او كريم اسم ناطق عليه فانه اخرج عن السببي لان كونه سببياً  
يقضي الجملة وهو في الامثلة الثلاثة مفرد قوله كما انه ليس بسببي لعدم  
كونه جملة والمسند السببي جملة قوله والا لكان المناسب قد اورد  
في الفاعل ابو زيد منطلق ومنطلق ابوه مثله فذكره قوله بحكم محض  
لا تحكم اذا جعل الفاعل في حكم عدم واجرى الاعراب عليه قوله  
ثم المذكور الخ اي ما ذكرناه من مراد السكاكي رح من ان المسند  
في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي او مخالف لما هو المذكور في قسم النحو  
فانه يقتضي ان يكون سبباً لقوله في الجملة عبارة المص رح يعني غير سببي  
اوضح من عبارة السكاكي رح اي فعلياً لدخول زيد منطلق ابوه  
في عبارة المص رح بلا شبهة بخلاف عبارة السكاكي رح قوله  
نحو الكرم من البريستين ومن البرحان من ضمير يستين فالمسند فعلي بخلاف  
البر الكرم من يستين فان المسند فيه سببي لان يستين بعد اسناده  
الى الكرم علق بالبر بتوسط العائد قوله لعدم اعتماد الظرف على  
شيء فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعلاً للفعل المفرد ويكون الظرف  
متعلقاً به من غير نيابة عنه في العمل قلت لان هذا الفعل العام واجب  
الحذف لا يجوز اظهاره اصلاً فلا يقال زيد حصل في الدار النيابة  
لازمة فلا بد من القول بعمل الظرف بدون الاعتماد على تقدير الفاعلية  
قوله لم يصح التركيب لا فظاً لعدم وجود الرفع للمستقر ولا معنى لكون  
النسبة غير قامة لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد لانه جار  
عند الاخفش وبناء صحة هذا التركيب على مذهبه بزعم العلامة

قوله وجميع ذلك اي المذكور من السؤال والجواب تحيط لان منشاها  
ان تكون الامثلة المسند المفرد وليس كذلك فانها امثلة المسند الفاعلي  
مفرداً كان او جملة على ان تحمل الكرم من البريستين على تقدير اسم الفاعل  
وفي الدار خالد على تقدير الفعل وعلى مذهب الاخفش تعسف  
قوله مفرداً كان او جملة بقي شيطان الاول ان قوله اذ تقديره  
استقرا وحصل في الدار لشعر بانه لو لم يقدر كذلك لما كان فعلياً وليس كذلك  
اذ على تقدير اسم الفاعل ايضا فعلي وجوابه ان السكاكي رح انما  
اورد ههنا التقدير ليثبت ان الحق عنده ذلك لا لانه على التقدير الآخر  
لا يكون فعلياً كذا قال الفاضل الكاشي وقال السيد في شرحه  
لم يقصد بقوله اذ تقديره استقرا وحصل انه لو قدر باسم الفاعل  
لم يكن مسنداً فعلياً بل لما كان المعبر في المسند الفاعلي هو الثبوت  
الحقيقي او انتفاءه ولم يكن ذلك ظاهراً في قولك في الدار زيد اراد تقديره  
بما يكون ثبوت المسند اليه ثبوتاً حقيقياً الا انه قدر ما هو المختار عنده  
ولا يخفى ضعف الجوابين اما الاول فلان كلمة اذ التعليلية تآباه واما الثاني  
فلان كون الظرف مقدر بالاحصول والاستقرار مما تقرر في النحو  
بحيث لا خفاء فيه فالاعتراف قوي ولذا لم يتعرض الشارح رح لجوابه  
الثاني انهم ذكروا ان الخبر اذا كان فعلاً مبتدأً مثل زيد قام لم يصح  
تقديمه واجاب الشارح رح عنده في شرحه بان علة الامتناع هو الالتباس  
بالفاعل والالتباس ههنا لعدم بقاء الاعتماد قوله لاشكاله لان الفرق  
بين ابوه منطلق وبين منطلق ابوه في ان الاول سببي دون الثاني مع  
اتحادهما في المعنى مشكل قوله وتيسر ضبطه لان المسند السببي  
اربعة اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلاً نحو زيد ابوه انطلق  
او اسم فاعل نحو زيد ابوه منطلق او اسماً جامداً نحو زيد اخوه عمرو  
او جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهراً نحو زيد انطلق ابوه  
والتعريف الضابط لجميع اقسامه متعسر ولذا اورد السكاكي رح  
كلمة اوفى التعريف قوله ليس بعائد لاتحاد المبتدأ والخبر فلا يحتاج  
الى الرابط وكذلك ليس بسببي ولا فعلي لانها في اذ انما المبتدأ والخبر



فلا يرد انه اذا لم يكن سبباً كان فعلياً فبدخل في ضابطه  
 الافراد مع انه جملة قال قدس سره لانهم جعلوا كون المسند سبباً  
 احدي الخ فيه بحث لانهم جعلوا كون المسند سبباً من مقتضيات كونه  
 جملة وكونه جملة يعرف من النحو حيث قالوا الخبر قد يكون جملة  
 والجملة ما تضمن كلمتين بالاسناد وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف  
 والتكبير والحذف والذكر يعرف في النحو ودواعيها تعرف في هذا العلم  
 فلا توقف لمعرفة كونه جملة على معرفة كونه سبباً قوله وغيره فان  
 عموم من في الآية المذكورة نائب عن الضمير كانه قبل ان لا تضع اجرهم  
 واجر غيرهم قال قدس سره هو اي كون المسند وفي شرح المفتاح  
 للشارح رح هو اي المسند السببي ذوا ان يكون على حذف المضاف  
 قوله مفهوم المسند سواء كان فعلاً او متعلقاً او جامداً فدخل فيه زيد ابوه  
 انطلق وابوه منطلق وزيد اخوه عمرو قوله مع الحكم عليه بانه ثابت  
 الخ كان الظاهر مع الحكم بثبوت الذي بنى عليه الا انه زاد لفظ عليه  
 للإشارة الى ان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم عليه ضمناً بما هو له  
 وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر يكون وتعليق اثبات منصوب  
 على المصدرية وقوله او يكون عطوف على يكون وقوله فيطلب  
 نصب عطفاً على يكون ووصف الفعل باستدعاء الاسناد مع ان كل  
 فعل كذلك ليظهر كونه جملة وانما قال بنوع اثبات لانه ليس اثباتاً  
 حقيقياً بل اعتبارياً وقوله لكون ما بعده متعلق بطلب اي انما  
 يطلب تعليق ذلك المسند بما قبله لكون ما بعده متعلقاً بما قبله  
 بسبب الضمير الراجع اليه اذ اولم يكن بينهما تعلق كان المسند جملة  
 مستقلة رأسها فلم يحصل منهما جملة واحدة قال قدس سره يخرج  
 به نحو انطلق ابوه اي مجموعه كما هو الظاهر قال قدس سره لان المسند  
 ههنا هـ اي لان المسند في هذا التركيب اعني انطلق ولذا ذكر لفظ  
 المسند ولم يقل لانه وزاد لفظة ههنا ليس فعلياً كما تحققت من ان الفعل على  
 ما يكون مفهومه محكوماً عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة انسابه  
 الى آخره وانطلق ليس كذلك فهو خارج عن الفعل لا انطلق ابوه

اذ انطلق الاب ثابت لزيد من غير ملاحظة انسابه الى شيء آخر  
 فهو فعل وليس المقصود من التركيب التقوي فيكون داخل في ضابطه  
 الافراد مع انه جملة فلا بد من زيادة قيد لاجراجه بخلاف ما اذا كان  
 داخل في السببي فان قيد الفعلي يخرج له لعدم الواسطة فان قلت  
 كيف يخرج به مع صدق تعريف الفعلي عليه كما مر قلت قد تردد  
 كلامهم في ان المسند السببي هل هو الجملة او المسند الذي فيها  
 فالفعل ما يكون محكوماً عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة انسابه  
 مطلقاً لانفسه ولا بما فيه الى شيء آخر لتحقيق المقابلة بينهما ولا يحتمل ان  
 في زيد انطلق ابوه لتحقيق ضابطه الافراد والجملة فيه معاً وليس  
 لذلك القائل ان يفسر الفعلي هكذا لانه يلزم الواسطة بين الفعلي  
 والسببي لان انطلق ابوه ليس سببياً عنده ولا فعلياً بهذا التفسير  
 والسكاكي رح لا يقول بالواسطة ولذا جعل اسم الفاعل المسند الى  
 الظاهر في حكم المسند الى الضمير في الافراد كما مر هذا غاية السعي  
 في تصحيح كلامه ودفع ما يرد عليه من انه سهو محض لانه اذا لم يكن  
 فعلياً كان خارجاً بقيد الفعلي قال قدس سره لا يقبله طبع سليم  
 فان الطبع لا يسبق الى تقدير الزمان او جعل ان يكون مصدراً حينئذ  
 قال قدس سره معنى ركيك اذ ليس المقصود الحكم بالتحديد الواقعي  
 قال قدس سره مغاير المسند اهـ واما ضمير مفهومه فليس راجعاً الى  
 المسند السببي والالزم اخذ الحدود في الحد بل الى مطلق المسند  
 فلا يرد ما قيل بتبادر التغير على هذا التأويل مع ان كلام السكاكي رح  
 هو ان يكون مفهومه بالضمير محيل بحث ودعوى التبادر مع ذكر  
 الضمير دون اثباته خرط الفتاد قوله للمسند اي الحادث لانه المسند  
 حقيقة لا للاسناد كما وهم يدل عليه تعريف الفعل بمبادل على معنى  
 في نفسه مفترن باحد الازمنة الثلاثة كيف وان النسبة التي هي  
 مدلول الفعل غير مستقل بالمفهومية فكيف يعقل اقترانها بالزمان  
 وقد صرح بذلك المولى الجامي في شرح الكافية قوله قبل  
 زمان تكلمت غير عبارة المفتاح اعني الذي انت فيه زمان تكلمت



ولم يرد الاضيق دائرة الحال والساضي اذا الحال لا يختص بزمن التكلم بل ربما يكون زمان فعل آخر وكذا الماضي واصل ذلك لان الكلام في ايراد السند فعلا فالساضي والحال والمستقبل انما هو بالنسبة الى التكلم قال قدس سره كلمة قبل ظرف زمان وكذلك بعد في تعريف المستقبل اكن في بذكره منه قال قدس سره فيلزم ان يكون للزمان زمان لا استحالة فيه عند المتكلمين فانه عند الله تعالى متجدد معلوم بقدره متجدد مجهول يقال طلعت الشمس عند مجي زيدي وجاء زيدي عند طلوع الشمس قال قدس سره دال على زمان مستقبل فيه ان الافعال المذكورة في التعريفات منسجمة عن الزمان قال قدس سره فيلزم ان يتربق وجود المستقبل في المستقبل لان المستقبل الذي هو مدلول يتربق كاهو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل ايضا اذ لا معنى لترقبه في الماضي والحال فيكون المستقبل ظرفا للمستقبل فيلزم اخذ المحذورين ويندفع ما قيل ان ترقب وجود زمان في زمان آخر لا يستلزم ان يكون الزمان الاخر ظرفا لوجود الزمان الاول الا ترى انه يتربق وجود المستقبل في الحال وفي شرحه المفتاح ان لفظ يتربق ان جعل للاستقبال فالتربق اذ لا معنى لترقب الاستقبال في الاستقبال قال قدس سره ويلزم اخذ المحذورين ويلزم ايضا ان لا يكون الزمان المتصل بالحال من المستقبل اذ لا يتربق في الاستقبال وجوده بل في الحال قال قدس سره لان هذه التعريفات تبيينات اه يريد ان آية الزمان وانقسامه الى الماضي والحال والاستقبال والتبليز بين اقسامه الثلاثة معلوم لكل احد يتجاوزون بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصد بها ازالة الخفاء لا تحصيل المجهول ويفهم المقصود منها كل احد من غير ملاحظة الظرفية وما يلزم منها واما تدقيق النظر في تحقيق ماهية تلك الاقسام فهو في علوم بلا حظ فيها بجانب المعنى فيعتبر فيها عن المتقدم بالقبل وعن المتأخر بالبعد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما انت فيه تقدما لا يجمع فيه المتقدم المتأخر سواء كان بالذات كما في اجزاء الزمان او بالوقوع في الزمان كما في ازمانيات وكذا المستقبل قال قدس سره دون القواعد اللفظية

من ان قبل وبعد ظرف زمان لازم الظرفية والظرفية لا تصح ههنا فاقبل ان قيل ان قرئ بالرفع لا يلزم ظرفية الزمان للزمان ليس شيئا زائدا على ما ذكره السيد السند قوله وهو اجزاء اه كلها وكل منها يطلق عليه الحال فلا يرد ان تفسير الحال لا يستقيم في استثناء الزمان وانتهائه وان لا تكون الامور الآتية واقعة في الحال قوله نحو زيد قائم امس اه قيده بالقرينة اللفظية اشارة الى ان التقييد المستفاد من القرينة العقلية خارج بقوله فالتقييد لان المراد منه التقييد المستفاد من اللفظ وما قيل ان اسم الفاعل حقيقة في الحال اتفاقا وفي الماضي عند البعض فيكون مفيدا للتقييد على اخصر وجه فقد عرفت اندفاعه بانه حقيقة في الذات الموصوفة بالحدث الواقع في الحال لانه دال على الحال والالزم ان يكون قيد الا ان تا كيدا وقيدا امس وغدا تجريدا قوله افادة التجدد اى الحصول بعد ان لم يكن فانه مدلول الفعل لا يقتضي شيئا فشيئا واليه اشار الشارح رح بعطف الحدوث عليه قوله يقتضي تجدد الكل اى تجدد كل مفهوم الفعل ما سوى الزمان لان معنى اقترانه بالزمان حدوده بحدوده اما باعتبار المعنى الحدوث او باعتبار النسبة والتعلق كما في اراد الله وعلم الله وبما ذكرنا ظهر فائدة اختيار لفظ الكل على لفظ الحدث واندفع اعتراض السيد السند ثم ان بيان الشارح رح قاصر لان كون التجدد لازما للزمان وكون تجدد الجزء مقتضيا لتجدد الكل لا يقتضي ان يكون لفظ الفعل مفيدا له ما لم ينضم اليه ان التجدد لازم بين الزمان وتجدد الكل لازم بين تجدد الجزء فاذا افاد الفعل الزمان افاد تجدده المقتضي لتجدد مفهومه اقتضاء بينا وفيه ان حصول اللازم بين لا يستلزم حصول لازم ذلك اللازم وان كان بينا الا اذا كان محطرا بالبال وبهنا ظهر ان افادة التقييد لا تستلزم افادة تجدد المفهوم لجواز ان لا تكون الواسطة وهو تجدد الزمان محطرا بالبال فاقال السيد السند في شرحه المفتاح من ان ذكر افادة التجدد تحديق المقام لا تقييد الاحراز محل بحث قال قدس سره فان تجدد الزمان لا يستلزم تجددا يقارنه فيه انه مخالف لما ذكره في حواشي شرح حكمة العين من ان مقارنة الشيء بالزمان



لبن الاحدوثه معه ويؤيده ما قالوا الله تعالى لبس بزمانى وان كان مقارنا  
معه في الوجود وان مقارنة الحادث مع الحادث زمان ومقارنته مع القديم دهر  
ومقارنة القديم مع القديم سرمد قال قدس سره وما ذكره لا يدل اه بان يقال  
معنى ما ذكره ان تجدد الجزء من مفهوم الفعل يستلزم تجدد كل جزء منه  
للمقارنة بينهما فليزمن تجدد الحدث فاندفع ما قيل ان قوله فان تجدد الزمان  
لا يستلزم اه لغواذ لو فرض ذلك الاستلزام لا تدفع الاعتراض عن الشارح  
رح فان مدار كلامه على مجرد تجدد الجزء الذي هو الزمان قال قدس سره  
لادائل مستقل على المطلوب حتى يرد عليه ان مجرد تجدد الزمان لا يستلزم  
تجدد ما يقارنه قال قدس سره من هذه الحثية وان كانت حقائق من حيث  
استمالها في معناها الموضوع له اعني الحدث والزمان والنسبة قال  
قدس سره والصواب اى في بيان افادة الفعل التجدد قال قدس سره  
من خصوصية الحدث كالانطلاق والحركة قوله لا يجمع اجزائه فيكون  
كل منها حادثا فليزمن حدوث ما يقارنه وابس المراد ان اجزاء المنقضية  
فيكون ما يقارنها منقضية قوله او كما ان طرف بعثوا معطوف على ما قبله  
في البيت السابق عند الشيخ الرضى قدم المهمة عليه لاصدارة وعلى مقدر  
عند صاحب الكشاف اى اخافوني وبعثوا الى والهمزة للثمة يرفع على الوجهين  
قوله عكاظ في القاموس كغراب سوق يصحراء بين نخلة والطائف كانت  
تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما يجمع فيه قبائل العرب  
فيما كظون اى يتفاحرون ويتناشدون قوله يتفرس الوجوه اى وجمعى  
ووجوه الذين يعى قوله يحدث منه اه بيان المعنى المراد المستفاد بمعونة المقام  
والمضارع انما يدل على حدوث التوسم مطلقا قوله جنابة بالكسر في الاصل  
اخذ الثمرة من الشجرة ثم نقل الى احداث الشر ثم نقل الى فعل محرم كذا  
في المغرب والمراد الثاني يعنى ان على كل قبيلة احداث الشر قوله فلا فادة  
عدهم الخ لم يقل فلعدم افادتهما كما تشعربة عبارة المفتاح حيث قال  
واما الحالة المنقضية لكونه اسما فهي اذا لم يكن المراد افادة التجدد  
والاختصاص باحد الازمنة الثلاثة الخ لان عدم الافادة لكونه عدما  
ثابتا في نفسه لا يمكن ان يقصد من اللفظ بل انما يقصد منه افادة شئ

والا علام به في عبارة المفتاح تسامح ولم يفسر لافادة الثبوت مطلقا  
من غير اعتبار التقييد والتجديد وعدم مهمما لان ذلك مدلول ربط  
المستند بالمستند اليه ثم ان اسمية المستند تدل على افادة عدم التجدد  
والتقييد بالزمان بناء على عدم ما يدل عليهما فيه فالافادة المذكورة  
مدلول التزاعى لاسميته كما ان التجدد مدلول التزاعى لفعليته قوله  
بل لافادة الثبوت والدوام ليست بل للاضراب حتى يلزم ان يكون كل  
جمله اسمية دالة على الثبوت والدوام بل للترقي اى لا يقتصر كونه  
اسما على افادة عدمهما بل قد يكون مع ذلك لافادة الدوام والثبوت  
فانه اذا انتفت الدلالة على الحدوث والاختصاص بالزمان يمكن  
ان يستفاد منه الدوام والثبوت بمعونة المقام قال قدس سره الاسم  
كالم يدل اه اى يدل بانتسابه نسبة التقييدية المأخوذة الى الذات المهمة  
فيه على ثبوت العلم اى حصوله مطلقا من غير تعرض لحدوثه اى  
حصوله بعد ان لم يكن سواء كان ذلك الحدوث على سبيل التقضى  
اولا على سبيل التقضى وما قيل انه يجوز اطلاق الاسم على الاستمرار  
التجددى كما يجوز اطلاقه على الدوام والثبوت بمعونة القرائن بلافافوت  
فان كلا منهما معنى محتمل يعين بالقرائن ولم يقل احد بذلك اصلا فلبس  
بشئ لانه لما كان الاسم مفيدا لعدم التجدد لا يمكن قصد الاستمرار  
التجددى منه قال قدس سره دون الصفة المشبهة فانها تدل على  
الاستمرار في المشهور وعلى الثبوت المطلق عند الشيخ الرضى قال  
قدس سره من اثبات الانطلاق اه هذا مبنى على ان اللفاظ موضوعة  
للصور الذهنية وقول المفتاح بالدلالة على الثبوت مبنى على انها  
موضوعة للامور الخارجية فلا يخالف قال قدس سره واما فرقه  
اه حيث قالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة  
اسم الفاعل فيقال في حسن ما سن الآن او غدا وفي ضيق ضائق  
قال قدس سره جاريا في اللفظ الخ اى موافقا له في عدد الحروف  
والحركات والسكات قال قدس سره ثبوت مطلقة الظاهر الثبوت  
مطلقا كما يدل عليه قوله ونفى الاختصاص لا ينافي ثبوت الاعم



قال قدس سره بقريضة ايراده اي ايراد ذلك الفائل الثبوت مقابل التجدد  
حيث جعل مقتضى الفعلية التجدد ومقتضى الاسمية الثبوت قال  
قدس سره والظاهر انه رد لوجه الجمع المذكور بانه انما يتم او كان  
المراد بالتجدد التفضي في قولهم لكن الظاهر ان المراد به مطلق  
الحدوث اي الحصول بعد ان لم يكن سواء كان غلي انتفضي اولا قوله  
قال الشيخ عبد القاهر اه نقل عن الشارح رح انما نقلت كلام الشيخ  
تبيينها على ان قولهم الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبوت وتفيد  
ذلك ليس على اطلاقه وان الاسم والفعل يشتركان في ان كل  
واحد منهما يدل على ثبوت مفهومه وانما تدل الاسمية على الدوام  
والثبوت اذا كان مقتضى المقام الفعلية فعدل الى الاسمية وكذا ذلك  
انتهى يعني انه لما كان ما ذكرته سابقا من ان الدوام والثبوت يستفاد  
من الاسمية بمعونة المقام مخالفا لما هو المشهور من دلالة الاسمية  
على الدوام والثبوت نقلت كلام الشيخ الدال على ان الاسمية لا تدل اسما  
على اكثر من الثبوت ليفهم ان دلالة الاسمية على الدوام ليس كونه  
فيكون بمعونة المقام قوله يحصل منه جزأ جزأ لان حقيقة الانطلاق  
كذلك لان صيغة المضارع تقتضيه قوله وما يشبهه لان ذكر الفعل  
يشعر بذكره بناء على كونه متصلا به متفقا في اكثر الاحكام قوله والاستثناء  
اي المستثنى في الرضى ان المنسوب اليه للفعل اوشبهه هو المستثنى منه  
مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى  
لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب  
انتهى وبهذا ظهر كونه قيدا للفعل واندفع ما قيل ان المستثنى من تسمية  
المستثنى منه فهو من تسمية الفاعل او المفعول او غيرهما فلامعنى لتقييد  
الفعل به قوله فلتربية الفاضلة اراد بالفائدة ما يشمل الحكم ولازمه  
فلا يرد ان المفعول به ليس لتربية الفاضلة لتوقف فهم الفعل المتعدي  
عليه قوله ازدياد التقييد على نفس الفائدة بوجوب ازدياد الخصوص  
لان اصل خصوص الفائدة كان حاصله بذكر المسند والمسند اليه وهذا  
يشمل المفعول المطلق الذي لا كيد لان كيد زائد على اصل الحكم

قوله مستثنى من هذه الحكم اي غير داخل فيه وهو الموافق  
لما في المفتاح حيث قال لم اذكر الخبر في نحو كان زيدا منطلقا لان الخبر  
هنا هو نفس المسند لا تقييد المسند انما تقييده هو كان فتأمل فلا يرد ما قيل  
ان الاستثناء يقتضي الدخول في المستثنى منه اعني التقييد بالمفعول ونحوه  
والاخراج عن تربية الفائدة والمصنف رح اخرجها عن التقييد المذكور  
قال قدس سره يعني ان خبر كان اه خلاصته ان خبر كان وان كان  
داخلا في نحوه لكونه فضيلة كسائر الفضلات الا انه ليس قيدا للفعل  
فلا يكون داخلا في الفعل في قوله واما تقييد الفعل فهو مستثنى من الحكم  
الذي هو التقييد وفيه بحث لان عبارة الشرح صريحة في انه مستثنى  
من تربية الفائدة فالاولى ان يقال انه وان كان داخلا في تقييد الفعل  
بنحوه مستثنى من تربية الفائدة لانه في الحقيقة ليس تقييدا للفعل بل الامر  
بالعكس قوله دلالة على زمان النسبة هذا الوجه جار في الفعل  
واما المشتقات والمصادر فتابع لها قوله اي جعله وثبته اه كذا  
في الرضى فهو من قريب اذا ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التأكيذ  
لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا يعلى ولا يتفأس في ليس والظاهر انه  
مصدر مبنى للفاعل ومعنى الثبوت والاثبات ادراك ثبوت الشيء ايجابا  
او سلبا ليشمل ليس اي الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان  
على ماقرر في محله وهذا بناء على ان الافاظ موضوعة للصور الذهنية  
فيصح كون التقرير موضوعا له والندفع الاشكال من ان معانيها  
ثبوت الفاعل على صفة او انتفاؤها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل  
او المفعول قوله نحو اكرمك ان تكرمني اه اشارة الى انه لا فرق بين  
صورتي التقديم والتأخير في كونه قيدا سواء قلنا ان المقدم جزء لفيضا  
كما هو رأي الكوفيين او ان المقدم دال على الجزء كما هو رأي البصريين  
قوله فتعسف لمجمله قوله في نفسها على خلاف ما حملوا عليه في  
تعريف الخبر قال قدس سره واعمل غرضه اه اي غرضه من اثبات  
كون الافعال الناقصة قيدا لخبارها باعتبار كلا جزئي معناها  
اعني الزمان والحديث قال قدس سره تبعا لغيره اي الشيخ الرضى



حيث قال كان ينبغي ان يقول على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد  
ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال قدس سره  
فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها فيه انها وضعت  
لتقرير الصفة على الفاعل لان نسبة الحدث الى الفاعل مأخوذة  
في مفهومها لا لتقرير الفاعل على الصفة قال قدس سره ان  
ذلك المعنى موضوع له فيه ان التقرير المذكور ليس بموضوع له  
لذلك الافعال لدخول الحدث المخصوص والزمان في معناها والحوادث  
ان هذا تعريف للقدر المشترك بين الافعال الناقصة التي به تمتاز  
عن سائر الافعال ولا شك انه بالنسبة الى القدر المشترك تمام الموضوع له  
وانما هو جزء بالقياس الى كل واحد منها وتامه في تعليلاتي على الفوائد  
الضمانية قال قدس سره فلو كان معناه اضربه الخ فيه  
ان هذه الملازمة انما تتم او كان التقييد بالشرط مثل التقييد بالطرف  
وليس كذلك لان الطرف قيد لنفس المستند دون النسبة اعني ثبوت  
المستند للمستند اليه فانه مطلق فالمستند المقيد بالزمان والمكان ثابت  
للمستند اليه فقولنا اضرب زيدا يوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب الواقع  
في يوم الجمعة المتكلم فلا بد في صدقه من تحقق المقيد والقييد معا  
واما الشرط فهو قيد لثبوت المستند للمستند اليه ذهني قولنا ان ضربني  
زيد ضربته الاخبار بثبوت ضرب المتكلم زيد في وقت ثبوت ضرب  
زيد له فصدقه لا يتوقف على تحقق الشرط والجزاء بل على ان يكون  
ثبوته في وقت ثبوته وان لم يثبتا قال الشارح رح في شرح المفتاح فقوله  
ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت  
وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره وفي موضع آخر فان قيل قد سبق  
ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول  
مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط  
دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون لثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما  
هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطالب او التمني او نحو ذلك كما هو  
مدلول الانشاء فيعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق

من ههنا المتنع كونه انشاء فاصل ان جاءك زيد فاك ربه اني  
على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب  
بل بمعنى انشاء انتهى كلامه فهو صريح في ان الشرط قيد لثبوت  
شيء لشيء او نفيه عنه في الخبر ونطلب شيء او نفيه او ترجيه في الانشاء  
واليه اشار ههنا بقوله وصدقه باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار  
حيث اني حين طلوع الشمس فان قلت فما الفرق بين مذهبي اهل  
العربية والميراثيين فان المال واحد قلت الفرق ان الشرط عند اهل  
العربية مخصوص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط  
كان الحكم الذي في الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون القيد مفيدا  
لمفهوم المخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميراثيين كل واحد  
من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الكلية لا يفيد الحكم اصلا  
فلا يكون الشرط مخصوصا للجزاء ببعض التقديرات ولا يتصور مفهوم  
المخالفة بل هو ساكت عنه كما هو مذهب الحنفية قال قدس سره  
فظهر ان الحكم الاخباري اه لبت شعري انه كيف يثنى هذا الاختلاف  
والحاصل انه ثابت بين الحنفية والشافعية كما فصله في التوضيح ومعنى  
الاختلاف المذكور ان الميراثيين قالوا ان الجملة الشرطية الواقعة  
في استعمال العرب معناها الحكم بالزوم شيء لشيء وقال اهل العربية  
معناها ثبوت حكم الجزاء على تقدير ثبوت الشرط كما قالوا ان الاول  
مذهب الحنفية والثاني مذهب الشافعية وليس معناه ان الميراثيين  
وضعوا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره بقوله كيف وهم يصنعون  
بيان مفهومات القضايا المستعملة قال قدس سره وفيه اشارة الى  
فيه ان كون الاول سببا للثاني يقتضي ان يكون تحقق مضمون الاول  
مفضيا الى تحقق مضمون الثاني سواء كان الحكم في الشرطية بالارتباط  
بينهما او بالتقييد لا اختصاص له بشيء منهما قوله للشرط في الاستقبال  
اي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى في  
الاستقبال كما صرح به في شرح المفتاح فلفظ الشرط بالمعنى المصدري  
وفي الاستقبال متعلق بالحصول الثاني الذي يتضمنه لفظ الشرط



لابالعلميق لانه في الجبال ولا بالحصول الاول لانه معلق بالحصول الثاني  
 قوله من التأويل بتزويل المجزوم منزلة المشكوك له لكتنه قوله كما انه  
 يشترط في ان عدم الجزم به لك ان تقول المتبادر من عدم الجزم  
 بالوقوع في العرف التردد قوله في المعاني المحتملة اي للوقوع  
 والا وقوع في نفس الامر قوله المشكوك اي غير المتيقنة عند المتكلم  
 فان الشك في اللغة خلاف اليقين كما في القاموس وليس المراد منها  
 المتساوية الطرفين لما في الرضي من ان ان ايسر للشك بل لعدم  
 القطع في الاشياء الجارية وقوعها وعدم وقوعها وفيه ايضا ان الالهام  
 فلا تستعمل في الامر المتيقن المقطوع به وقال الشارح رح في شرح المفتاح  
 وقد اطلقوا على ان المعاني المحتملة المشكوك وانها تستعمل فيما يرجح  
 اي يتردد بين ان يكون وان لا يكون قوله لان الغرض اه نص عليه  
 في الايضاح حيث قال اما ان اذا افهم الشرط في الاستقبال لكنهما  
 يتفرقان في شيء اه قوله فليشأمل ليظهر لك ان كون عدم الجزم  
 باللا وقوع في ان بسبب التردد وفي اذا بواسطة الجزم بالوقوع لا ينافي  
 اشتراكهما في عدم الجزم على ما فهم قوله وكذا ذكره فاكثري في بيان  
 معناه على ما هو الفارق وفيه في المثال على اعتبار عدم الجزم باللا وقوع  
 ايضا حيث قال ام لا قوله وكذا قال اي كما انه به في المثال قال انه اه  
 قوله في نحو ان لم اكن لك ابا اه مبني على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل  
 بالوقوع الشرط الذي هو انتفاء ابوتك له مع انه جازم بانك ابله عالم  
 بتحقيقه الا انه لا يجري على موجب علمه من مراعاة حتم فكأنه غير عالم  
 كذا في شرحه المفتاح قال قدس سره ههنا بحث وهو انه لم يرد بالجزم اه  
 قد عرفت في بيان قوله في المعاني المحتملة المشكوك ما يدل على ان المراد  
 بالجزم معناه الحقيقي وان لا بواسطة بين محل وان اذا كما هو الظاهر  
 في قوله السيد السند من ان المراد بالجزم الرجحان الشامل للظن وانه واسطة  
 بين موقع ان واذا فلا بد له من شاهد من كلام القوم واما قوله ولذلك  
 كان المظنون موقع اذا انما ثبت استعماله في المظنون على الحقيقة  
 دون التزويل ودونه خسران القصد قال قدس سره اقرب الى كونه اه

لان رجحان اللا وقوع اقرب الى التساوي منه الى رجحان الوقوع  
 اكونه وسطا بينهما وفيه انه ضد لكل منهما وتوسط التساوي تحيل  
 فندير قوله كالحصص والرخاء اورد الكاف في بيان الحسنة اشارة  
 الى شمولها للحصص والرخاء وغيرها وورد كلمة اي في تفسير سببه اشارة  
 الى ان المراد منها نوع منها قوله ونحن مستحقوها اشارة الى اهم  
 ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع  
 فان الحسنة لم تكن مختصة بهم قوله لان القطع اه فيه ان هذا الدليل  
 انما يقتضي تساويهما في قطعية الحصول لاني كثرة الوقوع اذ وقوع الجنس  
 وتحققه في ضمن كل نوع على سبيل الشغل والاحاطة ووقوع نوع ما في  
 ضمن نوع واحد على سبيل البدل لان معنى نوع مانوع معين في الواقع  
 مجهول عند السامع والى ما ذكرنا اشار العلامة في شرحه حيث فسر  
 قوله تعالى وان تصبهم حسنة اي نوع منها كحصب او غنمة او ظفر  
 يوم بدر فاورد الكاف وكلمة او وكذا قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله  
 اي نوع منه كفتح او غنمة انتهى ولا شك ان وقوع النوع المعين الواحد  
 المهم عند السامع اقل من وقوع الجنس قوله اللهم الا ان يقصده اه  
 اورد اللهم اشارة الى ضعفه لان ارادة النوع المعين من النكرة ويجعل  
 تنكيره للتعظيم او للتكثير خلاف المتبادر وبين الشارح رح النوع  
 الخصوص في الآيتين في شرح المفتاح بان المراد بالحسنة في قوله تعالى  
 وان تصبهم حسنة هو الحصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود اغنوا  
 حيث تشاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت  
 اثمارها وغلت اسعارها وبان المراد بالفضل في قوله تعالى ولئن اصابكم  
 فضل من الله هو الفتح والغنمة لوقوعه في مقابلة فان اصابكم مصيبة  
 اي قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانقروا ثبات  
 او انقروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن انتهى وابتدع في شأن النزول  
 لا يقتضي خصوص النص فالحق ان ليس في الآيتين قرينة على ارادة  
 النوع الخصوص قوله والمصنف قد قطع اه فيه انه ان اراد ان المصنف  
 قد قطع بتعريف الجنس في الآية فهو ممنوع لان المستفاد من المتن



ان الحسنه المطلقة لكونها مقطوعا بها عرفت تعريف الجنس  
ولا يدل ذلك على قطعه يقدم صحة كونه للعهد وان اراد انه قد قطع به  
على تقدير كون المراد الحسنه المطلقة فليس لكن الرد على صاحب  
المفتاح انما يتم لو جوز كونه تعريف العهد على تقدير ارادة الحسنه  
المطلقة وسينظر هل لك انه ليس في كلامه دلالة على ذلك قوله على مذهب  
الجمهور تعريف العهد عند الجمهور الاشارة الى خصه معهوده مقدمة  
الذكر حقيقة او تقديره وعند السكاكي رجح الاشارة الى شئ معهود  
حاضر في الذهن سواء كان نفس الحقيقة او خصه منها فتعريف  
الجنس عنده قسم من العهد وقسم له عند الجمهور قوله ولو سلم  
انه تقدم ذكر الحسنه تقديرا بناء على كثرة وقوعها فيما بينهم واتساع  
وجودها قوله والمقدر ان المراد اه اي مقدر السكاكي رجح وسانقل  
عبارة قوله وبهذا ظهر اه اي بما قلنا ان المقدر ان المراد الحسنه  
المطلقة ظهر فساد الوجه الذي ذكره الترمذي في بيان كون العهد  
اقضى لحق البلاغة لكونه مبنيا على ارادة الخصه حيث قال جعل الحسنه  
المعهوده التي حقها ان يشك فيها فان الشك انما يليق بالخصه لكونها  
قليله بالنسبة الى الجنس قوله فهذا بعينه تعريف الجنس فلا يصح جعله  
مقابلا له في قوله ذهبا الى كونها معهوده او تعريف جنس قوله وبهذا يبطل  
الحجج بما ذكرنا في الشق الثاني من ان هذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه  
يبطل ما ذكره العلامة من كون العهد اقضى لان قوله بمنزلة المعهود  
الحاضر في الذهن وقوله ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس يدل على  
ان الحضور في الذهن معتبر في العهد غير معتبر في الجنس عنده فلذا حكم  
بكون العهد اقضى منه وقد عرفت انه خلاف مذهبه والقول بان مراد  
العلامة ان العهد على ما اختاره اقضى من تعريف الجنس عند القوم  
كما اختاره السيد في توجيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية بقوله اجيب  
اه لا يخفى ضعفه لان العهد المقابل للجنس كما تدل عليه عبارته ليس  
اقضى بل اعتبار الجنس على مذهبه اقضى من اعتباره على مذهب  
القوم وما ذكره السيد بقوله لما كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه به

عسا لا يرضى به الطبع السليم فان قول السكاكي رجح ذهبا الى كونها  
معهوده او تعريف جنس يساوي بكون الحسنه معهوده او جنسا  
لان تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار الحضور في الذهن وعدمه  
والسايطرون جعلوا قوله وبهذا يبطل اشارة الى قوله والمقدر ان المراد  
الحسنه المطلقة وحيث يكون الواجب تقديمه على الشق الثاني من التردد  
ويكون قوله واذا جعلت الحسنه هي الواقعة الموجودة اه تكرارا  
اعتبروا عن الاول بان تقديم الشق الثاني لما انه يلزم القاصلة بين  
شق التردد بكلام طويل وعن الثاني بان اعادته ليترب عليه قوله  
وحيث يظهر فساد ما قيل ولا يخفى ما فيه من بتر النظم وابهام خلاف  
المقصود ولزوم ركازة عبارة الشرح فان نظم الكلام حيثما ان يورد  
شقا التردد متصلين ثم يقال وبما ذكرنا من ان المقدر ان المراد الحسنه  
المطلقة يظهر فساد ما قيل وما ذكره العلامة وما قيل قوله انهم  
اذا ادعوا لا يخفى في ان مجرد استحقاق الجنس لا يقتضي دخول المعهود  
لجواز ان يكون استحقاق الجنس لفرد غير المعهود نعم اختصاصه  
يقتضي دخول المعهود لكن قد عرفت سابقا ان ادعاءهم اختصاص  
الجنس بقولهم لنا هذه باعتبار الاستحقاق لا باعتبار الوقوع  
قوله واما من حيث هي متنع اه فيه انه لم يرد العلامة بالجنس  
من حيث هي هي المساهية بشرط لاشئ حتى يمتنع وقوعها بل الماهية  
لا بشرط شئ ولا شك في انه يلزمها الوقوع قوله واذا جعلت اه  
عطف على قوله وقوع جنس الحسنه اه واعتراض آخر على العلامة  
بان ما ذكره خلاف المقدر قوله والحياصل اه اي حاصل اعتراض  
المصنف رجح على السكاكي رجح وفيه اشارة الى ان ذكر الشق الثاني  
لمجرد الاستظهار وان عبارته لا تساعد لوجود كلمة او فيها كما عرفت  
قوله ويمكن الجواب اه فيه انه نأى عنه عبارة المفتاح فانه قال قال الله تع  
فاذا جاءهم الحسنه قالوا بالهذه بلفظ اذا والماضي حيث اريدت الحسنه  
المطلقة لانوع منها قوله صحه ما ذكر من قوله لكونه ابعين عن الانكار  
وادخل في الازام ومن كونه ادل على فضل الله وعنايته دون ما ذكره العلامة



لأنه يدل على مفارقة المراد على تقدير العهد لما يريد على تقدير الجنس  
كما لا يخفى وفي لفظ ذكر بصيغة المجهول إشارة الى ذلك هذا وأما حرر  
عبارة المفتاح بحيث يطلع صبح الحق ويعني عن الصباح فاقول اني  
بلفظ اذا في جانب الحسنة حيث اريدت اي حين اريدت فانه يحى  
بمعنى حين كما في الرضى الحسنة المطلقة اي جنس الحسنة لانواع منها  
اي لانوع واحد منهم منها وأما اذا اريدت النوع المعين منها فإيراد اذا والماضى  
لما لا شبهة فيه لكونه متحقق الوقوع معهودا عند المخاطب لكون  
حصول الحسنة المطلقة موطوعا به اي بالحصول ككثرة وقوع تبرير  
اي مقطوع كثره وقوعه او مفعول له اي لكثرة وقوعه وانساعا اي اتساع  
وجوده ولذلك اي لكون الحسنة المطلقة قطعية الحصول لكثرة الوقوع  
عرفت الحسنة ذهابا الى كونها معهودة او معرفة تعريف جنس  
فان من نظر الى ان قطعية الحصول وكثرة الوقوع بلذاتهما ليس الا الحصة  
ذهب الى ان التعريف للعهد واراد بها الحصة المعينة كما نقل الامام  
في التفسير الكبير عن ابن عباس رض الله عنه اريد بالحسنة الخصب والرخاء  
وزيادة الثمرات والخصبة والعافية ومن نظر الى انه لا تقدم لذكر الحصة  
تحقيقها على التعريف على الجنس وهي ايضا قطعية الحصول في ضمن  
الحصة والاول اقضى لحق البلاغة للوجوه الثلاثة التي نقل الشارح رح  
لأنه اذا اريدت الحسنة المعينة كان من حقها ان يشك في وقوعها  
فعملها كثيرة الوقوع قطعية الحصول ادل على فضل الله وكان بعد  
عن الإنكار واذا دخل في الالزام وكان في تعريف العهد دلالة على إنكارهم  
عظام الحسنة وترك الشكر عليها بخلاف الجنس لجواز إنكاره بالإنكار  
فرد حقير وترك الشكر عليه وحينئذ يكون المراد بالعهد ما يقابل الجنس  
اعني الحصة المعهودة وان دفع اعتراض المص رح لأنه لم يفهم من عبارته  
انه قد اراد الحسنة المطلقة بل وجهه ايراد اذا حين ارادة الحسنة المطلقة  
كما لا يخفى فتدبر حتى التدبر واخفظة فانه من الواهب قوله فبالنظر الى لفظ  
المس اه قيل انه مناسف لما ذكره في بحث تنكير المنسب اليه من انه  
لادلالة للفظ المس على القلة والجواب ان التي سابقا دلالة لفظ المس

على ارادة التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب العظيم شائع لانه  
لا يثنى عن القلة في الاصابة قوله فلان الضمير في مساه يعني ان الظاهر  
ان يكون الضمير لمطلق الانسان لكن الذي يقتضيه البلاغة ان يكون  
للا انسان المقيد بما يدل عليه الجزاء اعني قوله تع اعرض وتأي بجانبه  
اي اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اي ابعدها عن رتبة سائر الناس تنكيرا  
وتعظيما كذا في شرحه المفتاح قوله في مقام الحزم بوقوع الشرط قيد  
الحزم بالوقوع على طبق الايضاح ورعاية اسوق الكلام حيث قال سابقا  
اصل ان عدم الحزم بوقوع الشرط والا فاستعمالها في مقام الحزم  
بالا وقوع ايضا يكون على خلاف اصله انكته قوله استطلعت  
ليلتك اي عدتها طويلا ببناء قياسي فان الاستفعال يحى الجسيان والعد  
والاستعمال اللغوي الاستطالة هو اللازم في القائموس طال واستطال  
بمعنى قوله نواها الوله محركة الحزن او ذهاب العقل حزنا والضمير  
الفلق قوله لمن يكذبك اي يجوز كذبك لكون مقام استعمال ان  
لكون المخاطب مرتد دافعه وتصوير ان المقام اه وربما يتحقق التصوير  
بدون التوبيخ كما في قولك ان كان اباك فلا توفده لان فيه اشتمال المقام اعني  
صدور الايذاء من المخاطب على ما يطلع الشرط عن اصله لكن لا توبخ  
على وقوع الشرط قوله كما يفرض الحال يعني كما ان استعمال ان في الحال  
الحقق شائع كثيرا استعمال ههنا في الحال المقدر قوله اي انهم حكمكم  
قدر المعطوف عليه تبعا للكشاف رعاية لجزالة المعنى وليس مذ هب  
الكشاف وجوب التقدير في امثال هذه العبارة وان صرح الرضى بذلك بدليل  
انه حزم في قوله تعالى افان اهل القرى انه عطف على اخذناهم فهو  
اكثرى عنده قوله اي اعراضاه على الاول مفعول مطلق من غير لفظه  
وعلى الثاني مفعول له اي اعتبارا لاعتراضكم ليتحد فاعله وفاعل الفعل  
المعلل وعلى الثالث حال بمعنى اسم الفاعل قوله فحين قرأ بالكسر فيكون  
حرف شرط ولا جزاء له لانه في موضع الحال اي مفروضا كونكم مسرفين  
او جزاؤه محذوف بقرينة التقدم او هو المتقدم واما على قراءة الفتح فهو  
تعليل لما تقدم بتقدير اللام قوله يعني الاصنام والتعبير بضمير العقلاء

فان الحسنة المطلقة



على اعتقاد المخالفين الالهية المستلزمة للعلم ثم كما بهم قوله ان المحال  
الخ واستعمال ان في فرض المحالات شائع كما نقله الشارح رح مثل  
لو الا ان لو اشيع منه ففي استعمال ان ههنا مع تحقق الشرط اشارة  
الى تنزيله منزلة المحال نظرا الى وجود ما يقامه فاندفع ما قيل  
ان ما ذكره المجيب صحيح لاستعمال ان في هذا المقام لا لقولهم ان  
الاستعمال للتوبيخ والتصوير المذكور اذ التصوير انما يحصل لو كان  
ان مستعملا في فرض المحالات مثل لو قوله كان فيهم اه هكذا ذكر  
المص رح في الايضاح فيكون المراد بغير المرتابين من لا رتبة لهم  
قوله والاشكال المذكور بقوله لا يقال المستعمل في المحالات اه قوله  
ههنا اي في تغليب غير المرتابين على المرتابين والجواب المذكور غير جار  
ههنا كما لا يخفى قوله لا يقال اه اراد على قوله لان عدم الشرط ح  
يكون مقطوعا به واما اعتبار التغليب ح فلان الشرط يجب ان يكون  
على خطر الوجود غير متحقق الوجود في الحال فلا يقال لزيد القائم  
ان قت اضربك فاندفع اعتراض السيد رح قوله ظاهر ان ليس المعنى  
اه لان التحدى ينشأ فيه قال قدس سره لم ان يشاركها اه انما يلزم  
لو اريد بالاحداث المخصوصة الاحداث المستفادة من اخبارها اما  
اذا اريد بالاحداث المخصوصة التي هي مداولاتها من الانتقال والدوام  
وغير ذلك فلا يلزم مشاركتها له في ذلك قوله ان محضه له اي ليس له  
دلالة على الحدث المخصوص كما يدل عليه التعليل فايراده لجرد الدلالة  
على الزمان المخصوص فلو تجرد عنه كان ذكره عبثا لانه لا يدل على  
الحدث اصلا على ما وهم فقيل انه مخالف لما في الرضى من دلالة على  
الكون المطلق قوله انه يجوز الخ بناء على كون الحسن والقبح عقليين  
قوله قبل النهي بقوله فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره قوله  
من هذا الاشكال اي الاشكال الوارد على التغليب قال قدس سره  
لان اللازم اه يريد ان استعمال ان شائع في الحال بتنزيله منزلة المشكوك  
لاعتبار خطابي بخلاف استعماله في مقطوع العدم الذي ليس بمحال  
فانه لم يجز استعماله فيه بتنزيله منزلة المشكوك فاندفع ما قيل

فيه بحث اذ فيما سبق كونه محالا بالتنزيل يستلزم القطع بعدم وههنا  
كون المرتابين غلب عليهم غير المرتابين يستلزم القطع بعدم الارتباب  
فكما نزل ثمه اولا الشرط بمنزلة المحال ثم جعل ذلك المحال بمنزلة  
المرتدد فيه فكذا ههنا يجوز ان يغلب اولا غير المرتابين على المرتابين  
حتى يصير المجموع غير مرتابين بالتغليب ثم ينزل منزلة ما لا قطع  
بارتبابهم ولا بعدهم للتبكيث على انه لا يكون استعمال ان ح في مقام  
الجزم بالوقوع للتغليب بل للتبكيث ولادخل لا اعتبار بالتغليب فيه  
اذ يكفي ان يقال لما كان بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين نزل  
الكل منزلة من لا قطع بارتبابهم ولا بعدهم للتبكيث قال قدس سره  
وفي ذلك زيادة مبالغة اه لا يخفى انه اذا اعتبر الاناث داخله في القاتنين  
بحكم التغليب للاشتراك في القنوت كانت مريم داخله في الاناث لا  
في المذكور حتى يستفاد المبالغة نعم لو اريد بالقاتنين المذكور فقط  
كان دخولها فيهم مفيدا للمبالغة المذكورة اللهم الا ان يقال ان في اراد  
صيغة المذكور وان كانت شاملة للاناث نوع مبالغة لكنه يستلزم  
المبالغة المذكورة في حق كل القاتنات وهي لا تليق بمقام مدحها  
قوله لان الغرض الخ اي الغرض مدحها باعتبار الحسب لا باعتبار  
النسب قوله بانها صدقت الخ اشارة الى مضمون الآية الواردة  
في شأنها قال الله تعالى ومريم ابنت عمران التي احصنت فرجها  
فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من  
القائنين قوله بناء الخطاب وليس الآية حيثئذ من الالتفات  
من الغيبة التي في قوم الى الخطاب على ما وهم اذ ليس المراد بقوم  
قوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا بل معنى كلي  
حل على قوم موسى قوله اكتبه في المعنى عبارة اه لا تحاده معهم  
بالحمل عليهم قوله وينبغي ان يغلب الاخف لان المقصود من التغليب  
التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة قوله وعين الميزان في الصحاح  
في الميزان عين اذا لم يكن مستويا قوله ولو سلم اي اعتبار الاتصاف  
في المعنى في التثنية والجمع فذلك فيما اذا كانا حقيقة فليكن نجوابا وان مجازا



قوله من المجاز وقوله بل انتم قوم تجهلون من المجاز باعتبار ما كان فان الخطاب في تجهلون باعتبار كون القوم مخاطبا في التعبير بانتم فلا يرد ان اللفظ لم يستعمل فيها في غير ما وضع له ولا الهيئة التركيبية ولم يستند الفعل الى غير ما هو له فكيف يكون مجازا فيها قوله لان اللفظ لم يستعمل الخ يعني ان هذا القدر معلوم قطعاً وظاهراً ان ذلك الاستعمال يكون لعلاقة والا لكان خطأ فيكون مجازاً وان لم تعلم خصوصية العلاقة وهذا معنى قوله في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب وبيان العلاقة فيه وبيان انه من اى نوع منه فما لم اراحدا حام حوله قوله ان القائتين اى باعتبار هيئته قوله لم يكن في ملتهم لان ملتهم الكفر والانبياء معصومون عن الكفر قبل البعثة وبعد ها اتفاقاً قوله نحو انا وانت فعلنا اه فانه لمشي المتكلم ومجموعه فلا بد من اعتبار كل واحد من آحاده متكلماً لما قالوا من انه موضوع للمتكلم مع الغير معناه مع الغير الذي اعتبر متكلماً قوله فيمن قرأ بناء الخطاب واما قراءة الغيبة فالمراد منه الامة اذ لم يجزى تغليب الغائب على المتكلم او المخاطب قال قدس سره الظاهر ان لفظ غيرهم الخ فيه ان احصاص من بذوى العلم آب عن هذا التعميم الا ان يعتبر فيه تغليب او يجعل بمعنى ما فالظاهر ان المراد من غيرهم اهل التمييز الغير المكلفين كالصبيان والمجانين ولان قول الشارح رح وقد يجمع في لفظ واحد اه يدل على انه لم يكن فيما سبق اجتماع التغليبين قال قدس سره كانه يمكن اولا صالحاً الخطاب اى لتوجيه الكلام وانما اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لان تفسير الاسلوب من الغيبة الى الخطاب فرع الصلاحية لتوجيه الكلام قال قدس سره وقد اشير الى ذلك في قوله تعالى يذروكم فيه حيث قبل غلب فيه المخاطبون على غيرهم والا لقل يذروكم فيه وايها ن وغلب العقلاء على غيرهم والا لقل يذروكم وايها كن ولقد احسن من قال لتغليب المخاطبين على غيرهم بجى بالكاف لا بانها ن وتغليب العقلاء على غيرهم بجى بالهم لا بالنون قال قدس سره واعلم ان خصوصية الخ دفع لما بنوهم

من قول الشارح رح الا تى بل لفظ كم المختص بالعقلاء بان المراد باختصاصه بالعقلاء من حيث كونه خطاباً لا من حيث خصوصيته وليس تعريضا للشارح رح على ما وهم اذ ليس في كلامه تعرض لكون الواو في تعلمون لتغليب العقلاء على غيرهم قال قدس سره لان العبادة منهم ليست اه لانه ان جعل التقوى على المرتبة الاولى اعنى الاتقاء عن الشرك فهو متقدم على العبادة شرط لها وان حلت على المرتبة الثانية اعنى الاتيان بالطاعات والاجتناب عن المعاصي فهي حدين العبادة وان حلت على المرتبة الثالثة اعنى الاتقاء عما سوى الله تعالى فهو لا يناسب لعموم الخطاب بقوله تع يا ايها الناس الشامل لعمام المؤمنين والكفار اذ لا يفهم تلك المرتبة ولا يرغب اليها الا الاوحديون من المؤمنين والعبادة منهم لرجاء الثواب والتخليص من العذاب وقد اختار القاضي في تفسيره تعلقه باعبدا وفصلنا رجاءه ودفع الاعراضات التي اوردت عليه في حواشينا عليه قال قدس سره الارادة تبع الكشف فالمراد بها الطلب لان معنى ارادته تعالى فعل الغير عند المعترلة طلبه منه ولذا جوزوا تخلف المراد عن الارادة في لعل استعارة تبعية شبه الطلب مع حصول الدواعي للمطلوب بالرجاء فاستعمل لعل فيه قال قدس سره كان لفظ لعل حقيقة الخ لتصح الاستعارة فانها استعمال اللفظ في غير ماضع له لمشابهة لما وضع له قال قدس سره لغلبة استعمالها فيه وغلبة الاستعمال اشارة الحقيقة قال قدس سره بمعنى الغاية فعنى لعلمكم تتقون لكي تتقوا تشبيها للغاية بالمرتبى في كون كل منهما مطلوباً قال قدس سره وهذه الوجوه لا تجرى في لعل اذا جعلت الخ لان طلب العبادة منهم ليس لارادة التقوى وطلبها ولا غاية له اذ لا يصح ان يقال اعبدا ربكم مريدا منكم التقوى او لكي تتقوا ولا معنى لقولنا شبه حاله تعالى بالقياس اليهم في ان طلب منهم العبادة واقدروهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والزواجر عن تركها بحال المرتبى بالقياس الى المرتبى منه بخلاف قولنا شبه حال خالقهم بالقياس اليهم في ان خلقهم واقدروهم على التقوى



قال قدس سره هذا التقدير اه اما تعريض للشارح رح في ايراد ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشاف وصاحب المفتاح وغيرهما واما بيان لصحة ايراده بان صاحب الكشاف مصرح بذلك التقدير وصاحب المفتاح موافق له في القول بالتغليب فكانه ايضا قائل بذلك التقدير قال قدس سره لكنه لا يقتضي اه لم يقل الشارح رح انه يقتضي ذلك بل قال وعلى هذا اي على ان يكون الخطاب مختصا بهم يكون التقدير هكذا والفرق بينهما ظاهر قال قدس سره وذكرها في الانعام اه فيه انه ذكرها في الانعام على ذلك التقدير بحيث يكون منفعة لها الذي يشهد به الذوق ان بيان كونها معدنا للكثير يتناول الحسنين معا لكن بحيث يبين كون تكثر الانعام منفعة اهم فلا بد من اعتبار خصوص الخطاب بهم والحاصل ان قوله تعالى يثكم فيه بيان الحكمة خلق الناس ازواجا وخلق الانعام لاجلهم ازواجا فقتضى البلاغة القرآنية ان يكون الخطاب في يذروكم مختصا بالناس ليكون اشارة الى ان خلق الانعام ازواجا لاجلهم وفي قول الشارح رح خافها لكم في هادف نمو ومنافع ومنها تأكلون اه نصريح بما قلنا قال قدس سره ولا يقدح اه عدم القبح مسلم لكن تقدير لكم يقتضي تخصيص الخطاب قوله وهذا النسب ينظم الكلام ليكون قوله ومن الانعام عطفا على القريب مع كمال التماس بين المعطوفين بخلاف توجيه الكشاف فانه يحتاج الى ان يعتبر عطفه على لكم قال قدس سره والاولى ادر اجه اه لا يخفى ان المتبادر من تغليب الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلّة في ذاتيهما كافي شعيب عليه السلام والذين آمنوا وفيما نحن فيه الكثرة والقلّة باعتبار عارض وهو المزاولة بالأيدي فالانسب ان يجعل من تغليب الواقع بوجه على ما وقع بغير هذا الوجه قال قدس سره ان مثل قولك اكرم زيدا اه فيه بحث اما اولافلانه يلزم ان يكون صيغة الامر دالا على زمان الحال والاستقبال مع ان الفعل ما يدل على احد الازمنة الثابتة واما ثانيا فلان المضارع يدل على تقييد بثبوت الحدث للفاعل في الحال والاستقبال فالظاهر ان الامر يدل على توجه الطلب الى متعلقه في الحال

او الاستقبال فان الطلب فيه مدلول الهيئة كما ان ثبوت الحدث مدلول الهيئة في المضارع قال في شرح التجريد في مسئلة ان الامر هل يدل على الفور ام لا ان هيئة الامر لادلالة لها الا على الطلب في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة واما ثالثا فلانه يلزم منه ان يكون الامر ظاهرا في التراخي واما رابعا فلانه يلزم منه ان تكون الاوامر الالهية المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا للطلب في الحال فيلزم اما القول بتخلف الوجوب عن الايجاب ان قلنا بعدم الوجوب حين الطلب او القول بكون المأمور اذا مات قبل تحقق الشرط مات عاصيا لترك الواجب ان قلنا بالوجوب عابه حين الطلب واذا ظهر لك فساد هذه المقدمة ظهر لك فساد ما يتنى عليها قال لشارح رح في شرح المفتاح ما يحصله ان في الشرطية التي جزاؤها خبر تعليقا بحصول ثبوت شيء شيء او نفيه عنه وفي الشرطية التي جزاؤها انشاء تعليقا بحصول توجه الطلب او النفي او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فحصل ان جاءك زيد فاکرمه اه على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشاء قال قدس سره ثم القائل اه يعني ان كلمة المجازاة تدل على مسببة الجزاء عن الشرط فلا بد من فهم المسببية وملاحظتها عند ذكرها لكن ملاحظة مسببية الطلب من حيث انه مستفاد من صيغته غير ممكن وان كان في نفسه مسببا عن شيء باعث للطالب عليه وذلك لان الطلب من حيث انه مستفاد من صيغة اكرم ملحوظ من حيث هو بدون اعتبار وصف معه كالوجود والحصول والتعلق والاستحقاق والشيء من حيث هو من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء واذا اعتبر الطلب باعتبار وصف كان مأولا بالخبر هذا والجواب ان كلمة المجازاة موضوعة للتعليل في شرح التسهيل ادوات الشرط كالموضع لتعليل جملة بجملة تكون الاولى سببا والثانية مسببا فلانها على السببية كدلالة او على الامتناع ولا شك ان نفس الطلب قابل للتعليل كما انه قابل للتقييد بالظرف وهذا لا يقتضي ان تكون



ملاحظة السببية باعتبار نفسه فيجوز ان تلاحظ السببية باعتبار ملاحظة  
وصف كالخصول ونحوه وسيجيء بيان سببية اطلب ومنسبته في بحث الامر  
ان شاء الله تعالى يقال بعض الناظرين في بيان قوله كنهم من حيث هو مستفاد  
منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء ان الحكم بكونه مسببا عن  
الشرط وملاحظة كونه لا يتصور الا بان يلاحظ طلب الاكرام من حيث  
انه مفهوم برأسه ويجعل ملحوظا في نفسه والمفهوم من اكرم هو طلب  
الاكرام الملحوظ من حيث انه حال من احواله وفيه انه يلزم ان لا يكون  
معنى الامر مستقلا بالمفهومية لا المطابقي ولا التضمني مع ان المقرر  
ان المدلول التضمني للفعل مستقل بالمفهومية وغير المستقل انما هو  
مدلوله المطابقي باعتبار النسبة الداخلة فيه قال قدس سره ويتفرع  
الحق فانه ان اول كان الحكم بين الجزاء والشرط بالاتصال فيجوز  
الصدق وعدمه وان لم ياول كانت النسبة الانشائية مقيدة بالشرط  
غير محتملة لهما قال قدس سره هذا حكم بانتفاء الشيء او مقصود  
الشارح رح ان تأويل الجزاء الطلبي لكونه جزاء وهم لان الجزائية  
لا يقتضي الا كونه معلقا بشيء مفروض الصدق في الاستقبال وهذا  
متحقق في الطلبي ولا يعتبر في الجزاء كونه مفروض الصدق كما في الشرط  
فيعتبر امتناع كونه جزاء على امتناع كونه شرطا وليس مقصوده  
الاستدلال بانتفاء السبب الخاص على انتفاء المسبب فان مرتبته اجل  
من ان يتوهم في حقه ذلك بل يبان الفارق بين الشرط والجزاء واما  
اثبات ان في الطلب امرا آخر يقتضي عدم وقوعه بدون التأويل  
فلا بد من اثباته ودونه خرط القتاد وقد عرفت حال مانبه به عليه  
قال قدس سره في بعض اه وعلى التقديرين هو فاعل اجن من اجنه  
اذا ستره وفاعل ذهلت ضمير راجع الى الابل وان قرئ بصيغة المتكلم  
فصدورها بالهاء لا بالنون فاعل ذهلت قال قدس سره فينبغي  
ان يقيد اه لا يخفى ان في قول الشارح رح وهذا يصلح اشعارا بذلك  
حيث لم يقل هذا مثال لهما قوله لاننا نعلم ان الشرط الخوي الخ  
مخالف لما في كتب الاصول من قسمتهم الشرط بالمعنى المذكور الى

عقلى وشرعى وافق وهو المذكور بعد ان اه وانه يستعمل غالباً في السبب  
وفي شرط شبهه بالسبب الا ان يقال ان ذلك المذكور انما هو في كتب  
الاصول لا شافعية والمنع مبنى على مذهب الحنفية وما ذكره من قولنا  
ان كان هذا انسانا فهو حيوان فهو باعتبار العلم فان العلم بالاول  
مبنى على العلم بالثاني من غير توقفه على شيء آخر قوله انه لا خلاف اه  
يعنى ان الدلالة على المفهوم المخالف مشروطة بان لا تكون للتفديد  
قائدة اخرى كما تقرر في محله وفيما نحن فيه يجوز ان يكون الفائدة  
اطهار الرغبة فيه او كون الحادثة التي زلت فيها كذلك قوله معناه  
يحرم اه على اختلاف بينهم في ان مدلول النهى عدم الفعل او الكف  
عنه قوله فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم وليس عاماله وجميع  
الانبياء بقرينة ما قبله على ما توهم لان الحكم المذكور موحى الى كل  
واحد منهم لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على  
حدة قوله وعدم اشراكه معطووعه في جميع الازمنة لان الانبياء هم  
موصوفون عن الكفر قبل البعث وبعدها فلكون الجزاء امتهنابا  
زل المحال وقوعه منزلة المشكوك التصوير ان في المقام ما يقطع عن  
اصله فكان المقام مقام ان تشرك لكن بجوئ بلفظ الماضي وان كان  
المعنى على الاستقبال ارازا للاشراك الغير الحاصل من النبي عم في معرض  
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير التعريض عن تحقق منهم الشرك  
بانه قد حبط اعمالهم لتحقيق موجه فيهم قوله لا معنى للتعريض عن  
لم يصدر عنهم الشرك بانه قد حبط اعمالهم اعيدهم صدورهم منهم  
والحكم عليهم بانه سيحبط اعمالهم مستفاد من النص بطريق قوي  
الخطاب كما في قوله تعالى لا تقل لهما اف فان الشرك من النبي عم الذي  
هو بمكانة من الله تعالى اذا كان موجب الحبط كان بمن عداوه موجبا له  
بطريق الاول ومنه ظهر ان طبيعة المضارع لا تقتضي التعريض عن  
صدر عنهم الشرك لان المضارع ح يكون مستعملا على اصله اعنى  
وقوع الشرك من النبي عم في الاستقبال بطريق الفرض وهو الارتداد  
وزن الحبط على الارتداد لا يبعد التعريض عن صدر عنه الشرك ابتداء



بانه قد حبط عمله بل يكون تعريضا بمن ارتد بخلاف الماضي فانه  
وان كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي ابرازا له  
في صورة الحاصل تعريضا بمن صدر عنه الشرك بانه قد حبط عمله  
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه قد خفي على الناظرين قوله  
في هذا الكلام من الخفاء والضعف اما الخفاء فظاهر حيث ذهب الخلق الى  
الى انه تعريض بمن صدر عنه الشرك وبمن لم يصدر عنه بناء على  
عدم الفرق بين حقوى الخطاب والتعريض وان المضارع يفيد ايضا بناء  
على عدم الفرق بين مفاد الماضي وهو تحقق الشرك ومفاد المضارع  
وهو الارتداد واما الضعف فلان التعريض بمن صدر عنه الشرك  
يستفاد من التعبير بصيغة الماضي الدال على الوقوع بصورة ولا حاجة  
في ذلك الى ابراز الشرك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم في معرض الحاصل بطريق الفرض وار تكاب سوء الادب قوله  
هذا التعريض لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى  
لئن اشركت ليحبطن عملك فان المقصود منه نسبة الحبط اليهم على  
وجه ابلغ قوله لان كل من سمعه اه فعلى الاول المنصف معنى الحاصل  
على القول بالانصاف وعلى الثاني المنصف صاحبه قوله خالصي العداوة  
مستفاد من صيغة المبالغة فان الاعداء جمع عدو قوله تمنوا ان تردوا  
اشارة الى ان لو مصدرية بقرينة وقوعه بعد الوداد اليه ذهب البعض  
كالبراء وابي علي وابي البقاء وغيرهم والوداد بمعنى التني لان وقوع  
الارتداد من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون بيانا لحاصل  
المعنى ففعل وودوا محذوف واو شرطية اي وودوا ارتدادكم لو تكفرون  
لمسروا كما هو مذهب الجمهور قوله وهو المذكور في الكشف اي  
المفهوم مما ذكر فيه فان عبارته هكذا فان قلت كيف اورد جواب  
الشرط مضارعا مثله ثم قال وودوا بلفظ الماضي قلت الماضي وان كان  
يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة  
كأنه قبل وودوا قبل كل شيء كفرتم وارتدادكم انتهى ولا تعرض فيه الكون  
ودوا جوابا للشرط لاني السؤال لان حاصله انه كيف جاء وودوا مضارعا

بعد ان اورد جواب الشرط كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء  
كان وودوا جوابا اوليا ولا في الجواب اذ خلاصته ان وودوا وان فرض  
كونه جاريا مجرى المضارع بان يكون معطوفا على جواب الشرط  
فيه نكتة وهي الدلالة على وودادتهم للكفر قبل كل شيء وانه اذا  
لم يكن جاريا مجرا بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء  
كانت النكتة المذكورة فيه بطريق الاولى كما هو مدلول ان الوصلية  
وذلك لانه لا يكون وودادتهم مقيدة بالشرط المذكور فيدل على تحققها  
قبل كل شيء يريدونه من مضار الدنيا والدين وانما حاصله لهم وان  
لم يشفقوكم بخلاف ما اذا كان جاريا مجرى المضارع فانه يكون بمعنى المضارع  
مترتبا على الشرط لكن ايراده بلفظ الماضي يشعر بكونه حاصله لهم  
قبل زمان التكلم وايراد الشرط والجزاء المذكورين بلفظ المضارع  
يدل على خصوصيهما بعد زمان التكلم فيكون في لفظ الماضي دلالة  
على قبلية وودادتهم للكفر من كل مضرة يريدونها وانما حاصله لهم  
وان لم يشفقوكم ولا شك ان الدلالة على تقدير عدم الاجراء اظهر الكون  
الماضي مستعملا في معناه بخلافها على تقدير الاجراء فان الدلالة  
حينئذ بمجرد التعبير بلفظ الماضي وما ذكرنا من توجيه عبارة الكشف  
مصرح به في تفسير القاضى حيث قال وبجيشه وحده بلفظ الماضي  
الاشعار بانهم وودوا ذلك قبل كل شيء وان وودادتهم حاصله وان لم يشفقوكم  
وبما حررنا ظهور وجه تخصيص الشارح رج قوله فان قلت اذا عطيف  
على جواب الشرط اه بالوجه المذكور في المفتاح ولم يتعرض  
اوروده على وجه الكشف لانه لم يتعرض لكونه معطوفا على جواب  
الشرط ثم ان وودادتهم للكفر اذا كان قبل كل ما يريدونه كان لزوما  
للظفر اوضح بالنسبة الى العداوة والبسط في قول وجه الكشف الى  
وجه المفتاح فلذا قال الشارح رج في شرحه وهذا حاصل ما ذكره  
صاحب الكشف بقوله ان لزوم اه يعني ان الماضي اذا وقع  
جزاء وان كان بمعنى المضارع لكن التعبير بلفظ الماضي يشعر  
بتحقيق مفهومه ولا شك ان التعليق بالشرط الذي هو على خطر الوجود



ينساق ارادته فليحمل على تحقق لزومه للشرط بقريضة وقوعه  
جزاء وقال السيد في شرحه لامتناع انما دل الماضي على تحقق لزوم  
لان الجزاء معلق بالشرط فعناء اذا وقع جزاء يتحقق مفهومه جزما  
على تقدير الشرط وفيه انه يتوقف على اعتبار المضي بعد الجزائية  
والظاهر انه مقدم وان تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط  
لا يدل على تحقق لزومه له من غير شبهة لجواز ان يكون اتفاقا من غير  
لزوم كما في قولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا قوله  
اذا عطف الخ خرج بهذا القيد كون المجموع من حيث هو جزاء  
لانه لا يكون العطف على الجزاء بل مقدما على وقوعه جزاء على ان  
معنى قوله على وجهين انه يستعمل على وجهين والاستعمال بان يكون  
المجموع جزاء لا بد له من شاهد حتى يمنع الحصر قال قدس سره  
وحينئذ لا يرد اه فيه بحث لان المراد بقوله ليكون المجموع لازما واحدا  
ان ترتب مجموع الجمل الثلاث بالترتيب الذي ينساق لزومه يكون اللازم  
لازما واحدا بالقياس الى الشرط كانه قيل ان يتفقوا يكونوا لكم اعداء  
اللزوم لان يستطوا اليكم ايديهم والستهم الملزوم لان يودوا كفركم  
فلا يكون هناك لزومات متعددة بالقياس الى الشرط حتى يصح ان لزوم  
الثابت للشرط اوضح بالنسبة الى لزوم الاولين له قال قدس سره لانها  
حاصلة لهم اه فيه بحث لان التني على ما سيجي في بحث الانشاء  
طلب الشيء على سبيل المحبة فيجوز ان لا يتحقق طلب الكفر منهم على  
تقدير البسط وفي تفسير الكشاف ودوا بقوله نعموا ان تردوا اشارة  
الى ما قلنا قال قدس سره ويظهر لك مما قررناه تعريض للشارح رح  
بانه لا وجه تخصيص لزوم خلو التقييد عن الفائدة بما في المفتاح  
وقد عرفت انه فاعه فيما سبق قال قدس سره نعم او قيل اه لا يخفى  
ان التريد المذكور انما يستقيم لو ثبت في الاستعمال وقوع المجموع من  
حيث هو جزاء وان لم يتوقف بعض اجزائه على الشرط قال قدس سره  
وعلى كل تقدير يبطل اه اما على تقدير ان يكون المجموع لازما واحدا فلقد قدم  
تعدد اللزومات فلا يصح كون بعضها اوضح واما على تقدير ان يكون

شكل واحدة منها لازما بلا واسطة او بواسطة فخلو التقييد  
بالشرط المذكور او المقدر عن الفائدة ولا يخفى عليك ان التريد  
بين المجموع وبين كل واحدة منها قال قدس سره بخاراه لانه لم يقل  
بتعدد اللزومات والكل من حيث هو لازم وان لم يكن كل واحد من اجزائه  
لازما فلا يخلو التقييد بالشرط عن الفائدة قوله انه من الضرب الاول  
لانه الشائع المتبادر الى الفهم قوله والمراد اطهاراه قد عرفت ان المراد  
بالودادة التني ويجوز ان يكون التني بعد الظرف فلا حاجة الى التأويل  
وكذا في قوله يكونوا لكم اعداء لان المراد خالصي العداوة والخلوص  
انما هو بعد الظرف لا قبله فانه لا يخلو عن شيء من الملازمة الظاهرة  
قوله بظنونهم كفارا اي يظن المشركون المؤمنين كفارا بسبب  
ارسال المکتوب اليهم واطهار اسرار النبي صلى الله عليه وسلم قوله  
هذا انما يصح اه فيه ان اخبار المرأة التي حملت مکتوب مخاطب  
بما جرى لها مع اصحابه يكفي في ظن المشركين المؤمنين كفارا  
مثلهم ولا يتوقف على وصول المکتوب اليهم قوله فرضا متعلق  
بحصول الشرط اي حصول فرض او مفروضا او من حيث الفرض  
لا بالتملق لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به حال قوله مع القطع  
اه اي الحصول المفروض للشرط المقارن له لم يأت بافتقاره اللازم منه  
انتفاء الجزاء المسبب عنه فدلل او قد اوجها التعليق المذكور مع الامتناعين  
وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور واختاره القاضي  
في تفسير قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمهم وابصارهم انما مجرد  
التعليق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول والثاني  
كان مجرد التعليق في الاستقبال وقيل انها للتعليق مع امتناع الشرط  
من غير دلالة على امتناع الجزاء بل يستفاد ذلك بقريضة كالمساواة  
كما في المفتي قوله على سبيل القطع قال العلامة متعلق بامتنع اي  
لعليق ما هو معلوم انتفاءه قطعاً بامتناع غيره للدلالة على عليه امتناع  
الاول لامتناع الثاني لا للاستدلال على انتفاء الثاني لكونه معلوما  
كما يحققه الشارح رح وقال الشارح رح الاظهر انه متعلق بامتناع غيره



لا يك تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجبي يعني تجمع له مسببا  
عنه على ان التعليق مجاز عن التسيب لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك  
وعلفت الاكرام بالمجبي فقد جعلته مسببا والمجبي سببا والافاظا هرا به اس  
بمعنا قيم اذ ليست كلمة لو لتعلق الامتناع بالامتناع بل لتعلق الحصول  
بالحصول قوله لان لتعلق اه هذا غير ما قالوا من ان لتعلق الحكم بالوصف  
مشعر بالعلية وبعض الناظرين لم يفرق بينهما فاعترض بانه  
لا معنى لقولنا انها لتعلق ما امتنع لاجل امتناعه اذ ليس الامتناع  
علة للتعلق قوله لتعلق الامتناع اه قد عرفت انه جعل الشارح  
التعليق مجازا عن التسيب وعندى انه لا حاجة اليه لانه تعلق كالتعليق  
في لما وما له السببية فمعنى قواني لو جئتني لا كرمتك اذ ثبت المجبي  
ثبت الاكرام ولما انتفى الاول انتفى الثاني قوله والمالك واحد لان التعلق  
بالحصول الفرضي للدلالة على ان انتفاء الثاني لا انتفاء الاول قال  
قدس سره اما ان اريد به التعلق الشرطي اه قد عرفت انه تعلق  
شرطي كالتعليق في لما وقد اعترف به في شرح المفتاح فقال ومحصل  
ما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجراء بانتفائه  
فيرجع الى ما هو المشهور من انها لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول نعم انه  
ليس تعلقا شرطيا بمعنى تعلق امر بآخر على خطر الوجود كما في ان  
قال قدس سره وان مفهوم لو هو التعلق اه لا يخفى ان كلا المعنيين  
مفهوم من لو وكون الاول مفهومنا مطابقا والثاني لازما بما لم يثبت  
بل التبادر وكون المقصود ان امتناع لثاني لا امتناع الاول يدلان على  
ان مفهومها مجموع الامرين فكل منهما داخل فيه قال قدس سره  
فيكون التعليق في عبارته اه فيه انه لا بد في هذا التوجيه من تأويل  
الامتناع بالامتناع في الموضعين ومن تدبير الحصول بهما اي تعلق الحصول  
ما امتنع بمحصل ما امتنع مع انه خلاف الظاهر لان المنادى من قواني تعلق  
ما امتنع بتعلقه من حيث الامتناع قوله سواء كان اه اشارة الى دفع  
ما توهم بعض شراح المفتاح من ان قوله لا امتناع الثاني لا امتناع الاول  
لا يشمل الصورة واحدة وهي ما اذا كان الشرط والجزاء مثبتين

مع ان لا استعمال لواربع صور قوله والسبب قد يكون اعم اي اكثر في نفسه  
وفي الرضى والسبب قد يكون اعم اي تحققا قوله اما الاول فسلان  
الشرط اه قد مر سابقا ان الشرط التحوي معتبر فيه معنى السببية  
ولذا قال الاصوليون انه شرط شبيه بالسبب وقال في المغنى ان لودالة  
على عقد السببية والمسببية لكن السببية المعتبرة فيها الجمالية سواء  
كانت في الواقع او لا وفي نحو قولنا لو كان النهار موجودا فالشمس طالعة  
السببية باعتبار العلم على انه لا يلزم على الشيخ دعوى الكلية حتى يرد عليه  
ما ذكره بل يكفي ان تكون جزئية فمعنى قوله ان الاول سبب والثاني مسبب  
انه قد يكون سببا ومسببا قوله فهي لا امتناع الاول اه هو داخل في مفهومها  
قوله انه يستدل بامتناع الاول اه فان كلا الانتفائين معلومان في نحو قولنا  
لو جئتني لا كرمتك قوله على ان انتفاء اه يعني انه قد حصل جميع الشروط  
والاسباب لوجود الثاني كالاكرام سوى مضمون الاول كالمجبي مثلا  
فلم ينتف الاكرام الا لا انتفاء المجبي كما مر منقولا من التحرير العسدي  
قوله فقد جعلوا اه اي جعلوا هذا الاستعمال اصطلاحا واخذوه هناك  
مذهبيا كالشوا بين ابن عصفور الا انه لما اشاع استعمالها فيما يكون انتفاؤها  
قطعا قالوا انها لا تحتاج الى ذكر استثناء تقيض التالي بخلاف استثناء المقدم  
قال قدس سره يفهم من ظاهرهما اه الاول مفهوم من ظاهر القول  
الاول والثاني من القول الثاني لكن يرد على الاول ان الحصر المستفاد  
من قوله انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا رباب المعقول ممنوع  
بل المفهوم منه انه معنى حقيقي عندهم مجازي عند اهل اللغة لكونه جزء  
ما وضعه وعلى الثاني ان المفهوم منه اب الربة الكريمة واردة على وفق  
اصطلاحهم لا على مقتضى اصطلاحهم حتى يرد انه يفهم منه انه فرع  
الاصطلاح ولولا لما وجد قوله فيكون دائما دلا واسطة بين التقيضين  
وماتوهم من انك تقول لو ضربني الامير ضربته فقتلته وجود ضربك  
على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه استمرار ضربك  
ولا يلزم منه انه لو ضربك السلطان ضربته فدفوع لانه ليس مما نحن فيه  
لانه ليس فيه تقيض الشرط اعني عدم ضرب الامير انسب والبقى بالجزاء



بل هو من باب التعريض فتدبر قال قدس سره هذا انما يتأني الخ  
خلاصة كلامه انه اذا كانت اولامر كية من او وحرف النفي كان معنى  
التعليق باقيا فيه فيفيد استمرار الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه  
اذا كان تعلقه بالشرط مستبعدا واما اذا كانت كلمة برأسها كان معناها  
ان وجود الاول مانع عن تحقق الثاني فلا يفيد استمراره قال قدس سره  
واما قولك الخ يعني انه فرق بين لولا ولولا فانه مركب من اوله قطعا فهي  
تدل على التعليق فتفيد استمرار الجزاء في المثال المذكور قوله ان  
الارتباط الخ ولذا قالوا ان رفع المقدم لا يوجب رفع التالي ووضع  
التالي لا يوجب وضع المقدم ولو اعتبر الارتباط لا يتجا قوله  
فلو قد راعى ان تكون مستعملة على اصلها قوله وينتقض اي  
يحصل التناقض بين ثبوت نفي النفي المستلزم لثبوت العصيان وبين  
ما اريد بقوله نعم العبد صعب اه لانه سبق المدح بعدم العصيان  
قوله وهذا وهم اه قيل كان الشيخ استبعد التقييد بالنفي لانه يشافي  
عموم النفي الصريح ففيه مزيد تكلف ابس في تقييد المثبت وح لا يتجه  
ما ذكره الشارح رح والجواب ان ترديد الشارح رح في اعتبار الارتباط  
في مفهوم الجزاء ولا شك انه لا فرق بين النفي والمثبت ح انما الاستبعاد  
اذا كان التقييد بقضية خارجية عن مفهوم الجزاء قوله واما قوله  
تعالى ولو علم الله فيهم خيرا اول الآية ان شر الدواب عند الله الصم  
التيكم الذين لا يعقلون ولو علم الله اه اي لو علم الله في الكفرة الصم عن  
الحق اليكم من قطرة سعادة كتبت لهم او انتفاء آيات لاسمعتهم  
سماع تفهم قوله واجيب اه في الغنى والجواب بثلاثة اوجه اشان  
يرجعان الى منع كونه قياسا وذلك لاختلاف الوسط اجمعا ان التقدير  
لاسمعتهم اسماعا نافعا ولو اسمعتهم اسماعا غير نافع لتولوا والثاني  
ان تقدير ولو اسمعتهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث الى منع  
استحالة النتيجة بتقدير كونه قياسا متحد الوسط اذ التقدير ولو علم الله فيهم  
خيرا وقتما تولوا بعد ذلك ولا يخفى ضعف الجواب الاول لانه لا قرينة  
على تقييد لو اسمعتهم بالاسماع الغير النافع ولانه تحقق فيهم الاسماع

الغير السامع لان تقييد الاسماع بعد نزول هذه الآية وكذا ضعف الثالث  
لان علمه تعالى بالخبر ولو في وقت لا يستلزم التولي بل عدمه واما الجواب  
الثاني فهو قوي لان الشرطية الاولى قرينة على تقييد الاسماع  
في الشرطية الثانية بتقدير علم عدم الخير فيهم وهذا مختار القاضي  
في تفسيره حيث قال ولو اسمعتهم وقد علم ان لا خير فيهم لتولوا  
ولم ينتفعوا به او ارتدوا بعد التصديق والقبول قوله فانما ينتجان اي  
اللزومية كما يدل عليه قوله وهذا محال لان المحال استلزام علمه تعالى  
بالخير فيهم للتولي لا توافقهما في الوجود وقوله والمحال جازان يستلزم  
المحال والقياس انما ينتج لزومية اذا كان من اللزوميتين وابس المراد  
ان الانتاج مطلقا يكون من اللزوميتين فان القياس المركب من الاتفاقيتين  
ومن اللزومية والاتفاقية منتجان للاتفاقية وتفصيله في شرح المطالع  
فلا يرد ما قيل انه على تقدير كون الاولى اتفاقية عامة والثانية لزومية  
اذا سلم كونها كلية يجب ان ينتج كما لا يخفى على من له درية بصناعة البرهان  
فلا يصح قوله انما ينتجان اذا كانتا لزوميتين قوله فاستحالة النتيجة  
ممنوعة اي لا تسلم استحالة الحكم باللزوم بين المقدم والتالي وان كان  
الطرفان محالين فما قيل اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما  
قوله والمحال جازان يستلزم المحال فبا النظر الى استحالاته في نفسه  
فلا تدفع بينهما ناس من سوء الفهم قوله والمحال جازان يستلزم  
المحال وان لم يوجد بينهما علاقة عقلية على ما هو التحقيق من عدم اشتراط  
العلاقة في استلزام المحال للمحال فاندفع ما قيل لا كلام في جواز استلزام  
المحال للمحال لكن لا ريب في استحالة استلزام المحال لما يستحيل تحققه  
عند تحققه وههنا كذلك قوله وهذا اي المذكور من السؤال والجواب  
غلط اما السؤال فلان لو استعمل الى اخره واما الجواب فليقله وكيف  
الى اخره يعني ان فيه تسليم كونه قياسا ومنع كونه منتجا لان شاء سير أقط  
الانتاج وكيف يصح اعتقاد وقوع قياس في كلامه تعالى اهلكت فيه  
شرائط الانتاج وان لم يكن مراده تعالى قياسية ذلك وبما حررنا لك  
اندفع كالا اعتراضين للسيد اما الاول فلانه ان اراد بقوله بل اراد



منع كونه قياسا منتجا منع قياسته فباطل لان الشرائط المذكورة شرائط  
الانتاج لشرائط القياسية فباتفاقها لا ينتج القياسية وان اراد منع  
انتاجه ففيه تسليم كونه قياسا الا انه غير منتج لانتهاء شرائط الانتاج  
واما الثاني فلانه مبني على ان يكون لفظ هذا اشارة الى الجواب ويكون  
قوله لان لفظه لولم تستعمل الخ اعتراضا على التسليم المدلول عليه  
بقوله ولولم وقد عرفت انه اشارة الى مجموع السؤال والجواب بين غلطية  
كل منهما على ترتيب اللف قوله ثم ابتداء قوله واواسمهم لتولوا كلاما آخر  
الخ يعني انه كلام منقطع عما قبله والمقصود منه تقرير توليهم في جميع  
الازمنة حيث ادعى زومه لما هو مناف له ليفيد ثبوته على تقدير  
الشرط وعدمه فعني الآية انه انتفى الاسماع لانتهاء علم الخير وانهم  
ثابتون على التولي في الشرطية الاولى للزوم بحسب نفس الامر  
وفي الثانية ادعائي فلا يكون على هيئة القياس فاندفع ما قيل ان الاشكال  
باق بحاله اذ لو كان هاتان الشرطيتان حقتين لكان استلزام علم الله تع  
الاسماع واستلزام الاسماع للتولي ثابتين ويلتزم منها قياس افتراضي  
ينتج للحال قوله يجوز ان يكون الخ يعني ان التولي بمعنى الاعراض  
عن الشيء كما هو اصل معناه لا بمعنى مطلق التكذيب والانكار عن الحق  
حينئذ يجوز ان يكون لولم معناه المشهور ويكون المقصود منه الاخبار  
بان انتفاء الثاني في الخارج لانتهاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا ينعظم  
منها القياس اذ ليس المقصود منها بيان استلزام الاول للثاني في نفس  
الامر ليستدل بل اعتبار السببية واللزوم بينهما لبعلم المسيية واللزومية  
بين الانتفايين المعلومين في الخارج قوله وعدم الانقياد كالعطف  
التفسيري لما قبله لافادة ان الاعراض ههنا عقلي لاحصى قوله لم يتحقق  
منهم التولي والاعراض لان الاعراض عن الشيء فرع تحققه قوله ولم يلزم  
من هذا تحقق الانقياد له لان الانقياد للشيء وعدم الانقياد له ليس  
على طرفي النقيض بل كالعادل والخصم بل لجواز ارتفاعهما بعدم  
ذلك الشيء قوله لان تسليم ان اه لانه يجوز ان يكون ذلك بسبب عدم  
الاهلية للاسماع وهو بناء عضال وشرع عظيم قال الله تعالى

لفذكر ان نعت الذكرى قوله ليس خيرا فيه وان كان خيرا فلا يكون  
مخالفا لما هو المشهور ان النعمة ان لا تقدر قال قدس سره فيه  
بحث الخ والجواب ان في الامر الاول كمال ذمهم وتوابعهم حيث صار  
الاسماع الذي هو سبب اعدام التولي سببا لتوابعهم بناء على فرط عنا دهم  
وتضييعهم الاهلية والاستعداد كانه قيل جميع اسباب التولي وشرائطه  
متحقق فيهم الا الاسماع ولوا سمعهم لتولوا قال قدس سره بخلاف  
دوام التولي الخ يعني بخلاف ما اذا جعل من قيل اولم يخف الله  
لم يعصه فان المدلول حينئذ دوام التولي وهو يفيد كمال ذمهم  
قال قدس سره فان قلت الخ هذا انما يرد او اريد لتولوا عما سمعهم  
اما لو اريد لتولوا عن الحق وانكروه فانه متحقق على التقديرين لانهم  
ضمم بكم ثابتون على التكذيب والانكار اسمهم الحق اولم يسمعهم  
اما على تقدير عدم الاسماع فظاهر واما على تقدير الاسماع فلا نهم  
ينكرونها عنا دا قال الله تعالى وبجدوا بها واستبقتهن انفسهم  
قال قدس سره لاسمعهم للطف بهم الخ فسر الاسماع بالالطف وهو  
ما يقرب العبد الى الطاعة ويبيده عن المعصية لانه لا يمكن تفسيره  
بالاقدار على السماع لحصوله ولا بخلق السماع فيهم بالخير لانه لا يعتبر  
في الشرع ولا يترتب عليه النجاة ولا بتوسط اختيارهم لكون الافعال  
الاختيارية مخلوقة للعبد عند المعتزلة فالمراد خلق اسباب السماع  
وهو اللطف قال قدس سره لما نفع فيهم اللطف اي اثبتوا على  
التكذيب والانكار كما كانوا قبل اللطف فلا يرد ان عدم نفع اللطف  
فيهم فرع تحقق اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقدير  
اللطف وعدمه قال قدس سره قلت هو ايضا محمول على الاستمرار  
لا يخفى انه لا حاجة على هذا الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول  
على الاستعمال المشهور يعني انه لم يبق عن ارتدادهم عن الحق الا انتفاء  
اللطف ومحج الآيات حتى لو تحقق تحقق ويمكن جعله على طريق  
الاستدلال فانه يتبع حينئذ لولم الله فيهم خيرا اي انتفاء اللطف  
لا رتدوا ولا شبهة في صحته واما الجواب الذي ذكره السيد فتكافئ



لان التكذيب وعدم الاستقامة ليس مطلقا بل هو مقيد بقوله بعد ذلك  
 كما هو الظاهر ولان التصديق ينافي الاستمرار على التكذيب والتفديد  
 لانفكك المعنى به خلاف الظاهر قوله واما قوله تعالى ولو جعلناه  
 الخ في تفسير القاضى وقالوا اولا نازل عليه ملك هلا نزل معه ملك  
 يكلمنا نبي كقوله اولا نزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولو انزلنا ملكا  
 اقضى الامر جواب لقولهم ويان لما هو المانع مما اقترحوه والخل فيه  
 والمعنى ان الملك لو نزل بحيث عاينوه كما اقترحوه لحق اهلا كهم  
 فان سئل الله تع جرت بذلك فمن قبلهم ثم لا ينظرون بعد نزوله طرفه عين  
 ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون جواب ثان  
 ان جعل الهاء للمطلوب وان جعل للرسول فهو جواب اقترأخ ثان  
 فانهم تارة يقولون اولا نزل عليه ملك وتارة يقولون لو شاء ربنا لازل ملائكة  
 والمعنى ولو جعلنا قريتنا ملكا عاينوه والرسول ملكا لجعلناه رجلا كما مثلنا  
 جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي فان القوة البشري لا تقوى  
 على رؤية الملك في صورته وانما ارأهم كذلك الافراد من الانبياء بقوتهم  
 القدسية وللبسنا جواب محذوف اى ولو جعلناه رجلا للبسنا اى خلطنا  
 عليهم ما يخلطون على انفسهم فيقولون ما هذا الا بشر مثلكم انتهى ولا يخفى  
 عليك بعد التدبر فيما نقلناه ان كلمة اوهما مجرد الربط والتعليل ليقيد ابداه  
 المانع لما اقترحوه ويكون جوابا عما اقترحوه واما ما قاله الشارح رح من انه  
 لا استمرار للجزاء على تقدير الشرط وعدمه فلا مدخل له في الجواب  
 عن اقتراحهم بكونه كونه على اصلها اعني امتناع الثاني لامتناع الاول  
 او بالاكس اذ ليس المقصود ههنا بيان السببية بين الاتفائين المعلومين  
 ولا الاستدلال بانتفاء اللبس على انتفاء كونه رجلا ومنه على انتفاء كونه ملكا  
 من جواب اقتراحهم يحصل بمجرد ابداء المانع ولا حاجة فيه الى اعتبار  
 امتناع الثاني ليقيد امتناع الاول قوله فيلزم عدم الثبوت اى عدم ثبوت  
 الشرط والجزاء اما عدم ثبوت الشرط فظاهرا واما عدم ثبوت الجزاء  
 فلا كونه مطلقا على الشرط الغير الثابت والتعليل لا يدل على عدم ثبوت  
 شيء منهما لانه يقتضى كونهما على خطر الوجود لا القطع بعدم الثبوت

قال قدس سره واليه اى الى كونه مرادا قال قدس سره ولو كان  
 بالاضين الصواب ولو يكون في وقت الطلب قال قدس سره كانه  
 لم ينظر اه البارق غيم يظهر منه البرق ببغداد متعلق بطريق الوهن  
 ايله فيهم انهم اوصف اللبلة ما لهم وما الى تعجب متصل بمادل عليه الكلام  
 اى طريق فاخذت اسكنها وهى لا تسكن ثم اعادها وهى تدافعنى الى ان  
 قضيت من كثرة معارضة وشدة مدافعتها المحب فوبقا نهر غائبة عنها  
 وتمنت لها ورغبت عن الفرات وهى حاضرة حولها ارباب لها دعاء  
 على الابل اى لاشربت الماء بل لها بدل الماء التراب اتيق وجمال بيان  
 للضمير في لها والكرخ ولاية بغداد اى ان كنت في ولاية بغداد فاني  
 عطشان الى وطني فهل جئت ايم البرق قطرة عن ماء بلدي وهى المعرفة  
 قوله في الجهد والهلاك اه يقال فلان يمت فلانا اى يطلب ما يؤذي به  
 الى الهلاك كذا في الكشف قال الهلاك مأخوذ في مفهوم العنت فلا يراد  
 ما قبل ان الصواب اولا ان العنت معناه الفساد والمشقة والهلاك والا ثم  
 على ما في القاموس ولا يجوز ارادة معينين من لفظ واحد قوله اقصد  
 استمراره اى الاشارة الى استمرار الفعل لان اللفظ مستعمل فيه قوله  
 فيما مضى اذ الجزاء ماضى واولا يقلب الماضي الى المضارع قوله وقتنا فوقنا  
 لان المضارع يدل على الاستمرار التجددى التجدد زمان الاستقبال  
 قوله لانه كان اه وفيه تعكيس امر الايالة فقصد الاشارة الى ما ارادوا  
 توبخا لهم عليه واستهجانا له ولذا عبر عن الموافقة بالاطاعة وانما  
 قلنا ان اللفظ ليس مستعملا فيه بل هو من مستنبعات التراكيب بالراد  
 صيغة المستقبل كالتعريض في قوله تعالى لن اشركت ليجطن عملك  
 بابراد صيغة المباحث لان المقصود من الآية نفي الاطاعة في الكثير  
 لانفى الاستمرار لاطاعة في الكثير قوله بدليل قوله تعاه متعلق بقوله  
 كان في ارادتهم ووجه الاستدلال ان المراد من الكثير الحوادث التي  
 تحتاج الى الرأي وهى كثيرة في نفسها وان كانت قليلة بالنسبة الى الحوادث  
 التي لا تحتاج الى الرأي فالمعنى او يطعنكم في الحوادث التي تحتاج الى الرأي  
 بان يعمل على رأيكم فيها وهذا هو استمرار عمله على ما يستصوبونه



قوله بعد قوله اه انما قال ذلك ليظهر ان مقتضى الظاهر الله مستهزئ  
 عدل عنه الى المضارع لافادة الاستمرار التجدي والله مستهزئ وان كانت  
 دالة على الدوام بمعونة المقام الا ان الاستمرار التجدي ابلغ قوله  
 ليكون المعنى اه هذا بيان لحاصل المعنى وما يؤل اليه وكذا ما في المفتاح  
 لما عرفت من ان المعنى ان انتفاء عنكم بسبب انتفاء اطاعتكم في كثير  
 من الامر وذلك لان الاطاعة في كثير من الامر تستلزم استمرار الاطاعة فان  
 اعتبر النبي المستفاد من كلمة او بعد ما على الاستمرار كان مأل المعنى انتفاء استمرار  
 الاطاعة وان اعتبر الاستمرار مقدما على النفي كان مأل استمرار انتفاء الاطاعة  
 ووجه آخر وهو انه ان كان في كثير متعلقا بيطيعكم كان مأل الى انتفاء  
 استمرار طاعتكم وان كان متعلقا بالنفي المستفاد من كلمة او كان مأل الى استمرار  
 امتناع طاعتكم قال قدس سره فظاهر لان استفادة المعاني من الالفاظ  
 على وفق ترتيبها قال قدس سره واما موافقته اه لا يخفى ان موافقته  
 اياهم اما بالوحي او بالاجتهاد وهو ايضا وحي عند من يجوز له الانبياء عم  
 لامتناع تقريرهم على الخطأ وعلى كل تقدير لا وافية رأيتهم فالنبي  
 عليه الصلوة والسلام مستمر على امتناع اطاعتهم وانه او اطاعتهم في شيء  
 لوقعوا في الغت والامر بالمشاورة له مجرد تطيب قلوبهم قوله وللشأن  
 ايضا وجه بناء على ان البليغ يصور المعاني الاصلية اولا في الذهن  
 ثم يعتبر فيها الخصوصيات والمزايا فالتنفي والاثبات مقدم في الاعتبار  
 على الاستمرار وعدمه قوله الخطاب اه في التخصيص تسليمة للرسول  
 عليه السلام وفي التعميم تفضيح لهم بظهور شناعة حالهم على كل احد  
 قوله اروهاه قال الزجاج قوله تعالى اذ وقفوا على النار يحمّل ثلثة اوجه  
 الاول ان يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان  
 يدخلوها والثاني ان يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم يعني انهم وقفوا  
 فوق النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا من وقفيت الدابة  
 والثالث انهم عرفوها من وقفته على كلام فلان علمته معناه قوله  
 وجواب لو محذوف وكذا مفعول ترى اي لوترى الكفار في وقت وقوفهم  
 ولا يجوز ان يكون اذ مفعولا لانه اخراج لاذن الرؤية عن الاستعمال السائع

اعني الظرفية والادراك البصري من غير ضرورة قوله رأيت امرافظيما  
 بقصر العبارة عن تصويره قدر الماضي على طبق الكشف رعاية  
 لمقتضى الظاهر في او موافقة لقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر انتم  
 قوله فهذه الحالة اي رؤية الكفار في تلك الاوقات بدليل قوله فاستعمل  
 لوقال السيد في شرح المفتاح وهذه الامور انما تقع في الآخرة وفسرها  
 في الحاشية بقوله يعني ان وقوفهم على النار وكونهم ناكسي رؤسهم وكونهم  
 موقوفين عند ربهم امور مستقبله توجد يوم القيمة لكنها التحقق  
 وقوعها اثرات منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اللو واذا المختصان  
 بالماضي كانه قبل هذه احوال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها وحينئذ  
 كان المناسب ان يقول واورأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها  
 على نكتة اخرى وهي ان اللفظ المستعمل الصادر عن لاختلاف  
 في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه انتهى ويرد عليه ان كون  
 هذه الامور بمنزلة الماضي يقتضي التعبير عنها بصيغة الماضي  
 وادخال اذ عليها لاستعمال لو فانه انما يترتب على تنزيل الرؤية المستقبلية  
 بمنزلة الماضي واما لانسل ان المناسب لكون تلك الامور متحققة ان يقال  
 لورأيت قوله قد انقضى هذا الامر اي رؤيتهم في تلك الاوقات  
 قوله هكذا ينبغي اه يعني ينبغي ان يفهم ان ما هو منزل منزل  
 الماضي هو اصل الرؤية التحقق وقوعه والذي فرض وقوعه وادخل  
 عليه لوهو الرؤية بالنسبة الى المخاطب كما يدل عليه قوله لكنك ما رأيت  
 وفي شرح المفتاح وانت لورأيتها رأيت العجيب فاندفع ما يقال ان خبر  
 الصادق يدل على تحققه واما فرض الصادق فلان المفروض انما  
 هو النسبة الى المخاطب واما اصل الرؤية فذكر لا على وجه الفرض  
 فدخل لو يجعل اصل الرؤية المستقبلية بمنزلة الماضي وكذا اندفع ايضا  
 ما يقال ان تنزيل المضارع بمنزلة الماضي في التحقق ينافي دخول  
 لو الدالة على الامتناع لان الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقيق  
 لاصل الفعل فذكر لو يدل على ان الرؤية بمثابة من الفضاة يمتنع معها



روية المخاطب قوله في احد قول البصريين وهو لزوم وقوع الماضي  
بعد رب دون القول الآخر اهتم وهو جواز وقوع الحال والاستقبال  
بعدها يدل على ذلك تقريره على ما تقدم بقوله فقولهم رب ما يود الذين اه  
قوله والفعل المتعلق به رب محذوف لانه حينئذ لا يجوز تعلقه بيود ولا بد له  
من فعل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور من كونه حرف جر واما على  
مذهب الاخفش واختاره الشيخ الرضي من كونه مبتدأ لا خبر له والمعنى  
قائل او كثير واداد الذين كفروا فلا حاجة اليه قوله من التعسف  
لان المعنى على تقليل وادادهم لا على تقليل شيء يودونه الا ان يراد رب شيء  
يودونه من حيث اهتم يودونه قوله وبتر المظم اي قطع قوله تع او كانوا مسلمين  
عما قبله قوله ورب ههنا لتقليل النسبة في الحديث لا يزال الرب يرحم ويشفع  
اليه حتى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيمتنون الاسلام قوله  
لتقليل النسبة اي للتقليل بالنسبة الى اصل زمان ذهاب عقابهم  
من الدهشة قوله مستعارة للتكثير اي مستعارة بالنسبة الى اصل الوضع  
وان شاع استعماله في التكثير حتى التحق بالحقيقة قوله نقلت من التقليل الخ  
فان التقليل في الماضي يلزمه التحقيق قوله على ان الواو متعلق بمحذوف  
اي محذوف بناء على ان اول التثنية والجملة في موضع احوال اي قائلين لو كانوا  
مسلمين ويجوز ان يكون للشرط والجواب محذوف اي لو كانوا مسلمين  
اتجوا من العذاب قوله بعد فعل يفهم منه اه في المعنى واكثر وقوع  
لوا المضمرية بعد ود او يود وقد تقع بدونها قوله لاستحضار الصورة  
واعلم ان استحضار الصورة غير حكاية الحال فانه احضار للصورة  
من غير قصد الى الحكاية والنقل فلا ينافي هذا لما في الرضي في بحث  
اذ واذا من انه لم يثبت حكاية الحال المستقلة كما ثبت حكاية الحال  
الماضية قوله ولا نكذب قريء بالرفع اي ونحن لا نكذب وبالنصب  
اي وان لا نكذب قوله متقاولين تلك المقالات اي يقول الذين استضعفوا  
للذين استكبروا والاولا اتم لكننا مؤمنين الآية قوله كفوله تعالى ولوانهم  
امنوا الآية في تفسير القاضى لثبوت من عند الله خير جواب او واصله لا يثبتوا  
مثوبة من عند الله خيرا لهم مما شرعوا به انفسهم حذف الفعل وركب

الباقي

الباقي جملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة والجزم بخبريتها وحذف  
المفضل عليه اجلالا للمفضل من ان ينسب اليه انتهى دفع بقوله واصله  
لمخ اشكالين لفظي وهوان جواب لو انما يكون فعلية ماضوية ومعنوية  
وهو ان خبرية المثوبة ثابتة لا تعلق لها بايمانهم وعدمه ولا جل هذين  
الاشكالين قال بعض النحاة ان اللام جواب قسم محذوف والتقدير  
ولو انهم امنوا واتقوا لكان خيرا لهم والله لمثوبة من عند الله خير لهم  
والمصنف وصاحب الكشاف اختارا انه الجزاء لتضمنه البلاغة  
مع قلة الحذف والماضوية في جواب او اعم من ان تكون حقيقة او تأويلا  
ومعنى قوله وركب الباقي جملة اسمية ان النصب لما كان دالا على الفعل  
والفعل على الحدوث عدل عنه الى الرفع وركبت الجملة اسمية لتدل  
على ثبات المثوبة فان الفعل لدلالته على الزمان يفيد حدوث مدلوله  
اعني الحديث وحدث النسبة ايضا لتلازمهما فاذا عدل الى الاسم  
نقضا لغبار الحدوث ليتوصل به بمعونة المقام الى الثبات والدوام كان  
مدلول الجملة الاسمية ثبات المثوبة وثبات نسبة الخيرية اليها الا انه لما كان  
المقصود ههنا ثبات المثوبة ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم المثوبة  
الدائمة ورغبتا لمن عداهم في الايمان اكتفى به ولم يتعرض لثبات نسبة  
الخيرية اليها فاندفع ما قيل انه لا يدل على ثبات المثوبة بل على ثبات  
الخيرية لها قوله واما تنكيره اي اراد المسند نكرة وهذا في مقام يصح  
للتكلم ارادة معرفة ونكرة ولا يكون ذلك الا بالتعريف باللام او الاضافة  
وهما يجيشان الجنس والعهد والتعريف الجنسي قد يفيد الحصر  
والتنكير يكون لافادة عدم الحصر المستفاد من التعريف الجنسي  
وعدم العهد المقاد بالتعريف العهدي والمراد ارادة عدمهما فقط  
فان الاطلاق قد يكون دليل التقييد فلا يراد ان في قولنا هو البطل  
الحجائي ووالدك العبد ارادة عدمهما متحققة مع تعريف المسند  
فان المراد في المثالين شيء زائد على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار  
ولان تلك الارادة متحققة اذا اورد المسند مضمرا او اسم اشارة او علما  
او موصولا مع عدم التنكير على ان الاطراد والانعكاس خير لانهم



وانما لم يقل مع عدم ارادتهما لان عدم الارادة ليس مقتضيا لشيء فان غير  
البلغ يورد التكثير لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشيء منها قوله  
ويدخل فيه اى في قوله واما تكثيره فلا رادة الخ حكاية المنكر من حيث  
انه منكر لان الحكاية نقل كلام الغير مع استبقاء صورته ولا شك ان استبقاء  
البلغ الصورة السابقة اعني التكثير مع علمه بجهة التعريف انما هو  
لاستبقاء المعنى الذى قصده المتكلم من التكثير من ارادة عدم الحصر  
والاهداء والتفخيم او التحقير او غير ذلك وفيه تعريض لصاحب  
المفتاح حيث جعل قصده حكاية المنكر مقتضيا برأسه بان مقتضى  
حكاية كل شيء هو مقتضى ذلك الشيء ولبس الحكاية امرا  
يقصده البليغ بذاته انما يقصده لاستبقاء ذلك المقتضى فالمراد بقوله فلا رادة  
عدم الحصر والاهداء والتفخيم اعم من ان يكون ابتداء او حكاية ولو كان  
الحكاية مقتضية برأسها لوجب ذكرها في سائر الاحوال فاندفع اعتراض  
السيد بان كل واحد من القصدتين مستقل باقتضاء التكثير فلا وجه لادخال  
احدهما في الآخر قال قدس سره منهم من ذهب اه هذه العسارة الى  
قوله مذهب سبويه زائدة لا فائدة فيها كما لا يخفى قال قدس سره  
وبالجمله ليست المسئلة اه لا يخفى ان ما نقله عن الرضى من الحكم بالاولوية  
يدل على جواز كون كم مبتدأ وما بعده خبره فلعل الجواز متفق عليه انما  
الخلاف في الوقوع قال قدس سره وانت تعلم اه في شرحه للمفتاح ان  
للسكاكى رخ ان يحمل قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة  
وقولك مررت برجل افضل منه ابوه على القلب قوله لاستلزام الحكم  
اه يتجه عليه انه يستلزم ان يكون الاصل في المحكوم به التعريف لان  
الحكم على الشيء يستلزم العلم بالطرفين ومنشأ غلطه عدم الفرق  
بين التعريف والعلم قوله ان العلم يحكم من احكام شيء اى من حيث  
انه حكم له وحال من احواله قوله وهذا وهم اه خلاصته انه ان اراد الشيوخ  
من حيث المفهوم فلا نسلم وجوده في الاسم الذى يخصه الوصف  
وان اراد الشيوخ من حيث الوجود فلا نسلم انتفاءه في الفعل وما قيل في دفعه  
من ان الفعل يدل على الطبيعة بلا شرط مبنى فلا يلاحظ معها الوحدة

فلا شيوخ فيها لانه فرع ملاحظة الوحدة السابقة بخلاف النكرة  
فانها تدل على الوحدة السابقة فيناسب الاول التقييد لكونها طلاقة  
عن الوحدة واكثره بل عن جميع القيود ويناسب الثاني التخصيص  
الدال على نقص الشيوخ المفهوم من دلالة على الوحدة المبهم فلا يدفع  
اعتراض الشارح رخ لان الشيوخ ليس لازما للوحدة التى في النكرة  
في الذهن بل في الخارج وكذا لك مفهوم الفعل قال قدس سره لان  
الفعل يستند اولاه لان النسبة الى الفاعل جزء من مفهوم الفعل  
والنسبة الى العمولات خارجة عنه قال قدس سره ثم يستند ثانيا لان المستند  
هو التقييد والا كان التخصيص بالاضافة او الوصف بيان تغيير  
قال قدس سره وهذا القدر اه ولا يلزم وجود الشمول في جميع افراد  
الاسم قوله بحسب الذات اى الذات التى يصدقان عليها واحدة  
في الوجود الخارجى اى الاصيل مع تفسيرهما بحسب المفهوم في الوجود  
الذهنى اى الظلى كما تقر في محله قوله حال كون اه يشير الى  
ان الجار والمجرور وقع خلاص من عمر والمنطوق لكونه مقبولا لمعنى المثلة  
المفهومة من لفظ نحو ولا حاجة الى ما قبل انه حال عن المعطوف على  
المضاف اليه خبر المبتدأ اعني نحو والحال عن المبتدأ او عن المعطوف  
على خبر المبتدأ واقع في عبارات المصنفين نص عليه الشارح رخ  
في شرح الكشاف في سورة آل عمران على ان شهادة لا توافق دعواه  
قوله تمهيد اه اى لبس التقييد احترازا قال قدس سره مناف لذلك  
الاطلاق عدم المناقاة بين عبارتي الايضاح ظاهر لانه قال بعد قوله  
فلا فائدة السامع اما حكما على امره تفسير هذا انه قد يكون للشيء  
صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما بانصافه باخذ بهما  
دون الاخرى فاذا اردت ان تحب به بانصاف الاخرى فتعبد الى اللفظ  
الدال على الاولى وتجهله مبتدأ وتعبد الى اللفظ الدال على الثانية  
وتجهله خبرا فتعبد السامع ما كان يجهله من انصافه الثانية كما اذا كان  
للسامع اخ يسمى زيدا الى آخر ما نقله السيد فاذا كان هذا تفسيره  
لما قبله كان ذلك الاطلاق مفسرا بهذا التقييد فلا منافاة ولذا اقتصر



الشارح رخ على اياه عبارة التلخيص عما يشعر به عبارة الايضاح وانما  
قال يأتى عنه لانه يمكن ان يقال ان الايضاح كاشرح لهذا الكتاب  
فيكون اطلاقه ايضا محمولا على ذلك التفسير قال قدس سره  
وحكمه بانه يمتنع الحكم الخ مراد المصنف رخ من قوله على من لا يعرفه  
المخاطب اصلا من لا يعرفه المخاطب بالوصف الذي جعله عنوانا اصلا  
لا بخصوصه ولا بوجه ما ولا شك ان عدم معرفة المخاطب للمحكوم عليه  
بالعنوان الذي جعل مرآة لاحضاره يوجب امتناع الحكم عليه فليظهر  
اندفاع هذا البحث لم يتعرض الشارح رخ له قال قدس سره في المعنى  
لا في اللفظ فانه تجري عليه احكام المعرفة كما مر قال قدس سره في المؤدى  
لا في مدلول اللفظ فان مدلوله الجنس المجهول باعتبار مطابقة لفرد  
لا بعينه بخلاف النكرة فان مدلولها فرد لا بعينه قال قدس سره فلا منافاة  
بين ان يكون اهلان معرفته باعتبار مفهوم الجنس المضاف وعدم معرفته  
باعتبار مطابقة لفرد ما في الخارج قال قدس سره لان المسند حينئذ  
في الحقيقة يعني ان المسند على تقدير عدم معرفته بان له اخا في الخارج مفهوم  
اخوك اعني ذاتا موصوفة باخوة المخاطب دون الذات الموصوفة به في الخارج  
وذلك المفهوم معلوم له بقاعدة اللغة فيكون معنى التعريف الاضافي  
متحققا فيه وهو الاشارة الى امر مجهول عند المخاطب وان لم يعرف ان هناك  
ذاتا موصوفة بذلك المفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر  
من اللفظ كون المسند تلك الذات الموصوفة في الخارج بناء على ان الشائع  
استعماله فيما اذا عرف المخاطب ان له اخا في الخارج قال قدس سره  
واما قولك اخوك زيد اه يجوز ان يكون استنباطا وان يكون معطوفا على  
مقدر مفهوم من السابق اي هذا يعني ان جواز ارادة المعين انما هو  
في زيد اخوك واما اخوك زيد فلا يراد به المعنى الاول لان الفائدة في حل المعين  
على المبهم لا كون المعين وصفه ولا كونه متحداه بل تعيين ارادة المعنى  
الثاني فلا بد فيه من معرفة المخاطب ان له اخا في الخارج فيكون الاضافة  
اشارة الى تلك الذات الموصوفة بالاخوة في الخارج المعلومة للمخاطب  
بمطابقة المفهوم الجنمي له ويكون فائدة الحمل اتحاد زيد بتلك الذات

وحاصل توجيهه قدس سره انه ليس معنى قوله سواء عرف  
ان له اخا اولم يعرف عرف هذا المفهوم اولم يعرف هذا المفهوم  
حتى يتأني الاطلاق المذكور سابقا بل معناه عرف ان له اخا في الخارج  
اولم يعرف ان له اخا فيه وهذا لا يتأني معرفته المفهوم الجنسي فاندفع  
البحث الاول وان المراد بالامتناع الامتناع الوقوعي فاندفع الثاني هذا  
غاية تنقيح كلامه ولا يخفى ما فيه من التكلف لان المتبادر من قوله سواء  
عرف ان له اخا اولم يعرف النسوية بين معرفة مفهوم ان له اخا وعدم  
معرفة ومن الامتناع الامتناع الذاتي على ان ذلك لا يدفع المناقاة بين  
ما ذكره المص رخ بقوله باخر مثله وبين المذكور في كتب النحو كما لا يخفى  
فالحق ما ذكره الشارح رخ في دفع المناقاة وما ذكرناه في دفع البحث الثاني  
قال قدس سره نعم قد يقصد به الجنس الخ يعني ان الفرق بين زيد  
اخوك واخوك زيد اذا قصد العهد الذهني بانه يصح في الاول دون  
الثاني واما اذا قصد به الجنس او الاستغراق بمبالغة بادعاء انه الجنس  
كله او كل الافراد فلا فرق بينهما كما لا فرق بينهما في المعرف باللام  
قال قدس سره وجوابه ان من في السؤال الخ لا يخفى ان تقرير السؤال  
على مذهب سبويه لا يناسب قوله اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك  
تاب فانه يتأدى بان الغرض الحكم على التائب بمعين كانه يسأل هل  
التائب زيد او عمرو والجواب حينئذ التائب زيد وانما يناسب التقرير  
المذكور كون السامع طالبا للحكم على معين بالتائب وحينئذ الجواب  
زيد التائب فالنظر غير مندفع والتحقيق ان السامع بعد علمه بان انسانا  
من اهل بلدك تاب سؤاله بمن هو سؤال عن تعيين ذلك التائب سواء  
كان من مبتدأ او خبرا ولذا اختلفوا في جواز الامرين ولو كان المعنى مختلفا  
لما صح ذلك ويؤيد ذلك انه لا فرق بينهما في الترجمة الفارسية بان يقال  
كبست آن تائب وآن تائب كبست وانه يجوز ان يقال في جوابه زيد  
التائب والتائب زيد لافادة كل منهما تعيين التائب قال الله تعالى  
فن ربكما يا موسى قال ربنا الذي اعطى كل شئ خلقه وقال  
تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحياها الذي انشاها اول مرة

حكمه بجواز اه نهية



وقال تع واثن سألهم من خلق السموات والارض ليقولوا خلقهم العزيز  
 العليم فانهم من قبيل التائب زيد وقال تعالى من يجيبكم من ظلمات  
 البر والبحر قل الله يجيبكم وقال تعالى من يكلؤكم بالليل والنهار قل الله  
 يكلؤكم وقال تعالى من يبدؤوا الخلق ثم يعيده قل الله يبدؤ الخلق ثم  
 يعيده فانهم من قبيل زيد التائب وقال تعالى ولئن سألهم من خلق السموات  
 والارض ليقولن الله وقال تع قل من يرزقكم من السموات والارض  
 قل الله محمدا لا للتفديرين وانما اختار صاحب الكشف زيد التائب  
 لموافقة لقوله تعالى اولئك هم المفلحون ولانه اكثر وقوعا في القرآن  
 ولان الاصل ان تجعل الذات مبتدأ والوصف خبرا لانه لا يجوز  
 في جوابه التائب زيد وكلام صاحب المفتاح يشير الى اختيار التائب  
 زيد لان المناسب لطلب التعيين ان يجعل ما يفيد خبرا وبما ذكرنا  
 ظهر ان ما في شرحه المفتاح من ان الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا  
 اتى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذي اتى على  
 او من المنطلق طالبا لتعيينه فالذي يصلح الجواب عنه هو زيد الذي  
 اتى عليك وزيد المنطلق ام الذي اتى عليك زيد والمنطلق زيد  
 وكلام المصنف رح يميل الى الثاني وقد صرح جارا لله وعبد القاهر  
 بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخفى  
 من هو فجوابه زيد التائب محل نظر الا ان يقال ان معنى يصلح بخيار  
 لان الصالح عند البلغاء هو الخيار قال قدس سره مقبوض بقواهم  
 اه لان معنى من قام ازيد قام ام عمرو فينبغي ان يجاب بزيد قام قال قدس سره  
 لا المطابقة المعنوية لان معنى من قام اقام زيد ام قام عمرو لان الاستفهام  
 بالفعل اولى فيكون السؤال عن فاعل قام فيكون قام زيد مطابقة  
 قال قدس سره اعتزل على معنى قول الخويين الخ وهو ان تعبر  
 الخبر على المبتدأ بوجه قلب المعنى المقصود ببناء على ما قلوا انما يقدم  
 ويحكم على ما يفتقر ان المخاطب طالب الحكم عليه وعبروا عن هذا  
 المعنى بدفع الالتباس قال قدس سره على ان قد حقهنا اه وهو مامر  
 في بحث حذف السند من ان من قام جملة فعلية حقة الا ان من قدم

على الفعل لتضمنه الاستفهام فصارت اممية قوله بل مبالغا فيه  
 لان المقصود قصر الكامل من الجنس فيه وقد جعل مطا لق الجنس  
 مقصورا مبالغة في ذلك القصر كما يدل عليه بيانه بقوله اي الكامل  
 في النجاسة فيبين الكلام ان قيل لا مبالغة في القصر بل في النسبة  
 بواسطة القصر ليس بشئ قوله لا تفاوت بينهما اه في شرحه للمفتاح  
 وميل صاحب الكشف الى التفرقة حيث قال في الفائق ان قولك الله  
 هو الدهر معناه انه هو الجانب للحوادث لا غير الجانب وقولك الدهر  
 هو الله معناه ان الجانب للحوادث هو الله لا غيره قوله وذلك اه اي افادة  
 المعرف بلام الجنس القصر مطلقا الا انه صور الاستغراق في المسند اليه  
 والجنس في المسند لان الاصل ان يعتبر في جانب الموضوع الافراد  
 وفي المحمول المفهوم قوله على طريقة انت الرجل الخ يعني انهما  
 على طريقة واحدة في الحمل على الاستغراق وافادة القصر وان كان  
 الاستغراق في الاول بمعنى الكل الافرادى وفي الثاني بمعنى الكل الجموعى  
 في الرضى من الجوامد الواقعة صفة قياسا لفظ كل تابعة للجنس  
 مضافة الى مثل متبوعها نحو انت الرجل كل الرجل والوصف بهذا  
 اللفظ كالتأكيذ اللفظي فلا يقال انت زيد كل الرجل اذ ليس في زيد  
 معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه  
 من خصال الخير ما تفرق في جميع الرجال وبما ذكرنا تبين فساد ما قيل  
 ان كل الرجل معناه كل رجل فانه قد يحى كل المضاف الى المعرفة لاحاطة  
 الافراد كما في قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل وقوله  
 عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوي اذ لا معنى لتوصيف  
 ارجل بكل رجل سواء اريد منه الجنس او كل فرد على انه يأتى عنه  
 قوله في شرحه المفتاح على طريقة هم القوم كل القوم ياتم خاله  
 قوله الاحيث يصدق زيد وعمرو الظاهر الا في زيد وعمرو اذ لا يصدق لهما  
 في شئ قال قدس سره وان كان موضوعا الماهية بقيد واحدة مطلقة  
 لا يفتقر ان مفهوم فرد ماهو الماهية مع واحد من الخصوصيات على سبيل  
 البديل وهى حصنة من الجنس واتحادها بشئ لا يقتضى اتحاد الماهية



مطلقا به بخلاف المعروف بلام الجنس فان مفهومه الماهية بلا شرط  
فاذا اتحدت مع شيء يجب ان لا توجد في غيره والالم يكن الماهية متحدة به  
بل حصة فليس قول المجيب انه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان  
يزيداه من باب اشتباه العارض بالمروض كيف وانه قال في الجواب  
ان المحمول ههنا مفهوم فرد ما فخلاصة جوابه ان المعروف بلام الجنس  
يدل على الماهية بلا شرط واتحاده بشيء يستلزم انحصاره فيه والمنكر  
يدل على حصة منها واتحادها لا يقتضي الحصر وبما ذكرنا اندفع الوجه  
الاول من النظر وكذا الثاني لان صدق فرد من افراد الانسان على زيد  
في الخبر المنكر يستلزم صدق حصة منه لصدق ماهيته وكذا الثالث  
لان المجيب قال باقتضاء صدق الماهية بلا شرط الانحصار لا لصدق  
مطلقا وهذا الحمل لانه لم يقل بان الاتحاد في الوجود الخارجي  
يستلزم اتحاد المفهومين او تساويهما بل قال بان اتحاد الطبيعة  
من حيث هي شيء يستلزم حصرها فيه وابن هذا من ذلك واهل  
وجه النظر الذي اشار اليه الشارح رح ان ما ذكره المجيب لا يطرد  
في المصادر لانها بالاتفاق موضوعات الماهية من حيث هي للافراد  
على ما صرح به الشارح رح في شرحه للمقتضاح في بحث تعريف  
الجنس فيلزم ان لا يكون فرق بين المعروف والمنكر منها في افادة الحصر  
والجواب ان افادة تعريف الجنس للحصر دليلها الاستعمال وما ذكر  
ابناء مناسبة معنوية بينهما كسائر النكات العربية وبهذا الجواب يسقط  
وجه نظر السيد ايضا قال قدس سره فانها تعد في هذه الصناعة  
فضولا كون معنى الحمل اتحاد المتفكرين ذهنا في الخارج ليس له  
اختصاص بصناعة دون اخرى فانه متفق عليه ولذا قال الشارح رح  
اظهار امتناع حل اه بلفظ الظهور قال قدس سره والا ينبغي ان  
يحمل الخ لا يرى ما وجد هذا الانباء ولزوم ضياع التعريف الجنسي  
ممنوع لانه يفيد الاشارة الى الحضور الذهني كما مر غير مرة ولو ضاع ههنا  
اضاع في كل معرف بلام الجنس لافادة النكرة ما افاده وقيد ظاهرا  
لا يجدي نفعا على ان ما ذكره لا يجري فيما اذا كان المعروف المذكور مبتدأ

فان معنى الاتحاد بمفهوم الجنس لما يوجد في الاستعمال في الخبر المعروف  
ولذا قال الشيخ ان الخبر المعروف باللام معنى غير ما ذكر قال قدس سره  
وينبغي ان لا يسمى قصرا او لا ينبغي انه حينئذ لا يكون ما ذكره توجيهها  
الكلام القوم فانهم صرحوا بافادة القصر قال قدس سره احتمل  
ان يكون المبتدأ اه لا تنافي بين الاحتمالين فليكن الكلام مفيدا لكلا  
للقصرين وقوله فيما ذا يتغير احدهما عن الاخر ان اراد عدم التمييز  
من حيث المفهوم او من حيث الدلالة فظاهر البطلان لان المفهومين  
متميزان والدال عليهما التعريفان وان اراد عدم تغير احدهما عن الاخر  
اذا كان مراد المتكلم احدهما واورد المبتدأ والخبر كليهما معرطا باللام  
فنقول انه مفوض الى القرائن كسائر الحملات فلا وجه لهذا الاستفسار  
قال قدس سره هناك قصر المبتدأ على الخبر اظهر اه لا ينبغي انه يصح  
ذلك فيما اذا كان المبتدأ اعم من الخبر كقولنا الناس العلماء واما اذا كان  
الخبر اعم كما في قولنا العلماء الناس فلا اذ لا وجه لقصر الخاص على  
العام فلا وجه لجعله مقابلا لقوله وقيل الخ والصواب ان يقال انه  
اذا كان احدهما اعم فهو المقصور وان كان بينهما عموم من وجه  
يفوض الى القرائن وان لم توجد قرينة قالا ظهر قصر المبتدأ على  
الخبر قال قدس سره لان المعنى ان كل توكل على الله لا ينبغي على النصف  
ان من يقول التوكل على الله لا يقصد العموم في افراد التوكل والاجابة  
بل يقصد ان حقيقة التوكل ومفهومه على الله تع مع قطع النظر عن  
وجوده في كل الافراد او بعض منها قال قدس سره بدلالة اللام  
على الاختصاص الخ في المعنى اللام الجارية احده وعشرون معنى  
احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله  
والعزة لله والملك لله ونحو ويل للطغفان ولهم في الدنيا جزى ومنه  
وللكافرين النار اي عذابها والثاني الاختصاص نحو الجنة للنافقين  
وهذا الحصر للمسيح والسرور للداية اه فلم يجعل اللام في الحمد لله  
للاختصاص بمعنى القصر بل الاستحقاق وهو الاظهر حيث يفيد  
قصر استحقاق الحمد على الله تع وانه لا استحقاق لغيره قال قدس سره



ونحن نعلم قرنا لك اه قد عرفت حال ما قرره وما قرره الشارح رح  
قوله ليس معناه اه الفرق بين المعنيين ان المقصود في الاول كال  
المحبوبة بتزويل المحبوبة كل ما سواء منزلة العدم وفي الثاني كال محبة  
المتكلم بتزويل كل محبة متعلقة بما سواء منزلة العدم ولا شك انه ليس  
المقصود بهذا الكلام بيان كال المحبوبة او كال المحبة انما المقصود  
قصر محبة عليه وانه ليس لغيره نصيب منها ودقة هذا المعنى ليس  
لان ههنا قصر الجنس الخصوص كما توهمه السيد بل لان المتعارف  
في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في غير المقصور عليه لانه لا يوجد  
جزء منه في غيره وانه ذكر المحبة مطلقا واراد محبة نفسه خوفا من  
الرقباء قوله مثل زيد المطلق في ارادة العهد الا انه في انت الحبيب  
نوعى ولذا كان اللام للجنس وفي زيد المطلق شخصى قوله وبهذا  
سقط الخ لكون كل واحد من القصرين مخالفا للغرض من الكلام  
قوله ان ثبت له العبودية الخ فيه اشارة الى طريق استفادة هذا  
المعنى وهو ان يعتبر اسناد الخبر الى المبتدأ قبل تعريفه باللام فيكون  
اشارة الى حضور الخبر المثبت للمبتدأ في الذهن قوله لان القصر  
وعدمه اه فيه تنبيه على انه لا يقال فيما لا يعقل فيه العموم عدم القصر  
ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكية قوله فيما يعقل فيه  
العموم الخ بان يكون العقل عند تصور مفهومه بما يجوز فيه صدقه  
على متعدد لان القصر عبارة عن تخصيص امر بامر والتخصيص  
فرع العموم في نفسه ولولا ذلك لما اعتقد المخاطب الشراكة  
او القلب او التردد وليس مراده انه لا بد ان يعتد بالمخاطب العموم  
والشراكة حتى يرد ما ورد السيد من انه لا يوجد في قصر القلب  
والعين قوله وقبل الاسم الخ قاله الامام الرازى والجملة عطف  
على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم اه فانه يفهم  
منه ان الامر المعلوم باحدى طرق التعريف سواء كان اسما او صفة  
يصح ان يكون محكوما عليه بامر آخر مثله اسما كان او صفة فكانه  
قال هذا اي صحة كون الاسم او الصفة المعروف محكوما عليه

عند الجمهور وقيل الاسم متعين للابتداء والمراد بالصفة ههنا ما يدل على ذات  
بهمزة باعتبار معنى قائم به تقابله الاسم بمعنى ما دل على الذات فقط  
او المعنى فقط او الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان  
والالة قوله على امرئسي وهو المعنى القائم بالذات قوله لكونه منطوقا به  
اولا لانه قد يجب تأخير قوله ومثبته له المعنى اى في الجملة الخبرية  
كما سيحكي قوله ورد بان المعنى الخ يعنى ان تعين الاسم للابتداء والصفة  
لخبر انما يثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات  
والصفة على الامر النسبي متعينة وهو ممنوع لان المعنى الشخص الذى له  
هذه الصفة صاحب هذا الاسم فسا قبل ان النزاع على تقدير هذا المعنى  
لفظي وهم قوله وجوابه الخ يعنى ان الاحتياج الى التأويل المذكور  
ناش عن خصوص المثال المذكور لانه كون الخبر جامدا لان المقصود  
الحكم على الذات المعينة المعلومة بالصفة ولا يمكن ذلك الا بملاحظة  
باعتبار مفهوم محمول اتصاف الذات به كيلا يلزم حمل الشئ على نفسه  
قوله لان الخبر رضى الحقيقى اه لكونه متأصلا في الوجود الذى هو طرف  
الحمل والحكم بالاتحاد انما يصح من جانب ما هو موجود بالتعريف ما هو  
موجود بالاصالة وان كان الاتحاد من الجانبين قوله لان الخبر اه هذا  
الوجه لابن الانبارى والثاني للشكاكى رح والتميز عنده اعم من الوجود  
والمعنى ان مفساد الكلام الايجابى المركب من المبتدأ والخبر تقرر الخبر  
وحصوله للمبتدأ سواء كان الطرفان من الموجودات او من المفردات  
الممكنة او الاول موجودا والثاني معدوما بخلاف المنى فانه لا يشصف  
عندهم بشئ وانما خص البيان بالحكم الايجابى لان السلب فرع  
الايجاب فاذا لم يصح كونه خبرا في الايجاب لم يصح في السلب ايضا  
وتقرر الاستدلال ان الخبر ثابت للمبتدأ اى مدلوله لمدلوله ولا شئ  
في نفس الامر من الانشاء ثابت لغيره فلا يكون الخبر انشاء اما الضمير  
فقط اشارة لان مدلول الكلام المركب من المبتدأ والخبر ذلك واما الكبرى  
فلان الانشاء اى مدلوله ليس بثابت اى متقرر في نفسه اى مع قطع  
النظر عن المتكلم لانه معان عارضة للمتكلم وكل ما لا يكون له تقرر في نفسه



لا يكون متقرر الغيرة فان المنى الصريح لا يمكن ان تصاف شي به  
 فان قلت له تقرر في نفس المتكلم فيمكن الاختيار به قلت الكلام في ان المعنى  
 الانشائي في نفسه لا يمكن الاختيار به لا انه بعد ثبوته في نفس المتكلم  
 وحصوله لا يمكن الاختيار به فلا يقال زيد طالب للضرب وبما حررنا  
 ظهر اندفاع ما قيل ان اريد بالثبوت في قوله الخبر يجب ان يكون ثابتا  
 المبتدأ قيامه به ينتقض بالادور الاعتبارية وان اريد به ان يكون محمولا  
 عليه موافاة ينتقض بالجل الواقعة اختيارا لانه اريد به الحصول والانصاف  
 سواء كان حقيقيا او اعتباريا وما قيل لانسلم ان الانشاء لا يثبت له  
 في نفسه فان الطالب الذي هو مدلول اضرب ثابت قائم بنفس المتكلم  
 وغير الثابت انما هو متعلقه لان المراد بالثبوت في نفسه تقرر مع قطع  
 النظر عن المتكلم وكذا ما قيل لانسلم ان ما لا يثبت له في نفسه لا يكون  
 ثابتا اعتبره لما تقرر ان ثبوت شيء شيء انما هو فرع ثبوت المثبت له لا يثبت  
 المثبت نحو زيد اعني لان ذلك انما هو في الثبوت بمعنى الوجود  
 لا في الثبوت بمعنى التقرر ضرورة ان المنى لا يثبت شيء وكذا ما قيل  
 انه ينتقض الثبوت بالاخبار الايجابية الجارية على المستحيلات فانها  
 غير ثابتة في انفسها مع ثبوتها للغير لانها في صورة الاحجاب وليست  
 بثابتة حقيقة ضرورة ان المنى الصريح لا يتصف بشيء نعم رد عليه  
 ما ذكره الشارح رح من ان ثبوته وحصوله المبتدأ انما هو في الخبر  
 الذي هو جزء القضية دون مطلق الخبر فان اللازم فيه ان يكون  
 مستندا والاستناد اعم من الثبوت فانه متحقق في قولك اضرب زيدا  
 من غير حصول طلب الضرب للمخاطب واتصافه به فكذا في زيد  
 اضربه ولا فرق بينهما الا باعتبار ان الثاني يفيد التحقيق لتكرر ايقاع  
 الضرب على زيد بخلاف الاول كما ذكره السكاكي رح ان قولك زيد  
 عرفته او عرفته بالرفع يفيد تحقيقك انك عرفت زيدا قال قدس سره  
 على معنى انه يجب اه اي لم يرد به وقوع النسبة حتى يرد ما ذكره الشارح  
 رح من ان هذا الوجوب مختص بالقضية الموجبة بل اريد به النسبة  
 الحكمية اي يجب ان يكون الخبر مرتبطا بالمبتدأ بان يتصور حصوله له سواء

او انت اصاب نسخة

كانت مرفوعة بان يكون الحكم بالسلب او موضوعا بان يكون الحكم بالاجاب  
 او مشكوكا فيها بان لا يحكم بشيء منهما فيشمل جميع صور الاخبار وهذا  
 وقد عرفت فيما حررناه انه يمكن ان يراد به الوقوع الايجابي كما هو المتبادر  
 بناء على ان مفاد الكلام الايجابي المركب من المبتدأ والخبر ذلك  
 قال قدس سره مما لا ينبغي ان ينزع فيه قد عرفت بما حررناه انه يمكن  
 النزاع فيه فان الواجب في الخبر الاستناد واما كونه على وجه الثبوت  
 والانصاف فكلا سواء فسر الثبوت بالوقوع او بالنسبة الحكمية فانه  
 بكلا المعنيين انما يجب في القضية الموجبة قال قدس سره لينسب اليها فيه  
 انه ان اراد ان يكون مدلوله الصريح حالا من احواله فيجب تأويل الجملة  
 الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب ليس حالا من  
 احوال زيد وقد اعترف السيد به في تعريف الدلالة وان اراد اعم من  
 مدلوله الصريح والضمي فلا شك ان قولنا زيد اضربه يدل على كون  
 زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد  
 بحيث قام ابوه على ان مختار الشارح رح كما ينبغي في تعريف الدلالة ان  
 فهم المعنى وان كان صفة للمعنى الا ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ  
 ففي زيد اضربه وان كان طلب الضرب صفة للمتكلم لكن طلب ضرب  
 زيد صفة لزيد وحال من احواله قال قدس سره وبهذا فرق اه قد عرفت  
 ان لا فرق بينهما الا باعتبار دلالة الثاني على التحقيق دون الاول ولوسلم  
 ان الثاني يقتضي استناد حال من احواله فالحال اعم من ان يكون صريحا  
 او ضمنا قال قدس سره ولذلك صرحوا اه هذا التصريح انما هو  
 في الجملة الخبرية الواقعة خبرا والشارح رح معترف بانه لا بد من الثبوت فيها  
 انما النزاع فيما اذا كانت الجملة الانشائية خبرا قال قدس سره فيستفاد  
 من لفظ اضربه اه يعني ان في زيد اضربه مبالغة ليست في اضرب زيدا  
 لانه يفيد طلب الضرب مع الاستحقاق له صرح به في شرح المفتاح وحواشيه  
 وفيه ان استحقاقه قوله اضربه لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستفاد منه  
 طلب ضربه وحينئذ ظهر كالكفة تقدير مستحق لان يقال فيه اضربه  
 لان مقصود القائل من قوله زيد اضربه تحقيق طلب ضرب زيد لا اظارة



كونه نسخة القول المذكور قال قدس سره بعض النسخة اراد به الشيخ الرضى  
 قال قدس سره واشارته الى ما نقله الشارح رح من ان وقوع الانشاء  
 خبرا كغيره في كلامهم والتقدير تعسف قال قدس سره وقد عرفت  
 ما فيه من انه ليس تعسفا محضا ولا يد من التقدير ليكون الخبر حالا  
 من احوال المبتدأ قال قدس سره ان انتفاء مانع مخصوص وهو كونه  
 معرفا او محصضا للمبتدأ قال قدس سره فقد اوجب التأويل بمعنى  
 انه اوجب التأويل فيهما لما منع غير ما ذكره في الصفة والصفة فليكن  
 في الخبر ايضا مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه حالا من احوال  
 المبتدأ قوله وليس بثابت للمبتدأ هذا الكلام يدل على انه  
 حل الثبوت في قوله يجب ان يكون ثابتا على الثبوت الذي يلزم الابقاع  
 اعني الوقوع اذ الثبوت الذي يعتبر بين المبتدأ والخبر اعني النسبة الحكمية  
 حاصل في ابن زيد واني لك هذا ومتى القتال وان لم تكن موقعة قوله بل  
 اتم لامر حيا بكم في الكشف ويقال لمن يدعي له مرجعا اي اثبت رجبا  
 من البلاد لا ضيقا ورجبت بلادك رجبا ثم ادخل عليه لافي الدعاء السوء  
 انتهى فالجمله الدعائية خبر لا يتم قوله وزيد كانه الاسد اذا اريد  
 انشاء التشبيه او الشك فانه يكون الخبر جملة انشائية بخلاف ما اذا قصد  
 التشبيه فانه حينئذ خبرية قوله ونعم الرجل زيد فانه جملة لانشاء المدح  
 العظام وقع خبرا لزيد قوله ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف  
 يستلزم لفظ الجمع بان القائل بعدم صحة وقوع الانشاء خبرا بقدر القول في نحو  
 ابن زيد على ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال بل بآراء المعنى  
 في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فبين يحوصل المخصوص  
 مبتدأ وفي الدعاء كقوله تع بل اتم لامر حيا بكم وفي مثل ابن زيد ومتى القتال  
 وكيف الحال وقال السيد في شرحه واما مثل ابن زيد ومتى القتال فليس  
 مما نحن بقصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة  
 بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لاهل الخبر وحده انتهى وقضاه في الحاشية  
 بقوله فاعني ازيد حصل في الدارام في السوق فلا يتصور تدير القول  
 اذ لم يقع الانشاء خبرا للمبتدأ وليس المعنى زيد احصل في الدارام في السوق

الارى انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا  
 في المبتدأ حقيقة ولولا هذا لما اوجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام  
 على المبتدأ اعني زيدا كافي قوله زيد ابن هو وفيه بحث اما اول فلان  
 هذه الكلمات موضوعات لطلب التصور اى المتصور ومعناه على ما  
 حققه السيد ان الحاصل بعد السؤال تعيين المسند واذا كان كذلك  
 كان الاستفهام استفهاما عن تعيين المسند فالتقدير زيد احصل  
 في السوق ام في الدار لان نسبة الحصول الى زيد واما ثانيا فلانا لانسلم  
 انه اول هذا لما اوجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدأ  
 لانه ليس المراد بالمعير في قولهم كل معير للكلام يجب تصديده ما يغير النسبة  
 بل ما يحدث في الكلام معني زائدا على اصله كافي ضمير الشأن ولان الابتداه  
 فان الاول يحدث كونه مفسرا والثاني التأكيد وليس بما يغير النسبة قوله  
 فعلى هذا يختص التقوى لانه اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لان  
 يسند الى المبتدأ ولا يكتفى الحكم به قوة فان الحكم الاول الحكم على المبتدأ  
 والمستفاد من ضمير الحكم على غيره فاقيل ان تخصيص الضمير بالمسند  
 الى المبتدأ تخصيص بمن لا قرينة والظاهر العموم وان الظاهر دخوله في التقوى  
 لانه قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ونظير قولنا انا عرفت  
 في اعتبار التقوى زيد عرفت او عرفته الرفع يفيد تحقيق انك عرفته  
 والنصب يفيد انك خصصت زيدا بالعرفان فقوله الرفع يفيد تحقيق انك  
 عرفته يدل على انه يفيد التقوى ليس بشئ لان القرينة كناية على علم  
 وكونه نظيرا لانا عرفت في افادة التحقيق لا يدل على انه مثله في افادة التقوى  
 المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس داخلا في التفسير الذي ذكره  
 السكاكي رح المسند السببي كما مر في ضابطه الافراد لا الى انه داخل في التقوى  
 على ما وهم فارد عليه اشكالان احدهما انه انما يصح ادخاله في التقوى اذا كان  
 كونه جملة ناشئا من قصد التقوى وليس كذلك لانه لو لم يقصد التقوى  
 وجب كونه جملة لاسناد الفعل فيه الى غير المبتدأ وثانيهما انه اذا كان  
 زيد ضميرته داخلا في التقوى كان زيد ابوه منطلقا ايضا داخلا فيه  
 مع انه سببي على تفسيره فلا يصح المقابلة بينهما على انه يمكن ان يقال



ان كلمة اوفى قوله او كونه سببا لمنع الخلو وانما قال بذني ليكون ضابطة  
 الافراد والجملة مطردة ومنعكسة قوله كما سبقت الاشارة اليه حيث  
 فسر المسند السببي في ضابطة الافراد بجملة علقفت على المبتدأ  
 بعائداه وصرح بدخول زيد ضيرته فيه قوله معرى عن العوامل  
 في الحال او في الاصل فيدخل فيه مادخله انما نسخ نحو ان زيدا قام  
 وما زيد قام قوله فهذا اي القول زيد كالتوطئة للاستناد اليه قوله  
 فاذا قلت قام اي ما يحمل ضمير زيد دخل الاستناد دخول المانوس لان  
 اراد قام محملا لضميره حقق ان ذكره كان توطئة وتقدمة اذ لو كان  
 المقصود مجرد الاعلام بقيام زيد كفي قام زيد بخلاف ما اذا لم يكن الخبر  
 محملا للضمير نحو زيد انسان فانه دل على ان ذكر زيد اولا كان الحكم  
 عليه اذ لا طريق له سواء وابطل كون ذكره توطئة وتقدمة فاندفع  
 اعتراض السيد واماما قيل في جوابه ان تعرية المبتدأ عن العوامل  
 ليس الا في الخبر الفعلي فان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم يتحقق  
 في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل في زيد حتى يكون تقديمه  
 عليه تعرية له عن العوامل بخلاف زيد قام فان تقديم زيد تعرية  
 عن العوامل ففيه بحث لان التعرية حينئذ انما تعلم بعد ذكر الخبر فانه  
 يصلح عمله فيما تقدم فتقديمه يكون تعرية اولا يصلح فلا يكون تعرية  
 وهذا مناف لقوله فاذا قلت زيد فقد اشعرتاه لانه يدل على ان ذكر المبتدأ  
 فقط مقدمة ولقوله ليس الاعلام بالشئ بقية مثل الاعلام به بعد التنبيه  
 عليه والتقدمة قوله هي انه لم يتعرض اه ذكر الشارح رح في شرحه المفتاح  
 نقضا على ضابطة كونه جملة اربع صور احدها ضمير الشأن والثانية  
 صور التخصيص والثالثة جملة اسمية وقعت خبرا وليس فيها فعل  
 او مشتق نحو زيد اخوه عمرو او غلامك فانه ليس مفيدا للتقوى ولا سببا  
 عند السكاكي رح لما عرفت من تفسيره والرابعة زيد ضيرته والمصنف رح  
 لما يفسر السببي ان ادخل المسند والراثة في السببي بان يفسره بالتفسير  
 الذي ذكره الشارح رح فيما سبق والصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا  
 متعبا كانه مذكور في الصورة الثانية فاورد النقص بها هنا واجاب عنه

وهذا

وهذا الجواب لا يتم من قبل السكاكي رح لانه قال واما الحالة المقنضية  
 لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى الحكم اذ لا يراد التقوى في صورة التخصيص  
 قوله هو داخل في التقوى لان معنى قوله فلان تقوى فلا شتماله على التقوى  
 واللام للسببية والغرض بدليل ان المعلن كونه جملة لا اراده جملة  
 والاشتمال على التقوى بالمعنى المصطلح اعني تقوية الحكم بنفس  
 التركيب لا تكرار المسند ولا بالمؤكدات حاصل في جميع صور التخصيص  
 ضرورة تكرار الاستناد فيها وما قاله المصنف رح سابقا من ان رجل  
 جاءني للتخصيص فقط معناه انه يستعمل للتخصيص ولا يستعمل  
 للتقوى لانه لا يشتمل عليه ولا يفيد قوله واعتبارهما اي التقديم  
 والتأخير بين زيد وعرف بان يكون الاصل عرف زيد على ان زيد بذل  
 عن الضمير المستتر فيكون فاعلا معنى كما مر في تقديم المسند اليه  
 قوله كيف لا اي كيف لا يكون صور التخصيص داخل في التقوى  
 وقد ذكر ان كل تخصيص تأكيدي على تأكيد لانه لا شتماله على الحكم  
 على المقصور عليه فكان تأكيديا لاصل الحكم المسلم عند السامع  
 ولا شتماله على نفيه عماء المقصور عليه المستلزم لثبوت المقصور عليه كان  
 تأكيديا الحكم الثبوتي المستفاد من الكلام صريحا واذا كان كل  
 تخصيص تأكيديا على تأكيد فاذا استفيد ذلك من نفس التركيب  
 كما في صورة التخصيص كان تقويا مصطلحا فتدبر فانه مما خفي على  
 الناظرين قوله وبهذا ظهر فساد اه لان اللازم من قوله وبعد تسليم  
 العرفان لاحاجة الى التأكيد والبيان ان لا يكون مرادا لان لا يكون  
 مقادا على ان عدم الحاجة بالنظر الى السامع لا يستلزم عدم الحاجة  
 مطلقا لجواز تحققها باعتبار آخر ككون الحكم نصب العين وترتيب  
 الاحكام على ثبوتها والتعريض بغياوة من انكره قوله مع تصريحه  
 بان المسند اه اي لم يذهب الى ما قاله بعض من ان انا تأكيدي مقدم  
 والمسند مفرد قوله واسميتها اه اي المقنضية لا يراد الجملة مطلقا اما  
 التقوى او كونه سببا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت  
 وكونها فعلية افادة التجدد وكونها شرطية افادة التقييد بالشرط



قوله لان الاصل اه اكونه حدثا فلا بد له من الفاعل والمفعول والزمان  
والمكان والعلّة قوله ثبت تعلّقها بالفعل قطعا وان كان لخصوصية  
المقام من وقوعه صلة او جزاء بخلاف تعلّقها باسم الفاعل فانه  
لم يثبت في موضع اصلا قوله والذي جاء في قوله درهم اي حصل له درهم  
لان الجزاء لا يكون الا بجهة تبع في ذلك ظاهر عبارة الكشف حيث  
قال في تفسير قوله تعالى فيه ظلمات فان قلت لم يرتفع ظلمات قلت  
بالظرف على الاتفاق لا اعتمادا على الموصوف فانه يفهم من ظاهره  
ان تعين جهة الرفع اعني الفاعلية متفق عليه لكن مراده ان رفعه  
بالفاعلية حيث لا خلاف فيه لان جهة الرفع لا خلاف فيه اذ لا مانع  
من كونه مبتدأ مقدم الخبر ولذا لم يوجد في بعض النسخ وخط عليه  
في بعض في الرضى قال ابو علي وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان  
الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام  
او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر تقويته بالاعتماد قوله لان الاصل  
في الخبر اه في الرضى لمّا نعت ان يمنع ذلك لتضمن الجملة الحكم المطلوب  
من الخبر كالمفرد قوله لاصالة المفرد اه فيه ان اصالته في الاعراب  
لا يقتضي اصالته في الخبرية على ان اصالته في الاعراب انما يتم ذلك  
او كان الاصل في الاعراب اللفظي قوله ولم يحذف الخ لانه  
يؤكد نحو فؤادي عندك الدهر اجمع وبه عطف عليه نحو عليك  
ورحمة الله السلام ويقع ذالحال نحو في الجنة خالدين فيها وقال  
السرياني حذف مع الفعل فالخبر عنده هو الفعل المحذوف كذا في الرضى  
قوله لكنه لو قصد الخ اثبت القصد اولا بالنظر الى تغيير الجملة الى  
الفعل ونفاه ثانيا نظر الى عدم القول المذكور فلا منافاة بين اثبات  
القصد ونفيه على ما وهم قوله لان معنى اه ليس هذا معناه اللغوي لان  
التقدير التعدي بالبهاء معناه التسوية يقال قدرت الشيء بالشيء اذا  
قسنه به كما في القاموس بل يؤل اليه كتفسيره بمأولة بالجملة فانه اذا كان  
بعد تقدير الفعل مساويا بالجملة كان في التقدير جملة وماؤلة به وقبل  
التقدير بمعنى الفرض والبهاء زائدة اي مفروض جملة او الملازمة

اذا قصد به  
نسخة

اي مفروض متلبسا بالجملة<sup>٧</sup> تلبس الجزء بالكل قوله لامعني اعبارة المضرح  
اذ لا يجعل الجملة الظرفية في التقدير فعلا قوله ان حلت على ظاهرها  
بان يراد بصمير هي الجملة الظرفية بخلاف ما اذا اريد منه الظرف فانه يتدفع  
هذا الفساد قوله وكان ينبغي اه اي لدفع هذا الفساد واما الفساد  
الاول فغير متدفع اذ لا معنى لقولنا يجعل الظرف في التقدير فعلا قوله  
على ما مر في ضمير الفصل من ان الاء داخل على المقصور وهو الاستعمال  
العربي الشائع قوله ان عدم القول اه اعتبر الا تصاف اولا متابقة  
اصا حب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الاعلى ربني ليعظم كونه  
من قصر الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى  
ان المقدر هو الفعل العام لا الا تصاف اذ لا قرينة عليه واعتبر القصر  
بالنسبة الى الانصاف والحصول لانه المقصود من القصر على المتصف  
والحاصل ومعنى الانصاف في خور الجنة الا تصاف بظرفية  
خور الجنة لها فلا حاجة الى ان يقال معناه على الانصاف بكونها  
في خور الجنة مع انها مع ان القصر على الانصاف بالحصول لاعلى  
نفس الحصول ثم اعلم ان كلمة لاهنا لني الجنس ووقوع الفصل بينه  
وبين الاسم بالخبر وجب الرفع والتكرير فالتقصية سالبة ومقصود  
الشارح رخ من اعتبار السلب في جانب الموضوع والمحمول ان النبي  
متوجه الى الحكم فالنبي مفيد بالقصر وليس متوجها الى القيد حتى  
يكون لنبي القصر وهذا كما اعتبر فيما سيجي من قوله بناء على اختصاص  
عدم الريب بالقرآن لان القضية معدولة حتى يرد عليه ان لا تبرئة  
موضوعة لنفي الخبر عن المبتدأ لا تنفي احدهما في نفسه وان كلمة لا  
اذا كانت جزء من الموضوع لا يصح الفصل بينهما بقوله فيها وانه  
قد صرح في بحث المساواة بان تقديم الخبر في مثل في الدار رجل لا يفيد  
الاختصاص اكونه مصححا او وقوع النكرة مبتدأ ولا شك انه اذا كان  
قوله تعالى لا فيها غول معدولة كان تقديم الخبر فيه مصححا فلا يكون  
مفيد للاختصاص بخلاف ما اذا كان سالبة فان الصحيح حينئذ وقوعه  
في سياق النفي والتقديم للاختصاص وبما حررناظهر اندفاع ما ذكره السيد



لان القضية سالبة والمقصود قصر نفي الغول على الكون في خور  
الجنة فالغول مسلم الثبوت والتزاع في محله فالمخاطب يعتقد محلية  
خور الجنة له والمتكلم ينفيه وكونه مستلزما للمعدولة لا ينافي ذلك  
فان السالبة والمعدولة متلازمان عند وجود الموضوع الا انه فرق  
بينهما في الاستعمال فيستعمل لافيهما غول اذا كان التزاع في محلية الغول  
وفيها لاغول اذا كان التزاع في محلية عدم الغول كما في ما انا قلت وانا  
ما قلت فلا يبطل الفرق الذي بينه الشارح رح فيما ر قوله وبهذا  
يظهر اه لان القصر اضافي لاحق حتى يرد عليه ما ذكره قوله ليس  
على معنى اه لان الخطاب في لكم الكفار مخصوصين ودينهم يتجاوز الى ما  
سواهم من الكفار وكذا دين النبي عليه السلام يتجاوز عنه الى المؤمنين  
قوله فليظنر الى ما في هذا الكلام اه وعندى انه لا يخط فيه ولا خروج  
اماه عدم الخطب فلانه قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم المسند  
او ان يكون المراد تخصيصه اى تخصيص المسند بالمسند اليه لا قصره  
عليه على ما قيل كقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وان المعنى ان حصول  
دينكم لكم دون غيركم بخلاف ما لو قيل دينكم لكم لدلالته على حصول  
الدين ا لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه التقديم وذلك لان المتكلم  
اذا ذكر المبدأ عقب الخبر علم المخاطب انه لم يرد عطف شئ على الخبر  
لفصل المبتدأ بينهما ولهذا يجوز ان يقال دينكم لكم ولغيركم ولا يجوز  
ان يقال لكم دينكم ولغيركم فلم هذا يفيد القصر لانه لا يستقيم اذ ليس المعنى  
على ان دينكم لا يتجاوز عنكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز عني الى غيري  
فانه فاسد لو جرد التجاوز عنكم الى غيركم بل على اختصاصه به على معنى  
ان المختص بكم دينكم لاديني والمختص بي ديني لادينكم كما في المثاليين الاخيرين  
اذا المعنى في الاول ان المختص بزيد القيام دون القعود وفي الثاني المختص  
بي التيممة دون القسمة لان غير زيد لا يكون قائما وغيري لا يكون تيمما  
فاعرفه فانه الصحيح لا ما قيل انتهى فاراد بقوله انه لا يستقيم عدم استقامة  
قصر المسند اليه على المسند قصرا حقيقيا كما زعم صاحب القيل  
حيث قال ان حصول دينكم لكم لا لغیرکم لا عدم استقامة القصر الاضافي

فاندفع الوجه الاول الخبط واراد بقوله بل على اختصاصه به اختصاص  
المسند بالمسند اليه مطلقا سواء كان اختصاص المسند من سائر المسندات  
بالمسند اليه فيكون لقصر المسند على المسند اليه لعدم تجاوز  
المسند اليه عنه الى سائر المسندات او اختصاص المسند بالمسند اليه  
من بين سائر ما يسند اليها فيكون لقصر المسند اليه على المسند لعدم  
تجاوز المسند عنه فالاول كما في لكم دينكم ولي دين اى الحصول لكم مختص  
بدينكم لا يتجاوز الى ديني والحصول لي مختص بديني لا يتجاوز الى دينكم  
وهذا معنى قوله ان المختص بكم دينكم لاديني اى ليس حاصل لكم ديني فني  
الاختصاص بنى الحصول كما يفيد تقديم الخبر لا الحصول مع الاشتراك  
كما قاله السيد فانه لا يقوله عاقل فضلا من علامة فاندفع الوجه الثاني  
وانما لم يحمله على قصر المسند اليه على المسند قصرا اضافيا كما ذهب  
اليه الشارح رح لعدم موافقته لسياق الآية اعني قوله تعالى لا اعبد  
ما تعبدون ولا اتم عابدون ما اعبد فانه نفي فيه ككون النبي  
صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فالتناسب له  
كونهم مقصودين على دينهم وكونه عليه السلام مقصورا على دينه  
لا قصر دينهم عليهم وقصر دينه عليه ولذا قال القاضي في تفسيره لكم  
دينكم لا تتركونه ولي دين لا رفضه والثاني اعني اختصاص المسند  
بالمسند اليه من بين سائر ما يسند اليها كما في المثاليين الاخيرين اعني  
قائم زيد ونعمي انا فانه لقصر المسند اليه على المسند فيكون مأل المعنى  
ان المختص بزيد القيام دون القعود والتيممة مختصة بي دون القسمة  
فخلاصة كلامه ان تقديم المسند على المسند اليه يكون تارة لقصر المسند  
على المسند اليه وتارة لقصر المسند اليه على المسند فاندفع الوجه الثالث  
للمخطو واما عدم الخروج عن القانون فلان الشارح رح قال في شرح الكشاف  
في تفسير قوله تعالى لهما ما كسبت ولكم ما كسبت ان قول الكشاف والمعنى  
ان احدا لا ينفعه كسب غيره يشعريان في لهما ما كسبت ولكم ما كسبت  
قصر المسند على المسند اليه اى لهما كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم  
لا كسب غيركم وهذا كما قيل في لكم دينكم اى لاديني ولي دين اى لادينكم



وقال فيه ايضا في تفسير قوله تعالى لنا اعمالنا ولكم اعمالكم اي لنا اعمالنا  
لا اعمالكم وبالعكس اولنا اعمالنا لاكم وبالعكس انتهى وبما حذرنا  
ظاهر لك ان مراد العلامة من الاختصاص في قوله ان المختص بكم دينكم  
لا ديني الاختصاص المستفاد من تقديم الخبر لا الاختصاص التداول عليه  
باللام فيكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص بكم على دينكم  
على ما رآه بعض الناظرين فقال حل العلامة اللام على الاختصاص  
فصار معنى اكم دينكم المختص بكم دينكم ومعنى بولي دين المختص بي ديني  
وجعل تقديم المسند لقصره على المسند اليه قوله ولم يقل لافيه ريب  
وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينشأ في وجود المانع اللفظي وهو  
عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر ولذا قال  
في الكشف ولو قدم لافاده بكلمة او الدالة على فرض التقديم فتدبر  
فانه خفي على بعض الناظرين حتى قال قصده بلاريب فيه القراءة  
الغير المشهورة من رفع الريب لجعل لا بمعنى ليس ثم اعترض عليه بان  
صاحب الكشف نبي الامر على القراءة المشهورة قوله والمعتبره اشارة  
الى دفع ما توهم من انه اذا كان القصر اضافيا فليكن بالنسبة الى كتب  
السحر والسحر والسموعة وحاصل الدفع ان تخصيص هذا الكتاب من بين  
كتب الله تعالى يجعل النفس مبادرة الى سائر الكتب فانها المعتبرة في  
مقابلة القرآن قوله اجل من الدهر اي الزمان فانه يتعلق بما فيه وهمته  
يتعلق بالدهر مع ما فيه وليس المعنى اجل من ان يساهم الدهر كما قيل فانه  
حينئذ يكون اجل مستعملا بدون احد الامور الثلاثة ويحتاج الى تضمين  
معنى التباعد مع قوت المبالغة في المدح قوله فانه لو اخراه بان يقال  
هم له لتوهم انه صفة له توهم اقويا لاستدعاء النكرة في مقام الابتداء  
التخصيص وصلاحيه الطرف لذلك ويكون لامتهى لكبارها خبره  
او صفة بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود اذ المقصود  
اثبات الهمم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لاثبات الصفة المذكورة  
لهمم اوثبات امر آخر للهمم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام  
مسوقا لمدح محمد صلى الله عليه وسلم لا لمدح صلى الله عليه وسلم

ولا يصح ان يكون التقديم ههنا المحصر اذ ليس المقصود قصر الهمم  
الموصوفة عليه وان كان مستقيما بل اثباته كما يقتضيه السوق قوله لجواز  
ان يكون قائم مبتدأ من القسم الاول منه قال الشيخ ابن الحاجب في  
شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين الخبرية بخلاف قائم رجل فانه  
لا يتعين الخبرية عند قولك قائم لجواز ان يقول القائل قائم في الدار  
فيكون مبتدأ انتهى واعمله لانه في معنى ذات موصوفة بالقيام فيكون  
النكرة مخصصة في المعنى او لان التنوين للتمكن لا للتكبر بان يكون  
المراد منه الذات المعينة ولا يخفى ان ما ذكره الشيخ لا يحتاج الى اعتبار  
رجل بدلا حيث اعتبر احتمال له للابتداء عند ذكره قبل ذكر رجل بخلاف  
في الدار ومن القسم الثاني منه عند الاخفش والكوفيين فانهم  
لا يشترطون وقوعه بعد النفي او الاستفهام قوله ان التخصيص الخ هذا  
انما اردوا كان عليه متعلقا بالحكم واما اذا كان متعلقا بتقديم الحكم ويكون  
المراد بالحكم المحكوم به فلا لانه يكون التخصيص بتقديم المحكوم به  
المشعر بان ما بعده ما يصلح ان يكون محكوما عليه فكانه حكم على شيء  
معلوم قبل ذكره اجالا لصحة الحكم عليه قوله فلان الاهمية اه  
هنا اذا اريد بالاهمية كثرة العناية به واما اذا اريد بها كونها انصب  
العين عند التكلم فهي نكتة برأسها كما لا يخفى قوله يفتره في ناج اليه في  
الافترار دندان برهنه كردن وفي الاساس افترت عن فتركا ليرد فغنى  
يفتر من كذا يظهره والخطب السير في الليل من غير هدى كما في القاموس  
وفي الاساس وبات يخطب الظماء وما ادرى اي خابط الليل هو وخابط الليل  
وخابط عشوة للجاهل فالخطب بمعنى الجهل يعني لا يفهم من كلامه معناه  
حق الفهم فلذا تركه فلا يرد ما قيل ان خلل البيان لا يوجب ترك المقصود  
ولا يقتضي الاستدعاء بالبيان المحمود واراد بالخطب عدم ظهور دلالة  
على مقصوده وبالشكال الاشكالين المذكورين وبالاختلال ما اشار  
اليه بقوله بقرع اعراض صعب قوله او ان يكون المراد اه اي اذا اريد  
بالجملة افادة التجدد جعل مستند لها فعلا لانه الموضوع لافادته  
وقدم البتة على المسند اليه الذي هو فاعله فكما ان افادة التجدد



تقتضي كون المسند المفرد فعلا على ما مر كذلك تقتضي كونه مقبداً ما  
على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلاً يستلزم تقديمه على فاعله كذا  
في شرح المفتاح الشريفي وفيه ان التقديم لا يدخل له في افادة التجدد  
بل هو لازم لكونه فعلاً كما اعترف به فلا يصح جعله مقتضى افادة  
التجدد ولعل هذا وجه ترك المصنف رح وقال الشارح رح في شرح  
المفتاح هذا تكرير لما سبق من ان قصد التخصيص باحد الازمنة  
وافادة التجدد يقتضي كون المسند المفرد فعلاً فاضاف افادة التجدد  
تارة الى جعل المسند فعلاً وتارة الى تقديمه ولا يخفى ان ماله الى ان اضافة  
التجدد الى التقديم بطريق التوسع لكونه مقتضى الفعلية التي تقتضي  
افادة التجدد وفيه تعسف قوله وهل هذا الاتساق منسأ التناقض  
ان المقرر عند القوم ان في نحو انا عرفت اسنادين اسنادا في الجملة الصغرى  
وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسنادا في الجملة الكبرى وهو اسناد  
الجملة الصغرى الى المبتدأ ففي بحث التقديم جعل الاسناد الى الضمير  
وهو الاسناد الى الفاعل متقدما على الاسناد بتوسط الضمير الى المبتدأ  
وهو اسناد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل الاسناد الى المبتدأ وهو  
اسناد الجملة اليه متقدما على الاسناد الى الضمير الذي هو الفاعل واما  
قوله صرفه ذلك الضميراه فاعني بدل على كون الاسناد الى الضمير مقتضيا  
للتصرف وامس فيه دلالة على انه اسناد آخر فتدبر فاندفع ما قيل ان كلام  
السكاكي رح صريح في الاسانيد الثلاثة فالصواب ان يقال انه يستلزم  
القول بالاسانيد الثلاثة ويترك لزوم التناقض قوله وانتاع اسناد  
الفعل اه اشارة الى اندفاع ما يقال من ان الصالح لكونه خبرا عن المبتدأ  
هو الجملة المركبة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده ولا شك ان صرف  
المبتدأ هذه الجملة متأخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعماهو لازم له  
اعني اسناد الفعل الى الجملة بتوسط غرض الضمير كذا نقل عن الشارح رح  
قوله ممنوع الا يرى ان العرب القح يفهم من زيد عرف ثبوت العرفان  
زيد مع عدم شهورة بالضمير المستتر فان ذلك امر اعتبره المحويون حفظا  
لقاعدتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل قوله ولا شك ان ضمير الفاعل اه

فيه بحث لان كون ضمير الفاعل لا يتقدم ولا يكون الابعس الفعل  
لا يقيد كون الفعل صالحا للنسبة الى ما قبله قبل تحقيق الفاعل فان المعنى  
المطابق للفعل غير مستقل بالمفهومية قبل ذكر الفاعل لان النسبة  
الى الفاعل المعين مأخوذة في مفهومه واذا لم يكن مستقلا بالمفهومية  
قبل ذكر الفاعل يتوقف صلاحيته للنسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل  
فتدبر قوله وكلامه في بحث تقوى اه ولم يتعرض ههنا لاسناد الفعل  
الى الضمير لانه لا يدخل له في افادة التقوى كما انه لم يتعرض  
للاستناد الى المبتدأ ابتداء في بحث التقديم اذ لا يدخل له في الاحتراز  
بقوله في الدرجة الاولى قوله فاعني اه ههنا من كلام  
الشيخ المجيب يدل عليه قوله هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح  
المفتاح وقوله لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلاثة  
على الوجه المستبعد المستبعد كما زعم والمعنى فما يصح ان يدعى ههنا  
ويورد على السكاكي رح ان احدا الامرين لازم قوله ان كان عبارة  
اه بان يقال معناه صرف ذلك الضمير بسبب الاسناد اليه المسند الى  
المبتدأ ثانيا من غير ان يقال بالاسناد اليه بذلك التصرف وهو الظاهر  
من العبارة كما مر قوله وان كان غيره بان يكون معناه صرفه ذلك الضمير  
الى المبتدأ واسنده اليه قوله كانت هذه الامثلة اه يعني ان المسند في هذه  
الامثلة فعل ومقدم على ما يسند اليه مع انها ليست مفيدة للتجديد  
فاخرجها بقوله في الدرجة الاولى لان المسند اليه فيها في الدرجة  
الاولى هو المبتدأ ولم يتقدم المسند عليه بخلاف صرف زيد فان  
المسند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والمسند مقدم عليه  
واذا تحققت طريقة الخروج اندفع اعتراض السيد من منع الملازمة  
الاستفادة من قوله لما كان اول الاسانيد الى قوله كانت خارجة بقوله  
في الدرجة الاولى بانه اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة اسناد  
الفعل الى المبتدأ كان ههنا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور  
خروج هذه الامثلة به نعم المحب انه قال لا يجب ان تكون واحدة  
فيه واردة تقضا على ما ذكره من المساعدة اماثلة ان الفعل يقدم البتة



على ما اسند اليه في الدرجة الاولى لان القاعدة انه اذا زيد افادة التجدد  
 يقدم المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وفي هذه الامثلة  
 لم يقصد افادة التجدد فلذا لم يقدم المسند فيها قوله لكن بقي ههنا  
 اعتراض صعب اه يمكن ان يدفع بان معنى كلامه ان في الدرجة الاولى  
 احتراز عن دخول هذه الامثلة باعتبار الاسناد الى المبتدأ بناء على  
 افادتها للثبوت بهذا الاسناد وعن خروجها باعتبار الاسناد الثالث  
 لافادتها للتجدد بهذا الاسناد اما الاول فلان المسند فيها وان وجب  
 تقديمه على ما يسند اليه في الجملة اعني الفاعل لكن لا يجب تقديمه  
 على ما يسند اليه في الدرجة الاولى اعني المبتدأ وانما لم يبين كونه  
 في الدرجة الاولى ههنا لان بيانه في بحث التقوى اهم لانه يصدد اثباته  
 وبعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى خروجها ظاهرا واما الثاني  
 فلانها باعتبار هذا الاسناد مفيدة للتجدد ولا يقدم البتة على ما يسند اليه  
 اذ لا يجوز تأخير المبتدأ فيها فلما قيد بقوله في الدرجة الاولى دخلت  
 او جوب التقديم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى اعني الفاعل  
 ولاجل ان الاحتراز اعم من الاحتراز عن خروجها ودخولها لم يقده  
 بشيء منهما واما بيان ان الجملة الواحدة كيف تفيد للثبوت والتجدد  
 معا فيسمى بيانه في جواب الاعتراض الاول فالتعليل المذكور تعليل  
 لدخول الامثلة المذكورة باعتبار الاسناد الثالث وتعليل خروجها  
 باعتبار الاسناد الاول متروك لظهوره بعد ملاحظة كونه في الدرجة  
 الاولى قوله هذا خلاصة اه اي ما ذكر من الاشكالين والجوابين  
 والاعتراض الصعب قال الشارح رح في الحاشية المراد ببعض مشايخنا  
 فامراة الدين الترمذي قوله وحيث لا تنافض لان المذكور في بحث  
 التقوى تقديم القيم الثاني على الضرب الثاني والمذكور  
 في بحث التقديم تقديم الضرب الاول على الضرب الثاني  
 قوله في حاشية اسانيد لا يخفى ان في جعله الاسناد قسمين  
 وجعل اسناد الفعل الى الفاعل ضربين اشارة الى ان في هذه  
 الامثلة اسنادين اسنادا بقضية المبتدأ واسنادا بقضية الفاعل

الا ان للاسناد الى الفاعل اعتبارين اعتبارا الى الضمير واعتبارا الى  
 الى المرجع من حيث ان الضمير عبارة عنه فلا يكون تسليم الاسانيد  
 الثلاثة قوله فلا بد من بيان جهة تقدمه الخ جهة التقدم ظاهرة  
 لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو مبهم والاسناد الى المبتدأ  
 بواسطة الضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المبتدأ المتأخر عن  
 وقوعها خيرا ومنع صلاحية الجملة الخيرية قبل رجوعه الى المبتدأ  
 بناء على انه لا بد في الجملة الواقعة خيرا من عائد والضمير انما يصير طائفا  
 بعد رجوعه الى المبتدأ مدفوع بان الواجب ان يبط حال الخبرية لا قبلها  
 فالاسناد الى الضمير نفسه مع قطع النظر عن المرجع متقدم على اسناد  
 الجملة واسناد الجملة متقدم على الاسناد الحاصل الى المبتدأ بعد  
 وقوعها خيرا واما ما ذكره الشارح رح في بيان جهة التقديم فيسمى  
 فعلى هذا الاخفا في صحة كلام ذلك الفاضل الا انه ما اوضحه حق  
 الايضاح والله الملمهم للصواب قوله ولم يره ولا طيف خيال عطف  
 على الضمير المنصوب في لم يره في القاموس الطيف الخيال الطائف في المنام  
 او مجيئه في النوم طاف الخيال يطيف طيفا ومطافا ويطوف طوفا  
 وانما قيل لطائف الخيال طيف لان اصله طيف بحيث وبيت قوله  
 فلا فاما لما كان عند الملاحظة اه اي من الشيخ الشارح على الفاضل  
 مفعول له لقوله ثم بالغ او كتب وقوله وكتب تحته بجاء معتضة  
 وبويده انه لم يوجد في اكثر النسخ ويجوز ان يكون مفعولا له لكتب  
 والتلا في التدارك والتشني طلب الشفاء والضمير في عليه للفاضل قوله  
 لفظ المفتاح صريح اي صرح بالاول في الحالة المتقضية بكون الجملة  
 فعلية وصرح بالثاني والثالث في الحالة المتقضية لذكر المسند قوله  
 مما لا يخفى بطلانه اذ لا مزية لقولنا زيد انطلق على قولنا انطلق زيد  
 الا بالتقوى والحكم في الصورتين انما هو صدور الانطلاق في الزمان  
 الماضي وليس ههنا حكمان احدهما بالثبوت والاخر بالتجدد ولم هذا  
 جزم صاحب المفتاح بان امثال هذه لا فائدة للتجدد من غير تعرض للدوام  
 والثبوت كذا نقل عن الشارح رح وفيه بحث لان زيد انطلق جملتان



الجملة الكبرى باعتبار استلزامها تدل على ثبوت الانطلاق من غير دلالة على التقييد بالزمان لكونه اسناد الخبر الى المبدأ والمبدأ انما يستدعي ثبوت شيء له سواء كان له اقتران بالزمان اولا والجملة الصغرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه اسناد الفعل الى الفاعل ولا تنافي بين الثبوت بمعنى الاتصاف مطلقا والتجديد بمعنى التقييد بالزمان انما ينافيه الثبوت بمعنى الدوام فقوله وليس ههنا حكمان اه ان اراد به انه ليس ههنا حكمان في الواقع فليس ولا يضربنا وان اراد انه ليس ههنا حكمان من حيث الاستفاد من اللفظ فنموت وعدم تعرض السكاكي رح لافادة الثبوت بناء على انه في بيان الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية والدلالة على الثبوت لكونها اسمية وبما ذكرنا ظهر عدم صحة التعليل الذي ذكره السيد في شرح المفتاح من ان الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يتصور ثبوت المسند وتجده معا اذ لا تنافي بينهما فيحوز ان يكون الثبوت باعتبار اسناد والتجديد باعتبار اسناد آخر نعم لا يتصور اجتماعهما في الواقع لوحدة الحكم فيه قوله ظاهر في ان المراد اه فيه انه لا دلالة لكلامه على الحصر وانه ان اراد حصر المراد مطلقا فنموت كيف وعبارته في بحث التقوى تدل على كون الاسناد الى المبدأ في الدرجة الاولى وان اراد حصر المراد ههنا اعني في بحث التقديم فليس ولا يضربنا قوله ان حل قوله اه هذا انما يريدوا ارادة الاسناد مصطلح النحاة واما اذا اريد به النسبة المعنوية فلا لان النسبة المعنوية انما هي لمجرد الفعل اعني الحدث لا مع الفاعل والمراد بالتضائف المعنى المصطلح فان بين المبدأ والخبر تضائفا مشهورا قوله انه ان اراد بالاسناد اه تختار الشق الاول ونقول انما وان كانت واحدة بحسب الواقع لكنها ثلاثة بحسب الفهم من اللفظ فانها تفهم اولا من اسناد الخبر الى المبدأ وثانيا من اسناد الفعل الى الضمير وثالثا من عود الضمير الى المبدأ قوله انه ان اراد اه تختار الشق الثاني والاقتصار على الثلاثة لانه اراد بالاسناد النسبة المعنوية والنسبة المعنوية للمجموع الى المبدأ وانما اصطلح النحاة

على كون المجموع خبرا لانهم يبحثون عن احوال اللفظ من حيث الاعراب والبناء والاعراب المحلى والبناء انما هو للمجموع قوله لان هذا الاسناد مما يقتضيه اه يعني ان مقتضى الاسناد وهو المبدأية متحقق والمنازع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء آخر حتى يكون انتفاؤه موجبا لعدم تحققه ولا شك في تحقق الجملة اعني الفعل مع اسناده الى الضمير العائد الى المبدأ فيتحقق اسناد الجملة الى المبدأ بخلاف الاعتبار الثاني اعني اسناد الفعل الى المرجع فانه انما يتحقق بعد اعتبار التضمن والعود ونفس التضمن والعود وان كان مقدما على اسناد الجملة لكن اعتبارهما متأخر عنه لان التضمن وعدمه وصف لذات الخبر اعني الجملة والوصف متأخر بالذات عن الموصوف فيكون اعتباره من حيث انه وصف له متأخرا عن ذاته واذا كان هذا الاعتبار متأخرا عن ذاته كان متأخرا عن اسناد الجملة ايضا لما مر انه بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر فهو مع ذات الجملة المتقدمة على هذا الاعتبار فهذا الاعتبار متأخر عن اسناد الجملة وهو المطلوب وفي كلامه اشارة الى السؤال والجواب اللذين ذكرهما في شرح المفتاح بقوله فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبدأ متأخر عن اسناد الفعل الى الضمير وبما يقارنه في الوجود وبما يباينه بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبدأ بواسطة الضمير فامعنى قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير يلفظ ثم قلت معناه تأخر هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبدأ سواء كان متضمنا للضمير اولا يمكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه ان تكرار الاسناد الموجب للتقوى موقوف على اعتبار التضمن والعود مع ان يجوز يد عرف مشتمل على تكرار الاسناد والموقوف على الملاحظة استفادته الا ان يراد اعتبار المتكلم فان المزايا والخصوصيات انما تراعى في الكلام على حسب اعتبار المتكلم قال قدس سره ليحصل بمجموع صالح الخبرية قبل ان اريد ان هذا المجموع بخصوصه صالح لهذا المبدأ نفسه



فلا نسلم ان اعتبار كون الضمير عائدا الى هذا المبتدأ متأخرا  
عن اسناد هذا المجموع بخصوصه الى هذا المبتدأ لان هذا المجموع  
لا يصلح لكونه خيرا لهذا المبتدأ الا بعد اعتبار كون الضمير عائدا  
الى المبتدأ وهو ظاهر وان اريد ان ذلك صالح الخبرية مطلقا فهو  
مقدم على اسناد الفعل الى الضمير باعتباريه والجواب باختصار الشق  
الاول وصلاحيته الخبرية لهذا المبتدأ انما يتوقف على كونه متضمنا  
للمضمير العائد لاعلى اعتبار التضمن والعود كما مر وقال السيد في شرحه  
للمفتاح ان اسناد الجملة مقدم على اسناد الفعل الى الضمير باعتباريه  
لان مقتضى لهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحية ما  
يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق مقدمة على اعتبار اشتماله  
على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني  
من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك  
الضمير الى المبتدأ ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه  
داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل  
فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى ان القول بكفاية مطلق  
الصلاحية في حصول اسناد الجملة الى ما قبله محل تأمل واعلم انه  
ظهر لك مما تقدم ان له لمة المشايخ توجيهات اربعة احدها ما ذكره  
الشيخ الشارح وميناه حل الاسناد على النسبة المعنوية والقول  
بتعدد الاسانيد الثلاثة بالاعتبار وثانيها ما ذكره بعض الفضلاء وميناه  
حل الاسناد على المصطلح والقول بالاسانيد المتغايرين بالذات وان لاسناد  
الفعل الى الضمير اعتبارين والاعتبار الاول مقدم على اسناد الجملة  
المقدم على الاعتبار الثاني وثالثها ما ذكره الشارح وهو ان  
ما ذكره بعض الفضلاء والفرق بينهما ان الشارح رجع اعتبار تأخر  
الاعتبار الثاني عن اسناد الجملة باعتبار الملاحظة وبعض الفضلاء  
باعتبار الذلت على ما حررناه ورابعها ما اختاره السيد من تقدم اسناد الجملة  
على لاسناد الى الضمير باعتباريه وميناه اعتبار مطلق الصلاحية  
الخبرية في اسناد الجملة فكن الفصل واختارها شئت هذا نهاية الكلام

في هذا المقام والله الموفق لنيل المرام قوله وهذا معنى الاحتراز اه  
يعني الاحتراز عن الخروج لاعن الدخول كما زعمه الشيخ الشارح قوله  
وانما قال ككثير اه يعني لوزك لفظ كثير بان يقول ما ذكر في هذا  
الباب اه لتوهم جريان ما ذكر في غير البابين وليس كذلك اذا لم ينص  
مختص بهما فلذا قال كثير فتدبر فانه غفل عنه بعض المناظرين وقال  
لو قال جميع ما ذكر اه اطسال الكلام بلا فائدة قوله متعلقات الفعل  
يفتح اللام نظرا الى ان الحدث يتعلق بها كما في الكافية المتعدي ما يتوقف  
فهمه على متعلق ويكرر اللام نظرا الى ان الفعل عامل فيها كما يقال  
الجار والمجرور متعلق بكذا قوله اشارة اجمالية لان لفظ الغير يشمل  
التعلقات وغيرها فالاشارة الى خصوص التعلقات اجمالية وان كانت  
الى مطلق الغير تفصيلية قوله من ذكره فعه لفظا او تقدير ايدل  
عليه قوله لان المقدركا المذكور قوله لا ذكر الفعل الخ وفي بعض النسخ  
بكلمة او موافقا لما في المختصر وفي بعضها منع زيادة من والاول  
اوجه بدايل يعرف بالتأمل قوله يعرف بالتأمل لان كلمة مع  
تدخل على المتبوع يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع فلان  
صرح به الشارح رجع في بحث الكافية والفعل اصل في الذكر والفاعل  
والمفعول تابعان له فيذكران بعد ذكره كما ان مداول كل منهما اصل  
ومداول الفعل تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل  
واما كلمة او فبالنظر الى انه قد ينحى مع مجرد المصاحبة صرح به السيد  
في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسند قال قدس سره وذلك اه  
يرد على الوجه الاول ان اللائق حينئذ ان يقول المفعول مع الفعل  
كالفاعل مع الفعل وعلى الثاني ان كلامهما كما انه قيد للفعل في اللفظ فيكون  
تابعه كذلك كل منهما متبوع للفعل في المعنى فلا ترجيح وعلى الثالث  
انه يصح ان يقال فاذا لم يذكر الفعل مع كل منهما بان يكون النبي متوجها  
الى القيد قوله اى تلبس الفعل بكل منهما والمعنى ان الغرض من ذكر  
واحد منهما مع الفعل اى واحد كان منهما تلبس الفعل مع ذلك الواحد  
اى واحد كان لان الضمير المفرد اذا كان راجعا الى المتعدد



باعتبار كل واحد يكون المراد منه اي واحد لا كل واحد على سبيل الشمول  
 فلا اشتباه في صحة هذه العبارة وان خفي على الاذكياء وقالوا انه يفيد  
 ان الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما وذا لا يصح  
 وهذا كما اورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبة قوله اي  
 من غير اعتبار كذا في الايضاح يعني ان ذكر المفعول قد يكون لقصد  
 عموم الفعل نحو فلان يؤذي كل احد وقد يكون لخصوصه نحو فلان  
 يؤذي اباه وقد يكون لجرد تعلقه بالمفعول من غير نظر الى عموم الفعل  
 وخصوصه وان كان لا رما نحو ضربت احدا فاذ لم يكن شيء منها مقصودا  
 يميز الفعل منزلة اللازم فاندفع ما قيل ان عدم اعتبار عموم الفعل  
 وخصوصه لا مدخل له في الترتيب فان مناطه عدم اعتبار تعلقه بالمفعول  
 قوله كان الغرض بيان جنس او المتقدم منقلا عن الشيخ من ان محط  
 الفائدة هو القيد الاخير كيلا يلفظ ذكره قوله ويكرر كلاما مع من  
 اثبت اه كذا في دلائل الاعجاز وذلك لان نحو هو يعطى اما للتخصيص  
 او للتقوى فلا بد ان يكون مخاطب معتقدا بثبوت الفعل لا غير اما بالسركة  
 او بالقلب او بالتزدد باعتبار التقييد مع تسليم اصل الفعل او متكررا  
 او مترددا في ثبوت الفعل باعتبار القيد له وعلى التفسير يكون مثبتا للفعل  
 المتعلق بغير ذلك المبدل لكون اصل الفعل مسلم الثبوت فاندفع ما قاله  
 السيد من انه لو قيل يكون كلاما مع من اثبت له اعطاء ولا يدري المعطى  
 لكان اول قوله لا مع من اتى اه اما باعتقاده ثبوته لغيره على احد الاشياء  
 النشئة فيكون للتخصيص او لا فيكون للتقوى قوله ذكر السكاكي  
 في نسبته الى السكاكي راجع اشار بفرده به على ما يثرب به عبارة الابيضاح  
 قوله خطأ يسا بفتح الخاء كما نقل عن بعض الامامة للسارح راجع  
 عن يوثق به منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب اي انشا الخطبة  
 مسمى الخطابي خطأ يلا ان الخطيب معادن الطائون قوله كقوله صلى الله  
 عليه وسلم في تذكرة الموضوعات انه موضوع وان كان في المصباح  
 قوله ذهبا اه حال من الفاعل المحذوف المصدر او مفعول له اي ينزول  
 التكليم ذاهبا اولاد هاب وكذا قوله ايها ما حال او مفعول له بان يكون

فعل

فيه بحث لان كون ضمير الفاعل لا يتقدم ولا يكون الابعاد الفعل  
 لا يفيد كون الفعل صالحا للنسبة الى ما قبله قيل تحقق الفاعل فان المعنى  
 المطابق للفعل غير مستقل بالمفهومية قبل ذكر الفاعل لان النسبة  
 الى الفاعل المعين مأخوذة في مفهومه واذا لم يكن مستقلا بالمفهومية  
 قبل ذكر الفاعل توقف صلاحيته للنسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل  
 فتدبر قوله وكلامه في بحث تقوى اه ولم يتعرض ههنا لاسناد الفعل  
 الى الضمير لانه لا دخل له في افادة التقوى كما انه لم يتعرض  
 للاسناد الى المبتدأ ابتداء في بحث التقديم اذ لا دخل له في الاحتراز  
 بقوله في الدرجة الاولى قوله فالتقديم اه ههنا من كلام  
 الشيخ المجيب يدل عليه قوله هذا خلاصة ما اورد به من انما يشرح  
 المفتاح وقوله لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلاثة  
 على الوجه المستبعد المستبعد كما زعم والمعنى فيما يصح ان يدعى ههنا  
 ويورد على السكاكي راجع ان احد الامرين لازم قوله ان كان عبارة  
 اه بان يقال معناه صرف ذلك الضمير بسبب الاسناد اليه المستند الى  
 المبتدأ ثانيا من غير ان يقال بالاسناد اليه بذلك الصرف وهو الظاهر  
 من العبارة كما مر قوله وان كان غيره بان يكون معناه صرفه ذلك الضمير  
 الى المبتدأ واسنده اليه قوله كانت هذه الامثلة اه يعني ان المستند في هذه  
 الامثلة فعل ومقدم على ما يستند اليه مع انها اثبت مفيدة للتجدد  
 فاخرجها بقوله في الدرجة الاولى لان المستند اليه فيها في الدرجة  
 الاولى هو المبتدأ ولم يتقدم المستند عليه بخلاف صرف زيد فان  
 المستند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والمستند مقدم عليه  
 واذا تحققت طريقة الخروج اندفع اعتراض السيد من منع الملازمة  
 المستفدة من قوله لما كان اول الاسانيد الى قوله كانت خارجة بقوله  
 في الدرجة الاولى بانه اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة اسناد  
 الفعل الى المبتدأ كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور  
 خروج هذه الامثلة به نعم المحب انه قال لا يجب ان تكون داخل المدة  
 فيه واردة نقضا على ما ذكره من المساعدة الفائلة ان الفعل يقدم اليه



على ما اسند اليه في الدرجة الاولى لان القاعدة انه اذا ريد افادة التجدد  
 يقدم المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وفي هذه الامثلة  
 لم يقصد افادة التجدد فلذا لم يقدم المسند فيها قوله لكن بقي ههنا  
 اعتراض صعب اه يمكن ان يدفع بان معنى كلامه ان في الدرجة الاولى  
 احتراز عن دخول هذه الامثلة باعتبار الاسناد الى المبتدأ بناء على  
 افادتها للثبوت بهذا الاسناد وعن خروجها باعتبار الاسناد الثالث  
 لا فادتها للتجدد بهذا الاسناد اما الاول فلان المسند فيها وان وجب  
 تقديمه على ما يسند اليه في الجملة اعني الفاعل لكن لا يجب تقديمه  
 على ما يسند اليه في الدرجة الاولى اعني المبتدأ وانما لم يبين كونه  
 في الدرجة الاولى ههنا لان بيانه في بحث التقوى اهم لانه يصدد اليه  
 وبعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى خروجها ظاهرا واما الثاني  
 فلانه باعتبار هذا الاسناد مفيدة للتجدد ولا يقدم البتة على ما يسند اليه  
 اذ لا يجوز تأخير المبتدأ فيها فلما قيد بقوله في الدرجة الاولى دخلت  
 اوجوب التقديم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى اعني الفاعل  
 ولاجل ان الاحتراز اعم من الاحتراز عن خروجها ودخولها لم يقده  
 بشئ منهما واما بيان ان الجملة الواحدة كيف تفيد للثبوت والتجدد  
 معا فسيجي بيانه في جواب الاعتراض الاول فالتعليل المذكور لتعليل  
 لدخول الامثلة المذكورة باعتبار الاسناد الثالث وتعليل خروجها  
 باعتبار الاسناد الاول متروك لظهوره بعد ملاحظة كونه في الدرجة  
 الاولى قوله هذا خلاصة اه اي ما ذكر من الاشكالين والجوابين  
 والاعتراض الصعب قال الشارح رح في الحاشية المراد ببعض مشايخنا  
 ناءرا الذين التزموا قوله وحينئذ لا تشافض لان المذكور في بحث  
 التقوى تقديم القسم الثاني على الضرب الثاني والمذكور  
 في بحث التقديم تقديم الضرب الاول على الضرب الثاني  
 قوله فيحقق ثلثة اسانيد لا يخفى ان في جعله الاسناد قسمين  
 وجعل اسناد الفعل الى الفاعل ضربين اشارة الى ان في هذه  
 الامثلة اسنادين اسنادا يقتضيه المبتدأ واسنادا يقتضيه الفاعل

الا ان الاسناد الى الفاعل اعتبارين اعتبار انه الى الضمير واعتبار انه  
 الى المرجع من حيث ان الضمير عبارة عنه فلا يكون تسليما للاسناد  
 الثلثة قوله فلا يد من بيان جهة تقدمه الخ جهة التقديم ظاهرة  
 لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو مبهما والاسناد الى المبتدأ  
 بواسطة الضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المبتدأ المتأخر عن  
 وقوعها خبرا ومنع صلاحية الجملة الخبرية قبل رجوعه الى المبتدأ  
 بناء على انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من مائد والضمير انما يصير عائدا  
 بعد رجوعه الى المبتدأ مدفوع بان الواجب ان يطرأ حال الخبرية لا قبلها  
 فالاسناد الى الضمير نفسه مع قطع النظر عن المرجع مقدم على اسناد  
 الجملة واسناد الجملة مقدم على الاسناد الحاصل الى المبتدأ بعد  
 وقوعها خبرا واما ما ذكره الشارح رح في بيان جهة التقديم فسيجي  
 فعلى هذا لا خفا في صحة كلام ذلك الفاضل الا انه ما اوضحه حق  
 الايضاح والله الملم للمصواب قوله ولم يره ولا طيف بخيال عطف  
 على الضمير المنصوب في لم يره في القاموس الطيف الخيال الطائف في المنام  
 او مجيئه في النوم طاف الخيال بطيف طبفا ومطافا ويطوف طوفا  
 وانما قيل لطائف الخيال طيف لان اصله طيف كبت وميت قوله  
 تلافيا لما كان عند المظنة اه اي من الشيخ الشارح على الفاضل  
 مفعول له لقوله ثم بانغ او كتب وقوله وكتب تحته جملة معترضة  
 ويؤيده انه لم يوجد في اكثر النسخ ويجوز ان يكون منه ولاله لكتب  
 والتلا في التدارك والتشفي طلب الشفاء والضمير في عليه للفاضل قوله  
 لفظ المفتاح صريح اي صرح بالاول في الحالة المقتضية لكون الجملة  
 فعلية وصرح بالثاني والثالث في الحالة المقتضية لذكر المسند قوله  
 مما لا يخفى بطلانه اذ لامزية لقولنا زيد انطلق على قواني الطلاق زيد  
 الا بالتقوى والحكم في الصورتين انما هو بضدور الانطلاق في الزمان  
 الماضي وليس ههنا حكمان احدهما بالثبوت والاخر بالتجدد ولهذا  
 جزم صاحب المفتاح بان امثال هذه لا فائدة التجدد من غير تعرض للدوام  
 والثبوت كذا نقل عن الشارح رح وفيه بحث لان زيد انطلق جملتان



الجملة الكبرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق من غير دلالة  
على التقييد بالزمان اكونه اسناد الخبر الى المبتدأ والمبتدأ انما يستدعي  
ثبوت شيء له سواء كان له اقتران بالزمان اولا والجملة الصغرى باعتبار  
اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي اكونه اسناد  
الفعل الى الفاعل ولا تنافي بين الثبوت بمعنى الاتصاف مطلقا والتجدد  
بمعنى التقييد بالزمان انما ينافية الثبوت بمعنى الدوام فقوله وليس ههنا  
حكمان اه ان اراد به انه ليس ههنا حكمان في الواقع فمسل ولا يضربنا  
وان اراد به انه ليس ههنا حكمان من حيث الاستفاد من اللفظ فمنوع  
وعدم تعرض السكاكي زح لافادة الثبوت بناء على انه في بيان الحالة  
المقتضية لكون الجملة فعلية والدلالة على الثبوت لكونها اسمية وبما  
ذكرنا ظهر عدم صحة التعليل الذي ذكره السيد في شرح المفتاح  
من ان الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يتصور ثبوت المسند وتجده  
مع الاثنافي بينهما فيجوز ان يكون الثبوت باعتبار اسناد والتجدد  
باعتبار اسناد آخر نعم لا يتصور اجتماعهما في الواقع لوحدة الحكم  
فيه قوله ظاهر في ان المراد اه فيه انه لادلالة الكلام على الحصر وان  
ان اراد حصر المراد مطلقا فمنوع كيف وعبارته في بحث التقوى  
تدل على كون الاسناد الى المبتدأ في الدرجة الاولى وان اراد حصر  
المراد ههنا اعني في بحث التقديم فمسل ولا يضربنا قوله ان حمل قوله اه  
هذا انما يرد لو اراد بالاسناد مصطلح النحاة واما اذا اراد به النسبة  
المعنوية فلا لان النسبة المعنوية انما هي لمجرد الفعل اعني الحدث  
لامع الفاعل والمراد بالانضمام المعنى المصطلح فان بين المبتدأ والخبر  
تضافا شهوريا قوله انه ان اراد بالاسناد اه تختار الشق الاول ونقول  
انها وان كانت واحدة بحسب الواقع لكنهما ثلاثة بحسب الفهم من  
اللفظ فانهما تفهم اولا من اسناد الخبر الى المبتدأ وثانيا من اسناد  
الفعل الى الضمير وثالثا من عود الضمير الى المبتدأ قوله انه ان اراد اه  
تختار الشق الثاني والاقتصار على الثلاثة لانه اراد بالاسناد النسبة  
المعنوية والنسبة المعنوية للمجموع الى المبتدأ وانما اصطلاح النحاة

على كون المجموع خبرا لانهم يبحثون عن احوال اللفظ من حيث  
الاعراب والبناء والاعراب المحلى والبناء انما هو للمجموع قوله لان  
هذا الاسناد مما يقتضيه اه يعني ان مقتضى الاسناد وهو المبتدأية  
متحقق والمانع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد اما الاول فظاهر واما  
الثاني فلانه بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء  
آخر حتى يكون انتفاؤه موجبا لعدم تحققه ولا شك في تحقق الجملة  
اعني الفعل مع امتداده الى الضمير العائد الى المبتدأ فيتحقق اسناد  
الجملة الى المبتدأ بخلاف الاعتبار الثاني اعني اسناد الفعل الى المرجع  
فانه انما يتحقق بعد اعتبار التضمن والعود ونفس التضمن والعود  
وان كان مقدما على اسناد الجملة لكن اعتبارهما متأخر عنه لان التضمن  
وعدمه وصف لذات الخبر اعني الجملة والوصف متأخر بالذات عن  
الموصوف فيكون اعتباره من حيث انه وصف له متأخرا عن ذاته واذا  
كان هذا الاعتبار متأخرا عن ذاته كان متأخرا عن اسناد الجملة ايضا لانه  
بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر فهو مع ذات الجملة المتقدمة على هذا  
الاعتبار فهذا الاعتبار متأخر عن اسناد الجملة وهو المطلوب وفي كلامه  
اشارة الى السؤال والجواب اللذين ذكرهما في شرح المفتاح بقوله  
فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ متأخر عن اسناد الفعل الى  
الضمير وعما يفارقه في الوجود ويغاييره بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتدأ  
بواسطة الضمير فاعني قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير بلفظ ثم قلت  
معناه تأخر هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبتدأ  
سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء يكون  
بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه ان تكرر الاسناد  
الموجب للتقوى موقوف على اعتبار التضمن والعود مع ان نحو زيد  
عرف مشتمل على تكرر الاسناد والموقوف على الملاحظة استيفاءه  
الا ان يراد اعتبار المتكلم فان المزايا والخصوصيات انما تراعى في الكلام  
على حسب اعتبار المتكلم قال قدس سره ليحصل مجموع صالح  
الخبرية قبل ان اريد ان هذا المجموع بخصوصه صالح لهذا المبتدأ نفسه



فلا نسلم ان اعتبار كون الضمير عائدا الى هذا المبتدأ متأخرا  
عن اسناد هذا المجموع بخصوصه الى هذا المبتدأ لان هذا المجموع  
لا يصلح لكونه خبرا لهذا المبتدأ الا بعد اعتبار كون الضمير عائدا  
الى المبتدأ وهو ظاهر وان اريد ان ذلك صالح الخبرية مطلقا فهو  
مقدم على اسناد الفعل الى الضمير باعتباريه والجواب باختصار الشق  
الاول وصلاحيته الخبرية لهذا المبتدأ انما يتوقف على كونه متضمنا  
للمضمير العائد لاعلى اعتبار التضمن والعود كما مر وقال السيد في شرحه  
المفتاح ان اسناد الجملة مقدم على اسناد الفعل الى الضمير باعتباريه  
لان المقضي بهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحية ما  
يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله  
على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني  
من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك  
الضمير الى المبتدأ ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه  
داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل  
فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى ان القول بكفاية مطلق  
الصلاحية في حصول اسناد الجملة الى ما قبله محل تأمل واعلم انه  
ظهر لك مما تقدم ان له بكرة المفتاح توجيهات اربعة احدها ما ذكره  
الشيخ الشارح ومبناه حل الاسناد على النسبة المعنوية والقول  
بتعدد الاسانيد الثلاثة بالاعتبار وثانيها ما ذكره بعض الفضلاء ومبناه  
حل الاسناد على المصطلح والقول بالاسانيد المتغايرين بالذات وان لا اسناد  
الفعل الى الضمير اعتبارا بين والاعتبار الاول متقدم على اسناد الجملة  
المقدم على الاعتبار الثاني وثالثها ما ذكره الشارح رح وهو بعينه  
ما ذكره بعض الفضلاء والفرق بينهما ان الشارح رح اعتبر تأخر  
الاعتبار الثاني عن اسناد الجملة باعتبار الملاحظة وبعض الفضلاء  
باعتبار الذلت على ما حررناه ورابعها ما اختاره السيد من تقدم اسناد الجملة  
على الاسناد الى الضمير باعتباريه ومبناه اعتبار مطلق الصلاحية  
الخبرية في اسناد الجملة فكن الفصل واختارها شئت هذا نهاية الكلام

في هذا المقام والله الموفق لنيل المرام قوله وهذا معنى الاحتراز اه  
يعني الاحتراز عن الخروج لاعن الدخول كما زعم الشيخ الشارح قوله  
وانما قال ككثير اه يعني اترك لفظ كثير بان يقول ما ذكر في هذا  
السبب اه لتوهم جريان ما ذكر في غير البسايين وليس كذلك اذا لم يخصص  
بمسا فلذا قال كثير فتدبر فانه خفل عنه بعض الناطرين وقال  
لو قال جميع ما ذكر اه لطال الكلام بلا فائدة قوله متعلقات الفعل  
يفتح اللام نظرا الى ان الحدث يتعلق بها كما في الكافية المتعدية ما يتوقف  
فهمه على متعلق ويكسر اللام نظرا الى ان الفعل عامل فيها كما يقال  
الجار والمجرور متعلق بكذا قوله اشارة اجمالية لان لفظ الغير يشمل  
المتعلقات وغيرها فالاشارة الى خصوص المتعلقات اجمالية وان كانت  
الى مطلق الغير تفصيلية قوله من ذكره معه لفظا او تقديرًا يدل  
عليه قوله لان المقدر كالمذكور قوله لا ذكر الفعل الخ وفي بعض النسخ  
بكلمة او موافقا لما في المختصر وفي بعضها مع زيادة من والاول  
اوجه بدليل يعرف بالتأمل قوله يعرف بالتأمل لان كلمة مع  
تدخل على المتبوع يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع فلان  
صرح به الشارح رح في بحث الكافية والفعل اصل في الذكر والفاعل  
والمفعول تابعان له فيذكران بعد ذكره كما ان مداول كل منهما اصل  
ومداول الفعل تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل  
واما كلمة او فبالنظر الى انه قديم مع مجرد المصاحبة صرح به السيد  
في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسند قال قدس سره وذلك اه  
رد على الوجه الاول ان اللائق حيث ان يقول المفعول مع الفعل  
كالفاعل مع الفعل وعلى الثاني ان كلامهما كما انه قيد للفعل في اللفظ فيكون  
تابعه كذلك كل منهما متبوع للفعل في المعنى فلا ترجيح وعلى الثالث  
انه يصح ان يقال فاذا لم يذكر الفعل مع كل منهما بان يكون النفي متوجها  
الى القيد قوله اي تلبس الفعل بكل منهما والمعنى ان الغرض من ذكر  
واحد منهما مع الفعل اي واحد كان منهما تلبس الفعل مع ذلك الواحد  
اي واحد كان لان الضمير المفرد اذا كان راجعا الى المتعدد



باعتبار كل واحد يكون المراد منه أي واحد لكل واحد على سبيل الشمول  
فلا اشتباه في صحة هذه العبارة وإن خفي على الأذكياء وقالوا إنه يفيد  
أن الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما وإذا لا يصح  
وهذا كما أورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبة قوله أي  
من غير اعتبار كذا في الإيضاح يعني أن ذكر المفعول قد يكون لقصد  
عموم الفعل نحو فلان يؤذي كل أحد وقد يكون لخصوصه نحو فلان  
يؤذي إياه وقد يكون لمجرد تعلقه بالمفعول من غير نظر إلى عموم الفعل  
وخصوصه وإن كان لازما محو ضربت أخذا فإذا لم يكن شيء منهما مقصودا  
ينزل الفعل منزلة اللازم فاندفع ما قيل أن عدم اعتبار عموم الفعل  
وخصوصه لا مدخل له في التنزيل فإن مناطه عدم اعتبار تعلقه بالمفعول  
قوله كان الغرض بيان جنس اه لما تقدم من قولنا عن الشيخ من أن محط  
الفائدة هو القيد الأخير كيلا يلفظ ذكره قوله ويكون كلاما مع من  
أثبت اه كذا في دلائل الإيجاز وذلك لأن نحو هو يعطى أما للتخصيص  
أو للتقوى فلا بد أن يكون المخاطب معتقدا لثبوت الفعل لا غير أما بالشركة  
أو بالقلب أو بالتردد باعتبار القيد مع تسليم أصل الفعل أو منكره  
أو مترددا في ثبوت الفعل باعتبار القيد له وعلى التقادير يكون منشأ الفعل  
المتعلق بغير ذلك القيد له لكون أصل الفعل مسلم الثبوت فاندفع ما قاله  
السيد من أنه لو قيل يكون كلاما مع من أثبت له أعطاه ولا يدري المعطى  
لكان أولى قوله لا مع من نفي اه أما باعتقاده ثبوت غيره على أحد الأنحاء  
الثلاثة فيكون للتخصيص أولا فيكون للتقوى قوله ذكر السكاكي  
في نسبة إلى السكاكي رح اشعار بتفرد به على ما يشمر به عبارة الإيضاح  
قوله خذ يا بفتح الخاء كما نقل عن بعض التلامذة للشارح رح  
من يؤتى به منسوب إلى الخطابة بالفتح مصدر خطب أي أنشأ الخطبة  
معنى الخطب خطبا لأن الخطب معاذن الظنون قوله كقوله صلى الله  
عليه وسلم اه في تذكرة الموضوعات اه موضوع وإن كان في المصباح  
قوله لا هبنا اه حال من للفاعل المحذوف المصدر أو مفعول له أي ينزل  
المتكلم ذاهبا أولذ هات وكذا قوله إيهما ما إذا حال أو مفعول له بأن يكون

تعليل للفعل المعلن قوله واليه أي إلى الجعل المذكور أشار بقوله الخ  
لأنه جعل القول المذكور مقول السكاكي رح مع أنه أبس مقوله إلا قوله  
بالطريق المذكور فقيه إشارة إلى أنه جعل بالطريق المذكور مفسرا  
بهذا القول قوله أي كون الغرض اه جعل المشار إليه كون الغرض  
دون نفس الثبوت والانتفاء إشارة إلى أن مداول التنزيل كونه غرضا  
كما يدل عليه قول المصنف رح فالغرض أن كان أثباته أو نفيه مطلقا  
نزل منزلة اللازم قوله معارف بلام الحقيقة لا منكر لدلالته على الفردية  
وهي غير مقصودة قوله لا يلزم من عدم كون الشيء اه أي لا يلزم من عدم  
كون الشيء معتبرا وداخلا فيما هو غرض من الكلام ومقصود منه  
أن لا يكون مفسادا من الكلام ومقصودا لجواز أن يكون مقصودا بما هو  
مقصود من الكلام وإن لم يكن داخلا فيه فيكون من مستنبطات التركيب  
يقصد بطريق الإشارة من مقصود الكلام فالمقصود من الكلام الأثبات  
والنفي مطلقا ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم إيهما لما لغة  
فانه إذا ذكر المفعول العام يحصل تعميم أفراد الفعل لكن لاحتماله  
للتخصيص لا يحصل المساواة بخلاف ما إذا نزل منزلة اللازم فإن عموم  
لأفراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص وهذا كما قالت الحنفية من أن لا آكل  
لا يجمل للتخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا آكل أكلا وبما حررنا اندفع  
الركاكة التي ذكرها السيد في الجواب كما لا يخفى وأما ما ذكره بقوله  
والأظهر اه فيزد عليه أن اللازم مما ذكره أن يكون منشأ القصد  
للمجرد الأثبات والنفي مغاير المنشأ القصد للعموم والاختلاف من حيث التعدد  
باعتبار المنشأ لا يدفع اجتماع المتنافيين إنما الدافع له وجود الاختلاف  
باعتبار في أنفسهم ما ذكره السيد في شرح المواقف في بحث لا يجوز  
تعليل الواحد بالشخص بعينين مستقلتين قوله هو لا غيره اه هو مبتدأ  
ويوجد خبره والجملة خبران قوله لأن ما ذكره من الحصرين اه نقل عنه  
أعلم أن المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطى  
على زعم العلامة أما الحصر الأول فقد حققناه على وجه يصح عند  
صاحب المفتاح أيضا وأما الحصر الثاني بناء على التقديم فلا يصح شرحا



الكلام المفتاح على ما عرفت في موضعه انتهى اراد بقوله في مثل فلان يعطى  
ما يكون المسند اليه المقدم على المسند الفعلي مظهرا معرفا ويقوله فقد  
حققناه ما ذكره بقوله نعم اذا جمل على التعميم اه وقوله ايضا اشارة الى صحة  
الحصر المذكور عند الشيخين بناء على قولهما بافادة البناء على المظهر  
للتخصيص وعدم صحته شرحا لكلام المفتاح بناء على ما مر من ان تقديم  
المسند اليه اذا كان مظهرا معرفا يكون عند السكاكي رحا للتقوى دون  
التخصيص قوله وهو ان يجعل الخ قبل ههنا اشكال وهو انه اذا جعل كناية  
عن المتعلق بمفعول مخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته او نفيه  
مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى تعريضا للاستفهام ولا يخفى انه فرق  
بين ان يكون غرضا من الكلام وبين ان يكون مقصودا بطريق الكناية  
قوله نصب اي ليس مجزوما بان يكون جزءا لشرط محذوف  
اذا حذف لا يصار اليه الا عند الضرورة ولانه ليس المعنى على التعليق قوله  
تم حملهما عطف على تزل وبادعاء متعلق به ودلالة تعليل له قوله  
بل لا يصراه اذا وابصر غير محاسنه التحق رؤية مطلقة غير مستلزمة  
لرؤية محاسنه بناء على ان استلزام الرؤية المطلقة لرؤية محاسنه استلزام  
العام للخاص اعني من حيث الصدق فلا يرد ما قيل لم لا يكون الرؤية  
المطلقة مستلزمة لرؤية محاسنه ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية  
غير اثاره لعدم المناقاة بين اللازمين قوله وانما قلنا الخ لما كان قوله والاعطفا  
على الشرطية التي وقعت جزءا لقوله فاذا لم يذكر المفعول به فقوله والا  
بتقدير انفساء ما ذكر في الشرطية المعطوف عليه اي وان لم يكن الغرض  
اثباته لغايله او نفيه مطلقا وذلك اما بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر  
في الفعل عموم او خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير الاطلاق  
من المصنف رحا حينئذ لا يترتب عليه قوله وجب التقيد برلان  
وجوب التقدير ليس الا لقصد التعلق بالمفعول به اعتبر الشارح رحا  
في هذا الشرط محذوفا ليصح الترتيب وهو قوله بل قصد تعلقه بمفعول  
غير مذكور قوله كما اذا قلنا اه نشر على ترتيب الفان الاول مثال  
لخصوص الفعل من غير اعتبار تعلقه بالمفعول والثاني اعمومه كذلك قوله  
فالفرق الخ رد لما قيل ان التعميم في افراد الفعل يستلزم التعميم في المفعول

ان الرؤية المطلقة مستلزمة اه  
نسخة

فلا معنى لتجوز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار عموم المفعول قوله  
وهما وان فرض تلازمهما اه فيه اشارة الى منع التلازم لا مكان  
تعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد وخبر المبتدأ اما الجملة الشرطية  
والاو زائدة لتأكيد التصديق واما قوله فلا تلازم بينهما في الاعتبار  
والقصد والفاء زائدة في خبر المبتدأ وقوله وان فرض اه حال لا يطلب الجزاء  
اي وهما مفروضا تلازمهما لا تلازم بينهما في القصد قوله ونحوهما  
اشارة الى ان ذكر فعل المشية والارادة بناء على كثرة حذف المفعول فيهما  
لا للتخصيص بان يكون الكاف للبيين لا للتثليل قوله اذا وقع شرط سواء  
كانت كلمة الشرط اسماء نحو ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم او حرفا  
نحو ان يشأ يذهبكم واو شاء الله لهدىكم قوله اي تعلق فعل المشية  
الخ لا يفسره بمطلق الفعل مع كون الحكم شاملا لغير فعل المشية والارادة  
رعاية لسوق الكلام فان المص رحا بين حذف المفعول وغرابة التعلق  
في فعل المشية واما عموم الحكم فقد استغنى عن كاف التثليل قوله فلم يحذف  
مفعول المشية اعني بكاء التفكير بناء على ان التفكير مذكور في اللفظ والفعل لان  
متوجهان اليه والتقدير في احدهما رفع التنازع حفظ القاعدة منهم من عدم  
جواز توارد العامين على معمول واحد كتوارد العامين الحقيقيين وكذا  
من قال بالتشريك لا يقدر فاندفع ما قيل انه ان اراد بالمفعول مفعول شئت  
فتعلق الفعل به ليس بغريب لانه مطلق البكاء وان اراد مفعول ابكي  
فهو مستترك فكيف يصح قوله انه ترك حذف المفعول لغرابة تعلق  
الفعل به واما ما قيل من انه مبنى على اعمال الفعل الاول فيكون بكاء  
التفكير مذكورا لغرابة تعلق المشية به ففيه انه حينئذ يكون ذكر المفعول  
لعدم قرينة تدل عليه اذ الجزء حينئذ يكبت من غير تقييده بالتفكير  
قوله وبما نشأ من سوء التأمل اه لانه لم يتدبر عبارة المتن فان قول المص رحا  
لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا يساعد ولا عبارة الايضاح التي نقلها  
الشارح رحا من قوله لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا الى قوله كذا  
في دلائل العجز ولا كلام الشيخ في دلائل العجز ولم يرد ان ابكي  
وبكبت تفكرا من باب التنازع لا من باب الحذف مذ قوله لا يقال اه



في الجواب عن جانب صاحب الضرام قوله لان بكاء التفكير ليس سوى  
الاسف اه هذا مسلم لكن ادعاء ان الاسف والكمد بكاء حقيقي كما هو  
شان الاستعارة انما يحسن ترتيبه على عدم بقاء مادة الدمع قوله والقدرة  
اه فيه ان الفاء لا يقتضي الا ترتيب مدخوله على ما قبله لا وسببته له  
لا توقفه عليه بحيث لا يوجب بدونه لجواز تعدد الاسباب لشيء واحد  
الا ان يقال المستحسن عند البلغاء الاختصاص ليكمل الترتيب والتفرع  
واجماله اه هذا امر بالتأمل قوله مجاز اه لان الله تعالى لا يأمر بالفحشاء  
وقيل امرنا بالطاعة ففسقوا وحينئذ لا يكون مما نحن فيه قوله عطف  
على قوله اه نص عليه بعد العهد والا فلا احتمال سوى هذا العطف  
قوله متعلق بقوله توهم اه لا خفاء في ان اولية التوهم تستلزم اولية  
الدفع وبالعكس فيجوز تعلقه بكل منهما الا ان الشارح رح اختار  
تعلقه بالتوهم مع الاشارة الى جواز تعلقه بالدفع بقوله وبصور في نفسه  
من اول الامر اه اقرب المرجع واكونه اصلا في الاولية ولقول المص رح  
لما توهم قبل ذكر اه ولموافقة الايضاح قوله لئلا يلبس المير اه لانه  
اذا فصل بين كم الخبرية وميرها وجب نصبه حلا على الاستفهامية  
خلافا للقراء فانه يحجره بتقدير من وخلافا لايونس فانه يجوز الاضافة  
مع الفصل كذا في الرضى وتخصيص كم الخبرية مع ان الاستفهامية  
ايضا كذلك نحو سل بني اسرائيل كم آياتهم من آياته لانه فيها نحن فيه  
خبرية قوله لكان المناسب اي مقتضى الظاهر ذلك ووضع الظاهر  
موضع الضمير وان كان يحصل به الغرض المذكور لكن لا يجب الاطراد  
والا نهكس في مقتضيات وقدم مرارا قوله عكس ذ والمنة حيث  
ذكر مفعول الفعل الاول وحذف مفعول الثاني قوله نعم الناس كافة  
وذلك لان المراد بالدعوة شرع الاحكام وبيان الحلال والحرام بالامر  
والنهي ومناط هذه الدعوة العهد الذي جرى بينه تعالى وبين  
العباد الذي اشير اليه بقوله تعالى واذا اخذ ربك من بني آدم الالب  
فهي نعم الموجودين والمعدومين والعقلاء وغيرهم وما قالوا من ان  
مناط التكليف العقل فالمراد به تجسير التكليف فانضح ان الآية تفيد

وهي سبيلة له نسخة

الاستغراق الحقيقي الحقيقي قوله ان المقصد في هذا المقام الى المفعول  
اي المقصد الى تعلق الابلام بكل احد المبالغة في كونه مؤثرا للخلق دون  
صدور كل فرد من افراد الابلام والى شمول الدعوة لكل احد لا عموم  
افراد الدعوة وان فرض التلازم بينهما قال قدس سره بان لا يكون هناك  
قرينة اه هذا كلام ذكره انفاضل الكاشي في شرحه المفتاح وفيه  
ان المص رح قال سابقا ثم الحذف به قابلية المقام اعني وجود  
القرينة وقال الشارح رح في بحث حذف المستند اليه ان الحذف  
يفتقر الى قابلية المقام و اشار اليه ههنا بقوله انما هو من قبيل ما يجب فيه  
تقدير المفعول بحسب القرائن وفي الرضى في بحث الفاعل لا يحذف  
شيء من الاشياء الا لقيام قرينة دالة عليه سواء كان الحذف  
جائزا او واجبا فلا يصح ان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على  
تعميم علم من العمومات وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره في شرح  
المفتاح من انه اجيب بانه يجوز ان تدل القرينة على ان هناك محذوفا  
من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم حذرا عن الترجيح  
بلا مرجح فيصح اسناد اقتضاء الحذف الى قصد التعميم والاختصاص  
لانه كما لا يجوز ان يكون الحذف قرينة على المحذوف كذلك لا يجوز  
ان تدل القرينة على ان هناك محذوفا اذا الحذف مشروط بوجود  
القرينة الدالة على المحذوف قوله اي اذني دلالة فان النسبة الى الاذن  
ما خوزة في الاصغاء فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل قوله يكون الاعتماد  
على اللفظ من حيث الظاهر الخ اشارة الى ما مر في بحث حذف المستند اليه  
من تحييل العسود الى اقوى الدليلين يعني ان الاعتماد عند الحذف  
على العقل وعند الذ كر على اللفظ من حيث الظاهر وفي الحقيقة  
يحتاج اليهما في كليهما قوله لانه مزيد اختصاص بناء على التسليم  
المذكور والا فلا دلالة للحذف على العموم فضلا عن الاختصاص  
قوله مما قصد فيه التعميم الخ قد عرفت فيما سبق بيان ان الاستغراق  
فيه حقيق وان دفاع البحث الذي اورد عليه قوله على ان الدعاء  
بمعنى التسمية في تاج البيهقي للدعاء والدعاء بكاء كالكلمة



والدعوى خواندن وقد جاء دعوته زيدا اى سميته والتسمية نام كردن  
ويعدى الى المفعول الثانى بنفسه وبالباء قوله فله الاسماء الحسنى ومن جعلها  
هذان الاسمان قوله اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء ومعلوم انه لا يتعلق  
باللفظ بل بالمسمى فاندفع ما قبله ويجوز ان يكون كلمة اول التخيير في العبارة  
قوله باعتبار الصفات بشرط تعدد الصفات منزلة تعدد الذات  
قوله لانها لاحد الشبثين المتغايرين اى في الاصل ولا يتصور الاحدية الا  
في المتغايرين بالذات قوله ولان التخيير اى على تقدير كونها التخيير قوله لان ايا  
انما يكون لواحد من اثنين كما في الآية فان الاصل ايهما تدعونه حذف الضمير  
المضاف اليه وعوض منه التوئين وزيد مائتا كيدا لاهام قوله ولما ورد  
اى موسى عم ماء مدين من ماء هم الذين يستقون منه وكان بئر افيماروى  
ووروده مجيئه والوصول اليه وجد عليه وجد فوق شفيره ومستقاه  
امة جماعة كثيرة العدد من الناس من اناس مختلفين ومن دوتهم في مكان  
اسفل من مكانهم والذود الطرد والدفع وانما كانتا تذودان لان على الماء  
من هو اقوى منهما فلا تتمكثان على السقى كذا في الكشف قوله لتوهم  
ان الترجم الخ بناء على ان محط الفائدة في الكلام البليغ هو القيد الاخير وانما  
قيل توهم افساده لان الدلالة عليه وهمية وذلك لان موسى عليه السلام  
لم يدفع عنهما بالترجم المشقة الذود قال قدس سره ان المفعول  
اى المفعول الذى تزل الفعلان بالنسبة اليه منزلة ان لازم هو الابل  
والغنم مثلا اى النوعين من المواشى بدون الاضافة يدل عليه قواهما  
واما ان المسقى والذود ابل او غنم فخارج عن المقصود وكل منهما  
مقابل للاخر في نفسه اى ليس احدهما صادقا على الآخر حتى لا يوهم  
بذكر المفعول خلاف المقصود وهو ان الترجم عليهما من جهة  
ان مسفيهم ابل ومذودهما غنم ولذا قدر السكاكى رح مفعول يستقون  
مواشيهم ومفعول تذودان غنمهما اشارة الى ان منشأ الترجم الاضافة  
دون المفعول في نفسه وهاتان المقدمتان مع قوله فلو قدر في الآية  
المفعول الخ كافيستان في المقصود كما لا يخفى ولذا اكتفى عليهما في شرح  
المنشأ وزاد قوله وجعلنا ما يضاف اليه لدفع شبهة ان قواهما

اذا وقيل او قدر يستقون ابلهم وتذودان غنمهما يدل على اعتبارهما  
المفعول مضافا يعنى جعلنا ما يضاف اليه خارجا عن المفعول من حيث  
انه مفعول غير ملحوظ معه فالمفعول هو مطلق الابل والغنم وقوله  
بل هو باق على حاله عطف على قوله وجعلنا للانتقال من جملة الى جملة  
اخرى اهم منها لان فيها اثبات خروج ما يضاف اليه كما هو شأن  
بل العاطفة المجلية ومع طرف باق يعنى في عبارة الشبثين ما يضاف اليه  
باق على حاله من غير تغيير وتبدل فيه مع تعدد تقدير المفعول  
فلو كان معتبرا في المفعول اوقع التغيير فيه بناء على ان محط الفائدة هو  
القيد الاخير كما وقع في عبارة السكاكى رح حيث قال حتى لو كانتا  
تذودان غير غنمهما وكان الناس يستقون غير مواشيهم والدليل على  
ان ما يضاف اليه احدهما باق على حاله وقوع المفعولين او لامضافين  
في يستقون ابلهم وتذودان غنمهما ومن غير اضافة في من جهة  
ان مذودهما غنم ومسفيهم ابل قال قدس سره لكان الترجم باقيا  
على حاله لان الترجم عليهما انما كان لعدم قدرتهما على السقى  
قال قدس سره وكل واحد منهما يبقا بل الاخر من حيث انه مضاف  
لا في نفسه كما صرح به في شرح المفتاح ويدل عليه قوله حتى لو كانتا تذودان  
غير غنمهما الخ قال قدس سره فلو لم يقدر الخ فيه بحث لان عدم  
التقديران قصده التعميم اى يستقون مواشيهم او غير مواشيهم وتذودان  
غنمهما او غير غنمهما يلزم الفساد اما اذا قصده مجرد السقى والذود  
من غير ملاحظة التعلق بالمفعول كما في قوله تع هل يستوى الذين يعلمون  
والذين لا يعلمون فكلا لان كونه طبيعة السقى والذود منشأ  
الترجم لا يقتضى ان يكون عند تعلقه بمفعول مخصوص كذلك  
حتى يلزم ان يكون سقى غير مواشيهم وذود غير غنمهما محلا للترجم ايضا  
وتدبر فان منشأ ما ذكره السكاكى رح عدم الفرق بين الاطلاق والعموم  
قوله كقول عائشة رضي الله عنها ويجوز ان يكون الحذف لنا كيدستر العورة  
قوله ولان الغرض ان الحذف لتزيله منزلة اللازم في حق المنذر  
قوله وتقديم مفعوله الخ لتقديم ثلث صور تقديم الفاعل على الفعل



وقد سبق ذكره في باب المسند اليه وتقديم متعلقاته عليه وتقديم بعضها على بعض وينتهي في هذا الباب قوله رد الخطأ في الاشتراك واما الخطأ في التردد بان تساويا عنده فهو اما داخل في الخطأ في التعيين بان يراد منه اعم من ان يعتقد العكس او تساويا عنده او في الخطأ في الاشتراك بان يراد منه اعم من اعتقاد الاشتراك او تجويزه كما سيحكي قوله فكان على المص ان يذكره لو حل الخطأ في التعيين على اعم من ان يعتقد العكس او الشركة او يتردد ويكون قوله كقولك مثلا لاحد اقسامه ثم الكلام في غير مؤنة المقايضة قوله ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة اي جنس القصر فليسا بانواع الثلاثة فيدخل الحقيقي ايضا قوله فان اعتبار رد الخطأ اه لان الخطأ في الحكم انما يتصور اذا كان السامع عالما به قبللقاء الكلام وفي الانشاء انما يفهم من نفسه وما قيل من ان الخطأ انما يكون في الحكم ولا حكم في الانشاء لانه من قبيل التصورات فليس بشيء لان ذلك اصطلاح المنطقيين واما عند علماء العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها ولذا قسموا الجملة الى الخبرية والانسائية قوله لا يخلو من تكلف بان يأول بزيد يستحق ان يقال فيه اكرم او يطلب له الاكرام والاستحقاق او الطلب مما يتعلق به صل السامع قبل التكلم بالانشاء قوله فهو ابلغ اه هناك صور اربع زيدا عرفت وزيدا عرفت وزيدا عرفت وزيدا عرفت والثالث ابلغ من الاولين والرابع ابلغ من الثالث قوله من التكرير اي تكرير عرفت لبقائه ببقاء اثره لانه مقدور في الكلام حتى يرد انه يلزم اجتماع المفسر والمفسر على انك قد عرفت في قوله تع لو انتم تملكون ان السكاكي رح يجوز اجتماعهما على ان الثاني تأكيدي للاول ثم بعد حذف الاول صار الثاني مفسرا قوله لبس القصر اي سيجي تحقيقه في باب القصر قال قدس سره لا يلبس عليك لا يخفى عليك ان هذه مناجية ذكرت لوضع التقديم في مثل زيدا عرفت لافادة المبالغة في الاختصاص لايات بالدليل العقلي لافادتها وقد ذكر الشارح رح هذه الشبهة في اسيجي ودفعها بهذا الطريق على ان في ان زيدا القائم اجتماع تأكيدين

وابس الثاني مبني على الاول ومتفرعا عليه بان لا يذكر ما يفيد الثاني الا بما يفيد الاول ولا يذكر بالاستقلال كما في ما والا ولا العاطفة ولكن واما انما والتقديم في معنى ما والا قال قدس سره في نحو زيدا رهبة اي اذا علمت ان ما ذكره الشارح رح غير تام في نحو زيدا رهبة افادة المبالغة في الاختصاص اما باعتبار حل المفسر على القصر بمؤنة المقام او باعتبار افادته المبالغة في الجزئية الشبوتية وهذان الوجهان ذكرهما الشارح رح في شرح الكشاف وهو طريق آخر لبيان افادته المبالغة لا يحتاج فيه الى اعتبار كون الحصر تأكيديا على تأكيدي قال قدس سره فان قيل لا يكون اه هذا الاعتراض لا ورود له بعد بيان وجه المغيرة الصحيحة للعطف باعتبار الاختصاص العياري بتقديم المفعول في الاول دون الثاني لان المغيرة العارضة لا تنافي الاتحاد في المفهوم انما الوارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار التفسير فان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر واذا اكتفى الشارح رح على هذا الاعتراض والجواب في شرح المفتاح في باب اليجاز والاطناب نعم يرد الاعتراض الذي ذكره السيد اذا اريد بارهية الثانية غير الاولى فيتعارف ان ذاتا وحيد يجب انما اجابه من ان الاتحاد النوعي بينهما كاف في التفسير والتعقيب بينهما اما زمانيا فالمقصود منه استمرار رهبة واما زيدا فالمقصود منه الترفي من مرتبة الى مرتبة اقوى هكذا ينبغي ان ينفع هذا المقام قال قدس سره الفائدة التكرير بهذه الفائدة انما تحصل اذا اريد بارهية الثانية غير الاولى ذاتا كما يدل عليه قوله خصوصه رهبة عقيبها رهبة اما اذا اريد بالثانية عين الرهبة الاولى ويعتبر الفرق باعتبار عروض التخصيص للاولى دون الثانية فلا قال قدس سره كما في المثال المذكور هذا اذا اريد بذلك المثال الترغيب في الطاعات واما اذا قصد به بيان طريق السلوك فهو للترقي في افرادها قال قدس سره وقبل لقاء اه لوجه التمرينه فانه قول صاحب الكشاف وعليه الشكات كما صرح به الشارح رح في شرح المفتاح لا طراده في جميع الموارد نحو وورك فكبر ونيابك فظهر والجزء فاهجر بل الله فاعبد فبذلك فليفرخوا بخلاف العطف



قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ وهو الشيخ الرضوي وذلك  
التقدير ليكون ضابطة تقدم معمول ما بعد الفاء الجزائية مطردة وهو  
وقوعه بعد اما قوله فهو على تقدير فاي اي فاعبدوا فاعبدون  
وفي المفتاح انه على تقدير فاي اي اعبدوا فاعبدون ز حلفت الفاء  
الجزائية الى المفسر ثم ان تقدير المفسر بالفاء واجب ههنا لكونه جوابا  
لشرط محذوف اعني ان لم تخصصوا ليصبح ترتيبه على قوله ان ارضي  
واسعة ولذا اتفقا عليه بخلاف قوله تعالى واي اي فارهبون فان الفاء  
المذكورة عند السكاكي رح للعطف على المفسر المحذوف والعامل  
في اي اي محذوف ولادلالة فيه على كونه جوابا لشرط محذوف بل  
الظاهر عدمه لكونه عطفا على قوله اذكروا واما صاحب الكشف  
فلم يصرح بشيء من تقدير الفاء في المفسر وعدمه في قوله تعالى  
واي اي فارهبون وصرح به في قوله تعالى فاي اي فاعبدون فعمده يحتمل  
ان يكون الفاء المذكورة عاطفة ويحتمل ان تكون جزائية وهذا  
ظهر ان ما ذكره الشارح رح في شرح المفتاح في بحث اليجاز والاطناب  
من انه ذكر صاحب الكشف في اي اي فارهبون انها للعطف على  
المحذوف اي اي ارهبوا فارهبون سهو ظاهر اللهم الا ان يكون  
ذلك في الكشف البسيط قوله لان المعنى الخ وذلك لان وصف  
الارض بالسعة وترتب طلب الاخلاص في العبادة عليه يوجب انصباب  
هذا المعنى الى الذهن قوله مع افادة الاختصاص فاخصر من فاخلصوا  
العبادة لي فاعبدون قوله تكرر لها ليكون المفسر على طبق المفسر  
قوله او عاطفة ومعناها استمرار العبادة او التزقي من مرتبة الى مرتبة  
اقوى قوله ويظهر لك اه لانه يظهر منه ان الغرض من تقديم الملزوم  
القصدي واقامته مقام الملزوم الذكري تحقيق الحكم وتثبيتته وانه واقع  
البتة من غير تردد وانكار فيكون التقديم التأكيد الحكم فلا يكون  
للتخصيص لامتناع الجمع بينهما في القصد لاقتضاء الاول اعتناء المتكلم  
بنفس الحكم وتحقيقه والثاني الاعتناء بما قدم دون الحكم فانه  
مسلم الثبوت ثم يمكن الجمع بينهما بان يكون احدهما مقصودا

والثاني تبعاله في الافادة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث التقوى  
فسقط اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انما يظهر منه ان  
للتقديم فوائد غير التخصيص وذلك لا ينافي افادته التخصيص والتوجيه  
الذي ذكره بقوله واعمل اه بعيد عن عبارة الشارح رح واما ترك الواو  
في قوله اظهروا فلان التعليل المستفاد من التحقيق لم يما ذكره  
بقوله اظهروا اه اني فقد اثبت عدم كون مثل هذا التقديم للتخصيص  
بالدليل المتي والاني واما ما ذكره السيد في شرحه المفتاح من ان صاحب  
الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله نزل احسن الحديث حيث  
قال في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تأكيد لا سناد نزل احسن  
الحديث الي الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا منه فليس  
بشيء لانه جعل تقديم المسند اليه على المسند الفعلي للتقوى فقط  
وعدم جواز صدوره من غيره تعالى انما حصل من بناء المسند على  
لفظ الله الجامع لجميع جهات الكمال فكانه تعليق بالمشقة كيف  
والمستفاد من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز  
قوله لانه لم يكن اه يعني يجب في الحصر سواء كان حقيقيا او غيره ان يكون  
اصل الحكم مسلم الثبوت عند السامع والمقصود من الكلام افادة الحصر  
وقبيل نحن فيه ليس السامع عارفا باصل الحكم نعم انه لا يجب في التحقيق  
اعتقاد المخاطب القلب او الشركة او التردد وبعض الناظرين لم يفرق بين  
كون الحكم مسلم الثبوت وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او التردد فاعترض ان  
ما ذكره الشارح رح لا ينبغي كونه المحصر الحقيقي اذا البناء على حال السامع  
انما هو في الاضافي قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا لزوم التخصيص  
للتقديم في اكثر المواد لا يقتضي تحققة في تقديم بعض معمولات على  
بعض حتى يحتاج الى ما قبل ان المراد من التقديم تقديم المفعول على الفعل  
لا مطلق التقديم لان تقديم بعض معمولاته على بعض ليس للتخصيص  
على ما سيظهر قوله يعني ان التخصيص الخ يعني ان الغالبية ليست  
بالنسبة الى الاوقات والاجوال حتى تنافي اللزوم بل بالنسبة الى المواد  
كما في عبارة الكافية وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا  
قوله قال الله تعالى اه ام يشهد بامثله كثيرة من القرآن كلاما فيه التقديم



لرعاية الفاصلة أو لجرد الاهتمام ولو ترك بعضها وأورد ما فيه  
التقديم لأغراض أخرى كان أحسن قوله وقال خذوه أي يقول الله تع  
لحزنة جهنم خذوه فقلوه أجمعوا يديه إلى عنقه في الغل ثم ألجم صلوه  
أدخلوه النار كذا في الكواشي وفي تفسير القاسمي ثم لا تصلوه إلا ألجم  
وهي النار العظمى لأنه كان يتعظم على الناس ثم في سلسلة ذرعهما  
سبعون ذراعاً أي طويلة فأسلكوه فادخلوه فيها بأن تلقوها على  
جسده وهو فيها يذبحها مرق لا يقدر على حركة وتقدم السلسلة  
كتقديم ألجم للدلالة على التخصيص والاهتمام بذكر أنواع ما يعذب  
به وثم تفاوت ما بينهما في الشدة ويجوز أن يكون على حقيقة بان يكون  
الغل بعد الأخذ متصلاً بالأدخال في ألجم والسلك متراً خبياً وفاء  
فأسلكوه زائدة لتأكيد الحكيم لامتناع اجتماع حر في العطف قوله مما  
لا يحسن فيه أنه فيه إشارة إلى جواز اعتبار التخصيص في بعض  
الأمثلة كما مر لكنه غير حسن وفيه تأمل قوله حتى ذكر أنه ليت شعري  
ما وجه عدم القول بالتخصيص فيه فإن التنزيه عن الشرك واجب  
على كل مسلم في كل حال وهو مضمون كلمة التوحيد وسورة  
قل يا أيها الكافرون والقصر الحقيقي لا يجب فيه رد اعتقاد المخاطب قوله  
ما ذكره الشيخ أنه قال في الإيضاح قوله الله أجد على طريقة أياك بعد  
تقديمنا للإهم وما ينقل أنه المحصر لأدليل عليه والتمسك فيه بمثل  
بل الله فأعبد ضعيف لأنه قد جاء فأعبد الله وكتب في حاشيته  
على قوله لأدليل عليه لأن العبودية من صفاته الخاصة بالمحصن  
مستفاد من الحال لا من التقديم وحينئذ يسقط اعتراض الشارح رح  
لأن الذوق وقول أئمة التفسير يدلان على أن معناه تخصك بالعبادة  
لا على أنه مستفاد من التقديم ولأن أن تحمل كلام ابن الأثير على هذا المعنى  
قوله أي بعده تعيين لمعنى وراء فإنه من الأضداد بمعنى الخلف  
والقدم وأصله الستر والبعيدة بحسب الرتبة قوله اهتماماً بالمقدم أي  
نوع اهتمام على ما ذكر في المفتاح بشأن المقدم في أن يتعلق به الحكم مدحاً  
كان أو ذماً أو كراهة أو استئذاناً أو غير ذلك على حسب ما يقصد

بتخصيصه بالمقدم كذا في شرحه المفتاح قوله قال الشيخ أنه تأييد  
لإفادة التقديم للاهتمام بوجه من الوجوه بأن الاهتمام يجري مجرى  
الأصل ولابد من بيان وجه الاهتمام والاهتمام كان جازياً مجزئاً الأصل  
لأن الأصل قاعدة كلية يستخرج منها أحكام الجزئيات والاهتمام  
ليس كذلك لكنه مشترك له في الاشتغال على الجزئيات قوله وفيه  
نظر أي في قوله الأخير نظر لأننا لا نسلم أن القول بأن التقديم رعاية  
الفاصلة أو القافية خطأ على ما ذكرنا فيما سبق من الأمثلة والآيات  
كذا نقل عنه ولا يخفى أن معنى قوله وغير مفيد في آخران لا يكون  
مفيد الفائدة أصلاً في كلام آخر بأن يقال أن التقديم لجرد التوسعة  
في رعاية القوافي والاسجاع لا يتعلق بتخصيصه في كلام فائدة وفرق  
بين أن يقال التقديم للتوسعة وأن يقال أنه رعاية القافية قد برز قوله  
فأنه قدم فيه الفعل أنه كلامه يدل على أنه أراد على قوله ويفيد  
التقديم وراء التخصيص اهتماماً ويرد عليه أن كون كلام الله تعالى حق  
برعاية ما يجب رعايته مسلم لكن إذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام  
واجب الرعاية في أقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه أن يورد على  
قوله ولهذا يقدر المحذوف مؤخراً كما قرره في شرح المفتاح حيث قال  
وإذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخراً فما بال قوله تعالى أقرأ باسم ربك  
قدم الفعل فيه والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب  
رعايته قوله لأنها أول سورة نزلت إلى قوله تعالى ما لم يعلم على ما  
صرح به في أول سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الأصح قال  
قدس سره يعني من الأمر باختصاص القراءة الخ الصواب من باسم ربك  
لأن الكلام في تقديمه وتأخيره عن الفعل قال في الكشف فإن قلت  
لم قدرت المحذوف متأخراً قلت لأن الأهم من الفعل والمتعلق به  
هو المتعلق به ثم قال فإن قلت فقد قال الله تعالى أقرأ باسم ربك  
فقدم الفعل قلت هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أول سورة نزلت  
فكان الأمر بالقراءة أهم انتهى ولاضير في أن تكون القراءة بمفعولة  
المقام أهم من ذكر اسم الله الذي هو أهم في نفسه قال قدس سره



وكما يمكن قطع النظراء قطع النظر عن التعدي الى الاول موجد لان النسبة الى المفعول به بلا واسطة مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست داخلية في مفهومه فلامعنى لقطع النظر عن تعلقه اللهم الا ان يراد به عدم ذكره قال قدس سره بل هو فيها ظاهر مكشوف اه هذا ممنوع على توجيه الشارح رح لا بد له من بيان قال قدس سره فقوله افعّل القراءة اه التبرير عن عدم ذكر المتعلق بحرف الجر بنفس ايجاد الفعل بعيد غاية البعد قال قدس سره يدل على ذلك اه هذه الدلالة انما تتم لو لم تكن الباء قبينه زائدة كافي اقرأ باسم ربك فهو استدلال بالشئ على نفسه قال قدس سره استقام الكلام الخ لانه استقامة له لان ما ذكره مع اشتماله على صرف العبارة عن ظاهرها في مواضع يستلزم استدراك قوله ان يحمل اقرأ الى قوله غير معدي اذ يمكن ان يقال فالوجه عندي ان اقرأ الاول غير معدي الى مقروبه فان باسم ربك مفعول اقرأ الثاني قال قدس سره من غير ابتداء اه كونه نادرا غير مسلم فانه سوى بين التوجيهين في الكواشي وقال الباء دخلت لتدل على الملازمة والتكرير كما خذت الخطام واخذت بالخطام او دخلت لتدل على البداية باسمه تعالى ومحلها حال اي اقرأ متلبسا باسم ربك وفي الرضى في بحث المتعدي وغير المتعدي وان كان تعديته بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كافي بقرآن بالسور وهكذا في معنى اللبيب في بحث زيادة الباء قوله والاحسن اه لا يخفى ان هذا التوجيه سواء قبل بالتنزيل او بحذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون المقرو وذا محال فاما ان يقال يوفوق التكليف بالحال كما هو مذهب الاشعرية او بتأخير البيان الى وقت الحاجة لكن الظاهر انه طلب للقراءة في الحال بدليل جوابه صلى الله عليه وسلم بقوله ما انا بقارئ ثلث مرات فالوجه ما قلناه صاحب المفتاح قوله والياء للاستعانة اه ويتعلق باقرأ الثاني اذ لو تعلق باقرأ الاول كان الابرار باقيا على حاله ويحتاج الى جواب الكشف واعتراض عليه السيد في شرحه للمفتاح بان التخصيص موقوف على العلم باصل القراءة وليس كذلك

لأنها

لأنها اول ما نزلت وايضا المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا يحدود منه تجوز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم اجد وجوه القصر والجواب ما افاده الشارح رح بقوله ان المشركين كانوا يندون اه يعني ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم لارد اعتقاد المخاطب ثم قال معترضا على قول الشارح رح ولا يبعد ان القول بجعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك متعلقا باقرأ الثاني يتضايف فيه افساد وقد عرفت اندفاعه قوله ولا مقتضى للعدول اه ان كان اللام صلة لمقتضى فالفتحة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيها له بالمضاف وان لم يكن صلة له فالفتحة فيه بناءية والجار متعلق بفعل محذوف يدل عليه لفظ المقتضى اشار الى الوجهين في معنى اللبيب قوله فراد المص اه لما تقرر ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما عد الخاص واما الاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى او بالناسب فليس داخل عند المص رح في الاهمية كما سيحكي في الاستراض الثاني على ما اورده السكاكي رح قوله وسبب تقديمه الخ واولم يكن التوهم لكان المناسب تقديم الوصف الثالث لان كتمان الايمان يقتضى تحققه فهو اشرف من كونه من آل فرعون قوله احدهما ان يكون اه اي احدهما تقديم يكون اصلا في الكلام الذي فيه التقديم قوله كتقديم المبتدأ المعرف وما في حكمه من النكرة المخصصة واحتزبه عن المبتدأ المنكر فان الاصل فيه تقديم الخبر نحو في الدار رجل وكذا في ذي الحال المنكر فان الاصل فيه تقديم الحال كذا افاده الشارح رح في شرح المفتاح وفيه ان التقديم ههنا العارض التنكير والجواب ان التقديم في الكلام الذي قدم فيه اصل وان لم يكن في مطلق المبتدأ وذي الحال اصلا قوله وثانيهما ان يكون اه اي ثاني قسمي التقديم يكون العناية به اما لكونه اه قوله وتقدم المفعول الثاني اه اي تقديم المفعول بواسطة على المفعول به بلا واسطة بان كان جعلوا متعديا الى مفعول واحد ويكون لله ظرفا لغوا لا خبرا عن شركاء اي اثبتوا لله شركاء والجن بدل او عطف بيان او مفعول اعني المقدر الثالثوية والاولية بحسب المرتبة كذا في شرحه للمفتاح واختاره السيد ايضا وهو مبني على انه لو كان جعلوا متعديا



الى مفعولين يكون تقديم الله على شركاءه من القسم الاول اعني  
ما اصله التقديم من قيل في الدار رجل وفيه بحث لانه بعد انفسخ  
عن الابتدائية والخبرية لم يبق تقديم الخبر على المبتدأ بل تقديم المفعول  
الثاني على الاول فلا يكون في هذا الكلام ما اصله التقديم فالاولى ان يحمل  
كلامه ههنا على الظاهر بل على المعنى الاعني قوله على انهما مفعولا جعلوا  
الجن ثم ازا زعم ذهب اليه صاحب الكشف من ان شركاء الجن  
مفعولا جعلوا والله متعلق بشركاء قدم عليه الاهتمام فانه حيث لا يكون  
من تقديم المفعول على العامل قوله بتقديم الحال بناء على ان الاصل  
في متعلق الجار والمجرور ان يكون نكرة قوله على الوصف مع ان حق  
التابع ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالحال والوصف للملاء  
هو الموصول بصلته وتامه تمام ما يدخل في الصلة من الجمل الثلاث  
المتعاطفة التي تالتهما وترفناهم في الحياة الدنيا اي نعمناهم بكثرة الاموال  
والاولاد وما هو من ملاذ الدنيا قوله من صلة الدنيا اي من جملة ما يقع  
صلة الدنيا وان لم يقع ههنا وقد يقال ان المراد ان المجرور بمعنى الصلة التي  
هي الجار والمجرور كذا في شرحه المفتاح قوله وليست اسم الكونه صفة  
لحياة بخلاف ما اذا قيل حياة الدنيا بالاضافة فانه حينئذ اسم لهذا العالم  
المحسوس قوله والدنو يتعدى عن فيكون من قومه متعلقا باصل الفعل  
لا بالمعنى التفضيلي فلا يرد انه لا يجوز استعمال افعال التفضيل باللام وعن  
معاف كيف يتوهم كونه صلة الدنيا قوله احق بالتقديم لكونه اكبر شيئا  
واعظم قدرا قوله الاباء اعتبار تعلقه بالآخر اي بخصوصه كما فيمن نحن فيه  
بخلاف ما اذا كان باعتبار تعلقه بخصوصه فانه يصح التعايل كما ذكره  
صاحب الكشف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على ان شركاء  
الجن مفعولا جعلوا ومن ان فائدة التقديم اسم معظم ان يتخذ الله شريك  
كلما من كان ملكا او جنيا او انسا او غير ذلك وهذا يسقط ما قيل  
في الجواب ان متعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافي في ملاحظة  
احد المتعلقين احلا ههنا لان ذلك انما يتصور اذا لم يكن خصوصية  
كل واحد منهما ملحوظة في التعلق قوله والجواب انه منسأ الاعتراض

انه حمل المص رح قول السكاكي رح لكونه في نفسه اي مع قطع النظر  
عن العوارض نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك الكلام ومعنى  
الجواب حله على كونه نصب العين في حد ذاته وان لم يكن في ذلك الكلام  
قوله اوجب لما تقدم اه وكون ما تقدم نصب العين لاجل الاحتراز  
المذكور لا يقتضي عدم حصوله بوجه آخر فلا يرد ما قيل ان الاحتراز  
المذكور كما يحصل بالتقديم يحصل بالتأخير فلا يكون ما تقدم نصب العين  
للاحتراز المذكور قوله دنت من قوم نوح فيه بحث اما اولا فلان ضمير  
من قومه راجع الى رسولا منهم المذكور في اول القصة والمراد منه هود  
عليه السلام على ما في الكشف واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون المراد  
دنت اهلها على الاسناد المجازي او حذف المضاف في دنت والدنو  
من حيث الزمان او ان يكون المراد دنت حيوته من قوم نوح على التجوز  
او حذف المضاف من قومه والدنو من حيث المشابهة كما قاله الشارح رح  
وكلاهما كثير شائع في الكلام المجيد لا بعد فيه فالصواب ان يقال انه  
لا معنى لقولنا دنت من قومه اي من قوم هود عم لان دعوته بقوله  
ان اعبدوا الله ما لكم من اله غيره افلا تتقون انما كانت لقومه فلا بد  
ان يكون الجواب من الملاء الذين من قومه لامن الملاء الذين دنوا من قومه  
الاهم الا ان يقال ان ضمير قومه ليس راجعا الى هود بل الى نوح المذكور  
فما قيل هذه القصة وهو بعيد غاية البعد قوله تخصيص الشيء بالشيء  
اما ان يكون اه اي جعل الشيء خاصا بشيئ وتخصيصه فيه يكون بحسب  
الحقيقة وفي حد ذاته من غير ملاحظة شيء دون شيء سواء كان الاختصاص  
ايضا كذلك او لم يكن كذلك فبمع التخصيص الحقيقي والتحقيقي والادعائي  
قوله ههنا المعنى اي بكونه في نفسه او بالقياس الى شيء معين قوله  
لا ينافي اه كما ان كون ابوة ادم في نفسه لا بالقياس الى معين من اولاده  
لا ينافي كون الابوة من الاضافات قال قدس سره فهو معنى مجازي اه فيه ان  
كون التخصيص في غير الحقيقي ناقصا لا يقتضي ان يكون معنى مجازيا  
والا لزم ان يكون المشكك في افرادة بالزيادة والنقصان حقيقة في الكمال  
مجازا في الناقص وتبادر بعض الافراد من اللفظ بواسطة كماله



لا يقتضي ان يكون حقيقيا والناقص مجازيا كما ان تبادل الوجود الخارجي  
من لفظ الوجود لا يقتضي كونه حقيقيا والوجود الذهني مجازيا صرح به  
السيد في تصانيفه ولو سلم فاللازم ان يكون القصر الغير الحقيقي معنى  
مجازيا بالتخصيص بحسب اللغة دون الاصطلاح فان المعنى الاصطلاحي  
اعني تخصيص شيء بشيء بطريق معهود سواء كان بالنسبة الى كل  
ما عداه او بعضه يعمها ويقسم اليهما وكون التسمية بالنظر الى  
المعنى اللغوي والتقسيم للمعنى الاصطلاحي ركيك جدا على ان اطلاق  
الاضافي على غير الحقيقي واقع في عباراتهم دون المجازي قوله لفظه  
جدواه لان جدوى التقسيم تحصيل الاقسام لتبيين احكامها وليس  
في هذا الفن للقصر الحقيقي احكام سوى انه لا يكون رد اعتقاد  
المخاطب وانه يكون تحقيا وادعائيا بخلاف القصر الغير الحقيقي  
فان المذكور كلها احكامه فليس جدوى الحقيقي الا هذا او دفع توهم  
انحصار القصر في غير الحقيقي وذلك قليل الجدوى فيكون التصريح  
بالتقسيم ايضا قليل الجدوى فالضمير في جدواه اما للتصريح بالتقسيم  
اولا بقصر الحقيقي والمأل واحدا قوله دون ثانيا ويسمى قصر افراد  
فادرج قصر التعيين في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الان في قصر  
التعيين ازالة الشبهة الاحتمالية وفي قصر الافراد ازالة الشبهة  
الاجتماعية كذا في شرح المفتاح الشريف قوله مكان آخر ويسمى  
قصر قلب قوله وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره ولا يشافي هذا  
الشمول قوله عند السامع لان معناه افادة السامع ذلك لارد اعتقاده  
قوله لا غير اي لا غير زيد او لا غير شاعر قوله على الوصف المسلم اي  
في اعتقاد المتكلم ثبوته في نفسه والمراد بالوصف ما يقوم بالغير قوله  
الى ثبوته المدعى له اي للشيء الذي ادعى المتكلم ثبوته له وحاصله ان النبي  
لا يتوجه الى نفس الوصف اذ لا معنى له فاما ان يتوجه الى ثبوته في نفسه  
اولا ثبوته لغيره والاول متف لان المفروض انه مسلم الثبوت في نفسه  
فتمين الثاني قوله ان عاما اي ان كان ثبوته المدعى له عاما توجه  
النفي اليه عاما وان كان خاصا فخاص قوله فيتناولاه عطف على توجه

لذلك اشارة الى المدعى له وفي بعض النسخ كذلك اي ان عاما فعام  
وان خاصا فخاص ولا بد حينئذ من تقدير له قال قدس سره انما  
يتصور اه اذ القصر في الحقيقة صفة للنسبة والمراد من النسبة اعم  
من النسبة الاسنادية اعني ثبوت شيء لشيء والتعلقية اعني تعلق شيء بشيء  
على نحو من انحاء التعلق ففي ما ضرب زيد الاعمر اقصا لوقوع  
ضرب زيد اعني المضروبة على عمرو وما قيل انه من قصر الفاعل  
على المفعول فن قيل يجوز والمراد قصر نسبة ضاربة زيد من  
حيث الوقوع على عمرو فيكون من قصر الصفة على الموصوف  
والمراد المنسوب والمنسوب اليه في المعنى لاقى اللفظ فلا يرد انه صرح  
صاحب المفتاح بان قولنا ليس شاعر غير المذكور او الا المذكور من  
قصر الصفة على الموصوف مع ان المقصور منسوب اليه قوله والمراد  
المعنوية اي الدال عليها لم يكون من احوال اللفظ العربي الذي هو  
موضوع علم المعاني قوله التي هي معنى قائم بالغير الظاهر ان يقول  
ما يقوم بالغير كما هو المشهور لكنه اورد لفظ المعنى اشارة الى ان قولهم  
الصفة المعنوية معناه الصفة التي هي المعنى فالنسبة لفظية كما في الكرسى  
وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى وليس المعنى ههنا مقابل اللفظ  
فان الالفاظ ايضا صفات معنوية قوله الذي هو تابعه تتبع الشيخ  
الرضي في ذلك فانه زيف تعريف الشيخ بتابع يدل على معنى في متبوعه  
مطلقا بان قيد مطلقا مستدرك لانه لاخراج الحال وهي غير داخل  
في تابع وبانه يصدق على البدل والمعطوف بالحرف وعطف البيان  
والنأكد في مثل قولك اعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه وجاء  
زيد صديقك وجاء القوم كلهم فان كل واحد منها دال على معنى  
في متبوعه ثم قال وتقول في حده تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول  
فيدخل فيها التسامع في نحو هذا الرجل ومرت برجل اي رجل  
وبرجل نيمى وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج  
البدل في نحو اعجبني زيد علمه انتهى وتحقيقه ان المراد بالذات ما يقوم  
بنفسه وبالمعنى ما يقوم بغيره كما هو الشائع في اطلاق قائمهم



ولا يرد الحركة الشديدة والسريعة والبطيئة فانها ذات بالنسبة الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بالغير بالنسبة الى موصوفها وبالادلة مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع الافرادى او بالوضع التركيبى فيدخل فيه ما يكون مشتقا نحو رجل ضارب وما يكون جامدا نحو هذا الرجل ورجل اى رجل وغيرهما في ايضاح المفصل ان الرجل في قولنا جاء في هذا الرجل لم يجرى الا بعد ما تقدم لفظ يدل على الذات ثم يحيل اليها في الحقيقة التي تتميز بها الذات فليأت الرجل ههنا لا تبين المعنى الذي يتميز به الذات فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود والذي يظهر لك انهم يقولون مرتت بثلاثة رجال وهو عندهم اسم غير صفة بلا خلاف ويقولون مرتت برجل ثلثة وثلثة صفة بلا خلاف فانظر الى اللفظ الواحد كيف جاء صفة وغير صفة فجاء غير صفة لما قصد به الذات وجاء صفة لما عرفت الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى انتهى ويخرج البديل في العجنى زيد علمد لانه وان دل على ذات ومعنى لكن لا يدل على معنى فيها وان كان في الواقع فيها وكذلك المعطوف بالحرف وعطف البيان في الامثلة السابقة وخرج التأكيدي بلفظ كل بقوله غير الشمول ولا يرد انه يخرج عنه نحو قولنا جاء القوم الشامل زيد لان الشمول لا يندشمول مقيد غير الشمول الذي في القوم فانه مطلق فاقم فانه قد تحير في حله الناظرون واما التزييف الذي ذكره الشارح الرضى فدفعه الشيخ في امالي الكافية بما حاصله ان مطلقا لدفع توهم دخول الحال اما بالغة عن قيد التابع او حله على المعنى اللغوى فهو قيد احتياطي لا احترازي وان المراد بالدلالة على معنى في متبوعه الدلالة بالهيئة التركيبية والدلالة في الامثلة السابقة بخصوص المادة ولذا لا يدل في سائر صور البديل والمعطوف بالحرف وعطف البيان وان التأكيدي بكلمهم انما يدل بالذات على شمول الحكم لانه لدفع توهم التجوز فيلزم منه شمول المتبوع والمراد بقولنا تابع يدل تابع ذكر ايدل وبهذا ايضا يتدفع النقص بالامثلة السابقة قال قدس سره احترازيه عن حسنه الخ قد عرفت انه دال على ذات بهيئته التركيبية

لانه لا يذكر الا بعد المتبوع وانه خارج بقوله فيها قال قدس سره افاضل ان يقول اه قد عرفت صدق التفسير المذكور عليه بلامرئ قال قدس سره بتأويل معروف في السباب واسم الجنس الجارى على الميم وصف له على الاعرف لان ما تقدم دال على الذات فتعين دلالة على المعنى وهو تعيين حقيقة الذات ولذا لا يوصف الابهى وقوله على الاعرف احترازا عاذهب اليه البعض من انه يدل او عطف بيان قوله تصادقهما اه فان لفظ العلم يصدق عليه انه يدل على ذات ومعنى في متبوعه كما عرفت ويصدق عليه انه قائم بالغير باعتبار نفسه اقيامه بالتكلم وباعتبار مدلوله اقيامه بالعالم قوله على ذات اى مهمة من غير اعتبار تعيينها بوجه فخرج اسماء الاشارة والمكان والزمان والالة قوله هو المقصود اى يكون المقصود الاصلى ذلك المعنى من حيث انسابه الى شئ فالذات انما يقصد لاجل اعتبار نسبة المعنى اليه فخرج اسماء الاجناس فان لفظ رجل مثلا وان دل على ذات باعتبار معنى الرجولية لكن ليس ذلك المعنى هو المقصود بالذات بل كلاهما مقصودان معا قال قدس سره واما النسبة بين معنى المعنوية اه اى بين نفس المعنى الاول ومدلول المعنى الثاني كما يدل عليه بيانه وانما قال الظاهر لانه يمكن ان يقال ان بينهما عموما من وجه اما افسراقهما فظاهر واما اجتماعهما ففي نحو لفظ العارض فانه يصدق عليه انه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود اعني العروض ويصدق انه قائم بالغير لان العارض لا يكون قائما بنفسه لكن فيه خفا لان معنى عارض اعني ذات ماله العروض ليس معنى قائما بالغير نعم انه يقتضى انصافه بالعروض كونه قائما بالغير فتدبر قال قدس سره الى زيادة تكلف اى تكلف زائد وهو تأويل الفعل الواقع في صورة القصر المشتق نحو ما ضرب زيد الامرا وانما قال ذلك لان في اعتبار المعنى الاول ايضا تكلفا وهو اعطاء الدال حكم المدلول لان القصر من احوال المسند والمسند اليه قوله اذا اريد اه فان كان هذه الارادة للمبالغة وعدم الاعتماد بغيرها كان القصر حقيقيا ادعائيا وان كانت بحسب الحقيقة



كان حقيقيا تحقيقا كاذبا قوله وهو لا يكاد يوجد أي القصر الحقيقي  
 التحقيق لا يوجد في نفس الامر قوله لتعذر الاضافة الخ كناية  
 عن كثرتها واذا كان للشيء صفات كثيرة لا يمكن قصره على صفة  
 واحدة في نفس الامر واما ما ذكره الشارح رح ففيه بحث اما ولا  
 فلان قوله اذا ما من متصوره اعاده لما ذكره المص رح من غير فائدة اذ يكفي  
 ان يقال فكيف يصح منه قصره اه واما ثانيا فلان المتعذر انما هو الاضافة  
 تفصيلا لا جلا لا وعدم كفايته في صحة القصر محتمل بحث كما قالوا  
 في التعريف بالخارج انه يكفي في اختصاصه بالمعرف علم ما سواه اجالا  
 قوله الا ان يراد الصفات الوجودية حيث لا يلزم ارتفاع التقبضين  
 لانه يصح القصر الحقيقي حيث لا يراد ما قيل انه بعد ارادة الوجودية  
 لا يصح القصر في نحو ما زيد الا كاتب لانه يلزم خلوه عن الالوان  
 والا كوان قوله نحو ما في الدار الا زيد اذا المقدر احد لا شيء حتى يكون  
 القصر غير حقيقي لان المستثنى منه بقدر من جنس المستثنى كما سيجي  
 وما قيل فليقدر في نحو ما هذا الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيقي  
 من قصر الموصوف على الصفة موجودا فهو لان مفاده قصر الملون  
 على اسود فهو من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من  
 قصر الموصوف على الصفة لكان ما احد في الدار الا زيد منه ايضا  
 قوله لعدم الاعتماد بغير المذكور وذلك اما لزم غير المذكور او لمذح  
 المذكور قال قدس سره ورجوعه الى الحقيقي مطلقا اه فيه ان كلمة  
 قد المقيدة لتقليل قصد المبالغة تأتي عن رجوعه الى الحقيقي مطلقا  
 لانه يشعر بان القصر الحقيقي مطلقا استعماله لا على سبيل المبالغة  
 كثير فيكون قصر الموصوف على الصفة على الحقيقة كثيرا وهو ينافي  
 قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله اذا اريد انه لا يتصف بغيرها لا يخلو  
 عن الاشارة الى مجيئه على سبيل المبالغة ولا تنبيه على هذا قال الشارح رح  
 ويمكن ان يعتبر هذا في قصره وفي لفظه اشارة الى عدم مجيئه في كلام  
 من يعتمد به قوله والفرق اه اي الفرق بينهما في موارد الاستعمال  
 دقيق فليتأمل في مفهوميهما حتى لا يلتبس احدهما بالآخر في الموارد

وقد بين السيد مفهوما بالامر يد عليه وبذلك يرتفع الاشتباه بينهما في  
 الموارد فن قال فسر السيد دعوى الشارح رح دقة الفرق بدقة الفرق بين  
 مفهومى الادبائى والاضافى وهذا غير حنى فقد حنى عليه مقصود السيد  
 قوله تجاوزا اي ذلك الامر او المخصص وفيه اشارة الى ان نصب دون على  
 الحالية وقيل ان نصبه على الظرفية وان لم يبق طرفا كما هو شأن الظروف  
 اللازم الظرفية وفيه ان كونه لازم الظرفية ممنوع في الرضى ان دون بمعنى  
 قدام نادرة التصرف وبمعنى اسفل متصرفه يقال انت دون زيد وهذا شيء  
 دون اي حسبس وبمعنى غير لا يتصرف نحو اه تخذ من دونه آلهة قوله  
 ادنى مكان اي اقرب مكان لكن الظ مع الخطاط يسير فان دون تقبض فوق  
 على ما في الصحاح فهو ظرف مكان مثل عند الا انه ينبغي من دنوا اكثر  
 والخطاط قليل ونبه باختيار ادنى على ان بين دون وادنى اشتقاقا كبيرا  
 لتأسيهما في المعنى مع الاختلاف في ترتيب الحروف قوله في الاحوال  
 والرتب اه تشبيهها بالمراتب الحسينية وشاع استعماله في ذلك اكثر من  
 استعماله في الاصل فلذا اتسع في ذلك واستعمل في كل تجاوز حد والا  
 يلزم المجاز على المجاز قوله في كل تجاوزا وان لم يكن تفاوت والخطاط  
 وهو بهذا المعنى قريب من غير كما في الرضى في بحث المفعول فيه قوله  
 وكذا الكلام الخ من انه ان اريد مكان صفة واحدة اخرى او مكان  
 امر واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب اكثر من صفتين او امرين  
 وان اريد اعم دخل القصر الحقيقي لانه يصدق عليه تخصيص  
 صفة مكان سائر الصفات ومكان امر دون سائر الامور قوله فان قلت  
 تخصيص اه ان قرر السؤال كما قرره السيد اتيه الجواب الذي ذكره  
 الشارح رح والبحث الذي ذكره السيد لكن رد عليه انه يقتضي ان لا يوجد  
 القصر الحقيقي والسائل في سؤاله بدخوله في غير الحقيقي على وجوده  
 كما تقرر سابقا من ان القصر نوعان ولذا قال السيد الاولى ان يورد  
 هذا السؤال ابتداء شبهة على القصر الحقيقي ويمكن  
 تقريره بحيث لا ينجيه جواب الشارح رح ولا بحث المحسني  
 بان يقال نخشاه ان المراد باخرى اعم من الواحد والاثني والجمع

تخصيص امر بصفة مكان سائر  
 الصفات او صفة امر مكان سائر  
 الامور نسخة



ولا يدخل فيه القصر الحقيقي لانه تخصيص امر بصفة اي ثبات صفة وانما  
سائر الصفات لا تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات فان هذا القيد  
يقضي اعتقاد المخاطب انصافه بجميع الصفات لان قوانا دون اخرى  
معناه متجاوزا عن صفة اخرى اعتقدها المخاطب والالفاظ ذكره لان نفي  
صفة اخرى مطلقا قد فهم من لفظ التخصيص فيكون معنى دون  
سائر الصفات دون سائر الصفات التي اعتقدها المخاطب وهذا مما لا يقع  
وعلى هذا قوله لان القصر يقتضي الخ تعليل لاقتضائه الاتصاف  
بجميع الصفات دون البعض لا لاقتضائه اعتقاد المخاطب فانه معل  
بان معنى دون اخرى ذلك واطهوره لم يتعرض له كما قرره الشارح رح  
بقوله متجاوزا عن صفة اخرى وبما ذكرنا طهر ان ما ذكره سابقا  
من ان هذا التفسير شامل للحقيقي وغيره محال بحث فتذكر واما ما قبل  
من ان معنى دون اخرى ذلك بناء على ان معنى مكان اخرى ذلك  
كما قرره في النظر الذي سيأتي فليس بشيء لان ما قرره فيما سيجي  
انما هو في القصر الغير الحقيقي قوله ويمكن ان يجاب به يعني ان هذا  
ليس تفسير القصر الغير الحقيقي لانه عن القصر الحقيقي اذ قد علم  
ذلك من قوله وهو نوعان انما المقصود تفرع بيان الاقسام الثلاثة عليه  
فلا بأس بكونه اعم منه قيل هذا الجواب لا يتم من جانب المصنف رح  
لانه لو كان معتقدا لهوم التعريف لما قال قد اهل السكاكي رح  
القصر الحقيقي قوله متجاوزا عن القمود الذي تساوي بالقيام عند  
المخاطب من غير ترجيح قوله مراد المص اه اي مراد المص رح  
من قوله مكان اخرى ومكان اخر مفهوم احدي الصفتين من حيث  
الصدق في ضمن واحد معين كما في صورة قصر القلب او في واحد  
مهم كما في قصر التعيين فلا يرد ما قيل انه لا يمكن ارادة مفهوم احدي  
الصفتين من حيث هو لانه لا يعتد بالمخاطب ولا المتكلم بنفسه  
ولما يصدق عليه لان ما صدق احدي الصفتين الشاعرية والجمية  
مثلا وليس شيء منهما صادقا على الاخرى فلا يصح قوله في الجواب  
انه صادق على الصفة المذكورة قوله ما زيد الا قام على فرض كونه

لقصر الا قرأه بناء على عدم اشتراط عدم التنافي فيه او فرض  
عدم التنافي بين القيام والقعود والتمثيل المذكور في كلام الخليلي  
نقله الشارح رح على غرضه والامر هين قوله قلت بعد ارتكاب اه  
خاصه انه لما كان في قصر التعيين تساوي الصفتين بحيث يجوز كل  
واحدة منهما بدل الاخرى ففيه تخصيص امر بصفة دون اخرى  
نظرا الى تساويهما عند المخاطب وتخصيص امر بصفة مكان اخرى  
نظرا الى تجوز المخاطب كل واحد منهما بدل الاخر فادخله في احدهما  
دون الاخر تحكم قوله انه يقتصر الى هذه التكاليف بخلاف كلام  
صاحب المفتاح فانه حل مكان اخرى على مكان اخرى ثالثة عند  
المخاطب كما هو المتبادر فلا يكون قصر التعيين داخل فيه قوله عدم  
تنافي الوصفين اي لا يكون مفهوم احدهما عين نفي الاخر كالفحمة  
والشاعرية ولا ملزوما له لزوما بينا يحصل في الذهن بحصوله كالقعود  
والقيام اذا لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان اجتماع  
اجتماع النفي والاثبات يدهي اجلي البديهيات كما تقرر في محله فلا يتحقق  
قصر الافراد لانه بناء على اعتقاد الشركة ومن هذا تبين تخصيص هذا  
الشرط بقصر الموصوف على الصفة اذ لا يتصور التنافي في الموصوفات  
فلا حاجة الى الاشتراط فلا يرد ان صحة اعتقاد المخاطب الاجتماع  
لا يتوقف على عدم التنافي لجواز ان يعتقد خلاف الواقع والاعتقاد  
المطابق للواقع ليس يلزم في القصر قوله ليكون اثباتها اه اي ليكون  
اثبات المتكلم احدي الصفتين مشعرا بانفساء غيرها وهي الصفة التي  
تنافي فيه فيكون القصر قصر قلب يتقين بخلاف ما اذا لم يكن احدهما  
نقيا للاخر فان المخاطب يجوز اجتماعهما في بادي الرأي فيحتمل ان يكون  
قصر افراد ويحتاج في كونه قصر قلب الى امر خارج يعرف به  
ان المخاطب يعتقد العكس فالدفع نظرا الشارح رح اما الاول فلان اثباتها  
يطريق القصر انما يدل على انتفاء الغير مطلقا لا على غير معينين  
وفي صورة التضرع انما يفهم ثبوت احدهما وانتفاء الغير المعينين  
ولا يفهم منه انه قلب لا اعتقاد المخاطب الا اذا كان احدهما نقيا للاخر



كما في زيد قائم لا فاعد حتى لو قيل زيد قائم لا شاعر يجوز ان يكون لنفي  
الاجتماع واما الثاني فلان قولنا ما زيد الاشاعر انما يكون قصر قلب  
اذا علم ان المخاطب يعتقد انه كاتب لا شاعر من خارج وفي نفسه  
يحتمل الافراد والقلب فتدبر فانه من المواهب قوله بل ياباه لفظ  
الايضاح يعني قوله ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فان الظاهر  
المنساق الى الفهم ان يترتب عليه فتحقق قصر القلب ووافهم كونه  
شرط الحسن بان يترتب على التعليل المذكور فيحسن قصر القلب  
للاشعار المذكور فلا دليل على كونه شرط الحسن قوله اعني ثبوت  
مانفاه المتكلم اه وهو نفس الثاني في الاعتقاد فيكون الاشتراط المذكور  
ضائعا بخلاف اعتقاد المشتركة فانه ليس نفس عدم الثاني في الاعتقاد  
بل يترتب عليه فلا يكون اشتراط عدم الثاني في الاعتقاد  
في قصر الافراد ضائعا بل تصريحا بما علم ضمنا قوله واما عدم اه  
متعلق بقوله ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط قوله فكل مادة  
تصلح مثلا الخ يعني ان العموم بحسب التحقيق باعتبار الصلاحية  
لا بحسب الصدق والتحقيق بالفعل قوله من غير عكس اه اي ربما يصلح  
للتعيين ما لا يصلح للافراد وهو القلب وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب اعني  
الافراد فالخاصل ان عموم التعيين بحسب التحقيق انما هو بالنسبة  
الى شكل واحد منهما على التعيين لا بالنسبة الى كلا القصرين معا  
ولا بالنسبة الى احدهما لاعلى التعيين قوله وما اشبه ذلك كتعريف  
المسند اليه قوله فكانهم جعلوا يعني ان الاقتصار على ذكر الاربعة  
اما لان القصر الاصطلاحي ما يكون بهذه الطرق الاربعة وان كان  
بالمعنى اللغوي شاملا لما يكون بضمير الفصل وتعريف المسند ونحو  
لفظ الخصوص قوله ويمكن ان يجعل الخ يعني ان القصر  
بضمير الفصل وتعريف المسند ايضا داخل في القصر الاصطلاحي  
بان يكون عبارة عن التخصيص باحد الطرق الستة ولم يذكرهما  
ههنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند وتقدم ذكرهما وعلى الوجهين  
التخصيص الحاصل بصريح اللفظ ليس داخلا في القصر الاصطلاحي

قوله بل شاعر بالرفع في الرضى واذا عطف عليه اي على خبر ما سواه  
كان منصوبا او مجرورا بالباء بموجب وذلك اذا عطف عليه بل  
ولكن فالرفع واجب وذلك لان علة العمل وهي النسي وقد ذكرنا  
وجه الرفع في باب الاستثناء فلا نهيه وقال عبد القاهر هو خير مبتدأ  
محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد انتهى ووجه الرفع الحمل على المحل  
وان كان ما مغيرا لمعنى الجملة ولا يبق المحل مع العياض المغير لكن اعتبر  
ههنا للضرورة اذا لوجه لصحته سواء ولكون ما ضعف العمل فتدبر فانه  
قد خبط فيه بعض الناطرين قوله وفيه اشعار اه حيث اقتصر عليها  
في محمل بيان طريق العطف ثم بل ليس للقصر على مذهب الجمهور  
لان المتبوع عندهم في حكم المسكوت عنه انما هو عند من يقول انه  
لنفي الحكم عن المتبوع والاثبات للتابع وقد مر في بحث العطف قوله  
وقد اشترنا اه قد صرح في بحث العطف بانه يقال ما جاء في زيد لكن  
عمر ولمن اعتقد ان زيدا جاء له دون عمرو كذا في الايضاح والمفتاح  
واورد هناك ان مذهب النحاة انه يقال لمن اعتقد ان المجيء متبوعا عنهم  
جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاء له دون عمرو فكلام المفتاح انه لقصر  
القلب وكلام النحاة انه لقصر الافراد قوله معتقدا للعكس مثلا  
كما في قصر القلب ومجوزا له كما في قصر التعيين ثم اعلم ان الكلام  
الذي يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن للاثبات القصدى  
والنفي التبعي والعرض منه رد اعتقاد المخاطب المشتركة او العكس  
او التردد وليس المقصود منه اداة حكمين فاقبل ان ههنا بحثا  
شريفا وهو ان قصر الافراد احسن الحكمين معلوم للمخاطب  
فلا فائدة في القسائه اذ ليس العرض ههنا اداة لازم الحكم والاخر  
يتكرره المخاطب وقد اتى للبيه من غير تأكيد وفي قصر القلب القاء  
كلام الحكمين الى المتكلم من غير تأكيد وهم على ان كون القصر  
تأكيدا على تأكيد يقلع هذا الوهم قوله ليطلان عمل ما يتقدم  
الخبر اي على تقدير ان يكون ما بمعنى ليس واما اذا كان التركيب  
من القسم الثاني من المبتدأ فرفع احد الاسمين لكونه مبتدأ



والثاني لكونه فاعلا سادا مسددا الخبر وما توهم انه حينئذ لا يصح علمها  
في المعطوف لعدم بقائه اعتماد الصفة على خرق النفي فليس بشئ لان  
علمها في المعطوف ليس بتقدير الصفة بل الصفة المعتمدة على خرق النفي  
عاملة في المعطوف عليه اصالة وفي المعطوف تبعاً لقوله وقد اجمع  
الحجاة اه اي اكثرهم فان البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم  
كما في الرضى قوله اما لان اصله العمل الخ يعني ان اصل ما العمل  
وحين العمل يتمتع التقديم لضعفه في العمل فكذا حاله عند عدم العمل  
وهذا عند الحجازيين واما لقصد موازنة اللغة العاملة عاملة وهذا  
عند الكوفيين فان عندهم ما غير عاملة الا انه لا يجوز تقديم الخبر عليها  
لتصير هذه اللغة موازنة للغة العاملة اعني الحجازية قوله ومنها التي اه  
في شرح المفتاح الشريف اي النفي باد وانه كلبس وما وان وغيرها من  
كلمات النفي والاستثناء بالا واحدى اخواتها واما الاستثناء من الاثبات  
كقولك جاء القوم الا زيد فلم يعمده من طرف القصر فاعلم وكتب  
في حواشيه لعل السر في ذلك هو ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه  
كما في المفرغ من المنى نحو ما جاء في الازيد وكما في الذي يؤل اليه المفرغ  
المذكور اذا صرح فيه بالمقدّر كما في نحو ما جاء في احد الازيد حسن  
ان يعتبر فيه اعتقاد المخاطب للشركة او العكس او رده في ذلك الجزئي  
وما يقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان المستثنى جزء من المستثنى منه  
كما في قولك جاء في القوم الا زيدا وما جاء في القوم الا زيد وقولك قرأت  
اليوم كذا فلا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم وخلصته  
ان النفي والاستثناء في المفرغ وما في حكمه طريق القصر كما يدل عليه  
بيان السكاكي رح لافادته اقصر لان المستثنى فيه جزئي للمستثنى منه  
والجزئيات تكون متخالفة في الاحكام فيصور فيه الاعتبارات الثلاثة من  
اسركة والعكس والتردد بخلاف ما اذا كان المستثنى جزء من المستثنى منه  
كما في الصور الثلاث التي ذكرها فان الاجزاء قلما تخالفت في الاحكام  
فلا يصور الاعتبارات الثلاثة فيه والتحقيق ان القصر مختص بالنفي  
والاستثناء المفرغ وما في حكمه مما يكون المستثنى جزئيا للمستثنى منه

لانه ح يكون المقصود به الاثبات الذي يستفاد من المستثنى وانما ذكر النفي  
تأكيد الاثباته فيكون حكما واحدا متضمنا لاثبات انقصدي والنفي التبعي  
بخلاف ما سواههما فان الحكم في المستثنى منه مقصود اصالة وكذا الحكم  
على خلافه في المستثنى سواء قلنا انه ثابت بالامارة كما هو مذهب  
الشافعي او بالاشارة كما هو مذهب الحنفية فكلا الحكمين من الاثبات  
والنفي مقصودان بلا فائدة لانه بنفس اللفظ فان الثابت بالاشارة ايضا  
ثابت بالنظم فاذا كان الحكمان مقصودين من الكلام لا يكون مفيدا  
للقصر لانه حكم واحد وهو تخصيص شئ بشئ يتضمن الاثبات  
القصدى والنفي التبعي قال الشارح رح في التلويح في بحث الاستثناء  
ان مثل ما جاء في الازيد وما زيدا اقسم مسوق لاثبات محيى زيد وقيامه  
بالبلغ وجهه واوكده حتى قالوا انه تأكيد على تأكيد واما ما قيل ان الاستثناء  
من الايجاب لا يصح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان  
جاء في الرجال العلماء ليس قصر اكد لك جاء في الرجال الا الجهال ليس  
قصر بخلاف الاستثناء من النفي نحو ما جاء في الازيد فان المقصود منه  
قصر الحكم على زيد لا تخصيص الحكم والافضل جاء في زيد ففيه انه  
مخالف لما تقرر من اهل العربية ان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس  
وان ما ذكره لا يجزى في نحو ما جاء في القوم الا زيد فان الاستثناء فيه ايضا  
انصاح الحكم النفي قوله وفي هذا الكلام الخ اي في اراد لفظ التضمن  
ونسبته الى معنى ما ولد لك قال ههنا وفي هذا الكلام وفيما سياتى و اشار  
بلفظ التضمن اذ لو قيل اكونه بمعنى ما والتضمنه ما لم يحصل الاشارة المذكورة  
ففيما قاله السيد يعني ان في ذكر التضمن اشارة الى ذلك تقصير فلا تكن من  
القاصرين قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا وان قدر الخبر والعائد اي ان  
الذي حرمه الله تع المية ثابت على ان يكون المية بدلا من الضمير المنصوب  
او مفعول اعني لان المقصود بيان حرمة المية لاحصوله وثبوته قوله ان نحو  
المنطلق زيد الخ سواء كان اللام موصولا او حرف تعريف وانما  
ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستثناء لان المية معترف  
بلام الجنس فيفيد قصر المية على الحرم ايضا كما في زيد المنطلق



قوله الا على تأويل انما حرم الله شيئا هو الميتة فيه ان هذا التأويل يقتضي ان لا يكون الجزء الاول الذي هو مناط الحكم مذكورا في الجملة التي دخل عليها انما لان الميتة حبيشة خبر مبتدأ محذوف وهو خلاف الاستعمال قوله اما في قصر الموصوف الخ يعلم من التفصيل ان الذي ذكره ان المراد بما الحكم بمعنى المحكوم به او النسبة الحكمية اي للدلالة على ثبوت المحكوم به او ثبوت النسبة ووقوعها ولا يخفى انه لا يجري فيما اذا كان الجزء الاخير في جملة انما غير المسند والمسند اليه نحو انما زيد قائم في الدار وانما يقوم زيد في الدار لانها ليست لاثبات الحكم المذكور بعندها وثني الحكم الذي سواء بل لاثبات قيد الحكم المذكور وثني قيد سواء فلا بد من تعميم الاثبات والنفي اي اثبات الحكم ونفيه بنفسه او باعتبار قيده ومع ذلك رد عليه ان قولهم على هذا المعنى انما يدل على ان انما بقيد القصر لا على تضمينه معنى ما والا فلا بد من ضم عدم القول بالفصل اي لا قائل بانها تفيد القصر وليست بمعنى ما والا بخلاف التوجيه الذي نقله بقرله وقد يقال فانه يدل على تضمينه ما والا ويجري في جميع صورها بلامؤنة ويكون نسبة الذكر الى ما بعده لا يجوز الا انه يحتاج الى حل ما يذكر بعده على الجزء الاخير كما يحتاج توجيه الشارح رح الى حل نفي ما سواء على الخصوص قوله اصحة انفصال الخ في شرح المفتاح الشريف فان قلت اذا اريد حصر الفعل في الفاعل المضمر بطريق انما فهل يجب انفصاله اولا قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب انفصاله وتأخيره دفعا للالتباس وان لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل لفظيا فقوله اصحة انفصال الضمير معه اراد به ما يعم الوجوب وغيره قوله ووجوه التعذر محصورة وهي التقديم على العامل وحذفه وكونه معنويا او حرفيا والضمير وقوع الفصل بينهما من كون المسند الى الضمير صفة جارئة على غيره من هي له قوله وفي الاساس اه فعلى هذا النمارع من العهد قوله اذا جى الخ الجمالية نكاه واشتتن

ومن جاء بيان لما والحمى كالي ويمد ما جى من شئ وحريم الرجل ما يحمله ويقبل منه كذا في القاموس قوله فصل الضمير واخيه بناء على ان المقصور عليه في انما هو الجزء الاخير من الجملة التي بعدها قوله ولا يجوز ان يقال الخ اي لا يجوز ان يقال ان انفصال الضمير لضرورة الشعر لا لارادة الحصر قوله دليل على ان الغرض الخ لما عرفت ان المسند اليه والمسند اذا كانا معرفتين فأيها كان الخاطب يزعم كاطالب لان يحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعل مبتدأ والاخر خبرا في انا الدائد يكون المطلوب الحكم على المنكلم بالذود وفي قوله المدافع انا يكون المطلوب الحكم على المدافع بانه المنكلم ولا يخفى عدم حسنة قوله ولو سلم هذا الوجه نظرا الى المعنى وظاهر لفظ يقوم لان البناء علامة الغيبة وما ذكره اولا نظرا الى انفصال الضمير وكونه فاعلا مجازا كما هو الحكم في الاستثناء المفرغ قوله باعمال الصفة الواقعة اه اذ لا اعتماد على شئ سوى النفي وما قيل انه كيف عمل الصفة ولم تعتمد على النفي حين العمل في ابوالك لانفراض النفي بمعنى الافتوهم لان عمل الصفة لاجل المسابغة بالفعل لا للنفي ولذا عمل في ما قائم الا ابوالك قوله فلا يلزم اطرادها فان المناسبة مرجحة للوضع وليست مستحقة وكذا لا يلزم انعكاسها ان فرض انتفاء تلك المناسبة في بعض الصور قوله اي تقديم ما حقه التأخير سواء بقى بعد التقديم على حاله نحو بدا ضربت اولا كما في انا كفيته مهمك كذا في شرحه المفتاح وهذا عند السكاكي والمص رح واما عند الشيخين فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي بقيد القصر نحو الله يسطر الرزق وقد سبق تفصيله قوله انا كفيت مهمك اه اذا قدر ان اصله كفيت انا مهمك واما اذا لم يقدر فهو يفيد التقوى وكذا في ما انا نيمى اذا قدر ان اصله ما نيمى انا في شرح المفتاح الشريف في بحث تقديم المسند اليه فان قلت شرط التخصيص عند السكاكي رح ان يكون المقدم بحيث اذا احر كان فاعلا معنويا وذلك لا يتصور في ما انت علينا بعزير قلنا الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما فخاز ان يقال ما عزير انت



على ان يكون انت ثانيا كيدا للمستتر ثم يقدم وتد خل الباء على عزيز  
بعد تقديم انت وجعله مبتدأ فلا قبل ان ههنا اشكالا وهو انه كيف  
يحكم بان حق المسند اليه في انا كفت مهمك التأخير دون انا بمعنى  
كلام منشأه فله التدبير فان السكاكي رح لا يقول بالقصر في انا كفت مهمك  
مطلقا بل اذا قدر ان اصله كفت انا مهمك قوله حكما مشوبا بصواب  
وخطأ اي حكم واحد صواب من وجه وخطأ من وجه فان في قصر  
الافراد حكما واحدا صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر  
القلب العكس صواب باعتبار اطلاق لازم له خطأ باعتبار تعيينه  
وفي قصر التعيين صواب باعتبار اطلاق لازم له خطأ باعتبار تجويز كل  
منهما على المساوي وليس المراد ان هناك حكمتين احدهما صواب  
والاخر خطأ حتى يرد ما اورده السيد من ان التجويز ان كان بمعنى الشك  
والتردد فهو ليس بحكم فكيف يوصف بالخطأ فان ذلك انما يلزم  
لو اراد الشارح رح ان التجويز خطأ بل اراد ان الحكم الذي اعتقده  
المخاطب باعتبار الاطلاق صواب وذلك الحكم باعتبار التردد والتجويز  
خطأ فتدبر وعبارة شرحه المفتاح صريح فيما ذكرنا قوله بالتحوي  
في القاموس فحوى الكلام معناه ومذهبه في شرحه المفتاح دلالة  
التقديم على التخصيص بوساطة مدلول الكلام ومفهومه الخطابى  
وحكم الذوق اي القوة المدركة لخواص التراكمات واطائف اعتبارات  
البلغاء بافادته التخصيص من غير وضع لذلك وجزم عقل بذلك حتى ان  
من لم يكن له هذامع كل قوة الادراكية والتسابق الى المعاني العقلية ربما  
ينافس في ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله احد للاهتمام  
وما يقال انه المحصر لادليل عليه قال قدس سره هذه الثلاثة اه دفع  
لما يوهى من انه اذا كان دلالتها بالوضع لم يكن البحث عنها من  
وظيفة هذا العلم لانه باحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على  
المعاني الوضعية قوله لمعان تفيد القصر اي يجزم العقل عند ملاحظة  
اطرافها بذلك قوله بعض الحاشية اي الشيخ الرضى قوله لا التي انى  
الجنس فعنى زيد شاعر لا غير لا غير زيد شاعرا فيعود الى التثنية والاستثناء

كذا في شرحه المفتاح فسا في كلام بعض الناظرين من ان نحو لا غير  
طريق آخر للقصر على هذا القول وهم قوله على المثبت فقط فلا يترك  
الا في مثل ما زيد اضربت وما انا قلت فانه في التحقيق اقصر الفعل  
على غير المذكور لا اقصر نفي الفعل على المذكور فالمثبت المقصور عليه  
غير المذكور كذا في شرحه المفتاح قوله دون النفي وان كان النص  
على النفي متحققا في الاول قوله لان الحكم مختص بلا دون بل اي  
الحكم بعدم الجماعة للثاني مختص بلا بالنقل من الاثمة لا يتجاوز ذلك  
الحكم الى بل فانه ثبت انه يحى بعد النفي للاثبات او النفي لاختلافهم  
في معنى ما جاءني زيد بل عمرو ونحو بعد الاثبات للاثبات في نحو  
جاءني زيد بل عمرو ولم يثبت انه لا يكون للنفي بعد الاثبات في يجوز  
ان يكون في مثل قولنا ما زيد الا قائم بل قاعد للنفي فلم يثبت الحكم  
بعدم الجماعة فانه دفع ما قيل ان عدم جماعة بل للثاني ظاهر  
لامتناع ما زيد الا قائم بل قاعد لانه مبنى على ان يكون للاثبات قوله  
لان تنى بها اولا بقرينة قوله لان تعيد بها النفي فلا يرد ما قيل ان  
وضعها لان تنى بها ما اوجبه المتبوع لا يقتضى الا ان يكون بعد  
الايجاب المتبوع ولا يقتضى ان لا يتكرر النفي في ما جاءني الا زيد  
لا عمرو بتحقيق نفي ما اثبه المتبوع الا انه تكرر بقوله لا عمرو قوله ما اوجبه  
المتبوع من كونه محكما عليه او محكما به او متعلقا من متعلقات  
الحكم فيشمل قصر الصفة على الموصوف والموصوف على  
الصفة بلا مزية فسا قبل ان في اجرائه في قصر الموصوف على الصفة  
تكلفا وهم قوله وكانه يجوز الخ مبنى التجويز المذكور ارجاع ضمير  
غيرها الى جنس لا العاطفة قوله وكان الاحسن اه الا انه ترك المص  
رح لان المتبادر من غير لا كلمات النفي اكون كلمة لا كلمة النفي قوله فهو  
مرتفع اه مبنى الارتفاع ارجاع الضمير الى العاطفة المعينة لا الى الجنس  
كما في قولك درأب الرجل الكريم ان لا يؤذى غيره اي غير نفسه  
لا غير جنس الرجل الكريم قوله واجد به هذا اه في شرحه للكشاف  
لفظ احد قد يكون بمعنى الواحد من العديد وقد يكون اسم لمن يصح



ان يخاطب مذكرا كان او مؤنثا واحدا او اكثر وهو لا يقع في الاثبات  
الامع كل وقد سبق ذلك في بحث ما اثار آيت احدا قوله لا من جهة  
ان النقي او فلا يرد انه لا يصلح نظيرا لما سبق لان النقي بلا لبس متفيا  
قبلها بخلاف ما سبق قوله في نفسه قيد بذلك لانه لا بد من اختصاص  
الوصف بحسب المقام ايصح القصر قوله لعدم الفائدة او يعني  
ان الوصف اذا كان مختصا بالنظر الى نفسه بلبس المخاطب الاختصاص  
بادنى تنبيه على ذلك فيكون كقوله انما فلا فائدة في جمع لامه والقصد  
الى زيادة التخصيص انما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص  
فيصر المخاطب على انكاره قوله نحو انما يستجيب الذين اه نزل النبي  
صلى الله عليه وسلم اشد حرسه على ايمان الكفار منزلة من يعتقد  
الاستجابة ممن لا يسمع قوله ويعقل فيه اشارة الى ان المراد بالسمع  
في الآية ما يكون مقرونا بالعقل قوله اضعف من انما لان دلالة  
التقديم خفية لكونه بالفحوى لا يفهمها الا صاحب الذوق لكن  
بعد التحقيق قوية لكونها عقلية فلذلك ينسب الحصر الى التقديم  
اذا اجتمع مع انما نحو انما تسمى انا وهكذا حال كل دلالة عقلية خفية  
مع دلالة وضعية فلا تدافع بين قول الشارح رح نعم ان التقديم اقوى  
وبين قوله دلالة التقديم اضعف على ما في شرح المفتاح قوله لان  
الكلام اه وما يحاسب به من ان الشيخ عدم بعد ما خصص الكلام اولا  
بلا عاطفة واذا وضع المظهر موضع المضمحل حيث قال ثم ان النقي ولم يقل  
انه فلبس بشي لان مجي النقي لبس مختصا بما سوى النقي والاستثناء  
قال الله تعالى ما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير فائدة  
قوله فيما يجي فيه النقي حيث نذر قوله وفيه اشكال قيل لا اشكال فيه  
لانه يجوز ان يكون انما غايها بما ينزل منزلة الجاهل دون النقي والاستثناء  
فيكون النقي والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل  
منزلة الجاهل كما انه ربما يستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم  
وما ل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزلة  
المجهول الادعائي كما ان ما ل تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النقي والاستثناء

تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى لطافة هذين  
التنزيلين ودقتهما انتهى وفيه ان اعتبار التنزيل في اكثر موارد انما  
بعد غاية البعد مع ان هذا مما لم يصرح به احد من ائمة الفن فلا جزم  
عليه فيصح على ان لا نسلم ان ما ل تنزيل المجهول منزلة المعلوم  
بمنزلة تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كيف ويلزم  
ان يكون شي واحد معلوما ادعائيا ومجهولا ادعائيا قوله اي مقصور  
على الرسالة الخ قال في شرح الكشاف صرح به صاحب المفتاح بانه  
قصر افراد اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر تنزيلا لاستعظامهم  
هلا كه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانوا يعتقدوا فيه وصفين  
الرسالة والتبري عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا لتبرئه عنه وفيه  
بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني قد خلت من قبله الرسل  
حتى كانه لم يجعله وصفا بل ابتداء كلام لبيان انه لبس متبريا عن الهلاك  
كسائر الرسل اذ على اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب  
لانهم لما اقبلوا على اعقابهم فكانهم يعتقدوا انه رسول لا كسائر  
الرسل في انه يخلو كما خلوا ويحب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك  
بدينهم بعدهم فرد عليهم بانه لبس الا رسول كسائر الرسل يخلو كما  
خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم وهذا صريح  
كلام المص رح انتهى وفيه بحث اما اولا فلان قوله تعالى قد خلت  
من قبله الرسل لبس نصا في كونه وصفا حتى يكون في توجيه المفتاح  
بعد من جهة عدم اعتبار الوصف لجواز كونه جملة مستأنفة معللة  
كما ذكره بل الاظهر في الجمل الاستقلال واما ثانيا فلان الظاهر عدم  
اعتبار الوصف لما سيجي ان المقصور عليه يجب ان يلي حرف  
الاستثناء واذا اعتبر الوصف يكون المقصور عليه هو الوصف واما  
ثالثا فلان عدم اعتبار الوصف انما يكون بعيدا اذا كان الوصف  
للتقييد فانه حينئذ يكون محط الفائدة هو القيد واما اذا كان للتعليل  
فلا استبعاد ولذا لم يعتبرا الوصف في القصر في قوله تعالى ان اتم  
الا بشره ثلثا ومن هذا ظهر عدم صحة قوله اذ على اعتبار الوصف



لا يكون الا قصر قلب فانه على اعتبار الوصف لتعليل يكون قصر افراد  
واما اربعة افلان انقلابهم كان للرعب لاستعطاءهم هلاكة على ما في الكشف  
انهم لما اجتمعوا على الرسول صلى الله عليه وسلم سألهم عن سبب الانقلاب  
فقالوا رهبت قلوبنا يا رسول الله لما سمعنا الخبر السوء فلا يكون  
الانقلاب سببا لاعتقادهم انه رسول الله لا كسائر الرسل في الخلو والتسلل  
بدنه كيف وانه ارتداد ولم يرتد احد من الصحابة رضى في وقعة احد على ما  
في الكشف وان اراد انهم بسبب الانقلاب نزلوا منزلة من اعتقد ذلك  
كما يدل عليه لفظ كان ففيه ان الانقلاب المذكور ليس من امارات  
ذلك الاعتقاد وان تنزيل الصحابة رضى منزلة من له ذلك الاعتقاد  
اجتزاء على الصحابة رضى والحق ان عبارة الكشف لا تعرض فيها للقصر  
اصلا وانما هي مجرد بيان معنى الآية وان اتفق شراحه على انها مشعرة  
بقصر القلب باعتبار الوصف بل قال الشارح رح انه صريح كلامه قال  
قدس سره فالمنشأ في تنزيل المخاطب قبل هذا الفرق وهم لان  
المنشأ في التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا انه  
في السابق يطابق الواقع وهما غير مطابق وفيه ان مخالفة علم  
المتكلم لما عليه المخاطب منشأ انقص مطلقا سواء كان مبني على الحقيقة  
او على التنزيل واما منشأ التنزيل فقد يكون حال المخاطب فقط  
وقد يكون مع حال المتكلم ثم العجب انه قال ذلك القائل بعد هذا  
الكلام وهناك بحث شريف وهو ان ما جعلوه تنزيلا يحتمل مقتضى  
الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان اتم الا بشر مثلنا  
كناية عن ان اتم الا غير رسل لاسيما البشرية في الرسالة فذكر البشرية  
واريد في الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وفيه ان  
القصر لابد ان يشمل على حكيم وليس هناك الا حكم واحد اثبات  
الرسالة عند المخاطب ونفيها عند المتكلم فلا يكون في قوله ان اتم  
الا غير رسل قصر اذ لا معنى يصح حقيقيا وليس هناك وصف يكون  
القصر صحيحا بالنسبة اليه قوله مع اصرار المخاطبين الخ

فاصرار الرسل هم على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية  
عند الكفار فلذلك جعلوه منكري البشرية وخاطبوهم بخاطبهم  
قوله من باب مجازاة الخصم اي الجري معه في الطريق ومثاله ان تريد  
ازلاق صا حيك فتما شبه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى  
مزاولة ازلقتك واللام في ليعثر متعلق بالمجازاة وحيث يراد ظرف ليعثر  
قوله ولكن ذلك لا يمنع الخ كما يدل عليه ما بعده من قوله تعالى ولكن الله  
يمن على من يشاء من عباده قوله وهذا يصلح اي كونه من باب المجازاة  
يصلح جوابا لاصل الحكم اذ ليس المقصود منه افادة نفس الحكم ولا لازمه  
قوله بطريق القصر فيكون على وفق كلام الخصم اه فانه اقوى في  
المجازاة ولم يقصد بذلك تسليم القصر بقريضة قوله تعالى ولكن الله  
يمن على من يشاء من عباده فاندفع ما قيل انه يلزم ان يكون النفي والاستثناء  
لغو اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية واما ما قيل الوجه  
ان يقال ان الكفار اعتقدوا ان الرسول يكون ملكا لابشرا  
فترأوههم في دعوى الرسالة منزلة من يدعي الملكية وينكر  
البشرية فقالوا ان انتم الا بشر مثلنا فقول الرسول ان نحن الا  
بشر مثلكم ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية  
فيكون من باب المجازاة والزامهم بقوله ولكن الله يمن على من يشاء  
من عباده او يقال ان القصر باعتبار الوصف اعني مثلنا فقول الكفار  
ان اتم الا بشر مثلنا معناه انكم لا تتجاوزون البشرية الى امتياز  
يستحقون به النبوة فاجاب الرسل بتسليم القصر المذكور ومنعوا  
ان يكون النبوة بالاستحقاق والامتياز بل هي منة من الله تعالى وبوعد  
هذا التوجيه قوله تعالى فأتوا بسطان مبين فانه يدل على انهم لا ينكرون  
رسالة البشر فيرد على التوجيه الاول ان المساواة الواقعة بين الرسل  
والكفار في سورة يس من قوله تعالى فقالوا اما اليكم مرسلون قالوا  
ما اتم الا بشر مثلنا وما ازل الرحمن من شيء ان اتم الا تكذبون الى  
قوله تعالى وما علينا الا البلاغ المبين يدل على ان الرسل كانوا يدعون  
الرسالة والكفار ينفونها باثبات البشرية وعلى التوجيه الثاني في



ان دعوى الكفار المماثلة انما هو في البشرية واوازمه الا في جميع الصفات  
فالقصر على المثلية قصر على البشرية فالمقصود عليه البشرية  
والدعوى الرسالية وذكر الوصف لتلخيص البشرية كانه قيل ان اتم  
الابشر لانكم تماثلوننا في صفات البشر واما قواهم فأتونا ببساطان  
مبين فعلي تقدير التسليم اي ان سلما انكم رسل فأتونا بما نترح منكم فان ما  
اقيم به اس مبين لدعواكم قوله اوفق لانه على هذا التقدير لا دخل  
لقوله بالتسليم انتفاء الرسالية في جواب الشبهة اذ يكفي ان يقال انه  
من باب المجازاة والتقرير السابق موافق له باعتبار هذا القول ايضا  
فهو اوفق لموافقه له بتمام العبارة دون التقرير الثاني فانه موافق له  
باعتبار بعضها قال قدس سره كان معناه اه اقول لم لا يجوز ان يكون  
معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر عند السامعين  
لانه لا يزوج ذلك منكم عندهم قبل الاثبات واسب من شأن العاقل  
ان يقول كلاما لا يروج عند السامع بل غاية امركم ان تكونوا مترددين  
بين كونكم صادقين في نفس الامر وكاذبين لانه الراجح عند السامع كما هو  
ظاهر حال المدعى فان الراجح منه قبل الاثبات تردده بين صدقه وكذبه  
في نفس الامر لا جزمه بالصدق وحينئذ لا غبار على صحة التشبيه  
ويكون الظرف اعني عندنا متعلقا بلسانهم كما هو الظاهر نعم قوله  
لا يتجاوزونه الى حق كما يدعونه يذوعنه بعض النبوة فانه صريح في  
قصر القلب الا ان يراد الى احتمال حق ويرد هذا على التوجيهين المذكورين  
الذين ذكرهما السيد ايضا قال قدس سره اذ لا طائل تحته اذ نفس  
الدعوى لا تختلف بالنسبة الى شخص دون شخص انما يختلف صدقها  
وكذبها وصحتها وفسادها قال قدس سره ما ذكره بعضهم اه حاصله  
ان القصر كما يكون بالنظر الى حال المخاطب من الشك والتردد والقلب  
في نفس الامر كذلك يكون بالنظر الى حاله في اعتقاد المتكلم بان يعتقد  
المتكلم ان المخاطب يعتقد للشركة او التردد والقلب وان لم يكن حاله  
في نفس الامر كذلك بل اقول القصر من المتكلم انما يكون بحسب اعتقاده  
حال المخاطب الا انه قد يكون اعتقاده حال المخاطب مطابقا للواقع

وقد لا يكون اذ المتكلم لا يورد الكلام الاعلى بحسب اعتقاده قال قدس سره  
بحسب المعنى انما قال ذلك لان المصدق لا يعمل فيما قبله سيما اذا كان  
مضافا اليه قال قدس سره محال الظاهر عبارة لاحتياجه الى  
تعلق الظرف اعني عندنا بما بعده بحسب المعنى بخلاف التوجيه الاول  
فانه لا مخالفة فيه وضعفة التفضيل باعتبار فرض القرب فيما ذكره الشارح  
روح لكونه فاسدا عند السيد كما مر قوله ان ترققه اما بالفاقين من الرقة  
ضد الغلظة في الصحاح الرقيق ضد الغليظ والحين يقال رقيق الشيء  
ارقيقه ورققه والتعديعية بمعنى بضمين معنى الاشفاق كما اشار اليه الشارح روح  
وحيث تدبر رقيقا رقيقا ايضا بالفاقين والمراد رقيق القلب واما بالقضاء  
والقاف من الرقيق بمعنى اللطف وحسن الصنع يقال رقيق به وعليه  
وبناء الافعال او التفعيل الجمعل والتصيير فيقرأ رقيقا بالقاف والقاف  
قوله والاولى بناء على ما ذكرنا من ان انما يحى الخبر من شأنه ان لا  
يجهل له المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يضر  
عليه ان يكون هذا المثال من تنزيل العالم بالاخوة منزلة الجاهل بها وانما  
قال والاولى لانه يجوز ان يكون على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان  
المقصود تريق المخاطب لا افادة الحكم فكونه معلوما له لا يضره القصر  
للبالغة في التريق لانه يفيد تأكيده على تأكيد قوله وتعريف الخبر  
اي تعريف الخبر المفيد اقصر الفساد عليهم وتوسيط ضمير الفصل المؤكد  
لذلك لرد تعريضهم للمؤمنين بالافساد فانهم لما قصروا انفسهم  
على الاصلاح قصروا به التعريض بان من يخافنا شانه الافساد  
وهم المؤمنون فرد عليهم بقصر الافساد عليهم ولا يخفى ان التعريف  
والتوسيط المذكورين يفيدان رد المضمون الصريح لقولهم ايضا لان  
قصر جنس المفسدين عليهم اشد فسادهم وعدم الاعتداد بفساد  
غيرهم يتنافى انظامهم في جملة المصلحين من غير حاجة الى ان تعريف الخبر  
لحصر المسند اليه على المسند او لدعوى الاتحاد كما في اولئك هم المفلحون  
والفصل لتوكيده قوله ومزية انما على العطف دون التقسيم والنفي  
والاستثناء اما على التقديم فقط ظاهر واما على النفي والاستثناء فلان حكم النفي



موقوف على الاستثناء ولا يتم بدونه فيعمل الحكمان معا وان كان في اللفظ  
 المتني مقدا على الاستثناء قوله اذ لا يذهب الخ ولان القصر حكم  
 اجالي يتضمن الحكمين فالقصر من انما يستفاد من حلق العبارة  
 وفي العطف لازم مفهومها قوله واحسن موافقها التعريض لان  
 افادة الحكم لا يتم لكونه معلوما او من شأنه العلم بخلاف الطرق الاخر  
 فان الحكم فيها اهم لكون المحاطب جاهلا به مصرعا على انكاره قوله  
 تعرض بان الكفار الخ فقيه تعرض بدم الكفار بانهم كالبهايم يترتب  
 عليه تعرض النبي عليه السلام بانه الكمال حرصه على ايمان قومه  
 يتوقع التذكرة من البهايم قوله اذا استقرت اي مواقع انما وجدت انما  
 اقوى اوقات وجودها واشدها تعلقا بالقلب من اوقات رؤيتها وقت لا يراد  
 بالكلام معناه فالجملة اعني اقوى وخبره اذا كان مفعولا تانا وجدت قوله  
 لا يراد بالكلام بعينها نفس معناه اي لا يكون المقصود بالذات معناه  
 بل ليتوصل به الى ما يلزم من نوع لزوم قوله سوى المفعول معه فانه لا يبي بعد الا  
 فلا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث  
 المعنى عما قبله لخالفته له تقبلا وثباتا فالاموذن من حيث المعنى بنوع من  
 الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذين بالفصل واذا  
 لا يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكما يقع  
 الصفه واما وقوع واو الحال بعدها في نحو ما جاني زيد الا وعلامه راكب  
 فلم يدم ظهور عمل الفعل لفظا فاما بعد الواو بل هو مقدر كذا في الرضى وبهذا  
 ظهر الفرق بينه وبين لا تمش الا مع زيد كما لا يخفى قال قدس سره لابد  
 ان يعتبر مع ذلك الخ لا يخفى ان الفعل المستند الى الفاعل صفة للمفعول به  
 باعتبار وقوعه عليه وان كان باعتبار الاسناد صفة للفاعل وكذا  
 في سائر التعلقات فلا حاجة الى ارتكاب التعميل الذي ارتكبه السيد  
 ويؤيد ما ذكرنا من في كلامه في بيان انحصار القصر في القسمين حيث  
 اعتبره مطلق النسبة ولم يقيده بكونه على وجه القيلام قال قدس سره  
 حتى يرجع صفة له لابد من صرفه عن الظاهر اذ الضرب المستند الى زيد  
 صفة له لا يذهب صفة غيره وان اعتبر تعلقه به بان يقال حتى يرجع

مبدأ

فان كان القول وكذا عن قول  
 السائق الذي وجد ان في الشيخ  
 لا يكون في الحرف السيد الشريف

مبدأ أضف له وسيجي تفصيله في تعريف الدلالة قال قدس سره  
 ثم انتهى الشيء الخ هذا مبني على اختلافهم في الارادة من انه عبارة  
 عن الميل او صفة رشح احد طرفي المقيدور قوله واعلم ان تقديمها  
 ذهب السكاكي والمص رح الى جواز تقديمهما بحالهما بان يكون  
 المقصود في النسبة مقديما وان يكون ما قبل الاعمال فيما بعد المستثنى  
 وذهب اكثر النحاة ومنهم الشيخ ابن الحاجب الى عدم جوازه بناء على انه  
 لا يجوز اجمال ما قبل الا فيما بعد المستثنى والحق ما ذكره السكاكي رح  
 لانه واقعوا قد يرتكف قوله وهذا الذي زعم القصر في الفاعل والمفعول  
 قوله مطلقا سواء ذكر المستثنى على سبيل البداية او لا قوله فتقدمهما  
 اي اذ انتهى ان جعل الاستثناء مقديما يفيد خلاف المقصود فتقدمهما  
 بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء مقديما كذا يلزم  
 خلاف المقصود ويجعل المقصود في النسبة مقديما لا يلزم قصر الصفة  
 قبل تمامها ويجعل ما قبل الاعمال فيما بعد المستثنى اذا لم يجعل عاملا  
 لغدرا بعد المستثنى عامل آخر فيضرب ان كلامين مستقلين لا تقدم لشي  
 من الفاعل والمفعول على الآخر لكن عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى  
 باطل عند اكثر النحاة فلا يصح تقديمهما بحالهما ايضا قوله قالوا  
 اي اكثر النحاة جملة مستأنفة لتوجيه ما يترأى فيه عمل ما قبل الا فيما  
 بعد المستثنى قوله اي قامت التوابع اي عليك قوله واعتبار الضمير  
 او اشارة الى دفع ما يقال من انه يجوز ان يكون للفاعل ضمير اقبل الذكر  
 كما قيل في ضربتي واكرمت زيدا وكذا عسف ان يقال ان الفاعل ضمير  
 هائد الى مصدر الفعل قوله يصح هذا اي جملة معمول المحذوف قوله  
 ما وقع ضرب الامن زيد بتزويل الفعل منزلة اللازم قوله في غير  
 هذا المقام اي في غير ما يقتضيه فيه القصر ان قوله اي السبب في  
 افادة النفي والاستثناء اي المفرغ انما تعرضوا في بيان افادة القصر لان  
 افادة التقديم لا يدرك الا صاحب الذوق وافادة طريق العطف وكذا الذي  
 والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وافادة انما لكونه بمعنى ما والا  
 فاقى الحفا الانفي الاستثناء المفرغ لعدم ذكر المستثنى منه قوله

هذه الاقوال من نسخة  
 السائح الطويلة



ففرغ الفعل اه فالمستثنى المفرغ بمعنى المفرغ عامله على التجوز والمفرغ له  
على الحذف والايصال قوله لان الالخراج اه فالقرينة على المقدر كلمة الا  
وكذا على عموم قوله ولئلا يلزم اه يعني لا قرينة على تقدير خاص دون خاص  
فلولم يقدر العام يلزم التخصيص بلا تخصيص قوله ولذلك اي  
لاستلزام الا عموم المستثنى منه قوله بالرفع واما على قراءة النصب فتأنيث  
الضمير لكونه للعقوبة او الاخذة المداول عليها بما قبل الآية قوله رفع  
مسالكهم واما على قراءة النصب فتزى مستند الى مخاطب قوله بالنظر الى  
ظاهر اللفظ اه فان ظاهر النظم ان الفعل مستند الى ما بعد الا وهو مؤنث  
واما في الحقيقة فالمعمول بمجموع المستثنى منه والمستثنى فالمستحق للاعراب  
هو المجموع الا انه اجري على الجزء الاول منه لتقدمه في الذكركم صار  
الجزء الثاني فضلة فنصب واذا حذف الجزء الاول اقيم الجزء الثاني  
مقامه واجري اعرابه عليه كذا في الرضي قال في شرح المفتاح اي بالنظر  
الى ظاهر لفظ المستثنى اعني صحيحة ومساكنة هم والضلوع حيث بعد فاعلا  
والفعل اليه مستند والافند التحقيق الفعل للعام المقدر الذي يعم الكل  
ويصدق في جميع الصور وهو شئ من الاشياء وتخصيص الجسم الحيوان  
او الانسان او غير ذلك بحسب المقام وخصوص المستثنى انتهى وبما قلنا  
اندفع ما قيل لا نسلم ان التأنيث فيما ذكر بالنظر الى ظاهر اللفظ لجواز  
ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا كالعقوبة والمواضع والاعضاء لان  
تقدير المؤنث انما هو بملاحظة المستثنى منه واما بالنسبة الى كلمة الا المقتضى  
للمخرج عنه فليس المقدر الا معنى شئ من الاشياء وهو مذكر هذا ويرد  
على تفسيره اللفظ بل لفظ المستثنى انه يلزم استدراك قيد الظاهر اذ ليس  
لفظ المستثنى حقيقة بخلاف ما اذا فسر بالظن فان له حقيقة وهو الاستناد  
الى المستثنى منه قوله وفيه اشكال اه يمكن الجواب بانه سبب عن تأنيث  
الفعل بتأنيث الضمير لان تأنيث الفعل انما يكون بتأنيث الفاعل قوله  
والافكيف يستند اه فيه انه انما يمكن استناده بلا توسط الا واما بتوسطه  
فلانه انتقض النفي بالا قوله فبين قرأ بالياء واما من قرأ بالتاء فالفاعل  
ضمير مستتر فيه راجع الى الرسول قوله ولم يجوز النصب

مع ان مقتضى القاعدة جواز النصب لكون المستثنى منه مذكورا يعني انما  
لم يجوز النصب لان المستثنى منه فيه في حكم غير المذكور اعم جواز اظهاره  
وانصرف العامل نظرا الى الظاهر حيث اعراب المستثنى منه  
فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى ظاهر اللفظ ان ظاهر اللفظ  
يدل على سقوط المستثنى منه وان كان في التحقيق ثبنا قوله في جنسه  
اي في كونه جنسه لان المستثنى منه من جنس المستثنى لا امر مشترك له  
في جنسه قوله بل المراد اه وهو ان يكون مع ذلك مما ينساق اليه الفهم  
بملاحظة المستثنى قوله واعلم انه قد يقع اه يعني ان الاصل ان يقع  
بعد الا الاسم وقد يقع بعدها الجملة لكن بشرط ان يكون الاستثناء  
مفردا وذلك لانه حينئذ يكون الاملاء عن العمل على قول وعن التوصل  
بها الى العمل على قول فتكسر شدة ما قبله ردها عن اقتضاها  
الاسم والاكثر ان يليها الفعل المضارع لمشاكلة الاسم كما تدل عليه  
الامثلة قوله وكثيرا ما يقع الخ وذلك اذا كان ما قبله ماضيا  
منفيا قوله مجردا عن قدها اي لفظا او تقديرا مع انه لا بد للماضي المثبت  
من قد وانما قال كثير الا انه يحى مع قد والواو نحو ما تيته الا وقد اتاني ويحيى  
مع الواو فقط نحو ما تيته الا واتاني كل منهما بالنظر الى اصله وهو الحالية  
ولا يجوز الاقتصار على قد لانه ان نظر الى مشابهته الجزاء فهو لا يتجرد  
عن الفاء اذا كان مع قد وان نظر الى حالته فليس فيه الواو الذي  
هو رابط المطرد في هذا الحال لكونه غير مقترن بضمونه بمضمون عامله  
وكونه منفصلا عن عامله بالا فاستظهر ربطه بالواو الذي هو اصل  
في الربط قوله وذلك اي وقوع الماضى بدون قد والواو حالا قوله  
فاشبه الشرط والجزاء لان هذا المعنى اي لزوم تعقيب مضمون ما بعد  
الاما قبلها معنى الشرط والجزاء في الاغلب وانما قلنا في الاغلب لانه قد  
لا يكون تعقيب هناك نحو ان كان هناك نارا كان هناك احتراقا واذا كان مشابها  
للشرط والجزاء بعامل معاملة الشرط من التجرد عن قد والواو  
لعدم قصد المقارنة مع العامل بل التعقيب فلا حاجة الى ما يقرب الماضي  
الى الحال ولا الى ما يربط لان الجزاء مرتبط بالشرط بنفسه قوله



وهذا الحال أي الحال الذي قصد به لزوم تعقيب ما بعد الالما قبلها مما لا يقارن مضمونه مضمون عام له لأن التعقيب ينافي المقارنة فوقوعه حالا على تأويل العزم ليحصل المقارنة قوله والتقدير الخ وبهذا التقدير يتدفع اشكال مشهور من أن ظاهر الحديث يدل على أنه لا يأس للشيطان من الاغواء قط أي ابد الأفي زمان الاتيان من النساء والمقصود أنه لا يأس له في تلك الحال عاصلا لأن منشأ ذلك الاشكال قصر الياأس على الزمان ونفي أن يكون يأس في غيره فيكون المقصود بالاثبات ونفي الياأس وأما إذا كان الاستثناء من اعم الاحوال ونفي الياأس مقيدا بغير جهة النساء كان المعنى أنه ما يأس من جهة غير جهة النساء كاشياء على حال من الاحوال الاحال عزمه على الاتيان فيفيد أن يأسه من كل جهة سوى جهة النساء متحقق حال عزمه على الاتيان وأما أنه هل يتحقق له الياأس في حال الاتيان ففقد نص في المنقاس وفيما نحن فيه الظاهر عدم الياأس لأن اتيانا من هذه الجهة لازالة الياأس ولما قبل النساء حبائل الشيطان قال قدس سره وقبل قائله صاحب كشف الكشاف وما ذكره الشارح رح من جعله حالا مقدرة مطرد في جميع الامثلة بخلاف ما ذكره صاحب الكشف فإنه لا يجزئ في قولنا ما اتينا الا اناني اذ لا يصح ان يقال ما اتينا حين الاموصو فإبانه اتاني فيه قال قدس سره صفة لطرف محذوف وفي الكشف او لمصدر محذوف أي ما يأس بأسا الاموصو فإبانه أنهم قديم قبل النساء تركه السيد لأن معنى اتيانا فيه اتيانا في زمان ذلك الياأس فيعود إلى تقدير الظرف قوله وفي انما يؤخر المقصور عليه أي يكون المقصور عليه في انما هو الجزء الأخير والمراد بالجزء الأخير ما يكون فيه جزأ بالذات عمدة او فضيلة لا ما ذكر في آخره فقط فان الوصول المشتمل على قيود متعددة جزء واحد وكذا الموصوف مع صفته فانفسه وعليه في قولنا انما جاءني من اكرمه يوم الجمعة امام الأمير هو انفسا على اعني الوصول مع صفته وفي قولنا انما جاءني رجل عالم هو الموصوف مع صفته وانما يؤخر المقصور عليه دون المقصور لأن المقصور عليه لا يقدح في موضوعه كذا في شرح المفتاح الشريفي

قوله وهذا ليس كذلك لأن لذة مفهولة فلا يصح ان يقال ما لذة الا ذكرناها فاندفع ما قبل ان الحكم بان انما في هذا التركيب ليس للقصور وفي انما جاءني زيد لا عزم ولا قصر تحكم قوله الانشاء اه اعاد المظهر لأن المراد منه لفظ الانشاء وليس في بعض النسخ في ضمير قد يقال استخدام أي لفظ الانشاء يطلق على هذين المعنيين وليس له اطلاق ثالث قوله كالأخبار فإنه يطلق على الكلام الخبري وعلى القساة نص عليه في التلويح قوله واراد بهما معانيها المصدرية اعني طلب الشيء على سبيل المحبة وطلب حصول الشيء في الذهن وطلب الاقبال وطلب الفعل وطلب الترك لانها في الأصل مصادر على ما في تاج البيهقي التني ارزو خواستن والاستفهام مفهوم كردن خواستن والنساء خواندن والامر فرمودن والنهي بازردن ثم اطلقت على ما يفيد تلك المعاني ولا اطلاق لها على الهيئات المخصوصة في كلامهم وان ذهب السيد إلى اطلاق التني على الهيئة المخصوصة وقسمة الالقاء بالمعنى المصدرية إلى الطلب بالمعنى المصدرية وغيره صحيحة لأن الالقاء عين الطلب في الخارج وان كان مغايرة في المفهوم مثلا القاء اضرب عين طلب الضرب من الخطاب اذ لا فعل من المتكلم سوى تلفظ اضرب وكذا انقسام الطلب إلى الاقسام الخمسة لأن كل واحد منها طلب مخصوص وليس المراد بمعانيها المصدرية القاء الكلام المشتمل على التني والقاء الكلام المشتمل على الاستفهام إلى غير ذلك على ما وهم فانها ليست معاني لتلك الالفاظ أصلا وينافيه ما سيأتي في كلام الشارح رح من تفسير كل واحد منها بالطلب المخصوص وجعله موضوعا للبت والهمزة والاستفهام وغير ذلك قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا فان اللام فيه صرح بالوضع بدليل ذكر المعاني الجارية بعد بيان الموضوع له حيث قال وقد يتنى بهل وبلو وقد يستعمل لعل للتني وكذا في الاستفهام قوله انما يؤخر ان ليت موضوعا لافادة التني أي لاجل افادته فيكون التني معنى حقيقيا له لأن اللفظ انما وضع لافادة المعنى الحقيقي قوله لا للكلام إلى آخره أي ليس موضوعا لافادته فلا يكون معناه الموضوع له



فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس نسبته خارج لانه لا يمكن جعل  
 التني من اقسامه وكذا الاستفهام والامر والنهي وانقول بالاستخدام بان يراد  
 بقوله منها التني الكلام المخصوص وبضمير له في قوله واللفظ  
 الموضوع له التني بالمعنى المصدري وكذا في جميع العبارات التي  
 ستاتي في الاستفهام والامر والنهي والتداء تكلف رد عليه انه يلزم  
 استدراك قسمة الانشاء الى الطلب وغيره وقسمة الطلب الى التني  
 والاستفهام وغيرهما من الانواع الخمسة اذ لم يبين من احوالها  
 بمعنى الكلام المخصوص شيأ بل احوالها باعتبار معانيها المصدرية  
 من الالفاظ الموضوعية لها وبيان المستعمل فيها بحجازا الى غير ذلك  
 وانه لا حاجة الى لفظ صيغته في قوله ومنها الامر والاطهر ان صيغته  
 اذ يكفي حينئذ ان يقال والاطهر انه اه وكذا في قوله ومنها التداء  
 وقد يستعمل صيغته في غير معناه قوله ولايتوهم الخ فيه دفع لما قيل  
 من ان قسمة الكلام التام الى الخبر والانشاء في اول الفن يقتضي ان يراد  
 بالانشاء الكلام الانشائي كالخبر قوله كإفعال المقاربة اي كإلقاء  
 أفعال المقاربة وبما حررنا لك من تحقيق توجيه الشارح رح اندفع  
 اعتراض السيد والشكوك التي تحير فيها الناظرون فان منشأ كل ما  
 حل قوله معانيها المصدرية على الالقاءات يظهر لك بالتدبر الصادق  
 فلا يفصله مخافة الملل قال قدس سره الا ان يجعل اللام للغاية اه  
 فيه ان وضع ليت لمعناه ليس غاية القاء الكلام المخصوص قال  
 قدس سره واما اذا جعل الخ هذا الكلام حتى لكنه لا يدفع الاشكال  
 عن المتن لان التني بمعنى الهيئة النفسانية المخصوصة ليس قسما  
 من الانشاء اذ لا اطلاق له الا على نفس الكلام الانشائي او القائه  
 كما مر قوله غير حاصل اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما اذا طلب  
 شيأ حاصل وقت الطلب اعدم علم المتكلم بمحصوله قوله وقت  
 الطلب لم يقل وقت الملايتوهم كونه فاعل حاصل والضمير  
 راجعا الى المطاوب قوله والغرض الخ يعني ان هذه المقدمة  
 تمهيد لبيان المعاني المتولدة منه قال قدس سره قيل ينقض الخ

وما قيل انه لا انتفاض وان لم يعتبر الحيثية اما بمجموع علمي فلان  
 الطلب نفس علم لا مجموع واما بمجرد علم فلان المطلوب به حصول امر  
 مطلقا لا في ذهن الطالب فهو منشأ حل الطلب على صيغته والمراد  
 ههنا المعنى المصدري كما عرفت قال قدس سره ان كان المطلوب اه  
 يعني ان قبل الحيثية مراد بناء على ما تقرر من اعتبار الحيثيات في تعريفات  
 الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم تذكر فالمعنى ان كان المطلوب به  
 اي الغرض منه لا قبل لوله فان مداول الاستفهام ايضا حصول امر  
 في الخارج وهو تفهيم المخاطب للمتكلم نص عليه السيد في حواشي  
 شرح الرسالة الشمسية حصول امر في ذهن الطالب من حيث هو  
 حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجود ظلي مثالي له لا يترتب  
 عليه الآثار والاحكام فهو الاستفهام مثلا ازيد قائم طلب حصول  
 نسبة القسام الى زيد في ذهن المتكلم ووجودها فيه بوجود ظلي بصير  
 معلوما وان كان ذلك مستلزما لا تصاف بالعلم بتلك النسبة  
 ووجوده فيه بوجود اصلي كسائر الكيفيات النفسانية بخلاف علمي  
 فان الغرض منه حصول العلم واتصاف النفس به ووجوده فيه وجودا  
 اصليا وان كان مستلزما لحصول ما يتعلق به وجودا ظليا وهذا الفرق  
 دقيق مبني على ان وجود الشيء في الذهن على نحوين اصلي يترتب  
 عليه الآثار كما في الاتصاف بالشجاعة وهو المطلوب في علمي ووجود  
 ظلي لا يترتب عليه الآثار كما في تصور الشجاعة وهو المطلوب في الاستفهام  
 وبما حررنا لك ظهر ان مثل اعلم ولا علم داخل في الامر لان المطلوب به  
 العلم بما يتعلق به فالمطوب به وجود امر في الخارج وان الحاجة الى الحيثية  
 انما هو في تعريف الاستفهام فان وجود الشيء في الذهن على نحوين  
 دون وجوده في الخارج فتدبر فانه من المهمات قال قدس سره وقد يجاب  
 بان المطلوب اه فيه انا لان لم ان مطلوب القائل بعلمي وجود انه لم  
 من المخاطب بل مطلوبه حصول العلم في ذاته الا انه يجعل العلم وسيلة  
 اليه قال قدس سره من حيث انه انتفاؤه وعدمه لانه مداول حرفي  
 يدل عليه كلمة لا النافية فيكون آلة للملاحظة غير بخلاف ترك



فان الانتفاء فيه مداون الفعل فيكون ملحوظا في نفسه قال قدس سره  
وقد حقق ذلك اه وهو ان اللزوم قد يلاحظ من حيث انه نسبة بين  
اللازم والملزوم وآلة لتعرف حالها فينبغي ان لا يكون للزوم لزوم آخر  
وقد يلاحظ من حيث انه مفهوم في نفسه فيعرض له لزوم آخر وقس على  
ذلك الامكان والوجوب وسائر الامور الاعتبارية التي يلزمها التكرار  
قوله انتفاء فعل اه اي المطلوب حصول انتفاء فعل عن الفاعل  
بان يتصف الفاعل بعدم ذلك الفعل ووجود ضد من اضداده  
وكذا المراد بحصول ثبوته ان يتصف الفاعل بثبوت ذلك الفعل  
وتحققه منه وانما زاد لفظ الحصول لانه لا يسكن في ربح ولم يقل ان كان المطلوب  
انتفاء الفعل او ثبوته اشارة الى ان المطلوب في الامر والنهي انتفاء  
انتفاء فعل فلا يرد له لانه لا معنى لحصول الانتفاء وحصول الثبوت قوله  
فهو الامر سواء كان بطريق الاستعلاء او التضرع او التساوى  
وهذا وجه ضبط الانواع الخمسة وان كان غير مختار عند المص ربح  
لشرطه في الامر والنهي الاستعلاء قوله وهو طلب حصول الشيء على  
سبيل المحبة اي ان كان مبنى الطلب هي المحبة واظهارها من غير قصد  
الى وجوده ولذا يطلب المحال فلا يرد الاوامر الدالة على المعاني الخيوية  
قوله امكان التمني اي امكانه الذاتي بل يجوز ان يكون متمعا كما في ليت  
الشباب يعود فان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما هو  
في بحث الجواز العقلي واعادة الزمان بحال لا يستلزم ان يكون للزمان  
زمان قاقيل ان اراد الامكان الذاتي ففي دلاله قوله ليت الشباب يعود  
على عدم اشتراطه ببحث اذ لا امتناع في عود الشباب ليس بشيء قوله  
واذا صار رجيا اي انقلب التمني بالترجي لان الطمع ارتقاب المحبوب  
على ما سيجي فاقبل فيه بحث لانه لا طلب في الترجي ولهم قوله فكما  
يفرض اه بيان له علاقة الجواز قال قدس سره وقيل انها حكمية  
لتمني الاستفادة من ودوا فان اودادة الامر المستعمل في كاد هان  
الرسول صلى الله عليه وسلم تمن فلو في اودته من التمني على سبيل الحكاية  
كانه قبل ودوا دهانك فلو في اودته وقوله فبهذهنون على تقدير المبدأ

اي فهم يذهنون حيث انهم يذهبون ولذا لم ينصب كذا في الكشف قال قدس سره  
اخرج الى تنزيهاهما اه ولا يجب وزان يراد من صكبة كل منهما مع  
لاوما لان المعنى على التوزيع لا الحكم على كل واحد منهما قوله  
حال كونهما اه فاما خوذ الكلمات الاربع والمأخوذ منه هل واو حال  
التركيب مع لاوما فلا يتحدد المأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم والعجب  
انه قال انه حال مقدرة ولا حصول لهذه الكلمات في حال التقدير قوله  
ليس افادة التمني لانهما كما يفيدان التمني قبل التركيب بل ليصير  
التمني بالوضع التركيبي معنى حقيقيا بالوضع الثاني فيقول منه التقديم  
والخصيص فان الجواز عن الجواز لا يجوز قوله في الماضي التقديم اي  
تقديم المخاطب لان المتكلم انما يجبه لاجل شفقه عليه فلا يرد ان محبة  
المتكلم لا تقتضي ندامة المخاطب فكيف يتولد من طلب المحبة التقديم  
وكذا في التخصيص قوله وهذا اي قوله لتضمينهما قوله حاصل معناه  
فان زام معنى التمني هو معنى التضمنين قال قدس سره وعلى هذا  
يظهر الفرق اه فان معنى التمني في هل ولو معنى محازي وفي فعل من  
مستقيمت التركيب فتدبر قوله ومن هذا اي من دخول الاشفاق  
في الترجي اظهر ان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله فان كانت تلك  
الصورة وقوع نسبة اه اي صورة وقوع نسبة يدل عليه قولهم اي  
ادراك وقوع النسبة الا انه لم يحدف لفظ الصورة على اتحاد العلم  
بالمعلوم فيقع قطع النظر عن القيام بالذهن معلوم وباعتبار القيام به  
علم قوله بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب اي بالوقوع واللاوقوع  
فان الايجاب والسلب يطابق عليهما نص عليه في شرح الشرح  
العصدي قوله وهذا ظاهر اه اي استدعاء التقديم حصول التصديق  
بنفس الفعل ظاهرا في تقديم المنصوب لان تقديم ما حقه الاخير يفيد  
التخصيص الا اذا ثبت المقام عنه فينبغي حمل على انه ليس بالتخصيص  
كأخر واما تقديم الرفع المظهر فلا يبي للتخصيص اصلا عند  
السكاكي ربح فلا يستدعي تقديم حصول التصديق بنفس الفعل  
واما عند الشيخ عيد القاهر فقد يأتي للتخصيص وقد يأتي للقوى



والتعيين مفوض الى المقام فلا يقع هل زيد عرفت اصلا قوله مثل هذا  
اي الفعل الداخلة عليه الهمزة بمحتمل اطلب التصديق ومحتمل  
لطلب التصور وتعيين احد المعنيين بحسب القرائن اللفظية كافتتان ام  
الداخلة على عدليه فقولك اضربت زيدا ام لا اطلب التصديق  
وقولك اضربت زيدا ام اكرمه لطلب التصور او المعنوية كما في افرغت  
من الكتاب الذي كنت تكتبه قوله لا يتخلو عن تعسف لانه اذا كان  
المسؤول هو التصديق لم يكن شيء من الجزئين مسؤولا عنه بخصوصه  
حتى يلحقه الا ان يقال ان المسؤول عنه هي النسبة وهي جزء من اول  
الفعل فلا يلزم ان يلي الفعل الهمزة قوله ومما يؤيد ذلك اي كون  
المسؤول عند يلي الهمزة قال قدس سره اطلاق الشك اه تأييدا لما  
ذكره سابقا من ان المطلوب في الحقيقة في صورة طلب التصور هو  
التصديق قوله نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اورد المثالين دفعا  
لنوع اختصاص هل بالفعل لكونها في الاصل بمعنى قد قوله فيبينهما  
اي بين هل وام قوله اي هل ضربت زيدا ضربت فلا يكون هناك  
تقديم حتى يستدعي التصديق بمحصل نفس الفعل قوله لكنه يقع  
لنفي احتمال عدم التقديم لا لكونه خلاف الغالب قوله سوى ان  
الغالب الخ اذ كون التقديم لغیر التخصيص ليس بيقين فلم يكن  
قبحه الا لاجل كونه على خلاف الغالب فيلزم ان يكون كل تقديم  
لغير التخصيص قبيحا فذكر قوله وجه الحبيب اتنى على سبيل  
التمثيل قوله من ان اعتبار التقديم الخ يعني ان هل والهمزة انما  
يدخلان على الجملة الخبرية فلا بد من صحنها قبل دخول هل ورجل  
صرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والتأخير لعدم صحح الابتدائية  
سواها واذا اعتبر التقديم والتأخير كان الكلام مفيدا لمحصل  
التصديق بنفس الفعل فلا يصح دخول هل عليه بخلاف الهمزة فانها  
اطلب التصور فلا ينافي التصديق الحاصل بنفس الفعل بسبب  
التقديم هذا اعتبار هل المعاني الباحث عن الخواص والمزايا وما في الرضى  
من انه يصح ارجل في الدار وهل رجل في الدار لو وقع التكرار

في خبر الاستفهام فكلام ظاهرى واعتبار الحاجة الباحثين عن صحة  
الفاظ ولا يلزم تطابق الاصطلاحين عند اختلاف الاغراض قوله  
وهي تخصص المضارع بالاستقبال وليس من الحروف المفسرة  
لمعنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهي لا تغير فلا يرد ما قيل انه لو كان  
مخصصا بحسب الوضع لكان مخصصا لماضى بالاستقبال مع انه ليس  
كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قوله وهو اخوك  
قيل المراد بالاخوة الصداقة لا الاخوة الحقيقية والا لكان الجملة الاسمية  
حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو انتهى وهو سهو  
فان الحال مؤكدة ما يكون مؤكدة لمضمون جملة وهي ما لا يكون الاسما  
غير حدث نص عليه في الرضى قوله بمعنى انه لا ينبغي يعنى اراد به  
انكار توهم لا انكار تكذيب وسيجيء ان الانكار يكون لمعنيين قوله  
لعدم المقارنة اه هذا مبني على عدم الفرق بين الحال الذي هو قيد للعامل  
وبين الحال الذي هو الزمان المخصوص قوله فهم منه اه لعمل منشأ  
فهمه انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول الحاجة الجملة التي  
وقعت الحال قيد لها مع ان مرادهم الجملة التي وقعت حالا قوله وهو  
ينادى اه لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لاعلى تجريد الفعل  
المقيد بالحال قوله لكون هل اه يعني ان الباء داخلة على المقصور  
كما انها في قوله وتخصصها المضارع بالاستقبال داخلة على المقصور عليه  
فقد جمع العبارتان استعمال التخصيص قوله مزيد اختصاص  
اي ارتباط اذا الاختصاص لا يتقبل الزيادة والنقصان وانما قال مزيد لان  
للاستفهام مطلقا اختصاصا بالفعل قوله اما اقتضاء الثاني اه  
قيل فيه بحث لان كونها مخصصة للمضارع بالاستقبال لا يقتضي مزيد  
الاختصاص وانما يقتضيه لو كان المخصص مختصا بالمضارع والجواب  
ان المراد بمزيد الاختصاص زيادة ارتباطه بالاشكال كما كانت مخصصة  
للمضارع بالاستقبال كان لها مزيد ارتباط بالفعل من الاسم حيث  
تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم قال قدس سره يطلب من علوم  
اخر المراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم العقلية



بل من العلوم العقلية كالإلهام الحكيم من الإلهية والطبيعية  
وليس يلزم أن يكون ذلك مطلبا أو مسئلة من كل منها بل يكفي أن يكون  
مسئلة من أحدها أو يكون ما يقتدر إليه في تحققة مبنيا فيها كلها أو  
بعضها مجتمعا أو تفرقا كذا في شرح المفتاح للشارح رح قال قدس سره  
توجه النقي إلى الوصف أي إلى أوصاف زيد قال قدس سره بعد علمك  
متعلق بقوله متى قلت وحين لا نزاع متعلق بقوله تناسلها النقي أي  
تناول النقي المنجم والشاعر لا الأوصاف الآخر حين لا نزاع بين المخاطب  
والمتكلم فيها وإنما النزاع في كونه شاعرا أو منجما قال قدس سره توجه  
أي النقي إلى ثبوت الوصف المدعى له أي للذي ادعى ثبوت الوصف له  
أن عاما أي أن كان المدعى عاما وأن كان خاصا توجه النقي إليه في الحالتين  
كذلك أي كما ادعى المدعى له يعني يتناول النقي ثبوت الوصف المدعى له كما ادعى  
أي أن ادعى عاما تناوله على عمومته وإن ادعى خاصا تناوله على خصوصه  
قال قدس سره ولا استدعائه عطف على قوله ولكون هل قال قدس سره  
ولما يحتمل ذلك أي المضارع دون الماضي وانت تعلم في موقع الحال  
أو اعتراض بين قوله ولكون هل وما عطف عليه وبين قوله استلزم وذلك  
إشارة إلى ما يفهم من قوله ولكون هل ولا استدعائه أي لكون هل متصفا  
بالصفتين المذكورتين استلزم ذلك الاتصاف مزيد اختصاص أهل  
دون الهمة بالشئ الذي زمانيته أظهر قوله فظاهر فيه تعرض  
للسكاكي رح بأنه تعرض لبيان ماهو ظاهر بما لا حاجة إليه وقصر  
في بيان ما هو أخفى أعني اقتضاء الثاني لذلك قوله إنما يتوجهان  
إلى الصفات أي الأمور القائمة بالغير وإنما لم يفسرها لاشتغالها  
بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال والمراد الصفة  
المعنوية أي المعنى القائمة بالغير قوله التي هي مدلولات الأفعال  
لأن مدلولاتها الأحداث القائمة بالأفعال لأن النسبة إلى الفاعل  
بطريق القيام جزء مفهوم الفعل قوله من حيث هي متعلق بالصفات  
أي من حيث هي صفات والمعنى أن النقي والاثبات إنما يتوجهان إلى الأمور  
القائمة بالغير من حيث أنها قائمة بالغير أي قيامها وظهور هذا الحكم

لم تعرض

لم تعرض لبيانها وإذا كان ذلك الأمور القائمة بالغير مدلولات  
الأفعال كان للنقي والاثبات من اختصاص بالافعال بخلاف مدلولات  
الاسماء فإنها يتوجهان إلى قيامها الذي هو خارج عنها وإنما قيد  
بالحيثية لأن الأمور القائمة بالغير إذا لم تعتبر من حيث القيام بالغير  
بل من حيث ذواتها لا يتوجه النقي والاثبات إليها قوله لا إلى الذوات  
أي الأمور القائمة بنفسها أي ما لا تكون قائمة بالغير التي هي مدلولات  
الاسماء فإن مدلولاتها سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة لا يعتبر فيها  
قيامها بالغير وإن كان يعرض لها وإنما قيد بالحيثية لأن مفهومها  
واحد فقد يكون ذاتا بالنسبة إلى صفة وصفة بالنسبة إلى ذات كالحركة  
فإنها ذات بالنسبة إلى السرعة صفة بالنسبة إلى ذي الحركة ولما كان  
في هذا الحكم خفا بناء على أنه إنما يدل على علة توجه النقي والاثبات  
إلى مدلولاتها من حيث قيامها بالغير ولم لا يتوجهان إليها من حيث أنها  
ذوات بيته بقوله لأن الذوات ذوات أي ما فرضه ذاتا موصوفة بالذاتية  
دائما فاثبات الذاتية لها لا فائدة فيه ونفيها عنها خلاف الواقع  
فكلام الشارح رح لا غبار عليه إلا أنه عرض في كلام السكاكي رح  
بان اقتضاء الثاني لمزيد الارتباط بظاهر لا حاجة في بيانه إلى الاستدلال  
الذي ذكره وبان استدلاله لاقتضاء الثاني ذلك قاصر حيث اكتفى  
بقوله وقد ثبت فيما قبل على أن النقي والاثبات لا يتوجهان إلى الذوات  
وإنما يتوجهان إلى الصفات لا بد فيه من ضم أن الصفات مدلولات  
للافعال والذوات مدلولات الاسماء وضم ما جعله دليلا على عدم احتمال  
الذوات الاستدلال وما حررنا ظهور ذلك أن الشارح رح لم يعدل  
عن الطريقة المسلوكة في إيضاح المواضع المتشابهة إلا أنه ما أوضح  
كل الإيضاح قال قدس سره فإنها لا تنقي إله برده عليه ما سورد  
على التوجيه الثاني من أن اللازم منه أن لا يمكن نفيها بمعنى جعلها  
مستقيمة وإثباتها بمعنى جعلها ثابتة لا بمعنى الحكم بذواتها فانه صادق والحكم  
بأنها ثابتة فانه ممكن وإن كان كاذبا قال قدس سره في الاعتراض  
وكذا في الاستدلال والحواهر قال قدس سره فلذا اختار بعضهم

لم تعرض



وهو تفاضل الكاشي حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المص  
 رح على مذهب المعتزلة من انهم يقولون ان المنفى هو الممتنع وذوات  
 الممكنات ثابتة في حال الوجود والعدم ولا يمكن الحكم بنفيها ويمكن  
 ان يحمل على ما يقول اخيهم من ان الماهيات غير مجعولة ولا يمكن ثبوت  
 الماهيات من حيث انها ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يقال  
 الماهية ليست بماهية بل لا يمكن الاسلب الوجود والصفات الاخر  
 عن الماهيات فيقال الماهيات ليست بوجوده او متحركة وحيث لا يمكن  
 ان يراد بقولنا ما زيد ان زيدا ليس بزيد بل يراد ان زيدا ليس بوجوده  
 او كاتب او نجيم او غير ذلك من الصفات الى اخر كلامه ولا يخفى انه  
 لا يرد عليه ما اورده السيد لانه قال لا يمكن الحكم بنفيها ولا يمكن الحكم  
 بنفيها عن نفسها فلا يزداد بما زيد ان زيدا ليس بزيد لكونه خلاف الواقع  
 بل يراد به ان زيدا ليس بوجوده او متحرك او نحو ذلك ولا تعرض  
 في كلامه ولا في كلام السكاكي رح ههنا للحكم باثبات الذوات اذ لا حاجة  
 في تحقيق القصر اليه وان كان في الواقع الحكم باثباتها ايضا غير ممكن  
 لان الحكم بالاثبات والنفى يقتضي امرين ولا تغاير بين الذات ونفسه  
 نعم رد على بيانه انه لا يجري في قصر الممتنع نحو ما شريك الباري  
 الا ممتنع الا ان يقال لا يمكن تصور المستحيلات الا باعتبار التشديد والمثال  
 فيقول الى قصر الممكنات قد بر قال قدس سره ولا يبعد ان يقال  
 اه هذا الوجه مع اشتماله على التكاليف التي ارتكبها السيد بعيد لان المراد  
 بالصفة في تقسيم القصر الى قصر الموصوف على الصفة وبالعكس  
 الصفة المعنوية كما مر فلا بد ان يراد ذلك المعنى في تحقيق القصر ايضا  
 لئتم التقريب قال قدس سره يطلق على المستقل بالمفهومية هذا  
 المعنى هو من فروغ ما يقوم بنفسه حيث اراد القسام في الوجود  
 الذي قال قدس سره الذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه هذا المعنى يصدق  
 على ما لا يستقل بالمفهومية لانها يصح ان يعلم ويخبر عنها اذا اخطت  
 بالذات كما يذهب قدس سره الا ان يراد من حيث انه يصح ان يعلم ويخبر عنها  
 قال قدس سره وحيث لا يطلق اه لا يخفى انه لا بد في اثبات ذلك من شاهد

ومجرد كون الصفة في مقابلة الذات لا يقتضي ان يطلق  
 الصفة بهذا المعنى لجواز ان لا يستعمل الصفة في مقابلة الذات بهذا  
 المعنى بل النسبة الا ان يقال انه نقل في شراح حكمة العين في بحث الجلال  
 عن افضل المحققين انهم يعني القائلين بالحال يعنون بالذات ما يصح  
 ان يعلم ويخبر عنه بالاستقلال وبالصفة بما لا يعلم الا بتعيين الغير يقال  
 قدس سره لان الادعيا تتضمن اه اي دون الاسماء فلا يراد ان الجمل  
 الاسمية ايضا تتضمن نسبا حكمية على ان النسب فيها مدلولات الروابط  
 قوله على طلب الشكر اه اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد به دون  
 حقيقة الاستفهام لامتناعها على علام الغيوب قوله لان اراز ما يحدد  
 اي ما يتقيد بوجوده زمان الاستقبال في معرض الامر الثابت اي غير  
 المقيد بالزمان ادل على كمال العناية حيث يدل على طلب حصوله  
 غير مقيد بزمان من الازمنة فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين وهذا  
 الكلام اطلب اصل الشكر كما يدل عليه قوله اطلب الشكر لا لطلب  
 استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار التجديدي المستفاد من هل انتم  
 تشكرون امس بالمقام من الاستمرار الثبوتي المستفاد من فهل انتم  
 شاكرون قوله وقد اخذ الخ توضيحه ما في الشفاء ان مطلب  
 هل على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الاطلاق  
 او ليس بوجوده على الاطلاق والاخر مركب وهو مطلب هل الشيء  
 موجود كذا وليس بوجوده كذا فيكون الموجود رابطا لا محجولا مثل  
 هل الانسان موجود خيوانا وبهذا يدفع ما قيل ان هذا الكلام ظاهري  
 خال عن التعصيل اذا اعتبر في كل قضية سوى الوجود رابطي امران  
 فلا يستحق ما يحمله الوجود ان يكون بسيطة بالنسبة الى ما يحمله  
 غير الوجود قال قدس سره قد يطلب اه فيه اشارة الى ان بيان  
 الشارح رح لما الشارحة للاسم قاصر حيث اكتفى بالقسم الاول فقط  
 واعمل اكتفائه ههنا وقد ذكر في التلويح كلا قسميه لانه الذي يحتاج  
 اليه في شرح قول المصنف رح ويقع هل البسيطة بينهما في الترتيب  
 قوله فيجاب باراد لفظ اشهر اى احق الجواب ذلك اذ مفهوم الاسم



المرجح بل فاذا اجيب بمركب دخل في الجواب تفصيل ليس من خواجل  
 السؤال عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى التركيب ولا يكون التفصيل  
 المستفاد منه مقصودا والمراد بالاسم ههنا ما يقابل المسمى اذ شرحه  
 الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف قوله اي حقيقة اه اي ليس  
 المراد بالمساهمة ما يقع في جهاب ماهو فانه شامل لما يكون شرح الاسم  
 بل الماهية الموجودة ووصف الحقيقة بالتي هوها هو اشارة الى ان المراد  
 بالحقيقة المساهمة الثابتة في نفس الامر لا الحقيقة في الخارج على ما صرح به  
 في التلويح من ان تعريفات الماهيات الثابتة في نفس الامر تعريفات حقيقة  
 قوله فيجب ايراد ذاتية اي حق الجواب ذلك واما اقيمت الرسوم مقامها  
 توسعا واضطرارا كذا في شرح الاشارات وحكمة الاشتقاق قوله  
 بين ما التي اشرح الاسم اي يطلب به معنى الاسم على ما في الشفاء  
 وليس ما الشارحة مختصا بطلب الحد القسام الاسمي على ما فهم  
 وان كان الشائع ذلك قوله لان من لا يعرف الخ في الشفاء  
 واما ان طلب احد هل حركة او زمان او خلاء او اله موجود فيجب  
 ان يكون فهم اول ما يدل عليه هذه الاسامي انتهى ويفهم منه انه  
 لابد من معرفة مفهوم الاسم اجمالا قبل طلب الوجود قال قدس سره  
 ولم تعرف خصوصية ذلك المفهوم اي لم تعرف خصوصية  
 توجب تميز ذلك المفهوم عندك من بين المفهومات في الجملة بل  
 احتمل عندك كل مفهوم ان يكون مد اول ذلك الاسم فلا يكون  
 ذلك المفهوم منصورا لك الا باعتبار انه معنى ذلك الاسم فلا يمكنك  
 السؤال عن وجوده اذ لو قلت هل معنى لفظ الحركة موجود كان سؤالا  
 عن وجود معنى هذا اللفظ الواقع بعد هل اعني لفظ معنى لفظ الحركة  
 لان السؤال عن وجود مفهوم ما يدخل عليه هل كقولنا هل الحركة  
 موجودة اي مفهومها منطبق على موجود فالواجب حينئذ تقديم تصور  
 معنى هذا اللفظ اجمالا وهو حاصل اذا كان لك علم بان لها معنى وهذا  
 معنى قول الشارح رح فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اي مفهومه  
 من حيث انه مدلول اللفظ استحالة منه طلب وجوده واما حررناك سقط

الاعتراض المشهور من انه اذا عرف ان له معنى فقد تصور به باعتباره  
 معنى اللفظ وان كان مبهما فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده  
 واما السؤال عن خصوصيته فانه متجه لا تلك تصورات الاسم بخصوصه  
 وعلمت ان له معنى فنقول ما الحركة قال قدس سره وبعد ان عرفت  
 خصوصيته اجمالا في ضمن ذلك اللفظ امكنتك السؤال عن وجوده  
 بان تجعل ذلك اللفظ مدخول هل قال قدس سره لكن الانسب ان  
 لا يكون الاشتغال بطلب هل بعد الفراغ عن مطلب ما الشارحة ولانه  
 قد يكون لشرح المفهوم تفصيلا مدخل في التصديق بوجوده  
 قال قدس سره اي ماهية الموجودة اي في الاعيان هذا على ما ذهب اليه  
 القوم واما عند الشارح رح فالمراد الموجودة في نفس الامر قال قدس سره  
 بقدر الامكان اي بقدر ما يمكن تصويره بالذاتيات كلها او بعضها  
 او العرضيات قوله والمعدوم اي في نفس الامر لا هو بده اذ لا يشتر  
 اليه العقل الا بعد اعتباره وفرضه هذا على طريقة الشارح رح واما  
 عند القوم فعناء الوجود له فان الهوية يطلق بمعنى الوجود قوله  
 والفرق الخ هذه عبارة الشفاء وما ذكره وجه ان لمقالة الحد لا محدود  
 وقوله بالجملة وباتفصيل اشارة الى الوجه الذي كالا يخفى قوله حتى  
 ان ما يوضع الخ مثلا تعرف المثلث المتساوي الاضلاع بما احاط به  
 ثلثة خطوط متساوية جدا سمي وبعد علمك بوجوده بالشكل الاول  
 من التحرير يصير جدا حقيقيا قوله فانه يجب عنه زيد فان العلم يقيد  
 احضارا ما وضع له بعينه وهو عارض له بمعنى انه خارج عن ماهيته او شبهه  
 بالعارض القائم قوله عن الجنس اي الماهية الكلية سواء كانت  
 متفقة الافراد او مختلفة الافراد اجمالا وتفصيلا فيشمل جميع اقسام المقول  
 في جواب ما هو نحو ما زيد وعمر وفيجاب بانسان وما الانسان والفرس  
 فيجاب بحيوان وما الانسان فيجاب بحيوان ناطق فيطلب بما عند السكاكي  
 رح شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا انه شخص عنده بالامر الكلي  
 وعند صاحب القبل شرح الاسم كليا كان او جزئيا قوله اي  
 اي اجناس الخ لا يتوهم من تفسيره مطلب ما بطلب اي اتحادهما



فان اى لطلب المميز والطلب الماهية الا انه لما كان طلب ماهية الشيء  
مستلزما لطلب تمييز تلك الماهية وتعيينها عما عداه من حيث اشتمالها  
على الخصوصية اقيم مطلب اى مقام مطلب ما ولذا يتحد جوابهما  
فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث انه مشتمل على بيان الجنس اجسالا  
جواب ما ومن حيث اشتماله على الخصوصية المميزة عن الاجناس الاخر  
جواب اى كذا يستفاد من شرحه للمفتاح قوله فقد سبق المفردون  
اى لانفسهم بطساعة الله نع او عما سوى الله نع قوله وما المفردون اى ما  
وصفهم الذى يعرف به انهم مفردون قال قدس سره قلت بينهما الخ  
حاصله ان المطلوب فى من فى الدار تعيين المسند اليه قصدا وتبعه  
حصول التصديق بخلاف ادبى فى الاء ام خيل فان المقصود منه  
هو التصديق قوله واما ما ذكره السكاكى الخ يعنى ان السكاكى رح  
ادعى ان قوله تعالى فنر بكما للسؤال عن الجنس حيث قال ومنه  
قوله تعالى ولا نسلم انه للسؤال عن الجنس لم لا يجوز ان يكون للسؤال  
عن الوصف كما يدل عليه الجواب الا انه اورد المنع لقوته بصورة دعوى  
فساد الحمل على الجنس مبالغة فى قوة المنع فلا يردانه يجوز ان يكون الجواب  
من الاسلوب الحكيم واشارة الى ان السؤال عن الجنس لا يليق بجوابه  
بل اللائق السؤال عن اوصافه الكاملة على ان ادعاء فساد باختيار  
اجراء الجواب على مقتضى الظاهر فانه الاصل قوله بقوله ربنا الذى  
اه اى اعطى كل نوع من الانواع صورته وشكله الذى يطابق كما له  
الممكن ويجوز ان يعمل خلقه مفعولا اول لا عطى يعنى اعطى خلقه  
كل شئ يحتاجون اليه ويرتفقون به قدم المفعول الثانى لانه المقصود  
ثم هدى ثم عرفه كيف يرتفق بما اعطى وكيف يتوصل به الى جأه  
وكما له كذا فى شرحه للمفتاح قوله احد المتشاركين فى امريهما  
اعتبار بالافل والمراد احد المتشاركين او المتشاركات فى امر هو مضمون ما  
اضيف اليه اى ووصفه بانه يعم المتشاركين لزيادة الايضاح والبيان  
والا فالامر الذى يشارك فيه الشبان لا يكون الا يعمهما كذا فى شرحه

للمفتاح وتبعه السيد وفيه بحث لان المتشاركين فى دار او مال لا يشأل  
بأى عاميرهما ما لم يجز لا تحت ما بهما ولو كان مفهوما المتشاركين  
فى هذا المثال قوله الى مشار اليه اى شئ يمكن التفسير عنه بلين  
الاشارة قوله سل بنى اسرائيل اه اى سل هذا السؤال فيكون فى موقع  
المصدر او جواب هذا السؤال فيكون فى موقع المفعول او قائله هذا  
السؤال فيكون حالا قوله اعشرين ام ثلثين اشارة الى ان مميزكم  
الاستفهامية يكون منصوبا مفردا اعتبارا باوسط احوال العدد فان مميز  
ثلاثة الى عشرة مجرور بمجموع وعشرين الى تسعين منصوب مفرد  
وما بعد ذلك مجرور مفرد قوله واقول سل بنى اسرائيل اه لعل مراده عدم  
الوجود ان قطعاً فانه يحتمل كم فى الآية ان تكون خبرية على ما  
فى الكشاف او عدم الوجدان فى صورة عدم الفصل بفعل متعد قوله  
ان يكون المأتى بفتح التاء على صيغة المكان موضع الحرث وهو القبل  
دون الدبر وفيه رد على اليهود قائم كانوا يحرمون اتيان المرأة وظهرها  
الى السماء كذا فى تفسير القاضى فى سورة الاحزاب قوله لعراقتهما  
فى الاستفهام لانها موضوعة له وسائر الكلمات موضوعة لمعانيها  
تضمنت معنى الهمزة فى الاستعمال قوله ولهذا يجوز اه اى امرأته  
الهمزة فى الاستفهام دون غيرها يجوز وقوع سائر الكلمات الاستفهامية  
بعد ام التى اصلها ان تكون متضمنة للاستفهام مع انها حيثى بمعنى  
بل فقط وبهذا يندفع المخالفة بين هذا القول وقوله وبهذا ينحل اه  
فان هذا القول يقتضى ان يكون جواز وقوع سائر الكلمات بعد ام  
لعدم عراقتهما وقوله وبهذا ينحل اه يقتضى ان يكون جواز وقوعها  
بعد ام لخلوه عن معنى الاستفهام فلا يلزم اجتماع الاستفهاميين  
وحيث يجوز وقوع الهمزة بعد ام ايضا اذ عراقتهما فى الاستفهام  
لا يشأل كون ام بمعنى بل وقبل فى توجيهه ان عراقتهما فى الاستفهام  
يقتضى كما لها فى التصدير فلا يجوز دخول ام التى بمعنى بل عليها كسائر  
حروف العطف من الواو والفاء وثم وفيه انه لا وجه حيثى لتخصيص  
ام بالذكر وقيل ان كون عدم عراقة سائر الكلمات فى الاستفهام علة



لجواز وقوعها بهداه لا يشافي ان يكون العلة له فجزى دام عن الاستفهام  
وتقديم بهذا على ينحل لبس المحصر بل لمجرد الاهتمام ولا يخفى ركا كنه  
قوله زيمان انك بكسر الراء وسكون الهيمزة مصدر رعت الناقة  
ولدها كسمع عطفت عليه بروى مرفوعا على انه بدل من ما وبحرورا  
على انه بدل من ضميره والضمير في به على التقديرين راجع الى ما على  
ان يكون الباء زائدة والضمير مفعول تعطى اوزاجع الى الوالد وتعطى  
بمعنى تجود او منزل منزلة اللازم ومنصوبا على انه مفعول تعطى وكلمة  
ما مصدرية قوله وبهذا ينحل اي يكون ام بمعنى بل بدون الاستفهام  
قوله اذ لا يستفهم عن الاستفهام ودعوى التأكيدي بعيد جدا اذا انشاء  
لا يؤكده قوله كذا يتم ام لم تكذبوا الخ في المعنى حذف المعطوف  
بدون عاطفه لم يسمع وايضا فيه حذف الشرط من غير دليل عليه  
وحذف الفاء الجزائية قوله كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام ظاهر  
كلامه يدل على انها مجازات في تلك المعاني كما يشير اليه  
قول الشارح رح وتحقيق كيفية هذا المجازاة لكن التحقيق انه قد يراد منها  
تلك المعاني بطريق المجاز وقد يراد بطريق الكناية وقد يراد بطريق  
انها مستنبعات الكلام وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضى لقوله  
تعالى كيف تكفرون بالله قوله نحو ما لا ارى الهدى هد عدم الرؤية  
قد يكون لحال في جانب الراى وقد يكون لحال في جانب المرئى فقوله  
مالى لا ارى الهدى ان كان استفهاما عن حال في جانب الراى  
يوجب عدم الرؤية فالاستفهام لا يمكن حله على حقيقته اذ لا معنى  
للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان استفهاما  
عن حال في جانب المرئى يوجب عدم الرؤية كاستفهام فيجوز ان يكون  
الاستفهام على حقيقته فان قصد منه التعجب ويكون اعادة المعنى الحقيقى  
لمجرد التصوير والاتصال كان كناية وان قصد منه المعنى الحقيقى مع التعجب  
كان التعجب من مستنبعات الكلام وبما ذكرنا ظهر الجمع بين كون الاستفهام  
على حقيقته وكونه للتعجب وبين كلام الشارح رح في المختصر من ان قول  
صاحب الكشف نظر سليمان عم الى مكان الهدى فلم يصبره فقال مالى

لا ارى الهدى على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر يستره او غير ذلك  
ثم لاج له انه غائب فاضرب عن ذلك واخذ بقول اهو غائب كانه يسأل  
عن صحة ما لاج له لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته وبين ما قاله السيد  
في شرح المفتاح يظهر مما ذكره صاحب الكشف انه حصل مالى  
على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى اي امر ثبت لي وتلبس بي في حال  
عدم رؤيتي الهدى هذا هو الساتر مانع آخر لان مراد الشارح رح  
عدم الدلالة قطعا ومراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام وامام  
في قوله تعالى ام كان من الغيبين فهى منقطعة كابدل عليه عبارة الكشف  
لان المتصلة شرطها وقوع الهيمزة قبلها فاقوع في شرحه للمفتاح  
قد يقال لا مانع من حله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع لي  
وتلبس بي في حال عدم رؤيتي الهدى هذا مانع وحائل ام هو غائب لبس  
على ما ينبغي قال قدس سره ما ينضح به وجه المجاز وبين قدس سره  
استلزام الاستفهام المعنى المراد وذلك لا يمكن في تعيين نوع المجاز فانه  
متحقق في جميع انواعه قال قدس سره الاستفهام عن عدد دعائه  
الخ الاستفهام عن عدد الدعاء يستلزم الجهل استلزام المسبب للسبب  
وكذا استلزام الجهل للاستكثار واما استلزام الاستكثار للاستبطاء  
فهو استلزام السبب للمسبب فلا يدخل كم دعوتك في استعمال السبب  
في السبب ولا في العكس وكذا الحال في منى نصر الله فان الاستبعاد سبب  
الاستبطاء وفى مالى لا ارى الهدى فان الجهل بالسبب مع وقوع السبب  
سبب التعجب قال قدس سره الاستفهام عن الشئ يستلزم الخ هذا  
من استعمال السبب في المسبب وكذا في الوعيد والتقرير كالا يخفى قوله  
الام لم يتعرض السيد لبيان العلاقة ههنا ولعله ان طلب الفهم عن  
وقوع امر مرغوب يستلزم طلب وقوعه على ابلغ وجهه كانه وقع  
ذلك الامر والمتكلم يطلب فهمه قوله وهو الذى قصده المصنف  
حيث قال بايلاء المقرره بحرف الخ قوله بان كسر الاصلام قد كان  
اي منك بدل عليه لفظ الاقرار وفيه اشارة الى ان ذكر الفاعل في صورة  
انكار الفعل نحو اضربت ام لم تضرب انما هو لتعيين الفعل لان الانكار



متوجهه اليه وليس المراد كسر الاصنام مطلقا كما وهم فاعترض  
بانه لو كان التقرير بالفعل لكان الجواب وقع الكسر او لم يقع قوله بل  
على الاقرار بانه منه كان كانه قيل انت فعلت ام غيرك ولذا اجاب بقوله  
بل فعله كبيرهم قوله يعني اذا كان التقرير بالهمزة اذا التقرير  
لا يختص بالهمزة لكن اعتبار الايلاء بما يقر به مختص بها كما في حقيقة  
الاستفهام لانها تنجي للتقرير بالفعل والفاعل وغيره والفرق باعتبار الايلاء  
قوله للتقرير بنفس الحكم لانه اطلب التصديق فيدخل الجملة ولا اثر الايلاء  
باحد الجزئين فيه قوله للتقرير بما يسأل عنه اي بمدلولاته من الزمان  
والمكان والحال فلا يتصور هنا ايلاء قوله كذلك حال من الانكار اي حال  
كون الانكار مثل التقرير في حديث الايلاء قوله لكن لا يجري فيه هذا  
التفصيل وهو انه يكون لانكار الفعل والفاعل والمفعول وغيرها بل لانكار  
التصديق فقط كهل او لانكار مدلولاتها كالاسماء الاستفهامية كما مر  
في التقرير قوله ماذا يضرك لو فعلت كذا فان معناه انكار كون شيء ما  
مضرا لك ويلزم منه انكار الضر وكذا من ذافعل كذا انكار كون شخص ما  
فاعلا ويلزم منه انكار الفعل وكما تدعون انكار مرات الدعوة ويلزم منه  
انكار الدعوة وكيف تؤذي اباك انكار حال يقع عليه الايلاء ويلزم منه  
انكار الايلاء ومن اين انكار المكان الدوائية ويلزم منه نفي الدراية قوله فانه  
ذكر ما يكون معناه فان مضاجعة السلاح مائة اوقوع الفعل لا فاعلية  
المخاطب بان يكون القتل متحققا لكن است فاعله فاقبل انه يجوز  
ان يكون مضاجعة السلاح مائة تصور الفعل منه وان كان في نفسه  
قادر عليه وهم ناش عن قلة التدبر قوله فان المتكراه يعني ان الظاهر  
ان المقصود فيه التخصيص رد القول لهم لولا نزل هذا القرآن على رجل  
من القرين عظيم وانكار ان يكونوا هم المبدعين لامر النبوة والتولين  
لقسم رحمة ربك ولذا عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم معيشتهم وفيه رد  
على المفتاح حيث جعله لتقوية حكم الانكار قوله واما قوله نع اتخذ  
اصناما اه يعني فرق بين هذه الآية والآية السابقة فان المنكر في الاولى  
تعالى اتخذ اولي بغيره لا اتخذ اولي وفي الثانية اتخذ المتعلق

بالالهة وذكر الاصنام اكمال تو يخفهم والمبالغة في تو يخفهم والدلالة  
على كمال جهلهم فلا يصح ههنا تقديم المفعول الاول بان يقال اصناما  
تخذ الهة فانه يفيد ثبوت اتخاذ الهة وانكار تعلقه بالاصنام  
وما قبل انه جيتد يجب تقديم الهة لان المنكر اتخاذ الهة لا اتخاذ  
مطلقا فليس بشيء اذ ليس المقصود ثبوت اتخاذ المطلق وانكار  
تعلقه بالالهة وان كان اتخاذ المطلق في نفسه متحققا فتدبر فان  
الفارق بين النكات هو الذوق السليم قوله فيقدر المفسر بعده ووجهه  
ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا مطلق الاتباع وانما انكروا  
ان يتبعوا بشرا مثلهم في الجنسية وطلبوا ان يكون من جنس آخر  
وهم الملائكة وقالوا امسا لانه اذا كان منهم كانت الملائكة اقوى  
وقالوا واحدا انكار الان يتبع الامة رجلا واحدا وارادوا واحدا من  
امثالهم ليس باشر فهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المنصوب  
ليكون ما يلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول لا الى  
الفعل نفسه قوله اذا قدم المرفوع اي المضمر نحو انت ضربت  
واما المظهر المعرف نحو ازيد ضرب فلا يحتمل الا على تقوى حكم  
الانكار والمنكر نحو ارجل ضرب على انكار الفاعل هذا على الضابط  
الذي قرره السكاكي رح في تقديم المسند اليه قوله لمجرد التقوى  
فيكون ما يلي الهمزة مجموع الجملة كهل لانكار التصديق قوله تقوية  
حكم الانكار فيه اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام يفيد  
التقوى كان لنا كيد الانكار لا لانكار التأكد كما انه اذا دخل على ما  
يفيد الاختصاص نحو اغفر الله اتخذ وليا كان لاختصاص النبي  
لاني الاختصاص كذا في شرحه المفتاح قوله ولو كانوا لا يعقلون  
اي ولو ضم الى صمهم عدم تعقلهم قوله من قبيل التخصيص  
فالتقديم للتخصيص وما يليه هو الفاعل قوله الى تذكر هذا التفصيل  
حيث قال اباك ان يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو  
انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال  
التقديم وتساوت المعنى في اتوجهين قوله فلا تحمل نحو قوله تعالى



الله اذن لكم اه اي الله اذن في التحريم والتحليل حيث جعلتم مما  
 رزقكم الله حلالا وحراما وقتلتم ما في بطون هذه الانعام خالصة  
 لذكورنا ومحرم على ازواجنا ما على الله تفسرون في نسبة ذلك اليه  
 قوله على التقديم للخصيص فيه اشارة الى انه يجوز التقديم لانكار  
 الفاعل ليتوصل الى نفي اصل الفعل بالمبالغة كما سيحيى قوله ان  
 الاذن ينكر من الله دون غيره اذ معلوم ان المعنى على انكار ان يكون  
 من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير  
 الله واضافوه الى الله قوله وهذا خلاف ما ذهب الخ اعترض عن  
 ذلك بانه اراد ان في الآية مانعا اخر سوى ما تقدم قوله على مذهب  
 القوم فهو بالحقيقة اعتراض على ما في الكشف من ان هذه الآية  
 من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة  
 لا الى الفعل كذا في شرحه للفتاح قوله اي الله كاف يعني انكار النفي  
 لا يكون مقصودا بالذات بل وسيلة الى الاثبات على ابلغ وجه ومثله  
 يعلم ان انكار الاثبات وان كان نفيا فهو ليس لتقرير النفي لانه ليس  
 بمقصود نحو افعصت فان المقصود منه انه لم كان العصيان وما كان ينبغي  
 لاحل الخطاب على الاقرار بالنفي او ثبوت النفي قوله اي لجم الخطاب اه  
 ويجوز ان يكون للتقرير بمعنى التحقيق قوله وعليه قوله تعالى اه فانه  
 لانكار الاثبات والجم على الاقرار بالنفي وثبوت النفي قوله وعليه قوله تعالى  
 اه اي لو كان تحريم اكل متعلقا بما بالذكورين من جنس الضأن والمعر  
 او الاثنين منهما او ما اشتملت عليه ارحامهما والمقصود انه تعالى لم يحرم  
 شيئا منهما كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا يحرمون تارة ذكور الانعام وتارة  
 اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا واناثا او مختلطة وينسبون  
 ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم قال قدس سره  
 انكار الشيء اه على الاول استلزام السبب للسبب وعلى الثاني استلزام  
 السبب للسبب ومبنى الاول اعتبار الاستلزام من جانب الانكار ومبنى  
 الثاني اعتباره من جانب الاستفهام قال قدس سره وقس على هذا  
 اه او انما قط قوله وادعاء انه مما لا ينبغي اوزاد عليه او انه لم يقع اوله

كان اظهر واخصر ولا يحتاج الى القياس المذكور قال قدس سره  
 وبالجملة اه اي لا حاجة الى توسيط ادعاء اعتقاد الخطاب قوله  
 اعصت ربك اي لم كان العصيان وما كان ينبغي ان يقع قوله وذلك  
 في المستقبل اي في صبغة المستقبل سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال  
 فلا يرد انه لا وجه للخصيص لان التوزيع على الحال محال قوله في الماضي  
 اي في صبغة الماضي قوله نحو قوله تعالى افاصفيكم اه اي اخصكم  
 ربكم على وجه الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ  
 نفسه دونهم وهي البينات لم يكن ذلك قوله وعليه قوله تعالى  
 هل جزاء الاحسان الا الاحسان لم يقل منه لانه ليس لتكذيب ما دخل  
 عليه هل بل لتكذيب الحكيم الذي يذنبه الكفار ويقولون ان اصحاب  
 محمد فقراء فان كان الحشر حقا كما قالوا فيكونون في الآخرة ايضا فقراء فرد  
 الله تكذيباتهم قوله وهل يذخر الضرغام اه يذخر كمنع واذخر  
 بتشديد الدال افتعل في القاموس ذخره كمنعه ذخر بالضم واذخره  
 اختاره قوله والافكل مصلحة فيه اي ليس المراد بمجرد نفي الوبال  
 في الايمان بل معه الذم والتوبيخ اذ لو كان بمجرد نفي الوبال مع ان  
 في الايمان كل مصلحة لما حسم الاخبار بمجرد نفي الوبال بل المناسب  
 التعرض بالمصالح ايضا قوله بلفظ الاستفهام او والجملة استثنائية  
 لتحويل العذاب بانه كان من المتمردين العاصي الذي لا يكفه عتوه قوله  
 نحو اني لهم الذكرى اي من اين لهم الذكرى او كيف يتذكرون ويتعظون  
 بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يوفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه  
 وقد جاء هم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات  
 والمعجزات قبل وقوعه على قريش وخان من السماء حين اخذوا بالسفينة  
 بدعائه عليه السلام وكان الرجل يكلم الرجل فلما ابراه فنادوه بالله  
 والرحيم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثم ينفوا كذا في شرح المفتاح  
 الشريف قوله ولا يخصص المولدات فيما ذكره ذكر في الاتقان اثنين  
 وثلاثين معاني متولدة من الاستفهام وان كان بعضهم راجعا الى ما ذكر  
 قال قدس سره فورد عليه اه اجاب عنه الشارح رح في التوزيع بان المراد



غير كف عن المشتق منه وفيه ان هذا التقييد بما لا دليل عليه وانه حينئذ  
لا حاجة الى قوله غير كف اذ يكفي ان يقال المراد طلب فعل هو المشتق منه  
وانه يخرج اكفف عن الكف واجيب عنه بان اكفف لم يوضع للكف  
عن الكف بل للكف مطلقا والكف عن الكف مستفاد من المجموع  
لان صيغة الامر قال قدس سره فان الكف له اعتبار ان حاصله  
منع كون النهى لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرفي ملحوظ بتبعية الغير  
وهو الكف الجزئي المدلول بلا الناهية ولا يقال له الفعل  
وان اتحد ذاته بالفعل الا يرى ان الابتداء فعل ولا يقال وضع  
من للفعل قال قدس سره اذ لا يتصور اى لا يتصور من فرعون  
اعتقاد استعماله الملاء مع ادعائه الالهية لنفسه فلو كان  
الاستعمال معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمرون  
واجيب بان المراد ماذا تشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة وبانه اختضع  
نفسه بعد رؤية معجزة موسى عم ولا يخفى ان كلا الوجهين خلاف الظاهر  
قال قدس سره لا يتناول النذب حيث ادخل النذب فيما سواء وقال  
الطلب على جهة الاستعلاء يورث الايجاب وانه يستلزم الوجوب  
بشرط العلو والالم يقدر غير الطلب قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب  
المتصوره اشارة الى ما سبق من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج  
ثبوت ما هو متصور اى حاصل في ذهنك وقوله على سبيل الاستعلاء  
اشارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث الايجاب  
وقوله يورث ايجاب الايمان به اى بالمتصور وقوله على المطلوب منه اى  
على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل  
ومعناه انه بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اى ان كان  
الايجاب من الشارع فيجب شرعا او من العقل فعقلا او من العرف  
فعرفا وقوله والاى وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع  
ايجابه وجوب الفعل وقوله فاذا صادفت هذه اى صيغ الامر اصل  
الاستعلاء بالشرط المذكور وهو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة افادت  
الوجوب والاى وان لم تصادف اصل الاستعلاء بالشرط المذكور

بان لا يكون مع الاستعلاء اولا يكون الاستعلاء من العالى لم تعد غير  
مجرد الطلب من غير ايجاب ووجوب كذا في شرح المفتاح الشريف  
قال قدس سره جعل التوقف اه فيه انه ليس معنى قول الشارح رح  
وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي انه  
بعد قوله بالاشتراك توقف في انه مشترك معنوي اولفظي اذ لم يقبل به  
اخذ بل معناه انه توقف في انها موضوعة للقدر المشترك او مشترك  
لفظي بان يكون حقيقة فيهما او حقيقة في الوجوب فقط او في النذب  
فقط فان التوقف في الاشتراك اللفظي يشمل الاحتمالات الثلاثة فيكون  
حينئذ مراد موافقا للمذهب الاخير الذى ذكر في المحصول واما ما وقع  
في الشرح المعتمد يعنى العضدى فقد اعترض الشارح رح عليه  
في شرح الشرح حيث قال جعل الشارح الضمير في فيما للوجوب  
والنذب على ما هو الظاهر واعد اشعاره بالتوقف في نفى الاشتراك  
لفظا او معنى بل لا شعارة بعد ما ذكر في بعض الشروح ان الضمير  
للإشترك والانفراد بمعنى لا يدري مفهومه اصلا وهو الموافق لكلام  
الامدى انتهى وماله ان الشارح رح وان راعى الظاهر في ارجاع  
الضمير لكنه قاصر في بيان مذهب الاشعري والقاضي لعدم اشعاره  
بالتوقف في نفى الاشتراك اللفظي والمعنوي بل لا شعارة بعدم التوقف  
والجزم بعدم الاشتراك لان المتبادر من التوقف في الوجوب والنذب  
انه لا يدري انه حقيقة في الوجوب او في النذب او فيما ولا جمل قصوره  
في بيان المذهب ذكر في بعض الشروح ان الضمير راجع الى الاشتراك  
والانفراد فيكون عبارة المتن واقعا بيان المذهب وايده بانه موافق لما في  
احكام الامدى قوله ويختص بما ليس به الباء داخل على المقصور  
فلا يرد استعمال المفسرمة باللام الميم مخاطب نحو قوله تعالى فلتفرحوا  
قوله ما يصح ان يطلب الخ لم يقبل ما يطلب به يشمل الصيغ الغير المستعملة  
في الطلب قوله بحذف حرف المضارعة اخرج بهذا القيد  
نحو فلتفرحوا فانه داخل في الاول قوله سماهما الخويون الخويون هما  
في مقابلة الاصوليين كما وقع في شرح المفتاح واما بحسب عرف النحاة



فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وفي عرف الأصوليين  
في الطلب على سبيل الاستعلاء فلا يرد ان النجاة لا يسمون المقرون باللام  
امرا فانه ليس عندهم الا ما حذف عنه حرف المضارعة كما في الرضى وان  
تسمية غير صيغة الامر الحاضر امر الاختصاص بالنجاة بل نعم جميع ائمة  
اللغة كما سيجي في عبارة المفتاح ان ائمة اللغة يسمون قيم وليقم صيغة الامر  
قوله حال كون الطالب جعل استعلاء حالا من فاعل الطلب المحذوف  
بالتأويل باسم الفاعل والظاهر انه تمير عن الطالب بوبده قولهم على جهة  
الاستعلاء قوله بان استلماه في التسليم اشارة الى ما ذكره في شرح المفتاح من ان  
الاصل والشائع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى ما هو المداول الحقيقي  
كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف التبداء واسماء الاصوات  
وافعال المقاربة وغير ذلك وان احتمل ان يكون المراد به المعنى العرفي  
النجوى والاضافة بيانية قوله وان لم يصلح دليلا عليه لجواز ان يكون  
تسميتهم امر الكثرة الاستعمال في الامر قوله كالا باحة لا شريك الا باحة  
والايجاب في مطلق الجواز قوله نحو جالس الحسن اوابن سبيرين  
فان الخطاب بوجه ان لا يجوز بحال استعملهما كما كان بينهما من سوء الامتنان  
فابحله المجالسة بهما قوله والتهديد فان ايجاب الشيء يستلزم التخويف  
على مخالفة قوله وهو اعم لانه قد يكون من عند نفسه قوله هو اذ  
الانذار تخويف مع دعوة الى الحق فعلى هذا ايضا اعم لان الدعوة لا تستلزم  
التهديد قوله والتعجيز اه فان ايجاب شيء لا قدرة للخطاب عليه يستلزم  
التعجيز عنه قوله والتعجيز اه جعله مستغرا متفاديا لما مر به فان ايجاب  
شيء لا قدرة للخطاب عليه بحيث يحصل عقبة من غير توقف يستلزم  
تسغيره لذلك قوله والاهانة فان طلب شيء من غير قصد حصوله  
عدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال الخسيسة يستلزم الاهانة  
قوله والتسوية فان الواجب الخير يستلزم التسوية قوله والتمنى فان طلب  
وجود شيء لا يمكن له يستلزم التمنى قوله حقه الفورى وجوب الفعل  
عقيب ورود الامر وجواز التراخي مفوض الى القرينة وهذا مذهب  
ابن اصوليين قوله كما في الاستفهام اه فانه لاحقا في انهما على الفور

ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للطلب مع اشتراط امكان المطلوب  
والامر كذلك فبشار كهما في الفور قوله حتى المساء اى اضطجع  
زمانا طويلا قيد بذلك ليحقق التراخي فانه اذا قل قيم ثم قال اضطجع  
وفعل الجسد كليهما على التعاقب يكون ممثلا على الفور بخلاف ما اذا امر  
بعد الامر بالقيام بالاضطجاع زمانا طويلا فانه يفهم منه انه غير الامر  
الاول قوله مع تراخي احدهما اى القيام والاضطجاع ابهما كان  
وارادة القيام فقط وهم قوله وهو اى لفظ النهى واما صيغته فالاختلاف  
فيها كالاختلاف في صيغة الامر قوله ان النهى الخ اى النهى المطلق  
عن القرينة يقتضى الفور فيجب الانتهاء في الحال والتكرار اى دوام  
تركه وعليه المحققون لتبادرهما منه الى الفهم والفرق توقف انتهاء حقيقة  
الفعل على التكرار وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه قوله  
وقال السكاكي اى ليس للامر المطلق والنهى المطلق دلالة على شيء  
من التكرار وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المقصود منهما  
قطع الفعل بواقع في الحال كان للمرة وان كان اتصال الفعل الواقع كانا  
لا استمرارا ودوام في جميع الازمنة التى يقدر المكلف عليه قوله اختلفوا  
الخ اختلفوا في تعليق النهى فقال الاشاعرة هو فعل ايضا وهو كف  
انفس عن الفعل وقال ابو هاشم وكثير هو عدم الفعل واستدل الاولون  
بان عدم الفعل نفى محض وهو غير مقدور المكلف وبانه مستمر من الازل  
فلا يكون اثر القدرة الحادثة وقد يقال دوامه واستمراره مقدور لانه قادر  
على ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فمن هذه الجهة يكون  
مقدورا وصلح اثر القدرة الحادثة وقال ابو هاشم ان الناس يمدحون  
من دعى الى الزنا وتركه وان لم يخطر ببالهم انه فعل الضد والجواب  
انا لا نسلم انهم يمدحونه على عدم الفعل بل يمدحونه على فعل الضد  
وهو كف النفس عن الزنا بالاشتغال بغيره قوله وهو نفس ان لا يفعل  
فسريه لان الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف  
النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم الفعل المقدور قصدا على ما  
في المواقف في بحث الكيفيات النفسانية وسمى منها ليس بمراد ههنا



قوله وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات وهذا المعنى مجازي لانها موضوعان لطلب الفعل او الكف عن الفعل ونقص الفعل والكف عنه غير الثبات والدوام عليهما وليس هذا معنى حقيقيا للنهي بناء على ان الحق انه يقتضي التكرار على ما وهم لان معناه كما تقدم ان صيغة النهي المستعمل في معناه الحقيقي اعني طلب الكف عن الفعل يقتضي استمراره في جميع الاوقات وههنا الصيغة المستعمل في نفس الثبات والدوام قوله مجزوما بان المضمرة مع الشرط اليه ذهب الجمهور وقال الخليل ان هذه الاربعة تتضمنها معنى الشرط عملت في الجزاء قال الرضي وهذا ليس بعيد لان الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط اذا عملت في الشرط والجزاء فلم لا يعمل الفعل المتضمن له قوله ان ارزقه اه ميل الى المعنى الاختصار والافاق قد مر ان يكن لي مال انفقته كما في نظائره قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من التصديق بفائدة مترتبة على ذلك الشئ لمتعلق به الطلب وهذا معنى كونه حاملا على الطلب وليس معناه انه علة غاية لنفس الطلب مترتبة عليه اذ ليس الطلب مقصودا لذاته حتى يكون له غاية في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الضروري في الشروع الذي هو فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه ما والتصديق بفائدة مترتبة عليه فاعتبر التصديق بفائدة مترتبة على العلم لا على الشروع اذ ليس مقصودا لذاته بل لتحصيل العلم وبما حررنا لك من ان السبب الحامل على الطلب غاية مترتبة على المطلوب وانما صار حاملا على الطلب لتعلقه به فالشرط المقدر هو المطلوب لا الطلب فاندفع الاعتراض الذي اوردته السيد بقوله هذا الوجه يقتضي الخ فان قيل ما ذكرت يدل على انه لا بد للطلب من غاية مترتبة على المطلوب حاملة على طلبه وذلك انما يتصور فيما يطلب غيره والشئ قد يطلب لذاته فلا يكون له غاية فلا يصح قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب عليه قلت قد صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق

له علة غاية في نفسه

غاية العلوم الغير الالية حصولها انفسها ان الشئ قد يكون غاية لنفسه بان يكون بحسب وجوده الذهني علة لوجود ذي الغاية في الخارج فاللازم منه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده الخارجي ولا محذور فيه قوله فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشئ بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب قوله لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية اي العلة الغائية باعتبار وجودها الخارجي معلولة للعلة الفاعلية بنفسها اذا كان الشئ غاية لنفسه ويتوسط معلولها اذا كانت الغائية غير المعلول وقس على ذلك قوله وان كانت بمساهمتها علة لعملية العلة الفاعلية اي بنفسها او بواسطة معلولها ولاجل هذا التعميم لم يقل معلولة لمعلول العلة الفاعلية وعلة لمعلولها فاندفع الاعتراض الذي اوردته السيد بقوله المناسب اه قال قدس سره والطلب لا يكون الا لغرض اما نفس المطلوب باعتبار وجوده الخارجي او امر اخر يرتب عليه فيصح الحصر بلامؤنة قال قدس سره فقد تضمنت اه اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى انها سبب لسبب ما فاذا ذكر السبب اي ما يصلح ان يكون مسببا لهما علم ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب له وانما خص ان بالذكر لانها الاصل في الشرط قال قدس سره وهذا اي الطلب متلبس بمخالفة الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضمونه وانما قال لا يلزم اذ قد يكون الغرض منه غير مدلوله كالتحسر والتوله وغير ذلك كما مر في اول احوال الاسناد الخبري قال قدس سره بخلاف اه اعاد الكلام السابق للتعليل والتأكيده لتحقيق المخالفة بينهما فيما ذكر قال قدس سره فكان الشارح رح اه هذا من قبيل ان بعض الظن ان اولا فلان قوله بخلاف اه صريح في انه متعلق بما قبله بيان للفرق بين الطلب والخبر في انه لا بد للطلب من غرض فكيف يظن بالشارح رح انه جعله اشارة الى وجه آخر واما تأني فلان الوجه الاول منقول من شرح العلامة والوجه الثاني من الرضي واما ثالثا فلان الوجه الثاني مبني على ان المقصود



من القباء الخبر افادة مضمونه ومن القباء الطلب كون المطلوب مقصودا  
وليس فيه تعرض للغرض من الطلب والخبر اصل الوجه الاول مبنى على  
كون الغرض من الطلب امر اسوى الطلب مرتبا عليه وعدم لزوم ذلك  
في الخبر من غير تعرض لبيان مفادهما قال قدس سره والمراد منه الوجه  
الثاني حله على الوجه الثاني بعد لا بد فيه من صرف العبارة عن ظاهرها  
كما اعترف به قدس سره قال قدس سره لان اكثر الاشياء الخ هذا دعوى  
بلاينة فان اكثر الاوامر والنواهي التي وقعت في كلام الشارع مطلوبة  
لذواتها بل الاصل ان يكون المطلوب مطلوبا لذاته الا اذا صرف عنه  
صارف قال او حالي قوله يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله اي  
عند المتكلم يتوقف عليه في الواقع ام لا نحو ان شئت اكرمك قال قدس سره  
الاظهره لا ظهوره فضلا عن الاظهرية لان كون الشيء مطلوبا  
لغيره يقتضي ان يكون ذلك الغير موقوفا على حصوله لان يكون ذلك الغير  
علة غائية له فان الاسباب والآلات كلها مطلوبة لغيرها وليس ذلك الغير  
علة غائية لها قوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط  
اي بحسب الوضع وان شاع استعماله اي الشرط اللغوي في السبب  
وفي الشرط الذي هو شبيهه بالسبب اعني الشرط الذي لم يبق  
للسبب امر يتوقف عليه سواء في الشرح العنصري الشرط ما لا يوجد  
الشيء بدونه ولا يلزم ان يوجد عنده وهو عقلي وشرعي ولغوي اما العقلي  
فكما حيوة للعقل بان الحكم بان العلم لا يوجد بدون الحيوة واما الشرعي  
فكما طهارة للصلوة فان الشرع هو الحاكم بذلك واما اللغوي فمثل قولنا  
ان دخلت الدار من قولنا فانت طالق ان دخلت الدار فان اهل اللغة  
وضعوا هذا التركيب ليدل على ان مادته ان عليه ان هو الشرط والاخر  
المعلق به هو الجزاء هذا وان الشرط اللغوي صار استعماله في السببية غالبا  
يقال ان دخلت الدار فانت طالق والمراد ان الدخول سبب للطلاق  
يستلزم وجوده وجوده لا بمجرد كون عدمه مستلزما لعدمه من غير سببية  
ويستعمل في شرط شبيه بالسبب من حيث انه يستلزم الوجود وهو الشرط  
الذي لم يبق السبب امر يتوقف عليه سواء اذا وجد ذلك الشرط وجد

الاسباب والشروط حكما كلها في وجود الشرط فان قيل ان طلعت  
الشمس فاليك مضي فهم منه انه لا يتوقف اضاءته الاعلى طلوعها  
انتهى وهكذا في كتب الاصول العبرة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور  
وقسموه الى الاقسام الثلاثة ويعلم مما ذكرنا ان الشرط اللغوي موضوع  
لا يتوقف عليه الشيء عند المتكلم مطلقا طلب استعماله في السبب  
والشرط الشبيه به فقط ظهر صحة قول الشارح رح ان الشرط لا يلزم  
ان يكون علة تامة اه على ما هو اصل وضعه وان شاع استعماله  
فبما يتعقبه الجزاء قطعا فان دفع اعترض السيد بقوله المذكور في الكتب  
لان وضعه لا يتوقف عليه الشيء في الجملة لا ينفي استعماله غالبا في السبب  
وما يشبهه مما ذكره السيد في معنى الآية المذكور في شرح المفاتيح للشارح رح  
تركه ههنا لعدم اطراده في نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثي  
علي قرأة الجزم فان المفهوم منه ان الارث موقوف على الهبة لادعاءه  
سبب تام او شرط اخيره وذهب الفراء في الآية الى ان الجزم باضمار اللام  
الحازمة والتقدير قل للذين آمنوا قولي اقيموا الصلوة بعبارة تليق وهي  
اقموا وورده السكاكي رح بان اضمار الحازم في الافعال نظير اضمار الحار  
في الاسماء في الشذوذ وفي الكشف وانما حسن ذلك ههنا ولم يحسن  
في قوله \* محمد فقد نفسك كل نفس \* اذا ما خفت من امر تبالا \* لدلالة  
قل عليه فكانه عوض عنه قال قدس سره وكذلك ان توضحته لا يخفى  
انه تكلف والحق انه لمجرد التوقف قوله لانه يعرف عدم النزول مثلا  
اي في الحال والاستقبال فانه اذا كان متزدا في النزول في الاستقبال  
كان الاستفهام على حقيقته قوله في تولد منه بقرينة اه فيكون اللفظ  
الموضوع لطالب الفهم مستعملا لطلب الحصول وكونه مرغوبا اليه  
قوله اي لا ينبغي اه اي لا نكار المستقبل اي لا ينبغي لك ان لا يحدث  
منك النزول والنوبخ ههنا باعتبار ترك الاول في اعتقاد المتكلم لا بهتار  
ترك الواجب والتعير عليه فانه ينافي الغرض قوله ويجوز تقدير الشرط  
اه لما ذكر تقدير الشرط بعد الاشياء الاربعة اشار الى تعميم الحكم  
وانه جائز في غيرها ايضا تكثيرا للفائدة وتأنيضا لتقديره قوله في غيرها



اى في غير هذه المواضع التي يجزم فيها المضارع فلا يرد ان قوله ام اتخذوا  
 الاستفهام فيكون داخل فيما سبق قوله فانه هو الولي تعريف المسند  
 وضمير الفصل لقصر الافراد لان الآية في حق المشركين فلذا قال يجب  
 ان يتولى وحده وليس لقصر القلب على ما فهم قوله انكار لكل ولي اه  
 بناء على ان ام منقطعة بمعنى بل والهمزة والاستفهام للانكار فيكون النكرة  
 في سياق النفي معنى فيفيد العموم قوله وحينئذ يترتب عليه اه يعنى  
 ان الظاهر ان القاء للسبيبة فيفيد ترتيب السبب على المسبب بحسب الوجود  
 او ترتيب المسبب على السبب بحسب العلم قوله لكونه تمامه فيجعل كل واحد  
 من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله فقبل انه  
 حقيقة في القريب والبعيد وهو قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري  
 قوله واستبعاده يعنى انه يتصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحضرة  
 قوله تبعيداه مفعول له لاستعماله المقدراى استعماله للقريب لا لخطا ط  
 شانه تبعيداه عن مجلس الحضور والاول علة حاملة والثاني غاية مترتبة  
 قوله واما الحرص الخ اى الرغبة والرضاء ولا يجوز ان يراد معناه الحقيقي  
 لاستحالة على الله تعالى قوله وانما الغرض اغراؤه اه فاللفظ الموضوع  
 اطلب اقبال المخاطب على المتكلم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذي  
 يناديه له قوله على زيادة التظلم اه التظلم الشكاية من الظلم والشكوى  
 من شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية اذا خبرت عنه بسوء فهو مشكى  
 ومشكو قوله مجردا عن طلب اه لان المتكلم لا يطلب اقبال نفسه  
 فان هذا السبب يحى في المتكلم اما وحده او مع غيره قوله ونقل اه  
 كتاب النجيب نقل عن باب الامر مثل اسمع بهم وابصر وعن الخبر  
 او الاستفهام مثل ما احسن زيدا وكتاب التوسية لا بالى افتام قدمت  
 نقل عن معنى الاستفهام قوله لم يبق فيه معنى النداء اصلا اى لا حقيقة  
 كفاي يازيد ولا يجازا كفاي المنجب منه والندوب فانها منادى دخلها  
 معنى التجب والتفجع فعنى بالماء احضر حتى تنجب منك ومعنى يا محمد اه  
 زمال فانما مشتاق اليك كذا نقل عن السارح رح قوله فاي مضموم اه  
 لان كل ما نقل من باب الى باب آخر فاعراه على حسب ما كان عليه

كذا في الباب قوله وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اه اشارة الى ما  
 ذكره الشيخ الرضى الاولى ان يقال نصب الجميع على انه منقول من النداء  
 اجزاء اباب الاختصاص مجرى واحد لكنهم جوزوا نصب ودخول  
 اللام في نحو بنينا تميا وفي نحو العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه  
 لا يظهر حرف النداء الذي لا يجامع اللام قوله قال ابن الحاجب  
 وتبعه صاحب اللباب قوله لا ندعى لاب اخره \* عنه ولا هو بالانشاء  
 بشر ينال \* اى لا نعدل بالنسب عن نهشل لاجل اب آخر ولا هو بيدينا  
 بغيرنا من الانشاء قوله وكان فعله لذلك بشديد النون او تخفيفها عطفا  
 على كان السابق قوله لا يخلو عن دخول اه اى عن اشعار بان فيهم  
 خولا وجه الامن المخاطب بشانهم قوله امن بصيغة المعلوم او المجهول  
 فانه يتعدى ولا يتعدى قوله او شفاعته لم يذكر في الكتب المشهورة  
 من الاصول الشفاعته من معاني الامر والمهاد اخله في الدعاء فان الطلب  
 على سبيل التضرع ان كان لغيره فهو شفاعته فالمراد بالدعاء  
 ههنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعته قوله لاستعمالها  
 في غير ما وضع له يعنى ان لفظ الخبر مستعمل في معنى الطلب لانهم  
 قالوا ان مثل رجه الله انشاء وان مثل لا وابدك الله من عطف الانشاء  
 على الاخبار الذي هو مضمون قولك لا اى ليس الامر كذلك وجوز مع  
 كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف المقصود وهو ان يصير الدعاء  
 له عليه وقال بعضهم انه بعد خبر وانما التصرف في ان جعل ما هو  
 متوقع الحصول بمنزلة الحاصل واخبر عنه واقعا وهذا النسب بقولهم  
 انه استعمل في موقع الطلب دون ان يقولوا في معنى الطلب كذا في شرحه  
 للمفتاح والحق ان حمل قواهم على العموم البق فان تنصيصهم على كون  
 مثل رجه الله انشاء لا يدل على ان استعمال الخبر في موقع الطلب  
 في جميع الصور كذلك واليه مال السيد في حواشي شرحه للمفتاح  
 قوله ان يحصل كناية في بعضها وهو في الصورتين الاخيرتين اللتين  
 وقع الفعل المستقبل موقع الطلب لاني جميع الصور كذلك يمكن ان يقال  
 ان حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الجملة



فذكر المزموم واريد اللزوم بخلاف الصورتين الاوليين اللتين وقع الفعل  
 الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل في الزمان الماضي ليس لازما  
 لطلب الفعل فلا يصح جعلها كناية بل يتعين كونها مجازا بعلاقة  
 تشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفأل والمحرص على حصوله قوله  
 في كثير مما ذكر لا في جميعه فان مسند الخبر قد يكون جملة بخلاف  
 مسند الانشاء فانه لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه ازيد قام  
 وقيل لان التأكيذ في الانشاء ليس للشك او الانكار من مخاطب ولا ينزك  
 التأكيذ لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قريب  
 منه وفيه ان هذا اختلاف في الغرض لا في الاحوال ولذا ادرجهما  
 الشارح رح في كثير فقال فان الاسناد الانشائي ايضا قد يكون اماموكدا  
 او مجردا عن التأكيذ قوله فان الاسناد الانشائي اه ولايجري فيه الاخراج  
 على خلاف مقتضى الظاهر في التأكيذ وتركه من جعل المنكر كغير  
 المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس قوله الى غير  
 ذلك اشار بذلك الى ان جميع احوال المسند اليه في الخبر جارها  
 قوله وكذا المسند اسم اه ترك الحذف تذييلا على انه لايجري فيه قوله فيبينهما  
 تقابل لعدم والملكة اي اذا كان الفصل عبارة عن ترك عطف  
 بعضها على بعض لاعتبار ترك العطف مطلقا يكون بينهما تقابل لعدم  
 والملكة لانه اعتبر في العدمي اعني الفصل تقدم الجملة كما يدل عليه  
 قول المصنف رح اذا اتت جملة بعد جملة فترك العطف في الجملة  
 المبتدأ بها لا يسمى فصلا فاعتبار تقدم الجملة بمنزلة اعتبار قابلية  
 المحل في العدم والملكة في استلزام كل منهما تحقق الواسطة فهما  
 بمنزلة العدم والملكة في الحقيقة كما قال في المختصر واطلاق عليهما  
 العدم والملكة ههنا توسعا وما قيل انهما من العدم والملكة لانه اعتبر  
 في الفصل ان يكون من شأنه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف  
 الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شأن الحال العطف على  
 ما هي قبله لانه قيد له فمع عدم مساعدة عبارة الشارح رح لانه لم يذكر  
 قيد من شأنه العطف ورتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة

على مجرد التعريف المذکور يرد عليه انه ان اعتبر ان يكون من شأنه  
 العطف في ذلك المحل بان يراد العدم والملكة المشهور بان يلزم ان  
 لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والا تقطاع لعدم الصلاحية  
 للعطف في ذلك المحل وان اعتبر ان يكون من شأنه العطف في نفسها  
 ولو في محل آخر بان يراد العدم والملكة الحقيقيان فالجملة الحالية ايضا  
 قابلة للعطف في نفسها ثم ان الجملة الحالية لكونها قيد لما قبلها لم تقدمها  
 جملة حتى يتحقق فيه الفصل والوصل قوله ما تضمن الاستناد  
 الاصل قد عرف الشارح رح الاستناد في الباب الاول بضم كلمة او ما  
 يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت  
 لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا شامل لاستناد المصدر والمشتقات فلذا  
 قيده بالاصلي تبعاً للرضي لاخر اوجه فان اسناد الفعل الى الفاعل اصلي اي  
 بحسب الوضع وكذا الاسناد الذي يتضمن الجملة المركبة من المبتدأ  
 والخبر لان هيتاهما موضوعا لذلك بخلاف المصدر فانه موضوع المحدث  
 فقط عرض له الاسناد الى الفاعل في الاستعمال وكذا المشتقات  
 فان النسبة الى الذات المبهمة مأخوذة في مفهومها والنسبة الى الفاعل  
 انما عرضت لها في الاستعمال وتفصيله في الرضي في بحث المصدر  
 واما اذا فسر الاسناد بضم كلمة الى اخرى بحيث يصح السكوت عليه  
 فلا حاجة الى قيد الاصل قوله والصفات المسندة الى فاعلها اذا  
 لم تكن واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام او صلة الالف واللام فانها  
 حينئذ في تأويل الفعل والاسناد فيها اصلي قوله اما ان يكون لها محل  
 من الاعراب اي على تقدير اعتبار العطف عليها سواء كان قبله كما في زيد  
 يعطي ويمنع او لا كما في قوله تع قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانه اولم يعتبر  
 العطف كان للمجموع محل من الاعراب لالاولى لكونها جزء المقول  
 قوله اي حكم الاعراب اي حكم هو مدلول الاعراب دلالة المقتضي  
 على المقتضي قوله بخلاف الواو فان معناه مطلق الجمع وهو لا يكتفي  
 في كون العطف بهامقبولا لتحقيقه في الجمل التي لا يحسن العطف بينها قال  
 قدس سره هناك احتمالان والاوجه ان المراد بحرف العاطف الذي



يستعمل بمعنى الواو مجازاً من الفاء وثم واو ويؤيد قوله على معنى عاطف حيث لم يقل على عاطف قوله وإنما قال الخ الظاهر أنه أراد أنامعكم إنما نحن مستهزؤن لأن مقول القول مجموع الجملتين فهو في محل نصب لأنامعكم فقط قوله بين الضب والنون فإن اجتماعهما ممتنع لأن النون وهو السمك بحري لا يعيش إلا في الماء والضب لا يشرب الماء واو عطش روي بالريح قوله لأنه بيان الخ في شرحه المفتاح الفرق بين الجمل الثلاث أن في الجملة البدلية استئناف القصص ومزيد الاعتناء بالشأن وفي الجملة اليسانية مجرد ازالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة ازالة توهم التجوز أو السهو أو الغفلة فنقول إنما نحن مستهزؤن أن اعتبرناه باعتبار لازمه بقرار الثبات على اليهودية يكون مؤكداً وإن اعتبرنا اشتماله على امر زائد على الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد يكون بدلاً لكونها وافية تمام المراد دون الاولى وإن اعتبر مجرد ازالة الخفاء عن المعية بان المراد منها المعية قلباً لا ظاهراً يكون عاطف بيان وإن اعتبر السؤال مقدراً يكون استئنافاً وما قيل أنه أراد بالبيان الايضاح فيم التوكيد والبدل والاستئناف فيأبى عنه ما في شرح المفتاح حيث قال أنه بيان وتفسير فاعطف التقرير على البيان قال قدس سره تأكيد له أي بمنزلة التأكيد المعنوي لتغايرهما في المدلول الصريح وفائدة دفع توهم التجوز بان ما قالوه من أنامعكم مما يرمون به جزافاً ولا لما خالفوا المؤمنين ووافقوهم على ما قيل أن لا ريب فيه تأكيد ذلك الكتاب قال قدس سره لأن المستهزئ أهـ لما كان معنى قوله أنامعكم الثبات على اليهودية وليس إنما نحن مستهزؤن بظاهره تأكيداً له اعتبر منه لازماً يؤكده وهو أنه رد ونفي للاسلام فيكون مقرر الثبات على اليهودية قال قدس سره أو بدل أهـ قد تقرر أن الجملة الاولى إذا كانت كغير الوافية والثانية وافية بذلك ولم يكن مضمون الثانية جزء من مضمون الاولى نزل الثانية منزلة بدل الاشتمال من الاولى وههنا كذلك لأن الجملة الثانية تفيد ما تفيد الاولى وهو الثبات على اليهودية على ما بينه بقوله

عنوان هذا القول لم يوجد في النسخ بل في المختصر

لأن المستهزئ أهـ وتفيد امراً زائداً على ذلك وهو تعظيم الكفر المفيد لدفع شبهة المخالطة مع المؤمنين وتصلبهم في الكفر فيكون بدل الاشتمال منه وبما حررنا لك ظهور وجه تخصيص التعليق بالاعتبارين قال قدس سره وكان معناه الخ اعتبر لازم الاولى على عكس ما في الكشف وهو اولى لأنه إنما يؤكده المذكور لا لوازمه وإن جاز أن يعد تأكيداً للزم تأكيداً له قال قدس سره وقع قوله إنما نحن مستهزؤن مقرر الان الاستخفاف بهم وبدنهم تأكيداً لها مهم أصحاب محمد عم الايمان قال قدس سره ولا يخفى عليك الفرق فإن صاحب الكشف اعتبر لازم الثانية مؤكداً لدلول الاولى وصاحب المفتاح اعتبر مدلول الثانية مؤكداً للزم الاولى كما قال قدس سره ما اوجبه المتنوع أي اثبت في شرط ان يتقدم الثبات قال قدس سره وأما نحو قولك أهـ فصله عما تقدم مع دخوله فيما في حكمها لعدم ظهور نفي ما اوجبه المتنوع فيه إذ لم يثبت لقولنا وجهه حسن شيء الا بالناويل فانه حينئذ يثبت له كونه مثبتاً لزيد قال قدس سره فلان شرطها أي شرط حتى العاطفة ان يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها أما حقيقة كما في اكلت السمكة حتى رأسها أو حكما كما في غمت البسارحة حتى الصباح قال قدس سره أما ضعف في الذهن بالنظر الى تعلق الفعل السابق كما في جاء الحاج حتى المشاة وأقوى كذلك نحو مات الناس حتى الانبياء قال قدس سره ولا تحقق له في الجمل في معنى اليب وهذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سربت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوف بمعنى على سربت بهم وفي التحفة لم لا يجوز ان يكون مضمون احدي الجملتين بعضاً من مضمون الاخرى كما تقول اكرمت زيدا بما اقدر عليه حتى ائت نفسي خادماً له وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعملون امدكم بانعام وبنين والجواب انه لا يكون جزءاً لضعف اقوى باعتبار تعلق الحكم السابق في الذهن فان اعتبر في حتى مجرد التدرج من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس فهو متعقبة في الجمل ايضاً



وان اريد بالنظر الى ما قبله فهو مختص بالمفردات وما في حكمه قوله  
 نحو قوله تع ثم انشأناه في الرضى وكذا نحو قوله تعالى ثم جعلناه نطفة  
 في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة  
 ثم قال فخلقنا علقة ثم خلقنا المضة عظاما فكسونا العظام لما نظرنا  
 الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرنا الى تمام الطور الاخير  
 وما استبعد المرتبة هذا الطور الذي فيه كالانسانية من الاطوار المتقدمة  
 قوله لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض كذا في الرضى وفيه  
 اشارة الى ان قوله ثم الذين كفروا برهيم يعدلون عطف على خالق  
 وان يعدلون مشتق من العدل بمعنى التسوية وبرهيم متعلق به فيؤول الى معنى  
 الاشراك وحذف المفعول للتعميم والدلالة على ان اشراك اى شئ كان  
 بخالق السموات والارض مستبعد منكر واورد عليه انه اذا كان معطوفا  
 على خلق مكان صلة واقعا موقع المحمود عليه فيؤول الى قولنا  
 الحمد لله الذى الذين كفروا برهيم يعدلون مع انه يحتاج الى القول  
 بان برهيم من وضع المظهر موضع المضمير لئلا يكون العائد في الصلة  
 متروكا والقول بان هذه الجملة لما كان مدخول ثم الاستبعاد ادى الى انكارى  
 كان في معنى النفي فكانه قيل الحمد لله الذى لا يعادله شئ مع ظهور  
 الوجه الصحيح تعسف وهو ان يكون عطفا على جملة الحمد لله وبرهيم  
 صلة كفروا ويعدلون من العدول فالمعنى انه تعالى هو الحقيق بالحمد  
 على ما خلقه نعمة على العباد ثم الذين كفروا به يعدلون عنه فيكفرون  
 نعمته ومنتهى ان الصلة جملة لا محل لها من الاعراب فعلى مقتضى  
 قوله وعلى الثانى ان قصد ربطها على معنى عاطف اه العطف عليها  
 لا يقتضى الوجود معنى ثم بينهما وبين ما عطف عليه اعنى شركتهما  
 في الحصول مع الاستبعاد بينهما وهو متحقق ههنا ولا يقتضى ان يكون  
 المعطوف ايضا صلة كما معطوف عليه وذلك لان التعلق المذكور  
 يحصل المجموع امرا واحدا ولذا جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء  
 باختصاص نص عليه في الرضى في بحث العطف بالحسروف في شرح قوله  
 الذى بطر فبغض زيد الذباب قوله كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه

في المعنى ان كلمة تم قيد للترتيب في الاختيار لالترتيب الحسب وقال  
 بن عصفور المراد ان الحدائنه السوداء من قبل الاب والاب من قبل الابن  
 كما قال ابن الرومي \* قالوا ابو الصقر من شبان قلت لهم \* كلا امرى  
 ولكن منه شبان \* كم من اب قد علا بابن ذرى حسب \* كما علت برسول الله  
 عدنان \* ولا يخفى ان المعنى الاول لا يناسب مقام المدح والثاني يتنافى لفظ قبل  
 والذرى بضم الذال المعجمة الاعلى الواحد ذروة بالكسر والضم مفعول  
 علا كذا في التحفة قوله هذا القدر مشترك اه اى الجمع في الحصول ونفى  
 احتمال الرجوع مشترك بين الاحرف الثلاثة فلا يكون مرجحا لاختيار  
 الواو عليهم ما والقول بان فيه ما شبهت زائد او هو التعقيب والتراخي بخلاف الواو  
 لا يجدى لان مطلق الجمع الذى يفيد الواو حاصل فيهما مع شئ زائد  
 نعم او كان مدلوله الجمع المجرد اعنى بشرط لا شئ لا يمكن حصوله بهما  
 فتدبر فانه مع ظهور الفرق بين الماهية المطلقة والمجردة قد خفي على  
 بعض الناظرين فاعترض بان هذه المقدمة لا تدخل اهما في الجواب قوله  
 والحمد للمشتركة اه جواب ثان وهو ظاهر قال قدس سره انما يجزى  
 في بعض الضور اه اى فيما يكون مضمون الجملة الثانية مقابلا لمضمون  
 الاولى واما اذا كان الاول لازما للثاني او مقابلا له من غير مقابلة فلا يتوهم  
 فيه كون الثاني ابطالا للاول وهذا انما يريد او كان المراد بالابطال  
 اهدار الاول كما هو الظاهر واما اذا كان المراد منه الاعراض عنه وجعله  
 في حكم المسكوت فهو جار في جميع الصور فلذا قال والاحسين  
 قال قدس سره ضرورة ان الامور الخ يعنى ان مدلول الخبر  
 هو الصدق والكذب احتمال عقلى فيكون مدلول كل منهما واقعا  
 في نفس الامر والامور الواقعة فيها مجمعة قال قدس سره ووربما لا يكون  
 اه بان يكون مقصوده مجردا فائدة مضمون كل منهما من غير التفات الى  
 اجتماعهما قال قدس سره ومعرفة هذه الاحوال اى التوسط والاتحاد  
 والتباين وغايتها باعتبار حقيقة ههنا فيما بين الحمل متعسرة جدا لتوقفها  
 على معرفة الجامع بين كل جملتين ومعرفة الجامع الخيالى فتعسرة جدا  
 لاختلافه باختلاف العرف والاعداد والصناعات والاحوال والاشخاص



قوله وان لم يقصده وذلك بان لا يقصد الربط اصلا وتعين الفصل حينئذ  
 ظاهر او يقصد الربط على معنى الواو وفيه التفصيل المبين بقوله فان كان  
 قوله لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية اه يعني ان ما ذكره بقوله لتلايشاركه  
 في الاختصاص بالظرف انما يتم اذا كان اذا ظرفية وهو ممنوع لم لا يجوز  
 ان تكون شرطية معمولة للشرط بناء على القول بعدم اضافتها الى  
 مدخولها كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب فلا تكون معمولة للجزاء  
 متقدمة عليه وبعد تسليم انها معمولة للجزاء لا نسلم ان مثل هذا التقديم  
 للتخصيص بل للتصدر كما لاستفهام في ابن ابوك مثالا والتخصيص لازم  
 للتقديم غالبا لا في جميع الصور ولو سلم افادة تقديم الشرطية للتخصيص  
 فلا نسلم ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص المعطوف والغاء  
 في قوله فلا نسلم زائدة لا فائدة لزوم ما بعدها لما قبلها في الرضى قديوتى  
 في الكلام بقاء موقعها موقع الناء السببية وابست بها بل هي زائدة وفائدة  
 زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزء للشرط فلا حاجة  
 الى التكلف الذي ارتكبه بعض الناظرين قوله اذا الشرطية هي بعينها  
 ظرفية فسقط المنع الاول وقولنا اذا خلوت قرأت القرآن سواء قلنا ان  
 اذا معمولة للجزاء قدمت للتخصيص او مجرد التصدر وانما معمولة للشرط  
 تفيد التخصيص اما التقديم او المفهوم الشرط فسقط المنع الثاني والثالث  
 واما المنع الرابع فخوابه قوله ثم القيد اذا كان اه قوله فهو على ضربين  
 اى يستعمل على ضربين واما كون مجموع المعطوف عليه والمعطوف  
 جزءا فلم يوجد في الاستعمال على انه حينئذ يكون العطف مقديما  
 على الجزاءية فلا يكون العطف على جزء الشرط قوله ويكون  
 الشرط اه فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطا لغويا له  
 لما عرفت من انه انما يستعمل في السبب او ما هو شبيه به فلا يتحقق  
 مفهوم الشرط بالقياس الى المعطوف لا تنفاه التعليق به فانه يصح  
 التعليق في ارجع الامير استاذنت وفي اذا استبذنت خرجت ولا يصح  
 في ارجع الامير خرجت لتوقفه على الاستبذان فانه قد ما اتفق  
 عليه الناظرون من انه اذا كان من الضرب الثاني يلزم اختصاص

الاستهزاء بحال قولهم انا معكم انما نحن مستهزون وهو مخصوص  
 بحال خلوههم الى شياطينهم لدلالة قوله واذا خلوا الخ فيلزم اختصاص  
 الاستهزاء بحال خلوههم لان الكلام في ان العطف على الجزء يقتضي  
 الاختصاص بالشرط لا في استفادته بطريق العقل قوله من هذا  
 للقييل كانه قبل اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم واذا قالوا انا معكم  
 الله يستهزئ بهم ولا يلزم من ذلك اذا خلوا الى شياطينهم الله  
 يستهزئ بهم لتوقفه على القول المذكور قوله لا على اخبارهم اه  
 اى استهزاء الله بهم ايس الا لنفس استهزائهم وليس للاخبار المذكور  
 مدخل فيه بدليل انه لو تحقق القول المذكور بدون الاستهزاء بان يكون  
 لدفع الشرط يمكن عليهم مؤاخذه فاندفع ما قبل ان الدليل المذكور انما  
 يدل على عدم ترتيب الاستهزاء على تعليق القول لا على القول عن اعتقاد  
 قوله حكم زائد يمكن اعطاؤه للثانية فلا يرد ان كل جملة تقع في كلام  
 اللفظ له حكم زائد على اصل المراد قوله او كان الاتصال وتعين  
 فيه الفصل وان كان فيه اهمام خلاف المقصود بناء على انتفاء صحيح  
 العطف وهي المغيرة فيدفع الاهام بطريق اخر فبقاى في لا تركت  
 شربه مثيلا لا قد تركت شربه بخلاف الانقطاع فان الصحيح متحقق  
 فيه والتباين الذي بينهما المنافي لكون العطف مقبولا بالواو معقولا بدفع  
 الاهام قوله اى يتعين الفصل ولا يمكن اعطاء حكم الاولى للثانية  
 بالعطف بل بطريق آخر كما عادة الحكم قوله فان موت كل نفس اه  
 اشار بادخال كل على نفس الى ان دخوله على حنف باعتبار المضاف اليه  
 لا باعتبار نفسه في نفسه وكان على الشاعر ان يقول لحنف كل امرئ  
 موافقا لقوله تعالى ولكل اجل مسمى واما اعتبار التعدد في الموت  
 باعتبار اسيابه فلا يفيد ما لم يعتبر العموم في امرئ بموتة المقام ففيه  
 كثرة المؤنة من غير حاجة اليه قوله وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال  
 اميرهم الذي قام بتدبيرهم الملاحين ارسوها ولا تجروها كما زاولها  
 وتقوم بتدبير اخذ رجالها والاستيلاء على نفائس اموالها ولا تخاف  
 من كثرة عددهم ووافقة عددهم فكل حنف امرئ يحصى بمقدار



من الله تعوذ بعده اما نموت كراما او نفوز به افواحد الدهر من كد واسفار  
 اى الشخص الذى يكون واحدا في زمانه كمايته من الكد والاسفار  
 كذا في شرح الفاضل الكاشي قوله والوجه ما ذكرنا لان مناسبة  
 المصراع الثانى للاول ظاهرة فيه قوله ولما كان ايه بيان لكمال الانقطاع  
 وعدم الوصل بينهما مع قطع النظر عن كونهما من كلام الشاعر او من كلام  
 الراى كما سيظهر لك قوله والامر في الجزم بالعكس اى بصير العلة اعنى  
 المزاولة معلولا والمعلول اعنى الامر بالارساء علة ولو باعتبار متعلقه اعنى  
 الارساء فلذا افسر العكس بقوله اعنى بصير الارساء علة للمزاولة وانما لم يقل  
 اعنى بصير الامر بالارساء علة للمزاولة لان في صورة الجزم يكون المطلوب  
 علة لا الطلب فيقدر في اسم تدخل الجنة ان تسلم وقد مر ذلك وحاصل  
 كلامه ان المقصود ههنا تعليل طلب الارساء وبما ان الغرض منه  
 فلو جزم افاد سببته للمزاولة لانه في تقدير الشرط فلا يرد ما قيل  
 ان المزاولة علة غاية لطلب الارساء معلول له في الخارج فلا مشافاة  
 بين كونه علة ومعلولا لان تلازمهما مسلم لكن المقصود افادة الغرضية  
 لا افادة السببية قوله في محل النصب اى على تقدير اعتبار العطف  
 فتكون داخلية في القسم الاول اعنى فان كان للاول اى وترك العطف  
 فيه اقدم قصد التشريك في حكم الاول لا لاختلافهما خبرا وان شاء  
 وبما حررنا اندفع ما قيل ان الجملة الاولى ليس لهما محل من الاعراب  
 وان اعتبر في الحكاية لان المقول مجموع ارسوا وتزاوا لهما  
 لا ارسوا فقط قال قدس سره وقيل امر تكلم ان ارسوا للمزاولة فيه  
 انه لا معنى لطلب الارساء الذى غايته مزاولة التكلم من الخياط  
 فالصواب هو الاول ولذا اقتصر الشارح رح عليه قال قدس سره  
 واما على الاول الخ قد عرفت اندفاعه قال قدس سره فيكون استنباطا  
 ولا تراحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فيجوز ان يكون الفصل  
 لكل منهما وانما اختاروا كونه للانقطاع لظهوره قوله من غير  
 نظر الخ ولذا اورد في كمال الاتصال مثال بدل الاشتمال  
 اقول له ارحل لا تقين عينا مع ان ارحل مقول القول قوله

فهذا مثال لجرد كمال الانقطاع وذلك لانه لا يجوز ان يكون مثالا للانقطاع  
 بين الجملتين اللتين لا محل لهما لان الجملتين المذكورتين في المصراع  
 لهما محل من الاعراب ولا يجوز ان يكون جملة واحدة في محل وان  
 لا يكون في كلام واحد ولا ان يكون مثالا للجملتين اللتين لهما محل  
 من الاعراب لان ترك العطف حينئذ لموافقة المحكى لا للاختلاف  
 ولانه يجوز العطف مع الاختلاف اذا كان للاول محل من الاعراب  
 نص عليه الشارح رح في شرحه للمفتاح ومثله بقوله قل اكرمى واكرمك  
 ولانه حينئذ يكون داخل في القسم الاول والفصل فيه لعدم قصد  
 التشريك فتعين ان يكون مثالا لجرد الانقطاع من غير نظر الى  
 كون الاولى في محل الاعراب ولا قوله ما وقع في كلام الراى فالمصراع  
 المذكور ليس مثالا بتمامه ولا ببعضه وانما هو اشارة الى المثال ولا يخفى  
 كونه تعسفا لان الظاهر ان المثال هو المصراع اما بنفسه او ببعضه  
 قوله والجملتان فيه مما له محل من الاعراب اى على تقدير العطف  
 فان قدس سره فلان ما تقدم من قوله لم يعطف ولم يجزم ايضا يدل  
 اه اعتراض على قوله لان المثال انما هو هذا المصراع بانه مخالف  
 لما قرره سابقا لانه يدل على ان المثال قول الراى والجواب منع تلك  
 الدلالة بل يدل على انه مثال مع قطع النظر عن اعتباره في الحكاية  
 وعن كونه محكما قال قدس سره واما بانها فلا لانه لا خفا اه والجواب  
 ان الانقطاع يوجب الفصل بين الجملتين مطلقا وعدم الجباية  
 للفصل فيما له محل من الاعراب لكونه في حكم المفرد قال قدس سره  
 لكن باعتبار دلالة اه فيه ان المصراع ليس مثالا باعتبار دلالة على  
 المحكى بل لانه بهذا الاعتبار في محل الاعراب المحكى المدلول عليه  
 بالمصراع ولا يخفى كونه تعسفا بخلاف ما قاله الشارح رح فان المصراع  
 مثال له باعتبار بعضه وهو الشائع في كلامهم قال قدس سره واما قوله  
 تعالى انا معكم اه هذا البيان حق لكن لا يتعلق له بكلام الشارح رح  
 اذ محصولة ان ارسوا له محل من الاعراب كما ان قوله تعالى انا معكم اه  
 نحن مستهزون له محل من الاعراب لكون كل منهما مقول القول



قال قدس سره كما توهمه اشارح رح افزاء على السارح رح فانه ما قال  
ان ترك العطف في الحكاية لكمال الاقطار بل في الجملتين مع  
قطع النظر عن الحكاية كما مر قوله ولما التفت فلما لم يتمر به لا يخفى  
ان حاصل الاستدلال ان النعت سواء كان مخصصا او موصفا  
او مؤكدا او غيرها لابد ان يدل على بعض احوال المتبوع لانه تابع يدل  
على معنى في متبوعه وهذا المعنى اعني الدلالة على بعض احوال  
المتبوع لا يتحقق في الجملة فلم ينزل الثانية منزلة النعت ولا مدخل  
في هذا الاستدلال لعدم غير النعت عن عطف البيان وانما تعرض له  
اشارة الى الرد على من زعم ان الجملة الموصوفة للآخرى نعت لها  
بتميز يلها منزلة النعت الموضح وحاصل الرد ان النعت لا يتميز عن  
عطف البيان في المفردات الا بكونه دالا على حال المتبوع وعطف البيان  
دالا على نفسه ولذا قالوا ان الفاضل في جاء في زيد الفاضل نعت  
زيد ولو قدم عليه يكون عطف بيان له والدلالة على حال  
المتبوع لا يتحقق له في الجملة فلا يتم فيها النعت الموضح عن عطف البيان  
فالجملة الموصوفة عطف بيان لا نعت كما وهم وانما قلنا ان  
هذا المعنى لا يتحقق في الجملة اى من حيث هي جملة لان الجملة  
من حيث هي جملة تدل على نسبة تامة بين الطرفين لا تعلق لها  
في افادة معناها بشيء آخر فضلا عن ان تدل على حال من احواله الا  
ان يؤول النسبة التامة بالقيدية فتقع صفة وحالا وخبر بهذا الاعتبار  
فالجملة في نفسه من حيث هي جملة موصوفة بعدم الدلالة المذكورة  
فلا يستحسن تميزها بمنزلة ما هو موصوف بالدلالة وان كانا  
مشاركين في بعض الامور كالابضاح وبما حررنا لك اندفع ما قبل  
ان تنزل شيئا منزلة آخر لا يقتضي الامتناع بينهما ولا يقتضي  
رعاية خصوص معنى معتبر في الآخر وما قيل ان الجملة ربما تدل  
على حال جملة كان يقال زيد قائم علمت فيحصل علمت لانه يدل على انه  
معلوم فهو بمنزلة النعت بخوابه انها جملة واحدة في الحقيقة لان المعنى  
علمت زيدا قائما اخر العامل فعلق عن موهله فصارا جملتين صورة  
ولذا لم يعدوه من صور الفصل قال قدس سره والاكتات الجملة

محكما عليها اى وان كان المعنى المذكور متحققا فيها بين الجملة  
اكان الجملة التي فرضت منعوتا محكما عليها بالجملة التي فرضت نعتا  
لكن الجملة من حيث هي جملة لا تصلح لكونها محكما عليها لما ذكره  
في حواشي شرحه الافتتاح من ان المحكوم عليه حقيقة لابد ان يكون  
مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك يظهر ذلك  
كله لمن راجع الى وجد انه وانصف من نفسه واذا كان الامر على هذا  
لم يستحسن تنزيل الثانية منزلة الوصف انتهى يعنى ان المحكوم عليه  
حقيقة لا من حيث الظاهر فان الجملة قد تقع محكما عليها ظاهرا ونحو  
تسمع بالمعدي خير من ان تراه لابد ان يكون ملحوظا في نفسه لا بتبعيه  
شيء آخر لان النفس مجبولة على انه لا يحكم على شيء مالم يلاحظه قصدا  
وبالذات بخلاف المحكوم به فانه حال من احوال المحكوم عليه فيكفيه  
الملاحظة التبعية فلذا يقع الجملة خبرا يجوز يد قام فانه يكفي في ذلك  
ملاحظة القيام من حيث انه حال من احوال زيد ولا يلزم ان يكون ملحوظا  
بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست ملحوظة في نفسها اذا المقصود  
من الجملة معرفة المسند اليه من حيث ثبوت حال له او انتفاءه فهي آلة  
لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليها بالابعدان يلاحظ المجموع من الطرفين  
والنسبة مرة ثانية قصدا وبما حررنا لك ظهرا ان الشكوك التي اوردها  
بعض الناظرين غير واردة عليه منشأها عدم التدبر في كلامه وانت خبير  
بالفرق بين الوجه الذي ذكرناه وبين الوجه الذي ذكره السيد  
فان ما ذكرناه يدل على عدم كون الجملة دالة على حال شيء آخر  
وما ذكره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر قوله لدفع  
توهم تجوز او غلط سواء كان للسهو او للنسيان او لسبق اللسان وقد مر  
في بحثنا كيد المسند اليه ان التاكيد المعنوي قد يكون لدفع توهم الغلط  
نحو جاءني الرجلان كلاهما فانه يدفع توهم الغلط بتلفظ الثانية  
مكان المفرد والجمع دون تشبيه اخرى على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل  
واحد من التاكيد المعنوي واللفظي لدفع كلا الامرين من الغلط والتجوز  
فليكن على سبيل التوضيح قوله مع الاختلاف في المعنى المراد بالاختلاف



والانحاد ههنا الاتحاد والاختلاف في المعنى المقصود لافي المعنى المداول  
فانه لا بد منه قوله وهذا على تقدير اه اي ~~مكونها~~ وكدة بالنسبة  
الى ذلك الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر الم ذلك الكتاب لجملة  
واحدة فان لا ريب فيه مؤكدة ايضا لكن لا بالنسبة الى ذلك الكتاب  
قوله جملة مستقلة اسمية بان يكون التقدير الم هذا او هذا الم او فعلية  
بان يكون التقدير اقسام الم فيكون الجار محذوفا او اذ كر فيكون  
منصوبا وعلى التقدير الم اما اسم السورة او القرآن واسم من اسماء الله  
تعالى او مؤلف بالمؤلف من هذه الحروف قوله او طائفة من الحروف الخ  
واقعة في اوائل السور على سبيل التعداد للتخدي من غير ان يكون لها محل  
من الاعراب كما ذهب اليه صاحب الكشف قوله كان ماعداه كان الظاهر  
ان يقول كان ماعداه من الكتب بالنسبة اليه ليس بكتاب كما قال كان  
ما سواه بالنسبة اليه ليس برجل او يقول ماعداه بالنسبة اليه ناقص الا انه  
اورد كان رعاية للتأذي في اطلاق النقصان على ما عداه من الكتب  
الا الهية كذا قيل والاوجه انه اشارة الى ان المقصود من حصر الجنس  
الدلالة على كماله فيه لا التعريف بنقصان غيره كما مر من ان قولك زيد  
الشجاع قد يصدق به مجرد كمال شجاعته وقد يتوسل بذلك الى التعريف  
بنقصان شجاعته غيره من يدعي مساواته في الشجاعة قوله تقبالذلك التوهم  
فتوهم الجواز في ذلك الكتاب بمنزلة توهم الجوز في جاء في زيد  
لاشراكهما في البناء على المساهلة ودفع هذا التوهم على تقدير  
كون الصمير المجزوز في لا ريب فيه راجعا الى الكلام السابق اعني  
ذلك الكتاب ظاهر كانه قبل لا ريب فيه ولا مجازفة وان كان راجعا الى الكتاب  
كما هو الظاهر فبناء على انه اذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية الكمال  
لم يكن قول ذلك للكتاب بالمجازفة قال قدس سره ذكر صاحب  
الكشاف اه في الرضي اختلفوا في التأكيدين المحجمة فقال ابن برهان  
ان كل واحد منهما تأكيدي لما قبله وقال غيره بل كل واحد منهما تأكيدي  
للمؤكد الاول فاختلاف الشيخين في هدى المتقين في انه تأكيدي لا ريب  
فيه اول ذلك الكتاب مبني على ذلك الاختلاف والاتجاه المذكور بقوله

فيجبه عليه ان الانسب اه ليس بشي لان كل واحد من التأكيدين اذا كان  
متحدا بالمؤكد كان كل واحد منهما متحدا بالآخر فيكون بينهما ايضا كمال  
الاتصال كما كان بالقياس الى المؤكد قوله لما في تكثير هدى اه يعنى  
يقيد تعظيم الهداية وتعظيم الهداية يفهم بسبب حله عليه  
وجعله عين الهدى قوله هذا داخل في الهداية هذا انما يقيد لو كان  
السند مساويا والجواب التام ان يقال التقديم المحصر مبالغة اعتناء بشأن  
هذا التفاوت بتزليل غيره منزلة العدم قوله لكن ذكر الشيخ اه كان الشيخ  
نظر الى ان المقصود من نفي الريب فيه اثبات كونه كاملا غاية الكمال  
فيتحد الجملتان في المعنى والظاهر ما قاله السكاكي رح فان المقصود  
منه نفي الريب فيه بالكلية ويتوسل بذلك الى كونه بالغاية الكمال  
فيختلفان في المعنى المقصود مع تقرير الثانية الاولى باعتبار لازمها قوله  
او كغير الواقية لكونها محملة او خفية الدلالة قوله اي بشأن المراد  
فلا بد من اتمامه وايضا ولم يرجع الصمير الى تمام المراد لان الاعتناء بشأن  
المراد يقتضى ان يبالغ في التمام قوله او قطيعا اه فلفظ اعتناءه ولو كونه  
بحجيا او لطيفا لا يدركه العقل ابتداء يكون اعتناء بشأنه فيبدل عنه  
ليقرر في ذهن السامع قوله لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال  
بان لوحظ ان الجملة الاولى مذكورة فترك العاطف لكمال الاتصال  
وان اعتبر انها غير مذكورة حكما لكونها في حكم المنهى فالترك لكون  
الجملة الثانية عارية عن المعطوف عليه وفي كلام المفتاح  
اشارة الى الوجه الثاني ايضا قال قدس سره ثم الجمل اه لا يخفى  
انه لم يبين معنى لاسميا فانه يقتضى ان لا يتحقق كونه مقصودا  
بالنسبة في الجملة مطلقا مع رجحان عدم تحققه في الحمل التي لا محل لها  
ووجهه ان كونه مقصودا بالنسبة فرع كونه منسوب اليه او منسوب  
والجملة من حيث هي جملة ليست كذلك الا اذا اولت بالمفرد فالجمل التي  
لا محل لها ارجح لعدم قبولها التأويل بخلاف التي لها محل فانه لا يتصور  
فيها كونها مقصودة بالنسبة من حيث انها جمل ويتصور فيها ذلك  
من حيث وقوعها موقع المفرد وتأويلها به واما ما قيل في توجيهه



من ان المراد ان الحمل لا يتحقق فيها مجموع الامرين لاسيما فيما لا محل لها  
من الاعراب فانه لا يتحقق فيها شيء منهما فاعسف قال قدس سره ولهذا  
جازاه لا يخفى انه يمكن اعتبار هذا المعنى في بدل الكل ايضا بان يكون  
في الجملة الثانية من زيادة التفصيل او الابضاح او التقرير ما لبس في الاولى  
وان اتحدتا في المعنى وبهذا يتميز عن بدل البعض والاشتمال وتلك الزيادة  
توجب الاعتناء بشانها واسئنانا القصد بها فيزال الثانية منزلة  
بدل الكل ولذا قال الشارح رح في شرح المفتاح وتبعه السيد ان الجملة  
الثانية في قوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يستلکم اجرا  
يشبه ان يكون بدل الكل من الكل الا ان اتحدتهما في المعنى يقوى  
جانب التاكيد قوله والمقام يقتضي اعتناء بشان التنبية  
المذكور قوله لكونه مطاوعا في نفسه لان ايقاظهم عن سنة غفلتهم  
عنهما مطلوب في نفسه فانه مبدأ كل خير قوله او ذر بعة الى غيره اى التقوى  
المذكور قبله بقوله واتقوا الذى امدکم بما تعملون بان يعملوا بذلك التنبية  
ان من قدر ان يتفضل بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب  
فاتقوه ومن لم يفهم جعل الضميرين المجرورين راجعين الى نعم الله نعم  
يتأويل المذكور وفسر النعم المطلوبة في نفسه بالاكل والشرب  
والذرية بما يتوسل به اليهما وكلمة اول التعميم قوله فان المراد اه بقرينة  
قوله والا فكن في السر والظهر مسلما كما سيحكي والا فغناه الحق في طاب  
الرحلة ثم ان دلالة على اظهار الكراهة بتلك القرينة ظاهرة واما  
دلالة على كمال اظهار الكراهة فلم يبينه الشارح رح ههنا لادعائه الظهور  
حيث قال في شرح المفتاح ككون المقصود من ارجل كمال اظهار  
كراهة اقامته مما لا يشبه على من له ادنى معرفة بالكلام وقال السيد  
في شرحه وذلك ان الرجل اذا كره اقامة من يصاحبه لمخالفة سره علمه  
ربما رمز الى كراهته رمزة خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فاذا قال له  
ارجل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال المستلزم  
لكمل الكراهة انتهى وعلى هذا الوجه يكون في لا تقم مع قطع النظر  
عن التاكيد دلالة على كمال اظهار الكراهة ايضا لانها اقوى

من دلالة الرمز والارسال الا ان دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهة  
الترامية ودلالة لا تقم عليه مطابقة فيكون اوفى بتأدية المراد من ارجل  
من وجهين هذا الوجه هو وجه اشتماله على التاكيد دون ارجل وهذا  
ما اختاره في شرح المفتاح لكون عبارته صريحة في ذلك حيث وقع  
فيه فصل لا تقم من ارجل لقصد البذل لان المقصود من كلامه هذا  
كمال اظهار الكراهة لاقامته بسبب خلاف سره العلن وقوله لا تقم  
عندنا اوفى بتأدية هذا المقصود من ارجل لدلالة ذلك عليه بالتضمن  
مع التجرد عن التاكيد ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التاكيد فانه  
صریح في ان لا تقم اوفى من وجهين الدلالة بالمطابقة وكونه مشتق  
على التاكيد ويمكن ان يقال ان دلالة ارجل على كمال اظهار الكراهة  
لانه يدل على اظهار الكراهة بواسطة قوله والا فكن في السر والظهر  
مسما قبله منه اظهار الكراهة مع التنبية كانه قبل ارجل لمخالفة سره  
علتك فيكون دلالة على اظهار الكراهة اقوى وهو معنى كمال اظهار  
وعلى هذا الوجه لا يكون لا تقم بدون اعتبار التاكيد دالا على  
كمال اظهار بل بواسطة التاكيد ويكون لا تقم اوفى من ارجل  
من وجه واحد وهو انه دال على كمال اظهار بالمطابقة وارجل بالانضمام  
وهذا ما ذكره الشارح رح في الجواب من ان لا تقم يدل على مجرد  
اظهار الكراهة ولا تقم على كمال اظهار الكراهة وعبرة المتن بتحمل  
التوجيهين بان يكون قوله مع التاكيد متعلقا بالدلالة فيفيد مقارنته  
الدلالة مع التاكيد في كون لا تقم اوفى وان يكون حالا من ضمير دلالة  
فيفيد ان دلالة على بالمطابقة حال كونه مع التاكيد دون حال خلو  
عنه والى التوجيه الثاني اشار في الجواب والى الاول في قوله وقربا  
من هذا ما يقال اه فان قوله مع انه ليس فيه شيء من التاكيد يدل على ان  
في لا تقم دلالة بالمطابقة مع شيء من التاكيد فاقوهم ان ما ذكره في الجواب  
مخالف لما في المتن منشاء قوله التدبر فتدبر قال قدس سره اذ ليس  
المقصود كمال اظهار فقط اه هذا مجرد دعوى لا دليل عليه لم  
لا يجوز ان يكون المقصود اظهار الكراهة بحيث لا يبقى فيه شيء



وان كانت الكراهة غير كاملة بان يكون الخطاب ٧٢ كفه الكراهة القليلة  
من التكلم اذا علمها يقينا قال قدس سره لان الاعتناء بشان اه اولان  
المقصود الفرق بين الحملتين بكون الثانية اوفى ولا يدخل في ذلك  
لكون الكراهة شديدة اوضعية قال قدس سره يدل في الجملة لان الاعتناء  
بأظهار شيء يكون فيما يعنى بشانه في الاغلب قال قدس سره يدل  
على كراهة شديدة باعتبار اشتغاله على التأكيذ وفيه اشارة الى اختيار التوجيه  
الثاني قال قدس سره كمال اظهارها لكون الدلالة واضحة واظهار كمالها  
لدلائها على الكراهة الشديدة قال قدس سره فيقول اه على صبغة  
الغيبه معطوف على لا يفرق الاشارة الى ان مذهبه عدم الفرق بين الطلب  
المخصوص اعنى طلب الفعل من الغير وبين ارادته منه لعدم الفرق بين  
مطلق الطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم الفرق بين الارادة والطلب  
باقسامه الخمسة قال قدس سره فيكون مدلول الامر لان النهى مقابل الامر  
فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهى ضدها فافهم فانه قد خفي على  
بعض الناظرين فاعترض بما يحججه الاسماع قال قدس سره واذا اكاد  
فيه ايضا اشارة الى التوجيه الثاني قال قدس سره وذلك اه وخلصت  
ان الشارح رح قال انه حقيقة عرفية وذلك القائل بانه مقصود منه قصدا  
صرحاً سواء كان حقيقة او مجازاً مشهوراً فلهذا الكونه اعم مما قاله الشارح رح  
قريب منه قال قدس سره اذا فهم منه معنى اه اى من غير قرينة كافية  
لانتقن لا يخلو عن ان يكون حقيقة عرفية او مجازاً مشهوراً فاندفع ما قيل  
يجوز ان يكون فهم المعنى الغير الموضوع له قصداً وصرحاً بواسطة  
وضوح القرينة الدالة قال قدس سره قد حققنا الكلام اه يعنى ان قوله  
ارحل لا تقين حكاية عما يقوله الشاعر في زمان الاستقبال فهو مثال  
باعتبار المحكى ولا محل له من الاعراب وعند الشارح رح هو مثال للمجرد  
بدل الاشتغال من غير اعتبار الحكاية والمحكى وقد عرفت تحقيقه  
قال قدس سره لا يخفى ان الاولى اراد مثال اه لا اراد مثالين لشيء واحد  
اعنى ما هو كغير الوافية قوله بالتضمن على مفهوم لا تقم ومعلوم  
ان كمال الاظهار مفهوم منها لكون دلالة كل منهما اظهر من دلالة

الرمز والارسال فكيف اظهر الكراهة مفهوم مطابق عرقى لا تقم  
بدون التأكيذ ويحتمل من مفهوم ارحل لدلالة عليه مع طلب الرحلة  
ولا تقين فيه التأكيذ الذى لبس في ارحل فيكون لا تقين بدل الاشتغال  
لارحل لا بدل البعض ولا حاجة في هذا البيان الى اعتبار ان النهى  
موضوع للكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهر الكراهة مدلول  
مطابق لغوى لا تقم كما اختاره السيد في شرحه للمفتاح فانه حينئذ  
مدلوله طلب الكف عن الاقامة لاظهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار  
ان النهى مدلوله الكراهة كما ان الامر مدلوله الارادة فتدبر فانه ممازل  
فيه اقدام الناظرين وعرضت لهم الشكوك فيه قوله ولا يجوز ان يقال اه  
لا يخفى انه لم يذهب احد من الحويين الى كون الفعل عطف بيان للفعل  
وانما ينشأ هذا الجواز انهم قالوا به كون الفعل بدلا عن الفعل بدل الكل باتفاق  
ومثلوا بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاماً ايضا عطف له العذاب وبقوله  
متى تأتيناكم بناتٍ ديارنا \* وقال الرضى لا ادري فرقا بين عطف البيان  
وبدل الكل فحصل من هاتين المقولتين سؤال جواز كون قال عطف بيان  
لوسوس قد دفعه الشارح رح بانه اذا اعتبر مطلق القول بدون  
اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة اذ لا يهسام في مفهوم  
الوسوسة فانه القول الخفى بقصد الاضلال ولا في مفهوم القول ايضا  
حينئذ بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد منهما فردا  
صادر من الشيطان ففيه ايهام يزيله قول مخصوص صادر منه فا قيل  
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالفعل بيانا للوسوسة المقيدة بكونها  
الى آدم هم من غير اعتبار الفاعل في كلهما فلا يكون الجملة عطف بيان  
لجملة لبس بشيء اذ لا منشأ لهذا الاحتمال ولا معنى لاعتبار الفعل  
بدون الفاعل واعتباره مع المفعول قال قدس سره لانه اعم منه فيه  
ان كون الثاني اعم من الاول لا يضر في كونه عطف بيان اذ لا يلزم فيه  
حصول البيان باجماعهما لا كون الثاني اخص من الاول قوله لانه  
اوفى على جنس العذاب في التاج الايقاف بر بالاشد واما كان اوفى  
لان الذبح في نفسه عذاب وذبح الانبياء اشد منه ثم عند استحياء الامهات



اشق منه قيل بقي الكلام في اختصاص آية البقرة بترك العطف  
 وآية سورة ابراهيم بالعطف وعندى ان القصيدة واحدة عبر عنها بمير  
 فيقضي البلاغة ان يكون لكل تعبير نكتة واما طلب النكتة لتخصيص  
 التعبير فانما يتجه اذا كان موضع التعبير متعددا كما مر في قوله تعالى وجاء  
 من اقصى المدينة رجل يسعى في قصيدة رسل انطاكية وفي قوله تعالى  
 وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى في قصيدة موسى ثم نقول لعل نكتة  
 تخصيص آية البقرة بترك الواو ان قوله تعالى واذ نجياكم من آل فرعون  
 عطف على نعمتي في قوله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي انعمت  
 عليكم عطف الخاص على العام اظهار الشراقة وعظمته فاللائق  
 ان يكون سوء العذاب نفس الذبح فيكون التخليص منه اعظم النعم  
 واما اذا كان عبارة عن مطلقة فالتخليص منه نعمة كسائر النعم بخلاف ما  
 وقع في سورة ابراهيم فان القائل به موسى ثم كما قال الله تعالى واذ قال موسى  
 لقومه يا قوم اذكروا نعمتي الله عليكم اذ انجاكم من آل فرعون الاية  
 والخلاص منه ومن الذبح نصب عنه فبعد ذكر مطلق سوء العذاب  
 والنجاة منه عطف عليه الذبح ليكون التخصيص بعد التعميم دالا  
 على عظمة نعمة التخليص عنده قوله فانه بين الخ يعني ان جهة الى الله  
 مرجعكم مبتدأ وخبر مبين للعذاب باعتبار مدلوله الانزاحي واو قدر  
 العائد فيه يجوز ان يكون صفة ليوم لكن الاول ابلغ قوله  
 مما يؤدي الخ بيان للغير والمراد بتأديته الى فساد المعنى تأدية  
 العطف عليه وجعله حلا من عطفها فاسد لانه يفيد تقييد الايهام  
 حال كون العطف مؤديا الى فساد المعنى قوله انه يشتمل على مانع  
 من العطف اه مع وجود الصحيح وهو التفسير بخلاف كمال الاتصال فان الصحيح  
 فيه منتف عن ان المانع في كمال الاتصال ايضا وجود فلا بد من اعتبار  
 قيد مع التفسير في المعنى حتى يكون صورة الايهام شبهة لكم الالاتقطاع  
 فقط فقد وهم قوله ابغى بها بدلا اه الباء للمقابلة فاقيل ان بها  
 بمعنى عنها حال عن بدلا والمعنى اطلب بدلا عنها تكلف مستغنى عنه  
 واراها بصيغة المجهول شاع بمعنى الظن وانما جعل ضلالها مظهرنا

مع ان المناسب دعوى اليقين رعاية لمقابلة الظن بالظن وقيل للتأديب  
 عن نسبة الضلال اليها يقينا قوله فيكون هذا ايضا اه وما قيل  
 ان هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز ان يكون اراها خبرا لان بعد  
 خبر او حالا او بدلا من ابغى فسد فوع بان الاصل في الحمل الاستقلال  
 وانما يصار الى كونه في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على ان الشيخ  
 عبد القاهر نص بان ترك العطف بين الجمل الواقعة اخبارا لا يجوز  
 قال قدس سره وهو ان يكون قبل الجملة اه ظاهره يدل على انه اذا كان  
 قبل الجملة كلاما مانعا مشتمل على المانع والثاني لامانع فيه يقطع  
 الجملة عنه لكن نص في شرح المفتاح بان القطع انما يجب اذا كان  
 الكلام المشتمل على المانع متأخرا عما لا مانع فيه فلا يجوز العطف واما  
 اذا كان بالعكس فيجوز العطف لانه لا توهم العطف على البعيد المشتمل  
 على المانع مع وجود القريب الذي لا مانع فيه فلا بد من ان يراد بقوله  
 قبل الجملة قليلة بلا فصل كما هو المتبادر وان يقال قوله وكلام لا مانع  
 فيه بتقدير وقوله كلام لا مانع فيه اي قبل ذلك الكلام كلام لا مانع فيه  
 قال قدس سره وكانه المراد من العطف على الجملة الشرطية اي الجملة التي  
 اعتبر الشرط جزء منها لا الجملة التي حكم فيها بين الشرط والجزاء  
 حتى يرد ما ذكرنا قال قدس سره وهذا القدر كاف في المنع لا نقول  
 انه لم يعطف الله يستغنى عنهم على قالوا سواء اعتبر التقييد بالشرط  
 مقدما على العطف او متأخرا لان المتبادر منه اشتراكهما في القيد وفيه  
 ان هذا انما ينتم اذا كان المعطوف عليه حال التقييد بالشرط وعدمه  
 جملة واحدة وليس كذلك فان المعطوف عليه حال التقييد بمجموع  
 الشرط والجزاء وحال عدم التقييد جزؤه اعني قالوا فقط فاقطع  
 عن العطف على المجموع لدفع الايهام الحاصل من العطف على جزئه  
 اعني قالوا فيكون القطع للاحتياط واعله لاجل هذا اورد الاعراض  
 المذكور في شرحه للمفتاح ولم يجب عنه قال قدس سره فان قلت  
 فاذا تقول اه الظاهر ترك القارئ لان اراد الاولى في الاسئلة الاشعار  
 بان مورد السؤال ما تقدم وليس مورد هذا السؤال ما تقدم فانه

لاننا نقول الخ نسخة



استفسار محض لوجه العطف في الآية وإيراد الثانية للاشعار بأن منشأه  
ما تقدم وقد ذكره بقوله حيث زعمت أن التبادر هو الاشتراك قال  
قدس سره قلت قد يخالف الظاهر اه خلاصته أن المانع أعني التبادر  
المذكور في الآية قد زال بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف  
فيه بخلاف ما نحن فيه فإنه لحقاً القرينة تبادر الاشتراك باقي فلا يجوز  
العطف وفيه أن الاستمرار التجددي المستفاد من يستهزئ قرينة  
واضحة على عدم التقييد بالشرط قوله فتفصل الثانية اه أي اذا زلت  
الاولى منزلة السؤال كانت الاولى سؤالاً منزلاً ففصلت الثانية عنها  
كما يفصل الجواب عن السؤال قوله لمسا بينهما من الاتصال أي الاتصال  
الشبيه بكمال الاتصال فكما أن الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة من كمال  
الاتصال مستتعة للثانية ولا يوجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال  
مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلما صورتي السؤال  
والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه  
وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال  
الاتصال وفيه أن كمال الاتصال منقسم في الاقسام المذكورة وليس صورة  
السؤال والجواب داخله في شيء منها وما قيل أنهم لم يعدوها في تفصيل  
الاتصال لأن السؤال والجواب لا يحتاج الفصل بينهما إلى اعتبار  
لانهما يكونان كلامي متكلمين ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم  
آخر فمع كونه غير صحيح في نفسه لانه يقال وعليكم السلام معطوفاً  
على السلام عليكم لا ينفق في شرح كلام المص رح لانه صريح في أن  
الفصل بينهما للاتصال وقيل انها داخله في قوله يانا لان الجواب  
بيان مبهم السؤال وليس بشيء لانه لا يدفع الابهام الذي في السؤال  
اذ لا ابهام فيه انما يدفع الابهام الذي في مورد السؤال قوله بفجواه  
أي بمعناه فالتقييد بزيادة الايضاح والمورد على صيغة اسم الفاعل  
فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال كأنه يورده وقرئ بصيغة اسم  
المكان وينزل ويطلب بالرفع أي حينئذ ينزل اه ويجوز نصبهما عطفاً  
على يكون ويقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة

المقتضية للقطع بل هو مقتضاها أي فيقطع هذا الثاني عن السابق  
لذلك أي لطلب وقوعه جواباً للسؤال المنزل مستزاة الواقع اولاً لجل  
ذلك السؤال المقدر أي ليدل على تقدير السؤال فإنه لو عطف لم يكن  
دليل على السؤال المقدر قوله وتنزيل السؤال بالفحوى أي حال كون  
السؤال مدلولاً عليه بالفحوى قال قدس سره منهم من ادعى اه  
والنقص في أن السؤال والجواب أن نظر إلى معنيتهما فيهما شبهة  
كأن الاتصال وان نظر إلى لفظيهما فيهما كمال الانقطاع لكون  
السؤال انشاء والجواب خبراً وان نظر إلى قائلتهما فكل منهما كلام  
مبتدأ وعلى جميع التقادير فالفصل متعين وأما ما قيل انه قد ورد الواو  
في قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة الآية  
والحال انه جواب لسؤال نشأ مما قبله وهو قوله تعالى ما كان للبي  
والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية فليس بشيء منشأه  
الخلة عن شأن نزوله فإنه نزل في منع الرسول صلى الله عليه وسلم  
عن استغفار أبيه وأمه وعمه والمؤمنين عن استغفار آبائهم محججين  
في ذلك بأن إبراهيم عليه السلام استغفر لأبيه على ما في الكشف  
فلا يه الا في منع لهم عن استغفار الآباء والأقربين والثانية جواب  
عنكم باب استغفار إبراهيم ثم عطف أحديهما على الاخرى للتأنيب  
وليس جواباً عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا ما قيل في جوابه  
من أن الواو للاستئناف فإنه لم يعمد دخول الواو على الجملة المستأنفة  
البيانية أعني جواب السؤال انما تدخل على قوله على المستأنفة  
التعوية أعني الجملة الابتدائية وكذا ما قيل في الجواب أن المعبر  
في صورة الاستئناف التردد في حال السؤال عنه بأن حاله كذا ام لا  
والغرض من السؤال في الآية التكريم ونظارها النص فليس من  
صورة الاستئناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجل  
فيغير كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورده فكان كل  
واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف وكان  
المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر



ليس بشيء لانه على تقدير ان يكون الذين يؤمنون الائمة استئنافا يكون  
 جوابا لقوله ما بال المتقين هذا الكتاب هدى لهم مع انه ليس فيه تردد  
 في حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام كذا قال قدس سره والاختلاف  
 خبرا وانشاء من عطف الخاص على العام لبيان جهة كمال الانقطاع  
 وذلك الاختلاف في الاغلب فانهما قد يكونان انشائيين كما اذا قيل  
 اضرب زيدا لمن قال من اضرب قال قدس سره وادراكه ان الكلام  
 اه حيث اورد الجواب قيل ان يسأل قال قدس سره وعدم تنبيه اه  
 حيث لم يورد السؤال بعد انشاء المنكلم الجملة التي هي منشأ السؤال  
 قوله لان كون الجملة الاولى اه فيه خفا لان مجرد كونها منشأ السؤال  
 لا يوجب شبهة الاتصال بالجواب الا اذا لوحظ ان المتصل بالمتصل  
 بالشيء متصل بذلك الشيء وهذا انما يتم اذا كان جهتا الاتصال واحدة  
 والافيجوز ان يكون كالنقطعة عنه بناء على تبيان جهتي الاتصال فلا بد  
 من تزييلها منزلة السؤال ليكون كالمتصلة والسكاكي رح انما لم يعتبر  
 التزييل لانه جعل الحالة المقتضية للقطع نوعين احدهما عدم قصد  
 اشتراك الثاني في حكم الاول والثاني ان يكون الكلام السابق بفعواه  
 كالمرور للسؤال فيقطع الثاني عنه ليكون دليلا على تقدير السؤال  
 وجعله كالحق واو اورد الواو لم يكن شيء دليلا على تقدير السؤال  
 واعتباره ولم يعتبر فيه كون الثاني كالمتصل بالاول حتى يحتاج الى اعتبار  
 التزييل ومن هذا ظهر ان ما نقله من الكشف ليس مؤيدا لما ادعاه  
 من كفاية كونها منشأ للسؤال في كونها كالمتصلة لانه لا يدل الا على  
 تقدير السؤال ولا دلالة له على جعله بهذا الاعتبار كالمتصلة قوله وانه  
 مبنى على تقدير سؤال كانه قيل ما بال المتقين خصوصا بالمدنية وهو محل  
 استشهاد الشارح رح وقد عرفت انه لا استشهاد على انه يجوز ان يكون  
 اقتضاه على تقدير السؤال لكفايته في كونه كالجاري عليه من غير  
 حاجة الى التزييل قوله عن سبب الحكم مطلقا بان يكون التصديق  
 بوجود السبب حاصل لا والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كفي البيت  
 المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب

الا انه جاهل بل عن حقيقة في طلب ما شرح ماهيته واذا يسأل  
 بما والتصديق الحاصل بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل  
 وقد سبق في بحث الاسماء انهم لم يحققوه في كلام الصحيح قدس سره  
 قوله لان العادة جارية اه لا يخفى ان خبر ان كان قوله ان يسأل عنه يجب  
 استقراءه وان كان قوله انه اذا قيل اه لا بد من استقراء ان من ان يسأل  
 ليكون جزاء لقوله اذا قيل والجملة الشرطية تفسيرا لضمير الشأن وغاية  
 التوجيه ان يقال ان يسأل لشد أو اذا قيل خيرة والجملة خبر ان والضمير  
 للشأن قوله عن سبب علة فاسأل بهذا الكلام جاهل بنفس السبب  
 لانه يعلم الاسباب بخصوصها ويزدد في تعيين احدها ليكون السؤال  
 عن السبب الخاص ولما يجاب بسبب خاص يحصل مطلوبه اعني  
 تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سببا لا  
 ان هذا التصديق لما لم يغير التصديق الحاصل له قبل السؤال لم يكن  
 هذا السؤال الا لتصور ماهية السبب فافهم فانه قد خفي على بعض  
 الناظرين قوله وعدم التأكيده لان السائل طلب التصور والتأكيده  
 انما يحى لطلب الحكم فلا حاجة الى ما قيل ان هذا اذا جرى الكلام  
 على مقتضى الظاهر واما اذا جرى على خلافه فيجوز ان يكون ترك  
 التأكيده التزييل المتعدد منزلة الخالي لقوله كانه قيل اه وليس السؤال  
 المقدر ما سبب عدم تبرئك لنفسك على ما سبق اليه الوهم لانه معلوم  
 وهو الهم المفهوم من قوله ولقد همت به وهم بها في الكشف وما ابرئ  
 نفسي عن الزلل وما اتهد لها بالبراءة الكليسة ولا اذكها ولا يخط او اما  
 ان يزيد في هذه الحادثة لما ذكرنا من الهم الذي هو قبل النفس عن  
 طريق الشهوة البشرية لا عن طريق القضية والعزم واما ان يزيد  
 على عموم الاحوال انتهى فالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة  
 على الامر بالسوء حيث لا راءة لهذه النفس الشريفة المزرعة فاجيب  
 نعم ان جنس النفس آمرة بالسوء مجبولة عليه والتأكيده ان في الجواب  
 لان للسائل تردد اقرب الى انكار اولان احدهما لدفع التردد والثاني  
 الاعتناء بالحكم لانه يستبعد الا وهما كون جنس النفس امارة بالسوء



حتى نفوس الانبياء عم قوله فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص  
والمخاطب به من يعلم اسبابا شتى لطالب العبادات من الاستحقاق وشكر  
التعبد والتخلص من العذاب والتعبد فيطلب تعيين واحد منها  
وهو الاستحقاق ويقول هل العبادات حق له قوله بيان ظاهر لمطلق  
السبب والمخاطب به من هو خال عن طلب السبب والمتكلم به يلقي اليه  
الحكم المآل ابتداء قوله ووصل ظهراى ربط للسبب مع المسبب بحيث  
لا خفا فيه قوله بحرف موضوع للوصول فان قلت الفاء تدل على التعقيب  
فكيف تدخل على السبب الذى هو مقدم على المسبب قلت باعتبار  
انه متاخر عنه في الذكر عند بيان السببية قوله وصل حتى لانه جواب للسؤال  
المقدر والمخاطب به من يصدق ان لطالب العبادات سببا ويطلب شرح  
ماهية ويحصل ذلك بذكر السبب المعين والتصديق الحاصل في ضمنه  
ليس مقصودا له قوله وهذا ابغ الوصلين اى الوصول التقديرى  
ابغ من الوصول الظاهرى اكون الاعتماد فى الاول على العقل وفى الثانى  
على اللفظ ولان العلم بالسبب بعد السؤال اوقع فى القلب من العلم به  
من غير السؤال قوله فبغاوت هذه الثلاثة الخ كما عرفت سابقا بيانه  
قوله نحو قالوا سلاما قال سلام انكالت المذكورة انما تراعى فى الحكاية  
لا المحكى لانها الكلام البليغ غاية البلاغة فمن قال يحتمل ان يكون تقاويم  
بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم  
كانوا قبل يتكلمون باللغة العربية نعم شيوخ هذه اللغة  
انما كان من سبيل عليه السلام فقد بعد عن المقصود قوله زعم  
اكثر استعماله فى اعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس  
وبدل عليه قول السباعى صدقوا قوله اى اوقع عنه الاستدلال  
بيان الحاصل المعنى فالقول اما مستند الى مصدره ويؤيده شيوخ هذا التقدير  
فيه واما الى الجار والمجرور ويؤيده تعديهما على الاستئناف قوله  
نحو احسنت انت ليعنى انه على صبغة الخطا بقرينة صدقك دون  
صبغة التكلم فانه لا معنى لتعليل احسان المتكلم الى زيد بصدقه  
للمخاطب الا بعد اعتبار امر خارج عن مفاد الكلام كصدقة المخاطب

المتكلم او غرضه له والمقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب بانه  
وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستحلاب  
اللاحق لا افادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى الكلام انى اعلم  
احسانك الى زيد ويكون السؤال المقدر سؤالا عن سبب علمه والجواب  
فيه باقى اعلم ذلك بانه حقيق بالاحسان او بانه صديق لك فانه مع بعده  
عن الفهم يرد عليه ان العلم بكونه حقيقا للاحسان لا يستلزم العلم  
بالاحسان المخاطب اليه ثم ان كون صنع المخاطب احسانا انما يتحقق  
اذا كان زيد اهلا للاحسان لان الفعل الحسن فى غير موقفة اساءة  
فانجبه السؤال عن سبب كون زيد محسنا اليه اى اهلية للاحسان  
فان المخاطب بعد تصديقه للمتكلم فى قوله احسنت الى زيد يصدق  
بان كونه محسنا اليه بسبب ما ذهبوا ما جاهل عن نفس السبب فطالب  
لتصور محيكون السؤال المقدر لماذا احسن اليه على صبغة الماضى المجهول  
اى لاى سبب صار محسنا اليه اى اهلا للاحسان واما عالم باسباب كونه  
محسنا اليه من كونه فى نفسه حقيقا للاحسان وكونه صديقا للمخاطب  
وقربا اليه الى غير ذلك وطالب لتعيين السبب فيكون السؤال المقدر  
هل هو حقيق للاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان  
من غير اشارة الى سبب استحقاقه او صديقك القديم اهل لذلك مع  
بان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول يكون مقصودا لسائل تصور  
السبب المعين وانتصديق به تابع له حاصل بالعرض وعلى التقدير الثانى  
يكون التصديق بالسبب الخاص مقصودا بان ذات وتصوره حاصل لا  
بالعرض بقى الاعتراض بانه على التقدير الثانى لا يتحقق التأكيذ  
لكون السائل متردد فى تعيين السبب والجواب ان الكلام فى نفس  
الاستئناف وكونه على طريقين وان الطريق الثانى ابغ من الاول واما  
استحسان التأكيذ على التقدير الثانى وعدمه على التقدير الاول فخرج  
عما نحن فيه اذ الوصف قائم مقام التأكيذ كما قاله السيد قدس سره  
وعما حذرنا لك ظهرا ندفاع اعتراض السيد بان المخاطب اعلم بسبب فعله  
الاختيارى فلا معنى لسؤاله عن غير سبب احسانه لان السؤال المقدر



سؤال عن سبب كون زيد محسنا اليه لاعن كون المخاطب محسنا وظاهر  
ان تقدير لماذا الحسن اليه صحيح على كل واحد من التقديرين قوله  
فلا يظهر الخ اي الظاهر ظهورا تاما او اظهر من كونه اشارة الى نقص  
الذات فانه ظاهر لا يستعمل اسم الاشارة موصغ الضمير قال قدس سره  
وهذا وجد مرجوح بالنسبة الى استيفاء الذين يؤمنون وذلك لان اجراءه  
على المتقين مشعر بان الحكم يكون الكتاب هدى مختصا بهم بواسطة تلك  
الصفات فلا يتجه السؤال عن السائل الا لعقلته عن التأمل في تلك الصفات  
ليفصل فيما ولا الجواب الا بالجل على تلييه المخاطب على عفته عن اخضرار  
تلك الصفات ولذا عيبت بالاجمال والا فالجواب باعادة الحكم الذي هو  
منشأ السؤال بتغيير الاسلوب وزيادة عليه بذكر ثمرته وهو الفلاح  
في الآخرة بخلاف ما اذا كان الذين يؤمنون استيفاء فان الحكم باختصاص  
كونه هدى للمتقين ليس فيه اشعار بعلة الاختصاص فالسؤال منجبه غاية  
الانجاء والجواب مشتمل على بيان علة الاختصاص تفصيلا واجالا  
قوله فان قلت ان كان اه اراد على قوله وهذا ابلغ لاشتماله على بيان  
السبب الموجب للمحكم وتقريره ان المراد بالحكم الحكم الذي يتضمنه  
الجواب يدل عليه التعليل بان ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية  
والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم المسؤل عن تعليله اذ لو كان  
غيره لم يطابق الجواب السؤال لان بيان سبب الحكم الغير المسؤل عنه  
لا يكون جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يرد عليه  
ان السؤال ان كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه  
اي استيفاء كالدون لم يكن سؤالا عنه فلا معنى لاشتماله على بيانه  
فلا فرق بين الاستيفاء في هذا الاعتبار فلا يصح الحكم بكون الثاني  
ابلع من الاول فاندفع ما قيل ان مقاله الشارح رح من ان السؤال  
ان كان عن السبب اه ضعيف منشأه عدم الفرق بين الحكم المتضمن  
للسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وظهر ان مجرد الفرق بينهما  
لا يدفع الاعتراض قوله وجهه انه تقريره ان كون الثاني ابلغ بواسطة  
الاشتمال المذكور ليس في كل استيفاء بل في استيفاء يكون السؤال

فيه عن سبب الحكم واذا اريد ان يجاب بان سببه استحقيقه له فالجواب  
حينئذ ان كان باعادة الصفة كان ابلغ منه ان كان باعادة الاسم  
لاشتمال الاول على بيان سبب الحكم الذي يتضمنه وهو سبب الحكم  
المسؤل عنه بخلاف الثاني قوله ثم قدر سؤال عن سببه حتى لو لم يقدر  
السؤال عن السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام لا تصور فيه  
ذلك وكذلك اوقدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب بان سببه  
الاستحقاق كما في قوله سهر دائم وجزن طويل قال قدس سره هذا  
كلام محتمل اه هذا انما يرد لو كان السؤال المقدر سؤالا عن سبب كون  
المخاطب محسنا الى زيد اما اذا كان سؤالا عن كون زيد محسنا اليه واهلاله  
فلا وقد مر تفصيله قال قدس سره فالصواب ان يقال اه اي لا يقال  
ان السؤال المقدر سؤال عن السبب بل يقال انه سؤال عن غير السبب  
وهو استحقاق زيد ليعلم ان الاحسان في موقعه اولا واعلم ان ما ذكره  
المصنف رح من تقسيم الاستيفاء بقوله منه ومنه مأخوذ من الكشف  
في تفسير قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم وعبارته هكذا واعلم  
ان هذا النوع من الاستيفاء يبيّن تارة باعادة اسم من استوفى عنه  
الحديث كقولك احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان وتارة باعادة  
صفته كقولك احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك منك فيكون  
الاستيفاء باعادة الصفة احسن وابلغ لانطوائها على بيان الموجب  
وتلخيصه انتهى فعمل الشارح رح قوله هذا النوع اشارة الى الاستيفاء  
الذي يكون السؤال فيه عن السبب ويكون الجواب ببيان الاستحقاق  
لانه المذكور سابقا في تفسير الآية المذكورة حيث قدر السؤال على تقدير  
كون الذين يؤمنون استيفاء ما بالمتقين مخصوصين بذلك وفسر الجواب  
اعني الذين يؤمنون اه بقوله اي الذين هؤلاء عقائدهم احقا بان يهديهم الله  
وكذلك على تقدير كون اولئك على هدى استيفاء والسيد لما اشكل  
عليه كون المقدر في المسائل المذكورين السؤال عن السبب جعل  
قوله هذا النوع اشارة الى كون الاستيفاء باعادة من استوفى عنه  
الحديث سواء كان سؤالا عن السبب كما في الآية الكريمة اولا كما



في المشالين ولا يخفى انه خروج عن الظاهر المتبادر قال قدس سره  
وبذلك يظهر الخ قد عرفت صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق  
فلا تعيده قوله وليس يجري هذا في سائر صور الاستيفاء وان كان  
بإعادة ما استوفى عنه الحديث اسما او صفة كما اذا قيل  
قالوا سلاما ابراهيم قال سلام والنبى الخابق قال سلام فان كلا الاستيفاءين  
جواب لسؤال الخاق قال ابراهيم وليس احدهما ابلغ من الآخر  
وصكنا لا تفاوت بينهما لو قيل قلت غلبت على شهر دائم  
او للعاشق شهر دائم فانهما وان كانا جوابين عن السؤال عن السبب  
لكن ليس الجواب بان سببهما الاستحقاق كما في نحو احسنت بصيغة  
المتكلم الى زيد زيد يدفع اعدائي او كما مل الشجاعة يدفع اعدائي  
فالتفاوت بينهما لانه في الحقيقة جواب بالاستحقاق كما في زيد  
حقيق بالاحسان لدفع اعدائي او لدفع اعدائي بالشجاعة الكالة قوله  
لهم القدر في تاج الين في الالف والاف والالف بالكثر دوسى كرفتن  
من حذوهم والايلاف الفت دادن والفت كرفتن والمؤالفة  
والالف بكسى يوسن قوله حذف هذا الاستيفاء او لك ان تقول  
يجوز ان يكون الاستيفاء مذكورا لان الرقم يدل على الكذب والمقابل  
كذب الكذب الزعم قوله بل يحتمل التأكيذ والبيان اى بمسئلة  
احدهما كما مر في لاريم فيه وهى المتقين لكن المؤكذ هناك مذكور  
وهى الشذوف وذلك لان معنى لهم الف وليس لكم الف مقرر لمعنى  
كذبتم وموضح له قوله فلدفع هذا الوهم اه قيل هذا الوهم بعد  
ايراد الواو باق لانه يجوز ان يكون للعطف على الذى لا التنى والجواب  
ان العطف على المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب اليه الوهم  
قوله جى باواو العاطفة فيه اشارة الى انها ليست زائدة واستنباطية  
كما قيل لكونها في الاصل للعطف فلا يصار الى خلافه الا عند الضرورة  
ولعله انكبت ذلك هربا من لزوم عطف الانشاء على الاخبار قوله  
فوقع في خبط عظيم اى افقنا ومعنى اما لفظا فلا لانه لا بد لاما العاطفة  
من تقدم اما فى المعطوف عليه ولا يجوز حذفها في السعة حتى يقال انها

مقدرة قبل قوله تدفع الابهام واما معنى فلاز قوله والا فواصل دل  
على ان للواصل صورتين كمال الانقطاع مع الابهام والتوسط فاقول  
بعده بان الوصل اما لدفع الابهام واما للتوسط لغو قالوا جيب بيان  
مواضعهما واليه اشارة بقوله وقد علم بما مر ان الابهام اه قوله لم يذكر  
الامثالا واحدا الى اورد اية واحدة في ذلك قوله اى لا تعبدوا له ويؤيده  
قراءة عبدالله وبنى لا تعبدوا ولا بد من ارادة القول وقيل هو جواب قوله  
اذا اخذنا ميثاق بنى اسرائيل اجراء له مجرى القسم كما نه قيل واذا قسمنا  
عليهم لا تعبدون وقيل معناه ان لا تعبدوا فلما حذف ان رفع بقوله  
الا بهذا الزاجرى احضر الوعى \* ويدل عليه قراءة عبدالله ان لا تعبدوا  
ويحتمل ان لا تعبدوا ان يكون انه فيه مقسرة وان يكون ان مع الفعل  
بدلا من الميثاق كما نه قيل اخذنا ميثاق بنى اسرائيل توخيدهم  
كذا في الكشف بقوله كانه سورج الى الامثال اه فان قيل ما ذكره  
انما يوضح لو كان الاخبار بلفظ الماضي قلنا وكذلك بالحال قوله لانه  
بمعنى آمنوا ولذا جيب بقوله يغفر لكم ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا  
كذا في الكشف ولان المتعارف في اخذ الميثاق هو الامر قوله وفيه  
نظراه هذا النظر والملاوة اوردتها المصنف رح في الايضاح واجاب  
عنهما صاحب الكشف بان قوله يا ايها الذين آمنوا تناول للنبى صلى الله  
عليه وسلم وامنتم كما تقر في اصول الفقه فاذا قسروا آمنوا وبشر دل  
على تجارته صلى الله عليه وسلم الراجحة وتجارتهم الصالحة وقدم آمنوا  
لان التيسير بالنصر والمعرفة متأخر عنهما وهما عن الايمان المتبع لهما  
فلعل ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لا لتقدم رتبة الفاخول  
واولس فلان ما نع من العطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا تاسبه  
فيكون جوابا للسؤال وزيادة كيف وهو داخل فيه كأنهم قالوا  
ذلنا يا ربنا خفيل آمنوا يكن لكم كذا وبشرهم يا محمد بشوته لهم وفيه  
من اقامة الظاهر مقام المضمر وتنويع الخطاب ما لا يخفى موقفة انتهى  
قوله بدليل قوله آمنوا بالله ورسوله اذلا ومعنى لتكليفه عليه السلام  
بالايمان برسوله وفي رد الجواب الاول الذى ذكره صاحب الكشف



فان قيل لم لا يجوز ان يكون رسوله من اقامة المظهر مقام المضمير كما قاله صاحب الكشف قلت لا يصح التعبير بالمضمير في حق الامة الا ان يقدر قل قبل يا ايها الذين آمنوا وصاحب الكشف لا يقول به ولانه لا يحتاج الى تأويل تؤمنون بانتموا لكون بشر معطوفا على قل قوله الاعتد التصريح بالنداء لفعل صاحب الكشف لا يسلم المحضر المذكور بل يجوز تقدير النداء ايضا فانه قال فان قلت علام عطف قوله وبشر المؤمنين قلت على تؤمنون لانه في معنى الامر كانه قبل آمنوا وجاهدوا يؤيدكم الله ويتصركم وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك ويشهد له قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفر لي ذنبي قال قدس سره والعجب من الشارح رح اه العجب من السيد انه قال لم ينبه اه والحال انه المذكور في شرحه للكشاف حيث قال وحاصله انه عطف بمجموع على مجموع بلا اعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك والعجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عليه التمثيل وحملها على عطف مجموع الجمل على مجموعها صرف عن الظاهر بقريته ما ذكره في عطف ومن الناس من يقول آمنا بالله اه فان عبارة هناك ظاهرة في عطف القصة على القصة كما لا يخفى على الناظرين فيها فاعلم ان مقصود الشارح رح في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لعبارة الكشف بحيث لا يحتاج الى الصرف عن الظاهر بان يقال مقصوده ليس المعتمد بالعطف الامر اي الجملة المشتملة عليه من حيث هي امر اي جملة مشتملة عليه فان التعبير عن الفعل والصير المستتر فيه بالفعل شائع في عباراتهم بل المعتمد بجملة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة من حيث انها مبنية لثواب المؤمنين مع قطع النظر عن كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا جاز عطف جمل متعددة على جمل متعددة لتناسب الغرضين فلم لا يجوز عطف جملة على جملة اخرى لتناسبها حاصل مضمون احدهما لحاصل مضمون الاخرى مع قطع النظر عن الاخبارية والانشائية فانها يتعلقان بالالفاظ والمعاني الاول دون الحاصل والخالصة وبما حردنا ظاهر

انه لم يرد بالامر صيغة مجردة عن الفاعل وانه لا يلزمه حمل بشر وفاقوا عليهما مجردتين عن الفاعل كما فهمه السيد قال قدس سره لان العطف على المسند اه اي العطف على احدهما فقط يستلزم الاشتراك في الاخر فلا يرد ما قيل انهم جوزوا في زيد قائم وعمرو قاعد ان يكون من عطف المفرد على المفرد وليس فيه الاشتراك في شيء منهما قال قدس سره لبوا في ما مثل به من الآية فيه ان الآية ليس نصافي عطف المجموع على المجموع حتى يقدر في المثال المذكور وانه بعد التقدير مثل الآية لا ظهور فيه في كونه من عطف الحمل على الحمل بالنسبة الى الآية حتى يحتمل مثالا لها قال قدس سره لادقة اه لا فرق بين عطف المجموع على المجموع وعطف الجملة على الجملة على ما ذكرنا في الدقة حيث قطع النظر فيهما عن خصوصية الانشائية والاخبارية انما الفرق بينهما في ان التناصب في الاول بين الغرضين وفي الثاني بين الحاصلين ولا في الحسن حيث يوجب كل منهما الخلاص من التكاليف التي اعتبرت في عطف الانشائية على الاخبارية انما انفي الفرق على ما فهمه السيد حيث قال مراد الشارح رح انه ليس المقصود عطف الامر مجردا عن الفاعل بل عطف الجملة قال قدس سره وان اراد اه هذا مراد الشارح رح ولا نسلم انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف الحاصل على الحاصل مع قطع النظر عن الانشائية والاخبارية قال قدس سره لم ينبه اعطف القصة على القصة والحق انه لم ينبه لعطف الحاصل من مضمون احدي الجمليتين على حاصل مضمون الاخرى ايضا فان التنبيه لكل واحد منهما مخصص عن التكاليف قال قدس سره والله دربار الله اه هذا كلام جري من جانب الشارح رح على لسان السيد قوله اي فانذرهم وهو معطوف على قوله فان لم تفعلوا اه وعطف الانشاء على الاخبار وبالعكس يجوز بالقاء كما سبق قوله فكانه امر النبي ع ما فلا يرد انه ان لم يدخل قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا الآية في حيز القول اختل نظم الآية وان دخل كان المعنى قل ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وقصاده ظاهر



وحاصل الجواب انه مأمور بتأدية معنى هذا الكلام بعبارة تليق به  
 بان يقول وان كنتم في ريب مما نزل الله تعالى ولا يخفى انه  
 خروج عن البوق فان المعطوف عليه في خبر القول باعتبار نفسه  
 قوله كما تقول اه فان السلام مأمور بان يقول اما يستحي ان يفتخر بي  
 ومولاي متعم عليك قوله في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق اي في مقام  
 الاشتغال بذكر الخواص فانه يتوعد عن ذكر الخلف بخلاف ما اذا كان مشغولا  
 ببيان احوال الامور التي تتعلق به فانه يصح العطف كان تقول كي واسع  
 وداري واسع وخاتمي ضيق وخفي ضيق وغلامي آبق قوله من القوى  
 المدركة اه القوة تطابق على مبدأ الفعل والانفعال جوهرها كان  
 او عرضا فيجوز ان يكون العقل هو النفس الناطقة وان يكون صفة  
 قائمة بها فعلى الاول المدركة للكليات على ظاهرها وعلى الثاني من قبيل  
 نسبة الفعل الى الالة كما يقال للسكين قاطع واراد بالقوة المدركة  
 ما يكمل به الادراك مدركة كانت او هيئة قوله من غير ان يتأدى اه  
 زيادة توضيح لان المعاني عبارة عما تقابل الصور قوله يتأدى اليها  
 الخ تأدى الادراكات الحسية بواسطة الارواح التي في الاعضاء الى  
 التي في مباديها المتصلة بالروح المصوب في البطن المقدم والتأدية  
 ههنا استعارة عن ادراك النفس بواسطة الروح المصوب في كل  
 حن محسوس وبواسطة الروح الذي هو مبدأ مشترك للجميع اي  
 جميع المحسوسات واتصال الاعصاب ليس التمهيد طريق يسير فيها  
 الكيفيات فان الكيفيات لا تنقل من موضوعاتها وادراك النفس ليس  
 بمنأى عن ملاقة الحواس للمحسوسات بزمان يقطع فيه تلك المسافات  
 قوله بواسطة القوة العاقلة ان كانت النفس مغبرة للعقل فالعامة  
 على ظاهرها وان كانت عذبة فالعقل بواسطة انها قوة عاقلة قوله لا يدرك  
 بذاته الجزئي اي المادي كما تقرر في محله قوله ان العقل الخ يعني ان المثال  
 في تصور من تصورات الجملتين انما كان جامعا بينهما لان العقل  
 بتجريد المثليين يرفع التعدد عنهما فيكون راجعا الى اتحاد الجملتين  
 في التصور قوله قلت اه اي العوارض الكلية ليست موجبة لتعدد

عند العقل لجواز صدقها على كل واحد منها عنده بناء على كائنها  
 وان كانت مختصة في الخارج ببعض منها قوله وهو ان التماثل اه  
 يعني ان الجامع بين المبتدئين في المثال المذكور متحقق فلو كان التماثل  
 بين المسند اليهما جامعا لم يتوقف صحته على امر اخر لتحقيق الجامع  
 بينهما باعتبار الجزئين قوله والجواب اه يعني ليس المراد بالتماثل  
 معناه المشهور اعني الاتحاد في الماهية النوعية بل المماثلة في معنى له مزيد  
 اختصاص اي ارتباط بينهما بحيث يصير سببا لاجتماعهما في المفكرة  
 دون ما عداهما سواء كان ذاتيا او عرضيا فعني قوله فان العقل بتجريد  
 المثليين اه تجريد هما عما سوى ما فيه المماثلة يحمل كل ما سواء داخلا  
 في الشخص والبه يشير قوله فيما سيجي ويتوهم ان هذه الثلاثة  
 من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والشخصات او معناه كما ان العقل  
 بتجريد المثليين عن الشخص يرفع التعدد عنهما كذلك فيما نحن فيه  
 بعد قطع النظر عما فيه المماثلة يرفع التعدد عنهما وبهذا ندفع ايضا  
 اقبل ان ابتشابه والتجانس ايضا يصير جامعا عقليا اذ يصح الانسان  
 كذا والحمار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان ويصح زيد الكريم كذا  
 وعمر الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم فلا وجه لاختصاص  
 التماثل بالذكر قوله وسيوضح ذلك اه اشارته الى ما ذكره في شرح  
 قوله ووجه التشبيه ما يشتر كان فيه من ان زيد والاسد في قولنا زيد  
 كالاسد يشتر كان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني  
 مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد بالمعنى الذي له مزيد  
 اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه قوله وذكر الشارح  
 العلامة اه عبارته سواء كان التضايف بين الامور المعقولة كالذي بين  
 العلة والمعلول او بين الامور المحسوسة كالذي بين السفل والعلو وهو  
 تضايف محسوس مكاني او ما يعم القيلتين كالذي يكون بين الاقل والاكثر  
 لان الكم المنفصل اعني العدد يعم المعقولات والمحسوسات انتهى ويراد  
 ان العلوية والعلولية لا تعرضان للشيء الا في الذهن لكونهما من المعقولات  
 الثانية فكان التضايف بينهما تضايفا في الامور المعقولة



والعلوم والسفل لا يعرضان الالامور المحسوسة فكان التضاييف بينهما  
تضاييفا في الامور المحسوسة والافلية والاكثرية من عوارض العديد  
وهو بعم المحسوسات والمعقولات فكان تضاييفهما بعم القيلتين وعلى  
هذا لا يرد اعتراض الشارح رح لان تلك المفهومات كلها وان كانت  
صورا معقولة الا ان الانصاف ببعضها في الذهن فقط وبعضها  
في الخارج فقط وبعضها في الذهن والخارج معا قوله ان الوهم  
يحتال في ذلك الامر ويصوره بصورة يصير سببا لاجتماعهما وليس  
في الواقع صبيالة سواء كان يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبهه  
الجزئيات اولا ككلياتها والحاصل ان لا يكون الجامع امرا في الواقع  
بل باعتبار الوهم وجعله جامعا قوله يسبق الى الوهم لعدم غاية  
الخلافا بينهما قوله زيد في احدهما عارض فالبياض هو الصفرة  
زيد فيه الاشراق والصفرة هو البياض زيد فيه الكدورة والا لامر ين  
خارجان عن ماهية البياض والصفرة فيكونان متماثلين قوله ويتوهم  
ان هذه الثلاثة من نوع واحد بسبب اشتراكهما في اشراق الدنيا  
وان كان اشراق الاثنين حسيا واشراق الثالث عقليا بافاضته انواع  
العدل والاحسان بتزليل ذلك المعقول منزلة المحسوس اكمال ظهوره قوله  
وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا وهذا الاشتراك كاف  
في صحة العطف بين المفردات كما في قام زيد وعمرو وبكر لكن حسنة  
بخصص لي بابرار الوهم تلك الثلاثة في معرض الامثال ليفيد استوائها  
في الاشراق فان حكم الامثال واحد فاندفع ما قيل انه جقق سابقا  
ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما والثلاثة  
مشاركة في الاشراق المطلق الشامل للحسي والمعنوي فيكون الجامع  
بينهما التماثل لاشبهه ثم الجمهور على ان ثلثة خبر مقدم على المبتدأ  
والا لبق بالمعنى والا لبق بالقلب انها مبتدأ محذوف الخبر اي لنا اوفى  
الوجود ثلثة تشرق الدنيا بهجتها ونسب الضمى بدل او عطف بيان  
او خبر مبتدأ محذوف كذا في شرحه المفتاح قوله وهو انقضا بل  
بين امرين اه ترك قيد عدم تعقل احدهما باقياس الى الآخر

اذلا دخل له في كونه جامعا قال قدس سره واعلم انما تركه لانه اراد  
بالوجودى ان لا يخفى ان تلك الارادة خلاف التحقيق كما تقر في محله وان قسمه  
الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الخواص الباطنة  
فاللائق اجراء الكلام على طريقته قوله على ما فسرته المحققون اراد به  
على بن سينا فانه قال في دانش نامه علا في دانش دو كونه امت يكي  
در يافتن ودوم كرويدن وياور داشتن وتفصيل هذا المطلب في شرح  
المقاصد وفي رسالة الشارح رح في تحقيق الايمان قوله معتبر في مفهوميهما  
اماني مفهوم الاول فظاهرا واما في مفهوم الثاني فلا اعتبار قيد فقط  
فيه قال قدس سره كانه اعتبار غاية الخلاف اه اعتباره غاية الخلاف  
لان المص رح جعل البياض والصفرة والخضرة والسواد من قبيل شبه  
المتماثلين واما اراد السكاكي رح الخلاوة والجموضة من امثلة التضاد  
فلامه مبني على ما قالوا في مباحث الطعوم من ان الفاعل اذا كان معتدلا  
ففي الكشيف تحدث الخلاوة والبارد اذا كان فاعلا في اللطيف تحدث  
الجموضة والحر اذا كان فاعلا في الكشيف تحدث الحرارة فبين الخلاوة  
والجموضة اختلاف في الفاعل والقابل معا وبين الخلاوة والحرارة اختلاف  
في الفاعل فقط فيكون بين الخلاوة والجموضة غاية الخلاف دون الخلاوة  
والحرارة قوله يترلها منزلة التضاييف يعني التضاد عنده كالتضاييف  
عند العقل لانه كما لا ينفك احد المتضادين عن الآخر عند العقل لا ينفك احد  
المتضادين عن الآخر عنده لانه يعتبر التضاد داخلا في التضاييف حتى يرد  
له اذا كان احدا الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده  
من غير حاجة الى تنزيله منزلة التضاييف وان التضاد داخل في التضاييف  
فلا معنى للتنزيل قوله انه لا يحضره اه وذلك لانهما يحضران عنده حين  
ادراكه التضاد الجزئي المتعلق بهما اذا كانا من المحسوسات فيتوهم من ذلك  
انه لا تنفك بينهما فاذا حضره احدهما حضره الآخر وقال السيد  
في شرحه المفتاح وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات  
اللازمة لهما لازوما بينا وفيه ان اشتراكهما في الضدية امر مطابق للواقع  
وهما بهذا الاعتبار من التضاييف والجامع بينهما عقلي قوله يعني ان ذلك



اي كون التصاد وشبهه جامعا مبنى على حكم الوهم حكما على خلاف الواقع  
تلازمهما في الحضور وبناء على حضورهما عنده حين ادراك التصاد  
اخرى بينهما قوله تقارن في الخيال اي يكون حصول احدهما  
في الخيال مع حصول الاخر فيه لالعلاقة عقلية او وهمية تقتضي ذلك  
بل مجرد الاتفاق بينهما لاسباب مؤدية الى ذلك وليس المراد اجتماعهما  
فيه مطلقا فان جميع الصور الخيالية كذلك قال السيد في شرحه  
للمفتاح والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزنة الصور  
اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع  
ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقل على اولاه وهو الوهمي انتهى لكن  
بقي وجه ضبط هذه الثلاثة في اقسامها فقول الجملتان اما ان يتحد في مفرد  
من مفرداتهما او لا وحينئذ اما ان يكون بين مفرديهما اتحاد في  
وصفه نوع اختصاص بهما ذاتيا او عرضيا فهو التماثل او لا يكون  
وحينئذ اما ان يكون بينهما تقابل او لا وعلى الثاني اما ان يكون بينهما  
تقارن او لا وحينئذ لاجماع بينهما اصلا وعلى الاول اما هو تصاد  
او تضاد او سلب اويجاب او عدم وملكة والاخير ان يصلح ان الجامعة  
لان السلب والعدم وان كانا مستلزمين للايجاب والملكة لكن الايجاب  
والملكة لا يستلزمانهما فالجامع اما الاتحاد او التماثل او التضاد  
او التصاد او التقارن او شبه احدها لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه  
التضاد والتضاد في سبعة ثلاثة منها عقلي الاتحاد والتماثل  
والتضاد وثلاثة منها وهمي شبه التماثل والتصاد وشبه الواحد  
منها خيالي التقارن قوله سابق على العطف فيكون محتملا قوله  
لانفكاكاه كصور القرطاس والمجبرة والقلم والسكين والمسطر في خيال  
الكاتب دون القصب قوله وكم من صور لا تغيب اه كصورة  
محبوب زيد لا يظهر في خيال عمرو ولا يزول عن خيال زيد قوله لما  
لم ينفك على ذلك اي على ان ليس المراد بالجامع ما ذكر والمترب على عدم  
الوقوف هو الجواب لابناء على ارادة المعنى المذكور وذكر الاعراض  
توطئة لذكر الجواب فلا بد ان مبنى الاعراض حل الجامع العقلي

والوهمي والخيالي على ما يكون بين الامور المعقولة والموهومة والمحسوسة  
لا كون معناه ما يكون مدركا بالعقل وبالوهم والخيال فلا يصح ترتيبه  
على عدم الوقوف على ذلك قوله وجميع ما ذكرنا من ان ليس المراد  
بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وانه جعل بعضهم على الاطلاق عقليا  
وبعضهم اوهميا وانه جعل الجامع الخيالي تقارن الصور في الخيال يظهر  
بانأمل في كلام المفتاح اما الاول فلانه قال في الحاشية المقتضية الانقطاع  
بان لم يكن بينهما ما يحجبهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل او الوهم  
او الخيال فانه جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضيا له  
لامدراكه واما الثاني فلانه قال الجامع العقلي ان يكون بينهما اتحاد  
في تصور او تماثل هناك او تضاد او تضاد الوهمي ان يكون بينهما شبه تماثل  
او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال  
ولم يقيد شيئا منها بقيد يخصه بواحد منها قوله مشعر بانه يكفي اه  
ان الكلام في الجامع الصحيح للعطف اذا ما لا يصح العطف لا يتعلق  
غرضنا ببيان قوله قمت اه اي لانسلم ان الكلام في الجامع الصحيح بل  
في مطلق الجامع اذ كونه صحيحا علم من سابق كلامه من عدم صحة  
نحو الشمس والف باذبحانة ومرة الارنب محدثة ومن لاحق  
كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق مع اتحاد المسند  
في كلا المثالين لانه علم منهما ان الكافي في صحة العطف وجود  
الجامع في كلا الجزئين قال قدس سره فلا يكون صحيحا للعطف  
جامعا بينهما هذا منافي لما تقدم من انه ان كان الغرض الاصل هو  
القيد او المسند او المسند اليه فهو جامع يلتزم اليه فانه يدل على انه  
يجوز ان يقال خاتمي وخفي ضيق اذا كان المقصود تعداد الامور  
المشتركة في الضيق وقد صرح بذلك سابقا ثم انه يقتضي ان لا يجوز  
خاتمي وخفي ضيق لعدم الجامع قبل ذكر المسند ويجوز خاتمي ضيق  
وخفي ضيق لاشتراكهما في المسند قبل العطف قوله سهو منه بواسطة  
ورود السؤال المذكور حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به ظاهر  
كلام السكاكي رح في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع



باعتبار الخبر عنه او الخبر او قيد من قيود هما فهو منقوض بنحو ما مر  
 ونحوه زعم الامير الجند يوم الجمعة وخاطب زيد بن جابر فيه وعله سهو منه فانه  
 صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على  
 قوله خافني ضيق مع اتحادهما في الخبر قوله غيره الى ما ترى اه ظني  
 ان تبديله الحملتين بالشبهتين لتعميم الحكم فانه الجامع كما يجب بين الحمل  
 يجب بين عطف المفردات والمركبات الغير التامة ولذا حكم السكاكي  
 رح بامتناع العطف في نحو الشمس والف باذنيها ومراره الارنب  
 وسورة الاخلاص ودين المجوس كلها محدثة لعدم الجامع بين الخبر عنه  
 وان اتحاد المسند وتعميمه للتصور للاشارة الى التصور المعهود وهو الذي  
 كانه جزء من الشبهتين فاللام فيه بمنزلة الصفة التي في قول السكاكي رح  
 في تصور مثل الخبر عنه او الخبر او قيد من قيود هما الا ان القسم الاول  
 من الجامع العقلي يكون مختصا بالحمل والمركبات والثاني والثالث  
 بالمفردات وليس هذا التغير لدفع الشبهة المذكورة فانه اشار بقوله  
 ظاهر كلامه الى انه او حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكره  
 في موضع آخر بان يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع الصحيح  
 للعطف لم يرم الشبهة واما ما قاله الشارح رح من ان التغير للاصلاح  
 ففيه انه ان اراد بالشبهتين ما يعم الحملتين فالشبهة باقية وان اراد  
 المفردتين فلا معنى لاتحادهما في العلم فان اتحاد العلم وتعدد تابع لاتحاد  
 المعلوم وتعدد وكذا لا معنى لاتحادهما في العلم وتضاديهما فيه اذا تماثل  
 والتضاد من اوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهر لي الى الان مقصود  
 الشارح رح واهل عند غيري ما يظهره قوله وكذا التقارن اه فيه انه مبنى  
 على ان المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وان التقارن  
 بين صورتين يستلزم التقارن بين حصوليهما ولا يجاب بان التقارن  
 في الحصولين ليس في الخيال لعدم كونهما من الصور لان المراد بالخيال  
 الخزانة مطلقا يشمل التقارن في المعاني والصور وانما ينسب الى الخيال لان  
 ابتداء التقارن فيه والتقارن في المعاني فرع التقارن في الصور كما حققه السيد  
 قدس سره قوله ليكون وجه صحة فيه انه ان اراد من حيث انهما

مفهومان اي حاصلان في الذهن لا يصح الحكم بالتضاد لان المفهوم  
 من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وان اراد  
 من حيث ذاتهما لا يصح الحكم بالتضاد في الخيال لانه انما هو بين الصور  
 وان اراد مطلقا فالتضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن  
 من حيث الوجود الذهني لكن يجري هذا بينه فيما اذا اراد بتصويرهما العلم  
 بمعنى الصورة الحاصلة فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود العيني  
 والتقارن باعتبار الوجود الذهني قوله اراد بالشبهتين الحملتين والتغير  
 للاختصار ولطفن قوله وبالتصور المفرد الواقع باطلاق التصور  
 على التصور وحمل اللام على العهد قوله لانه قد رد هذا الكلام  
 على السكاكي رح بعارضه انه ناقل لكلام السكاكي رح فكيف ينسب  
 اليه ما ليس هو فثلاثة قوله بما لا يدل عليه اهل عليه انه نسب اليه  
 فان طريقة المصنف رح انه اذا نقل كلام السكاكي رح على غيره نسب  
 اليه والا فكل ما في هذا الكتاب من السكاكي رح قوله وبأياه قوله  
 في التصور اه فيه ان الاء انما هو اذا اراد تعريف الجنس واما اذا اراد  
 تعريف العهد كما يدل عليه قول القائل وبالتصور المفرد الواقع في الجملة فلا  
 كما لا يخفى قال قدس سره اي اذا كان المقصود مجرد الخ فقوله  
 من غير تعرض الخ بيان للتجريد وذكر التحدد والثبوت على تسبيل  
 التمثيل والمعنى من غير قصد التعرض لقيد زائد على مجرد الاخبار  
 ولا شك ان كون المقصود مجرد الاخبار من غير قصد امر زائد  
 لا ينافي دلالة على التحدد او الثبوت او غيرهما فلا يد ان قام زيد  
 وقعد عمرو يد لان على التحدد والمضني وزيد قائم وعمرو قائم  
 على الثبوت المقابل للتحدد اعني الحدوث في زمان معين من  
 الازمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الاخبار وحينئذ  
 لمك ان تراعى تناسب الحملتين وان كان المقصود اعني مجرد الاخبار  
 يحصل بعدم رعاية التناسب ايضا هذا ولا يخفى ان اللائق لهذا التوجيه  
 ان يقال من غير تعرض للتحدد والثبوت بدون قوله في الحديث  
 وفي الاخرى فالوجه ان يقال انه تقييد لتجريد الاخبار بان المراد منه



ان لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون  
 المقصود فيهما التجدد او الثبوت او لم يكن شي منهما مقصودا فيهما  
 او مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع هذه الصور رعاية  
 التماس بينهما من محسنات العطف اما في صورتين الاخرتين  
 فظاهرا لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضا واما في صورتين  
 الاوليتين فلان وجوب اتفاقهما التحصيل المقصود اعني التجدد والثبوت  
 لا يتحقق ان يكون محسنا بالقياس الى العطف لتحقيق محوزاته في صورة  
 اختلافهما ايضا وهو عدم الاختلاف خبرا وانشاء وجود الجامع  
 قال قدس سره يمكن ان يدفع اه يمكن ان يقال ان كونه في غاية السقوط  
 بناء على انه صرح بطلان مذهب الكوفيين بابلغ وجه وابطل حل  
 كلام السكاكي رح عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال في بحث  
 تقديم المسند اليه في شرح قول السكاكي رح فلا يكون لقولنا زيد  
 عرف غير احتمال الابداه وهو احتمال التقديم اللهم الا بذلك الوجه  
 البعيد وهو كون زيد مرفوعا على انه بدل من ضمير الفاعل كما علمت لا كون  
 الفاعل جازا التقديم على الفعل كما هو مذهب الكوفيين على ما قبل  
 فانه فاسد لا معنى له اصلا انتهى فلا ينبغي ان يحل كلامه على ما  
 ابطال حل كلامه عليه وحيث لا يمكن ما ذكره السيد راجعا لغاية  
 السقوط قوله بان يوثق بالثانية فعلية صرفة وان كانت مناسبة الاولى  
 في افادة التجدد بخلاف الاسمية الصرفة فانه لا مناسبة لها بالاولى  
 لا معنى ولا ضرورة ولذا لم تعرض لها قوله واختلاف الاعرابين اي  
 في العطف باختلاف الاعرابين اي في العطف عليه قوله وهذا  
 يحصل المناسبة اي مناسبة الاسمية والفعلية لانها على تقدير النصب  
 وان كانت عطفا على الاسمية لكن باعتبار فاعليتها نظرا الى الخبر كذا  
 نقل عن الشارح رح قال قدس سره مشتملة على جملة اسمية وجملة  
 فعلية اي على تأويل جملة اسمية بان يقال زيد قام في معنى زيد قائم  
 بالنظر الى المسند وتأويل جملة فعلية بان يقال انه في معنى قام زيد نظرا  
 الى الخبر قوله \* في الساج ان ذنب ذئب كردن والذئب بالضم

التاسع كذا في انعاموس قوله يوثق بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية كذا  
 في شرح المفتاح للعلامة اي حال فلا يرد المصدر المؤكد لمضمون  
 الجملة نحوه على الف درهم اعترافا ولا الجملة المؤكدة الجملة نحوه  
 هو الحق لاشبهة فيه والاطهر ما في الرضى اسم غير حدث يقرر مضمون  
 الجملة لافادته انها لا تكون الامفردا غير مصدر لكن في التسهيل وقوع  
 الجملة بحال مؤكدة نحوه هو زيد لاشك فيه لكن الظاهر انها جملة مؤكدة  
 وفي الرضى والمفصل والتسهيل والمسائل المتفرقة للشيخ ابن الحاجب  
 لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ولعل مرادهم الخبر من حيث انه خبر  
 ثم مضمون الجملة اما تافخر نحوه انا جاتم جوادا او تعظيم نحوه انت الرجل  
 كالا او تصغير نحوه انا عبد الله آ كلا كما يكل العبد او تصغير نحوه  
 هو المسكين من حوما او تهديد نحوه انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك  
 نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وفي الرضى واما الاستدلال  
 على مضمونه نحوه كلا ورحموا ومصدقا بركة الشارح رح لان في الاستدلال  
 نوعان كيد المبالغة والجملة الاسمية لابد ان يكون جزءا معرفتين  
 جامدين نص عليه في الرضى والتسهيل ولذا وجب حذف عاله ثم انما  
 في الاكثر من الصفات اللازمة لذي الحال وقد لا يكون نحو زيد على الفرس  
 راكبا كما لاكثر في غير المؤكدة عدم الثبوت وقد يكون ثابتة نحو شهد الله  
 قائما بالقسط ولذا قال في المفتاح والاصل في النوع الاول ان يكون  
 وصفا ثابتا وفي النوع الثاني ان يكون وصفا غير ثابت اي الكثير  
 الراجع فيهما ذلك وغير المؤكدة مالا يكون كذلك بان لا يكون  
 مقبرا او يكون مقرر المضمون جملة فعلية او مضمون جملة اسمية لا يكون  
 جزءا جامدين نحو الله شاهد قائما بالقسط هذا واما ما قاله السيد  
 في شرح المفتاح من انه الحال المؤكدة مقرر مضمون اسم واقع في الجملة  
 السابقة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تأتي  
 بعد الفعلية ايضا كقوله تع انا اترامه قرأنا عريسا يوء كد مضمون  
 الضمير الراجع الى القرآن الذي يفهم منه كونه عريسا وكذلك قائما بالقسط  
 يوء كد مضمون لفظة الله اذ يفهم منها القيام بالقسط فاما ما يجده



في كلام القوم ولم يذهب اليه احد قوله ومصرن الجملة مطلقا على رأى  
 ذهب اليه ابن مالك حيث قال في التسهيل ويؤكد بها ما نصبها من  
 فعل او اسم يشبهه وتخالقها لفظا اكثر من توافقهما في شرحه الحال  
 ضربان مبنية وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي  
 تدل على معنى يفهم مما قبلها والحال المؤكدة ضربان مؤكدة لعاملها ومؤكدة  
 لجزء مضمون جثة والاول ضربان ضرب يوافق معنى لا لفظا وضرب  
 يوافقه لفظا ومعنى وهو قليل فمن الاول ولينم مدبرين ولا نهوا في الارض  
 مفهدين ومن الثاني قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وسخر لكم الليل  
 والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات انتهى والمراد الفاعل  
 من حيث انه منسوب الى الفاعل قوله كثير اما يقع اه قال ابن مالك  
 ومن ورود الحال على معنى غير المتفلة قوله تعالى وهو الذي ازل الكتاب  
 مفصلا وخلق الانسان ضعيفا ويوم ابعث حيا وفي كلام العرب  
 خلق الله الزرافة يداها اطول من رجلها ومن امثلة ما يويه هذا خاتمك  
 حديد وهذه جيتك خزا كذا نقل عن الشارح رح قوله لشدة  
 ارتباطها اه لكونها مؤكدة ولا نهى تكون مفردا قوله لا بالتبعية فان  
 الاعراب بالتبعية يدل على تعلق التابع بالمتبوع ابتداء لا بالاعمال قوله  
 على ان المعاني الطارئة من الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله بسبب  
 تركيبها بالاعمال حقيقة او حكما كما في العامل المعنوي قوله كالخبر  
 اذا لم يكن معلوما للمخاطب بثبوته لذي الحال قبل السماع وكما وصف له  
 عند العلم بثبوته لذي الحال للمخاطب قبل السماع قوله فكخبر  
 باب كان واقعا بعد الاوه وكثير نحو ما كان احد الاوائت خير منه وليس  
 احد الاوائت خير منه اولا كما في قول الحماسي وقول علي كرم الله وجهه  
 قد كنت وما اهدر بالحرب قوله فانها قد تصدر بالواو اه اليه ذهب  
 صاحب الكشاف وابو البقاء وقال ان الفصل بين الموصوف والصفة  
 بالواو واجاز وقال الجمهور بعدم جوازه حتى قال الاحفش انه  
 لا يجوز ما مررت برجل الاقام الانفة بدير الموصوف على انه يدل من الاول  
 كما في المعنى في آخر الباب الثاني فاخاله الارح رح في شرح المفتاح

ان التفرغ بالصفة جائز بالاتفاق وهو قوله لتأكيد اوصوف الصفة  
 الخ يعني انها زائدة دخولها كخروجها واذا جاء بدونها في قوله تعالى  
 وما اهلكنا من قرية الا الهام منذرون وفائدتها تأكيد وصل الصفة  
 بالموصوف كما في سائر الحروف الزوائد وقد اثبت الواو الزائدة الكوفون  
 كما في المعنى وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا الهام  
 منذرون قال قلت كيف عززت الواو عن الجملة بعد الاول تعزل عنها  
 في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا الهام كتاب معاوم قلت الاصل  
 عزل الواو لان الجملة صفة لقرية واذا زيدت قلنا كيد وصل الصفة  
 بالموصوف قوله كما في سبعة وثانهم كلهم فان الجملة صفة لسبعة كما في  
 قوله تعالى ثلثة رابعهم كلهم وخمسة سادسهم كلهم والقول بالواو والثمانية  
 كما ذهب اليه ضياء النجاة والمفسرين او بانها عطيف على سبعة بتقدير  
 المبتدأ اي هم سبعة والواو من المحكي فالحجوع مقولهم او من الحكاية  
 تصديق اولهم اي نعم هم سبعة وثانهم كلهم كما في المعنى خروج عن السوق  
 في الكشاف هذه الواو هي التي آذنت بان الذين قالوا سبعة قالوه  
 عن ثبات علم ولم يرجوا بالنظر كما يرجع عنهم قال ابن عباس رضي الله عنهما  
 حين وقعت الروايات قطعت العدة اي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت  
 اليها قوله ونحو ذلك عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم ونحو او كالذي  
 مر على قرية وهي خاوية على عروشها قوله حال من قرية اه يضعفه انه  
 يقتضي تقييد الاهلاك بالحال وهو ليس بمقصود وان كان الاهلاك واقعا  
 في تلك الحال وصاحب الكشاف ادعى جزالة المعنى فجعلها صفة فانه من علماء  
 البيان يرجع جانب المعنى على جانب اللفظ مع وقوعه صفة في آية اخرى  
 كما سبق وابطل ابن مالك كونها صفة بوجوه خمسة احدها ان قياس  
 الصفة على الحال لا يصح لان بينهما فرقا لجواز تقديم الحال على صاحبها  
 ونحو الفهما في الاعراب والتكثير والتعريف واغناء الواو عن الضمير  
 الثاني انه مذهب لم يعرف ابصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه الثالث انه  
 معلل بما لا يناسب لان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك  
 مستلزم لتفاريهما وهو ضد ما يراد من التأكيد الرابع ان الواو فصاة



الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال اكدت اوصوفها خامس  
ان الواو اوصلت انما كيد اوصوف الصفة لكان اولي المواضع بهما موضع  
لا يصلح الحال نحو ان رجلا رأيه شديد لسعيدا فرأيه شديد جملة نعت بها  
ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف قوله وانها كتاب معلوم  
لانها بعد متنى كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري وكلها مندفة  
اما الاول فلانهم قاموا الحال على الصفة في ان الاصل فيها عدم  
الواو واما الثاني فلانها زائدة وقد انتهت الكوقيون فلا يكون قياسا  
في اللغة واما الثالث فلانها لتأكد الاوصوف والاصوف يتلصب الجمع  
لانما كيد صغون الجملة واما الرابع فلان كونها بعد الا وكونها جملة يدل  
على انفصالها عما قبلها فلا يصح قوله ولولاها لتلاصقا واما الخامس  
فلوقوعها فيما لا احتمال له انما اعني قوله تعالى سبعة واثمهم كلامهم  
قوله وحمله على الوصف اه هذا من جملة كلام السكاكي رح اعتذار  
من جانب الكشاف بانه سهو والسهو معفو انما المؤاخذه على الخطأ  
وليس بسهو لانه مقرر على ذلك وصرح بذلك في مواضع متعددة  
قوله خوفاً ذلك الاصل اى في الجملة وهى ما اذا لم يكن مضارعا  
مثبتا قوله ثبت اى الحال قوله وكل من الضمير والواو اما الضمير  
فلكونه عبارة عن المرجع واما الواو فذكرته موضوعا لربط ما بعدها  
عما قبلها قوله في الحال المفردة والخبر والنعت اى في الحال المستند  
الى متعلق ذي الحال نحو ضربت زيدا قائما ابواب وكذا الخبر والنعت  
فلا يرد ان الضمير فيها لكونها صفة محتاجة الى الفاعل لا للربط ولذا  
يرتبط كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جامدة من غير ضمير قوله  
ومعنى اصله الخ يعنى ان المراد بالاصل الكثير الراجع في الاستعمال  
لا الاصل في الوضع قوله والحال اه معطوف على قوله وكل واحد  
منها صالح للربط مقدمة ثانية لاثبات مجئ الحال بالواو قال قدس سره  
والحاصل انه اه لما كان مفاد ظاهر عبارة الشارح رح انه اراد ان يبين  
ان اى جملة يجوز وقوعه حالا وى جملة لا يجوز يعنى تعيين مواضع  
جواز الحال بالواو وغبرها وحديث يلزم ان يكون تقييد جملة بقوله

خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنده حال لغوا اذ كل جملة تصح  
ان تقع حالا بالواو سوى المضارع المثبت سواء كانت خالية عن الضمير  
ومشتملة عليه صرفها البند عن ظاهرها بان المراد بيان موارد ذلك  
الحكم الكلى بان كل جملة خالية عن ضمير صالحا بها يصح ان تقع  
حالا حال تلبسه بالواو الا المضارع المثبت الخالى عن الضمير فانه  
لا يصح وقوعه حالا حال تلبسه بالواو واذا كان صحبة وقوعها حالا  
مفيدة بحال كونها متلبسة بالواو ففهم منه ان الواو واجب فيه فعلم  
منه ان كل جملة خالية عن الضمير يصلح لهذا الوصف الا المضارع  
المثبت قوله او متكررا مخصوصا بالنعت او بالاضافة او بوقوعه بعد  
النفي او شبهه اعنى النهى والاستفهام قوله ولا نكرة محضة اى  
لا يكون شئ من المسوغات معها كتقديم الحال عليه او اشتراكها مع  
المعرفة في الحال او كون الحال جامدا غير صالح للوصف نحو هذا  
خانم حديدا وعندى رافود خلاص كذا في شرح التسهيل قوله  
ليدخل فيه الجملة الخالية الخ وادخله مطلوب ليعلم حكمها بالاستثناء  
عنه بطريق الاشارة انه يمتنع وقوعها حالا بالواو قوله لا يصح  
ان تقع حالا في المفتى وذلك بالاجماع لكن في التيسير يجوز الفراء  
وقوع الامر ونحوه حالا قوله دون الانشائية لانها اما طلبية  
او ايقاعية بالا س تقراء والمقصود من الاولى مجرد الطلب سواء  
وقع مضمونها او لا ومن الثانية الايقاع وهو منساق لصد وقت الوقوع  
وهذا التعليل جار عند من يجوز وقوع الانشائية خبرا من غير تعليل  
وعند من لم يجوز كذا في الرضى ومعنى قوله مجرد الطلب لى نفس  
الطلب لا حصوله في الخارج وان كان لازما له فلا يرد ان الطلب الذى  
هو مضمون الطلبية امر متيقن حصوله فلم لا يجوز وقوعه حالا بذلك  
الاعتبار وان كان المطلوب غير متيقن حصول قوله وزعموا او انما  
قال زعموا اشارة الى ضعفه فانه صريح في شرح التسهيل المصري  
يجوز وقوع الشرطية حالا نحو اقبل هذا ان شاء زيد فقبل يلزم  
الواو وقبل لا يلزم وهو قول ابن جنى قوله انصدرها اه بكل



بحواش طابق ان دخلت الدار ومقرض بان المكسورة فان الجملة المصدرة  
 بها تقع حالا والسران الحرف انما يقتضي التصدر على الجملة التي دخلتها  
 قوله واما الواو الداخلة اه يعني ما ذكر من امتناع وقوع الشرطية حالا  
 انما هو فيما عدا هذه الصورة واما هذه الصورة فتختلف فيها قوله  
 بالزوم لذلك الكلام السابق لذلك فاعل الزوم واللام فيه لتقوية  
 للعمل والمفعول محذوف اي لزوم ذلك الكلام السابق اياه في شرح  
 الكافية للعارف الجاسي قبل لم يحى في القرآن من المصادر المعروفة  
 باللام عاملا في الفاعل او المفعول صريحا بل قد جاء عاملا بحرف الجر  
 نحو لا يجب الله الجهر بالسوء وحيث ان دفع اعتراض السيد بان الصحيح  
 بالاستلزام لذلك الكلام السابق واما التوجيهات التي ذكرها الناظرون  
 فلا يخفى ركاكها قوله الى انها الحال والجملة مع حرف الشرط في موقع  
 الحال بتأويل مقرضا المستفاد من الحرف في الكشف في تفسير  
 قوله تعالى ولو اعجبك حسنهن انه في موضع الحال من ضمير تبدل  
 وتقديره مقرضا اعجبك حسنهن فتقديره في بعض المواضع ولو كان  
 الحال كذا بيان لحاصل المعنى ويؤيد ما قلنا ما في الرضى ان الذي كالعوض  
 من الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند  
 بعضهم النصب في متى على انه ظرف والظرف والحال متقاربان فلا يرد  
 ان كونه حالا يقتضي ان يكون الواقع بعد الواو اعني الفعل مع الحرف  
 في موقع الحال ولا يستقيم فلذا قدر صاحب الكشف او كان الحال  
 كذا دون الحال لو كان كذا ولا يخفى جابه قوله انها للعطف اه في الرضى  
 يلزمه ان يأتي بالقاء في الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فبئس لما تقدم  
 من ان الشرط لا يلغى بين المتبدا والخبر اختيارا قوله ونعني بالجملة  
 اه هذه عبارة الرضى والمراد بضمير المتكلم مع ائمة جماعة النجاة اخترازا  
 عن الاعتراضية عند علماء المعاني فانهم يقولون ما يتوسط بين اجزاء  
 الكلام او بين كلامين متصلين معنى واجزاء الكلام ما يكون مذكورا  
 فيه اعم من ان يكون عمدة او فضلا والتعلق المعنوي بان يكون مذكورا  
 بطريق المشمل او الدعا او المدح او الذم وان يكون بيانا لغرضه او دقعا

لما يحتلج منه في ذهن السامع الى غير ذلك والاستيناف لفظا ان لا يكون  
 معمولاً لما قبله وكونه على طريق الالتفات اي الميل عن الاسلوب السابق  
 اخترازا عن الشرط الواقع بين اجزاء الجزاء فانه ليس على طريق  
 الالتفات من الاسلوب السابق بان يكون فيد نوع تغيير بالنسبة اليه  
 قوله فانت طلاق والطلاق الية هكذا في الرضى واخره \* ثلثا ومن يخرق  
 اعنى واظلم \* فيكون الجملة واقعة بين اجزاء الكلام ووقع في المعنى  
 يدل الية عزيمة والمعنى واحد وما قبل ان اخره \* بها المرء ينجو من شباك  
 الطوامث \* فوهم لانه حينئذ لا يكون الجملة بين اجزاء الكلام قوله  
 وهذا معنى الصفة فان ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه هيئة وباعتبار  
 قيامه به صفة قوله فيمنع اه تعليل نحوي لما وقع عليه الاستعمال ولا يتوهم  
 انه قياس في اللغة قوله على التجدد اي الحدوث في الزمان قوله على الحصول  
 اي حصوله فيما اثبت له قوله لفظا اي في الحركات والسكنات قوله معنى لكونه  
 مشتركا بين الحال والاستقبال قوله ومثله قوله تع لم تؤذوني اه في التسميل  
 ان المضارع المثبت اذا كان مع قد يجب فيه الواو ولا يكتفى بالضمير قوله شاذ  
 اي واقع على خلاف القياس النحوي فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع  
 في كلام الله تع كما مر في تعريف الفصاحة قوله ضرورة اي دعا اليه  
 الضرورة وهو ايضا شاذ قوله فتعين كون الواو للحال واحتمال ان يكون  
 لاتبعان بنون الحقيقة وكسرها لالتقاء الساكنين او بحذف النون الساكنة  
 من النقلة او يكون نفي بمعنى انتهى معطوفا على فاستقيما لا يضر الاستشهاد  
 لان بناء على الظاهر والوجه المذكورة خلاف الظاهر قوله اي شيء  
 ثبت لنا في تفسير القاضى اسلفهام انكار واستبعاد لاشقاء الايمان مع قيام  
 الداعي وهو الطمع في الانحراف مع الصالحين والدخول في مداخلة  
 ولا تؤمن حال من الضمير والعامل ما في اللام من معنى الفعل اي اي شيء  
 حصل لنا غيره مؤمنين انتهى فهو انكار لحصول شيء في هذه الحالة  
 مستلزم لانكارها على سبيل المبالة اذ حصول شيء فاللزم في هذه الحالة  
 فاذا كان منكرا كان تلك الحالة منكرا واما ما ذكره الشارح وح  
 بقوله والمعنى اه فلم يظهر لي وجه ابراده والفائدة فيه قوله في الجملة



اي في الظاهر كما في الرضى وان لم يكن بينهما تناقض حقيقي وقيل  
معناه في بعض المواد وهو اذا كان عامل الحال مقترنا بزمان التكلم فانه  
لوصف حال الحال بعلامة الاستقبال حينئذ لزم التناقض لان مقارنته  
بالحال تقتضى كونه في زمان الحال وتصدره بعلامة الاستقبال يتنافيه  
فاشترط ان لا يصدر بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب وعلى هذا  
يندفع ايضا ما اورد عليه من ان اطلاق الحال على الجملة المخصوصة  
وضع نحوى وعدم تصدرها بعلامة الاستقبال في وضع اللغة فلا يصح  
ان يقال ان عدم تصدر اهل اللغة لاجل توهم التناقض الذى  
يتوهم بعد هذا عن وضع التسمية له افظ الحال قوله وهو ما فانه  
يستعمل لنى الحال قوله وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل  
لا يرتكب الا عند الضرورة مع خلوه عن النكتة الشريفة التى ذكرها  
السيد قوله وقد يلغى الكبر بلوغ اكبر حال متفلة وان كان الكبر بعد  
الحصول غير متقل فلا يرد ان الكلام في الحال المتفلة وبلوغ  
الكبر ليس كذلك قوله ولم يمسس بشر الحال المتفلة يجب ان لا تكون  
من الصفات اللازمة وعدم المس كذلك وان لم يترك عنها قوله  
شرط في المناقضة المثبت اذا لم يكن تابيا لالا او متلوا يا ونحو ما تأتاهم  
من آية الا كانوا به يستهزئون وكقوله \* كن الخليل نصيرا جار او عدلا  
ولا تشخ عليه جادا وبخلا \* كذا في التسهيل قوله او مقدرة قال  
ابن مالك هذه دعوى لا يقوم عليها حجة لان الاصل عدم التقدير ولا  
وجود قدم الفعل المشار اليه لا يزيد معنى على ما يفهم به اذا لم يوجد  
وحق المحذوف المقدر ثبوته ان يدل على معنى لا يفهم بدونه فان قلت  
قد يدل على التقريب فلما دلالاتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة  
سياق الكلام على الحاشية قوله اوجب اه هكذا في النسخ التى رأيتها  
والظاهر ان الجواز لا ينافى المقارنة وتحقيق الدلالة على الحصول والعللة  
لوجوب الواو انتفاء مجموع المقارنة والحصول فاما ان يقال ان وجب  
معنى ثبت او يقال ان الوجوب بالنسبة الى انتفاء المقارنة وان كان بالنسبة  
الى الدلالة على الحصول جوارها قوله لا قطع ان المضارع اى الذى

خزان هذا القول وكذا خزان  
القول الا فى انما يوجد  
في بعض نسخ المطول

هو الحال قال قدس سره والصواب ان يقال ان الافعال الخ هذا  
بمجرد دعوى لا بد له من شاهد فان الافعال التى تقع شرطا او ظرفا  
لافعال اخرى يفهم منها ماضويتها وحاليتها واستقباليتها بالنظر  
الى زمان التكلم تحولو جئني لا كرمك وان جئني اكرمك واذا جاء زيد اكرمه  
وندم زيد ولما ينفعه ولم ينفعه نعم يمكن ان يراد منها تلك المعانى بالقياس  
الى زمان المقيد لا الى زمان التكلم اذا قامت قرينة قال قدس سره فقد صرح  
التحفة اه حيث قالوا ينصب المضارع بتقدير ان بعد حتى اذا كان  
ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى ادخلها فان  
الدخول مستقبل بالنظر الى السير سواء كان ماضيا بالنسبة الى زمان  
التكلم او حالا او مستقبلا او لا يكون شئ من ذلك بان سار ولم يدخل  
لما نفع ولا يخفى عليك ان ما نقله لا ينفعه اذ لا كلام في كون فعل  
مستقبلا بالقياس الى فعل اخر فان الفعل اذا كان غاية او ماضيا  
لفعل اخر كان مستقبلا بالنظر اليه انما الكلام في دلالة الفعل  
الذى هو قيد على كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر  
الى ما قبله قال قدس سره ويفهم منه المقارنة ان اراد فهم المقارنة  
من قد فمنوع لانها تدل على القرب دون المقارنة وان اراد انه يفهم ذلك  
بمعونة المقام لكونه حالا فلا حاجة الى اراد قد قال قدس سره ظاهر  
هذا الكلام اه ما يشعر به كلامه هو الحق لانه ذكر في الاصول ان الفعل  
المثبت لا عموم له والفعل المنفى له عموم والخاص من اقسام اللفظ  
باعتبار الوضع وليس في كلامهم التقييد بوقوع النفي في مقابلة الاثبات  
واما كون المستفاد مما تقدم ان الاستغراق انما يستفاد من استمرار النفي  
فلا ينافي كونه عدلا ولا عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه  
الفعل كما في النكتة المنفية قال قدس سره كان النفي المورد عليه بمرة  
الاثبات في انه لا بد من تعقله في نفسه حتى يمكن تعقله او تعقله من حيث انه  
بين الطرفين كان آله لا حظتهما فلا يمكن له فعل نفيه ولا اثباته كما يعقل  
الزوال والاتكاف في نفسه فيورد النفي عليه قوله والاصل في الحوادث العدم  
فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا ولا يحتاج العدم الى انتفاء طاهر



على سبب الوجود قوله ما فيه من ان المطلوب مقارن الحال  
 بزمان العامل لا بزمان التكلم قوله لكونها مستمرة لكونها معدولة  
 عن الفعلية اذا اتصل في الحال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه  
 فلا يرد ان الاسمية لا تدل على اكثر من ثبوت المسند المستداليه كما في قوله  
 لعدم دلالتها لما كان دعوى الاولوية مشتملة على جواز الترك ورجحان  
 المدخول اعاد الدليل المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان  
 وهو ظهور الاستئناف فسطما قيل ان الاولى ترك قوله لعدم دلالتها  
 اذ قد علم ذلك سابقا قوله حتى ذهب اه غايه لقوله دخولها اولى  
 قوله حتى تدخل الحان تجعل قيدا من قيوده تابعه له قوله في الاثبات  
 تخصيص الاثبات بالذكر لانه الاصل والاعمال الحكم في التي ايضا كذا  
 نحو لم يجرى زيد وهو يتسم او وهو يتسم قوله في ان لا يستأنف  
 به المضاف بالاستئناف معناه اللغوي وهو ان لا يكون قيدا لما قبله  
 قوله وجئت اه عطف تفسيرى لقوله اظهدت ذكر زيد قوله ويجرى اه  
 عطف على قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريح بما فاته تشبيها آخر لقوله  
 هو يستمر بعد تشبيهه بزيد يسرع قوله ان لا يجرى الجملة الاسمية سواء كان  
 المبدأ فيه ضمير ذي الحال او اسمه الصريح واسم آخر عرذى الحال كما علم  
 من الامثلة السابقة قوله والذي يلوح اه اعتراض على المضاف رح  
 كايده السيد قوله بمنزلة قولك جلد في زيد وهو متقلدها الواو في كلا المثالين  
 عاطفة ليكون كل واحد منهما ابتداء اثبات قوله وذكر اه هذا الذكر  
 في سورة الاعراف لا البقرة وهو حال من فاعل اهبطوا والخطاب لادم  
 ونحوه وابليس قوله لو اريد ذلك اي كرن هو فارس في حكم المفرد  
 قوله بين ذلك اي كون جاني زيد وهو فارس حينئذ قوله فكذا الخبر  
 والاعت يعني ان الاصل في الخبر والاعت ان يكون مفردا ومع ذلك  
 اذا وقع الظرف خبرا او نعتا فلا كثرانه مقدر بجملة قوله دون الخبر  
 والاعت كما يدل عليه قول الشيخ خصوصا وما قيل ان خصوصا احتراز  
 عما اذا وقع صلة دون الخبر والنعت ليس بشيء لانه حينئذ يشعر  
 بكون التقدير بالمفرد اصلا فيها ايضا وهو خلاف الاكثر قوله والحق

اي الحق في هذا المقام قوله وهذا اذا لم يكن الخ اي كون ترك الواو  
 اكثر في جملة اسمية يكون الخبر فيها ظرفا متقدما على المبتدأ اذا لم يكن  
 صاحب الحال نكرة متقدمة بان يكون معرفة او نكرة متأخرة فانه  
 لا التباس حينئذ الحال بالصفة عند ترك الواو واما اذا كان نكرة متقدمة  
 سواء كانت موصوفة كافي المثال الاول او غير موصوفة كافي الثاني فانه  
 يجب فيها الواو ورفع التباس بالصفة قوله كافي قوله تعالى وما عندكم مناه  
 يعلم من كلامه ان الجملة في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا الهام نذرون  
 صفة وفي قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا الهام نذرون معلوم حال والفارق  
 وجود الواو وعد مها واما عند صاحب الكشاف في كلتا الايتين صفة  
 والواو زائدة لنا كيد الاوصوف كمر قوله اما الايجاز والاطناب في شرح  
 المفتاح الشريف لم يتعرض المساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة  
 للكلام الاوساط فاصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد  
 بها انتهى اي من حيث انه مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتماله  
 على المزايا معتدا بها لانه بهذا الاعتبار ايجاز بالقياس الى المتعارف او الى  
 مقتضى المقام قوله من الامور النسبية التي يكون اه فائدة التوضيف  
 الاشارة الى انها ليسا من الامور النسبية التي تكرر النسبة فيها فان كلا  
 منهما ما بالقياس الى المتعارف او الى ما هو مقتضى المقام وليس المتعارف  
 وما هو مقتضى المقام مقيسا اليهما قوله انما يكون اي في الخارج  
 والذهن بالنسبة الى كلام اخر ازيد منه اما محقق او مقدر وكلمة  
 من بعد ازيد واتقص واقل واكثر ليست تفضيلية بل هي صلة  
 للفعل الذي يتضمنه صيغ التفضيل فهي بمعنى اصل الفعل قال  
 قدس سره وذلك لان النسبة اه لا يخفى ان ما ذكره السيد تحقيق الجواب  
 الشارح رح فالا له لي ذكره في ذلك المقام والتحصيل عبارة عن التعيين  
 وزوال الابهام قال قدس سره اولى بذلك لان الاوساط لما كانوا اكثر  
 من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تأدية المعاني  
 مشهورا بين الناس فهو امر عر في معروف الوجه معلوم الطريق فناسب  
 ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون ابتداء عليه ردا الى الجهالة



كذا في شرحه للمفتاح قوله من الاوساط فيسد بذلك لانه يحمد  
من البليغ لانه يورده لكونه مقتضى المقام بان يكون مخاطب من الاوساط  
قوله يخرجها عن حكم التعريف بان يكون مطابقا للغة والصرف  
والحومما يتوقف عليه تأدية اصل المعنى قوله من عبارة  
المتعارف المطابق للسابق من المتعارف ولا فائدة في زيادة العبارة  
قوله اى الى كون اه المذكور سابقا كونه اقل من عبارة المتعارف الا انه  
يلزمه كون المتعارف اكثر منه فهو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله  
على ظاهره رعاية لما في الايضاح والمفتاح حيث وقع في مقام الاختصار  
لكونه تسبيحا يرجع في بيان دعواه تارة الى ما سبق فانه لو فسر ما سبق  
بكونه اقل من عبارة المتعارف كان بيان دعوى الاختصار به اثباتا  
لشيء بنفسه والقرينة على ذلك قوله ولخري الى كون المقام خليقا  
بالبسط منه حيث لم يقل كونه اقل مما يليق بالمقام قوله وليس المراد اه  
اذ لا معنى لان يقال مرجع كون الكلام موجزا ان يكون المقام خليقا بالبسط  
من المتعارف ولظهوره لم يتعرض له قوله بحسب مقتضى الظاهر  
اى ظاهر المقام فيسد بذلك اذ لو كان اقل لما يقتضيه ظاهر المقام  
وباطنه لم يكن باغيا لعدم مطابقته لمقتضى الحال لا ظاهرا ولا باطنا  
قال قد من سره على مناسبة حقيقة اه اعتبار المناسبة الحقيقية التي  
تقتضى ذكر المبدأ اذ لو لا ذلك لكان الكلام من متعارف الاوساط  
فلم يكن بليغا فلا يكون موجزا والمناسبة الحقيقية ان يكون المقصود  
مخرجهم على اخذ العلم لما رأى فيهم من الكسل واللامه الاهمال  
وكذا قوله هذا نعم فاعلموه اذ كان المقصود زيادة الخلق والتجريب  
قال قد من سره فتأمل فان الاول يوجد في قد شئت وان شئت يوجد  
في هذا نعم ويحتمل ان في نعم فاعلموه وهذه الصورة الاربعة تعرض له  
الشارح رح لظهوره مما ذكره قوله ثم انها في اي في ان  
التمبير عن المقصود مع قطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا  
او من الاوساط فلا يرداه او اريد المقبول مطلقا فالأند والناقض غير مقبولين  
من الاوساط وان اريد من البليغ فليس المساوي والناقض الوافي

مقبولين منه مطلقا بل اذا كان لداع قوله تأدية اه زاد لفظ الاصل  
اشارة الى ان المعنى في المساواة والايجاز والاطاب المعنى الاول اعنى المعنى  
الذى قصد المتكلم افادته للمخاطب ولا يتغير بتغير عبارات واعتبار  
الخصوصيات فقوله جاءني انسان وجاءني حيوان ناطق كلاهما  
من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجال والتفصيل  
والقول بان احدهما ايجاز والاخر اطاب وهم قوله ناقص عنه  
اى عن مقدار اصل المراد اما باسقاط لفظ عنه او بالتعبير عن كماله  
بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل ايجاز القصر والحذف فقوله  
جداله وشكره مساو لاصل المراد غير ناقص عنه لان تقدير الفعل  
انما هو رعاية قاعدة نحوية وهو انه مفعول مطابق لا يدل له من ناصب  
والعرب الفصح يفهم اصل المراد وهو حده تعالى من غير تقدير وهو  
متعارف الاوساط ايضا فاقول بانه ايجاز عند المصر رح ومساواة عند  
السكاكى رح فخالفته مع السكاكى رح لا تسمع بدون سند قوى  
من القوم وهم قوله غير وافي بذلك لان اعتبار الناعم في الاول وفي  
ظلال العقل في الثاني لا دليل عليه قوله بجعل مطابق العيش اى من  
غير تقييد بالناعم والشاق حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش  
الناعم بناء على ان العيش في ظلال النوك لا يكون الا ناعما وكذا العيش  
الشاق المطلق من غير تقييد بكونه في ظلال العقل او غيره كناية  
عن عيش العقلاء بناء على ان العيش الشاق لا يكون الا للعقلاء فيكون  
كلا القيد مستفادا من الكلام بسبب ملاحظة ما اشتهر في العرف  
فيكون وافيا بما هو اصل المراد وهو ان العيش الناعم في ظلال النوك خير  
من العيش الشاق في ظلال العقل مع اشتراكه على لطيفة وهو ان العيش  
في ظلال النوك لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا في ظلال  
العقل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ولا يلتفت الى ما سبق اليه  
الاولاهام قوله ولا يكون لفظ الزائد متعبا مدار التعيين وعدم التعيين  
انه ان لم يتغير المعنى باسقاط ايها كان فالأند غير متعين وان تغير المعنى  
باسقاط احدهما دون الاخر فالأند هو الاخر ولا يعتبر في ذلك



كذلك في شرحه للفتاح قوله من الاوساط فيسد بذلك لانه يحمد  
من البلع لانه يورده لكونه مقتضى المقلم بان يكون الخطاب من الاوساط  
قوله يخرجها عن حكم التعيين بان يكون مطابقا للغة والصرف  
والنحو مما يتوقف عليه تأدية اصل المعنى قوله من غير  
المتعارف المطابق للتسابق من المتعارف ولا فائدة في زيادة العبارة  
قوله اى الى كون ام المذكور سابقا كونه اقل من عبارة المتعارف الا انه  
يلزمه كون المتعارف اكثر منه فهو كالذكر سابقا وانما لم يحمله  
على ظاهره رعاية لما في الايضاح والفتاح حيث وقع فيه مما تم الاختصار  
لكونه تسديدا يرجع في بيان دعواه تارة الى ما سبق فانه لو فسر ما سبق  
بكونه اقل من عبارة المتعارف كان بيان دعوى الاختصار به اثباتا  
لشيء بنفسه والقرينة على ذلك قوله ولخبر الى كون المقام خلقا  
بأنسط منه حيث لم يقل كونه اقل مما يليق بالمقام قوله وليس المراد  
اذ لا معنى لان يقال مرجع كون الكلام موجزا ان يكون المقام خلقا بالسط  
من المتعارف ولظهوره لم يتعرض له قوله بحسب مقتضى الظاهر  
اى ظاهر المقام فيسد بذلك اذ لو كان اقل مما يقتضيه ظاهر المقام  
وباطنه لم يكن بليغا لعدم مطابقته لمقتضى الحال لا ظاهرا ولا باطنا  
قال قد من سره على مناسبة حقه اه اعتبر المناسبة الحقة التي  
تقتضى ذكر المبدأ الاول ذلك ان كان الكلام من متعارف الاوساط  
فلم يكن بليغا فلا يكون موجزا والمناسبة الحقة ان يكون المقصود  
توضيحهم على اخذ العلم لما رأى فيهم من الكسل واللامعة الامهال  
وكذا قوله هذا نعم فاعتموه اذ كان المقصود زيادة الحث والتجريض  
قال قد من سره فامل فان الاول يوجد في قد شئت والشافى يوجد  
في هذا نعم ويحتمل ان في نعم فاعتموه وهذه الصورة الرابعة لم يتعرض له  
الشارح رح لظهوره مما ذكره قوله ثبت بها قول اى في اب  
التفسير من المقصود مع قطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا  
او من الاوساط فلا يراد له لو اراد المقول مطابقا لانه والمقصود غير مقبولين  
من الاوساط وان اراد من البليغ فليس المساوى والساقص الواقى

مقبولين منه مطلقا بل اذا كان لداع قوله تأدية اه زاد لفظ الاصل  
اشارة الى ان الاعتبار في المساواة والايجاز والاطاب المعنى الاول اعنى المعنى  
الذى قصد المتكلم افادته للخطاب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار  
الخصوصيات فقولنا جاء في انسان وجاء في حيوان ناطق كلاهما  
من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجال والتفصيل  
والقول بان احدهما ايجاز والاخر اطاب وهم قوله ناقص عنه  
اى عن مقدار اصل المراد اما باسقاط لفظ عنه او بالتعبير عن صكله  
بلفظ ناقص من ذلك المقدار فيشمل ايجاز القصر والحذف فقولنا  
خدا له وشكره مساو لاصل المراد غير ناقص عنه لان تقدير الفعل  
انما هو رعاية قاعدة نحوية وهو انه مفعول مطابق لا يدل له من ناصب  
والعرب الفصح يفهم اصل المراد وهو حده تعالى من غير تقدير وهو  
متعارف الاوساط ايضا فاقول بانه ايجز عند المصريح ومساواة عند  
السكاكى رح فمخالفته مع السكاكى رح لا تسمع بدون سند قوى  
من القوم وهم قوله غير وافي بذلك لان اعتبار الناعم في الاول وفي  
ظلال العقل في الثاني لا دليل عليه قوله بجعل مطابق العيش اى من  
غير تقييد بالناعم والشافى حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش  
الناعم بناء على ان العيش في ظلال النوك لا يكون الا ناعما وكذا العيش  
الشافى المطلق من غير تقييد بكونه في ظلال العقل او غيره كناية  
عن عيش العقلاء بناء على ان العيش الشاق لا يكون الا للعقلاء فيكون  
كلا القيد مستفادا من الكلام بسبب ملاحظة ما اشتهر في العرف  
فيكون وافيا بما هو اصل المراد وهو ان العيش الناعم في ظلال النوك خير  
من العيش الشاق في ظلال العقل مع اشتباهه على لطيفة وهو ان العيش  
في ظلال النوك لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا في ظلال  
العقل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ولا يلتفت الى ما سبق اليه  
الاولاهام قوله ولا يكون لفظ الزائد متعينا مداراتين وعدم التعيين  
انه ان لم يتغير المعنى باسقاط انهما كان فالرأى غير متعين وان تغير المعنى  
باسقاط احدهما دون الاخر فالرأى هو الاخر ولا يعتبر في ذلك



كون احدهما متقدما والاخر متأخرا فلا يتوهم ان مينا متعين للزيادة لان  
التكرار حصل به قوله وهذا انما يصح اه لا يخفى ان هذا البيان لا يدل  
على كون الندي زائدا على اصل المراد فان مراد الشا عن نفي الفضل  
عن الامور الثلاثة وانما يدل على عدم صحة ذكر الندي وفساده لا على كونه  
مفسدا الا ان يقال ان مقصود الشاعر ان يهون الموت على الناس وانه  
مما يجب ان يرغب فيه اذ به يظهر الفضل للاصفات التي هي كال الانسان  
ولاشك ان الندي لا دخل لها في ذلك المقصود فذكرها زائدا على  
اصل المراد بل مفسده اذ فضلها على عدم الموت قوله لا يفهم من  
اطلاق الخ فان لفظ الندي لا يكاد يستعمل في بذل النفس وان استعمل  
فعلى وجه الاضافة اما مطلقا فلا يفيد الا بذل المال كذا في الايضاح  
ويمكن ان يريد بذل النفس مطلقا من غير تقييد بكونه للخوف او الحياء  
او طلب رضا المحبوب او الخلاص من المرض والفقر قوله وهذا بعينه  
معنى الشجاعة اشارة الى ان الشجاعة ههنا ليس عبارة عن الملكة  
المخصوصة بل اثرها اعني الاقتحام في المعارك وعدم التحوذ عن الامور  
المهلكة فانه الذي يفهمه اهل اللغة والعرف ولذلك قال سابقا هان عليه  
الاقتحام في الحروب والمعارك قوله يفتقر الى التاكيد لدفع التجوز  
بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة وبا ضرب عن الامر به قوله  
فعناه اه اي لبس التقييد فيه للتاكيد بل للتأسيس قوله لانها الاصل اه  
فيه ان المقبس عليه على ما اختاره المص رح هو اصل المراد فالوجه انه  
قدمه لقلة مباحثه ولك ان تقول انها الاصل والمقبس عليه عند السكاكي  
رح وهذا القدر كاف للتقديم قوله شبهه بالدليل لا بالصحيح قوله فصار  
اي الهارب واصلا الى اقصى الارض قوله من غير ان يتوقف عليه اه  
فان معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام وكذا مفهوم الجزء من المصراع  
الاول قوله اظنا اي ان كان لفائدة قوله يكون تطويلا ان لم يكن  
فيه فائدة اصلا والمراد بالتطويل المعنى اللغوي اي الزائد لا الفائدة  
وان كان متعينا قوله بان مثل هذا الشرط وهو ما يكون بان الوصلية  
لا يحتاج الى الجزاء لكونه حالا وقد مر تحقيقه قوله لان المراد به الخ

زاد لفظ المراد اشارة الى ان مداول قوله تعالى في القصاص حبة ذلك  
فلفظه ينسب ومعناه كثير ولو قيل لان الانسان اذا علم اه كان المتبادر انه  
دليل على تضمن القصاص للحياة فاقبل ان هذا دليل على دعوى ان  
في القصاص حبة لبس بشي واو كان هذا موجبا للايجاز لكان كل دعوى  
نظرية ايجازا قوله لكان تطويلا بالمعنى اللغوي اذ الفعل متعين  
للزيادة قوله اي من قوله لكم في القصاص اه الظاهر ان يقول اي من  
قوله القتل اني للقتل بان يكون كلمة من صلة لقلة الا ان الشارح رح راعى  
مطابقة ما في الايضاح فان من فيه ظرف مستقر وقع حالا من ضمير يناظره  
حيث قال ان عدة حروف ما يناظره منه وهو في القصاص حبة عشرة  
وعدة حروفه اربعة عشر قوله والنص على المطلوب اي  
التصريح به فيكون اذ جرح عن القتل بغير حق لكونه ادعى الى القصاص  
كذا في الايضاح قوله الفن الثاني علم البيان قد مر تحقيق التعريف  
اللامى وبيان المراد من المبتدأ والخبر وبيان صحة الجمل بما لمزيد عليه  
قوله من علم البلاغة اي من علم له مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر  
في المقدمة قوله ومحتاجا اليه اه لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي  
ما حوز في مفهومها وهو لا ينسب لغیر العرب العرباء الا بهذا العلم  
قال الشارح رح في آخر المقدمة انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة  
الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السلام عن التعقيد عن غير  
الاحتراز عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علم يحتز به عن الخطأ  
وعلم يحتز به عن التعقيد المعنوي ليمرر بالبلاغة فوضعوا لذلك  
علمي المعاني والبيان وسماه علم البلاغة فاقبل انه يحتاج اليه في نفس  
البلاغة في الجملة لانه لا تتم بلاغة الكلام بدون اعمال علم البيان  
اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته  
الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان للدلالة المطابقة كما ستعرف  
فلبس بشي لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله  
ولاشك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن بدون علم البيان قوله  
وهو علم لا يخفى ان المراد من علم البيان في قوله الفن الثاني علم البيان القواعد



عنه اريد بقوله علم يعرف به الملكة او ادراك القواعد لا بد من القول  
 بالاستخدام في ضمير هو بقوله بطرق مختلفة فان لكل معنى لوازم  
 بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارات مختلفة  
 في الوضوح قوله اراد بالعلم العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق  
 على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية  
 وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكة كذلك  
 والشارح رح اختار حمله على المعنيين الآخرين لعدم احتياجه الى  
 تقدير متعلق وما قيل انهم لم يقصدوا تقدير المضاف اليه بل بيان حاصل  
 المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها  
 فليس بشئ لان ذلك الاطلاق في اسماء العلوم المدونة لافي لفظ العلم  
 قال السيد في حواشي شرح المفتاح نحو يطلق على القواعد الخصوصية  
 وعلى ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها وكذا لفظ العلم  
 يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك  
 الحاصل عن الدلائل او المسائل المعلومه عن الادلة او الملكة الحاصلة  
 عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل  
 يسمى تقليدا لا علما فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين  
 الاولين ولا علم ارباب السليقة على التقدير الثالث قوله اي ادراكها  
 على ان يكون المبادئ التصورية داخلة في العلم او الاعتقاد بها على  
 تقدير عدم دخولها قال قدس سره ومع ذلك فقد ساعد القوم اه  
 دفع لما يترأى من انه اذا لم يكن مباحث المجاز المفرد تساعده فكيف  
 حوله على ذلك بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك  
 قال قدس سره ينبغي ان يتأخرا قيل تأخير علم البيان من علم المعاني  
 في الاستعمال واجب قطعا لان علم البيان باحث عن كيفية افادة  
 الخواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب  
 ان ذلك تعريف بعد اعتبار تأخره الاستعمالي والافهوه عبارة عن  
 ايراد المعنى الواحد مطلقا بعبارات مختلفة الدلالة الا ترى ان اكثر  
 المجازات والكنيات تنسب وفي المعاني الاول قال قدس سره فان هذه

اي رعاية المطابقة كالاصل في المقصودية لان المقصود افادة  
 المعاني التي روى فيها المطابقة وتلك اي رعاية مراتب الدلالات  
 في الوضوح والحقا فرع لها لانها اعتبرت لاجلها قال قدس سره عن افادة  
 التراكيب لخواصها اي المعاني المشتملة على الخواص الا ان المعاني الاول  
 لما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الافادة على الخواص قال العلامة  
 في شرح قوله اراد المعنى الواحد اه وهو ما يقتضيه الحال بحسب  
 المقامات كافتضائها بالنسبة الى من ينكر كون زيد مضافا جملة مفيدة  
 زيدا لا تكرر سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة او اوضح او خفية  
 او اخفى نحو ان زيدا لمضياف او لكثير الرماد او امزول الفصيل او لجبان  
 الكلب وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان الشائع في اعتبار اليلغاء المجازات  
 والاستعارات والكنيات في المعاني الاصلية لا سيما كيب البليغة وذلك  
 مما يبحث عنه في البيان لان هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة و مرجع  
 البلاغة منحصر في العلمين بل نقول لا يظهر جريان كثير من انواع  
 التشبيه والكناية والاستعارة كالتشبيه في الخواص قوله واراد اه قال  
 العلامة وانما وجب تفسير المعنى الواحد بمعنى من المعاني التي يقتضيهما  
 الحال بحسب المقام اكون علم البيان اخص من علم المعاني لان هذا  
 ذكر المعنى الذي يقتضيه الحال وذلك اراد ذلك المعنى بطرق مختلفة  
 واو فسر بما هو اعم من المعنى الذي يقتضيه الحال لما اتى اخص  
 لوجوده حيث تدون المعاني قوله يقتضيهما الخ صفة للملكة واصول على  
 سبيل التنازع وهو بالنسبة الى ملكة تصرح بما علم ضمنا بقوله اراد  
 بالعلم الملكة التي يقتضيهما اه قوله على اراد اه اي على معرفة اراد  
 بدليل قوله فلو عرف من ليس له هذه الملكة وفيه اشارة الى ان معرفة  
 الاراد المذكور لا يجب ان يكون بالفعل بل القدرة التامة على  
 تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول الى القاعدة التي  
 كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان الاولى ان يقول  
 يعرف بدل يقتضيهما في المتن وان القدرة على الاراد المذكور ليست بلازمة  
 لما مر ان كثيرا من مهرة هذا الفن لا يفقدون على تأليف كلام بليغ



قوله كل معنى اه يعنى ان الالام في المعنى للاستغراق العرفي اذ لا عهد  
وامتناع الحقيقى وهو ظاهر والجائز للزوم كون من له ملكة الاقتدار  
على معرفة اراد معنى واحدا في تراكيب مختلفة عالما بالبيان قوله  
ان يورده بالفاظ مترادفة اى يورد المعنى التركيبى في تراكيب وجميع اجزائها  
الفاظ مترادفة قوله لا يكون ذلك اه لان تلك التراكيب بعد العلم  
بوضع الفاظها لا يكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع  
بينها باعتبار الالف ببعض الالفاظ وكثرة دورها بوجوب التفاوت  
في تذكر الوضع وكذا اشترك بعضها بوجوب الاحتياج فيه الى دفع  
مزاحمة الغير في تعيين المراد لافى الفهم قوله ومعنى اختلافها اه فيه  
اشارة الى ان ملكة اراد المعنى الواحد في تراكيب متساوية في الوضوح  
ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت في مراتب البلاغة قوله  
يخرج ملكة الاقتدار اه اى يخرج عن ان تكون داخلية في علم البيان  
وجزا منه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه  
ما صدق عليه بعموم المعنى قوله ارادى من تعريفه الخ لان المعرفة  
المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من القول بذلك المسبب وارادة السبب  
قوله يلزم من العلم به اى من حضوره في الذهن والالتفات اليه  
حضور شئ اخر والا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به  
العلم بشئ اخر دليلا قوله كدلالة الخطوط اه اشار بآرؤاد المثالين الى  
انحصار الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية وبه صرح  
السيد في حواشى المطالع وقال المحققى الدواني ان الطبيعية  
منها ايضا متحققة كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه التألم  
وحاجبه على شدة الالام ودلالة حرة الوجه على الجمالة والصفرة  
على الوجع وحركة النبض على المزاج الخصوص الى غير ذلك ولعله  
قدس سره اراد ان تحققها اللفظ قطعى فان تلفظ اخ لا يصدر عن الوجد  
وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها الى بعض  
لا تصدر من الحالات العارضة لها بل انما تصدر من طبيعتها بخلاف ما  
عد اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منبثقة عن الطبيعية

بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج انخصوص فيكون الدلالة طبيعية  
ويجوز ان تكون اثارا لنفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج فلا يكون  
للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق  
بين العقلية والطبيعية فان العلاقة في الاولى التأثير في الثانية الايجاب  
وانتأثير اقوى من الايجاب وان دفع ما قيل ان الدلالة الغير الوضعية  
محتاجة الى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلا وجه لاجراج  
الطبيعية من العقلية قوله اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع الطبع  
والطبيعة والطباع بالكسر في اللغة السجبة التي جبل عليها الانسان  
كما في القاموس وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الاثار المختصة بالشئ  
سواء كان بشرا او لا وعلى الحقيقة فاذا اريد به طبع الالفاظ المراد به  
المعنى الاول فان صورته النوعية او نفسه تقتضى التلفظ به عند  
عروض المعنى واذا اريد به طبع اللفظ اى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثانى  
واذا اريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج  
الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اى النفس الناطقة والعقل وقد ذكر  
الوجه الثلاثة في حواشى المطالع واقتصر الشارح رح على الوجه الاول  
لانه اظهر قوله كدلالة اخ بفتح الهمزة وتشديد الخاء المجمة على ما  
في حاشية شرح الشمسية وبضم الهمزة وتشديد الخاء المجمة على ما في  
حواشى المطالع واما اح اح بالخاء المهملة وفتح الهمزة او ضمها  
فلاذى الصدر قال قدس سره لا بدلالة اللفظ اى فقط ان قلنا ان العلم  
بالمشاهدة يجامع العلم بدلالة اللفظ اذ لا مسافة بين الطريقتين حيث  
او اصلا ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة  
لا يستفاد من الدليل فقوله في حواشى الشمسية لتظهر دلالة اللفظ  
على الاول من الظهور بمعنى اشكار شدن وعلى الثانى بمعنى يبدأ شدن  
قال قدس سره ان الفهم صفة السامع بناء على ان المتبادر هو المصدر  
المبنى للفاعل قال قدس سره بان الدلالة اه يعنى ان الدلالة رابطة  
مخصوصة بين اللفظ والمعنى مرتبة على رابطة اخرى بينهما  
هى الوضع لان الاول قائمة بمجموعها والثانية بالواضع قال قدس سره



إذا قبست اه فان النسبة بين المتنسبين يجوز انتسابها الى كل واحد منهما  
قال قدس سره وإذا قبست الى اللفظ كانت مبدءاً وصف له ليس  
في عبارة المحقق كانت مبدءاً وصف له فانه قال اذا نسبت الى اللفظ قيل  
انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند  
اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مداول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى  
منفصلاً عند اطلاقه وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة انتهى وانما اخذه  
السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن  
كتب ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع على قوله واذا نسبت  
اه الدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تكون  
منتسبة الى كل واحد من المتنسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى  
يكون مداولاً وان اضيفت الى اللفظ يكون اللفظ دالاً وكلاهما لازم  
للدلالة فامكن ان يعرف بهما كان انتهى وهذا هو الحق اذ لو كانتا  
مغايرتين لتلك النسبة بالذات لا يمكن التعريف بشيء منهما لعدم  
صحته الجمل ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا بان يراى كان مبدءاً وصف  
مغايراً بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع  
قال قدس سره وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة محمول عليه لكونهما  
في الحقيقة تلك النسبة فيقال الربطة المخصوصة بينهما هي كون اللفظ  
بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ قال قدس سره  
بان المفهومية اه بمعنى لا نسلم انه تعريف بلازمها بالقياس الى المعنى  
فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومية فانه صفة  
للمعنى كما ان القاهمية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر المبني  
المفعول المفهومية لا كونه بحيث يفهم من اللفظ فلا يفيد التحقيق المذكور  
في دفع الاشكال قال قدس سره فالجواب هو ما ذكره هذا انما يتم لو كانت  
المفهومية عين كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ اما اذا كانت غيره فلا  
قال قدس سره وان كانت نسبة اه لا يخفى ان القائم باللفظ هو الدلالة  
المخصوصة اعني الدلالة المنتسبة الى اللفظ لا الدلالة طالعاً قال قدس سره  
كابدل عليه اشتقاق الدال اه كما انه يشتق من الدلالة الدال بمعنى القيام

كذلك

كذلك منه يشتق المداول بمعنى الوقوع وكما يسند الدلالة الى اللفظ  
بصفة المعلوم يسند الى المعنى بصفة المجهول هكذا يستفاد من كلام  
ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لا نسلم ان الفهم  
المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة  
الفهم بطريق الاسناد فان الفهم من حيث الاسناد اى القيام صفة  
السامع ومن حيث التعلق اى الوقوع صفة المعنى كما ان الضرب  
من حيث الاسناد صفة الضارب ومن حيث الوقوع صفة  
المضروب قال قدس سره وهو ظاهر البطلان لان صفة الشيء  
لا تصير صفة الاخر باعتبار تقيدها بقيده والجواب ان تعلقه باللفظ  
غيره من الوصف الحقيقي الذي كان للسامع او المعنى وجعله صفة  
اعتبارية لللفظ لصيرورته بعد اعتبار التعلق وصفاً بحال متعلقه  
وهو امر اعتباري قال الشارح الجاهلي في شرح قوله ويوصف  
بحال الموصوف وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعني بصفة  
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مرت برجل حسن غلامه  
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتبارياً قال قدس سره  
نعم يفهم من تعلقه اه بأبي عن هذا تأويل جعلهم الوصف بحال المتعلق  
قسماً من الذات فانه ما يدل على معنى في متبوعه لا ما يدل على معنى  
هو لازم لما في متبوعه قوله صفة في كثير من النسخ صفة من الوصف  
والنسخة التي عليها خطه رخ صيغة من الصوغ قوله وهذا مثل قولهم اه  
اى على تقدير كون التعريف على ظاهره بان يكون العلم اضافة يرد عليه  
ان الحصول صفة الصورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه به والجواب  
ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن حصول الصورة في العقل صفة  
العالم قوله على تمام ما وضع له ذكر لفظ التمام الاحتياط والحسن مقابلة  
الجزء والافيكى على ما وضع له قوله من جهة ان العقل اه اى من جهة  
هى منشأ الحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل اولا قوله وتخص الاولى اه  
نقل عنه اى تقييد الاولى بالمطابقة اى بالتقييد الاضافى لا الوصفى انتهى  
ويعلم منه ان لفظ تخص من الخصوص لا من الاختصاص فانه حينئذ



معناه يختص الاول بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها قوله واريد به الكل واعتبره انما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالة على الجزء بانضمن لبطهر في كونها مطابقة وثبوت كونها انضماما فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالة على الجزء بانضمن يصدق على دلالة على الجزء انها تضمن ومطابقة معا يجهتين قوله فاجواب اه هذا الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لابد فيه من المبالغة في رعاية القيود وذكر في المختصر ان قيد الحثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرته وانسياق الذهن اليه فاعل ما ذكره ههنا بالنظر الى مطابق القيد وما ذكره في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحثية فلا تخالف بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحثية معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف فصار اورد عليه من انه حينئذ لا يحصل تعيين الدلالة المعبرة عندهم في التعريف ويختل التقسيم لانه ضم القيود المتخالفة واذا لم تراعى تلك القيود على ما ينبغي يختل وهم وكذا ما قبل ان اعتبار الحثية في تعريف الدلالات يبطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلث لان دلالة اللفظ الموضوع المتضايين على احدهما بواسطة انه لازم الاخر لئلا يس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء اخر فلا تكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس خارجا عن الموضوع له لان المتضايين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لازم الاخر على ان المقسم الدلالة الوضعية فلا بد من اثبات لفظ وضع المتضايين قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة الالفاظ اثبت هذه الملازمة بوجهين الاول ان الدلالة الوضعية انما هي بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلامعنى لفهمه من الالفاظ الفهم من حيث انه مراد المتكلم وليس بشئ لان المراد من الفهم في تعريف الدلالة مجرد الالتفات الى المعنى لا حصوله بعد ان لم يكن فلامعنى اقوله فلامعنى لفهمه من الالفاظ

الفهم من حيث انه مراد والثاني ما ذكره صاحب المحاكات وهو ان الغرض من اللفظ تأدية ما في الضمير وذلك يتوقف على ارادة الالفاظ فما لم يرد المعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الغرض تأدية المعاني التركيبية فيتوقف على ارادتها لا على ارادة معاني الالفاظ المفردة قوله لان قانون الوضع اه فيه انه لو كان قانون الوضع ما ذكره لمذهب الشافعية الى جواز استعمال المشترك في المعنيين ولمذهب السكاكي رح الى ان مدلول المشترك ان لا يتجاوز المعنيين قوله فاللفظ ابدال يدل الاعلى معنى واحد اه هذا الكلام نص على ان مطابق الدلالة مشروط عند هذا الجيب بالارادة قال قدس سره منقولا عن الشفاء عبارته تدل على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار ارادة المدلول فانه قال في بحث تعريف المفرد لبيان ان تعريفه بما لا يدل جزؤه على شيء كما وقع في التعليل الاول وتعريفه بما لا يراد بجزئه جزء معناه في المسأل واحد ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة واولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يتجاوز بل انما يدل بارادة الالفاظ فكما ان الالفاظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على الديتار فيكون دلالة كذلك اذا اخلاه في اطلاقه عن معنى بقى غسبر دال واذا كان كذلك فالتكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا ايضا يريد بجزئه الدلالة على معنى اخر من شأنه ان يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالا على شيء حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة حين يجسد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة الغائل دلالة انتهى فالظاهر انه اشارة الى ما سيجي من ان دلالة اللفظ لذاته باطلة فلا بد لها من مخصص والمخصص هو الواضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك ارادة الواضع فالمراد من الالفاظ الواضع لانه الالفاظ اولا وفيه اشارة الى ان الواضع يستفاد من ارادة الواضع دلالة اللفظ على المعنى باستعماله فيه من غير قرينة وليس ذلك منصوصا منه وهذا حق وما ذكره صاحب شرح الاشارات فاورد عليه صاحب المحاكات ما ذكره



الشارح بقوله وفيه نظراء قال قدس سره واطلق اي العلامة الطوسي  
 لكن اخر كلامه يدل على ان المراد الدلالة المطابقة كما لا يخفى على الناظر  
 فيه قال قدس سره لكن بعض المحققين وهو صاحب المحاكمات  
 قال قدس سره فكان الناقول اه انت خير بانه لو اعتبر الارادة  
 في الدلالات الثلاث لم تحصر الدلالة الوضعية في الثلاث لانه حين اطلاق  
 اللفظ على الكل والملزوم بفهم الجزء واللازم وليس هذا الفهم شياً  
 من الدلالات الثلاث لعدم الارادة فالحق ان من اطلق الدلالة اراد منه  
 اعتبار الارادة اعم من ان يكون اصالة او تبعاً ومن قيدها بالمطابقة  
 اراد منه اعتبارها اصالة قال القولين واحد والاختلاف في العبارة  
 وما فهمه الناقل المحجب توهم قال قدس سره ان حل كلامه على التقييد  
 قد عرفت ان عبارة المحجب نص في الاحتمال الثاني وذكر هذا الاحتمال  
 لتبكيته وبيان انه لا يمكن ان يحجب بتغير العبارة السابقة قال قدس سره  
 لان تلك الدلالة اه لا يخفى ان اللازم احد الامرين اما بطلان الاستلزام  
 المذكور وانتفاض حدى التضمن والالتزام فجعل احدهما لازماً والآخر  
 دليلاً على الملزوم لا وجه له قال قدس سره لاستلزامهما الدلالة المطابقة  
 فيه انه يجوز ان يكون استلزامهما المطابقة باعتبار ان الدال باحدهما صالح  
 لهذه الدلالة ايضا في الجملة كما اشار اليه الشارح رح في شرح التسمية  
 قال قدس سره واعلم انه حرف اه حاصلة ان اشتراط الارادة  
 في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض باجماع الداليتين  
 غير نافع في دفع انتفاض حد ود الدلالات والشارح رح حرف الكلام  
 يخل الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جواباً عن الانتفاض  
 قال قدس سره فتوقف على الارادة فلا نسلم قوله بل يدل عليه دلالتين  
 احدهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا الحال في اللازم واما قوله  
 ولا نسلم ايضا انه اذا اطلق فتم تحقق ارادة المعنى المطابق قوله لاسمياً  
 في التضمن والالتزام فان توقفهما على الارادة اظهر بطلاناً لصيرورتها  
 عند تعلق الارادة بهما مطابقة وانما قال كثيراً لان بعضهم ذهب الى انها  
 فهم الجزء واللازم بعد فهم اسكل وفهم الملزوم كما سيحكي بيانه قوله

والشارح رح صرفاً نسخة

في ضمن الكل الخ فان الكل يتمتع حصوله في الذهن والخارج بدون  
 حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الاخص لا يمكن حصوله  
 في الذهن بدون حصول الملزوم فيه فهذان الحاصلان الضمانيان  
 هما التضمن والالتزام قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة ان قلنا  
 ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية فعناء صارت تلك الدلالة التي  
 كانت تضمنية بعينها مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها تضمنية  
 وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة عند الارادة دلالة اخرى لان المعنى  
 التضمني والالتزامي صار ملتقياً اليه مرة اخرى بعد تعلق الارادة  
 فعناء حصلت الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا لك ظهر ان الاعتراض  
 الذي ذكره السيد بقوله واما قوله واذا قصد باللفظ اه فباطل الى آخره  
 مندفع لانه ان اراد بقوله والاول بان على حاله انه باق بعينه لم يتغير اصلاً  
 فباطل لصيرورته قصدية بعد ما كان ضمناً وان اراد انه باق على حاله  
 من حيث الذات فسلم لكنه لا ينفع في كونه دلالة تضمنية واستراتيجية  
 لا تنفاه كونه ضمناً على انا لا نسلم بقائه اصل الفهم ايضا لانه حصل  
 بعد تعلق الارادة ففهم آخر غير الفهم الذي كان ضمناً وكذا يرد على قوله  
 والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم انه ان اراد انه لا تعلق لها  
 بفهم قصدية نوع لان صفة القصد انما حصل لها بالقرينة وان اراد  
 انه لا تعلق لها باصل الفهم فسلم ولا ينفع لان الفهم القصدية هي  
 المطابقة وما ذكرنا ظهر ان القرينة في المجاز افهم المعنى المجازي اعني  
 فهم الجزء واللازم من حيث انه مراد فهمي جزء مقتضى ولولا القرينة  
 فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك لدفع المزاحمة فان المعنى المراد  
 وغير مفهوم منه لتحقيق مقتضى وهو العلم بالوضع والقرينة لدفع المانع  
 وهو ايس جزاً من مقتضى وسيحكي هذا الفرق في بحث المجاز مفصلاً  
 في كلام السيد قال قدس سره وما ذكره ايسان ابطال اللازم  
 في نفسه بعباطال الملازمة المستفادة من قوله واذا قصد باللفظ الجزء  
 او اللازم صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمناً او التزاماً يعني ان  
 صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا تضمناً او التزاماً باطلة



في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقفها على المقدمتين  
 المنوعتين تحقق المطابقة على المقدمة الاولى وانتفاء التضمن والالتزام  
 على المقدمة الثانية قال قدس سره موضوع باراء المعنى المجازي  
 وضمانه بما فانه لا بد في المجاز من اعتبار الواضع للعلاقة الصحيحة بحسب  
 نوعها ولا شك ان اعتبارها بذلك وضع نوعي له كذا في حاشية المطالع  
 قال قدس سره فلان الوضع المعبر اي في تعريف الحقيقة والمجاز  
 تعيين اللفظ بنفسه اي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه  
 حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له مجاز لان تعيينه باراء مطلقا سواء كان  
 بنفسه او بالقرينة قال قدس سره بل بقرينة شخصية اي في المجاز  
 الشخصي كالاسد المستعمل في الشجاع بقرينة في الحمام او نوعية اي  
 في الجزاء نوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة ما نفع  
 من ارادة الكل والجواب منع بناء على المقدمتين اما منع بناء كونها مطابقة  
 على الوضع النوعي فلان من قال يكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها  
 بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى اي ما عني باللفظ  
 وقصد به صرح به الشارح رح في شرح الشرح حيث قال اذا استعمل  
 اللفظ في الجزء او اللزوم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمنا  
 او التزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى اي ما عني باللفظ  
 وقصد به لكن ابتداء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعي مصرح به  
 في شرح المطالع وشرح الرسائل الشمسية للشارح رح فالجواب ان القرينة  
 الشخصية او النوعية انما هي شرط الاستعمال وليست بمقتضية في الوضع  
 فان الوضع النوعي على ما فسر السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه  
 وجود القرينة واما منع بناء نفي كونها تضمنا والتزاما على المقدمة الثانية فلانه  
 مبني عنده على عدم كون فهم الجزء او اللزوم في ضمن الكل او اللزوم  
 لا على انه اذا دل اللفظ عليه بمطابقة لا يدل عليه تضمنا او التزاما فتدبر  
 فانه قد خفي كلام الشارح والسيد رح في هذا المقام فتدبر ما آتيتك  
 وكن من الشاكرين قوله قد صرحوا بالاول والحق وهو بيان بطلان  
 الازم قوله سلمنا جميع ذلك اي سلمنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة

وان التضمن والالتزام ليس فهم الجزء واللازم في ضمن الكل واللازم  
 وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لا نصير الدلالة عليها مطابقة  
 وامتناع اجتماع الدلالات مع مخالفة لما صرحوا به من الاستلزام  
 لكنه لا يفيد في دفع الانتقاص فاندفع ما قبل ان من جملة الاعتراضات  
 السابقة امتناع اجتماع الدلالات فاذا ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجمع  
 مع ما ذكره القوم من استلزام التضمن والالتزام للمطابقة فان التسليم  
 ما هو المنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دليل على  
 بطلان امتناع الاجتماع قوله لا يظهر ان اي نظرا الى نفس الاطلاق  
 وتعريفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى  
 استلزامهما للمطابقة فاندفع اعتراض السيد على ان الاستلزام عنده  
 باعتبار الضلاحية كما مر قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة  
 اه فيه ان عبارته صريحة في انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى  
 والانتقال منه اليه سواء كان بسبب اللزوم الذهني او بغيره من القرائن  
 كما في الاستعارة التيهامية والتمليحية واليه ذهب الفاضل النسري ومثله  
 باطلاق المطلق من الارض واردة البراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة  
 بذلك بان يحمل اللزوم الذهني على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة  
 بسبب القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رح والظاهر  
 وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بد له من اللزوم في الذهن في الجملة لينقل  
 من مسمى اللفظ اليه ولانه موافق للشهور من ان اللزوم البين  
 شرط في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند  
 اهل العربية والاصول قوله مثل هذا اللزوم اي هذا اللزوم وما يؤدي  
 مؤداه قوله لخرج كثير من معاني المجازات وهي ما عدا الجزء واللازم  
 البين بالمعنى الاخص قال قدس سره اعلم ان من فسر اه اي التحقيق  
 في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فن اخذ  
 في تفسيرها متى اطلق الدلالة على الكلية اشترط اللزوم الذهني بمعنى  
 امتناع الانفكاك في التعقل ومن اخذ في تفسيرها اذا اطلق الدلالة  
 على الجزئية لم يشترط ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة فان قدس سره



بل الدال عليها عند المجموع والمجاز هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل  
في غير ما وضع له لا المجموع قال قدس سره ومن قرأ شيئاً طائفة  
او المقابلة التي بلغ بسببها المعاني الالتزامية بمرتبة متاع الانفكاك  
عن المسمى قال قدس سره وهذا هو المناسب لقواعد اصول والعربية  
لانهم يحثون عن المجازات والكتابات التي فيها الانتقال بابعد وجه  
قال قدس سره والاول انسب لقواعد المعقول فان قواعده كلية  
وانما قال انسب لان مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف  
الافادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها للقواعد في الجزئية  
والكلية قوله مما يتأتى فيه الوضوح والخفاى بالطريق الذي قرره وهو  
ما ينبغي من انه يجوز ان يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب  
من بعض بواسطة قلة الوسائط فيكون اوضح له وماه فاندفع ما قيل  
ان مراد الشارح رح بقوله بل لم يكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهني  
بلا واسطة فلا يرد الاعتراض الذي اورده السيد بقوله فيد بحث لان  
لازم اللازم اه على ان عدم تأتى الوضوح والخفاى في الالتزام الذي  
بلا واسطة لا يضر لان المقصود انه يتأتى الوضوح والخفاى في الدلالة  
الالتزامية لاقى الدلالة الالتزامية التي بلا واسطة قال قدس سره  
لان لازم لازم الشيء المراد به اللازم البين بالمعنى الاخص لان الكلام  
فيه حيث فسر الشارح رح بقوله ان لا ينفك تعقل المداول الالتزامي  
عن تعقل المسمى قال قدس سره وان كان لازماً اه على تقدير  
فرض كونه لازماً للشيء وانما قال ذلك لان المستلزم لتصور اللازم  
الثاني انما هو تصور اللازم الاول مخطراً واللازم من تصور المسمى هو  
تصور اللازم الاول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللازم الثاني لازماً للشيء  
وفي ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن لازم لازم الشيء لازماً للشيء بل  
اللازمه كان دلالة لفظ الشيء على لازمه اظهر من دلالة على لازم  
لازمه بطريق الاول قال قدس سره يتفاوت الدلالات فيه انه ان اراد  
تفاوتها بوجود الواسطة وعدمها فليس لكن لا يقع وان اراد تفاوتها  
في الوضوح والخفاى فلا نسلم ذلك لان التفاوت في الوضوح والخفاى

بالسرعة والبطء ووجهها فهم المسمى وفهم اللازم الاول وفهم اللازم  
الثاني في زمان واحد نعم يتم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات  
مترتبة في الزمان قال قدس سره وايضا يتقضى هذا الحكم ام وذلك  
لان كل واحد من الجزئ وجزئ الجزئ لازماً لفهم الكل بالمعنى الاخص  
مع انكم قلتم انها تأتي في فيها الوضوح والخفاى قال قدس سره وله فيها  
كلام اى في تصوير الوضوح والخفاى فيها وهو قوله قلنا الامر كذلك  
يكن القوم اه قوله لان السامع كان اه وكذا بوضع الهيئة التركيبية  
فلا يرد انه يجوز ان يكون عالمياً بوضع الالفاظ ويكون الوضوح والخفاى  
في الكلام بواسطة التقيد اللفظي الحاصل من تقديم بعض الممولات  
على الاخر لان ذلك الخفاى والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع  
الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتأتى بالدلالة الوضعية مع بقاء  
فصاحة الكلام قوله يتوقف الفهم على العلم بالوضع فان قيل  
الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث  
يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفي الدلالة  
قلت المراد بالدلالة في قوله لم يكن دالاً عليه لم يكن المعنى مقهوراً بالفعل  
كما اشار اليه الشارح رح بقوله وان لم يكن عالمياً بوضعها لهما لم يفهم  
من المراد فالتعريف على قوله وعلى التقديرين الى السلب الكلي  
والسلب الجزئي يصدر في رفع الاحتياج الكلي قلنا قال لا يكون كل واحد  
دالاً وقوله ويحتمل ان يكون اى يحتمل عدم كون كل واحد منها دالاً ويحتمل  
ان يكون بعضهم دالاً فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقيد  
بقوله وعلى التقديرين اى على القيد والمقيد لا على المقيد اذ لا احتمال على شيء  
من التقديرين تعيين السلب الكلي والجزئي والمقصود من ثبات قوله دون  
ان يقول لم يكن واحد منها اى فوالا لا يكون كل واحد دالاً يحتمل  
ان يكون بعضها دالاً بخلاف قولنا لم يكن واحد منها دالاً الاولى ترك  
اتمام المقصود بدونه قوله فليأمل لعل هذا اشارة الى انه انما يتم على مذهب  
من يقول بان المسند اليه المسور بكل اذا اخر يفيد سلب العموم واما على  
مذهب الشيخ عبيد القاهر من انه اذا اخر عن اداة النفي وما في معناها



يفيد النفي عن الكل مع بقاء اصل الفعل فلا يصح وذلك ظاهر  
قوله وقد قيل منه أي الجواب الأول بحسب التعابير بالاطلاق والتقييد والثاني  
بحسب التعابير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر قوله على الجنس  
أي الخيال قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى أو لا يخفى أن اللازم من حيث أنه لازم  
لإدلاله على الملزوم وأن دلالة الالتزام هو الاستقبال من الملزوم إلى اللازم  
دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك التوازنات في ذهن  
وحيث لا يكون داخل في قوله وكذا إذا كانت لشيء ملزومات فالأولى  
الاقتصار عليه والجواب بأن المراد بالملزوم واللازم ههنا المتبوع والتابع  
فمع كونه خروجاً عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى  
المتعارف لا فائدة لهذا التفصيل في هذا المقام وإنما يفيد في الفرق  
بين الكسائيد والمجان قوله هو أن يكون الخ فانه الذي يتأق في  
الوضوح والحق دون ما هو عند الميزانيين كما مر قوله فلا بد يجوز  
أنما اعتبر المعنى الواحد جزءاً من شيء وجزءاً من شيء آخر أيضاً  
إراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح قوله ينبغي  
أن يكون الأمر بالعكس نقول عنه يعني قد دلزم من كلامه أن دلالة  
الشيء على جزئه أوضح من دلالة على جزئه أو وجود الواسطة  
مثلاً إذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه  
أن يكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة على الجسم  
لأن المساوي لللا وضح أوضح لكن الأمر بالعكس انتهى المعنى قوله بالعكس  
بعكس ما هو مفهوم منه ويجوز أن يحمل على ظاهره وهو أن يكون  
دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالة على ما هو جزء منه  
لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقاً  
على فهم الجزء لكونه كلاً بالنسبة إلى جزء الجزء سواء كان مفهومين  
من لفظ واحد أو من لفظين قوله الأمر كذلك لما تقر أن الجزء سابق  
على الكل في الوجودين واللا يطل الجزئية قوله لكن القوم إلى آخره  
يعني أن تعليلهم التبعية بما ذكر يدل على أن المراد التبعية في الوجود  
فيكون التضمن فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فيصح ما ذكرنا

من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على جزء الجزء المتأخر  
عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن القوم  
وقال هذا هو المسطور في كتب القوم إلا أنه اعترض عليه بأن الأمر  
في التبعية بالعكس وقال في بيان اشتراط اللزوم الذهني أن فهم المعنى بتوسط  
الوضع إما بسبب وضعه له أو بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له  
إليه واعتراض عليه بأنه منتهى التضمن إذا المدلول التضمني لم يوضع له  
اللفظ ولا يتقبل الذهن من الموضوع له إليه بل الأمر بالعكس فعلم  
من كلامه أن القوم مصرحون بالتبعية بالمعنى المذكور ومعاون لها  
بما ذكره فكلام الشارح رح نام على ما ذكره القوم قال قدس سره  
قد صرحوا بالتصريح المذكور يجوز أن يكون باعتبار الصلاحية كما  
ذكره الشارح رح في شرح الرسالة السجسية قال قدس سره على أن المقصود  
الأصلي من هذا المعنى تأويل للتبعية وصرف عن الظاهر ارتكبه  
من قال أن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل إما اعتبار الفهم الكل بالذات  
أو بالاعتبار كما ذهب إليه الشيخ ابن الحاجب لأنه حكى به القوم  
وقال الشارح رح في شرح الشرح لما اتفق القوم على أن التضمن تبع  
للمطابقة وهذا يقتضي الإثنية بل التأخير عن المطابقة مع القطع  
بأن فهم الجزء سابق لحاجب الشيخ بأنه توسع حيث ذكروا التبعية  
وارادوا أن فهم الجزء ليس بمقصود أصلي وإنما يلزم بواسطة أنه  
لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء قال قدس سره وردوا هذا الرد ليس  
من القوم وإنما أورده شارح المطالع على ما ذكره القوم وهو  
مدفوع بأن فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة أما فهمه  
من اللفظ فلا نسلم تقدمه على فهم الكل إذ فهم الكل سواء كان  
من اللفظ أو لا محتاج إلى فهم الجزء بنفسه لا إلى فهمه من اللفظ  
إذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل أو فهمه بدون اللفظ كان فهم  
الجزء سابقاً عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ  
يحصل بعد تحليل الكل إلى الأجزاء وبما ذكرنا اندفع اعتراض  
آخر وهو أنه لو كان التضمن فهم الجزء القصدى المتأخر عن فهم الكل



بزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلث لان فهم الجزء  
في ضمن فهم الكل ليس شيئا منها لا نالنا ان اللفظ دال عليه بل هو لازم  
لفهم الكل وضع له اللفظ اولا فلا دلالة لللفظ عليه وان اجتمعت معه  
قال قدس سره لقواعيد القوم المذكورة من الاستلزام وتفسير التسمية  
وتقديم الجزء على الكل في الوجودين قال قدس سره كما في اللفظ  
الركبة فانها موضوع باعتبار تفصيل اجزائها ودلالاتها ليست  
الدلالة اجزائها من اللفظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها  
بالمطابقة قال قدس سره في المركبات اي في المعاني المركبة  
قال قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل تقدمها على فهم الكل  
مطلقا مسلم اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان  
تصور الكل بالكنه او بالوجه واما تقدمها على فهم الكل من اللفظ  
فموضوع وما ذكره في حاشية المطالع من انه مالم يفهم الجزء من اللفظ او لا يمتنع  
فهم الكل منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق  
من انها موقوفة على العلم بالوضع والحفاظ المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ  
فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء او لا ولا نعي به تذكر  
الجزء مفصلا لمخطر ابل تذكره اجالا في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على تذكر  
الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تذكر الجزء من اللفظ بل تذكر الجزء  
مطلقا كما لا يخفى على المتأمل كيف وتذكره من اللفظ موقوف على تذكر  
وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلي نعم ان فهم الكل  
من اللفظ غير فهم كل جزء منه اجالا كما اختاره الشيخ ان الحاحب اما تقدمه  
عليه بالذات فهو موقوف على اثبات ثبوتها بالذات واحتياج فهم الكل  
من اللفظ الى فهم الجزء منه ودونهم اخطر القتل قال قدس سره وبالجملة  
الاختلاف في الدلوات التضمنية الخ ولا يمكن حمل كلام الشارح رح  
على هذا التوجيه بان يقال معنى قوله ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته  
بعد فهم الكل اي فهم الجزء المراد واتماثل التصريح بقيد الارادة لما تقرر  
عندهم ان ما ليس بمراد ايسر من اول لان ترتيبه على ما قبله بالنقاء في قوله  
فكانهم بنوا له اب عنه كل الاء قوله فكانهم بنوا له اب بلفظ كان

لعدم نصير يحتمل بذلك لكنه يفهم مما ذكر ويؤيد ذلك ما في المفتاح  
من ان اللفظة متى كانت موضوعا لمفهوم امكن ان تدل عليه بحكم الوضع  
ومتى كان لمفهومها تعلق بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بوساطة ذلك  
التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا في مفهومها  
الاصلي او خارجا عنه ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون مما يثبت العقل  
بل ان كان مما يثبت اعتقاد الخاطب اما العرف او غير عرف امكن التكلم  
ان يطمع من مخاطبه ذلك في صحة ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلي الى  
الآخر بوساطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة العقلية بالانتقال من معنى  
الى معنى اخر بسبب علاقة بينهما كلزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه  
انتهى ولا يخفى في دلالة كلامه على ان في الدلالة العقلية انتقالين والثاني  
متأخر عن الاول قوله ان الجنس مالم يخطر الخ الجمل الثالث معطوف  
بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها الحال لان الاجزاء مرتبة  
على مجموع الجمل الثالث اي اذ لم يكن الجنس مخطرا الخ الجمل الثالث معطوف  
او يكون النوع مخطرا ولم تراع النسبة بينهما يكون احدهما جزءا للآخر  
امكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس في الذهن قوله لا محالة يكون  
معنى تركيبها لان المطابقة لمقتضى الحال لا يمكن في المعنى الافرادي  
قال قدس سره حينئذ يتصور اختلافه فيه ان اللازم من اختلاف  
الشرط قوة وضعها اختلاف المطابقة قوة وضعها وهو غير الوضوح والحقا  
في الدلالة فانها سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وبطوئه والقوة  
والضعف رجحان عدم جواز تخلف العلم بالدلول وعدم رجحانه  
الا يرى انهم قالوا ان الدلالة العقلية اقوى من الوضعية وهي اوضح  
منها قال قدس سره وما تقدم اه جواب سؤال مقدر وهو ان هذا  
الاعتراض منسند فع بما مر من ان المراد بالاختلاف في وضوح الدلالة  
ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة اي يكون الانتقال من اللفظ  
الى المعنى سريعا او بطيئا كما في الدلالة العقلية فان الانتقال  
الى اللازم اسرع من الانتقال الى لازم اللازم والانتقال الى الجزء  
اسرع منه الى جزء الجزء وفيما نحن فيه ليس كذلك فان قوة العلم



بالوضع وضعه بوجوب سرعة حضور المعنى وبطئه لاسرعة  
الانتقال من اللفظ اليه فانضاف الدلالة بالوضوح والخفا فيه باعتبار  
سرعة حضور المعنى وبطئه لا بالنظر الى نفسها فانها قبل العلم  
بالوضع غير حاصلة وبعده حاصلة البتة من غير تفاوت في ذاتها كما  
في صورة الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال ليس  
بالتفاوت بالوضوح والخفا في نفس الانتقال من اللفظ الى المعنى بل  
باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة تذكر الوضع  
وبطئه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا يحدى نفعاً  
في دفع المناقشة المذكورة او كان في التعريف اشعار به وليس كذلك  
بقي شيء وهو انه على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال  
المذكور سابقاً بقوله فان قيل لانسلم اه والتغاير بينهما باعتبار السند  
وانما لم يقل فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاً بالنظر  
الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة وضعه حتى يكون مناقشة  
اخرى بعد تقييد الاختلاف بما ذكر لانه خلاف الواقع اذ لا اختلاف  
في الصورة المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر فانه قدزل  
فيه الاقدام قال قدس سره وربما يقال اه اي في الجواب عن المناقشة  
بتفسير الدليل قال قدس سره بحسب الاختلاف اه سواء كان  
الاختلاف المذكور ناشئاً من تفاوت مراتب العلم بالوضع او من الف  
النفس او قرب العهد او كثرة الورد على الخيال او غير ذلك قال  
قدس سره وذلك امر او اي الاختلاف المذكور لا ينضبط عند المتكلم  
حتى براعي في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف الدلالة العقلية فان  
الاختلاف فيها وضوحاً وخفاً باعتبار اختلاف اللزوم في كونه بينا  
وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه امر منضبط للتكلم فيمكن  
الإطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد  
بالدلالات العقلية مراتب لمراتب الوضوح والخفاً قال قدس سره  
يمكنه رعاية اختلاف اه لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى  
المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ

المشترك عليها بعد العلم بالوضع قال قدس سره وايضاً لو سلم اه اجاب عنه  
في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية  
فقط بمنزلة الاصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا  
مع غيرها قال قدس سره واما ثانياً فلان الوضوح اه اي ما ذكرت  
سابقاً من بيان الوضوح والخفا في الدلالة التضمنية مبنى على ان التضمن  
فهم الجزء مخطراً بالبيان بعد فهم الكل وان التبعية معناها التبعية  
في الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجزئاً لا في ضمن الكل  
فالجزء وجزء الجزء متساوية في ذلك لوجوب تصور جميع الاجزاء اجزئاً  
لتصور الكل ومعنى التبعية التبعية في الحصول من اللفظ اي المقصود  
الاصلي من وضع اللفظ هي الدلالة المطابقة والتضمنية حاصلة  
بتبعيتها قال قدس سره ولا بد منه اه بهذه الزيادة صار هذا البحث  
مغايراً لما ذكره سابقاً بقوله قلت تقييد المعنى بما ذكره مما لا يدل عليه  
اللفظ قال قدس سره وذلك اه اي لا بد من الاشعار به لان الانفاذ اه  
قال قدس سره ليصح الكلام اي ما قالوا من ان علم البيان شعبة  
من علم المعاني وانه باحث على وجهه كلي عن كيفية افادة التراكيب  
بخواصها التي يبحث عنها في علم المعاني قوله ثم اللفظ اه كلمة ثم للانتقال  
من كلام الى كلام فان ما سبق كان في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا  
في بيان ما يبحث عنه في علم المعاني وكذا كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي  
هو ليس اصلاً برأسه قوله المراد به اه فيه اشارة الى انه لا بد فيهما من قرينة  
لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له  
في المجاز دون الكناية قوله ثم ظاهر هذا الكلام اه لان الظاهر  
كون القسم اخص مطلقاً من القسم ولا يجوز كونه اعم منه قوله لا يصح  
ظاهراً او يصح تأويله فانه لا بد في جميع اقسامه من العلاقة الصحيحة  
للانتقال وهو المراد باللزوم ههنا وفي بيان انواع العلاقة ما هو قسم  
منه كما سيحكي قوله ليس بعلة اي تامة او فاعلية قوله فذكر المشبه به  
واريد المشبه فصار استعارة اي مصرحة كما هو مقتضى ظاهر  
العبارة وتخصيص الاستعارة المصرحة مع التنبه الاستعارة بالكناية



والتي هي على التشبيه ايضا اكثر منها وذلك ان تحمل كلامه  
على انه ذكر المشبه به صريحا او كناية وواريد المشبه من حيث  
انه فرد من افراد المشبه به فيشمل القسمين قوله فاحصر  
المقصود اه لما كان ضمير المحصر راجعا الى علم البيان المحمول على الفن  
من الكتاب وكان الفن مشتملا على امور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم  
وما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك قال فاحصر المقصود  
من علم البيان في التشبيه والمجاز والكتابة وما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل  
انه لو اريد بالمقصود اعم من ان يكون اصالة او تبعا كما تشبه لم ينجح  
الى التكلف في كونه مقصودا قال قدس سره وفيه من البكت اه  
كما سطلع عليه في مباحثه قال قدس سره وله مراتب اه اي باعتبار ذكر  
اركانه وحذفها قال قدس سره مع ان دلالاته مطلقة اي دلالاته  
من حيث انه تشبيه وانما قلنا ذلك لانه يجوز ان يكون تشبيه شي باخر  
كناية عن معنى ثالث يستتبع التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه للمناج  
وحواشيه قال قدس سره قال بعض الافاضل وهو مولانا كمال الدين  
ابراهيم البحراني تأييد لما ذكره من كون التشبيه اصلا برأسه وما هو  
لازم للمعنى الوضعي وان اللفظ فيه مستعمل في المعنى الوضعي لينقل منه  
الى لازمه المقى بالذات بالاثبات والنفي لان المقصود الاصلي فيه هو المعاني  
الوضعية فقط على ما قيل وهذا هو المذكور في شرحه للمفتاح فاقبل  
ان قوله والحق اه بيان الحق على مختار الشارح رح وما نقله من القائدة  
بيان لما اختاره فلا مخالفة بين كلاميه في كتابه وهم لان سوف كلامه  
قدس سره لبيان ان ما ذكره السكاكي رح من كون مباحث التشبيه  
مقدمة ليس بحق والحق انه اصل برأسه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل  
قال قدس سره كنسبة الكناية اه في جواز ارادة المعنى الاصيل في كل منهما  
قال قدس سره من الجهة الاخرى اه وهي كونه بمنزلة المفرد من المركب  
قوله هذا بحث اه بيان المحاصل والتشبيه لما مبتدأ بخذوف الخير او عكسه  
او موقوف الاخر على سبيل التعداد والتشبيه مطلقا مبنى الاستعارة  
مطلقا وكون وجه الشبه اقوى شرط في الاستعارة المصروفة فقط

قال العلامة في شرح المفتاح في بحث تعريف الاستعارة  
ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه  
اما الاول فيان يشترك شيان في وصف وفي احدهما اقوى من الاخر  
فيعطى الناقص اسم الرائد مبالغة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول  
في الحمام اسد وانت تريد الشجاع واما الثاني فيان يشترك شيان في  
وصف وانما ثبت كماله في المشبه به بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء  
في المستعار مبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول انشبت المنية اظفارها  
وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع  
فيثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل  
ان مبنى الاستعارة انما هو التشبيه الذي فيه وجه الشبه اقوى والمبحث عنه  
اعم فاسد وما اجيب عنه من ان ذكر ما عدا التشبيه الذي فيه وجه الشبه  
اقوى متطفل وان ابناء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي  
ابناءها على كل فرد منه مع كونه تكلفا بناء الفاسد على الفاسد قوله  
ولما كان هو اخص اه لا وجه لاراز الضمير الا ان يقال انه تأكيد للمتن  
ثم لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباعث  
عن احوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي ان يكون  
عبارة عن اشتراك شيئين في المعنى الذي هو مدلول الكلام او الكلام  
الدال عليه كما يدل عليه قوله وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه اه  
والتشبيه اللغوي عبارة عن فعل المتكلم فينبغي ان يكون لكن المص رح  
لما فسر التشبيه الاصطلاحي ايضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه  
التشبيه اللغوي كان اخص منه فمعنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث  
عما يتعلق به من الطرفين ووجه التشبيه واداته والغرض منه من مقاصده  
ومعنى قوله اصلها التشبيه انها فرعه يترتب عليه لانهما سبوكه  
منه ولذا قال قدس سره المشبه به واريد به المشبه دون حذف المشبه  
واريد منه المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه والى  
التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر  
بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عند هم كما يدل على ذلك ما سيجي



من قوله لانه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى  
كثير الاستعمال في كلامهم ويستقون منه المشبه لفاعله والمشبّه  
والمشبه به للطرفين ويقولون وجه الشبه والغرض منه اداة  
ولا يفصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال ولعل السكاكي رح  
لاجل هذا جعله مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه  
الى موضوع العلم ولما كان فيه من التكت والاطائف ما يوجب للكلام  
حسنا وبلاغة لا تدرك غاية جمال البحث عما يتعلق به من المقاصد  
قوله اشار اولا اه ليكون الفائدة اتم بالعلم بالقول عنه والمناسبة  
بينهما وليس مراده ان معرفته موقوفة على معرفة المطلق فلذا ذكر  
تفسير التشبيه اللغوي اولا حتى لا يحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتي الخصاص  
وان المقصود معرفة الخصاص بالكنة قوله او غير ذلك اه اي التشبيه  
الضمني كما في بعض ضلوع التجريد وكافي قوله \* وان تفق الانام وانت منهم  
فان المسك بعض دم الغزال \* كما سيجي قوله قاللام اه اشارة  
الى التشبيه المذكور سابقا بقوله ثم من المجاز ما يبنى على تشبيه قوله فليس  
على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن في المقام ما يدل على اعتبار فالاصل  
ومقتضى الظاهر الاتحاد واذا دل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر  
يكونان متغايرين واورده امثلة كثيرة في التلويح قوله هو مصدر قولك اه  
اي من الدلالة التي هي صفة المتكلم لامن الدلالة التي هي صفة اللفظ فانه  
لا يصح جعلها على النسبة لكونه فعل المتكلم وليس المراد انه من الدلالة  
المتعدية دون اللازمة كما سبق الى الوهم لان الدلالة لم تجي لازما فهو صفة  
اللفظ ايضا متعدية الا ان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه اي دلالة  
اللفظ السامع قوله ان يدل اي المراد من الدلالة المعنى المضدري  
لا الحاصل بالمصدر فانه لا يصح جعله على التشبيه واعلم ان التشبيه  
في اللفظ جعل الشيء شبيها بآخر والجعل المذكور ليس بالاعتبار المتكلم  
بما يدل على المشاركة فلذا فسرته بالدلالة وضمير يدل المتكلم المدلول عليه  
بالن في دلت قوله على مشاركة اي اشترك كما وقع في شرح  
العلامة فالمفعول بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سافرت وواعدت

تجوز غنجا نسخة

قوله في معنى اي وصف احترز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد  
عمرو في الدار فانه لا يسمى تشبيها قوله وظاهرا انما قال ذلك لانه لو  
اريد بالكاف ونحوه اندفع النقص لكنه خلاف الظاهر ولم يقل ههنا فلا بد  
من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم شائع عند اهل العربية قوله  
لنحوه اي دلالة على الاشتراك المستفاد منهما فان فيهما دلالة على شركة  
زيد وعمرو في القتل وشركتهما في الجني وابس شيء منهما تشبيها وان  
قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك في وصف  
بل لابد فيه من ادعاء بمثله احد الامرين الاخر في وصف ومساواته ايا  
في القاموس شبيهة بمثله وفي الناحية التشبيه ما ندكره ولذا انفاه الشاعر  
في قوله \* ماتت ما حيا من تشبهها \* بالشمس والبدن لابل انت ها جيبها  
من اين للشمس خال فوق وجهها \* اه وبما حررنا اندفع اعتراض السيد  
بانه اذا قصد من نحو جاءني زيد وعمرو وقابل زيد عمروا الدلالة على  
المشاركة لم يضرب اندراجا في التشبيه فان قدس سره يدل صرحا على ثبوت  
الجني لكل واحد منهما فانه ان الواو الجمع المطلق فيدل على ثبوت الجني لهما  
لا على ثبوت اكل منهما مع قطع النظر عن الاخر قال قدس سره  
بنسبة على ما ذكره من معنى الدلالة فانه اعبر فيه النسبة الى المتكلم  
ونسبة الفعل الاختياري الى السفاعل المختار يدل على صدوره منه  
قصدنا بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فاقبل انه يستفاد من كلامه  
اعتبار القصد في الدلالة وهم قال قدس سره فيكون تشبيها لصفة  
قد عرفت انه ابس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة  
ايضا قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا  
فيه ان معنى قابل زيد وعمرو كون كل منهما فاعلا للقتل ومفعولا له ومعنى  
تشارك زيد وعمرو كون كل منهما فاعلا لشركة ومفعولا له وهذا المعنى  
يقضي ان يكون شخص ثالث ايضا فاعلا ومفعولا لقتلهما حتى يكونان  
فاعلين للشركة قال قدس سره واعلم ان الدلالة على المشاركة اه فيه  
ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعلقة بالآخر ويلزمه ثبوت  
الشركة للآخر ضمنا وابس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل

اهل اللغة نسخة



منها متعلقة الاخر فلا يكون المفهوم من شاركة زيد عمروا المشاركتين  
قوله وانما قال اه اي اكتفى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاستعارة  
التخييلية قوله عند المصنف لانها عنده اثبات اوزم المشبه به  
المشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا في الاستعارة بالكناية قوله  
او في حكم الخبر في افادة الاتحاد وتساوي التشبيه من الحال والمفعول الثاني  
من باب علمات والصفة والمضاف كالبحر الماء وكونه مبيثا له كقوله تعالى  
حتى يبين لكم الخيط الابيض من الخبط الاسود من الفجر قوله لولادة  
الحال او اخرى الكلام اي لولا القرينة الحالبة او المقابلة المعينة  
لارادة المنقول اليه فانه اذا اتى القرينة المعينة اتى اثره اعني تعيين ارادة  
المنقول اليه وامتناع ارادة المنقول عنه فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى انتفاء  
المسانع اعني وجود القرينة المعينة وان كان بالنظر الى وجود مقتضى  
اعني كون المنقول عنه موضوعا له فمعينا ارادته فاندفع انه اذا اتى القرينة  
المعينة تعين ارادة المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه  
صاحبا لهما عند انتفاء القرينة وقال الشارح رح في شرح الكشف  
ان صحة ارادة المنقول اليه تبني على دخول المشبه في جنس المشبه به حتى  
كانه من افراده يصلح له كما يصلح لافراد الحقيقة واشترائط في القرينة  
انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعني ان قوله اولاد دالاه متعلق بارادة  
المنقول عنه لا المنقول اليه وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه ان في  
القرينة بشرط لارادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادة تبني  
على كونه موضوعا له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة  
لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتهما اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل  
المجاز وان كان احتمال الامر جوا غير ناش عن دليل وفيه ان المقصود ههنا  
صلاحية الكلام لارادتهما لا احتمالهما عند العقل وهو معنى قولهم  
ان كل حقيقة يحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال غير ناش عن دليل قوله  
واطلاق الاركاناه مع خروجها عن تشبيه المصطلح الذي هو الدلالة  
قوله ان التشبيه كثيرا اه فني قوله اركانه استخدام قوله ولان ذكر  
احد الطرفين واجب اي في الكلام الدال على المشاركة فلا يرد انه يقال

نعم في جواب هل زيد يشبه الاسد فقد حذف الطرفان قوله والريق  
والخمر في المذوقات على زعم المولعين بشرحها كذا في شرح المفتاح  
الشريفي وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم  
وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه التشبيه بينهما الطعم وليس  
كذلك بل وجه التشبيه كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان  
الطرفان من المذوقات قال احسان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم  
كان خبيثة من بيت رأس \* يكون مزاجها عسل وماء \* على انباها  
او طعم غصن \* من التفاح عصره اجتهاء \* قوله ووجه التشبيه تعرض  
ليسا له لكونه خفيا مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك قوله  
عما من شأنه الحيوية وهو الموافق لقوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم ولما تقرر  
عند اهل السنة ان البنية ليس بشرط للحياة فالجزء الذي لا يتجزى  
ايضا قابل للحياة عندهم وكونه متعارفا في زوال الحيوية لا يقتضي ان يكون  
ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب استعمال الكل في فرد كالوجود في الوجود  
الخارجي قال الشارح رح في شرح المقاصد معني من شأنه من امره وصفته  
الحياة بالفعل فراجع التعريفين الى معنى واحد وح اطلاقه على مالا حيوة  
فيه مجاز قوله كيفية تعساية الظاهر ملكة تصدر عنها اي بسببها  
عن النفس الناطقة الافعال اي الاختيارية قوله بسهولة احتراز  
عن القدرة فان نسبتها الى الضدين على السواء وتفصيله في الحكمة  
والكلام قوله وقيل اه ما مر جواز تشبيه المحسوس بالمعقول  
مطلقا وعند هذا القائل عدم الجواز مطلقا الاما جاء في الشعر بمجمله  
على تنزيل المعقول منزلة المحسوس قوله واذا كان المحسوس اصلا  
للمعقول اه فكان المحسوس اي محسوس اوضح من المعقول اي معقول  
فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون جملا لما هو فرع في الوضوح اصلا  
في الوضوح والاصل في الوضوح فرعا وهو غير حار فاندفع ما قيل  
ان التشبيه به يجب ان يكون اصلا في وجه التشبيه فقط فيمكن ان يكون  
المعقول اصلا من وجهه فرعا من وجهه ولا خلاف فيه لاختلاف  
جهتي الاصلية والفرعية قوله في وصف الشمس بالظهور



بمخلاف ما لو حاول محاول المبالغة في وصف الخيال بظهور وقال الشمس  
 كالجنة بان يكون التشبيه مقلوبا كان جيدا من القول قوله مثل الخيالات  
 اى المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال فانها داخله في الحسابات  
 والوهميات اى المعاني الجزئية المتعلقة بالحسوسات المدركة بالوهم  
 والوجدانيات اى ما يدركه لا بنفسه مستغنى عن الجوع والعطش والعمى  
 والفرح قوله او مادته اى اجزاؤه التى يتركب منها قوله الخيال سمي  
 بذلك لكونه مركبا من الصور المجتمعة في الخيال قوله كل واحد منها  
 مما يدرك بالحس فلو ادرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خياليا  
 بل وهما كانيات الاعوال فان الباب يدرك بالحس دون القول قوله  
 من باب جرد قطيعة والاصل شقيق محموصه بالاجزاء مع كونه احمر  
 لثباته في اجزائه ولانه قد يكون غير محموص قوله اراد به سقاء النعمان  
 ورده الى المفرد المقدر لضرورة الشعر والافالشقاق يطلق للواحد  
 والجمع قوله الذى لا يكون اذ بل هو من مخترعات المتخيلة ويرسم  
 فيها من غير وجوده في الخارج واما الوهم بمعنى ما يكون مدركا بالوهم  
 من المعاني الجزئية المتعلقة بالحسوسات كصدقة زيد وعبد ربه  
 فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى كذا في شرحه للمفصاح قوله لكونه  
 غير متزعزع منه لعدم كونه حاصلا من اجتماع امور محدودة بخلاف  
 الخيال فانه وان كان من مخترعات المتخيلة لكنه متزعزع من الحس لكونه  
 مجتمعا من امور كل واحد منها محسوس ولاجل هذه المناسبة ادخله  
 في الحسي دون الوهمي قوله وانما قال اى لكون معناه ما ذكر  
 لا المعنى المتعارف قال غير مدرك بها ولم يقل ما يكون مدركا بالوهم  
 قوله ولكنه بجس لادراكه اى لوجوده وادرك لم يكن ادراكه الا  
 بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صورة شبيهة  
 بالخيال والنسب قوله يتميز عن العقلي اى العقلي الصرف قوله  
 والحال ان معناه معنى الخ اشاره الى ان الخالط وان المصاحفة كناية  
 عن الملازمة وان في البيت قلبا لان المقصود الاصل الى العقل والخال  
 ان معنى ما يمنعك عن قتلى دون ما يمنعك عن قتلى معنى قوله وما يجب

الخيالات

التنبيه الخ لما نحل الخيال والوهمي على غير المتعارف بين وجه عدم  
 الحمل على ذلك ووجه الحمل على غير المتعارف قوله الصور المرتسمة  
 في الخيال لانها داخله في الحس ولا حاجة في دخوله الى قيد او مادته  
 قوله ولا بالوهميات اى لدخولها في العقلي المفسر بما ذكر كما عرفت  
 من غير حاجة الى تفسيرها بقوله اى غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان  
 مدركا بها قوله لان الاعلام اى بمعنى ان المشايخ الذين ذكرهما  
 لا يصديق عليهما الخيال والوهمي بالمعنيين المذكورين فما ذكره  
 الشارح رح وجه اى لعدم ارادة المعنى المتعارف لهما وما ذكرنا وجه  
 لمي وانوف انعرض لهما وفي الكلام لف وتشر على الترتيب قوله  
 ورؤس الشياطين في قوله تعالى انها شجرة تخرج من اصل الجحيم طلعها  
 كانه رؤس الشياطين والتشبيه تخيلي على ما في الكشف لان رؤس  
 الشياطين وان كانت متحققة في الخارج محسوسة في بعض الاوقات  
 للانباء والاولياء عم لكنها على الوجه الذى قصد التشبيه بها وهى  
 كونها افعى الاعضاء وانحيتها المن هو افعى الموجودات واخسرها  
 كما تقرر في الاوهام ليست بموجودة في الخارج قوله كصدقة  
 زيد وعداوة عمرو فان لهما تحقفا رابطيا قوله بل النفس هى  
 التى تستعملها هكذا في شرحه للمفصاح والظاهر بل النفس تستعملها  
 اذ لا تظهر فائدة اراد تمييز الفصل والموصول قوله ما يدرك بالقوى  
 الباطنة اى انه ليس المراد ما يدرك بالوجدان الوجدانيات مطلقا بل ما يدرك  
 بالقوى الباطنة فان ما يدركه بنفسه داخل في العقلي من غير حاجة  
 الى تفسيرها بالمعنى المذكور واختلفوا في ان تلك القوة هى الواهنة  
 او قوة اخرى قال الامام الرازى كلا القولين محتمل فان كانت هى الواهنة  
 فالفرق بينهما وبين الوهميات بالمعنى المشهور ان الوجدانيات يكون  
 ادراكها بمحصل انفسها والوهميات يكون ادراكها بمحصل صورها  
 كذا حقه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح مختصر الاصول  
 فتدبر فانه قد خفي على بعض الساطرين فاعترض له شكوك لعدم العلم  
 بسريرة المقال قوله ان المدة ادرك وبيل النيل الاصابة والوجدان

والتنبيه



والواو بمعنى مع أي ادراك مجامع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع  
الادراكات وقوله مجامع النيل غير هاء الا بمجامع النيل اعني الادراك بالشيخ  
فان الادراك الذي يكون بالشيخ ليس بلذة بل بخيالها فلا يرد ما قيل  
ان هذا التعريف يقتضي ان لا يكون اللذة والالم من قبيل الادراك  
لان المركب من الشيء وغيره لا يكون ذلك الشيء بل لا يكون اللذة ماهية  
واحدة وحيدة حقيقة وعند المدرك متعلق بكمال وخير أي يكون  
كاليته وخيريته عند المدرك بان يكون معتقدا لكماليته وخيريته قيد  
بذلك لانه لو لم يعتقد لاي لذته ولو اعتقده ولا يكون كما لو خيرا في نفس  
الامر يلائمه والكمال ما يخرج به الشيء من القوة الى الفعل وهو  
من حيث انه يقتضي براءة من القوة لذلك الشيء يسمى كالا وباعتبار  
كونه مؤثرا عنده خيرا وانما ذكرهما لتعلق اللذة بهما واخر الخيرة لانه يقيد  
تخصيصا للكمال وقيد بالحسية لان الشيء قد يكون كالا وخيرا  
من وجه دون وجه والا لتاذ بالوجه الذي هو كمال وخير قوله وكل  
منهما حسي وحقيقي فان ذلك الكمال اما من المحسوسات او المعقولات  
وفي الشفاء اللذة ليست الادراك الملائم من جهة ما هو ملائم فالحسية  
احساس الملائم والعقلية تعقل الملائم قوله فكادراك القوة الغضبية  
الح أي ادراك النفس بتوسط القوة الغضبية التي شأنها دفع المنافر  
وبتوسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ما هو خير عندها  
وهو القلب في القوة الغضبية وجذب الملائم في القوة الشهوية  
في الاشارات كمال القوة الشهوية مثلا ان يتكيف العضو الذائبي  
بكيفية الحلاوة وكذلك المشموم والملموس ونحوهما وكال القوة  
الغضبية ان يتكيف النفس بكيفية ظليته فقولك كيف الدائفة  
بالخلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية وادراكها لذة حسية وكذا  
الحال في البواقي قوله والمتوهمة بصورة الخ أي وتكيف الواهمة  
بصورة شيء مرجو حصوله لقوة الاسباب الاخذة في حصوله كوصال  
المحبوب فتكيف الواهمة بصورة الوصال الذي هو معنى جزئي متعلق  
بالمحسوس كمال الواهمة وادراكه لذة حسية وهمة قوله فهذه مستندة

الى الحس أي خاصية بتوسط الحس الظاهر او الباطن في شرح  
الاشارات ما حاصله ان الكمالات التي تتعلق بها اللذة منها حلت بالقدرة  
الشهوية اعني الحواس الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة  
الغضبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة قوله وهو ادراكها المجردات  
اليقينية بالرفع صفة ادراكها أي ادراكها للمجردات أي الواجب تعالى  
والعقول الصادرة عنه الواقعة في ترتيب الوجود على وجه يطابق  
الواقع من غير شبهة وخص المجردات وان كان ادراكها للمعقولات  
مطلقا وادراكها للملكات الفاضلة كما لا تنها لان اجل الكمالات  
ادراكها للمجردات على ما تقرر في موضعه فلا ذكره تصوير اللذة  
العقلية في اجل افرادها وليس المقصود الحصر كما وهم فهذا حل كلام  
الشارح رح وبما حررنا دفع الشكوك والشبه التي انتهج بها بعض  
الناظرين في تدبر قوله تحقيرا او تخيلا أي شركة تحقيق او تخيل  
او تحقيرا او تخيلا قوله مع ان شبيها منها ليس وجه التشبيه أي  
اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة لانه لا يصلح شيء  
منها ان يكون وجه شبهه قوله فالمراد المعنى الذي له مزيد الخ اراد  
بالمعنى ما يقابل العين سواء كان تمام ما هيتهما او جزأ او خارجا  
وبالاختصاص الارتباط والتعلق اذا لاختصاص بالمعنى المشهور  
لا يقبل الزيادة والنقصان والمقصود انه لما كان التشبيه عبارة عن الدلالة  
على اشتراك امر لآخر في معنى وادعاء مماثلته معه لا بد وان يكون لوجه  
الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه في اعتقاد المتكلم في التشبيه  
الغير المطلوب له مزيد ارتباط بالمشبه به نحو زيد كالاسد وفي التشبيه  
المقاروب مزيد اختصاص له بالمشبه به نحو الاسد كزيد فلا حاجة الى  
ما قيل المراد بقوله بهما أي باحدهما كما في قوله تعالى يخرج منهما  
الأولاد والمرجان مع انهما يخرجان من المسالخ فانه توجيه فاسد لان  
التشبيه نص في معناه لا يحتمل غيره وما في الآية على حذف المضاف  
أي محتملها قوله ولهذا قال انه يرد على عبارة الشيخ انه يوجب  
كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا ثلثا للشيء في نفسه



من غير اعتبار معتبر وكونه مختصا بالمشبه به مع ان شيئا منها لبس شرطا  
في التشبيه فاعمله اراد بالوصف المعنى مطلقا سواء كان خارجا او لا  
ويكونه في نفسه ان لا يكون بالقياس الى المشبه لا ان لا يكون تخيلا  
ويكونه مختصا بالمشبه به الاختصاص الادعائي لا الواقعي بان يقصد  
المتكلم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا  
يفهم ان في عبارة الشيخ اشارة الى اعتبار القصد في الاشتراك قوله على  
سبيل التخييل والتأويل اي تصرف التخييل وجعلها ما لبس بحقق  
بحققا قوله جمع دجبة بضم الدال وسكون الجيم وفتح الباء قوله  
للبالي المدلول عليه بما قبله من قوله \* رب ليل قطعه بصدود \* او فراق ما  
كان فيه وداع \* فان رب للتكثير قوله اول الجحوم والاضافة لادنى ملازمة  
ورواية ديوانه دجاء بتذكير الضمير وهو الذي اختاره في شرح المفتاح  
قوله حتى يتخيل ان الثاني اقدم تخيل الثاني على تخيل الاول اشارة  
الى انه المقصود بالذات ههنا قال قدس سره اقرب لان المقصود  
ظهور السنن بين اليدعة فالمناسب له ان يعتبر تشبيه البدعة بالظلمة  
اولا لان الظلمة مقدم على النور فورد ان الله خلق الخلق في ظلمة  
ثم رش عليه من نوره قوله تلوع من بينها اي تظهر من لمع فلان من  
الباب اذا برز منه لا من لمع البرق اضواء قوله لا يحتمل انقلة والكثرة  
اي بالنسبة الى كلام واحد كالمخ يحتملها بالقياس الى طعام واحد  
قوله عماية من العماية بمعنى الباطل قوله كما يوجب الكلام الفاسد  
اي فاسد المعنى فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم  
الانتفاع والاستضرار بالوقوع في العماية والوحشة قوله ولا يحصل  
منافعة اه اي على وجه الكمال بان لا يقع في الوحشة والتخير قوله  
وهي التغذية اي على وجه الكمال قوله فكانه اراد اه اي اراد بكثرة  
التخوف في الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه  
الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية اولانه حصل  
الكثرة بسببها في التخوف حينئذ يكون المراد بقلة التخوف في الكلام كون  
الوجوه القوية مستعملة فيه قوله وتعود ذلك كاجتماع الوجوه القوية الموجب  
للتعقيد اللفظي المخل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له

قوله كرباسا الكر باس بالكسر ثوب من القطن لا يرض معرب  
فارسيته بالفتح كذا في القاموس قوله يكون معنى قائما بهما اذ لا بد  
من وجود وجه الشبه في الطرفين قوله متفرقة فيها اي لبس حصولها  
في الذات بالقياس الى غيرها قوله مرتبة اي مرتبة من رتب رتوبا  
اذ ثبت قوله من الالوان لم يذكر الاضواء مع انها مبصرة بالذات ايضا  
فكانه جعلها داخله في الالوان كما زعم بعضهم قوله هيئة احاطة نهائية  
سواء كانت في المحيط او المحيط والمراد الاحاطة التسامية لانها المتبادرة  
فتخرج الزاوية والعبارة من صفة الاحتمال كقوله تعالى جعل لكم  
الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا اي جعل لكم الليل مظلمة لتسكنوا  
فيه والنهار مبصرا لتتغوا فيه من فضله فيقدر بالسطح بقرينة كالدائرة  
ويقدر كالكرة بقرينة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهائية واخذة بالجسم  
او بالسطح كالدائرة والكرة قوله اعني انها عبارة اه محل التعريف الاول على  
التسامح بجعل الجزء شرطاً وفي شرح العقائد النسفية محل التعريف الثاني  
على التسامح بجعل الشرط جزءاً اولاه متردد في ذلك اذ يرد على كل واحد  
اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول يلزم ان لا يكون  
الانتقال معتبرا في الحركة بل شرطاً لها وان جعلت مجموع الكونين يلزم  
ان لا يكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل  
في مكان في آن وانتقل في الآن الثاني الى مكان اخر واستقر فيه في الآن الثالث  
يلزم ان يكون الكون الثاني مشتركا بين الحركة والسكون قوله مختص بالحركة  
الاينية مبني على تركيب الزمان من الاثبات المتتالية قوله هو الخروج اه ويقع  
في المقولات الاربع الكيف والكم والايين والوضع بالاتفاق قوله والحركة  
من الاعراض النسبية اي على التعريف الاول لانه الاين المسبوق ومن  
قبيل الانتقال على التعريف الثاني ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو  
كالاول لما هو بالقرة من جهة ما هو بالقرة والى هذا اشار الشارح رح فيما  
نقل عنه الحركة من قبيل الاين وقيل من قبيل ان يتفعل وقيل من قبيل  
الكيف قوله فكانه اراد بانقادير الخ فيد بحث اما اولاه فلا نه لا يصح ذلك على  
رأى الحكماء لان الطول والقصر والسرعة والبطء من قبيل الاضافات



وإذا تبدل بالاضافات ولاعلى رأى المتكلمين لانهم صرحوا بان الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم في بحث الرؤية انما ترى الاجسام لاننا نفرق بين الطويل والاطول وقالوا السرعة والبطء من الامور الاعتبارية لئلا يلزم قيام العرض بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون مبصرة بتمع المبادير والحركات فعدوها من المبصرات دون معروضاتها تحكيم واما ثالثا فلان الحسن والقبح والضحك والبكاء ايضا مبصرة تبعها كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف تحكيم قال قدس سره انه اراد بالكيفيات الجسمية الخ فيه انه على هذا الوجه لجعلها مما يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدركة بالبصر تبعها واوصاف الجسم قال قدس سره لاحتمال الخ لا يخفى ان مجرد الاحتمال كاف رد ما ادعاه الشارح رخ من انها من الكيفيات لما قيل ان التمثيل يكفيه مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافة لبس بشئ قوله كالحسن والقبح اه يعنى انه اذا قارن الشكل اللون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال للشئ انه حسن الصورة او قبح الصورة والحسن والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع كذا نقل عنه قوله الداخلة تحت الشكل لا يخفى انها ليست من جزئيات الشكل فالمراد بالدخول دخول المتصل بما يتصل به كما هو مستوفى الكلام قوله يدرك بها الاصوات بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في ذلك العصب التي هي غير السمع وهذا القيد معتبر في تعريفات جميع القوى وان ترك في بعضها قوله اوتار الاغاني جمع اغنية في القاموس بينهما اغنية كائنية ويخفف ويكسر ان نوع من الغناء اطلق في العرف على الات هي ذوات الاوتار قوله المزاج جمع مزمار من زمر يزمر زمر اغني في القصب كذا في القاموس فالمراد ما يكون ذات النفخ قوله في البدن كله اى في ظاهر البدن كله قوله اوائل المماسات لخصولها في العناصر الاربعة التي هي اوائل الاجسام العنصرية قوله من شأنها تفریق المختلقات وجعل المنشآت كالات اه العمل الاول الحرارة تسهيل الرطوبات المتجمدة بالبرد ثم تحليلها ثم تصعيد

وتجربها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق فلهما مدخل ما فيهما فلذلك اسند اليهما كذا في حاشية حكمة العين للسيد قوله من شأنها تفریق المنشآت كالات اه كالات تفرق بشفة البرد والظاهر ما في الشفاء وشرح المواقف ان البرودة تجمع بين المنشآت كالات وغيرها فان شأنها التكثيف ومن ذلك يلزم الجمع وبالجمع يلزم التفریق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلطة قوله وكون هذه الاربعة الخ واما عند البعض الاخر فالحشونة عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة استوائه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال قوله وكل منهما في الحقيقة الخ لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالحفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقل فهما في الحقيقة ليستا من المماسات انما المماس المدافعة التي هي اثرهما فعداهما من المماسات قول ظاهري قال قدس سره وهي الرطوبة اى الرطب الجارى في شرح المختص الجسم اما ان يقتضى صورته النوعية كيفية الرطوبة او لا الاول هو الرطب والثاني اما ان يلتصق به جسم رطب او لا يلتصق والاول هو المبتل ان اتصل بظاهرة فقط غير غائص فيه والمتقع ان كان فائضا فيه قوله وانما طاقته والكثافة اى رقة القوام وعظاظة قوله اى المختصة بذوات النفس اى لا يوجد من بين الاجسام الا فيما له نفس وهي مبتدأ الاثار او على نسق واحد او شعور فلا ينافي وجود بعضها في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص الاضا في لان علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند تثبيتهم ليسا من الكيف قوله من الدكاء مصدر ذكت النار اذا اشتد لهبها قوله اى حدة القواد النفوذ التوقد ومنه القواد لا قلت قوله وقيل هو ان يكون الخ فعلى الاول خلق وعلى هذا كسبى قوله موضوعات ما اه في جواشى شرح المفتاح الشرى اراد بالموضوعات آلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال وصا ذرايحال عن الاستعمال وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية اى بحسب الامكان قال قدس سره اطلاق العلم اه ذكر هذه الاطلاقات



من باب مجازاة الخصم والمقصود الاعتراض بقوله وأما الملكة المذكورة  
 قال قدس سره على ملكة الادراك اه اي ملكة يقتدر بها على ادراكات  
 جزئية كما في تعريف العلوم وانما قال غير بعيد لان اطلاقه على العلوم  
 العملية غير منصوص عليه قال قدس سره مناسبا للعرف فانهم  
 يقولون فلان يعلم النحو والمنطق ويريدون به ملكة الادراك قال  
 قدس سره على الملكة التي ذكرها اي ملكة العلوم العملية قال  
 قدس سره على مطلق ملكة الادراك الشامل للعلوم النظرية والعملية  
 قوله وهي الطبيعة اي الغريزة في اللغة الطبيعية اي السجية التي جبل  
 عليها الانسان قوله وفسرت اه اي فسرت الغريزة في الاصطلاح  
 بالملكة التي يصدر عنها الصفات وما يصدر عنها من حيث قيامه  
 بعمل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور فعلا والغريزة  
 تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة والخلق باعتبار كونه فعلا  
 والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها  
 فملكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال  
 والنفس والجاه ان كان صدوره عنها بالاعتقاد والممارسة لا يسمى  
 غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للعلامة الفرق  
 بين الغريزة والخلق انه لا يندخل للاعتقاد في الغريزة وله مدخل  
 في الخلق فاندفع ما قال السيد ان اطلاق الغريزة لهذا المعنى غير ظاهر  
 والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية قوله بسموه لاحراز عن  
 القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء قوله من غير زوية اي فكر وتأمل  
 كمن لم يحصل له ملكة الكتابة في فكر في كلمة حرف حرف قوله مثل  
 الكرم في شرح العلامة الكرم ضد الخجل واللؤم فان كان يندل  
 النفس فهو شجاعة وان كان يندل المال فهو جود وان كان يكف ضرر  
 مع القدرة عليه فهو عفو ويقرب منه الحلم وان كان يكف ضرر  
 لامع القدرة عليه فهو نسيان الخقد قال قدس سره قد اطلقوا اه  
 هذان الاطلاقان المذكوران في شرح الاشارات المحقق الطوسي  
 وتفضل قبودهما مما لا يتحمله المقام قوله كما تطلق على ما يقابل

الاضافي اه فالحقيق على هذا ما يكون متقدرا في ذات الموصوف لا بالنظر  
 الى غيره فيدخل الاعتباري الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف  
 بدون تعلقه بشيء في الحقيق قوله كذلك تطلق اه فالحقيق على هذا  
 ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فيدخل فيه  
 عند الحكماء بعض الاضافات وهي التي قالوا بوجودها ولا يدخل شيء  
 منها فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها قوله والى كليهما الخ  
 اي الى كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال اه فانه جعل الحقيق  
 مقابلا للاعتباري والنسبي وازداد مثالين لهما على سبيل اللف والنشر  
 الغير المرتب فالحقيق في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتقدرا  
 في ذات الموصوف وهذا هو ما اختاره الشارح رح في شرحه وقال  
 السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي اي موجود  
 في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولما كان اكثر الاوصاف  
 الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود لهما  
 في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفها قريبا  
 من العطف التفسيري انتهى ولعله اختار ذلك لاجل ادخال لفظة  
 بين على اعتباري ونسبي ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله او كما تصافه  
 بشيء نصوري وهمي محض مثل انصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها  
 من البياض والاشراق وانصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها  
 من السواد والظلام وبهذا التمثيل ظهر ان العقلي في وجه الشبه يتناول  
 الوهمي كما تناوله في الطرفين قوله اما واحد في شرحه المفتاح ووجه الشبه اما  
 ان يكون امرا واحدا في نفسه بان يكون عيناً من الاعيان او معنى من المعاني  
 بسيطا كان او مركبا واما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة وهو قسمان  
 احدهما ان تؤخذ منها حقيقة اعتبارية متشعبة من الكثرة او هيئة واحدة  
 منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة او الهيئة لا في كل واحد  
 من تلك الكثرة وثانيهما ان لا يعتبر ذلك بل يحول كل واحد من الكثرة على انه  
 مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هي الاقسام الثلاثة انتهى فمعنى كونه  
 واحدا ان يكون متصفا بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل



ومعنى كونه منزلا منزلة الواحد ان يكون الامور المتكثرة موصوفة  
 بالوحدة باعتبار العقل والتعدد ان لا يكون موصوفا بالوحدة اصلا هكذا  
 ينبغي ان يفهم وليس معنى الواحد ان يكون بحيث يعد في العرف  
 واحدا بان وضع بارائه لفظ واحد سواء كان بسيطاً لاجزائه او مركباً  
 من اجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بارائه لفظ مفرد على ما  
 في شرح المفتاح الشرعي فان كونه واحداً ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ  
 بارائه قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح اي يعود المركب من متعدد  
 لما يكون تركيبه حقيقياً ولما يكون تركيبه اعتبارياً قوله وفيه نظر  
 يشعره وجه النظر ما ذكره في بيان المركب الحسي بقوله وبهذا  
 يظهر ان ما ذكر في المفتاح اه واصله ان ما يكون تركيبه حقيقياً  
 بان يكون حقيقة ملتزمة من قبيل الواحد دون المتزل منزله واعلم ان عبارة  
 المفتاح هكذا وجه التشبيه اما ان يكون امراً واحداً او غير واحد  
 وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة  
 واما اوصافه مقصوداً من مجموعها الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد  
 انتهى وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقياً فالجمل قوله اما حقيقة  
 ملتزمة على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقاً عن شرحه  
 المفتاح فلا يكون داخلاً في الواحد والمقابلة بينهما وبين الهيئة  
 المنترضة انها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين ايضاً مركباً  
 والهيئة المنترضة صفة عارضة لهما فيجوز ان يكونا مفردين وان يكونا  
 مركبين فالنظر المذكور سابقاً ولعله لاجل هذا سقط همنا قوله وفيه نظر  
 يشعره وفيما سأتى قوله وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح اه فلم يوجد  
 في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعليه بنى السيد حاشيته  
 قوله لم يلتفت الى تقسيمه اي تقسيم المجموع المركب باعتبار اجزائه  
 الى الاقسام الثلاثة اذ لا غرض لنا بتعلق اجزائه بالمجموع من حيث  
 المجموع اما حسي او عقلي قوله بتساخسب سواء كان واحداً او مركباً  
 او متعدداً قوله او متعدداً مختلفاً بان يكون واحداً منه حسياً والاخر  
 عقلياً قوله ولا يجوز ان يكون اه اما اذا كان تمامه حسياً فظاهر

واما اذا كان متعدداً مختلفاً فلانه لا بد من انتزاع كل واحد منه من الطرفين  
 ويمتنع انتزاع الذي هو حسي من العقلي بخلاف المركب من الحسي  
 والعقلي فانه عقلي وان كان بعض اجزائه حسياً فيجوز ان يكون طرفاه  
 واحداً هما عقلياً مركباً من الحسي والعقلي فتدبر قوله والعقلي  
 سواء كان عقلياً صرفاً او بعض اجزائه عقلياً وبعضه حسياً قوله  
 عقليين صرفين او مركبين من المحسوس والمعقول قوله بل كل محسوس  
 المناسب للترقي من عدم امتناع قياس المعقول بالمحسوس ان يدعى  
 وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به اوصاف عقلية كالشبيهة والجوهرية  
 والعرضية ويترك التعرض لكون بعض اوصافه حسياً مع ان الكلية تحتاج  
 الى التخصيص اي كل جسم محسوس والا يلزم التسلسل كما لا يخفى  
 قوله واعلم ان اه يجوز ان يكون مقصود المصنف رح حاصل ما ذكره  
 السكاكي رح بقوله والتحقيق اه الا انه اورد بطريق السؤال والجواب  
 فلا وجه لقول الشارح رح واعلم ان هذا اه قوله اما حسني اي ما يدرك  
 بالحس او عقلي اي ما يدرك بالعقل وان كان بعض اجزائه حسياً كالركب  
 الذي بعضه حسي وبعضه عقلي قوله والاخبر اه اي المتعدد  
 اما حسي تمام جزئياته او عقلي تمام جزئياته او مختلف بعض  
 جزئياته حسي وبعضها عقلي قوله او عقليان اي مدركان بالعقل  
 سواء كان اجزائهما عقليين او بعضها عقلياً وبعضها حسياً قوله  
 لكن وجوب كون طرفي الحسي بالمعنى الذي مر وهو ان يكون تمامه حسياً  
 واحداً او مركباً او متعدداً مختلفاً فسقط بكل واحد منها ثلثة اقسام  
 كونها عقليين وكون المشبه عقلياً والمشبّه به حسياً وبالعكس فتدبر  
 فانه قد اطال بعض الناظرين بلا طائل قوله بذوات الانفس اي الانسانية  
 قوله كونها صادرة اشارة الى ان الشجاعة كما تطلق على الملكة  
 المخصوصة تطلق على اثرها ايضاً قوله الدلالة الموصلة فصره  
 على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رح ولانه الانسب في تشبيه  
 العلم بالنور في كون كل منهما موصلاً الى شي قوله وبهذا يسقط الخ  
 اي يجعل وجه الشبه بين وجود الشيء وعدمه العراء عن الفائدة



سقط كلام الشيخ لانه انما يريد ان يثبت هذا الكلام في الوجود وليس كذلك بل اريد اثبات المعنى الذي في العدم وهو العراء عن الغائبة للوجود فيكون تشبيها قوله لما فيه من شائبة التركيب لان الاضافة داخله في المضاف وان كان المضاف اليه خارجا الا انه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منتزعة من امور متعددة عد واحدا قوله هو العقل لان العقل كآلة الادراك كما ان الملكة كذلك وايضا العقل يطلق على الملكة المذكورة صرح به الامام الغزالي في الاحياء قوله مطلقا اي واحدا كان او مركبا او متعددا قوله الى عدة اشياء فيما اذا كان الطرف مركبا قوله اولى عدة واصناف فيما اذا كان الطرف مفردا قوله وحينئذ لا يخفى اه جواب عن قوله ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه اه قوله في هيئة نعمهما وتشملهما عموم الكل لجزئياته فيكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد ان يكون تلك الهيئة ايضا منتزعة من متعدد فلا بد ان يكون وجه الشبه مركبا لئلا يتزاع الهيئة ايضا منه قوله فليتأمل حتى لا يتوهم انه يجوز ان يكون الهيئتان المنتزعتان من متعددين مشتركين في امر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه قوله وبهذا يظهر اي بما ذكرنا من ان المركب سواء كان طرفا او وجه شبه لا يكون الا هيئة منتزعة لا حقيقة ملتزمة من اجزاء مختلفة قوله محل نظر لانه جعل الحقيقة الملتزمة قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذي ذكره فيما سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه قوله وقد لاح في الصحيح انما كما ترى الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى كما في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه في الرضي والمعنى الثريا الشبيهة بالعتقود لاح في الصحيح كما تراه وجعله حالا اوصفة للثريا والكاف بمعنى على اوصفة مصدر محذوف اي كظهور المرئي المحسوس او خبر مبتدأ محذوف كما قيل تكلف كما لا يخفى قوله وعبر عنه صاحب المفتاح اه قبل هكذا كان في نسخة الاصل فقبره رح الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى مشعرة

بان السكاكي رح لم يتعرض للمقدار وليس كذلك الا ان الشارح رح كتب في نسخة موافقة للاصل في الحاشية كما جمع صاحب المفتاح قوله فقد داخل بكثير من اللطائف وذلك لان صيغة المضارع يدل على الاستمرار التجددي واستمرار التهاوي يشعر بالنساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاق والتصادم فيكون مشعرا باللطائف المشار اليها بقوله وهي تعلم وترسو اه بخلاف صيغة الماضي فانه يدل على وقوع النساقط في الزمان الماضي ولا يشعر بكونه في جهات كثيرة فيكون محلا لتلك اللطائف قوله بفتح الهاء اه وبالضم بمعنى الصعود كذا في الاساس وشمس العلوم وفي القاموس كلاهما بمعنى السقوط او بالضم للسقوط وبالفتح للصعود قوله في حكم الصلة المصدر سواء كان لفظ مثار مصدرا او اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس بمفعول المصدر لانه مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كان لكنه قيد له ومقارن معه فيكون في حكم الصلة قوله ونصب الاسياف يعني ان نصب الاسياف ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا بل باعتبار انه مفعول معه فان السيوف مصاحبة النقع سواء كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ او اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح رح فانه اذا كان التقدير النقع المثار يكون في المثار ضمير النقع قوله تواقع هكذا صححه في شرح المفتاح وشرح التلخيص ولما لم يوجد استعمال التواقع في كتب اللغة المشهورة غيبره الى تدافع وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعبارة اسرار البلاغة وفيها تواقع فالشيخ اما استعمله قياسا او وجوده قوله اي يكون وجه الشبه الخ اشار بحمل وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئي للكلية وهذا التوجيه ليصح الظرفية ولا يدفع الاستدراك اذ يكفي ان يقال ومن يدع المركب الحسي الهيئات التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجيء التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه والمشب به ووجه الشبه هيئة وهو واضح



لا غير عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون  
الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة  
اي استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من السرعة والبطء  
والانصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة  
معها وجود الجزء مع الكل وبلاستدارة استدارة الجسم واستقامته  
لانه حينئذ لا يشمل الوجه الثاني اعني تجرد الحركة عن الاوصاف  
ويلزم استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب قوله ويعتبر فيها التركيب  
اي تركيب تلك الهيئة اما من الحركة وغيرها من اوصاف الجسم  
او من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا قوله على وجهين  
اي على طريقين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف  
فيكون الهيئة مركبة منهما او على نوعين احدهما ان يقرن بالحركة  
غيرها من اوصاف الجسم او المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف  
قوله غير المص فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب  
الحسي فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح رح  
ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول بمجموع الحركة  
والاوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني بمجموع الحركات بدل عليه  
قوله ولا بد من اختلاطاه وعبارة الشيخ بريئة عن جميع ذلك فانهما  
تفيدان الهيئة التي تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة التشبيه  
وان تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون  
بجردة عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك  
الهيئة مركبة من الحركة والاوصاف او الحركات ولم يتعرض الشارح رح  
ليبان وجه التغير ولا الجرح والتعديل اشارة الى ان نفس التغير كاف  
في جرحه وان كان في نفسه صحيحا سيما اذا صارت بالتغير بعيدة عن فهم  
المراد قوله والهيئة المقصودة سواء كانت مشبهة او مشبها بها او وجه  
الشبه قوله ان تقترن اي تلك الهيئة قوله ان تجرد هيئة الحركة  
من وضع المظهر موضع المضمر اثناء بشائه قوله من الاستدارة اي  
استدارة الجسم واشترافه قوله والمعنى اي بحسب اصل اللغة قوله

فان الشمس اه تعليل لما يستفاد من الكلام السابق اي تلك الهيئة  
خاصة في الطرفين قوله ليتحقق التركيب متعلق بلا بد قوله فيطبق  
انطباقا الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من كان او اعتراضية لبيان وجه  
الشبه قوله في كل حالة الى جهة ان اعتبر حركة الانفتاح من الوسط  
الى الطرف وحركة الانطباق من الطرف الى الوسط ففي كل حالة  
حركة الى جهة وان اعتبر حركته في الحالتين الى اليمين والشمال ففي  
كل حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك من العلوي السفلي وبالعكس  
ففي كل حالة الى ثلاث جهات قوله يعز ويندر لعزة حركته الى الجهات  
وندرتها قوله اكثر اي اكثر ندرة وعزة لان التركيب في الامور المتباعدة  
اندر قوله على قوام معتدل بفتح الدال وهو مصدر ميمي وصف  
القوام به على المبالغة لا بكسر الدال لانه لا يصح القافية بتجمل فانه  
يفتح الجيم الا ان يكتب في القافية بمجرد الاتفاق في الروي بدون  
حركة ما قبله قوله من جعل الله اي بمجدولة مأخوذة من جعل  
المستند الى الله تعالى ومعناه احكم فلذا فسرته بمحكمه الخالق لا من  
جعل المستند الى الانسان فان معناه القتل والمجدول المأخوذ منه معناه  
المفتول ثم ان استعمله في احكام الخلق اما مجاز لان القتل يستلزم الاحكام  
عادة واما لغة طارية قوله ومن اطاييف ذلك اي ما وقع التركيب في هيئة  
السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو  
منه في موقعه بهيئة القائم من النعاس المتمطي المركبة من سكون كل عضو  
منه في موقعه والتعرض للنعاس واللؤثة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان  
سببها واليه اشار الشارح رح بقوله فلطف بحسب التركيب والتفصيل  
فلا يردان وجه الشبه في هذا التشبيه ليس بمركب حسي لان اللؤثة والكسل  
عقليان والمركب من الحسي والعقلي عقلي ولذلك قال بعض الناظرين  
قوله ذلك اشارة الى مطلق المركب قوله مثل الذين حملوا التوراة  
علموها وكلفوا العمل بها ثم لم يعملوها لم يعملوا ولم يتفهموا بها كمثل  
الحمار يحمل اسقارا حال والعامل فيه معنى المثل اوصفة اذ ليس المراد  
من الحمار معينا قوله وهو الكتاب وفي القاموس الكتاب الكبير وجزء



من اجزاء التورية قوله وكذا في جانب المشبهة الا ان الجهل في جانبه  
 تنزيلي فانهم لما لم يعلموا بها فكانهم لم يعلموها وليس المراد من الجهل  
 عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه الشبه حيث  
 قال وجه الشبه خرم ان الانتفاع به قوله فان قيل هذا يقتضي انه  
 لا ينبغي ان لا يزود له لان ما تقدم انه اذا كان وجه الشبه مركبا من متعدد  
 قد يقع الخطأ فيه بان انتزاع من اقل مما يجب الانتزاع منه وفي التشبيهات  
 المجتمعة انما يفوت الغرض من الكلام اذا اعتبر كل واحد على حدة  
 لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه في قولنا زيد يصفو ويكدر  
 وجه الشبه في كل واحد من التشبيهين على حاله في خاتى الافراد  
 والاجتماع قوله بعض التشبيهات المجتمعة وهي التي يكون الغرض  
 منها الاجتماع قوله من قبيل الاستعارة بالكناية والقول بان الاستعارة بالكناية  
 تتضمن التشبيه لا ينفع في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض  
 التشبيهات المجتمعة يلزم ان يكون تشبيها واحدا والتشبيهات الضمنية  
 في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة قوله في افادة ما كان  
 يقبده به وهو التشبيه المستقل وان كان يتغير حال الباقي في افادة اجتماع  
 الصفات فان ذلك ليس تغيرا في افادة التشبيه بل فيما افادة او العطف  
 قوله قد ينتزع الشبه اي التماثل اي الاشتراك في صفة قوله من نفس التضاد  
 اي من غير ملاحظة امر سوى التضاد قوله ثم ينزل التضاد اه لا خفا  
 في ان الانتزاع المذكور بعد التنزيل اذ هو بادعاء ان احدهما عين  
 الاخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل في شرحه المفتاح اي بعد  
 انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل انصاف كل من الامرين بمضادة  
 الاخر او تضادهما او شبه التضاد منزلة التماسيح محل بحث وكذا  
 ما قاله السيد في حواشي شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخي في الرتبة  
 لان الانتزاع موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة  
 فالوجه انه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة ثانية  
 لتعليل الانتزاع يعني ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك  
 الضدان في التضاد تحقيقا ثم ينزل التضاد منزلة التماسيح في صفة

فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقي  
 والتنزيل ادعائي محض في الرضى ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس  
 اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالى اصباح وجعل الليل  
 سكنا على قراءة عاصم وقال تعالى صفات ويقبضن اي يصففن  
 ويقبضن والمراد بالتضاد الثاني مطلقا قوله وظرافة بظرافة  
 بالطاء المججمة الكياسة ظرف ككرم ظرفا وظرافة كذا في القاموس قوله  
 فان كان الغرض اه هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام الامام  
 المرزوقي يدل على اجتماعهما فيحمل كلام الشارح رح على ان مقصوده  
 بيان التماثل المجرد والتمكيم المجرد ليظهر تحقق كل منهما بدون الاخر  
 في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكلمة او في المتن لمنع الخلو  
 قوله قال الامام المرزوقي اه تأييد لكون تفسير التماثل بما في شرح  
 المفتاح غلطاً حيث قال المرزوقي قصد بهما الهمة والتماثل وليس فيها  
 اشارة الى قصة او مثل او شعر واشارة الى جواز اجتماعهما قوله كان  
 للتشبيه اه اي الاستعمال هكذا فقوله لان الخبر اه نكتة لوقوع الاستعمال  
 فلا يرد ان الحامد ايضا قد يكون متحد بالاسم وانه كما لا يشبه الشيء  
 بنفسه لا يشك في ثبوته له وان كان في التفسير الاعتباري في ثبوته له  
 فليكف في التشبيه ايضا قوله نحو كانك قلت اه فان الاصل  
 كانك رجل قال حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه  
 الخبر بعينه فقلب الضمير الغائب بالمخاطب وكذا في كاني قلت قوله نحو  
 كان زيدا اخوك يمكن ان يقال انه في معنى المشتق اي متولد من ماء اي بك  
 قوله اي في الكاف ونحوها لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك ففي الكاف  
 اولي وليس ذلك بطريق الكناية كاني قولك مثلك لا يخل لانه لا يدخل  
 فيه نحو كما لا يخفى قوله مثلهم كمثل الذي استوفد نارا اي حال المنافقين  
 وقصتهم الجحيمية المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي كحال الفوج الذي  
 استوفد نارا عظيمة اي طلب وقودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع  
 لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوفد من الاماكن والاشياء او اضاءت  
 تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنور المستوفد بن اي اخذ نورهم



وامسكه ومضى به معه وما بمسكه الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من ان يقال  
 اذهب وانما وجد الضمير في استوفد وحوله وجمع في قوله بنورهم وما بعده  
 نظرا الى جانب اللفظ والمعنى قوله كقوله تع او كصيب الخ العطف  
 باو تبيينه على ان كل واحدة من القصتين كافية في تخصيص المقصود  
 من التشبيه فبايتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم فقد اصبحت وان جاءت  
 بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصبب في عمل من صاب يصوب  
 اى تزل بطلق على المطر والسحاب ايضا فان اريد به السحاب ففيه ظمنا  
 محتمه وتطبيقه منتظمة بها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب  
 واضح وان اريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه وانتساجه بتبع القطر وظلمة  
 اطلال غمامة مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه ومصبه  
 ملتبسين به في الجملة فهما فيه ايضا ويحتمل ان استئناف كانه قيل كيف حالهم  
 مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة يخلو عنها  
 ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى ان ذلك الجمل من  
 اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد تنقض معها شقة نار ولا تمر بشيء  
 الا اهلكته وانتصب جذر الموت على انه مفعول له الجمل قوله من قبيل  
 ماولى اءدون من قبيل ما لا يابى المشبه به قوله قوله تعالى كونوا انصار الله  
 من اضافة الفاعل الى المفعول كقراءة الحجاز بين وابى عمرو والتشوين  
 واللام والاضافة في من انصارى الى الله من اضافة احد المتشاركين  
 الى الاخر لما بينهما من الاختصاص اى من جندى متوجها الى نصرته الله  
 ليطابق قوله نحن انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول قوله  
 بان الصواب المؤمنين اى في عبارة المفتاح قوله لا يكون نظيرا اه  
 مع انه قال في المفتاح ونظيره اى نظير كصيب قوله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا كونوا انصار الله الآية قوله وهذا غلط منه اى هذا الرد غلط  
 من الشارح العلامة قوله في الكتاب اى في المفتاح قوله محذوف  
 وهو كون الخواريين انصار الله قوله اى داراه فالنظر اعني بين  
 لبس متعلقا بالتشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك البعض بل متعلق بالدوران  
 فيكون كلامه خولى البين مشبهها به والمشبه ما دل عليه لام المفعول

قال السيد في شرحه المفتاح انما يصح الدوران لو كان لما اقتضاء  
 ظاهر النظم وجه صحته في الجملة وليس الامر كذلك قوله ويستلزمه  
 عطف تفسيرى لقوله يفهم ضمنا قوله هم المؤمنون يؤيده انه وقع  
 في بعض نسخ المفتاح المؤمنين بدل الخواريين كذا في شرح المفتاح  
 الشريفي قوله قلت هذا تقديره اى تقدير كمثل ماء لا حاجة اليه  
 لان المرامي في التمثيل الكيفية المتفرعة سواء ولى حرف التشبيه مجرد  
 يتأتى التشبيه به اولا بخلاف قوله او كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل  
 ولا يخفى ان دليله لا يثبت الاحتياج الى تقديره بل الى تقدير ذوى  
 ولا تعرض له في السؤال اصلا وان ضم اليه ما يستفاد من قوله بل الجواب  
 اه بان يقال ثبت الاحتياج الى تقدير ذوى فانفتح باب التقدير فقد رتب  
 لفظ مثل ايضا للملازمة المعطوف عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول  
 فليقدر كمثل ماء للامام المشبه فلا فرق بين كماء وكصيب فالجواب الحق  
 ان يقال لا يمكن تقدير المثل في كماء لان لفظ المثل لا يدخل على ما هو العمدة  
 في تشبيه الهيئة بالهيئة لم يصح ان يقال شبه حالهم بحال كذا وفيما  
 نحن فيه شبه حال خبوة الدنيا بحال النبات لا بحال الماء ولا تعرض  
 فيه لتقدير ذوى قوله حال حال صاحب الكشاف الخ تأييد لقوله  
 هذا تقدير لا حاجة اليه وعبارة الكشاف فان قلت الذى كثر  
 تقديره في المقرد من التشبيه من الحذف المضاف وهو قولك لو كمثل  
 ذوى صيب هل تقديره في المركب منه قلت لولا طلب هذه  
 الضمائر الى اخر كلامه قوله فان قيل الخ منع المستفادة  
 من قوله لولا طلب هذه الضمائر مرجعا الى كثر استغناء ذلك ان يجعله  
 واردا ايضا على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر اه  
 قوله لا يقال الخ لوجه لهذا السؤال والجواب بعدم الاحتياط قوله لاني  
 في التمثيل لاراعى الكيفية المتفرعة سواء ولى حرف التشبيه اه اللهم  
 الا انه يحمل على انه تكبير لما سبق وتفسيره قوله بل الجواب اه يؤيد بحث  
 اما اولا فالحال في معنى التمثيل في بيان مقدار المحذوف انه ينبغي تعليله بما يمكن  
 ليقول بخلافه الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج



الى تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه بقيد اولوية تقديره  
واما ثلثا فلانه اعتراف بقصور جواب الكشف اذ لا اشارة فيه الى ما ذكره  
الشارح رح اصلا وعندى ان سؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه  
ليس في الكلام تقدير مثل بناء على ان قوله او كصيب عطف على الذى  
استوفى كانه نص عليه القاضى في تفسيره والكاف زائدة كما في قوله مثل  
كفصف نص عليه الرضى فيكون التقدير بعد اعتبار العطف وزيادة  
الكاف او كمثل ذوى صيب قال سؤال ليس الا عن تقدير ذوى ولذا  
قال من حذف المضاف بصيغة الافراد قيطا بقى الجواب بلا ريب  
ولا يرد قوله فان قيل هاهنا وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضى قوله  
واشد ملازمة اه لان الكاف في كمثل دخل على المشبه به فالتناسب ان يكون  
فيه كذلك كذا نقل عنه قوله فقد سهوا سهاوا تينا او جهين القول  
بالتقدير وجعله مما لا يلى الكاف المشبه به قوله اصوب انما قال ذلك  
لانه يمكن حمل كلام المص رح على حذف للمضاف او التناح حيث  
جعل النبي عن حاله منبأ عند قوله والغرض اه قدم الغرض على بيان  
احوال التشبيه لكونه اهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شئ  
على اخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذى هو  
كالقياس ولذلك كان عوده اليه اغلب كذا في شرح المفتاح الشريفي  
والاظهر ان يقال ان المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون  
الغرض منه عائدا اليه قوله بيان امكانه اى امكانه الوقوعى قوله  
ويدعى امتناعه اى امتناعه الوقوعى قوله بل صار اصلا برأسه اى  
كانه اصل برأسه يدل عليه قوله كانه ليس منها فلذا قال كالممتنع والا  
فكونه اصلا برأسه ممتنع قوله فلا استبعاد فيه اشارة الى ان جواب  
الشرط في البيت محذوف اقيم حلقه بمقامه قوله مرفوع اى ليس  
محرورا معطوفا على امكانه اذ لا معنى لبيان تقريره قوله من لا يحصل  
اه اى لا يلقى لاجل سعيه على طائيل فعلى جملة يحصل كذا في استفاد  
من الاساس حيث قال حصل علمه من حتى كذا الى بقى منه وحصلت  
منه على شئ ومعنى الكرام فصلت بعد هم على ناس شيئا انتهى

فَسؤال ليس الا اذا اعتبر  
تقدير ذوى تحت

وقيل ان جملة ملحقة بالافعال الناقصة فقوله على طائيل خبره اى  
لا يكون من سعيه على طائيل وان لم يجعل فهو حال قوله لان الف الفكر  
بالحسيات اه اشارة بذلك الى ان التشبيه للتقرير اصله ان يكون تشبيهه  
بالمحسوس وبالمفقول يكون بشئ من المعقول منزلة المحسوس قوله  
لتقدم الحسيات اى في الحصول ولذا قيل من فقد حسا فقد علما  
قوله ويوم كظلم الرمح اى في وقت الطلوع والغروب قصر طوله  
اى قصر طول ذلك اليوم دم الزق اى شرب الخمر صادرا عنا فان  
السرور والنشاط بوجب القصر قوله اى وان يكون المشبه به اه اشارة الى  
ان قوله هو به معطوف على وجه الشبه واشهر على اتم والضمير  
المرفوع راجع الى المشبه به ولذا ابرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر  
واقعة موقع الحال اذ المقصود ان هذه الاغراض تقتضى الامر بـ  
لانها تقتضى اتمية في حال كونه اشهر والمراد الاتمية والاشهرية  
عند مخاطب التشبيه وفي عطف اعرف على اشهر اشارة الى  
ان الاشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف اشد معرفة كما  
في شرحه المفتاح اى ان كان المشبه معروفا بوجه الشبه لابد وان يكون  
المشبه به اشد معرفة منه قوله وليس الامر كذلك فالمراد ان  
مجموع الاغراض يقتضى مجموع الامر بـ وان اختص البعض ببعض  
الاغراض قوله ليصح قياس المشبه عليه هذا لادخل له في التعليل وانما  
ذكره تمهيدا لقوله وجعله دليلا على امكانه فان جعله دليلا عليه انما هو  
بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان المشبه به اعرف بوجه الشبه  
من المشبه كان جعله مثله في وجه الشبه دليلا على امكان وجود المشبه  
لكونه مشاركا فيه لما هو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الخفاء  
لم يكن التشبيه به دليلا لاستبعاد وجود المشبه قوله لا يقتضى كونه  
اه اذ لا دخل للاتمية في امكان الوجود قوله مجرد الاشعار اى من غير  
التفات الى زيادة ونقصان قوله على حد مقدار المشبه به اما حقيقة  
او ادعاء قوله ادخل في السلامة اى في نفسه بان لا يكون قابلا  
للتفاوت كان التشبيه اى الذى لبيان المقدار ادخل في القبول



فلا يريد ان التأييد مخالف لما هو المدعى لان كونه ادخل في القبول يدل على  
ان التشبيه الذي فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول ايضا قوله بل كما  
كان اه اضرب عن قوله صحة تشبيه وجه الهندي الى آخره لبيان ان شيئا  
من الثلاثة لا يقتضي الشهيرة فان قوله صحة اه انما يفيد اثبات عدم  
اقتضاء الاتمية قوله كان التشبيه اه اما في الاستطراف فظاهر واما  
في التزيين والتشويه فلان حسن مالم يشتهر وقبح مالم يشتهر اكثر  
تأثيرا غير انهما بخلاف المأوف والناظرين جعلوه اضربا عن قوله  
وكذا في الاستطراف وتكلفوا الجملة الاعراض بما تحمى الاسماع  
قوله وقد اضطرب اه اضطرابه بسبب الاجمال فيه وعدم ظهور  
مطابقته للتفصيل الذي ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل المدعى  
قوله اعرف بجهة التشبيه اه اشد معرفة واختصاصا والتصاقا بها  
بالقياس الى التشبيه عند المخاطب كذا في شرحه للمفتاح قوله لبيان  
مقدار التشبيه اه مقدار حاله وكذا لبيان حاله تركه اقرب به من بيان المقدار  
وقد ذكره في المفصل قوله ولا لزيادة تقريره اه تقريره الذي هو زائد  
في نفسه قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول اه انه اذا لم يكن  
اعرف واغوى فان كان متساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول  
في القدر الذي يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الابلغ للشيء بما  
يساويه في التقرير والتحقيق وهو يمنع قطعا وان كان اضعف واخفى  
فيامتناع التقرير والتعريف اولى قوله الى الواقع متعلق بقوله نقلا  
وابستطرف تعليل لنقل الامتناع واصبرورته تعليل للمعلل قوله  
اولا وجه الاخر عطف على قوله لامتناع اه نقلا للوجه الاخر  
قوله او عند حضور التشبيه فيه اه لان نقل في هذه الصورة انما  
الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشيبه به معا كما يدل عليه  
قوله لكنه يتدر حضوره عند حضور المشبه فيستطرف اشاهدة  
عناق اه قوله وعلى هذا اه على تفسير لمثل ما ذكر بالاستطراف اه  
قوله خاليا عن التعليل على انه لا يخفى ان في التعبير عن استطراف  
الندرة مثل ما ذكر عقبت كون قوله ابستطرف من غير تفيد سماجة

كذا في شرحه للمفتاح ويمكن ان يقال ان لفظ مشبه مقحم كما  
في التوجيه الثاني قوله من تعريف اه اي من امتناع تعريف اه  
قوله الا فيما يكون لزيادة التقرير والمدعى عام والقول بانه تعليل للمجموع  
بالمجموع كما قرره الشارح رح في عبارة المص رح لا يصح ههنا لان  
مقصود السكاكي رح بيان لنية جعل الغرض العائد الى المشبه به اهم  
كونه اتم في وجه التشبيه ولا يلزم من وجوب كون المشبه به اقوى مع  
وجه التشبيه في صورة زيادة التقرير فقط ان يكون الغرض العائد  
الى المشبه به في التشبيه المقلوب مطلقا اهم كونه اتم ولانه يلزم ان يكون  
ذكر الاعرف في التعليل مستدركا اذ لا دخل له في اثبات المدعى الا ان  
يقال دعوى الاتمية في وجه التشبيه تتضمن دعوى الاعرفية لان الاعلى  
ان يكون الاتم اعرف قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين اه وكذا فيما يكون  
ليان الجمال والمقدار والامكان ليكون الدليل مطابقا للمدعى الا انه تركه  
لظهوره قوله وحينئذ اي حين اذا كان الاتمية في الغرضية لازمة في كل  
تشبيه قال قدس سره واما الغرض العائد اه اي في التشبيه المقلوب  
كما صرح به المص رح وانما قال مرجعه لانه الغالب ولذا قال في الضرب  
الثاني واما كان الغرض العائد الى المشبه به بيان كونه اهم عند المشبه قال  
قدس سره وهذا كلام غير منتظم اه هذا انما يلزم ان اريد بقوله اهم كونه  
اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك باطل لان التشبيه المقلوب الذي  
لا يكون الغرض منه التقرير يفيد اهم كونه اتم في الغرض لاني نفس  
وجه التشبه مثلا اذا قيل مقلة الطي كوجه الهندي يكون مفيدا لاهم  
كونه اتم في الاستحسان وابلغ من مقلة الطي مراده كونه اتم في وجه  
التشبيه بالنظر الى الغرض الذي يقصده من وجه التشبيه ويرتب  
عليه فالكلام حينئذ منتظم غاية الانتظام قال قدس سره يريد  
به اه بيان لكون هذا الكلام دليلا على ارادة الغرض من جهة التشبيه  
بوجهين قال قدس سره وايضا في هذا الكلام اه اي في هذا الكلام  
دلالة على ان اتمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه  
نادرا يكون في صورة لاني جميع الصور فلا يمكن جعل جهة التشبيه



على وجه الشبه لانه يستلزم عموم الاعمية والاعرفية لجميع الصور فيكون  
محالاً المفصل والظاهر ان يقال ان في هذا الكلام دلالة على ان الاعمية تكون  
في صورة وهي زيادة التقرير الا انه قصد ان في الكلام دلالة على التوزيع  
لا على العموم قال قدس سره واما الاستطراف اه هذا صريح في المفصل  
واما المحمل فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعرفية والاعمية فالمراد بقوله يظهر  
بما ذكر في المفتاح انه يظهر من مجموع ما ذكره من المحمل والمفصل لا من كل  
واحد منهما قال قدس سره وذلك اي ظهور كون المشبه به اعرف بوجه  
الشبه وحيث كونه اعرف اذ من المحمل والمفصل قال قدس سره والاول علة  
للاعرفية اي الاعرفية بوجه الشبه فمعنى قوله لامتناع تعريف المجهول  
بالمجهول ان التشبيه لتعريف المشبه بالمجهول بوجه الشبه وامتناع تعريف  
المجهول بوجه الشبه بالمجهول بوجه الشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه  
الشبه وحيث لا بد في انعام الدليل من ضم مقدمة اخرى بان يقال واذا  
كان المشبه به مجهول الوجه لا يصح بيان الاغراض المذكورة به لان وجه  
الشبه كالعلة في القياس والغرض كالحكم واذا لم يكن المقبس عليه معلوم  
العلة لا يصح اثبات الحكم به فكذا المشبه به اذا كان مجهول الوجه لا يصح  
بيان الغرض به واما على ما اختاره الشارح رح فلا حاجة الى هذه  
المقدمة فان معنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره  
لامتناع تعريف مجهول الغرض بالمشبه به المجهول الغرض قال  
قدس سره والثاني علة لكونه اقوى اي لكون وجه الشبه اقوى فالمراد  
بما يساويه في قوله لامتناع تقرير الشيء بما يساويه ما يساويه في وجه  
الشبه فلا بد فيه ايضا من ان يقال لان المساواة في وجه الشبه الذي  
هو كالعلة توجب ثبوت اصل الحكم لا تقريره بوجه ابلغ وعلى مختار  
الشارح رح لامتناع تقرير الشيء بما يساويه في التقرير قال قدس سره  
وظاهر ان التعليل الخ هذا الظاهر على تقدير ان يراد بتقرير الشيء  
تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولا لزيادة تقريره اما اذا اريد  
بالتقرير البيان والاثبات وبالشئ الغرض مطلقا بحيث يتم كل تلك  
الاغراض كما اختاره الشارح رح وأشار اليه بقوله نعم لا بد في التشبيه

ان يكون الخ فهو عام كالتعليل الاول قال قدس سره لئلا يتخلل نظام  
الكلام فانه لو كان مختصا ببعض كيان الحال والمقدار كما في المفصل  
يبقى البعض الاخر بلا دليل فيختل النظام قال قدس سره ثم ذكر  
الاستطراف عطف على قوله ادعى قال قدس سره على وجه يشعر  
الخ لان الظاهر ان قوله ادعى معرض الاستطراف معطوف على قوله  
في معرض التزيين اه قال قدس سره بما يصلح اه وهو قوله لئلا ماذكر  
وانما قال يصلح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون معناه ليستطراف اه  
وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول كما مر  
في الشرح قال قدس سره وكذا في بيان الاسكان الخ هذا مبني على  
ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم الحكم معروفة الاعرفية وان يكون  
قوله من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بيانا لما  
الموصولة والظاهر خلافه لان الظاهر حيث ان يقول مسلم الحكم  
معروفة في وجه الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد  
والمراد بما الغرض كما اختاره الشارح رح وانما قلنا انه ليس كذلك  
لانه لو كان كذلك لجمع هذه الاغراض بيانا حال المشبه والمقدار  
بان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان الحال او المقدار  
او الامكان او التزيين او التسوية وانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة  
الظبي ليس اعرف واشهر من سواد وجه الهندي وكذا الهيئة التي  
في السلحة المنقورة ليست اعرف واشهر من الهيئة التي في الوجه المجذور  
بل الامر بالعكس لكثرة رؤية وجه الهندي والوجه المجذور بخلاف  
مقلة الظبي والسلحة المنقورة فالمراد بقوله مسلم الحكم معروفة  
ان لا يكون في ثبوت استبعاد ولنكار وهو غير الاعرفية قال قدس سره  
فاذا اريد تطبيق اه اي التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق موقوف  
على التأويل المذكور وصحته موقوفة على دعوى الاعرفية وانما قلنا  
ذلك لان التطبيق بين المحمل والمفصل حاصل بما ذكره سابقا حيث  
اعتبر الاعرفية في جميع الصور سوى الاستطراف في المحمل والمفصل  
قال قدس سره وتأويل كلامه اه لا بد من بيان ذلك الوجه لئلا



توجيهه ولم يبينه فظنه ترك الواجب وانما ان يكون قوله اوفى معرض  
الاستظهار معطوفا على قوله اعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية  
والاقوية قال قدس سره وحل قوله لمثل اه اذ لو حل على لامتناع  
تعريف المجهول بالمجهول لزم الاعرفية في الاستظهار قال  
قدس سره لا يبق اشكال في كلامه بقاء الاشكال في استلزام الدليل  
اعني قوله لان حق المشبه به اه المدعى اعني قوله وانما جعلنا الغرض  
العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم اذ التوجيه الذي ذكره قدس سره ما يدل  
على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لافي كل تشبيه وهو لا يقتضي  
ايهام الاتمية في كل تشبيه مقلوب وفي ذكر الاعرفية في الدليل اذ  
لا دخل له في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه المفتاح من انه  
يجوز تفسير الاتمية بما يتناول الاعرفية وان يكتفي في ذلك الايهام  
بكون المشبه به اقوى في غالب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج الى التماس  
ان التشبيه الذي يكون وجه التشبه فيه اقوى اعني ما يكون لزيادة  
التقرير غالب في الاستعمال دونه خراط الفساد ولا يخفى ان ما اختاره  
الشارح راجح خال عن جميع ما ذكره من الكلفات سوى ان يحمل قوله ايهام  
كونه اتم في وجه التشبه على كونه اتم فيه بالنظر الى الغرض وان براد  
بجهة التشبيه الغرض قال قدس سره وانما فلا تزيين فيه بحث  
لان التزيين حاصل بجعل المثلة مشبه بها وان كان وجه التشبه هو السواد  
قال قدس سره ولا شك ان مقابلة الظبي اه فيد انه يدل على تحقق  
الاعرفية في هذين المثالين ولا يدل على انه لا بد منها في التشبيه الذي  
للتزيين والتشويه قال قدس سره فلا ينافي اه لان الاول انصرح  
بما تم في الحمل والافق زيادة على ما يستفاد من الجمال قال قدس سره  
هذا ما عذري اه وعذري توجيه اعبارة المفتاح وهو ان قوله ايهام كونه اتم في  
وجه التشبه به اه كونه المشبه به في وجه التشبه بوجه من الوجوه سواء كان  
باعتبار الاعرفية والاخصية او الاقوية والافق اعرف اتم من غير الاعرف  
والاخص اتم من غير الاخص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق  
المشبه ان يكون اه على طبق الفصل ان حق المشبه ان يكون اعرف

بوجه المشبه في صورة بيان الحال والمقدار وان يكون اخص بها اي اتم لان  
ما هو اكثر اتصافا وارتباطا اتم في صورة التقرير وان يكون اقوى  
خلافا معها اي اقوى ثبوتا بان يكون مسلم الثبوت ومعروفه في صورة  
الامكان والتزيين والتشويه ومعنى قوله لامتناع تعريف المجهول  
بالمجهول امتناع تعريف المجهول تصورا كما في صورة بيان الحال  
والمقدار فان المطلوب فيهما تصورا للحال والمقدار لان المخاطب عالم  
بثبوت مطلق الحال والمقدار طالب لتعيينه ولذا يطالب بما فيه دلالة  
ما لونه عما منك وما مقدار اونها وقد عرفت في بحث الاستفهام  
ان الطالب لتعيين المسئول عنه طالب للتصور او تصديقا كما في صورة  
بيان الامكان والتزيين والتشويه لانه يجب ان يكون المشبه به مسلم الحكم  
اي ثبوت وجه التشبه له ومعروفه فقوله لامتناع تعريف المجهول اه  
تعليل لجميع ما عدا التقرير وقوله تقرير الشيء اه تعليل لقوله ولا لزيادة  
تقريره فجميع التعليقات عسلة لعدم صحة بيان جميع الاغراض المذكورة  
على سبيل التوزيع ويصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به اه  
انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه التشبه  
بوجه من الوجوه لان حق المشبه به ان يكون اعرف في بعض الصور  
واتم في بعض الصور ومسلم الثبوت في بعض الصور وفي جميعها وجه  
التشبه اتم بوجه ما فيكون الغرض العائد الى المشبه به في التشبيه المقلوب  
ايهام كونه اتم بوجه ما واما قوله اوفى معرض الاستظهار فهو عطف  
على قوله اعرف بقريضة الفصل وتغيير الاسلوب السابق بايراد كلمة  
او فهمنا ثلث توجيهات فاخترنا شئت قوله ولا زوردية بالزاي  
الخالصة وهو معرب لا زوردية بالزاء المغلظة وهو حجر معروف في شرح  
المفتاح الشريف هي بكسر الزاء المعجمة وهو الثابت في نسخ الرواية  
والواو بمعنى رب وعلى حجر الواو اقيت صلبة تر هو والمراد بحجر  
اليواقيت الورد والشقائق ونحوهما استعارة اي التفسير في زرقتها  
احسن منها في جرتها واليواقيت نفسها والضمير في مكانها  
وبها التفسير الموصوف باللا زوردية على ارادة الافراد بالجنس



كما في قوله تعالى ثم نخرجكم طفلاً أو الألفاظ كذا في شرح  
فوائد الصحاح قوله وفيه لغة أخرى ومن هذه اللغة البيت قوله  
أوائل النار أي النار المتصلة بالكبريت التي تضرب إلى الزرقعة لا الشعلة  
المرتفعة كذا نقل عنه رح قوله لمساعدة عناق أه لا يقال الاستطراف  
لأجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين معاً لانا نقول لما كان الكلام  
المشتمل على التشبيه مسوقاً للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه كذا  
في شرح المفتاح الشريفي قوله كان غربة أي بياضه وجه الخليفة  
من قبيل رجل عدل في احتماله التوجيهات الثلاثة قوله بالأصغاء متعلق  
بالتصاف قوله وعلى كونه معطوف على اتصاف قوله وهذا الكلام  
الخ زاد الشارح رح لفظ في وجه الشبه في موضعين ليغرض عليه  
والمص رح لم يذكر في الأغراض الخاق الناقص بالكامل فإراد الخاق  
الناقص في غرض من الأغراض المذكورة بالرائد فيه فلا اعتراض  
قوله عن ترجيح أحد المتساويين أي في اعتقاد المشبه كما يدل عليه  
السياق قوله فمن مثل ما في الكأس أه الفاء تعليلية ومن ابتدائية  
متعلقة بتسكب أي تسكب دمعاً كآس من مثل ما في الكأس ولم يقل مثل  
ما في الكأس إشارة إلى أن مثل ما في الكأس كائن عنده والدمع الآخر  
مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى قوله إذا وقصد شيء من ذلك  
أي من ذلك الوصف بأن أريد المبالغة فيه قوله لوجب جعل الغرة الخ  
إذا أريد التشبيه على سبيل الحقيقة إذ لو أريد التشبيه على سبيل الأدعاء  
تعين العكس فاندفع سؤال السيد بلا احتياج إلى ما ذكره من أن المراد  
لوجب التشبيه مطلقاً لا التشابه إلا أنه اقتصر على خصوص هذا  
التشبيه لكونه أصلاً قوله أوجع وصفين في بيان المقدار أي جمع وصفين  
على وجه من الزيادة والنقصان والشدة والضعف يوجد ذلك الوجه  
في الفرع على مقدار ذلك الوجه أو قريب من ذلك المقدار حال كون  
ذلك الوجه في الأصل قوله فان العكس أه جواب مني لم يقصد قوله  
يستقيم من غير أن يعد تشبيهاً مقلوباً قوله افترض من الأغراض  
بأن يكون الكلام فيه والافترض بيان معانيه كما إذا لم يتفرس فقلت

غربة كالصبح وإذا طلع الصبح فقلت الصبح كغرة الفرس مع أن الممتنع قطعاً  
هو ترجيح أحد المتساويين لا ترجيح كذا في شرحه المفتاح قوله وأما  
النظر في أقسامه أه قيل لا فرق بين أن يقال التشبيه إما طرفاً مفرداً أو لا  
وان يقال التشبيه طرفاً أما حسبان أو لا وكذا لا فرق بين أن يقال  
التشبيه أما وجهه مركب أو لا وبين أن يقال التشبيه وجهه أما منترع  
من متعدد أو لا تأمل لعل وجهه أنامل أن العبارة الأولى تدل على  
اعتبار الأفراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقديم اعتبار  
كونهما حسبين أو لا على التشبيه فيكون الأول من أحوال التشبيه ومن  
أقسامه والثاني من أحوال الطرفين قوله ان الذي يريك الخ لأن  
الاستطراف إنما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها وهو البساط  
الازرق كما لا يخفى قوله والمشتري مبتدأ والخبر مقدمه وقوله في شاخ  
الرفعة خبر بعد خبر والجملة في محل نصب على الحال والتقدير في مكان  
شاخ الرفعة بحذف الموصوف وقولهم شاخ الرفعة من قبيل جند جده  
شبه المريح والحال أن المشتري أمامه في مكان عال في المرتى بأنسان  
منصرف في الليل عن مجلس دعوة أوقدت أمامه شمعة قوله الأبعد  
تكلف وهو ابتداء وجه الشبه لكل تشبيه بخلاف ما إذا كان تشبيهه أن  
الهيئة بالهيئة فإنه يكفي فيه وجه شبه واحد قوله فان الصحيح أن  
هذين التشبيهين أه فان وجه تشبيه المناقذين المستوقدين الذين شبهوا بهم  
في الآية هو رفع الطمع إلى قيسر مطاوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة  
مع تعقب الحرمان والحب لا انقلاب الأسباب وأنه أمر وهمي منترع من عدة  
أمور وتحقق هذا الوجه ظاهر في المشبه به وكذا أسبابه القريبة وانقلابها  
وأما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدر فيهم ودخولهم  
في عداد المؤمنين لبشارتهم في حظوظهم وأسبابه القريبة بالإيمان باللسان  
وإتباع المؤمنين في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الأسباب اطلاع الله  
المؤمنين على أسرارهم واقتضائهم بين المؤمنين وأنسابهم فهدى بهم بسمة  
النفاق وكذا وجه التشبيه بينهم وبين ذوي الصبب هو أنهم في المقام المطمئ  
في حصول المطالب ونجح المسارب لا يحفظون الأبيض المطموع فيه



من مقاساة الاهوال والافزاع وتحقق في المشبه به ظاهر واما  
في المشبه فالمقام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين صورة  
ومقاساة الاهوال افتضاحهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم  
ووقوعهم بذلك في مخاوف هائلة قوله شبه دين الاسلام اي بعدما  
شبهه المنافقين بذوى الصليب ولم يذكره لظهوره وقد قدر في ما مضى  
ذوى قوله احوج شئ الى التأمل لتعسير التمييز بين المقيس والمركب  
اذ القيود معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه ولا حاكم في تمييز  
احدهما عن الاخر سوى سلامة الطبع وصفا القرينة في شرح المفتاح  
الشريفي اذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل  
فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ماعداه تبعا ونقطة في الاعتبار  
كان مفردا مقيدا والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره يفيد الامتياز  
بينهما في المفهوم لا التمييز في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين  
بحتمل الدخول وعدم الدخول قال قدس سره فيحتمل اه هذا الاحتمال  
اختاره الشارح رح في شرح المفتاح فجعل ما ذكر من الايات اشارة  
الى الثلاثة واختارهم هنا كونه اشارة الى الايات الاربعة المذكورة لان المشبه  
والمشبه به كلاهما في قوله \* والشمس من مشرقها قد بدت \* اه قد ذكرت  
مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما وتغير الاسلوب يجوز ان يكون  
لبعد العهد بخلاف قوله \* والشمس كالمرآة في كف الاشل \* فان المشبه به  
مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون المشبه به مفردا مقيدا عند السكاكي رح لعدم  
قوله بتشبيه المفرد بالركب فقوله والظاهر ان تشبيهها بالبوقة من تشبيه  
المفرد الغير المقيد بالمفرد المقيد بتشبيهها بالمرآة اه محل نظر قال قدس سره  
فستبعد قطعا لكون المشبه مفردا وفيه ان القطع بمنوع لما عرفت  
من كونه مذكورا مع امور كثيرة يحتمل كونها داخلية فيه قوله فان الفرق  
اه فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاة الجبلية بالحمار  
المذكور من تشبيه المفرد كما مر وتشبيه الشقيق بالاعلام المذكورة من  
تشبيه المشبه به فيه مركب حيث قال في بيان اسباب غرابة التشبيه  
او ان يكون المشبه به مركبا كافي قوله وكان محجر الشقيق اه فعنده قوله

وكان محجر الشقيق اه من تشبيه المركب بالمركب قوله رطبا بعضها  
يريد ان الضمير في رطبا ويا بسا راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان  
بعض القلوب قلوب ولذا قال رطبا ويا بسا بالتذكير وعموم المرجع  
لا يقتضي عموم الراجع كافي قوله تعالى وبعوثهن احق بردهن قوله  
اي الطبيب والرايحة في القساموس النشر الريح الطبية او اعم اوريح  
فيم المرأة واعطاها بعد النوم انتهى والكل مناسب المقام واما تفسير  
الشارح رح بالطيب فان اراد ان الطيب الذي تستعمله تلك النساء  
مسك فلا تشبه فيه وان اراد ان طيب تلك النساء غير المسك كما سلك  
فجع كونه بعيدا بس فيه كثير مدح فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء  
بالرائحة قوله تعمل في القاموس عمله بطعام او غيره شغله به قوله  
من تشبيه الثريا اه وجه الشبه في كلهما انتزاع من امور متعددة حسني  
في بعضها وعقلي في بعضها والطرفان في بعضهما فردان وفي بعضها  
مركبان وفي بعضها احدهما مفرد والاخر مركب وقد مر تفصيله  
قال قدس سره لا يخفى ان المتبادر اه اي لا يخفى ان المتبادر من الانتزاع من  
متعدد ان يكون المنتزع منه متعدد ومن كونه وجه التشبيه ان يكون  
ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين فيجوز ان يكون المتعدد  
جزء لكل منهما وان يكون وصفا خارجا عنهما وان يكون جزء  
لاحد هما خارجا عن الاخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب  
الطرفين كما زعم السيد بل نقول انتزاع امر من متعدد قد يكون بانتزاعه  
من مجموع المتعدد كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من احدهما بالقياس  
الى الاخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من احدهما الامرين  
وبعضه من الاخر وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب في وجه الشبه  
ايضا قال قدس سره كما توهمه الشارح رح بس في كلام الشارح رح  
ما يدل على هذا وياراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضي الا ان يكون  
المتعدد الذي انتزع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءا كما في تشبيه  
السقط بعين الديك قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب مراده  
من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين



بناء على انه مجاز مركب لا يقتضى استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الطرفين  
كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين  
واحداهما مركبا والاخر مفردا قال قدس سره انظر كيف اعترف اه  
فيه ان اللازم مما ذكره الشارح رح ان لا يكون وجه الشبه في الاستعارة  
في المفرد منتزعا من متعدد ليخرج بقوله تشبيه التمثيل واما استدعاء  
تشبيه التمثيل التركيب فلا قال قدس سره حتى قال وحاصله اه  
اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام  
في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم منه قوله اي في  
المجمل ما هو ظاهر وجهه اه يعني ان ضمير متدان كان راجعا الى المجمل  
ففي استناد ظاهرا اليه تسامح والمراد بظهور وجهه ويؤيده ان سوق  
الكلام في تقسيم المجمل وان كان راجعا الى الوجه فلا تسامح لكنه  
خروج عن سوق الكلام فليكون كل من التوجيهين مشتملا على خلاف  
الظاهر من وجه سوق بينهما ولبس مراده ان تقدير كلام المص رح  
ذلك حتى يلزم حذف الموصول او الموصوف مع بعض الصلة او الصفة  
وحذف الفاعل قوله بنيتها الكلمة جمع كامل سمي الكل كلمة تغليا  
قوله ربيع الكامل اه الظاهر في الاولين عدم الاضافة واجراء اللقب  
عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على الكل  
بالاضافة قوله هكذا ينبغي ان يفهم رد على من قال ان المراد مطلق  
الوصف قوله اي من المجمل ما ذكر فيه اه ولا يذكر الوصف المشعر  
في التشبيه المفصل لان وجه الشبه فيه مذكور فلو ذكر الوصف المشعر به  
كان تكرارا قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرقة اه ضم كونها مفرقة  
الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو الثاني والاول داخل  
في المشبه به اذ ليس المشبه به مطابقا للحلقة لان كونها غير معلومة  
الطرفين ناش من كونها مفرقة قوله اذا طاعت اه وجه الشبه  
بين المدح والشمس كالظهور بين الملوك والكواكب نقصان الظهور  
وقوله اذا طاعت لم يبد منه كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه  
قوله فلان كثر ايديه كثر ايديه خير فلان وكا انبث خبران والقول

فكر تشبيه

بان كثر ايديه صفة بناء على ان فلان علم جنس وعلمية تقديرية  
او انه بتقدير الموصول اي الذي كثر ايديه تكلف قوله اي بان  
يذكر اه فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان  
الاستتباع اعم من استتباع المزموم اللازم والعلة للمعلول وغيرهما  
وفائدة التفسير الثاني بيان ان الضمير المستتر في يستتبعه راجع الى ما الموصولة  
والثاني الى وجه الشبه دون العكس قوله وهذا التسامح اه لعل السر  
في ذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على امكانه بذكر ما  
يستتبعه قوله كميل الطبع اه فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحساب  
عنه امر اعتباري لذلك الشيء وان كان الميل في نفسه والازالة صفة  
حقيقية او اضافية كذا في شرحه للمفتاح قوله ويشبه ان يكون تركهم  
الح انما قال يشبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا  
الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض  
مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وبين ما هو كلي  
معقول كذا في شرح المفتاح الشريف قوله ناش عن هذا التسامح اه  
فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر قوله لان جعلهم  
اه بيانه على ما قرره في شرحه للمفتاح هو انهم صرحوا بان وجه الشبه  
في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الثياب بالغراب هو السواد  
وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع فكيف كان  
الحامل هو هذا الذي اعتقدوا على سبيل التسامح والتجاوز دون ذلك  
الذي اعتقدوه تحقيفا انتهى وفيه انه انما يرد ذلك لوسم العلامة انهم  
اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على  
سبيل التحقيق وهو لا يسم ذلك قانه باطل فظلموا لعدم اشتراكها بين  
الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان وجه الشبه فيها  
من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستتبعه اعني الامور المحسوسة  
الجزئية مكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقلية وعبارته مصرحة  
بذلك حيث قال ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه  
حاشا وناشيا من تسامحهم هذا وهو ذكرهم مستتبع وجه الشبه



مكانه وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور المحسوسة حيث  
تساخروا همنا وسماوا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحا في ترك  
التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يكون حسيا وقد يكون عقليا ولولا تسامحهم  
هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حامل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور  
المحسوسة وجه الشبه وما اورد على الشارح رح من ان العبارة المنقولة  
لا تدل على انحصار المنشأ في هذا التسامح فالاولى نقله الانحصار المصريح  
في عبارة العلامة فندفع اذ معنى كون شيء ناشئا من شيء انه لولا الثاني  
لما حصل الاول قوله انما هو من قبيل التسامح فكلمة من تبعية والكلام  
على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر قوله فهذا الاعتبار سمي اه  
لا يخفى ان تسمية وجه الشبه حسيا باعتبار ان ملزومه حسى وتسمية  
ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار ان لازمه وجه الشبه فلا يكون  
التسامح الاول من قبيل التماثل اللهم الا ان يراد ان كلا منهما تسامح  
باعتبار علاقة اللزوم مطلقا فلذا غير الشارح رح بخطه قوله لان وجه  
الشبه في تشبيه الخد بالورد اه بقوله لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد  
هو الجمرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود  
ان يكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة انتهى ولا خفا في كونه  
تكلفا ثم الجواب ان الشارح رح العلامة ذكر هذا التوجيه ورده حيث قال  
واما ان المعنى ان تركهم التحقيق في وجه الشبه يشبه ان يكون مسامحة  
مثل مسامحتهم هذا فعبارة الكتاب لا تؤدي هذا المعنى وانما تؤدي  
ما حققناه فلا يلتزم الى ما سواه فامعنى قوله والذي يخطر بالبال اه الا ان  
يراد الذي يختاره الباب اه قوله وهو ما الى التشبيه انتهى اه لما كان التشبيه  
مبوقا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن  
من المشبه به من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان  
ذلك الانتقال حاصلا بلا تدقيق نظر بان يكون كون احدهما مشبها  
والآخر مشبها به ظاهر الظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه قريبا وان كان  
ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر اذ لم يظهر وجه الشبه فيهما كان  
التشبيه بعيدا وانما لم يقل وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر

الظهور وجهه في بادىء الرأى ليعتبر وجهه تسميته بالقريب  
والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا فافهم فانه قد خفي  
على الناظرين حتى اعترض بعضهم بانه يقتضى تعريف التشبيه  
القريب بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه مع خفا وجه الشبه اذ ليس  
المراد ان يكون الانتقال من ذات المشبه الى ذات المشبه به غير محتاج  
الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه احدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما اجاب به  
من ان قوله لظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض وبعضهم  
بان ظهور وجه الشبه في نفسه لا يقتضى ان يكون ثبوت الطرفين ظاهرا  
ولا يكون التشبيه قريبا لجواز خفا حصوله في الطرفين وان اريد  
ظهور ثبوت الطرفين فكونه جمليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به  
في نفسه ظاهرا اذ كونه جمليا كما يستلزم كونه في نفسه اسبق من التفصيل  
كذلك يستلزم كونه اسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى قوله  
لا تفصيل فيه اشارة الى ان ليس المراد بالجمال ما لا يتضح معناه او ما يكون  
مركبا بل ما لا تفصيل فيه والنظر الى واحد فواحد سواء كان امرا  
واحدا لا تركيب فيه او مركبا لا ينظر فيه الى اجزائه كادراك زيد من حيث  
اه انسان قوله فان الجملة اسبق في حصولها في نفسها وحصولها في الشيء  
لانها تحتاج الى ملاحظة واحدة من النفس اتملك الجملة في حصول  
نفسها والتصدق بصدقها في الشيء بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات  
بعدد الاجزاء قوله من التفصيل سواء كان تفصيل تلك الجملة كما  
في صورة ادراك الحواس او تفصيل شيء اخر كما في صورة التنوين قوله  
لان المفصل يشتمل على المجمال اذ المتعدد لا يد فيه من الواحد قوله  
ولذلك كان اعلم اعرف من الخاص في صورة يكون الخاص مشتملا  
على العام قوله النظرة الاولى حقا لانها تحسن القبح وتقمح الحسن  
قوله مع غلبة حضور المشبه به اي ذاته سواء كان غلب حضور ذات  
المشبه او مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به موجبة لظهور وجه الشبه  
بادق توجهه وظهوره موجب لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به  
من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتغاله على نوع مصادرة لانه جعل



غلبة حضور المشبه به مع حضور المشبه علة لظهور وجه الشبه وجعل  
ظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به قوله وهو  
مختلف ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز ان يكون وجه الشبه  
جليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله في القريب المتبدل  
ولا في البعيد الغريب مد فوع بان كون وجه الشبه جليا يستدعي  
سبقه الى الذهن سواء كان المشبه به نادر الحضور او لا فيكون داخل  
في القريب وادخاله في البعيد كما قيل يتنافى ما يستفاد من المتن قوله كل  
من ذلك اي المذكور من الاقسام الثلاثة في امر واحد بان يكون الطرفان  
او احدهما مقرضا او امرين او امورا اذا كانا او احدهما مراكبا قوله  
اي تعبيره يعني لبس المراد من قوله وتدع بعضا عدم اعتبار البعض  
اذ لا يقتصر جميع الاوصاف في تشبيه من التشبيهات بل اعتبار عدم  
البعض كما في البيت قوله او ان تعتبر الجميع اي وجود جميع الاوصاف التي هي  
وجه الشبه قوله عبارة جامعة بين الشبهين اللذين بينهما بقوله ان معكاه  
وان لكاه قوله في الجملة اي في جملة تلك الاوصاف قيد بذلك لان في التشبيه  
المشروط ينظر الى وجهين اي وصفين او اوصاف واحد قواحد ولك حاجة  
الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد او اكثر بل في كل واحد منها في شيء  
في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد او اكثر بل في كل واحد منها في شيء  
قوله بل الى ما لبس في كل حرة اي الى صفة لبس في كل حرة بل خاصة  
بعضين الديك ففيه تركيب من الحمرة المخصوصة والشكل الكسري  
والمقدار المخصوص وبهذا يمتاز عن الثاني والاول فان النظر فيهما  
الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه قوله خياليا كان  
بان يكون الامور التي يتركب منها من الحسيات او عقليا  
بان لا تكون منها قابل الخيال بالعقلي مع ان المقابلة انما هي بين  
الحسي والعقلي لان التركيب لا يكون حسيا قوله كقوله تعالى  
انما مثل الآية قال الله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه من السماء  
فاختلط به نبات الارض مما ياكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض  
زخرفها وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها انما امرنا ليللا او نهارا

فعلناها حصيدا كان لم تغن بالامس فان المشبه به فيه مركب من عشر  
جمل تداخلت حتى صارت كأنها بخلة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك  
بشبهه نبات الارض مما ياكل كل الناس والانعام من الزرع والبقول  
والخشايش زخرفها اي ما تزين به والزخرف في الاصل هو الذهب  
وازينت اي زينت وظن اهلها اي اهل النبات وانث ضميره لاكنسابه  
التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها اي على خصدها ورفع غلتها  
فعملناها اي النبات حصيدا اي شبيها بما حصده كان لم تغن بالامس  
اي لم تنبت ولم تكن قيل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غني  
بالمكان اقام به فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا اي حالها العجبة  
التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغنى الكلية بعد  
ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات  
فجاء وذهابه خطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا قد التف  
بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطراوتها وتقوى بعد ضعفه  
بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلب من الجوايح كذا في شرح المفتاح  
الشرقي قوله ولا منسوجة عليه العناكب مبالغة في طرحه  
وعدم الالتفات اليه فان بيت العنكبوت اذا بقي مدة مديدة تموت فيه  
العناكب وتضير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولانما حجة عليه العناكب  
وهو ظاهر قوله ابلغ واحسن اه في عطف احسن على ابلغ اشارة  
الى ان اليلغ في المتن مجاز عن الحسن وليس بمعناه التعريف  
لانه صفة الكلام او المتكلم ون التشبيه ولو اريد بالتشبيه الكلام المشتمل  
عليه فلا ختم بمطابقته لمقتضى الحال وربما كان التشبيه القريب مقتضى  
الحال كان يكون المتكلم بلبدا سي الفهم قوله ولان قيل الشيء بعد  
طلبه لانه اعز لحصوله بعد مشقة وكل ما هو اعز الذ من حيث  
اعزته فلا يتنافى ما سبق في بحث حذف المسند من ان حصول النعمة  
الغير المترتبة الذ لكونه رزقا من حيث لا يحتسب فلكل منها جهة مزية  
بقصد تارة هذا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل  
لاتنافى بينهما لان الطلب لا يتنافى لحصول الغير المترقب فانه يمكن



الحصول قبل ترقب وقته او من غير موضع بطلب منه ويترقب منه فاذا  
اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى  
انه يصير الدليل حينئذ اخص من الدعوى قوله ونعني بعدم الظهور  
اه دفع لما يتوهم من ان الغرابة موجبة لحفا المراد وخفاؤه بوجوب  
التعقيد وهو محل باليلاعة فكيف بوجوب الغرابة كون التشبيه بليغا  
ولما كان منشأ هذا التوهم قوله وهو بخلافه لعدم الظهور ومورده  
قوله والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اخر تفسير عدم الظهور الى  
هذا المقام قوله مكني غير مصرح لان رؤية الشمس بوجه الحبيب ملتبسا  
بعدم الحياء كناية عن تجاوزه عن خد الإذنب في دعوى مشابقتها اياه  
قوله ينفي عن التشبيه فيكون التشبيه كانه مصرح به بلفظ الفعل  
قوله ومثله قول الاخراء والفرق ان المعتبر في السابق عدم الحياء وفي  
هذا الحياء قوله اي لو كان البدر اه يعني ان التوصيف فرضي لا يحقق  
قوله ما حذف اداته اي نسيا منسيا في قوله تعالى تمر مر السحاب  
ان قدر الكاف كان مرسلان لم يقدر كان مؤكدا وتفسير الشارح رح  
بيان لحاصل المعنى قوله يعني صفرة اصيل فذهب الاصيل استعارة  
مصرحة شبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل لفظ المشبه به  
في المشبه قوله او شمس اصيل اي شعاع اصيل كالذهب في اللون والبريق  
عطف على قوله صفرة الشمس قوله قريب من لجين الماء لانه ايضا من  
امناف المشبه به الى المشبه الا ان المشبه ههنا محذوف عن الشمس اشار اليه  
بقوله او شمس اصيل كالذهب قوله قال الشاعر دليلا على ان الاصيل  
يوصف باللون والصفرة في المتعارف فيصح تشبيهه بالذهب قوله  
وخص وقت الاصيل اي خص وقت الاصيل بالعبث فان قوله  
وقد جرى حال من ضمير تعبث لانه من اطيب الاوقات فعبث الريح  
بالفصوص فيدبر غابة اطفاف الهواء ولذا اختار لفظ تعبث اي  
تميلها رفق كما يفعل التلاعبان قوله قال البيوردي اه تأنيده لكونه  
من اطيب الاوقات يصف الريح والضمير في ليلته وفيه له والهواجر  
جمع عاجرة وهي عابن الزوال والعصر خضلت كسم من خضل الشيء

هذه الأقوال تشبه لم توجد  
في أكثر النسخ

اي ندى حتى ترشش وأصال فاعل خضلت وما كافة او مصدريه  
والجمله صفة هواجر ومعنى كما خضلت أصال كما أصال خضلت والشمس  
تبع من اي تغيب حال من قوله أصال يقول اياي الريح كالاسحار في طيب  
هواجر او هواجرة جملة لأصال خضلت اي صارت رطبة بسبب رش  
المطر على النبات والرياحين فيها قوله خاتمة في تقسيم اه الظاهر في بيان  
مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المتن صريحاً  
واو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكرها في عداد التقسيمات ولم يجعلها  
خاتمة وما قيل انما جعل هذا التقسيم منفردا عن سائر التقسيمات لانه  
لا يختص بالطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه  
والاداة والجموع تقسيم قائما بصير نكتة لعدم إدراجها في التقسيمات  
للافراد منها قوله لان المشبه به مذكور قطعاً فان قبل حذف المشبه به  
جاء في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً  
اذ معناه يشبه الاسد زيد اجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصده بيان اشتراكهما  
في امر بل قصد بيان الفاعل جواباً لا مثلاً وان سلم فالكلام في تشبيهات  
البلغاء ولم يرد مثله فيها كفا في شرحه المقتاح قوله زيد كالاسد  
فانه ابلغ من زيد كالسرطان قوله كان زيدا الاسد فانه ابلغ لايهام  
الاتحاد بخلاف زيد كالاسد قوله بانه ان ذكر الجميع اي جميع ما سوى المشبه به  
لفظاً او تفصيلاً فيدخل فيه ما حذف المشبه به فيه لفظاً قوله وان  
حذف الوجه والاداة بان لم يذكر لفظاً ولا تقديراً وان كان منوباً قوله وهذا  
اي ما يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها قوله متعلق بالاختلاف  
اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله اعلى مراتب والطرف  
يكفيه رايحة المفعول لانه مقدر في النظم فهو ظرف لغو كما ان قوله  
في قوة المبالغة متعلق باعلى على اللغوية وهذا اول من جعل له ظرفاً  
مستقراً على ان يكون حالاً من المراتب لانه ليس فاعلاً ولا مفعولاً  
الا ان يقال انه فاعل معنى اي مراتب تثبت للتشبيه قوله كانه قيل اه بيان  
لحاصل المعنى قوله حذف وجهة واداته اي لفظاً وتقديراً ليحصل المبالغة  
بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيهها لاستعارة قوله اومع حذف المشبه



أما لفظا فقط كما في مثال المتن أو لفظا وتقديرا لانية كما في قوله تعالى وما يستوي البحران هذا غيب فرات سائغ شرابه وهذا الخ اصباح كما سيجي في بحث الاستعارة قوله اي الاعلى بعد هذه المرتبة واعلوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الباقيتين قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة اذا تشبيه لا يكون الا في بعض الاوصاف قوله فظرا الى الظاهر اي ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما في الحقيقة فلا اجراء بل التشبيه قوله يجعل المشبه عين المشبه به مطلقا اما اذا لم يذكر وجه المشبه فظاهر واما اذا ذكر كما في زيد اسد في الشجاعة فلان دعوى اتحاده بالاسد في الشجاعة مؤداها الاتحاد شجاعة شجاعة الاسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كما سد فانه يفيد مماثلته به وليس مثل الشيء عينه فاندفع ما قيل من ان ذكر وجه التشبيه يدفع ما يحصل من حذف الاداة اعني دعوى الاتحاد قوله بين نحو قولنا لقيني اسدا يرمي واقبت في الحمام اسدا لم يظهر وجهه اراد المثلين من الاستعارة قوله حيث بعد الاول اه مع انه لا تقدير لاداة التشبيه فيهما والتشبيه مراد فيهما قوله ذات قرينة دالة الخ احسن از عن نحو زيد اسد اذا اريد من اسد شجاع بطريق ذكر الملزوم واردة اللازم فانه حينئذ مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة قوله ان لا يكون المشبه مذكورا اي على وجه ينبي عن التشبيه فان قوله قد زر از راره على القمر \* استعارة كما سيجي مع ان المشبه مذكور قوله ولا مقدر ليس المراد بالمقدّر خلاف المذكور اي المحذوف فان المحذوف عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكورا بل المراد به ان لا يكون مراد انشويا ايضا فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذوفا لا تمام الكلام ولا انشويا مرادا بان يكون اسم المشبه به مستعملا في معنى المشبه بحيث اواقم لفظ المشبه مقامه لاستتمام الكلام الا انه يقوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة

قوله على انه لا ثبات شبه اه لان الكلام في لفظه ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه قوله فيكون قصيد التشبيه مكتوبا في الضمير اي مستترافيه مفروغا عنه لا اشعار به في اللفظ وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جعله اسدا او تشبيهه به وادعاء دخوله فيه قوله واذا افتقرت الصورتان اه حاضل الفرق بين قولنا زيد اسد ولقبت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده وفي الثاني دعوى كونه من جنس مسلمة مفروغة عنها عبر عنه باسم المشبه به واسند فعله اليه فالأوجه ان الاختلاف مبني على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه قوله والاختلاف لفظي راجع اه يعني ليس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان تفسير التشبيه بالدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باسمه له فيه او حمله عليه فنحو زيد اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخمسة الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه فكان داخل في التشبيه خارجا عن الاستعارة قوله هذا اي الاختلاف في كونه استعارة او تشبيها قوله وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن اسم المشبه به خيرا او في حكم الخير ويكون المشبه به والمشبه مذكورين كادل عليه سابق كلامه فلا يراد بالاستعارة بالكفاية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير لان في نحو لقبت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد يجعل زيد اسدا بالغاية الجنس بحيث ينزع منه اسدا اخر وهو مبني على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكلية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المداول عليه بمن او الباء التجريد مبني قوله ايضا لفظي فانه اعتبر في التشبيه ان لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة امر لاخر في شيء مطلقا فتشبيه قوله فان ايت



اي عن كل شئ الا عن اطلاق اسم الاستعارة قوله فلا يحسن اطلاقه عليه لان مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه بالكلمة وحسن دخول ادوات التشبيه مشعر بالتشبيه قوله وان لم يحسن الخ وان حسن دخول بعض هادون بعض هان الامر في اطلاقه وذلك كان يكون تكررة غير موصوفة به اذ لا يحسن دخول الكاف ويحسن دخول كان كذا في شرح المفتاح الشريف وانما لا يحسن دخول الكاف في نحو زيد كاسد لان المراد باسند فرد ما منه فيلزم القياس بالجهول بخلاف دخول صكان لانه حكم بالتحادة بمفهوم الاسد على وجه الظن قوله لغرض تقدير الخ لاحتمال جده الى التعبير قوله تكررة موصوفة الخ واما المعرفة الموصوفة بصفة لاتلايم المشبه به تغيير واقع لان التعريف يدل على ان المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملازمة تأتي ارادة ذلك بخلاف التكررة فانها تجماع تلك الصفة قوله كالبدر الاله يسكن الارض او فانه لا بد من جعل التكررة معرفة لئلا يلزم القياس على المجهول ومعلوم ان البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستثناء فمثل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وعموض في تقدير الاداة فاطلاق الاستعارة عليها اقرب مما يحسن تقدير الاداة فيه قوله فيقرب اه اما من القرب اي يقرب الكلام من القرب اي يقرب ما يحسن من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الادوات بالتغيير فاكثر اطلاق مفعول مطلق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول مطلق لفعل محذوف اي ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التقدير بالتغيير او يقيد زيادة قرب بالجملة عطفا على يقرب من اطلاق ولا يجوز عطفه على اكثر اطلاق لامتناع كونه مفعولا مطلقا لاطلاق ولا يجوز ان يكون عطفا على اكثر اطلاق على ان يكونا خالين من ضمير يقرب اي ذا اكثر اطلاق وذا زيادة قرب قوله دليل على انه فوقه بخلاف قولنا زيد يد يسكن الارض فان هذا الوصف يدل على نقصانه من البدر المعروف فلا تنافي قوله او مثله اذا كان التشبيه بمعنى التشابه قوله ومثله

اي مثل قوله اسد دم الاسد اه الا ان الحمل على التشبيه في الاول يستلزم التناقض وفي هذا يستلزم ككون الشئ موصوفا بمسايس فيه فلذا قال ومثله قوله الى التشبيه الساذج اي مالا استعارة فيه قوله ان يثبت من الممدوح عدا من يتضمن معنى تخيل قوله هذه الصفة العجيبة اه وهي فرقة بين موضع وموضع في التوزيع قوله فهو مبنى اه فان قلت بيانه هذا يدل على كونه استعارة لانه يثبت تناسي التشبيه فلا يثبت كونه اقرب زيادة قرب قلت ملاحظة ككون المشبه به محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فيملاحظة يقيد هذا الوجه القريب من الاستعارة القرب لانه قوله وانما العمل في اثباته بناء على ان المقصود في الكلام المثبت والمنفي هو القيد على ما مر سابقا فاعلم الشيخ قوله في الجملة اي تحقيقا وتخيل لا كما في قوله كان محمرا الشقيق اه فان الاعلام الباقية المنشورة على الرماح الزبرجدية ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فاه يمتنع تخيل اليد الحقيقية المعروفة موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع فالفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله كان محمرا الشقيق اه فان المفروض فيه محال دون الفرض فتدبر قوله كان زيد الاسد كذا في النسخة المفروقة لكن المذكور في بعض النسخ على ما في الايضاح كان زيدا منطلق وهو الاظهر قبل وجه النسخة المفروقة ان المقصود في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي التكررة الاتحاد فيكون خلاف الظاهر قوله وايضا هذا الفن اه اي التكررة الموصوفة تخيل تقدير اداة تشبيه ماسبق كان بيان لامتناع تقدير الادوات تفصيلا بامتناع معنى كل واحد منها وهذا بيان لامتناع اجابا بامتناع ما قصد منها اعني التشبيه قوله والمقصود الاصل اه اذ به يتأتى ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح كما مر قوله والجاز على استعماله في غير ما وضع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له فموقوف على تعقل الموضوع له كتوقف تعقل القدم على الملكة كذا في شرح المفتاح الشريف ذلك ان نقول الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له اما ان يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له



وعند الاستعمال فيما وضع له تقابل العدم والملكة ولو قيل ان بينهما تقابل  
التضاد والاشياء تبين باضدادها كان وجهها للبحث عن الحقيقة لكن  
لا يكون وجهها لتقدير تعريفه على الجواز فلذا تركه قوله لكن الدال  
على غير ما وضع له اه لانه ينتقل اولاً من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم ينتقل  
بواسطة القرينة الى المعنى المجازي فيكون الدال على المعنى الحقيقي  
من حيث انه دال عليه اصلاً للدال على المعنى المجازي من حيث انه دال  
عليه قوله في الجملة متعلق بفرع فانه فرع عليه من حيث الفهم والانتقال  
وليس فرعاً له من حيث الارادة قوله والمطلق الى غيره اه فلا يوهى الاطلاق  
دخول العقلي فيه قوله ثم نقل الى الكلمة الخ الظاهر ان هذا النقل  
من المعنى الوضعي الى هذا المعنى بلا واسطة وفي بعض نسخ الاصول انه نقل  
اولاً الى الاعتقاد المطابق لثبوت الواقع ثم الى القول الدال عليه ثم  
نقل الى الكلمة المستعملة والظاهر انه منقول الى كل واحد منها  
بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينها وبين المعنى الوضعي قوله والتاء  
فيها اه الظاهر من عبارة الشرح ان حقيقة منقول الى الكلمة الثابتة  
او المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي شرح  
المفتاح الشريفي ان الجمهور على انها اذا كانت بمعنى مفعول فالتاء فيها  
للتنقل وعلى الوجه الاول للتأنيث فرقابين المذكر والمؤنث وحينئذ يكون  
النقل فيها بعد ادخال التاء فيها واجراءها على الكلمة ولا يخفى انه زيادة  
تصرف لا حاجة اليه قوله فلانه يقدر اى يفرض قوله من التكلف  
المستغنى عنه وانما اختاره جرباً على قضية الاصل في التاء وهو التأنيث كذا  
نقل عنه قوله اذ لا معنى له عند التأمل لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة  
في كان ما دخل عليه مراداً باللفظ يقال استعمل الاسد في زيد اى اريد  
منه واو تعلق في ههنا بمسئلة لكان الاصطلاح مراداً بالكلمة وهو  
فاسد كذا نقل عنه قوله اوسلم اطلاق الحقيقة الخ يعنى ان المركب  
وان كان موضوعاً باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكن لا يطلق  
عليه الحقيقة وليس هذا مبني على الاختلاف في كون المركبات موضوعاً  
كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة قال قدس سره وايضاً يلزم اه

قد تقرر انه لا يجوز تعلق حرفي جزم معنى واحد بعامل واحد الا بعد  
التقييد بالاول واعتبار الثاني في قيد المقيد وحينئذ لا انتفاض بذلك  
الجواز اذ لا فرق بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح المخاطبة وتقييد  
الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبر قال قدس سره  
وفيه بحث اه صرح الشيخ الرضى بان المراد بثبوت معنى الحرف في لفظ  
غيره كون الحرف موجد المعنى في لفظ غيره وان يكون ذلك اللفظ متضمناً  
للمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى فرجل  
متضمن لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقترن به وكذا اضرب زيد  
متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه فلا وجه للترديد الذي  
ذكره السيد ولا شك في انه يجدي نقماً في دفع السؤال المذكور لان  
الحرف دال بنفسه على المعنى الذي احدثه في لفظ غيره واو لا يخافه  
الاطناب لنقلت كلام الشيخ تمامه والاعتراضات التي اوردتها عليه  
السيد في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صريح الحق  
عن ظلم الشكوك قوله سلمنا ذلك اى كون معنى قولهم الحرف ما دل  
على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقة لكن  
لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به ان يكون العلم بالتعيين كافياً في الفهم  
اى في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شامل الحرف ايضاً لان فهمهم  
معنى من معاني الحروف عند اطلاقها بعد علماً بأوضاعها الا ان معانيها  
ليست بتامة في نفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف معنى الاسم والفعل  
كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يجامع التسليم المذكور لانه حينئذ لا يكون  
ذكر المتعلق مشروطاً بالدلالة بل في المعنى المدلول عليه والذا قال في المختصر  
ان النقص بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف اه انه مشروط  
في دلالة ذكر متعلقه اللهم الا ان يقال معنى التسليم المذكور حل قولهم انه  
مشروط في دلالة ذكر متعلقه على اعم من ان يكون مشروطاً في نفس  
الدلالة او في المعنى المدلول عليه وقال بعض الناظرين معنى قوله سلمنا  
اى سلمنا كون معنى الحرف مشروطاً بذكر متعلقه ولا يخفى في انه خروج  
عن السوق قال قدس سره هذا الكلام لا يجدي نقماً اه لا يخفى ان فهم  
المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالاً بنفسه



وان عينه بملاحظة غيره كان دالا بواسطة غيره ولا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لخصوصه ولا بمومه بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جزئيا فتدبر قوله لانه قد عين اه قيد دخل تعيينه في تعريف الوضع قوله وعدم الدلالة اه دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على التعيين اى بدون الآخر كما في اللفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوضعين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعنى ان مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الا انه انتفت لاجل المانع وبما حررنا اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلا انما يدفع تعيين المراد قوله وزعم صاحب المفتاح اه عبارة الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرء في ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منتسبا الى الوضعين اما اذا خصصته بواحد اما صريحا مثل ان تقول القرء بمعنى الطهر واما استلزاما مثل ان تقول القرء لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دالا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضع عينه باراة بنفسه قوله يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين اه فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضاف اى ذى ان لا يتجاوز قوله فهذا مدلوله اه يعنى انه اذا نسب الى الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين لا على اثنين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل البديل ومعنى ما لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه المفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد المشترك بينهما كيف وانه لا يفهم اصلا عند اطلاقه فضلا

عن كونه متبادرا قوله لانه المتبادر اه لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوضع وانتسابه الى الوضعين على السوية ودلالته على مجموعهما خلاف الوضع اذ لم يوضع له صريحا وظاهر ولا ضمنا لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للاجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل البديل وفيه انه يجوز ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه كما مر من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جوار استعمال المشترك في المعنيين قال ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البديل قوله واما اذا خصصته باحد الوضعين اه فيه اشارة الى ان القرينة في المشترك تخصيصه باحد الوضعين وترجح احدهما على الآخر لالدلالة فانه دال بنفسه على كل واحد من المعنيين بالوضع فظهر الملازمة بين الشرط والجزاء اعنى قوله اذا خصصته اه ولذا لم يتعرض الشارح رح لبيان قوله ان الواضع عينه للدلالة بنفسه اه لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا كما كان الوضع الاول قبل الثاني مدة قوله قرينة اندفع المراجعة اى تخصيصه باحد الوضعين قوله لان يكون الدلالة بواسطة لانها تابعة للوضع والواضع عينه بنفسه لامع القرينة قوله وحصل من هذين الوضعين اه اى لزم من انتسابه الى مجموع الوضعين وضع آخر ضمنى وهو التعيين لاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين لاحد المعنيين المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس بل لازم فالخاصل انه وضع هذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقا وكما يكون اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه ضرورة ان قصدا فقصدنا وان ضمنا فضمنا كذا في شرحه المفتاح قوله فكان اه كلمة كان باعتبار قوله وقال اذا اطلق كما لا يخفى قوله لا يتوجه اعتراض اه وجهه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة ووجه اندفاع الثاني من قوله



وانقرينه لدفع المزاحمة قال قدس سره ان اراد باحد المعنيين اه قد عرفت  
من كلامه المنقول من شرح المفتاح انه ليس بمراد قال قدس سره  
ولو صح ذلك اه زاد في شرحه المفتاح على هذه اللوازم الثلاثة انه  
يلزم ان يكون كل مشترك متواطئا ولم يقل به احد وكلها مندفعه  
بما صرح به في شرح الشرح من ان وضع اللفظ لنفسه ضمنى ومثل  
هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع اللفاظ مشتركة  
ولا قائل به فكان الاعتبار في الاشتراك الوضع قصدا كما لا يخفى قال قدس سره  
وان اراد اه اراد به احدا المعنيين معينا في نفسه غير معين بدلالة اللفظ  
بواسطة انتسابه الى الوضعين ولا شك انه معنى مغاير لكل واحد  
بتخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمنا كما مر وتردد السامع انما هو  
في تعيين المراد لافي الدلالة والكلام في الدلالة فتدبر فانه دقيق ونعم  
ما قال السكاكي رح وانه لمظنة فضل تأمل فاحظ اي افعال الاحتياط  
وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره السيد في شرحه المفتاح حيث قال بعد  
تزييف توجيه الشارح رح بما ذكره في الحاشية فالصواب ان يقال اراد  
ان القرء اذا لم يتخصص باحد وضعيه بتأديته الى الذهن ان المراد اما هذا  
بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بتخصوصه  
فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان مساقه  
ان القرء دلالة على معناه بنفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه  
الى الوضعين او الى وضع واحد لافي دلالة على المراد قال قدس سره  
فان قلت اه يعني ان المشترك اذا اطلق ولم يقيد بما يخصه باحد المعنيين  
يفهم منه جميع المعاني التي وضع لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح  
ما ذكر من ان هناك تردد بين معني الوضعين قال قدس سره لان كلامه  
في فهم المعنى المراد وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا ولا شك في التردد  
في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر ان كلامه في الدلالة على المعنى  
لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس مدلوله  
مجموع المعنيين لعدم الوضع له لانه لا يجوز ارادته منه قوله من المجائب اه  
انما كان من المجائب لان عبارة الايضاح قيل دلالة على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يتمتع اه فتصديقه بلفظ قبل وبرز  
الضمير في وهو يتبادى على انه كلام برأسه فحمله على انه اعتراض  
على السكاكي رح مع تعليل فساد بما علمه السكاكي رح من المجائب  
قوله فقال اي قال ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض قوله بالوضع  
اي التعيين لئلا يلزم الدور قوله حفظت شيئا وهو ان مراد السكاكي رح  
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم قوله وغايت  
عنك اشياء وهي الامور التي تدل على انه ليس من تمة اعتراضه على السكاكي  
رح قوله تعلما بالوحى اي بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم منها دلالتها  
على معانيها وكذا الحال في الاستماع وفي خلق العلم الضروري قوله  
بعضهم وهو عباد بن سليمان الضمير قوله ان لا تختلف اللغات  
اه يعني ان كثيرا من الالفاظ يكون لمعان عند امة ويكون لمعان اخر  
عند امة اخرى كالسوء فانه عند الاثراك بمعنى الماء وعند الفرس  
بمعنى الجائب وعند العرب بمعنى القبيح وانما يلزم عدم الاختلاف لان  
ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف قوله ولا يتمتع بعمل اللفظ اه يعني  
ان لفظ المجاز مع القرينة يتمتع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدا يرمى  
لا يفهم منه المعنى الحقيقي اصلا فانه دفع ما قيل ان القرينة انما تدل على  
عدم الارادة ولا توجب امتناع فهم المعنى الحقيقي فان ذلك انما هو  
اذ لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة قوله لاستلزامه ان يكون المفهوم اه  
مع اننا نعلم قطعا ان المفهوم منه اتصافه باحد هما قوله لانه ممنوع  
لانه يجوز المناسبة بتقيضين من جهتين قوله على الاشتقاق والتصريف  
هذا يدل على انها علمان وهو الحق لامتناع موضوعهما بالحقيقة  
فعلم التصريف يبحث عن احوال المفردات من حيث حروفها وحيثياتها  
وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاضالة  
والقرينة قوله وان اهيئات اه عطف على ان الحروف اه قوله بالتحريك  
اي بتحريك العين فانه يناسب ان يكون معناه ما فيه الحركة قوله  
وكذا باب قول اه فان قوة الضم تناسب ان يوضع للافعال اللازمة قوله  
يقول اه لاحاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على تقدير الاول



وبمعنى المفعول المتعدي الى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر على تقدير  
 الثاني على ما قبل التحقق العلاقة الصحيحة للنقل وهو اتصاف الكلمة  
 بالمتعدي الذي هو المعنى الاصلي للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل  
 كنقل الحقيقة الى الكلمة الثابتة او المنبثقة في مكانها الاصلي ويحصل تناسب  
 بينهما غاية التناسب قوله ان الظاهر اه فلفظ المجاز ظرف لكن حينئذ  
 يفوت التناسب بين لفظي الحقيقة والمجاز قوله واعتباراه دفع توهم  
 ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة ايضا بالمجاز قوله في تعريف  
 واحد يفيد معرفة حقيقة كل منهما قوله عن الحقيقة مرتجلا كان  
 او منقولا او غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في التلويح اللفظ  
 اذا تعدد مفهومه فان لم يتخال بينهما نقل فهو المشترك وان تخال بينهما  
 نقل فان لم يكن النقل لمناسبة فهو مرتجل وان كان لمناسبة فان هجر  
 الاول فهو المنقول وان لم يهجر في الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى  
 ومعنى تحصيل النقل ان يكون استعماله في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى  
 الاول فالمشترك سواء كان واضعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم  
 ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد  
 من معنييه واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل  
 واحد من معنييه باعتبار وضعه له في نفسه مع قطع النظر عن وضعه  
 لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بالقياس  
 الى المعنى الاخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه  
 ومستعمل في غير ما وضع له من وجه في قوله في غير ما وضعت له خرج  
 المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملا فيما وضع له  
 وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه المعنى اخر فليس  
 بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا بمجاز لعدم العلاقة  
 فلا يكون هذا الاستعمال صحيحا وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا  
 فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا الحقيقة المطلقة  
 ونخرج المنقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه بقيد  
 في اصطلاح به الخطاب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له

فاندفع ما قبل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ما وضعت له ودخل الصلوة  
 المستعملة في الدعاء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قبل انه صرح ههنا  
 بان المرتجل والمنقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بانهما مستعملان  
 في غير ما وضع له قوله مع جواز ارادته اي بالنظر الى كونه كناية فلا يتأني  
 امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى الرحمن على العرش  
 استوى فهو مجاز منفرع على الكناية وفيل جواز ارادته ولو في محل اخر  
 وكلا المعنيين مستفاد من الكشف كما سيحكي قوله قد يكون مجازا اه  
 اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل العلاقة  
 بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة عن ارادته فجاز ان لم يهجر الاول  
 وان هجر المنقول وان استعمل العلاقة فان استعمل لاص قصده فغلط  
 وان كان بقصد مرتجل قوله في معنى مجازي لا يكون فردا للموضوع له  
 بقرينة المقابلة قوله باعتبار مجرد اه اي من غير ملاحظة خصوصية  
 الفرس قوله بخلاف المجاز في كثير من النسخ بدون الواو فيكون  
 لبيان الفرق بين الحقيقة والمجاز قصدا وتبعا للفرق بين رعاية المناسبة  
 في المنقول وبين رعايتها في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو  
 فيكون الامر بالعكس وهو الموافق لما في التوضيح والتلويح قوله لا يتعين ناقله  
 اه اي لا يعلم ناقله بالمتعين لان يكون ناقله جميع الناس فانه ممتمتع فافهم قوله  
 وفعل في القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل عمل  
 متعدد وفي الصحاح بمعنى الامر والشان نقله الخويون الى الكلمة المخصوصة  
 وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتماله عليه كما في تعريف المفعول به  
 والمفعول فيه والمفعول له في الكافية قوله فانها في العرف العام اه  
 في التفسير الكبير ان الدابة في العرف للفرس خاصة وفي التلويح انها الذات  
 القوائم الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما ركبت وتقع على المذكر قوله  
 بلفظ النكرة اه اي بالفظ في صورة النكرة والافهم معرفة لان اللفظ اذا اريد به  
 نفسه كان عماله والتووين فيه للتمكن وهذا على رأي الشارح رح من كون  
 الالفاظ موضوعا لانفسها وضمنا قول وتصل الى المتصود بها  
 اي تصل النعمة الى الذي قصد بها وهو المنعم عليه قوله اكرما بظهوراه



ما صد رية ويكون عطف على يظهر والجار والمجرور اعني بها  
متعلق بكون اي يكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة  
الى التكلف الذي ارتكبه بعض النافذين قال قدس سره يفام بجلد  
ثالث بالغاء والهمزة من الفام يقال افام الرجل اذا وسعه وزاد فيه قوله  
بعلاقة السببية الصورية واما اذا اطلق بعلاقة العلة الفيا عليه  
فهى داخله في السببية قوله لا يغني شيئا اي لا ينفع شيئا من النفع  
قوله كانه جعل اي كل واحد منهم الاصبع في الاذن اي بحسب الظاهر  
والتعبير والا فالمراد جعل الامة ولك ان تحصل الاصابع على  
معناه فيكون التجوز في نسبة الجعل اليها حيث نسب فعل الجزء  
الى الكل للمبالغة قوله انه سهو قد يقال الدم وان كان سببا للدية  
الا ان اكل الدية سبب لاكل الدم والتفصيل بهذا الاعتبار ولا يخفى ان  
عبارة الايضاح لا تساعد قوله او ما كان عليه السبق والحق المعتبران  
في المجاز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤهل اليه بالنظر الى ثبوت  
الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه في التلويح  
قال قدس سره الظاهر عنبالانه الذي يقع عليه العصر لا العصر  
قال قدس سره وجعل من تسمية الشيء باسم غايته وفي الكشف  
فسره بالغيب وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤهل اليه قال قدس سره  
استخرج اه لا يلزم عصر العصر وهذا بناء على ان ما يسبق الى الذهن  
من نسبة الفعل وما يشبهه الى ذات موصوفة بوصف ان يكون  
اتصافه بذلك الوصف سابقا على ثبوت الفعل له فيلزم وقوع العصر  
على العصر اي المصور واما اذا اريد عصر عصر حاصلا بهذا  
العصر فلا حاجة الى تأويله باستخرج العصر قوله في الاخيرين نوع خفا  
اي لا يظهر فيهما المعنى المجازي ظهوره في الامثلة السابقة ولذا  
حل الكشف الرحمة على الثواب المخلد والظرفية على الاتساع وقيل  
في الثاني ان المعنى اجعل لسان صدق ينطق بالصدق في الاخيرين قوله  
فان قلت الخ يعني ان اعتبار العلاقة انما هو ليتقل الذهن من المعنى  
المتيق الى المعنى المجازي والانتقال فرع للزوم واكثر هذه العلاقات

لا يفيد الزوم بالمعنى الذي مر في المقدمة وهو ان يكون المعنى الخارجي  
بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن اما على  
الفور او بعد التأمل في القرائن فاقيل انه لا حاجة الى السؤال والجواب  
بعد ما مر في المقدمة من ان الاعتبار للزوم الذهني ولولا اعتقاد المخاطب  
بعرف او غيره على الفور او بعد التأمل في القرائن لبس بشيء قوله  
ان مبنى المجاز ذكر المجاز بشاء على ان الكلام فيه والا فعند المص  
في الكناية ايضا الانتقال من الملزوم الى اللازم كما مر قوله يعتبر  
في جميعها يعني ان جميع هذه العلاقات مفيدة للزوم في الجملة على ما  
فضله قوله اخص واصافه اي اظهر اختصاصا واشهره اذ لا يمكن  
الزيادة في الاختصاص و اذا لا يجوز ان يقال رأيت اسدا يرمى اي  
في البحر قوله فينتقل الذهن من المشبه به اليه اي الى وجه الشبه  
لكونه اشهر واصافه ثم ينتقل منه الى معروضه الذي سوى المشبه به بمعونة  
القرينة فيتحقق للزوم بالمعنى الذي مر في الاستمارة قوله فلا سده  
بيان لما ذكره على الوجه الكلي في مثال قوله انما يستعار للشجاع  
اي لما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد لا بخصوصه من زيد او عمرو  
او رجل او امرأة وانما يقع عليه في الخارج و فرق بين ما يقصد من اللفظ  
عند الاطلاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيجي  
قوله ولا شك في انتقاله ومن الشجاعة الى الشجاع اي لذات ما موصوفة  
بالشجاعة سوى الاسد بمعونة القرينة قوله فيظهر بآراءه حيث  
ظهر من كلامه ان في جميع انواع العلاقات زوما في الجملة قوله مما  
يتصفاه اي يعتبر ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل في الواقع او لا  
فان المتكلم يعتبر الاتصاف في الزمان الماضي والمستقبل سواء حصل  
في الواقع او لا فانه في التلويح من ان في مجاز الاول لا يلزم الاتصاف  
في الزمان المستقبل كما في عصر خرا فارقت في الحال قوله في زمان  
سابق اولا حتى اذا لو انصف في زمان الحكم لم يكن مجازا بحسب الكون  
او الاول بل حقيقة او مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوى لفظ  
الدابة في الفرس لكونه قردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمله فيه



مخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح  
من انه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي المسمى المجازي في زمان الحكم  
ان يكون حقيقة كما في الدابة اذا استعملها الغوي في الفرس فانه مجاز  
باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم  
قوله او بالقوة اي الاستعداد قوله واذا كان الخ فانه حينئذ  
يكون الغير فردا من المعنى الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص  
في الجملة بمعونة القرينة قوله وان لم يتصفاه يعني اذا كان الانصاف  
حاصلا في وقت فهو كاف للانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلا  
فلا بد من اللزوم بوجه اخر قوله اما ذهني محض اي لزوم عقلي  
في الجملة بلا انضمام الخارج اليه قوله كاطلاق البصير اي كاللزوم  
الذهني في اطلاق البصير على الاعمى فانه لا يلزم من تصور البصير  
تصور الاعمى لكن ينتقل الذهن منه الى الاعمى باعتبار المقابلة كذا  
نقل عنه فالعلاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق ان اطلاق احد  
المتقابلين على الاخر من قبيل الاستعارة بتزليل التنازل منزلة التناسب  
بواسطة تلميح او تهكم او مشاكلة قوله بحسب العادة كاطلاق الغائط  
على الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة قوله كالقرآن للبعض  
اذا كان موضوعا لمجموع ما بين دفتي المصاحف قوله كالحال والحل  
اراد بهما ما يعبر عن العرض والحل والمظروف والمظروف قوله او مجاورتهما  
بان يكونا في محل واحد او محليين متقاربين قوله احدهما شرطا  
للاخر نحو ما كان الله ليضيع ايمانكم اي صلو نكم نحويت المقدس قوله  
فان الانسان لا يوجد بدونهما هذا كلام صاحب التنقيح وعليه  
سؤال ظاهر اورده مع جوابه في حواشي شرح التنقيح وهو ان عدم وجود  
الانسان بدون الرقبة والرأس انما يدل على استلزام الانسان اياهما دون  
العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور ههنا فيه ان المراد بالاستلزام  
الاستتباع واذا لم يوجد الانسان بدونهما كانا مستتبعا له لقوله فانه  
يجوز وجود الانسان بدونهما ههنا بحسب العرف والا فوجود الكل  
بدون الجزء محال عقلا قوله وان اريد انه اطلاق اه بان يراد بالمشفر

مطلق الشفة ويقع على شفة الانسان باعتبار انه فرد منه قوله تتميز  
عن التخيلية لعدم تحقق معناها حسا وعقلا في المشبه سواء كان عبارة  
عن امر وهمي كما ذهب اليه السكاكي زح او عن انبثات لازم المشبه به  
المشبهه وتتميز عن المبني عنها بناء على انهم لا يطلقون الحقيقة الاعلى  
المصرح بها لاعتبار انها لا تكون الا صورة وهمية حتى يتوهم منع الاشتراط  
على ما وهم قوله بالقلب والحذف متعلق بشاك وان كان يوهم  
ان يكون متعلقا بشاك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكي لانه  
خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكي السلاح من شاك  
الرجل يشاك اذا ظهر شوكته وهي شدة البأس وحيدة السلاح  
والاصل شاك وقد يقلب فيقال شاكي السلاح كالقاضي وقد يحذف  
الياء فيقال هو شاك السلاح بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل  
شاك وقد يحذف العين فيقال شاك السلاح بضم الكاف وقد ينتقل  
الى موضع اللام ويعمل فيقال شاكي السلاح فعلى هذا يكون بالقلب  
متعلقا بشاكي السلاح وبالحذف متعلقا بشاك قوله الظاهر من اللباس اي  
الذي يظهر من اللباس عند التأمل فيه قوله الحمل على التخيل اه  
بان تخيل الجوع والخوف امر وهمي يشملهما كاللباس للابس سواء  
شبه الجوع والخوف بذى لباس اولا اذ لا يتوقف المقصود عليه ثم اثبت  
ذلك اللباس للقربة للدلالة على انها صارت نفس الجوع والخوف  
من القدم الى الرأس فيفيد من المبالغة التامة في ازالة الامن والرزق الواسع  
عنها بسبب كفرانهم لنعم الله تعالى باللبس في حله على الاستعارة الحقيقية  
فانه تفيد الاحاطة التامة لاثار الجوع والخوف وهو المناسب لسياق  
الآية قال الله تعالى وضرب الله مثلا قربة كانت آفة مطمئنة يأتيها  
رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع  
والخوف بما كانوا يصنعون هذا ان حمل التخيل على مذهب السكاكي  
زح من ان المستعار له في التخيل صورة وهمية وهو يزعم انه مذهب  
الاصحاب وان حمل على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو ان  
التخيل جعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال فعناه انه جعل اللباس الجوع



والخوف ثم اثبت للقرية ليفقد صيرورتها نفس الجوع والخوف وليس  
في هذا تشبيه الجوع والخوف بشئ ضار مجرد في الضرر كما لا يخفى  
ولا يحتاج في هذا التخييل الى تصرف زائد مع افادته المقصود على  
وجه ابلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع والخوف لكنه  
استعير الاذاقة للاصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال ما ليس  
في الآسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس ففي الآية  
استعارتان تحقيقية تبعية وهى استعارة الاذاقة للاصابة واستعارة  
تخيل التخيلية والتحقيقية وهى استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع  
والخوف بذي لباس استعارة مكينة كانت ثلث استعارات قوله ليس  
المشبه الخ لا عند صاحب الكشاف ولا في الواقع قوله فتوهم  
كونه تشبيهاه اما عند صاحب الكشاف فلان عبارته صريحة  
في كونه استعارة واما في الواقع فلان تشبيه الجوع والخوف  
باللباس من حيث الاشتغال غير صحيح الا باعتبار الآثار فليشبه  
آثاره بما لا تشبهها قال قدس سره فان الجوع اه قد عرفت انه على  
تقدير الحمل على التخييل لا تشبيه الجوع بشخص ضار وتوهم هذا  
التشبيه ناش من نسبة الاذاقة اليه باعتبار انه كثيرا ما يستعمل في المضار  
لكن قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب الجوع  
والخوف فهو كالنجريد بالنسبة الى اللباس كذا في الكشاف قال قدس سره  
والاقرب اى الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه قال قدس سره ثم الحمل اه  
اى على الاستعارة الحقيقية العقلية اكثر مناسبة قوله واسد  
في الامثلة المذكورة اه وما قيل ان اخراج اسد في الامثلة المذكورة بناء  
على ما تقرر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوصل به  
الى المبالغة في التشبيه فان ثم والأفلا وحيت لا يتجه نظر الشارح رح  
بقوله لا بالنسبة ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له ليس بشئ  
لان زاعمهم في ان صور حمل المشبه به على المشبه وصور التجريد هل هى  
تشبيه او استعارة لافى انه اذا قصد منها المبالغة في التشبيه هل هى  
استعارة او لا قوله في معنى الشجاع اى في ذات ما سوى الاسد يصدق

عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة  
اذ لا معنى لتبعية مفهومه بالاسد بل مجازا مرسل قوله بقرينة حمله الخ  
فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي  
والحمل ليس كذلك لجواز ان يكون على سبيل الادعاء او بتقدير اداة التشبيه  
والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هو مستعمل في معنى  
الشجاع سند المنع في كونه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة الا انه اورده  
بصورة الدعوى وترويحاً للمنع المذكور واشارة الى قوته ولو لم يحمل  
على هذا لم يكن قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع غصبا بالمنصب  
الاستعمال قوله وتحقق ذلك اى تحقيق ان اسدا استعارة كما في رأيت اسدا  
واثبت التسوية بينهما قوله انه استعارة عن زيد اى عن ذات مخصوصة  
من زيد او عمرو او رجلا او امرأة اذ لا ملازمة بين الاسد والذات المختصة  
وان اعتبر وصف الشجاعة فيه اذ العلاقة انما هى بين الاسد والذات  
الموصوفة بالشجاعة اى ذات كان لا الذات المختصة وانما يقع عليه  
في الخارج اذ لا دلالة له عليه اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة  
التي هى اخص اوصافه ومنها الى معروضه ولا انتقال منه الى خصوصية  
الذات قوله عن شخص موصوف بالشجاعة سوى الاسد يتحقق  
التشبيه قوله زيد رجل شجاع اه ذكر الرجل على التمثيل والاشارة  
الى ان المراد به سوى الاسد قوله فيكون استعارة لانه استعمل لفظ  
المشبه به في المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا فيكون تشبيهه مفروغا عنه  
مسما والمقصود الحكم بالاتحاد كما ان في رأيت اسدا يرمى تشبيه الرجل  
الشجاع بالاسد مفروغ عنه والمقصود ايقاع الرؤية عليه فيحصل المبالغة  
في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله قدرا ادعائيا له  
وفي زيد بحمله على زيد فاندفع ما قيل انه لا بد في الاستعارة من المبالغة  
ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل  
الشجاع التشبيه بالاسد يفقد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبر  
قال قدس سره اذ قيل رأيت اسدا الخ خيل لاصته دفع المنع  
الذى ذكره الشارح رح باثبات الفرق بين رأيت اسدا وبين زيد اسدا



بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شبيها بالاسد فيكون تشبيها بالاسد  
مفروغا عنه والمق تعلق الرؤية به ومعنى الثاني زيد كالاسد والمقصود  
منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثاني تشبيه بلاغ بالتحديد المشبه  
بالمشبه به قال قدس سره فلا شك ان اسدا اه فيه انه يجوز ان يكون  
التقدير رأيت مثل اسد يرعى والجواب ان المراد لا شك فيه على تقدير كونه  
استعارة قال قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم اذ لا معنى لتشبيه  
المفهوم بالاسد بل الذات اى الذات التى يصدق عليه مفهوم الشجاع  
مما سوى الاسد قال قدس سره واما ان يراد اه هذا هو مراد الشارح  
رح كما مر وسيجى بيان وجه تعلق الجارية قال قدس سره ولا معنى  
لرجوعه اليه اى رجوع التشبيه الى المفهوم قال قدس سره فيكون  
سياق الكلام اه هذا ممنوع عند الشارح رح لان اسدا عنده في زيد اسد  
وزيد شجاع مستعمل في المفرد الادعائى المفروق عن تشبيهه بالاسد  
الحقيقى بقرينة الحمل وما الدليل على كون الغرض منه التشبيه فيكون  
مستعملا فى المعنى الحقيقى قال قدس سره فاذا قلت زيد الاسد اه  
ابداء للفرق بين ما اذا كان الخبر المعرف والمنكر بان الظاهر فى المعرف  
التشبيه بان يكون اللام فيه لتعريف الجنس والتشبيه به باعتبار تحققه  
لا الاتحاد بين زيد وما عهده الاسد كما فى زيد هو البطل المحامى ولا الحمل  
عليه كما فى زيد المنطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم بالتحديد المتباينين  
بخلاف المنكر فان الظاهر فيه الحمل بطريق الادعاء لا التشبيه اذ لا معنى  
للتشبيه بالفرد المجهول وقد انه انما يتم ظهور التشبيه فى الاول والحمل  
فى الثانى اذا كان الاسد مستعملا فى معناه الحقيقى ودونه خبط القناد  
لم لا يجوز ان يكون مستعملا فى الفرد الادعائى اعنى الرجل الشجاع  
فيكون استعارة قال قدس سره ولا يمتنع ذلك بالاستعارة بان يقال ان  
المقصود منها التشبيه بطريق البلاغة فيكون تشبيها بلاغيا قال قدس سره  
ان يفسر الاستعارة اه بان يقول هو استعمال اسم المشبه به فى المشبه  
او اجراؤه عليه قال قدس سره انه يقتضى ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة  
اه ما ذكره الشارح رح يقتضى جواز كونه استعارة بان يكون معناه زيد رجل

شجاع كالاسد وذلك لا ينافى ظهور تقدير اداة التشبيه قال قدس سره  
هذا الاسد لال يشع بان اسدا اه لا اشعار فى كلامه بذلك انما يشع بان  
مفهومه مجتزئ وصائل ملحوظ قصدا بان يستعار الذات ماموصوفة  
بالشجاعة كما مر قال قدس سره ثم ان استعمال الاسد اه اذا استعمل  
الاسد فى معناه الحقيقى ولو حظ معنى الصولة تبعا باعتبار انه لازم له  
اشهر به كان تعلق على مقصودا تبعا واذا استعمل فى ذات ماموصوفة  
بالجراة كان الوصف ملحوظا قصدا ويكون تعلق على ملحوظا قصدا  
ولا شك ان مقصود الشاعر اثبات جراة على نفسه قصدا وهذا  
لا ينافى كون وصف الشبه خارجا عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة  
به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف قال قدس سره ويؤيد ما  
ذكرناه فيه ان ذكر وجه الشبه فى الثانى مانع عن الحمل على الاستعارة  
كما مرخ به الشارح رح بخلاف الاول فلا نسلم ان لفظ اسد فى كليهما  
مستعمل فى معنى واحد قوله وكذا الكلام فى نحو لقيت اسدا اى مثل  
الكلام فى نحو زيد اسد من المنع المذكور الكلام فى نحو لقيت اسدا  
فلا بد من تقدير به او منه ليكون تجريدا عند القوم فينتج المنع المذكور  
واما نحو لقيت اسدا فهو استعارة بالاتفاق فلا معنى لقوله وكذا الكلام اه  
واعلم سقط من قولهم التاسع قوله واما اذا ترك اه اى هذا اذا جرى  
المشبه به على المشبه ولم يذكر وجه الشبه واما اذا ترك المشبه بالكلية  
بان لم يكن مذكورا ولا مقصودا فى نظم الكلام ففيه اشكال قوله  
ما يقتضى تقديره اى اعتباره وكونه مرادا فى معنى الكلام وان لم  
لم يحتج لنظم الكلام اليه ولم يقل او يمكن تقديره لانه يمكن تقدير  
لفظ المثل فى كل استعارة بان يقال فى رأيت اسدا يرعى مثل اسد وهكذا  
لكن ليس فيها ما يقتضى تقديره كوجه الشبه فى رأيت اسدا  
فى شجاعا اه فانه يقتضى تقديره مثل اذ لا معنى لقولنا رأيت رجلا شجاعا  
فى شجاعا اه قوله لان بيان الخط الابيض بالفجر اه سواء جعل من بيانية  
او ببيانية او فجر يديده فان الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه تشع  
بجسم تلك الوجوه عبارة الكشاف قوله مبين بسواد اخر الملبس



فكانه قيل من الفجر وسواد آخر الليل واذا كانا بينين بالفجر وسواد آخر  
الليل لا يمكن تحمله على الاستعارة اذ يلزم بان الشيء بنفسه فلا بد  
من تقدير المثل فيكون الخيطان على معناهما الحقيقي اي يتبين مثل الخيط  
الابيض من مثل الخيط الاسود من الفجر وسواد آخر الليل قوله واعد  
من ذلك اه اي من نحو رأيت اسدا في الشجاعة الايتان لعدم ذكر  
وجه الشبه المشعر بالتشبيه فيهما قوله ان يصح وقوع المعنى الحقيقي  
اي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع التشبيه  
وهو الاظهر قوله وهذا ليس كذلك اي قوله ضرب الله مثلا لا يصح فيه  
وقوع التشبيه اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلا المؤمن والكافر فالمانع  
من كونه استعارة معنوي بخلاف الآية الثانية فان المانع فيها لفظي  
ولذا فصله بقوله وكذا اه قوله بالبحرين الموصوفين بقوله هذا عذاب  
اي من حيث المعنى وامام من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معللة بتنى استواء  
البحرين وفيه اشارة الى انه ليس قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشحا  
قوله واراد تفضيل البحر الاجاج اه ومن هذا يبين انه لا يجوز ان يكون قوله  
ومن كل تأكلون لما طريا ترشحا قوله فهو في طريقة الخ فان قوله تع  
وان من الخسارة لما يتفجر منه الانهار بيان لتفضيل الخسارة على قلوبهم  
قوله وهذا الكلام صريح اه والا لا وجد لنتي كونه موضوعا لاعم في اثبات  
كونه مجازا قوله باعتبار عمومته اي باعتبار كونه فردا من افراد العام قوله  
معنى ان التصرف اه لا معنى انه مجاز حكيمى فانه انما يكون في النسبة والكلام  
ههنا في اللفظ المفرد كالاسد مثلا وفيه رد على من ذهب الى انه مجاز  
حكيمى وادعى ان المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه ليس  
منسوبا اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة  
والقرينة قرينة التجوز في النسبة ولا يخفى كونه تكلفا باردا قوله لكان  
الاعلام المنقولة اه لانها اطلقت على المعنى الثاني لمناسبة بالمعنى الاول  
كالاستعارة قوله كان الاسد مستعملا فيما وضع له ويكون خبراية الحكم  
عليه الى الرجل الشجاع كخبراية الحكم الى افراد الحقيقة والقرينة  
قرينة على نقل معنى الاسد اليه وادعاه له قوله اي توقع الظل على

فسره بذلك لان التظليل على ما في الناج سايه وان كردن ودر سايه كردن  
والمراد ههنا الثاني قوله وتحقيق ذلك اه حاصل التحقيق ان ادعاء  
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له  
اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة  
حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالا فيما وضع له والتجوز  
في امر عقلي وهو جعل غير المشبه به مشبها به بل معناه جعل المشبه به مأولا  
بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع  
لذلك الوصف وان افرادة قسمان متعارف وغير متعارف ولا خفا في ان  
الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له  
هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ويؤيد  
ما ذكرنا ما قال الشارح رح في التلويح ان جعلها مجازا عقليا مبنى على  
اعتبار مزجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق  
خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول المصنف رح واما  
التعجب والنهي عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبنى  
الاستعارة على ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة بل على جعله فردا غير متعارف  
لم يكن للتعجب والنهي عنه في اليمين معنى لان التعجب والنهي عنه  
انما هو في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب  
والنهي عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا المتعارف  
في حقيقة خفى ان كل ما يرتب على المتعارف يرتب عليه وبما حررنا  
اندفع ما قيل ان التعجب والنهي عنه انما جعله المستدل دليلا على الادعاء  
وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي  
عنه مبنيين عليه او على تناسي التشبيه وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذي  
ذكره المستدل وبني عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد  
من بيان صحتها قوله والاستعارة تفارق اه اي بعد اعتبار نسبة شيء اليه  
او نسبته الى شيء فلا يردان الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه  
بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله وزعم صاحب اه الاظهر عندي ان  
الاستعارة من حيث المعنى تشابه الدعوى الباطلة ومن حيث اللفظ



تشابه الكلام الكاذب فين الفرق بان مبني معناها على التأويل بخلاف  
الدعوى الباطلة وان مبني لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب  
وفي شرح المفتاح الشرقي انه اراد بالدعوى الباطلة الجهل المركب  
وصاحبه مصر على دعواه متبرئ عن التأويل فضلا عن نصب القرينة  
واراد بالكذب الكذب العمد وصاحبه لا ينصب القرينة بل يروج  
ظاهره لكن لامانع عن قصد التأويل في ذهنه فلذا خص التأويل  
بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه  
وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر العبارة اذ لا قرينة على تخصيص  
الدعوى الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمد انه لا وجه  
لتخصيص مفارقة الاستعارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقا  
سواء كان مع اعتقاد المطابقة اولا بالتأويل وعن الكذب مطلقا سواء  
كان عمدا او خطأ بنصب القرينة قوله علما المراد غير علم الجنس فانه  
يجرى فيه الاستعارة لانه المتبادر من اطلاق العلم فان علم الجنس  
تقديرية قوله من انها تقتضي ادخاله هكذا في المفتاح حيث قال  
والذي قرع سمعك من ان مبني الاستعارة على ادخال المستعار له  
في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام  
الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه المفتاح تبعا لما ذكره  
لانسلم ان الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة  
في حال المشبه بانه يساوي المشبه به فيه وذلك يحصل بحمل المشبه  
من جنس المشبه به ان كان امم جنس او جعله عينه ان كان شخصا  
فان المقصود من قولك رأيت اليوم حائما انه عين ذلك الشخص  
لانه فرد من الجواد انتهى وفيه بحث اما اولا فلان القول بالادخال  
في اسم الجنس مما لا داعي اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بانداء  
الاتحاد وامانا فلان جعله عينه فيما كان شخصا ان كان لا عن قصد  
فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلا لاقه عليه ابتداء فهو وضع  
جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب  
معرض فلا بد من التأويل بادخاله فيه والحاصل ان استعمال المشبه به

في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلولم يعتبر الوضع  
التأويلي لم يصح استعماله فيه قوله لانها مجاز الخ اشار بالدليل العام  
الجاري في كل مجاز مرسل كان او استعارة الى ان تخصيص بيان قرينة  
الاستعارة للاعتناء بشانها والا فالقرينة لازمة في كل مجاز قوله يكون  
كل واحد منهما قرينة وليس واحد منهما ترشيعا ولا تحريدا لعدم ملائمة  
المشبه به ولا المشبه بما قيل لا ينكشف الداعي الى جعل قرينة الاستعارة  
المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا منها  
مما يصرف بها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشيعا ليس بشئ فان  
ملائم المشبه به ماعدا القرينة سواء كان في المصراحة او المكنية ترشيع  
الا ان القرينة في المكنية تكون ملائم المشبه به كالاظفار وفي المصراحة  
تكون ملائم المشبه كسيفي قوله بالسيف لالتيران لقوله في انما لنا  
قوله انما له فسرهما بالانامل دون الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة  
بسمولة ففيه مبالغة في شجاعة قوله في الجود وعموم العطايا في  
البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه بالسخاوة قوله  
وباعتبار اخر بالاضافة كما هو السباق او بالوصفية فالمراد بذلك غير  
الاعتبارات السابقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع  
وغيرهما قوله استعار الاحياء او الجامع كون كل واحد منهما موصلا  
الى الحياة قوله وهذا اول من قول المص ان لان المستعار منه هو الاحياء  
لا الحياة وانما قال اول لانه يمكن ان يقال المراد بالحياة الاحياء لكونها ازاله  
قوله ثم الضدان الخ توجيه هذه العبارة عندي ان الضدين ان كانا قابلين  
للتشبه والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلا لهما كالعلم والجهل  
والبحر والقدره كان استعارة الضد الاشد كالجاهل للضعف الاضعف  
وهو الاقل علما وقدرة اول من استعارته لقليل العلم والقدرة وبالعكس  
فان استعارة العالم الجاهل الاقل جهلا اول من استعارته لقليل الجهل والمص  
رح ترك هذا القسم لظهوره وهو الذي تعرض له الشارح زح او بان يكون  
اخذهما اشد والاخر مختلفا بالشد والضعف كالميت والحي الجاهل  
والعاجز كان استعارة اسم الميت الحي الاقل علما والاضعف قدرة اول



من استعارته الحى القليل العلم والقدرة والاقول علما اولى من الاقل قدرة  
وكذا في جانب الاشد اى الميت اذا استعير له اسم الحى فكل ميت كان  
اكثر علما واشرف علما اولى باستعارة اسم الحى من ميت قليل العلم والقدرة  
والاكثر علما اولى من الاكثر قدرة وقيل غايه توجيهه ان يقال وصف  
المعروض بوصف العارض واراد بالضدين القابلين للشدة والضعف  
معروضيهما القابلين للشدة والضعف في الجامع ووجد الشبه فقليل  
العلم والقدرة والميت ضدان باعتبار ما يشملان عليه اعى الحياة والموت  
قابلان للشدة والضعف باعتبار الجامع وهو عدم فائدة الحياة انتهى  
فمعنى العبارة على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين نحو قليل العلم  
والميت فانهما معروضان للحياة والموت اللذين هما ضدان قابلين للشدة  
والضعف في الجامع اعني عدم فائدة الحياة كان استعارة اسم الضد الاشد  
في وجه الشبه وهو الميت للضعف الاضعف في وجه الشبه كاقول العلم اولى من  
استعارة اسم الضد الاشد للضعف في وجه الشبه اعني لقليل العلم والقوة  
هذا لكن يرد عليه ان الاقل علما ليس اضعف في وجه الشبه اعني عدم  
فائدة الحياة بل اشد واغنى من قليل العلم وقيل في توجيه الضدان  
فما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي  
هي التفاوت في الآثار وذكر قللة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارها التي  
منها العلم والقدرة فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان الحياة فيه  
اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال  
على الثبوت دون الحيدوث واقل علما اولى من اقل قوة وكل من كان  
العلم فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحى اولى وان مات واكثر علما  
اولى من ازيد قوة وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة والضعف في الموت  
مع انه المحتاج الى البيان وما قاله من ان اسم الميت يدل على الثبوت  
فليس بشئ لان التشكيك يكون في المعاني وكون اللفظ دالا على الثبوت  
دون الحيدوث لا يثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا  
في جانب الاشد وترتب قوله فكل من كان اكثر علما واشرف اه عليه  
قوله هما العلم والجهل اه لا الاقل علما وقوة والميت فان الميت لا يقبل

الشدة والضعف وايضا الاشد والاضعف ليسا بمتضادين قوله وهما  
جامعا لانه ادخل المشبه في المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به  
تحت مفهومه قوله اما داخل اه لم يستغن عن هذا التقسيم بما من  
من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل  
شبه لا يكون في الاستعارة قوله وقال الشيخ او يعنى ان ما ذكره  
المصنف رخ محالف لما ذكره الشيخ فانه جعل استعارة الطيران للعدو  
كرايت اسيدا في ان الاشتراك في كل منهما في صفة الا ان الطرفين  
فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت اسيدا من جنسين وليس المراد  
بالجنس ههنا مصطلح ارباب المنطق بل ما هو المتعارف وعليه اثمة  
الفقه من ان الشبهين اذا كان بينهما كبره اختلاف في الاوصاف والمنافع  
فهما جنسان كالذكر والانثى من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس  
واحد كالذكر والانثى من الغنم قوله فانهما جنس واحد لا شرا كهما  
في المنفعة المقصودة منهما وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما  
بالجناح والاخر بالقوائم وكون احدهما سريعا والاخر بطيئا فلا يوجب  
الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بينهما في المنفعة المقصودة منهما  
قوله ثم قال اه هذا تأييد لما نقله اولامن ان الاشتراك في استعارة الطيران  
للعبد واشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص الوصف الكائن  
في الطيران مرعى اه قوله مع ان في شكل من المرسن والطيران اه اما  
في المرسن فكونه مرسونا واما في الطيران فالسرعة قوله ان خصوص  
الخخير لقوله والفرق والمراد بخصوص الوصف السرعة  
قوله ان التشبيه الخ اى تشبيه العدو بالطيران في السرعة منظور  
في استعارة الطيران للعدو بخلاف استعارة المرسن لان فاه من  
استعمال المقيد في المطلق قوله واهذا اذا لوحظ فيه اى لوحظ التشبيه  
في استعمال المرسن في الانف كما لوحظ في اطلاق المشبه على عبط  
الشفقة عند استعارة حقيقة لكونها مبنية على التشبيه قوله وقال  
ايضا اه نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستعارة على المرسن  
المستعمل في الانف حتى احتاج الى الفرق قوله ونحو ذلك مما فيه



استعمال المقيد في المطلق قوله غدا وما اى وضع المرسن موضع الانف  
 ونحو ذلك فالضمير راجع الى الجماعة اولى وضع المرسن موضع الانف  
 بتأويل الاستعارة قوله فاغتردت بكلامهم فاطلقت اسم الاستعارة عليه  
 في قوله استعارة المرسن الانف قوله ونهت على ذلك اى على ان الواجب  
 ان لا اطلق عليه اسم الاستعارة بان سميت استعارة غير مفيدة لعدم  
 لبتائه على التشبيه وكونه من استعمال المقيد في المطلق قوله  
 ووجه التشبيه بينه اى بين وضع المرسن موضع الانف وبين الاستعارة  
 الحقيقية انك تنقل فيها اى في وضع المرسن موضع الانف بل في استعمال  
 المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو المقيد الى مجانس له  
 وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف في الخارج والمجانسة والمساواة  
 من واد واحد لكونهما اشتراكا في امر في الاول اشتراك في الجنس  
 وفي الثانى اشتراك في الوصف فاطلق اسم الاستعارة التى ميناها المشابهة  
 على ما فيه المجانسة مجازا قوله فلا يطلق الاستعارة عليه لاحقيقة  
 ولا مجازا قوله فان قلت اه اراد على قوله الجامع امداد فى الطرفين اه  
 قوله مفيدة اى المماثلة المطلوبة منها قوله ان جرة الماهية اه لا متاع  
 الشك في التاثيرات قوله المستجاعة اى للشجاع اقام المصداق  
 مقام المشتق لئلا يتوهم ازادة ماصداق عليه الشجاع قوله لا الرجل  
 وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينه وبين الاسد ولا دلالة له عليه قوله  
 تجوز وتسامح وجه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها حقيقة وماهية  
 الموشوعدله قوله بان يكون اه اى ليس المراد منه ان يكون وجه الشبه  
 غير باقائه لا بد في الاستعارة ان يكون الخصى اوصاف المشبهة واشهرها  
 بل ان يكون التشبيه عزيم بالابقع في كلامهم الانذار وبعد العلم بالتشبيه  
 يكون وجه التشبيه الخصى اوصاف واشهرها قوله وفي الخصاص  
 القربوس السرح في النسخ الصحيحة من الخصاص القربوس للسرح  
 فلا مخالفة بينه وبين ما فسر السرح رح به الابل الاجال والتفصيل  
 قوله وكذلك كل مخاطر اى مثل ذلك الاهمال فعل من يلحق نفسه  
 في الامور الصعبة او مثل زيارة الحيات كل امر خطير يهتم به في التعويد

او مثل ذلك الرجل يريد نفسه كل مخاطر في تعويد قوله شبه هيئة  
 وقوع العنان اه اى شبه الهيئة الحاصلة من وقوع العنان المذكور بالهيئة  
 الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة فبعد التشبيه المذكور  
 استعار الاحشاء الذى هو احدث تلك الهيئة واجاده لوقوع العنان في  
 قربوس السرح بان صور الوقوع بصورة الايقاع واستنده الى القربوس بمبالغة  
 في تأديه كما صور القدم بصورة الاقدام في اقدمنى بلك حقلى على فلان  
 وقدمر فالايقاع المشبه تخيل والايقاع المشبه به تحقيق فالاستعارة المذكورة  
 استعارة تصريرية تبعية مبنية على التشبيه المذكور واولا ذلك التشبيه  
 لما حسن استعارة الاحشاء للوقوع المذكور فتدبر فانه مما خفى على الناظرين  
 قوله من الركبين اه ولان العنان يقع على القربوس بعدما وقع على جاني الفم  
 كالجوة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر قوله والمهاري  
 يتبحر راه وكسرهما كالحجاري والحواري قوله اخذنا في الاحاديث  
 لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب فهمي اما جمع طرف بكسر الظاء بمعنى  
 انكريم اى كرائم الاحاديث يقال هو من اطراف العرب اى كرائمهم  
 او طرف بالتحريك بمعنى الناحية اى فتون الاحاديث قوله حتى افاد  
 انه اه لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحال الى المحل تشعر بشيوعه  
 في المحل واحاطته بكله فالباء في باعناق الملايسة وقيل للتعدية اى اذهبت  
 الاباطح اعناق المطايا فيكون المطايا مشبها بالماء واعناقها بالاشياء التى  
 على الماء في الوادى ولا يخفى لطف الاول قوله من الابل المشبه بالماء  
 قوله كما في قوله تع واشتعل اه حيث اشتعل الاشتعال الذى هو صفة الشيب  
 الى الرأس الذى هو محله الاشتعال بامتداده قوله فقلت له اه مفعول القول  
 البيت الذى بعده \* الايام الليل الطويل الانجلي \* بصبح وما الاصباح  
 منك بامثل \* والضمير في له لليل في بيت قبله \* وليلى كوج البحار خى سدوله  
 على بانواع الهموم ليتلى \* قال المرزوق يجوز ان يكون التخطي مأخوذا  
 من المطا وهو الظاهر فيكون التخطي من الظاهر ويجوز ان يكون من  
 التخطط بمعنى المد بقلب احد الطائنين ياء قوله فاستعار اه فهنا ثلث  
 استعارات تصريرية تخيلية لاحاق شكل الليل وصورته الخيلة بالشخص



التمطى المردف المنقل قوله والظاهر اه يعنى انه استعارة واحدة شبه الليل بالشخص المتمطى المردف المنقل واثبت له لوازم المشبه به وقيل انه استعارة تمثيلية شبيهة هيثة الليل في الطول والشغل بهيئة المتمطى الخصوص قوله باعتبار الثلاثة اى بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع يحصل ستة اقسام كما بينه الشارح رح وان كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يكون سبعة لان اقسام الطرفين اربعة وافسارم الجامع ثلثة قوله بجلا جسدا بدنا ذا لحم ودم او جسدا من الذهب خاليا من الروح ونصبه على البدل له خوارى صوت البقر قبل في كون الاية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح في انه لم يكن بجلا اذ لا يقال للبقر اه جسدا له صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظهر به انه ليس عين الجمل فالمراد من الجمل مثل العمل فهو نظير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان البيان اخرج من الاستعارة الى التشبيه كما مر والجواب ان البدل اخرج من كون المراد الجمل الحقيقي وان المراد منه الجمل الادعائى اعنى الحيوان المحملى من الحلى فالبدل قرينة على الاستعارة كبرى في رأيت اسديرى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض من ان يكون المراد به الخيط الحقيقى وهو ظاهر واخرجه من ان يكون المراد به الخيط الادعائى اعنى الفجر اذ لا يبين الشئ بنفسه فلا بد من تقدير المثل قوله فالاستعار منه هو النار هذا نصير من السكاكى رح بان الاستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللازم كما هو مذهب الجمهور وسيجيئ منه ما يخالفه من ان المستعار منه هو المشبه المذكور قوله وزعم المص اه عبر بالزعم لانه خلاف مذهب المص رح فان قرينة الاستعارة بالكناية عنده حقيقة فالموافق لمذهبه ان يكون اشتغال بمعنى الحقيقى قوله عقلى اى بعينه عقلى وهو تعذر التلاقي قوله ككشف الضوء الخ يعنى ان النهار عبارة عن الضوء اما على التجوز او على حذف المضاف وقوله منه على حذف المضاف اى من مكان الليل اى مكان القاء ظلمته وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق

ونحنه ولا معنى لكشف احدهما عن الآخر قوله وموضع القاء ظله اى الليل وظله ظل الارض الذى في الليل وهو الظلمة ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور فيصح القول بظهورها بعد زوال الضوء قوله دائما او غالبا فانه اذا لم يكن احدهما يكون ذلك الحصول اتفاقا لا ترتيبا فا ذكره تفسيرا للترتيب في نفسه لانه هناك كذلك قوله وبيان ذلك اى ظهور الظلمة قوله ان الظلمة هي الاصل في الحديث ان الله تع<sup>لى</sup> خلق خلقه في ظلمة ثم رش عليه من نوره قوله فجعل ظهور الظلمة اه كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة كاظهار المساوخ لان السخ متعدي الا ان تشبيه الاظهار باظهار تابع لتشبيه الظهور باظهار فلذا اختاره قوله واعترض اه وما قيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام لبس بشئ لان الدخول في الظلام مترتب على السخ لا على انقضاء مدة النهار قوله فاقام اى كل واحد من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ظهر بمعنى زال يكون صلته عن لامن قوله قد يكون بمعنى النزاع اه في الاساس من المجاز سلخ الله النهار من الليل وسلخت عنه درعه والاول بمعنى الاخراج والثاني بمعنى النزاع قوله فانه لا يستقيم اه اذ المفاجأة انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزاع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره في غاية الكمال كان المترقب فيه ان يكون في مدة مديدة فحصل الظلام بعده في مدة قصيرة حصول امر غير مترقب وبهذا ظهر الجواب عن التقوية قوله لندرة وقوعه وقدرته المص رح عليها يجعل المثال مصنوعا قوله لكنه قد ذكر اه استدراك بالاعتراض على السكاكى رح بانه عده في التشبيه قسما على حدة وجعل اقسامه ستة والاستعارة مبناها التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام في الاستعارة والعذر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما قوله لم اعتبر التشبيه اه على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان رقادنا

خلق الخلق في ظلمة مستغنة



قوله لا يحرم القبر الظاهر ترك لفظ المجرد قوله ويكون الاستعارة  
 اه اي على هذا الاحتمال والمعنى من ايقظنا من رقادنا قوله ولا شك  
 ان عدم اه وكون الرقاد كثير الوقوع في الحس لا يجعل عدم ظهور  
 الفعل فيه اقوى وان كان يفيد الشهيرة قوله البعث اي  
 سهولة تأني البعث فانها في النوم اقوى واعرف فلا يراد ما قيل  
 ان كونه البعث في النوم اقوى محل بحث لان المسامحة في الموت  
 اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ولا ما قبل ان وجه الشبه خ يكون مذكورا  
 فيكون تشبيها كما في قوله \* ولاحت من بروج البدر بعدا \* قوله كسر  
 الزجاجة في القماموس الصدع كسر شئ صلب وفي التاج شكاف  
 قد كرر الحاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل  
 بالمصدر قوله التبليغ في القماموس التبليغ الايصال وهو امر عقلي  
 يكون بالقول والفعل والتقرير فن قال التبليغ تكلم بقول مخصوص  
 فهو حسي لم يأت بشئ قوله والمعنى الخ اشارة الى ان البناء في  
 بما تؤمر لانعدية وما مصدرية اي بامر من المصدر المبني للمفعول  
 في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهر به واظهره يقال صدع بالحجة  
 اذا تكلم بها جهارا وفي الاساس من المجاز صدع بالحق جهرة  
 وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصحاح وقوله  
 تعالى فاصدع بما تؤمر قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك  
 ويجوز ان يكون ما موصولة اي بما تؤمر به من الشرائع فزفي الجار  
 كقولك امرتك الخير قوله الخيمة في القماموس الخيمة كل بيت مستدير  
 او شدة اعواد او اربعة تلتقى عليها التمام فيستظل بها في الجروكل بيت  
 يبنى من عيدان الشجر قوله على نفس الذات اي الحقيقة والمفهوم  
 في القماموس معنى ذات بينكم حقيقة وصلكم وسيجيء في كلام السيد  
 ان المراد به ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة اه الاعلام  
 والمضمرات واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات  
 لا تجري الاستعارة فيها وبقوله من غير اعتبار وصف اه خرج المشتقات  
 قوله وكذا ما يكون اه فانه في حكم اسم الجنس قوله وان لم يكن اللفظ اه

اي بعد ان يكون صالحا للاستعارة فلا يتقضى بما يكون معناه جزئيا  
 قال قدس سره التشبيه اه تليخيصه اذا عرض على قوانين الاستدلال  
 ان معاني الحروف والافعال لا يجري فيها الاستعارة اصالة لانها لا يجري  
 فيها التشبيه اصالة وكل ما لا يجري فيه التشبيه اصالة لا يجري فيه  
 الاستعارة اصالة اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد  
 التشبيه يجري فيما يجري فيه التشبيه فالاستعارة تجري فيما يجري فيه  
 التشبيه وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يجري فيه التشبيه  
 لا يجري فيه الاستعارة واما الصغرى فلان معاني الحروف والافعال  
 غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يجري فيه التشبيه اما الصغرى  
 فلانها آلات لتعرف حال الغير وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية  
 واما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون  
 مشبها به وكل ما لا يصلح ان يكون مشبها به لا يجري فيه التشبيه فكل  
 ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه التشبيه اما الكبرى فظاهرة  
 واما الصغرى فلان ما هو غير مستقل لا يصلح ان يكون ملحوظا بكونه  
 موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك لا يصلح  
 ان يكون مشبها به ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمات الى بيان وتحقيق  
 وهما ان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير المستقل  
 بالمفهومية لا يصلح ان يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال  
 وتحقيق المقام اه فبين المقدمة الثانية اولا بقوله اعلم اه باختصاره والاولى ثانيا  
 بقوله اذا تمهد هذا فاعلم اه قال قدس سره ولا يخرج اه لان مفهوم الابتداء  
 ملحوظ قصدا والتقيد ملحوظ تبعيا لتخصيصه فهو ابتداء جزئي  
 ملحوظ قصدا قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار من اول لفظية  
 من لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال فكذا معانيها روابط  
 بين المعاني قال قدس سره وهذا معنى ما قيل اه لا يخفى ان اللازم  
 مما ذكر ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها جزئيات  
 فغير متفاد بما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات  
 والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فتكون موضوعا لها ولا شك



ان الوضع لو كان اكل واحدا منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني  
الغير المحصورة فقبل بالوضع العام وهذا مذهب اليه قدوة المحققين  
عند الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة  
للمعاني الكلية الغير المحصورة بذاتها فذلك بشرط الواضع في دلالتها  
ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رخ في تصانيفه وما قيل انه يلزم  
على هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازا  
لاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية اصلا مع انهم ترددوا  
في ان المجاز يلزم الحقيقة اولا قد فوج بانها انما يكون مجازا لو كان  
استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها افراد  
المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا قال قدس سره عالم بذكره  
المناسب للسابق واللاحق ان يقول عالم يحصل كافي شرح الشرح  
حيث قال ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة وتعيينها لاق العقل  
ولا في الخارج الا بتعيين المنسوب اليه اذ لا دخل للذكر في التحصيل  
وغاية التوجيه ان يقال المراد انه عالم يذكر متعلق الحرف لا يحصل  
فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحيد  
يحتاج الى ذكر المتعلق قال قدس سره وهو ايضا محضول الخ  
هذا الكلام ايضا يدل على ان معنى الحرف غير متصل في نفسه وانما  
تحصله باعتبار غيره واما انه جزئي فكلا قال قدس سره وان زعم اه  
هذا هو مراد القوم ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقة في دلالة ان معناه  
معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر  
متعلقه وحيد لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع انه الخاص  
فانه التزام امر لا شاهد عليه قال قدس سره لا يتصور انه فائدة قد عرفت  
الفائدة وهو الاشارة الى ان معناه مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرف  
حال المتعلق قال قدس سره فلانه لا دليل على الدليل على هذا  
الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه صك كمالا دليل  
على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه المعنى الجزئي مع احتياجه  
الى اعتبار الوضع العام الذي لا دليل عليه واما الاستعمال في الجزئيات

فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع قال قدس سره هو التزام  
ذكر المتعلق اه التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله يورث  
الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة فانها ملحوظة في انفسها  
والاضافة تتبع لها ايش هدي ذلك وقوعها محكوما عليه وبه دون الحرف  
وهذا مراد من قال ان ذكر المتعلق في الحرف انقيم الدلالة لكون معناه  
متعلقا بالقياس الى الغير وفي الاسماء اللازمة لتحصيل الغاية فان ذو مثلا  
معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود  
من وضعه وهو التوصل الى جعل اسماء الاجناس وصفا لشي لا يحصل  
بدون ذكر ما يضاف اليه فان قدس سره موافقا لقواعد اللغة وهي  
ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع في الجزئيات  
وانه كما يحتاج الى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعاني  
الغير المستقلة واقوال الائمة وهو ما نقل بقوله وهذا معنى ما قيل وانثاله  
وما ورد في تفسير الحرف وهو ما نقل من الايضاح وامثاله قال قدس سره  
ما عدا الافعال الناقصة فانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فعلاها  
غير مستقلة بالمفهومية قال قدس سره لا يحصل اى من حيث انه مدلول  
الفاعل ليرتب عليه الجزاء اعني وجب ذكره قال قدس سره بخصوصها  
متعلق بقوله اكل نسبة والضمير راجع الى النسبة قال قدس سره لانه خلاف  
وضعه ولانه لا يمكن ملاحظة شئ واحد مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة  
قال قدس سره فضلا اه انما قال فضلا لان المحكوم عليه زيادة  
اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به انما يطلب لاجله  
قال قدس سره قلت لان المعنى الخ خلاصته ان منشأ الفرق كون  
النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة فادتها اصالة فيصح وقوعه  
مسندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار دلالة على الحدث  
بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة منفردة مع ظرفيها  
ولا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق اصلا قال قدس سره  
فان قلت الخ اراد على قوله ويقضى عدم ارتباطها بغيره بانهم  
قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبرا قال قدس سره يتصور الخ



لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى  
 واذا كان هذا الحكم مقصودا بالذات كان ذكر زيد مجرد بيان  
 مرجع الضمير والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى فذكر ابو حنيفة  
 لتقييد المسند قال قدس سره صريحا ان مقصودا اضافته اذ لا يمكن  
 توجه النفس الى حكمين قصدا وبالذات قال قدس سره لاشتمالها  
 عليها فلا استعارة في معاني الحروف تبعية كنبية حركة راكب السفينة  
 قال قدس سره قلت لان مطلق النسبة اه اراد بمطلق النسبة نوع  
 النسبة التي هي متعلق مداول الفعل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق  
 النسبة المخصوصة التي هي مداول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة  
 المطلقة التي هي متعلق مداول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل  
 جامعا بينها وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية  
 والجامع لا بد ان يكون اخص واصناف المشبه به واشهرها وما قيل انه  
 يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب  
 زيد لكونه محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فلبس  
 بشي لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكتابة فلا محاز  
 في النسبة وان لم يعتبر فهو محاز عقلي نسب الفعل الى غير ما هو له  
 للابسة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا استعارة قال قدس سره  
 ولعلم الخ يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معني  
 المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد  
 التقييد للمعني المصدر بالزمان قال قدس سره او يكون الخ  
 قد اشار اليه في اثناء تقريره الى ان اوفي كلامهم بمعنى الواو قال قدس سره  
 دليل صحيح بناء على ان المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية  
 وبقره انما يصلح الموصوفية الملاحظة بالموصوفية بخلاف معاني الحروف  
 والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفية  
 وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله انما يصلح الموصوفية  
 الحقائق دون معاني الحروف والافعال وانما على ما نقله الشارح زح  
 من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتفرقة وزيادة

لفظ المضافات بعد قوله الافعال والتعليل بانها متجددة غير متفرقة  
 لدخول الزمان في مفهومها او غير وضه لها فكلا والذي يحظر بالبال  
 في توجيه ذلك ان يقال المراد انما يصلح للموصوفية شي من الحقائق  
 اي الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شي لشي فرع ثبوت في نفسه  
 كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات فانها من حيث انها مدلولاتها  
 مثبتة لشي وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان نسبة معانيها  
 الى شي هو فاعلها او عرض ذلك الزمان لها عروضاً صاربه كالجزء له  
 فلا يثبت من هذه الجنبية لها شي فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما  
 تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان امرا مقرر  
 لا شبهة فيه ولذا عرفوا الفعل بمبادل على معنى مقرر باحد الازمنة الثلاثة  
 فهو كالدليل على دخول النسبة الى شي في مفهومها وعلى هذا التقرر  
 لا غبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب الذي ذكره السيد قال  
 قدس سره هو المعاني المستقلة اطلاق الحقيقة والذات على المعاني  
 المستقلة لا بد له من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك  
 وما وجدنا في كلامهم ذلك قال قدس سره لا ماتوهم اه نسبة التوهم  
 الى الشارح رح توهم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح  
 العلامة فاعترض الشارح رح مبنى على ذلك التفسير قال قدس سره  
 واما عدم ورود الثاني الخ هذا حق واعل الشارح رح لاجل ذلك  
 قال بعد تسليم صحته قال قدس سره ولم ينقص الخ او ورد الشارح رح  
 النقض به على من اطلق الذات في تعريف الصفة لاعلى من قيده  
 بكلمة ما او بمهمة ومقصوده تأييد ان اسم المكان والزمان والآلة  
 غير داخله في الصفة قوله لانها تصلح اه فيه ان الأخوذ في الدليل  
 ان الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح الموصوفية لان كل ما هو صالح  
 الموصوفية تجري فيه الاستعارة لجواز ان يكون قيد ما نع اخر قوله  
 فالاول اه لا يخفى ان دعواهم صدم جز بان الاستعارة في معاني الافعال  
 والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس  
 مأخوذا في دعواهم لانها لا تليق بالامور الثابتة المتفرقة وزيادة



بانه لا يجري في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها اصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في السبب ان يكون الدليل قاصرا عن افادة ماهو في الواقع موها بجريا بها في تلك الاسماء فلذلك قال قائلون اى الاول ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل مثبتا لما هو في الواقع غير موهم بخلافه قوله بمعنى المصدر اى التشبيه في الاولين بمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه في نقطة الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض المشبه لانه المقصود من التشبيه كما سيجي قوله باعتبار المعنى اه نقل عنه اى ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقتزن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والافاسم وفيه نظر اذ ربما يمنع مستندا بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له فقط غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققناه في فوائد شرح اصول ابن الحناجب انتهى قوله لازمة للنطق لزوم السبب للسبب او احد المتجاورين للآخر ولظهور نوع اللزوم لم يتعرض له فلا بد ان مطلق اللزوم مشترك في جميع انواع المجاز فلا يصح كونه علاقة قوله فاستحسنه اى فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور عطف على قوله فقلت قوله كالحجة والتبني اه فانهما متقدمتان في الذهن مترتبان على الالتقاط في الخارج فما قيل انه اراد بالحجة محبة موسى عليه السلام او اثارها فان محبة الملتقط وهو ال فرعون حلة متقدمة عليه لبس بشي قوله ثم استعمل في العداوة اه اى في ترتيب العداوة والحزن الذي كان حقه ان يستعمل في ترتيب العداوة اعني اللام قوله وهو اى كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور قوله يجب ان يكون متروكا في الاستعارة اى المصروفة على مذهبه دون مذهب من قال ان التشبيه البليغ ايضا من الاستعارة نحو زيد اسد وفيما نحن فيه لبس المشبه

متروكا لكون ترتيب العداوة والحزن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في المجرور ايضا لانه اقول مفاد كلام المص رح ههنا وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام تابع لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة من الشارح رح وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبها بترتيب العلة الغائية فتستعار اللام الموضوع لترتيب العلة الغائية لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالاذر المختار ثم استناد الاثبات اليه وهو المفاد من الكشف حيث قال بعد الكلام الذي نقله الشارح رح وتحريره ان هذه اللام حكمها حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندى لان اللام لما كان معناها محتاجا الى ذكر المجرور كان اللائق ان يكون الاستعارة والتشبيه فيها قابعا لتشبيه المجرور لا تابعا لتشبيه معنى كلى بمعنى كل معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي رح وتبعه الشارح رح قوله هذا اى ما ذكره المص رح من تشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية للالتقاط قوله فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء اى في وجه من الوجوه لان الاستعارة التخيلية عنده حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيهية مضمرة قوله انه شبه ترتيب اه اى شبه الترتيب المخصوص بالترتيب المخصوص تبعا لتشبيه ترتيب غير العلة الغائية بترتيب العلة الغائية فالتشبيه قصدا وقع في الترتيبين الكليين ثم سرى في جزئياتهما يدل على ما قلنا قوله جرت الاستعارة أولا في العلية والفرضية وبثبتها في اللام قوله فالاستعارة ممكنة سواء كانت التشبيهية المضمرة في النفس كما هو مذهب المص رح او المشبهة المذكورة كما هو مذهب السكاكي رح قوله او قرنت في استنباده الى الاستعارة اشارة الى ان التجريد والترشحع انما يعتبران بعد القرينة لانها ممتعة بالاستعارة ويؤيده مقابلة المطلقة فانها بعد اعتبار القرينة قوله ما لم تقرن



بصفة المعلوم القرن يوسن جيزى بجيزى من حد نصرو ضرب لغة  
فيه كذا فى التاج قوله بصفة ولا تفرع اذا كان الملايم من تمة الكلام الذى  
فيه الاستعارة فهو بصفة وان كان كلاما مستفلا جى به بعد ذلك  
الكلام فهو تفرع سواء كان بحرف التفرع اولا قال الشارح رح  
فى شرح المفتاح فى قولنا لقيت بحراما اكثر علومه ان جعل ما اكثر علومه  
صفة فتقدير القول وان جعل تفرع كلام فلا كلام قوله ثم وصفه  
بالغمره اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثروا اما اذا كان  
من قولهم ثوب غامراى واسع فهو ترشح قوله والقرينة سياق الكلام  
للفظ غمر لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى بخلاف سياق الكلام ويفهم  
منه انه اذا كان فى الكلام ملايمان كل واحد منهما بعين المعنى المجازى يجوز  
ان يكون كل واحد منهما قرينة وتجريدا الا ان اعتبار الاول قرينة  
اولى لتقدمه والقرينة من تمة الاستعارة قوله اى شارعا فى الضحك  
لما كان التيسيم عبارة عما دون الضحك على ما فى الصحاح ولم يكن الضحك  
مجامعاه فسر به شارعا فى الضحك وفيه مدح له بانه وقور لا يضحك  
وانه خليق بسام بالسائلين غاية التيسيم قوله غلقت بضحكته فى غلقت  
اشارة الى انه يعلم ان للسائلين حقا عليه بواسطته صارت الاموال مرهونة  
عندهم وانه عاجز عن اداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك  
الاموال عنهم قوله وعليه اى على التجريد قوله والادافة جرت  
عندهم مجرى الحقيقة اعتبار الادافة جارية مجرى الحقيقة فى الاصابة  
يشير الى ان التجريد حقيقة وقد صرح فى شرح المفتاح بكون الترشح  
حقيقة حيث قال وما يجب التنبه له ان الترشح سواء كان صفة  
او تفرع كلام فهو على حقيقته لا يتناهى على المشبه به حتى كان المستعار  
للعالم بحراز اخر امتلاطم الامواج والاستبدال اشتراء يتفرع عليه ارجح  
والجارية وعدمهما فلا يمتد به تشبيه والاستعارة انتهى فعلى قياس  
الترشح بكون المستعار له فى التجريد الشجاع الساكى السلاح فلا يرد  
ان التجريد مشعر بالتشبيه مع ان معنى الاستعارة تناسى التشبيه وادعاء  
ان المشبه عين المشبه هذا لكن ذكر فى شرح الكشاف ان الترشح قد يكون

مجازا كالتعشيش والوكر فى قوله \* ولما رأيت النسر عز ابن دابة  
وعشش فى وكره جاش له صدرى \* ولعل ما ذكره فى شرح المفتاح  
بناء على الاكثر قوله والاخرى مكينة يستفاد من هذا الكلام  
ان ذكر المشبه فى المكينة اعم من ان يكون بلفظه الموضوع له او بغیره  
قوله يكون الادافة بمنزلة الاظفار المنية اى يعنى يكون قرينة الاستعارة  
المكينة والقرينة لا تكون تجريدا ولا ترشحا كما مر ثم انه وقع فى بعض النسخ  
فلا يكون تجريدا وهو المناسب لكلام الشارح رح فانه قد سبق فى كلامه  
ان الادافة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشحا وهو المناسب لكلام الكشاف  
اعنى وهو انه شبه ما يدركه فان التوهم منه كونه ترشحا قوله مرشحة  
من الترشح وهو التريفة وحسن القيام على المال قوله حاورت بالحاء المهملة  
من المحاورة بمعنى المكاملة كذا ذكره فى شرح المفتاح ويجوز ان يكون  
من المجاورة بالجم بمعنى ياكسى همسا به كردن وعلى التقديرين هو قرينة  
لفظية وما سواه ترشح قوله هذا تجريد لان اضافة لى الى اسد قرينة  
قوله هذا ترشح اى له ليد اظفاره لم تقم وامام قد فلبش تجريد ولا ترشح  
لان التقذيف بكلا المعنيين يجوز انصاف المستعار له والمستعار منه به قوله  
على تناسى التشبيه فان قلت قد يعنى الترشح للتشبيه كما سيجى قلت المراد  
تناسى التشبيه فى نفس الترشح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه قوله حتى  
انه يبنى صفة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى ما قبله اعنى التناسى  
لالحكاية الحال الماضية كما وهم قوله اذلا معنى اى اذ لا تشبيه عند الاستعارة  
فكيف الاعتراف به قوله صريح فى الابضاح حيث قال واذا جاز البناء  
على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه قوله ويدل عليه اى اذا كان المراد  
بالاصل التشبيه لزم التكرار قوله بالمطابقة فيكون التجوز حينئذ فى المجموع  
اى اللفظ المركب لافى شئ من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل  
هذا التجوز من كونه حقيقة او مجازا كذا فى شرح المفتاح الشريفي  
ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابق بناء على انه تمام  
ما وضع له بالوضع النوعى واما اذا كان مدلولاً تضمينياً او التزامياً كيف يكون  
مدلول المركب معنى مطابقا مع كون مدلول بعض اجزائه مدلولاً تضمينياً



اول التزاميا قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد وقيل قد سبق  
من المصنف والشارح رح ان طرفي التشبيه التمثيلي قد يكون مفردا  
وهذا يقتضي بناء الاستعارة في المفرد على التشبيه التمثيلي فاخراج قوله  
تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتحويل وفيه ان مادة النقص  
يجب ان تكون محققة ومجرد الجواز لا ينفع وليس كل تشبيه تجري فيه  
الاستعارة واصل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه  
يجوز ان يكون وجه التشبيه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون  
طرفيه مفردا سيما اذا كان وجه التشبه مذكورا واما الاستعارة فلا بد  
فيها من جعل الكلام خلوا عن المستعار له والجامع فلو كان الوجه فيه  
منتزعا من متعدد مع كون لفظ المستعار منه مفردا صار الكلام اغزيا  
قوله اشارة اه يعني انه ليس داخل في التعريف حتى يرد ان الاولى تقديمه  
على قوله تشبيه التمثيل لكونه عاما داخل في عداد الجنس قوله تقدم  
رجلا وتؤخر اخرى في شرحه المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل  
الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك  
الرجل الاولى نعم بخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف انتهى  
اي الى جهة هي خلف المتردد فاندفع ما اورده السيد في حواشي  
شرح المفتاح من انه على هذا التفسير يكون المراد بالقدم قدم الشخص  
فيكون الخلف الواقع في مقابلة خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس  
هيئة المتردد وان المتبادر من المثل المذكور ان يكون التقديم والتأخير  
واقعين على شيء واحد كما لا يخفى على ذي انصاف واتحاد متعلقهما  
انما يظهر على ما صورناه من ان المراد تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة  
اخرى ووجه الاندفاع ظاهر المتأمل في عبارة اما اندفاع الثاني بقوله  
بل تلك الرجل الاولى فان فيه اشارة الى ان تفسير الرجل بالخطوة  
ليصير متعلقهما واحدا وهو الرجل التي قدمهما بخلاف ما اذا جعل  
على معناها الحقيقي واما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي  
قدمها تفسير الخطوة وقعة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير  
الذي ذكره الشارح رح موافق للكلام السكاكي رح حيث قال فان قوله

وتؤخر اخرى معناه تؤخر رجلا اخرى قوله شبه صورة تردداه اي شبه  
الهيئة المنتزعة من اقدامه على البيع تارة واحكامه عنه اخرى الملزومة  
لتردده وتشككه في المبايع بصورة ملزومة لتردد من قام للذهاب  
وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيرها اخرى والمنتزع منه  
ههنا في المشبه والمشبه به هو اجزاء المركب ومادته كما ترى ونص  
عليه السيد في حواشي شرحه المفتاح والعلامة في شرحه فالصورة  
المشبه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى والاضافة  
في قوله صورة تردده لامية وابست بيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس  
معنى مطابقا للمثل المذكور بل لازما لمعناه المطابق وقد صرح سابقا  
بان التشبيه به انما يكون معنى مطابقا قوله وهو اقدام تارة والاحكام  
اخرى وهو داخل في الطرفين قوله كذلك وضع المركبات اه ولذا  
يحتاج في افادة المعاني التركيبية الى رعاية القوانين التي اعتبرها الواضع  
قوله موضوعه للاخبار بالاثبات اي للاعلام بالثبوت شيء لشيء  
مطلقا ان كان الفاظ موضوعه للصورة الذهنية او للاعلام بثبوت شيء  
لشيء مطلقا ان كانت موضوعه للامور الخارجية والهيئة التركيبية  
الخصوصية في زيد قائم موضوعه للاخبار بثبوت القيام زيد وقس  
على ذلك والمراد بقوله الاخبار بالاثبات الاثبات المخبره للقطع  
بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به  
الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لما كان باعتبار قصده  
الاخبار وعدمه تزله منزلة الموضوع له مثلا قوله \* هو اي مع المركب  
اليامين مصعد \* معناه الحقيقي اثبات الاسعاد مع المركب اليامين لهو اي  
على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازي ذلك على ان يقصد  
اظهار التحسر والتحزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من ان كلامه  
هذا يدل على ان المجازي في المركب يكون باعتبار هيئته التركيبية التي  
هي جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابق  
قوله والغرض الخ اي الغرض منه اظهار التحسر على مفارقة  
المحبوب اللازم الاخبار به لان الاخبار بوقوع شيء مذكروه



بلرمه اظهار الخسر والحزن قوله فحصر المجاز المركب اه بناء على ان  
المعرف يجب ان يكون مساويا للمعرف قوله عدول عن الصواب فيه  
انه انما يكون عدولا عنه او وجد شاهد من كلام البلغاء للمجاز المركب  
سوى الاستعارة وما ذكر من المثال وغيره من خلاف مقتضى الظاهر  
وهو قد يكون كتابة وقد يكون مجازا وقد مر تفصيله في المقدمة فلم لا يجوز  
ان تكون كتابات مستعملة فيما وضعت له لينقل الى اوازمها قوله اي  
استعمال المجاز الخ الاول نظرا الى المعنى فان الكلام في المجاز المركب  
والثاني نظرا الى القرب اللفظي قوله على سبيل الاستعارة لا ان يكون  
استعماله على وجه الاستعارة مساويا او قليلا بالنسبة الى استعماله على  
الحقيقة والتشبيه قوله فلهذا لا يلتفت اه في شرحه المفتاح الحاصل  
انه يجب ان لا يتغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال المضرب  
المشبه ايصح انه استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشاف من  
انهم لم يضربوا مثلا ولا رأوه اه لا للتفسير ولا جديرا بالتداول والقبول  
الا فولا فيه عراصة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عليه وحى من  
التغيير قوله قد اتفقت الاراء ينبغي ان يراد ما عدا رأى الشيخ فانه  
سيجى له ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكتابة قوله امر  
مختص اي لا يوجد في المشبه لا انه لا يوجد في غير المشبه به اصلا  
فان الاظفار توجد في غير السبع لكن لا توجد في البنية قوله خالية  
من النباشية قد يقال انما يسمى استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء  
دخول المشبه في جنس المشبه به وليس بشئ اذ الادعاء عند المصريح  
فانه قال في الايضاح اثبت لها الى للشمال يد اعلى سبيل التخييل مبالغة  
في تشبيهها به فالمراد بالتخييل ان الالبات المذكور تهيئ في قوله لتخييل  
اه من جنس المشبه به منافقة قوله ما لا يكمل وجد اه بل يكون ناقصا  
كالأظفار فان الاظفار لا تحقق في الاسد بدونها بالنسب لكن كمالها  
قوله ما لا يكون قوام اه ويكون حصول وجه الشبه به في العادة كاللسان  
للانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في المادة اذ يمكن حصول  
الدلالة بالاشارة الكنت غير متبادر قوله وغيره لا ينبغي ان يقع العين

اي ذمعا لا يمتنع عنى من اقلع عند اذا امتنع قوله شبه الخال اه هذا على  
تقدير ان لا يكون لسان حال من قبيل لجين الماء قوله في الانسان المتكلم  
احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه بالاشارة قوله فاذا  
يقول اه فانه يوجد فيه الاستعارة التخيلية بدون الاستعارة المكتوبة  
قوله لا مستند له اي صريحا لما سيجى من كلام الشيخ فان المصريح  
استفطه منه كما يشعر به عبارة الايضاح قوله وبهذا يشعر اه انما قال  
يشعر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكتابة على المرموز صريحا  
قوله وهو صريح اه حيث اطلق المستعار عليه وجعله مرموزا اليه  
فهو مستعار بطريق الكناية اي لا طريق التصريح به بل بذكر  
لازمه قال قدس سره ان نسبة هذا الفهم اليه اه صاحب الكشف  
مصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكتابة الاظفار ونحوه قال  
في تفسير قوله تعالى ختم الله الاية لا تقول في نحو \* تفرى الرياح رياض  
الحزن مزهرة \* اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا \* ان الرياح استعارة  
بالكتابة عن الضيق والايضاظ عن الاطعام بل انما يكون كذلك  
اذا كان ما هو المقصود والمصرح به واضحا كونه من روافد المسكوت  
وشائعا لا تخفى منه تشبيهه بالاستعارة منه كما في قوله تعالى ينقضون عهد الله  
عالم يعترف الناس منه اذ لا فرق بين البابين سوى ان النقص تمهيد لكون  
المنقوض جبلا والاعتراف لكون الاعتراف منه بحر او ان لهما مزيد اختصاص  
بالحبل والبحر وان تشبيه العهد بالحبل والعلم بالبحر شائع مستفيض  
لا كتشبيه الايقاظ بالطعام فانه انما يلزم من ايقاع تقرى عليه وقال في تفسير  
قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وقد ظن ان الاستعارة  
بالكتابة من الترشيع لسبق استعارة الجمار للبلد في قولهم \* كان اذنى  
قلبه خطلا وان \* والحيل للعهد في قوله تعالى ينقضون عهد الله وليس  
بذلك مخالفة المصطلح المشهور ثم المقصود التنبيه على مكان المسكوت  
لا ريبه وقال في تفسير قوله تعالى صم بكم عى الاية ان قوله اي صاحب  
الكشاف في الاستعارة بالكتابة يخالف رأى صاحب المفتاح فقد  
فهمها المصريح بانها ذكر شئ من روافد المستعار تشبها على مكانه



على سبيل الرمز وقال ههنا وعلم من كلامه اي صاحب الكشف ان الاستعارة  
في الافتراض تصريحية لكن لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد للشجاع  
صار كناية عن ذلك قال قدس سره مع ان عبارته صريحة اه هذا  
بمجرد دعوى فان المستفاد من عبارته انهم يسكتون عن ذكر المستعار  
ويرمزون اليه بذكر شيء من روافده واما ان الاستعارة بالكناية  
هو المسكوت او هذا الرادف فكلا بل الظاهر ان يكون هو الرادف  
لان الكناية ذكر اللازم وارادة الملزوم فالرادف اولى بان يسمى كناية لانه  
توطئة وتجهيد لينتقل منه الى المسكوت وهو المقصود وقول صاحب  
الكشف وهذا هو المستعار بالكناية اشارة الى ذكر شيء من روافده  
لئلا يكون مخالفا لما ذكره في مواضع عديدة وهو الظاهر اقرب به في الذكر  
قال قدس سره بان المستعار هو المسكوت ههنا من اجل كونه كناية  
غير مذكور في كلامه بل كونه مكنا عند والكناية غير المكنى عنه  
قال قدس سره وان الرادف المذكور كناية عنه اذا كان الرادف كناية  
مع انه استعارة تصريحية كان استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت  
قال قدس سره اشارة اه هذه الاشارة مسلمة لكن لا يظهر من ان الاستعارة  
هو المسكوت او الرادف المذكور قال قدس سره بل لم يرد به الخ  
ههنا ممنوع فان الظاهر منه انه الاظفار عند صاحب الكشف  
قال قدس سره على قياس ما عرف الخ اشارة الى ان قول صاحب  
الكشف الذي مر سابقا اذا الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة ليس  
معناه ان الافتراض ههنا كناية مع انه حقيقة اذ لا منافاة بينهما بل ان الكناية  
كما لا تنافي ارادة الحقيقة لا تنافي ارادة الاستعارة فالافتراض مع كونه استعارة  
مصرحة لا ينافي كونه كناية عن المستعار المسكوت ولا يخفى انه حينئذ  
لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح فانها حقيقة كما سيجي  
واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض او النقص كناية  
عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة اعني اثبات الاسدية  
للمردوف والجلية له وهو الشجاع والعهد فلوقيل ينقصون العهد  
والجليل مثلام يكن من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه

انما اجنب لا ثبات الجلية وترشيحا لكونه كناية وجاز ان يعد منه نظرا  
الى انه في نفسه استعارة انتهى وهذا يدل على ان النقص من حيث انه  
كناية عن اثبات الجلية مستعمل في معناه الحقيقي اعني ابطال طاقات  
الحبل فيكون كناية عن اثبات الجلية لا عهد وترشيحا للحبل ومن حيث انه  
في نفسه استعارة كان مستعملا في مطلق الابطال المشترك بين  
ابطال العهد وابطال الطاقات ولا يلزم ارادة معينين من اللفظ الواحد  
في اطلاق واحد لان الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى  
الحقيقي لمجرد الانتقال الى ملزومه فلا يكون المعنيان مقصودين بالذات  
من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية فانه لا بد من تصوير المعنى  
الحقيقي لينتقل منه الى لازمه او ملزومه فعلى هذا يكون قوله اذ الكناية  
لا تنافي ارادة الحقيقة على ظاهرها ويكون النقص كناية مصطلجة  
قال قدس سره علم انه اراد اه لا يخفى انه منافي لما نقلته سابقا  
من الكشف ان الاستعارة بالكناية انما تكون اذا كان واضحا كونه  
من روافد المسكوت شائعا لاثباته تشبيهه بالمستعار منه والذالم يقل  
يكون تقرى استعارة بالكناية فالجواب انه كناية باعتبار المعنى الحقيقي  
وان كان استعارة تصريحية في نفسه كما فهم من عبارته التي نقلناها  
انما قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترشيح حيث قال في تفسير  
قوله تعالى او ائلك الذين اشتروا الضلالة اه ان التعقيب بالملايم قديكون  
تبعا لاستعارة الاصل لا وجه له غيره كما في قوله \* له لبد اظفاره لم تقلم  
وقد يكون مستغلا كما في عيش في وكره فان طرفي الرأس للشعر  
بمثلة الوكرين للنسر والفراب قال قدس سره من ان الكناية  
في الاثبات فعني قولهم ان الاستعارة كائنة في الاثبات كناية عنه لافي اليد  
انها غير مقصودة بالذات قال قدس سره لا يخلو عن تعسف لا تعسف  
فيه فان المعاني كما تكون محقة تكون مجتلة ويكون الاستعارة حينئذ  
بالمعنى المصطلح بخلاف ما اذا جعلت باقية على معانيها فان اطلاقها  
عليها لا يصح بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى اللغوي كما اعترف به سابقا  
قال قدس سره بما وعدناه بقوله وان شئت جلية الحال فاستمع ان هذا المقال



قال قدس سره واستبان منه انه قد عرفت ان ما ذكره الشارح رح  
مراد صاحب الكشف وان ما ذكره السيد تاش من ان تعصب وعدم  
تنبع الكشف قوله وانما دل به فان الظاهر المتبادر من قوله اراد ان يثبت  
للتشمال بيدا ان الاثبات المذكور استعارة ويحتمل ان يكون مراده ان اليد  
المتشعبة استعارة كما يدل عليه قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فليذا  
قال الشارح رح قريباه وليس في كلامه ذكر الاستعارة بالكنية بل يفهم  
من قوله لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد ان اثبات اليد مبني على تشبيهه  
بذي اليد واما ان ههنا استعارة بالكنية اولا وعلى تقدير وجودها انها  
التشبيه المذكور او التشبيه المذكور اعني الشمال او المشبه به المتروك  
اعني ذا اليد فلا دلالة لكلامه عليه قوله يمكن ان ينص عليه بذكر  
لفظ دال عليه صريحا ويشار اليه حسا او عقلا قوله عن حقيقة اي  
عن موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لاعتناء الحقيقة اذ ليس اليد  
عنده مستعملا في غير معناه يدل عليه قوله مع انه لم ينقل من شيء الى شيء  
فقوله ويوضع موضع الاتيين فيه شيء كالتفسير له قوله في قوة تأثيرها  
في الغداة يشير الى ان ضمير ز ما منها راجع الى الغداة والمراد تأثيرها  
في الغداة بالتأثير يدو صاحب الكشف جعله راجعا الى الفترة وهو الاظهر  
والاول اقوى لان الكلام سبق للغداة قوله فتجد التشبيه المنتزع  
اي فتجد المشابهة التي انتزاعها غير حاصل لك من البدان يكون المعنى  
اذا أصبحت الشمال ولها شيء مثل اليد لئلا يكون بل حصل المشابهة لك  
بما يضاف اليه اليد اعني الشمال حيث شبهه في قوة التأثير باليد  
في تصرف الشيء بيده فثبت له بيدا تخيلا والمقصود ان يثبت له حكم  
المتصرف في الشيء بيده قوله سلا في التاج السلوزائل شذن اندوه وعشق  
ويعدي بمن من حد نصره فعل بفعل بالفتح فيهما الغشادة وفي الصحاح  
سلوت عند واسليت عنه قوله مجازا بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل  
المستفاد من كلمة التفسير اي افسره بسلا حال كونه مجازا قوله من الصحو  
خلاف السكر متعلق بقوله صحا يعني انه مشتق من الصحو بخلاف السكر  
لامن الصحو يعني ذهاب الغيم قوله وقيل هو على القلب بناء على ما في التاج

ان الاقصار باز استنادن از كاري باتوانائي وكذا في الصحاح والقاموس  
فلا يمكن استناده الى الباطل قوله للصحة ان يقال انه ان اراد صحة هذا  
القول على تقدير كون الامتناع والترك بمعنىا الحقيقي فممنوع فان القدرة  
معتبرة في مفهومهما ايضا في التاج الامتناع استنادن والترك دست  
برداشتن وان اراد صحته على تقدير ان يعمل الامتناع والترك على مطابق  
الانتفاء والزوال فسلم لكن كلام القائل على تقدير حل الاقصار على  
معناه الحقيقي مع ان القول بالقلب يتضمن نكتة لطيفة وهي انه ترك  
الباطل مع القدرة عليه قوله تدني الاستعارة بالكنية عند المص لا عند  
القوم قوله اراد ان يبين انه هذه الارادة بطريق الكنية او بطريق  
الاستعارة التخييلية بعد حل الافراس والرواحل والصبي على الاستعارة  
التخييلية والاستعارة بالكنية فلا يراد انه لم يقصد من الافراس والرواحل  
على مذهب المص رح على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة  
الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بمذلت آياته وانما يلايم ذلك او  
اريد بافراس الصبي ما يلزمه فتجمل الاستعارة الحقيقية قرينة للمكنية كما في  
قوله تعالى ينقضون عهد الله اوتوهم له الا ان يكاهوم مذهب السكاكي  
رح قوله واعرض عن معاودته اذ القاصد للمعاودة لا يحمل الآلات  
بالكنية قوله فبطلت آياته من بطل الاجير بالفتح بطسالة اي تعطل  
لامن بطل الشيء بطلانا فلا يرد ان التعرية لا تدل على البطلان قوله  
نجمه من جهات المسير اي بغرض من اغراضه قوله فالصبي على  
هذا من الصبوة اي الصبي في البيت اسم يقال صبي بين الصبي والصباء  
اذا كسرت قصرت واذا فتحت مددت مأخوذ من الصبوة مصدر صبا  
يصبو صبوة وصبوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لامن الصباء مصدر  
صبي من حد سمع وهذا على وفق ما في الصحاح من ان مصدر المبني  
من حد نصر صبوة وصبوا مصدر المبني من حد سمع صباء بالفتح والمد  
وفي القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبوا وصبوا وصبى وصباء وصبى  
كرضى فعل فعلة فالمستفاد منه ان كلا اليتين مشتركان في المصادر  
وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذا من الصبوة لامن الصباء



لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيهه حال الصبي بالمقصد  
ولا حاجة الى تأويل الميل بما يمال اليه على ما قيل لان المقصد الاصل  
للتشبيه انقضاء الشهوة التي تدعو النفس اليها وما يمال اليه مقصود  
بالتمتع قوله او ان الصبي فيه اشارة الى انه يجوز على هذا الوجه ان يكون  
الصبي من الصبيان بتقدير المضاف كما في المفتاح كما انه يجوز كونه من  
الصبوة قوله وعنقوان الشباب اشارة الى ان المراد بالصبي حينئذ  
نهيته وهو ابتداء الشباب فانه او ان اتباع النفي قوله والمثال من النيل  
بمعنى الاصابة اي محل نيل الشهوات قوله وليس بصحيح اي كون قوله  
على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة ليس بصحيح لانه يفهم منه  
ان كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له انما هو على اصح القولين  
واما على القول الغير الاصح فانها غير مستعملة فيما وضعت له وليس  
كذلك لاتفاق القولين على انها مستعملة فيما وضعت له نعم فرق بينهما  
وهو ان الوضع على القول الاصح ادعائي وعلى غير الاصح تحقيقي  
ويمكن ان يقال ان قوله على اصح القولين ليس اشارة الى الاختلاف  
في كونها مستعملة فيما وضعت له بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة في قوله  
هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع كونه مجازا فخالصه ان الاستعارة  
كلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين مع انه لا يسمى على ذلك  
القول حقيقة بل مجازا وانما قيد به لان دخولها انما يضر على هذا  
القول لاعلى القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه  
تعلقه بقوله في الاستعارة اظهر كما في عبارة المتن ولعل هذا وجه التأمل  
ويجوز ان يكون وجهه انه لا يلزم من عدم جواز ارادة الوضع في الجملة  
والوضع بالتحقيق ان يكون تعلقه بمستعملة غير صحيح لجواز ان يراد  
الوضع بالتأويل فيكون المعنى في الاستعارة تعدد الكلمة مستعملة فيما  
وضعت له بالتأويل على اصح القولين ولا يسمى حقيقة وحينئذ ينظم  
الكلام غاية الانظام والجواب ان حمل الوضع على الوضع التأويلي  
يعتمد لان المتبادر منه اما مطلق الوضع او النرد الكامل وهو التحقيق  
قوله فيمكن كون الكلام قلما فاختل النظم وصار معقدا للفصل

بين قوله على اصح القولين وتعلقه بقوله في الاستعارة تعدد الكلمة  
مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا تسميها حقيقة وبين قوله تعدد  
الكلمة اه بقوله على اصح القولين قوله فيجب ان يكون لازمة او اراد  
انه احتراز وتقييد للتأويل يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام  
دون عن كذا في شرحه المفتاح ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف  
لان لازمة تكون للتأويل كيد وماتحن فيه ليس محلا له واستعمال الاحتراز  
بدون كلمة عن المفوظة او المقدرة خلاف الظاهر المتبادر قوله مبنى  
على تجوزاه فالمراد بقوله ليحترز اينضح الاحتراز قوله واجيب اه اجاب  
في المختصر بان السكاكي رح لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي  
ذكره يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك  
بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق  
ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل  
فيه احيانا وهو الوضع التأويلي وفيه بحث اما اولانا لان سلم عروض  
الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما اطلق على الوضع  
التأويلي تجوزا وامانانا فلانه فرع تعريف الحقيقة بما ذكر على تعريف  
الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكرت هذا القيد  
ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوضع  
في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع  
للاحتراز لا لتعيين المراد قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اما  
اولا فلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها لاخراج مطلق  
المجاز عن تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المجاز اذا  
عبته بازاء ما اردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً وامانانا فلما  
مر من ان القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فانها لتعيين  
المراد وامانانا فلان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى المجازي ادعاء  
انما هو بسبب القرينة فكيف يصح انه تعيين اللفظ بنفسه وامانانا  
فلان المتبادر من الوضع الوضع التحقيق لا الادعائي قوله ورد الخ  
حاصله ان تعريف الحقيقة غير ما نع قوله لا بعبارة المفتاح الخ



أشار بذلك إلى أن القصر في قولنا إنما يمكن بهذه العبارة أضافي فانه يمكن  
التعريف بعبارة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح بأن يقال باعتبار وضع  
استعمل به قوله لزم الدور بالمعنى المصطلح اعني توقف الشيء على  
ما يتوقف عليه لان معرفة المعرف تتوقف على معرفة المعرف المتوقفة  
على معرفة المعرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني قوله  
لا ينبغي ان يلتفت اه لان الشائع فيما بينهم ان يكفي بالمتقدم في التأخر  
لا العكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء أصلاً لكمال  
العناية فيها بالبيان قوله ولو سلم ادعى ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع  
به الخطاب بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا ينفع في دفع الانتقاض لانه  
يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هي  
موضوعه في الجملة وهو الوضع اللغوي من غير تأويل في الوضع الذي يقع به  
الخطاب وهو الوضع الشرعي فانه وضع تحقيقي وان لم يستعمل في الدعاء  
بهذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي  
موضوعه بالوضع الذي به الخطاب حتى يخرج قوله أي مع قطع النظر اه  
أشارة إلى ان قيد الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت عين البحث  
كانت للاطلاق بمعنى انه لا يعتبر معه شيء آخر حتى الاطلاق ايضا فيكون  
المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه باعتبار كونها موضوعه من غير  
اعتبار امر آخر وبهذا يتضح انه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريف المجاز  
لان استعماله في غير الموضوع له ليس مبنياً على كونه غير موضوع له من غير  
اعتبار امر آخر فانه قد يقع ما توهم من ان الحيثية ليست على مستغلة الاستعمال  
فيها والمدخلية متحققة فيهما فصحة التقييد بها في الحقيقة دون المجاز محل  
بحث لان ذلك مبني على توهم كون الحيثية للتعليل قوله يدخل فيه  
الغلط ليس المراد به ما يكون سهواً سبق اللسان بل ما يكون خطأ  
في اللغة صادراً عن قصد فلا بد ان قيد المستعملة بخروج الغلط قوله  
وهذا غلط اه لان استعماله خطأ في اللغة إنما يمكن بسبب قرينة حالبة  
او مقالية كانت مع ذلك اللفظ وما قبل ان حاصل كلام المحيى ان المراد  
بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة والغلط

لكون كلامه صادراً عن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة  
في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فالغلط الذي لا يوجد  
فيه القرينة داخل في التعريف فندفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ  
في اللغة قصداً وانه لا بد ان يكون معه قرينة والا لما فهم كونه غلطاً  
وقد مر ان نصب القرينة امر خفي فادبر الحكم على وجود القرينة قوله  
المجاز اللغوي اه اختراز عن المجاز العقلي والمجاز الذي في حكم الكلمة  
اعني الاعراب والمجاز باستعمال المقييد في المطلق فانه لا فائدة فيه  
سوى التوسعة في اللغة كما طلاق المشفر على شفة الانسان  
قوله في معرض السبع معها في شمس العلوم المعرض بكسر الميم  
المكان الذي يعرض فيه الشيء والعرض اشكار كردن وعرض كردن  
وقال العلامة في زي السبع والزي الهيئة من اللباس قوله في انه كذلك  
ينبغي له الجار متعلق ببرزت بعد متعلق بالجار الاول بهما لا يلزم تعلق جارين  
من جنس واحد بالفعل والضمير في انه راجع الى المنية باعتبار الموت وكذلك  
أشارة الى الامتداد وقع حالا ومعنى ينبغي ببايد وسرد فالمعنى برزت المنية  
مع الاطفاق في معرض السبع مع الاطفاق في انها ينبغي مماثلته للاسند  
من غير تفاوت بينهما لا شراً كهما في اغتيال النفوس قهراً من غير  
فارق بين الضار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يشفأ وتان  
وليس فيه الا العناية في تدكير الضمير وفي شرحه المفتاح وتبعه السيد  
قوله في انه أي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخلب وذنب ولفظ  
كذلك في موقع الحسالة انتهى فالكاف في كذلك مثل الكاف في قولهم  
الاسم كزيد أي زيد ومثله فالمعنى ان السبع ينبغي مثل كونه ذائب أي  
كونه ذائب ومثله ككونه ذائب وذات الطفاق ولا ينبغي ان السبع متصف  
بصفة الصفات فاللائق ان يقال في انه كذلك لانه ينبغي كذلك وانه  
لا فائدة في اعتبار هذا القيد قوله استعارة وصف الخ أي لفظ احدي  
المصورتين للفظ الصورة الاخرى بان يستعمل بدله اوليان الصورة  
الاخرى والاولى ترك لفظ وصف الثاني قوله كما يقال الخ ولو قبل  
ان القسم ههنا ليس لما من المقسم بل قيد القسم لان القسم عبارة



عن ضم القيود الى المقسم فالقسم هو الابيض الحيوان قلنا فليكن  
 في عبارة السكاكي رح كذلك قوله ومما يدل قطعا على ذلك انه لا يخفى  
 ان هذا جواب اخر حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل اعم منه  
 والجواب الاول تسليمه ومنع لكون المقسم اخص مطلقا فالواجب  
 تقديم هذا الجواب على الاول او اراده بكلمة على كما في المختصر الا انه  
 لقوة هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة  
 ليس قسما للمجاز المفرد اخره واوردته بعبارة تدل على قوته قوله فعلم منه  
 انه ليس مورد القسمة اى ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة اه مورد  
 القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض  
 انه جعل الاستعارة من اقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون  
 الامفردا فلا يصح عند التمثيل الذي هو مركب منها فلذا ضم اليه  
 في المختصر مقدمة اخرى وهي قوله فيجب ان يراد بالراجع الى معنى  
 الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين اى حصر  
 اللغوي في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك  
 انه قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي تجاوز  
 عن موضعه الاصلى سواء كان معنى او اعرابا او نسيبا ليدخل المجاز  
 العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فيه ويكون المراد باللغوي  
 ما ليس بعقلي اى المجاز الذي له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم الوضع  
 سواء كان في معنى اللفظ او حكمه بخلاف العقلي فان اختصاصه بموضعه  
 الاصلى بحكم العقل كما في المقتاح واللغوي بهذا المعنى قسمان راجع الى حكم  
 الكلمة وراجع الى معنى الكلمة اى اللفظ مفردا كان او مركبا ليصح الحصر  
 بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن  
 للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيره فالاستعارة قسم  
 من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان او مركبا  
 فلا يكون قسما من المجاز المفرد بقى ههنا شئ وهو انه وقع في المقتاح  
 بعد قوله لغوي قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله  
 على ما يعم المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله

وهو ما تقدم نفي توهم ان يكون المراد به ما يقابل الشرعي والعرفي  
 لا الاختصاص بالمفرد او المراد به ان مثاله ما تقدم او المراد ان اللغوي عندي  
 ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة بالكنائية وكذا المجاز  
 في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه بطريق  
 التشبيه وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب كسمية المجاز العقلي بالمجاز  
 في الجملة وهذا غاية التوجيه لكلام الشارح رح وعلى هذا فالقول  
 بقطعية دلالة هذا الكلام بمجرد ادعاء لزوم الجواب والافان القطعية  
 مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل انه يجوز ان يكون هذا  
 التقسيم منه ايضا خطأ كاد خاله التمثيل لكن الحق احق ان يتبع  
 فان السكاكي رح اجل من ان يتوهم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه  
 والى العقلي وكذا قسم اللغوي الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك  
 قوله فلا يصح في التعريف الخ بخلاف قوله الراجع الى معنى الكلمة  
 فانه ليس بتعريف وقرينة صحة الحصر دالة على ان المراد بهما اللفظ  
 قوله مع انه صرح به يعني انه صرح بان الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد  
 فكيف يرضى بان يراد في تعريفه للمجاز من الكلمة اللفظ مطلقا فلا يرد ان  
 كلام الشارح رح هذا مناف لما تقدم من قوله فعلم انه ليس مورد القسمة لان  
 ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه السلف وهم قسموا المجاز مطلقا وهذا  
 الكلام في بيان تعريفه للمجاز ثم انما صرح بالمشكور اشارة الى ما  
 في فصل المجاز العقلي حيث قال واتى بناء على قولى هذا ههنا وقولى ذلك  
 في فصل الاستعارة التبعية وقولى في المجاز الراجع عند الاصحاب الى  
 حكم للكلمة على ما سبق اجعل المجاز كله لغويا وينقسم عندي هكذا  
 الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على  
 قولى يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكنائية وكذا الاستعارة التبعية  
 وقولى بان اطلاق لفظ المجاز على المجاز في الحكم بطريق التشبيه وليس  
 بداخل في المجاز اجعل المجاز كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هي  
 غير موضوع له الذي سماه المجاز في المفرد وقيل في بيان الحوالة انه  
 صرح بان التقسيم اليهما المجاز اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم



ويسمى المجاز في المفرد ولا يخفى انه لو فسر الحوالة بما ذكره يلزم المناقاة المذكورة قوله بعد ما ارى به ان هذا التعميم لادخال المجاز المركب اعني التمثيل في التعريف وبعد ما ارى ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز في تعريف الحقيقة قوله لم يدخل المركب اى المجاز المركب في التعريف لان الاستعمال في غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له الشخصى ولا موضوع له شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصى له هذا واوارى الوضع الشخصى له اولا جزاءه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة ان هذا حق لكن اعتبار تلك الامور في الطرفين اعم من ان يكون تلك الامور اجزاء لهما او خارجة عنهما عارضة لهما كما في تشبيه السقط بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص او معروضة لهما والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع تلك الامور كالوحدة الاعتبارية للعسكر وقد يكون من امر واحد بالقياس الى اخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع جزء من واحد وجزء من اخر وحيث ان يكون المنتزع مركبا ومستلزما للتركيب المنتزع عنه ففي قوله وحيث ان يلزم ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا مناقشة قدر فانها المقدمة التي اوقعته في الغلط وعليه مدار كلامه كما استغف عليه قال قدس سره لانه منتزع من عدة امور هي اجزاؤه لم يدع الشارح رح هذا المعنى فلا وجه لفيه اتعايد على ان الانتزاع من امور يقتضي تعدد المأخذ كما سيحى من كلامه قال قدس سره كما ان وجه التشبيه فيه ان المنتزع مركب المركب يكون مركبا البته قال قدس سره ولو اکتفى في التشبيه التمثيلي الخ كلام مستدرك اذ لم يذهب الشارح رح اليه بل اکتفى بالانتزاع من المتعدد سواء كان مركبا اولا قال قدس سره ذهب المحققون الى ان المفتاح ان القسم الثاني وهو ان يكون وجه التشبيه غير واحد لكنه في حكم الواحد على نوعين اما ان يكون مستندا الى الجنس كقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص

وكالبريا اذا شبهت بعنقود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن ظهور البيض المستديرة الضغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى اخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المصنف زح ايضا وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل نحو اعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع الخبر المويس على ما ذكره في اخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادى على ان كون وجه التشبيه منتزعا من متعدد لا يقتضى تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه منتزعا من متعدد من غير تعرض لحال الطرفين فلا بد لدعواه اعني وجوب تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد قال قدس سره وبني عليه الخ فيه ان معنى اعتراضه ان التمثيل اى الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لانها مجاز مركب لا ان التشبيه التمثيلي يقتضى تركيب طرفين قال قدس سره بخلاف لما في المفتاح الخ لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشبّه به في التمثيل صورة منتزعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضى التركيب بل قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كما مر وسينكشف لك قال قدس سره واذا انحصرت ان هذه الشرطية صادقة لكن الكلام في تحقق المقدم اقل قدس سره بناء على ما مر بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية قال قدس سره واما التجوز الاول وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين قال قدس سره وهو خلاف المتبادر من العبارة الانصاف ان المتبادر منها ان يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين او وجه التشبيه فكلا وهو مختار الشارح رح كما سيحى قال قدس سره ولم يقل احد ان قد نقلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه التشبيه فيها منتزع من امور متعددة هي اوصاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من امور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه اعمال الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي



وجهه منترع من متعدد كما مر قال قدس سره لجواز ان يعبر الخ  
 واذا جاز ذلك جاز ان يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المعبرة  
 فيها مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان له اجزاء  
 قال قدس سره وهو مردود ايضا اه لا يخفى ان ما ذكره انما يتم لو وجب  
 ملاحظة الامور قصدا في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس  
 كذلك فان التكلم يلاحظ الامور المتعددة قصدا وينترع عنها  
 وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ  
 ينتقل منه الى الكل اجمالا ثم يلاحظها تفصيلا فينتزع عنها  
 وجه الشبه قال قدس سره لثبت مدلوله لذلك اللفظ اه فيه انما مدلوله  
 لذلك اللفظ تضمننا او التزاما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها  
 قصدا في انفسها وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ  
 وكون تلك الملاحظة باعتبار الفاظ مفردة في الإرادة محال بحيث  
 قال قدس سره فيكون الدال على المشبه الخ فيه انك قد عرفت  
 ان الواجب في المشبه المركب ملاحظة اجزائه اجمالا لينتقل منه  
 الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفي المفرق لابد من ملاحظة  
 الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه اصلا فالفرق بين التشبيه المركب  
 والمفرق واضح فلا يقاس المركب عليه قال قدس سره ليست مفهومة  
 من لفظ المثل ان اراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلا فسلم لكن كونه  
 واجبا في التشبيه المركب ممنوع لم لا يكفي الملاحظة الاجالية التي  
 ينتقل منها الى التفصيل اللازم في انتزاع وجه الشبه وان اراد عدم  
 كونها مفهومة اجمالا فمنوع فان اضافة لفظ المثل لا يهد كما هو  
 الاصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة المخصوصة قال قدس سره  
 فلا شعار بالتركيب اي مبتدأ قال قدس سره ودخول الكاف اه فيكون  
 لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم  
 بالتشبيه عليها قال قدس سره مما درنا اه قد بين لك ان هذا مجرد ادعاء  
 لم يثبت بما ذكره قال قدس سره فنكون كل اه فان المشبه متمسك المنقن  
 بالهدى وهو امر اضافي منترع من المنقن بالقياس الى الهدى والمشبّه به

الاستعلاء المنترع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ  
 الدال على المشبه به اعني كلمة على في المشبه من غير اشعار بالتشبيه وهذا  
 معنى الاستعارة التمثيلية التبعية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشف  
 في شرح قوله مثل انما هم اه يعني هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية  
 يدل عليه قوله شبهت حالهم وهي تمكثهم واستقرارهم عليه وتمسكهم  
 به بحال من اعلى الشيء وركبه ثم استعير الحالة التي هي المشبه  
 المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به وبذلك على ان الاستعارة  
 التبعية تمثيلية الاستعارة وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة  
 اهل قتشبه حال المكلف وصكت وكيت بحال المرتجى المخبر الخ  
 قال قدس سره ولما صرح بان كل واحد الخ الملازمة بمجموعة  
 بل اللازم ان يعتبر في كل واحد منهما امور متعددة هي مأخذ انتزاعها  
 سواء كانت اجزاء او لا قال قدس سره لا يستلزم اه لما عرفت من ان  
 الانتزاع على احواء ثلاثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها قال قدس سره  
 بل في مأخذها بل التعداد في مأخذها وامل تسليمة تركب المأخذ على التزل  
 قال قدس سره الاول ان المشبه به مثلا اه قد عرفت انه فاعه بما من  
 من ان الانتزاع قد يكون من المجموع وقد يكون من واحد بالقياس  
 الى اخره وعلى التقديرين لا يلزم التركيب قال قدس سره والثاني  
 ان وجه الشبه في التمثيل الخ هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل  
 يجب ان يكون منترعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع لا يستلزم  
 التركيب قال قدس سره وهي مصرحة بان كل واحد اه مفاد عبارة  
 اعني قوله لا معنى للتشبيه المركب اه ان التركيب يستلزم الانتزاع  
 واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلا فالفرق بينهما بالعموم  
 والخصوص قال قدس سره واعلم ان تشبهى الان اه حيث لم يتعين  
 مما سبق انه استعارة تبعية او تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم اجتماعها  
 قال قدس سره الاول ان يشبه الهدى اه لا يخفى ان الاستعارة  
 لا تشبه على المبالغة في المشبه باذعاء كونه فردا من المشبه لا يناسب  
 تحمل الآية على الاستعارة بالكيفية اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى



بكونه فردا دائما من المركوب قال قدس سره الثاني ان يشبه نفسك اه  
 هذا هو المراد من الآية اذا المقصود مدح المتقين بانهم مستقرون  
 على الهدى والبيان في قوله قدس سره الثالث ان يشبه اه لا يخفى  
 ان التركيب من ذات المتق والهدى وتمسكه به اعتباري محض اذ لا تركيب  
 بين لذات واصفة وكذا في جانب المشبه به فلا فائدة في تشبيه احديهما  
 بالآخرى وادعاء دخولهما فيهما فضلا عن المبالغة المطلوبة من الاستعارة  
 قال قدس سره ينبغي ان يدرك جميع النقاط اه بان يقال اوائك الذين  
 على رواحل من ربهم قال قدس سره لانه اقتصر الخ الاقتصر  
 على بعض الفاظ الاستعارة التمثيلية مع كونها منوية لا دالة من شهود  
 من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد الرأي قال قدس سره كانت كلمة  
 على دالة دلالة التزامية قال قدس سره فقد انضح جواز ان تضعهم تقدم  
 انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مضموية او ذكرها مرادة وانه لا يجوز  
 كونها مرادة في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه به والمستعار  
 مرادة غير متحدة في النظم فكلا والمقصود بهذا والقياس غير مفيد  
 قال قدس سره في احوال الخ فان اعتبر تلك المعاني قيودا  
 للمعنى كان الاستعارة تسمية وان اعتبرت اجزاء كانت تسمية  
 قال قدس سره فانه جعل الخ حيث قال شبهت حالهم بحال  
 من اعلى الشئ ورسمه قال قدس سره هو انتمسك بالهدى  
 لا الهبة المركبة من المتق والراكب والهدى قال قدس سره قد يتخيل  
 اجتماع التسمية الخ حيث قال فتسبه حال المكلف الممكن من فعل  
 الخ علة والمعصية مع الارادة منه ان يصنع باختياره بحال المرتجى  
 الخير بين ان يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الخ الخ الى الخ لا يشتمل  
 في التسمية يدل عليه الاستغناء كما مر منقولا عن الطيبي قال قدس سره  
 وقد سرح اه حيث قال فاذا اردت استعارة لعل افعروا ما قدرت  
 الاستعارة في معنى التراجيح ثم استعملت بهنالك لعل انتهى لكن هذا  
 التفسير انما يدل على كونها تسمية ولا يدل على اني كونها تسمية  
 وانما ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعهما كما نقلناه سابقا وفيه التسمية

بناء على ما راعه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح رح  
 في شرح المفتاح في هذا المقام وما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة  
 التسمية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف  
 مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع  
 في الصناعة قال قدس سره فتشبه بصيغة الخطيب والنبص  
 عطفا على قوله تبنى في قوله مثل ان تبنى على اصول العبدل قال  
 قدس سره بارادة الله تع على رأى المعتزلة من جواز تخالف المراد  
 عن الارادة قال قدس سره لانه قد بيناه قال الشارح في شرح المفتاح للحالة  
 المشبهة تعلق بالخالق والمخاوق جبهة لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم  
 مع تقوى بعض الاختيار اليهم والحالة المشبهة بها تعلق بالراجي والمرجو منه  
 لان معناها تربي الخير والتقوى من المخاطبين فآثر في ظاهر الاضافة  
 جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه اقرب الى رعاية الادب ووضح  
 في تقرير المقصود واسهل في تصوير وجه الشبه بين التردد ولكن لم يجعله  
 خلوا من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه ان يطيع  
 باختياره بل وفي لفظ الممكن والخير اشارة الى ذلك قال قدس سره وعبارته  
 هذه محتملة ايضا فيه انه انما يتخلل عبارة او كان قوله بل ونصف صورة عطفا  
 على الحالة في قوله تشبيه الخالف واضرا با عنه اما لو كان بخذف المبتدأ اي  
 بل هو وصف صورة عطفا على قوله فان مبنى التمثيل واضرا با عنه كان  
 موافقا لعبارة المفتاح في المعنى بلا زينة قوله بانه توهم للملام اه بان  
 توهم للملام تشبها به قوام سيرا بانه في النفس وتأثرها عنه فاستعاره  
 اسم الماء وضافته الى الملام قرينة للاستعارة واسب تشبيه الملام بشيئه ماء  
 حتى يتوهم للملام مثل الماء شبه توهم الانجاب المنية لشبهها بالسميع فبطاق  
 عليه اسم الماء ويضاف الى الملام على سبيل الاستعارة التخييلية  
 ليكون قرينة للاستعارة بالكنائية قوله مستحسن لان الاستعارة  
 التخييلية قلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة للاستعارة بالكنائية كذا  
 في المفتاح قوله قد شبه الملام بطرف شراب مكره لاشتماله على ما  
 بكرهه الملووم او الماء المكروه لان تصاف كل منهما بالكرهية هكذا



في النسخ التي رأيتها وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابي تمام فليس فيه دليل لجواز ان يكون ابو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملام كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملام فيكون التخييلية في قوله تابعة للمكنى عنها او بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غلب لالوان فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لاستعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه انتهى فان مقاده تشبيه الملام بمطلق الظرف او بالماء المطبق ومعنى البيت لا نسقي ماء الملامة فان ماء بكائي قد استعذبته وحصل به اذرى وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملامة ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها للوم بظرف الشراب المكروه او الشراب المكروه ولفظ البيت لا يدل على شيء منهما انما يستفاد منه تشبيهه بمطلق الظرف او بمطلق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه فانه لو كان لفظ مكروه مذكورا فمما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي اه معنى كما لا يخفى قوله ان يكون الترشيح اى ترشيح الاستعارة المصراحة كما يدل عليه بيان الشارح رح وانما قلنا ذلك لان في وجود الترشيح للاستعارة المكنية خلافا لما قال السيد في شرحه للمفتاح قد يقال ان في قول السكاكي رح اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد اه اشعارا بانها اى الترشيح والتجريد انما يجريان في الاستعارة المصراحة بهادون المكنى عنها لكن الصواب ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لم انتهى فالتفق عليه انما هو ترشيح المصراحة على انه يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمة كان ما هو قرينة المكنية كذلك قوله ثم هذا الفرق اه متعلق بقوله اذ لا فرق وتمة لتحقيق كلام المصنف رح وقوله وهذا معنى قوله في الايضاح الى ههنا اعتراض بينهما قوله وما يدل اه اشارة الى بطلان التالى المشار اليه في المتن فان حاصل اعتراضه انه لو كان التخييلية

عبارة عما ذكره السكاكي رح لازم ان يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جعله كلاما مستقلا اشارة الى انه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنفى كونه مجازا مع انه لا دخل له في نفي التالى ثم ان الشارح رح قال في شرحه للمفتاح وتبعه السيد ان الترشيح سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقته لا يتناهى على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع اسد هصور وافي البراثين والاستبدال اشتراه يتفرع عليه الربح والتجارة او عدمهما ولا يعتبر فيه تشبيه واستعارة وقال في شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون مجازا عن شيء كالكوكب والتعشيش وقد لا يكون كتلاطم الامواج وهكذا في الكشف والجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث هو ترشيح لا يكون مجازا لان المقصود منه تربية الاستعارة وهى انما تحصل اذا كان بمعناه الحقيقى لكون من خواص المشبه به وانه يجوز ان يكون مجازا في نفسه اما مرسل لا يحوله البدا الطولى اى النعمة العظمى او استعارة فالوكر والتعشيش باعتبار معناه الحقيقى ترشيح لاستعارة النسر وابن داية للشب والشباب وباعتباره معناه المجازى المراد منها اعني الفردين والزول استعارة تصريحية تحقيقية وعبارة هذا الكتاب يجوز ان تحمل على السلب الكلى وان تحمل على رفع الايجاب الكلى فانه كاف في بطلان التالى قوله ما ذكره صاحب الكشاف اه حيث جعل الترشيح مقابلا للاستعارة فان كان المدعى رفع الايجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فيانه انه يفهم من قوله او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه ان الترشيح يكون بما يناسب المستعار منه والمناسبة انما تتحقق اذا كان بمعناه الحقيقى فيكون الترشيح من حيث انه ترشيح حقيقة لا مجازا قال قدس سره قدس سره اى ان الترشيح اه حيث نقله بقوله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف المسأى به الخ قال قدس سره فله ان يأول اه قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا اليراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال بالظاهر لان المطلب ظنى قال قدس سره ترشيحا في الجملة



اي بالنظر الى المعنى الحقيقي استعارة في نفسه ايضا وكونه تابعا لاستعارة  
اخرى لا ينافي كونها استعارة في نفسه كما مر في بقضون عهد الله قوله  
وجوابه ان الامر الذي اه قال السيد في شرح المفتاح في تقرير الجواب  
ان اللازم في التخيلية قد افترن بلفظ لا يلازم بحسب الظاهر فاحتج  
الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترجيح قد افترن بلفظ بلازم  
فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق في الناس من اللفظ كاف له  
فيما ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر ممنوعة لعدم صحة اضافة  
الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المنة مثلا فلذا زاد الشارح رح قوله لانه  
جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه والجواب عندي عن اعتراض  
المص رح ان المقصود من الترجيح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة  
وذلك انما يحصل بالحمل على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التخيلية  
فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للمكنية فلا يد من ان يراد بها الصورة  
الوهمية قال قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ ان كان  
المراد انه تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه الذي مع الترجيح  
فالاعتراضان واردان لكونه محتملا وان كان المراد انه تقوية وتربية  
للمبالغة المستفادة من التشبيه المعتبر بدون هذا الترجيح فلا وزود لهما  
لكونه خارجا عن زائد اعلية وماسبق من قوله والترشيح ابلغ من التجريد  
والاطلاق ومن جمع الترجيح مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثاني حيث اعتبر  
ابغية بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام في تاسي التشبيه  
قال قدس سره ذكر هذا الكلام اه دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم  
توقف اعتراض المص رح عليه وعدم كونه سببا للواقع بانه مذكور  
ههنا توطئة للاعتراض الذي اوردته المص رح على السكاكي رح  
في رد التبعية الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على ما سيحكي في قوله  
فالاستعارة بالكناية لا توجد بدون التخيلية انها مستلزمة لهما اتفاقا  
بناء على اتفاق الكل باضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضي  
الاستلزام المذكور وانما قال لتخيل صحة اه لان صحته مبني على الاستلزام  
المذكور وهو تخيل محض توهم المص رح وباس مذهبنا لاحد فان المكنية

توجد بدون التخيلية عند القوم في نحو بقضون عهد الله وعند السكاكي  
رح توجد في نحو اثبات الربيع قوله لا يكون الاعلى سبيل الاستعارة  
ان اراد انه لا يكون الاعلى سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك  
المشبه على التخيل واثباته لشيء ادعاء فليس لكنه لا يلزم منه استلزام  
المكنية للاستعارة التخيلية بمعنى الصورة الوهمية وان اراد انه لا يكون  
الاعلى سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فمنوع لم لا يجوز  
ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخيل من غير استعارة  
للمصورة الوهمية قوله ما يحصل به التفصي اه نقل عنه وجه التفصي  
انه اذا جعل المنة مراد فالسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز  
كما استعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك  
كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد  
حقيقة فيه قوله على سبيل التخيل انما قال ذلك لان ادخال المنة في السبع  
وجعل افراده قسمين يوجب العموم والخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد  
في الصديق لما كان موهبا للاتحاد في المفهوم ولذا توهم الترادف بين  
السيف والصارم خيل الترادف بينهما قوله وعلى هذا يندفع ما قيل  
اي في جواب اعتراض المص رح لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف  
وادعاء السبعة لا يوجب كون الموت غيره وضوع اه بالتحقيق قوله وذلك  
لانا نقول اه اي اندفاع ما قيل لاجل اننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي  
وهو ليس مراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو وضوع له  
قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنة اه يريد ان قيد الحثية في تعريف  
الحقيقة تعليلية بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له لاجل كونه موضوعا له  
ولاشك في بحقه في لفظ المنة في قولك اظفار المنة ولبست تعييده  
حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له  
اي من غير اعتبار اخرجه فلا يكون لفظ المنة حقيقة في الموت لا اعتبار  
ادعاء السبعة له قال قدس سره يفهم من بيان المستعار هو لفظ المشبه به  
هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق  
الاستعارة من قوله وانت تريد بالمنة السبع بادعاء السبعة لهما قرينة



على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلا يكون المنية مستعاراً اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به فلا حاجة الى ما ذكره بقوله اللهم الا ان يقال اه قال قدس سره وتعريفه لها بما ذكره اما حال التعريف فقد عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الاثنية امثلة ليس في شئ منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه قال قدس سره وعده مجازاً اه يعني ان ادعاء السبعية للموت اذا استلزم كون لفظ المنية مجازاً فادعاء الاسدية للشجاع يستلزم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق تحكم قال قدس سره كما مر من قوله لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له اه قال قدس سره فتأمل وجه التأمل ان التصوير المذكور ادعائي في كلتا الاستعارتين فالموضوع له في المكينة موضوع له تحقيقاً فيكون حقيقة وفي المصرحة غير موضوع له تحقيقاً فيكون مجازاً فالفرق المذكور مجرد تفسير في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفتاح من ان ما لبس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه ما لم يصر خارجاً عنه دون العكس اي ما كان خارجاً اذا اعتبر معه ما لبس بخارج لم يصر خارجاً والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجاً قطعاً لان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقاً لا ادعاء قوله وحينئذ يندفع الاشكال اي اشكال اختلال عبارة السكاكي رح واما اعتراض المص رح فلا يندفع بهذا الحق ولذا قال في شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز اللغوي وليس ههنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم الا ان يقال انه مذكور كتابة بذكر رديفه قوله وبالجملة ما جعله القوم اه هذا يجري في كل صورة يكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية ولا يجري فيما يكون القرينة حالة اذ ليس ههنا لفظ يجعل استعارة بالكناية كما في قوله تعالى اعلمكم تتقون فان لعل استعارة تبعية لارادته تعالى لامتناع الترجي عليه لكونه كلام الغيوب

وكذا في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فان رب استعارة تبعية على سبيل التهكم بقرينة مناسبة كثرة الوداد بحالهم قال الشارح رح في شرح المفتاح نجعل ارادة التقوى استعارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل اليه قرينة و قوله الوداد استعارة عن كثرة تهكما وذكر رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه ان ارادة التقوى ليست بمذكورة فكيف يجعل استعارة بالكناية وان الترجي مذكور صريحاً لكونه معنى حقيقة الكلمة لعل فكيف يكون مكيناً عنه وان نسبة لعل اليه تعالى قرينة على انها ليست بمعنى الترجي لا على ان ارادة التقوى مجاز عن الترجي وكذا ذكر رب مع و داد الكفار قرينة على عدم كونها للقلة لا على كون القلة استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وفيه ان المذكور في الآية يتقون بصيغة الفاعل والاستعارة في معنى الفاعل لا تكون الانبعية فثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون التوجيه المذكور كافياً للتبعية من البين وقيل يجعل مخاطبون استعارة بالكناية عن ربحي منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وفيه انه ليس ههنا رد التبعية التي في لعل الى المكينة بل هو تصوير لاستعارة فاعل تتقون عن ربحي منهم الاتقاء ويرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكناية في الايتين على غير طريقة السكاكي رح والكلام انما هو على جريان طريقته قوله لا مجازاً مرسلان بان يكون نطقت مجازاً عن دلت بعلاقة الملازمة بينهما على ما مر قوله ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة اي على تقدير كون نطقت الحال استعارة تبعية لان الكلام في رد التبعية الى المكينة عنها واذا حلت على المجاز المرسل لا يكون مما نحن فيه وايضاً على تقدير كونه مجازاً مرسلان يلزم تحقق المكينة بدون التخيلية فيلزم الفساد المذكور في الشق الاول قيل كلام السكاكي رح صريح في انه رد الاستعارة التبعية الى المكينة على قاعدة القوم حينئذ لاحاجة له الى استعارة قرينة الاستعارة المكينة لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها فلا يتم ما رده المص وانما قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال واوانهم جمعوا



قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلوبوا يعلموا  
في قواهم نطق الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة  
بالتصريح استعارة بالكناية عن التكليم وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة  
الاستعارة كما تراهم في قوله \* واذا الميتة انشبت ظفارها \* امكن اقرب  
الى الضبط اقول كلامه في اخر فصل المجاز العقلي صريح في انه مختاره حيث  
قال وانني بناء على قولي هذا من ان نحو انبت الربيع البقل استعارة بالكناية  
وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية من قوله واوانهم قلوبوا فجعلوا  
وقولي في المجاز الرابع عند الاصحاب الى حكم للكلمة على ما سبق  
من انه ينبغي ان لا يعد في المجاز اجعل المجاز كله اغويا وينقسم عندي  
الى مقيد وغير مقيد والمقيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى  
مصرح بها او مكنى عنها والمصرح بها الى الحقيقية وتخييلية والمكنى عنها  
الى ما قرينتها امر مقدر وهمي كالانيات في قولك انساب الميتة  
وكنظفت في قولك نطق الحال بكذا الامر محقق كالانيات في انبت  
الربيع البقل انتهى فانه اسقط الاستعارة التبعية والمجاز العقلي من اقسام  
الاستعارة وجعلها ما داخلين في المكنى عنها قال قدس سره فادركت  
اه لم يظهر وجه هذا التصور بعد تصوير الشارح رح بقوله في قولنا  
نطق الحال اه فانه تكرر لما ذكره الشارح رح قوله فما لا ينبغي ان يلتفت  
اليه رد على الخالي وبين وجهه في الخاشية بقوله لان هذا منع لما  
هو بين عندهم من ان ليس الاستعارة الاجازة علاقتها المشابهة واذ لا يعرف  
ههنا علاقة غير المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام اصلا  
مع ان السكاكي رح مصرح بان نطق ههنا امر مقدر وهمي كاطفار  
الميتة فاطلاق النطق عليه ليس بطريق الحقيقة وهو ظاهر  
ولا بطريق المجاز المرسل اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة بينهما غير  
المشابهة كما في اطفار الميتة انتهى يعني ان ما ذكره الخالي من  
اشتراط الامرين في الاستعارة مخالف لما تقرره عندهم ولو اعتبر  
الشرطان فهما ان يطلان حصران في المرسل والاستعارة فالاول شرط  
لحسن الاستعارة التصريحية والثاني امر لازم من استعمال لفظ المشبه به

في المشبه وادعاء كونه فردا منه نعم يشترط فيها قصد التشبيه اذ لو  
لم يقصد التشبيه لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يفرقوا بين قصد  
التشبيه وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا مخالف لما صرح به  
سابقا في مواضع متعددة من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال  
اذ لا يعرف ههنا علاقة اي ليس المعروف المشهور بينهما علاقة غير  
المشابهة فلا ينافي ما سبق في بحث الاستعارة التبعية بقلا عن بعض  
الفصلاء من تجوز كون العلاقة بينهما الملازمة بناء على ان الدلالة لازمة  
للتطابق وحاصل قوله مع ان السكاكي رح اه ان ما ذكره في جواب اعتراض  
المص رح من جانب السكاكي رح لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة  
الوهمية قال قدس سره اشارة الى ان الاستعارة اه يعني ان ما ذكره  
الشارح رح انما يرد لو قال ذلك البعض بالاستعارة التخيلية في الحال  
باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال يجعل اللسان لها وفيه  
ان جعل اللسان لها انما يفيد تحقق الاستعارة التخيلية في اللسان لكونه  
مستعملا في صورة وهمية لافي الحال لا اتصال ولا تما فكيف يصح قوله  
بل في الحال وهذا هو الذي بعث الشارح رح على جعل لفظها  
مفعولا بانيا ليجعل كافي قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن واما نصريحه  
بما ذكره فانه يدل على تحقق الاستعارتين المكنية في الحال والتخييلية  
في اللسان ولا يدل على تحقق التخييلية في الحال اصلا قال قدس سره  
بل الظاهر من كلام الحبيب الخ هذا محتمل بعيد غاية البعد فان كلام  
المص رح ينادى باعلى صوت على ان الكلام في نطق الحال والاقرب  
ان يقال انه جعل الاستعارة التخيلية في نطق الحال يجعل اللسان لها  
باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالمفوض ذكركم في قولنا نطق لسان  
الحال لفظ لسان المفوض استعارة تخيلية كذلك في نطق الحال  
اللسان المقدر قال قدس سره وبالجمله اه فانه ذكر ثلث مقدمات كل  
واحدة منها مخالف لكلام السكاكي رح قوله في شرائط حسن الاستعارة  
ان اريد بشرائط حسنهما تكون بسببها مقولة وانبتت بانتقامها وبقيت  
غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه فلا خفا في كلامه



لان شمول وجه الشبه للطرفين بحسن الاستعارة والتشبيه وانتفاؤه بوجوب  
انتفاؤها كما نص عليه السكاكي رح وكون التشبيه واقيا بالعرض بوجوب  
حسنه وكونه ناقصا فيه بوجوب عدم حسنه ولا بوجوب انتفاؤه وكذا  
كونه سليما عن الابتذال بوجوب حسنه وكونه مبدلا بوجوب كون التشبيه  
غير مقبول لانتفاؤه وعدم الاشتمام بالتشبيه بوجوب كونها مقبولة وبلاشتمام  
يتبقى الاستعارة كما بينه الشارح رح بقوله ولذا قلنا اه وان اريد بها  
ما بوجوب حسنها ولا يتبقى بانتفاؤه كما هو الظاهر المتبادر المستفاد  
من عبارة المفتاح حيث قال واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن  
ان صادقتها حسنت والاعريت عن الحسن وربما اكتسبت قبحا  
وقال الفاضل الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحا لان عدم شروط  
الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق  
اما بوجود القبح واما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة  
بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بان يقال المراد  
بالشمول الشمول بلاشبهه وكذا بالوفاء الوفاء بلاشبهه فانه اذا تحقق  
الشبهه في الشمول والوفاء يكون التشبيه واقيا وكذا الاستعارة الا انه لا يقي  
حسبهما ومعنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيهه  
اي لاجل ان عدم اشتمام الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعني المحققين  
من علماء البيان انه اذا تحقق الاشتمام بان ذكر المشبه به ولم يذكر المشبه  
وذكر وجه الشبهه كما في المثال المذكور انه تشبيه والتقدير رأيت مثل  
اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بناء على طي ذكر المشبهه وذكر  
لفظ المشبه به لان القول بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير  
الحسنة كما ذهب اليه البعض فكذا اذا بين المشبهه بالمشبهه به صريحا  
اوضحنا كما في قوله تعالى الخبط الابيض من الخبط الاسود من الفجر او وجد  
في الكلام ما يشعر بالتشبيه بان حل المشبه به على المشبهه او ذكر مع لفظ  
المشبهه به صفة تلائم المشبهه نحو بدر يسكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقا  
من امرار البلاغة وقال بعض الناظرين متابع لما قاله السيد في شرحه  
المفتاح ان اشتمام رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبهه فيه من غير اشعار

بالتشبيهه كما في قوله \* قد زرت ازراره على القمر \* او فيما اذا كان التركيب  
محملا للتشبيه والاستعارة نحو اسد يرمي فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيها  
كامر وان قدر الخبر اي عندي كان استعارة كما قاله الابهري ففي هاتين  
الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بان يبين  
المشبهه بالمشبهه به او ذكر وجه الشبهه كان تشبيها بالاستعارة ففسر قوله  
ولذا قلنا اه اي لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشتمام قلنا انه اذا زاد  
على وجه الاشتمام بان ذكر وجه الشبهه مثلا كان تشبيها لا استعارة  
ولما كان قوله لان اشتمامها يبطل الغرض من الاستعارة منافيا لهذا  
التوجيه قدر المضاف اي يبطل كمال الغرض وجعل قوله اعني ادعاءه  
تفسير الغرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على ان ادعاء ان الاستعارة  
في قوله \* قد زرت ازراره على القمر \* غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد  
فان الاستعارة انما تقتضي طي ذكر المشبهه وعدم الاشعار بالتشبيه بحيث  
لواقيم لفظ المشبهه مقام لفظ المشبهه به استقام الكلام ولم يفت الا المبالغة  
وهو متحقق في المثال المذكور قوله نعم المجردة ناقصة الحسن وما يتوهم  
من ان فيه اشتمام رائحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبهه  
في المجردة هو الذات مع الوصف كما ان المشبهه به في المرشحة الذات مع  
الوصف وقدم ذلك وقيل ان التجريد يحى بعد تمام الاستعارة فلا يكون  
الاشتمام فيها والاشتمام المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه انه قد سبق  
ان قوله تعالى ومن كل ثأكلون لما طرباه مانع من حل قوله تعالى  
وما يستوى البحران هذا عذب فرات اه على الاستعارة مع انه جاء بعد  
تمام الاستعارة قوله جل جلاله لا يفضي الى الابتذال فانه مقوت للحسن  
والتوصية بالجلال انما هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبهه  
فيه بلفظه فلم يكن وجه الشبهه جليا بصير تعمية بخلاف الاستعارة  
بالكتابة لان المشبهه مذكور بلفظ مستعمل في معناه استغفر له لفظ المشبهه به  
كتابة فالقربة كافية في ذلك كذا في شرح المفتاح الشريفي فتدبر  
فانه قد خفي على البعض قوله اعم محلا اي بحسب التحقق لا بحسب  
الصدق قوله ويتعين التشبيه اي عند البلاغ لانهم يحترزون عن غير الحسن



لانه لا يصح الاستعارة فيكون منافيا لما تقدم من ان كل ما يتأني فيه الاستعارة يتأني فيه التشبيه قوله غير تابعة لها بان تكون تابعة للتشبيه كما في اظفار الميتة الشبيهة بالسبع انشبت فلان قوله استعارة مصرحة اه يعني ان الاستعارة الخيلية مقصودة في نفس مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالمحققة فيبذخ ان يكون حسن ابرعاه جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة للممكنة وقرينة عليها لا يقتضي ان يكون حسناتها تابعة لحسنها ولا يكون لها حسن في نفسها نعم يقتضي ان يكون حسن المكنى عنها موجبا لمزيد حسنها قوله وظاهر عبارة المفتاح اه وهو قوله واما الرفع مجازا والنصب مجازا وانما قال وظاهر لانه يمكن ان يقال المراد المرفوع مجازا والرفع حكم مجازي وكذا النصب كذا في الشرحين وهو المناسب لسابق كلامه ولاحقه قوله كلمة تغير اه ظاهر هذا التعريف ان يكون مطلق تغير الاعراب بالحذف او الزيادة موجبا لكونه مجازا وما سيجي من التعريف الذي ذكره الشارح رح فيما سيجي ان يكون التغير في الاعراب والمعنى الى ما يخالفه موجباه قوله الظاهر الخ انما قال ذلك اذ يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاثر المترتب عليه اعني الفاعلية والمفعولية قوله وبه يشعر لفظ المفتاح حيث قال فالحكم الاصل هو الجر قوله بان المقصود اي المقصود من هذا الكلام في المقام الذي وقع السؤال عن الاهل فالقرينة ههنا على الحذف هو المقام بخلاف الاول فان القرينة فيها الامتناع العقلي قوله ان لا يجعل الكاف زائدة فيصل اصالة الكاف تقتضي نفي ذاته تعالى لان كل شيء يكون مثل مثله فانه تعالى هو مثل مثله فاذا نفي مثل مثله فقد نفي هو تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس شيء لان المثلية من الاضافات والمتضايفان يتكافئان وجودا فلو كان ذاته تعالى مثلا لمثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر نعم ان فرض مثل لمثله يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض ومفهوم الآية اني مثله في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء والى ما ذكرنا اشار الشارح رح بقوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر

قوله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اه قيل المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون مثل لمثله سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى اخبر فكذا احد غير المتكلم وايضا لا تسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود مثله محال والمحال جاز ان يستلزم محالا آخر والجواب عن الاول ان اسم ايس شيء وهو نكرة في سياق النفي فيعم فيفيد الآية نفي شيء يكون مثلا لمثله ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصديق عليه انه شيء هو مثل لمثله والاضافة لا تقتضي خروجه عن عموم شيء بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية دلت على تخصيص احد غير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير ومن الثاني ان وجود المثل لشيء مطلقا يستلزم وجود مثل المثل مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء وذلك بين فالمنع بتجوز ان يكون لذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلا لمثله مكابرة قال قدس سره الصواب اه ما ذكره ايس بصواب اما اول فلان المذهب الكلامي هو ايراد الحجية وليس في الآية اشعار بالحجة فضلا عن الايراد واما ثانيا فلانه حيث يكون الحجية قياسا امتثاليا استثنى فيه تقيض التالي هكذا لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لكنه ايس مثلا لمثله فلا بد من بيان بطلان التالي حتى تتم الحجية اذ ايس يتناقصه بل وجود المثل ووجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم والجهل لا يجوز جعل احدهما ادليا على الآخر قال قدس سره يدل على ذلك تقريره اه تقريره لبيان اللزوم بينهما حتى يتحقق العلاقة الموجبة للاتصال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكسائي ولذا لم يتعرض لبطلان التالي اصلا قال قدس سره لم يكن وجهها آخر اه ان اراد انه لا يكون وجهها آخر مثبتا لكناية غير الكناية التي اثبت الوجه الثاني فذلك غير لازم انما اللازم تغاير الوجهين في ذاتهما وان كانا مثبتين لنوع واحد من الكناية وان اراد انه لا تغاير بينهما كما يدل عليه قوله بل لا يكون اختلاف الا في العبارة فذلك ممنوع فان الوجه الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللازم كناية عن نفي اللزوم من غير ملاحظة ان حكم الامثال واحد



وانه يجري في النفي دون الاثبات فان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم  
دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان مبناه ان حكم المتماثلين واحد  
والالم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود  
مثل المثل وانه يجري في النفي والاثبات كما في ابغث لداته وبلغت اترابه  
قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة الى قوله والثاني اه فيه  
ان الكناية في النسبة لا بد فيه من ترك التصريح بالنسبة كما سيجي  
وفيما نحن فيه تصريح بالنسبة بطريق الاضافة فهم وعلى الوجهين كناية  
من القسم الاول اعني ما يكون المطلوب بهما غير صفة ولا نسبة ثم ان  
بيانه قدس سره انما يفيد اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة  
لانه لا تغاير بينهما الا في العبارة قال قدس سره لان العبارة في الكناية  
او سيجي اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود  
او المعنى الاصلى فالفرق المذكور غير ظاهر عند الكل قوله من فائدة  
وهي المبالغة لانه كدوى الشيء باليند قوله فبين له مثل اه اي فبين  
يمكن له مثل وفين لا يمكن له مثل قال قدس سره اعلم ان استعمال بسطة اليد  
اه حاصل كلامه ان الشارح رح جعل لبس كنه له فبين لا مثل له وفين له  
مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة كاف في الكناية  
والاستفاد من تحقيق الكساف انه كناية في محال يمكن المعنى الحقيقي  
فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لا يمكن وكلا الوجهين المذكوران  
في الكساف فقال ان قوله تعالى لبس كنه له شيء وقوله تع بل يدها  
مبسوطتان كنيانان وقال ان قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيمة  
وقوله تعالى الرحمن على العرش استوى مجاز متفرع على الكناية  
ولان الخلاف بين القوانين لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذي استعمل فيه  
قال قدس سره ما وقع عليه عبارة الحاجة من زيادة الحروف وهي التي  
يكون الغرض منها التأكيد بخلاف ان واللام فان مدلولهما التأكيد  
وبخلاف في فان المقصود منه التصريح بالظرفية قال قدس سره لبس  
من المجاز اه هذا هو التحقيق عند الاصويين ولنا لم يذكرهما الشيخ  
ان الحاسب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه تجاوز اي توسع

زيادة كلمة او نقصها وان لم يصدق على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجاز  
الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه قال  
قدس سره بل ارادوا ان اصل الكلام اه قيد بحث اما اولا فلانهم عدوا  
النقصان والزيادة من علاقات المجاز مقابلا لعلاقة المحلية كما في المنهاج  
وجمع الجوامع ولذا اعترض شارح المنهاج بان الزيادة والنقصان ليس  
بعلاقة وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان من العلاقة ضعيف  
واما ثانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون جرى النهر من باب المجاز  
بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى  
ماء النهر واما ثالثا فلانه ذكر في التحرير في قوله تع واسأل القرية القول  
بكونه مجازا بالنقصان مقابلا لكونه مجازا بذكر المحل وارادة الحéal وقال  
انه على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من امر اصلي الى غيره وعلى  
التقدير الثاني مجاز بالمعنى المشهور قوله واما تقسيمهم المجاز اه لا يخفى  
ان للسكاكي رح قال ان السلف قسموا المجاز الى لغوي وعقلي والمجاز  
اللغوي الى ما في حكم الكلمة والى ما في معناها وما في معنى الكلمة الى  
مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغيرها والظاهر من هذا ان  
التقسيم لبس باعتبار ما يطلق عليه لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك  
بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن امر اصلي الى غيره سواء كان ذلك  
الامر اعرابا او معنى حيث يثبت تحقق للسكاكي رح رأى يتفرده وهو  
ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وتسمية المجاز في حكم  
الاعراب بالمجاز بالتشبيه قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم اه كان  
الانساب لما ذكره المص رح من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر الملزوم  
وارادة اللازم الا انه لما لم ينقل من المص رح تعريف المعنى المصدري  
اورد تعريف السكاكي رح وزاد عليه قوله مع جواز ارادة اللازم لما انه  
معترف بذلك وفرق به بين الكناية والمجاز قوله وهو الذي اشار اليه  
المص لم يقل وهو الذي ذكره المص رح لان نفس اللفظ على التفسير  
المذكور المعنى المصدري لفظ اللازم لا لفظ الملزوم كما ذكره المص رح  
قوله مع جواز اه اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره في ذهن لازم



في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه الى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار انه يجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث انه كناية لانه لم ينصب قرينة مانعة عن ارادته ولا يجوز في المجاز اذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن ارادته وانما قيدنا بالحيثية لانه قد يمتنع ارادته لاجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى بل يدها مبسوطة فان قوله لا واجبة فيه ان هذا لو اريد بالمجاز الامكان الخاص والظاهر ان المراد به الامكان العام بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لا يخرج المجاز ويمتنع قيد ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المنافة بحسام الوحوب بل قوله فلا يمتنع في قولك اه صريح في انه مقابل الامتناع قوله وهذا هو الحق لان الكناية كثير ما اه فيه انه انما يدل على عدم ارادة المعنى الحقيقي في محمل الاستعمال بان يكون مقصودا بالذات كما هو مناط الصديق والكذب ولا يدل على عدم ارادته لينتقل منه الى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لا تنافي في ارادة الحقيقة بلفظها اي لفظ الكناية لا تنافي في ارادة المعنى الحقيقي بناء على عدم نصب القرينة المانعة عنه قوله او معناها وغير معناها الواو بمعنى مع بقرينة قوله وحده فيفيد ان غير معناها اصل في الارادة ومقصود بالانابة و ارادة معناها تتبع له فيكون اللفظ مستعملا فيهما بان يكون احدهما وسيلة لينتقل منه الى الاخر فلا يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منه ويكون كل منهما مرادا من اللفظ اما المعنى الحقيقي فله عدم نصب القرينة المانعة عنه واما المعنى المكاني عنه فله كونه محط القادة والقرينة دالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ فيما وضع له ولم يشترط فيها ان لا يراد غير الموضوع له وهذا معنى قوله والحقيقة اي الصريحة والكناية تشتركان في كونهما اه وبما جردناك من حمل الجواز وعدم المنافة على مقابل الامتناع ظهر انه لا يخالف بين عبارتي المفتاح وانه لاجابة في المتن الى حمل قوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي على جواز ارادته وان ما قاله الشارح رح في شرح المفتاح ان اهم في تقرير الكناية طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له

تابع له نسخة

مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له مبنى على حمل الجواز على الامكان الخاص وانه لا يخالف بين الطريقين اذا حمل الجواز على عدم الامتناع فانه لما كان المعنيان مرادين في الكناية صح ان يقال انها مستعملة فيما وضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وانما مستعملة في غير ما وضع له بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته والحاصل ان الكناية لما لم يكن فيها القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له بالنظر الى لفظها يكون مرادا منها ولوجود القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له لا بد من ارادة بخلاف المجاز فانه مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيمتنع ارادته وبخلاف الحقيقة المصروفة لا تنافي القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له هذا ما عندى في حل هذا المقام وهو وان كان مخالفا لما ذهب اليه الشارحان لكن الحق احق ان يتبع قوله وان كان مشيرا اه قد عرفت ان عبارة المفتاح ايضا تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصريح اظهر لانه صرح بلفظ مع قوله ان معنى قوله اه اما بان يفسر الجهة بالجواز او بقدر المضاف قوله وبلازم المعنى اه لكونه تابعا ورد يقاله قوله وفيه ما فيه لان اطلاق اللازم على الموضوع له واطلاق المعنى على لازمه مستبعد جدا غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع له لا يصح عند المصريح اذ لا انتقال حادثة من اللازم قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين اه وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصلية والقرعية كالبيت والمطر على ما في كتب الاصول مع ان التامع والرديف في الخارج ليس الا مطر قوله ثلثة اقسام بحكم الاستفراء وتذرع موارد الكتابات كذا في شرحه المفتاح فاختصاص القسم الثاني بالقسم الى القرينة والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستفراء والا فالعقل يجوز قسمه كل منهما الى الاقسام المذكورة قوله المطلوب بها غير صفة اه لم يقل المطلوب بها الموصوف كما في المفتاح ليشمل ما اذا كان المكاني عنه ملزوما غير الموصوف كما في قوله تعالى



ليس كمثل شئ على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه نفي المثل وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد ان يراد بالموصوف اعم من الموصوف حقيقة او ما هو بمنزلة كما اشار اليه الشارح رح في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذي ينتقل منه الى معناه السابع للشئ بمنزلة الوصف المختص ولا محالة قد تكون للشئ صفات اخر فان كان المقصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى صفة اخرى فالقسم الثاني او الى اختصاص الصفة به فالثالث قوله عارض بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت مشتقة او غيرها لم تؤخذ الذات المعينة قوله كناية بمعنى فكنايتها حال عن مقول قولنا مقدم عليه ويجوز ان يكون حالا عن القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى الكاف وجبئذ يكون قوله حتى مستوى القامة عريض الاظفار بدلا عن القول او بيان له قوله وجعل السكاكي اه عبارة الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقريبة هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاصا بموصوف معين عارض والبعيدة هي ان يتكلف اختصاصها بان تظم الى لازم اخر واخر فالاعتراض فبني على ان التعريفين المذكورين تعريف باللازم والقريبة والبعيدة بالمعنى الذي ذكره في القسم الثاني وبني الجواب جعلهما تفسيرين للقريبة والبعيدة فاندفع ما قيل ان حل اعتراض المص رح على ما ذكره الشارح رح بعيد جدا لان عبارة المفتاح صريحة في ان القريبة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور في القسم الثاني قوله ضرورة احتياجهما الخ المشابهة للفعل قوله على نوع تصريح انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح من حيث انه استدل به في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة التجاد قوله الى ضمير المسبب اراد بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق قوله بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه الخ يريد ان المعنى المكنى عنه في الكناية يكون مقصودا بالافادة ومناط الصدق والكذب وليس قولهم عريض الوسادة مقصودا منه بالذات اثبات عرض القفاء بل ينتقل منه الى الابله

فيكون عرض القفاء واسطة لا يمكن اعنه فلا تكون قريبة بل بعيدة فجبئذ لا يتم جواب الشارح رح لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى وقريبة بالنسبة الى آخر انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان يراد بالذات فيكون مناطا للصدق والكذب قال الشارح رح في شرحه المفتاح ان الكناية عن الكناية انما تصح اذا صارت تلك الكناية شائعة ملحقة بالصرح الا ان يدعى ان عرض القفاء لكثرة استعماله في الابله صار ملحقا بالصرح لكنه ينافي اعتراف السكاكي رح بان عرض القفاء كناية خفية عن الابله قوله المطلوب بهما نسبة سواء كان طرفاها مذكورين صريحا او احدهما مذكورا صريحا والاخر كناية فيجتمع الكناية في النسبة مع الكناية في الموصوف او الصفة او كلاهما مذكورين كناية فيجتمع الاقسام الثلاثة للكناية فالاحتمالات العقلية سبعة واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها مفردة ولا يثبت شئ منها المحصر في الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح اه يعني انه اراد التخصيص في الالبات لا التخصيص في الثبوت قوله ان السماع القاء السماع جواز تردى كردن والمراد مردى كردن والندى العطاء قوله اي ثبوتها له اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد في ثبوت اي يثبت او يترك كرمثلا قوله كان اختصاص اه متعلق بقوله فترك التصريح قوله باعتبار اضافته واستناده الى الموصوف كافي قولك هل طويل تجاد زيد او هل طويل التجاد زيد واما مثال الاضافة والاستناد الى ضمير الموصوف فاذا ذكره بقوله الا ترى اه قوله اذا اثبت الامر الامر الذي لا يقوم بنفسه قوله قولهم المجد بين ثوبيه اه المجد نيل الشرف والكرم لا يكون الا بالاباء او كرم الاباء خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الاباء او نفس الرجل كذا قيل قوله بل كنى عن ذلك اه وذلك لانه اذا كان المجد والكرم بين ثوبيه لا بد ان يكونا قائمين بما يحيط به الثوبان لا متنازع قيامهما بذاتهما ومعلوم ان المحاط بثوبيه لا يكون الا كذلك فيكونان قائمين به قوله لان استناد طويل الى التجاد اه



خلاصته انه لم يسند المجد الى الثوبين كما اسند الطويل الى الجراد  
وجعل الجراد قاع لاله في المعنى ونو قدر الاسناد بان يقال زيد ما جد  
ثوبه لم يكن كناية لانه لا بد من تصوير المعنى الحقيقي لينقل منه وههنا  
لامعنى لمجد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح المفتاح الشريفي  
قوله عن المودى اى المعين واما بنى الاسلام عن المودى المطلق  
فهو موضح به لان تعريف المسند اليه اعني المسلم يفيد القصر فيفيد  
ثبوته للمسلم ونفيه عن سواه قوله فهذه كناية اه فان بنى اعتقاد الحل  
بهذه العبارة عن نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما انا قلت  
فيكون كناية عن ثبوت حل الخمر لغيره واعتقاد حل الخمر كناية  
عن الكفر فيجتمع فيه الكنايتان قوله ولا يخفى اه هذان ثبوتيه على ان المص  
رح قد اطلق ان الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون  
مذكورا وليس على اطلاقه بل عدم الذكر في القسم الثاني انما يكون  
اذا لم يصرح بالنسبة كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالث  
واما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا نقل عنه قوله مع عدم  
ذكر الموصوف اى لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد ان قولنا نعم كثيرا لرماد  
في جواب من قال هل زيد مضاف كناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف  
لانه وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا قوله بل هو اعم اه الظاهر  
ان الضمير راجع الى ما ذكر لان رجوعه الى التعريض بوجوب استدراك  
قوله واثاله مما ذكر ويرد عليه ان عموم ما سوى التعريض غير مفهوم  
من كلام السكاكي رح وامل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر  
ان قسم الشيء يجوز ان يكون اعم كناية في بحث المجاز المركب وليس  
بشي لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكفى للعدول عن لفظ  
ينقسم كون الظاهر المتبادر منه اخصية القسم وقيل ان التفاوت  
لا يعمد الى بالى فلا بد من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق لهذا المقام  
فلزم كونها اقسامًا للكناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين الانقسام  
انه فرق بين التصريح بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت قوله  
مسوقه لاجل اه تفسيره لمرضية كما يدل عليه عبارة المفتاح قوله

ومنه المعارض في مجمع البحار في الحديث ان في المعارض بسعة  
عن الكذب المعارض جمع معارض وهو خلاف التصريح من القول  
ففي تفسيرها بالتورية يجوز والمراد ما يورى به في تاج البهق التورية نو شيدن  
خير رابا واكردن خير ديكرا مأخوذة من وراء الشيء ككائنك تركت  
الشيء الذي يليك وتجاوزت الى ما وراءه قوله ويسمى التسليو  
قالت معريض والتلويع عند صاحب الكشاف بمعنى واحد بخلاف  
السكاكي رح قوله يجوز حله اه اى يجوز حل ذلك المعنى على جانبي  
الحقيقة والمجازى على كونه موضوعا له وكونه غير موضوع له ويجوز  
ان يكون حالا من ضمير دل اى يجوز حل ذلك اللفظ وزاد لفظ الجانب  
ولم يقل على الحقيقة والمجاز لان الكناية ليست بحقيقة ولا مجاز واراد  
بالوصف الجامع بينهما اى بين الحاسنين كون اللفظ معينا لهما لا خدما  
بلا قرينة ولا اخر بقرينة قوله لامن جهة اه لم يتعرض للوضع  
الكناي لانه بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيقى وبالنسبة الى غير  
الموضوع له مجازى فهو داخل في الوضع الحقيقي والمجازى قوله باللفظ  
المركب لانه اذا لم يكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقي والمجازى يكون  
دلالة عليه يسوق اللفظ المركب قوله ان قلت الوسائط بمعنى عدم  
الكثرة فتساول مالا واسطة فيه قوله او ما رأيت المجد الخ القاء المجد  
الرحل على آل طلحة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية  
عن نسبة المجد اليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها  
للمجد بالانسان الراحل قال قدس سره الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة  
كما في قولك لست انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل  
او مجازا كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافريه فانه قصد به التعريض  
بكونوا اول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم  
بالكفر فلا فائدة في تبيينهم عن السبق في الكفر او كناية كما مر في قوله  
عليه السلام المسلم من سلم المسلمون منه اذا قصد به التعريض بنبي الاسلام  
عن المودى المعين قال قدس سره والمعرض به من السياق وبهذا  
يمتاز التعريض عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون في المركب الا ان المعنى



المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي باستعماله فيه قال قدس سره  
مذكور بلفظه الموضوع له أي بالوضع الحقيقي كما يدل عليه قوله لأنه  
الأصل والصواب أن يقول الموضوع له بالوضع الحقيقي أو المجازي كما  
في عبارة المثل السائر ليوافق قوله الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا  
أو كناية فإن الموضوع له فيه اعم وليوافق قوله لم يذكره فإنه للسلب الكلي  
أي لم تذكره أصلا لا حقيقة ولا مجازا قال قدس سره أو يجوز أشار  
يكلمة أو إلى الطريقين المذكورين سابقا في الكناية وبين الشارح رح  
أن الثاني هو الحق وقد عرفت أن الحق هو الأول كما يدل عليه عبارة  
ابن الأثير أيضا قال قدس سره وجعل صاحب الكشف التعريض  
الحق لا يخفى أن التعميم موقوف على أن يراد بالموضوع له اعم من الوضع  
الحقيقي والمجازي فالأولى أن يحمل قوله فيما وضع له على المعنى العام  
ليتوافق الكلامان قال قدس سره لاستعماله فيه أن السكاكي رح  
قال أنا لنقول في عرفنا استعمال الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الأصلي  
طلب دلالتها عليه انتهى فإذا كان المعنى التعريض مقصودا من الكلام  
كان دلالة عليه غرضا أصليا ولو بالواسطة كما في الكناية لا تبعاً لشيء  
آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالاً المركب لا المفرد أنه  
كالتمثيل والفرق بين المقصود من الكلام إشارة وبين المقصود منه  
استعمالاً مشكل قال قدس سره ويلزمه الخ لا وم الخبر للكل  
لأن الخبر يتضمن الحكم السلي قال قدس سره فهو في الإسلام  
عن المؤذي المعين قيم أن كونه مقصوداً من سياق الكلام لا من نفسه  
محال تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من التفريق بين كون المعنى  
المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصوداً من نفس الكلام وكون  
المعنى التعريض مقصوداً من سياق الكلام قال قدس سره وقد  
ظهر بطلان هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق أنه ليس بمستعمل فيه  
عند صاحب الكشف وابن الأثير قال قدس سره وهكذا المجاز  
والحقيقة أي لا يكونان مستعملين في المعنى التعريض بل في المعنى المجازي  
والحقيقي قال قدس سره دون المعنى الحقيقي لما عرفت أنه لا فائدة

في انتهى عنه لسبق المشركين بالكفر عليهم قال قدس سره وقد غفل  
عن مستنبطات التراكيب أنه فيه أن المستنبطات هي المعاني التضمنية  
والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة من غير تعلق قصد  
التكلم بها ومعنى قول الشارح رح لأنه يؤدي إلى أن يكون كلام الخ  
أن ما قاله العسلامة من أن أدبني فستعرف حين استعماله في غير المخاطب  
فقط ليس بمجاز وحين استعماله في مخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي  
إلى أن يوجد كلام يدل على معنى استعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازاً  
ولا كناية فالقول بأنه غفل عن مستنبطات التراكيب غفلة عن مراده  
نظراً إلى الظاهر قال قدس سره بل أراد أنه لا يخفى أنه إنما يتم إذا  
لم يكن التعريض مستعملاً في المرض به والظاهر من كلام السكاكي رح  
خلافه فإنه جعل التعريض أولاً قسم الكناية ثم قال والكناية إذا كانت  
لموصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قال  
في آخر بحث الكناية في قوله أما بعد فإن خلاصة الأصولين أنه وعرفنا  
أن الكناية تنوع إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة ولم يذكر  
في كنيته معنى آخر للتعريض وإذا كان التعريض قسمين من الكناية  
كان اللفظ مستعملاً في المعنى المعرض به فلا يصح توجيهه قدس سره  
قوله أن عبارة التعريض أي بعض عباراته نص عليه العسلامة لأن قولنا  
المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه لتحقيق اللزوم فيه كناية أن يريد به  
في الإيمان عن مطلق المؤذي مع نفيه عن المؤذي المعين ومجاز أن يريد به  
في الإيمان عن المؤذي المعين فقط قوله إذ لا يتصور أنه فيه أنه يجوز  
أن يقع اليأس انتقل من مخاطب المؤذي إلى المؤذي المطلق ثم منه  
إلى المؤذي المعين كما في رأيت أسداً يرمى انتقل من الأسد إلى الشجاع ثم منه  
إلى الشجاع المعين قوله وهو الذي قصده أنه ويكون مقصوده منه بيان  
النسبة بين التعريض والكناية على ما صرح به في شرحه للمفتاح حيث  
قال يريد به أن بينه وبين الكناية عموماً من وجه لتصادقهما في مثل المسلم  
من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بذونه وهو كثير وصدق  
بذون الكناية في مثل أدبني فستعرف عند القرينة المانعة عن إرادة المخاطب



وتعيين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازا لا كناية وفيه بحث  
لان كون التعريض اخص من الكناية وتحققها بدونه علم من قولهم ان  
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورفز وإيماء وامارة فجعل كلامه  
على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل  
الكناية وعندى ان معنى عبارة السكاكى رح ان التعريض اى الكناية  
العرضية قد يكون على طريق المجاز بان اريد به المعنى المعرض به فقط  
وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون  
على طريق الكناية فقط بان اريد به كلا المعنيين احدثها قصدا  
والاخر تبعا قوله كان كناية فيه ان مبنى الكناية على الانتقال من  
اللازم الى الملزوم وفيما نحن فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما  
يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايداء قوله  
اطبق البلغاء اى العالمون بالاصطلاحات وغسبرهم من البلغاء بالسليقة  
فانهم وان لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة  
والتشبيه لكنهم عالمون بمعانيها قوله ان المجاز اى المجاز المفيد فان  
غير المفيد مجرد توسعة في اللغة قوله اباع اى يكون كل منهما بالغا  
الى حد الكمال في افادة المقصود فهو مشتق من البلوغ مصدر باع  
من خد نصر لامن البلاغة من باع من حد كرم لان الحقيقة والتصريح  
اذا كان مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكون  
بلغا وما قيل انه من المسالفة فهو يستلزم استعمال اشتقاق افعال من  
المزيد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المسالفة على ما فى الساج  
علو كرم در كاري معنى الاباع باع فيه الا ان يقال بالاستناد المجازى قوله  
لان الانتقال فيما من الملزوم الى اللازم اما فى المجاز فظاهر واما فى الكناية  
فلان اللازم اذا لم يصرف مساويا للزرور بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه  
كما مر فالمراد بالملزوم الملزوم فى الذهن وان كان لازما فى الخارج قوله  
وانما الاشكال اى يعنى ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللازم  
اذا كان اللزوم بينهما فى الخارج ويسانه فى جميع انواع المجاز مشكل سيما  
فما يكون العلاقة التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح رح قد بين فيما سبق

عند بيان العلاقات ان اللزوم متحقق فى جميع اقسام المجاز فلا اشكال  
لان ما سبق بين ان اللزوم الذى هو مناط الانتقال والمراد  
ههنا اللزوم الخارجى قوله لانها نوع اه فقوله الاستعارة اباع من التشبيه  
تخصيص بعد التعميم اهتما ما يشانه لانها العمدة من انواع المجاز  
وعليها مدار البلاغة وقيل الاستعارة اباع من التشبيه لاشتمالها على  
ادعاء كون المشبه من جنس المشبه به وهذا الوجه مختص بالاستعارة  
سوى كونه نوعا من المجاز قوله بل لانه عطف على ما قبله بحسب التوهم  
كانه قيل ليس كون المجاز والاستعارة والكناية اباع لان واحدا  
من هذه الاء وراه بل لانه قوله ان يكون فى المشبه اتم فاستعارته المشبه  
تفيد زيادة ليست فى التشبيه فاندفع ما قيل ان قوله بان الاستعارة  
اصلها التشبيه لادخل له فى الاعتراض قوله فكيف يصح اه اى كيف  
يصح السلب الكلى قوله بان مراد الشيخ الخ اى مراده رفع الايجاب  
الكلى لا السلب الكلى وان كان ظاهر العبارة يفيد قوله وهذا  
وهم من المصنف بل الخ خلاصة التوجيهين ان المص رح جعل  
قول الشيخ يفيد زيادة فى نفس المعنى على افادته الزيادة فى الفهم  
والشارح رح حمله على الزيادة فى الواقع قوله ان المساواة فى الاول  
تعلم من طريق المعنى وفى الثانى من طريق اللفظ هكذا فى النسخة  
المصححة وهو المطابق لما فى دلائل الانحاز وهو الظاهر اذ ينتقل  
فى المجاز اولا الى المعنى الحقيقى ثم الى المعنى المجازى وفى الحقيقة ينتقل  
من اللفظ الى المعنى وانما كان للعلم من طريق المعنى مزية على العلم  
من طريق اللفظ لان فى الاول يفهم المقصود بالدلالة العقلية لانه  
ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم وهى اقوى من الدلالة اللفظية  
وفى كثير من النسخ لانه يعلم فى الاول من طريق اللفظ وفى الثانى  
من طريق المعنى وتوجيهه ان فى الاول استعمال لفظ المشبه به فى المشبه  
فتعلم المساواة من اللفظ وفى الثانى تعلم المساواة من طريق المعنى فان  
معنى الثانى المساواة ولادليل فى اللفظ عليها ولا شك ان فى الاول مزية  
على الثانى قوله الفن الثالث قد سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه



في قوله الفن الاول علم المعاني قوله اى يتصور معانيها بمعنى ليس  
قوله علم بمعنى الملكة او التصديقات بالمساثل او بنفسها والمعرفة  
بمعنى الادراك الجزئى الذى يحصل من استخراج الفروع عن القواعد  
الكلية كما في تعريف العلمين السابقين اذ ليس في علم البديع الا  
تصورات المحسنات وبيان عدها وتفضيلها فهو علم تبين فيه  
مفهومات المحسنات العرضية واقسامها واعدادها فليس قيد مسئلة  
فضلا عن ان يستخرج منه فروع واذا جعل السكاكى رح بيان المحسنات  
من توانع علم البيان ولم يجعله علم برأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصورى  
كما ان العلم قد يطلق على الادراك التصديقى مناسبا لما سمعته من  
ائمة اللغة من ان المعرفة تعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين  
وما قالوا من ان لكل علم مساثل فانما هو في العلوم الحكمية واما العلوم  
الشعرية فلا يتأتى في جميعها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر اللفاظ  
ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث قوله اشارة بجعل الاضافة  
للعهد كما هو الاصل قوله اى الخلو عن التعقيد المعنوى خص  
وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظى لكونه مخلا  
بوضوح الدلالة به يختص بعلم البيان قوله للتنبيه اى لتذكير ما علم  
من قوله وتبعتها وجوه اخرها قوله احترازا عما يكون داخلا في البلاغة  
وهو المطابقة ووضوح الدلالة اعنى الخلو عن التعقيد المعنوى والخلو  
عن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن ضعف التأليف وعن التنافر  
اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلان الشئ لا يكون بعد نفسه  
واما عن البواقي فلانها ليست بعد المطابقة ووضوح الدلالة  
اذ كل واحد منها لكونه داخلا في البلاغة ليس تابعا لها في ابراث  
الحسن الذاتى قوله لانه يدخل الخ دليل لقوله ولا يجوز  
الخ اى يدخل حين اريد بوجوه التحسين مفهوماها الاعم الشامل  
بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو ما سوى  
المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس طرفا مستقرا اذ المحسنات  
التابعة ليس حصولها بعد المطابقة والوضوح فلا يشملها التعريف

فهو ظرف لغو متعلق بالتحسين ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة  
والوضوح مما يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح لما مر  
في المقدمة من ان الكلام الذى ليس مطابقا لمقتضى الحال وان كان  
فصيحيا يلحق باصوات الحيوانات ليس له حسن عند البلغاء فالمحسنات  
الداخلة في البلاغة سوى المطابقة والوضوح وان كانت غير تابعة  
للمطابقة والوضوح في الوجود تابعة لهما في تحسين الكلام فيدخل  
كلها في التعريف فافهم فانه خفى على الناظرين وجه الاحتراز ووجه  
الدخول قوله كالخلو عن التنافر مثلا اراد به الخلو عن الغرابة  
ومخالفة القياس وضعف التأليف فان كل ما يدخل في وجوه التحسين  
على تقدير جعلها على مفهومها الشامل كما عرفت فالاضراب الذى  
ذكره السيد بقوله بل نقول اه لا وجه له فان كاف التمثيل ولفظ مثلا ينادى  
على ان الشارح زح اراد دخول جميع الخوات في وجوه التحسين قوله  
المطابقة وهى في اللغة الموافقة وطابقت بين الشئين جاءت احدهما  
على حد والاخر ومطابقة الفرس في جريه وضع رجله مكان يديه ففي  
ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توافق بين ما هو في غاية التخالف كذا  
في شرحه للفتاح قوله في الجملة واو بالواسطة قوله او اعتبارا  
كالاحياء والامانة فانهما عبارتان عن الخلق سمي باعتبار تعلقه  
بالحيوة احياء وباعتبار تعلقه بالمات اماتة قال قدس سره فيه بحث  
والجواب انه باعتبار كونهما لا يجتمعان في محل واحد يكون الجمع بينهما  
مطابقة وباعتبار تلازمهما في الوجود خارجا وذهنا يكون بينهما  
مراعاة النظر قوله بالفضلين من نوع واحد فيكون اللفظ لاجتماعهما  
في النوع ايضا قوله ايقاظا جمع يفظ على وزن عضد او كتف بمعنى  
يقظان والرقود جمع راقد قوله لا ينفذ بطاعتها اه الحصر مستفاد  
من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الذى يحصل من الدعاء والصدقة  
لغير انتفاع بثمر الطاعة لا بنفسها وكذا التضرر بالمعصية قوله فيه  
اعمال اى كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجه  
لمى للتخصيص والوجه الاخرى الاشارة الى سبق رجليه تعالى بانه يثبت



بالخير بمجرد العمل ويعاقب على الشر بعد كثرة العمل والقصد التام  
قوله في الجملة أي باعتبار استلزام الأحياء للحياة قوله لا يعلمون ما أعد لهم  
في الآخرة ومن في من الحياة الدنيا أميانية أي الظاهر الذي هو الحياة  
الدنيا وأبدائية أي ظاهر الدنيا وهو التلذذ بالذات المخرجة لباطنها  
وهو كونها مزرعة الآخرة قوله من ديج المطر الأرض من الدج بمعنى  
النفس فتذكر الألوان كأنه نقش على البساط قوله لفصد الكناية  
أو التورية لا لفصد الحقيقة فإن ذكر الألوان لفادة أصل المعنى ليس  
من المحسنات ولا لفصد المجاز فإنه ينصب القرينة المانعة عن إرادة  
الألوان لا يتحقق الجمع إلا في اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات  
المعنوية قوله ولا يتفهمه أه فإنه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم  
أنه ليس كناية في الثياب الأحمر والخضر قوله يتعلق أحدهما أه وليس  
بينهما تناف بل يجتمعان كالرجة والشدة فإن الرجة تكون شديدة  
وهذا يمتاز عن الطباق فما قيل أنه إذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر  
يتحقق بينهما تناف في الجملة لأن منافي اللازم منافي للملزم فيكون  
طباقا لا لحقا به مدفوع لأن اللازم قد يكون أعم قوله لكها مسببة  
عن الملبس ومنافي السبب لا يجب أن يكون منافي المسبب قوله إيهام  
التضاد فهو محسن معنوي باعتبار إيهام الجمع بين الضدين والإفهام  
جمع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا قوله فيدخل في الطباق الخ  
لا يخفى أن في الطباق حصول اتوافق بعد التنافي ولذا سمي بالطباق  
وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي  
كليهما إرادة المعنيين بصورة غريبة في كل منهما محسن بانفراد  
واستلزام أحدهما الآخر لا يستلزم دخولها فيها فالحق مع السكاكي  
رح قوله أنه زهد فيما عند الله زهد عن الشيء وفي الشيء رغب عنه  
ولم يردده ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ كذا في المغرب  
قوله وإذا شرط أه أي اعتبر فيه قيد كافي شرح المفتاح الشريفي قوله  
ولم يشترط أه بل اعتبر الاجتماع قوله في صفة الأبل أي المهزولة  
قوله أنت أصح على الوعد أه أقوله تعالى أنه كان صادق الوعد وأقوله تع

وما توفيقي إلا بالله ولقوله تعالى لا تريب عليكم اليوم ولقوله تعالى أنك لعلى  
خلق عظيم قوله على ما يقال أي في العرف وأن لم يكن كذلك في الحقيقة  
قوله فإن اللطيف يتناسب أه اللطيف اسم من أسمائه تعالى معناه البر  
بعباده المحسن إليهم أن كان من لطف لطفًا بالضم أي رفق كنصر  
أو العالم بخفيات الأمور ودقائقها أن كان من لطف ككرم لطفًا وإطافة  
بمعنى ذق وشئ منه لا يتناسب كونه غير مدرك للأبصار إلا أن يقال  
أنه مناسب له نظرا إلى المعنى الثاني باعتبار اشتقائه على الدقة التي تناسب  
عدم كونه مدركا للأبصار قوله يتناسب كونه مدركا للأشياء أي للأبصار  
والأخلاق المدرك عينه لا يتناسبه والمناسبة على ما ذكرنا بالعموم  
والخصوص قوله فالجيم أه في التجم بالنسبة إلى الشجر حقيقة مراعاة  
الظهور بالنسبة إلى الشمس وانقمار إيهامها وبسجدان مجاز عن انقيادها  
قوله تجمل عن الرهط من جل جلالة كضرب عظم وتعديته  
بمعنى يتضمن معنى التنزه والرهط بالسكون ويحرك جلد يشق جوانبه  
من أسافله ليتمكن المشي فيه بإياد الصغار والحيض أو جلد يشق  
سبيورا والاماني المنسوب إلى الماء جمع أمة والغداة من غيد كفرح  
غيدا يقال امرأة غيدا وغادة أيضا أي ناعمة لينة بيضاء الفيد وهو  
النعومة وجلالتهما عن الرهط كناية عن كون ملابسها رقيقة وكونها  
ملكة كما قال السيد لا يفهم من البيت وعقيل بالتصغير اسم قبيلة والمالك  
جمع مملوك وهو العبيد يعني أن لها في عبيدها رهطا من عقيل فيفيد  
كثرة عبيدها وأن فيها قبيلة من عقيل وما قاله السيد من أنه وصفها  
بكثرة قبائلها نسبيا فما لا يفهم من البيت إلا أن يقال كان في كتابه  
في ممالكها بدون الباء جمع مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة  
عليه بمعنى أن لها من عقيل رهطا حال كونها كائنة في ممالكها فيفيد  
تعدد الرهط لأن الرهط الواحد لا يكون لها ممالك بل مملكة قال قدس سره  
إنها كريمة المناسب على صيغة المفعول من قولهم فلان يتناسب فلانا  
فهو نسب أي قريب يعني كريم كل من ينسب إليه ليس في حسب  
تلك المرأة أمة قوله وليس المراد أه فسر في شرح المفتاح بهذا المعنى



حيث قال وعن ان تركب من النون ماهي في الضم والانحاء كالحوت وهو  
 اولي ليكون فيه ايضا ايها التناسب قوله صفة راء لاصفة دال وان كان  
 قريبا منه بدل عليه ملاحظة المعنى قوله مطرف بكسر الميم وضمة  
وفتح الراء قال الغنراء واصله الضم لانه في المعنى مأخوذ من اطرف  
اي جعل في طرفه العلمان لكنهم استثقلوا الضم فكسروه قوله  
 وهو نصب الرقيب فسا قبل العجز كانه رقيب نصب لفهم العجز قوله  
 فيه خطوط مستوية فاقبل العجز والعجز كانا خطان مستويان  
 في البيت قوله بمنزلة البيت في ان رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف  
 المصراع الا انه فرق بينهما فان البيت يكون بيتا واحدا والفقرة لا تكون  
 فقرة بدون الاخرى قوله خلي بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجمعه حلي  
بضم الحاء وكسرهما وتشديد الباء مع كسر اللام قوله اذا عرف  
 الروى اى من حيث انه روى بان يعرف القافية ايضا لان الروى اخر  
 القافية فلا يرد ان معرفة الروى وهو النون في الآية والميم في البيت  
 لا تدل على ان العجز يختلفون وحرام لجواز ان يكون مختلفون ومحرم  
 والى ما ذكرنا اشار الشارح رح بقوله اذا اولم يعرف ان القافية مثل  
 سلام اه قوله اوقوعه في صحته اى اوقوع الشئ في صحبة الغير  
 في قصد التكلم بان يكون ذكر الغير سابقا اما محققا او مقدرا وقصد  
 التكلم وقوع شئ في صحبة فاندفع ما يتوهم من ان الوقوع في صحبة  
 بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح رح في شرحه المفتاح سواء كان  
 شيئا من العلاقات المعبرة في الجواز كاطلاق السببة على جزء  
 السببة المسبب عنها المترتب عليها او لا كاطلاق الطبع على خياطة  
 الجبة والقميص ومن ههنا قوى اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة  
 وهو ظاهر ولا يجوز لعدم العلاقة ولا تخصيص سوى التزام قسم ثالث  
 في الاستعمال الصحيح او القول بان الوقوع المذكور نوع من العلاقة  
 فيكون مجازا انتهى اقول القول بكونه مجازا يتنافى كونه من المحسنات  
 البديعية وانه لا بد في الجواز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه  
 الاول وامل السر في ذلك ان في المشاكلة نقل المعنى من لباس الى

فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه اراءة المعنى بصورة مجببة فيكفيه الوقوع  
 في الصحبة فيكون محسنا معنويا وفي الجواز نقل اللفظ من معنى الى معنى  
 فلا بد من علاقة صحيحة للانتقال والتغليب ايضا من هذا القسم  
 اذ فيه ايضا نقل المعنى من لباس الى لباس اخر لثبته ولذا كان وظيفة  
 المعانى وان صرح الشارح رح فيما سبق بكونه من باب الجواز فالحقيقة  
 والجواز والكتابة اقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة  
 في المعنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى اخر فهو لبس  
 شبهتها قوله حيث اطلق اه فيه اشارة الى ما في شرح المفتاح من ان  
 النفس وان اريد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله تعالى الا بطريق  
 المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به الذات وقد يراد به القلب  
 واطلاق النفس عليه تع بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة واما بالمعنى الاول  
 فلا لان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشاف وانت خبير  
 بان لا اعلم ما في ذلك وحقيقة لبس بكلام مرضى لان المراد لا اعلم  
 معلومك اوقوع التعبير عن تعلم معلومى بـ علم ما في نفسى فيكون  
 المراد من النفس محل العلم دون الذات والحقيقة قوله وهى الحالة اه  
 لان المصدر الذى يكون على وزن فعلة بكسر الفاء يكون الحالة والنوع  
 ولا منافاة بينه وبين التأكيد لاشتماله على التأكيد قوله اى تطهير الله  
 اى المراد من صبغة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه  
 التقدير الا انه لم يرص بالفصل بالتفسير بين الموصوف والصفة قوله  
 مؤكدا المضمون اه فيكون عاملا واجب الحذف كما في له على الف درهم  
 اعترافا والاصل صبغنا الله صبغة ولو جوب حذفه وجه اخر وهو انه  
 اضيف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذى يضاف الى معمول  
 الفعل او يذكر معه يكون حذف عاملا واجبا على ما في الرضى قوله  
 يسمونه المعمودية اسم الماء الذى غسل به عيسى عليه السلام فزجوه  
 بماء اخر فكما اخذوا منه ماء صبوا بقدره ماء آخر قوله وصبغنا الله  
 اى غمسنا الله في الايمان الذى هو كالماء الطهور من صبغ يده في الماء  
 غمسها فيه او اوتنا الله من صبغه كغمسه ونصيره وضربه لونه



لامثل صيغة باحد المعنيين وكذا الحال في الوجه الثاني قوله بلفظ  
 الغرس في اغرس ويغرس اوقوعه في صحبة غرس الاشجار المذكور  
 تقديرا قوله على ان الفعل اه ولا يجوز ان يقرأ على صيغة الخطاب  
 او يستند الى لفظ البين كما في قوله تعالى افد تقطع بينكم اذ لم تقع المزاوجة  
 على البين الا ان يجعل لفظ البين مقعما قوله اي يجعل اه فقوله  
 في الشرط والجزاء حال من المعنيين اوصفة اه وما وقع فيه المزاوجة  
 محذوف قوله اذا ما نهي الخ والمقصود منه انها في ودادي على خلاف ما  
 انا عليه في ودادها قوله اذا احتربت يوما الصغار راجعة الى القرسان  
 في البيت السابق والمعنى اذا تحارب هؤلاء القرسان وتقاتلوا ففاضت  
 دماؤها التي يستكونها في القتال تذكر ما بينهم من القرابة الجامعة لهم  
 ففاضت دموعها الشافقا على قطيعه الرحم يريد انهم مع كونهم اقارب  
 تقاتلوا وتحاربوا قوله من ان معناه اه لان الظاهر ان يكون في الشرط  
 والجزاء طرفا لتزواج قوله ومنه العكس اه ففيد بتبديل المعنى وتعبيره  
 اولا ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظين بخلاف رد العجز على المصدر  
 فانه اراد اللفظين احدهما في اول الكلام والثاني في آخره كما في قوله  
 تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه فلذا كان العكس من المحسنات  
 المعنوية ورد العجز على المصدر من المحسنات اللفظية قوله ومعنى  
 وقوعه اه اي ليس معناه انه يقع في شئ كائن بين الطرفين قوله وهما  
 انظران واقعان في طرفي جملتين يريد بذلك ان وقوعهما جزئين من  
 طرفي الجملتين اوجب كون العكس واقعا في جملتين لاختلافهما باعتبار  
 المسند اعني حل ويحلون واو لا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس  
 الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جملة اذلا اختلاف الاباء تقديم  
 والتأخير فاقيل كما انهما واقعان في طرفي جملتين واقعان نفس  
 الطرفين ايضا فلا وجه للاقول بان العكس واقع في لفظين واقعين  
 في طرفي جملتين وهم قوله ونقضه بانه قد غيرها اه اي نقضه بقوله  
 بل قائل بانه قد غيرها اه يدل على ذلك قوله بل عفاها القدم وغيرها  
 الارواح والديم وهي جمع ربح لانه في الاصل واوقليت بالياء كسر ما قبلها

فاذا زال الكسر عاد الى الاصل قوله معنيين حقيقين او مجازيين واحدهما  
 حقيقي والآخر مجازي لا يعتبر بينهما الزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وبه  
 ممتازا للتورية عن المجاز والكنائية وهذا ظاهر ان التورية ليست من اراد المعنى  
 بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم انه اذا كان  
 للمعنيين مجازيين واحدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى  
 الحقيقي لهما ولا احدهما او اما بالنسبة الى المعنى الذي هو تورية بالقياس اليه  
 فلا اذلا علاقة بينهما ولا انتقال من احدهما الى الآخر فتدبرقانه مما خفي على  
 بعض الاذكياء قوله قريب وبعيد اي قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه  
 وبعيد عنه فكان المعنى القريب مآثر للبعد والبعيد خلفه وبه صارت  
 التورية من الحسنات المعنوية فانها اراءة المعنى المقصود تحت البستر  
 كالصورة الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو اذ لو كان المعنيان  
 متساويين في الفهم لم يكن تورية بل اجالا قوله على قرينة خفية  
 حيث يذهب الوهم قبل التساؤل الى ارادة المعنى القريب ولو كانت  
 القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم ستر القريب للبعد قوله ولم يقرن به  
 اه فيه ان العرش مما يلائم المعنى القريب قوله اعني القدرة ولا فائدة  
 كما اهاجم البعد قوله ما يلائم المعنى القريب لان البناء وان كان يطلب  
 القدرة لكن طلبه للبداكثر قوله فافترق من التفريق اي ما غير بينهما  
 قوله وقد يكون اه يشبه ان ليس في البيت السابق كل من التوريتين  
 ترشحا للآخرى وليس كذلك لاذكر الجدي والحمل كانه ترشح للعزلة  
 كذلك العزلة ترشح للحمل والجدي الا ان يقال استعمال الجدي  
 والحمل في الرجعين وولد البقر والغنم شائع لا تفاسوت بينهما في القرب  
 والبعيد قوله اذا صدق من التصديق وكذلك كذب اي اذا حصل  
 للفتي ما يمتداه من الجد شبه حاله بحال من يخبر الخاطب بمزاده فيعطيه  
 اياه ويصدق في ذلك الخبر كما في قوله صلى الله عليه وسلم فيصدق  
 الفرج او يكذبه والخيلة بفتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في سمس العلوم  
 والقاموس اي وان كذب الظن ما يقوله العم ويحتمل ان يكون على صيغة  
 اسم الفاعل من الخيل اي القوة الخيلة وقيل انهما من الصدق



والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أي إذا ثبت الجذ وان انتفى الخيلة أي المظنة  
أي علامة تلك المكارم قوله أنه تمثيل أي تصور لما صرح به في قوله  
تمثيل وتصوير أعظمته وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي  
لعدم علاقة التشبيه بقوله مما يردف الملك بضم الميم أي السلطنة قوله  
والتمثيل أي الاحتيال الضيقة التثنية في يدها بان يراد النعمة الدنيوية  
والآخروية قوله أن يتمحل من تمحل به إذا سعى بالباطل ويعدى بالباء  
قوله حقيقة أو مجازا أما حال عن مفرداته أو خبر كان المحذوف قوله  
أي بالضمير الزاجع اه فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر  
والضمير الغائب إنما يقتضي تقدم ذكر المرجع لاستعماله في معنى يراد  
بالرجوع فلا يلزم استعمال اللفظ في المعنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز  
إذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما فهم قوله إذا نزل السماء الخ  
وصف الشاعر قومه بالغبية على من عداهم من الأقوام بأنهم يرعون  
كلأهم من غير رضا ثم قوله بين جوانحي وضلوع الجوانح الاضلاع التي  
تحت الزائب وهي ما يلي الصدر كالأضلع مما يلي الظهر الواحد  
جائحة كذا في الصحاح قوله بأحد الضميرين اه وكلا المعنيين مجازيان  
لأفضا فانه اسم للشجر في البادية في الإيضاح الشجر بدل النار وحينئذ  
يكون المعنى الثاني حقيقة والابقاد ينسب إلى النار وإلى ما يوقد به قوله  
وهو ذكر اه الضمير لللف والنشر لأنهما نوع واحد من المحسنات قوله  
نحو ومن رجبته اه فان قيل قد تعين الضمير في تسكنوا فيه للعود  
إلى الدليل فلا يصح كون الآية من اللف والنشر لما سبق من اشتراط  
عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق من الاشتراط إنما هو التعيين  
بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة إنما هو بحسب المعنى لا اللفظ  
فإن ذلك الضمير صالح للعود إلى النهار من حيث اللفظ فلا تعين لفظيا  
أصلا كذا في شرح المفتاح الشريفي قوله إن حبوش بالحاء المهملة والياء  
المثناة التحتانية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور والحقف بالكسر  
والسكون القاف وهو الرمل المجتمع والمعنى كيف أخرج عن حبك ودواعي  
حب من حسن العنين واعند دال القائمة وعظم الردف موجودة فبك

قوله أولا أي قبل النشر فليس المراد من القولين القولين لعدم  
ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن قالوا قوله على ما  
صرح به اه حيث أورد كلمة ثم بعد قوله أن تلف فانه يدل على أن اللف  
يكون سابقا على النشر قوله فلف بين الفريقين الخ هذا واضح  
أنما الكلام في أنه لما جمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب أن يذكر  
ما لكل في النشر ليرد السامع إلى كل فريق أو قول مقوله فالظاهر الواو  
دون كلمة أو قال الشارح رح في شرح المفتاح وقد جرى الاستعمال في اللف  
الإجمالي على أن يذكر النشر بكلمة أولان ما وقع الاتفاق عليه هو  
أحد القولين وإنما الموكول إلى فهم السامع هو التعيين وفيه بحث  
لأن اللازم في اللف والنشر الإجمالي أن يذكر ما لكل من أحاد المتعدد  
الذي ذكره أجمالا وأما كونه متفقا عليه بين أحاد المتعدد فلا وإن الموكول  
إلى فهم السامع حينئذ يكون تعيين الأحاد المبهمة لأرد ما لكل من أحاد  
المتعدد إليه ولو كان ما ذكره كافيا في اللف والنشر الإجمالي لزم أن يكون  
قالوا أن يدخل الجنة الا أحدهما منه وأن شئت تفصيله فارجع  
إلى تعليلنا على تفسير القاضي قوله وهذا معنى لطيف مسلكه الذي  
أشار إليه صاحب الكشف بقوله وهذا نوع من اللف لطيف المسلك  
اه وقيل في وجهه لطفه أنه لف مرتب على النشر معلوم منه والاعم  
الأغلب العكس وقيل لأنه لم يصرح بالمفوف أولابل بما يدل عليه  
وحين قصد ذكره حذف اللفظ الدال عليه ويرد عليهم ما أنهما لا يوجبان  
لطف لا يشهدى إليه إلا النقاب المحدث ولا نسلم أنه لف مرتب على النشر  
بل نشر مرتب على اللف المفصل ثم رتب اللف المحمل عليه ولا نسلم  
أنه لم يصرح بالمفوف فانه صرح بالمفوف المفصل ثم ذكر المحمل  
أما اللف أو التقدير وعندى وجهه أن مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها  
عللا لما سبق ولذا قال من لم يتدرب علم البيان أن الواو زائدة أو معطوفة  
على علة مقبلة فيصح عطفه على ما سبق مع بقاء التعليق وبيان  
اختياره على ترك العطف دقيق لا يشهدى إليه إلا النقاب المحدث  
من علماء البيان فيقدر الفعل المعطى لا على ما سبق أجمالا



فيكون ما سبق قرينة على حذفه ولكونه مشتملا على ما سبق يبقى التعليل  
بحاله ولكونه مغايرا له بالاجمال والتفصيل يصح عطفه ولا فائدة هذا  
العطف كمال العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت اولا تفصيلا  
ثم ذكرت اجمالا ثم علات من غير تعيين ثقة على فهم السامع بانه يلاحظها  
مرة بعد اخرى ويرد كل واحد من العلل الى ما يليق به يكون ايراد  
العاطف اولى من تركها قوله شرع ذلك اي بين قدر الفعل مؤخرا  
كما اختاره القراء لان حذف المعلل يدل على كمال العناية بشأن العلل  
وقدره القاضي مقدما كما ذهب اليه الزجاجة رعاية للاصل مع عدم  
مقتضى التأخير قوله واما المرخص له بمراعاة عدة ما افطر من غير  
نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى فعدة من ايام اخر كانه قبل فوجب  
عليه قضاء ما فات مراعى فيه عدة ما افطر قوله ومن الترخيص الخ  
المستفاد من قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر او من  
قوله تعالى فعدة من ايام اخر قوله من كيفية القضاء اه المستفاد من اطلاق  
ايام اخر اي فعلية عدة من ايام اخر كيف ما تيسر متواصلا او متفصلا قوله  
اي ارادة اه يعني ان الترجي مجاز عن الارادة اي اطلب على ما هو مذهب  
الاعتزال من ان ارادته تعالى لفعل غيره امره وجواز تخلف المراد عن الارادة  
وتغير الاسلوب عن الشكر والاشارة الى ان هذا المطلوب بمنزلة المرجو  
لقوة الاسباب المتأخذة في حصوله وهي ظهور كون الترخيص نعمة  
والمخاطب موقفا بكمال رأفته تعالى وكرمه مع عدم فوات بركات  
الشهر قوله بل هو توطئة اه فيه انه لا دليل في الآية على كونه توطئة  
فان كلا الحكمين المذكوران باسلوب واحد لم يفرع احدهما على الآخر  
قوله بفرع الترخيص اه اعادة من في قوله ومن الترخيص عطفا على  
قوله من امر الشاهد يدل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصوم الشهر  
فالاول ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما بعده قوله انه لم يقل اه  
المظاهر ان تركه من تقرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص  
قوله وفي ههنا دلالة واضحة اه جوب لقوله جعل قوله وانكبروا  
حالة اه قوله اشامل لامر الشاهد اه فامني وانكملوا عدة الشهر بالاداء

عند عدم العذر وبالقضاء في حال الافطار بالعذر بتحصيل خيراته ولا يفوت  
عنكم بركات صومه تقصت ايامه او كملت وبهذا اندفع النظر الذي  
ذكره الشارح رح بقوله وفيه نظرا اه قوله على انه اه يمكن  
ان يقال ان تركه اضافة عدة الى ما افطر قرينة على انه اراد مطلق  
العدة لا عدة ما افطر قال قدس سره واما الآية الكريمة اه فيه ان ما  
ذكره انما يفيد لطافة اللف والنشر الذي في الآية بخصوصها ولا يفيد  
لطافة النوع والقول بان النوع عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض  
مالف فيه الى دقة النظر لا يفهم من عبارة الكشف ولو سلم فدقة  
وجه التعليل تفيد احتياجه الى الفكر الغامض لا اختصاصه بالنقايب  
المحدث قال قدس سره ان تعليل الامر اه بيان للطافة جهة المناسبة  
قال قدس سره وان معال اه عطف على قوله ان تعليل الامر اه بيان  
لدقة وجه التعليل قال قدس سره مستنبط من غيره اي غير المعلل  
يعني ان معلله ليس المذكورا صريحا انما هو مستنبط من قوله تعالى  
فعدة من ايام اخر قال قدس سره وان كل واحدة من العلتين اي  
لتكبروا الله على ما هديكم ولعلمكم تشكرون قال قدس سره ان الشكر  
اولى اه لان الترخيص نعمة ظاهرة واصيلة الى العبد وتعليم كيفية  
القضاء انسب بالهداية لكون المقصود منه الخروج عن عهدة ما زام  
على العباد قوله ان يجمع بين متعدد اه كان الظاهر ان يجمع متعدد  
ادخل لفظ الدين للاشارة الى ان التعدد يجب ان يكون في الذكر فليس  
قولنا الشون زينة الحياة الدنيا من الجمع قوله اي الغنمية على وزن  
كراهية قوله ان الشياح صحح السكاكي رح بكسر الزا على سبيل الحكاية  
٧ نضمنا لما تقرر عندهم ولذا صار المصاريع ثلثة قوله هي ما يدعوا  
عبر عنه بالمفسدة مبالغة قوله ايهاع تبين اه ليس المراد التباين المصطلح  
بل المعنى اللغوي اي افتراق بين امرين مشتركين في نوع قوله فانه دقيق  
وجه الدقة ان الاضافة في ذكرها لكل متحققة اجمالا والتعيين مقوض  
الى السامع الا ان المتبادر من اضافة الكل اليه ان يكون على التعيين  
قوله لا يقيم على ضيم اي ظلم اي لا يتوطن في مواطن الظلم احدا الا الاذلان



قوله فلا يرى له اي لا يرى اول كل واحد من الغير والوتد قوله فلا يتحقق  
التعيين لان المراد التعيين في اللفظ فان التعيين بالقرينة متحقق في اللف  
والنشر ايضا كما مر قوله ولو سلم فسواء اه يعني ان اسم الاشارة  
فيما نحن فيه اثنان فلا بد لكل منهما من اشار اليه معين فالتعيين متحقق  
الا ان التعيين يحتمل وجهين بخلاف اللف والنشر فان نفس التعيين  
متحقق فيه فتدبر فانه دقيق قد خفي على بعض الناظرين قوله الجمع  
مع التفریق او رد كلمة مع اشارة الى ان المحسن اجتماعهما وكذا فيما سيأتي  
وانما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع  
المقابلة لما بين الجمع والتفریق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن  
زائد على كل واحد منهما قوله من جهة الحرو والاحتراق اي حرقه  
واحتراقه وفيه اشارة الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا غيرها  
فانه المناسب لتشبيه القلب بها قوله وحتى متعلق الخ اي عطف  
عليه لان الجارة لا تدخل على الفعل قوله وقد شقبت به من حد علم  
في الساج الشقاء والشقاوة بدخبت شدن وهي كناية عن الخراب  
والهلاك قوله فاعلم الخ اعتراض بالغاء والبدع ككعب جمع  
بدعة بحكمة مؤنث بدع كعلم قوله يا أي الله كقوله تعالى هل ينظرون  
الا ان يأتيهم الله والمراد امره لا امتاع الايمان على الله تعالى قوله  
او يأتي اليوم والمراد اتيان هوله فلا يلزم جعل اليوم وقت الايمان اليوم  
وحدوث الشيء بنفسه قوله والمأذون اه وقع في شرحه المفتاح  
او الفاصلة وهو الموافق لتفسير القاضى وفي شرح المفتاح للعلامة الواو  
الواصلة ولكل وجه ان قصد دفع التداق بين الايتين فالواو ان قصد  
بيان معنى الايتين فالواو ويكون دفع التداق حاصلا ضمنا قوله  
وجبت له النار كذا فسر القاضى ومعنى وجبت ثبتت ولزمت اذ لا وجوب  
على الله نعم ههنا ولا معنى للوجوب للعبد فيكون دخولهم النار والجنة  
ومستفاد ان التفریق ويكون محط الفائدة في التقسيم للبعد اعني قوله تع  
لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها فالظاهر على مذهب اهل السنة  
ان بفسر الشقي بمن له الشقاوة في الجملة كقوله كانت او عصيانا

والسعيد بمن له السعادة في الجملة بان كان مؤمنا كما هو المتبادر وحيث  
يكون محط الفائدة قوله في النار مع قبوده قوله الزفير اخراج النفس  
والشهيق رده والمراد بهما الدلالة على شدة كربهم وعمهم وتشبيه  
حالهم بحال من استولت الحرارة على قلبه قوله اي سموات الاخرة  
وارضها في تفسير القاضى وفيه نظرا لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق  
وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب  
فلا يجدى له التشبيه انتهى وفي قوله بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده  
اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشاف بقوله لانه  
لا بد لاهل الاخرة مما يقبلهم ويظلمهم اما سماء يخلفها الله او يظلمهم العرش  
وكل ما بظلام فهو سماء بان كون المظلم ضروريا لهم لا يستلزم  
معرفةهم به على انه ان سلم كون المظلم ضروريا لجل انقائهم لا يستلزم  
كون المظلم ضروريا وان حل السماء والارض على المظلم والمظلم  
خلاف المعنى الظاهر لا بد له من قرينة وفي قوله ودوامه ومن عرفه اه  
اشارة الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره بقوله والدليل على ان لها  
سموات وارضاه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات  
وقوله تع واورثنا الارض ندوة من الجنة حيث نشاء بانه انما يدل على وجود  
السماء والارض لها اما دوامها فلا يعرف منه وانما يعرف بدليل دوام  
دار الثواب في بيان دوامه بدوامها بالنسبة اليه لا يجدى نفعا قوله ولكنه  
يمتد الى غير النهاية تصریح بما علم ضمنا للاعتناء بشأنه فكلمة لكن  
ليجرد التأكيد كما في قولك لو جئتني لا كرمتك لكنتك لم تجي على ما في المعنى  
والاقتان قوله في عذاب النار اشارة الى ان المراد بقوله في النار  
عذاب النار لا دار العقاب لقوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق فان  
اخراج النفس ورده انما يكون من حر النار واحراقه وبقوله تع في الجنة  
نعم الجنة لقوله تعالى عطاء غير مجذوذ فان المناسب له نعم الجنة  
مطلقا لا مطلق الدخول فيها قوله بمعنى ان اهل النار اه يعني ان مقتضى  
الاستثناء من الخلود في عذاب النار ان لا يذبوا بها في جميع الاوقات  
بل ان يذبوا في بعضها بعذاب آخر كعذاب الزمهرير وعذاب سخط الله



وخشيته واهائه وهذا لا يقتضي الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء  
من الخلود في نعيم الجنة أي الذات الجسمانية أن ينعموا بنعيم آخر  
من اللذات الروحانية كرضوان الله ويتلذذوا بها بحيث ينقطع  
عنهم اللذات الجسمانية وهو لا يقتضي خروجهم من الجنة قوله ما هو أكبر  
منها كما قال الله تعالى وعبد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار  
خالدين فيها وما ساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر  
قوله مما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى كما قال الله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم  
من قرة أعين قوله يستاء على مذهبه من أن من دخل النار لا يخرج  
منها أبدا وهو الكافر وصاحب الكبيرة الغير التائب وما سواهما  
لا يدخل النار كما عرف في الكلام قوله يكفه صرفة عن البعض  
ولا يقتضي صرفة عن الكل في وقت ما حتى يلزم خروج الكفار عن النار  
قوله والتأييد أنه يريد أن قوله تعالى خالدين فيها حال مقدرة لعدم  
مقارنته بالعباد فالقديرون أما الذين سبوا عدوا في الجنة مقدرين الخلود  
فيها ما دامت السموات والأرض والخلود المقدر لا يقتضي سابقة  
الدخول بل تقديره ولا حل الإشارة إلى هذا عبر عن الخلود بالتأييد  
فإن الخلود المقدر مرجعه التأييد أي ثبوت الحكم السابق وهو الكون  
في الجنة أبدا أي في جميع الأوقات المستقبلية من وقت دخول أهل الجنة  
فيها والتأييد من وقت معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء  
الأول ينتقض باعتبار الأبداء لعدم بقاء التأييد من الوقت المعين حينئذ  
اندمج ما أورده السيد متابعه لصاحب الكشف من أن الاستثناء يقتضي  
إخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لأن ذلك إنما هو في الخلود  
الحق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ على المبدأ  
المعين فإن المتبادر من الآية خلود الفريقين من وقت الدخول هذا  
وقد يقال في تفسير الاستثناء وجوه آخر منها أنه من قبيل ولا تنكحوا ما نكح  
آبؤكم من النساء إلا ما قد سلف ولا يدورون فيها الموت إلا الموت الأولى  
وفيه أنه إنما يتجدد إذا كان في الآية قرينة على أنه تعاقب بالحال كما  
في الآيتين ومنها أنه استثناء من أصل الحكم والمستثنى زمان توقفهم

في الموقف للحساب وذلك لأن ظاهره يقتضي أن يكونوا في النار حين  
يأتي اليوم أو مدة لبثهم في الدنيا وفي البرزخ أن لم يقبل باليوم وفيه  
ضعف لفظ التأخره عن الحال ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لأن استثناء  
زمان الوقف أو مدة اللبث المذكور مما لا فائدة فيه فإنه معلوم من سوق  
الكلام وإنما لا يهتم بقوله إلا ما شاء ربك والتفخيم الذي يعطيه لآبئ له  
رواق ومنها أنه استثناء من قوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق وفيه مع كونه  
خلاف الظاهر أنه لا يجري في المقابل ومنها أنه بمعنى سوى كقولك  
على الغان إلا الألف التي كانت بمعنى سوى والمعنى سوى ما شاء ربك  
من الزيادة التي لا آخر لها على مدة بقاء السموات والأرض وفيه أنه  
صرف للفظ الآن معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول المذكور  
وأنه مبني على حل السموات والأرض على هذين الجسمين المعروفين  
وأن الظاهر على هذا المعنى أن يقال خالدين فيها أبدا كما في النصوص  
الأخرى ومنها أن ما بمعنى من والمخرج هو العصاة في الاستثنائيين ولا بد  
من القول بالاستثناء من أصل الحكم وحينئذ لا حاجة إلى جعل ما بمعنى  
من ومنها أن الآية بمعنى بعد هذا هو الأقوال المنقولة في هذه الآية فعملك  
بالاعتبار قوله وإطلاق السعادة أو في تفسير القاضي لا يقال فعلى هذا  
لم يكن قوله فنفهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لأن من شرطه أن يكون  
صفة كل قسم متعينة عن قسمه لأن ذلك الشرط حيث النفس  
لا تفصل حقيقة أو مانع من الجمع وهما المراد أن أهل الموقف لا يخرجون  
عن القسمين وأن حالهم لا يتخاو عن السعادة وذلك لا يمنع  
اجتماع الأمرين في شخص بالاعتبارين انتهى وخلاصته أن التفريق  
باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات قال قدس سره إن قلت ما وجه  
العطف بأو في الكشف التزويج جعل الشيء زوجا وقوله ذكرانا  
وإنانا حال من الضمير والواو للجمعية وتركيبه من القسمين السابقين  
لم يكرر فيه المشية وفي الكواشي أيضا أنه حال والضمير راجع إلى المذكور  
والمعنى أو يجعل المذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الإناث والحال أفاد  
أن زوجيتهم باعتبار ضم الإناث إليهم فذكر هذا القسم بكلمة أو



بدون ذكر المشية لانه كانه ليس قسما على حدة بل تركيبه من اقسامين  
 السابقين كانه قيل يهب لمن يشاء الاناث والذكور منفردين او مجتمعين ثم قيل  
 ويجعل من يشاء عقيما فقيد بالمشية لانه قسم اخر وهذا اولى مما في تفسير  
 القاضي من قوله وتفسير العاطف في الثالث لانه قسم المشترك بين  
 القسمين ولم يخرج اليه الرابع لافضاحه بانه قسم المشترك بين الاقسام  
 الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع  
 الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله او يزوجهم اه انه يجعل من يشاء زوجا  
 والمقصود انه يهبهم زوجا ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا وانا ثانيا قبله  
 ومن هذا يظهر ضعف ما قيل ان ذكرانا وانا ثانيا منصوب بنزع الخافض اي  
 يقرنهم بالذكران والاناث ولو سلم بان يكون التقدير زوج لهم على ما في  
 شمس العلوم من انه يقال زوجت الابل صغيرها وكبيرها اي قرنت  
 صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى يزوجهم ذكرانا وانا ثانيا اي يقرن لهم  
 ذكرانا وانا ثانيا كمال والقمر قدرناه منازل اي قدرناها له فارجاع الضمير  
 الى من يشاء لا يقتضي ان يكون المفعول المقدر في الرجوع اعني هبة الذكور  
 او الاناث معتبرا في اراجع حتى يفسد المعنى ولو سلم فيرد عليه ان ليس المعنى  
 على البدلية كما قرره بل على انه يهب بعضهم صنف واحد وبعضهم  
 صنفين وبعضهم لا يهب شيئا منهم وان ليس التقييد بالمشية مستفادا من قوله  
 او يزوجهم ذكرانا وانا ثانيا ولو سلم في شيء في حق الذكور فقط او الاناث  
 فقط لا يمكن في حق بدليهما مشية الاناث والذكور معا فان ما شاء الله كان  
 على ما في الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى  
 اما بعد تعلق المشية فلا هذا قد يراد انك تطلع على ما هو احسن  
 مما ذكرت قال قدس سره هي عدم لزوم المشية اه فيه انه حيث يكون  
 مفادا لا يمكن التزوج في حقهم بسبب عدم لزوم المشية والمقصود  
 وقوع التزوج قوله لاجل المبالغة لكمال اه اشارة الى ان اللام صلة  
 المبالغة لا الاجل والمبالغة في الكمال قد تكون مطلوبة في نفسها وقد  
 تكون مطلوبة بالنهك كما يقال الجاهل لقيت من فلان اسدا واعلم ان اللفاظ  
 في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فليس هو من دواخل البلاغة

لعدم ثباتي الوضوح والخفاء بالدلالة الوضعية كحمار بخلاف  
 الاستعارة اكونها مجازا يتأتى به الوضوح والخفاء فلذا كانت من دواخل  
 البلاغة والتجريد لاجل المبالغة في الوصف فليس داخل في البلاغة  
 على ما فهم قوله بمن التجريدية جعل بعضهم التجريد بمعنى برأسه  
 لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية باء المبالغة قوله  
 فليأمل لعل وجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الاسد حصل المبالغة  
 بحوله عين الاسد كما في الاستعارة وان كانت المبالغة الحاصلة من التجريد  
 ومراعاة بقوله والغرض التشبيه ان المقصود الاصل التشبيه قوله ومبالغة  
 في اتصافها بالشدة اي شدة العذاب فان المبالغة في الخلود يوجب  
 شدة العذاب فان احتمال الانقطاع بهونه قوله منصوب اي رواية والا  
 فيحوز رفعه بالعطف على نحو يحذف العائد اي فيها قوله اذلا معنى  
 للانزعاج بان يقال انزع الله تعالى من ذاته ربما مبالغة في ربوبيته للنبي  
 صلى الله عليه وسلم لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنزع قوله ان  
 في البيت اي في كونه من التجريد قوله بل هو اي اجتماعهما واقع فالمرجع  
 مذكور معنى قوله المكتبة لا يخفى ان المكتبة المذكورة تحصل بمجرد  
 جعل نفسه مخاطبا ولا توقف على التجريد فالصواب ان يقال ان  
 اجتماعهما واقع في صورة يكون الاسلوب المنقل اليه دالا على صفة  
 كما فيما نحن فيه فهو يعني قوله كريم الثقات من حيث انه انقل من التكلم  
 الى الغيبة وتجريد من حيث التفسير بضعف الصفة مبالغة في كرمه  
 وما ذكرنا اندفع ما ذكره السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد والتجريد  
 يقتضي التغاير واولاداء فيهما تنافي لانه انما يلزم لو كان اعتبار  
 المتنافيين من جهة واحدة قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام  
 انما قال ذلك لان نفي النحل لا يستلزم اثبات الجود اوجود الواسطة  
 قال قدس سره ولا دليل اه فيه ان البيت المذكور مشال بكيفية  
 الاحتمال والدليل انما يلزم اذا كان شاهدا قوله اراد بالحال الغنى  
 في التاج الاشهاد يارى كردن فالمعنى قلعت النطق في المدح ان لم يعنى  
 الغنى في الاهداء فاقبل اي حاله وهو النقر ان النقر ليس هو الاهداء



وانما يستعد الغنى وهو عار منه فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي  
 ليس بشئ قوله وانما يدعى ذلك اه اشار بذلك الى ان قوله انما لا يظن اه  
 خارج عن التعريف بيان لغايته للفرق بينه وبين الكذب قوله انه غير  
 متناه اى غير بالغ في النهاية قوله اذعى ان جاره اه الحضر مستفاد  
 من عموم حيث ما لا ولهذا الحضر صار متمعا عاديا قوله مقبولان اه  
 واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البدع واعتبارات  
 الشعر واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست بحجة على  
 معانيها الحقيقية بل كنايةات او مجازات مرسلية كانت او استعارات بالنظر  
 الى الموارد والامثلة فقوله تع بكاد زيتها يضيء مجاز مركب عن كثرة صفاته  
 ونوره وقول ابى الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجباد  
 وقول القاسمى مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله  
 اسكر بالامس لامتناع من ان يقال انه مجاز عن سرعة سكره واولوه  
 وحرضه على الشرب كذا افاده بعض النساظرين والاظاهر ان يقال  
 ان المقبولة والمردودة انما هى بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر  
 الى ما هو المقصود اعنى ادعاء كمال الوصف قوله الى الصحة اى الامكان  
 فلا يرد ان صحة كلام الله تعالى لا مزيد عليها فكيف يقال فيه ما يقرب  
 الى الصحة قوله اراد صحة المطلوب على طريقة اهل الكلام اراد الصحة يتعلق  
 باداء اصل المعنى وكونه على طريقة اهل الكلام من الحسنات المعنوية  
 فان المحاورة لا تتوقف على كونه على طريقته وان كان مرجعه الى ذلك  
 قوله وكأنه اراد اه فان اللائق بالدعوة العامة المقدمات المشهورة  
 لكون النفس مطوعة لها بخلاف البرهان فانه مختص باول الاسباب  
 الخاصة قوله ليس قطعى الاستلزام للفساد بمعنى الخروج عن هذا  
 النظام المشاهد واو اريد به عدم التكون يكون قطعى الاستلزام  
 وتفصيله في شرح العقائد للشارح ربح قوله موطئة للقسم تذل على  
 ان المذكور فى ... رضى الجواب جواب القسم لاجزاء الشرط قوله  
 اهون واسهل عليه لا بالنظر الى ذاته تعالى اذ لا يتصور فى حقه تعالى  
 السهولة والسهولة بل على ما جرت عليه العادة فيما يتكلم من ان كل فعل

وقع من شخص مرة كان اعادته اسهل عليه لحصول الممارسة قوله  
 فى الامكان اى امكان الصدور اذا الامكان الذائق لا يمكن فيه الشدة  
 والضعف قوله على مقابل الحقيقى يعنى الموجود الخارجى فتوهم انه  
 يعنى الموجود فى نفس الامر فوجه واول كان لامر كما توهم من ان الاعتبار  
 لا يكون الا غير حقيقى قوله اى لم تشابه فى التاج حكى وحكامه فى فعله  
 ما تشبه اوله دركار قوله وتفوقه عليها اى تفوق عطسائك على  
 السحاب لان صفة عطائه اختارى كثير الاثار الواقعة فى موقعها  
 بخلاف السحاب فانه ليس له اختيار فى نزول المطر واثارها قليلة  
 بالنسبة الى اثار عطائه واقعة فى غير موقعها وليس المعنى ان تائل السحاب  
 لم يشابه تائه فلما علمت السحاب عدم المشابهة بين التائلين حيث  
 فصبها الرحضاء حتى يقتضى وجود تائل السحاب اولا ليطهره  
 عدم المشابهة بين التائلين الموجب للمضى الموجبة للرحضاء فلا يتم  
 ان نزول المطر مطلقا عرق حياها الحادثة بسبب عطاء الممدوح قوله  
 لكنت غسلة حقيقة اى فى العادة لان الكلام فى العلة العنادية فلا يرد  
 اعتراض السيد قوله اى حذارى اياك اشار الى ان الاضافة فى حذارك  
 اضافة المصدر الى المفعول لالى الفاعل يتعدى بنفسه يقال حذرته وبمن  
 يقال حذرت منه كما فى المتن قوله اى انسان عيني من الفرق غرق انسان  
 العين كناية عن العمى اى نحي حذارك من العمى فلا يرد ما قيل ان المناسب  
 ان يقول نحي نفسى من الفرق لان انسان العين يفرق بدمع فليست  
 ولا يحتاج الى ان يحجب بان انسان العين هو الساكن فى الماء الماهر  
 فى علم الماء فاذا كان يفرق يكون كثير الماء فى الغاية قوله اى شد  
 النطاق الخ النطاق فى الاصل شقة تلبسها المرأة وقد تطلق على  
 ما تشد المرأة تلك الشقة فى وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت  
 ابى بكر ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسيره انطق بشد  
 المنطقية لان الجوزاء مؤنث ولا يقال للكواكب التى فى حول الجوزاء  
 منطقة الجوزاء بل نطاقها قوله قصد تعطيلها بنية خدمة الممدوح  
 لا تخفى انه لا يصلح تعطيل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح



انما يصلح تعليل الانتطابق بها اللهم الا ان يجعل رؤية النطاق كناية  
عن وجوده قوله مدافع جوع مدافع المافي وهي اطراف العين ونسبة  
السيلان اليها كنسبة الجريان الى النهر قوله يعني ساقبت الريح المزن  
اليها بيان لما حصل المعنى فان شغقت على صيغة المجهول معناه  
ضمت او جعلت مقبولة الشفاعة وقرأته على صيغة المعلوم من الشفاعة  
يحل للوزن قوله قصده الملائمة اه يعني ان السحاب المذكور يحزن  
ويغتم من كثرة حزنه وخلو صدره من الغير ويطلبه في تلك الربى  
او في تلك الديار ويكي عليه فان الديار البلاقع هي والربى واحد وهي  
مواضع قيام الحية فقوله فكان نفس ابي تمام اه متفرع على القولين  
قوله احترازه لا يخفى ان تفسير التفرع المذكور يستدعي اتحاد الحكم  
للتعلقين وفي المثال المذكور الحكمان مختلفان فالمناسب ان يقول وابوه  
راكب قوله من عض الكلب الكلب على وزن الكتف قوله ولبسم  
اه اي لبسم القدر المشترك بين جميع ما ذكر من تأكيد المدح بما يشبه  
الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح وغير ذلك بتأكيد الشيء بما يشبه  
تقيضه ويجعل هذا واحدا من المحسنات المعنوية من درجتها جميع ما  
ذكر وليس المراد ان يسمى تأكيد المدح بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجعل  
مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح قال قدس سره فانه ركبك جدا  
لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان جئتني اكرمك على تقدير مجيئك  
واما معنى فلان الجزاء المذكور وجود العيب فيهم لا ثبات وجود العيب  
فيهم قوله ويعقب باداة الاستثناء لم يقل ويستثنى منها صفة مدح  
اعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان او منقطع لا بد فيه  
من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد التأكيد  
لكونه في صورة الاستثناء والبد بشير قول الشارح رح يد كراه قوله انا افصح  
العرب الخ جعله ان مالك من الضرب الاول بتأويله بالنفي اي لانقصان  
في فصاحتي الا اني من قریش قوله ويبد بمعنى غير اليه ذهب الجمهور  
وفي المعنى انه للتعليل فالمعنى انا افصح العرب لا اجل اني من قریش  
ومعنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لانه عبارة تامة وفي القساموس

ان يبد بمعنى غير ومن اجل وعلى قوله واصل الاستثناء فيه اه اي الراجح  
الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء  
غير داخل فيما قبلها وفيه اشارة الى انه قد يكون داخلا الا انه خلاف  
الاصل نحو فلان له جميع المحاسن الا انه مؤمن بوا ما في الضرب الاول  
فليكون ما قبل الاداة صفة منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل  
فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين  
قوله فليتأمل حتى يظهر لك عدم التناقض بينهما ان يكون الكثير  
الراجح في مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين في الاصول  
لا يتناقض ان يكون الكثير الراجح في نوع منه الانقطاع قوله ضرب  
اخر كونه ضربا اخر من جهة انه ليس المستثنى منه فيه صفة ذم منفية  
بل محذوف هو اعم الاشياء بقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل فيه  
معنى الذم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قيل لا عيب فيها الا ان آمنة  
قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول لان المذكور سابقا صفة  
ذم منفية استثنى منها صفة مدح قال قدس سره اعتبر فيها وجهين  
تأكيد جهة كونه كد عوى الشيء بينة وجهة كون الاصل  
في الاستثناء الاتصال قال قدس سره لا يمكن الا اعتبار جهة واحدة  
وهي الجهة الشاتبة واما الجهة الاولى فيها تقدير الدخول ولا يمكن  
ذلك في الضرب الثاني لكون المذكور قبل الاصفة مدح مثبتة ولا عوم  
لها ويمكن ان يقال ان فسر لا يسمعون فيها لغوا بنى سماع اللغو كان  
من الضرب الاول لكون سماع اللغو صفة ذم منفية وان فسر بثبوت  
عدم سماع اللغو كان من الضرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة  
مدح مثبتة قال قدس سره واعلمه اراد اه فيه انه يلزم اختلال تعريف  
الضرب الاول وتفضيله على الاطلاق والحصر بين الضربين قوله  
قالا لان استثناء ان يحذف العاطف والثالث استثناء من الثاني وكذا  
قوله لكنه الويل قوله هذا الضرب من الاستثناء قال الزوزني ويسمى  
هذا النوع الاستثناء الخداعي قوله لان الشكاية مصرح بها بقوله \* ابي دهرنا  
اسعافنا في نفوسنا \* قوله لكان اقرب لان قوله \* فقلت له نعم لك فيهم اقمها اه



دعاء الحمد وخ متضمن للتهنئة قوله اعم من الاستبعا هذا بالنظر  
الى ظاهر تعريف الاستبعا اما لو قيل ان ذكر المدح في التعريف بطريق  
التشبيلا لا التخصيص يكون مساويا بالادماج قوله اعم من اي بالا حفات  
اي باعتبار نحر يكها وتقليد لها وهو جمع اجفن صكق وهو غطاء  
العين من اعلى واسفل قوله ولا بد لي من جهالة الضمير للتكلم فيه  
النفسات من التكلم الى الغيبة قابل الجهل بالحلم لاستلزامه الطيش وترك  
الوقار قوله ادبح في الغزل بالتحرير في الصحاح معارضة النساء مخادعتهم  
ومراودتهم يقال غارتها وغارتني والاسم الغزل قوله الهزل الذي  
يراد به الجحد اي يذكر الكلام على سبيل المطاوعة ويقصد منه معنى  
صحيح في الحقيقة قوله عندما امر من عند بعد معنى احسب او من عدي  
يعدي اي تجاوز قوله وهو كما سماه السكاكي اه كان الظاهر ان يقول  
وهو ما سماه السكاكي روح سوق اه الا انه اعتبر المغيرة من حيث انه مسمى  
بالجهاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم  
وهو كما هو المشهور كذا وهو كما سيجي كذا وقوله لنكتة متعلق بالجهاهل  
وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي روح الا انه اخره  
ليكون بيان النكات متصلا به قوله المع برق سري اه سري صفة برق  
اي ظهر بالليل والضحى بالضاد المجبة والخاء المهملة من الضحو  
قوله فيد دلالة اه اي دلالة من حيث الظاهر والا فيحوز ان يكون  
التخصيص بالرجال مستفادا من مقابلة النساء قوله امزاني سلمى اه  
خاطب منزلي النساء والصف الحبيبة وناداهما فالهجرة للنداء والراجع  
جمع راجعة والتسليم مقبول يرجع المسمى بمعنى يرد وفي بعض النسخ  
بدل اويدفع السكاك اويكشف العمى اي عمه العشق وتوجيه  
والاستفهام انكاري اي لا يرجع ولا يدفع وثالث الاثافي فاعل الفعلين  
على التنازع والاثافي بالتشديد والتخفيف جمع التفتية وهي ما يوضع  
عليه القدر اي ثلث ابحاز والساقع جمع بالقوة وهي الارض الفقرا التي  
لا تني فيها قوله القول بالموجب اي اعزاف التكلم لتساوي لوجه الكلام  
المخاطب مع لني مقصوده وذلك اما بانيات مناه مقصوده في شيء اخر

واما بحمل لفظه في كلامه على غير ما قصد منه قوله اي في التلطف  
فسر اللفظ باللفظ اذ لا معنى لتشابه اللفظين في نفس اللفظ فانه يستلزم  
اتحادهما فيخرج منه الجنس الغير التام قوله في انواع الحروف اورد  
لفظ الانواع تنبيهها على ان الحروف انواع والا فيكفي في الحروف  
قوله وفي اعدادها اه الاولى عددها وهي ثنها اذ ليس توافق الكلمتين  
في اعداد الحروف والهيات الا انه اورد صيغة الجمع نظرا الى المواد  
قوله فان هيئة الكلمة اه الظاهر ان يقول فان هيئة الحرف كيفية  
تحصل له باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيات الحروف دون  
الكلمات ولان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض  
كما هو المشهور قوله وهو القطيع من بقر الوحش اه والمعنى عيون النساء  
الشبيهة بقطيع البقر الوحشي جالبات الموت والعشق قال للانسان  
قوله وذى زمام اه اي ذى حرمة وفيت بالعهد ذمته اي ذاته فان الذمة  
في الاصل العهد ثم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع في اطلاقات  
الفقهاء ولا زمام اه اي ليس له ابار قليلة المساء في مسالك العرب وهو  
كناية عن كثرة خيبراته قوله مامات اه والمعنى كل كرم اندرس فانه يحى  
ويتجدد عند هذا المدح ووقع في ديوان صحيح له من مات من حديث  
الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان واتلى بشدائده المفضية  
الى الموت فانه يحى لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص عنها ولك ان تجعل  
ما في مامات نافية ومن زائدة قال قدس سره ان هذه المطايا اه فالمعنى  
الامداد والوجد بمعنى القوة وضمير عنها المطايا على الالتفات وزل عنها  
بمعنى ذهب صفة منا اي امر قدر المطايا من الاعياء والكلال والمعنى  
امدكم يا مطايا منازل الاحواب فو تكن لا قامتها بها بعد الوصول اليها  
وقدر ذهب عنكم لئلا يذاهب عنى لان رؤية المنازل لم تزدنى الا  
تذكر الاحباب والحزن على فقدانها قال قدس سره وهواتها بقيت اه  
البقاء والبقية مستفاد من ذهاب القدر عنها ومنا عبارة عن الموت وزل  
عنها بمعنى لم تضربها وباقى اللفظ على معناها السابق واذا لم يجعل  
هذا الوجه عدلا الاول بقبول والمعنى الموت المقدر الذي ظهر فيكن



مخارجه وشداؤه وزل عنكن اى لم يصيبكن لبس بمقلع عنى قال قدس سره  
 انها وان طالت اه فالمد بمعنى الاطالة والوجد بمعنى الحزن والحشاشنة  
 بضم الحاء المهملة بقية الروح والارماق جمع رمق بالتحريك بقية الروح  
 فاضافة الحشاشنة لبا لغة قوله وهذا نوع آخره فان الاول  
 اختلاف بالحركتين والثاني اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجتماع  
 فيه الاختلافان قوله جدى جهدى بالفتح المشقة اى حظى من الدنيا  
 انعاب النفس فى الوصول الى المطلوب قوله اى بمدون سواعد من ايد  
 من ابتداء ثبته اى كائنة من ايد او تبعية بناء على ان السواعد  
 بعض الايدي وانما قابله بالتبعية بناء على انه حينئذ حرف وعلى تقدير  
 كونها للتبعية اسم بمعنى البعض مفعول بمدون قوله مطرفا نقلا  
 من الخيل الايض الرأس والذنب وسائرهما مخالف لهما فان آخره مخالف  
 للباقي فى كون اللفظ اعادة كذا قيل ويجوز ان يكون وجهه انه جعل الحرف  
 الزائد فى الآخر قوله ووجه حسنه اه واما وجه الحسن الذى يعم الاقسام  
 الثلاثة فهو جمع الالفاظ المتناسبة وما ذكره الشارح رح انما يتم اذا ذكر اللفظ  
 الذى فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ الناقص اما لو قدم اللفظ  
 الذى فيه زيادة الحرف او فصل بين اللفظين نحو عواصم وعواض  
 وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى قوله وهو ثلثة اضرب اه  
 جمل ضمير هو راجعا الى المضارع واحتاج الى التقدير وان كان قوله  
 فى الاول يقتضى ارجاعه الى الحرف المدلول عليه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية  
 السابق واللاحق فانهما تقسمان الجناس قوله لبس من هذا القبيل  
 لان الهمزة فى ارضيتم للاستفهام وهى كلمة برأسها قوله وبنهارون  
 اذا قلبا \* آخره \* ان هارون اذا ما قلبا \* يجعل الحبة شيئا عجيبا \* قلب  
 هارون نوره وهو بالسريانية موسى كذا قيل والوجه ان قلب هارون  
 نوره لان الف هرون مطروح فى الكتابة قوله من شميم عرار نجود  
 التجد ما خالف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة قوله ويجوز  
 اى على الوجه الاول اضافة معرج الى الساعة اضافة على الاتساع  
 يجعل المفعول فيه مفعولا به كافي مالمك يوم الدين فيفيد استيعاب التعرّيج

للساعة فيكون قلبا صفة مؤكدة وعلى الوجه الثانى الاضافة  
 بتقدير فى فلا يفيد الاستيعاب فيكون قلبا صفة مقيدة لان التعرّيج  
 فى الساعة يحتمل ان يكون قلبا من الساعة وان يكون مستوعبا لها  
 والاشارة الى هذا المعنى قدم قلبا على فى ساعة لانه اعتبر الصفة  
 مقدمة على الاضافة على ما وهم من ظاهر عبارته قوله اى قليل  
 التعرّيج فى الساعة على حذف المضاف والاستخدام والوجه ان يعمل  
 الضمير لمعرج والتأنيث باعتبار المضاف اليه قوله اتركاني اشارة الى  
 ان دعائى ثنية دع من ودع يدع قوله افصح بلغاتها يقال افصح  
 الاعمى اذا انطلق لسانه وخلصت افته عن اللكنة وجادت ولم يلحن  
 وافصح به اى صرح والمراد باللغات النغمات جعل كل نغمة لغة قوله  
 ومفتون من الفتن بمعنى الاحراق قال الله تعالى يوم هم على النار  
 يفتنون او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجنون والرنات جمع رنة  
 وهى الاصوات والمثاني جمع مثني وهو من الاعواد ما كان  
 ذا وترين والفاء لتفصيل اهل البصرة  
 اى فمنهم الصالحون ومنهم  
 دون ذلك والمقصود  
 ان البصرة مصر  
 جامع

م  
 قد تم طبع هذه الحاشية الجليلة للمولى عبد الحكيم السبكي الكوفي  
 على المطول بمعرفة الحاج ابراهيم صائب نال ما تمنى  
 فى القسطنطينية صانها الله تعالى عن الآفات  
 والبليّة فى اواخر رجب سنة احدى  
 واربعين ومائتين والف  
 من هجرة من له العز  
 والشرف  
 تم



